



Handwritten text in a cursive script, likely Persian or Urdu, spanning the left page. The text is organized into approximately 12 horizontal lines, separated by faint red horizontal lines. The ink is dark, and the paper shows signs of aging and wear.

Blank right page with visible paper texture, creases, and some dark spots or stains.

كتاب الطهارة ٢٠ نوع في الماء المستقل والمقتل والطلو في الغسل في النيم ٢٠
 كتاب النكاح ٢١ في زله العاقر ١١ فروع على قول مالك في النكاح في الفرض ١١
 كتاب الزكوة ٢٢ في الخراج والعشر والخزيرة ٢٣ كتاب الصوم ٢٥ كتاب الحج ٢٨
 كتاب النكاح ٢٩ في محل النكاح وابطال فيه حرمه المصاهرة في خضاع في اليهود ٣١
 في النكاح بغيره ٣٢ في نكاح الصغير ٣٢ مسائل المجنون في الوكالة فيه ٣٤
 في الطهر ٣٥ مسائل الخلقة في نكاح قاتل في دعوى والامتناع من الزنا ٣٩
 فيما يكون اقرار بالجماع في الرطوبة والخيار ٤٠ في النفقات ٤٢
 مسائل الحضانة ٤٥ كتاب الطلاق ٤٥ مسائل الايقاع قصد مسائل الحجاز ٥٠
 في الكفارات ٥٠ في الخلع ٥٤ في التوكيل بالطلاق ٥٩ في الامتناع من النكاح في الاشياء ٦٥
 في الرجوع ٦٥ في العدة ٦٩ كتاب الاعان ٧١ في التذرع في مسائل الطلاق ٧٣
 في النكاح المصون ٧٥ كتاب العتاق ٩٢ كتاب السوء ٩٣ في السلم ٩٣
 مما يحرم بعد ولا ٩٧ مسائل الشيوع ١٠١ في العهد وسوء المسح في السع بغيره ١٠١
 في فروع الارض ١٠٩ في السع وطول الكفل في العيب في الحارات ١١٢
 في سائر اقسامه ١١٨ في الوكالة بالسكنى ١١٩ في احوال البائع فيما سئل بالتمن ١٢٤

في التاجيل ١٢٢ فيما يدخل من السبع اولا ١٢٦ كتاب الصرف ١٢١ في استيفاع في الاحكام ١٢٩
 كتاب الاجارة ١٢٩ تفريع على اجارة الطويلة ١٣١ مسائل الشيوع ١٣٣ في اجارة الوكيل في ضمان المستاجر ١٣٤
 في فسخها في مواعيد المعاونة ١٤٧ مسائل الاجارة ١٥٢ على الشريط ١٥٤ كتاب ادب القضاة في الحكم ١٥٤
 كتاب الشهادة ١٧٢ فيما سئل وما لا سئل في القضاة في السامع ١٧٩ نوع لا بد منه ذكر الحد ١٨٠
 نوع في الشهادة ١٨٢ في الموافقة في الدعوى في خلافها في الشهادة بالنسبة والاشارة ١٨٥
 في الشهادة على السماع ١٨٨ في الرجوع ١٨٩ كتاب الرجوع عنها ١٩٠ كتاب الدعوى في اثبات النيب ١٩١
 في السامع ١٩٣ في الدفع ١٩٥ في اسباب الدعي ١٩٧ في دعوى الزنى في البركة في دعوى الصلح ٢٠١
 في سائر اقسامه ٢٠٧ في دعوى الابتناء والصلح ٢٠٨ في بقاء الدعوى في السامع نوع في الخمسة ٢٠٩
 في النوع العاقل والبرهان ٢٢٠ في الاحكام ٢٢٤ كتاب الاضرار ٢٢٨ فيما يكون وجوب التعويض ٢٢٩
 في الاشياء ٢٣٠ كتاب الوكالة ٢٣٣ في الامور يدفع المالك للمعتد في نوع في السعي ٢٤١
 كتاب الكفالة ٢٤٧ في المعلقة ٢٥٠ في صلح الكفيل في تكليف الحاكم ٢٥١ كتاب الجحالة ٢٥٢
 كتاب الصلح ٢٥٣ فروع فيما سئل من مجلس في الجائر والقاتل في الصلح عن العيوب ٢٥٥
 في صلح الاصل والوكيل ٢٥٨ كتاب الرهن ٢٥٩ في رهن الرهن فصل في رهنه ٢٦٢ في احوال الرهن ٢٦٢

كتاب المصاريح ٢٦٤ فيما على المصارف وما لا عليه ٢٦٤ فيما يحرمه بطريق ٢٦٥ نوع في الاطفا
 نوع فيما لا يدخله ٢٦٥ نوع في الاطفا ٢٦٦ نوع في هلكه ٢٦٨ في بعضه وفيه ٢٦٩ كما المزاج
 في نزع ارض غيره بلدان ٢٧٣ في فتحها ٢٧٦ كما الشرب ٢٧٧ في الصفا ٢٧٩ في موت كل ارض لا عليها
 كتاب المادو ٢٨٢ ليس للمادو والمكاتب ٢٨٢ كتاب الصم ٢٨٥ نوع في بعض الصم والخيار ٢٨٧ والقسم
 كتاب الشفغ ٢٨٩ فيما يست ولا يشب ٢٩٠ في الطلب ٢٩٢ كما الغصب ٢٩٤ في العطاع حق المالك ٢٩٩
 في الحل الحرم ٣٠٠ في مابل الضمان ٣٠٠ كتاب الردع ٣٠٥ وفي مرض ٣٠٥ فيما يكون اصبا ٣٠٥
 له على اخر منسوقا ترفي ٣٠٨ في طلبها ٣٠٩ في الاطفا ٣١٠ كتاب العار ٣١٠
 كتاب اللوط ٣١٤ كما اللوط ٣١٤ كما جعل الابن ٣١٥ كما المفضو ٣١٦ كما البر ٣١٦
 فيما لا يشكره ماله ٣١٨ في الضغ ٣١٩ كتاب الصم ٣٢٠ في هذه الدين ٣٢١ في هذه المرضي ٣٢٤
 في الرجوع عنها ٣٢٥ كما الوقف ٣٢٦ في صحة فاده ٣٣٠ فيما يصح وقفه ٣٣١
 في المشاع ٣٣٢ في الشهادة على الوقف ٣٣٣ كما الصمد ٣٤١ كما الذبايح ٣٥٠ كما البر ٣٥٢
 في البيع ٣٥٢ في المزد ٣٥٢ كما الكفر ٣٥٤ فيما يتصل بها وما لا ٣٥٥ كما الكراهية ٣٦٠

كتاب الاكراه ٢٨٠

في العبادا ٣٤٥ في السلا ٣٤٦ ينبت في عروشه في داره ٣٨١ كما الاستحنا ٣٨٤ نوع في العاقلة
 كما الحمامات ٣٨٣ نوع في صلح اليه ٣٨٩ نوع في فتح عن ٣٨٣ كما الخطا ٣٨٣ كما الحدود ٣٨٨
 نوع مشترك بين الحد والحالة ٣٩٠ كتاب البر ٣٩٠ كما الرضايا ٣٩١ في الاضيا ٣٩٤
 نوع في الغول ٣٩٤ في اصرار الوصي ٣٩٥ في الدعوى والشهادة ٣٩٦ في دفع طالع السلطان ٣٩٧
 في اصرار الاب والوصي ٣٩٧ ادعى ان شيئا له في تصرف المرضي ٣٩٨
 كتاب العراض ٣٩٩



مسند
من درایع الزمان
بسم الله الرحمن الرحیم
عبدالله بن محمد بن
عبدالله بن محمد بن
عبدالله بن محمد بن
عبدالله بن محمد بن

قادی بزازیه



۷۷۷

محمد رفیعی



Sulaymaniye Kütüphanesi
Kışla Zade
Yeni Hüseyni
Fahriye 244

بسم الله الرحمن الرحيم تسعين و عليه نواكل وغنم

حمد المندرج على دار السلام. بحمد عليه فضل الصلوة والسلام. شرح احكام الاسلام. تاج تبيين كلال الم
 وبعد. فهذا مختصر في بيان تعريجات الاحكام. على وجه الاتقان والاحكام. جمعة ستادنا العلامة قدوة
 العلماء العظام. ونبذة الفضلاء الكرام. الحائزين لقب السبع في معرفة احوال الشريعة والاحكام. والخاص
 على عز العز ابدية كجاستر بعبادنا. حافظ الملة والدين محمد بن محمد اكر در تي عمر الله بدوام ايام ربيع الاسلام
 وافصح رياض الشريعة بكاء اقله الى يوم القيام. ذكر اكر فيه خلاصة نوازل الامام. ومختارات مشايخ الكرام على
 رأي نواب من نابت الامام. واصحاب المع الكرام. ليكون عوناً لمن تصدق بالفتاوى بالاسلام والاحكام. سبباً
 للخلاص يوم تزل فيه الامام. **كتاب الطهارة** تسعة فصول الاول في الآلة **نوع في مكان** هو ما يذهب منه
 كمن ان فخر به توج له المورد واول المعجرات ان لم يوال بين غريقتين حتى يذهب على الاول صحه والاكمل لو سدت
 فوقه وتوضاء بالية جاز ان لم يتكرر الاستعمال ويكره البول فيه ولا يغسل لاجل ما فان فعله هو والوجع
 انظر له منع والاكمل لا لعدم الاستعمال بل في مكان اوله يعرف القرائن بالاسماء من جري على جيفة او سطح
 ان كان بلا كثره الغسل مساواة فحسب ان اقله فلا وكذا بطن التمر ان يحسب كنه لوجده في التمر ماء كثر لا يبرئ
 اثره انما ان طاهر بحسب ما مترجاة العوائد على الارض او صبت عليه ماء متعة فامتنع من البول قبل وصوله
 الى اليد فهو طاهر للملاقيه حال الجري **نوع في البئر** خرج كواقع في البئر جباناً آديماً مستنجياً بالآء فلانخرج والافا لكل من
 الامام بحسب ما يستخرج لوجه نافع من ولو جبناً فاربعون وكذا صبه انما اصنافه فيعتبر سون ان يحسب او شكوكا لكل
 كالكلب الطير والظفار وان مكروا يستخرج عشرة او عشرين ولو طاهر اقل من آء في الغارة او الترة اذا فترت في مرة
 او كلب فالحل للبول غالباً شبه ذب الغارة او الترة الواقعة فيه ليعود البكة واذ لم يتطهر في الدلو نصف عند النزول
 يحكم منخرج الكحل ولو بضع عليه تصيبان واهل البرسات ايدهم لا يحسب للشك الدلو والرشاء وعرو الكوز
 والجب يطهر بطهارة البئر واليد وتحميل المزر جعل بشر بالوعة بئر ماء ان حفر تحت وجوانه ما يروى في البئر الخجاسة المتبركة
 فهو طاهر والاكمل ويستحب ان يكون بعد احد جهات الاخر ستة اذرع وفي بعض الكتب عشرة اذرع ككاه غضا ح السرخ
 وكذا بين بئر الى والمغسل والتبول على نفوذ الاثر لزم منخرج عشرين اذرع ولو اوعان فيه منخرج كواجب ولا يبرأ من
 فعره وان اكس فتعشر وان اثنان فتعشر لان الماء يأخذ حكم كل حال الالتقاء الا اخر منخرج عشرين
 ثم غار ابداً في الكحل قبل التخرج ثم عاد لزال الماء حتى لو جف طينه ليصلى عليه منخرج بعضا مما لزم منخرج الكحل في
 ثم غرماً حتى كثر لاوله في منخرج قدر المروك لزيادة في الغارة الترابية على الكفر لا الاربع عشرة وان لا التسع عشرون وان زاد
 فالكل كذا في الامام كس وبارك الدلو الاخر غراسه يطهر كغيره قبل فرغ الدلو بالفضل ووجه الماء قبل الاخراج خلافاً
 لمحمد وقبل الفضل ووجه الماء لا يطهر لاجل جمع والتسعين تغسل ووجه الماء لا يابى بشنيتين تلط فيه كالبغرين وكله
 ببول سنور ووجه ماء يستعمل منخرج عشرون سوى لمصبوب عند حجره والكحل عند حمامات فان في طشت والفتا فيه
 فعره وان في ان فالتخرج الاكبر في ما يلط والجب قال كس مثل ما يلط والجب وتكون دلو او سمن طابعد
 يعلو لا ينضم بعضه بعضاً فورد بوله والاكمل طاهر وان ما يغسل يستغنى به في غير الاكل كدفع به واستصحاب كمن بعد كبر

أحوال الطهارة
على التفصيل

عن عائشة رضي الله عنها
أما أنت يا أمي فخيرني
على القديس أو الله
وقد عطاك أحدنا
وأعلمت أن أحدا
نافع من أصحاب
رسول الله
مسيح على القديسين
سنان

بعده ما بين بئر بالوعة
وبئر ماء سبعة
ازرع وقيل
عشرة

فصل الجلد

فصل الجملته والتشرب عفو و بآء باعلام ولو بلا بيان خير لشرى المنقضى في شفع وكذا لم الحار لو مذكاة
يشفع به في خبال كل عظم نجس فيه وتعدب خراج جعل نزع الكل كحل الماء والدلو الخرق لا نزع به في
أكثر ما فيه اعتد به والدلو لا ترم نزع كله وزاد قيل نزع الكل وقيل قدره لا ترم او ان الوقوع **نوع في الجياض الكبير**
في عشر ولو مدهوراً فمائه واربعون بذراع الكبريس اقصر ذراع مساهة باصبع قايمة وكلها سبع فضة
والاقصر ذراع كل مكان وزمان يسر اعلى الناس وعقته ان لا يخبر بالغر فو قيل ان لا يبصل اليد الى الارض
ولو وقعت فيها نجاسة مريثة فدركان الوقوع اتفاقاً وتوضأ عا واره وبترك حشفة في خمس وقيل اقل من عشر
في عشر وغير ذلك في عذامة مشايخ العروق ومشايخ بلخ وعلما بخارجة والوضوء ولو موضع الوقوع
الترخيم استنجي فيه لا يتوضأ قبل تحريكه والامام الطحاوي شر طاحريكه عند سقوط غلته الوضوء ايضاً
وعليه الهندوكية والباقيون يجوزوا قبل التحريك كالجبار اذا غرض في عشر في عشر لا يتوضأ فيه بل يغز منه
ويتوضأ في خاربه اعلاه صيف لا يداويه واسفله عشر عشر يتوضأ في اسفله المذبح لكاء اليد لا اعلاه
وجعل كان لموضع وقع كآل ولو كان دون عشر غير لكنه عيق وقع فيه ما عا وبسطه عدة كثير لا يتوضأ
منه ولو عشر او عشر ثم قل يتوضأ فيه لا اعتبارا وان الوقوع التوضي بجوزة ثقب جمل الخوض الكبير ان كان
الماء منفصلاً عنه فوجه واكتة وان اتصل بالجد قيل ان كان الثقب ساعاً جازوا لا لا وقيل يجوز كما انفصل
اعتبار الجملته الماء في الثقب كالماء في الطشت اذا تفتح الثقب جازوا لا لا وان نجس موضع الثقب
وذاب بالندرج نجس لا لا وقال الطحاوي طاهر ذاب بالندرج او بدفعة وكذا توابيت مشايخ في الجارية
سبع فيها نجاسة قيل يعتبر فيه جملة الماء وقيل يعتبر هو فقط والواجب كسرعة اذا نجس فيها الماء كغيب
الخوض الذي وقع فيه المايح ان اتصل لا يتوضأ به وان انفصل كجوزا قل لا انفصال في المختار اتصال
الزروع او كغيب بوجه الماء الكثير لا يمنع لو فقه وكذا اتصال الطحلب بوجه الماء ان تحرك بحر كرم الماء
يجوز وان منع تحريك الماء لا يجوز ان تنق ماء الخوض الكبير ان علم انه نجس منع والا لا خوض في عصير قدر
الخوض الكبير الماء حكمه الماء وفي بعض الشروخ خلافه لا يمنع من التوضي في الخوض ولا يارن السؤال
عن طهارته ما لم يغلب على طهه نجاسة ويجرد الظن لا يمنع فلا يارن السؤال لان الاصل الطهارة وكذا الكوز
الموضوع في الارض اذا دخل في الجيب شربة ما لم يعلم نجاسة وكذا الصنف اذا قدم اليه الطعام لا يارنه
السؤال قبل ان يعلم او يغلب على طهه الخوض ولا يارن لاختراع ايضا فان اجر جملة له الاعتماد لان قول
الواحد فيه مقبول وكره ان يخلص لنفسه ما يتوضأ به في غيره كما يكره ان يبيع لنفسه في مسجد مكاناً
التمز المنفصل بالخوض الكبير المختار ان كان الخوض قدر ذراعين ونصف ليكون تعالىه لان التربع حكمه حكم
الكل فلا يتوضأ منه وان قل منه فتبع وقيل ليس شبع وان قدر ذراع التوضي كبر دابة لا يجوز لان يترك
لاستعمال غيره كبير يدورها الدابة ثم يجمع الماء فيه صيفاً فكله نجس لا اذا جمع الماء اولاً في
موضع طاهر حتى يبلغ عشر او عشر ثم اخذ من الموضع غيره الماء الكثير النجس دخل الخوض الكبير لا ينجس لان حكمه
بالطهارة زمان الاتصال التوضي في الخوض افضل من التوضي بالجارية خلافاً للمعزلة بناءً على مثله
الجوز الذي لا يتجدي ويجوز التوضي من منبع معين وموضع آخر لو اقل من ربيع في ربيع لا يجوز لانه يترك
الاستعمال ولو غلب في غسل فغسلوا فغسل على الجواز وعنه الامام الحسن ان خوض طاهر كالماء والنجاسة

مطل
ننتى ماء الحوض
مطل

قول الواحد في العبادات
مقبول

الرواق للضيف مجله لا يرد
تغيب المكانة التي يكون
وكذا تغيب الاناء

التوقي من الحوض

مطلب
لابأس وخول الحما
للرجال والنساء

مَخْلُوقًا لِلنَّاسِ ٥

رجل به رده توشه
مطلوبه

لا وضوء قبله وملاحته بشهوة او بغيرها او مستفرجا او عضو آخر والمباشرة الفحشاء ان عيس بطرتها بطنه
او فرجها فزجها ما تم كقبول او لا يجب كوضوءه عند خمر خلافا لما قاله بلغا تحتلطا بطعام والطعام غالب
يحت لو انقضى بغيره يبلغ ملاك كتم نقض وان كان كبلغم يبلغ ملاك كتم فعل الخلاف ان استويا لا ينقض الخط
فخرج دم قد عدت لا ينقض وغمره ان قطر قطرة دم ينقض ويجزأه بوجوب كوضوءه وغسل كحجم ان فاذ لم يعل
قدرا الدم ولو قدس او اقل لاه لو حسمه بخرقة مبلولة ثلثي كفو نزول الرغاف لا قبضه لا نقض ففرض خلاف نزول
البول او لم يزل العلقه وقد ذكرنا خلافا وكذا انزل لا بخرها الخارج وجبا ويكفي في حال البقاء في فوج صاحب العذر
السيلان مرة وقال الامام الصغير لا بد من تين او ثلث وعمره لا يكون صاحب عذر اذا قدس الحاجة او ذوالخرج
او المختص على منعه دم بربط او على منعه كغسل بربط كخرقة لمزم وكان كالمسح فاقن لم يقدر على منعه النشف
فهو ذو عذر كجلان الطائيف حيث لا يخرج بالربط كونه خايبا لان الدور في تحقق الاسم لا يبره عنه ومنها يبره وفي تحقيق
انه ذو عذر وقد عذر على الربط لا يبره ولو كان ليجوز كوضوءه حتى نفذ الربط كجواز الصلوة به ولا يبره عن غسل اصابه
ان لم ينفذ فان افاض لمزم وقال محمد بن علي بن ابي حمزة في كل وقت مرة والغتوى على الاقل ولو عاد الدم ثم مخر آخره
موضع آخره المخرج اعاد الوضوء والعرق المدة الذي يقا له رسته لا يبره كوضوء العرق الكبر مقتضى عضوا او متلا
وما نقض والصغيرة لالا لان الاول لو شق يسيل فصا كالعلقه اخذت بعض جلده ان نواز لثا كسوكه
او ابرة فخرجه وظهر دم ولم يسيل نقض في الخارج كصغير لم يخر الدم عزاب كنه علا وصار كخره اش للخرج
لا ينقض ومنه خلاف ما في النوازل والاول في الامام الثاني في جرحه بوجوب النقص اقبيل للخرق بلبنة في خرقة لاني
فخرج دم في القرحة بالعم ولو لاه ما خرج نقض في المختار لان في الخارج فخره جازا تصدق الماء الاراب ومكت ثم خرج
خرقة او اذن او دخل الماء جرحه ولا دم ولا صديد فيه ثم خرج منه لا ينقض اذا زال الشك في الخنزير فالخرج الاخر
كالجراحة لا ينقض لم يسيل كل ما وصل الى الداخل في الاسفل ثم عاد ونقض لعدم تفككه في بلبنة وان لم يتم الدخول
بان طرفه في يده يعتبر البلبنة حتى لم يغسل كصوم ولا غسل عليه هو صحيح الروايتين وفي الاصحاح ايضا حشمه ذكره
او دبره ولو لاه خرجه فاقن كانه لا ينقض ان لم يظهر فان ابتل داخل لم يشو لا ينقض ان خارج ينقض خرجت
العلقة وعليها بلل لا بعيد اصلها في الخدوش وان ابتل الكرف ينظر في الشفة خرجت البلبنة في الخلعوم
توضوء وان في الخلعوم لا وضوء كرسف في الداخل وعلتها جذا في الخارج ان كان قويا يملكه اخراج الكرف
فعل حكم الخارج والا لا يعلق لحية او راسا وشارب او فم فخره بعد كوضوء لا بعيد ولا يجب امر الماء ايضا
نوع في الشك شك في خلال الوضوء في غسل بعض اعضاءه وذلك ان اول ما عرض غسل ذلك موضع
وان يعرض ثم افاض يثبت كذا اذا عرض بعد كوضوء في غسل بعض اعضاءه **والشك** في ثلاث على وضوءه وفي
في الوضوء على حدته ولا يتجرى وعمره يذكر دخوله الظلام لا الحدث بل شك فيه توضوء لان دليل الحدث غالب
وعلى هذا لو جلس للوضوء ومعه ماء ثم قام وشك ان قام قبل التوضوء او بعده لا يتوضوء لان افاض الى الخلعوم
دليل الوضوء غالبا يعلم انه لم يغسل اعضاءه لكنه لا يعلم بعينه غسل رجله اليسرى لانه لا يعلم ان يلبس بلبنة بوجوب وضوء
سائبة ذكره يعيده وان توضوء كثيرا لا يعلم انه بول ام ماء لا يثبت فيه ويتضح فخره او اذنه بالماء قطعا
للموت واذا بعد عذره في الوضوء او علم انه بول لا يثبت فيه ويتضح فخره او اذنه بالماء قطعا
الارض في السحابة بطل وضوءه ويجزأه ان اشتد منه بعد النوم في السجود وضع راسه على ركبة ونام قيل ينقض

مطلوب
خلق الخبيث والار

وابن المبارك

وابن المبارك لا ان تلاصق بطنه بخرقه بطل عندك خلاف محمد لو نام فاقعد انقسط وانته قبل وصوله الى بطن
او عذره بلا فصل لا وعن ابن النعمان مطلقا وعن محمد بن النعمان ان انته قبل ان يلبس المحدث الارض لا ولو بعد الزوال ان
سقط ام لا والغتوى على قول الامام وقيل المعتمد قول لا يبره لو كان ياتق برة في الارض وطور الى الظاهر لا يكون
حذافا لشمس لا يمتنع وان نام واصغابه على الارض انته فام يصل جنبه الارض لا يبطل بوجوب المبرق عند استئذ لا
رجل او الصحيح لا جدار او سارية بحيث لو ازيل السقطا لطل على ان ينقض في الظاهر لا اذا كان البناء مستقرا على
الارض نام على السجود وحمل الكبالا اذا مضطجع على رجليه في الشور ونام قاعا على شط بطل ثم في سجدة تلاوة
او شكر وكانت على وجه السنة او غير ما بان فخره في رايه والصق بطنه بخرقه لا ينقض عذره وعنده حد الغنم
في الصلوة ليس بحدث في الاما الى ظاهرها الا ان يكون مضطجعا او متكئا والمبرق اذا وصل متلفا فنام بعد
صلوته لف كوضوء التهمة ناقض هو ما يكون مسجوعا لغيره بدت فواجده ام لا قال الملوذ ان اذ بدت فواجده
وشعله عن الذكر فهو حدث ولا ينقض طهارة الغسل ويبطل التيمم والركوع وضوء الصلوة كخر وغيره لا لانها ليست
بعادة معصودة بخرق كخرق في طرف القرحة وبقيت اطراف قشر القرحة موصولة بالجلد والماء في الوضوء لا يصل
الى تحت الثقب كخرق كوضوء جعل الشحم في شقاق رجله وغسل لم يصل الى اليه ان اخره جازوا لا وان خرن
جازه مطلقا ولو كان على جسده دم ذباب وخره برغوث او درن لم يصل الى تحت جاز ولو قرأ ولا وكيفيته
الاستنجاء بالماء ان يجلس اقرح ما يكون ويرقى ثقبه ويستقي بوسط الاصابع وكذلك هي ولو بين خفين
يظهران بطهارة موضع الاستنجاء كما لو يظهر بطهارة البئر وكذا على لوح على يظهر بطهارة وما يصيب الثقب
خرق ما في الثلث فغسلت ثم خر الرابع كالمستعمل على الخلاف وان نفذ في المياه الثلث لا باطن الثقب والمكعب يظهر الظاهر
بطهارة المعتمد لا باطنه وخرق بخرقة تركه ولو على شطه لكان التيمم صحيح على الامر حتى لو استوعب التيمم لكان
ولم ينقض الامر التيمم ولو شكت يده مسح ذراعيه مسح كرفي على الارض وكوبه على الجدار ويصل **المسح**
لا يجوز مسح باصبع او اصبعين وان بلغ الربع الا بالاهام وكسبابة معصوتين لان بينهما قد يصعب تركه لكف
ولا بد من ثلثة اصابع وان وضع الثلثة ولم يبدلها كوز في الراس الخلف خلافا لمحمد وان مسح باصبع واحدة
واخذ في كل ماء جاز ولو باصبع كجوابها الرابع لا ولو بانا على الاصابع يجوز في الصحيح مستطرا كان الماء اولا
مسح الراس ببلل الحية لا يجوز وبلبلة معقول بان افاض الى الغسل فخره باللبنة بعد الغسل او باللبنة
لا يجوز مسح على الخمارات نفذت البلبلة المتقاطرة جاز ولو سدت الذوايب على راسها مسح عليها لا يجوز
وقيل يجوز لكن ان ارسلت الذوايب اعادت مسح مسح على الخضاب بان اضلقت البلبلة بالخضاب
حتى ضربت ثمة كونه ماء مطلقا لم يجز **المسح** على شوكة بعين الراس يصح وان لم يكن تحت راسه كالمسح
لا يجوز وما فوق الاذن من الراس الرفقة والبطنة لا والغتوى على ان مسح كخرق الجيرة عند فرضه كخرق
العصابة بدله بخرق ان اعاد المسح فخره وان لم يمسح جاز ثم ان اخره حل الجيرة وغسل كخرقها مسح على
الخرقة وان كان لا يصلح للمسح نزع مسح على الخمارات وغسل جوفها وان اخره مسح لا للحل حل وغسل
لحوا ومسح على الخرقه على فية الخماره لان مسح ضروري فيقدر بغيره ما تجاوزت المرات في توضيع القرحة
يجوز مسح اذا استوعب العصابة مثلا المقتصد وعليه الغتوى وايصال الماء الى فخره بقية العصابة لم يبره
العصابة فرضه على ذراع جبار عن الماء لا يجوز واذا فدا الماء ولو على اعضاءه او كفه لا يفي الماء وجاز

في

المسألة الحقة للبر

مطلوب
تقرض الخطبة الخمسة
لا يظهر اجاباً

دھن جی و دیسی

دعي جلد في دوس العصب يسيل ان لم يظهر الدم لا يجس ان ظهر نجس اذا اغتذت المني لا الطاهر كذا في التوب بفرق
الاول ويغسل كذا وقال الامام طهيري الدين فذكر في الطهارة طهرا بالفرك الصحيح وقيل ميتة لموتها لا طهر
بالفرك ايضا وعنه ان التراب على اليد لا يوجب الفرك كذا في التوب بفرق
في الصحيح سيفا وسكتا اصابه بول فمسح بالتراب يظهر وان دما باع ذبح به شاة ومسح على صوفها حتى زال
الامر طهر ولم يذكر فيه خال خلا في الطهارة وفي بعض الرواية لا يظهر فاء على يدى امه ومضمرة او شرب طهر
وردا البراق في فيه بحيث لو كان طهر على التوب لزال بهذا القدر البراق طهر والا لا شرب خمر او نام فزال منه فيه
ان لم يظهر عيى لم يزل الشرة ولا رايحة فهو طاهر عند ما اصابته نجاسة فاذ قل في التوب مسح او غسل
طهر كذا في راسية ملطحة بالدم واداموه لطيد عيا نجس لا يظهر عند حمره وعند كذا يموت بالما الطاهر يبرد
في كل مرة السنو استعرا اذا سحت بخرة نجسة ميتة ان اكلت حرة النار بلة الى قبل الصاق الخبز بالنسبة نجس
والا ينجس الخبز الطيب نجس كوزا وقدر او طبخ ظهر الا جبر المفروض حكم الارض بظهر الجفاف وان كان يستقل
ثم مكان لا مكان او لا يظهر الجفاف لكن اذا وصلت النجاسة الى جانبية كوز الصلوة على جانبها لا توج والكل المتصل
بالارض كالارض فاذا قطع لزوم الغسل والجفاف لا يرضى بالنجاسة به وكذا الكعبين جلا في التوب كوصف عليه باص
الارض نجس او فرك المني او حقت النجس في الخف ثم اصاب الماء بول النجاسة لانه لا ينجس حايية عتلية بالعصير واشتد
وصار خمر وانقضى لافها وان اياها لظلم طهر وكذا ما لا يوايرها عند كفاة وذكر ان النجاسة لا يظهر الا بالغسل
وقعت كوز خمر في دة من خل طهر لظلم خمر ساعة اذا لم يظهر اثر الخمر فيه ولو وقع كوز الخمر في دة من خمر لا يباح قبل
مضيه زمان يعلم انه صار خمر افاقه وقعت في خمر صار خمر اذا انخرجت من ساعة او قبل التحلل يباح للخل
وان تفخت فيها لا وقعت كفاة في العصير وخمر تم تحلل لا يظهر وقع كبول في الخمر تم تحلل لا يظهر تدق لفظن
المخلوج نجس ان كان قد راء لا يذهب بالنصف وكذا لا يظهر وان قليلا يذهب بالنصف لا يظهر
لا تحال الذباب بالنصف كاللذس النجس بعضه يقسم بين رجلين او يباع ببعضه او يغسل شاة منه او يؤكل
يحكم بالطهارة لا تحال وقوع النجس في كل طرف فلا يحكم على كل شاة كذا في التوب بفرق
مطاهر عند حمره وعليه الفتوى حتى صح اكل ذلك الخمر وجازت الصلوة على تلك الخمر ما اصاب التوب من انتقاض
الكلب ان دخل الماء وابتل فاصابه منه فهو نجس ان لم يطر لالان في الاقل اصاب منه فحده وهو نجس في
الثابت لا وفيه دليل على ان نجس الحيس وذكر في السوء والذبايح ان طهر بظهر بالكتابة وكذا يرفع قال في التوب
الصحيح وفي جامع كصغير جلده يظهر بالذبايح عندنا وعنه ان جلد الخنزير كذلك **التابع في النجس**
طرأ الى مات فيه لا يغسل عند الامام وفي غيره يغسله بالانفاق وعليه الفتوى ليجزى او البعوض او البرغوش اذا
في شاة لا يغسله والماء اذا استخرج من مات في ساعة الدودة المتولدة في النجاسة طاهرة حتى اذا وقعت
في الماء بعد غسلها لا ينجس كذا دودة كل حيوان وكذا الصلوة معها وكذا الدم الباق في عروق المذابة بعد
الزبح وعنه الامام ان يغسل التوب اذا نجس في اليد القدر للضرورة او الاثر فانه عليه السلام يري في برمة
عاية رضي الله عنها صغى دم العنق والدم الخارج من الكبد لو غيظه فنجس ان من فطامه وكذا الدم الخارج
من اللحم المذوق عند القطع ان من فطامه والا لا وكذا دم مطلق اللحم ودم القلب قال كفاة الكبد والطحال
طاهر ان قبل الغسل صحت كوطول به وجه لطف وصلي به جازا الكافر اذ وقع بعد موت وقبل الغسل في النجاسة

كذا في التوب بفرق
الكلب نجس العين

وان لم قبل الغسل والكافر بعده لا الصبي الذي لم يستهل لا يجوز الصلوة مع حمله سلام لا والذي استهل قبل
الغسل كذلك وبعض طاهم جلد لالان وقع في الماء القليل ان قل قد طهر او كذا في التوب بفرق
لانه عصب صلب معه حيوان حتى يجوز التوضي بسون كالفان يجوز ان كان سون نجس كبر وطب
لا يجوز وفي التصاب ان كان الجرد مشدوك لم يوجب ومان كل شاة كبوله الخبز في يد لالان على
طاهر كالعرق والخفاة واللبن والدمع والبرقي ونجس ذلك كله بوجوب فوج الوضوء وكذا في الخبز
في ابدان سائر الطوائف فانه نجس غير ابا ال كولي اللحم والخلاف فيه معروف وكذا ذرق ما لا يؤكل لحمه اختل فيه
قال محمد انه نجس واما ذرق ما يؤكل لحمه كالحمام ومصفور فانه طاهر وضره لا يغسل وان فقد رطبه وجازا كالحاج
والا ونجس جميع الاروات نجس بالاروات نجس بالاروات نجس بالاروات نجس بالاروات نجس بالاروات نجس بالاروات
الكرامة قد لا يرضى فلو وان ذبحت لالان جلد ما لا يحل الذبايح وتقيها ما يخلع عنها موضع سكنها البيضاء
الرطبة او السحكة الرطبة وقعت في النجس ان يابسة لا وعلى قول الامام طاهرة في الحالين كذا قال
في الاثر في رقة بعد موت السحكة بول الفان والهرة اذا اصاب التوب لا يغسل وقيل ان زاد على ذلك الدم
افسد وهو الطاهر وخر البطان ان كان يوجب بين الناس لا يظهر كذا لاجابة وان كان يظهر ولا يوجب بين
الناس فكما حادثة لا مكان الخمر في الاول دون كذا في ذرق في الهواء ولو لم يكن مع الا سور الخمر فوضا
وصلي ثم يتم واعاد تلك كوز ولا يلزم الكفر لعدم القطع بالحدث في كل ولا يجوز التيمم عند وجود الماء والمطلوع
ما في التيمم نجس عند كذا طاهر عند ما بنا على مسئلة البلغم وعلى هذا يجوز الصلوة مع خرق الخيط وان
وان كرم عند ما احرق بعد في البيت او كان الاصطبل حارا او كان بيت بالوعة وفي كل طابق او كوز
معلق فترشح منه نجس راو كان على جدار الحائط نجس فترشح وصاب كوث ان لم يظهر اثر النجاسة
لا يغسل التوب سطح عليه نجاسة امطر السحابة عليه وكذا في التوب ان كان السحابة عطر حال ما اصاب
التوب لا ينجس هو ولا ينجس وقع عند الناس ان الصابون نجس لالان وعنه لا تغسل فينبغي فيه كفاة
وبلغ الفان والكلب وهذا باطل لان الاصل وهو كذا لالان لا يترك بالاحتال والين ثم فقد تغير بالكلية وصار
شيئا آخر فينبغي بقول محمد ان النجس لو جعل صابونا طهر **من فيما يصب السحاب** ان زاد على ذلك الدم
منع ولودرهما لا واسا ان صلي به ولو اقل لا يكون نجس والغسل افضل والدم كبر ما يكون من نقد كبلد
كذا احتار في اكثر الفتاوى وفي نظير فان البلدان درهم مختلفة في بلد درهم اصغر من الظفر وكفوا خوذ
من مسئلة النجاء قال الفخري سفيان ذكر الفتاوى في مجالسهم فكفوا عنه بالدرهم وقال كفوا في رصف
اذا كانت النجاسة مقدار ظفر في هذا لا يمنع فالذي يرضيه التعليل ان يغسل بالانفاق او بمقصر الكف وبعض
الفتاوى اختار الاول في الكسيف والى في التريق وهو المشهور حتى عذرت في الماء فانتضخ منه على ثوبه
لا ينجس لم يظهر اثر النجاسة وكذا لو انتضخ عليه من بول الحمار بول انتضخ مثل روث اللابر لا يضر ولو على الخف ورح
جاز ووثوبها وغر ما لك ان البقرة طاهرة والاعضاء عفاة البليوى او لا عفاة بقول بيرى في النجس
الرفيق الحيات والثراب نجس على ثوب رطب او وضع رطله على ثوب نجس ان ظهر اثره على الثوب والرجل من
والا لا لا يعتبر الذرة في الصحيح وقال الامام الخليلي ان من رطبت الخبز على النجاسة وصاب ثوبا ببلو لا يغسل
هناك نجس سفيان بالماء وابتل السراويل بالماء او العرق ثم فكا عفاة الخبز على النجاسة لا ينجس قال الخليلي

المجيب
خلف
كتاب
في اشارة الى ان صاحب

مطالع
لوهج الدار النجس صابونا طهر

في انتضخ من روث الحمار

اذا لم يستقم او فزع لم يدخل يديه اخلف المتأخرين فيه والخيار له لا يكره ويكره الصلوة الا وجه انسان وظهر
قاعه يحكم ان كان يحاف من اللفظ الغلط في القراءة كره والا لا ولا بأس بترك السجدة ويأثم المار من غير تكرار لا يبعد
وصد قيل قدر الصلوة وقيل موضع سجوده وقيل ما بين كسفين ومقام الامام والمختار مني بوجه ان كان يصلي
خاشعا ولو لم يجد ما يركع بين يديه خايط القبلة وقيل قد رخص في دعاء ما بين كسفين لا لا ولا يخط
ولا يجب فيها احد ابويه الا اذا طلب منه الدعاء وكذا الاجتنان عن خاف سقوطه من خايط او وقوعه في التورولو
في الغرض وكذا لو قال له كذا فاعرض على السلام او سرق منه دراهم او خارت قدره او خاف على نفسه او الفرض
والنفل فيسجد سجدتين وسجدتين على التراب غرض وجهه يكره لانه قد رخص في التقيد ولو كان يتقرب اليه وان اتى
من الارض او من الماء لا يكره لانه يؤدي الى تكميل السجود وفي حكاية ذكرنا ما في من قبل الامام به وذكر الصغار اذا سجد
على كفه ان كان لو فاته كونه يكره لانه يترفع وان لو فاته السجدة لم يجعل في قبضته لئلا يسهل ان يسهل في القراءة لم يصح
صلوة وان لم ينعق بفتح وكذا لو كان في يديه شيء يمنع عن موضع السجود يكره ويكره غرض عيب في الصلوة لانه
من صنع اليهو دو قال الخلو انه لو اراد ان يصلي على القباء جعل لنفسه تحت جلده سجد على ذيله لان الذيل في
مقطع الذيل وطمان هو موضع كونه من شرطه القيام وفاقا وهو موضع السجود ويختلف لانه يتأدى بالانف
هي اقل من قدر الزم لان السجود على الذيل اقرب الى التوضيع لقوله لا رخص في ثوبه نجاسة اقل من قدر الزم وهو
الا فضل ان يغسل ويستقبل الصلوة وان فاته الجماعة اذا كان يجرد في اخرى ووجد الماء للغسل وان كان
في اخر كوقت اول الجردى، يعضد والا فضل ان يستأذن من صاحب كذا للصلاة فيها استل من الصلوة في الطريق
وارض العزلة من روعة او كذا في الطريق والا فالارض للصلاة في الحام ان لم يكن فيه تماثيل ومكانها طاهر لا يكره
وكان جمعيل الزاهد يصلي فيه بالجماعة نزل به ضيف وله ورد في النفل فان ينزل كثير فالورد افضل والا فاستعمال
بالضيف افضل لا بأس بغيره للصلاة اذا تم الركوع والسجود فاته عم كان اخف الناس صلوة في تمام يدافعه
الاجشاش ويستغفر الصلوة يقطع شرع في الصلوة بالاضلاص ثم خالط المرافاة لجرة لتسابق ولا رياء
في الغرض في حق سقوط الوجوب امكنه النظر في علمها او الصلوة في الليل فعل وان لم يتمكن من النظر نهار الاكل
ذبح وفهم يعرف الترتيب في نفسه فالنظر في العلم افضل الصلوة لارضاء المضمون لا يبعد بل يصلي لوجه الله
فان كان خصمه يعف يوفيه حنانه يوم القيمة جاء في بعض الكتب انه يؤخذ لاني لو اسب بجماعة صلوة
بالجماعة فلا فائدة في البيت وان كان عفا لا يؤخذ به في الفايده **نوع في التن** فاته ركعتا الفجران مع
الغرض يقضي قبل الروال وبعد ملاويين ولا يقضي غيرهما وحدها وتبعها للمرض هل يقضي اخلف فيه
والظاهر عدم القضاء للثبته لغير تبعها واية بها في اول الوقت بقراءة في الاول قل يا ايها الكافرون
وفي الثانية الاضلاص صلوا بعد طلوع الفجر ركعتين على نية التطوع جازعها لان السنة يتأدى بنية النفل
ولو نوى نفل على انه في الليل فاذ الفجر طالع قال ابن المباركة ينوب وعلا ما لا قال الخلو انه صلى اربع نفل
على انه الليل فوقع شفعه لا يضر بعد الفجر فعدتها وهورايت من الامام ينوب ويبريعة فعله هذا الاول يقع ايضا
ادركت الامام في الركوع ولم يعلم الا في الفجر والركعتا السنة واقضى صلى السنة ثم استغسل بالبيع او الاكل
بعد السنة وبكل لينة او شرب شرية فلا قال القعية وهذا مشكل لاروايه فيه وماركها بعد ريعه ولا عذر به
غير كبره يوم القيمة اجتمعوا على ترك التن بقائلون اذا راوا ما حقا وتركوا ما اذاهم وما حقا كرهوا لانه استخفاف في النفل

مطل
صلوة الضمائم ليس بشي

في السنة المتأخرة عن الغرض البيت ان كان يعلم انه يصلي في البيت والا فليسجد وكذا السنة للجمعة والوتر في البيت
آخر الليل افضل وقيل لا يعرف القوت او لا يحسنه يقول بارت ثلث وقيل يقول ربنا آتيناك الدنيا خسة وفلا فاة
خسة وفنا عذاب النار وقيل اللهم اغفر لي واخلف فانه هل يصلي فيه عليه ام لا وهل يجزئ ام لا وهل تجزئ الامام عن
القوم ام لا لم يذكر في ظاهر الرواية ونحو ذلك ان الامام يجزئ ويجزئ للمعتدي وقال الامام ان كان في حافة لا ماء ولم يقدر
لانه ذكر وقيل انه كالقراءة في حائل الامام **الثالث في التراجع** قال صدر السعيد للجماعة فيه سنة كفاية حتى لو
اقام لبعض في مسجد جماعة واية اهل الحلة منفردا في بيت لا يكون ثار كلسنة لانه يرى في اقدار الصحابة الخلف
قال الامام ظهير الدين يكون ثار كلسنة لانه سنة على الكل والكل يجزئ ولقد اطلق دم بكونه سنة بقوله وسنت
لكم قيام وان صلا بالجماعة في بيته فالصحيح انه نال احدى الفضيلتين فان كان للمدا بالجماعة في مسجد ليس
للاداء في البيت ذلك وكذا الحكم في المكتوبة قيل وقها الليل كله وصح قبل العشاء وبعده وقبل الوتر ويعلى
ومسح بخار اعلان وقته بين العشاء والوتر واكثر العمل على انه بعد العشاء الى الفجر قبل الوتر وبعده وهو الاصح
وقته فيما اذا فاته تروكته لو صلا ما يغتفر الوتر جماعة عند من قال الليل كله لو تروكها بانه بها وعند من قال بينها يات
بالتركية لغوايتها لو قدم الوتر فاته تروكته لو صليها يغتفر متابعا للامام فانه تروكته قيل
يقضي ما دام الليل باقيا وقيل لا ليلة مستقبلة حتى يات تروكته اخرى وقيل لا يغتفر كسنة لمحب وهو الصحيح
ويؤى التراجع او سنة لوقت او قيام الليل فان مطلق الصلوة او نفلها لا يصح ان لا يجوز لانه سنة مخصوصة
فراعي وصفه الخاص بالخروج من العدة واكثر المتأخرين على ان التن والتراجع يتأدى بطلان البيت ولو كان يصلي
الثالث فاقه تروكته وادبانية الكس والتراجع يجوز في المختار لو اقدمي بنية عن صلي المكتوبة او الوتر والتطوع
الاخر لانه المختار وعلى هذا اذا نزل التراجع على العشاء والسنة المتأخرة لا يجوز في المختار الا ما في التراجع من يكره لانه
لم يشع مكر او لو اتم في الادلة ثم صلي الكس معتد يا او قدرى مرتين لا يكره وهو اقتداء بالمنطوق فالتن صلي بالجماعة
ثم ارادوا العادتها بالجماعة يكره بل يصليون فرادى لان النفل بالجماعة على الداعي يكره الا بالنقض وفي التراجع لم يرد بغيره
فيها قد رما بقرعة المغرب وقيل غسلات وقيل عشر فالحكم مرة سنة فلا يترك كس القوم وقرآن فضيلة ام
ان قرأ مقدار السنة لا يترك سجدة والا جاز له الترك وادام يستعمل على القوم في الصلاة والوتر كها الكعب بالشمس
والختم الا لبيان بالصلوات ايضا لانه فرض عند الشافعية فحط فيه وكرهه اذا ما على سطح مسجد لاجل طرف
شفع منها قيل بعد فترتها يحصل الختم في صلوة جازرة وقيل لا لان المقصود القراءة ولا ف فيها صلا ما
الامام قاعد القوم قائما استغفوا فيه على قول محمد بن واذا ما قاعد يجوز في المختار ولو لم يضر لكن لا يسحب بخلاف سنة الفجر
وقيل القعود للموافقة وهو قول محمد بن واذا ما قاعد يجوز في المختار ولو لم يضر لكن لا يسحب بخلاف سنة الفجر
فاتها لا يجوز قاعد صلا اربع وقعد على الثانية فالاكثر على انه يجوز عن تسليمين ولو سنا وقعد في كل ركعتين
ففع ثلث وعند جماعة تسليمين ولو عشر او قعد على كل ركعتين عند جماعة تسليمين وعلا ما في غرض وفي رواية
للجامع عن ثلث ولو صلي كلهما بتسليم واحدة وقعد على ركعتين قبل على الخلاف ونحوه المتأخرين على انه يجوز في كل
لكن يكره بناء على ان الترتيب على النفل بتسليم واحدة وعلا اربع ناقص عند جماعة وعلى السنة رواية لكل مع
عنده فلا يتأدى الكمال قلنا التقصان للترتيب الذات والال سبب فصلا لاداء وان صلا اربع ولم يقعد على السنة
بالبحر عن تسليم عند محمد بن واختلف على قولهما قيل بحري عن تسليمين والصحيح هو ان عن تسليم بناء على

وان كان في حافة البيت
فاته من ثوبه لا يغتفر

الصلوة بعد التسليم فرض
عند (الشافعية)

لا يجوز سنة الفجر فاحدا
في جميعها

جميع الدعاء عند التيمم

يغذ الكلى وكذا ثمانية أيام حو بالصاد طرطلمها فطرة الله التي فطر قوم ينطقون بقسط حجة للطب
وطاف عليها طيناً ونبطش بالثاء، وكانت من القانين ومن يفتت رحلة الشتاء بالطاء يغذ هذه المواضع
وما ينطق غم الحوى بالثاء، كصاحب الحوت بالطاء، مطلع فجر بالثاء، أو مسطور أو شيطان أو لوط بالثاء، لا
سوط عذاب بالثاء، أو آطاء، لا وقيل بالصاد والطاء، يغذ فاطمعة الآلهة، وسيد وبطرا وريا، النفس الآما
اضطر تم بالثاء، أو الآطاء، أو الآذال أو آس طر الآلهة بالثاء، لا آظم واطغى بالثاء، لا يغذ، وبالصاد حى قاف
يفلام مؤيد فارغاً من غير غم عيهم ومن غم بالعين فيهم لا يفطن أن لن يكون باللام قال الآم الأصغ لا يغذ
وقر شمر فوع بالثاء اختلغوا فخر زنا بالراء اختلغوا أخباراً بالحاء اختلغوا المجدك بالراء لا يغذ
قل هو الله أحد بالثاء يغذ إذا دعى الله وحده بالعين لا تحبها جادة بالحاء كيتبا هميلا هميلا أو قال
قرينه أو سمع الله لمن حده وتبلى التاء باللام فدان هي الآوجي يوجي أو كذا كل منكر قرء مؤنث أو عكس
أو المحاطبة مغيبة أو عكس فقال لما يريد بالثاء، لا ما سبقكم بالعين لا فضلنا بعض النبيين على بعض
ولو لا فضل الله عليكم بالصاد لا تنزل الملائكة والريح مكان أو الروح أو فارسلنا عليهم روحاً مكان زحيا
أو آذنى مكان الراء الآتعة موعدهم بالعين يغذ آما ليتيم فلا تكبر وآمات يئل فلا تكبر لا يغذ والوطني
مكان الأسطى أو الترفى مكان اللالعى أو الصراط بالضاد أو الآذال أو الزاء أو آتين لا و هذا كله ذاقراً خطأ ولوقراء
الهاء مكان الحاء للبحر عند القرأة الترك الحمد لله الرحمن أو سبحان الله العظيم بالضاد أو الآذال أو سمع الله لمن
أجده أو غير المقصوب بالآذال أو آعو وبالهاء مكان الآذال أو الحمد بالسين ان كان يجتهد في تصحيحه ولا يقدر على
ذلك فصوله جائرة وأن ترك جمده فساد بل ترك فيه حرف لا يعينه وكان لظراً يتولون فيقولون الجواز
عند تعدد الافة ولكن لا يقتدى به وبه البراهيم بن يوسف وابن فطيمع وابن لارهم وحملوا زعم فاختار عدم الضاد
بالخطا في القرأة اخذ بذهب أنضى إليه فقال له الباقى حى حذ مبه في غير فاختا اخذت من فذهب الالاطى وقترت
القيدى تقر في كلام محمد بن محمد بن أبي سعيد البليل لا القائل حى صح القضا بصحة النكاح بعبان كس على العيب
ولو قرأ وصاحته وصاحته لا قرأ بسم الله بالسين أو بالثاء وهو لئىخ أو مكان اللام الباء أو الراء ولا
يطاوع بالثاء غيره ان كان لا تبدل الكلام كمنه امكنه ان يتخذايات ليس فيها تلك الحروف فعل في غير الفاختة
وان كان فيه تبدل الكلام فد ولو قرأ خارج الصلوة كذلك فلا اجر له دل ان لم يقرأ بالالحان لا يجزى الاجر
لانه ليس بقارئ قوله تعالى قرأنا غير بيا غير ذي عوج وان امكنه ان يتخذايات فالصحة غير تلك الحروف وفعل لا سكنت
فان وجد ايات خالية غير الثغمة ومع ذلك قرأ ما فيها مسقطة لا يجوز وعلى قيس ما ذكرنا في المسئلة الأولى
ان تبدل حرفاً ولم يقدر لا يغذ وبه ناخذ وكذا المستقيم مكان المستقيم الا ان غيره لا يقتدى به وكذا الذى
لا يقدر على اخراج كفاً بالبتكر رفته لا يقدر على التلغظ بحرف في الحروف وكذا ان يقف في غير موضع ولا يقف في موضع
لا يؤم وان كان الآم يتخفخ عند القرأة كغيره اولاً لان يكون عن سترك بالالتقاء في هو افضل
والاستخف تخفى الصوت لا يغذ وان قدم حرفي غير كحذ كعصف كعصف او فرت من قسوة قسوة فد
وان لم يغير فعدت يغذ خلافاً لما رغبنا وادعى مكان حوى لان الآتان لا يخرس مكان خسر فد
بان ريكاً حولها مكان ادعى لها على قيس قوله لا لوزاد حرف لا يغير الحذف لا يغذ عند حماد وعلم الروايات
كالوقراء وانى غير المتكر بزيادة الياء او ان اردوه اليك بزيادة واو او ردوا على بزيادة الواو او بعدد

صيد البر وقر او ما جده
وحرمه عليك صيد البحر
لا نقول في هذا

یفسد

امین بالتشیر الایض
وعلمه الغسوی

وَعَنْهُ رَأَى أَنَّهُ مُسْتَقِيمٌ عِنْدَ الْمَلِكِ
وَأَنَّ الْمَلِكَ مُطْلَقٌ وَهُوَ الْمَخْفُوفُ
وَأَنَّ الْمَلِكَ عَلَى الْوَلَدِ وَالْوَلَدُ عَلَى الْمَلِكِ
وَأَنَّ الْمَلِكَ عَلَى الْمَلِكِ وَالْمَلِكُ عَلَى الْمَلِكِ

من قتلها
في القتل الجب

الامة فهو واحد وكذا قتل كغلة ترار استبدت في كل قتل فخره فلا قال الامام دفنها فيها اجب في قتلها وقيل
تجد قتلها وقال الامام كلاهما مكره وقيل لغيره او ضربات او خشم في ايدها لا يفسد ولا يكره في الاظهر وحل في
فيها يكره وان مشى المعتدي قدام امام لقتلها لا يفسد صلوة ضرب الدابة في كل ركعة مرة لا ولو ضربها ثلثا في ركعة قد
ولو ارتدى او حمل شيئا بيده او جثيا او ثوبا على عاتقه او برقع كبره بيده او ناقض كور عمامته فوالله امره او
مرتس 17 او اعلق كبايا او حل السراويل او حل زر القيص او رفع كفاه على الارض او رفعها ووضعها على الراس او نزع
القيص او اطلع او اخلع نعليه او امسك الدابة او قطع الحجام او لبس قنصوة او بيضة او نزعها او ان نزع او حتر
المراة او فتح علق الباب او شد السراويل او زرع القيص او لبس او طمس او طمس دابة او اسرها او نزع السرج قد
قيل ما يبيد هو قليل وما بها قنصوة وقيل ان رآه الناظر وقطع انيس فيها فليكن وان شك فيها او لا فليقل وقيل
يعوض له راي المعتد به الا عدة كثير اقليل الاول اختياره بغير الفضل والثاني اختياره لثلاثة والثالث
استبد بقاءه الامام حول المصلحة وجهه او تقدم على الامام بلا عذر او اخره موضع قيامه في الصلوة او استبدت المرأة
مصلاتها في غيرها قد قال القاضي ابو علي النخعي سترها بمنزلة المسجد في حق الرجل فلا يفسد قبلها فروعها تلبس
وقف على عيسى امامه فخره ثلث الا نفسه بعد ما كبر او قبله لا تفد ام رجلا فاعتدى به آخره فشمه وتقدم حيزه جاد موضع
سجده ان كان قد ركب بين الصف الاول والامام لا تفد منه في صلوة قد رصف لا وقد رصفين بدفوفه
وان متدار صف ووقف ثم كذلك للسوق العاتية من الجلس يفسد بعد رجلا لا يفسد على عقبه او على اطراف
اصابعه او رافعا احدى جليبه في الارض بحرية رفع كبيدين في تحتها لا يفسد بصلوة لان مفدا لم يعرف قربتها فيها
رفع كبيدين في كوتر وكبيدين ستة قري كباي في سج لا اعلامه في الصلوة او عطف رجل فشمته المصلحة في ذلك الحادثة
ربت كباي لم يفسد او وقع على امامه وقد قرأ مقدار ما يجوز بصلوة او تخلف لرد امامه الى الصلوة لظنا او لا علم غيره
انه في الصلوة او تخشونه في حلقه لم تفد وان تخلف بلا سبب يكره نوع صلى اربعاً نفلاً وترك بقعة
الاول في الصلوة لا يفسد عند سجده ولو شئت وترك الاول فسد في الاصح بلا خلاف لان الحكم بالصحة كان
لوقوعها الاول بانها لم تفسد الك فلي لم يوجد علم انها الاخرة فتسببها بخلاف كراهة لان الاحتياط
في اجابها ولو شئت او عاتية بقعة الاصح انه على القيس والاحتياط ولو قام في النفل الثالثة بلا قعدة
يعود قبل السجود وعند سجده خلافا لهما والاربع قبل الظهر على هذا المطلق والوتر حكم حكم التطوع عند سجده وقد
الامام في قيس وحسان وفي القيس يفسد عذره وهو لما هو ذرا فيها ركوعا او سجودا لا تفد ولو عدا وقال
ابن معتل الترابي ان زادها عدا فسد وعنه انه نص بزيادة الركوع لا بزيادة السجود تفد لان الركوع لا يؤيدها
منفردا والسجود يؤيده وهذا يوافق قولهم ان يكون سجودا في ركعة لا في الامام لان السجود عذره كالركوع
ولو انه تبركه في غير زيادة ركعة غير معتدة تام في ركوعا وسجودا جاز ولا يعيد سجودا ولو سجدها ثانيا
يعيد ما ولو تعدد الشهادتا يعيد بها حوذي كغيره زاد ركعة فاعدا بلا عذر فسد ولو زاد بالاي بلا عذر لا
لان الاول له وجود في النفل مع كعدته وان لا وجود لها حال الاحكام اصل العود الى الصلوية برفض
الشهادتين ولو لم يات بالبقعة بعد كعدته فسد صلوة وكعدته لا يسجد التمسوا لغير فضلها ولا سجدة التلاوة فيه
روايتان والحق الرفض كالصلية حتى لو سلم وعليه تلاوته وتفرق القوم وتذكرنا في مقام عداها وقعد
فان ترك القعدة فسد صلوة وصلوة تاتبعه لا تخم تاتبعه يشبه عليه فقال الصلوة كبركوسون فاعتد

تخرج عمل القليل والكثير

سنة مهمة

فيها على آخر ركع بركوعه ويتشهد بشهده يجوز ركع ثانيا القنوت ولم يتابعه القوم فخرج وقتت وركع وتابعه
القوم في الركوع ان فدل ان اقتداء مفترض بمن قبله في الركوع ان تذكر الركعة التي لم يتبعها القنوت لم يعد الى القيام ان
عاد وقتت لا يركع ثانيا وان ركع لم يركع في الاول ولا يفسد استثنى الامام وهو ساجد ان لم يركع
راسه شارك فيها وفي الثانية فان رفع لا يتابعه بعده ويتابعه في السجدة الثانية ما لم يرفع لمام ولو لم يركع
مع هذا وشركه في السجدة لم يفسد صلوة وفي المواز ان ذكره في السجدة الثانية فركع وسجد سجدتين
فدل ان زاد ركعة لسجدة واحدة فاما الجلوس في السجدة فيكون في الركعة الاولى في الركعة الثانية في الركعة الثالثة
اجما على صلوة مع الامام فوقف في صفائين للركعة ومكث حتى فرغ الامام فلما وجد مكانا فجلس وحصل
صلوة جازان لم يؤذركنا مع التثنية الفصل الرابع عشر في طهرتها الرجل اذا سبق ثلاث فيهما في الركعة
هل يتبعه قال ابن رستم لا وقال الشافعي يتبعه كعادته اذا وصلت اليه ثم خار لم لا شعره بالمالح اما ان كشفت
راسها لم لا شعره فلا اذا استنجى هو او هي وجب ان لا يتبعه لان ابداء ركوعه فعل وقال القاضي ابو علي النخعي
اذا كشفت العورت فيه ولم يجد بدامنه لم يفسد وان وجد يتأفد بان فكس في الاستنجاء تحت كمينه ان اصاب
بدنه ثم اتراف اقل من قدر الحائض ومن دم خذرك ذلك يسلخ الكل لوجع المانع ان غسل الرعا في غير وان غسل الاخر
لا عند الماء وهذا لو كان له ثوبان نزع احدهما وصلى في الآخر الطاهر وان اذى ركعتا قبل الغسل والنزع قد
ولو قرأ القرآن اذا سجد او جالس الاصح ان لا يفسد فيهما ولو مكث ساعة بعد السجدة لم يفسد ولو لم يرجع فامام
سبقه لحدث في السجود فرفع راسه بغير افسد وان رفعه لا يتكبر لا يفسد بخلاف لان الاول وجد لا انتقال
مع الحدث يتحقق في صلوة فخرج رجب من قوته يجوز البناء لانه بمنزلة سبغ لحدث وقيل لا يفسد بصلوة احدث
وقصد للحوض وفي منبره ما هو المتعارف الا قرب من الحوض ان كان معتمدا صفيين لا تفد وان اكرهه تفد لان كان
عادة التوضي للحوض من الماء الذي في بيت فذهب الى الحوض منه ولو وجد في الحوض موضعاً للتوضي فجاوز
الموضع آخره ان بعد ركعتين مكان الاول بينه والا لا ولو كان الماء بعيدا وبقره بغير ماء ترك البير لان النزع
يمنع البناء وهو مختار وقيل نزع ان عدم غيره وعنه القدر والكرخي انه يمنع كبناء وقيل ردي بشيرس كوكيد
عنه ان يمنع كبناء ولم يثبت ذاعنه دخل المشركه وركب الباب لستر عورة لا تفد ان بيده وان بيدين
قد وان حمل آنية فارغة ليس لها حاجة بيدين قد وبيد لا وان اليها حاجة لا مطلق وان توضع
ونسه شيئا ثم رجع واخذه لم يفسد وان نسه غسل بعض الاعضاء فخرج له وغسل بغيره نفلاً واحداً وتوضأ
خير ان شاء طلالا مكان الاول لا يكون شيئا بلا حاجة وان شاء اتم في منبره ولو كان مقتديا انصرف الى
منبره الاول ويستغفر ولا يقضاء ما سبق ويقوم مقدار قيام الامام ولو زاد او نقص لا يفسد وان صلى
في مكانه ولم يعد ان كان الامام فرغ جازوا الا في موضع كجركه الاقتداء احدث فيها فانصرف للوقوف
وانقضت مدة سجدة فسد صلوة ذكره الناطق في كيمون نوع آخر في لا يصلح للامامة او لا لا يصلح
للاختلاف وطريقه ان ياخذ به شبه ونجاسة المحراب ونازل الركوع يضع يده على ركبته وسجدة الصلوة
على الجبهة اصعب وان سجرتين فاصعبين وان ثلثا فثقل وان قراءة فعل كغم وتلاوة فعل الا يفسد
وقيل بغير ركعة باصبع ولزيادة بقدر ما وسجدة الصلوة ان واحدة اصعب واحداً على الجبهة ولزيادة
قد ما وتلاوة الا يصعب على الجبهة والثالث وللتلاوة تجل كوجه بينا وشمالا وان لم يعلم صلى امام

صلى اربعاً وقعدة كل ركعة احتياطاً احدته فاقته رجل قبل حركته من سجدة واليه اشار رحمه فان سبقه
فتأخر وقدم فجا من استند فقدم وكبر بينة صلوة الامام جاز وصار كأنه قدم الحسبوا استخلف في خارج المسجد
والصفوف متصله فصلوة يقوم عند الامام في صلاة الامام روايات والافضل ان استخلف في الخارج خلف
المنفردة قال الفضل ان كان في الصلاة في المسجد ولم يأتها خلفه في الركعة الاولى كان الاول استخلفه والا لا يجوز
الامام قدم رجلاً والقوم آخر فليخلفه في قعدة الامام لولايتة وفي قعدة وان توالي الامام جازت صلوة الذين اتوا بخليفة
الامام وفدت صلوة للمعتدين بان استقام احد من اهل النظر ان خليفة الامام فليكن قعدة وان خليفة يقوم فليكن
ثم تولى خليفة الاول فاقته في البعض فصلوة الاولين جازية والاخرين فاسدة فان تولى الاول وجباً دخل
في صلوة وان لم يرجع حتى احدثت في صلوة الامام ولو احدث وخرج من المسجد قبل ان يرجع الاول فسد
صلوة الاولين في غير ذلك على صلوة ولو سبق للحدث استقام بعد جازاً الاول انقلبت الامامة اليه وصحت صلواتهما
حكم ولولم يحدث حتى جاز رجل واقته في كسبه قبل محلي الاول ثم احدث وخرج من المسجد صار الثالث اماماً حتى لو احدث
وخرج قبل ان يحكي واحد من الاولين فسدت صلواتهما وصلوة الثالث فلو احدث الثالث بعد محلي احدهما
تفتي الحجة للامامة ولا تغتصب صلوة واحد منهما وان احدث الامام والمنشد وخرج من المسجد فصلوة الامام
تامة وينبغي بعد صلوة للمعتدي احدث وتختلف في اخر الصلوة ان تولى خليفة الامامة من حيث صار
اماماً وان تولى بعد ما خرج الامام من المسجد وخرج الاول من المسجد قبل ان يصل اليه الحكة فدخلوا مكان الامام
لكنه مادام في المسجد فكان على مكانه فلا خلا **الفصل الخامس عشر في الامامة والافتداء** استويان في التسع
فاجتمعهم وجماد انهم اولاً اذا كانا في كصلح وكفقه سواء واخذوا اقرء فقدم اهل المسجد اخرائهم
ولا اثم وكذا في القضاء والاول في صلواتها اذا لم يؤتم في محلة وام في محلة اخرى في رمضان خرج من محلة
قبل وقت العشاء لا يكره وبعده يكره من اراد السفر بعد دخول وقت الجمعة اقام المؤذن فقدم من المسجد
رجلاً ومنه في خارج آخر من سبوح بالشروع لا يكره في صحتهم اختار بعض يقوم رجلاً وبعض اخر بالعبادة لا يكره
ام توما وهم كارهون ان كان الفاد فيه اولاً ثم اصف الامامة كرهه ودخل تحت كونه عيد وان كان احياناً
لا يكره ام حدة ثم ادعى التحجس فيها لا يقبل لان الصلوة دليل الاسلام ويجوز على الامام لا قاره بالارتداد
ويصير الجاهل وصلوة يقوم تامة ولو قال كنت محمداً في المدة او كان على نوبة قدرا ان ما جاز لا يقبل وان غيره
او احتمل ان قال تورعاً اعادوا صلواتهم **نوع** افتداء المتوضي بالمسح على الخفاف لكن في الجواز في كونه اتفاقاً
شريعاً في نقله وافداً واقتهى احد هما بالآخر في القضاء لاختلاف السبب وكذا افتداء التاذ بان تاذ
لا يجوز وعلى هذا كره الافتداء في صلوة الرغائب وصلوة البراءة ولبنة القدر ولو بعد التذليل اذا قال تذرت
كذلك كرهت هذا الامام بالجماعة لعدم امكن الخروج من الجماعة ولا ينبغي ان يتكلف التزم ما لم يكن في
الصدر الاول كل هذا التكلف لا ينافي امر كرهه وهو اداء النقل للجماعة ولا ينبغي ان يتكلف التزم ما لم يكن
على سبيل التلافي فلو تركت امثال هذه الصلوات فاركب ليعلم الناس ان ليس في الشافعي شيء من التكليف
عليه ما قال الاثمة ان صلوة الاربعين يكره مع ان صوم مطلق الاربعين مذكوره في كقرآن واما دعاء الافتتاح
فلولا فيه من اطلالة على الله تعالى يا مخرج يا مخرج يا مخرج فاستعمله الشهادة على شعياً وارحمياً بالبنوة
كان دعاء جباراً لكن الكلام فيه كالحكام في التوقيت بالدعاء وخارج الصلوة ان يذهب رفقاً لعقب نعم

كراهية الافتداء في صلوة
الرغائب والبراءة
والقدر

ان تبرك بالمنقول المقبول فحسن وبعض هذه التلخيصات الامام محبوباً امامة المنفرد للاختصاص ان اخرج خروج
الدم يجوز واما الاحد للقيام قال القليل بوالبيت لا يجوز اما في حق نفسه ان بلغت حد وبته الركوع فيقف
للكركوع قليلاً ليحصل الفرق بين الركوع والقيام وفي كل مقام لا يجوز الافتداء اذا سر على كل حال من شارة صلوة
نفسه عندها نعم خلفه فليحذر اهل الهواء ان لم يصل حيث لم يحكم بكفره يصح الافتداء لا ان حكم بكفره كما لم يحكم
والجسم بكنه يكره ولا يقتهى خلف من ينكر الشفعة او كرام الكباين او عذاب كبر ومكر الرؤية لانه كما لا اذا قال
لا يرى بعينه وطلاله وفي انصب اذ انكر عذاب كبر وقال تخليد بن اسحق فهو مبتدع يصلي خلفه بخط الامام
شمس كديح الكروي يمنع من الصلوة خلف المتكلم والمنظر صاحب الامام لا يروى عن الامام ان يصلي
وتأويله ان لا يكون عرضاً لظهور الحق وقد ذكرناه في من قبل الامام بوجوه وكبره الافتداء لمن عرف بكل التروا
ام الترخي يوم الجمعة ولم يمكن منعه قال بعضهم يقتهى به ولا يترك الجمعة بامامة وفيه ثواب عظيم وفي غير ذلك ان
يتحول الى مسجد آخر والمصلي خلف مبتدع او فاسق ينال ثواب الجماعة لكن لا يكتفى خلف تولى الافتداء بعد ذلك
السلام قبل قوله عليكم لا يصح **نوع** في كماله بينه وبين الامام حاشط صح الافتداء ان كان صغيراً قليلاً
وان كان كبيراً اوله باب او ثقب كبير يمكن كوصول الى الامام ولا يخفى حال الامام بسمع او رؤية صح عند الكل
ولو كان الثقب صغيراً لا يمكن كوصول اليه ولكنه لا يخفى حال الامام اضلوعاً فيه واخذ الامام للثقب والصلوة وعول
على اشتباه حال الامام وعدمه في مثل هذا المقام ولو اقتدى به من سطح المسجد ان كان للسطح باب ولا يخفى حاله
جاز في قول الكل وان كان لا يخفى عليه حاله لكن ليس ذلك بواجب صح على احتياطه لخلو الفاعل في المدة
وكذا لو قام على الجدار الذي بين داره والمسجد ولا يخفى حال الامام وان قام على سطح داره ولا يخفى حال الامام لا يصح
لكثرة التحلل واختلاف الائمة في كل وجه جلا في البيت فانه لم يتخلل الا الحاريط وباتصال الصفوف صار كجاء
واحد والتمس اذا كان بين الامام والمعتدي ان كان كبيراً يجري فيه التحقن والترقيق يمنع الافتداء وان صغيراً لا يجري
فيه الترقيق لاقام الامام على الطريق واصطفوا خلفه عليه ان لم يكن بين الامام وبينهم قدر حجر العلي جازت الا
وكذا بين كل صفتين الى آخر الصفوف والى ما منع من الافتداء في الغلاة فاصل فيه سبع صفات والاصح في فصل
العبد فان كثر لا يمنع واصتلف في المنحذ لصلوة الجمان في التوازل جعله في مسجد والمسجد وان كثر فيه فصل
لا يمنع الا في الجماعة كقيد يجوز ان يركع في ركنه كان يحوي على اربعة الا في اسطوانة كذا ذكره الشيخ فظهر كبر
العباس في تاريخ خوارزم وجامع القدس الشريف اعني ما يستعمل على المساجد الثلاثة الاضحية والصفحة
والبيضا **نوع** صلى خلف الامام وهو يظن انه خليفة فاقته به فاذا هو غيره يجوز ان تولى حين كبر الافتداء
بالخليفة لالان في الاول اقتهى بالامام مطلقاً وفي الثاني اقتهى بالخليفة ولو قال اقتهيت بهذا الثابت
فاذا هو شيخ او على العكس لا يجوز قبل جواز العبادة في الاشارة للمشارية بالاصفة ولو قال ان كان
توكلت اقتهيت به فيها وان كان في التراجع اقتهيت به فيها فاذا هو التراجع صح طعن في الظاهر فقال
نويت الافتداء في صلوة فاذا هو كعصر يصير شارة كعصر صلى مع الامام ركعة ثم تولى الانفراد في الثانية
او تولى ان يؤتم ما في العبادة واثم على ما تولى الا انه كان يركع بعد ركوع الامام ويسجد بعد سجدة الامام
صلواتهما تامة ولا يشبه هذا ان يؤتم ببعض المعتدين رجلاً ان يصليان في موضع ونوى كل منهما ان يؤتم صاحبه
فصليا كذلك جاز ولو تولى كل الافتداء بوضا حبه **نوع** في كبره وما لا يكره الافتداء في الترخي جاز

مطلوب
الافتداء بالركوع
الامام

تكملة الجواهر

ابو حنيفة النخعي

يكبره والتدوير على لا يكبره واصلا التطوع على سبيل التكرار الجاهل بكبره الا اذا كان سجدة على قارعة الطريق
وعن الامام اذا كانوا المكنة لا ولو اكرهه ونحو ذلك اذا لم يكن على الطهينة الاولى لا يكبره والا فيكبره وهو الصحيح والاعمال
عن الحسن بن محبوب الخراب يختلف الهيئة فيما روى عن الحسن بن محبوب فانه جاءه صلى الله عليه وسلم في بيته ولو مع صبي يعقل قال فضلهما ولو لم يكن
لما هله صلى الله عليه وسلم باذان واقامة وحكم حكم المفردة التجميع والتجديد ولو صلى في بيت رجل يؤتم باذن من لا يملك
سمع حسن بن الحسن اذا تولى قراة او ركوع قال ابو حنيفة النخعي انما اخطا قال ابو مطيع لا بأس
ان يركع في الركوع ليدرك الركعة ويؤجر وقيل ان عرف الجائز كبره والا لا وهو تأويل المروني انما وقال في السجدة
قد روي عن الحسن بن محبوب اذا نفل على العوم لا ينعفل وهذا اذا اراد به العوم فان اراد به التقرب
لا انه سجد لا يكبره وفاقا وكل فرض بعده نفل فلا فضل ان يسرع في قيامه لا النفل عنه او يسره او يتأخر او يرجع
لا بيته متديا كان او اما ما او مصليا وحده وان مكث في مكانه يدعوا ويستقل جازوا الاول ولا يكبر الله
ويتأخر الامام ويستقدم المتكبر لخالص حاله النفل الفرض ويستحب للامام في صلوة لا نفل بعد الا ان يخفف
بوجهه الى العوم الى يمين كقبلة وهو ما يجزى بار المصلحة اذا لم يكن كجداه موقوفان الى ان اخرجوا الى الدج
المصلحة والصف لرجال النساء سواء في الصحيح واذا كان الامام والقوم في السجدة لاجب قيام الكل
عند قول يؤذن في على الفلاح عند الكل وان اقام الامام في المسجد لا يؤمونه قبل فرائضه الا ما وافق حاج
المسجد فكلما جاز صفا قاموا في الاصح وان دخل في كعدا قاموا كما ارادوا والامام والاصح ان يسرع اذا فرغ
المؤذن من قراة من خلف الصفوف منفردا محترا بالاضروءة كرهه وينبغي ان يجذب واحد من الصفوف
المسجد والصحراء ثم يكبر ولو كثر خلف الصفوف ثم طوى كبره قال كفيته ابو جعفر هذا اذا كان في كصف فركع والافلا كبر
نوع عن الحسن بن محبوب ثم دخل فيه بنا مع الامام اتم اربعاء ولو ترك القراة في الثالثة قراة المتكبر وان لم يقرا
جاز ايضا بسبعة الامام شرع في الرابع قبل الظهور انما كانت كفاضة الشئ بقية اول بالاعمال فلما وجد الامام
رواية ان يقطع على راس الركعتين اقبه برفع راسه في الركوع والسجود قبل الامام عاد ليرد الى الخلق بالمواظفة
وكبره اداء السنة مختلطا حال اشتغال القوم بالقرينة لانه مخالفة للجماعة عيانا برفع الامام راسه قبل ان يخرج
المتكبر في الركوع والسجود تابع الامام في الصحيح ولو قام الى الثالثة ولم يتم المتكبر في السجدة اتم وان لم يتم جاز وقفا
الاصل يتم وان خاف فوت الركوع لان قراة بعض تشهد لم يعرف قريته ولو سلم قبل فرائض المتكبر في الادعية
سلم مع الامام لان عند محمد لا يخرج بسلام الامام فخرجه بسلام نفسه ولو سلم الامام قبل فرائض المتكبر
في تشهد ان علم انه مكث فاعاد اعتدرا ما يمكن قراة تشهد صححت صلوة لان الفرض ان يعقد قدس حتى لو كثر
التجبات ولم يقرا شيئا فقد قدس يجوز ويكون تارك للواجب المتكبر اذا فرغ قبل الامام في تشهد ولم يجز
صلى لو اخرج الفلا بطلوع بطلت صلوة الامام فقط فحتمه شيئا ترك الامام تركه المتكبر ايضا تابع مقتوت
اذا خاف فوت الركوع والتبليغ للمعيد وكعدة الاولى وسجدة التلاوة والتهود اربعا شيئا اذا تعذر
الامام لا يتابع المتكبر زاد في صلوة سجدة عمدا او ناديا او على اقل من كفاية في تبليغ تشهد لان سجدة التلاوة
لها از لفظ عليه حتى قالوا ان يقرن المتكبر في السجود لكل كبيرة في كعدة او سمع من المتكبر في الجنازة خفا
وكذا اذا قام الى الخاتمة سبعا وسعيا شيئا اذا تركها الامام لم يتركه المتكبر تركه رفع اليدين في التحريم والبناء
ان كان الامام في النكاح وان في السجدة لا عند سجدة خلافا للثانية او تركت كبره الركوع والسجود او التبليغ

فيهما او التجميع او قراة التشهد وترك التسلام او تبليغ تشهد التبريق الى ان يركع او السجود قبل الامام في الركعة
كلها قضت ركعة بلا قراة لان الاول بطلت وصارت الثانية قضاء في الاول والثالثة في الثانية والرابعة
عن ثالثة وقت صلوة وان ركع وسجد بعده جازت صلوة وان ركع معه وسجد قبله لم تركعتين لان
السجود الذي يقدم على الامام لم يعتد به فكانت الركعة الاولى متقدمة والثانية عنها قضاء والرابعة في الثانية
كذلك ولو ركع قبل الامام وسجد معه قضت ركعتين بلا قراة والظاهر خلافه في سبوح في اذلي ركعتين
وطوى في اخره الامام اركعه في قيامه وركع معه لكفة فاته سجدة في قيامه الامام الى الثانية وركع ركعتين
معه وسجد ركعتين سجدة في الامام في الثانية فانه سجدة في الامام في الثانية فانه سجدة في الامام في الثانية فانه سجدة في الامام في الثانية
السجدة وظن المتكبر في السجدة الثانية في سجدة الامام في الاولى ان نوى الاولى وسجد في الامام في الثانية
الامام جاز وان نوى الثانية والامام في الاولى فرفع كل امام اتم واخطا الى الثانية فقبل ان يضع الامام
وجهه الى الثانية رفع يديه في الثانية على المتكبر في السجدة فان لم يود بطلت صلوة
لان لم يترك الامام في الثانية نوع اخر في سبوح لا يصح الاقتداء به ويصلح خليفة لانه يؤتم بالقصد فخلا
فلا يصلح اماما ولا دليل على انه كالمعتد في ركوع السجود عليه سهوا وام وان لم يحضر وقت السجود الا اذا تابع
اما في سجدة السهو فيقطع عنه بكنة في حق الاذلي ركعتين في الثانية بها وخليفة قائم مقام الاول وقت
صلوة كعتدين بسبوح لا يضار اماما قراة المتكبر في الامام لا وان سجد في سبوح فقلد سبوحا اخر صح لانه
لا اقتداء احد من الامم واختلف في مقتضى في هذه الحادثة ولا يدرك هو ولا العوم ان لم صلى ان كان الاول
احد من قيامه صلى الطهينة ركعة وقعد وتشهد ثم صلى ركعة ثالثة وكقوم لا يتابعونه فينبى ينتظرون
الا فرغ الطهينة في صلوة فاذا فرغ قاموا الى صلواتهم وحداوا في سبوح الامام في سجدة السهو علم انه
لم يكن عليه السهو شهد التروايتين انه تقصص صلوة بسبوح والامام ابو جعفر الكبرية لا تقعد وان لم يعلم
الامام لا تقصص صلوة بسبوح بلا خلاف اذا نذر الامام الحديث في الثانية قبل خروجه في سجدة صلوة
وصلوة الطهينة وكقوم لان الامام بعد لم يزل ولايته قائم الامام سهوا الخاصة وتابعه بسبوح فيه
ان كان الامام تقعد في الركعة قدت صلوة بسبوح وان كان لم يقعد لاحد بعد ما بسجدة قائم بسبوح
في تشهد قائم الامام في سجدة التلاوة ولم يوافق بسبوح فيها لكنه وافقه في التقعق الى ان يها الامام
بعد سجدة بجزء صلوة وان كانت صليته ومثله يجالها تقصص صلوة بسبوح بترك المتابعة في السجدة
فلا يجوز للمتابعة في كعدة لان الفلا في كعدة الاولى لا تقاض كعدة فان قعدة الامام برتقض بالعود
الى سجدة التلاوة في المتابعة في كعدة بعد عود الامام اليها تمت فعال صلوة وجاء وان قيامه وفي
الصليته الفلا بترك المتابعة في السجدة وارتقاض كعدة اخرى فلا يجوز المتابعة فيها وان قيد بسبوح
ركعتين سجدة ثم عاد الامام الى السجدة اي سجدة كانت سهوا وتلاوة لا يلزم بسبوح العود لتمام انقراة
وارتقاض كل صلوة بالالفلا ولا يرتد ولا يبطل صلوة بسبوح وكذا ارتقاض بعض ما صلى في ركعة
ثم جاء مسافرا فقام في ركعة واحدة وهذا ذهب للوضوء ونوى الا قامة ونواها الطهينة ايضا
ثم جاء الاول بقية في فاذا قعدة في الاول قدم مسافرا حرك في سلم مع كقوم ويقوم اليه ويصل في كل
ركعتين ويصل في الركعتين بعد سلام الامام اليه ولا يتغير فرض كقوم بنية الطهينة لانه كالمعتد ولا بنية

الاول منها لا يبعد زوال الولاية اذا ابتداء مسبوق بقبضه ما سبق يكره وقيل يبعد لانه على ما ينسوخه الاول
لغرض الترتيب وكيفية ان مسبوق يرتفع في التمسك بغيره عند سلام الامام المسبوق اذ كره في صلوة
الحائفة الى بالثناء **ان** في الصلاة الاولى ليس قبل ياتيه لانه لو لم يات به يفته اصلا ولو اشتغل بالثناء
في الصلاة الاولى في قبضه لا ياتيه به لانه سنة والاحتياط فرض وهو الاصح وهذا دليل على ان لا يات بالنية حال ما
يقراء القرآن في سجدة اذ سمع لانه لا يجتهد في حق من دخل بنية كغيره فلم يكن له النية سنة والاحتياط فرض بالنية
بنية وقيل يات بالثناء في حال سكت الامام بين ركعة وقيل لا يات به لانه لو لم يات به يفته اصلا ولو اشتغل بالثناء
بنية بالثناء في حق السورة فالتسوية على ان يات به وعند جهر الامام المسبوق بقبضه اول صلوة في حق الركعة
واخرها في حق التمسك لادرك ركعة في ركعتين وفصل بقبضه فيكون بثلث فترات
وقراءة كل سورة وفاتحة فلو ترك القراءة في احداهما فادرك ركعة في ركعتين فلو ترك ركعة في ركعة
بفاته وسون وتشهد ثم صلى اخرى بغير ركعتين وسون ثم صلى اخرى بفاته وتشهد ولو ادرك ركعتين
فقبض ركعتين بقراءة ولو ترك في احداهما فادرك الامام بقبضه قراءة تركها في الشفع لادرك الشفع
الاخر فادركه في الثانية بالقراءة فيما يقبضه تركها فيما يقبضه فادركها في الثانية التي بعدها في الشفع
التي عنها وكسوف منفرد فيما يقبضه حتى تغير بنية الاقامة ولمزم عليه القراءة وسجد التسلية لكونه معتد في الركعة
حتى لا يصح الاقامة به وقد مر والاحتياط هو الذي ادرك اطماعا في وقت كذا في التمسك او حدثا في وقت كذا في التمسك
او الطائفة الاولى في صلوة للوقت كانه خلف الامام لا يقبل ولا يسجد للتمسك المسبوق يقوم الى القضاء اذا علم
قراءة الامام ولا يقوم بعد السلام ولا بعد كل ركعة قبل العلم بغيره او بما يقوم قبل فرائضه بعد ما قد شهد في
ما قبل فرائضه المسبوق الاحتياط في زوال مدة بوجوب كونه خارجا من وقت او فاق المسبوق في الجملة وقيل في وقت
العصر ودخول وقت الظهر في العيدين او في غيرهما من الشمس او فاق ان يسبق لحدوثه لان لا ينظر في فرائض الامام
ولا جوده للتمسك اذا كان على الامام اما اذا كان على الامام لا يفسد الصلوة بخروج وقت يتابع وكذا اذا خاف
المسبوق ان يمر بالناس بين يديه لاحتياط سلام الامام تمام لا قضاء ما سبق قبل فرائض الامام في التمسك ان قد
قد شهد ثم قام جازوا ان قبل ان يقعد مقعدا لا يجوز في التمسك ان كان قام قبله لكانت قراءته بعد فرائض التمسك
قد راجح بوجوب الصلوة جازوا لا لا وهذا اذا كان مسبوقا بركعة او ركعتين ولو بثلث لا يقعد بقبضه مسبوق
قبل فرائض الامام في التمسك اذا وجد جرحا قليلا في قيام بعد فرائض التمسك جازوا ان لم يقعد والاولا في ركعتين
وتابع الامام في السلام قبل فدت وقيل لانه وان كان مفدا لكانت بعد تمام الصلوة وان لا يضر كالحديث
العدد والتمسك في هذه الحالة بغيره **الفصل الثاني عشر في السهو** شك في قيام في غير انما الاول
ام الثانية رفضه وقعد في التمسك ثم صلى ركعتين بفاته وسون ثم سجد للسهو فان شك في سجدة
انها في الاول ام الثانية فيصلي فيها وان في السجدة الثانية لان اتمامها لازم على كل حال فاذا رفع راسه في سجدة
الثانية قد علم تمام وصل ركعة واتم سجدة السهو وان شك في سجدة انه صلى ركعتين ام ثلثا ان كان
في السجدة الثانية فدت صلوة وان في السجدة الاولى على كل اصلها عند جهر الامام لان تمام الصلاة بالرفع
عنده لما علم في سجدة واحدة في السجدة الاولى في حاله ان قام اليها ميا قبل لبعده فيرفع السجدة
بالترفع راسه بالحدث فيقوم ويقعد ويسجد للسهو شك في غير انما الثانية او ثالثة تحريم على انما الثانية

في الركعة الاولى

يخضع على صلوة وان وقع على انما الثانية تحريم في كعدا ان وقع على عدم كعدو في اخر الثانية فدت وكذا
اذا لم يقع تحريم على شيء وكذا لو شك في ذوات الاربعة انما الرابعة او الخامسة وكذا لو شك انما ثالثة او رابعة
فعله ما ذكرنا في غير ولو شك في لو ترك وهو قائم انه هو في الثانية او الثالثة اتم تلك الركعة وقت فيها ثم قد
وقام وصلى ركعة اخرى وقت فيها ايضا في تحريم المسبوق بركعتين في ركعة في رمضان يعني مع الامام
فاذا قام الى القضاء ولا يقعد ما بينا وكذا لو ادرك في ركوع الثالثة لانه صار معدا للثبوت ولا علة للشك
بعد كصلوة وكذا في العدة قبل السلام لمن شك بعد ركوعه في غل بعض الاعضاء اجبر كغيره او الامام
عدا لانه صلى ثلثا ان كان عنده انه اتم قيام وان شك في سجدة صادقا لم لا وعجزه ان يعيد احتياطا وان
كان يجزئ ليعاد وان ليس بعدل لا يلتفت لاقوله ولو اختلف الامام وكقوم فترغ الامام التي لم يقوم
صحة ان كان الامام على يقين انه اتم لا يعيد بغيره ولا يعيد وان كان بعض يقوم مع الامام لا يلتفت
لاخلاف الامام وان كان معه واحد وان اخذ الامام بقول مخالف واغادوا احدى او اذ لك يقوم كجوز
لان مخالف ان صدق فهو اقسطا وحضر بغيره وان صدق الامام فافتداء متطوع بمثل قطع واحدا لثالث
وقطع آخر بالتمام وشك الامام والقوم ليس على الامام والقوم شيء وعلمه قطع بالقبض ان الاعادة
ولو قطع الامام بعد تمام القوم اعاد الامام ولا اعادة على الذي قطع بالتمام ولو قطع واحدا يقوم
بالقبض ان وشك الامام وبات يقوم ان في وقت اعاد احتياطا والا لا وان قطع عدلان بالقبض ان
واخبره به اعاد احتياطا اذا شك الامام في الرابعة او الثالثة وبين على الاقل وخلفه مسبوقا لانيابه
في الركعة الاخرة لا احتياطا لا استعمال بالافقة قبل كما في الركعة فانه بوجوب فدا الصلوة بل ينظر في احواله
حتى يفرغ الامام فاذا فرغ اتم وان تابعه فدت لما قلنا **نوع** منه تذكرا ان كنا قولنا في صلوة لانه
قراءة في ركعة ترك في ثلث ركعات وقراءة في ركعة وان فعلها على ان ترك ركوعا في سجدة لم يقوم
ويصلي ركعة بسجدين ويسجد للسهو صلى صلوة يوم وليلة ثم تذكرا ان ترك القراءة في ركعة ولم يعلم ان في صلوة
اعاد الجهر ولو ترك لانه يفسد ان ترك القراءة في ركعة وان تذكرا ان ترك ركعتين في الجهر ولو ترك في الكل
يفسد ترك القراءة في الركعتين وان تذكرا ان ترك في الاربعة فذوات الاربعة كلها صلى العصر فتدرك سجدة
ولم يعلم انها منه او في الظهر المتقدم يحضر في ركعة بسجدة واحدة ثم يعيد الظهر والعصر لم يعد في ذلك
عليه وهذا اذا لم يقع تحريم على شيء صلى ركعة بنية الظهر شك في الثانية انه في العصر ثم في الثالثة انه في الظهر
ثم في الرابعة انه في الظهر فهو في الظهر صلى ركعتين ثم شك في نعيم او ما في ركعتين ثم علم ان نعيم
فد لانه سلام عند شك انه كبر للمحرمة ام لانه قطع جلا في قصره وان ادرك ركعة وذكر القاضيه شك انه
لم يكبر تكبيرة الافتتاح او لثبوت لا يصير شاعا وكذا قيل شك انه كبر لا فتاح ام لا احدثا واصابت
النخبة بدنه او ثوبه او مسح راسه لان كان اول مرة استأنف وان كان يقع مرارا جاز له المضى ولا يلزم
وضوء ولا غسل **نوع** اخر سبي في سجود التمسك على التحريم ولا يلزم عليه سجدة التمسك ولو سجد مرارا لارائه
الا واحد سبي في صلوة انها الظاهر وكذا ان تكرر قد ما يؤدى فيه ركعتين في ركوع وان قليلا
لا فان شك في صلاة صلا قبلها وتفكر في ذلك وهو في هذه الصلوة لا يلزم وان طال فكره سجدة قبل
السلام لا يغادره الامام براه قبل السلام والمؤمن بعده قبل يتابع الامام بقاء حرمة الصلوة فيركع

مجلس ۱۰۰۰

عدم الغداة الوجهين للبيان ولو كان مكان السجدة تلامذة والمثلثة على ما هنا فسد في الحالين والظاهر
 في المتن على أن لا ينوب سجدة السهو والتلاوة في القليلة لأن المصروف الجهرية **فصل** ثم إذا ظهر عدم لزومها
 ولا يتصور القضاء في الركوع ويتصور في السجدة لأنه لا يعتبر سجدة بالركوع وكذا لا يعتبر ركعة بالاجتياز **فصل**
في أثر السجدة ثم المأخر في الظاهر ثم في الألفاظ قبل سجدة السهو فعدم لزوم صلوة الألفاظ ثم
 سجدة السهو لأنه لم يخرج في الصلوة بالسلام وعند ما خرج منها ولا يعود إلى العود ولا يستلزم السهو عليه
 العود إلى سجدة الألفاظ ثم الصلوة ولا يمكن إتمام الصلوة إلا بعد ركعة ولا سجدة في ذلك ورواية أنه لا
 يمكن العود إلى سجدة إن كان سجدة ما يكون جازيا بالباب بالنقص هو كواقع في آخر الصلوة ولا آخرها قبل
 إتمام فقلت بأنه تمت صلوة وخرج منها رفعا لله ورضي الفجر ثم تذكر قبل السلام لو بعده أنه ترك منها
 سجدة سجدة لم تتركها في الأولى والثانية ثم تشهد وسجد للسهو وإن علم أو غلب على ظنه أنها تركها في الأولى
 أو أخرى ولم يقع على شيء سوى القضاء تذكر أنه ترك سجدة إن علم أنها ترك ركعتين أو الأجزاء بسجدة
 ويشهد وسجد للسهو وأدعى أنها في الأولى صلى ركعة وإن لم يعلم كيف ترك سجدة سجدة ينوي القضاء
 ثم تشهد ويصلي ركعة لا احتيا لكونها في الأولى ولو ترك ثلث سجدة بسجدة واحدة ويصلي ركعة
 ويشهد ولا ينوي القضاء في السجدة وقال للحنف وأما إذا نوى التحاق السجدة بالركعة الأولى فماذا لم ينو ذلك
 سجدة ثلث سجدة ويصلي ركعة وقال الكبار بسجدة ثلث سجدة أو يصلي ركعة مطلقا ولو أربع سجدة بسجدة وسجد
 إلى الركوع الأولى في رواية ولما استقر في رواية ويصلي ركعة أخرى ترك سجدة في ذات الأربع ولا يعلم موضعها أو لم
 يسجد واحدة وبعد تشهد وسجد للسهو وإن علم أنها ترك ركعة قبل هذه الركعة الأربعة يصلي ركعة ويشهد وسجد
 للسهو وإن لم يعلم بسجدة ينوي ويقعد ويصلي ركعة وإن ثلث لا يعلم موضعهن سجدة ثلث وقعد وصلي ركعة ولو
 أربع لا يعلم فأربع سجدة ويشهد ويصلي ركعتين ويقعد عقيب كل ركعة لا احتيا لترك سجدة في ركعتين
 وسجدة في ركعة فيتم صلوة بركعة ولو حصة بسجدة ينوي ويشهد ولا يصلي ركعتين ويشهد
 عقيب كل ركعة ولو سجد بسجدة بسجدة ويصلي ثلث ركعات ويقعد في الثانية والثالثة ولو سجد
 سجدة واحدة ويصلي ثلث ركعات ولو غابا فبجدة ويصلي ثلث ركعات وأما المغرب في السجدة
 الواحدة بسجدة وفي السجدة بسجدة ويصلي ركعة وفي الثلث فثلث ركعة وفي الأربع فأربع
 ركعتين وفي خمس سجدة ركعتين وفي الست فبجدة ركعتين ولو صلى الفجر ثلثا بعد قعدة أخرى
 ثم تذكر أنه ترك منها سجدة في قول لا يفيد ويحل على تركها في الثانية ثلثا على الجواز والأصح كفا لا لأنها
 صحت من وجهين فستخرجها لا احتيا في كفا وكذا لو ترك ثلث سجدة لا احتيا لتركها في كل ركعة
 يفيد ويحل أنه ترك سجدة في الأولى وسجدة في الثانية فيجوز ولو أربع سجدة لا يفيد عليه سجدة
 ثم تشهد وقام وصلي ركعة ولو سجد لا يفيد وسجد بسجدة بسجدة ويصلي ركعة صلى الظهر غشا وترك سجدة فجد وإن
 سجدة في أول ثلث أو أربع أو غشا ففعل القليل وإن سجد أربع سجدة ويقعد ويصلي ركعة ثم يقعد
 ثم يصلي ركعة ثم يقعد وسجد للسهو ولو سجد ثلث ويصلي ركعتين بسجدة واحدة ويقعد سجدة
 ولا يقعد فيقوم ويصلي ركعة ويقعد ثم يصلي أخرى يقعد وينوي القضاء بالسجدة في الركعات التي قبلها

فانقل الزوال الكبير
سما الاكبر في رمضان
فانه صح انه عمر
للمس فلنامن
بحوز للعبد
المقلد اقامة
الحمد - صح

عزل الخليل سماعي

إذا جمع العيد والحان

عليه

مطلوب
كفن المرأة على الزوج
وعليه الفتوى

والصبر في الكفن اوصى وان مات بلا مال فالكفن على من عليه نفقة الاربعة وعشرون سنة كنفها وان كانت
موسرة وعليه نفقته كلبا بحال الخوة وان لم يكن له مال ولا وجب عليه نفقته فعلى الناس سألوه فمات
لانه لا يقدر على ان ينفق بخلاف الخي اذا لم يجد ثوبا يصلي فيه لا يجب على الناس ان يبالوا لانه قادر بنفسه فان
فضل على الكفن من غيره الى كفن آخر ان لم يعرف صاحبه بعينه وان لم يجد ميتا آخر فصدق به ميتا ميت وهو طري
كفن ثانيا في جميع الحالات فان لم يكن قسم ماله فعلى الاربعة والعشرون سنة كفن رجل ميتا ماله ثم وجد كفن ثم يداخره وافرست
الميتة مع كفن له لان الميت لا يملكه ثوب الجنان تحرق وصار يحال لا يستفيع به يباع ويشتري بمئة ما هو دفر
منه وليس للموت ان ينفق في ماله في السفر فاخذ صاحبه ماله وصرفه الى الجحيم به بلا اذن حاكم جازا سحائنا
مروى عن محمد بن ابي **نوع المختار** ان الامام الاعظم اوله والافسطال المهر والافاطام لمصر والافاطا والافاطا
الحق بالصلوة من سائر الاولاد وعند محمد بن عبد الله وهو رواية الحسن بن الامام الولي اوضح ثم الاولاد على
العصبة وابن عم الحق بالصلوة على المرأة من الزوج اذ لم يكن لها منسبان ولو كان له اخوان لا يورثون قالوا لا يورثون
وان ارادوا لا يورثون غيره للاصغر المنيح والاربع لا يورثون اولادهم سواء كان لابوين اصغر اذ اكبر
ولو اراد ان يتقدم آخر ليس في الاب المنيح اذ كان للعبد الميت اخ اداب ومولاه فامولاه اوله وعليه الفتوى
او صمد بان يصلي عليه فلان فالحق ان الوصية باطله لان الاكس الحودى الى القطعية بها يحصل فاشبه
الوصية للوارث قال الصدر وعليه الفتوى وفي النوادر انها جائزة وتورث فلان بان يصلي لان للمرأة ما يورثه
حين قدم امام الحق فقلت ذلك قبل تعلق الحق او جواز الترخي بالدلالة العقلية لا بولد الاكس حاشي بخلاف القرح
حصر الجنان بعد الموت بداء بالمعرب ثم بالجنان ثم بسنة الموت وقيل قدم سنه الموت وفي التصغير
يكبره صلوة الجنان في مسجد الجماعة بكل حال وفي كل ميتة الحاصل مع الصغر اختلف فيما اذا كان بعض قوم خارج
وفي فتاوى السني صلوة الجنان في مسجد الجماعة على كل ميتة او جاز اذا كان كل في السجدة بالاتفق وان كانت
الجنان وصفت خارج الحاصل مع الجماعة لا يكبره بالاتفق وان كانت الجنان وحده في الخارج فمختلف والمولاه على
اختيار الكرامة وفيه صفة بكبره الرابع ولو قبل السلام فقد فاته الصلوة وفي الفتاوى انه يكبر للافتتاح ثم يكبر
ثلاث بلا دعا وقبل رفع الجنان ابتعا فاذا رفع قطع الصلوة فان رفعت على اليد ولم يوضع على الاكف
كبره في الطاهر وعمره لا اذا كان اقر للأكف وان اقر للارض كبر ويجوز ان يكون كذا في الفتاوى في قول امام
الك وهو الظاهر واذا اجتمعت الجنان فصل صلوة واحدة على الكل جاز ثم ان **سألت** جعلها وان شاء جعلها
واحدة بعد واحد ولو رجلا ونا قد روي في الرجال وجعلت النساء على القبلة ولو بعدا فمات على النساء وان كانا
ميتا ففضلها على الامام كبر على جنان ثم انما باخرى مستقبل للثاني بعد اقام الاولى فان كبر بنوي الاولى
او نويها اولم ينويها كانت الاولى الا اذا كبر بنوي الثانية لا يخرج فيصير خارجا عن الاولى ما يخرج من صفة فصل
غيره لم يجرى حمل من كبر ان كانت الصلوة الاولى باذن كماله وكما في العباد وان كان الامام على غير طهارة في يوم
تعد ولو كان الامام على طهارة لا تقوم للاتحاد لان الجماعة ليس بشرط فيها لا يقوم بالثبوت بعد صلوة الجنان
لان دعوى مرة لان اكثر دعاء خير صغوف الرضا فيها اخر ما وفي سائر الصلوات اولها لان القيام في الاخر اقرب
للا تواضع فيكون ادعى للاجابه كبره قطع الحشيش والخطب في المبرة الا اذا كان بابا ولا يستحق قطع
الخطب الا اجابه ويستحب ان يكون كبر مستحاضا تقادير في الارض ويرش عليه الماء مات في ميتة فقالوا في

الجنان
لا يقوم بالدعاء بصلوة

لا يرضى بعلمه

دفن كفن من ولد
عند النكاح

مطلوب
السؤال حق في الصبي

لا نقل بعد الدفن اصل
وقيل الدفن يجوز

لانرضه بعلمه فيسلم ذلك لان غلبه فيه هو اوجب ولا بأس بدفن اثنين او ثلثة او خمس في قبر واحد عند الضرورة
نوع آخر ذهب الى المصلحة قبل الجنان في انتظار ان لم يكن له حاجة يكره والا لانه بالجنان فالصحيح انهم لا
يقعدون قبل الوضوء واذا وضعت الجنان في الاعناق جلسوا ويكره القيام بها مات ولا حرم لها ما قبل
الصلوات من غير انها يتولون دفنها ولا يدخل قبرها احد وفي الروضة يدخل في قبرها الحرام شيئا او دفنوا او دفنوا
وان لم يكن فالزوج والا فاعلى ما لا يفسد في الجنان الصلوات ولا يخرج النسا والا فاعلى ما لا يفسد في الجنان الصلوات
وان كان معها نكاح او صاحب غيرت فان لم تنجز فلا بأس بالمشي معها ولا يترك لانه اقرب لها من الميتة
ويكره رفع الصوت بالذكور خلف الجنان في ذكره في نفسه وقد جاء سبحانه من قبر عباده بالموت والنفاء وتقر بالثبات
سبحان الحق الذي لا يموت ولا يرجع قبل الدفن بلا اذن الله دفن بعين كفن او قبل غسل اميل عليه التراب ام لا
لا ينبغي لان الكفن والعلم ما هو والبش مني والحق راجح في الامر ولو دفن بوثب لو درهم او دفن مفضوطة
او اخذت الارض بضعه يخرج لانه حق العبد السؤال فيها يستقر في الميت حتى لو اكله السبع فالتسوية في بطنه
فان جعلت في تابوت اياها للنقل الى مكان اخر لا بأس به ولو كلف في زوج حتى البقرة والله تعالى اعلم
ولما في غير بلد ما هي للتصغير فاردت ان تنبش لا يجوز وترك هناك وفي دفن المقتول حيث قتل ولا ينقل بعد الدفن
اصلا ولو قبل الدفن فلا بأس بعبد رصيل او ميلين وهذا ينقل على المنع من النقل الى بلد آخر وفي الفتاوى ان النقل
قبل الدفن لا يكره وكما حصل انه لا يخرج بعد الدفن طالبت المدة او دفنت في البعير والعذر ما ذكرناه كونه مفضوطة
الحق ولا يذوق في البيت وان كان جنينا وقد طرعا في المعيرة وهو يظن انه يحدث لا يبطر وان لم يقع في طنة
ذلك فلا بأس به بجلوس المصيبة ثلثة ايام رخصة والترك احسن ويكره اتخاذ الضيق ثلثة ايام واكملها
لانها مشرعة للتعزير ومات واجلس اياه من فقره القرآن للباس باخذ بعض المشايخ ولا بأس بزيارتها بشرط
ان لا يطأها ويكره الصفاق للوجع بها والكتابة عليها ولا ينزع عليه بيت ولا يجتصص ولا يطبق بالاولوية ويكره اتخاذ
الطعام في اليوم الاول والثالث او بعد للابسوع والاعباد ونقل الطعام في القبر في الموسم واذا كان الدعوة
بقراءة القرآن وجمع الصلوات والقراءة او لقراءة سورة الانعام او الاخلاص فالحاصل ان اتخاذ الطعام
عند قراءة القرآن لاجل المأكلة يكره **الفصل السادس والعشرون في حكم المسجد** مصلي الجنان وعبد الحكم المسجد
عند الفقيه ابو الليث والاصح عدمه عند الامام السرخسي وبعض ائمة خوارزمي احتار في الاول هل اذا الصلوة فيها
والعدم عند عدمه والذي على قواع الطبري والبيان في حكم المسجد كذا يعقل فيه غرس الاشجار في المسجد
ان لا يستقر في الاسطوانة وكذا في التراب كجوز والا لانه تشبيه بالبيعة في جوانب مسجد لا تقدم اوله وان شأنا
فالا قرب وان شأنا ويا قوم احدهما اكثر لو عالما ذهب الى الذي جماعة اقل لتكثر الجماعة بسببه وغير الفقيه خير
والافضل ان يختار امام اصلي واقفة فان الصلوة مع الافضل افضل مسجد حجة وان قل جمعة او لم في الطامع
وان كثر جمعة فانه للجمعة في مسجد حجة فان صلي واحدة في مسجد حجة في حجة فان دخل
منزله وصلي بهل في حجة وان دخل في مسجد اقيم في مسجد اخر لا يخرج من الاول حتى يصلي ولا يترك سجدة واحدة وان فاتته الكبر
الاول او ركعة او ركعتان لا يترك في البوار ولا يترك في المسجد وان اصابه برفق فوق البوار لا يترك في المسجد حجة
وتجوز طريحا بعد ركعة او ركعتين لان طرقة بلا عذر وندم رجع اعدا ما جاهد ويصلي في كل مرة لا في كل صلاة لا يجلج سراج
المسجد لا البيت ويحمله في البيت لا المسجد ولا يجلج الحبيبة لا الهرة ويحمله الهرة لا الحبيبة ويحمله الحبيبة لا الهرة ولا الهرة

لا يرضى بعلمه

واختار الامام ظاهر الدين وفي ظاهر المذهب لا يقبل واختار القليل ان الشاهد واحد اذا فسروا وقال لا تنفع الغنم
وابصر للطلال لا يقبل انما يلا غير فلا يقبل والحق ان لم يشترط العدالة قال تعالى في سورة المائدة ارايت ان يرد عترة
وظاهر المذهب اشتراط العدالة حتى اذا رأى كعدله الواحد للطلال لم يشهد بها في ليلة صر كان او بعد ذلك الا ان
حتى الجارية المختارة يخرج وتشهد بغير اذن مولانا ولا يفسد اذا رآه وحده يشهد بان القاضي بما يقبل شهادته لكن
القاضي يردده وتقبل عليه شهادته الواحد على الواحد لان كعدله في الاصل لا يشترط فكلما في فرعه وكذا يقبل شهادته
العبد على العبد وشهادته المردود بعد التوبة ولا يشترط فيه الدعوى والظن الشهادة كمالا يشترط في كثير الاجابات
ولو ابصره كفا في فطر بعد رده شهادته وامره بالفطر لا كفارة عليه ويقضي ان افطر قبل ان يشهد فضده وكفره قول
والصحيح عدم لزوم الكفارة ولو قبل شهادته وامره بالصوم فافطر هو واحد في العمل بالبلد عند الحاجة كما يحج
وقال القليل ابو جعفر لا يلزم الكفارة ولو قبل شهادته وان لم يكن بالسما علة لا بد من جماعة يقع العمل بحكمهم وقد روي
الامام مخمس في كتابه القسمة وتجهيز تواتر الجزية جانب وعنه انه يوفى لارأى الامام وعنه خلف غسانا يبلغ قليل
البلد القليل في قليل وفي سؤال لو بالسما علة لا يقبل الا بغير جليل او رجل وامرأتين ويشترط لفظ الشهادة والظن
ولا يشترط الدعوى والا فسخ في ظاهر المذهب في لفظ وعنه الامام في النوادر ان كالمصوم روى لملال الصوم في الترتيب
وليس من حاكم فان كان ثقة صام الناس بقوله وفي العذر ان اخبر به عدلان لا بأس بالفطر وان بالسما علة وصاموا
تدليس برؤية الواحد للطلال لا يفطرون وان بشهادة اثنين افطروا في الاصح وان لم يشهد لال الفطر قال الامام تسعة
لا يفطرون في كتابه ايضا وفي شرح القدر روى شهادته لملال الصوم وقضيه بالسما علة فمقتضى ما صاموا اثنين لم ير لملال
سؤال الصاموا الحادي اثنين عند ما قال فطر فادى لملال هذا ان كان السماء مهيمة ولم ير سؤال الماخذات
معتقة افطروا بلا خلاف وقعت في بخار سنة احدى وعشرين ان الناس صاموا يوم الاربعاء فجاوا ثمان او ثلثة
يوم الاربعاء تسع وعشرين انهم راوا ليلة الثلثة هذا الاربعاء فيكون الثلثين اتفقت الاوهة ان بالسما علة
عيد وايوم الخميس الا الصاموا ثمانية وعشرين بلا روية ثم راوا لملال الفطر ان كملوا عدة شعبان ثلثين وقد كانوا
راوا لملال شعبان فضاوا ما وان صاموا تسعا وعشرين لا قضاء عليهم اصلا فان كانوا اقوا شعبان في غير
رؤية لملال ايضا فضاوا يومين صام اهل مصر ثلثين بآخرة تسعا وعشرين بالرؤية فضاوا يومين في ظاهر
الرواية وفي القليل ابو الليث والامام للطلال في رؤية اهل المغرب يلزم الصوم على اهل المشرق وفي المذهب
قال الامام للطلال والصحيح من مذهب اصحابنا ان الجزية اذا استفاضت في بلدة اخرى وتحقق لم يترحم حكم تلك البلدة وفي
البحر ليس اشبه فشهد ان قاضي بلدة كذا قضى بالبيت بالشهود ولا يظهر ذلك حق صرح ويظهر في حق قراه وفي
الحادي اهل بلدة راوا للطلال في ليلة الثلثة واخرى في ليلة الاربعاء فلكل راوا وقال ابن عباس فيه لهم ما لم يروا
مالنا وفي البحر يراعى اختلاف المطالع وان لا يعتبر في سافة القمر والامام تسع فصل وقال ان اخبر بان
القاضي قضى في بلدة كذا بالسما علة ومهيمة ولم ير في هذه البلدة لا يثبت وان شهدوا بانهم راوا لملال في بلدة
كذا في ليلة عداها يوم الحادي والثلثين ولم ير للطلال فيها ولا علة في السماء تركت التراجع وعنده وان عدا ولو شهدوا
على ان قاضي بلدة كذا قضى برؤية للطلال في ليلة كذا ولم ير اهل هذه البلدة قضى لقا فبشهادتهم شهدوا ان هذا اليوم
يوم الثلثين وقد صام الناس تسعا وعشرين يوما ونحوهم انهم راوا للطلال في يوم قبل صومهم ان كانوا جاهدا في بعيد
يقبل ويعتد وان كانوا في مصر لا يقبل لانهم تركوا الحسنة الواحد اراى لملال الفطر قد قضى شهادته وظلم

بحسب اختلاف المطالع

تركوا

بنفسه ما يستعمل

بنفسه ما يستعمل قال ابن سلمة لا ينوي بل يكس يومه وقيل ان يقبل اكل ستر او قبل الحكم لان باكل جهرا وغيره الامام
لا يفطر وان افطر قضى ولا كفارة عليه بخلاف وتيسر الحكم ان يخرج الا بعد برؤية حده كنه لورأى لملال رمضان
يصوم وحده ولا ياتر به النفس والاولا اذا اخبره صديقه صام ان صدقه ولا يفطر وان افطر لا كفارة عليه رآه قبل الفطر
فهو المستعمل لا يصوم ولا يفطر في المختار فان افطر فلا كفارة عليه لانه ياتر به ويكفارة ان قبل الفطر لا كفارة عليه
وعنه الامام ان تجراه ان امم الشمس وتلوها الشمس فلما جنت وان خلف الشمس فلما جنت وقال ان جازيا ان غاب الشمس
فلما جنت وان قبل الشفق فلما جنت شهر رمضان جاء يوم الخميس لا يصح ايضا في يوم الخميس لم يخف ان يوم الخميس
وما نقل عن علي بن ابي ربيعة ان اول يوم الصوم يوم الخميس ليس يتبرع كل بل اخبر عن اتفاق في هذه السنة وكذا هو الرابع
من رجب لا يلزم ان يكون غرة رمضان بل قد يتفق في الحرب واخبره عدل واحد بالصوم ورجل ان لزم
والشرط احدى شرطى الشهادة اما العدد او العدالة عند الامام وعند ما يكفى بقول الواحد شهادته على الامام
رمضان ثم فخرى وصام ان وافق او تأخر جاز ان تقدم لا يصح فطر في اول يوم من رمضان والناس ضابطون
ان صاموا الاقام شعبان ثلثين او لرؤية اصنوا واسا هو وجب الغنى ولا الكفارة وان صاموا اخر اقام
واصن هو ولو صام وافطر الناس ان للرؤية او كمال الحسن واسا وان صاموا اخر اقام هو الفصل الثاني
في التنية قالوا هي معرفة بتدبير ان يصوم ولا علة بالمتقدمة على العزوب والا اعتبارا لمتابعة العزوب اليوم الذي
يصوم في غده ولو نوى في الليل صوم اليوم ثم غرم فيه ان لا يصوم اليوم ثم أصبح في كذا وصام اليوم لا يجزى لانما صام
الغرمية بالترجع وبينة الفطر في اتمار لا يفطر عند خلاف لتفصيله ولو في ثلثين ان اصوم غدا لانه لا يجوز
الينة استحسانا لانه في مثل هذا يذكر لطلب التوفيق كذا في الامام للطلال والقياس ان لا يصير صاميا بطلانها
بالاستثناء كما التصرفات التولية فعمل هذا جعل لايمان مجرد التصديق لا يبطل بالحاق الاستثناء فيصح الحاق
الاستثناء ولا يغير في استثنائه وعند العامة الاقرار ايضا ركن او شرط كنه لا يكتفى بالاستثناء لان التاويل القاسم
منع التكثير كالصحيح ظن ان عليه صوما فترعه في علم عدمه وحضر عليه قبل الفطر ففطر في المصير عليه شرع
في الفطر والنقل بعد الشرع يضمن بالقطع ويجوز رتبة المصير والمسافر بعد طوع بغير العلم نوى في فطره ورمضان
والقطع على ان غرضه عند الامام ان لا حق الله تعالى وعمره من التطوع لانه حق العبد لا لانه ما عدا ما عدا في طلق البينة
ولو غرضه القضاء والكفارة فحق القضاء وجب عليه قضاء ويومين من رمضان او من رمضان في الافضل
ان يعين ويعتد ونويت قضاء اليوم الاول ويوم رمضان الاول وان لم يعين جاز في ركافة الصلوات ولو افطر
عدا في يوم منه وصام احدى وستين يوما من القضاء والكفارة بلا تعيين جاز في ركافة الصلوات على القضاء
ارتد في اول اليوم من رمضان ثم لم ينو قبل الفطر لا كفارة عليه وجب القضاء والتمتع
لو كذلك يجوز ويكون صاموا لو افطر عليه القضاء عند الامام كنه وعند زفر لا يكون صاميا ولا يقضيان افطر
افطر في رمضان سنة ثمانية وصام شهر ابيون قضاء لذلك لكنه ظن انه سنة احدى وثلاثين جاز في ركافة
الامام ولو صام شهر ابيون قضاء رمضان سنة احدى وثلاثين جاز في ركافة الصلوات في رمضان الذي افطر فيه
بخلاف الاول نوى بعد الفجر القضاء لا يصح من القضاء ويصح من القضاء ولو افطر عليه القضاء اذا علم ان صوم
لم يصح من القضاء وبينة التماس ولو لم يعلم لانه لا يخطون نوى في يومين من رمضان او في يومين من رمضان
في قوله ما ولو غرضه قضاء رمضان وكفارة عين بعد ما أصبح كان تطوعا ولا يجزى عن احد ما فان افطر فيه قضى يوما

ان غاب بعد الشفق

انما لي كبر

انها لا يجب في وقت الشجران يؤكل عادة كقروني وورق الكرم بحجب كقنات غالا ابتداء لا بعد الكبر وفي التونة الطيبة والبطيخة
 الصغيرة كقروني ان ابتلع الحوزة الرطبة لا وان صنفها **وكذا الطحلب** وورق الكرم في موضع الحوزة والون في الباب الكفان
 ان وصل المصنوع الى الحوزة عن بعض المساج ان اذا وصل العشر لاطلقت اول الكفان عليه وان وصل اللب اول
 كقروني خبز ايات او قمرية يابسة كقروني اكل كسرة قنات او ابتلاع البيضه بقشرها او الرمان بقشره لا كقروني وفي
 الاجناس او جبهات الرمان والغصن الرطب كالجوز وفي التماس ان مضغه وفي باب كقروني ان ابتلع في التماس
 ان ابتلعها او مضغها عليه كقنات لان كلها مأكول **وخلل والمرق او ماء الزعفران او ماء الباقلاء او ماء البطيخ او القند**
 وماء الزرنيخ والمطروبر والنباح او غيره عليه كقنات **والاصل فيه** وصول المعدي والداواء والوجوه من مسلك المعتاد في
 النهار على صوم تام قطعاً اذا **سك** في فيه شيئاً لا يؤكل فوصل الى الوجوه او دخل الماء فيه عند الاعتك الى ان يغيد
 الا ان يصيب فيه متعدياً **وكذا اذ بقي** بعد المضمضة ماء فابتلعه بالبرق لم يعط لتعذر الاحتراز **وان** هلال العظم وقت كقروني
 انقضاء حدة وافطر قال في المحيط اختلغوا في لزوم الكفان والاشتر على الوجوب **اذ** الزم الكفان على السلطان وهو
 بما للطلال وليس عليه تبعه لاحد يعني باعتاق الرقبة وقال ابو نصر بن محمد بن سلام يعني بصوم شهر من المصنوع
 ثم الكفان لان زجاري سهل عليه اقطار شهر واعتاق ربة فلا يحصل الزجر **وفي** سحر على يقين ان يخرج طالع
 او افطر على يقين ان الشمس غربت ثم ظهر بخلاف قضيه ولا كفان عليه **وان** شك فطلوع فجر فاستحب ان يدع الاكل
 ولو اكل قضيه واختلف في الكفان سحر واكثر اريان العجز طالع قال ما يحتاج عليه قضاء ذلك اليوم ولو افطر
 واكثر اريان الشمس لم يقرب قضيه وكقروني لان الاصل دوام النيات وقد انقم اليك اكثر الراي فاندفع عليه لا وفي
 العجز يد اكل واكثر اريان طلوع فجر في الصبح لا قضاء عليه لما قلنا **وان** اكثر اريان عدم الغروب واصل قضيه شهد بانها غربت
 واخران بانها لم تغرب وافطر ثم بان عدم الغروب قضيه ولا كفان بالاتفاق شهد اعلم طلوع العجز واخران على عدم طلوع
 فاكل ثم بان طلوع قضيه وكقروني فاقال ان البناء للنبات لا للنفخ حتى قبل شهادة المسبب الا انه ولو واحد على
 طلوعه واخران على عدم الكفان دخلوا وهو سحر فاقالوا ان طالع قضيه تم فقال اذا انا حفظ لاصحابم ودام على
 الاكل ثم بان ان كان طالع العادة او الاكل وطالع العادة الاكل الكفان قال الحاكم لا كفان عليه لعدم رتبة الصوم **وان** كان
 العجز واحداً عليه كقنات لان خبر الواحد عدل لكان اوله لا يقبل في مثل هذا قال الجارية انظر في طلوع فجر حيث قال
 لم تطلع فجا معها ثم بان ان طالع في ذلك الوقت لا كفان عليه بل عليها وهو الصحيح افطر في يوم نوبة الحلي قبل اخذه
 بستم ان ياخذه ويضعف فصاء الله تعالى في ذلك اليوم **او** افطر على طق ان في يوم عادي فكم قل قال كقنات
 يخرجه الكفان والاصح عدم لزوم فيها **فما** كل في رمضان بشهرة عياناً متعدياً يومه يقتله لان صنعته دليل على ان
 افطر للجارية او الزوجة يضعف صابهاً على كونه او الزوج في الجوز والطبخ **وعلى** النيات ان حافت على
 نفسها لو لم تفرط عليها القضاء لا الكفان **وكذا** الخادم والرفيق الذي يهب لسكر الزهر والكرية او لا صلاح
 الربض وعليه موكل السلطان واشتد لوطو حافى على نفسه للملك لا كفان عليهم **اصبح** فينا وبالي لفظ او غير
 نا وللصوم ثم اكل متعمداً لا كفان عليه عند الامام **وقال** النبي ان افطر قبل النية فذلك وان افطر بعد ما كفر
وقال احمد بن محمد ان افطر قبل الزوال وكقروني **اشارة** الى ان الله مع قول محمد رجع الى مكان الصوم وان بعدة
سمع اهل البصرة اصوات الطبل يوم الثلثين فظنوه يوم عيده وافطروا ثم بان ان شئنا آخر الكفان عليهم
والاصل عندنا ان في صارت اخر الزمان على صفة كالمريض والفر وغير ذلك لو كان في اوله تلك الصفة ساج

من الكاف في رمضان
يهو من يخله

للفطر يسقط التكفير عنه **نوع آخر** أكل ناسيا فظن الفطر ثم تعدا لكل لاكتفان عليه أن بلغه الحجة الصحيحة زرعه
أو اعتل بالياء ذاك الصوم أو ناسيا فظن نفوذ الماء والخلو والدمع ثم أصول الشعر وفطر منه فقصه وكفر
بكل حال وفي رواية أن جابلا كذلك عند الامام في الظاهر وعنه حجة لو استغفر فاقته فبقيته بالفطر لاكتفان
عليه وهو الصحيح لأن على الصحيح تقليد الحجة أصح فظن أو التحلل أو دهن فظن الفطر وأكل عدان جابلا لم يجمع
الحديث ولم يثبت بالفطر فافطر كفر وكذا لو سمع الحديث وعرف تأويله وأن لم يعرف تأويله كفر خلافا للثاني زعم
لأن الحديث لا يكون أدلة في كلامه فظن ليس المعاقبة على العمل بالحديث لعدم علمه بالتأويل والمؤول أولان وظيفة
الاستدلال بخلاف كلامه بخلاف كلامه المعنى فاقته بالفساد وضيق الفطر بنا عليه لا يكفر ولو اعتد
فظن فطره وتعدا لكل أن بلغه الحجة ولم يعرف تأويله كفر أيضا عند عامة العلماء ولو استاك فظن الفطر وتعدا
الأكلة كفر بكل حال ولو جامع بهيمة أو ميتة فظن الفطر بل انزال وتعدا لكل أن جابلا لا ولو نظر الإحسان
أصبعه في ذبيرة أو ابتلع سكا وطرفها في يده ولم يغربها ثم تعدا لكل كفران عالما وإن جابلا لا ولو نظر الإحسان
المرأة فأكمل على ظن أنه فطره عند كفر مطلقا وقيل أن عالما نعم وإن جابلا لا **نوع** جامعها متعديا عليها الكفان
وإن حكره عليها القضاء وإن حكره ابتداء ثم طاعت فذلك لأن الطوع بعد الفاء لا يارم الكفان
ولو أنه حكره قال الامام أو لا كفر ثم رجع وقال لا يكفر وعليه الفتوى عكست المرأة أن عمل الرجال أن انزلنا قضتا أو
والألا جامعها قبل الفجر فشم الطلوع فنزع ثم انزل بعد الطلوع لا يفد كالاعتلام بداء بالجامع ناسيا أو قبل الفجر
فلما ذكره أو طلع نزع لم يفد وأن داوم على الفعل حتى انزل قبل حبب القضاء لا غير هذا الم حكره نفع فان
حرك نفسه بعد التذكر وبعد طلوع الفجر ففطر وكفر كما بدأ بالإبلاج وكذا لو قال لها إن جامعتك فانت طالوع
بعد الإبلاج أن نزع في الحال لم تطلق وإن داوم وحرك طلعت فضا راجعا بالحركة الثانية وإن لم ينزع ولم يحرك
لا يقع ولو أخرج بالكتف فافطر عليه الكفان ولا يكفل صلا القضاء الشهوة ولو قصدت كمين الشهوة بترجي أن لا يأتيه
أدخل أصبعه في ذبيرة لا يفد صومه ولا غسل عليه ولو أدخل الخبيثة انظر فيها رجا لا يفد ولا يفد وكذا لو ابتلع
قيطا وطرفها خارجا وإن ابتلع الكحل فبدل في الاستحشاء حتى بلغ موضع الكفنة فطره ولا كفان عليه وهذا فعلا
يورث داء ولو كان يورث داء عظيما جعلت الفطن في قبلها أن بلغ الفرج الداخل فبالدخول بالكلية
وإن كان طرفها في الفرج الخارج لا يفي في الحنط إذا تعدد الإفطار قبل التكفير بكيفية كفان واحدة وإن كان في قضبان
فلكل كفان وقال محمد لم يكفيه كفان واحدة قال في الأسرار وعليه الاعتقاد وإن بعد التكفير فغلبه حرجي افطر
واعقب ثم افطر واعتقب ثم استحققت الرقبة الثانية اعتقب مكانها أخرى لبطان اعتاقه ولو أخرجت لاء لا يفي
فالثانية تنوب عن الأولى أيضا وكذا الثالثة عن الأولى أيضا والرابعة عن الثالثة المقدم **الفصل الرابع في النذر**
لأنه على صوم هذه السنة افطر الأيام المهيبة وكفران نوى عينا ولو صام هذه الأيام لا قضاء عليه ولو صومته
بالأهلية قضت عنه وتكفين يوما ولو سنة متتابعة فهو كمنه السنة ولو صوم هذه السنة فمن حيان حلف
لأن يحضر هذه السنة فلا يلزم قضاء الماضي وكذا لو نذر صوم الشهر صام البقية ولو صوم شهر عليه شهر
كامل ولو صوم شوال وذو القعدة وذو الحجة وشوال تسعة وعشر من قضاء الأيام المهيبة وكفران نوى عينا
فقط ولو صوم ثلثة أشهر وعين هؤلاء وشوال نقص يوما فقص سنة الأيام ولو قال لله على صوم يوم قدوم
فلما إن شكرته تكافأ فقدم في رمضان وقد كان نوى العي كلف لعدم البرز لو قدم فيه قبل السنة فنوى الشكر

علم المرأتان عمل الرجال

لو استعمل بالكتف
أو صام أصبعه في ذبيرة

تعدا لكل كفارة واحدة
إن كان في رمضان نيا

بتر في عينة ووقع من رمضان أيضا لا قضاء عليه لانه بالوعد المحكم ولو قال على مثل صوم رمضان إن اراد المتتابع
تابع وإن لانه له التفرق ويجعل على التعدي ولو نذر صوم يوم قدوم فلما إن تقدم بعد نذر الابل منه شيء عند محمولا رواية
فيه عن غيره ولو قدم بعد الأكل قبل الزوال وبعد ما حاضت ففطر عند ذلك خلافا لمحمولا نذرت صوم يوم كذا فوافق
يوم الخميس ففطر عند ذلك خلافا لمحمولا فلو نذر أن يقول على صوم يوم محرمي لفظ سنة عليه صوم سنة لأن الحجة والظن فيه
سواء نذر بصوم لا بد فضعف الاستفالة بالمعينة افطر والظن كل يوم نصف صاع بتر وإن لم يقدر استغفر الله
ولو عتي شهر أو لم يقدر عليه سنة لظن أنظر زمان الشتاء ويتغير يومه ليوم علق الصوم بشرط لا يجوز الصوم قبله
وإن أضاف صح قبله خلافا لمحمولا وفي المضاف لله تكا على صوم يوم صيفا وبعد الأكل لا يصح كالمند بصوم الليل
نذر صوم سنة بعينها قضت أيام البيض لأن السنة قد تجلو عنها وجب على نفسه صوم شهر ومات قبل استكمال
شهر نذر صوم شهر حرمه أيضا لكل يوم نصف صاع سواء كان بعينه أو لا ولا يصح ذكر الخلفا لانه في ذم
خلافا لمحمولا في قضاء رمضان كالطحا ومقدوم مريض قال لله على صوم يوم شهر ومات قبل أن يصح لا يلزم شيء
ولو صح يوما لزم قضاء الكل وقد ذكرناه لله على صوم جمعة إن اراد أيام الجمعة عليه سبعة أيام وإن اراد يوم الجمعة لزم ذلك
فقط وإن لانه لم يقدر أيام الغيبة لا يستفالة فيها حرمه رضى لا يدر على الداء وزعم الطبيب أن آفة
تشرب ذلك لها الفطر والظن المستأجرة كالام فإياها النظر والام أعانك الفطر إذا فاقته على الولد ولم يكن
للولد أب أما إذا كان لاب لا تقط بخلاف الظن المستأجرة حيث تقط إذا فاقته على الولد استثنى فوصل كذا
الافق ولم يصل له داغ لم يفطر بالتسليم كالايف الغرض لايف النقل أيضا لعدم إضافة الأكل للأكل لكون
لكون كعدن قبل نزل الحج **الفصل الخامس في الخطر والاباحة** صوم السنة بعد الفطر متتابعة افضل
أم متفرقة ذكره المتابع قال متفرقا افضل وإن فرقا في شوال كان ابعده خلاف التسمية حتى زاد مدة الصوم
وهم فرقة في السنة وقال المراد بشوال غير رمضان وفيه بعد الأكل قبل الاضي هل يكره فيه روايتان والمختار
عدم الكراهية ويستحب لك وفي غاشوارا يستحب أن يصوم قبله يوما وبعده يوما التحالف أهل الكتاب
ومن صام شعبان ووصل به رمضان فهو حسن وصوم الوصال إذا فطر الأيام المهيبة لا بأس به وصوم
مكروه في شهر بعينه ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند الامام ومحمولا ويكره صوم النير ورواها جابلا لأن فقه
أيام تيسر في تعظيمه وإن ذاق يوما كان يصوم لا بأس به ويستحب صوم أيام البيض وفيها خمس ذكره
مخافة الحاقه بالواجب ويستحب صوم ثلثة أيام في آخر الشهر وقال الامام الاورجندى يكره صوم جملة الذي
يصوم لجملة وانه صوم التقصير **نوع آخر** أن لم يفطر بزيادة وجع العين أو اشتد الحرقا فطر وأما غيره فاجتهاده
أو باخيار طبيب علم فإن امراء والضعف باق أو خاف المريض لا ولو ضعف بجبال أن صام بزيادة الضعف
إن أخبره به حكيم لم يفطر إذا خاف علفه أو خاف الحامل على نفسها أو ولد له نقصان العقل والهلاك
افطر في الغرض إذا كان باراء العدو ويعلم قطعاً أنه يقتل في رمضان وخاف الضعف على نفسه حال القتال
حل له الفطر ما في المكان وميتا وكذا لو كان له نوبة الحرقا فطر قبل أن ياقذه الحرقا لا بأس له بغير الحرقا
الا فطار أو لدغته الحية فافطر لشرب الدواء والدواء ينفعه لا بأس به ولو صام لا يفي في القضاء
قاعدوا لو افطر يتكسب في القيام صلا قاعد أو صام جمعا بين العبادتين أصبح متطوعا ودخل على صفة
فطلبه الفطر افطر وإن صام عن قضاء رمضان كره وكذا لو حلف بطلافة أمه أن لم يفطر إن نقل افطر وإن

نذر صوم

مطل الفطر والنقل بالناس

مطل الفطر الصائم

وان قضاه لا والاعتماد على ان ينظر فيها ولا يحسن ويتباح الفطر بعد الضيافة وادخال السرور قال ام جيب فاك
واقض يومك مكانة فلهذا قالوا بوجوب الفطر لاجل المرأة اي لا يمنع صوم النفل صحة الخلوه وقيل للرباح للضيافة قال ام
ان اخوف ما اخاف عليكم الربا والسهوة الخفية قيل يا رسول الله ما هي قال يصبح احدكم صائما ثم ينظر على طعام يشتهي
ويأكله الا فضل ان ينظر ولا يقول انما يصيبه شيئا يقف على ستره احدكم اذ خال الماء في كعبه بلا ضرر وفي طعام المرأة
لا بأس لان كعبها لا ينظر فيه فكان كالمصنعة ويكره ان يأخذ الماء بيمينه ثم يحميها او يصبه على رأسه او يمسك بياضه ويلتصق
كذلك في الامام لا يثبت للصوم العادة وعرض ان لا بأس به كما لا يستطال ذاتها او كان الخروج
منه للنفق لا بأس به ويستحب تعجيل الافطار الا في يوم غيم ولا ينظر ما يغلب على ظنه غروب الشمس الى ان يكون في
الفصل الثاني في الاعتكاف ولا يجب الا بالندوة والتذلل لا يكون الا بالليل ولو نذر بتكليف لم يلزم خلافه لانه لا
النذر على التمسك والنية المشروعة انما هي على ما كان ان يكون لله تعالى فلو اصبغ معطر او نذر اعتكاف
هذا اليوم لا يصح وكذا لو اصبغ صائما ثم نذر اعتكافه وقال الامام انك لو نذرت قبل الزوال لزم لا بعدة ولا يصح
في كل مسجد الا ان وافقه في الصحيح ويصح في الجامع وان لم يكن فيه جماعة ولا فضل للجامع اذ وجدته جماعة
والا فمجيئته لئلا يضطر للخروج والافضل بها مسجد يستبها وسجدها افضل لها من الجامع ولا تغتلف
الا في مسجد يستبها وهو موضع الذي اعد للصلاة وهو المندوب لكل احد قوله تعالى واجعلوا يومكم قبلة الا
الفصل الرابع في صدقة الفطر ولا يجب رأس واحد الا واحدة وان ملكك بضعا كثيرة لان السبب احد كتب الخو
والادب والطب والتعبير بغير تضاعف لا يكتب كفقة والتعبير للدين لا يخفى الواحد اذ ادى الى انه في كفقة نخنان
يكون احد ما تضاعف وفيه تفصيل كما ذكرنا اشترى قوت سنة وضاعف لا يكون تضاعفا في نظام تصدق بطعام
الغير صدقة الفطر واجاز لك الطعام قائم جازوا الا وان عمنه جاز في كل الاحوال الجمل صدقة الفطر قبل ملك
التضاعف ثم ملكه صح لان سبب وجوده دار لا يكتسبها ويومها او لا ويسكن بعضها وفضل الشاة الكفة
وهو يبلغ تضاعفا يتعلق بهذا التضاعف لزوم صدقة الفطر والاضحية ونفقة القارب حرمت اخذ انزكوة
وعلى انك ان اذ ادى الفطرة غيرة روجه واولاده بلا انهم يجوز ان لا نذر ثابت عادة وعليه الفتوى باع فاسد
ومر يوم الفطر وهو في يد المشتري فاسترد البائع او هو في يد البائع واعتقه فالفطرة على البائع وان اعتقه
المشتري بعد قبضه فالفطرة عليه ولو كان هجيا وفيه خيار لاحد من البائع فليست له الملك وكذا زكاة التجار ان اشترى
للتجارة ولو لم يكن فيه خيار غير ان يشتري قبضه بعد يوم الفطر فالفطرة على المشتري ولو ما في يد البائع فالفطرة على
احد وان رد بيب او روية قبل القبض فعلى البائع وان بعد القبض فعلى المشتري قال العبد اذ اذاجا يوم الفطرة فانت
حر فجا وعق على الفطرة قبل العتق بلا فصل ولو كان للتجارة وتم عليه الجول عند الفجر والضحى واستلها
تجب زكاة التجار ايضا والابن بين الابوين فطرة على كل منهما كما لو قال محمد بن علي كل نصفه وان كان احدهما معرا
او ذيبا والاخر مومرا وجب كل على الآخر عندهما والصحيح جواز تعجيل الفطرة لستين كما يجوز لستين رواه
الحسن عن الامام وقال الكوفي جزي يوم اديوبين على العبد وقال خلف بن ايوب يجوز بعد دخول رمضان لا قبله وذكر
ايضا وان كان للصغير ما ادى عنه ابوه لانه مؤنة الرأس فاشية مؤنة الارض والصحيح انه لا يحطو الفطرة
بنقصان قيمته لعبد والله اعلم **كتاب الحج** الصدقة افضل من الحج التطوع كذا روي عن الامام لكنه لما حج
وعرف مكة افترق بين الحج افضل ومراة لو حج نفلا وانفق الف فلان تصدق بهذا الف على الحاج ويحب فوافضل لان يكون

احوال الاعتكاف

احوال صدقة الفطر

احوال الحج

صدقة فليس

صدقة فليس افضل من انفاق الف على سبيل الله والصدقة في الحج لما كانت غايمة لا المال ولين جميعا فالحج افضل على
وقد افترقوا في كذا رزم وابن شجاع بن خمر اسان وابو بكر الرازي يفتوا بسقوط الحج في زمانه من الرجال وقال الصغار
لا شك في سقوطه من النساء انما التمسك في السقوط غير الرجال لما يؤخذ من الاحوال العظام ثم كفا في الطريق
فعلم انه لا يتواصل الا بالرشوة والطاعة من صارت سببا للمعصية سقطت والامام الكوفي وبعض فقهاء شافعية
والحنابلة رعدوا السقوط لان البادية والطريق خلعت غير آفة وما منع وانما يؤخذ رضاء الله وتزانه لا ما في الشبهة
بلا محاطرة والبحر عند الجمهور بكل حال وقيل ان الغالب الملك فعذر وان السلامة لا وقتل بعض الخلق
عذر ما لم يظهر الامن من وقوع مثله والامن شرط لوجوبه وقيل شرط الاداء واختلاف ان الامن هل يلزم باخذ
الجديات في الطريق وقد ذكرناه اراد الخروج للحج وكثر ما يوجب به ولا بأس ان استغنى عن خدمته لا يكره الخروج وان احتاج
واحد منها كرهه وفي السير الكبير اذا لم يخف عليه الضعف لا بأس به ولا بأس ان يمنع ابنه من الخروج ان كان لا بأس به كوجوب
حجته وان كان الطريق مخوف فالان يمنع وان لم يخف عليه الضعف لا بأس به ولا بأس ان يمنع ابنه من الخروج ان كان لا بأس به كوجوب
الامام لم يمنع من المشي والصوم في الحج سرت نفقة بعد الاحرام ان قدر على المشي لا يكون محمرا وعشره وبأس
الثامن ان لم يدر فمحمرا لانه عاجز وكذا اذا قدر في الحال وعلم انه يضعف في ما في الحال ولا يقدر على الذهاب ولا
الخروج فهو محمرا والمأثور بالحج ان استاجر خادما للحال ان مثله من كخدم يكون مأذونا بما في البيت والبيت
فعليه قال عجت في الميت وانكره كونه فاعلم انه لانه انكره حرج الرجوع عليه بالنفقة ولو كان عليه من فقال له
حج عجت عجت بما عليك من الدين فخرج من حج عنه لا يصدق بالبيت لانه ادعى الخروج عن عهدة الامانة والويرة فمكره
قال ابن الحاج لا يكره ولو قال ان دخلت الدار فانا احج فدخل الحرم اضطر الى اكل الميتة وذبح الصيد لكل الميتة وعقد
الك ذبح الصيد وكفر ان كان عبدا فاحاقا لصدقه ولو فاقا ولو صيد ومال غير فاصيد ولو صيد ولم انسان
فالصيد وعمره الصيد او في الطريق من بعض محاسنها وجد طعام لا يباح له الميتة وعن ابن سحابة
الغضب ولا في الميتة وبه اخذ الطحاوي وخبره الكوفي دخل الصيد في الحرم ثم اخرجه وباعه في الحل فمحمرا او طلال
فلا يصح باطل فقول البيت حسن لانه دم قال الله تعالى ومن دخله كان آمنا والافضل للحاج البدية بئمة ثم يرضى
وان قدم زيارته الروضة جاز والحج افضل ثم الصدقة ثم العتق ويكره الخروج الى الغزو والحج لا يذبح الغزاة
كتاب النكاح ثمانية عشر فصلا **الفصل الاول في الآلات** كل لفظ يقيد ملكا لمرقة العتق
كقولك بعثت وتردحت ونحنت وملكنتك ووهبت ونصقت وبعثتك فاطبة جعلت نفسي لك لا يباع
واو دعنت واكنت واصللت ورهنت واقرضت والصحيح عدم الانعقاد بلفظ الاجازة وكوصية قال كونه
امرأة عيانة قبلت او اعطيتك بائة على ان تكون امرأة قبلت او صرت امرأته او صرت لك زوجا قبلت
كان نكاحا وبكل لفظ لا ينعقد النكاح يحصل بالنية حتى يثبت الاقل في عشرة ومهر المثل لا يدخل قال لها زوجت
نفسه منك فقالت قبلت او قال لها جعلت نفسي زوجا لك فقالت قبلت انقذت وتو قال خويت قل من نزل
بنو ادم فقالت قبلت لا ذكره الفضل قال لا امرأة راجعتك فقالت قبلت انقذت قال لطلقة البائة باز
آوردت ترابها مني يصح النكاح قال لا وبعثت منك سنة ليجزئك فتقبل لا يكون نكاحا قال لا في زوج
بنك عتق قال لا ففعلها واذبح بها حيث شئت لا الا اذا قال يا سيد بنزلة وقبل يفتق كل الظاهر
وهو كعرف ولو قال خويت قل من نزل وقال الزوج بيني فم اخذوا وعلا ما صاب منقطة

احوال النكاح

٩

قال لها زوجت نفسي منك ثم ففقت
بسمع والطاعة مع قال لها امر
بشيدى ففقت يا سيد لا

طالب الحنفى بتسليم الصداق لما بشرط اخصار المرأة بخلاف البيع حيث بشرط اخصار المبيع اما اذا غاف الزوج انه لا يلزمه
اليه بعد تسليم المهر فانه يؤمر ان يجعلها مهيئة للتسليم لم يسلم المهر وقال الامام كماله يستوفى بكفيل ولا عليك ابدا
اللعنة قبض غير التسليم المهر الا في بلد جرى العرف بذلك بان كانوا يأخذون عوض الصداق ضيقا عما وشاءوا لانه
لا قبض للمهر وان كانت صغيرة اخذ للمهر ما شاء مطلقا وكوصية لا عليك قبض المهر الا اذا كانت صغيرة وليس لغير الاب
رجعة قبض مهر صغيرة كانت او كبيرة الا اذا كان الولي هو الموصي فليك كل اثر الذي يكون قبض الولي مهر ما ثم اتى
المرء على الزوج لا يصدق اذا كانت البنت بكر الامة يلا القبض للرد وان شئت يصدق لانه ايهما ادعى الامة
ادركت وطلبت المهر في الزوج فادعى الزوج انه دفعه الى الاب واقرب الاب به لا يصح اقراره عليها وما خذتم الزوج
ولا يرجع على الاب الا اذا كان قال عند اخذ ابناك من مهر ما ثم انكرت البنت الرجوع منها على الاب جعل
مهر ما ثم قبلوا ابنا مجلداً وهب لبعضكم هو الرسم ثم قال ان لم تجز البنت الهبة فقد ضمنت مهر ما لا يصح
هذا الضمان بعد البلوغ ولو قال ان انكرت الاذن بالهبة ورجعت عليك فانما ضامن مهر لانه مضاف للسبب
الوجوب **نوع** في خيار البلوغ الفرقة التي تحتاج الى العضاة وختم الفرقة الحب والغنة وبان املت المرأة فغرض
الاسلام على الزوج فانه يفرق بينهما بالتعاضد في طلاق في الفصول الثلاثة وبخيار البلوغ والحاصل بعد ذلك
فسح وان كان باختيار الزوج حتى لا يجب المهر ان كان لم يدخل بها وان دخل بها فلها المهر كما ملأ ولو زوج المعتومة
اخذها ثم علمت حيرت وفي الاب والجد والابن لا خيار وكذا اذا زوج الاب وولده الصغير والصغيرة ثم بلغا الاخير
لها خلفا فالاب يكره المهر فان عنده هبت الحيا ولو تزوج ابنا قاتلا على الاجابة فانه يمكن ان فسح الامة
بعد بلوغه لا النكاح والفرق ان الاجابة ليست في المصالح وضعا وانما ملكها الاب مطلقا والامة ايضا غنما
لا مالها لان بها يحصل الثواب وتعلم الاعمال ويملك ذلك مجازنا فيما لا يجري فاذ لم يكن في المصالح وضعا
امكن الاجابة بالبلوغ بخلاف النكاح فانه في مصالح العم وكما فيه اذ ازوجها ثم بلغها الحيا في الصحيح وبغيره
لعصوة الشفقة وكذا في الاخ والام لقصوة في احد هما والشفقة في الآخر وان ادركت بالحيض تحت رعدة الدم
ولو في الليل تحت رعدة تلك الساعة ثم شهد في الصبح ويقول رايت الدم الان لانها لو اسندت افسحت
وليس هذا بذكر محض بل فيه قبيل المعاريض المستوعبة لاحياء الطلق لان الفعل الممتد له فام حكمه ابتداء الفرقة
واعية الى هذا لانه قد فلا يقع بعد الصبح مثله ويبطل الحيا بالرضا بهر كجا ودلالة كطلب النفقة منه لا ياكل
طعامه او خدمته ولا يجلسها في نفسها منه ويبطل رضاه به فوطها وتسليم المهر اليها لا باتسكت تزوج الصغير
او الصغيرة بغير اذن الولي ثم بلغا لم تجز نكاحهما حتى يجزى ابيد البلوغ والعبد والامة اذا تزوجا واعتفا جاز
بلا اجازتهما **الفصل التاسع في نكاح البكر** ان فلانا وفلانا فلا تخطبك ابنة فلان او جبراني
وم يعرفون ويكفون فكت فتزوجها مع وان كانوا لا يكتفون لا وبعض المتأخرين شرطه اذ الاستحمار
ذكر الصداق وتصح خلافا لانه لا بشرط في النكاح وكذا فيه استأمر ما فقالت لا ارضيه ولا اريده فتزوجت
وسكت صح النكاح وان كانت كنت قلت لا اريده لا يصح النكاح وان بلغها نكاح النكاح فقالت
لا ارضيه ثم قالت رضيت لا يصح لان النكاح لا يلحق الاجانق ونحو هذا قال المشايخ **في نكاح البكر**
عند الزفاف لان البكر عمة تظهر الرعدة عند السماع ثم لا يعيد رضاه والنكاح رضاه فبطل سكوت
البكر عند النكاح وعند قبض الاب ولجدة مهر ما يبرء الزوج من المهر ولد له ولد فنفاه او وان الولادة او بعده

یوم دیومی

يوم اذ هو بين صحه وان سكت حتى مضى ايام ثم لم يصب وكذا اذا دل به جارية التي اتم ولده وسكت صحه
وكذا لو سكت المولى في هذه المدة لا يصح بيعه وكذا لو سكت عند التهنئة وكذا سكت الصنيع
رضاً بخلاف ما اذا حلف لاسلم الثمن فكت حتى بطلت لا يثبت وسكت لمولى من راعى عبده ببيع
ويشترى يكون رضا، فيما يات بعده ثم موقوف عليه وكذا سكت ما كان له قديم وقت شراء احد الحائرين
وكذا لو سكت البائع وقت قبض المشتري المشتراة رضا بقبضه قبل نقد الحين وكذا سكت بمجمل الثمن على
اقراره بالبرق وكذا اذا قيل له قم مع مولاي فقام سكتا يكون اقراراً له لا يسمع دعوى طرية بعده منه
ملا بنية بخلاف ما اذا لم يسمع الا لثبوت بحتاج قد عي البرق عليه الى الثبوت وكذا اذا قبض المشتري شيئاً فاسد
بخره البائع وهو سكت وكذا اذا اتوا صنعاً في البيع او اشترى على الثلج ثم قال احد جانبيه ان اصدق
صحيحاً فكت لا خرباع يشاء وزوجه او بعض اقارب حاضر سكت ثم ادعاه لايبيع واحداً الثاني فتدأ
اي يسمع في الزوجه لا في غيرها واحداً رابعة فوارزم ما ذكرنا بخلاف الا بخره فان سكوته وقت البيع والتسليم
ولو جازاً لا يكون رضا بخلاف سكت الجارية وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً ونساءً حيث
يرقط ودعواه على ما عليه فتسقط طوعاً لا طوعاً الا سكرة وبخلاف اذا باع الفضول مثل رجل المالك سكت
حيث لا يكون سكوته رضا عند اخلاف الابن ابداً وكذا لو حلف على ان لا يسكن فلاناً داره ولا يترك فيه
فراي فلاناً فيه سكت ولم يخره بالخروج بحيث ولو قال له اخرج ولم يخرج لا يثبت وكذا لو اشترى العبد
ببيع ويشترى والجارية لم يكت لزم البيع وبطل الجارية ولو سكت البائع حين يكون الجارية لا يبطل ضمان
وكذا لو قال له بعت عدي فلم يقبل ولم يرد سكت ثم باع كان وكذا لو شق ثوباً في ثوبه فباعه
وراه المالك سكت لا يضمن لثاق وقف على رجل بعينه فكت لموقوف عليه يصح لو وقف ولو رد ذكر
الا نصاً لانه يبطل وذكر مالا لانه يبطل دل هذا على ان موقوف على رجل بعينه يجوز وكذا نص على الفتوى
تصدق على رجل فكت تحت الصدقة بلا قبوله بخلاف للصبية قبض للصبية او الصدقة بحجرة المالك وهو
تماماً وب من ماعليه ثم الدين وسكت برئاً ولو رد ارتد وكذا اذا اقر بدين فكت المهر لم يملك الا اقر واراد بالبرق
وكلمه بشئ فكت كان وكذا ويرد لو كان وكذا الاثر باليد يصح اذا سكت الموقوف اليه ويرد بالبرق
قيل له هذا شيء محبب معه وسكت ثم اشتراه ان كان المخرجه لا لا يرد وان فارساً غير عند الامام وعندهما
لا يرد مطلقاً لو كيل بالشرى قال لموكله اشترى هذه الجارية لنفسه فكت كان رضا واحداً ليس لوقال
مكذا فكت لاخر لا يكون رضائات زوج البكر قبل الدخول بها بعد الطلوة او فرق بينهما وبين زوجها لاعتبة
تزوج كالابكار وضحكها مطلقاً لا يكون رضائه الصحيح بل ان فكت كالمستخرجة لا يكون رضا والتبسم
رضا مطلقاً والبكاء ولو بلا ضياح رضا وفيه لا اخذت بهما فلما تركت قالت لا ارضى واخذها العطاس
او اشغال فلما ذهب قالت ذلك صح الرد وان كان مستأمر اصبحت كمرحس الائمة للكلالة اشترى
واكره لهما وعليه غرامة المصالح الا اذا كان رسول كولي وقبضها اليد بعد التزوج لا يكون رضا وكذا اكل طعام
والخادمة ان كانت تحرم قبل ذلك والا فهي رضا ولو حلف بها برضاها فاعلم ان اجازة **الفصل العاشر**
في نكاح العبد والامة لا يملك تزويج العبد لانه يملك لاعتبة الاب والجد والولي والعاقبة والوصية والمكاتب
والشريك المعاضى يكون تزويج الامة لا العبد والعبد ما دفر والصبية ما دفر والشريك مكره عيان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
قسطاً لكل الناس
وهدى لهم
الطريق المستقيم
والقاصد
الذي لا يخطئ
إليه
الغافل
الذي لا يفتن
إليه
الغافل
الذي لا يضل
إليه
الغافل
الذي لا يضل
إليه
الغافل

لا يكون تزوج الامه عدلا مام وخمير والعبد والمذنب والمكاتب ومعتق البعض والامه والمذنبه لا يكون
تزويج انفسهم بلا اذن المولى ولو اذن وارث المكاتب في النكاح صحيح ولا يملك المولى اعباء المكاتب
والمكاتبه وان صغيره على النكاح ولو تزوج كونه المكاتبه الصغيره توقف على اجازتها لانها مكاتبه بالاعه فجابده
على المكاتبه وان عتقت قبل المهر تزوج النكاح فالنكاح موقوف على اجازة المولى لا اجازة زتها وهذا في النكاح على مثل
يوقف قبل الاعاق على اجازة زتها بعد العتق على اجازة المولى ونفذ قبل العتق باجازة المولى لا اجازة زتها
وبعد الحرية نفذ باجازة المولى لا باجازة زتها لانها صغيره والمولى لم يعتق فلو تزوج بلا اذن لم يملكها فهو مكاتبه
لاطلاق حتى لو كان ثلثا يجوز له النكاح بلان النكاح زوج آخر لعدم سبق النكاح ولكن كرهه عند جازا فانك تزوج
امه فعبده يسقط المهر لا النفقة اعتقت الصغيره لا ايجازها لم تبيع ولو اعتقت الصغيره تزوج لا ايجازها
لا ايجاز العتق ولا ايجاز البلوغ تزوج امه فعبده على ان امرأته بیده ان ابتداء كونه فقال زوجها منك على
ان امرأته بیدی اطلقها كالأرید فقبل كعبده صحيح وصار الامر بیده وان ابتداء كعبده وقال زوجها منك على ان امرأته
بیدی تطلقها كالأرید فزوجها لا يصير الامر بیده لان النفقة من هنا قبل النكاح وفي الاول بعده وعلى هذا
لو تزوج امرأة على انها طالق او امرأته بیده ما تطلق كالأرید لا يبيع الطلاق ولا يصير الامر بیده ما ولو بدت المرأة
فقال تزوجت نفسي منك على انه طالق او على ان امری بیدی اطلق كالأرید فقبل الزوج وقع كطلاق صحيح
التفويض ومطلقة الثلث يقول بانك ليقطع طمع المحلل ولو قال الزوج تزوجت منك على انك طالق بعد تزوج
او على امرك بیدی بعد تزوج وقبلت بيمين التفويض وبيع الطلاق امه تزوجت بلا اذن المولى فاعاها
واجازا المشتري النكاح وان كان دخل بها الزوج صحيح والا لا لان ملك بيات طر على الوقوف فابطل
لو كان المشتري من لا يحل له وطهرها كزوج فطلق وكذا في كعبده وكذا امه لو ولد تزوجت بلا اذن المولى فاعاها
المولا ومات ان دخل بها الزوج قبل العتق جاز ولا لا اذن كعبده ان يتزوج بدينار فزوج بدينار لا يفسخ
النكاح طلب من مولا ان يتزوج بمعتقة فابى وطلب منه الاذن في النكاح فاذن له فزوجها جاز ومهر
مثل الامه على قدر الرغبة فيها وقدر الامام لا وراعي بكنيتها **الفصل الحادي عشر في النكاح في**
قال لامرأة ارید ان تزوجك في فلان فقالت انت علم لا يكون اذنا وقيل اذن وقوله اذن انك توكيل
زوجها المولى بلا امر فردت ثم قال لها في مجلس خواجه اننا نخطبوك فقالت انا ارضه بما تفعل انظر ارضا
الاعماله لا لان المنسوخ لا يجاز التوكيل بالنكاح وان كانت قالت له تزوجني من حيث لا اعلمك التزوج
ثم نفى ولو قال للوصي ضع ثلث مالي حيث شئت له ان يضع في نفسه لان الاول تزوج زوجم وتزوج زوجم
فلا يشترط له الام المطلق والوصي في نفسه وضعه وكل وجه كل ان المرءى فقال له رجل اكون وكيلك عنك
في تزوج بنتك فقال مرئى ارضي وفي الخلاصة ذكره مرة فزوج كوكيل بنته لا يبيع لان كوكيل التوكيل في الحال
وفي الزمان انك وكيلك التروي والتاعل فلا يكون وكيلك بك وكلمه لخطب له بنت فلان في ابيه فقال
هبت ابنتك مني ومهبت فادعى الوكيل النكاح لموكله ان كان الكلام من الوكيل على وجه الخطبة وم لا ي
عليه جاز الاجابة لا على وجه كعبه لا نكاح بينهما اصلا وان على وجه كعبه يفتقد التوكيل لا للموكل ان كان قال
بعد ذلك قبلت لفلان اما لو قال هبت لفلان فقال ومهبت فادعى الوكيل قبلت لا يبيع لان الوكيل
لا يبيع التوكيل واذا قال قبلت انعقد للموكل ان لم يقل لفلان لان الجواب يضمن عادة ما في السؤال فعلى هذا

بويناري
لا يبيع

فقال الاب

اذ قال ولها

اذ قال ولها او وكيلها تزوجت فلان فقال وكيله او وليه قبلت لبيع للموكل ولو قال ولها او وكيلها
يتضمن عادة ما في السؤال فاحكم هذا الفصل فان بيع كثير او كلفت رجلا بان يتزوجها يبيع قوله تزوجت فلان لان
الواحد يتولى طر في النكاح وكلمته ان تزوجها فقبل فلان فزوجها فقبل اخرى لا يبيع امه ان تزوجها امه سودا
فزوجم بيضا او على العكس لا يبيع ولو عيا فزوجم بصيرة يبيع ولو امة فزوجم مرة لا ولو حرة او مكاتبه
او امة ولد جاز امه ان يزوجه امه فزوجم صغيره جاز وعند محالا اذا كانت لا تجتمع مثلها لارتقاء وفيه جمع
وقيل الجواز في الصغيره قول الكل ولو امرأه جعل طلقا بيد ما جاز وقوع الطلاق وقيل فيه خلا ومما لو معتدة
فدخل بها الاقل لم يستحق مهر المثل والاضحى على الوكيل ولو امرأتين لا يارنه واحدة ولو عيا امه فزوجها
مع اخرى لم تستحق النفقة ولو امرأتين في عقدة فزوجم واحدة جاز الا اذا كان قال لا تزوجني في عقدة الا امرأتين
فزوجم واحدة جاز الا اذا كان قال لا تزوجني في عقدة الا امرأتين فزوجم واحدة لا يجوز وكله بنكاح فاس
فمنه صحيحا لا يارنه بخلاف البيع **نوع آخر** قبض المهر لها لا للوكيل بخلاف البيع الوكيل بالتزوج حتى المهر واذا
يرجع الا بامر والا لا وفي المشتري يرجع وان بلا امر بخلاف الوكيل بالجمع فان يرجع بلا امر بالضمحان لان المهر لا يبيع
نافذ فبأيده التوكيل الرجوع لعدم توقف النفقة على الوكيل والنكاح بلا توكيل لا ينفذ فاذن افاد التوكيل
النفذ فلا يبعد الرجوع بلا امر وكله بالتزوج بالف فزوج بالغيث ولم يعلم به حتى دخل ان رد النكاح وجب الاقل
مهره ومهر المثل وان اجاز يجب المهر في العقد وكلت بالتزوج بالف فزوجها فقامت معه مدة ثم قال الزوج
المهر دينار وصدقه الوكيل ان اقر الزوج ان المرأة لم توطأ به دينار فلها الخيار وان ردت فلها مهر المثل بالغا ما بلغ
وليس لها نفقة العدة لا نفقة النكاح في الاصل وان انكر الزوج قال قوله فلها هذا اذ ذكر المهر وان لم ينكر
فزوج باكثر من مهر المثل على لا يتغيب الناس فيه او اقل من مهر المثل على لا يتغيب فيه الناس فمعه عده خلافا لها
لكن للملائي احق الاغراض في حق المرأة دفعها للمعاينة الوكيل بالنكاح زوجم امرأة بالغة بلا اذنها ولا يبيعها
لغيره تنقض الوكيل النكاح جاز النقص وهو على ذلك ولو لم يتقصه الوكيل لكن الزوج تزوج اختياره انتقض
والنقص لا يملك النقص وفي البيع عليك النقص وفي قول الامام انت آخر ان النكاح كالبسح وكل امرأة
ان تزوج امه فزوجته نفسها لا يبيع وكذا الوامر جاز ان يزوجه امه فزوجم امرأة على الوكيل امرأه بالولاية
لا يبيع النكاح كسنة وسنة اضية واحتمة الصغيره كسنة تزوج المرأة الموكلة نفسها فمكول زوجم عيا او
مقطوع اليدين او الرجلين جاز عنده فلا فالها ولو زوجم عوراء او مقطوع احدى اليدين او احدى الرجلين
جاز اجماعا وكل ان يزوجه امه غدا بعد لظهور فزوجم قبل الظهور بعد كذا لا يجوز ولو وكله بالتزوج على ان يزوج
خطا فزوج ولم يافه خط المهر صح وكله ان يزوجه فلانة منه بالف فزوجها الوكيل لنفسه بالف جاز بخلاف الوكيل
بشرى معين **الفصل الثاني عشر في المهر وفيه خمسة اجناس الاول في المهر** اخذ تزوجته ثيابا وبستانها حتى خرقي
ثم قال كان في المهر قال كانت كان في النفقة اخذ كسوتها الواجبة عليه قال قوله لها قيل في الفرق بينه وبين اذ
كان الثوب قائما حيث يكون القول له ثم قلنا الفرق ان في الثوب على اصل التملك واختلافه في
والقول قول المملك لانه اعرف بحجته التملك بخلاف لها لك فانه يدعى سقوط المهر والمرأة تنكر ذلك قبل لم
لا يجعل هذا اختلافا في حجة التملك ايضا لقيام قلنا بالهلاك فخرج عن مملوكة والاختلاف في اصل الملك
او في حصة ولا ملك محال باطل فيكون اختلافا في ضمان المالك وبدل قال قوله لم ينفك البدل والاضحى

بعض الهمامات

ولا يشبه الهبة

قبل انكار النكاح بعد مباشرة سبب باطل قلنا ان سبب النكاح قبل التصرف في مال الغير قلنا ان سبب باطلا
 ام بغير رضا الكس مستلزم الاول وقد وجد الرضا لان المال لا يملك سبب من ليس له على المختلف مالا مطلقا الاول مستلزم
 لانك بل هو من صاحب الحق سبب للخاصة فهي مباشرة سبب لمباشرة شكره لزوم النكاح فصار كمن انكس في غير عيب
 وبه نعت لمباشرة ما وبعت المرأة ايضا ثم افرق بعد الزفاف وادعى الزوج ان عارية واراد الاسترداد وادعى
 الزوج الاسترداد ايضا وادعى كل من الطرفين ان المرأة رعت ان الاعطاء كان عوضا عن الهبة فلا يشترط عوض ولو لم
 تبعت المرأة لكن بعت ابوها بعد بيعت الزوج ثم قال كان في المهر لقول لم مع العيب فان حلف والمناخ قائم
 ردت المهر ورجع عيانا في المهر فان كان المهر من ثياب صبيح بالمثل وان في ثياب صبيح لانهما صارت مستوفية بالملك
 قدر من مهرها الذي بعت ابوها ان كان المهر من ثياب صبيح وان قال ان بعت من ثياب صبيح لانهما صارت مستوفية بالملك
 وان كان المهر من ثياب صبيح لانهما صارت مستوفية بالملك لان المهر من ثياب صبيح لانهما صارت مستوفية بالملك
 صحتهما وادعت ثبوتها انها كانت في المرض فالقول له لانه يكره لزوم المهر **نوع آخر** لها منع نفسها حتى يوفى بكل
 المهر ولا يمنعها من التفرق وان كان المهر من ثياب صبيح لانهما صارت مستوفية بالملك لان المهر من ثياب صبيح لانهما صارت مستوفية بالملك
 المستحق والمهر ان كان من ثياب صبيح لانهما صارت مستوفية بالملك لان المهر من ثياب صبيح لانهما صارت مستوفية بالملك
 ذلك العقد ولو شرط في العقد تحجيل الكل جاز ويحل الكل ولو اجل الكل ذكر الامام صاحب النظم في فتاواه انه
 لا يصح تناوب بل ان يذكر التاجيل في وقت الموت او الطلاق للجملة ولا يصح ان يصح لانه المات عرفا بل لا ذكر
 فذكر التاجيل لا يبطل وكذا لو اجل باجل محمول ولو لم يحدد في ستم قد وطأ لينة نصف المهر وجوابا ذكرناه ولو اجل
 لا يتكفل المرأة من منع نفسها لا سيما قبل حلول الاجل ولا بعده وكذا لو استوفت كمالها لم يمنع نفسها
 لاجل التوفيل وكذا لو اجلت بعد كعقد مدة معلومة وفي بعض الفتاوى ان شرط في العقد الدخول قبل مضي الاجل
 ذلك وان لم يشترط فذلك عند جمهورهم وعندنا لا يحل فليس ببيع وبه كان يفتي القضاة المشهورين وبالاول كان يفتي
 الامام ظهير الدين وعندنا مشايخنا لا يبنون به بعد ادعاء التحجيل وان لم يوفى المؤجل ذكره لا سلام ان رضي
 لا يتحل المؤجل لانه اما بالموت او الفراق او الرجوع ليس بفراق وذكر القاضي انه يتحل ولا يعود لاجل التاخير رجعة
 في الصحيح لان الاجل ذال فلا يعود الا بالتاخير ولم يوجد ولا يجبر الاب على دفع الصغيرة في الزوج ولكن يجبر الزوج
 على ايفاء التحجيل فان زعم الزوج انها تحل الرجاء وانكر الاب فالقاضي يبرها التاخير ولا يعتبر السن **نوع آخر**
 قال لطلقة لا تزوجك حتى تبني ما لك على من غيرك ففعلت على ان تزوجها فابى فالمرأة عليه تزوج ام لا
 ابرأه من المهر على ان احب لك كذا فوهبت والاب ان يهدى كموعد عدا المهر قال لها عند الشهود جزاك الله خيرا
 وهبت المهر فقالت آرى بخيبي من مرتين فقالت الشهود لها ان شهد على مبتدك فقالت مرتين آرى كواه
 بآسده فهذا كحل المرأة والاجابة والشهود يعرفون ذلك ان قالت على وجه التبرع علت على الاجابة والاب
 على المرأة احالت اننا على الزوج بغير ثمن وهبت المهر في الزوج لا يصح وهو طيلة اذا ارادت ان تنكح ولا تقطع
 ولو وهبت مهرها خايبها وكلمة بالقبض **نوع آخر** مهر المثل يعتبر بتمام الاب وهي الاغوات في قبل الا
 وكلمات وان لم يكن له ارض وعمة فينت لاخت لاب وام وبنت كعم وان لم يكن منهم احد يعتبر حال الزوج
 بامرأة اجنبية مثلهما لا محال وبكان في ثياب صبيح في تلك المدة وبعض قال لا يعتبر المثل في النكاح فان لم يكن
 مثلهما في قبيلتها يعتبر في قبيلة اخرى مثلهما بشرط ان يكون المهر المثل جليل او جلا او امرأتين ويشترط

لفظ الشهادة

لفظ الشهادة فان لم يوجد ذلك شهد عدول قال لقول الزوج بميمين في نفي الزيادة على ما تدعي المرأة من مهر مثل تزوجها
 على الف وطلاق فلانة وقع في الحال وعلى ان اطلق فلانة لا يملك تطلق فان لم يطلق فلانة لم يملك المهر المثل تجام **نوع آخر**
 تزوج بغير مهر سواد بعد طلاقه بالثمن ان تواضعا وتعاقدوا العلية بكثرة العلية الا ان يكون اشهد عليها او على الو
 ان المهر مهر السرة والعلانية سمعة ونحوه فليقبل به والذين جدد العقد يجب كمال المهر وذكر القاضي انه لا يجزى
 الا اذا قصد الزيادة على الاول والزيادة جائزة عندنا حال قيام العقد تزوجها بالثمن ثم جدد بالعين ذكر بكري
 على قولها لا يبرم الكس وعلى قول الامام الكس يلزم وذكره عصا م ان يبرم الا لعين ولم يذكر خلافا في الخط وهبت المرأة
 منه ثم قال شهدوا ان لها على كذا مهر افانحن عند القليل ان اقران جائز وعليه المذكور اذا قبلت المرأة لان الزيادة
 لا يصح بلا قبولها ولا شبه ان لا يصح ولا يجعل زيادة بلا قصد الزيادة وان جدد النكاح للاحتياط لا يلزم الزيادة
 بل انزع لان العوض ابقاء الاول لان العقد الكس لم يثبت فكيف ثبت ما في حقه تزوجها على الف فكس فقبله
 القليلة يوم كس في الحقة وقال القاضي يوم الحصة والكل ان لا يزوج في كل البلد لزوج في بعض البلدان
 لا يكون كسدا ولا يعتبر الرضخ الغلا فغنى الكس ان لا يؤخذ اصلا على ان لا يزوج في كل البلد لزوج في بعض البلدان
 وقت كعقد لا يجب الا ذلك اذا سادت عشرة واد تزوجها على ثمن قيمتها غير ضرورية عشرة ومضوية لا يصح
 ولا يقطع في التفرقة بعد ايفاء المهر اذ ان يخرجها الى بلد الغربة مدة السفر بلا اذنها يمنع ذلك ان كسب
 يودي ويتضرر لفساد الزمان **بيت** ما اذل الغريب ما اشفاه كل يوم يمينه خيرا كذا اختار الفقيه بغيره
 وقال القاضي قوله لا يسكن من حيث سكنتم اوله في قول الفقيه قبل قوله لا يتنكر ولا يتنكر وهو في آخره دليل قول
 الفقيه لانا قد علمنا عادة زماننا مضان قطعته الا غراب بها واصار في الفصول قول القاضي فيفتي بما يقع
 عنده من المضان وعدمه لان المفتي الغاية يجب ان يقع عنده من المصلحة ولان يخرجها من القرية الى مصر والعكس
 لانه لا تغفل من محله الى محله اذ اب البالغة التي لا تملكه اخرى معها ان لم يوف الزوج المحلل لا يملك الزوج المنع من الزوج
 ان يكتب خط المهر لا يجزى ولو عقد جائزهم وكتب في الصك عائة دينار فالواجب ذكره في العقد لكن القاضي لا
 يصدقه ويدين بينه وبين ربة الا اذا علم القاضي عاودت عليه العقد تزوجها على العين الف لها والف لاقها فكله
 لها تزوجها على انها بكر فاذا هي ليست كذلك يجب كل المهر محلا لامر ما على الصلاح بان زالت بديته وان تزوجها
 باربعة من مهرها على انها بكر فاذا هي غير بكر لا يجب الزيادة والتوفيق واضح للمقاتل وان اعطى ما زاد على المحلل
 على انها بكر فاذا هي ليست بكر قبل برة الزايد وعليه فيسحق من مخرجها ايضا اذا اعطى ما لا يكثر الجبهة
 المحلل على ان تزوجها بما زاد عليها ولم تات برجع بما زاد على محلي مثلهما وكذا في ائمة خوارزم ايضا ينبغي ان يرجع
 الزيادة ولكن صرح في فتاواه الامام ظهير الدين انه لا يرجع في كلتيه الصورين تزوجها على الف ان لم تكن له امرأة والعين
 ان كانت صحح الاول لا الكس وصحا عندهما ولو على الف ان كانت بجهة والعين ان حيلة صحا وفاقا لا التعليق
 بالكناس في تزوجها بما كانت وجب ذلك وطى جارية الاب مرارا دأى الشبهة فلكل مهر ولو جارية الاب مرارا
 غير واحد ولو وطى الزوج جارية زوجته ان ادعى الشبهة كوطى الابن جارية الاب ولو لم يكن بنة مرارا فواحد واحد
 الشر يكفي اذا وطى المستكره افيتم ثمان الاية ان يجب لكل وطى مهر وذكر في الخط يجب لكل وطى نصف مهر وطى
 المعتدة فثلث مرارا فادعى الشبهة ان ادعى حيلة وطى ان لم يقع فالثمن في مقامه فياخذ مهر واحد وان طن
 انا الثلث واقع لكن الوطى حلال فالظن في غير موضع فيلزم لكل وطى مهر شرعى جارية ووطى مهر امرأته

مطلوب
تعين المهر سيرة وطانية

الزبان حال قيام العقد

مطلوب
اراد الزوج ان يسافر معها

مطلوب
المطهر يفرج حسب المصلحة

مطلوب
تزوجها على انها بكر ويمنع

مهر المثل

غير واحد وان استخفت نصف المهر وذكر كبر صبيته عليه المهر وان اقر بالزنى للمهر عليه وان زنى موهبة
مكرمة عليه المهر وان دعت الى نفسها للمهر عليه وان دعت صبيته صبيته لا نفسها فوطئها عليه المهر وكذا لو دعت
امه صبيته والمهر بالمرء العقر قال الامام لا يجزى العقر ان ينظر بكم تساجر المراءة للزنا ان كان الزنا حلالا لا لزنا
نفسها بمثل مهرها جازو الزوج اذا علم قدر المهر لا الجارية اذا اشترى بوزن من المهر ودينار وعلم الزوج من خسر
للمهر بعد البناء بها متاعا ودفع اليها ايضا ما اشترت متاعا ثم قال كان المهر فوطئها عليه المهر وقالت مديته فالتول
لان الملك لا يقيم كل ما فيه الا ما لم يخله له واختار الفقيه ابو الليث انه ان كان متاعا واجبا على الزوج كالحمار
والدرع لا يكون في المهر وان كان غير واجب عليه فالقول له في المختار والمهر باطعام المهر لا الاكل اما الذي قيل
فالتول فيه قول الزوج وعلى قياس ما اصابه الفقيه من جنس المتعة الواجبة عليه ليس له ان يجعله في المهر ولو جبت
اليه دراهم وقال انها عتيدي ويسمى سكر او ثيابا للبعد ثم زعم انه في المهر لا يصدق وعلى ذلك ما عرف به المهر في ما قرآن
اذ زعم انه في المهر لا يصدق للثنا قضى ولا في طريق الاصابة لا يحتمل المتعة وزوج ابنه امرأة وبعث اليها مديته ومات
الابن قبل الرفاف فامسوت ان كان ما كان لا يرجع وان قال ما في الابن وبعث به المهر لا يرجع لان الموت
ما منع وان في المهر رجوع واذا بعثت المرأة ابنه ثيابا لم تدعي انه امانة يصدق وكذا بعد موتها خطب بنت غيره فقال
ان نفقت المهر لا في شهر زواجهما وجعل يديها ليه مديته فمضت المدة ولم يزد به لان سترها دفعه عليه ومهرها ما
كان اذ ما كان وبها تعام في المهر يبرج بالمالها كالمستملك مملوكة او ثوبا لا يبرج لانه مملوكة لا يبرج الا في
يدفع اليه كذا دفعه لان ما خذ منه قايما او مالكا لانه رشوة وعلى قياس هذا يرجع للمهر في المهر المتقدمة
اذا علم من حاله لا يبرج الا بالهدية والا لا فرضت المتعة عليه وعليه مهرها على ما تدعي في المهر فالقول له كذا اذا كان
عليه وجهه من التبرع فادى شيئا ثم ادعى انه في المهر كذا لانه ملكه وكان يعرف بجمته التملك انفق على ماله غير
طمع ان تزوجها فابت ان تزوج به ان قال هي من الانفاق انفق بشرط ان تزوج به والا لا يرجع رجع عليها بزوج ام لا
وان لم يشرط لكن انفق على هذا الطمع قال الامام ظهر الدين الاصح انه يرجع عليها وقت نفسها منه لانه رشوة
وقال غيره والاصح انه لا يرجع وقال في الفصول الاصح انه يرجع بشرط الرجوع ام لا اذ لم تزوج نفسها منه وان وقتها
هذا اذ دفع اليها الدرهم لينفق على نفسها اما اذا اكل مهرها لا يرجع بشرط اصلها في الجماع في الفكاك اعطى معتدة غير
نفقة لانه لا ستر اذا لم يزوجها ولا خفاء انه ان فرضنا ستره وان مبيت بعد الاستمالة لا هذه الصنوع كحلها
فيكون كقول الزوج انه فرض وان ادعت مبيته يكلف الزوج على دعواه فان نكل لا شيء وان حلف وقال في نوبته
الفرض رجع فان زوجت نفسها واحتسب مهره صدق وفي فوائده بعض ما شاع دعا رجلا على حديثه واعطى نفقة
ينفق على نفسه او اطلق له في الانفاق في ماله وانفق وبعده ثم ان التي راها طاب يومه وشترى التي بهذا الرجل
بعتة ذلك اليوم وبر كل انفق عليه في ملك الحديث بلا شرط الرجوع او ان الانفاق قال ان مثل انفق على معتدة
الغير على طمع الزوج وفيه الاتوال وكذا تزوجها بدينار وقال للحبيب انك تبيع المهر غشون فقلت كذا فامروا
ودخلت بك الدنيا فيه تزوجها بالدينار ولم يذكر النيش ابوري والشيخ يجب مهر المثل لاختلاف الزنا في المهر
وهذه جملة النوع فلا يمنع صحة التسمية كما لو تزوجها على خدام لا يقال ينصرف لان نقد كلبه او غلبه لان التراجيح
في بلادنا الدراهم لا الدينار وهو مختلف حكمه مندي نيش ابوري بخاري وهذا في عدمه اذا اراد اسقاط صداق
امرأة بقول لها مراكب كل كروي فاذا قالت بكل كروي سقط الام زوجه الصغيرة وقبضت الصداق ثم ادركت المهر

مطل
ان زوج

وصية

وصية لها طلب الصداق في الزوج ومهر جمع على الام لانها لا تملك قبض الصداق وكذا في الاولاد والاب والجد
وقال القاضي ظهير الدين انه يرجع عليها ان قايما وان كانت وصية رجعت عليها على كل حال لا على الزوج طلب زوج
الصغيرة في كولي تسليمها اليه كالمهر ومن لا تحتمل الجماع ورضي الابن تسليم وابت الام فالمهر رخصه الاب لا ابدا الام
لان الولاية له وان ابدا الاب كجور في التخييل كبر تزوج بنت سبع وخافت الام انها ان سلمت اليه قصدا وتضررت
لها فمضت اليه نفسها وترتب له ان تحتمل الجماع دفعا للمضر عن الصغيرة زوج كولي او الاب بماله او الصغيرة
ثم ابراء عن كل مهر وبعضه ومن فمضت باطل اما انتم ان فلانة لا يخرج ان يكون للزوج بان قال ان اخذت منك
المهر فانه ضامن لك ولا خفاء في بطلانه كما لو قال للمدعي ان ادبت التي لا الذين فانها ضامن لك الذين
واما المرأة بان قال لها انا ضامن من يهرتك الذي لزم على زوجك وسبب بطلانه عدم قبولها او عدم قبول
منها في مجلس فيكون سطر العقد وهو لا يقبل التوقف في المذهب فان قبلت او قبل عنها في المجلس قابل
صح النكاح والكلية ان كانت بالغة في البراء والنكاح ان يقول الوكيل او كولي انها ذنت بالبراء او الخطأ
فان انكرت لان وضمن لها الزوج بعرض فانه ضامن لك فقبل الزوج صح وان كانت صغيرة فالحيلة
في الخطأ لا يمكن في الخطأ بالجماع ان يقول كولي وقت العقد زوجتك على ان يكون للزوج منها
خمسة مائة موطأ على الاستثناء كما قال زوجت بالفي الا خمسة مائة ذكره في صلاحيها ايضا ومن ان اشترى
الاب بمقدار ما يريد لخط عوضا في الزوج فمضت حقه فيصير مستوفيا ذلك القدر مات عن زوجة فادعت للمهر
على ورثة ان ادعت قدر مهر المثل او اقرار الورثة بذلك صح وكفي النكاح شأنا ولا حاجة لها للابايات وان
الورثة او الادعاء وطها ان تأخذ قدر مهر المثل في الزكاة وان ادعت الورثة البراء او استيفاء فلانة في البتة لهم
وعليها العيس اذ اؤسبائة ما هو مختار في حق العيس وقال الفقيه ان كان الزوج يزدخل بها يمنع قدر ما هو
بالتمثيل والقول للورثة فيه لان النكاح وان كان شأنا على المهر لكن العرف شأنا على قبض بعضه فيعمل بها لكن
اذا صحت بعد قبض شئ فالقول لها لان النكاح محكم في الزوج وكذا قول المحكم في النكاح والبناء بها
غير محكم في القبض قد يتخلف عنه فبرج محكم بامتضاء الانكار وفيه نظر يقف عليه وذكر في المفترق زوجها عند مدين
على حقدار ومضت سنون وولدت اولاد ثم مات الزوج وطلبت من الشهود اداء الشهادة على ذلك المقدار
احسن المشايخ عدم اداء الشهادة لاحتمال سقوط كلاً وبعضه لبراء او الخطأ وبه اقر ميراث الائمة ثم رجع واقتر
بوجوب الكتاب كما هو الحكم في ميراثه بوجوب عليه الفتوى فمن هذا يعلم الحكم في المسئلة الاولى لان قبض البعض
محتمل وكذا البراء فلا يعارض الحكم في امرأة لها ثلث خطوط للمهر لا يمكن الا ان يطلب مهر واحد وزوج واحد لان
السبب واحد فلا يتعد بعدد الاشهاد وقد ذكرنا ان الخلاف في مسلة والمال ما لان اذا تعدد السبب
فيما اذا كان الاقرار مجردا عن السبب لصك ولو باعدها فهو واحد اتفاقا اذ ادعت المهر على الوارث واكثر يقول
انما ضمه للوارث اكان مهر مثل كذا او اعلم في ذلك ان قال لا ذكر ادعي في الاول لان يبلغ قدر مهر المثل المستتر
تقادم العهد وتعد على العاقبة الوفاق على مهر المثل لا يقضيه مهر المثل والا فمضت عند الامام قال الشيخ
الكرخي لا يقض الامام في مسئلة اختلاف ورثة الزوجين طريقا لان يكون العهد مستقدا لا اختلاف في مهر المثل
باختلاف الازمنة وفيه ظهير لانه اذا تعدد اعتبار مهر المثل لا يكون الظاهر شأنا هذا لا يكون القول للورثة
الزوج لكونهم مدعي عليهم كما في ميراثه عاود الاصح ان الخلاف فيما اذا تزوج ولم يستم مهرام ما لم يقض به

لان
القبض

باب
والقرن
والرقيق
والنكاح
والطلاق

في حق زوال البكارة حتى لو خلع بكراً ثم طلقها تزوج كما لا يكره ولا يرد كل المهر لانه متعلق بغيره لا بالقبض ولا بتدبيره
بالبيع في هذا الموضع ولا ضرر في سائر ما عرفت الحقيقة في هذا المقام سقطت لانه متعلق بغيره لا بالقبض ولا بتدبيره
وليهما فخرهما بغير رضا ما لم يكونا اجاناً لا رواية فيه قال محمد وعندي انه اجان في النكاح كموافق اجان لان
الخلوة بالاجنية حرام وقيل نفس الخلوة لا يكون اجاناً والقرن والترتق يمنعان صحة الخلوة قيل ان قوله المالكيت
والصحيح انه قوله لانهم لا يخرج من علي السليم فيمنع ولجيت عن له للحق فلا يمنع عنده الخلوة الصحيحة في النكاح ففاسد
لا يوجب العدة ولا كمال المهر وكذا الخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح لانها لا تمنع مقام لدخول التحليل ولا تمنع
سائر ما منع الشرع والخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح لانها لا تمنع شرعياً كالصوم والحيض الا انهما يوجب العدة
وان خلتا كل مرض المدنف او صغرهما او صغر احداهما لا يوجب العدة بالترتق ولا يوجب العدة وكذا المهر لانه لا يمكن في النكاح
ولذلك خلوة محرمات العتيق لانها تمنع النكاح بالصحى **الفصل الثاني عشر في نكاح قاذ** غاب عن وجهه البكرتين
فترجعت وجأت بالاولاد او سببت امرأة فترجعت بها حرة وانت باولادها ادعت الطلاق واعدت وتزوجت
بآخر ولدت ونفى اليها زوجها فاعتدت وتزوجت بآخر فولدت قالوا له غلام للملاذ في نكاحه الاول فادعاه انك
ام نكاحه لاقول بنبوته اشهر او ستبين انك ان تدفع الزكوة اليهم وتقبل منها دينهم ولو لم يرد له ولد الزنا لا يجوز
شهادته له ومذهبهم انه كره في الشروع ودوى عبد الكريم الحرجي ان الاول لا يملك بالاولاد لانه لا يملك بالاولاد الا بالحق
لان النبوة بما لا اول قبض وقال الامام طهري الدين الفتوى على ان الاول لا يملك بالاولاد لان الاول لا يملك بالاولاد
بما لها فالولد الاول تزوج امرأة فاسقطت مستبينات الخلوة لاربعة اشهر جاز النكاح ولو الاول ما لا مطلق
تزوجت نفسها ثم ادعت عدم نقضاء العدة من الاول ان بين الطلاق والنكاح اقل من شهرين صدقت ولزمه شهرين
او اكثر لا وصح النكاح عنده وعندها لو بعد ربعين يوماً لا يملك ولا تصدق وصح النكاح جازت بولدها اشهر وقت
النكاح في النكاح الفاسد بينت النكاح عندك وعند محمد بن الاعرابي وقت كوطي لان النكاح ليس بداعي كوطي
الوطي وعليه الفتوى في النكاح كفاً يثبت النكاح بلا دعوة وفي الذمرة تزوجها فاسداً وخلعها وجأت بولد
وانكر الدخول في الامام روايتان في رواية يثبت النكاح المهر والعدة وفي رواية لا بد من قول زفر وان لم يخل بها لم يملك الولد
جاءها فيه في الدبر لاهل ولا عدة ولا حد ولا يجب بالخلوة والنظر والمستحبة في النكاح الفاسد
لا حكم له قبل الدخول حتى لو تزوجها فاسداً ومن ثمة شهوة ثم تركها ان تزوج الامام في مبطو ابه اليسر الفاسد
لا يثبت حرمة المضامه اذ لم يكن فيه نظر او متسل لان تزوجها او يستأجرها قبل التزويج وكذا طاهر التزويج بآخر قبل
التزويج وانما كانت ركة في الفاسد بعد الدخول لا يكون الا بالقول كليت سبيلك او تركتك وجر دانك الحكاح
لا يكون متاركة اما لو انكر وقال ايضا اذ به وتزوجي كان متاركة والطلاق فيه متاركة لكن لا ينقض به حد الطلاق
وبعد محي اضعها الا انكر بعد الدخول لا تحصيل المتاركة لانها لا تحصيل الا بالقول وقال صاحب المحيط قبل الدخول ايضا
لا يحقق الا بالقول والصحيح ان عليها بالمتاركة لا بشرط كمال لا بشرط في الطلاق والكل فيسخر بغير محرم بعده
الا بغير محرم كالبائع وقيل الكل فيسخر قبل الدخول ويحده مطلقاً جعل امر ما به في النكاح الفاسد ان صر بها
بلا حرم فطلعت نفسها بحكم الفتوى ان قيل يكون متاركة في الطلاق وهو الظاهر فله وجه وان قيل لا فله وجه ايضا
لان المتاركة فيسخر وتعلق النسخ بالشرط لا يصح وتعلق النسخ بالطلاق فله وجه وان قيل لا فله وجه ايضا
لانه لا تعليق فيه وفي الاول تعليق النسخ بالضرب او غيرها فاسداً ولدت منه ان قبل التزويج لا تقضي به العدة

مطله
النكاح ليس بواجب للوطي
وعليه الفتوى

وان بعدة

وان بعدة تقضي به نكاح المحارم فاسداً باطل قبل باطل وسقط الحد بشبهه الاشتباه وقيل فاسد وسقط الحد بشبهه
العدو في النكاح بلا شهود يوجب العدة لانه مختلف في صحته فان المالك لا يشترط الاطلاق الا بالاشهاد وكل نكاح
هذا وصفه فالدخول فيه يوجب العدة وعدة كوفاة لا تجب في النكاح الفاسد ففرق القاضي بينهما في النكاح الفاسد
قبل الدخول فلا حد ولا عدة وان دخل فلا قبل في المستحبه من المثل كجبت ان لم يكن فيسخر في المثل بالغاً بالغاً وفي العدة
ولا نفقة في النكاح كفاً فاسداً ولا عدة ولا نفقة في النكاح الفاسد لا يجوز فرق بينكم في النكاح بعد
الدخول ثم تزوجها صحياً في عدة ثم طلقها قبل الدخول فله المهر كماله عليها عدة مستقبلية وعند محمد بن رضى المهر ان اقام
العدة الاولى وكذا الخلاف في النكاحين الصحيحين والخاص ان الدخول في الاول انك اذا حصل في العدة وادعاه
في الاول صحياً او لا بشرط ان يكون انك صحياً واجمعوا ان انك لو فاسداً وافرقت قبل الدخول في النكاح لا يجب المهر انك
التفرقات الفاسد عشرة النكاح: البائع والايارة والرمس والصلح الفاسد والقرض وهو عرض الجور واليه
وانها مضونة بالبيعة يوم القبض والمضاربة والحال امانة في يد المضارب والكتابة والواجب فيها الا كثر من المستحبه
وفي نفقة والمرأة والحرج فيها الصاحب البذر **الفصل الرابع عشر في دعواه والاضطرابين الزوجين** ادعى نكاحها
وبرهن من برهنها اختها ايضا عليه انه تزوجها القول لها والبينة للرجل فان كان تاريخ احداهما سبق فبها وله
وغيره الا ما من بينة الرجل اولى وقت لم لا وان قال شهده تزوج احداهما ولا نفق المتقدم بعينه والتزويج قبل
ان ينفقه ان صدقة المرأة هي امرته وان عجزت لا نكاح بينه وبينها ادعى نكاحها وادعت انه تزوج اختها
الغايبة قبلها والآن في نكاحه وهو نكاح فالفاسد هو قول الامام بقبض بنكاح الحاضرة ولا ينفقت الغايبة
المرأة وقد عجزت عنها فلاحضه الغايبة فان اتكرت دعوى الحاضرة بقبض بينة التزويج وان صدقت وبرهن
قبض بنكاحها وبطلت بينة التزويج وان اقامت الحاضرة بينة على اقرار الزوج بنكاح اختها الغايبة او بنكاحها
او بينتها وطهرتها او تبين لها بشهوة او بالنظر لا فرجها بشهوة او على اقرار الزوج بذلك فربما بينه وبين
الحاضرة ولا يثبت نكاح الغايبة وان لم يبرهن الدخول في معنى فلا فرق بين دعوى نكاح الاخت وغيرها في المسئلة
وليس على ان الشهادة على القبلة والمستحبة جائزة وهو اختياره في الاسلام واصار الفضيلة ان لا يجوز ادعى على امرأة
نكاحاً فانكرت وحلفت لا يكل للزوج نكاح اختها واربع سواها ولو كانت ادعت فانكر الزوج وحلف لا يكل لها
التزويج بآخر وكذا قال المشايخ في هذه الضورة يحلف الزوج بالله ما هي زوجة في اخرى وان هي زوجة فطالوع
قالوا وانما حلفناه بالطلاق لجواز ان يكون في ذبانه الحلف في النكاح فلو لم يحلف بالطلاق وجحج ليس بطلاق
يتق معلقة لا حلقية ولا ذات نعل ولا يمكن من التزويج بآخر وان عرفت المرأة على ترك الحنونة بطلاق
اذ اعزم البائع بعد تحليف المشتري على عدم الشرى على ترك الحنونة حيث يملك البائع وان لم يملك البائع
قبل التحليف لان البائع يفسخ بالحق والنكاح لا يبرأ زوجها وليها فقلت بعد سنة ان قلت لا يبرأ النكاح
حين يفسخ النكاح قالوا له في ذلك الحلف في قالت وقت بلوغ النكاح انكرت وقالت سكيت القول له
فان برهن من الزوج او الوكيل على الرضا ومن على المرأة بينتها اولى ولو كانت صغيرة وبرهن من الوكيل على اجان
الزوج يقبل وان لم يكن له ولاية التزويج لانه يثبت لنفسه حق قبض المهر ولو دخل بها الزوج وهي بالعدة ثم برهن من على
الرد الصحيح انه لا يقبل وكذا الامام الفضل يقول لان الدلالة المعجولة لا يبطل وكذا لو كان عندنا قوم حال
سماح النكاح وهي بالعدة ولم يسعها رد النكاح لان الكسوة ضم الشفقتين وهو امر وجودي وادارت

و اما النوم عليه فكلما لمسه عليه فلا يشبه اليد الا ترى ان رجلا لو اقر وقال فلان فلام يتام على هذا الباطل او يعقد عليه يكون
اقرارا بانه ملكه بخلاف الاقرار باليد او الملك فيخرج من صفة الكتاب لا يكون اقرارا بانه له تزوجها واعطاهما ثلثة
الاف دينار لدست بيمان وهي ستة مائة فلم يعط لها الا بجهان الف الف درهم مما لا يملك من حيث الخطا بانه يملك
من خطا لية لهما زعم الاب على قدر العرف والعادة وان لم يجز له طلب لدست بيمان فانه هذا اختيار لا غير رجلا
وقال تزوج بنته منك بجهان عظيم واراد عليك مع الدست بيمان كذا دينار فاخذ الدست بيمان واعطاه بجهان
لاروايه فيه الا ان صدر الاسلام وبرت بان الائمة وحسب نكاحا اجابوا بانه ان لم يجزها يستره ما زاد على دست بيمان
مثلهما وقدر لهما زعم الدست بيمان صدر الاسلام وعاد الدين المنفعة لكل دينار من دست بيمان ثلثة دنانير
او اربعة لهما زعم لم يفعل هذا القدر استر منه الدست بيمان وقال الامام المرسى في الصحيح انه لا يرجع على اب
المرأة بشيء لان المال في النكاح غير مقصود وكان بعض ثمة خوارزم يعرض ويقول الدست بيمان يكون المجلد المذكور
في الكفاة وغيره فاذا كان كذلك فهو مقابل بنفس المرأة حتى ملكت جنسها لا يستفاد منها فكلب بملك الزوج
طلب لهما اذا لان الشئ لا يبقا بل عوصان وقبول بنفس الزوج فحصل العوض فلا عليك طلب عوض اخر
ك في المهر الوضو اجاب عنه الفقيه ما قلنا في الاستاذان دست بيمان اذا ادرج في كفعة فهو المجلد الذي ذكرته
وان لم يدرج في كفعة ولم يعقد عليه يكون كالمهر بشرط العوض وذلك قلناه فان العرض لو كان كونه صدقا
لذكره في كفعة دست بيمان وزنت اليد ببلعها وسكت الزوج زمانا لا يمكن ان يدعى لهما زعمه لانه لما كان
محملا وسكت زمانا يصح للاختيار دل على ان العرض لم يكن جهازا **الفصل في عشر فيما يكون اقرارا بالنكاح**
قولها طلقت او اخلعت بالف او قلت طلقت اسم او اخلعت اسم بالاعتراف بالنكاح وكذا لو قال اخلعت
بمال او قلت طلقت فقال امرت بيدك او اختار كفاقرا ولو قال والله لا اقر بك لا يكون اقرارا بخلاف اذا قال
انا منك مؤول لان الاملاء مختص بالنكاح قال الله تعالى للذين يؤولن الاية ولو قال انت علي صرام اذ انت باين
او امرت بيدك اختار على عتدي لا يكون اقرارا الا اذا خرج جوابا لانه اذا لم يكن زوجة فهي حرام عليه باين منقطعة
عنه وامر ما يدعى في اختيار الزوج والاعتداء يجوز ان يكون في الاول او الاعتداء نعم الله عليها وغير ذلك وقوله
طلقتك اسم او هل طلقتك اسم فارقا قال طرة هذا ابنه منك فعالت نعم او قالت امرأه لرجل فعالت نعم فهذا
اقرار بالنكاح ولو قاطب المعة لا قالت له انا امرتك فقال انت طالق فارقا بالنكاح وقوله وقوطها
للقاضية فرق بينا لا يكون اقرارا احتياطا فاطمة وخديجة قال رجل تزوجت فاطمة بعد خديجة قال الامام
فاطمة امرأته لانه تكلم بها او لا قال فخر بن خديجة امرأته لانه وصل بين كلاميه فاجعل خديجة امرأته وافرق بينه
وبين فاطمة وكذا لو قالت تزوجت بابي موسى بعد ابي حفص فادعيا انها امرأته فهي امرأته ابو موسى عند الامام
ولا تصدق عليه وقال محمد تصدق عليه ولا يصح فاذن لها القاضية فزوجك فعالت تزوجت
ابا موسى بعد ما تزوجت بابي حفص فامرأته بعد حفص اذا كان جوابا لاسئالها في البيع لوقال
بعثت منك بعد ما بعثت فقلان **الفصل في عشر في الشرط واليمين** خيار الاجارة بثبت فيه
كما في سائر العقود لا خيار الرؤية والشرط ولا يبطل به النكاح وخيار العيب لا يثبت فيه عندنا وعندنا في
يبعث في العيوب لثمة الجنون والجدام والبرص المستحكم والقرن والرتق فان لم يدخل بها فلا مرد وان دخل بها
بلا علم غير المثل وكذا لا يثبت للمرأة عندنا خلافا لغيره وتفصيل من باب التاخير ليو فيه ان ثبت الخيار بما

دست لم يرد على ان القصد
العوض المذكور وهذا قلنا ان لم
يذكر في كفعة دست بيمان صح

بما يشتركون فيه

بما يشتركون فيه تزوجان ثلثة الجنون المنقطع والمطبق والبرص لا يلحق بالبرص فلا خيار عليه والجدام علة بخرها الوهم
ثم سبعة ثم ينقطع ويكون في كل جنون الا انه اغلب لوجه واذا انشأ في قرعة او بياض انة جدام ومرض فالتو للفتنة
الا ان يبرهن الاخر عدلين من الاطباء وما يخص بالجب والعتة وانه مثبت الخيار بالاجماع ان لم يبق ما علق على
وما يخص بالقرن والرتق او المكن في حق كل واحد من الزوجين خمسة فاذا كان بها فالك والصح واحد على انه له
فسخ النكاح وفيما سواه من العيوب وجهان في وجه لا خيار وهو الظاهر وفي وجه كل ما يغير بغير البرص ويكسر
التوقان بوجبه ويجري هذا لوجه وجهان في العدة لوط وهي التي تخر من عند الجماع وكذا في البحر الذي لا يقبل العلاج
قلت ولم اجد ان الرجل اذا كان عذوبا طاعدا لجماع على قول محمد لم يكون لها الخيار وقد كانت مسئلة واقعة بخوارزم
فاجاب بعضهم بانه علة المرة ولو شرط لاحد من التلدة في عيب كالعمى او الشلل او الجلال او البكارة فوجد
بخلافه ليس للخيار تزوجتك بنفسي رضى ان رضى فقبل جاز النكاح والشرط باطل وكذا لو قال بعثت عبدك ان رضى
فلان لا يبيعه قال الحكم تاملوا ذاتين وقت الترضى عمل على شرط الخيار قال لفلان تزوجتك على ان لك
المسنة لا المليل جاز النكاح وبطل الشرط كالحين تزوجها على ان اباه بالخيار صح النكاح وبطل الشرط ولو كانت
زوجة نفس من كان رضى له لا يصح لانه علة بل بطل بخلاف الاول تزوجتك على ان امرت بيدك الشهر
بعد ما تزوجتك جاز وامر ما بيدك شهر بعد التزوج فان اختارت زوجه يوم في الشهر لم يبطل خيارها بانه
الشهر ومع ذلك لو انما يبطل الامر تزوجها على ان اباه ببعده الا بق طاهر المثل تزوج اعطى ان يكون كل ولد
تله خراجه الشرط لانه عقيد فبعد لاولاه لرقا لاولاد لاولاد اصرار تزوجك على ان تعطيك عبدك
هذا اذا جاز النكاح غير المثل ولا يشترط له بعد تزوج امرأته ان كانت وصالا وبطل فلان المسنة
في المجلس جاز كالحين اذا سقط في المجلس بت البيع وهذا اذا بدأت المرأة فان بداء الزوج وقال تزوجتك
ان شئت فقبلت بلس شرط صح النكاح ولا حاجة الى اسقاط المسنة قال لها تزوجتك بالف ان فيه فلان اليوم
وفلان الحاضر وفيه جاز وان غابا لا يجوز بخلاف اذا قال تزوجتك ولفلان لرضيت ببعده لان هذا القول
قد وجب وشرط الخيار لغيره والاول محاطة **الفصل في عشر في النكاح بالكتابة والكتابة كالحطب**
حتى لو كتبت لها ان تزوجتك ففقرى عليها عند الشهود فقبلت صح النكاح لكن يفرق في تزوج وهو ان يقول
في الحطب اذا لم يتصل باليدي في مجلسه بطل الايجاب لو لم يجب حين فقرى عليها الكتابة في ذلك المجلس وبيت
منه نفسها في مجلس آخر عند الشهود وقد سمعوا كلامها واما في الكتابة جاز وان سمعوا كلامها لانه في الكتابة
لا يصح لان شرط سماع الشهود وكلام المتعاقدين وسماع الكتاب سماع كلامه قالت اشهد وان قلنا نكتب
لله بكتبته فزوجت نفسه من صح ورواية الزوج محتوما وقال هذا كتابي الا فلانة فاشهدوا عليه لا يصح عندها
هذا قالك ليو فائدة فيما اذا انكر الزوج الكتاب وشهدوا ان كتابه لا يصح ما لم يذكر واما في الكتابة فلا يقصر
بهذه الشهادة عندها كتب اليها ان تزوجتك بيني ان يشهد شاهدان على كتابه فيقرأ عليه ما في الكتاب
ويحتم ويكتب العون وشهد بها على العون والتم ايضا ثم انها عوب بالشهود ويقرأ عليه من نفسه ما في الكتاب
فيجوز وفاق ولو لم يشهد على ما في الكتاب واشهد على حق وعنوان صح عندك خلافا في الرسول للحزب
والصغير والكبير والعدول والفقير سواء لا يتبلغ عيان لم يسل قال محمد كتب لرجل بغير عيبك بالف فقال
بعث جاز قال شيخ الاسلام وفيه نظر لانه لا ينعقد في الحاضر بهذه كفاية فكيف في الغيب فلا بد

لفظا وهو ان يكتب بعدك فبعتته واذا قال بعت تم وذكره خمس الايام في الحاضر استيام وفي الغائب في
الغادة تحقيق يكون احد شرط العقد يتم قوله بعت **الفصل الثامن عشر في الخط والاباحة** وفيه ثلثة اجناس
الاول في القسم المبرضة والصحيحة فيه سواء في الوحي واللام في الظاهر فاما على ان يقيم عند ما كثر او جعلت
جعل على ان يبرهن في قسمها فاشترطه الجعل باطل لهما الرجوع في مالها له امرأة واحدة وهو يكون مستغلا طول النهار بالقيام
والليل بالقيام يومه لا يثبت عند ما ويراجع حقها احيانا وقال الحسن لهما البتة في اربع ليال وفي المنتهى تزوجها ولم يمت
اولا ووساري فقال لا يكون عند من وابتهما اذا بداه في ليس ذلك ويقال له كمن عند ما في كل ربيع يوما وليدته كلك
اقام عند احدى زوجتيه شرا ليس للثانية ان تظلم به بقله لان القسم لا يكون **دينا نوع اخر** وجدت عتيقا ان عقلت
بالعنة حال النكاح لا يملك المطالبة ولا تعتبر التاجيل الا عند من علك العتقا وابتداء التاجيل في وقت الحضور ويوجب
سنة شمسية لانها ازيد من السنة باحد عشر يوما وان مرض فيها فالتعوي على انه يوجب قدر مرضه وعن محمد بن ابي بكر بن قنف
شهر يجعل ليدل والالا والقاضي الامام عليه السلام يكتب على الزوج رمضان وايام العادة وان حج الرجل بحسب ايضا
لان حجت او هربت منه فان خرجت القاضية لا يبطل خيارها بالسكوت ويبطل اختيار الزوج او بقيا ما عاين مجلسا لدا
اذا اقامها اعوان القاضية او قام الحكم في مجلس قبل اختيارها شيئا وان اختارت كفرته امر لها منه الرجوع بالطلاق
فان ابي فرق والفرقة باينة **نوع** مباشرة النكاح في المباحة تحت النكاح بين العبدتين جارية وتزوجه بعضهن الزفاف
والنكاح راء لا يكره لانه من تزوج بالصدقة في شوال وبزها فيه وما ذيل قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح بين العبدتين
ان صح انه صلح رجع في كيد في اقرار ام الشاة والبيعة فغرض عليه النكاح فقال له صلى الله عليه وسلم الرجوع في وقت الفصل
البيعة **الاربعة** نسوة والفرق جارية اراد شري جارية اخرى فلا رجوع في حقها في كف لغيره لانه لا يملك ان يملك
الاية للمرأة او جارية فاراد اخرى فقال اقبل نفسك لان ياخذ ولا يمنع لا في حصره لغيره لانه لا يملك ان يملك
ما احل الله الاية العاصلة تدل على انه ترك لا افضل وفي التمسك على التزويح مخالفة دين النصارى ولذا في التزويح
بامر ابيهم وان افان لا يبعد بين امرائهم لا يتزوج باخرى لقوله تعالى فان ختم ان لا تعدوا فواحدة الاية لكن لو لم
يفعل لئلا يدخل على ضعفه القليل كقوله في حقها فهو رجوع في حق لا يفرق الله تعالى له وتكرار اذ قال
التم عليها بعد طاعة والامام اختار من هذا فضيلة الاكتفاء بالواحدة لحرمة اشترى جارية اية بكلها ولها
حين يعلم وطئ الاب وان كان الاب ثوبا ما يثبت لا يملك لان الغالب انه وطئها وليس للزوج ان يمنع من دخول قطرها
او لغيرها بالاجور لا عند الحاجة لهما ولا ينفق ولد الجارية اعتمادا على الغرض لانه تعالى اذا اراد خلق نسمة خلق لكنها كانت
عقيقة محصنة لا يسعها النفق وان دخلت وخرجت وان غير محصنة يسعها النفق وان مرت ليلة لا طمئ به النفق
ان لم تكن عقيقة وان عقيقة لا تكون عقيقة تشهد بعد موته انها ام ولده والالا **نوع اخر** ابنت ان تكن مع حماء
الزوج وفي الدار يوت ان فرغ لها بيتان لها غلق على حدة وليس فيها منهن لا يمكن من مطا ببيت اخر وذكره المنقذ
صدر الاسلام اذا جمع بين امرائهم في دار واسكن كل في بيت لها غلق على حدة لكل منها ان تطلب بيت في دار
على حدة لانه لا ينفق على كل متفاحها الا اذا كان لها دار على حدة بخلاف المرأة مع الامعاء فان المنافرة في الضرر وفر
وان ابنت كثر في بيت واحد مع جارية او ام ولده قيل ليس لها ذلك وبه ائمة لان الامة بمنزلة متاع
البيت وقيل ملك مطا ببيت لها غلق على حدة او المتكوبة او المعتدة ابنت الجوز الطمخ ان بها غلق او جارية لا تفرق
بأنه الزوج من يطعمها وان كان ممن يخدم نفسها جازر قال الحسن لا يجوز لغيره ان ينفق لها الا اذا كان في النفقة

مطالع
النكاح بين العبدتين

مطالع
ابنت المرأة ان سكن
مع اقرباها الزوج

انما لا يحكم

انما لا تجز على المنة في جوار طاهر الرواية وكفى على ما ذكرنا طاهر الجليل المصنعة وحيث انقطاع الدرس في كونه والاب
على النظر في باح الاسقاط ادم مصنعة وفي الكرامة سباح في غير قيد واليكرا اذا جعلها زوجا في حيا وول الفرج
وجلت تر الى البكارة بالبيضة او طرف الدرسم والالا تزوج لها عرض كونه في بطنها وحيث بالانكاح ولا يبرح في حرم
الابا لقطع ارباها ان حبنا بغيره بالقطع وان حيا لا ينفق بالقطع كما لا يحل القتل بالكره على القتل وصلت
شعرا ما يبرح في كره وفيه اللعن وبالو لايكره ولو قطعت حرقها عليها الاستغفار ويصبر بها اذا استغفر
وعلى ترك الزينة اذا اراد ما وترك الاجابة لا الفرس اذ انما ما والعقل الخروج من البيت وترك الصلوة في رواية
وان كانت لا تصلي سباح طلاقها ولا يلقاها ومهرها عليه خير من ان يطأها في لا تصلي ولا تنكح في رواية الا يوين
واولادها الذين من زوجها الاول في كل جمعة وفي غير ما في الحرام في كل سنة ولذا لو اراد ابو ما واولادها ما لم يجز لها الا في الزوج
الممنوع وعلم ان كانا الاولاد قادرين على الاتيان لا تدبب وان لم يقدروا اذن لها الزوج بالرجوع في كل شهرين
ولو كان لها اب زحم وليس يقوم عليه الا هي والزوج بينهما في التقاعد تعذر زوجها وتقوم عليه كما كان
او ذمتا للزوج ان ياذن لها بالخروج الى سبعة مواضع زيارة الابوين وعيادتهما وتقرينهما او احداهما فزنا
الحرام فان كانت قابلة او غتالة او لها على احد حق او عليها للاحد خرجت بلا اذن ولا كحل وفيما عداه في زينة
الاجافرو عيادتهم والوليمة لا وان باذن وان اذن الزوج كانا عاصيين وفي آداب القاضية ان يغلق عليها الباب
في غير الابوين والذين اختاروه في الدخلة والسير الكبير وادب القاضية ان الزوج ان يمنعهن ابويها واولادها وهم ضرورتهما
في كل جمعة بغيره الزوج ولا ان يمنعهن في الكيفية عند ما يبرح اخذها من خارج المنع في الحرام ولا يخرجها الا العلم بلا اذن وان
كانت لها نازلة وسال لاجلها الزوج ولا يخرج والا خجبت وان ارادت ان تعلم من قبل العبداء الزوج عالم بها
عليها قوله تعالى واشر املك بالصلوة وكان عم يامر اهلها بالصلوة وان كان لا يحفظ الحجاب لاجلها اجابا وان لم ياذن
لا شئ عليها ولا يسعها الخروج الابانة الا اذا وقعت لها نازلة في العيادة ولو اذن لها بالخروج لا يجلس الوخطا
في البدرع لا باس ولا ياذن بالخروج الى المجلس ان يجمع قبله رجال والنساء وفيه في المنكرات كالنصدة ورفع الاصوات
المحكمة والتعب في المستكلم بالقاء الكم وضرب الرجل على الخنجر والقيام عليه والصعود والفرار عنه فكله في المنكرات
فلا يحضر ولا ياذن لها ان فعل يتوب الله تعالى في الفتاوى لها خروج قبل قبض المهر في الطوايح وزينة لا قارب العبد
المهر لا الا باذنه ولا ان لا يفر مع عدها وكو حضا ولا مع ابنتها لمجوسه ولا بايها رصاعة زمانا ولا ابنة اخرى
ولا بالاعلام المحرم الذي لم يحكم الا ان يكون من اصحابها ان ينفق في سنين او ثلث سنين او الصغيرة التي لا تشبه في بل
محرم وتفر مع زوج بنتها وابن زوجها ورجع اقرباها اذا كانا في خوف لا يدخل الابن والابن وكذا البنت لمز كانا
لا ينفقون ولا يجامعان قال الله لا يدخل على قبه ولا بنته ولا اخته بلا اذن ولا على ذي الرحم المحرم ولا العبد عليه
ولا استاد على امراته لكن اذا دخل كمل له والده شاة يخرج بالزينة لا وليمة ولا ما لم ياذن وطها زوج لا يمكن
من متاعها لم يثبت عند انما خرج للنفق فان ثبت رفع الامر الى القاضي ليعيها **الفصل التاسع عشر في النفقة**
اذا كان الزوج ذا طعام ومائة يتكفي في الاكل كفايتها ليس لها المطالبة بغير نفقة وان لم يكن يفرض لها اذا طلبت النفقة
والا نسوة وما يصلي لثا ووصيف فقها النفس بالما كول والمكسوس في اختلاف بالافات الاسكنة والزوج
هو في الانفاق الا اذا ظهر حطه في بغيره القاضية النفقة ويامر ان يعطيها ما ينفق على نفسها نظر لهما فان ابد
جسه ولا تسقط وتؤمر بالاستدانة حتى ترجع عليه ان يان له مال واذا مات الزوج بعد الام بالاستدانة رجعت في ماله

عزب الزوج امراته

ومعنى الامر بالشئ بالنسبة لرجوعه عليه الفرض ويجوز البائع على الزوج بلا رضاه وان طلبت نفقة كل يوم كان لها ذلك
عند ذلك ويغرض نفقة الخادم لكن لا يبلغ نفقة الخادمة بل يغرض على الزوج المعسر بقدر الكفاية وعنه انما
يفرض نفقة خادمتين داخل البيت وخارجة والاخرى ولو فاقته الفان وقت مع جوار كثيرة ونفقة كل الخدم فرض
وان كان الزوج معسر لا يفرض نفقة الخادم وان لها خادم وقال جهر لو يفرض ثم قيل نفقة المملوك وقيل انما كان
صرة او امة ولو الزوجة امة لا تحق نفقة الخادم وانما هي لبنات لا شراف والصحيح ان الزوج لا يملك اخراج خادمها
حتى لو قال انا اعطيتك خادم لا اعطيتك نفقة فادمك وابست ليس لك ذلك ويجوز على نفقة الخادم ايضا وان قال
انا اخذم عندك لا يعقل ويفرض نفقة خادم وبعض ما يحتجوا به لا يعقل امرت بان ينفق على حاملها كما هو خبرنا ثم قال
لا يجعل في مهرها انك استخدت الخدام فانفق بالمعروف في كسبه فمهرها لا يوجب الا الزيادة وان خرجت من نفقة
كل يوم لا يقدر على الرزاة وان خرجت من نفقة المهر فمهرها لا يوجب الا الزيادة وان خرجت من نفقة المهر فمهرها لا يوجب الا الزيادة
التي وادى الزوجت وادناه اللبس وقيل لا دام يفرض الخبز الشعير ولا يفرض الفاحشة ولا يكره الحنف والازاري في كسوة
المرأة وذكرها في كسوة الخادم وذلك في ديارهم كالمعروف في ديارنا يفرض الازار والمكعب وما تمام عليه في القمار
لا تجب عليه الملاءة والنفقة وفي الشروع لا يجب عليه خفيها لانها منية غير الزوج بخلاف خفي خادما وان كان له عليهما
لا يقع المقاصة لان يرخص الزوج بخلاف سائر الديون حيث يقع بالتام في الطلب والقبول وانما يشترط عليه
وان يفقره انما ان يغلبها الزوج او يدعيها تنقل بنفسها وان غلبت بتأخير نفقة لا تنقل بنفسها وعن ما اذا ائتمن
عليه غيبة كانت او فقيرة وفي كتاب زينة عليها ان طهرت من الحيض لآخر الحيض وان اقل من عشرة فعليه اجرة القابلة
عليها ان استاجرت ولو استاجر الزوج فعليه ان حضرت بلا اجارة فلعائل الزوجة على الزوج لانه مؤنة لو طهر
وتجوز لغيرها لعلها كاجرة الطبيب ويفرض الكسوة في كل سنة من الا اذا تزوج وبنيها ولم يبعث الكسوة فلها
الطلب قبل المدة وفي ظاهر الرواية يعبر حالها فان كان في الاشراف باكل الحبوب والباقي الطير المشوي وفي فقيرة
تاكل في أهلها خبز الشعير يطبخ الخبز لمرءة او باجنتين والقول للزوج في العسرة والبينة لها في بيان وان لم تكن
لها على بيان بينة وطلبت في القاض ان يبالى عن جيرانه لا يجب عليه سؤال وان سال كان حينا فان سال
فاجره عدلا لا يسأل عن بيت اليسار بخلاف سائر الديون حيث لا يثبت اليسار بالاضراب قالوا لا كعنا بانه مؤنة
وبلغنا ذلك لا يقبل القاض واشتد رخص الاسلام ان القول لها في انه قادر وبعض المتأخرين قالوا ينظر الى الذي لا في
حج العلوية والفقهاء لان الزمهم بليون احسن الثياب ولكن هو يوم خال من الطعام واللباس شئت عند الفقهاء
انه يفرضها وطلبت الا كان عند قوم ضالحين ان علم به خبره والا فان كان الجير لم يملكها اقر ما عندهم والامر
بالا سكان عند الصلح والناشرة التي لا تحق النفقة هي الخارجة من منزل بلا اذن بلا حرج ولو في بيتة فليست
بناشرة فليكن في الوطى مغالبة ولو قالت انه يسكن في بيت معصوب فلا دخل عليه تحق النفقة لانها على حق الا يبرى
ان بعض علمائنا لم يقبلوا اشتها مدة في شري في ذلك ان المعصوب علم بالان كان الزوج في بلدة اخرى قد حضر
فبعث اليها الخول والزوجة تنتقل اليه ولم يجد محرما ولم تدرب تحق النفقة لانها على حق طلب النفقة من الزوج
قبل الرافق على ما عليه الفتوى اذ لم تطالب الزوج بالرفاق لعدم وجود التسليم قبل الطلب وكذا لو صنعت
نفسها كج ولا نفقة للصغيرة لا تصح للمخارج وان في بيت الزوج وان تصلى للموت لا يغفر اهلها في الوطى
هذا الزوج لزوم النفقة عليه فالترحم لا يلزم والالتزام باطل وان كان الزوج صغيرا او مريضا لا يطبق بل نفقة

شكك المرأة
بغير زوجها

والاب لا يواخذ بها بلا ضمان ولو كانت محرمه او رقعة او قرناء كجبان لم تنفع نفسها وان اصابها العوارض بعد الرافق
او قبله وعن ذلك لا نفقة للرفقاء والقرناء والمريضة التي لا يمكن وطئها قبل نقلها الى بيت وان انتقلت الى بيت
بلا رضاه ردة على الاختار لها وان نقلها على ما لا منزل لمزمت النفقة وقال الشافعي من ردت في بيته كجبان لا يمكن
الاختار بها فلا نفقة وان امكن الاختار بوجوه لزم ولرد الصغيرة التي لا تصلح لبيتة ليست للمخرج معها
وجبت نفقة الخمر بعزيمة طعام الخمر وان خرج بها رجل كرهته بلا زوجة او ان جسد الزوج وجبت ولا نفقة
في النكاح الفاسد وفي النكاح بلا شهوة لم يفرض القاض لها النفقة واصلاح معها ومضت مدة ولم يعط
ومات سقطت لانها مملوكة بالطلاق يسقط بلا خلاف والبقا في ذكر فيه الخلاف بين الامام الكاظم واما امرها
بالاستئذان في التقوط فيه واثباته والاصح عدم التقوط على نفقة عدة وماتت لا يستر وكالغيبه اذا لم يبرأ
ولو ملكته يد لا يستر اجماعا ولو اختلفت قدر وقت الماضى فرض القاض عدة ثمانية اوجبهما القول قول الزوج
ببينة والمعدة اذا لم تأخذ ولم يعط الزوج لها النفقة المفروضة حتى مضت العدة قال الامام كذا في الغوط
المعدة اذا لمزمت البيت زمانا وخرجت زمانا فهي ناشرة وان كان البيت لها الا اذا استئذنت في خروجها
لا منزل فليد القول لها في انقضاء العدة قال بر من الزوج على اقراره بالانقضاء بغير نفقة ادعت حبلا
ينفق عليها لا سنتين وبعد ما لكل امرأة معدة لا نفقة لها عند الطلاق لا تعود لها النفقة ابدا وكل امرأة
معدية لها النفقة يوم الطلاق ثم صارت كحال التي لا تنفق نفقة بعد من المانع نفقة عدة ثمانية اوجبهما
للبيته ثم اعاد غادت النفقة والام بيوتها حتى طلقتها ثم بوا لا تعود نفقة اريدت بعد الطلاق وعادت
غدا والرب لا تعود لبيتها فالحال طاعتا وعتا بغيره بعد الطلاق لا تبطل النفقة لانها معصية فلا تبطل الحق
والفرقة كانت حاصلة فلا يضا في لها وبالردة احدثت تعويت لا قبيل انها كجبان للام ولو باشرة
عند الطلاق ثم غادت لا منزل الزوج لها النفقة وهذا خلاف الاصل المذكور هذه رواية في ناشرة سافر
عننا زوجها ثم غادت بعد سفر الزوج لا منزل الذي كانا فيه انها خرجت من ان تكون ناشرة والفرقة لو منتهى النفقة
ولو منها لا اذا كان جرحا لهما على ان لا سكن لهما ولا نفقة فلها السكن لان حق الشرع فلا يلزم ابطاله
وان على مؤنة السكن عليها فعليه ان يفرق بينهما وبينه فلا نفقة على الزوج الا اذا حضر
عدة التي لم يوطئها الا في عدة التي لا يجب نفقة العدة على الاول لانها مجبوت للثبات ولا على الثاني كون النكاح
فاسدا تزوج معدة ودخل بها الزوج لا يجب عليها النفقة وفي القساق يجب على الزوج الا في الا اذا كان الزوج
في بيت الاول فاما اذا خرجت منه فلا يجب على احد صاحبت على الزم النفقة والكسوة ان قدر ما يتغلب الناس
يصح وان زيدا فالزيادة مردودة وتلزم نفقة المثل والقاض اذا فرض النفقة لم يرض بسقط الزيادة ولا يطل
القضاء وكذا لو فرض النفقة برخص بالاقل في الدرهم فعليه ان يطلب الزيادة في الاصل صاحبت على
على قدر لا يكتفي بها ان ترجع ولو على الزيادة لها المنع وفي الا قبضته ان كان الصلح قبل ان يقسم دينها بمضت
مدة او قضت او رضت يصح تقديره الى المطعوم وما اشبهه فهو تقدير للمعادضة ويجوز الزيادة بغيرها
وعدم الكفاية والنقصان برخص الشرع وان كان لا يصح للتقدير كالعبد والدية يكون معادضة لا تقدير
فلا يزداد ولا ينقص فهذا قبل القضاء او الرضاء لكن قبل مضت المدة ان كان الصلح بما يمكن ان يكون تقدير
بان قضت بثلاثة دنانير كل شهر فربما قبل مضت بثلاثة دنانير فذلك تقدير للمعادضة وان كان الصلح

والاب لا يواخذ بها

تقديره كالمقرض على غير المطعوم من الكليل والموزون بلا عينه فان لم يتبين في المجلس بطلان افتراق عديدين بدين وكذا بعد
المدة وان كان شيئا بعينه كالعبد ونحوه لا يبطل وكذا قبل القضاء وان بعد مضي المدة وبعد القضاء او التراض على
دين آخر سوى ما يصلح تقديره او لا او تفرقا بلا قبض يصلح باطل فرضها الكسوة فخرت قبل نصف عام ان كنت
لبس معتادا علم ان دام بلبسها فيجد الخطا والقاض في التقدير وان خرق في استعمال لا يفرض ان سرق الكسوة
او النفقة لا يقضى باخر بخلاف المحارم وان لم يلزم من قبض نصف عام يفرض اخر بخلاف المحارم وفي بعض النسخ
ان يقر الثوب بعد المدة ان لعدم اللبس او اللبس في غير ثوب لو كانت ثيابك على الدوام تخرق فلها كسوة
اخرى والا لا والنفقة على مدة كسوة القبيل اربعة اشهر دفع لها درهم للكسوة لان كبرها على ثوب الكسوة
لان التزينة حق واقتر بعضه بان ليس ذلك لان الدوام صار مقاطعا فعمل بها ما شئت ادعى عليها نكاحا فانكرت
او ادعى عليه فانكرت ويرى من فقهاء النفقة لما سلف صاحت في نفقة العدة على درهم معلومة ان يات به وصرح
لانه معلوم وان بالقبض لا يصح لانه مجهول وبعض المتأخرين على الجواز في القضاء ابرأت على نفقة ان قبل الفرض لا يصح
وبعد الفرض يصح في نفقة شهره وان قالت ابرأتك في نفقة سنة لا يبر الا في نفقة الشهر الا اذا ابرأت
سنة وابراة في اجرة السنة لا يصح الا عن الشهر الاول ولو ابرأت عما مضى صح طلبت النفقة في مال الغائب ان علم
القاضي بالنكاح وله مال حاضر يفرض النفقة فيه وياخذ كفيلا بعد ان يحلفها على عدم سببها النفقة منه وعقد
منزلة النفقة فيمنها كالمشهور وغيره وان لم يكن له مال حاضر لا يفرض بطريق الاستدانة عند خلافه فان عنده نفرض
بطريق الاستدانة ولو له مال حاضر ولم يعلم القاضي بالنكاح فبرئت عن النكاح لا يقبل عند الامام وعندك يقبل
ويفرض نفقة ولا يقضى بالنكاح قال حضرة الزوج وانكر النكاح ولم يبر من عليه يسترد النفقة واليوم القضاء فيكون
النفقة اخذ بعد من نفروا امام الله حاجته الناس اليه واذا فرض لها حقه لا فاقا له البينة انه لم يخلف لها البينة وعليه
لو قامت البينة على كودع والمديون للحاجدين فان كانوا معيدين بها امر القاضي بداد نفقتها في ذلك الحال اذا كانت
الوديعة دراهم او ذنان او جنس النفقة بخلاف دين آخر وان عودضا لا يامر بالاجماع قال ان نفقت كودع بلا امر
القاضي حتى ولا يبر او غر الوديعة والدين ويرجع الا في نفق عليه وينفق عليها في غلة الدار وكعد قالت ان يغيب
وطلبت كفيلا بالنفقة قال الامام ليس لها ذلك كما في الدين المؤجل وقال الله يكفل يشهر وعلم القسوة ولو علم انه
يملك اكثر من ذلك يكفل عنه على ذلك العدة وعنه لو كفل بنفقة ما عاشت او ما بنة النكاح كل شهرين
صح عنه لكنه عند الامام يصح في شهر واحد لا يصح في ما يعلم غايته فصار كاجان كذا كل شهر وان غلبت نفقة
سنة جاز وان لم يجب بعد لقيام السبب فان طلقها باينا او رجعا يؤخذ منه نفقة كل شهر في كعد قلان نفقة
فراحكام النكاح استندت قبل الفرض لا يرجع عليه وان اصطالحا على قدر ثم بعده ان نفقت على نفسها ما لها
او استندت طهارا الزوج وقد ذكرنا ان اعراض الزوج لا يثبت في حال الغيبة فالقضاء حال غيبته قضاء والجزاء
لا يذهب من ثمر ذلك وكذا لو كان له هناك عروضة عقار لا يجب على العبد نفقة ابنه الحر ولا على الاب الحر
نفقة ابنه المملوك ونفقة ذي المحارم تسقط اذا طالت المدة بعد القضاء لا اذا قصرت واكثر من شهر يسقط وماهض
شهر لا للصغير مال غائب يؤتمر الاب بالانفاق عليه في مال نفسه حتى يرجع وما اذا حضر قال انفق بلا امر القاضي لا يرجع
في الحكم الا ان يكون اشهد فيما بينه وبين الله تعالى ان كان نوى عند الانفاق ان يرجع يرجع وكذا لا يرد عودت
الاب او كان الاب جبا لكنه معسر والجد معسر يقضى على الجد بان يتفق عليه يرجع في ماله كما ذكرنا او يكون دينه على

علام الصغار

على ولده الصغار المذكور اذا بلغوا الاحد الكسب ولم يبلغوا الحنث في فهمه لا على ليكسبو او يواجرهم وينفق عليهم
ثم اخرجتم وكسبهم واما اتقاء فليس ان يواجر من في غلة خذته نفقة له الدار على كسبه او يواجره في الاب
على الكسب ام لا بخلاف الابن المعسر اذا قدر على الكسب حيث لا يلزم نفقته على الاب لموسر كذا في الاصل وفيه
موضع آخر اذا كان الاب والابن معيدين لا يجب احدهما على الآخر نفقته وعنه ان كان الاب رزنا نفقة
النفقة كمالا يضيح **والنفقة انواع** فقيل لا مال له غير ان قدر على الكسب فاختار ان يدخل الابن والام
في نفقة كعيله والثاني فقيل لا مال له عاجز عن الكسب فلا يجب عليه نفقة غيره خلا الرزقة الثالث فقيل كسب
يفضل شئ من كسبه من قوته فياخذ كسبه على نفقة البنت الكبيرة والابوين والاجداد وغير هؤلاء ان كان دارهم غير
محرم كائنا القم لا يجب نفقته عليه وان دارهم محرم كالعم يجب ويشترط اليأس وهو محرم للمصدة ويرى نفقة
وفي الاجناس شرط ايضا الرزقة قال الصمد روي في نفقة في نوادر ابن سماعة ان كان عنده قوت شهر وفضل
غير نفقته ونفقة عياله كجواب الابن كسبه على نفقة زوجا به ولا يجب الاب على نفقة زوجته ابنه وقال المتكلم انما يجب
نفقة زوجة الاب عليه اذا لم تكن امة وكان الاب مريضا ولو صحح لا لانه فيقول الجواب قال صاحب المحيط فعمل هذا
لا فرق بينهما فان الابن اذا مرض يجب على الاب نفقة فاداه ونفقة زوجة عليه نفقة وذكره في نوادره
عنه ان يفرض على الابن نفقة زوجته الاب احتياجا للاب للخدمة لا واذا اختلط الذكور والامات نفقة الابوين
عليهما على السوية في طاهر الرزاية وبه اخذ كفيلا ابو الليث وبه نفقة الصغار وخرج كان عاجزا
في الكبار والشرط العجز هو لو كان الابن الصغير قادرا على الكسب لكن يمتد الى يد ستمه لا في عمل وينفق عليه
منه قال الطحاوي اذا كان الابن قريبا الكرام ولا يستاجر الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم اذا كانوا عاجزين
عن الكسب لا يمتد من اليد لا يسقط نفقتهم غايته اذا كانوا مستغنيين بالعلوم الشرعية لا بالاجلاد والركيلة
وهذه بيانات مفصلة ولهم رشد والا لا وكل من يحل بصفات كمالا يرغب الاحسان في الانفاق عليه فكيف لا ياء
واغا نفقة لاب ويقدره لا القاضي ويطالب من لم يتصف بتلك الصفات نفقة الاناث على الابن المميز
ان لم يكن له مال وعلى رواية الخطابي يجب على الابوين اثلاثا من رزاق مال الغائب بطل ببيع الاب لا محاج وفي
العقار لا يجوز البيع الا اذا كان الابن صغيرا وذكر في الاقضية ان الامام يملك البيع كلاب وفي طاهر الرواية لا
يخلف الاب قالت الامام للقاضي فرض نفقة هذا الصغير على ابيه واخره حتى استيسر عليه فعمل القاضي اذا استد
عليه والبر رجعت عليه وان لم يرجع عليه حر ما لان لا اخذته في تركته في الصحيح وان انفقت عليه في مالها
او في مسئلة في الناس لا ترجع على الاب وكذا في نفقة المحارم ونفقة ذي المحارم بالقرض في رواية الجاهل الصغير
يصبر دينا بعض كدة وفي اخرى لا ولو اختلفا في ياب الاب القول قول الابن والبينة بينة الاب ان نفق
على نفسه في مال الابن ثم خاصمه فعلى النفقة وانت موسر وقال الاب ان كنت معسر انظر الى حال الاب ثم كان
معسرا في القول له انما في نفقة مثله ولم يوسر في القول قول الابن ولو اقام البينة في البينة للابن
وان قلنا الاب الابن كسب بعد ان يكسب قدر كفيته ويكفيته لكن يدعى عمل عند انظر القاضي ويسأل اهل
حرفته فان علم ان الامام قال الاب اجبر الابن على نفقة ابيه واخذه بذلك طاهر ابن موسر وغيره والرد جاز
معسر لانه لا مال له لا يفرض نفقة الام على الابن ويحتمل فرض يكون دينه على الزوج والاصل في نفقة
الوالدين والمولودين اعتبارا القرب والحريية لا الارث وان استويا في القرب يجب على كل نوع رجحان

الاب انها تزوجت بآخر وانكرت فلقولها وان افرت بالزوج وادعت الطلاق ان عينت الزوج لا يقبل قولها
في الطلاق والا فيقبل وان قال ثلث ابن سريج لا يكلف لها حيلة لكن ينظر ان كان الولد استغنى
دفعه الى الاب والافضل الام له منها بنت قاله على اسكها وهي بنت احدى عشرة سنة والام خرج من كسيت
وتركها في المحل وان الاب باخذها منها لثا والام اذا كانت لها زوج الحضانة واحتقت خصال كولد
ان لم يزوج من غير الجبر ولا الجبر كمالا يضيع كولد وكذا الحكم في الخلية وغيرها لولد عشرة وسورة واب معسر ارادت القعة
اسك كولد جانا ولا يمنع كولد في الام والام باء وتطالبه بالاجرة ونفقة كولد فالصحيح ان يقال للام
اما ان عسكر الولد جانا او تدفع الى القعة خلعت وقالت ان اسكت الولد هذه الليلة فكذا قاله في المدة امرأة
امراة اخرى وارصته الحالفه ضنت لان الدضلع اسك حرجة البيت وتركت البصيرة في المدة فقط
للمدة مات لا يضمن لعدم التضييع بلغت مبلغ النساء ان بكر اخوها الاب في نفسه وان ثيب الا ان لا يكون
ما ثوبا على نفسها والغلام اذا عقل واجتمع رايه استغنى عن الاب ليس له في نفسه الا ان لا يكون ما ثوبا بان
يخسر عليها وان مفسدا وليس عليه نفقة الا ان يتطوع **كتاب الطلاق** **فصل الاول في الصحيح**
وهو شتم على ثمانية اجناس **الاول في القتل** الطلاق محظور بالاجماع في الخيض وفي الطهر الذي وطئها فيه وارسل
الثلث والجمع بين الطلقتين فظهر محظور عندنا خلافا لثالث في رواية واحدة وفي رواية الباقين وهو مكره
وفي زيادات لزيادات لا يكره والطلاق حال الخيض فيمن لم يدخل بها يكره عند زفر لا عندنا والتمتع بين اصحابنا
تغير ثلث في حلال طلاق النائم فلما استنبه قال لها طلقتك النوم لا يقع وكذا لا يصح لو قال اجرت ذلك
الطلاق ولو قال وقعت ذلك يقع ولو قال وقعت الذي تلفظت به في النوم لا يقع وكذا لا يصح لو طلق
الرجل امرأة البصير فلما بلغ البصير قال لا وقعت الطلاق الذي وقع قلان يقع ولو قال اجرت ذلك لا يقع **والثاني**
والثاني ان قوله وقعت ذلك يجوز لغيره ان اشاقه بالجنس وقوله الذي تلفظت اشاقه بالاشخاص الذي
حكم ببطلانه فاشبه ما اذا قال لها انت طالق النائم قال ثلث عليك والباقي على تركك لا يقع على غيرها
لان التزايد على الثلث غير عام وكذا اذا اخرج طلاقا في النوم فقال وادعه كير لا يقع طلاق المبرم فلما اضحى
قال قد طلقت امرأته ثم قال انما قلته لانه توهمت وقول الطلاق الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره
وحكايته صدق والا لا يصير قال في ضباه ان شربت مسكرا فامرته كذا فشرب في ضباه لا يقع ولو شرب
وقال حرم عليك بنتي بذلك لم يمين فقال نعم حرم على هذا اقرارا بخرته والقول قوله انه واحد وثلث واقتر
الامام ظهير الدين وغيره فيه وفي مسألة البرسام ان لا يقع لانه بناء على غير الواقع والعقل في بستم كلام
وافعاله الا نادرا او المجنون ضده والمعنونه تم كحلت وكل منها غالب التام والمغنى عليه والبصير والمجنون
والذي يشرب له واشتمل البخ والافون وتغير عقله وطلق او اعتقا وتفرق بغيره فخصي العيان لا يترتب
عليه الحكم فلا يقع طلاقه وروي عبد العزيز الرمزي عن الامام والثوري ان شارب البخ ان علم من شربه انه ما هو
فطلق يقع وان لم يعلم لا قال القاضي خاض وكصحيح انه لا يقع على حال لانه يشرب له والاعتقيل يتبادى
بحرمة لا للذوات ولو شرب من الاشربة المتخذة من الخبث لم يكره في كراهية زنا ثم لا يردم الحلة لان الفتى
يجهلون عليه وكذا الخنزير وقول الطلاق لان الحجة في لدرأه والطلاق كحاطة فلا يجب ما يحل لان
يقع ما يحاط اوله وقد طالب صدرا لاسلام البرزوقي في الحجة بالفرق بينه وبين استكره المباح كما ثلث

احوال الطلاق ٧

مطل
طلاق السكران من الكراهة
والمجنون والمبرم والفتية

فصل طاهر

فجر وائم قال وجدت نصا في محمد بن زياد في قوله طلاق الحازل والذي اراد ان يقول استغنى ما فسبق على ان الطلاق
واقع قال الامام لا يجوز الخلط في الطلاق وفي العتق بيني وبينها وفي الاصل اذا اطلقتك اسك كان كذا
كان طالع في العتق حكمه بمن رجل فلما بلغ ذكر الطلاق خطر بباله ذكر امراته ان نوى عند ذكر الطلاق عدم الحاية
واستيناف طلاق وكان الكلام بحيث يصلح للالتقاء على امراته ابتداء يقع الا لا وان لم ينو على الحكم يستل
الامام لا ويصدق نعم يذكركم ان الطلاق عند امراته ويقول است طالق ولا ينويه لا يطلاق قال احمد والثوري
عنه ان رضى لا يقع طلاق السكران به قال ابن سريج والطحى قى والكرخي ومحمد بن سلام لا يشرى البصير فوافق
فصدع راسه حتى ذهب عقله وطلق لا يقع كره على شرب الخمر او شرب للصرور كان غنة غنة عطش فسكر
فطلق لا يقع في الصحيح كما لا يكره الحلة وكذا ما يترقبه **فصل الثاني في نفي** في الاضافة قال لها كرتوزن مني
طلاق بجد في لبا فلفظ طلاق وقال لم انويه اياك لا يقع لعدم الاضافة اليها وكذا لو قال هرزك مني بزن كنتم
طلاق بلا اضافة فزوج امرأته لا يقع في الصحيح وفي النوازل اذا قال تو طلاق يقع طلبت منه الطلاق
فقال له طلاق تو دار وزفيرة لا يقع ويكون تقويضا اليها وان نوى يقع الثلث ولو قال له طلاق
خودا ورفيرة يقع بلانية وعلى قياس قوله فخذني بطلاقك ينبغي ان يقع ولو طلب الطلاق فبضرها
وقال اينك طلاق لا لو قال اينك طلاق يقع **فصل الثالث في** السلام على ضرب زوجته وقال دار
طلاق قال لا يقع وسئل احمد الغلابي عن ذكر امراته فقال اينك بك طلاق ثم وكتر ثانيا وقال اينك
دو طلاق وكذا في الكثرة الثالثة قال تطلق ثلثا قال شيخ الاسلام لا يقع لانه سحر الضرب طلاقا
يبطل والامام احمد يقول سحر الطلاق يقع فرت ولم يظفر بها فقال سطلاق ان قال اردت امراته
يقع والا لا وفي قوله دار طلاق شوى لا يقع لعدم الاضافة وقيل يقع بلانية وهو الاشبه بالامام
طلاق الزوجة الا عزمها قالت لزوجها لو كان الطلاق بيدى طلقت نفسي الف تطلق فقال الزوج
خيرت دارم ولم يقل لك يقع لانه اخرج جوابا بلزيادة فلا يبعد باديا قال طهانت تفعلين كذا فقالت نعم
فقال ان كان كما قلت ههنا طلاق قال لا شيخ الاسلام ان كان قال توارعن سطلاق شده است
وختمه ذكره البرزوقي ان الطلاق قد وقع ولا يكتف وقول عدم ظهور في الاستناد قال الهادي وقوله است
وسرقة است وقد كان طلعتا طلقتين قبله ولا يكتف في لا يقع الثالث قال الهادي طلاق تو كذا كوشة تو
بسم قومي والبسر المحقة لا يقع وبعد ما ثبت بقاءه لا يصلح حكاية واخبارا فلا حاجة لافعال ثلثاء
قال لها ههنا طلاق بدانت ذكر دم قال الفقيه ابو جعفر ان كان في حال ذكره الطلاق او نوى الطلاق
وقع الثلث وان لم ينو لا يقول له مع عيینه طلاق تو بكوشة جادرت تو تر است قومي والبسر المحقة
لا يقع لانه حال ولا بعد ما ثبت او قال طلاق تو يجوز ستان بر نهاده است قد قيل يقع في ثلثين
وهو الاشبه لانه يقتضيه وجود الطلاق كذا اختاره الفتاوى وسئل الشيخ رافق وفي بعض الفتاوى قال
سطلاق تو بركن جادرتو بستم برو يقع الثلث سئل صاحب المنظومة عن امرأة طلال وطلقة
فقلت له امرأته بخانة زن سطلاق يرد في المطلق بل ثلث هي التي يقول انها مطلقة ثلث تطلق
ثلث له امرأة هندية فقال ههنا ستان ادام طلاق ولم يكره ما يدل على ارادة الطلاق لا يقع ففعل الاخبار
لا يقع في العارية قال نعم يقال اذ يد سطلاق كس يغير اهل ديه واهل العرية رجال وثا فراجع

فجر وائم قال

أهل الدنيا وأهل الآخرة لا ينفقون

مطلوب
طلایه و اجب او فرض
اولا لازم او ثانی

مطل
نوى الطلاق من الوثائق

٧٥٦

او الغضب يقع بلائنه واذ زوج امرأته خرب جلا يقع خلاف ما لو قال لها اذ مبر وتزوجي فانها تطلق بالئنه قالت طلقت
فقال لست بك بامرأة تطلق لانه جواب ولو قيل له هل لك امرأه فقال لا قيل لا يقع على الاتفاق وقيل انه على الطلاق
ايضا قيل له لم لا تطلق لانه لا يقع فقال لا تخافا كالحاج النصارى لا يكفر ولا يحرم لان حفته ان يحاج النصارى
لا طلاق فيه فكذا في كحاف قالت من تبرأ من طلاقه فقال له لا يقع ولو قال اني اخرجك يا بني انت
يكون طلاقا **نوع آخر** طلقتها ثم قال طلقتك اذ قال طلاق اذ لم يتردد في وقوعه اذ لم يتردد في وقوعه اذ لم يتردد في وقوعه
طلعتك لا يقع اخرى لانه اخبار نصفك لا على طالق واحدة ونصفك لا على شئين قيل يقع واحدة
اعتبارا بالتراس لانه في الاعلى وبعض اعتبر بها لان كبر في الاستقلال في الزوج الثالث ام لا وان ذكره بلا عطف
ان نوى ثلثا فثلث وان واحدة فواحدة طلعت ثلثا فقال انت طالق يقع واحدة وان قال طلعتك يقع
الثلث ولو قالت زدت فقال فعلت طلعت ايضا وعن محمد بن قيس اطلقت امرأتك ثلثا قال يقع واحدة
في النكاح وعنه في قول الرجل اطلقت امرأتك ثلثين قال مده ثلثه لانه الثلث وان لم يذكر الطلاق
في خبرتها ومثلهما لهما فقول مده ثلثه لا يوجب شيئا اذ لم ينو قال لهما دست بازداشمت بيبك طلاق
فقال بازكوي تاهران بشو ففلا دست بازداشمت وكر ثلثا ينظر ان قال ثانيا وثالثا دست باز
داشتم لا شك ان اخبار فيكون واحدة ولو قال دست بازداشتم او دست بازداشمت يقع الثلث
وان عني بالثانية والثالثة الاخبار صدق اصله في الاصل قال محمد بن غزاة انت طالق ثلث مرات او طالق
وطالق او قال قد طلعتك او انت طالق قد طلعتك وقال اردت ان تكرار صدق ديانة قال انت طالق
فالمشاهان ما اذ قلت فقال قلت هي طالق او طلعت فواحدة لان النقل بالمعجز جازي قال انت طالق
ثم قال للناس من زنى بروي حرام است ان عني الاول ولا يبرأ صارا الرجعي باينا وان عني الثانية فباين آخر
انت طالق لا قليل ولا كثير يقع الثلث في النكاح وقال العقيبة ابو جعفر فثلاث في الاشبه ولو قال لا قليل
ولا كثير فواحدة ولو قال لهما تراهستان طلاق او غلبت لطلاق فثلاث بلائنه ولو قال كل الطلاق فواحدة
واكثر الطلاق فثلث انت طالق نصف طلقة وثلث طلقة وربع طلقة فثلث لومد قوله ولو نصف طلقة
وثلاثها وسدسها فواحدة ولو نصف طلقة وثلثها وربعها فثلاث انت طالق وسكت ثم قال لهما ثلث ان لا ينقطع
النفس فثلث والا فلا يقع الا واحدة انت طالق فقبل لم بعد ما سكت ثم قال ثلث وقوع وقال الصدق يحتمل ان
يكون هذا على قول الامام فان وقع الواحدة لوثلثه بعد زمان فتح وكذا لو قال دادمت بيبك طلاق وسكت ثم قال
ودو طلاق وسه طلاق يقع الثلث ولو قال لهما تراهستان طلاق وسكت ثم قال ودو يقع الثلث ولو قال
دوبلا وواو نوى العطف فثلث والا فواحدة قال لهما انت طالق فواحدة فقالت مزار فقال مزار ان نوى
شيئا فعلى ما نوى والا فلا شئ قال لهما تراهستان طلاق الكرجي بيبك مدي ودو وسه يقع الثلث عند وجود
الشرط وقال الكرجي يقع واحدة انت طالق عشر ان دخلت الدار يقع الثلث اذ وجد الشرط ولو قال انت
طالق اذ دخلت الدار عشر لا تطلق واحدة حتى تدخل الدار عشر مرات قالت انت طالق واسكت انسان
ثم ولم يقل شيئا او مات قبل ان يقول ثلثا يقع واحدة لانه لا وقوع الا باللفظ تراهستان طلاق واين اولين
واخر تراست فواحدة انت طالق كل يوم فواحدة عند الثلثة وان نوى الثلث فثلثه ولو في كل يوم فثلث
انت طالق راس كل شهر فثلث انت طالق راس كل شهر او في كل شهر فواحدة انت طالق مع كل طلقة

فثلث

فثلث في ساقه الخلف قال لهما قبل الدخول انك ترون من تراهستان طلاق ودو طلاق دست بازداشمت فثلث
ولو لم يقل دست بازداشمت فواحدة وكذا لو قال فلانة راينز كيم از من بيبك طلاق ودو طلاق وسه طلاق
فمتروجها فواحدة ولو قال بيبك ودو سه طلاق يقع الثلث اذ اترزوج ولو قال تراهستان بيبك طلاق
بلا عطف غير انه قوله انت طالق انت طالق ولو قال لهما بيبك سه طلاق بايت كشاده كرم ان عني
وصل الاخرة بالاولى وقع الثلث وان لم يتردد في وقوعه فواحدة لان قوله لا بيبك سه طلاق ليس بايقاع وقوله
بايت كشاده كرم ايقاع واحد وجع جري بينهما خلع فاسد فثلث وقيل لم يتردد في وقوعه اذ لم يتردد في وقوعه
فقد اقر بالجرم خلع معها فثلث عنه فقال هي المرة الثالثة فهذا هو بطلان الخلع ووقوع الثلث ليس عليها
سبيل **نوع آخر** قال لهما من طلبت الطلاق ابرأني عن كل حق لك على طاعتك فقالت ابرأتك
عن كل حق لنت وعلى الرجل طاعتها في يوم وهي حوله يقع كباين قالت طلقتك على ان اهب مهر
مزدودي ففعل فابت الحبة وقع وجع ولا شئ عليها قال لهما ان طلعتك تطليقة واحدة فهي باينة او ثلث
فطلقتها واحدة فهي رجعية لان كوصف لا يبق كوصف اذ جعل الرجعي باينا في العدة صح خلافا لمحمد
والعدة خبر يوم ايقاع الرجعي ولو جعلها ثلثا فلذلك وعندها لا يصير ثلث قال لهما ان دخلت الدار فثلث
ثم قيل دخولها الدار قال جعلته باينا او ثلثا لا يصح لعدم وقوع الطلاع عليها قال لهما بيبك طلاق دست
بازداشمت رجعي ولو قال بيبك طلاق دست بازداشمت باين وفي فتاوى الفضل على فجل في الاول
داشمت باينا وفي الثاني داشتم رجعي واما الكتاب سهو في النكاح امرت بيبك بطلاق فخرجي كالحال
نطق او حرة تطلق فطلعت ثلثها فهو باين ولو قال لهما بيبك طلاق فخرجي كالحال
امر بيبك في تطليقة وفي شرح الطحاوي قال لهما بيبك طلاق دست بازداشتم تراهستان بيبك ولو قال
بيك طلاق تراهستان بازداشتم فخرجي نكحها على طلاق فخرجي على طلاق فخرجي على طلاق فخرجي على طلاق
باينا راس الشهر لم يبرأ منها فهو باين راس الشهر وان رجعها قبله لا ولو قال جعلتها راس الشهر ثلث ومثلهما لهما
فثلث عند راس الشهر ولا يبرأ منه جعلها واحدة ثلث جعلها واحدة باينا وعنه ايضا انه لا يكون ثلث ويكون واحد باينا
انت طالق واحدة يكون ثلثا او ثلثا او ثلثا او ثلثا او ثلثا فثلث طلقتها ثم قال في العرق الرخت
امر ان ثلث طلقات بثلث لطلقة اذ قال لفرختها طلقتين بثلث الطلقة فثلث في الاول وثلاث في
الثلث طلقتها واحدة ثم راجعها ثم قال جعلت بثلث الطلقة باينا لا يكون باينا لان الرجعي قوي في انقضائه
العرق **نوع آخر** مهر زني كوير ابو داس قال فلانة ان لم ينو شيئا او نوى كل امرأة يتزوجها يقع على كل
امرأة تزوجها لا على المهر عنده وان نوى الحائنة ومات خلت في نكاح يتناولها وان نوى الحائنة لا الاستفادة
في الظاهر يتناولها مهر زني كوير اباشد فكذا في الاول وهو الاظهر في تناول الاستفادة وكذا بود وباشد
وتاشد تاكيد بود والقوي على ان بود لا يجعل فاصلا حتى لو لم يبال الاستثناء صح وانصرف الى الاول
كما في قوله انت حرة عتيق انت انت لهما انت طالق ان لم اجامعك في حضك فادعي بعجزها
وطهر ثمانية اجامعها في الحيض فانكرت قال لولا ما حصل ان التعويل على صريح الشرط وكذا في الالباء
ولو قال في المدة جامعتها يصدر وبعد بضعة الاوان كان الشرط حايان قال ان لم اقر بيبك بعبه
اشهر فانت طالق فلما انقضت الاربعة قال كنت قهرتها في المدة قال لولا ان اختلف في وجود الشرط

انقضاء
الشرط

فانقول للزوج الا في شرط يعلم غيرها **نوع آخر** في التوكيل وكذا ينسب قال لاخر لانها كمن غي طلاق امراته يكون
وكيلها بخلافه لو قال العبد لا انها كمن غي طلاق امراته يكون له روادا شتمه كمن قال دأشتم
فقلت طلقت نفسي لا يقع ونقول له وكذا لو قال لاخر ليك حاجة فاقضها فقلت على القضاء فقال
ذاك طلاقا لان لا يصدق قائله لو قيل توهمتم فقال نعم فقلت طلعت نفسي قلت فعلا الزوج
توهم من حرام كسره ما جازا بيبود ان نوى بالتوكيل الطلاق لا العدة فواحدة رجعية وان نوى المفاصلة لا
العدة فبينة وعندنا كذا لا يقع شيء كالوكيل بالواحدة طلق قلت قال لها اتريد من اخلصك من زوجك
فقلت نعم فخلصها منه لم يرد ونفقة عدتها فقلت لا ارضى بهذا الصنع ولم اردد من النوع من الطلاق فاعلوا
قال لغيره طلق امراتك فقال لا غير الحكم اليك فقال ان كان الحكم والامر اليه طلقها لا تطلق وكله بالطلاق
فطلقها في حال التكرار كان التوكيل على طلاق بما لا يقع او كان التوكيل في حال الصحة والايقاع في حال
السكر لا يقع وان كانا في حال السكر وقع واذا كان بلا ما لا يقع مطلقا لان التوكيل لا يثبت لمقتضى البذل
طوقا بين يدي اخي وكجزة الشهود فطلقها بلا حضورها وقع وذكر المحنوشون وقعت المحاجة بينهما فقال
الرجل امرنا بديك تصلح بيننا فان جرى ذكر الطلاق له ان يطلقها او لا لا اوليا والمرأة طلبوا منه الطلاق
فقال لا ليسها ما اتر يد من فعل وخرج الزوج فطلقها ابو لم ولم يطلق وان لم يرد الزوج التفويض ونقول في
ذلك لا تطلق الا فلان حصة يطلقك صار فلان وكذا وان لم يعلم وفي الزيادة لا يصير كذا قبل العلم
واذا صار وكذا قبل العلم فاذا انها لم تطلق لا يصير مع ولا قبل العلم بالزنى قال لغيره خواتم كمن زنت
طلاق دهم فقال خواتم فقال داد مشران قال داد مش طلاق يقع واحدة رجعية وان قال داد مش
سه طلاق لا يقع اصلا فيا على ما وكله بتطبيقه فطلقها ثلثا لا يقع شيء عند الامام وكلها بطلاقها
لا يملك غيرها قال لها اذا جازك كتابه هذا فانت كذا فوصل الكتاب اليها ففرقه ولم يدفعها اليها ان كان
هو المتصرف في كل امورها فوصله اليها في بلد ما كوصوله اليها وان دفع اليها عرقا ان كان يكن فيه قراءة
وقع الطلاق والالا لكاتبه في الصحيح والاخرس على ثلثة اوجه على وجه اقرسالة مصدرا حعنونا وثبت
ذلك باقران او البينة فكالحكايا وانه قال لم انوب الطلاق لم يصدق قضا وديانة وفي الحنفية ان يدين
ولو كتب على شيء يثبت عليه امرته او عبده كذا ان نوى صح والالا ولو كتب على الهواة او الما لم يقع
شيء وان نوى وان كتب امرته طالق في طالع بعث اليها اولوا ان كان مكتوبا اذا وصل اليك الكتاب فانت
كذا فام لم يصل لم تطلق فان ندم وحج ذكر الطلاق في الكتاب وترك ما سواه وبعث الكتاب اليها فهي طالق
اذا وصل ونحو الطلاق كرجوع عن التعليق وانما يقع اذا بقي ما يستحق كتابه او رساله فان لم يبق هذا العبد
لا يقع وان حج لخطوط كلها وبعث اليها البياض لا تطلق لان ما وصل ليس بكتاب لو حج الزوج الكتاب فانت
البينة عليه ان كتب بده فرق بينهما في القضاء اكثره بالضرر الجس على ان يكتب طلاق امراته فقلت فلانة
بنت فلان طالع لا يقع لان الكتاب كالحطاب باعتبار الحاجة ولا حاجة منها ووسع في هذا ما ذكرنا
ان المظلوم اذا شهد واعدا تخلف الظالم بالطلاق الثلث ان خلف كذا يصدق في طرية والطلاق
جميعا وهذا صحيح بيان على قوله الصحيح رواية في السلف قال شمس المائنة قال عبده وهو حرا وقال
انت طالق وعنه الاخبار كذا لا يقع كتب اليها حواجي اولاهم كتب في آخره اذا انك كتابه هذا فانت طالق

يقع اذا جازا

يقع اذا جازا الكتاب ولو كتب في وسط الطلاق وكتب قبله وبعده الحواج ثم حج الطلاق وترك قبله وقع لان الحواج
وبناء العنوان بقا الكتاب فان حج ما قبله واكثره وترك ذكر الطلاق لا يقع لانه لم يبق كتابا كتب كتاب
الطلاق ثم نسخ الكتاب اخر او امر غيره بكتابه تايينا ولم يعمل عليه فانما الكتاب طلقت شين قضاء
واحدة في الديانة كتب غير الزوج كتاب لطلاق وقرأه على الزوج فافذه وضم عليه او قال الرجل بعث هذا الكتاب
اليها فخذ بعنتره كما تبين في نفسه ولو كتب انت طالع ان الله تعالى موصولا لا يقع وان كان غير موصولا وقع
مسائل المجارات قالت لم يقر طبايا فقال الزوج الكرمين قرطبان فانت كذا اختلف فيه بغير
يحيى ويحيى سلام قال انه على المجارات فيقع وقال لاخر انه على الشرط وقال الامام محمد بن الفضل ان نوى
المجارات يقع وان نوى التعليق لا وقال آخر ان في حالة الغضب فعل المجارة يقع في الحائض وعليه الفتوى
وكذا لو قال الكرمين تايي زرد نري دادمت سه طلاق يقع لان نوى التعليق قالت لم يقر طبايا فقال الكرمين
تو طلاق ونوى التعليق لا يقع لان مسلم لا يكون جريما لانه جنة لقوله تعالى وجنته عرضها كعرض السماء والارض
اعدت للذين احبوا بآيات الله ورسوله الكفر في نفس الايمان وفيه حكاية الرشيد مع امراته ولما تفرغ عقدها هل
الستم وان ذكيرة لا تحل في النار وعاقبة الجنة يصدق ان كومن ليس بجنه فيقال لها ان اجبت فانت طالق
وان شمتي فانت طالق فلعنته طلعت وقال ابن مسعود طلقته وقولها يا حمار يا بلي يا جاهل ليس بشتم
لكنه جنابة لم ان يجرها واللعن الشتم ولو نوى التعليق فيما ذكرناه مسائل فلا بد من حقيقة فالقرطبان فيكون
عالم ارضا بغيره وقيل هو عالم الراضية بغيره وقيل هو عالم التليد او كليلها مع كلام البالغ
وعن الامام ان مسلم لا يكون سفلة وعليه الفتوى وقيل يكون وهو الحجام والحائك وجاء في تفسير قوله تعالى
الاردلون ان الحائك قال خلف بن ايوب هو الذي يرفع الذلة في الدعوة في حوضه لم يبعث دوما وفي بلاد تركستان
والدست وفرغته لا باس به والمرأة لا غاية لها والحرف لا نهاية له قال عم شرا الطعام طعام كريمة يدع
اليها الاغنياء ويمنع عنها الفقراء فلو كانت زلة العالم زلة العالم واكتفى بغير الحاضر بالبركة والروية في تعبد
ان يكون الحامل في السفلة وعمل الامام به انه لا يبالى ما قال وما قيل له خال لزم الشتم وعنه محمد بن يعقوب
بالحجام ويقام وقيل هو الطفيل وقيل هو الذي يختلف الى باب لقاضيه وقيل هو الذي يطعم اهل خبز الشعر
ولم يبق في موضع لم يبعثوا مع كائنات والكرخي الذي يستنزه به ويضحك عنه وهو ضعيف رواية وقيل
الذي لامرأة عفيفة اراها ان يتزوج عليها اخرى وابله ريش الذي حية طوله جوارح الحرة صارت عارا له
شعر ملوقة يحلها ما يوق مقلوب ما دونها لا يوق الهلوة الحية الطويلة والمابق الا حلقه ومقلوب رفس
الفون ورجل ريش في فيه نوع عاقته مع كبله وفي حيت في لا يمنع امرته في كف كوفه في غير الحرم ونا
جواز قال الامام الا من جندى المسلم لا يكون كذلك وكلمة الكوسج والاصح ان في حية خيفة فهو كوسج
وفي عرقنا الكوسج في حية على الذن لا الحدين او على الذن والحدين الا انها متفرقة غير متصلة وان شعور
الحزين متصلة بشعور الذن فهو خيفة الحية وليس كوسج والباحس الذي لا يمتد الى الحيز ولا يعمل الا كرشيد
قالت لا طاعة له بالكون معك جابية فقال ان كنت معي جابية يوما في منزلي فقلت ان لم تكن جابية في غير
صوم لا يقع ان قصد التعليق اقلت انك تعيب عنى وتكلفه بلا نفقة فغضب الزوج فقلت ان
ليس بكلام عظيم لغضب فقال ان لم يكن عظيم فكذلك ونوى التعليق ان كان رفيع فقد كانت الشكاية

في الطلاق
في العدة
في المهر
في النكاح
في الطلاق
في العدة
في المهر
في النكاح

اما لم يقع وان كان دون ذلك يقع قال لها ان اغضبتك فانت كذا ضرب حبسها ان كان في موضع كذا
لا الغضب لا يقع والاي يقع قال لها ان لم اقل لك عند اخيك كل قبيح في الدنيا فانت كذا يقول لها عند اخيك ثلثة
انواع من قبيح فيقول ان كان للبر لا يبين كذا وقع ومثله ما يحل له فقد شدد دة فانت بها خطيئة وقال ان لم
تصدقني فخذ اخي صنيعة على الامام فقال اذا سلك الخليفة الدرة بانك اخذتها فقول له انه اخذتها فاذا
طابت بها فقول ما كنت اخذت انما صدقتك لبر قال لها ان لم تكونه اهل على من المزاب فكذا ان امانها امانه
فاحتمل حتى يقول الناس انها اهل من المزاب عده لا يقع ان لم يشعك في المباح فانت كذا اجابها ولا يفرقها
حتى تنزل هي قالت ان لم يكن فرج احسن من فرجك فكذا وقال ايضا كذا ان كانا قايضين وقت الخلف بتر المرأة
وحسن الزوج لان فرجها احسن حال القيام وفرج حال القعود وان كانا قايضين بتر وحسن وان كان الرجل
قايضا وهي قاعدة او كان الرجل قايضا وهي قاعدة قال القليل بوجوه لا علم لنا به وينبغي ان يحسن لان شرط البر
في كل ان يكون فرج احسن من فرج الآخر ولم يوجد ان لم يكن راسك فكذا طرية اذا ما دعيها فاما
كان اسرع اجابة قال لا اخبر ان لم يكن ذكرى شدة طرية فكذا لا تطلق لانه لا ينقص بالستعمال ان لم يكن دبر
فلا ان اسرع من دبرك فكذا لا تطلق لانه لا يوقف عليه او سلكا فربا طالق يقع على اللعنف وقال الامام
المريغيتي يقع على طبعها ان لم اطاك كذا لدر فكذا يجوز على كذا لغيره في المباح قال في غضب الكرم سري في كرم فكذا
يجوز على الاساة في المتعارف قال لا اخبري غرضي بدين حلف لانه ما شتم اياه حث لانه شتم الاب لانه يشتم
الكثيثة حث كذا الكفر حث على الزواج الا بشيء لانه **الفصل الثاني في الكليات وفيه اجناس**
الاول انت على حرام في غير حال فذكره الطلاق ان نوى طلاقا فبأس وان ثلثا فثلثا ونسب في الاصل لانه
الاخر وان ظاهرا فظاهرا وان نوى العيى اولم ينو شيئا فيمى وان نوى الكذب فكذا كذا ظاهرا وان نوى الكذب فكذا كذا
على اولم يقل على او انت محرمة على او حرام على او لم يقل على او انا عليك حرام او محرمة او حرمت نفسي عليك
وبشرط قوله عليك في حرم نفسه لانه ما حثه لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك ونوى الطلاق لا يقع
وكذا في البينة بخلاف نفيها عند المتقدين والاسكافي وابو بكر بن حديد على ان طلاقا بلاينة وفي المحيط
قالت لانت على حرام وانا عليك حرام فيمى وان لم ينو كذا في جانب حتى لو كانت الزوج لزمها الكفارة في نكاح
قال لها انت على حرام وظاهر عده طلاق وقع وان لم ينو وذكر الامام ظهير الدين لا نقول لا بشرط البينة لكن يجعل
نوايا عرفا وكذا في قوله هر چه بدست راست كرم او بدست كرمه بمرحوم لا يصدق وقوله هر چه بدست
جس كرم في النوازل لا يقع وان نوى في قوله هر چه بدست كرمه لا يقع لان العرف في كرم لانه كرمه ولو قال هر چه
بدست كرم ولم يقل راست وجب فمختر له بدست راست كرم ولو قال حل على حرام او هر چه حرام طلاست
من حرام قال في الصغير لا بد من البينة وفي المحيط نوى او لا يبين فينصرف الى الطعام والشراب لا المرأة الابالينة
وساخر على ان تطلق امرأة بلاينة وغير محمد اذا نوى المرأة لا يخرج الطعام والشراب فمختر اي ذلك تناول
ومراده ان حث وانقص حكم العيى بصدق لا يثبت بعد ذلك ويستوى تناول القليل والكثير بخلاف ما لو حلف
لا ياكل من الطعام والواحد استوفيه لا يثبت ما لم يستوفه وكذا لا يدخل الكلباس بلاينة واذا دخل لا يخرج
الطعام والشراب ولو نوى الطلاق على نساء في عيى بنعم الله فهو طلاق وبعيى ولو قال لا يزدبروي حرام
او حلال الله على حرام لاحاجة للبينة وعليه الفتوى وهو الصحيح لان كوف في حلال ايزد قايمة وفي كل موضع

انعدم لفظ ايزد

انعدم لفظ ايزد واخذى لا ينفرد الى الطلاق بلاينة واذا وقع يقع كلباس فان قلت اذا وقع الطلاق بلاينة ينبغي
ان يكون كذا لخرج فيكون كذا وقع رجعتا قلت المتعارف بايقاع الباس لا الرجعي بخلاف ما رسيه قوله سر حثك
وهو بما لا كرم لانه صار كذا العرف على مخرج به نجم المراهه لظهوره في شرح الكدور الذي في المخرج
في مثله تعدد الطلاق على المتعدده من وان نوى ثلث فثلث وان قال لم انزل بصدق في موضع صار
متعارفا وقوله لانت معي في الحرام بمنزلة انت على حرام وقوله حلالا لمسلمين على حرام بمنزلة قوله هر چه حلال
كمره است خذ ايزد حرام وفي المواضع التي يقع الطلاق بلفظ حرام ان لم يكن للمرأة ان حث لانه الكفارة
والنفي على ان لا يلزم وان كان له اكثر من زوجة واحدة قال في الفتاوى يقع على كل تطليقة واحدة بخلاف
الصحيح فانه لا يقع الا واحدة فيما اذا قال لمرأته طالق وله اكثر من واحدة واجاب شيخ الاسلام اوزجند
انه لا يقع الا على واحدة واليه البيان وهو لا شبهة وشيئا كذا مريد تفصيل قال حلالا لله على حرام الكرم
اي نزل با نوى فيمى ولم يستطع اخذ ما حثه ان مضى وقت الحلف يوم ولم يحقق اخذ ما وقع الطلاق
لان ما دون اليوم ساقا لا يمكن ضبطها فجعل اليوم كاش فان زمان البر مستثنى من عدها فلا نفي
قال لاخر هر چه بدست راست كرمي عليك حرام ان كنت فعلت هذا الامر فقال مزار بار وكان قد فعل يقع
واحدة وان كان قال مزار ولم يقل بار وقع ثلث انت على حرام الفقرة يقع واحدة قالت له حلالا لله
عليك حرام فقال نعم طلقت هذه المرأة وفي كل موضع بشرط البينة بنظر المفتي الاسكافي ان قال قلت
كذا هل يقع يقول نعم ان نويت وان قال لم يقع يقول واحدة ولا يتعذر لشرط البينة لان كعبا بن عمر
عد كذا وقع ذلك يقتضيه وجود اصل الواقع وهذا حسن حلالا لله على حرام او ما اخذت بعينه على حرام كذا
فعلت كذا او كان فعل يقع واحدة نوى او لا بد قوله لم لا ان فعلت كذا حلالا لله على حرام ثم قال كذا لك لا اخر
ووجد الاول ووقع كلباس ثم وجد الآخر يقع كذا ايضا كما لو كان كذا معلقا لا الا في قوله ان فعلت كذا هر چه
بدست راست كرمي حرام فقول له هر چه بدست كرمه كذا نوى قال نعم ففعل ذلك الامر ثم تزوج يقع ولو زاد واد
وقال ومهر چه بدست كرمه كذا نوى لا تطلق لان الا في مخرج كذا معلقا فلا يقع لعطف عليه وكذا ان عطف الوصل
تغليظ عليه لانه عطف على الباطل لان الا في مخرج ولا امرأة له وذكر الامام لا بد من البينة انما تطلق اذا تزوج
كيلا يلغو اكلام كذا في قوله كل امرأة لا في ظالم ان فعلت كذا ولا امرأة له ونوى امرأة فترجها يقع عليها
كما لو قال كل امرأة تكون في ذكرها في مجموع النوازل ولو قال لمرأة ان تزوجك فحلالا لله على حرام ونزوها
يقع ما اخذت بعينه فهو على حرام ولم يكن للمرأة فهو عيى الا اذا اراد التعليق في يكون بمنزلة ان تزوجت
فما اخذت بعينه فهو على حرام انت على كذا فلا فليس بشيء ذكره في المحيط وان قال انت على كذا حرام
والخبر اذ ما كان محرما لعين فهو كذا لانت على حرام واذا لم ينو هل يكون عينا فقد اختلفوا فيه ولو قال
حلالا واحد على حرام وقال عيى ثم لا يملك تطلق امرأة قال لها يا من جنانا كذا باسمه شهر يقع الطلاق
خلع امرأة ثم تزوجها ثم قال لها بعد ذلك نوي من حرامى بدين خلع حرم عليه وفي فتاوى عمر قنده المرأة
حرام على وان لم تكن حراما فوكافه وقوله اقرارا بلاينة واذا لم ينو الطلاق وايضا دليل ان الاقرار بالخبر بلاينة
ينصرف الى الايدى ولا بد من الحرامات واختار الامام ظهير الدين في قوله هر چه حرامى حرام غير لفظ
ايزد واخذى ان لا بشرط البينة في زماننا تغلبة العرف فيه ايضا ومخترنا فتوا انت على حرام والحلال

مهرى ففوض له فقال عوضتك ثلث طلقات وقع **التوقع الرابع** في فاسدة اذا شهد على ان الزوجية
اذا قلت خويتم من خريدم ان تزوجوا ففوضت باقيا او العيّن وشهدا هذا ان قال باقيا او العيّن ان جمع
القاضي منه ان قال باقيا لا يلتفت الى معالي الشهادتين وان قال لم افصح انه قال باقيا او العيّن ويقتل ويبيط الخلع
ولو شهد بعض اهل المجلس ان قال باقيا يقبل ويصح الخلع ولو شهد من على ان باع الشئ او قال باقيا او العيّن او قال يقبل
ولو شهد من على ان قال باقيا في معاينة ثمانية فالغاية على ان يبرأ منها او في وصاحب يحيط على ان يبرأ منها او
ويصدق عند عدم البينة باليمين والقاضي في القضاة لم يجز عن هذه على ان يبرأ من الجحيم فقلت خويتم
خريدم بيك جوابي فقال من بيك كرهه ففوضتم ان كنت لجزء من الجحيم او في وصاحب يحيط على ان يبرأ منها او كان
ازيد لا يكون جوابا وان كانت لجزء من الخلع بطلت الزوجية اي حرقه اردت ويصدق عليه الحكم ان كان مثل الجحيم او
او دونه جوابا والا فقلت اشتريت نفسك بكذا وكذا عشرة ثياب معينة فقال بعثت على ان يوصل
الى اثني عشر يوما ففوضت الايام ولم يوصل اثني عشر ثيابا معينة قبل ان يصح الخلع وقالوا لا نأصحب المظنوم
ونام قال لها اشترى نفسك مني بنفقة العدة والمهر فقال اشتريت بكلمة لا يقع الخلع لم يقل الزوج بعثت لانها
زادت على الجواب بالنقصان فكانت باقية ولو قالت اشتريت بنفقة العدة والمهر لم يقع الخلع وان لم يقل الزوج
بعثت لانها وان زادت على الجواب لكنها ما فقت لانها اعادت في السؤال وهذا عام للجواب ايضا خويتم من خريدم
بعده وكما بين فقلت انت طالق وطلقتك يقع تطبيقه بآية في المختار لا يصح جوابا وفي النوازل يقع
الرجوع والاول اصح ولا يقطع المهر على ما بين من فقلت خويتم من خريدم بعده وكما بين فقال انك طالق دادمت
ان عني ابتداء وصدق ويقع الرجوع وان عني الجواب جواب وان لم يحيط به شئ لا يكون جوابا لان جوابا ففوضتم
للطلاق دادمت الا اذا عناه واختار الفقيه ابو الليث والصدور ان جوابا على ارضاع ولده ولم يوفت صح
وترفعه سنين ولو مات الولد بعد سنة فعليه ارضاع سنة اخرى وان شرطت ان الولد اذا مات قبل المدة
يكون برئة في قيمته يصح ولا يرجع عليها اذ يجوز في الخلع ما لا يجوز في غيره وان قال لها على ارضاع ولده سنة وعلى
نفقة ولده بعد العظام عشرة سنين يصح والجملة لا يمنع هذا الاستصحاب بطاعتها وكسوتها ففوضت
الامام لان العادة جرت بالتوسعة على الاطوار وهذا يصح عند الكل لانه لا تجزى المناقشة ولو نزلت في نفقة ولده
فان مات لولده او علم انه لم يكن في بطنها ولد فانها تزدك نفقة وشرطها البراءة على تقدير هذه المعوارض صحيح كما ذكرنا
قال حلال الله على كل ان فعل كذا ففعل كذا في هذه العدة خويتم من خريدم فقال ففوضتم بطلاق لا يقع
الثالث ذكر شيخ الاسلام شوي رقت العتيرين اني ان كنت بيرون اقدم من دكتك من ما كرم خلع ان شوي
الجواب قال الشيخ لا حاجة الى هذا العقد لانه اراد الجواب ظاهرا لان قولها بيرون اقدم صانع فافى الخلع
وكذا ما كرم وان كانت فارسية ظلت سبيلك لكنه غير له الصحيح كذا الاستعمال وفي قوله ما كرم لا يشترط
البينة ويقع الياس فقلت وهي في بيت اشترت لنفسه وقال وهو في بيت اجريت وكل منهما سمع كلام الآخر
يصح الخلع قال لها سر توفروم بعده وكما بين توخريدي فقلت خريدم ولم يسمع الزوج كلاما لا يصح الخلع
قال سر خريدي بعده وكما بين فقلت بيدي كذا عديان خريدم فهذا الجواب لا يبرأ من البتة لانه لو قال بعده
فوفوضتم يقع الثالث فقلت اشترت نفسك منك بكذا فقال الزوج بعد كلمات بعثت ان كانت الكلمات
مما يتعلق بالخلع يصح ولا يشترط المجلس ان طالع وكذا اذا قال اختلعت على كذا درم ففوضت الدارم ففلام العدة

قال قبلت

قال قبلت لصح خلعها بتطبيقه فقال قبلت فقال ادم بيعت خريدي باع منها تطبيقه بغير ما ونفقة عديتها واثبت
ثم قال الزوج من مائة مرس وقع الثالث لا يبرأ من البتة لانه لو قال لست بزوجك قال لست بزوجك انت طالق واحق
فلا حدة فقال دكر ولم يقل طلاق ولا لك لا يقع خريدي لانه جوابا وبنا عليه خلعها بغير خسران بل يخرجه الزوج
فاذا ابرأته عن مهرها يقع والا لالان ارتفاع الخسران يكون سلاطة للمهر وان قال انت طالق ان دخلت
الدار بغير خسران او انت طالق ان دخلت الدار على ان يبرأ من مهرك يشترط قبولها بعد وجود الشرط لان
التعليق انما يصير سببا بعد وجود الشرط فكانه صارا لما عده في شرط البتة ثم وكذا لو قال لغاية ان دخلت
الدار فامرأة طالق على ان لا مهر لها يشترط البتة عند تحقق الشرط وكذا لو قال امرأتك بيدك ان دخلت
الدار على ان تترك مهر المهر او على ان يبرأ من مهرها اذا وجد الشرط وعلمها ابراه عن المهر ثم اختيارا ما نفقها قال
لها اكر فلان كما كثر في اطلاق ما بين ففعلت ذلك الفعل بغير المهر اذا ابرأته واما وقوع
الطلاق فعينه ففعلت ان ابرأت عن المهر بعد فعلها ذلك الفعل وقع الطلاق وان ابرأت قبل تحقيق ذلك
الفعل لم يحدث ذلك الفعل لا يقع الطلاق لان قوله ما بين ففعلت مع في شرط القران وذلك كتحقق
الفعل محمول على ان يكون بخلاف ما اذا قال اكر فلان كما كثر في اطلاق ما بين ففعلت فانها اذا ابرأت قبل
ذلك الفعل ادبعت ففعلت الفعل يقع الطلاق لانه لم يوجد فقط يدل على القران فاذا وجد المهر ابرأته عن المهر
ونفقة العدة وفعلها يقع الطلاق اختلاف في عدد الخلع ففعلت ما بين ففعلت ثلث قال الشيخ
القول له وقال صاحب المنظومة ان بعد النكاح القائم في الحال يستعابان ادعت الفادس بسبب الثلث
واذ عني الجواز لو فوضت او مرتين فالقول له وان في العدة او بعد انقضائها ادعى الخلع مرة او مرتين واذا
الغليظة فالقول لها ولا يجوز النكاح فقلت سر خريدم ففوضت فقال الزوج ففوضتم القول له في الطلاق
وفي المهر ايضا لان الخلع معاوضة ففعلت كما كانت بعثت ولم يقبل وقال قبلت فالقول للمشري وكذا
لو قال سر توفروم بعده ففعلت خريدم فالقول له ايضا لان النكاح ادعت المهر ونفقة العدة لانه
طلتها واذا عني الخلع وليس لها بينة ففعلت المهر والقول لها وفي النفقة القول له ادعى الخلع على مال والمهر ففوضت
الطلاق باقران والدعوى في الحال على حالها وان ادعت الخلع وانكر الزوج لا يقع الطلاق كيف كان اذا
طلبت الخلع ففعلت على اربعة اوجه ففعلت على الف درهم يتم بقبول الزوج ولا حاجة الى قبول المرأة في المختار
فالف على مال او على مال ولم تذكر في لائيم في ظاهروا رواية بلا قبولها فاذا لم تجب البدل هل يقع الطلاق قيل
يقع وبه يفتي وقيل لا وهو الا سبب لا دليل له ففعلت على الف درهم وقال ففعلت او ففعلت ولم يرد عليه
فقال ففعلت يقع الطلاق قال خويتم من خريدم ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت
خويتم من بعده وكما بين خريدم ان تزوجت ففعلت طلاق رجعي ادم يقع رجعي لانه ابتداء بخلاف قوله من
يك طلاق ادم لانه يصح جوابا وفي النوازل فقلت خويتم من خريدم وقال ففوضتم لا يقع ولو قال ففوضت
يصح ويقع وذكر السعداني لا يبرأ من البتة الاضافة الى احد الزوجين واختار الفقيه ابو الليث انه اذا جرى مقدما
الخلع لا حاجة الى الاضافة وقال صاحب المنظومة اتفق مشايخنا على ان يقع بلا اضافة لعليه الاستعمال
فصار كقوله مهر بديست راس كرم فالطلاق اضافة عندهم في هذا بعينه قوله مهر بديست راس كرم
حرام وتو حرام مت ديان في انه يقع الطلاق على امرأته فيكون للطلاق اي في قوله حرام اضافة في حرام

عندهم اي عند الفقهاء **التزوج بالنفس** في التوكيد قال لا يشرط في امرائه وطلقاتها الماشي وغيره ما وثقت عندها او غيرها
عليها قال لا يفتقر بالحق كغيره من قول ام لا يشرط بالطلاق بموتة تلحقه لان من شرطه ان لا يشرط له وقال لا يفتقر
ابو بكر الاسكاف لا يجوز مدخوله ام لا وبه اخذ الفقهاء ابو الليث والامام ظهير الدين لان من شرطه زيادة وصية السنوية
وكله بان يخالفها على قباء فاخذ القباء وخالفها ثم راي انه لا يشرط له ولا يشرط له لان لا يشرط له لان لا يشرط له
وان لم يكن له احد اليقين يصح لغيره النقصان است طالق ثلث على الف فقبلت الواحدة بالالف لا يقع لعدم
وجود الشرط ولو وكله بطلاق امرائه ثلثا على الف فطلعت واحدة بالف وقع بخلاف الاول فان تصرف الزوج
مع امرائه يقتضي المطابقة بين الايجاب والقول صرح ابو معاذ والوكالة مبني على عدم المخالفة لكن لو ادى
خير لا يفيق الفنا ذر نعم رجل انه وكيل روضه الخاطب بالخلع على امرائه فخلع ثم انكرت الوكالة ان ضمن الوكيل البذل ثم
الخلع وان لم يضمن ان ادعى الزوج الوكالة عنها وقع الطلاق باقراره وان لم يدع ان كان قال مدعي الوكالة
ابرأ منك عن خبرها على ان تطلقها لا يقع الطلاق وان لم يترك ذلك وقع الطلاق وذكر محمد ان توكيل الصبي لمعتوه
عن البالغ العاقل بالخلع صحيح وما يفتقر به بخلع الفضول خلع ابنته الصغيرة على ما لم يجرى ثم يجب
بذل الخلع على الصغيرة وفي وقوع الطلاق روايتان وجه عدم الوقوع انه معلق بمرؤم المال وقد عدمه والوجه وقوعه
لانه معلق بقبوله وقد وجد اختلفت الصغيرة على زوجها البالغ على مال وقع لطلاق ولا يجب مال وان ضمن الاب
للبدل صح ذم كالجنيذ ولا يرجع في ما رها ولو خالفها على مال وقبل الاب ولم يضمن المال لارائه فيمنع من خلعها
قبل لا يقع ما لم يقبل الصغيرة وقيل يقع بقبول الاب على المال لان عبارة كعبارة وقيل يقع
الطلاق ولا يجب المال على احد والخلع على امرائه وعلى الاخر سوا في الصحيح والاختلاف في الامه على مال
يدون اذن لم يصب صحيح تو اذ به بعد العتق وكذا بغيره وام لو ولد وان باذن المولى فالامه يتابع كغيره لو
الا ان يعذر بها المولى والمدبرة وام لو ولد سعيان وتو ديان في كسبها والحكمة لا تو اخذ لا بعد العتق اذا كانت
الامه على امرائها بلا اذن مالها لا يسقط مهر و يقع الطلاق اذا اراد ان يصح خلع الصغيرة على وجه يسقط
المهر والمنفعة عن زوجها يحل الجنيذ مع زوجها على مال قدر المهر والمنفعة فيجب كبذل للزوج على الاجنبية ثم يحل
الزوج بماله عليه المصداق والمنفعة لمن له لا يقبض صداقها على ذلك الاجنبية فيبرأ الزوج عن المهر ويكون في ذمة
ذلك الرجل الكبيرة اذا خلعها ابوها او اجنبية باذنها جازو المال عليها وان لم يجرى خرج بالصداق على الزوج
والزوج على الاب ان ضمن وان لم يضمن فالخلع يقف على قبولها ان قبلت تم الخلع في حق المال وهذا دليل على
ان الطلاق واقع وقيل لا يقع الطلاق منها الا باجارتها قال لاخر اخلع امرأتك على هذا الف او على هذه
الدار فخلعها فاقبول اليها لان البذل مرسى فيه فصار كانه قال بيع عبدك فخلعها فاقبول اليها فخلعها فاقبول اليها فخلعها
فان قبلت المرأة وجب عليها تسليم العتق ان احسن والاسلم ان مثلت ان مثلت ان قيمها ولو ان اجنبيا
قال للزوج اخلعها على عبدك هذا او داري هذه او الف فخلعها على لقبول اليها لا المرأة لان العاقد هو الاجنبية
فتظير صلح الاجنبية وتبرعه بعتده من العز ولو قال الزوج للاجنبية اخلعها على عبدك هذا فخلعها فخلعها
ثم تلاقبوا بالخاطبة واذا تم بقبول الاجنبية لم يرد عين البذل فيما يبيعان فان عجز عن تسليمه لم يرد عين البذل فيما يبيعان
والا فليتمه كما في قول المرأة قالت لا اخلع على عبدك فخلعها صح الخلع ولا حاجة لقبول فلان فان قدرت
على تسليمه باجارتها ملكه سلة والا فليتمه فيما لم يملك او القيمه في القيمه وكذا لو قال الزوج لها خالعك على عبدك

قبلت صح وحكم المسئلة ما ذكرناه وان لم تقبل وقبل فلان لم يصح ولو ان الزوج خاطب بهذا فلان والمرأة
فقال يا فلان فخلعت على وابتك هنك فاقبول اليها صاحب كدابة ولا حاجة لقبولها وكذا اذا قال للاجنبية
للزوج اخلع زوجتك على عبدك فاقبول اليها لا المرأة الا بغير ان الاجنبية اذا قال اخلع امرأتك على الف
على ان فلاننا ضامن فقبل الزوج ذلك كان القبول الى الضامن لا الى الخاطب ولا المرأة ولو انها قالت
اخلعني على الف على ان فلاننا ضامن فخلعها صح الخلع فان ضمن فلان المال طالب الزوج ابهاش والمرأة
بحكم القبول وفلاننا الضامن ولو لم يضمن فلان اخذت المرأة بالمال ولو ان خلاقا لا اخلعها على عبدك
فخلعها فاذا العبد لاخر فاقبول اليها لا الى صاحب العبد والمخاطب الوكيل بالخلع خالع على الف او هذا الف
او على الف عليها يجب عليها ما وكل القبول ولو على الف من مال على الف ضامن فعليه لا على المرأة
ويرجع عليها قبل الاداء او بعده بخلاف الوكيل بالخلع اذا تزوج على الف او على الف على ان ضامن لها جاز
الوكيل والموكل فان ادى الوكيل يرجع والا فلا لان البذل في الخلع على القابل بحكم الخلع لا بالانفاق فكان
قابلة الوكالة الرجوع بما اعطاه اذ لولا العربيت عن الفدية لان التزوج على القابل سابق حصوله
على الوكالة لهذا ملك الرجوع عليها قبل الاداء لكونه حكم الوكالة ولو كان حكم الضمان لتعقب الاداء ووكيل الخلع
لا يبرأ المهر الا بالانفاق فان لم يبرأ من الرجوع الاداء فان كان الضمان بلا امر لا يرجع اختلفت في تحتمل وهو
مريض جاز الخلع بالتمتع قبل او كثر ولا ميراث لهما في العدة او بعد ما وان اختلفت في مرضها بغير ما الله
عليه ان كان الزوج اجنبيا غير قريب لها وهي مدخولة وماتت بعد نفقائها العدة ينظر المسمي في بدل الخلع الى
ثالث ما لها فان كان المسمي مثل ثلثها او اقل فله ذلك وان اكثر من الثلث فليست الا الثلث الا ان يرضى باق
الورثة وان لم يكن لها مال آخر سوى المهر يعتبر الثلث في المهر وان ماتت قبل انقضاء العدة ينظر المسمي في
بدل الخلع والافدر ميراثه منها فان كان البذل مثل حصته او اقل سلم البذل وان كان البذل لا يبرأ له
الزيادة البرية باق الورثة وان كانت غير مدخولة فالنصف عاد اليه الطلاق قبل الدخول والنصف الاخر
تبرع منها للاجنبية في المرض فان خرج من الثلث فذاك والا فله بعد ما خرج منه فان لم يكن لها الا المهر سلم
ثلاثة ورثتها الواحد لا يصلح في الخلع وكيلة الجانيين بان وكلت رجلا بالخلع فوكله الزوج ايضا
كان البذل مستحرام لا وعن محمد خلع ابنته الصغيرة على صداقها ان ضمن الاب ثم الخلع والصداق على الزوج
وهو يرجع على الاب وان لم يضمن الاب لا يجب المال على الاب ولا على الصغيرة وان قبلت الصغيرة هذا الخلع يقع
الطلاق كما اذا كان الخلع مع الصغيرة وان قبل الاب بالخلع فالصحيح وقوع الطلاق لان سائر كلتا
وان جرى الخلع بين زوج الصغيرة واقما فان اضاقت الام البذل الى نفسها او ضمنتم ثم الخلع كالاجنبية
وان لم تصنف ولم تصنف لارائه في الاصح ان لا يقع الطلاق بخلاف الاب ان كان لها فاجنبيا ولم يضمن البذل
ان كانت الصغيرة لعقل العقد والزوج والصلاق انه ما هو يوقف على اجازتها وقيل لا يوقف وهذا ملك
ان الاب اذا علم ان الخلع خير لها بان كان الزوج لا يحسن عشرتها فالخلع على صداقها صحيح فان قضيت قاض نفقة
قضاؤه فخلع على ابنته الصغيرة لا يصح ولا يوقف خلع الصغيرة على اجازة المولى الا بان اذا اراد ان يفرقا
بين الزوجين والصغير فالوجه فيه اذا كانا ضيعين او احدهما رضيعا ان يرضعها امرأة او ترضع احداهما
المرأة التي ارضعت الاخر فان لم يكن رضيعا فان بلغت حدا شهوة مشها بالزوج او ابنة شهوة او مملوءة

مطلب
اراد الابوان ان يفرقا
بين الصغيرين

الاب والزوج

قبلت صح

او استنفاك من الاستنفاد ان يفعل واحسن قيل فيلزم دفع الامر الى القاضي الذي يقرر بالبرهان ان لا يقع الا اتفاق ان لم يكن له مال
او بوجوه اخرى قد لو حقا عليك لو حقا رجلا لا يصح لانه لا ولاية له على حكم غيره عليها وكلت الصغيرة بالخلع ففعل الاول
في رواية يصح ويتم الطلاق والبدل وفي رواية لا الا اذا ضمن الوكيل البدل واذا لم يضمن الوكيل لا يقع الطلاق قال لها
وهي صغيرة ان غنت عنك فامر بك بديك فطلعت نفسك عنك حيث شئت بعد ان تبت ذمتي في المهر فوجد الشرط
فطلعت نفسها بعد ما ابرأتها لابسط المهر لعدم كمالها الصغيرة ويقع الرجوع لانه لا يخلو لها عند وجود الشرط
انت طالح على كذا وكذا ذكرناه وذكر صاحب المظن ان خلع الصغيرة بمال مع الزوج ان كان بلقط الخلع يقع كباي
وان كان بلقط الطلاق يقع الرجوع وكلت الصغيرة بمال مع الزوج رجلا بالخلع فخلعها ان ضمن البدل للزوج يقع بيننا
اتفاقا وان لم يضمن ففي كتاب الوكلاء انها تبين وفي التوازي لا يبين خالها ابوها او ابيها على صداقتها ان ضمن الخلع
ثم وقع كباي كان العاقد بعد البلوغ اخذت الزوج بنصفه لوقبل الدخول وبكله لو بعده وقال في عمل النية
ترجع به على الاب لا على الزوج وان لم يضمن الاب لا شك ان الصداق لا يسقط وهل يقع البينة ان قبلت الصغيرة
وهي اهل للقبول وقع اتفاقا وان لم يقبل ان كان الخلع اجنبيا لم يضمن للرجوع اتفاقا وكلما اهل يتوقف على
اجازتها اذا بلغت قيل لا وان كان العاقد باء لم يضمن للزوج قال في اختلاف مشايخ في الوقوع وقال الامام الملقب
فيه روايتان وفي حصيل الاصل انه لا يقع ما لم يضمن الاب البدل له وفي كشف الغواص ان الطلاق يقع بقبول الاب
قول محمد بن مسلم وان لم يضمن البدل الى الصداق ولا يجب البدل على الاب ولا عليه ما عدا ذلك وان وقع بقبول الاب البدل
وان لم يضمن وفي طلاق الاصل في خلع الاب على صداقتها قبل الدخول بها ان الخلع جائز ومطهر نصف الصداق
قالوا كيف صح الخلع على صداقتها وهو ملكها ولا ولاية له في ابطال ملكها وكيف صح ضمان العصب للزوج وهو عليه
ولا يضمن بضمين الاب نصف الصداق للزوج وقد ضمن الزوج ذلك لها اجابوا في ذلك بان الخلع لما اضيف الى امر
وذلك حكمها كان مضيا الى مالها والاضافة الى مال غيرها بان خلع على عبدان ان يصح كضافة الشئ الى مال
غيره فلما اضيف الصداق الى مالها فلا يصح الخلع وهو اقر بالجملة اوله لكن في باب الشراء يجب تسليم البدل على العاقد
وفي الخلع لا يجب لابيضان الرجوع الحقولا لا يقع له العقد غير ان اذا ضمن رجوع اليه الحقوقي بالضمين فاذا خلع
وضمن صح وضمن البدل ووقع الطلاق بقبوله ووجب نصف المهر وسقط النصف وعلى الزوج اداؤه نصفها
باذن الاب والاب لا يجب للزوج على الاب نصفه بضمين **سليم** كمال المهر الى الزوج وان كانت موهوبة قبلها جميع المهر عليه
والاب يضمن للزوج كله لانه ضمن تسليم الكل فلم يقدر بضمين مثله وهذا الوجه في خلع الصغيرة وصحة الرجوع فيجعل
الزوج بالصداق على الاب فيبرأ الزوج منه وينتقل الى ذمة الاب والاب يملك قبول المهر اذا كان
المحتال عليه في الخلع والمغالب كون الاب حلي في الزوج وكذا لو كان المحتال عليه خلع في المصلحة ذكره في الخلع
وذكر ابو ابي الحسن في الموطأ انه لا يملك قبوطها لو مثله في الملاءة ولو كان الخلع وليا غير الاب جعله ابا وصيا عليك
قبوطها وذكر الحاكم في صلبه اخرى وهي ان يبرأ الاب بقبض صداقتها ونفقة عدها ثم يطلوها الزوج بائنا وهذا خاص
بالاب لصحة اقراره بالقبض بخلاف سائر الاولاد وبراء الزوج في الظاهر لا اقرار الاب لافراغ غيره ويكتب
اقرار الاب بقبض حقها وطلاق الزوج بائنا خلع الاب استنفاك الكبيرة على صداقتها بائنا عليها ولو لم يملكها
ولم يبرأ ايضا فان لم يضمن الاب المهر ولا يجوز ولا يقع وان اجازت دفعه ويرى في الصداق وان ضمن دفع الطلاق
واختبر هذا الخلع معا وصية في الزوج ونحوه وطلاقا بالبدل في حقها فاذا بلغ خبر اليها فاجازت فقد علمها بغير

ويرى الزوج وان لم يبرأ جعت عليه ببراءة الزوج يرجع على الاب بحكم الضمان وتغير هذا الخلع كان الخلع قال له
اذا بلغها الخبر واجازت كان البدل عليها وان لم يبرأ فاجازت فاجازت على ما يجب على الاب ثم الضمان انما يجب بعد
الاجل الكفالة ولو كان مكان اجنبية فكذلك لان ليس للاب ولاية الخلع فكان لا اجنبية وكذا الوفاة الاجنبية
او الاب عن النفقة وهي صغيرة او كبيرة ولم تاذن ولا اجازت بعد الخلع جاز الخلع ووقع الطلاق ويجب على
الزوج النفقة ثم يرجع على الاب لا على الاجنبية بالضمين وان خلع الاب على صداقتها لم يضمن وهي كبيرة توقف
على اجازتها فان اجازت جاز وبراء الزوج غير المهر وان لم يبرأ جازت الطلاق لانه جعل على قبوله وذو جبروتها
على الفسخ ووهبت ام المرأة له الفاء وضمت له ودخل الزوج ثم اخلعت على الفاء درهم وقيل الزوج ليس له
ان يرجع بشئ على الام فان قيل لم يبرأ المهر الا الف فلم يجب على الزوج الفاء بغيره لانه لم يبرأ منه بغيره
الام فكان المهر على حاله وضمتها ليس لتزام ابتداء بل وعدتها لو طبلت لا الفسخ فيعطيه الفاء ولم
يكن كذلك بل اخلعت على الفاء درهم وبها عليه فصح ولم يجب على امرائها شيئا ادعى الاستنفاك في الخلع
او الشرط فكله بغيره فاعول له فان شهد بالخلع او طلاقا فالا خلع او طلقا بغير استنفاك او شرط لا يقبل
قوله وان قالوا لم يسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق كانا القول له ولا يفرق الا ان يظهر منه ما يكون دليله على
الخلع في قبض البدل وكونه هذه في مثل التي قبلت فيها الشهادة على النفقة وشيئا ان شاء الله تعالى وفي احوال
طلق او خلع ثم ادعى الاستنفاك وان ذكر البدل لا يلتفت اليه لان ذكره للحلاص والاستنفاك بطله كما لا يثبت
القاضي لا يصدق المرأة فيه ايضا وفي موضع آخر ادعى الاستنفاك في خلع او طلاق وقال الشافعي لم يسمع
الا حكم الخلع او الطلاق لا يلتفت اليه في قول الزوج الابينة لانه قد انفس فلا يصدق قول الابينة والقول عليه
دعوى المعين والمبطل لا اذا ظهر ما ذكرناه من التزام البدل او قبضه وكونه ادعى الاستنفاك وقال في قبضت
منك بغير عليك وقالت بل البدل الخلع فاعول له لانه انكر وجوب البدل عليها واقر ان عليها ما لا واحد الا
والمرأة معقرا ان عليها ما لا اخر فيكون القول له بخلاف اذا لم يبرأ الاستنفاك لانه يدعي بدل الخلع عليها
وهي تنكر القول لها فدعت بدل الخلع وزعم الزوج انه قبض بجهتها اخرى في الامام ظهير الدين ان القول له لا يقبل
لها لانه اتملكه وعن ظهير الدين اذا طلق وقال استنفاك لا يصدق ولو قال قلت انت طالق وادعاه
يقبل وعلى قول جمهور لا يصدق وهو المأخوذ وقد روي في المتن في لو قال طلقها ثم استنفاك لا يصدق في قول
الاماميين وفي القضاة خالها او طلقها ثم تكلم بالاستنفاك في نفسه بحيث لم يسمع غيره لم يصدق بل يجب
عليها ان يبرأ بحيث يسمعها رجلا ان ليس له عند الحاجة **التفصيل** في البدل خالها على مال ثم زاد عليها
في بدل الخلع فالزيادة باطلت وكذا الزيادة في بدل الصلح عزم المهر خالها على ان جعلت صداقتها لولد ما لا
جاز والمهر للزوج لا لغيره اجل بدل الخلع الاجل معلوم جاز وذاخر وصح الحكمين ببراءة الكفالة وصح اجابة المصداق
والاموت فلان لا يصح الخلع ويجوز الخلع على كماله وصوره من موصوف او مشا رالية فيجب الخلع ويجوز
على ثوب ثمة مبروتى او مبروتى لا يجوز على حطلق الثوب وترد ما قبضت من المهر والحاصل انه ان تسمى ما قبضت
لا يجب ثمة وان تسمى وجودها جعلها يجب المستح وان تسمى مجهولا جعلها مستدركة كذلك وان تسمى المهر لم يكن
الخطر بان خلعها على غير نخلها العام او على ما في بيت في المتاع ولم يكن فيه ثمة بطلت البتة ورد ما قبضت
من المهر لان المهر لا يصلح عوضا فيجب مخرج ديمية المال وان كانت فيه ما هو ماله لا يتعلق وجوده بالتميز لانه

بجهول لا يوقف على قدره بان اختلفت على ما في سنها او يد ما في كتمان او على ما في تخلفها او على ما في بطون غنها او الاولاد
وان كان هناك ما ذكرت فله ذلك لا ردت قبضت في المهر طلق كدخوله في المهر طلق وقع بخلاف الخلع بعد الطلاق
ولو في العدة على ما ذكرناه بان قال لها خلعتك بعد ما بانها ناولها الطلاق لا يقع اختلفت مع زوجها على مهر
ونفقة عدة ما على ان الزوج يرد عليها عشر سنين درهما صحيح ونزح على الزوج عشر فرس ذكرا في الاصل قالعت على دار
على ان يرد الزوج عليها الف لا تسعة فيه وفيه ليل ان يجاب بدل الخلع عليه يصح وفيه الف والدرهم اذ عت عليه
نكاحا فصالحها على ما لم يزلها لم تجز في بعض النسخ جاز او ذوات الاول في مخالف المتقدم والتوفيق لها اذا عت
على بدل يجوز ان يجاب له على الزوج ايضا ويكون فعلا لا بدل الخلع وكذا اذا لم يرد نفقة العدة في الخلع ويكون نفقة العدة
العدة اما اذا قالعت على نفقة العدة ولم يرد عوضا آخر ينبغي ان لا يجاب بدل الخلع على الزوج وقد ذكرناه ما فيه ثم يوم
نوع برشت بعد الخلع على ان كان طلوعها قبل الخلع باينا او ثلثت يقبل ويسر بدل الخلع لان التناقص منها
عقولا ان الزوج يستبد بالطلاق فصار كدعوى الحرية بعد الاتيان او الاقرار بالرق خفاء قال العلوف وتفرغ لملوك
بالجهر بطلقة الشئين قالت له طلقتك ثلثا على الف فطلعت واحدة عليها الف لانه كل ما لا عليك قال لها
بعث سنك تطليقة بجميع حركي وجميع ما في البيت الا القميص التي عليك وعليها مع القميص ثياب وسوار
وخلني في فكيها وجليها ما استنخ ولم يثن لها اختلفت مع زوجها على ان تصنع الكول ثم ضاكت لاصح
على شئ لا يصح وعكك ليع قال طلقتك اربع الف فطلعتا ثلث لفرها الف ولو طلعتا واحدة فثلثت
الف قال لها على عبد مولى فملكك لبعده عند ما قبل التسليم او كان ميتا وقت الخلع عليها قيمته
الفصل الرابع في الامر باليد وفيه خمسة انواع الاول في المقتدة جعل امر امرته بيد ما ان توتى
الطلاق او الحال حال المذكورة او الغصب وتوتى ولم يتوفقها فسمعت او كانت غايبة فعملت في المجلس
قبل ان يتبدل وان طال يوما او اكثر فقالت اخرت نفسي بغير واحدة وان توتى واحدة او شئتين وان ثلثا
فثلثت وليس للزوج ان يرجع ولا ان ينزل المعوض اليها عدا لا يقع جعل امر امرته بيد ما ان توتى
فثلثت قبلتها بغير وكذا لو جعل امر امرته بيد ما فقالت قبلت نفسي بغير واحدة ولا تصدق الزوج في القضاء
انه لم يرد به بالطلاق في حال المذاكرة والغضب وفي غيرها اذا لم يرد الطلاق فليس بشئ ولو ادعت البينة
او الحال او انكر القول له مع الخلف وقبيل يتنهنه في اثبات الحال لا البينة لعدم الاطلاع عليها الا اذا برهنت
على اقراره بالبينة ودعوا ما على زوجها ان جعل امر امرته بيد ما لا يقبل اما لو ادعت الطلاق بحكم التفويض ثم ادعت
للمهر والطلاق اشجع وليس لها ان ترفع الامر الى القاضي فيرجع الزوج على ان يجعل امر امرته بيد ما ولو قال امرتك فكفك
او عنيك او شاكك وقال لم اعن الطلاق لا يصدق قضاء ولو توعد عنيك واعتله بالغير البينة وقوله فكفك
وساكك كقوله فيديك وامري بيدك كقوله لا امرتك بيدك قال للكاتب كتب لها خطا على ان تني سافرت
بغير اذننا نطلق نفسها كالمثالثات واحدة فعلا لا اريد واحدة وطلبت اثنتي ولم يتفقا على شئ وتفرقا
صار الامر في واحدة بيد ما وكذا لو كان مكان الامر باليد عينا بالطلاق ثم كان الامر لا يجز اما ان يجعل بيد ما او بيد فلان
مرسلا او معلقا بالشرط او موقتا فان كان موقتا كان الامر بيد ما ويد فلان مادام الوقت باقيا على ما
او فلان او لم تعلم وينزل بعض الوقت على او لم يعلم لان الامر بحكم التامية بخلاف الطلاق حدة لو قال انت طالق
الى عشرة ايام يكون لا يبعث بعد لان تأجيل الوقوع غير ممكن فاجل الاتباع ولو توتى ان يقع في الحال يقع

ولو قال امرتك بيدك الى عشرة ايام صار الامر بيد ما وينزل بعد عشرة ولو توتى ان يكون الامر بيد ما بعد عشرة
لا يصدق قضاء والقول ليس بشرط ولكن لو رد المعوض بحسب ان توتى ان كان مطلقا فالامر بيد ما بخلاف
العلم والاتباع الطلاق قبول منها وينزل بالبردة وذكر منها ان توتى بالبردة في القضاء جعل امر امرته بيد ما او بيد فلان
فردت اوردة الاجنبى لا يرد لانه عليك شئ لا يرد فليكن كذا روى غير اصحابنا والتوفيق ان توتى بالبردة عنده
التفويض واما بعده فلا يرد بالبردة وقبل العلم لو ادعت المعوض اليه الطلاق لا يقع كما لو قيل لا يصير وكذا قبل العلم
حده لو تصرف لا يصح تصرفه بخلاف الوصل لانه خلافه كما لو ارته وان كان معلقا بالشرط يصير الامر بيد ما اذا
وجد الشرط في مجلس العلم عليك الاتباع وينزل بالبردة وان كان موقتا فالامر في يده مادام الوقت باقيا امر
بيدك والشهر في الامر بيد ما القليلة التي يهل الهلال وفيه الغدة ولو قال في هذا الشهر فاختارت الزوج او قالت
لا اطلق خرج في يده ما في جميع الشهر عندها وعندك لا يبطل خيار ما ولها في مجلس اخر ولو قال امرته بيد فلان
شهر اثنى يوم قاله والعنف والكفالة الى شهر كالتطلاق اليه وعنك انة كقيل في الحال والتفويض على انة كقيل
بعد شهر انت حر من هذا العمل اليوم عتق ولا يصدق في التامية قضاء ويصدق في ديانة تزوجها الى يوم موته
او موتهما صح ولو اشترى نفسها بنية الاموة او موتها لم يبيع لم يجز للماله والبيع باجبل للمخن والوكالة يقبل
التامية حدة لو تصرف بعد الوقت لا يصح وفي رواية يصير وكذا بعد مدة وفي رواية يصير وكذا مطلقا
وفي الاجازة لا شهر بعين ياله العقد وقت بمحضته وكذا في المراجعة والشركة لا لا جازم والقبيل لا
شهر ونفقه اليه لا يصح والبراء لا لا جازم الا اذا قال اردت لتأخير فيكون تأجيلا اليه الاقرار بالامر
ان صدقه للمقر له بنت الاجل وان كذبه لزم المالح حاله لا نقول له واذن العبد لا يتوقت والحكيم القضاء يقبل
التامية نهي كوكيل في البيع بنية يتوقت جعل امر امرته بيد ما او بيد فلان او بيد ما في مجلس
حده قال لها طلقتك فكفك بغيرك لا يصدق الرجوع ولو لا جنبه لا يقترع عليك الرجوع ونقض الصغرى
ان قوله امر امرته بيدك لا جنبه كقوله لها وفي المحيط وهو الاصح وان قبل فهو كوكيل لانه خرج بالامر ولو
وكل امراته لتطلق نفسها كان عليك كاخذ اقترع كل شئ لو قال الزوج وقع بالطلاق اذا قالته المرأة
حين صار الامر بيد ما طلعت ولو قال دست باز دستم ولم يقل فويتى رالا حرم فاذا قالت اردت
نفسه ان كان المجلس قائما صدقت وصار كقوله اخرت في جواب الخبير وقيل ينبغي ان يقع كما في الخلع يقع
بقوله فرد حتم بلا اضافة اليه وان قالت افكندم قال ان قالت طلاقا يقع ولو قالت طلاقا افكندم
او امر افكندم يقع بالبينة ولو قال لا جنبه طلاقا بيدك او طلقها ان شئت فكفك الامر بيدك يقترع ولا
يملك الرجوع قالت شركت مدي عليك علان يجعل امره بيدى ففعل ذلك فمهر ما عليه لم تطلق نفسها
قال لها امرتك بيدك او قال لها طلقتك اية ن شئت لا عليك تطليق نفسها وفي التفتي لها ان تطلق
نفسها وكذا ان شئت في الخلق ما لو قال لها ان دخلت الدار ففعلت طلاقا ففعلت ووقع الطلاق عليها
وعلى غير ما جعل امر كل امرأة بتزوجهما بيد امراته ثم زوج فضولي امرأة واجازا بفعل وطلعت المرأة الى امر ما
بيد ما لا يقع الطلاق وهي حيلة في الباب **النوع الثاني** في الامر بالبينة قال لها ان عنت عنك
ومكنت في عينة يوما او يومين فاحرك بيدك فهذا على اول الامر من يقع الطلاق لو مكنت يوما ان عنت
عنها كذا فامر ما بيد ما في اخر المدة فتوارت حدة حضرت المدة افتد البعض ببقاء الامر في يده والامر فافتر

على ان علم بجانها ولم يذهب اليها يقع وان لم يعلم بجانها لا والاصح ان لا يقع قال في الحزانة واذا كانت الغيبة
منها لا يصير الامر بيد ما واصلت في الدخول وفي غير ما لا يصير الامر بيده وفي المدخول لو كانت في المهر المحرم
لا منزل حتى تمت مدة فيصير بيد ما جعل امر ما بيد ما غاب عنها موضع يسكن في فيه بخار اشهر انطلق نفسها
من شئت فغاب قبل البناء بها فطلعت لا يقع لان الغيبة في موضع يسكن فيه قبل البناء بها لا يحقق
قال ان غبت عن كون بخار او بلدة او بالغا رسية غابت يوم از شهر بخار فبيده ما خرج ع كور ما وقر ما وصار بيد ما ولو قال
عن بخار اسأل من كرسية اليه فلا يصير لمزوج الاقرار ما عند اكثر المشايخ جعل امر ما بيد ما ان غاب عنها ثلثة اشهر
ولم يصل اليها النفقة وحضت فبعت لها مخيس ان لم تكن قدر نفقتها صار بيد ما ولو كانت نفقة موصلة فبعت
لها النفقة وحضت لمدة لا يصير بيد ما لا ارتفاع الميسر عند اختلاف الكف فان ادعى وصول النفقة اليها واحت
وصول الشرط قيل القول لانه ينكر الوقوع لكن يثبت وصول النفقة اليها والاصح ان نقول لها في هذا في كل موضع
يدعي ابتداء حتى يترك جعل امر ما بيد ما ان لم يعطها كذا في يوم كذا ثم اختلف في الاعطاء وعدمه بعد الوقت لقوله
في حرم الطلاق ولمها في حرم عدم اخذ ذلك الشيء كذا في الذخيرة وفي المنتقى ان لم تكن في غير من يوم فاقام ما
بيد ما في غير وقت التكلم فاذا اختلف في الاتيان وعدمه فالقول لانه ينكر كون الامر بيد ما واذكر حرم ما يدل على
ان القول لها فيمن قال ان مات فلان قبل ان يعطيك المائة التي لك عليه وانما قيل به فمات فلان فادعى عدم
وكونه كينلا وادعى المطلوب الايقاع ان القول للطالب لانه ينكر الاستيفاء وهذا بخان قال لها ان لم تصل
اليك في شهر نفقة فامرك بيدك فوصلت اليها النفقة قبل مضي المدة ولم تصل النفقة لان الشرط
عدم وصولها بخلاف ان لم تصل اليك في شهر نفقة حيث يصير لان الشرط وصولها جعل امر ما بيد ما ان شرب
المسكر او غاب عنها فوجد احد الشرطين فطلعت نفسها ثم وجد شرط الآخر لا يمكن في الانتفاع مرة اخرى
وما ذكرنا في قول ان غبت عنك يوما او يومين ان على الاول الامر يقتضي ان يكون الحكم في مثل هذه المسائل كذلك
ان غبت عنك فامرك بيدك فاستره الظالم لا يصير بيد ما وقال الشيخ ان اجرة على الذباب قد غبت
صار بيد ما لان الاتيان لم يرد ما ونسبوا في تحقق الحث بأكملها بطلاق نفسها لا عليك عن غيرها بغير طلاق نفك
وعن المسألة لاجدى نساء اخرتك بيدك فقالت طلعت نكاحك كل من طلعت وكذا لو قال كل من طلاق
ان شئت فقالت شئت فعملها وعلى غير ما ولو قال امر امر امة واحدة من نساء في يدك يموى الطلاق وطلعت
نفسها او غير ما صح وان طلعت بهذا التقويص واحدة فقال الزوج غبت اخرى لا يصدق قضاء ولو قال ان
امرأة من نساء في طلاق او طلق امرأة من نساء فطلعت نفسها لم يصح وفي قوله امرك بيدك في غير
بيد ما في يوم واحد كقوله لله على صوم في عري قال لها قبل الدخول ان غبت عنك شهر فامرك بيدك فوجد شرط
لا يصير بيد ما لان الغيبة لا يحقق قبل البناء بها لعدم المحنو فان الغيبة قبل المحنو لا يحق قال لا حرم كذا امر
بيدك لا يصير بيد ما لم يقل لها ذلك لانه امر بالتقويص ولو قال قل لها ان امر ما بيد ما صار قبل الاخبار اراد الف
فخلف صهره وقال ان غبت عنها شهر ولم تصل اليها عند ايسر الشهر فطلعت وقال الشيخ بان الغيبة هيست
ووجد الشرط يقع لان الجواب ضمن اعادة ما في السؤال قال كذا يومه ان لم تقص حتى لا شهر فامرك انك يكون بيدك
وقال المديون فليس كذلك ووجد الشرط لان طلقها قال لها ان لم ارسل نفقتك في هذا الشهر وان لم يبعث
فانت كذا فامرك اليها بيد رجل فضا عت من يد الرسل لا يقع لان البعث والارسال قد تحقق جعل امر ما في ثلث

فما تطلق

فما تطلق بل انك ثم قالت طلعت نفقة تقع وقولها لا يكون ردا ونقض لانه يبدل المحلل كل كلام زيد
وقوله لها اختاري غيرك امرك في جميع الاحكام لا في فضلة وهي ان يصح ثبوت الغيبة في الامر باليد وفي الخبر لا
يصح الا الواحد جعل امر ما بيد ما ثم اقامها في المجلس او جاعها طوعا او كرها فخرج من ديارها واغاب في بلد
باليد قوله طلق نفسها تحت ثلث اختلاف العلما في الامر باليد والحيث لا ينعقد على ان عليك عن غيرها لو كانت
والاصح ان لا عليك عن غيرها على قول اولئك يقع جهته في كمر اذ لم يعلن بوقت فاذا علق بالحيث صارت
فينقطع الاختلاف امرك بيدك كلما شئت وفارسته مبرار بخار نفقة ما كملت ثلث في مجلس محاسن
لكن لا عليك في مجلس واحدة فاذا وقعت واحدة ثم اخرى في مجلس آخر وقع الثلث فاذا تزوجت باخر
وعاد على الاول لا ينفق الميسر ولو شئت واحدة وعاد على الاول بعد المزوج باخر عادت بثلث عند الاما
خلاف محمد بن سناء على الدم فيجادون الثلث وعدم امرك بيدك اذا شئت او حث شئت لها ان تحت نفقتها
مرة واحدة في ذلك المجلس وغيره ولا عليك اكثر من واحدة لانه لا ينفق اكثر من اربع نفقات فم ينفق على مجلس
لو قال في اي وقت شئت ان اختارته خرج الامر بيد ما وكذا في ما اذا شئت وفي كيف شئت بقصر الوقت على المجلس
وكذا في جث شئت جعل امر ما بيد ما ان غاب عنها شهر اطلعت نفسها كيف شئت وان شئت وحيث شئت
ووجد الشرط تطلق نفسها في اثناء التمهيد في المجلس الذي صار الامر بيد ما لعدم قضاء الفاظ التعميم وهذا
الفاظ هر وقت ومركاه ومركاه ومركاه وهي مبرار باجمعوا على تكرار الثلث في مبرار واقتلوا
في تكرار تكرار الفعل في غيره في اللفاظ المذكورة فالتحليل للفتوى لا يتكرر الا في مبرار قال لها امر فلانة بيدك لتطلقها
من شئت وهذه مشورة والامر بيد ما في ذلك المجلس امرك بيدك طلق نفك غذا وقوله طلق نفك
غذا مشورة لها ان تطلق في الحال قال لغيره ان غبت شهر فامرك بيدك حتى تخلعها بغير ما نفقة عنها فوجد
قال صاحب المخطوط هذا توكيل حطلق لانه وان ذكر الامر باليد لكن فستره بما هو توكيل وهو الخلع والحكم للفقهاء
قال عند السوال ولكن كتب في الفتاوى مع مشايخنا او سمعنا انك بطل بالقيام في المجلس وهو الصحيح
لانه صرح بالامر باليد قال لها امرك بيدك في تطلق او امرك بيدك في ثلث تطلق فطلعت نفقتها
واحدة او شئت عليك الرجعة امرك بيدك لطلق نفك ولكن تطلق او حث تطلق فبأس امرك بيدك
بيدك طلاق فخرج امرك بيدك في هذه السنة او وقع الطلاق ثم تزوجها لا يكون الامر بيد ما في السنة لانه امر
واحد لانه عند فلا يبقى بعد الاستيفاء مرة امرك بيدك هذا اليوم فهو على اليوم كله ولو قال في هذا اليوم
كان لها مجلس امرك بيدك راس الشهر توقع على نفسها في الشدة واحدة ولا يبطل ببدل المجلس بعد التثبت
وذكر شيخ الاسلام قال لها امر بيدك توتهادم شيش ما هذا قال امر بيد ما عند تمام سنة شهر قال امرك بيدك
في هذه السنة فطلعتا ثم تزوجها في ما كان بيد ما عند الامام جعل امر ما بيد ما اذ اجتمع من طلق لا يردل الامر
بخلاف الوكيل بعد جنون الموكل وكله بان يزوجه امرأة فزوجها على ان امر ما بيد ما جازا النكاح وبطل الشرط
واذا قامت المرأة اذ تزوجه لا يجعل الامر بيد ما بعد التزوج بقول تزوجت نفقة منك كذا على ان امر ما بيد
اطلق نفقة منك بايضا تحت كذا صرحت بغير جنسية او تزوجت على اخرى او شئت او غبت عن سنة جعل
امر ما بيد ما وهي صغيرة على ان غاب عنها سنة تطلق نفقتها بلا خسران يلحق الزوج فوجد الشرط فامرك
في المهر ونفقة العدة واودعت طلاقا يقع الرجعي ولا يقطع المهر والنفقة كما لو كان الايجاب في الزوج حرم حرم

وقت وجود الشرط فوضو في قال لها امرتك بيدك فقالت اخرت نفسي وقالت جعلت امرى بيدى واخرت نفسي
فبلغ ذلك الزوج واجاز طلاقه لا يقع شيء فصار الامر بيد ما كان اختارت نفسها بعد الاجازة ووقع الطلاق لان
لغيرها فوضو في عندنا انما يتوقف اذا كان له بحجر حال العقد اما اذا لم يكن له بحجر فليتوقف والامر باليد وبملكك
الزوج ان شاء فوقف على اجازته اما ان يقع الطلاق بعونها اخرت نفسي لا يملك الزوج حتى لو قال لها
بعد جعل الامر بيدى اخرت نفسي لا يقع ولا يملك الاتباع به قبل علمها بتفويض الزوج فليحذر من ذلك كما ذكره فقالت
ان دخلت الدار فطلعت نفسي قد ضلت قبله الزوج فاجاز الزوج كله ان يقع الطلاق لان
الزوج عليك ليس فيملكك الاجازة ولا يملك دخولها في الدار فلا يملك اجازته فان دخلت بعد اجازة الزوج
وقع الطلاق بخلافه اذا قالت جعلت امرى بيدى فطلعت نفسي فاجاز الزوج كله ووقع جميعه في الحال وصار
الامر بيد ما كان اذا اختار نفسها وتعين بانه لان كل واحد من الطرفين بحجر في الحال ولو قالت اخرت نفسي وقال الزوج
اجرت لا يقع والا نوى ولو قالت انت نفسي واجاز الزوج يقع اذا نوى ولو قالت حرمت نفسي واجاز يقع
بلاية قالوا لا يشهدانه امرنا ان نقول الزوج انه جعل امرك بيدك فليخلفنا ما فطلعت نفسي ما يملكك قبل شهادتهما
ولو قالوا لا يشهدانه قال لنا جعل الامر بيدى ما جعلنا فطلعت نفسي ما يملكك لم تجزها دهنها لانها تشهدا على
فعلها نفسها قال لها بعثت منك امرتك بالفان اختارت في المجلس صحة ولزمتها المال قالت تركت عليك امرى على
ان تجعل امرى بيدى ففعل ففعل ما على ما لم تطلق نفسها لانه جعل الامر عوضا عن الامر باليد وانه لا يصلح قال لها
امر تلت طلقت بيدك لا امر تلت عن امرتك فان قامت في المجلس خرج الامر بيد ما وان اوقعت الطلاق
في المجلس ان قدمت الامر وقع وان لم تتر في المهر لا يقع لان التوكيد كان بشرط الامر قال لها ان كررت تزواني
بجوهر امر فامر بيدك ففعلت امرتها ووقعت حرمة المصاهرة بينهما ثم تزوج امرها ان تطلقها بحكم الامر لان الله
لو قضى بجواز بقا هذا النكاح اخذت عذبت من امرى عدم نبوت حرمة المصاهرة بالزنا بامر الزوج او شهادتها ففعل
قضاؤه عند حجره لولا ذلك ولو كان شافعي المذهب لا شك ان يبقى جعل امر بيد ما يملكك انكر بحجره ما
خودك اده كونه من شئت وكنت وصبت حرمته قبل ان يجعل الامر بيد ما قال شيخ الامام نظام الدين
وبعض حجابنا لها ان تطلق نفسها وبعضهم قالوا ليس لها ذلك جعل امر بيد ما يملك طلاق ان فعلت كذا امرت
شئت ثم خلعها على ما لم يجره الشرط وهي في العدة عليك الاتباع بحكم الامر وان كانت العدة قد مضت وجها
ووجد الشرط ذكره الزيادة استأبوا عند جوابه وهو امر جلالا ان يطلق زوجة على الف ثم انما ليس ان يطلقها
وكذا ان جدد النكاح ولو وكلها بطلاقها على ما لا بعد الابانة فطلعتا على ما لا وقبلت ووقع الطلاق ولا يجب الحال
ولوجود النكاح في العدة ثم طلقها الوكيل على ما لا وقبلت ووقع المهر المال بخلافه اذا جدد النكاح بعد انقضاء
العدة حيث لا يقع الطلاق وان قبلت جعل امر بيد ما ان تزوج عليها اخرى او طهرت في نكاح جلالا اخرى فطلعت
نفسها من شئت فانما تزوج امرأة اخرى ثم تزوج المأنة ان كان النكاح والزوج نظام او وقت العقد لا يصير
الامر بيد ما قال لامرأة انكر امر بيدك ففعلت امرتها من تزويج من تزويج ففعلت امرتها من تزويج الامر بيد ما
كقوله هذه المرأة التي تزوجها قال لها ان لم اعطك دينارين لاسم فامر بك بيدك فاستدانت وادخلت على زوجها
ان ادى الزوج المال لا الحمال قبل مضى المدة ليس لها اتباع الطلاق وان لم يؤد ممتلك الاتباع امرتك بيدك
ان خرجت في البلدة الا باذنك يخرج من البلدة وخرجت في مائة ليلة لا يكون اذا ناولوا استأذنها فاختارت لم يترك

حلف الطلاق

حلف بالطلاق ان لا يدوق طعنا ولا يشربا فذا ان احدكما طلعت كما لو حلف لا يكلم فلانا ولا فلانا ولو قال لا ادوق
طعنا وشربا فذا ان احدكما لا يشرب قال لامرأة طالق ان شرب الميثاق وقام ولعب بطعام حكره ان لم يخط
ان كل واحد من هذه الاشياء شرط على حدة وبغيره من ذلك يجعل الكل شرط واحد ولو حلف على ان لا يشرب الميثاق
ولا يقامر ولا يلعب بطعام فكل واحد شرط على حدة بخلافه وان لم يخط اليها النفقة لم يقع لعدم وجوب النفقة
فصار كما اذا طلقها حرة من لدة انت طالق ان فعت كذا وكذا وكذا لا تطلق ما لم يوجد الكل وان حررت الشرط
ان اكلت وان شربت ان قدم لجرأ فاني شرب وجدتها ببيع الطلاق وبشرع العيس جعل امر بيد ما ففعلت بطلاق ان لم
الامر على قول حجر وعلى قول الحسن اذا وجد واحد ببيع الطلاق وبشرع العيس جعل امر بيد ما ففعلت بطلاق ان لم
يرسل اليها النفقة الى ان يحضر هذا الشرط فاسل اليها بيد رجل ولم يجد الرسول ففعلت بطلاقها بعد حضر الشرط
القاضي لا يشترط شربها ثلثا عليك الاتباع وفيه نظر لما ان النفقة اذا ضاعت في يد الرسول لا يصير بيد ما لان الشرط
عدم الارسل وقدر سلها اليها قال لها ان لم اوصل اليك خمسة دنانير بعد عشرة ايام فامر بك بيدك في طلاق من شئت
قضى الايام ولم يرسل اليها النفقة ان كان الزوج اراد به القول عليك الاتباع حتى يموت احدكما ان لم بعث اليك
النفقة من بخار الا عشرة ايام فانت كذا فاسل اليها قبل انقضاء العدة ثم يموت طلعت لعدم حصول
الشرط حلف لا يدخل كونه كذا او رستاق كذا فدخل في ارضها بكنه وقيل بان كون اسم الحرة وكذا البلدة
واصله في بخار او الفتوى في زنا ان اسم الحرة واسم الولاية وكذا في غناه وسيفه
وتركتان ولو حلف على ان لا يدخل الثرى او حديته رى او يخل او حديته بخل فهذا على العلم ان وذكر الحلو ان سمى قن
غير سمى قن وكذا سوادا وروى غيره وسوادا من الثرى وهذا حيث الحرف واما قوارزم اسم الولاية كاتروم
وخراسان والعراق والهند والصين واسم مدينة الان جرجان امر بيد ما ففعلت بطلاق ان خرج
من بلدة بخارا اذا خرج لا كوك سرائه ومكت فيها يولى لا يطلق جعل امر بيد ما فان قام ففعلت
نفسها فادعى انها لم تطلق نفسها في مجلس علمها وادعت الاتباع في مجلس العلم فاقول لها وذكر الحالم
قال جعلت امرك بيدك احس فلم تطلق نفسك وقالت اخرت نفسي قال لاخر في مجلس الشورى في كنه
خو استامه برى تو حسم واشتق واما كرون درست تو بودة است وقال الاخر ان كان كذلك فطلعت
امر تلت واحدة او تلت لا يقع لان قوله درست تو بودة است اجزاء عن كون الامر بيد ما ففعلت بطلاق
البتا به في الحال بل الامر المطلق فيقتضيه على المجلس وقد تبدل وبطل بطلاق ما لو قال درست لت لا تفرار
فصح التطبيق جعل امر بيد رجلين فطلق احداهما لا يقع بطلاق ما لو قال لها طلقا امرأة تلت فطلق احداهما
واحدة والاخرتين وقع الثلث رجل قال اذا حضر هذا الشرط فامر بيد فلان ففعلت فلان لا يعلم ثم حضر
آخر ثم علم المفوض اليه بالتفويض فله مجلس العلم لان المعلق بالشرط كالمسلسل عذو وجود الشرط وكذا قال
عند حضر الشرط امر بيد فلان واذا كان كذلك يتوقف على علمها ان غايته ويتنصر على مجلس العلم اذا لم يقل
ميت شئت كذا ميت بخلافه ما لو قال امر امرأة بيد فلان شديت يصر في الا الذي عليه فاذا حضر منه حلف شديت
ولم يعلم بالتفويض او علم لا يقع المجلس لان المفوض موقت فلا يقع بعد الوقت **النوع الثالث** في الضرب
جعل امر بيد ما ان ضربها بغير جناية في طلاق فطلعت النفقة او الكسوة والحل لا يكون جناية لان لصاحب
الحق يد الملاءمة ولسان التعاضد ولو سحمت او صرقت شيئا به او اخذت حبة خفية قال لها اي بدولت

الملك نفقة عشرة ايام فامر بك بيدك
فغرت بان ذهبت اليك بيت ايها
بلا ذمة في تلك الايام ولم تصل مع

قوله يا ايها الله وحيث جعل امر ما يبدى ففعلت انت حرام على بيعه ولو قال انت حرام ولم يفعل على بطل الامر ولو قال انت حرام ولم يفعل عليك وقع اصله ان كان طلاقا منه كان طلاقا قاهرا ايضا ولو قال طلقته فقال انت حرام طلقته كذا منسا ولو قال طلقته فقال الحق يا بطلك وقال لم انو الطلاق كان مصداقا للحلف ولا يقع قال غيره زوجة امرأة فاذا فعلت ذلك فامر طهيدا فزوجها الوكيل ولم يشترط لها الام لان الامر بيدنا بحكم التعليق في الزوج ولو قال زوجت امرأة واشترط لها على ان اذا تزوجتها فامر ما يبدى لم يكن الامر بيدنا بشرط الوكيل لان الاول على الاخر بالنزوح لا بالشرط ولو وكلت رجلا بالتحكيم فشرط الوكيل عليه ان اذا تزوجها يكون الامر بيدنا فزوجها منه صارا الامر بيدنا بحكم تنويض الزوج لامر انان جعل امر احد بهما بيد الاخرى ثم طلق المفوض اليها ما يبدى او جعلها لهما ثم تزوجها بهما بامرنا بيدنا بخلاف ما لو جعل امر ما يبدى لهما ثم طلقها ما يبدى على امر لا يقع عليك قال ابي حنيفة ومجوز جعل امر امرأة بيدك صح واقتصر على المجلس لان لم يصح باعتبار التملك صح باعتبار التعليق اذ معناه بتعليق الطلاق بابقاها فصار كالتعليق بدفعه لدار لكنه لما كان في ضمن التملك اقتصر على لو قال طلقها وهي صغيرة امرت بك بغير الطلاق فطلعت بغيرها يقع كانه على طلاقا بابقاها قال للحاكم انك لا تكتب له اذ فرجت من المهر بلا اذنها فطلعت طالق واحدة فلم يتحقق الكتابة وتحقق الشرط وقع واصلا لان الامر بكتابة الاقرار اقرارا بكتابهم لا قال لها اقراري اخذك او اهاك او اباك او امك بغير الطلاق ففعلت ما قال الزوج لا يقع الا في الامم تحت نالها بالطلاق ففعلت امرها ولا تارة الا غيرها فلا يكون طلاقا كذا في الشريعة **الفصل الرابع في المنة** قال غيره طلقها ان شئت ان يكون توكيلا لم تلتا واولها المنة في مجلس عليها وبعد المنة يصير كالمطلقة التي يقع ولو قال توكيلا لم تلتا او كذا يقع الطلاق بعده قال الامام الحنفي في هذه المنة ان الزوج يكتب له في نيق بامرنا ان شئت الطلاق فطلعتا والوكلاء يزوجون الا يقع في مجلس المنة ولا يدرون ان لا يقع قال طلقها انت طلقها ان شئت وابتدئ لا تطلق ابدا بهذا وكذا ان شئت ولم تلتا في طلاق او اخر ولو قال انت طلقها ان شئت وان ابست طلقته في امته والاب والابن اخره بغير ابست لغو لنقضه وكذا ان شئت وابتدئ والخبرة اذا قامت لطلب له ولها ان لا تقول في المجلس او تقول فعلى الاول لا يبطل الخبر بالاعتاق وعلى الله اصفوا بنا وعلى الله المصطلح الاعراض ام تبدل المجلس قبل كل منهما اذا وجد وقبل الاعراض وهو الاصح في قولنا من غير مقياس ومشرطه خطوتين وقال في حرمه صريح البيع وهذا موافق للبعض مخالف للجمهور فيصير فيه اذ قام من فعود بطل الخبر لانه اعراض وكذا كل فعل يدل على ازالة طبع عما قبله كما لو ادعت الاطعام للاكل او اشتغلت بالنوم وان اكلت او شربت قليلا او نامت فاعادة او لبست ثيابا بلا قيام او قالت ادعوا للشورى والشهود او كانت في سفينة فاستلوا بطل **الفصل الخامس في الاستنسا** والشرط ان يصح لو اتصل ولو تنفس بين التنفيس والاستنسا ووجدت النفس تداولا لكنه وصل ببعض الاستنسا كذا من الامم ان في الاجناس سكت بسكتة قبل التنفس ثم استنسا لا يقع الاستنسا الا ان يكون سكتة النفس وبطلان بربعة بالسكتة وبالزيادة على المستنسا كانت طالق ثلثا الاربعاء وبالواو وباستنسا بعض الطلاق انت طالق الا نضعها قال ان صلحت فبعد حرم قال عليه عشرة الا لكعبة ان شئت الله لا يعتق لان الاستنسا وبطلان من حلف ان انفلان على عشرة دراهم فبعد حرم قال على عشرة الادريجما وقوله ما شئت الله او لا ان شئت الله استنسا ايضا كل امرأة طالق الائمة وليس سواها لا تطلق لان العا واتفق ابو جوبيل بغير صحته ان عم وصفا لا يفرق فيصير قال لها انت طالق واحدة وثنتين وثلاثا واربعا ان قلت فلانا

تعلق الحكم

تعلق الحكم بغير لا يقع في طلاق كذا في قوله من زني كبر او بودا بشد وكنت لثقت وعينك ان شئت الله كذا في حرمه ان شئت الله شئت منك شئت متصلا وبلا بد منه ان كان بحال لا يدري ما يجري على لانه لغضب جاز لا اعتماد عليه ما واما لا قال لها انت طالق فمضى على لانه بلا قصد الاستنسا ولا يقع قال شاذ بن حكيم وهو الذي صلى بوضوء الظهر اليوم خمس سنين خالفه في هذه المسئلة خليف بن ابي حنيفة لا يرد من ابد فرأيت الامم ان شئت الله فاجاب عن قولها بطلانها بالليل فقال رأت لوقا انت طالق فمضى على لانه او انت غير طالق يقع قلت قال هذا كذا كذا وكذا لو قال ان شئت الله لا يدري على معناه قال ان شئت الله فانت طالق لا يقع ان شئت الله طالق او وانت طالق لا تطلق عندك وهو الاصح انت طالق لولا ابو بكر او لولا لاجك او لولا لاجك لا يقع لانه استنسا ومعناه وكذا لولا اخذك قال والله لا اكلم فلانا استنسا انت شئت الله كان الاستنسا واما في القضاء اراد ان يحلف رجلا ويخاف ان يستنسا عقيبته من امره ان يقول عقيبته متصلا بحال الله او كذا ما اخره لان العيب حقه فلم يمنع من بطلانها قال انت طالق انت شئت الله انت طالق في الاستنسا وينصرف الاول ويقع الثاني عند خلافا لفرقة ينصرف لهما معناه ولا يقع شئ اما في الاول فلا استنسا واما في الثاني فلا نالوا وقعا على ان شئت الله ولان الوقوع دليل على شئ لان كل واقعه عيشة الله وهو علق في الله بعدم مشيئة في لا عيشة في بطلان الا يقع ضرر وتذكر في الكفا في علمه راي المعزلة عماد الدين الاصولي المعزلة الى الله او قال انت طالق ان شئت الله ان كان عينا معا عرفت لا يقع الطلاق وان كان في معاشرتها يقع الطلاق عندنا بغير المعزلة لان الطلاق في الاول في التتابع لا يقع بها مشيئة الله تعالى وفي الثاني واجب وبغير علق مشيئة الله وان لا يحس ولا يفرق طلاقا صحيحا فيعلق بالمباح حية الله فغيره خلاف بين المعزلة كذا في انت طالق اليوم واحدة انت الله وان لم يفتا فثنتين في اليوم ولم يطلعهما طلعت ثنتين لان وقوع ثنتين متعلق بعدم مشيئة الله تعالى الواحدة في اليوم وبغيره لا طلاق علم عدم مشيئة الله الواحدة في اليوم لان العلم يتعلق علمه بالماض فخرج عكس وجود شرط لثنت انت طالق ان او رأت او ان شئت وان لم تلتا لا يقع لاجل الجس لانه لا يتصور لهما معا كذا لو قال ان شئت وان لم تلتا فانت طالق لان الاول غير تام فتوقف على الثاني الذي فيه الجزاء فيصير لشرطا واحدا ولا يتصور لهما معا بخلاف ما اذا قدم الجزاء وحيت يصير كل منهما شرطا على حدة كانه قال ان شئت فانت طالق وان لم تلتا فانت طالق وتطلق في الحال ولو قال ان تحب الطلاق فانت طالق وان تبغض الطلاق فانت طالق لم تطلق لجزا لان لا ينقض ولا يجوز ان لا تلتا وانت طالق ان شئت الله عيش عندك خلافا لغيره في حرمه لو حلف بالطلاق ان حلف بطلاقا فقال انت طالق ان شئت الله حيث عندك في الجس الاول والنسب على قولك انت طالق وان شئت الله او فانت الله يقع الطلاق ولا يكون استنسا وكذا على انك ليم انت طالق ثلثا ما شئت الله قال في المستنسا يقع واحدة وينصرف الاستنسا على الاكثر في موضع آخر لا يقع شئ ان تكلمت بطلاقك فبعد حرمه قال انت طالق ان شئت ففعلت لا شئت ولا يقع الطلاق ويعتق بعد قال اسد بن عمر وكذا لو قال ان تكلمت بعد ففك ثم قال لها انت زان وكذا لو قال ان تكلمت بالشرك ثم قال ان اتشرك لظلم عظيم قال الفقيه ابو الليث هذا القول حلت لانه تكلم بما حلف عليه وقال الحسن لينة ولا يثبت ان لم ينو قال الصدوق الحسن موثق في الفاصل انت طالق ثلثا ثلثا ان شئت الله وثلث واحدة ان شئت الله بطل الاستنسا على الامم ولو قال واحدة وثلثا ان شئت الله بطل عند الكل ان دخلت من الدار ان دخلت من الدار فبعد حرمه

مطل
تعريف شاذ بن حكيم
رحمة الله تعالى في مرتبة

واحد فالنفس عدم الحث حتى يدخل وخلص فيها وفي التخييل بحيث يدخل واحد ويجعل كذا او عادة وتقول ان
لو جعل كذا الزم ثبوت لظهوره على قول الامام وبصير كذا فاصلا كذا انت خروجه ان شاء الله تعالى وجواب ان
كذلك كذا لا ينفك لان كذا عطف على الاول ولا يعطف كذا على نفسه والعبرة في هذا الباب للفظ فاذا انتفى التكرار
لفظا كان كذا حشا فاصلا ويحذف في كذا غير معطوف على الاول فامكن جعل التكرار كذا واحد المعنى فلا يفصل
ونظيره قوله حررت انت الله وفيه لا يعطف ولا يكون فاصلا ولا رواية فيه الامام قلنا ان تعنى على قياس سلة
هذا الكتاب والفرق بين قول حشاح في قوله هرزته كذا وبودا وباشد ان هذا الجمل لا يقع لانها جمل
المعنى واحد وان لم يكن تكرار لفظ فلا يجعلوا شيئا واحدا وجمعوا له قول هرزته كذا وبودا وباشد
يصير احدا لفظا فاصلا ولو قال هرزته كذا مر است وبودا وباشد يعقل الجمل ولا يصير فاصلا **نوع آخر** انت طالق
غدا ان دخلت الدار لغى ذكر العذر وتعلق الطلاق بمطلق الدخول في وقت دخل وقيل ان دخلت الدار
فانت طالق غدا تعلق طلاق العذر فاذ دخلت في اليوم لا يقع وان دخلت في العذر انت طالق غدا فلا
الا واحدة يصح الاستثناء ولا يفصل التذلل لانه فيكون لتأكيد توبع كذا انت طالق غدا تعلقا بانه لا
او ثلث البتة الواحدة يقع شتان وباشد والبتة لا يفصل مع ان حشاح وقع شتان رجعتان لا مكان
لعمل على التأكيد لاختلاف اللفظ وان لم يودع في زيد على ما فهم بخلاف ثلثا وثلثا لاختلاف اللفظ كذا تكرارا
محضا ولانه صفة وهي تذكير لتأكيد الموصوف حتى لم يفصل في انت طالق باين ان دخلت الدار انت طالق غدا
واحدة غدا وان قلت فلان تعلق شتان على العذر وكلام فلان الاصل ان تستثنى اذا وصف بما يليق بالمتشبه
بجعل صفة للمتشبه وبطلان المتشبه وان كان يليق بالمتشبه من لا يفر قبل جعل وصفه حثيث بوجه
تصحها بقدر الامكان وقيل بجعل وصف الكل كتحقيق الجملية بين المتشبه والمتشبه منه لانه الاصل ظاهرا وان ذكر
وصف يليق بهما فيل بجعل وصف الكل كتحقيق الجملية وقيل بجعل وصف المتشبه منه لا يخلو لانه لو جعل للمتشبه بطل
هذا اذا ذكر وصفا زيدا وان ذكر وصفا اصليا لا يعتبر اصلا ويجعل ذكره ولا ذكره سواء بانه انت طالق شتين
الا واحدة بانه لا واحد ابدا تطلق واحدة جمعة لانه لا يصلح صفة للمتشبه منه لا يقال لفلان باين وصلح
صفة للمتشبه فيبطل ببطلانه ولو قال انت طالق شتين البتة الواحدة يقع واحدا لصلح الوصف
للمتشبه منه يقال تطليقتك البتة فجعل صفة له واستثنى واحدة منها يقع واحدة بانه وكذا انت طالق
نتين الواحدة البتة يقع واحدة بانه لان البتة لا يصلح صفة للمتشبه لعدم وقوعه وتصلح صفة للمتشبه منه
فيجعل صفة للكل والمتشبه منه كما قال شتين البتة الواحدة ولو قال انت طالق ثلثا البتة الواحدة
وانت طالق ثلثا بانه لا واحدة يقع جمعيتان لان كلامهما وصف اصل للثلاث لا يوجد بهما فلا يعيد
الامام فاذا التثنية فلا يعتبر فصار كما قال انت طالق ثلثا الواحدة قال غير المدخول انت طالق بانه ثلثا
قال الامام لاحد ولا لغيره لان التثنية وقع عليها وهي زوجة ثم بانه بعد وانه كلام واحد يقع اوله آخر المرأة
طالق ثلث وقال كذا يقع واحدة وعليه الحد لان التذلل فاصل بين الطلاق والتثنية لا يرى ان كذا لم يرزل بها
حتى قال انت طالق يقع واحدة وكذا قوله انت طالق باين ثلثا وكذا قوله انت طالق بانه ثلثا لان
قوله بانه ثلثا حكمه ان طالق بانه واحد وليس ثلثا قوله انت طالق بانه ثلثا لانه لا يقع بانه ثلثا
محض لا يرى انها لو مات بعد قوله انت طالق قبل قوله بانه ثلثا كان الطلاق لانها لم يمس من الطلاق قال كذا

انت طالق بانه ثلثا

انت طالق بانه ثلثا ان دخلت الدار طلق ولا لغيره ولا لغيره انت طالق باين ان دخلت الدار طلق
ولا لغيره الطلاق بلا دخول انت طالق بانه ثلثا وقع التثنية ولا لغيره ولا لغيره انت طالق بانه ثلثا
ان دخلت الدار تعلق الطلاق بالدخول ولا يصير بانه ثلثا فاصلا لانه قد انت طالق ثلثا بانه ثلثا انت الله تعالى
وبصرف الاستثناء لا الوصف وكذا انت طالق باين ان انت الله تعالى بغير الاستثناء ولا الكل ولا يقع الطلاق كما
قال باين لانه والاصل عنده ان المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع بطلا او يلزم به كذا بطلان بانه ثلثا
على الكل ان دخلت الدار انت طالق وطالق وان قلت فلان طالق الاول والكل معلق بالشرط الاول والكل
بانه ثلثا دخلت يقع شتان وان قلت يقع واحدة لان جعل الاول شرط لانها في كل شرط
الا كمال والاصل فيه انه اذا ذكر الطلقات التثنية عقيب الشرط الاول منضما لغيره عطف بغيره على الكل بالشرط لانه
وصية العطف اذا اقتصر على الشرط الاول فاذا اعتبه بالشرط الثاني لولم يعلق الثالث بغيره بطلان كذا في الشرط
قطع الثالث في الشرط الاول فلا ضرورة في الاول والكل فاصلا بالشرط الاول انت طالق انت انت ان دخلت الدار
الطلاق بالدخول والاستثناء فاصل والتثنية بخلافه ان يود وباشد عيني محض ثم قيل لان يود يقع على التثنية وباشد
على التثنية وباشد الامام محمد بن الفضل على ان يقع على التثنية وباشد عيني محض وباشد عيني محض
ما يود وباشد فلهذا فاطمنا ثم تزوجها بولادة وباشد عيني محض وباشد عيني محض وباشد عيني محض
كحت النكاح للتضاد حلف على عيني وقال لا ان يبدل او لا ان يكون خيرا من ذلك فهذا استثناء فلو قال لا
ان لا استطيع فهذا على ثلثة اوجه اما ان يريد عدم الاستطاعة بالقبض والعقد بان كان وقضا الله خلقا خلقا
عليه وعدم الاستطاعة بغيره في عرض وفيه في البلايا فيخلق على الخلق والجنه عن ثلثا فيخلق عليه وكما لم يبد
فوق الاول لا يثبت لانه كما لم يثبت بالاستثناء كما قال لا ان يكون وقضا الله تعالى كذا في كل علم ان وقضا كلامه
وفي كذا ان كذا قبل عرض عرض عارض حيث لا بعد عرض عارض على الكلام والحكم في الثالث كذا في كذا
اكره بانه ثلثا لا يقع بطلان ام لا كتب الطلاق واستثنى بطلان قبل او طلق بانه ثلثا بانه ثلثا بانه ثلثا
الفصل الثاني في دعوى الاستثناء او الشرط فلو قال له ولو شهدوا ان طلق او خالف بلا استثناء
او شهدوا بان لم يشك يقبل وهذه مما يقبل فيه البينة على النفي لانه في المعتمد وجودي لانه عيان فيضم الشك في
عقبة الحكم بلوجب وان قالوا طلق ولم يسمع منه غير كذا الخلع والزواج يدعي الاستثناء والقول له وفي الصغرى
انه اذا ذكر البطل لا يسمع دعوى الاستثناء وذكر الاول وحده في الغايه دعوى الاستثناء ان ثبت الطلاق
باقراره ولو ثبت بالبينة لا يقبل وان ظهر منه ما يدل على صحة الخلع كقبض البطل وكذا لا يصح دعوى الاستثناء وقال
لعبد اعشقت احسن قلت انت الله اول امرائه تزوجتك احسن قلت انت الله وانكرت فالقول له كذا في
فناوى الاصل وذكر النسب ادعى الاستثناء وانكرت فالقول له لا يصح في الزوج بلا بينة وان ادعى بطلان
بالشرط ادعت الى ان قال قول له **نوع** في اللفظ التثنية بها التثنية او الواحدة او البين او الرجوع وباشد
ثم تصرف فيه بعد الايقاع طلقك آخر ثلث تطليقات فقلت لانه التثنية لا يتحقق الا بتقديم مثله عليه ولو قال
انت طالق آخر ثلث تطليقات فواحدة لانه في الاول اجرة فيغايه التثنية يقع وفي كذا وصف المرأة يكونها
آخر التثنية بعد الايقاع وهي لا توصف بذلك فبقي انت طالق وباشد كذا في انت طالق عام ثلث او ثلث
ثلاثة فقلت انت طالق باين واحد وثلث فواحدة بخلاف التثنية لو قال غير شتين فقلت بقول الغايه

مطلوب
تعلق بنية الطلاق
على نفي الاستثناء

مطلوب
دعوى الرجوع
الاعلى

واذا لم اطلقك فانت طالق ولم اطلقها فانت طالق وقع ثنتين لانه وقع اليكس على التولية فوقع بالثنية
ووقع اخرى باليمين الاولى ولو قال اذا لم اطلقك فانت طالق فاذا اطلقك فانت طالق ولم يطلقها
فانت طالق واحدة لان شرط وقوع الطلاق باليمين ان يطلق طلاق يقع بايقاع يمينين احدهما ولو وجد
قال لها اني شئت وان لم تشأ فانت طالق كذا هذا اعلوه ان قدم اليه او اخر او وسط الطلاق وكل على وجهين
اعاد حكم الشرط ام لا وذكروا في العطف فان لم يرد كل الشرط وحلف لا يقع في الوجه الثلثة لتعلق الطلاق باليمين
وعدها وان لا يتصور وان اعاد حكم الشرط ان قدم اليه لا يقع ابدان قال ان قلت وان شئت فقل لا يصح
اليمين وان قدم الطلاق او وسط ففعلت في المجلس شئت طلقك لتعلق الطلاق باحدهما وان قامت قبل
ان يقول شئت طلقك وهذا لم ينو شيئا وان نوى الوقوع لا التعليق وقع قدم الطلاق او وسط او اخر لانه لو قيل
انت طالق شئت لم تشأ في تعليقك بملكك ان تزوجت فلا فني طالق ان امرت ان تزوجها ففني
طالق فامر ان تزوجها منه وقع طلق وان نوى واحدة فواحدة ان تزوجت فلا فني امرت فم تزوجها ففني طالق فامر
ان نأمر تزوجها منه ونزوجه بعد ذلك بنفسه لم تطلق لان اليمين انحلت بالامر وان قال ان تزوجت فلا فني طالق
وان امرت من تزوجها ففني طالق فزوجت منه بامره طلق لانه انعقد منها عينا واحد على الامر والآخر
على التزوج وان قال ان تزوجت فلا فني امرت من تزوجها ففني طالق فزوجت منه بامره طلق لان اليمين
واحدة والشرط شيان فلا يخل اليمين بالامر وكذا لو تزوجها بالامر لا تطلق لانه بعض الشرط فان امر بعد جلا
فقال زوجه فلا فني امرت على حاله طلق لانها حمل الشرط ان تزوجت فلا فني امرت ان تزوجها منه ففني طالق
فامر ان تزوجها منه لم تطلق لانه حلف لا امر وعبر اليه ان تزوجت فلا فني امرت على حاله فزوجه بالامر تطلق لانه
حلف على نفسه دل هذا على انعقاد اليمين حلف وصف بالحنث فيكون رد اعلى من زعم ان اليمين لا ينعقد لان الشرط واحد
واحد اصلها بعينه والآخر لا ومع ذلك لم ينعقد لان شرطه قبل الاخر في المسئلة الاولى وقيل الخطية في الثانية
لو نوى ففني طلق قال الاجنبية او مائة اكرت ان تزوجها ففني طلق لان شرطه لا يقع لان تزوجت بنفسه
الارادة ففني طلق فلا يحنث بالتزوج بعد حلف الا في الزمان لم يرد اعلى من زعم ان اليمين لا ينعقد لان الشرط واحد
بشرطين ومنه وقال من دسده ويزيل طلاق لا يصح التعليق ولا يقع الطلاق اذا تزوجها ففني طلق ولو قال ان تزوجت
بشرطين داه شو لا يصح التعليق قال المتكوه ان تزوجت ففني طلق لان شرطه لا يقع لان تزوجت بنفسه
يفرض لا الوطى اذا قال المتكوه ان يحنث ولو قال المعتد عن جميع الزمان لم ينعقد لان شرطه لا يقع لان تزوجت بنفسه
يجعل الرجعة ايضا فاذا نوى ان يفرق اليها وذكر النسبة ان نكاح كمن يفرق الوطى كالمعز والصحيح هو الاول قال
لاجنبية ان طلقك ففني طلق لا يصح التعليق ولا يقع الطلاق اذا تزوجها ففني طلق ولو قال ان تزوجت ففني طلق
طالق ثلث لا يصح ولو قال المتكوه نكاحا ففني طلقك ففني طلق لان شرطه لا يقع لان تزوجت بنفسه
ليطلق فلا فني اليوم ثلثا وهي اجنبية عنه او مطلق ثلثا فالترفيه ان يطلق بالثلاث وان لم يقع الطلاق في النكاح
الفسد حلف لا تزوج ففني طلق اليوم ولها زوج برب النكاح الفسد ففني طلق لان شرطه لا يقع لان تزوجت بنفسه
ان لا تزوج امرأة فاجاز ذلك النكاح لا يحنث لان الاجابة ليست بعقد مبادا زوج قبل اليمين ولو بعد و اجاز
بالقول حلف لانه كالتوكيد في الابداء والاجابة بالفعل يسوق للمهر اليها لا الوطى او القبلة لانه حرام قبل نفوذ العقد
ولو بعثت اليها مائة او عتيق لم يكن اجابا لعدم انصافها بالنكاح بخلاف سوق للمهر وكل امرأة تدخل في نكاحي

ففي طالق

ففي طالق وكل امرأة تزوجها سواء بعثت اليها شيئا ام لم يرد المهر ولم يرد المهر اليها لا وانه فيه وقيل يكون اجابا
ولو دفع وقال انه حررت فاجازت قولها والتبديل اجازت وكبره والخوة بها اجازت وبعثت لنفسه لانه
من الخصا بصره كوزجه ففني طلق بغيره ففني طلق بغيره وقد حلف على ان لا يزوجه الا بغيره كما لو حلف لا يدخل هذه
الدار فادخل ثم دخل وفيه خلافا لما حلف ونطق العنونة واجازت قولها وفعلها كالحكم في النكاح والحكم في الفسوق
والتزوج فعلا او لم يفرق بين في زماننا وبين في انجي الى عالم ويقول له ما حلف واجتبا به النكاح الفسوق
فمن زوجه العالم امرأة ويجزى بالمثل فلا يحنث وكذا اذا قال لجماعة لا حاجة لي بالنكاح الفسوق فزوجه واحد منهم
اما اذا قال الرجل اعقد لي عقد ففني طلق بغيره ففني طلق بغيره ففني طلق بغيره ففني طلق بغيره ففني طلق بغيره
فالحيلة ان يزوجه الفسوق ثم يزوجه بغيره فلا يقع الثلث لان الحلف باليمين كما لو قال ان خطبت فلانة
او تزوجتها فخطبتها ثم تزوجه او زاده او تزوجه بغيره لا جلا واجيزه لا واد الجوان وعني بن صاحب الجارية
يمكن نكاح الفسوق في قوله من زوجه من دريد ولا يمكن في قوله كل امرأة كحل **الفصل السابع**
في الرجعة تزوج المطلقة الرجعية صا راجعا في الحنفية طلقها ثم قال ان راجعها ففني طالق ثلثا ففني طلقها
العقد لا يقع ولو كان الطلاق باينا يقع لان الرجعة منها ابدية النكاح وقوله المطلقة الرجعية انت غدا
كما كنت وانت امرت لا يكون راجعا بلانية ويكون راجعا باقال لها اي رفته بازاد دمت ان عني الرجعة
صا راجعا ولا يجب المهر بالرجعة الا بالوطى راجعها وقال في زوت في مهر لا يقع ولو قال راجعك لافى وقالت
قبلت صح واذا قالت اسقطت تمام الطلق او ناقض الطلق تنطلق في الرجعة لا نصف والعدة ولو قالت ولدت
لا يقبل بلانية فان طلقها بعينها باقية لعد سقطت هذه القصة صلت نفاقا قال محمد لو قبلت المرأة بشهوة
ان صدقها الزوج في رجعة وان اكرت لا وكذلك ان مات الزوج وصدقته المرأة وكذا لو قبلت وهو يام او معونه او وليته
ذكر شمس الدين على قول صا راجعا ولا يقبل البنت على الشهوة لانه غيب طلقها وهو حقيق لم يحنث ان راجع
بالفعل صح لا بالقول والنظر الا فرجه بشهوة في القيس في القبلة وفي الاصل جعل هذا قولهما وعندنا نظرنا
الا فرجهما وتقبلها لا يثبت الرجعة ونظرة وتقبله او بشهوة اياها رجعة اجماعا والنظر لا يبر ما بشهوة
لا يثبت الرجعة فالرجعي السحر ان يراجعها بالقول لانه حقيق وتقبلها بالشرط واذا ففني طلقها
في النكاح قال بعد الخوة بها وطنتك فانكرت ففني الرجعة وان اكرت الزوج الوطى لا رجعة له **الفصل الثامن**
في العدة وفيها اربعة انواع عدة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشرة ايام لا صغيرة او كبيرة مسلم او كفاية
قال لامرأته احدي طالق ثم مات قبل البيان على كل منها عدة كوفاة يستكمل فيها ثلث حيض ولو بين الطلاق
واحد بها لعدة موقت البيان والمطلقة رجعية بموت زوجها في العدة نصير عدة بها عدة الوفاة وان ايتا
او ثلثا ان كانت لا ترضى عدة وفات وان ورثت بالفرع عدت باربعة اشهر وعشرة ايام يستكمل فيها ثلث حيض
وقال ابن عمر ثلث حيض ولو حصة حصة من عدةها بعد الطلاق ثم مات الزوج والطلاق باين محجب من الحيض
في العدة ام الولد اذا كانت محترمة على الوطى قبل موتها بان كانت متكوه الغير لا يجب عليها بموت كوفاة عدة بلغت
فراث يوم ما تم انقطع وصفت حولا ثم طلقت فعدتها بالاشهر وان رأت ثلثة ايام وانقطع وحصة سنة او اكثر
ثم طلقت فعدتها بالحيض لان تبلغ حد اياس من حيض وحسن سنة في الحنفية وان رأت الابنة بعين ما ذكره
في النواذر ان بعض من القيس لان النص يقضي كونه حيضا قبل هذا اذ ارات قبل الحكم بالابنة بعده فلا

مطلوب
العدة بعد الطلاق
الا بعد العتصاء

وقال المحدث انه انما يحكم بكونه حيا اذا كان سائلا اما اذا كان ميتا فلا فاعلم ان على رواية التوارد ان كان مات احمر
او اسود ولو اصف واخضر لالا كونه حيا ثابتا بلا جهتها فلا يبطل الحكم بالياس باجتها فمطلوب القضاء
ان يدعى احد الزوجين فساد النكاح بحكم قيام العدة فيفضى القاضي بوجان وبانقضاء العدة بلا شهر قد يبطل
ولو رأت قبل تمام الاعتداد بالاشهر ما حكم القاضي بان رأت حيا بان الاعتداد بالاشهر قد يبطل وان رأت بعد تمام
الاعتداد لا يبطل قضاء القاضي به ام لا ولا يبطل الا نكحه وبه يفتى وفي النوازل ان عند بعض المشايخ نكاح في النكاح ولو
بجواز النكاح ثم رأت لا يكون فاسدا ولا صحيحا جازا النكاح ولا يسترط العتصاء وفيما ياله العدة بالحيض وفي الخبر
اعتدت الصغيرة بالاشهر ثم رأت لدم انتقلت عدتها للحيض صحيحا كان او بانينا ولو كانت حية
آتت استقبلت العدة بالشهر واذا جلت في العدة فعدتها موضع الحمل وفي المتوفى عنها زوجها لو وصلت بعد
يعتد بالشهر قال كل امرأة تزوجها فكدت نسى ما قال ثم تزوجها ثم طلقها بانينا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل
الدخول يجب مهر كامل وعدة مستقبله وعند حمير نصف المهر تمام العدة الاولى وعليها بقية العدة ولو كان الاول
صحيحا وان كان فاسدا لا يلزم المهر ولا العدة بالاجماع ولو الاول فاسدا والى الثاني صحيحا في كمال الوجاهة لثلاث
وطهرها في العدة مع كمال الحرمة لان تناف العدة وتنقض العدة بثلاثة حيض وبرهان اذا علم بالحرمة ووجد
شرايط الاحصان ولو متكررا لطلقاتها لا تنقض العدة فلو ادعى البتة يستقبل ويؤلف النوازل اليان كالثلاث
والصدر لم يجعل الطلاق على ما لا يخلع كالثلاث في القضاوي طلقها ثلاثا فلما اعتدت حية من اكرهها على طلاق
ان اكره طلاقا تناف العدة وان اقر بالطلاق لا تناف وليس لها طلب النفقة في العدة المستأنفة
ولا يقع الطلاق في هذه العدة ولا يحرم نكاح الاث وكرر صدره السلام خالها بما لا يغيره ثم وطهرها في وقت
عالم بالحرمة تناف العدة لكل وطئة ويندأخل العدة لان ينقض الاول وبعده يكون الثانية والثالثة
عدة الوطى لا الطلاق حتى لا يقع فيها طلاق آخر ولا يجب فيها نفقة اخرى تزوج منكوته الغير وهو لا يعلم انها منكوته
الغير ودخل بها يجب العدة وان كان يعلم لا يجب العدة ولا يحرم على الزوج وطئها به في آخره طلق امرأته منذ
خمسين ان كذبته في الاستناد او قالت لا ادرى يقع الطلاق من وقت الاقرار لكل لا يجب النفقة استكثرت
اقتناع المتأخرين ولا يخل للزوج باجتها وباربع سواها خبر العتصاء على الزوج المهر ثانيا بالدفول لاقران
وتصديقها اياه ولو كان يت غايبا سواها فطلق او مات من وقت الطلاق والموت وان لم يعلم جعل امرأته ما
انجزها فانكرت الضرب وبرهنت وقضت بالفرقة بعد عدة فالعدة من وقت الضرب كما لو ادعت الطلاق
في شوال وقضيت بالبينة في المحرم فالعدة من وقت الطلاق لامة وقت القضا ووم النكاح الفاسد الموت الطلاق
ثلاث حيض ولا يعتد في بيت الزوج والعدتان تنقضان بعدة واحدة حتى لو طلقا ثلاثا لستم وقع بالحيض
او الا شهرين من عدتها حية او شهر والمعدة ان تحت طابا لسان المفتوحة لا بالطرف الاخر كما تدس راسها
لدفع الازلي للبرنة واذا اترها الزوج ان تعتد في منزل القاضي لم يفسد بل تعتد في منزلها قبل الفرقة وان مات
الزوج في منزلها اجبر فعليها اجر المثل في مالها زمان عدة وان طلقها فاجر المثل على الزوج وان خافت سقوط
المثل فخلو طلق الاثنتين ثم اشتراها لا تحل قبل التزوج بزواج آخر وهل يباح الدخول على معتدة للطلاق
فيه روايتان واعتبر بالشهر فيها بالاهل اجماعا والطلاق في الاجازة والقدر في خلاف في العدة ايضا
حريص قال كنت طلقتك في صحة وانقضت العدة وصددتها ان تزوج في الحال وكنت باقية في حق النفقة

والسنة زائدة

والسنة زائدة في حق كل اربع سواها واذا جرح ثم الام نصف المهر قبل الرجوع لا يحسب الرجلان في البذل قبل
اتراس سوى الراس انقضت العدة والبدن في النكاح لا يثبت طلقا رجعا ومات في العدة فعدتها عدة موتى
لا غير وبطل الخبز وعقوبات لا يجب في النكاح الفاسد والدخول في النكاح بلا شهود واجب لقوله لا تخلف
في صحة وكل نكاح هذا صفة فالدخول فيه يوجب العدة والموتة في الفساد يوجب العدة والاصل ان المانع من الوطى
في حال الطلاق ان كان شرعا يجب العدة وان حقيقا كما لم يزل اختلف في النكاح الصغيرة اذا طلق في وجوب
العدة عليها فانكرهم لا يبطلون لفظ الزوج لعدم الخطاب بل يتولون عدة بايد وان في نسخ ما يثل
الدخول في الاول دخول في الثاني على الاصل في تزوجت ثم طلقها فزوجها في الاول لا يلزم المهر والزم المهر في العدة
ثم تزوجها في هذه العدة بلا ولي وقرق قبل الدخول المهر كالمهر كالمهر عدة مستقبله وعند حمير نصف المهر تمام العدة
الاولى المهر تزوجها نكاحا صحيحا ودخل بها ثم طلقها في العدة وتزوجها ثم طلقها في العدة وتزوجها ثم طلقها
قبل الدخول في الثالث تزوج صغيرة ودخل بها قبلت واخارت نفسها ثم طلقها قبل الدخول الرابع تزوجها ودخل
ثم ارتدت والعياذ بالله وقرقت ثم اسلمت وتزوجها في العدة ثم ارتدت والعياذ بالله قبل الدخول الخامس تزوجها
ودخل بها ثم طلقها ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت قبل الدخول السادس تزوجها في العدة واعتقت قبل الدخول واعتقت
نفسها ثم تزوجها في العدة السابع تزوج احد وطلقها ثم تزوجها في العدة واعتقت قبل الدخول واعتقت نفسها
الثامن تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها ثم تزوجها في العدة وبلغت قبل الدخول بها واعتدت نفسها التاسع
نكحها نكاحا فاسدا ودخل بها وقرق ثم تزوجها في العدة نكاحا صحيحا وطلقها قبل الدخول في العدة في هذا الموضع
يكون فان كان يكون صاحب فرس ارضه المهر ما الذي ترد في جوابه لا يكون فان راوان كان يشك في ذلك ولم يقل
الكرخي اغايب يكون فان راا اذا كان مضى لا يقوم الا بشق وهو كمال بقدر على الصلوة قاعدا وقد ذكر ان يجوز في ذلك
يستقيم كلام واقعا له العاقل ضد المعنوية في كل طلاق غير ان يغلب احد الزوجين في فعله فيكون له الافعال
بلا قصد والعاقل من يفعل فعل الجاني ايضا في غير قصد والمعنوية فاعل الفعل الجاني ايضا في قصد المراد
بالقصدان العاقل يفعل على ظن الصلاح والمعنوية في فعله مخبر بوجه الف وفي النوازل المعنوية في مكان
قليل النعم فخلط الكلام فاسد البتة لانه لا يضرب ولا يشتم كالجون رجل عرق الجون واودعت زوجته طلقها
ثلاث في حال الاعتدال وزعم الطلاق حال اصابه الجون ولا يعلم ذلك الا من جهة القول له وفي التفسير الكبير لا يعلم
ان ذلك اصابه فالقول لها وان علم فله وان شهدوا انهم راوه جحوة ناعرة فالقول له وكذا لو قال طلقك وانا لم اقول له
وفي المتن انه لا يقبل لو ادعى امرأة في غيره قال طلقها وانا لم اقول له ان علم جحوة المعنوية اذا كان يقبض
ايضا في حال افاقته هو كالعاقل سواها لان افاقته وقت معلوم او لا ظن ان النكاح الذي بينه وبين امرأته
فاسد فقال لا نكاح بيننا او قال نكحت النكاح الذي بيننا ثم ظهر صحة لا يقع الطلاق ويعتد في كونها صاحبة
الجزع المصالح الداخلة وفي حق الجزع عن المصالح الخارجة والمرأة في حال الطلاق كالمريض والمراد به وجع يقرب بالفضال
الولد لان المعنوية عرض الموت ما يتصل بالموت والمريض الذي يتعقبه الموت في حكم الصحيح كمن يتعقبه البر وقال
في الاسلام الفتوى على ان العتصاء اذا رأت الدم الحاصل يكون حيا وان خيرا الصل ان قليلا لا يكون حيا والقليل لا
يتجاوز طاعة واحدة وان كثيرا ان كان حكم بالياس لا يكون حيا حيا حيا او منفصلا وان كان حكم بالحيض فالتفصيل
لا المنفصل والمنفصل ان لا ينقطع وقت صلوة كمال والمنفصل ان لا ينقطع وقت صلوة كمال وعن ذلك في طلقها

زوجها ومضى عليها نصف عام ولم ترد ما حكم بإسائها حتى غفر عنها بعد ثلثة أشهر وروى عن ابن عمر عن مثل فعل هذا
 في عمدة النظر قبل بلوغها لا لئلا يفسد ثلثة أشهر بعد نصف سنة وبه قضى القاضي جاز لا يجتهد فيه في حفظ
 هذه الكثرة وقوله طلق الصغر بعد الدخول اعتدت ثلثة أشهر ويجب لها النفقة قال الامام الفضل ان لم تكن حرة أهنة
 فذلك لك ان حرة أهنة فلا تنقض بالاسس لكونها ذات جيل فينفق عليها الا ان يعلم فرارها اجرت بموت زوجها
 وقد مضت عدة عدة فقد انقضت ان شئت في وقتة مودة اعتدت مودة البقيان **الفصل التاسع**
في الخطر والاباحة وفيما يقع انواع الاول في سبب الحرة سمعت بطلاق زوجها اما ثلثة ولا يقدّر على فعله لا يقتله
 ان علمت ان يبرها يقتله بالود او لا تقتل نفسها وذكر الاول جندى لزمها فرارها لا يفسد فان لم يكن لها بيتة كحلقة فان
 حلف فالتام عليه وان قتله فلا شيء عليها والبيان كالثلث شهدها ان زوجها طلقها ثلثة ان كان غيبا ساغ لها
 ان تزوج باخر وان كان حاضرا لان الزوج اذا انكر اجماع العضا بالفرقة ولا يجوز القضاء بها الا بحجة الزوج وفي
 الموازل حرمت عليه ثلث وعكسها ساغ لها ان تزوج باخر غير علم الزوج ولا يطلونها وقال الامام صاحب النظم ان كانت
 موقوفها بطلاقها لزمها شهدها ان طلقها في السر ان صدقته بثلث الطلاق وان كذبته شهدوا واعتد القاضي في حكم ذلك
 شك ان طلق واحدة او اكثر فمن احد قل ان يستيقن بالاكثرا او يكون اكثر طلقه على خلافه وان قال الزوج عزمت على ان
 ثلث بتركها وان اجره عدل حصر ذلك الجلب بانها واحدة صدقته واخذ بقوله ان كان نواعد ولا وعكس حلف بطلاق
 امراته ولا يدري ثلث ام اقل يجزي فان استويا حمل ابش ذلك عليه عن محمد ادعت عليه ان طلقها ثلثة وهو يجزى في المخرج
 فجاءت تطالب الميراث ان كانت صدقة قبل الموت ورنه ولم يطلو وان لم ترجع الا تصديق حرمات لم ترث طلقها ثلثين
 فقال رجل طلقها ثلثة قال نعم ثم تزوجها ان كانت سمعت به لث ثلث لئلا يكره ان ترجع اليه ولا يكره ان يكره سمع رجل
 من امراته انها مطلقة الثلث والزوج يقول لا بل ومطلقة ثلثين لا بأس لم يسمع منها الا ان كثر نكاحها ويعنيها ما انتفاع
 ارا وان تزوج امرأة فشهد عدله او عند القاضي ان لها زوجا فزوجها لا يعرف **نوع اخر** في الحلل تزوجها التي فاسد الاكل
 للاول ولا يحل مطلقه الثلث للاول بنكاح ولا يملك اليه حتى يدخل بها التي بنكاح صحيح فزوج صغيره لا توطأ لصغرها
 فطلقها زوجها ثلث فزوجها التي ووطئها لا يحل للاول بهذا الوطئ وان كانت توطأ عشها فوطئها التي حل ولو قطر لوطئ
 بلا دخول التي للاول لا خذ بقوله لا يبرأه لا ينفذ القضاء ولا قولها في الجماع قال القدر في قوله بالحل قبل الدخول اعليه
 لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وقدره ان يبرأه من هذا القول واذا تزوجت بغير كونه حل للاول والاول لا يكون
 حرا بالغا فانما كانا بشرط لانزال وان تزوجت بغير بل اذن سيده فوطئها ثم اذن السيد فوطئها قبل الدخول
 بعد الاذن لا يحل للاول بلا قول بعد الاجازة مطلقه اسم اذا كانت كتابية فزوجت بكتابية ودخل بها حلث للاول
 وان لم يشترط التحليل في النكاح حل للاول لا يكره ولا يعتزل فيه ولو شرطه فعل الخلاف وقيل للحلل اجور وتاويل للعلم اذا
 اذ شرط الاجور ولو طلقها ثلث فزوجت بغير وطئها ثلث وتزوجت بالثالث فطلقها الثلث تحلل للاولين اجرت
 ان التي جامعها وانكر الجماع حلت للاول ولو على الغلب لا ادعت على التي وقال الاول بعد نكاحها ما كان كس وطئها
 يفرق بينها ويجب على الاول نصف مهرها والعكس ادعى الاول الدخول بعد النكاح وانكرت ان كانت علمه بشرط التحليل
 لا يصدق الجاهل بصدقه قالت بعد تزوجها الاول ما كنت تزوجت باخر والزوج يدعي الزوج والدخول لا يصدق
 المرأة ولو قال التي هذا النكاح كان فاسدا لانه كانت تزوجها قبلها ان صدقة المرأة لا تحلل للاول وان كذبته تحلل
 مشكوكه رجل قالت لاخر طلقه زوجي وانقضت عدة جاز تصديقها اذا وقع في الظن صدقها عدل ام لا ولو قالت

نكاح الاول

نكاحي الاول كان فاسدا ليس لان يصدقها وان كانت عاولة المطلقة ثلثة اذ اقلت تزوجت وانقضت عدة
 ان عدله او غلب على طنة صدقها ساغ تصديقها وان قالت طلقك اوصلا لك كدم لا تحلل بلا استفسار
 تزوجت بمحبوب لا تحلل للاول ما لم يحلل لعدم الدخول حقيقة وحكي وان حلفت لوجود الدخول احل حتى ثبت النكاح
 تزوجت المطلقة ثم قالت للثاني تزوجت في عدة ان كان بن النكاح والطلاق اقل من شهرين صدق قول
 الامام وكان نكاح التي فاسدا وان اكثر من شهرين او شهرين فصحا والادام على النكاح اذ انقضت عدة لان العدة
 هي للاول والنكاح حق للثاني ولا يجتمعان فدل الادام على المضحك لان المطلقة ثلثة اذا تزوجت بالاول بعد عدة وقالت
 تزوجت بلك قبل النكاح التي حيث يكون اقدمها وليا على اصابة التي ونكاحها قالت المطلقة ثلثة تزوجت بغيرك
 وتزوجها الاول ثم قالت كنت كاذبة فيما قلت لم اكن تزوجت فان لم تكن اقرت بدخول التي كان نكاح التي باطلا
 وان كانت اقرت بلم يصدق وقوله لم لعن التحلل والتحلل لا يحل له المحلول لا نفرا وتقول احللت لك بيتة او اخذ
 او ايسره ذلك لان الاصل فيه بصفاته خاصة وهذا الشرع لا الزوج التي بانفراؤه فانت ظهور امر بالتحليل
 يهدى لمن ثوب غش عبيد في شري امراته فزوجها منه بث مدين ثم يهدى الغلام لها فيبطل النكاح ثم يبعث
 الغلام الى بلد آخر فلا يظهر امرها قال المحلول وفيه نظر لانه لا تزوج بغير نفقة وفيه خلاف وكذا امره من حق وفيه خلاف
 فلهذا يرفع الى حاكم يري من يهدى من لا يقول بالصحة فيفصح فلا يحل المرام وان فانت ان لا يطلوها التحلل
 يقول له حتى يقول ان تزوجتك وجامعتك فانت طالق علق الثلث بشرط ووجد الشرط ويجزى في ان لو عرضت
 عليه انكره او استغنت المرأة فافترقا بوقوع النكاح ويجزى في ان لو علم انكر لطفها ان تزوج باخر وتحلل نفسها
 سراحته اذا غاب في سفر فاذا رجع فالتحت منه بغير النكاح لشك خارج قبلها لا النكاح الزوج الطلاق روجت
 المطلقة نفسها التي بشرط ان يجمعها ويطلقها التحلل للاول قال الامام والنكاح والشرط جائز ان خذ البذل التي
 طلقها اجرة فاعترض على ذلك وحل للاول قال بعض المشايخ اذ لم يكن اليه الصغير مشهدة في حق المرأة لا تحلل للاول
 اقرت ان زوجها خالها وانكر الزوج ثم فارقها وحضت عدتها حل للاول تصديقها وتزوجها لانها اجرت على امرتها
 وبين ربه وهو الحل للاول ولا حق للثاني فيه مودع والنكاح وعدمه سواء وكذا ان اخر به نفقة وانكارها الدخول لا يبرأ
 وتزوجها بالاول لا تسامح للتناقض **النوع الثاني** تزوج **نوع اخر** في حلف لا يطلو حلفي بيمان ان لا يطلو فالحل
 فيه ان تزوج رصينة ويا حراحت امراته او امرها فترضاها فحرم الميراثان لكونه جامعيا بين الحاله وبنت الاخت ولا تحت
 اما العدة باللعان او الابل او البقرة باللعنة او الخلع طلاق **النوع الرابع** تزوج **نوع اخر** قالت لرجل ان
 ابي رضاء وامرت عليه كوز ان تزوج لها اذا كان الزوج ينكره وكذا اذا اقر بهم كذبته لا يصدق على قولها لان
 الحرة ليست لها حصة لو اقرت بعد النكاح بذلك لا يثبت اليه وهذا دليل على ان لها ان تزوج نفسها منه جميع
 الوجوه وبغيره ولو قال الرجل انها اختي او اخت رضاعتي قال اخطات او بنيت وكذبته المرأة او صدقته يجوز له
 ان يتزوجها ولو قال قول حق ثم راد ان يتزوجها ليس له ذلك ويعرف ولو قال ذلك بعد النكاح ثم قال او هبت
 لا يفسد النكاح تحا ناولا قالت حق او ما شهد به فرفق ولو حشد ذلك لم ينفعه حجه واذا غيبها فاما اذا قال
 اختي ثم قال او هبت ولا يعرف اذا لم يقل انه من انا او قال انه مني ثم قال او هبت يعرف ولا يقبل منه اذ هو وكذا اذا قال
 لغيره مودة النسب ذلك ثم ادعى انه وهم يصدق وكله هذا تحا ناولا وفي الغنف خذه بالقبول فكذلك بعض
 في قول العبد هذا بغير اولامة هذا بغيره لا ينفع الرجوع ولو قال لزوجته هذه بنتي والنسب ولها نسب موقوف

قول الامام
لعن المحلل

المطلقة
او باللعان
او بالبله
او بالبقرة
او بالابل
طلاق

احوال الإيمان ۸

~~مطابق~~
المعتبرية الخالف

لا يعتد بهما

غير معلوم ان فعل كذا في شدة واعية بنظرانية عيسى الكرايين زفر اجرام ويرامح وهو دوسر انما هو دوسر فاعلم ان
هو شره الجوسس وشريك له هو وان فعل كذا فيمن كل شر فعل الجوسس على ان فعل كذا لا يكون عينا ولو قال هرجه
كروه است بكافران وادان فعل كذا لا يكون عينا ان فعلت كذا فلا كذا في السماء فهو عيسى ولا يكفر **نوع** منه اخذ كذا
وقال قل يا بته فقال شمله ثم قال لاني يوم الجمعة فقال الرجل شمله فلم يأت لا بحث لا بالحق ولا بالسكوت صدق فاصلا
بين اسم الله وحلفه وقوله لا تطلق فيما اذا قالت لا ترك اللعب لا تطلق فعلى ان فعلت كذا انما منك طالق ان لعبت
فقال الزوج ان كنت اللعب به فقلت اي شيء فقال الزوج همان كه تومي كومي في لعب لا يقع حر على رجل فاراد ان يقوم
فقال والله لا نقيم مقام لا يلزم الي شئ لكن عليه عظيم اسم الله قال فعلت كذا امس فقال نعم فقال البتة والله
لقد فعلتها فقال نعم فهو حالف وكذا في النفي ان قلت فلانا فبعدك حر فقال لا خير لانا ذلك ان كلمة بدون اذنت
نوع اخرى الله يفعل كذا او مع الواد فقال الاخر نعم ان راد البتة واللفظ الجيب ايضا فاعلم ان النفي لا يقع
اعادة ما في السؤال ان قصد المبتدأ ان لا يتخلف الجيب الجلب الخالف هو الجيب وان لم يتوكل منها شئ فاجب الخالف
في قوله الله والمبتدأ في قوله والله وان قصد المبتدأ ان لا يتخلف الجلب الخالف هو الجيب وان لم يتوكل منها شئ فاجب الخالف
بل عيسى فهو كما نوي ولا عيسى على واحد منهما قال امر انك طالق ان لم تؤد في نفي فقال يا نعم فقال لا ليس قل نعم قال
نعم لزمه الجيب ولا يجعل فاصلا والله لا اذ لم يمتز لك فقال لا خير ولا في نفي فقال نعم ضار حاله بها **نوع** اخرى
هذا التوب عليه حرام بحيث يلبس ان اكلت الطعام فهو على حرام لا يثبت بكلمة وكذا لو قال لعمرك ان اكلت عندكم طعاما حراما
لا يثبت بالكل وفي المتن في كل طعام اكله في منزلك فهو على حرام في النسيان لا يثبت وفيه التحسين بحث والتيسر
يريدون بان اكله حرام قال لعمرك اكله حرام اكله حرام اكله حرام اكله حرام اكله حرام اكله حرام اكله حرام اكله حرام
وكذا لو قال كلاما بل بعد اكله حرام قال نعم حرام اكله حرام اكله حرام اكله حرام اكله حرام اكله حرام اكله حرام اكله حرام
بجمله لا يوقف لا يدخل هذه كذا في داخل ما فيه لا يثبت معناه اذ دخل محولا ولو اكره على الدخول فدخل كذا في هذه
الامر الذي فيه عيسى حرام ان اشترى بها حرام وان وهب او تصدق بالحكم العرفي قال حرام است حرام بل ان عيسى
عيسى ولو قال لعمرك اكله حرام ثم شرب ان اراد به التحريم كلفه حرام كلفه حرام كلفه حرام كلفه حرام كلفه حرام كلفه حرام
لا يجب الكفان وهو المختار للفتوى ولو قال لا يثبت حرام ليس عليه شئ الا ان يقول ان اكلته وقبل هو فيس **نوع** اخرى
حلفان لا يقع ثم حلف في ذلك المجلس او مجلس آخر ان لا يفعل وحث يلزمه كفان بان نوي بالك عينا مبتدأ
وان نوي الجيب الا في الزم كفان واحدة وغلام حلف بايمان في مجلس او مجلسين فكل كفان وان قال اردت بك
الاول لم يصح في الحلف بته قال والله لا اكله يوما والله لا اكله شهرا والله لا اكله سنة ان كلمة بعد شئ فعله ثلثة كفارات
وان كلمة بعد كفان زمان وان كلمة بعد شهرا واحدة وان كلمة بعد سنة لاشئ عليه هو هو ودي ونظر في عيسى ولو قال
هو هو ودي ان فعل كذا هو بنظر ان فعل كذا فيمينان **النوع الثاني** في المرأة قال هو هو في مكة او القران فيمين
في المختار وكل ما كان المرأة عنه كفر فهو عيسى هو هو بنظرين يوما بعد شهر رمضان ان اراد المرأة غفر صيتها فيمين
وان اراد المرأة اجراما او لم يوشى لا يكون عينا ولا حيا ط يكون عينا هو هو في الصلوات التي صلها ان فعل كذا
وحت لا يلزم شئ هو هو في القران الذي فعلت عيسى هو هو في عمارة هذا الكتاب ان فعل كذا ان كان فيه بسم الله فيمين
بر في المخلطة او عمارة المخلطة ليس عيسى الا اذا عرف ان فيها اسم الله وعلم المرأة عنه انما بر في الشفاء لا يكون
عينا في الاصح انما بر في الله ورسوله عليه كفان واحدة ولو قال بر في الله ورسوله كفان فان قال بر في الله ورسوله

والله ورسوله بر ثمان منه ان فعلت كذا فحنث عليه ربع كفارات والصحيح الاول قال ان سيصد وشئت آية برار
ان فعلت كذا فيمين واحدة وكذا لو قال بر في كل آية في المصحف يكون عينا واحدة بر في عا المصحف فيمين ولو قال
ارخذ بيزارم وارشد الله بيزارم وازلا لك الله بيزارم ان فعلت كذا وحنث يلزمه ثلث كفارات واذكر البراة حرة
واحدة فيمين واحدة وعلى هذا قال انما بر في المصحف لا يربعة او بر في القرآن او التوراة عليه كفان واحدة ولو قال انما بر في
من القرآن بر في التوراة فكفان ثمان على ان نكره انما بر في كل آية في المصحف فيمين واحد او الكذب يكون آية
ولا كذا في عيسى قال كل ما قال الله فهو كذب ان فعلت كذا فيمين واحد او آية الله في الاصل عيسى وعمل الامام
لا وعي الامام الله وابع الله وبع الله عيسى بوثبة قوله تعالى لعنتم من كفرتم منكم من جملهم قالوا الحيا لعن ان قسم
بجمله وليس خلفه ان قسم الا بتي لان التعظيم الخاص هو حقه تعالى في ائمة حقه حرام على قتل فلان ان قتله قتل
ولم يكن له نية كان عينا ولت كسلة ان يخرج طرام عيسى قال انما بر في المؤمنين عيسى لانه يكون لا سحر الايمان
اذا تخلف بين اسم الله وبين شرطه لا يكون عينا يكون فاصلا ولا يكون عينا قال كذا لا يخرج من الدار الا بآية
فاذا فعلت بالطلاق فخرضت لا يقع لعدم ذكره حلفه بطلاقها ويجعل الخلف بطلاق غير ما لو قال لا يصح
خداي بدست وي سوخته ان فعل كذا لا يكون عينا بحرة شهد الله او لا الله لا فعل كذا فيمين ذكره في
ملتقط صدق السلام كافر بر وفي شرف دار ان فعل كذا لا يكون عينا وكذا في الرسول بالرسول في القرآن بالقران
الله على ان لا فعل كذا ان نوي عيسى سلطان الله عيسى في الاصح ان اراد به قدر الله قال كذا انك فعلت
كذا فقلت لم افعل كذا فقال ان كنت فعلت كذا فانت طالق قلت فقلت ان كنت فعلت فانا طالق
ان اراد عيسى البراة لا يقع وفي كفتا ان قال على سبيل التحنيف لا يقع جماع كان يصنع بعضهم بعضا
فقال واحد منهم في صقع صاحب بعده فامر ان كذا فقال واحد هلا ثم صقع القائل صاحب لا يقع لان هلا
ليس عيسى وعي الامام عيسى ان عذركم دون الله او جحد المصليب ان فعلت كذا لا يكون عينا وكذا لو قال
ان فعلت كذا فخذوا عيسى **النوع الثالث في النذر** بنظر فيمن ان جينس ما نكره يكون نذرا وان لم ينو
شئ الله على ان اصله في موضع كذا جاز ان يصل في موضع آخر في الظاهر وعي الله رحمه ان كان مكان النذر
افضل من مكان الاداء لا يجوز وعلى العكس يجوز الله على صوم شهر ان قال بعينه كرس يلزمه التسابع ولو افطر
لا يلزمه الاستقبال كحما في صوم رمضان بل يلزمه قضاء ويوم ولو قال صوم شهر لم يعين ان الزم التسابع ثم
وان اطلق لا يلزم التسابع وفي الاحتكاك يلزم التسابع عيسى او اطلق ثم في الاحتكاك الصوم ان افرد يوما
ان شهر عينا لا يلزمه الاستقبال لعدم القدر وان غير معين يلزم القدر على التسابع حاشية صوم شهرين
لا يلزمه الاستقبال وعي محمد بن محمد لو صامت شهرا ثم حانت ثم اكبت في الحضي يستقبل التزم بالبدن اكثر مما
يملك لزمه ما يملك في المختار كن قال ان جعلت كذا فعليه الف صدقة وليس له الا مائة الله على ان اهدى
هذه الشاة وهي ملك الغير لا يلزمه ولو قال لا اهدى هذه الشاة المسئلة بها يلزمه وان نوي عينا كان
عينا والتذرة بالمعصية كقوله الله على ان اقتل فلانا عيسى يلزمه الكفارة وان قال ان قلت فلانا خذ البر مني
يكفي له روزه بالها ولا يلزمه شئ بالكلام ولو قال كذا في الامام لا يلزمه الزم على نفسه الحان فعل كذا لزم
الحان ولا يجوز كفان في الجين وعي قاضي المروزي انه بالحيث ان شاكف وغلام ام ارجع وقال يجب الكفان عليه
الفتوى لكثرة البلى ان فعلت كذا قال فدرهم في صدقة على الكس الكس كل مسكين درهم واحد حش

زوجه سوى من المتنفعة فحلف وعلم ان المتنفعة اجنبية تطلق امرته قضا لا ديانة وهو طلاق الهال
وقال لا تطلق حلف ان فلان تقبل وهو غير تقبل عند الناس عنده لا يثبت الا اذا نوى ما خلت
ان لم يكن هو خرافة فلان والذي نزع كذا امره بغير شرب وفلان صالح فاهل الصلاح في اخر عند الناس طلعت امرته
قضا وفيما بينه وبين ربه سحر ان فعلت كذا فامرته كذا ولا امرته او ان تطلقت واحدة واليه البيان وان طلق
احدهما بدين او رجعا وحضت عدتها ثم وجد الشرط بعين الاخرى للطلاق وان كان لم ينقض العقد
فالبين اليه قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ان قلت فلانا لا بد مني اعبت الملك عند الشرط الاول فان
طلقت بعد ذلك قولها ثم دخلت الدار وهي في العدة وحلفت في العدة ايضا طلعت ان دخلت كذا فانت
طالق طالق طالق وهي غير مطلقة فالاول معلق بالشرط والى مثل في الحال ويلغو الثالث وان تزوجها
ودخل الدار نزل المعلق ولو دخل بعد البتة قبل التزوج انحلت العيس لا الاجراء ولو موطوءة تعلق الاول
وتزل الا والثالث في الحال **الفصل الرابع في النكاح** وفيه ثلثة انواع **الاول** في الغاظة النكاح
قوله فلانة راكحوا هم س طلاق بمنزلة قوله ان تزوجتها وان قال اووت لخطبة لا يصدق في ديارنا ويصدق ديانة
ولو قال اكر فلانة راكحوا منكم كتم فعل الخطبة اكثر من كتم بمنزلة ان تزوجت وفي قوله اكثر من اكرم اخلفوا فيه التوبة
على ان يحل على الزفاف قال اكر دخر فلانة بمن دخرها واطلاق فزوجها لا يطلاق ولو قال اكر دخر فلانة بمن دخرها
او قال دادره شو واختلوا فيه والصحيح انها لا تطلق ايضا قال لا بويه ان زوجها لامرأة فهي طالق فزوجها لم
امرأة بلا امره لا يقع لان الطلاق لم يصح له الملك لان عقد الابوين بلا امره لا يصح فاندفع ان تزوجت
لان تزوج صحيح فانقض التعلق بالملك لا يتزوج فلانة ولها زوج فهذا على النكاح الصحيح ولو زاد اليوم فهذا
على الفاسد واختلفوا في ان النكاح الفاسد منعقد لا على وصف الكمال او غير منعقد اصلا قبل ينقض بمقتضى
الاقدم على الوطى فزوج ان لا يصح ما تزوج فاذا جئت بالولي ببيت النسب فلا ينظر في حق الحث لعدم
الصرون فلو حلف على المأخذ انه لم يتزوج فهذا على الجارية والفاسد بخلاف مستقبل والصلوة والقوم نظر النكاح
ويجوز بالفاسد في الشرى والبيع ولو شهد هذا ان فجا اذا حلف على ان تزوجها س لا يثبت ان شهد ثلث
يحت كل تزوجوا لاثنين شاع وكل علم ليس في القطر شاع قال اية امرأة تزوجها فطلى
فهذه على الواحدة الا ان نوى جميع النساء ولو قال من تزوجت بغيرك كتم يقع على واحدة في المختار اية امرأة
زوجت نفسها من فلانة شاع جميع النساء ولو قال من تزوجت بغيرك كتم يقع على كل امرأة واحدة الا ان
ينوى التكرار ولو قال من كاه بغيرك كتم يقع على واحدة ثم يحل التكرار بين جهان زن لو دخلت فزوجت طلعت
ولو اضرى لا وكذا كذا تزوجت كتم او قال جاز تزوجت من باس لا يقع الا على التي تزوجها او لا لان زن لا يتناول
الا الواحدة قال ابن رزقنا من اهل من تزوجت الاست طلاق ولم يكن لامرأة فزوج لا يقع ولو قال ان
تزوجت فلانة طلى طالق فزوجها مرة فطلعت ثم اذا تزوجها اخرى لا يقع لان التباين لا يثبت الا في التوحيد
فيستبدع من الزوج ولا يكره ان تزوجت فلانة فهي طالق فزوج لا يقع فان طلقها ثم تزوجها وقع قال اكر
من نكاح دخر فليس يثبت في عقد ما ان اراد حقيقة العدة ولا يثبت وان اراد القام بالتزويج
كما يقع فلان بالامر حث حلف لا يتزوج وكان تزوجها وطلقها رجعا وراجع لا يقع قال لا اجنبية
مادحت في نكاحي فكل امرأة تزوجها فطلى طالق ثم تزوجها وتزوج عليها امرأة لا يقع ولو قال ان تزوجت

مادحت في نكاحي

مادحت في نكاحي فكل امرأة تزوجها عليها والمسلمة بحالها يقع صحة التعلق من لا في الاول فمصلحة
في الاجنبية وحكمة ما زال وما دام وما كان غايته ينتهي اليه بها فاذا حلف لا يفعل كذا مادام بخاري ينتهي
اليه من باخر فزوج فلو فعل بعد كفو لا يثبت ولتقديمه قبل الزوج باخره متاعه كما في قوله والله لا اكلمك
مادحت في هذه كذا ولم يشترط الا ما لم يفسد قال لا اجنبية اكر جرت زنت كتم او قال جاز تزوجت من باس
فهي طالق فزوج امرأة ثم تزوج امرأة اخرى طلعت الا في المرأة التي تزوجها طالق بالتزويج ولو قال
هذه امرأة التي تزوجها طالق لا وكذا لو قال امرأة التي يدخل الدار طالق لا يقع بلا قول ولو قال امرأة
فلانة التي تدخل الدار طالق طلعت في الحال بلا قول حلف لا يتزوج فزوج فسادا وبغير ما بان زوجها
فصنوع لا يثبت وذكر في الاسلام ان الصواب ان يثبت عند الامام وفي رواية الحل مع ان التوكيل مطلق
لا ينصرف الى الفاسد ولم ينكر خلافه وهو الصحيح **الثاني** في الفسوق لا يتزوج فزوج ففسوق
واجاز بالقول حث ولو بالفعل لا هذا في التزوج بعد العيس فزوجها قبل العيس ثم حلف على عدم التزوج
فاجاز بالقول لا يثبت ايضا عند الكل وكل بان تزوجها امرأة ثم حلف ان لا يتزوج كتم يتزوج الوكيل
ولو جعل امرها بغيرك كتم حلف ان لا يطلق لا يثبت وكذا الوكيل بالعتق قال لها ان دخلت الدار فانت طالق
ثم حلف ان لا يطلق فدخلت الدار وقع الطلاق ولا يثبت وكذا الوكيل بالعتق ولو كان الحلف اولاً ومصلحة
بحالها حث لو بالقول بعد الحلف قال لها طلق نفسك ثم حلف ان لا يطلق فطلعت نفسها حث
وكذا لو قال لها طلق نفسك ان شئت ولو قال لها انت طالق ان شئت ثم شئت لا يثبت تزوج بنفسه
ثم حلف ما تزوجت واراد ما تزوجت بنفسه لا يثبت ومن حلف في حلف بطلا فثالث ان لا يتزوج بنته الصغيرة
فزوجها رجل وابو ما حاضر سكت وقبل التزوج ثم اجاز الاب لم يثبت ولو طلعت المرأة ان لا يتزوج نفسها
فزوجها رجل بامر ما او بغير ما فاجازت او كانت بكر فزوجها الولي وسكت حثت ومن كانت في الحلق
لمستقرة كذا لا ياذن بعده فراه بيع ويشترى وسكت حثت وعلم ان لا يثبت في المستلذين حلف عبد
ان لا يتزوج فزوج مولاه لا يثبت لانه لم يوجد منه الفعل وشرط الحث فعله حث لو اكره مولاه على التزوج
فزوج حث لوجود الفعل منه حلف ان لا يتزوج فحين فزوجته وليه لا يثبت ولو صار معتمدا فزوجته ابوه حث
حلف لا ياذن في تزوجها وهي بكر فزوجها ابوه ما فسكت ثم النكاح ولا يثبت حلف لا يتزوج فوكمل غيره حث كذا
البيع هذا اذا كان من تولد بنفسه ولو كان من ينفوس للغيره كالتسلطان يثبت وان كان من ينفوس مرة وباسر
اخرى فالحكم للغاب وفي النوازل الله لا تزوج فلانة فامر اخر فزوجها لا يثبت بخلاف التزوج لان التزوج بامر
فيستحق حكمه وهو الحل وحاصل الحث بالامر في ثلث وعشرين النكاح والطلاق والحلق والعتق بما لا يجره
والكفاية والتهبة والصدقة وقرب العبد والحر وان كان سلطانا او خاضعا والصدقة في حلف على ان لا يكره
او لا يحل على دابة والحيطة ووجع الشاة وبن الدار وقبض الدين وقصايد والصلح عن دم وعقد القرص
والاستقرار والايدي وقبوله والاعان وقبولها وما لا يثبت بالامر ستة السبع والاحسان والابحار وبيعة
والصلح على مال والفتوى على الحضوة ملحق بهذه الستة **الثالث فيما يتعلق بالملكوحة** لا يتزوج
من ثبات فلان او من هذه الدار فولدت لفلان ولم يكن في الدار ساكن ثم سكنها قوم بعد الحلف لم يثبت
عند حرمه والمخارح الحث وهو قولها لا يتزوج فاهل بيت فلان يثبت يتزوج بنت بنته لا يتزوج بنت بنته

في النكاح الفسوق

ولو قال من احضار فلان كجنت بنت البنت ايضا كل امرأة تزوجها في قرية فلان فكذا تزوج امرأة لم يمس
في اهلها كجنت لوجود التزوج فيها لا تزوج امرأة قزوين صغيرة حث ولو حلف لا يشترى امرأة فاشترى
صغيرة لا كجنت لا يكلم امرأة فكل صبيته لم كجنت تزوج امرأة ثم قال كنت اقسمت ان تزوجت شيئا طالق
ووجدتها كذلك طلقت فان صدقت فلها مهر بالدخول ونصف مهر آخر بالطلاق قبله وعليها العدة ولا
يلزمها النفقة والسكينة ولا الاحداد وان كذبت فلها مهر واحد ونفقة العدة والسكينة وعليها الاحداد و
المحيط انما يقع بالطلاق اذا كانت شيئا بالوطي وان كانت بوثية او طرفة او دردم لا يقع لان لم
يتزوج الميثب حتى عذبت في الاستحسان تزوجت امرأة كان طهارا زوج او ثيبا او روى كساده طالق
فطلق زوجته ثم تزوجها لا كجنت اعتبار الفرض وقيل يقع اعتبار العموم للفظ قال لامرأة ان طلقتك
فكل امرأة تزوجها في طالق فطلقها ثم تزوجها لا يقع وكذا لو قال ان زينت بفلانة فكل امرأة تزوجها
او قال لها محاطا ان زينت بك فزنتها ثم تزوجها لا يقع قال لامرأة كل امرأة تزوج باسماك فهي
طالق ثم طلقها وتزوجها لا تطلق وان نواها عند الياس حلف لا يتزوج الا على اربعة دراهم فزوجه عليها
فكلم القاض عشرة لا كجنت وكذا لو زاد بعد العقد في مهرها حلف لا يتزوج عليها زينا فزوجه بما هو
اكثر في قيمته بان تزوجها على ما ينفق لا كجنت **الفصل الخامس في الشراء** وفيه ثلث امور لا يشترى
ثوبا ولا يتيه فاشترى كساء فزاد او قباء او طيبا انا لا كجنت قال صاحب المنظومة وفي عرفنا
لا كجنت بالكل لانه لا يستر ثوبا ولو سحا او سطا او طفتة او قنطرة ولا كذا لو اشترى غرة لا ياب
نصف ثوب او اكثر منه كجنت وان اشترى قدريه كجنت في الصلوة كجنت بخلاف القنطرة لا يشترى ولا يلبس
ثوبا جديدا فلم ينكس حتى يصير شبه الخلق فهو جديدا قال القدر قبل الفصل فهو جديدا وبعده يعرف
لا يشترى قميصا فاشترى قميصا مقطوعا غير مخيط لا كجنت لا يشترى سلاحا فاشترى جديدا غير معمول
او سكتا لا كجنت وبالدرع والقوس كجنت حلف لا يشترى هذا العبد ولا يامر بشراه اهدا يشترى عبدا
آخر ثم ياذن له في التجار فيشترى العبد المأذون ثم تجره فيدخل في ملكه ولا كجنت لعدم شرط الطهارة ان اشترى
بالخرم فان كذا ان اشترى كجنت ولو رفعت الخمر ليجل بها الماء لا يقع الطلاق وقيل يقع لا يشترى
شيئا فاشترى مكاتبا او امة ولا او مبررا لا كجنت وان اشترى بهذه الاشياء قال بعض المشايخ كجنت
كما لو اشترى بالخمر والخمر لا يبيع فباع كذا كجنت **نوع منه** ساوم بعشرة في البايع
ان ينقص من عشرين فعلا لا يشترى عبده كذا ان اشترى بعشرين فاشترى به وبدينار حث ولو قال ترا
ازيك درهم تاده درهم خرم فكذا فاشترى له ثوبا اكثر من عشرة كجنت على قيس هذه المسئلة وقوله
جام خرم وكلم سوا ولو باع عشرة درهما ودينارا لم كجنت وان زاد على ما ذكره كفاية ولو كان البايع
خالفا فباع بعشرة ودينارا او باع عشرة درهما لم كجنت ولو باع بعشرة لم كجنت ايضا في القياس
وفي الاحتكام على كس فان العرف في حلف ان لا يبيع بعشرة ان يبيعه اكثر منها حلف لا يبيعه بعشرة
حتى يزيده فباع بعشرة ودينارا او ثوب لم كجنت وان باع بعشرة كجنت في الاحتكام وكذا عبده حران
باع بعشرة الا بالزيادة او باع عشرة فباع بعشرة كجنت ولو قال ان بعته بعشرة حتى يزيده
بعته ودينار لم كجنت وكذا لو باع بعشرة بدون الدينار عبده حران اشترى بعشرة الا باقل فاشتراه

بعته

بعته ودينار حث استحسان اراد بيع عبدا بلف واراده اشترى بخمسائة فقال البايع هو حران
حطت عنك ثم الغي شيئا ثم باع بخمسائة حث قبل اشترى او لا وعق له عبدا ولو قال ان حطت
ثم غنمه والحكمة بحالها ولا يعتق وكذا لو باع بياض والحط عنه انما يكون بعد وجوبه ولو حط بعد علم
ايضا لعدم الحكم فان كان الجزار عتق عبدا عتق ولو حط كل الثمن او وجهه لا كجنت ولو ابراه
عن بعضه قبل القبض كجنت وبعده لا ولو قال البايع لا يبيع الا بعشرة فباع بعشرة حث وكذا
لو باع بدينار ونعمته درهم لان باع بدينار وعشرة درهم **نوع منه** لا يشترى ذهبا او فضة فاشترى
درهما او دنانير لا كجنت ولو لقرعة فضة او سبيكة ذهب او طوق ذهب او فضة حث لان اشترى
دارا في سقوها ذهب او ماسا غير واحد لم كجنت لان باع لا يبيع الفضة والذهب لا يشترى حث
فاشترى شيئا او درعالا في الكانون والماس لم والفعل في الخدي كجنت قال المشايخ في عرفنا كجنت
في الفعل وبالبينة كجنت في الكل لا يشترى قميصا فاشترى ثوبا لا كجنت لا يشترى شعرا
فاشترى محاسنا او جواهر الشعرا لا يشترى جارية فاشترى نخجورا او رصيعا حث لا يشترى علما لا كجنت
فهو على ذلك الجنس لا يشترى في خراسان فاشترى خراسانيا في غيرها لا كجنت حث يشترى فيه
لا يشترى بعلما فاشترى ارضا فيها بقل قد بنت وشرط في البيع حث وكذا الرطب مع الخمل ان شرط حث
لا يشترى راس فاشترى شاة مذبوحة حث لا يشترى طما لا كجنت الرأس بخلاف ما لو حلف لا ياكل
طما فاكل راس لا يشترى بابا في البيع فاشترى دارا البية في البيع حث لا يشترى خلا او شجر فاشترى ارضا
فيها نخلا او شجر حث كما لو حلف لا يشترى هايطا فاشترى دارا لها هايط لا يشترى حث فاشترى ارضا
فيها حشيش لا كجنت لا يشترى صوف فاشترى شاة على ظهرها صوف لا كجنت والاصل ان الحلو فاعلم
حتى دخل تبعا لا كجنت لان الاتباع لا يفرض لها حكم على حدة وان دخل مقصودا حث حلف لا يشترى
في فلان شيئا فاسلم اليه ثوب حث لا يشترى عبد العلفان فاجر به دان لا كجنت حلف السلطان ان لا
يشترى طعاما للبيع فاشترى طعاما لم يمس ثم بدله فباع لا كجنت لانه ما اشترى للبيع كما لو حلف لا يخرج
لا بيت فلان فخرج للجلس ثم ذهب الى بيت والده باع عبدا آخر وسلم اليه ثم حلف ان لا يشترى
في فلان ثم اقال المشتري فقبله لا كجنت وهو قول جمهور لان الاقالة فسخ عنده اذا كان باليمن الاول وعنده
بيع جديد فحث عنده ولو اقاله بمائة دينار وكان اشتراه بعشرة درهم حث وكذا لو اقاله بالكرخ
اليمين الاول او اقل اشترى بالتعاطي ثم حلف ان لا يشتراه اجاب الامام علم الهدى الماتريدي انه لا كجنت
واختار الامام ظهير الدين وكذا لو باع بالتعاطي ثم حلف ان لا يبيع لا كجنت وكذا روى الامام الحسن
وقال الامام الفضل لا يحل لمن علم انه كان بالتعاطي ان يشهد على البيع بل يشهد على التعاطي
قال لها ان لم تكتفي دخل دارك ولم اشتركن حليا فانت كذا فدخل فاشترى لها الحلة اختلف فيه
ومحمد والخيار للث لانه على الفور وكذا لو قال لامرأة ان بعث بقرتك ولم اقبل فكذا فباعته منه لم يبيع
على الفور يقع الطلاق وكذا لو قال ان فعلت كذا ولم افعل كذا فانت كذا فاشترى ففعل عتق في كل
الفعل فزاد وكذا لو قال حرم لمن هذا الحايط او حرم لم اشترك دارا وان دخلت البصرة فم اشتركت
دارا فكله على الفور قال لها ان لم تطلق نفسك فبعده حرم ففعل المجلس وكذا لو قال ان لم ابيع عبدا

هذا فعبدى لاخره و قال ان كل من علم انك على الفوم ان كان لم اخره بما فعلت حتى تفر بك فاجره
فلم يضرب بك الحلف لان الحلف على الظاهر فانه لان الضرب من اجله لا جبارا فاعيد فاشبه بك حلف
له بين فلان ثوبا حتى يلبسه او يلبس له دابة حتى يركبها بغير اذنه وان لم يركب ولم يلبس لا افركك
حتى تعطينه حتى فلا تفرقه ثم فارق قبل القضاء صحت لان الملازمة فيما عتد وان قال اردت به الملازمة
خاصة لا يصدق قضاء ان لم لا زحك لتفرضه فيه فكذا فلا زحتم ثم ترك القضاء لا يثبت قال
ان اشتريت جارية فتدفل غيره عليك فانت كذا فاشترتها فدخلت عتبت الشري بلا فصل طلبت
وان دخلت لغيره بعد الشري بزمان لا وهذا اذا ظهرت لغيره بعت بها بلجاجة او كمله قبيح وان كان في قلبها
ولم يتكلم بها لا كمن يحلف لا يعادى فلانا فعاداه بالعقب وحفظ القلب والجارح لا يثبت لا يثبت
شيئا بما في عطاءه المشتري بعض الحق في طلبه بالباقي قال المشتري شريته بخمس و اوفيت كل ثمن
تخلف البايع باني عقدك تو ميكوي من جبري ينافيتم وهذا السبب الذي يذكر لا يثبت باع شيئا بريم
ثم حلفا لا يخذل عنه فاحذر ما حنطه حنط حلف ليشري له هذا الشيء فاشتره لم يمانه فوقع ذلك الشيء
لا البايع بريم في عينة اشترى ثلث دواب ثمانية و حنطه درهم ثم حلفا اشترى واحدا بحنطه ولكن لا يثبت
تعاون شيئا بينهما حلفا على ان لا عليك اربعين يثبت ويلزم الزكوة ولو جدد تخلفا لا عليك
اربعين لا يثبت ولا يلزم الزكوة حلف لا اتفق هذه الدراهم في الدقيق فاشترى بها دنانير ثم هاديق
لا يثبت لا يشري له ثوبا فاشترى البنية الصغير ثوبا او لبعده فاشترى لا يثبت لا يشري ببلدة درهم
خبر لا يثبت ما لم يرفع هذه الدراهم الى الجواز او لا ثم يقول ادفع بهذه الدراهم جزا لو قال قبل الدفع الى
الجواز لا يثبت وفي الجاهل حنط اذا اطلق في العقد الدراهم قبل الدفع او بعده قال ان بعث بعد هذا
درهم او بهذا الكثر فما صدقة فباع بها و اضاف العقول لهما الزم التصديق بالحنطه لا الدرهم وقال القاضي
ان يلزم التصديق بالدراهم ايضا في هذه الصورت لكثرة فرض الحنطه في الشري قال لا يشري بها وبقيت
على ملكه بعد الشري لانها لا يفتقن وكان له ان يدفع جزا مكانها لا يشري فاشترى عبد اخر او خنزير او غيره
او لا حنطه و غير ذلك لا يثبت وكذا اذا باع ففصل حنطه قبل اتمام الحنطه عند حنطه وقال لا يثبت
قبل الاجازة حنطه النكاح وان اشترى بدين او ميتة لم يثبت قال الرجلي ان اشترى ثوبا او ملكا عبد افيد
خ عبيدي حر فملكها عبد بينهما او اشترى احدهما و باع غير الآخر حنطه بخلافه قول ان ملكك عبد اخر فحنطه
لا يثبت ان كنت ملكك لا تخين درهما ولم عليك الا عشرة دراهم لم يثبت وان ملكك خمسين درهما وعشرة
دنانير او سبعة اشيا للجان حنطه وان ملكك مع خمسين عرضا لا للجان او رقيقا او دارا لم يثبت لان
مران في العرف ان لا يملك من المال الا خمسين و حنطه اسم المال ينصرف الى الزكوة قال امرأه طالق ان
كان جعل له بسم الله وكان باع ماله من ابنه قبل مو قبل حنطه وقيل لا قال ان قوتها ثوبه فحنطه درهم
ولم يبعه باربعة فامرأة كذا فقوتها ثوبه فحنطه درهم و حنطه درهم و حنطه درهم و حنطه درهم
الفصل الثاني من البيع والبيع لا يبيع له ثوبا ثم باع له ثوبا على قصد ان يكون البيع له ويجزى
الثنى فاجاز البيع جاز حنط الحلف وكذا يثبت اذا باع قبل اتمام الحنطه عليه وان باع لنفسه لا على قصد ان يكون
للخوف عليه لا يثبت حلف لا يبيع دان فاعطاه في صدق المرأة حنط اذا تزوجها بالدرهم واعطى الدرهم

ولو تزوجها

ولو تزوجها على ادا رابتها لا يثبت حلف لا يبيع هذا العتوب لا يبيع كثير فباعه بريح ده واداه ان قال
التجار هذا الترخ كثير في المتاع لا يثبت لا يبيع هذه الجارية فباع نصفها وذهب نصفها لا يثبت ولا يمانه
علم هذه الحيلة للرشيد وروى ان الامام لا اعظم قال الحسن بن زياد حين اراد التعلل انك لك عن حنطه فان
اجبتني تعذر على التعلل للفقير عتدت وليدين لا ذكرين ولا انبيس ولا عتدت ولا عتدت ولا عتدت
ولا ابينين فرفع الحسن ارسه وقال الولدان احدهما ذكر والاخر انثى احدهما حي والاخر ميت احدهما
ابيض والاخر اسود حلف لا يبيع عبده ففرق منه لا يثبت ما لم يستيقن بكونه لا يحل البيع ان لم يبع هذه
الجارية اليوم في حرة فباعها على ان يبيعها ثم نسخ البيع لا ينعقد قال لها ان لم يبعك فانت حرة فبعت
او استولدها حنط عند الامام لا يثبت باب البيع وعلى قول لا لا يثبت له حد وثا لرق بالارتداد والبيع
بعده ولو حلف على بيع ام ولد او حنطه عند الامام **فصل من** في العتق والهبة وكوصية وغيره لا ينعقد
عبده وكاتبه وادى البذل او اشترى اياه وعتق عليه او باع العبد من نفسه او هب عتق عليه حنط لان الكل
اعتاق قال لا مئة ان ظهر حنطه ولم اعتقك فامرأة كذا فظلمو للحل بالولادة وهو على حلفه في العتق
يعتق قال لبعده اذا باعك فلان فانت حرة فباعه ثم اشتراه منه لا يثبت لا يهب له عبدا فوصيه بشرط العوض
يكتس ولو تصدق به عليه لا يثبت لا يهب لفلان فوصيه ولم يقبل بغير التخييل لغيره كذا في البيع والاعا
والاستقراض والهبة والصدقة وبغير القبول لا يكون القرض فحنطه عند حنطه وكذا الاجازة والحل ان كل
عقد ليس فيه بدل له فليقول فيه لا يشترط الحنطه عند حنطه ورواية غير ذلك ما فيه بدل له لا يوجب حنطه الحلف
بلا قبول لما عرف في الجاهل حنط ان ذهب فلان هذا العبد فهو حرة فوصيه فلان لا ينعقد لعدم الاضافة والوصية
كالهبة في تمامها بالو احد في حنطه لا في حق الملك والرهمن والنكاح والطلوع كل بيع حلف لا يوصيه
فوصيه له في حرة واشترى اياه في حرة وعتق عليه لا يثبت حلف على ان يهب اليوم ما يهب له على اخر ما يهب
فوصيه له و اخره بقبضته بيمينه مات كواهب قبل قبضه كواهب له فالحق هو له لا يملك العقبس لانه صار
حق كونه ووصيه حال التكرم قال ان لم اقل في قلبه فامرأة كذا لا تطلق عتق فلان فباعه بيمينه بالصدقة
اليوم وعتق ابو طلقا فاحتمل ان وصيته لم صدقها بيشري في الزوج عرضا سنه او غيرها و تقبل منه فياته
اليوم ولا امر عليه ثم كيف ذلك الشئ ورواه بخيار الرقبة فيعود المهر اليه اكثر مما عتق عليه بيمينه صدقها سنه
ثم ادعى عليها الهبة يقول القاضي انه على الهبة بالطلوع او الكره فان طوعا لها ان حلف على عدم **الفصل السابع**
في الاستدانة والتفريط والاعارة والامانة والنكاح لا يثبت حنط في هذه البلدة فخرج منه وشركه ثم دخلها ان اراد
العقد فيه لا يثبت وان اراد جعل فيه حنطه ولو رفع احداهما الى صاحبه مالا فيه مضاربة حنط لانها تسخر كره
في بلادنا وله شراكه فيه مع امرأة لا يثبت لا يبيع مع فلان ففعل مع شريكه يثبت لان عهدته بيمينه
عليه بخلافه فعل مع عبده الماندر لعدم عود العدة على المولى وكذا لو حلف لا يثبت حنطه فاحلته فانه اذا
كان للحا الفاس ان يعطيه له مضاربة بيمينه قليل ويادى له في ان يعمل برأيه فيعطيه بالاس عتق فاذاعل ورجع
ياخذ ثمنه ما شرط له الا لا يثبت لا يبيع حلف لا يوافق اياه وكان آخره فافضل لاجرة في كل شئ لا يثبت
ولو طلب اجرة شريكه في بيعه بعد حنطه اذا اعطاه لاجرة ولو معة للغة فحنطه عليه لا يثبت كره جزير
بكره عارية دم فحلفا عار البعض ومنع بعض لا يثبت لانه عار الكل لا يبيع ثوبه ففلان نجاء وكيل

حنطه عارية

اذا اكلم في الثالث لا يجت وفي رواية اذ اكلم في الثالث كذا لو قال لا اكلم ثلثة ايام لا اكلم فلان اليوم لا غذا
ولا بعد غد لان يكلم بالليل لانه ثلثة ايام ان كان في قوله وانك تكلم اليوم والله لا اكلم غذا فكل عيس معقوده على
حدة ولا بد من الليل بخلاف لا اكلم اليوم وغدا وبعد غد لانه عيس واحدة كذا لو قال لا اكلم ثلثة ايام والله
لا اكلم كل يوم فاما يوم الجمعة لا يجت حتى يكلم في كل يوم سماه فيستوقف الحث على سبع كلمات فلا يجت
اذا تركت كلام يوم لا يجت بكلام السبع الا مرة ويدخل في قوله لا اكلم في هذه المسئلة الليك حتى لو كمل
في الليل فهو كالكلام في النهار كما في قوله ايام هذه الجمعة وفي قوله كل يوم لا بد من الليل فلو كمل فيها لا يجت
لا يكلم اليوم وغدا وبعد غد هذا على كلام واحد ليل كان او نهارا ولو قال في اليوم وفي غد وفي بعد غد لا يجت
حتى يكلم كل يوم سماه ولو كمل ليل لا يجت في عينة كقوله لامرأة انت على كذا حتى كل يوم لم يقر بها ليل
ونهارا حتى يفر ولو زاد لان يفر بها ليل وظاهر ان على الايام يبطل كل يوم حتى الليل ويعد عي الغد ولو كفر
عن الظاهر في يوم يبطل ظاهرا ذلك اليوم وعاد في الغد لا يكلم صديق فلان او زوجة او ابنه والاصل ان كل من
كان منسوبا فلان ويغير ملك يراعي وجوده هذه النسبة وقت عيس حتى لو لم يكن زوجة وقت الحلف لم صحت
زوجته ثم كمل لا يجت لا اكلم عبيدك فهو على ثلثة لا يجت اذا تكلم اثنين وكل من شتم من هذه فهو على الثلثة
الا الاخوة والاعمام والبس فان ذلك تطلق على الاثنين منهم لا يكلم على ان فلان ولا يركب دوابة ولا يس
خيابة فهو على ثلثة وان كان في ملك فلان اكثر من ثلثة بخلاف لا اكلم اولاد فلان او اخوته او زوجاته او اصله
حيث لا يجت الا بكلام الجميع الموصوف بصفة يثبت فلان وقت الحلف وعن كذا لو قال لا اكلم عبيد فلان
ان كان له من العبيد ما يجمع بكلام واحدة عادة لا يجت حتى يكلمهم وان كانوا على اسم على شمل في العادة
مرة بل كانوا امة او اكثر صحت بكلام واحد منهم وعنه حلف لا يكلم عبيد فلان وثلثة اجد خلفه على كلام الكل
ولو كمل واحد منهم لا يجت ولو حلف لا يركب او اب فلان ولا يلبس ثيابه يجت بواحد ثم قال كل شئ
يترادف فهو على واحد وفيه ادم على ثلث **باب ثلث** ان شتمك في المسجد فخذ اشتم في مسجد
والخوف عليه خارج يجت وعلى العكس لا وفي القتل والهرب وفي كل فعل له اثر في الحلف عليه كالث في الحرم
يعتبر كون الخوف عليه في المسجد لا الحالف والطحا وجعل الحرم كاشم والفرق بينها العوف يقال صلي على النبي
سلم وان لم يكن في المسجد بخلاف القتل والقرب **نوع منه** ان شتمت فانت طالق فقلت لصغيرة
يا بلية ان قلت شتمت كرمته خ الصغيرة لا يقع وان شتمت كرمته من الزوج يقع لانها شتمت قالها
ان شتمت ابي او ذكرا بها سو فكذا قالها كانت اهلك سلام عليك فقلت كانت اهلك سلام عليك
في عرفهم بطلت على التثلث لان معناه اهلكته وان كانوا لا يعدون ذلك شتما ولا ذكرا سو ولا في
ديارنا لا يعد ذلك ذكرا سو لا يشتم احد اشتهم ميتا يجت لا يشتم فلانا فقال له ابن الزانية قال القدر
المختار ان يجت لانه بعد قذفه في ديارنا قال لها اي عرس يدرم حلفا ثم لم يشتم اباها لا يجت حلفا لا يتم
امرأة فقال خدي وانك كرمها كرمي لا يجت امرأة من عبا صنعتها فقال الزوج الكريش من السرة فكذا
فذكرت ذلك عند غيبة الزوج لغيره لا يجت الا اذا ارادت ذكره بين يديه والحاثة قال لا يترادف شتم
ندم من يكره ندم ترا وحلف عليه ثم شتم عذرا جله وصرفه فلم يشتم وشتمه في وقت اخر لم يشتم لا يجت
لوجود الغاية ولو قال مر كاه مراد شتم دمي من يكره دمي في وقت شتم لم يشتم عشر اجت ولو جمع

ينبغي ان قال

ينبغي ان قال انما تترادف دشتام ندمي مر كاه مر كاه من تترادف دشتام دهم ينهي العيس يستحق منه
ولو قال مر كاه مر كاه من تترادف دشتام ندمي مر كاه مر كاه من تترادف دشتام دهم ينهي العيس يستحق منه
ندم لا ينهي عيسه لوجود الشتم لان ذكره غاية لكل وقت وحدت الخصومة لان اللفظ عام فيوقف
لهذا الشرط حلف لا يشتم فلانا وحلف عليه ثم قال لا انت ولا ولدك وما لك وللملك هذا العن الوقع
شتم قال لصدره الكفر فترادف ادا اوري يبيع بدو نيك فاشترته كذا فقال الصديق في الغداة ان غسها
او تطلقها ان كان الحث استشار فيه لا يقع وان ابتذلت بذلك يقع لوجود الشرط قال لها الكرمين
جواب باز كوي فقلت ثم قال الرجل مع اخي شدة كس فقلت من شدة ارنو نيم لا يجت لانه لم يجطها
فلم يكن جوابا له **نوع آخر** في الاعلام والبشارة والاخبار راي عبد بشر في حق فاسل الصديق سولا فان اضاف
الا لمرسل عتق وان لم يصف لمرسل لا يعتق ولو قال في غلظة اخبرته فالاول والثاني والكتاب والرسول
سواء الا ان ينوي ان يفتعل منه لانه نوي الحقيقة وفي بعض نسخ الاصل الاعلام والاخبار سواء والاعلام
يكمل بالكتاب والرسول ولا يفتعل منه لان الاعلام لا يتكرر بخلاف الاخبار يقال اخبرني بغير واحد وهو متواتر
على ان يفتعل منه كذا حلف ان علم بكذا اخبرني فعلى عليه ان يخبره ولا يجدي عليه ولو كان حلفا ليعلمه
وعلى ان يعلم لا يجت عند حلفا في الكتاب بن علم مسئلة الكور ان علمته بقدم فلان فكذا في علمه كذا
لا يجت ولو قال ان اخبرني فلانا قدم او قلت فافتره كذا يا يجت ان كبت الى بعد دم فلان او ان فلانا
قدم فكتب كذا يا يجت وان كبت الى فلانا قدم فعبدي خذ كبت ان قدم ولم يكن كذلك فقبل وصول
الكتاب قدم عتق ولو قال ان كبت اليك بعد دم فكذا اقدم والكتاب لا يعلم به وكتب بعد دم عتق بلع الكتاب
ام لا ليكتن ستره او لا يظهره او لا يغشيه ان اخبرني لانه او كذا او قيل ان كان كذا الشئ بعينه فاشتره
نعم يجت لوجود الظاهر لا يعلم بكان فلان فاشتره نعم يجت وان عتق في حق كونه الاخبار بكلام
او اكرس له لا يصدق عند عام المشايخ قضاء وذكر الحاكم ابو نضر بن يصدق في الاحتكام بالايام والاشارة
استخدام خدم فلان ام لا لا يكذب لا يجت بالاشارة لا يغشيه ثم اخبرته لانه لا رجل آخر قد شتم فلان علم هذا السر رجل
او اكثر لم يغشيه فلا يجت ان افتره بعهده فاذا حلفوه على ان لا يخبر باسهم ان كبت يجت واليه ان يعرض
عليه سماع رجل فاذ بلغه الاسماء يكت او يقول لا اقول فلا يجت لانه لم يخبره بالتصريح على ان لا يخبر احد فقال
الحالف لمن بلغه على الطريق ذباب فان اراد بالذباب رقيق حث وان اراد حقيقة الذباب لا كذا ان اراد الكذب
قال لا خراين سخن فربا كسبر كذا فقال ان كنت قلته لغير امرائك فكذا احكام قال لها سمع غيرنا ايضا لا
سكران قال هذا البيت من انش لو ان كان في انش يخبري فامرته كذا لا يعلم كونه لغيره الا بقرع او يعلم انه
لغيره وفي الباب الفاظ كلام واخبار واقراء وبشارة واظهار واقتضا واعلام وكتابة واثارة ولا
يكون الكلام لا بالثبات والاخبار والاقرار والبشارة يكون بالكتابة ايضا والكلام لا يكون بالاشارة
والايعاد والافشاء والاعلام والاطهار يكون بالاشارة ايضا فان نوي في الافشاء والاعلام والاطهار
الاخبار بالكتابة والكلام لا بالاشارة صدق ديانة حلف لا يعرف وكان يعلم بوجهه لاسم ونسبه لا يجت
وقد ذكر في نسخة الحث ان الشهود اذا قالوا بوجهه لاسم ونسبه لا يصدق الدعوى عند حلفه خلاف الاعلام
حلف لا يخدم فله وضوءا وشرا با حث لانه احتكام ان افتره اليه ذلك حلف لا يستعمل فاشتره

من ذلك حنت عانة او لالان لالعانة طلب العون وقد حصل الا اذا نوى الفعل اخر غيره ان يكتب له فلان فاسأله
الى واحد فكتبته ثم حنتان كلتا منما كتب له فلان صدق الامر قضاء والكاتب ديانته ان نوى ان ليس صدق الكتاب
الفصل التاسع في الجنب في الاذن ان خرجت بلا اذن فكذا انما منعت الخروج فقال دعوا ما خرج ولاني لم يكن
اذنا وان نوى بالاذن لم يثبت دلالة وان قال له في الغضب اخرجي ولا تلتصق به كان اذنا الا اذا نوى الطلاق اخرجي
ان خرجت لغير نيك الله او لم تكن مكرهين او طلق في الاذن فقال مكرها كما هو امره وانما الاذن الاول ليس بالاذن
وانما تميز بان خرجت بعض قدمها ان كان على الخارج بحيث وان على الداخل او عليها لا يسمح بالاذن في الخارج فقال لها
اعطيه لئلا كان السائل في مكان لا بعدد على نفسها بالخروج كان اذنا بالخروج وان قدرت على اعطاء
بلا خروج او كان السائل رجع فخرجت الى مكان لا بعدد على الاعطاء بلا خروج بحيث بالخروج وان قال لها اخرجي
منه الدار لم تخافوا من بالخروج ولو اذن لها بالخروج لم يثبت على بعض قارب فلم يخرج وخرجت لنفس الباب طلعت
وان لم يخرج وقت الاذن وخرجت في وقت اخر بحيث خرج مع الاخر وحلف ان لا يخرج الا باذنه فقط عنة
شتر فخرج لا طلب لم يثبت اذن لها بالخروج الا انما حلفها ابو انا وان كانا في منزل الاب لا يشترك
لا عموم له وان لم يكن في الاذن فكل ذي رحم محرم وان اذن ولم يسمح لغيره عند الامام ومحمد لهما الله وعليك
يعتبر في الصلوة لا يخرج في البرضا او بغير رضا فاذنها ولم يسمع او سمعت ولم تمنع لا يثبت بالخروج بخلاف
الا باذنه او بغيره حيث يثبت لان الرضا يثبت على الاذن لا اذن لها وهي نائمة في حجره يد جملته اذنا
وفي النوازل لا كالاذن بالعوبة وهي لا تعلم اذن مرة ثم نأى ما يعمل المني اذنت لك كما اخرجت ثم نأى ما يعمل غدا
خلاف ذلك ليو في المنع اذن لها ثم قال بعد ذلك الاذن لك بحيث بالخروج وقال لك لا يثبت في طهره الا في وقت
اذا خرجت بعده ولو قال الا بامري فلا حرج ان يسمعها بنفسه او يرضى فان اشهد قوما على ذلك لم يكن امر اوليها
بالبتلغ فخرجت لا تطلق وان لم يأمرهم وخرجت تطلق وفي الازالة والهي والرضا لا يثبت طهرها امراته كذا
ان خرجت الا باذنه او برضا او بعلم فذا على كل مرة وان قال اذنت وارادت مرة صدق قضاء وعندها قال
اذنت لك ابداء الدم او كلها اردت او شئت فذواتها في كل مرة وان قال اذنت عشرة ايام فخرجت فيها
ما شاء وان قال ان فعلت كذا فقد اذنت لا يكون اذنا ان خرجت في الدار بغير اذنه فاذن مرة فخرجت ثم خرجت
مرة اخرى بلا اذن حنت ان خرجت حتى اذن ينهي الجنب بالاذن مرة فلا يثبت بالاذن في ذلك وان نوى كلمة
الا حديدتين لا قضاء وان اراد بكلمة واحدة لا يصدق ايضا لانه تغليظ والاول كتحيف ولو قال كلما خرجت من الدار
بغير اذنه يشرط الاذن مرة ولو قال حتى خرجت او متى خرجت بغير اذنه فخرجت باذنه ثم خرجت مرة اخرى بغير اذنه
لا يثبت ولو قال مكرهه لم يستوي من ارضانه بغير اذنه فاذن لها مرة اخرى ثم خرجت في الثانية بلا اذن
تطلق وقيل في قوله حتى ومتى يشرط في كل مرة وفي حقه والا يكتفي بمرة وعن محمد في الخارج لا بعدد ولو خرجت
ثانيا بلا علم بحيث الدار والموالاة والسلطان او الزوجة خلقوا المديون او العبد او الواحد من الرعية او الزوج
عليه ان لا يخرج في البلدة الا باذنه فمات المديون او قضى الدين او مات الموالاة وعق العبد او خرج عن ملكه وعزل
الوالاة زالت الزوجة سقطت الرعية ولا يعود بعود الوالاة قال في خروجها اذنها في بالخروج لا يثبت حتى فقال
ان اذنت فبعدى خرجت قال اذنت لك بالخروج لا يثبت ولو قال لعبد ان اذنت لك بالخروج فلا تخرج فلا تخرج اذنا
بشروط النساء او بالزوجة بحيث ولو قال لعبد ان اذنت لك بالخروج فلا تخرج فلا تخرج اذنا فخرجت

ويثبت

ويثبت ولو اذن بشري البر فاشترى هذا العبد بحيث ويجوز والعرق ان لا اذن في الاول يطلق فمنا وله ذلك
خاص مقيد والاطلاق باعتبار ان فك لا يقبل التخصيص حلف لا يخرج من المطر الا باذن امراته فاذنته
بلا خروج عشر ايام فكنت لا يثبت لان اذنت لا يدخل تحت الحلف وانما دخل الخروج بلا اذن وقد كان
بالاذن حلف في لا يخرج امراته من الدار بلا اذنه ولكنت رهنتم محروما والها في شياؤن في الخروج فقال
اذا سهرت على الحال او قبضت الرهن لم يخرج من الدار لم يخرج منها الخروج الوجود كقوله بالاذن الاول ان خرجت
من الدار الا باذنه لا بدخرا الاذن في كل مرة فان خرجت بلا اذن وتحت الحنت ثم خرجت ثانيا بلا اذن
لا يثبت لان الجنب واحد واذا نوى في الاذن مرة لا يصدق قضاء على ما عليه الفتوى لانه خلاف
النظام فالحكمة ان يقول كلما اردت او شئت فخرج فخرجت في كل مرة فاذن بالخروج فاذن انما يعمل عند محمد
وهو اختيار الفضل وعليه الفتوى خلافا للكتاب ولو كان حرجه واحدة يعمل النبي بالجماع ويثبت بالخروج
قال لعبد ان خرجت لا باذنه ثم قال لغيره اذن له في الخروج لا يكون اذنا وان اذن له لغيره وكذا لو قال لغيره
اذن لك مولاك في الخروج ولو امر المولى غيره ان يخرج به باذن المولى فافترقه يكون اذنا ولو قال المولى
ان فعلت كذا فقد اذنت لك لا يصح لان تعليق الاذن بالخطر لا يصح ولو قال المولى اطع فلانا في كل
ما يامرك فاذن له فلان بالخروج فخرجت ان خرجت لا باذنه فاستأذنت لربان الامم فخرجت
بيت الخلق لا يثبت له خروج الاذن بالخروج فخرجت ان خرجت لا باذنه وان زاد الا احد فاذن لها في اتيان
الامم فذهب الى بيت الخلق حنت لا يثبت بالاذنه فمنا وله الخروج بيده ولم يقل بلسان شيا فثبت حنت لانه دليل
الرضا لا الاذن لا يخرج امراته الا بعلم فخرجت وهو امره لا يثبت وان اذن لها بالخروج فخرجت بعده بلا علم
الكره والاشيى ما من نفي ما في الاذن في كل مرة او الاذن مرة صدق وان لم يكن لنبية فعلى مرة واحدة
الا ان يكون عرفا للنفس على خلاف **الفصل العاشر في صلوة يوم الجمعة** ان صليت كعت فخرجت
ركعة ثم تكلم لا يعقب وان ركعتين يعقب بالاول وفي الجملة مع عبده قرآن صلوة يوم الجمعة فصل ركعة
وقطعها لا يثبت ولو لم يقبل صلوة بحيث اذا قعدت بالسجدة لا يصلي صلاتين فصل ركعتين بلا فقد قبل حنت
وقيل لا وقيل ان عتبه عنه على النقل لا وان على الفرض فان كان في ذوات المشرك فذلك وان كان في ذوات
الاربع يثبت في الاشبه حلف لا يصلي ما هذا المسجد مادام فلان قضا وصل فيه ولم يصلي فلان فيه ثلثة ايام
لمرضى او لم يثبت الحلف بالصلوة فيه لا يصلي خلف فلان فقام يجنبه وصلي حنت لان المراد بالاقداء وان
نوى حقيقة الحلف لا يصدق قضاء والله لا يصلي معك فصليا خلف امام حنت الا اذا نوى ان يصلي معه
بحيث لا يكون معهما ثلث الا يوم اذ افتتح الصلوة في جماعة واقعدوا به حنت اذا ركع وبجوبه قضاء
لا ديانته وكذا لو صلى بالنس يوم الجمعة ونوى ان يصلي لنفسه جازت له طهرا ولم في التحا والوضوء قضاء
لا ديانته ولو اشهد قبل دخوله في الصلوة في غير الجمعة ان يصلي لنفسه لم يثبت ديانته وقضاء ولو شرع فيها
ثم احدث فقدم اخر حنت قال لها ان لم تفعل ات اعم فانت طالق وقات وكبرت وصاغت حنت قال
صاحب المنظومة هذا صحيح على مذهب الامام بناء على مثل الكوز والصحيح وقوع طلاقها عند كل وجود
وهو عدم الصلوة كما لو قال الله على صوم خذوا حنت فيه يصح النذر لان كل من صوم وجوب الصوم
ولو قال الله على صوم يوم صيتم لا يصح قال لها ان لم تصوم فاذنك قضاء من الغزو طاعت

فكذلك صنعت يد عليه ولم تغزل لا يكتف نوع آخر لا يلبس من البرسيم لا يكتف الا بشروط كذا وكذا ولا يلبس
وعلم الا ان يلبس من القطن فاختاره ثوبا ولبس منه ثوبا ولبس منه ثوبا ولبس منه ثوبا ولبس منه ثوبا ولبس منه ثوبا
فلبس ثوبا من غزل فلانة يكتف وان نوى غزل لا يكتف بلبس ثوبا ولا يلبس من غزل ايضا لا يلبس ثوبا
فغزلت قطنة يكتف من غزل ودفعت الزوج الى النسيج باجر قلبه ان اراد الزوج به رشتة وى رشتة وى يكتف
والا لا يلبس من غزلها فلبس ثوبا بظاهرة منه وبطانية من غزل لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا بقطع الكمين
يكتف لانه ثوب كقطع العبد من ثوبا بظاهرة منه وبطانية من غزل لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا بقطع الكمين
خرجا وجلس عليه وكان خلفه ان لا يجلس على هذا البساط ولو اعيدت كفته يكتف اذا لبس كذا الخرج لو اعيد
بمخلاف ما اذا قطع البساط قطعها حتى يخرج عن كونه بساطا وجعل من جبين ثم اعيد بساطا لا يكتف لانه صنعت اخرى
ان لم يجعل من هذا الثوب قباء وسراويل فلذا في خاطر سراويل ثم فتحة وجعل قباء لا يكتف وان دلت سوق كلام
على ان يتخذها معا لاذة الخياط وسعة الثوب فاليمين عليه بخلاف لو قال من هذه الكفة فيخرج غز اليمين
بالثياب بل لا بد من الاخذ في النسيج بالثياب لانه لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا بقطع الكمين
ونسيج بلبس لا يكتف كما اذا حلف لا يدخل دار فلان قباض داره ثم دخل ان يكتف في داره والالا وقيل
ان كان الخلف بمعنى الغزل يكتف والالا لا يلبس من ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
من غزلها نوع آخر لا يلبس من غزلها شيئا فلبس من غزلها غز لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
لا وكذا لا يلبس من نسيج فلان والثوب مما يشبه من غزل وان كان مما يشبه ثوبان يكتف هذا اذا كان ينجح
بنفسه فلا يكتف بلبس من غزلها واما غيره وان يقبل مواعيل كما اذا قال لا يلبس من غزل فلان اما اذا لم ينجح
بيده ولكنه كان ياحره به يكتف بلبس من غزلها وعلى هذا التفصيل لا يلبس من ثياب فلان
وهو يلبس من غزلها فلبس ثوبا فلان اشتراه بغيره بلبس لا يكتف وبمعرة لوقت اليمن لا يلبس ثياب
فلان وفلان يلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
كذلك ان لبست من غزلها فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
لا يكتف لان اليمين في الاول تعلق بالفعل والتعلق باليمين فافترقا لا يلبس من غزل فلانة فلبس
ثوبا من غزلها وعلى رقة من غزلها او قبضا من غزلها البنية من غزلها او رقة او صلة فكتف او قابضه
او علم عليه من غزلها فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
فصل غزلها منه ولبس خاصة ان بلغ ازارا او رداء حشف والالا ولو كان خيط بغزل فلان لا يكتف
وان تكتف من غزل فلانة يكتف عند ذلك فلا فالحم ونحوه على قول الاخر لانه لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
قال يكتف في التكة بلا ذكر خلاف ولبس تكة من حرير يكره اجماعا وفي التكة والعروة التي يقال لها بالعمامة
التي يلبس بها لا يكتف ولا يكره في غير ذلك يكتف بالرقعة التي يقال لها سبال اذا كان من غزل فلانة
لا يكتف الا ما ينطق عليه الثوب واقله بما يتزبر ولو وضع على عورته من غزلها لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
بلبس ما هو اكثر من نصفه لان الانسان قد يلبس الرداء وبعضه على الارض ولا يشبه هذا العلم ولا يكتف بلبس
الغسلوه وعلم ان يلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
لا يكتف بلا ذكر خلاف وهو الصحيح وكذا الخياط اذا لم يبلغ الا رداء جعل لنفسه من كبريس فلانة ثوبا فلبس ثوبا

ثوبا من رجل

ثوبا من رجل فباعه من الخائف واخذته الخائف ثوبا لنفسه يكتف الا اذا نوى ان يجعل لنفسه من غزلها فلبس ثوبا
لا يكتف ولو قال لم اذن هذا صدق ومانته وقضاء اكرهه ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
بمنه فعلمه الا فعله التمسك ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
من در ايدار شدة ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
ورفعت اليه لا يكتف ولبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
فكذلك اقام العبد سبعين يكتف ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
الثوب يكتف وبالسراويل يكتف لانه يكره عن الكفنة فاذا اعطى عشرة سراويل لعشرة ما كين يكره
في الكسوة وعن الكسوة لانه لا يكتف في الكسوة الا اذا كانت تبلغ ازارا او رداء او يقطع فكتف ثوبا فلبس ثوبا
وعنه ان يكتف في الكسوة حطفا لا يلبس من ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
قضاء على كفته يكتف لانه لا يلبس من ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
بري كسوة من يوشم فانت كذا فكتف بعد ذلك بلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
غزلها فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
لا من غزلها يكتف اجماعا وقيل لا يلبس من غزلها ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
الفصل في النسيج ان سكتة في رخصان او سنة فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
وان نوى كل الحدة دين لا قضاء وفي النسيج شرطان استيعاب المدة لا يكتف على سطح هذا البيت عليه
غرفة ارضها طح فبات فيها لا يكتف لانه لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
ولو لا يقيم يكتف الا بالاقامة جميع الحدة ودين يوشم فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
لا يكتف وان على ثيابه يكتف وان سكتة لا يكتف هذا اذا كان في غزلها كالبني للبر المرأة
فخرج وترك القماش لا يكتف لان التكة لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
فخرج ونقل متاعه الى الحلة لوبا جان وبعائه لا يكتف لانه لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
دار اخرى ولا يكتف ولو ملكها فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
كل يوم ولو النقل على العادة لا يكتف ولا يكتف وان غلق باب التكة وبيع فيها ثوبا فلبس ثوبا
فكتفها او شربها لا يكتف نقل المتاع فاستغل اياها لطلب الاجراء لا يكتف لانه لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا
ثلاثين يوما لان يعرف لا يكتف بعد اذ لا يكتف بالثياب فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
بالكوفة فهو على صوم كفة فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
ان فكتف بالكوفة فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
قام اذ كونه فيها وقت الحلال وان غلبه الروية بها صدق قال وهو في منزله ان افطرت عندك فلبس ثوبا
في منزله الحلو في عليه حشف وان شرب في منزله لم يكتف لانه لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
عليه حشف ولم ياكل عذرة لا يكتف لا يقتله بالكوفة فخرج به الرقية فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا
فخرج منها كما هو شرط الرقية عاد وسكن يكتف وكل ما لا يكتف اذا لم يوقت يحمل على العروة والعا حشف على اذنه
النور اذ كان دليلا في لا يكتف بعد ذلك فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا

او الحجرة او المحر وبعمل بها وان لم ينو فعله لكان انتم فقال ان كان كركره ام هرجه من فوام ناده لكان فكذا ان كان
وكان برئاع المنة وسكن البلدة وتزوج في المدة يقع لانه جعل فعل الجانية سببا لانقضاء العيس بالزوج ونشرط
سكنه هذه البلدة ولم يترك جرائده لا يسكن هذه المحلة ومنها يستحب تحلل اخرى فانتقل اليها ان كان السكنى فافا
للاول او على العكس بحيث لا يتبع له وان كانت محلة اخرى فترتبه للملا لا يكتفى لا يسكن هذه المحلة فاشترى
صاحبها في جنبها يستلزم دار اخرى في جنب هذه الدار وجعل طريقا بينها وبين البيت الذي كان فيه فسكر الخالق
في هذا البيت جعل يدر عليه بلا دخول الدار بحيث لا يشترى في هذه الدار شيئا فاشترى هذا البيت منها لم يكتفى بخلاف
التكليف **نوع منه** لا يسكن هذه الدار فوجد الباب مغلقا لا يمكنه التفتيح فلم يتمكن من الخروج ولا يكتفى وقيل يكتفى
ولو منع باليد لا يكتفى اجماعا وعلى ان يفتش خلف لا يسكن هذه الدار ان اغلق الباب بخلافه وليس عليه ان يفتش
وبه ناضية لا يقع الطلاق ان علق بالكتبة فيه بخلاف ما اذا قال ان لم اخرج منه اليوم فكذا لو قيد ومنع حيث
يكتفى في الصحيح ان لم يفتش في الليلة فكذا فيفتقد ومنعت منعها حيث ذكر الغضبة لا يكتفى والاصح ان
لا يكتفى بغير فرق بين الفعل وعدمه ان الشرح لا يجعل المعدوم موجودا ويجعل الموجود معدوما بعد الاكراه ونشرط
الحث في مسئلة السكينة امر وجودي فالعدم باكره كفاعل وفي مسئلة الخروج امر عيني قال لها ان سكنت
في هذه الدار فكذا اقم بقدر على الخروج لئلا لا يكتفى بخلافه لو تحقق العذر في حقها ايضا بالحق فهو
معذور واكثر اشبه في شهر بشهر فكذا اذا صاحب الحظ لم يتعد على الخروج فحت لا يسكن فلان لا يكتفى لانه لا يكتفى
في دار كل منهما في مقصود لم يكتفى ولو كان في الدار مقصود فسكر فيها احد عملها في الدار والآخر في المقصود
يكتفى لا يسكن في منزل واحد او بيتا وحجرة واحدة يكونان فيه معا لم يكتفى فحتم كانه فيما نوى ان يبيتا
يعينه لا يصح وان مدينة معينة او قرية سماها فان سكنت فيها بيتا او منزلا واحدا فحت وفائدة تخصيصها
اخراج سائر المواضع الخيم والبيوت كانه في حانوت يملأ في جانبها الدار لا يكتفى واليمين على المذلة في الدار والمأوى
والاهل وكعبا لان الان يدلل الحال على السكنى في التوق او نواها ولو لا يسكن فلان او دخل وان غصبا فان لم
ياخذ هو في النقلة فحت وان زاده واقام يوما او يومين لا يكتفى وان كان في الدار على ما لا اهل ولا متاع
سكر في الدار وسكن مع مخلوق عليه اهل يكتفى عند الامام بناء على ان قيام السكنى بالاهل والمتاع وعند
الكل لا عليه الفتوى وان سافر الخالق اقل من مائة يكتفى لا يسكن وهو قيد باهل فاجتهد في اخراجها فغلبته
ولم يخرج لا يكتفى خاصها عند الحكم او لا ولا لو منع بالوثاق لانه يسكن لا يسكن **الفصل الثاني عشر**
في الدخول لا يضره قدم في دار فلان قد دخل راكبا او ماشيا فحت فان نوى شيئا ودخلها راكبا لا يكتفى
كما لو دخلها ماشيا وان سكر ما هو قادر على المنع اختلفوا في السبب او في شجاع لا يكتفى والاصح الحث وان على
الدابة فغلبته او دخله القاهل في الدار فحت وفيه فلا يصح ان لا يكتفى ولو جاء الى الباب لا يدر يدخول
فاشترى في شجرة ووقع في عتقان يكتفى تزوجها ثم قال ويراجعنا ثم فكذا تحمل بغيره الا يسهل ان اراد حملها
بنفسه لا يقع وان اراد ان يكتفى فان خلعها ولم يخرجها يقع **نوع** لا يدخل بيتا اقام على اسكنه
ان رآه الباب يبيع خارج لا يكتفى وان بيع داخل يكتفى ان خرجت الابادة فكذا فقامت على العتبة وبعض
قدمها في الخارج وبعضها في الداخل وذلك يعلم ايضا بخلافه ان يسكن بان يبيع بعضها في الخارج وبعضها في
الداخل فاعتمادا ان على الخارج يكتفى وان على الداخل او عليها لا اذا كان يدخل فيه فليجاء اما اذا كان مستلقيا

على ظهره

على ظهره او بطنه او جنبه وصار بعض بدنه خارجا والبعض داخله يعبر الاكر ان كان في الداخل او اقل في الخارج
خارج ولا يكتفى با دخال الرأس بلا قدسية وكذا لو تناول شيئا بيده لا يدخل بيت فلان يكتفى على ذلك
على ما به وهو تابع لبيته وينتفع بها المخلوق عليه يكتفى ونشرط ان يدخل حانوتا مختصا عام هذه كدار
الى الحادة وليس للحانوت باب في الدار يكتفى اكر فلان راى ما يباي يد راندر ندر فكذا ان على او جديته كذا
فعل العكر وكذا جديته في خلافه كونه كجاء او رستاق كذا اذا دخل ارضها يكتفى اكر كركر وسهاية فلان كركر
فكذا فقل لا ردت به الدخول وهو كجاء فلولم فلا يدخل بينهم يكتفى لان حقيقة التفتيح هذا وقيل محل هذا الدخول
بحائ فلان دوى ولم يقل اكر يكتفى في الحال ولا يكتفى با دخال احدى جليله لا يدخل هذه الدار فقام على التخط
او شجرة لو سقط سقط في الدار فلو رايته وهو كجاء رايته يكتفى والتفتيح على ان ان يجمع لا يكتفى لا يدخل هذه
الدار وحلف آخر لا يخرج من هذه الدار فقام على سطح لا يكتفى واحد منها لا يخرج فان نوى شجرة لو سقط سقط
في الطريق لا يكتفى في الدار فدخل الكنيف وبابه في الدار لا يدخل هذه الدار فدخل بيتا منه قد اشترى في السكة
ولما في الدار ايضا يكتفى ايضا وكذا لو دخل على الطريق او الكنيف وبابه في الدار لا يدخل بيتا هذا الحجة
في حق الخدم مسجد آخر ودخل حث كدار لا يدخل سكة فلان قد حصل كجاء بابل تلك السكة لا يكتفى
في الحانوت وان دخل بيتا بطريق السطح فلم يدخل البيت قال كفتية الاقرب للحث وقال السكاف عدم الحث
اقرب قال القدر وبه يقتضى والحج ان كان ظهره الى هذه السكة وبابه الى سكة اخرى لا يكتفى وان لباب آخر
الى هذه السكة ايضا يكتفى لا يدخل في باب هذه الدار فدخل من غير هذا الباب لم يكتفى ولو لم يعينه وكذا نوى لا يكتفى
قضا ولو لم يمس دابا يكتفى تلك الدار فدخل الفناء لا يكتفى ولو كان راس كفتية مكتوبة في الدار
ان في بيت كثيرة يستحق منها اهل الدار يكتفى اذا بلغ ذلك المكان وان صغيرة لفتوى كفتية لا يكتفى لا يدخل هذا
القطاط وهو مضروب فتنزع وضرب في مقام اخر ودخل حث لا يكتفى بهذا القلم فكتفه وكتب به لا يكتفى
لانه لو كسر لم يتوق على لا يكتفى هذا الفعل فقتل حث كفتية وشركها آخر في حث كفتية وفي الحث البقرة للعبدان
لا يكتفى على هذه الاسطوانة وهي من حث فتنقص في ثانيا في حث كفتية لا يكتفى **نوع اخر** لا يدخل بيتا فلان
وهو فيه باجارة او اعادة يكتفى عندنا ان سلم الدار الاستيعار ونقل موته عليه والاهل لا يكتفى في فلان
ولا يستخيم بعد فلان فركب واتخذ مستجارا لا يكتفى بلا خلا في ولو دخل بيتا له قد جره لا يكتفى لا يكتفى
حانوتا فلان فسكر حانوتا آخر فلان ان كان فلان من يسكن الحانوت لا يكتفى عندهما خلا في حث كفتية وان كان
من لا يسكن حث عند الكل لا يدخل فلان ولم يستشأ ولم ينفذ فلان عليه في بيته او بيت غيره صنف يكتفى
وفي مسجد لا ويراد به قول عليه لاجل التعظيم في مكان براء التعظيم وفي عرفنا يكتفى وان دخل عليه المسجد
ولو دخل عليه فخله او سقف او دملز باب لا يكتفى لانها ليست بمواضع التعظيم ولو دخل عليه في حث كفتية ان كان
من اهل البادية حث ولو حضر بالادوان دخل دارها لا يكتفى كما لو حلف لا يدخل دارا وفلان فيها وهو لم يره
او في بيت اخر وهو دخل بيت اخر لا يكتفى لا يدخل عليه فدخل يدره لا يكتفى ولو لم يكن له بيت يكتفى كالحال في
على ان لا يسكن فلان فقام على قوم هو قديم نوايا غيره لا يكتفى وان خلع عن البنت حث لا يدخل دارك والحج طمعي
دار ولم يكن الخلف فيها ولا في غير ما ففعل الخلف في اخرى باعادة او اعادة فدخل على الخلف يكتفى ولو سكن فيه اخر
بعد كجاء الخلف وحلف الخلف ايضا لا يدخل منزل فلان ثم دخلها يكتفى باليمين ولا يكتفى في جواب كرواية هذا

صحة الغد لا يثبت لأن الشرط الاتيان لقطع المعاملة وقد وجد لا فارق قبل استيفاء حقه فاشترى منه
عبدًا بذلك الدين ثم فارقته قال حمزة لا يثبت في قول الامام كولو هل الدين قبل الفارقة أو قبل المديونية
وعلى قولنا لا يثبت كما في الهبة وان مات العبد قبل الفارقة عند البيع ثم فارقته **الفصل التاسع**
عشر في السرقة والخيانة حلفان لم يسرق من فلان شيئا ولم يره وكان رآه قبل السرقة لا يثبت لأن الحال دالة
على انه اراد به وقت السرقة وهو مخفي رحلت من بيتها الى بيت زوجها حطبا وحيا فقال ان اكلت جبة عما
ايتيت به فكذا في كل ذي الخيعة والاصيل اعتبار اللفظ ان لم يكن والنافي لغيره لا يمكن اعتبار اللفظ لعدم
النية في الخيعة فخل على الغرض كما وضع القدم كجلافا اذا قال ان لم ابعث نفقتك فبخاراك فافسها بغيره فقد
يثبت لأن اعتبار اللفظ يمكن فاعتران وضعت يده على جارية فكذا فاصبا بها يده فيه او وضع يده عليها
صالحا الضرب ان ذلك الحال على انه اراد به الموضع لانه حال الضرب لا يثبت لا يكفل بنفسه درهم فكل من بعثه لا يثبت
اعتبار اللفظ قال الزوج لها حين استبحا الموضع الامتعة اكرار من خافه خلال دندان بيرون آري فكذا فاقترعت
غير الحلال لا يثبت اعتبار اللفظ وكذا اذا قال لها اكرار من خافه من يدين زن محلي فكذا فان كان ذلك فافسها ثم لا يثبت
وكليها ثم غيران يقع بصره عليها لا يثبت ولو زرع في أرضها فطنا وقال لعل الميسلين عليه حرام اكرار من علم ان
رحمن بكاء ثم يأتى ثم وضعت على رأسها فطنا ثم هذه الغلة لتذهب به الا لئلا ينفذ ودخل البيت حيث اعتبار
اللفظ لا يسرق وكان اكارا فافسها فلو اكرار بلا اذن المالك ان لا ياكل والحلل لا يثبت لانه لا ياكل
حمله الى المنزل وليس من اكرار من يكره المالك يثبت واما الاكرار الى كافي وجوب كليها يثبت على ابي داود اخذ ما
بلا اذن الا لفظه والوكيل والاكار سوا وغيرهما اذا اكل في العوكة وحمل حشفت فصار سرقا جبره ثم حانوته
ثوبا لغيره فخلعه امر من ثرايان ثم درهم فكذا يثبت قال المخر من درهم ثوابيات ثم درهم وقد كان حاشيت
امرأة باجارتها وضعا لا يثبت قال سراج اكرار من يكره من ثرايان ارده درهم زيادة ثم فارقته كذا زنا
خود واثرايان زيادة ثم ترك دفع الصبي منها لا تطلق لانها ليس مشتركة وامرأة معوفة فلا تدخل تحت البيع من حلفت
ان تدخل داري هذه احد فكذا دخل بنفسها فان كانت معوفة بدفعها في الجراء ففي حال شرط متفرق ليس
محرمة في الشرط والجراء فاذن لها في طرف فهي معوفة في حق هذا ليس قال القاضي وفيه نظر لان في قوله ان دخل
داري هذه احد فكذا دخلت هي طلعت ان عرفت في الجراء وكذا الامر ليس لانها لم تطلق امرأة حشمت فكذا
طابق لاصديها بعينها ثم حلفت بطلاقها ضمت بعينها اما المعوفة في الشرط فلا تدخل تحت الفكرة في الجراء ففي قوله
ان دخل داري صار هو معرفا في الشرط فلا تدخل تحت الفكرة في الجراء وشرق ثوبا وعصبت فخلت في الثوب
ان كان الثوب فكذا واثرايان ذلك الثوب ان كان قايما يثبت وان كان الكالا وان لم يعرف احد الامر ضمت
كمن باع فضولها ثوبا بغيره فبما ان قايما صح وان كان الكالا ولا يعلم الا من مال فطلبه لم يجده فخله في ذلك
ان لم ياحذه ان حشمت الا اذا نوى الذاب عن ملكه سرق ثوبا فخره فقبل المطالبة دفع اليه ان قدر ادم
نحوه لسرقته وحلف ان يرق انه ما سرق لا يثبت وان قايما لوقوع المقاصة فانه مشكل لبقاءه على ملك
المالك الى الغنى وبان زمان واجبه الاستملاك على رواية وقد امكنها كوان لم يكن الزمان لكنه معوف في حق اختيار
المالك فلان يثبت لقطع ولان يثبت الصمان فلا يثبت الصمان قبل الاختيار حتى يقع المقاصة ونقص المحيط
عن بعضهم على انه يثبت كيف ما كان لما قلنا وفي الاصل جحد الوديعه ثم ادع عند المالك في مال الجاحد ان كان له

من جنس هرة وسعة كذا لان كان خذلا فحنت وفي جامع الصغير ظهر يدان المليون وله دنانير مكنة
الاخذ على الروايتين وفي المتنقح لعلها الفهم فغضب عنه الف درهم قال محمد قصاص بلانية وقال ابن
بلا مقاصد وان مات قبلها فاسوة للغرماء صلف التارق على انه ليس معه من الدار ثم غلبوا خودان الباء
عنده اقل من ثلثة لا يكتن ان ثلثة او اكثر ان العيس بالطلاق حنت علم او لم يعلم وان بانه فحوش لو قال
اكرسم هست خراين به كه ما كرفتم ثم علم ان معه شيئا ان كمال لوعلم التارق بل هذه حنت والآلا **نوع**
صانع مال في دار خلف كل واحد ان لم يافذه ولم يخرج في الدار ثم علم ان واحد اخر جرحه مع آخر ان كان لا يطيق علم
وحده حنت لان اخرجه كذلك يكون وان اطاف وحده لا يكتن لانه صادق في عينه رفعت في مال الزوج
ورفعت لغزل العطن فقال الزوج ان رفعت في مال شيئا فانت كذا وهي قد دفعوا اشترت لواج البيت
او اشترت الجارة الى الدقوتان ولتها والزوج لا يكره بل يكره للدفع للغرماء وان كانت من بيت
شري لواج للزوج لا يكتن وان كانت لا يتولى حنت وان رفعت درهما ليس خلف ثلث الكبريت واهت
غير ما بالرفع ورفع ودفع اليها قبل حنت وقيل لا ولو دفع اليها درهم لتتفرق رفعت منه بلا علم فقال لها
ارفعت منها فانت نعم لا على وجه السرقة وردت بعد كفارة يكتن وان قبلها ان انكرت حنت
وان لم تنكر لان رفعت في مال فكذا فوجدت حرة لمصلحة حين تنكس المنزل فوضعت في كل طرف
واخرت به لا يكتن قال لها اكرسم جرح كرى طلاق هستي فقلت هستم فعلم فيها ان اراد
الايقاع يقع وان اراد تخونها لم يقع والقول لمع الخلف ان رفعت شيئا في مال غيري فكذا فاعطت
الكبريت او الخلع او المأخوذ ان شخ الزوج به حنت والآلا ان لم ترد في الثوب اعتا فكذا فخرجت في عبية
فاخذة لمزوج جدينا والعبية قبل اخذ الثوب ان كانت تحت الرق لا يكتن ان لم تجي غدا بمتاع كذا فكذا
فارسلت على يدان ان كان نوى الوصول لا يكتن وان نوى الحمل او لم ينو شيئا يكتن رفعت كذا درهم
فقتل للمم فقال الزوج ان لم ترد في تلك الدار ثم فكذا فخرج القصاص ان الدار غيب ففما يعلم انها اذبت
او طرقت في الوادي لا يكتن وان خلط ما خذ كبر القصاص وتعطيه للزوج قالت له دفعت تلك المتاع
انت اذاتي فقال توار من به طلاق كذا ما درتوبه داشته است اين جبريز او قد دفعت الام او قال انت طالق
كمراد شتام دادة فانكرت لا تطلق فالرفع والشم شرط البر **الفصل العشر في ضرب الشتم**
لا يضربها ففرض ثوبا او رماحه او ثوبا فاصابها لا يكتن ولو قد شتمها فاصح ان على العقب
يكتن وان لعبا لا وقيل ان بالفارس لا يكتن مطلقا وان بالعربي يكتن وان خلف العربي بالفارس
يسال فان اراد ما يراه الضرب بالعربي بان وضع لفظ زدن موضع ضرب فكالعربي وان اراد ما يراه
بالفارسية فعليها وان لم يعلم يعتبر اللغة التي خلف عليها وكذا الفارس يكتن بالعربية للبرية فخرجي صيدا
فاصاب لا يكتن ليعضبه مائة فضر به ضيفا ان تالم بر وان لم يتالم فلا لانه ليس بضر معذ وان بسوطه شعبا
خمس ان اصابها كل مرة بترعة يكتن به جدا وكذا ان جمع الاسواط او وقع الكل على البدن ثم لا يتعد العصابة
ولو لم يوشل الاسواط الموصى وقعت الاصابة وعليه عام الحاج لاضرربك بالسياط عدة افتكك فعلم
المبالغة بخلاف ما لو قال لاضرربك بالسيف حتى يموت فانه لا يبر الا بالضررب حتى يموت ان لم اضربك فخرتك
لاجه ولا ميتة قال ابن هذا على الضرب كوجع وحيث يشك في ثوبه حتى تنفث وفي بعض الفتاوى ان لم اضرب

ولذلك على الارض

ولذلك على الارض حتى ينشق نصفين فانت كذا فضر به قلم ينشق حنت وانما خلف ما تقدم للضررب بالهاتس
فضر به بمقتضه لا يكتن ليعضبه بالسيف فضر به بوضعه بانه حديد جلد فالحقض لانه يكون بالخشب عادة ولان
عضد السيف منه حتى لم يلزم المقبض في الاقرار بالهاتس ان ضرب به وهو في غده لا كما لو خلف على الضرب بسوط
فضر به وقد لقه في ثوبه وان نوى فعلم ان نوى لا يضربه بفصل هذه الشفرة او يخرج في الرح فخرج النصل والرج
وجعل في اخره ضرب به لا يكتن لا امسحه خلقه ثم بنت اخرته او لا يكتن بنت اخرته حنت ان لعنتك
ولم اضربك فكذا فراه في بعيد يكتن لا يصل اليده ولم يضرب لا يكتن لا يضربها فضر به فاصابها بالهاتس
يكتن لان المعذ وهو الايلا م حاصل ان سررتك فكذا فضر بها ففانك لا يكتن بجلد فان اكننت جثتي
او يعضبك الله في جرحهم فقلت اجب ولو جرحها الف فقلت سررتك فقلت لها ان ضربت بك بخرم صحت
القصة على المائدة فقلت والنصب على جرحه بقصد فضر بها لا يكتن لان الخطا فضر بها فاحكام الدنيا
حتى لم يلزم الارض عليه وان سقط في حق الماء والخت والمغرم والمأثم فاحكام الدنيا **نوع آخر** لا يكتن في حنت ان
نواه لانه تعذيب قاصر فنيوقف على النية كالحجاز ان لم اجب جاي عاريا فكذا اجبه كذلك فاطمعه **كآه**
غيره حنت ضربته فقال المصروب الله من سراري وني كتم لا يتن ولما تجاز الشريعة في القصص والتعزير ولا تترك
الحجارة وانما تنال الالة الا الضرب عرق فان نوى الغور فعلم نوى الا فعلم الاطلاق ولو قال كذا من
تكنم احر وزنا تو انك حي بايد كردن فمضى اليوم ولم يجرب الا بالان واساة لا يكتن لانه ما فعل ما ينبغي وهو
العفو الا ان نوى الضرب الشتم فحنت ان اخلاه منه اكرسم تراخون انك كنتم فكذا فضر به فادعي انك فطلخ
بشوبه بران نوى هذا العذر وكذا ان لم ينو لان الظاهر ان الكمال غير مراد اين كوي رائرتستان كنتم فكذا فشرط
البر ان يسلط عليه تركا كثيرة اكر فر داجان كنتم كسك باينان كرو فكذا يفرق بعض ثيابا ويجره ويغيبه
على الارض قال لغيره في المشاجرة اكر من تراخون فكنتم فكذا فقبل لا يكتن ما عاش لانه يراه القدر والعلم
وقيل يكتن في الحال لتحقيق العجز الا اذا نوى ما تقدم فلا يكتن في الموت وبه اقول للحقد واذا ادت حنت فكذا فحنت
حين ضرب به لدفع الضرب بجانه لو عدت اليد تصل اليه حنت ان تعصبتك فكذا فضر به ولدنا في امر شتم
ان يدب لا يكتن ان اذنتك فكذا فقتل على علمها جارية ان عد العسري اذ حنت والآلا وكذا اذا لم يكن هناك
مقدمة فان كانت فعليها دعا ما الى الفراش فابت وقالت انك تعذني فقال ان عذبتك فكذا فحنت
في معها ان يطايعه لا يكتن وان كارهه يكتن ان لم احوق فخرتك غدا وان لم اضربك غدا فقيده حتى يضرب
او منع الاتباع عنه ولم يكتنوه قبل يكتن وقيل لا لا يضرب فام غره فضر به لا يكتن الا ان يكون الخاوس سلطانا
او حكا او المولى في يكتن بالامر لانه عليك الضرب فيملك الامر كرمه زنتش كذا فكذا يكتن بالملامه من كرمه
سب زنه يضر في الامنة اذا اتممت القربة والا فعلم الضرب على الاش لا يودي احراة فاصابت النجاسة ثوبه فقال
اغسلته فقال زهره دان وشوي قبل لا يكتن لا يحقها ذلك بالباء غم غسل غدا وهذا الذي منها لانه وقال
نعم يكتن لو جرد الشطامة وبه يفتي لا يشتم فقال له اي كرمه زنه يكتن لانه يكتن لانه في العوق يطين
على امر يلزم منه كسحة **الفصل الحادي والعشر في الركب** لا يركب فهو على كبره ان كلفه
وغيره لا يكتن بر كواب ان لعبه الماء ويكتن بالشفقة لانها مركب البحر عادة وفي الفتاوى لا يقع في فتا
على البردون والفارس لا يركب دابة لا يكتن بالركوب لطار ويسفل والفارس البردون لا يركب يدب ولا يكتن ليعبر

وان رأى الصدر او الظهر او البطن او اكثر الصدر او البطن فقد رآه وان اقل من النصف لا وان رآه ولم يعرفه فقد رآه
وان رآه جالسا او متنقعا او متنعقا فقد رآه الا اذا اعجز رؤية الوجه فبدين لا قضاء والا ان يكون قبله كلام
يدل عليه فبدين قضاء ايضا وان رأى يده او رجله او اعلى راسه لم يره وان رآه في ثوب يستبين منه الرأس
بحيث يصفى الثوب فقد رآه وان لم يستبين راسه لاجده فلم يره قال محمد لا ينظر للوجه بافتظر اليها في
الغالب ان كان اكثر اوجه مكشوف فحيث والا لا وان رآه خلف الزجاجة او الستور تبين لوجه بحيث وفي المرأة لا
لا انظر الا وجهي ورأسه فنظر في الماء والمرأة منت لانه حلف على سعة لا يكون ابدا اذا المرئي فيها المثال لا ينظر
الى الظام فينظر الى وجهه لا جنبته لا بحيث ان نظر فلان الكلب على جبانته فقد ان انضم الى النظر كلاما وعمل يدل عليه
كالمرآة ولا شاة بشئ اريد منت ان كفت وجهك على غير محرم فمرآة المحرم بلا قصد لا لا بحيث وان كفت في
موضع يراه الناس منت وان بلا قصد كان جالسا في الشمس والشمس والشمس خلف راسك الشمس الغر بحيث لا اذا عن
قرصها وكذا المنار والبرج **نوع آخر** اول الشهر قبل حصة النصف وعن لكس فيمن قال لا اكلك اضر يوم فاول
الشهر واول يوم فآخره فعلى الخمس والستة لا اكلك الى بعيد فعلى الكثرة الشهر ولو سريعا فعلى الشهر
غير يوم ابن جندب وزعم على الشهر وفي النوازل على اقل منه لان هذه الكلمة يرد بها التعجيل وعن صاحب المنظومة
اكرم ابن جندب وزد خرم من ارشوي يرون نيابة فكذا فاضلعت قبل تمام شهره المتقابلة هذه لا بحيث لا يكلم
الموسم بكلمة في الصباح فيوم الحز عند محمد فان زالت الشمس في يوم عرفة عند الكعبة الشهر التيلة الا في موضع
الاول وثلاثة ايام لغة والشمس لغة في العشرة الا الاخرة والعاشرة والعشرون وكعدة في طلوع
البحر الصادق لا ما قبل الزوال والشمس بعد ذهاب ثلثة التيلة صلوة الظهر وقت الظهر كله طلوع الشمس من حين
تطلع الى ان تبصر وقت الضحوة من حين تبصر الا الزوال والشمس اثنا عشر بعد الزوال والشمس بعد المغرب فتوى لو
اطلق ايام البطل الثالث عشر والرابع عشر والخامس والستة والشمس والشمس ان كان عندهم علم حب اذ كان
والافا شتاء ما اشتد البرد اياما والصفى صفة البرد اياما والحرى صفة البرد اياما والحرى صفة البرد اياما وقيل
الشتاء ما يخرج الناس الى الوقود والحشو والصفى يستغنى عنها والبرى يستغنى عن واحد ما وكل من لم يكن
ان الشتاء ما يلبس فيه اهل بلدة الغزو والشتاء آخره اذ القاهما اهل بلدة والصفى اذا استقل ثياب الشتاء
واستخف ثياب الصيف والبرى آخر الشتاء ويستقبل الصيف لان ثياب البهل في موضع العباد وهذا في
ديارهم يسيل العباد لحر والحرى فصل ما بين الشتاء وكيفية وقال محمد بن جعفر بن عيسى عن ابي عبد الله
والصفى ما يخرج الاقوال الناس فاذا قالوا ايا جمعهم ذهب الشتاء والصفى فهو كذلك اعتبار المعروف
وقيل اذا كان على الشجار او اوراق ونحوه ووصف واذا قالوا اوراق لا الشجر في حريف واذا لم يبق في شتاء واذا حشر
الاوراق لا الشجر فهو برى وان خرجت الاوراق وقيل الفتوى على ما لم يكن لهم حرج لانه ايسر والبرى وزير عثمان
وهو وزير الخليفة لا وزير الجوس ولا وزير المراجعين لا يكلم فلانا حتى يقع الثلج في المعبر بلده حتى لو كان في بلدة
يقع الثلج اصلا فيمنه على الابد وحقيقة ما يستر الارض ويحتاج الى الكس والاعرة بما يطير في الهواء ولا يستر الارض
وان توى وقت وقوعه فاول الشهر الذي يقال له اذ وان لم ينو شيئا فله اذ وقته ايضا واياها العيد عتولا يحكم
الى قدم الحاج اذ الى الحصاد فقدم واحدا وحصد واحدا انتهت العجس شتاء على مضى لانه ان لم ينو وان توى
سته متصلة بالعيد وشتاء آخر فعلى ما توى وفي عرفنا متصل بايام تعيد ليلة القدر على السابعة والعشرين من رمضان

ان عايناه ان عايناه فبا حننا فم عند الامم تقدم ويتاخر وعند محالا وغيره فبني حلفا لايكلمه حتى يقضي ليلة القدر
وقدره يوم من رمضان لايكلمه حتى يقضي رمضان الكس وعند محايكلمه اذ مضى يوم من رمضان الكس وان حلف
قبيل رمضان يكلمه بعد انقضاء رمضان والفتوى على قول الامام لايكلمه قريبا من السنة فهو على نصفها لا غير
البنية الا صغر فشرع في اوله لا يثبت على ما تقرر عليه الفتوى والاشهر والاحمل لاداء اهل الحلال والالنية لم فعله
الليلة التي نزل يومها وان نوى اعتنا التي يزل يصديق لانه تغليظ عليه الله على صوم يومين متتابعين فاما اول الشهر
واخوه يصوم حتى عشرين والساعات **الفصل الخامس والعشرون في المنقوع** الكرم والاسنان فكلان كرم دوى
فكذلك او قال نويت كذا قول وهو حرم ولايه خل كحيت لان اللفظ حقيقة هذا لا للدخول وقال القاضي في اعله الدخول
وكذا لو قال الكرم دوى او من كرم دوى او دوى او كرم دوى فهو على الدخول كرم بعلان متشبهه ويجزى فكذلك لو قالان على
وهو على الارض في الدار يتكلم مع فحقيقة الحيات ان جميعها يكلم واحد ولو لم يكن في الوصف بينهم من الحياطة
والاقتناع وقد تحقق في امر يقصد بالمنع فحيت وان تغلق عبور على السطح لا لهذه ونظرت اليه وتكلمت له
الحياطة ارجوان لا يثبت ان دخلت الارض فكذا فسكن الاخر دار اخرى ودخلت الحديقة ان كان الى الحياطة
لحقه في الدار لا يثبت وان غطيته في الارض كحيت وان لم يتبع واحد من عند الامام وحججه وان دخلت الدار التي
كانت للاربع غديتين وهي في ملكك في الارض لا يثبت فيها حيت لان خرجت عن ملكك بغير اذن او غير ما
وان مات الارض وتوكلت جيرانا ان يثبت لا يثبت وان قبلها فكذلك في الارض وان كان على الارض اليست في ذكره
دين متفرق كحيت **نوع** في الصفات والاصناف فيها ثلثة اشياء واللغة والشرع وكما في الصب رجل فيه حيت في
يحيته لا اكلم رجل بسلام لانه في الاصطلاح يطلق على الذكر الذي بارأه ان في احد الثقلين قوله تعالى وان كان
رجل من الجن والصبية والحضر رجل دولا ذرية الموارث في قوله تعالى فان كان رجل وقوله فلو رجل ويستعمل
الا ان يبلغ تسعة عشر ثم ثلث بالاربع وثلثين ثم كملها الا واحد وخمسين ثم شيئا الا اخر عمره لغة وتعلمهم على
ان يبلغ وبعده شاة في قوله تعالى ان اثنتي عشرة اثنتي عشرة اقل من ثلثين مالم يغلب عليه الشط والكل من ثلثين الى
خمسين والشيخ ما زاد وعنه اثنتي عشرة اقل من خمسين الا ان يغلب عليه الشط قبل ذلك والكل من ثلثين الى
الاخر عمره الشيخ فيما زاد على خمسين وكان يقول قبل ذلك والكل من ثلثين الى اربعة واكثر والشيخ ما زاد
الى ما فوقه والعلامة اقل من خمسين حتى يكتم وعنه ان الكهل من ثلثين الى اربعين والشيخ الزايد على خمسين
وان لم يشب وان زاد على الاربعين وسبب كثر في شيخ وان كان السواد اكثر لا دعى حمله العلامة اقل من خمسين
والثاني لغة خمسين وفوقه والكل من اربعين وما زاد الى السنين الا ان يغلبه الشيب فيكون شيئا وان لم يبلغ
خمسين الا انه لا يكون كهل حتى يبلغ اربعين ولا يجازي حتى ياوز ما ولا حكمة التي بلغت ومات زوجها او فارقها
دخل بها ولا ولا يم اليه لا زوج لها وقد جوعت بنكاح صحيح او فساد وجور والشيخ التي جوعت بجلال
او حرام لها زوج اولاد البكر التي لم يجامع لها زوج اولادها ابنته العوز كحقيقة او ثبته او فساد بكر الا في فصل الشكر
قبل هذا قوله وقبل قول الكل وهو الصحيح وحليف القوم جبايتهم ويقول منكم وكيف عليه ويكفون لاخل الموالات
لا تقبل فلانا فقبل يده او جلي خاتمة اختلفوا فقبل على اليوم خاتمة وقصل البعض بين الملتح وغيره في الملتح
يحدث في غيره لا وقبل بعارته لا يقع الا على اليوم وبالجوتة بعض قبل بين الملتح وغيره فلا اول اصح واظهر قسم
وصلح فخر وان لم يصله اليوم فكذلك فصله بعد الوقت لا يثبت الا اذا وجد دليل العور كراين زن يكره زنا يكره

لم يجز في بعض الفوائد شرط الحمل بعد الحمل يصح لأن الحمل لا يوجب الحمل كالماء في الماء فلو شرط الحمل في الحمل
عدة الحين وكذا الألفاء بعد الألفاء، ولا شرط ذلك صدرا ولا أول متفخا واداء شرط الألفاء
في حديثه كذا فكل محلهما سواء حتى لو وافاه في محله ليس له أن يطالب به محله الآخر ويطلبه شرط الحين فإن
استقط قبل الآخر فارق بينهما وأما حال قائم في يد كل واحد منهما وان كان لا ينقلب صححي ولا مردد أي فيه
يخير رديته ولو وجد بعد قبضه فيه عيبا حدث عنه عيب آخر باق حياوية أو بفعل اجنب فالحكم بالبيع إن شاء
قبضه وعاد السلم وإن لم يثبت إلا ولا شيء عليه فهو حقه من بيعه لم يقبل فالحكم بفسخ السلم وذكر شرط الربح والبيع
الورام في السلم بخلاف البيع أن كان الورام فيه معهودا فالحكم بفسخ السلم إن كان لم يكن معهودا
نوع السلم في طعام قرية أو حصة بعينه لا يصح وكذا الواسم في ضمة ثمرة أو لم يرد به ثمرة خراف لا لأنها ولا
لا ينقطع طعامها غايبا بل أراد ثمرة العواق وهي قرية ينسب إليها الثياب لكن لا يصح في الثوب الهري لأن له طرد به
الجنس كله لا ما ينسج فيه خاصة حتى لو اراده لا يصح أيضا أن كان محتاجا إليهم انقطاع ولو ذكر النسبة في كقطعة
بيان الجنس والصفة كالخمر الزينة بخار يصح لا يجوز أن يفسد في اليد عنه والجملة قضاء كقضاء حكم الحاكم
بجواز أو استقرضه وزنا يجوز عند صحابنا وفي الجاهل مع انفسه بالبيعة قال لا يسجد به يد به إذا انقطع عن
أيدي الناس وعن حمزة مثله الطحا وكل موزع مثله فالعقب والتم والغزل مثله وكذا الخمر والديق والخمر
قيمة **والسلم** في الدابة وحكم البطن جازي وزنا وفيه القاضية والطحا ويكوز أن السلم في الحظيرة وزنا وفيه القاضية
العام والحاجة إليه وعن حمزة لا يجوز اقراض الحظيرة وزنا فإن اخذه واكمله قبل الكيل فالقول المستقرض منها كذا في
السلم في ضمة وقال نيكو وسره أو نيكو كوز واستقرض الخمر وزنا يجوز في قول الله وعليه الفتوى وكذا السلم
فيه وزنا لحاجة الناس عليه الفتوى **والسلم** في الدقيق وقرضه كيلا وزنا يجوز وبيع كدقيق بالدقيق كيلا في
النوا درجته متساويا لكنه يحتاج وقت القبض كيلا قبض غير مائة فيكون استبدل لا قبض في الحظيرة
لو السلم فيه لا دقيق الشعر دفع كدرهم إلى الجاني ليعاذه من الخمر يقول له كذا اخذه هذا على قاطعك عليه
ولو رفع الدرهم الإقبال وقال اشتريت يائمه من الخمر وجعل ياخذ كل يوم خمسة من فساد كل كير ولو
اعطاه درهم وجعل ياخذ كل يوم قدر الخمر ولم يقل في الابتداء اشتريت كذا جاز وهو حلال وإن نوى وقت
وقت الدفع الشرى لأن بالينة لا يفقد البيع بل عند الاخذ وعنده الجميع والتمن كل معلوم ولا جرة بالينة لا يرى
أنه لو اشترى عبدا بيعته ولم يتغلط به جاز وقال الفقهاء لا به نأخذ وإن رفع الحظيرة إلى الجاني ليعاذه من الخمر في
أن يباع قائم كونه في الجاني بالينة الذي اتفقا عليه في الخمر ويصف الخمر حتى يكون دينه عليه **يسلم** الخاتم
ثم يشترى الخاتم بالخطة التي يريد دفعها ولا يجوز في التبن وزنا وكذا كيلا وكيل الغرابيل لو علم أن لم يعلم فلا جرم فيه من
الله أن متلفه يضمن مثله وأحسن لك جواز شرى الماء بالقرب لعدم التنارع فيه ولو السلم في الماء وبين
المسبح كوز فاذا جاز فيه جاز في الخمر أيضا القروطس البازيخا يجوز أن يفسد فيها واستقرضها بعدد
والنوم البصل وزنا لا عدا يجوز واللبني العصير الخمر كوز كيلا أو وزنا وإذا انقطع كعصير كوزات فيه
ولا في الجاهل والتلف في اللغات إلا أن يكون صغيرة يشترى للدواء وإن أطلق ذكر الزرع في الثوب فلا يزال
ولا في السلم في الآلات المتخذة من الخمر إن نوى بصير معلوما عند الناس كجوز لا يحرر إن سلم غزلا
صل السلم قطنهم ويا في ثوب حر ويا جاز وإن شعر في نسج شعوان كان نسج عاد شعرا لا يجوز ولا يجوز

مطبوعة
الكتاب في طعام
عقوبة او موصو

اشترى ونايد ووطن فيس لم ينجح ولم يكره الاصل لا يصح ونجح الوكيل له لا يصح والشعاع ان يكون بعا اذا لم يكن
بناء على بيع فاسد او باطل سابقا ما اذا كان بناء عليه فلا واقتدالا ما لم يتوكل بان التعاطي في احوال بين لا يكون
بيعا مطلقا مع بيان الثمن بل لابد في الاختصاص في البين وانكر ما في علان تسليم المبيع على وجه البيع والتحكيم مع
بيان الثمن ببيع وتاويلا او قبض المبيع لا الثمن اما اذا دفع الثمن ولم يقبض المبيع لا يجوز لان البيع اصل الا اذا كان ببيع
مقايضة وفيه يجوز ولا يصح ببيان الثمن وفيما سواهما كالقضا بول ونحوه لا اشترى وفيه ببيان ثمن قال لا ينعقد
آخره هذا ففعل له طلب الثمن قال لا يقبض كذا هذا الحكم بدرهم فقال من يوزن فقال في عطل درهم واحد
فروبيع جازر وبعد وزن وان وزنه فوجده انقص ربع بقدر كذا الدرهم لان الحكم لان الاتفاق بعد البيع معطى
قال كيف يتبع الحكم قال قلته اطلقا بدرهم فقال لاخذت فزن قل ان يزن ولا يزن ولا يوزن قلته لا ياخذ
وان قبضه اشترى وجعله البايع في وعاء وباجر المشتري ثم البيع وفيه نفعان جازب انفق اهل بلدة
على سعر اللحم والخبز وشاع على وجه الاتفاضة فاعطى رجلا ثمنه او اشتراه فاعطاه اقل المتعارف وان اهل البلدة
يرجع بالنقصان فيما في الثمن وان غير اهلها رجع في حجر لان الشجر فيه متعارف فينزل الحكم لان اللحم فليتيم اشترى من
القبض طما بدرهم وزنا وقبضه ان كان القضا في شاة وباع بكل المشتري الاكل قبل الوزن وان كان في شاة
موازنة لكل المشتري منه الاكل قبل الوزن كالمبيع ولا احتياط كان التلف يسكون كذا ان في البيوت او
الطباقي الذي على الكثرة وعينه ودفع الثمن فملك قبل قبض المبيع حتى المشتري وعلى هذا الخطيب وغيره ولو قبض المشتري
المبيع يجعل بيعا ايضا الفاضل ودفع الضابون الا يقال لا يصح بكذا ذكر الثمن او اخذته منه لانه اشترى بكذا ذكر الثمن
لا يجعل بيعا والحاصل فيما سوى الخبز والتم لا بد من بيان الثمن حتى يكون بيعا بالتعاطي على عشرة طلبة ما في فاعطى
الف من ذ الخطة ولم يترك بيعا ولا معاوضة بالدين يكون بيعا وان كانت لا في بالدين ان السعر معلوما فيم
فيتمها والا فلا يصح وفيه الدناري سيم بقال اذ كان تو فلان جزئهم وملك اى اى ملك على البقال لانه
ملكه وفيه ان البيع بالتعاطي ينعقد باعطاء الثمن وجاء وان الثوري جاء الى قاضي ووضع عنده فلما اخذ زانة
ومضى ولم يتكلم به اذ التقية لكن انما يجوز هذا عند ظهور السعر واما ما جرى فيه النزاع فلا حصة يكون تجارة عن تراص
حلف لا يشترى او لا يصح فباع واشترى بالتعاطي وقيل **نوع في الاقالة** اقله حتى اخر كالثمن سنة او اقله
على ان اضع عليك ثمن في الاقالة لا التاخير والخط وقال الساجران ايضا اصلا ان الاقالة يصح عند التاخير
بمقتضى احداهما من الاخر مستقبل لقوله اقله وقال الآخر اقلت وقال حمزة لا لا باعني من كالمبيع اختار
في الفتاوى قول حمزة في البيع فقال لا بايع رضى او جرت فاقا طلبة الاقالة فقال لا يشتري ما في الثمن
فاقالة لقوله اقله وقبولها يقتضي على المجلس كما يصح القبول نصا يصح ولا يابن فاقا بعد قول لا يشتري
اقلت قميصا قبل الحارة وقوله التكلم بكلام ويشترط الصحة باقيا المبيع او بعضه لا الثمن وما نزع في البيع المبيع
الفسد والمعيبة في الاقالة وفيه الاتفاقية يصح الاقالة بعد ملك احداهما اشترى بائنه عشر وخط وديان
ثم جرد العقد بعشرة يفتح العقد والخط يفتح باصل العقد لكنه لا يفتح في حق المجلس حتى لو حلف لا يبيع عشرة
بائنه عشر كمنث ايضا هذا اشترى عبد ولم يقبضه حتى قال لا بايع بعد لفك فلو باع جاز وانفخ الاول
ولو قال لبعه لادبعه عن ثمنه اذ بعه ولم يزد عليه لا يصح ولو باع في البايع قبل قبضه لا ينفخ البيع ولو ادب
قبل القبض ينفخ وفيه التجريد ولو ادب في البايع او رهن قبل قبضه لا يصح وان قل ان ينفخ وان امر البايع بالادب

قبل نصف

[illegible]

وَقَدْ قَاتَى فَاخِي وَأَخِي رَجُلًا شَتَّى
وَطَبِيءٌ مِنْ الْبُيُوتِ أَوْ قَتَاةٌ
أَوْ شَيْءٌ نَبِئْتُ أَسَاعَةَ فَسَاعَةً
لَا يَجُوزُ خَالِدٌ لَهُ

ووجب جزمه لانا جازاة الارض متعارف وان بين اكدية يصح استيجار الارض لم يتعارف فلا يصح وان بين اكدية فاجز حجة
الاذن قطاب ولم يجب الجزم لعدم الاجازة راثا والحكمة ان يقول المشتري للبائع جعلت لك جرة فانه العوض فخر هذه الحجة
على ان تعمل فيها بالفاة وانما يجزى الجازاة قبل التمتع ويجزى راثا فاة وسيع نصف الثمار ما عا قبل يدق الضلح
في شريكه جازاة لا غير كسيع نصف الزرع في شريكه غيره ايضا باع نزل الكرم وكعب قدر الحما كوز وبعد ذلك كوز ان لم يتلفظ
بلفظ العنب وضارحنا ينقلب جازاة انما لو ذكر بلفظ العنب لا يعود جازاة المشتري لعنب كل وقربك ولو قرع مع وف
عند من كان العنب من فضيل اجد كوز عند الام فيرد كفاة البقر وعند ما كوز في الكل وكفيفة على كوز عند الكل في الكل
فيه وان كان في اجناس مختلفة لا كوز عند اصله وعند ما كوز في الكل ويكون كل وقربا في الكل في الضلع وكسوي
على قولها تيسر المسائل وشري الشجرة على ثلثة اوج بشرط القطع وان صح في الصحيح وبعض على عدم الجواز ان لم يبين
موضع القطع لافعال كسعة فيه فيقلعها بعد وقربا على العادة ويدخل اصلها في كسيع ولا يخرها بالانهاية العروق الا اذا شرط
القطع في وجه الارض او يكون في ثلثه في وجه الارض حصة للبائع في توهم بين بناء وكوه يقطعها وجه الارض فاذا قطع
وبنت في كوه في اخرى فللبائع له حصة المشتري بد قول ذلك كذا في ملكه الا اذا قطع في اعلى الشجرة فالنابت اذا المشتري
وان بشرط التقربا لا يوجب بالقطع وان قطع الى ان يفرس مكانها اخرى وان مطلقا قال ان لا يدخل الارض وقال حماد
في الشجرة مع تقربا كفاة الاقرار في قسمه وقصد في الحجة وكوفية على الاختلاف والفنوس في مسئلة البيع على قول حماد
واذا دخل تحت الشجرة في التصرفات التي يدخل بعدها وقت كسيع واذا زاد الغلط على البائع تحت الزايد ولا يدخل باشتغال
اليه عروق والاخصان وسيع لتبين قبل الفدا كوز لانه معدوم وسيع الكدس قبل التذرية كوز وشري صلح قطع
لم ينفذ وجه قبل الجلب والنوى في التروا ولو في الصديق والبذر في هذا البطخ ورضي البائع بقطعه فالبيع فاسد
بخلاف بيع الحظ في سبيلها لان الغالب جوده ولو يقال ايضا انها حنظ اشترى بائنه من هذه البصرة كوز
باع حنظ او سيع في ملكه ولم يصف ولم يشر والمبيع موجود في ملكه صح وكذا لو باع ارضه ولم يذكر الحد ودولم يشر لها
وكذا لو قال بعثك ثمانية حنظ وفي ملكه كروا حنظ في اليه وان كان الغرض في ثمانية البائع باطل في الكروا باع
الموجود ولمعدوم وكذا لو قال بعثك جارية وله واحدة فان اشترى في الجارية وقد اعاد ثمانية البائع لا يبيح الارض
بعد اعطائها للزوجة لتوايد وتغاريح ترك ذكر ما باعها وهي في عقد زراعة لا يغرفا لحواليه على انه اول في مدة من
كان كبد زراعة فاجازة فلا شئ لعلم وفي مجموع النوازل فان اجازة وفيها غلبة لكل المشتري وان لم يجز لا يجوز البيع
وكذا في الكرم ظهرت الثمار اول وقبل الجواز على التفصيل ذكرناه فيما تقدم انه بعد العاء البذر لا يجوز وقبله في المزارع
لا يجوز ولا يجوز وكذا في الكرم قبل ظهور الثمار يجوز في المزارع وذكرنا ان كبد زراعة كان مشروطا في كسيع الزرع
ان لا يتوقف على اجازة العمل وضاب الحيط ان البذر لو في المزارع لا ينفذ البيع في حقه لانه في اجازة وان في
الحال لا ينفذ لانه اجاره وان في الحال كسيع زرع ولم يبين لا ينفذ بيع لانه يتعلق بحق المزارع وقيل لا وفي الكرم
لانفاذ في حق العمل على ام لا ولو لم يبيح البيع بعد زرعها العمل والبذر في ثمار قبل النبات برضه العمل جازاة ولا
للمعامل لعدم ثبوت حقه قبل النبات وان في قبل العمل قبل النبات برضه جازاة وله من كسيع بذر لانه ملكه
وان بعد نبات في قولنا الى ان اذا اجاز البيع ونصيب العمل قائم ولو بلا رضاه ملك العمل ابطاله وذكرنا ان رخصه
ان يبيع الارض بعد النبات لا يجوز بلا رضاه العمل فبقية دل على الجواز قبل النبات بلا رضاه وقد ذكرنا ان حقوق على
اجازة العمل والكرم النخل ان لم يخرج يصح بلا رضاه لعدم ملكه اذ لا اجازة في غريب الزاوية اجازة المزارع على ان يكون

علائقہ

على نصيبه فالبيع في سدد وقد ذكرنا ان يجوز وصلة المزارع على حاله وان اشتراها لاصل ان يبيع الارض نصيب
لا يجوز وفي بيع غير نصيب الرواية اشترى الارض المزرعة المشتري بملأه المزارع ان طلبت ليم الارض في الحال في نصيب
الا حصدا وان اجاز المزارع يجوز ان اجاد على نصيبه على المزارعة لا كما ذكرنا وان باع رت الارض بغيره
من المزارع بملأه ان طلبت ليم في الحال في سدد وان نصيبه لاصل اجاد ولا يتصدق في المشتري بما زاد وفيه لانه
حدث على ملكه وكذا اذا باع داره بعد ما جاز ان يشرى في حصة المدة يجوز ان طلبت ليم في الحال في البيع
وقد ذكر الصدر والناس في حصة بينهما على ما علم او ارض فيها زرع مشترك باع نصيبه هاهنا ارض او نخلة او زرع
او اثم يجوز ويقوم المشتري مقام البائع ولا يرضيه وذكر شيخ الاسلام باع احد الشريكين حصته في الزرع
من شريكه بملأه ارض قبل الادراك لم يجز للمزوم ضرر على المشتري في غير المعقود عليه لان البائع باعه بالقلع لقرع
ارضه واجاب صاحب المنظومة فيمن اشترى كرا بغيره المدة وجع الا كما اشترى عن حصته ان البيع لو بر حصة
الا كما لا يضح منه ولو بر ضاه لا يصح البيع وحصة باعه جواز البيع باع ارضا على وجه لم يدخل زرع في البيع
اخرى صاحب الجحيط باع البيع كبيع جذع في حقل واقفه البعض بان البيع موقوف فاذا رفع الزرع جاز
البيع باع الارض بملأه ان المزارع والزرع بقوله في الاصل ان يوقف على اجازة المزارع كما استاجر فان اجاز
لا يبطال حقه وان لم يجز خيره اشترى بين الفسخ والرتب للرفع الزرع لعجز البائع عن تسليم المبيع وان اجاز البيع
يوثر المالك والمزارع بتسليم الارض للمشتري ثم يدفع المشتري لارض المزارع باجر المثل لاصل ان يجوز اجاز العقار
قبل القبض عند الامام خلافا لما ذكره في بياضه بغيره بغيره لانه لا يصح الا بالقلع لعدم التعدي واذا كان الزرع
لرب الارض باع منه الزرع بين معلوم وتقابضا ثم اجازته ارض وكذا في الشجر والكرم يدفعها معا عليه وبسببها منه
ثم يجوز منه لارض هذا اذا لم يسلم الزرع اما اذا استأجره توقف على اجازة المزارع فان لم يجز نقض الحكم البيع في الارض
وحصة رت بها الزرع لانه يصير كبيع نصف الزرع شيئا واحدا ولا يمكن التسليم الا بغيره ثم فيها لم يبيع فلا يجوز اذا لم يقض
الا ان ادرك جاز البيع في الارض وفي حصة رت بها وان طلبت البائع ولا اشترى بغيره ذلك بخلافه ان
النقص من المشتري وذكر الاول ان يبيع الارض بملأه المزارع موقوف على اجازة فان لم يجز خيره اشترى في ظاهر الرواية
والامر في النقض اذا انضم البائع والمشتري عند عدم اجازة المزارع قبل الحصاد ولا اشترى وذكر القاضى في بيع الارض
بملأه او عكسه يجوز وكذا يبيع نصف الارض بدونه وبدون نصيبه الا ان يبيع الا كرا ثم المالك وان باع
رت الارض في الاكرا لا يجوز الا اذا كان كبد زرع الا كما يجوز في الجامع الاصغر ببيع المزارع حصته من رت الارض
او من غيره لا يجوز وفي موضع آخر يبيع رت الارض قبل النبات لا يجوز وبعده يجوز وفي الفتاوى الزرع اذا كان كله
لواحد او كان مشتركين رجلين او ثلثة باع بعضهم وواحد قطب بملأه ارض ان حذر كما جاز وان لم يكن حذرا
لا يجوز فان لم يفسخ حذر ادرك عا داجازة الزرع في المانع وهو لزوم الضرب لمطابقة المشتري بغيره الارض كذا
في حقل القاضى شجرة بين رجلين باع احدهما نصيبه في اجنبه لم يجز وان في شريكه يجوز ان يبيع ثلثه باع احدهما
في آخر لا يجوز وان باعها جملة يجوز وكذا الزرع بين ثلث باع احدهم نصيبه في احدهما لا يجوز وان باع منها جاز وفي موضع
اخر اذا باع رت الارض نصيبه في الاكرا لم يجز وكذا في امة افاة اذا اشترى العامل حصة مالك الاشجار لكنها اذا لم
يتنازعا حذر ادرك جاز البيع لرواى العفد ولو مدركا وقت كبيع جاز يبيع كل من الاخرة النوازل ارض بينهما فيها
قطن باع احدهما حصته في القطن من شريكه او اجنبه بملأه ارض لا يجوز وكذا الكرم بين رجلين باع احدهما حصته في الانزال

[illegible]

بدرک

يدرك بعضه فريشته، صح في المذكر لا البتة وفي الملتقط بيع الثمار كالحرم والتفاح ونحوه يجوز قبل الادراك ونحو الخوخ والكمثرى لا يجوز الا اذا ادرك بعضها يجوز فيما ادرك وما لم يدرك اكله تلك الشجرة وفي الظاهر يباع كل نزل الكرم والبعض فيه والبعض يضيح ان كان بعض كل نوع نيبا يجوز وان كان بعض كل الانواع نيبا والبعض يضيح اليك في الصحيح الجواز في الوجهين وان باع بعضه او كان خسر كبايع قط والكل في او البعض من شريك في الشفعة لا يجوز ايضا وقبل ان باع في العمل لا يجوز ايضا وقبل ان باع في العمل لا يجوز وان العمل جزء من الكرم يجوز كحماة الزرع القاطن كرم بينهما باع احدهما لغيره فممنول وهو حرم لا يجوز كالزراع وكذا القطع بين شريكين اشترى كل واحد سبعة اعمى من غيب عشرة اذرع كرباس فخرج ثلثمائة من ثمن البيع فسد ويرد المشتري مثل الغيب وبأخذ كرباسه وان كان استملكه باخذ ثمنه الكرباس وفي الظاهر يشرى عنك كرم على انه الف من فظهر تحايي طالب البيع بجهة يائه من الثمن وعلى قياس قول الامام يفسد العقد في البتة وكان قاض الحرمين يروي عن الامام في جنس هذا وفيه الخلو في واخره على ان العقد صحيح فيما وجد به الصدق في الخط اشترى نصف مائة هذا الكرم المعين في الغيب الذي على الكرم على انه غمائية يجوز وجد ذلك القدر اقل او اكثر وذكر الامام حاشية ان غمائية اذا وجد غمائية ولو قال بعث الف من ثمن الغيب في هذا الكرم ان الغيب من نوع واحد يجوز وفي الملتقط يجوز بشرى الغيب من الكرم اذا علم انه كذا كوازة وذكرنا ونظر المتقويين التقدير للبيعة في ثمن ط انها كذا كوازة اذا اجتمعت فيها شرايط السلم والالا وعلى المشتري في ثمن متلفه ولا شئ عليه من ثمن البش اذا كان العقد الجائر الذي لا يشترط فيه ذكر ما ولا عدد ما فاذا وجد ما زايده او ناقضا لا شئ لاحد مما على الا لانه اشترى الجلمة بلا تقدير هر هر من خيارا راسا زبني بنو فروضة وفيه سلق دخل ايضا وقال ابن الفضل فيمن له قطن في ارض باعها منها مائة من ان كان ادرك الكثرة بان كان مثلا على الارض الف من ادرك منها ستمائة وباع منها مائة من يجوز والالا فعلى هذا الوبايع الف من ثمن غيب هذا الكرم والكل مدرك كجوز باع غمرا على راس الخنجل وفضل البايع بينه وبين المهر وقال برئت عنه وقبله المشتري ثم اصابته آفة يهلك الف مال المشتري لان التحلية تسليم وفي الظاهر يشرى الزرع قبل الادراك يجوز ويؤخر بالقطع وان اراد التارك الى الادراك فمما انه يحتاج الى ارض في الثمار يجوز المشتري ايضا قبل الادراك ولا يمكنه استئجار الخنجل على التارك لعدم العادة وقد ذكرناه وان اردنا ان يلزم التارك بكتب ان لهذا الشئ حتى ترك الثمار على هذه الاشجار عدة كذا ما مر لازم وحق واجب وانه يجوز ان يكون الاشجار لرجل والثمار لآخر ويكون له حق التارك على هذه الاشجار الا ان ادراكها لازما او باذن له البايع في التارك عليها مائة كذا على انها كلمتها عنه فهو ما دون فيه فاما متنازع فلا يبيده النفي لانه كلمتها بجد ولاذن عنه زبني لان تعليق الاذن بالشرط واجب كالمالك فصح تعليق الاتقي عنه ويدخل في بيع بذرة في عرفهم قد يجوز واللوز والتفاح والفرجل والكمثرى والعبء او بيع على الاشجار بلا استثناء والفرع والمبطي الا اذا انقض على استثنائها وعند دوطها النصيب واليز والمزج والشتوي لاحتشائها وكذا اللوبيا التي فيها ويدخل في البيع ما يخدم العريشة في الاغصان والختيش في معلومة وكذا غيب العريشة والا لبيان غيب العريشة في البيع ولا يدخل الخنط والشعر ولا ما حصل له الثمار ولا الخلف للبيعة نحو الارز والاشن الا في ثمنه لغير البيعة او اثباتها في البيع لانه يباع بحري قبل التزاع ولا يدخل الخنط الذي يحتاج اليه المشتري صيفا الا اذا بين شيئا جعلوا وحرى الرسم ولا يدخل البازنجان بل ابيان او في موضع يباع فيه البازنجان

كثيرا ولا يدخل الجوز والشحم ويقتول الرباحين الا ان تباح بعد بيع الحاشية المشتري ما اذا باع كرم فاشي
 يدخل فيه بل ذكره قال في الميزان والارواح التي للقطيع يدخل في الاصح كالشجر الكبير وقوائم الخراف فيل
 لا يدخل لان لقطعتها لهاية معدومة كالنمار وقيل يدخل في غير ذلك كالاشجار والقطيع كغيره يدخل في البيع
 الارض حرمه يجب فيه عشر وقطعت كرمه لا تزرع وتورد والاشجار لا يدخل في ذلك كاشجار واصلها يدخل لانه
 لانها لم تقطعها والاشجار كرمه على هذا القول والعقل والعصفير بمنزلة النمار لا يدخل في ذلك واصلها يدخل
 وقيل لا والفتا والارطاب الكراث وكل ما كان على وجه الارض لا يدخل وما كان حيا في الارض لا يدخل بل ذكر
 كالمزرع وقيل يدخل كالشجر وجميع الرطاب على هذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
 وغير المذكور لا يدخل في بيع الارض بل ذكره وفي اصوله عن حمزة بن محمد بن ابيان والجبوب كالمحصول والعقل
 والكتان والذرة كالمزرع وعن بعض المشايخ ان اوراق الفرس لا يدخل في بيع الشجر بل ذكره وكذا في بيع الارض ان دخل
 الشجر وفي بيع الارض لا يدخل كل شجر يغرس للتبديد ولو كان ينقل ويكول لا يدخل بل شرط بيعه وركب التوت قبل ان
 يخرج لا يجوز ولكن ان باع الغصن لم يقطع ثم اذن له في الترك حتى يخرج الورق جاز وكان كورق تبعه **نوع اخر**
 في الخطه لا يفتق قبل ان يربوا نصف صاع فلو باع متباين ونصف جاز في بيع الخطه بالخطه وزنا لا يجوز في رواية
 شاذة في الكور وكذا الذي يفتق عنه وزنا لا يبيد ولو باعها عنها مجازفة فوز نافذة وبالا يجوز عندنا لان
 اشراط العلم باء واة حاله البيع وفي فتاوى سمرقند ان غنما كيلها حاز ولو باع الدرهم بالدرهم كيلها لا يجوز وان
 تباين في الكيل والوزن وبيع الخطه بالدرهم كوز وبيع كغصنة بالفضة كغصنة كوز وان لم يعلم القدر باع
 صنفه بغير معينة ولا مثالا اليها لكنها في ملكه السوداء وعلمه لا يشرى فلا خيار له وان لم يعلم له الخيار وذكر الخيارات
 دل على جواز البيع ولو كان البعض في السوداء وبعض في المص لا يجوز ولو كان الكل في المص في موضعين كوز بكذا في
 في الاصح وسواء كان الفتي نقدا او دين على البائع وان لم يكن في ملكه واشترى او سلم لا يجوز وكذا اذا لم يكن البعض
 في ملكه لانه باع كوجوده ولم يحدد كجنا في شري رزقه على ان فيها عشرين ثوبا ووجد البعض حيث يبيع في كوجوده
 ان فصل الممنوع لانه قبيل الغلط وذكر الامام ظهير الدين باع كرم الخطه ان في ملكه اقل منه بطل في المعلوم
 وان في ملكه لكن في موضعين لا يجوز وان في موضعين باع كرم الخطه ان في ملكه اقل منه بطل في المعلوم
 ان شاء اخذها في مكانها وان شاء فسخ باع عبدا لم يصف واصنافه لا يفسد بان قال عبدي هذا كوز
 ان كان له عبدا واحد وان كان له عبدين لا يجوز كماله لم يصف الواحدة لنفسه ولو قال يفتى ما وسم عبده
 سلم لا يجوز وكذا الجارية ولو قال يفتى الجارية التي اشترتها فلان او التي في البيت كوز وكذا اشجار القطن وقوتها
 وكل ما لا يتفاوت كالبز كوز البيع بلا اشارة واصنافه ولو كان في ملكه قدر البيع كله بعثت بائنه من هذه
 الخطه واعطاه من كدس آخر لا يجوز لان غير العتق يتعين بالتعيين له عليه صنفه اكلها فباعها منه شيئا
 لا يجوز لانه بيع الصك كالحيلة ان يبيعها بثوب ويقبض الثوب ثم يبيع به بدم الحاصل باع خطه في سبيلها
 لزم البائع الدوس في التذرية وكذا لو اطلق ولم يخطه في سبيلها وبيع بتر في سبيلها بخطه على الارض لا يجوز وكذا
 بيع الدقيق بكتلة قال الفضل لا يجوز اذا كانا بكتوبين وقرضه جاز اجماعا ولا يجوز انما ضلته لكون احد
 الدقيقين اخس واعلم وكذا في بيع النخالة بالبخالة وبيعها بالآخرة وزنا لا يجوز لان الدقيق كيل حتى لم يجر بيع
 الدقيق بالخطه وزنا ولو زينا الجاز وبيع النخالة بالدقيق بالاعتبار كوز عندنا لان كانت النخالة الخالصه

الزود عند حمز

اكثر وعند محمد رحمه لا يجوز الاستاء بالكيل وجوز التفاضل في بيع الخطه بالاشعر وان كان في الخطه حشا الشعر
 او على العكس اذا كان مثل ما يكون في الشعر فيها عادة والمقابلة بغير ما لا يجوز وبالمقابلة جاز اذا كانت وبالمقابلة
 بغير المقابلة لا يجوز عندنا وكذا في بيع المبلولة بالمبلولة والرواية محفوظة عن محمد بن ابيان ان بيع لباسه بالمبلولة انما لا يجوز اذا
 اشترى اما اذا ابتلت في حشاها كوز اذا كانت وببيع الخطه بالخطه مجاز في لا يجوز الا اذا ظهر التماس في المجلس
 اشترى قطن معلوما بمن معلوم بخطه الممنوع كواحد اذا كان معدوما لان المعروف كالمسروط **نوع اخر**
 شري ستر الكعبة المظلمة في التذرية لا يجوز لعدم الملك فان نقله الى بلد اخر لزم التصديق به على الفقهاء والحديد
 والارضا من النحاس والصفير والاشجار والكردي مع المرقى والمتخذة الكتان والعطن والزرنيخي مع الوزاري
 جفت ان الخلل مع كصير جستان وقال في التفاضل لان العصير يصير فلا يجرم الفضل لشيء الجانبة لا البقرة
 والجواحيش والنجث العرب والفضان والمعر واحد وجاز بيع لحم البقر لحم الشاة حفاضلا ولم اشأه
 جاز مطلقا لا بالاعتبار عند الاماميين وبيع الزيتون بالزيتون بطريق الاعتبار اجماعا ولا يجوز بيع خر الغنم
 حشا او با ولا يباع شحم السمك واحدة بانين لعدم الوزن ولا جاز في الوزن الا مثلا غنم ولا جاز في الكيل بالكيل
 ولا يباع باليمن باليمن وعلمه لا يباع لحم الطير لحم الطير متفاضلا لا يبيع بوزن في اشترى طافه بلبنة فيمن
 فابطاف باع البائع ليلا بفد كل العالم بالفضة شراه فان باع بزيادة تصدق به وان بانقص فالتقصان
 موضوع واصله حمله جاز مع الصغير اشترى جذا وغاب قبل قبضته لا اشترى كذا في بيع الماء والنفقات ان كانت
 معلومة جاز بيع الماء ولو لم يلبس والابار لا يجوز الا في حوائج كجعل باع حملا فجمده كوز في الحنا سواء سلم
 او لم يباع وعكس لكن لو اشترى اليوم الثالث انتقص البيع لان اخره بوجاهة لكنه على الخيار لا يرد
 كل يوم ما جعل الذوب في المدة القليلة عقولا الكثرة واستقرضه وزنا كوز فان استقرضه صنفه وسلم
 شتا بغيره وهو قبيح استأجر اناسا ليرسل عليه العلف كوز اتفا قايض القرد وجميع الحمر الا الحنزة كوز لا انتفاع
 بجلده ما في دود القز الفتوى على قول حمزة جاز في بيع كوز وبيع كوز جاز في بيعه عليه الفتوى وشري البز جاز
 وحله وبيع كغصن جاز بعثت كل ما في هذه المواضع جاز في الكل وان لم يعلم جاز في غير الدار وكفرة اطلاقه لا ترك
 منه ثوبا وخرج عن ستره اده فباع في مملكتين اخرج وحلف المشتري ان ثوبه لا يكتس لان المقصود كان الضرب
 مقل او عليه شيئا كوز وكذا كوز ببيع الف صلب وكذا الجوز واذ اراد بيع كبيت مع حمامات يبيع بالليل
 حين اجتمعت كلهن فن باع بالنها فلم يكتف في **باب بيع المشايخ** اشركه اذا كانت بسبيل الخط
 باختيارهما او بالا ختلا بلا اختيار كوز ببيع احداهما حصته في شريكه لا في اجنبه الا باذن شريكه وان باع وكذا
 بالمرات او الجبهة والاشراك الا استئبلا وكوز في شريكه وفي اجنبه وان لم ياذن شريكه ولا على التفرق في حصته
 الا باذن شريكه ولو باع في شريكه حصته في العمل لا يصح لان لرب الشراكة على الشجرة لا العمل مع هذا
 لو لم يتشارعا في ادر كصح بناء بينهما باع احداهما حصته في اجنبه بلا اذن شريكه لا يجوز اذ بين اثنين باع
 احداهما بيتا معناه جاز لا يجوز وعلمه ان كوز في حصته وفي شرح الطحاوي لو باع احد الشريكين في الدار
 نصيبه في بيت معين فلا اخرا من يبطه ولو ان بيتا او ارضا باع احداهما نصيبه في اجنبه من غير ان يكون للمشتري
 طريق في الارض جاز وان بشرط ان يكون لغيره في حلال وفي المتن في بيعك نصيبه من هذا الطعام لم يبيح
 كم هو بطل البيع وان يبيعه بعد ذلك وكذا لو باع نصيبه في الدار ولم يبيعه وان اتفقا على انهما يعرفان كم هو

مطلوب
الزود عند حمز

مطلوب
المشاع والمشتري

فيجوز في الفسخ وان علم المشتري بفساده جاز وان لم يعلم البائع ان اقر البائع ان لا يملك ما قال المشتري وان لم يعلم
قال محمد والامام لا يجوز علم البائع او لا **كتاب ثلث اربع المبيع** على باب الخاتمة المبيع طلة في التوقان باع
بمراقفة دخل لا حطفا باب كذا اذا كان حطفا لا يفسد لا يفسد الفسخ والشرطية يدخل والواجب الخاتمة
يدخل في مطلق المبيع والفسخ وقا المبتدئ في البناء والدين المدفوعة في الارض او المكنية في البناء وجوز
الذي يدق عليه لا يدخل في بيع الخاتمة وان دخر مراقفة وحقوقه وقدر الحام يدخل بلا ذكر وكفصاع لا يدخل وان
ذكر الحقوق والطلب وكفصاع والطرف وكل ما كان في جنس الخاتمة يدخل بلا ذكر وقد ذكرنا ان كل ما يقطع في
سنة او سنتين او ثلث لا يدخل لانه كالنفاذ لا بالذكر ويدخل الامساك في بيع الحمار والبرج لا يدخل في بيع
الغرس لان يكون الثمن كذا العجول تدخل في بيع كبقرة بلا ذكر لا في بيع الا ان لان البقرة لا تنفع بها بدونه
وقيل مما سواه لا يدخل بلا ذكر اقر كذا بداره محله كذا بكم لم ير رجل يتصرف في دار المقر وكرم وقت لا قرار ولومات
لا يجوز ان على البيان شجرين جليس يملكت الحمار القطع باع احداهما حصته في اجنبه جاز لانه لا يفسد ولا يفسد
ان يقطع بيع نصف التكنة مناعا لا يفسد كجزء من نصف بيع التكنة المعلق وكفصاع في الخاتمة ان امكن الفصل بالبر
جاز وان لم يفسد جزاء المشتري في البصر الى الفسخ وكفصاع وقال كذا فمبيع كذا بكم لا يجوز مطلقا ولا يفسد
ان كان ببيع بالوزن يعتبر المنة واقية بين المان ببيع به في الوزن قال يعتك عيدا ولم يستمر المنة ترى
قباطا وان عيدا فان انقضا على ان هذا العبد جازا لبيع ثم اختلف ان البيع الاول يجوز اذا انقضا ام يفسد
بينهما ببيع آخر بالتعاظم اذا كان له عيدا اخر ماله واحد قيل يجوز وقيل لا اما لو قال يعتك عيدا في موضع كذا
وليس له في الاو اذ يصح عند الكل باع شيئا في خلافه لا يجوز الا في الخطوط والبر للطلب في سبيلها والذهب
وكفصاع في ترابها بخلاف جنس في الثمن وبيع كجدة والكروش قبل الذبح لا يجوز وان نزع وسلم لا ينقل العقد
جائزا وعن محمد باع الف من القطن ثم قال لم يكن في يدي يوم البيع هذا القطن واغادته بعدة وقال لمشتري
قد كان قال يقول للبائع انه خادته ببيع حبة في الخط لا يجوز ولا يفسد ولا يصح دعواها كقطعة ما وحفنة
تراب وكذا كل لا يتحول ولو وجد ملقى في الطريق اشترى حله في خمر او شر به لا يلزم الثمن ولا يلزمه كذا في الطلبان
الشري واشترى بانه وقد ذكرنا ان الاذن في العقد الباطل يعتبر جيل فيه حله او كبريت او حجر او فتق او شئ
في كسباها وليس ملكا لا حد جعل شئ منه فبيع صح وحل الثمن لانه يباح بملك بالاستيلاء وفي الدنيا اشترى
نصف شجرة للخطب لا يصح ولو للفقار يصح **الفصل الرابع في الفسخ** **باب المبيع قبل قبضه** اشترى متوقلا
وقبل قبضه ففسده بدينه لا يصح ولو تصدق المشتري في استباحه بالاجرة او بدل الصلح في دعوى كغيره لا يجوز عند
خلاف المحرر ولو وهب من آخره بالقبض جاز في المنقولة وكفصاع في المبيع وكذا لو رهنه في آخره
بالقبض فقبضه في الحجر وهب او تصدق او رهن او اقرض في غير باع لم يفسد عندك واجارة ما اشترى
قبل قبضه لا يجوز عقارا كان او منقولا وان امره بقبضه وقال محمد لا يجوز الرهن والقرض وكفصاع في غير المبيع
وكذا الوصية لغيره ولو رهنه للبائع او وهبه منه لا يصح الاتفاق ولو زوج الجارية اشتراه قبل قبضه جاز ولو
وقف قبل نفاذ الثمن لم يقبض توقفا لانه ان قبضه وادى الثمن صح وهذا قول لا يشترط صحة التسليم
الى المتولى ولومات ولم يترك البائع الوقف وان عتقه لم يباح او دبره جاز وسقط حق حبسه وان كانه قبل
القبض ملكا البائع لم يفسد فان ادعى المشتري الثمن نفدت الكتابة وان اعققت المشتري قبل قبضه ونفدت الثمن ونفدت

لم يملك البائع

لم يملك البائع سعاية العبد عند مخالفا للمهر وان اعاره او آجره في البائع لم يفسد في ملكه في عمل في البائع
وان سلم في عمل فلا يفسد وان اعاره المشتري اجنبيا و امره بالقبض فقبض صح وان ابراء الآجر كسبا جاز الاجرة
او تصدق او وهبها ان استوفى المنفعة او شرط تجمل الاجرة جاز بالاجماع وان لم يجره كسبا جاز البائع عندك دينا
كانت الاجرة او عينا والاجارة كالحاها وعند محمد والابن اولا ان الدين جاز قبل استباحه او لا ولا يتطل الا جاز
وان عينا وقبل بطلت الاجارة وان ردت لا تطل وعادت الاجارة وفي الحجر ولو وهب بعض الاجرة او ابراء جاز
بلا خلاف وهو خط والمحصل ان كل تصرف في الثمن يجوز في الاجرة بعد ما وجبت وقبل كوجب فعله الخلف وان كانت
عينا لا يجوز التصرف قبل القبض في الحجر يرد كذا التصرف في الاغان والديون قبل القبض سوى الفرق التي لم يرد في البصر
والمنقولات المورثة ولو وصيه عينا او دينيا كذا التصرف في المبيع قبل القبض والتصرف في القرض قبل القبض عايز
وفي الاقالة بعد قبض المشتري لو باع المبيع في مبيع صح لانه مبيع في ثلث وبيع لمنقول قبل قبضه
البائع او الاجنبى لا يجوز وكفصاع في الشراء قبل رده الى البائع اشتراه عتقه او الاجنبى كذا والمحصل ان ان
انفك المبيع في المنقولة بسبب هو فسخ في حق الكافي كذا المبيع قبل قبضه كسرى وغيره ولو سبب فسخ
في حق الكافي كذا المبيع قبل قبضه من المشتري في غيره ولو سبب فسخ في حقها لا يفسد كذا في المبيع في غير **باب**
في بيع الشئ في الشئ باع بقت هذا القطن اخذ الفقيه جازة وغيره عدم باع فسخا في فسخه ان فسخه فسخ
والا يفسد على فسخ فسخا في المبيع فان رضى ابراء البائع على فسخ الحل وكذا في الحجر في الارض وقال كذا في
ان تصرف الفسخ يفسد المبيع كالجذع وبيع الثمن في المرقى وبيع البذر في البطيخ ان يفسد المبيع والآلا
في حصة ثم باعها مملوفا او كرسها لغيره وبيع المبيع في المرقى وبيع البذر في البطيخ ان يفسد المبيع والآلا
بطنها او التلوة التي في بطنها جاز وان كانت حبة وبيع التلوة لا يجوز وان باع تلك الدجاجة صح والتلوة
للبيع وان باعها وهي في الصدق فسد عند محمد وعليه الثمن وعندك كذا وكذا في المبيع وان اشترى المصنف
وسكت عن التلوة جاز والتلوة لا لا يتولد في الصدق فاشبهه البيضة في الطير بخلاف ما اذا اشترى سمكة
ووجد فيها التلوة فهو للمشتري وكذا كل موهبة للسمك وكذا لو وجد في بطن السمك سمكة اخرى وكذا
العنبر لو وجد في بطنها لانه حشيش في البحر وهو طعنا عنها وعن محمد في الصدق في المبيع وجد التلوة ففسد
كالسمك لانه الدجاجة لان التلوة يتولد في الصدق كبيع السمك ولا كذلك الدجاجة وفي المنتهى وجد
في بطن السمكة التلوة او في بطن السمك ابتلعه السمك اشترى هو للبائع والمبيع اذا كان في الاختلاف
قيمة براء المشتري بالرد الى البائع قبله البائع ام لا فان كان مختلفا في فده لا يفسد قوله او كفصاع
ويجوز الرد الى البائع لانه اشترى الا في المرقى وفيه المبيع مضافا الى البائع وما في يده قال
ابو بكر لا يلزم المشتري شيئا في الثمن قال الفقيه ابو الليث المبيع لا يفسد في ارض بطرية بل ببيان موضع الطريق
وليس فيها طريق في ثمانية معلومة فعندك كسب المبيع ويدخل النخلة في جانب ان لم يتفاوت في ان
تفاوت في المبيع باطل وعند محمد به المبيع باطل باع جارية عليها قلب وقرط ولم يشرط قوله ولا المبيع لا يفسد
الحل في كسب فان سلم الحل او سكت عن طلبها وهو مراما كان لها وفي بيع العبد والحمار يفسد في التلوة
قد راسا العورة وان بيع وعليه ثياب دخل ان كان ثياب مثله او مثله لا ثياب لغيره يكون عليه الموضع
وللبائع ان يحسب ثياب الوضو وعليه ان يعطى ثياب كمثل ولا يكون للثياب قسطا في الثمن وجد في جرد

وارشتر ما لان ادعاه بمبايع فهو له كلفه ان انكره المشتري والافق لقطه باع والبال لا يملكه المشتري بلا شرط
في شرط البيع لم لان كان التمس عند البائع ملكه المشتري ان التمس عند البائع الاول لا اثر له في الشرط لان ملك
البائع الاول فان التمس عند التمس بملك شرط ان لم يكن دينيا ويشترط القبض في مجلس ان فرقا وان دينيا يجوز
البيع في حق المال وفي حق العبد على الخلق لم وفي حق صرف وبيع باقتناع فقد اذنت ولا بد قبل الكافي في بيع
لما روي كذا اوله وهو الظاهر الا اذا ذكر ويظهر العذر في بيع العرس الزمان في بيع البعير ولا بد قبل الموقوف في بيع الحمار
تصدق بدارهم باجماعه ببيع البعير والنفقة الصفة انفق الماشح ان المشتري بالتمس والدم لا يملك المشتري
امانة في يده وشمس الاية على ان مضمون وقيل مضمون عند ما امانة عنده وثمره عدم ملك ان دعوى الحق
على المشتري بالتمس لا يسمع يسمع على المشتري بطر والخير وبغضه بالقبض وقيل ان ايضا ما يبولو باع مال مال
غيره صفة في شرطه ان لا يجوز البعير اصلا والصحيح عدم البطلان في مال ولو شرط في الدار في البيع
عنده وقال محمد لا لانه ليس ببيع الفناء لان الناس علموا ان لا يباع فعلى هذا اذا باع قرية ولم يثنى المسجد
والبقعة لا ينفذ عنده جمع بين داره وطريق المسلمين بجملة ما يحل الطريق في المشتري خير بين الرتبة وبين
امكان الدار بخصتها ان اضطر الطريق بالدار وان عمر الزم الدار بالخصه بل خيار وان الطريق غير محدود
ولا يوفى بغير البيع وان كان مكانه مسجد ان خاصا فالقول في مثل الطريق لعلوم وان مسجد جامع فـ
البيع كله لان بيع الجامع لا يجوز وان كان ارضا حده وما وسابقة لبايع فيها بعد ان يكون في الاصل جامعاً وان
المشتري فاسدا اذا جعلها سجداً وبغيرها انقطع حق البائع وكذا لو غرس وكذا لو وقفها وبغيرها على كنفه
وبحجر ولو وقف وجعله المسجد لبايع لا يبطل حقه واذا ادعى المشتري فاسدا ببيع في غيب وبرهن لا يقبل
وان اقر البائع بطل حقه وقضى على المشتري والمقبوض فاسدا مضمون جميع فتمته واوصافه واطرافه لانه
ضمن قبض كالعقب وولده ما يغير مضمون كولد لمقبوضه وان حدث نقصان بالولادة ان بالولد وفاء غير النقص
نقصانها وكذا كل نقصان في العاقبة في المشتري كغائب الغائب وان كتب غداً في رده مع كسب
لانه يبيع لاصل هل ينفذ البائع بالبيع في المشتري وفي المشتري نعم وفي المبطل لا ينفذ القضاء او القضاء وفي فضل
البعض بانه ان في البطل كونه خرا او المبدل فكل في المواجهة وان لا فيها لكن بشرط زائد كالباع الا العطاء فكل
قبل القبض ولكن لا بشرط بعده ولو قتل المشتري فاسدا او اعتقه وجمته زائد يوم الاتفاق على يوم القبض
عزم فتمته يوم القبض كجذبا الغصب ولا يصح ابراء البائع المشتري فاسدا عن فتمته قبل هلاك المبيع
ولا يحل اكل طعام شتره فاسدا ولا وطى الحارة بغير قبض ايضا وان صبغ المشتري احر بطل حق البائع
وقيل بكمه وطى الحارة المشتراة فاسدا وقيل حرم ولو وصلت ضارم ولد للمشتري ويغرم قيمتها لا عقرها
وفي رواية البيوع العقر ايضا واقتضى ان لا يملك في التفرق لا المباشرة كالاكل وكذا كالعصير الذي
يقع فيه الغانم والقبض نوعان صريح ودلالة لقبض المشتري فاسدا عقيب العقد كمن ابراءه بمبايع
ولا ينهاه عن القبض فيكون كاذبه كماله للعبة ويدون حرمة لا يملك الا بالاذن من كذا وفي بعض النسخ وان المشتري
يملك بالتخلية كالصحيح ان يملك بالغير بلا اذن ملك المبيع بقبضه ولا يملك الا في قبضه الا باجازه
المالك المبيع فيه ان يشرى دارا فاسدا وقبضها وخرت عنده فاشتم قدم البائع الا ان يخرق وقضى
على المشتري ببيعها يوم القبض فملك فبيع ان ياخذ بذلك الفتمته منه والبائع فيتمه سداد المبيع ما لم يجرى

قوله الفسخ كالاجارة لا يملكه المشتري لان الملك فاسدا ينتقل اليه وارثه لان مجرد البيع يورث فتمته البائع
في البيع وارثه ولو اجر المشتري الارض في غير البيع ان لم يكن زرع نقض الاجارة لانها يفسخ بالعدوان زرعها
حتى يدرك لتعلق حقه به وان وطى البائع الحارة المبيعة فاسدا في يده او يدعى المشتري لايكون ابطلا للمبيع كجذبا
وطنه والحيث يكون ابطلا للمبيع المشتري فاسدا ان الفرق في المشتري نفذ تصرفه وبطل حق البائع
يتم الفسخ او لا كالاجارة في الاجارة والنكاح فانها لا يبطلان حقه في الفسخ واذا اوصد بالمشتري فاسدا
بطل حق البائع كجذبا واذا ورثه بستره بمبايعه كوارث واذا زال المانع في الفسخ بسبب مخرج من كل وجه صفا
وحق الكافة معاد حق البائع كالمس من يملك او يبيع في اليه لان ربيع بعد القبض بالراضة لانه في حق المشتري
كانه شتره ان ياتى ولو قضى بالقيمة ثم زال المانع لا يعود حقه في الوجه كلها والروايد لا يبيع الفسخ الا منفصلة غير
متولدة كالصبي والحيث طه المتولدة كالشحن وان منفصلة متولدة كالكلب والولد لا يبيع ولا يضمن
الروايد ان يملك ويضمن ان استملك وان ملك المبيع لا الروايد اذ البائع مع قيمته يوم قبضه وان منفصلة
غير متولدة كالحبة ستره مع المبيع ولا يطيب له الروايد وان ملكت واستملك الروايد لا يضمن فلا فها ان ملك
وعلى الخلاف زوايد الغصب المنفصلة وان ملك هو هذه الروايد قائم بحق المبيع والروايد لمشتري كجذبا
المتولدة منه وان انتقص المبيع عند المشتري بفسد سمي او بغيره المبيع او المشتري لم يفسد المبيع مع ارش
النقصان وان بفعل الابيض ان شاء البائع فحق المشتري النقصان ويبرج هو على الجاز وان شاء البائع الجاز
كالغصب ان بفعل البائع ضار ستره اذ لم يوجد في المشتري حبس في البائع ملك عنه وكنته بستان
في الفاسد في الاصح فباخذ العاظم ويرد مثل المالك اشتري من حيدونه فاسدا لم يقاهاه ليل حبس المشتري
لا يستعاض مال على البائع في الدين ولو اشترى صحبا يملكه والفرق ان في الصحيح حصل فسخ بقبض الممن
فملك الحبس في الفاسد قبل فلا يملك بانه ان البيع وقع بعقل الدين فصار المشتري حيدون البائع ايضا وفر
الدينين قضاء عن الاول فتقاضا وصار قابضا بالمقاصه والفاصل بينهما فاما مقاصه وكان الدين
الاول قائما والمبيع لم يبق فلا يملك الحبس كما قبل اشترى ولها اقله لو مات البائع هذا عليه في بطلان ملك
المشتري فاسدا ان يستبد بالمبيع بل يتقاضى الغرماء ويكون كواحد منهم فيه كجذبا المشتري صحبا هذا هو العيني
بعد فسخ في يده للممن حيث يكون اتقوا الغرماء ومنها مقال كبير يوقف عليه في الاجارة ان شئت الله تعالى وذكر
الفاصل امر المشتري فاسدا البيع باعته قبل قبضه والحق لو ضبط قبل قبضها ففعل وقع في كسب البائع وذكر
الظهير ان يبيع عن المشتري وضار قابضا والولد الدقيق للمشتري فاما ان يحمل على اقله في الروايتين او يكون
احدهما غلط من الكاتب لكن مقتضى الآية المتى فلان امره بالا عتاق طلب التسلط على القبض فافعله
عنه يقدم عليه قبضه اقتضاء بخلاف لو اعققت المشتري لعدم القبض فملك الامر بستره لا يملك الامر كذا علموا فيه
كلام فان القبض فعل حصر والحق لا يبيع اثباته بالاقتضاء حتى لغى قوله اعققت عن بل بادل فاندفع اعققت
عنه بالف لعدم لزوم القبض في البيع ولا يرد معاقض حطاب الممن لانه ليس منه بل من قبيل تعليق اللعبة
بالشرط وحين اشتراها صار قابضا فلا يكون ثابت بالاقتضاء فاذا ان المرضية دراية كلام القاضي اعققت
المشتري في كسب قبل قبضها فاجاز البائع وقع في البائع لتوقفه على اجازة البائع لعدم ملكه قبل قبضها
بخلاف شري في غير فاسدا وامر المشتري البائع بخلافه لانه لا يتصل بملكه صار قابضا بغيره فاسدا

وقبضه المشتري ثم أبرأه البائع عن قيمة الغلام ثم مات ثم قيمته وان أبرأه عن عبده ثم مات لا يلزم منه لا أن يبرأه ولا أن يبرأه الغلام
ثم كونه مضمونا والبراءة عن القيمة حال قيامه لا يبرأه لان لو أبرأه لم يبرأه فكذا في رد عين الغلام وبعد لحالك بصر
الى القيمة وعلى هذا الحكم في الغصب اني اسند البراءة الى القيمة حال القيام لا يبرأه وان لا العين زال الضمان والمقصود
عن المشتري في الغصب خلافاً ويشهد له صحة التمس والكتابة بغيره المقصود حال قيام العين وان مقتضى في
الحالات في موانع واداءات البائع والمشتري على امساك المشتري فاسداً وعلمه بقاؤه في صحة البيع
وباتي طريقاً رده المشتري فيه الى البائع صارت كالمبيع وبري عن فخانه وان باعته البائع وقبضه البائع فصح
البائع وان على خلافه في الاول وان جاء بالمبيع فيه الى البائع فلم يقبله فاعاده المشتري الى منزله او الغائب
فعل كذلك وملك في يد المالك انما كان عليه وان وضع بين يدي البائع او المالك فلم يقبله فحل المشتري والملك
مقتضى لانه لا يتغير ثانياً اعداياه المبطله بخلاف الاول لان الرد يتم ومنه بالوضع المشتري فاسداً
وقطعه قبضاً ولم يخط وادوم عند البائع وتلف ضمن النقصان فقط لا بالاداء منه صار راداً اليه لا قدر
النقصان لان الرد حتى يعلمه فبأي وجه وجد وقوعه حتى وفاته لان النقصان في يد المشتري لا يبطل
في البائع عنه في الفسخ لانه لو بطل لم يصح وقوعه عن حتى وفي الزيادات اشتراطاً في غير ذلك بعد وسلم
العبث ثم اخذ ما من ذي اليد بهبة او صدقة او شري او وديعة او غصب من المشتري ان يرجع بالعبث على البائع
لجارية لان المشتري وصل الى المشتري بأي وجه كان فليسا بهما بخلاف السبب عند اتحاد المقصود ولكنه ذكر في الاول
ما يخالفه قال وصول المشتري الى المشتري في غير ذلك لا يتحقق لا يعتبر وصولاً كالمشتري فاسداً باعاً من آخر
او وديعة ثم المشتري كالمبيع الاول او تصدق عليه لا يقطع القيمة في المشتري الاول ولا يلتفت الى هذا
الوصول لكنه في كلام فان الاحتقاق بعد تعلق حق الغير لم يبق فليدفع النقص وكذا التصديق العين اذا
من الزوج وطلقت قبل الدخول لا يرجع عليها بنصف العين لان حصول الوصول كان في المشتري عليها وان كانت
وهدبت بعد قبضه في آخر وهب كالموجب له من زوجها وطلعتا قبل الدخول يرجع الزوج عليها لان تبدل المالك
بغيره تبدل الملك لما عرف دل ان حصول الوصول في غير المشتري لا يعتبر وصولاً في الحقيقة المستحقة باع فيه صحيحاً
ثم باعاً ايضا منه فاسداً يفسخ الاول لان المالك لو كان صحيحاً يفسخ الاول فكذا الوفاة لانه لم يفسخ
في كثير من الاحكام وكذا اذا باع المواجه المستاجر من المستاجر فاسداً يفسخ الاجارة كما اذا باع صحيحاً باع الى
المصداق ثم اسقط الاجل عاد جازاً ولو باع بالغ وطلت فخر وازال الحجر لا يعود جازاً لان المفسخ في احد يد العقد
بخلاف الاول فان الاجل لا يذلل في العقد غصب عبداً قيمته الف قراد عنه الا ان بلغ الغائب ثم اشتراه
غاصبه فاسداً ومات قبل الوصول بعد شري المالك غصب فعليه الف وان بعد الوصول اليه فالغافل لان
الزيادة كالمو ديعه باع فاسداً وسلم ثم باع غيره وادعى ان المالك كان قبل فسخ الاول وقبضه وزعم المشتري
ان المالك كان بعد الفسخ والبعض من الاول قال لقوله لا للبائع ويفسخ الاول في بعض الكتب **نوع آخر** من المصاد
فد ولو باع مطلقاً ثم اقبل اليه جازاً ولو باع المبيع بالبرج ثم اسقط لا يتقلب جازاً وقبضه فيه بلا اذن البائع
لا يعتبر والتخلف فيه قبضه الصحيح ولو مات البائع وعليه من آخر فاشترى اياه فخره فموا كما في الصحيح بعد
ولو مات المشتري فالبيع احياناً سائر القوماً بعاليته وتفرقاً عن المشتري من المكة كالبائع والاجارة والكتابة
يفسخ خلاف سائر البيعات الغنم وتفرقاً عن المشتري فاسداً لا يفسخ الاجارة والتملك للتمتع

حق نقص

حتى نقض تصرف المشتري لكن نقض الباطن يكون بالقضاء لان الاجارة بالاعذار ينسخ حكم القابض بها قاضاً
وسلمها للمشتري ثم قال في حرة لا يعتق وان قال بعد ذلك في حرة لكن لا يجاب الاول بجحزة المشتري يعتق
بالاجاب الثاني بالاتفاق ولا يشترط القضاء في نسخ البيع الفاسد اشترى عبداً وقبضه ثم تقابلت ابراء
البيع المشتري عن النسخ لان العتيق واجب عليه ولو مات العبد عند المشتري لم يضمن عليه لانه كان حقيقاً بالبيع
وقد ابراه عنه وموت العبد بطلت الاقالة **نوع** فيما يتصل بالبيع الفاسد وهو بيع كوفاء وذكر صاحب
المنظومة في فتاواه انه رهن في الحقيقة لا بعلم المشتري ولا ينتفع به الا باذن البائع ويضمن ما اكل من نخله
او تلف من شجره ويسقط الدين بهلاكه ولا يضمن ما زاد كالامانة ويسترد عند قضاء الدين لان الاعتبار لا غرض
المتخاف من فان البائع يقول رهنتم ملكي والمشتري يقول ارهنتم ملكي عليه السيد بوشجاع وابنه الامام
على السعدى والقاضى ابو الحسن الحاتريدي وكان الامام على انراهم في الرهن على ان يبيع جابر يلزم فيه الوفاء
بالوعد بحكمه فيه معناه الحن والانس ثم ارفعا من قصدي الرجوع الا ان الامام الاخير لا يدعيه وقد رجح الامام في هذا
الاثر من دل عليه سئل عن بيع نصف حديقته وفاء فاجاب بوجوب البيع المشتري بتفككه الا كرم واخذ البائع
نصف النخل والمشتري النصف ثم ادعى البائع الدين واخذ الحديقة ان كان المشتري فاخذ النخل باذن البائع له
ان يحنقه الغلة بحولته وان كان باذنه او اعطاه البائع لانه مبيته منه وكذا اذا كان اشترى كله واخذ الغلة فهذا
دليل على جعله كالمهر من حيث لم يطلق له الانتفاع بالنخل وكذا اجاب فيمن باع داره وفاء ثم اجره من البائع
لا يلزم الاجر كما لو استاجر المهر من المهر من المهر وكذا لك اجاب فيمن باع داره كرم وفاء ثم اجره من المشتري
بعد قبضه من اجرها ما وسلم وغاب فلبى البائع الاول الاسترداد ان كان في المهر من المهر لكن يدعى
مبطله فلما لك اخذ ملكه في المهر فاذخر المهر من اعاديه فيه حتى ياخذ دينه وكذا اذا مات البائع والمشتري
الاول والى فلورثة البائع الاول الاخذ ورثة المشتري الى ولو رثه المهر من اعاديه يدرم لا قبض دينه هذا كله
دليل على الرجوع والقول ان دليل ذكر الكسرة عن علامته سر قند حولا صاحب المنظومة انه قال اتفق مشايخ
الزمان على صحة هذا البيع لانها تلفظا بلفظ البيع ولا جرة بجر الدينة بلفظ فان في تزوج امرأة بينة
ان يطلقها اذا حضر سنة لا يكون منعته وجاء صاحب فادته الا العلامة وقال بعث حاتونه ثم ادعى المشتري
انه وفاء وطلب منه نقد الحن وسلم الحن الموت وادعت له ان كان بائناً قال القول قولك قال كان في غرضي ان
انقد واسترد من غرضي انقد فهل لان اختلف قال كان ذلك قبل العقد باللفظ ولا جرة بات
وقال العقد في القلب ولا جرة له بلفظ فاللفظ للبيع لا اثر من حيث ما لفظا فان قلت البائع بعمره
ويؤدى المهر في الوفاء المسترد ان ملكه قلت يفعل طوعاً وبجراً وكذا الجبر على ترك كوفاء ويجعل البيع بائناً ويكون
للمشتري حق المطالبة في الحن فان ائتمت الدار المبيعة بالجبر البائع على رد الحن لانه بمنزلة بيع جديد وكذا اذا كان
المبيع عينا ملك ثم الامور ولا سبيل لواحدهما على الاخر وكقول الثالث ما ذكره نقضه قال القاضى انه اذا
بلفظ البيع لا يكون رهنه ثم ان شرطاً في البيع في العقد ولفظا بلفظ البيع بشرط الوفاء او تلفظا بلفظ
وعندهما هذا البيع غير لازم فالبيع فاسد ولو ذكر البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه الموادم جاز البيع فجاز
البيع ولزم الوفاء وقد يلزم الوعد فيجعل هذا لان ما جاءه انفس اليه وكقول الرابع قال في العدة وانما
الامام ظهير الدين ابي بيع فاسد فلو تباعا ثم قال احد مهاجرون بسم آرم بيع عن بازده فقال نعم لا يفسد البيع

ملفوظات

بيع العقار
قبل القبض

ان يطلبا لبيع الثمن فان كان في جنس الثمن فالحق صفة بعدد من الثمن الذي على البائع والافرج على المشتري بعتية
الترزح لان البائع في الترع والفر بعد الاطلاق يكون جائزا بانما يدون الغلة فياخذ البائع في المشتري حصته الترع
والتمرة باع كرم وفاء ثم باع قبل السنة وخرج التمرة في المشتري ببيع بانما الغلة اولم يذكر ما يكون التمرة للبائع وان
اجبر المشتري وفاء المشتري من غيره شهر ثم ان البائع باع بانما غيره في اول الشهر واجازة المشتري في نصف الشهر
فاجرة كل المدة يكون للمشتري في هذه الصنوع لان الفسخ منها في حقه المشتري في حقه مضطرا واجازة البائع
لعدم العذر في فسخ هذا البيع كالدين وغيره فلا يفسخ البيع فاذا اتى بمعد يكون البديل للمشتري وان كان الفسخ
في البائع ان كانت مدة متعقدا لا يظهر في قواعده وان لم يكن متعاقدا لا يظهر الفسخ في قواعده ولا انه
لا يلزم الضر في الاول لقصر المدة ولا يلزم في الثانية لتقطع المدة ولو دفع البائع الثمن بطلب المشتري لا يظهر الفسخ
في قواعده ايضا لان لا مقتنع عن الاداء وقبل فسخ الاجارة وقوائم الخلاف التي يقطع في كل سنة وكذا كل
ما يحدد في كل سنة لا يضل بلا ذكر ان كان موجودا وقت البيع اما الحادث بعد اشترى فليس كذلك في المشتري
كروادف وحدث فيها قوائم الخلاف فيحجر على المشتري على ان يصرف منه الادعاء الكرم قد المتعارف في ما القوام الموجودة
اوان البيع ودخل في البيع بالكثر لا يجبر على الصرف منه لانه ملكه بحكم ان له فطنة الثمن فلو صرف له الدفع في الفسخ
واذا باع المبيع وفاء في المشتري وفاء بانما متعاقدا البات بما هو فسخ في قواعده ليعود وان كان بما هو بيع
جديد لا يعود وقد ذكرنا ان اذ باع المبيع وفاء بانما وقض الثمن لا يفسخ البيع كبات الموقوف ويجاز الا يجزبه
بعدا القضا لكنه يفسخ اجارة المشتري وفاء فاذا اجاز اليه الثمن وقال بعت المبيع وفاء منك في آخر بانما وهذا
دراهمك في ذلك في زمانا فاذا يكون اجارة ولا يحتاج الى التجدد واذا اقبل البائع وفاء في المشتري الثمن في قبض
ويفسخ البيع وان اقبل في قبض الثمن لا يفسخ بلا قوله وان قبل بعض الثمن انفسخ بعدد واد اقل من الثمن
تركت لك هذا البيع فان ثبت بضعه او ارجسته فان اهلته لك لا يفسخ في البيع واد اقل من البائع او المشتري
فيه منحت هذا البيع بعد ستة اشهر لا يفسخ الفسخ فان اذ باع البائع وفاء المبيع بانما غيره وادى المشتري الثاني
التمن الى المشتري وفاء وبعض منه الذي هو مال الوفاء على البائع ليس المبيع ليس للبائع ان يطالب بالتمن
وان قضى الثمن للبائع التمس اذ ايضا مال الوفاء خلاص المبيع عن المشتري وفاء بلا اذن البائع اجازة
انه لا يملك الرجوع على باع كوفاء بخلاف غير الرهن اذا قضى دين الرهن خلاص الرهن لانه مضطرا اليه خلاص
ملكه وذكرنا اجارات الذيرة باع العين استاجرة الواجزة اجنية وادى الثمن المشتري الى المشتري رجوع بعض الاجرة
ان كان لا يجر حاضر او متبرع وان كان غائبا لان حلال خلاص ملكه في اجارة العدة اذ باع المواجه اذن
اعتسا جنة لزم عليه رد الاجرة فادى المشتري الثمن الى المشتري لاجل بلا امر المواجه يكون متبرعا باع ارضه
من آخر بلا اذن البائع المشتري بانما في ذلك ثم اجاز المشتري وفاء ببيع البات لا يفسخ المبيع المشتري بانما في المشتري
في الفسخ اذ باع ثم اجازة الى ملك باع وفاء ثم اجاز بانما في آخر لذلك في تمام اجازة المشتري وفاء يفسد ذلك كالموت
يفسد وعليه بيع الرهن باع داره بانما باع المشتري في البائع قبل نقد الثمن باق في الثمن الا ان يباعا جائزا لا يجوز
اذ اتى البائع المشتري وفاء في بلا آخر وطلب المشتري دينه في البائع بعض فسخ البيع لذلك كما في الرهن الذي عمل وثقته
اذ اتى الرهن في بلا آخر لم يره طلب الذي باع ارضه وفاء باع المالك ان باع له فهو وكيل وان باع لنفسه
فهو كاستيف العين لم يره باع داره وفاء ولم يقبض الثمن ليس للبائع فسخ كبيع ولا يفسخ غيره بلاهة المشتري

وإذا جمع في البيع الجائز بين العقار والمنقول الذي لا يجوز فيه البيع الجائز بان لم يكن تبعا للعقار حيث في المنقول لا يعد
إلا العقار بل يجوز فيه وهذا الشك لا يوزن كوفاء وفي النواز لا يجوز الوفاء في المنقول أيضا واشتراطه ستمقند
في أن كوفاه على ملك بيع عقار الصفة وفاقا كثرهم على أنه لا عليك وفتوى صاحب المحلدة على أنه عليك لو ذكر شرط
الفسخ في البيع أو بعده وقد ذكرناه في العقد لكنه إذا قبضه المشتري وبيع في غيره فهو بيع المأكوه ببيع المشتري
منه فلو إذا تلفت بلفظ الوفاء أو البيع الجائز لا يفيد بيع وفاقا وأصل ما يضمن المغيره وأحق المبيع بعد أداء شرط
من الممنوع إذا كانت الحالة حطلة للمحل طلب البيع وان حطلة لا ويرجع عا دى على ما يعلو لانه إذا بالاحر وان شاء
على المحل إذا كان في البيع الجائز لا يفسخ البيع على أن المشتري بالخيار في مطالبته كمن كوفاه عن مبيع أو الضمن
ان كانت الكفالة اجازة للبيع والا لا وإذا قال الضمن فيه أو توجهت لمطالبته لممن فاعترض بالخيار في طلبه منه
أو المشتري يصح النقصان إذا قال اجنبه فبالدفع لا بد من فسخ البيع الضمان لأن الوفاء واجب على المبيع قبل
على ما يستحق فلا يصح النقصان وإذا أبا بعه بيعا جائزا غيره أيضا بل إذا كان الأول ضمن المشتري للأول جائزا للمشتري الثاني
لا يصح إلا إذا أضاف الوفاء في الفسخ كما في الاجنبه كقولهم ببيع المبيع اليوم في الدارين عقارا ببيعنا أو عقارا أو عقارا أو عقارا
المقاصد بغيره من غير أن يكتفى فاذن فاسخ البيع بعده لا يعود والكفالة ذلكت المشككة أن الوفاء ليس ثابت
في ذمة المبيع مادام البيع ويدل عليه أيضا ما قالوا أنه اجنبه مال الوفاء بل هو المبيع لا يفسخ البيع والدفع يترد
مادفع لانه لم يقض دين على المبيع لأن مال الوفاء ليس عليه قبل الفسخ حتى جاء به ثم قد فيما إذا أضاف المبيع
أو المشتري وفاقا قبل فسخ البيع في مال الوفاء على أنه لا يصح الفصل لعدم الدين قبل الفسخ ولا يخفى جواز الفصل
على قول في جعل الجائز مينا وكذا جازا الضمان وهو الدين ببيع جائزا وعقد الاجارة بقبضه مع المبيع وكفل الممنوع
لأبلا لاجرة دخل وسلم المبيع في المشتري فمضى الكفيل انه في المشتري انه في الاجرة يرجع فيه المبيع على ما
أومات يكون كقول قول الطالب دار في يد رجل زعم آخر أنه ملك فلان بجهامه وفاقا قبل بيعها باتا في اليد هذا الفصل
مع ذي اليد على ما عساه الجائز عن نكاح جازي وحمل على أن اعطاه لا فائدة والميسر واخذه هو لقصته اجنبه دينه وان
عن اقراره لانه ان كان على ما لا تقصم شوة لاجارة البيع وان على الممنوع الذي عليه فهو وعد ولا لزوم فيه بخلاف المشتري
رجل دارا فقال لاخر صكك بسمي فادفع له لا اعطيك قبالة ففعل يلزم المالك لانه ما شري المالكه واشري حق المالك
برهن على الوكالة العامة فآخر وحكم بها وبيع عقاره وفاقا وأدعى آخر شري هذه الدار فموت طه المشتري يقول اشترتها
مذو كليل في يدعي التلقية منه قال بعضهم لا يندفع هذا الدعوى بل يثبت كفا في دعوى البيع البتة وقبل يندفع بل يثبت لانه
اليدين يثبت بدفعه قبل بدائه كمن يدعي شرا ما في فلان وذو اليد يدعي انها ودعيه فلان وان ادعى المشتري في فلان
وعليه الغصب منه وبرهن ذو اليد على أنه شرا ما جازا فلان الذي تلقى منه الخارج المالك وبرهن لا يندفع لدعوى الغفل
عليه ادعى أنه اشترى هذه الدار وفاقا فلان الميت وبرهن ذو اليد على أنه شرا ما جازا لاسبق منه وبرهن عند الحاكم
ثم ظهر كوارث وانكر شري ذي اليد فان كان الحاكم دفع دعوى المذموم لم يجعل المشتري وفاقا فصحما تخلف صاحب اليد عادة
البيتة على البوارث وكل اخاه ببيع عقاره وفاقا وبيع موات الموكل لا يخرج كوكيل عن وكالة فلو ادعى في هذا العقار
خارج حقا او ملكا والدار في يد المشتري وفاقا فخصم هو المشتري فلو برهن على المشتري وفاقا بموجب لدعوى المظنم التسليم
صاحب اليد ببيع داره ببيع جازا او اجازة فمضى باهر كفا في ذلك جازا لرجوع المبيع كرم جازا أو اشترى
المشتري كل الغلة ثم انما شرط ان يكون للمشتري ثمنه شيئا المشتري لا يفتقنه العقد وخاصة على قول الامام ان شرط

ان شرط المتأخر يفتق بالبعد المتقدم ببيع ارض وفاقا ثم أجبره في المبيع قال صاحب المحلدة الاقام على الاجازة بعد
البيع دل انما قصد بالبيع الرهن لا البيع فلا يملك المشتري الانتفاع به وإذا أبا بعه ارض جازا او قبضه المشتري وزرع
فيه ففسخ البيع مال الوفاء وفسخ البيع بغير المشتري على التفرغ ام بترك الزرع باجر قال بعض فمضى ستمقند
ان طلبا المشتري مال الوفاء واداه المبيع بغير على التفرغ وان ادعى المبيع بلا طلبه لا يجبر ولا يترك باجر والوفاء بترك
فيهما بالاجر فلا يضاوم فانه ذكر في الذخيرة استأجر ارضا وزرع فيها ثم فسخا العقد والزرع بغير قيل لا يترك لان
المستأجر في البيع اختيارا وقيل بترك باجر استدلالا بمسألة المارعة استأجر ارضا للزرع لا لعدة وزرع في
آخر المدة وحضت والزرع بغير بترك باجر الى الادراك وان لم يزرع المواجه مع ان المزارع رضى بطلان حكمه حيث خسر
المزارعة الا في المدة بخلاف ما إذا كان مكان الزرع اشجار حيث لا يترك لانه لا نهاية لها الا انه يجب على المواجه في اشجار
مقلوعة وكذا لو استأجر ارضا وزرعها ثم اشتراها هو وأخرى انقضت مدة الاجارة بترك على الشريك باجر ببيع
كر ما وفاقا وكان في يد المشتري نصف سنة فقبل خروج الغلة فقبض المبيع مال الوفاء وفسخ البيع وقد ذكرنا اختيارا في
ستمقند ان ضمة عدة من الممنوع للمشتري إذا أضاف المبيع مع المشتري لاجل تلك القطع على شرطه ذكر في المشتري غيره
حله تدل على جواز الفصل فقال اوصد بخله ثلثة سنين لرجل وثلثة خرج في الثلث فصالح الموصد له
مع كونه على مال بمقابلة ما قبضه في المدة في هذه السنين لا يصح في قيس لانه لا يدري على تقديره ببيع المخرج الكثر
من قيمة بدل الفصل وفي الامتحان يصح لانه ترك حق الثابت بالوصية على مال ففعل فيس فيس فيس ان يصح
الفصل ههنا ايضا وذكر بعض ائمة العهد وان لم يجز على جواهم انه لا يصح الفصل وذكر الدار في البيع مع التوكيل
فيه يفسخ إذا اراد المبيع مال الوفاء لا المشتري بقبضه شهر قبل استيفاء الغلة لا يمكن في ذلك وان فسخ
قبل مضي ذلك وان لم يستوفى المشتري الغلة لانه يعلم ان فصله المشتري حررا لان الزوال والفسخ قبل مضي الشهر كالفصل
بالبيع قيل له على هذا بعد الاستيفاء باق وجم بغير المشتري في المشتري قال الحكم الرهن ولهذا العقد شبه البيع العقد
من حيث انه يفسخ اذا اضر الممنوع وكلم البيع الصحيح في حق الانزال الحكم الرهن في حق الانعكاس من التفرغ كالمترين
ولا يملك ببعده في غيره ولو صرفا لشري في شجار الكرم لا يصالح الكرم له ذلك لشري دارا وفاقا وغصبه ما في المشتري غصب
لا يمكن المشتري من الاسترداد عنه ولا يمكن المشتري من استرداده مال الوفاء في المبيع قبل فسخ البيع لان الحال لا يثبت
في ذمة المبيع قبل الفسخ كما ذكرنا وقباس على الرهن بقبض من يد الممنوع من استرداد الدين في الرهن وعليه الغرض
الحاكم في مختصر الزبادات فيما اذا وصفت الجارية المرمونة عند عدل وغاب العبد بعد ايداعها في يد غيره ان كان في يده
مستعار فبايداع العبد للممنوع طلب الدين في الرهن وان لم يعلم انها للرهن وان زعم المودع انها للرهن لم يثبت طلب
الدين حر وجها لا نكاح في السلافة الا التوى شري كرم وفاقا ومجانية فالتلفا لشري البناء او الاشجار حتى لم يدر المالك
لا يبيع المقاصد ولا يفسخ البيع اصلا اذا تلفت الدين شيئا مال المديون ان جنى المدين صار قضا صا وان فنى
خلو لا بلا مقاصد ان ثقلها او قضا على الخمار وفي الحجر الدين بينهما التلغ اهداها مال المديون لشريكه لاني جرح
على المتلف بخصته دل هذا على وقوع المقاصد ولو قويا وقد مناهما في الخمار والذمهم لا يبيع قضا صا على الذم لانه لا يبيع
وكذا الحكم بين الغاصب والمقتضوب منه وان ادعى المشتري البات وبما يبيع الوفاء على قول المبيع لانه يدعي زوال
ملكه عليه وهو يتركه وذكر صاحب التلغ والذمهم ان القول لدعوى البات الا اذا شهد للمبيع بان يكون الغرض قضا كثيرا
الا اذا ادعى المشتري تغير السعر فاني اخره يفسخ جعل الحال حكما في القول للمشتري لانه مقتضى الفصل والظاهر بغيره

وتغيره ان المبيع ان ساء في المبادىء يستحق فاقول للبائع وان ساء في المبادىء فاقول للبائع
فيه وفيما ادعى البائع كليات واشترى الوفا وقالوا ان نقول ادعى كوفاء ثم رجع الى ما افترقه ايتم بخارجه ان نقول لمن يدعى
البنات اشترى دارا وقبض ثم اشترى من البائع حدة وقد كان البائع باع هذه الدار فاقول للبائع لا يجوز ان الرد
على البائع حتى عليه فباي وجه وجد وقوع عن تلك البعثة كما لو كان البائع فاسدا وجره البائع لا يجوز اقره
من موهبة ان كان باع ماله وفا في الصحة وقبض بدله والتمس بالخروج من التمسك لا يصح الاقرار بالصحة كونه
وزعم بعضهم انه يصح بالتصديق كاقرار المريض بالدين للمجهول وليس كذلك بل هو كاقرار بقبض من ثبت له
في المرض بانه اقر باع عينا فاشترى بغيرها بكذا وعنده غنم وصداق الاخر ثم اقر بقبضه بغير ذلك من الغنم لان
الوفا ليس به من في كل دم ولا المبيع وفا ومن في كل دم لانه لو كان رهنا وديننا لما ملك المشتري المانع وما صح
الوفا لا يستقيم قبض الخبز لانه يكون رهنا بل ادين ويقع لمقاصد يدين كان للمشتري على البائع وبشر الكفيل
من كبايع منه ولا يعود بالفسخ كما خرو لا يتكلم من يبيع من اخر قبل فسخ كوفاء اذا لم يسلم المشتري اليه المثل
لعدم التبين فلو كان ديننا وجه لم يعتبر الاسناد في الصحة رعاية كونه كونه فيثبت في الحال لا في الماضى ادعى انه اشترى
منه هذا الشيء بائنا ثم ادعى انه اشترى وفا لا يسمع لعدم امكان التوفيق كراشترى وفا وارضى الوفا للزراعة وادى
البائع ماله الوفا وفسخ كبيع للمشتري ان يطلب في البائع اجرة الكربا اذا كان لتقديلا طلب اشترى فلو كان
الارض معدة للخدمة بالاستقلال وكربا اشترى فعلى قياس اجرة المشتري في غيره ثم نقول للبائع الخبز ففسخ كبيع
ينبغي ان لا يتكلم البائع في منع المشتري عن الزراعة كما لا يظهر الفسخ في حق المتماجر لكل الفرق بين مسلمتين
قلنا بان البائع هذا يتكلم في منع المشتري والفرق ان المتماجر لا يتكلم في منع المشتري فلا يظهر فسخهما في حق المتماجر
فيه ففسخ المشتري يظهر في حقه وتوكيله بالفسخ ففسخ منه **الفصل في فسخ البائع بشرط ان اقتضاه**
العقد بان وجب بالعقد بشرط تسليم احد كبدلين او لم يقبضه لكنه لم يدايى بؤكده وجهه بشرط الكفالة
بالمثل او التمس به او لا يلزم لكن ورد في الشرع كتمان الشرط ثلثا او النقص او التأجيل للمثل او لم يرد في الشرع لكنه فسخ
كشرط هذا كلف او شريك العمل بالشراك المشتري لا يفرض الكل وعن محمد انه يفرض الاخر والا ان فيه منفعة
لا احد المتعاقدين او المعقود عليه هو من اهل الاتحاق على الغير بشرط عتق المشتري بغيره لكنه ينقلب بالاعتاق محججا
ويجب التمس عند الامام خلافا لما اشترى على ان المشتري لم يبطا ثم بان خلافا لا يرد ولو علم انها ماله ولدت ثم بان ولا تها
له الرد ولو علم ان لا يبطا اشترى بطل وعلم ان يبطا ماله وعن الامام الفداء فيها ولا شرط لا تنفع فيه لاحد لا
عن الامام وعن الكافي ايضا وان شرط فيه ضرر كاقراض جنية الفالا والعقد رتب على انه يفرض وان لا يبيع
ابدا لا يفرض عند الامام ومحمد ولو لا منفعة فيه ولا ضرر بشرط لبس ثوب ببيع او اكل طعام ببيع وانما لا يفرض
ولو بشرط البائع لا ولو فخلان او في البائع فسد كل شرط بشرط على البائع وهو يفرض العقد فاذا شرط على الجنية
فاذا شرط بطل بشرط ان يبيع في غير ثوب او يبيع في غير ثوب او يبيع في غير ثوب او يبيع في غير ثوب او يبيع في غير ثوب
على البائع كجوز فيكون له الخيار باع فخلان ان علم في المجلس يجوز وقدم انه لو لم يشرط فاسدا يلحقه ولو لم يشرط
كما لو باع متقانا ففقه بمثلها ثم زاد وحظ وان كان بشرط فاسدا ثم ابطاله ان في صلب العقد صحيح الخذف في مجلس
لا بعده وكذا ببيع جند من سقف صحيح بالتسليم في المجلس وفي شرح الطحاوي في تعليق الاطلاق بالخط كالتوكيل
واذن العبد والطلاق يجوز لا تعليق التملك كالبائع والمجته والصحة والبراءة عن كيدس وعزل الوكيل لكن تعليق

البائع بشرط
يقضي العقد

عن الزهري

عن الدين باخر كان يجوز كونه قصيدت فيك لفلان فقال الدين ان كنت قصيدت فعدا ربك وكان قصيده من العفو
ثلاثة عقد يتعلق بذكر الشرط الجائز كالبديل فلا يصح الا بديل المنطوق المعلوم لفلان الذي جرى فيه التملك والتملك
فالشرط بشرط يفسد كالبائع والاجارة والصلح عن المقتسم وعقد لا يتعلق بالجائز الشرط فالشرط
لا يفسد كالتكاح والخلع والصلح عن دم العتق على مال وهذه العقود يصح بديل وبدلته وبديل مجهول وحل الملام
وعقد يتعلق بالجائز من الشرط والفساد في نوعه على نوعه في نوعه لا وهو عقد الكتابة وان يتعلق بشرط
الجائز يصح الكتابة لا بديل وذكر الفاضل العنود الذي يتعلق بما فيها بالقول ثلثة قسم يبطلها الشرط العتق
وجماله البديل وهي مبادلة الحال كالبائع والاجارة والعتق والصلح على مال عن دعواه وقسم لا يبطلها الشرط
الفساد ولا جهالة البديل وهو معاوضة ماله غيره كالتكاح والخلع والصلح عن دم عتق وقسم لا يبطلها الشرط
كالكتابة لا يفسد الشرط الفاسد ويبطلها جهالة البديل واذا جمع بين شئتين فيقول في احداهما لا يجوز في الاول
سحق لكل بدل الاول وبكل حال يجوز ذلك وفي الثالث ان يحل لكل بدل الاجارة والا لا وفي جامع الصغير كونه على ان يخرج
من كونه جازت الكتابة ويبطل الشرط وفي جامع الكبير كونه جازت الكتابة ويبطل الشرط وفي جامع الصغير كونه على ان يخرج
لان الكتابة تبطل بالشرط الفاسد وتعلق الرجعة واصنافها الاذات في المستقبل باطل كالتكاح وانما يتحمل
التعلق ما يكلفه ولا يكلف الرجعة وتعلق عزل الوكيل بالشرط يصح في رواية الصوفى ولا يصح في رواية الامام
والطلاق وتعلق بماله وبدونه سواء اذا قال كونه كونه اذنت لهذا العبد والصبي في التجارة ولا يجوز الا يعلم
الاباقره صار ماله وادعوا ولا جرة للشرط والصلح عن دم العتق والجرارة التي فيها القصاص حال او موقوف لا يبطل بالشرط
واذا ضمن رجل جناية الغصب او الوديعة او العارية بشرط كالتجارة او حوالة لا يبطل وتعلق كوقف بالشرط باطل
وكوصية وكوصية جائز وتعلق للمجته بكلمة ان باطل ويعلم ان ماله عاكره على ان يجوز ان يوصيه كجوز وان تخالف باطل الشرط
وصحة المجته والتسكة لا تبطل بالشرط الفاسد والمضاربة لو فيها شرط يبطل الشرط وتصح المضاربة وتعلق الكفالة
ان متعارفا في كل الخط يصح وان شرط محضا كان دخل الدار وميت المخرج لا والكفالة لا يوجب المخرج جازرة والشرط
باطل ونقص النسخ ان الشرط ان لم يتعارف في صحة الكفالة ويبطل الشرط ولو كان كرهى اذ قدم فلان فانت ابره
البلدة او قاصتها يصح لانه يصح تعلقاتها بالشرط وتعلق كونه حكما بالخط والاضافة الى مستقبل صحيح ففسخ
خلافا لكنت والفتوى على قول كنت وتعلق جوبا لا عتقا باشرط لا يصح ولا يلزم وتعلق تسليم النسخة
كوان كنت اشترت سلمت فان غيرك لا يصح لتفاوت بين الجيران وتعلق القرض حرام والشرط لا يلزم والرهن
والاقالة لا يبطل بشرط الفاسد وابطال الاصل يبطل بشرط الفاسد بان قال كل ما تخم ولو توفد فاما حال
صح وصار خلا لا وتعلق الاجارة بالشرط بان قال ان زاد بالتمس ففاجرت باطل ولو زوج ابنته البالغة الغيبة
قبضها لم يفسد جازت ان ضمت ابي فالاجارة باطله كانت كالعقد ولو قال ان كانت جارية حاملة ففسخ
صح اصله يتعلق بالدعوة صحيح وتعلق الاقرار بالشرط باطل كجوان احضر السخاء ولو قال له على الف ان تحت لزم كماله
مطلق والمرارة تبطل بالشرط يتعلق الرد بالبيع باطل والردة وفي خيار الشرط صحيح عقد الدعة لا يبطل
بالشرط الا في سنة كالا ما يصلح على مقدارها هذه في الاضعة خاصة لا يصح الشرط البائع بشرط ان يكلم على
على ما ذكرناه وان يكلم ان فباطلا لا في صورته بان يقول بعت ان رضى فلان في ثلثة ايام جاز ان رضى فيه ويبطل
بالشرط العتق ولا يصح تعلقاتها بالشرط ثلثة عشر البائع لعممة الاجارة الرجعة الصلح على الابرار والدين

عنه ان لو كان في رواية الوقف رواية ايجال لا يحكم في المراجعة المعاملة الاقرار وما لا يبطل ستة وخمسون التطلاق
والتلف والعتاق بماله وبغيره الرهن العرض للجهة الصدقة الوصاية الشكرية المضاربة القضاء الامانة التحكيم عند
حملة الكفالة للموالة الوكالة الاقالة للكتابة الاذن في التجار النسب الدعوة الضلع من دم المهر الجراح التي فيها الفصل
حالا او ثوبا جناية الضحية او دية والعارية ضمنها جمل وشروطها حاله او كفالة عقد الذمة تعليق الرد بالعيب
ويجوز الشرط بالشرط وغيره النكاح لا يصح تعليقه ولا اضافة لكن لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط وكذا الحجر
على الماذون لا يبطل به ويبطل الشرط وكذا الهبة والصدقة والكفالة بالشرط المتعارف يصح الشرط والكفالة
وبغير المتعارف يصح الكفالة ويبطل الشرط كما اذا اكل العلف لفلان في فلان على ان ياكل لفلان تحت الكفالة ويبطل الشرط
نوع باع فربا بشرط انك عاينت فصدقه ان لا يرجع عليه بالنقص عند الاحتياق فربا ببيع باع ارضا بشرط انك
عاينت فصدقه ان لا يرجع عليه بالنقص عند الاحتياق فربا ببيع باع ارضا بشرط انك عاينت فصدقه ان لا يرجع عليه بالنقص عند الاحتياق
او بغير رجوع على البائع بغيره الحادث ايضا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا او دارا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
لا يقبله من ولو ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا لا يقبله من ولو ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
ولا يعلم كالباقية في النقص فاشبهه بشي شاة حذوبه فاذا اخذنا مقطوعة باع دارا على ان غلته عشرة ونفاذ هي
نحت عشرين ارا ادا لكونه في حاضره لا يفرد وان اراد الاول وجعل حصوها شرط فدان اطلق ولم يرد معينا ضما
فد ايضا حمله على الاستقبال بعت الدار الخارجية على ان يجعل طريقا فيها لكذا الدار الداخلية فد ولو قال لا طريقا لكان
الدارية صح ولم يرد عرض باب الخارجية ولو اشترى بنا على ان لا طريقا لكان الدار والدارية في الدار فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
له طريقا فبان عدم الرد وفي المختلف ببيعك دارا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
فيها باع او اشترى دارا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
فاذا فيها بناء فد لا ينجح الى النقص ولو على ان فيها بناء او شجر فاذا البس فيها بناء او شجر جاز له الخيا وكذا
لو باع بعلوها او سفنها او عدم ولو على ان البناء فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
انه يشا بولج او كعامة السم فدية على ان شهر ستاينة فد اشترى ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
او غلاما او جارية على ان تتركه فبان انهما منديت ردت لان اكثر وطا افضل وان تعذر يرجع بالنقصان بكم هذا الرد
فقال بكذا فاشترى فبان بكذا لا يرد باع فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
ايضا جاز بالخيار ولو على ان ايضا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
ولو عكس قال الامام الحنفية والعبد عيب وان بان في خلاصه كان شرط العيب فبان سلبا قال الكوفي في الحنفية
افضل الرجعة للبائس في فخر **نوع** حنن باع نباتا في الارض بالبصل مثلا فقلع جربا وقال ببيعك على ان كل جربة
منه كذلك فد باع بزر العلق على ان حروزي فلما طلع الدود بان ان غيرنا وليس المروزي المبيع تفاوت فحسن
برو الغن وبرو بركة فبان مثل البذر المبعوض كشرى بذر البطح بان بعد المراجعة بذر كفتد اشترى على ان حشوه قطن
فبان صوفا جاز يرجع بالنقصان اشترى فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
اشترى فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
اتخاذ حرا قتل المشتري ينظر اليه خياره اشترى على ان كتاب النكاح او التيف الامام محمد فاذا هو كتاب الطلاق
اولث فخر او طبت الخيار لان على البياض فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا

على ان يسله في منزل المشتري ان بالعربية فدوان بالعربية لا لعدم الفرق فيما بين الحبل والايضا فاندفع العربية
وان حمله فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
بالعقد ولو باع قطيع غنم او عدل برب فاستثنى واحد ان عينا جاز والاشترى شاة على ان فيها حمله فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
انه يجوز ولو بقره على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
الوصف لا الشرط كما لو اشترى فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
انها يجب كذا لا يجوز بلا خلاف وعلى ان هذا لبيعون بالعربية دايك راضل فواء المختار انه يجوز كما لو اشترى على ان فيها لكذا
خبازة وباقية الصدق باعها على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
الحبل زبادة في الظنون فان باعها على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
لانه كالبقرة من العيب اما اذا اشترى فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
كذلك فالبيع لازم وليس الرد لانها وجدت سليمة اشترى جارية على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
وفي مبسوط القية جاء رجل للمحمد بن محمد وقال اشترى بنا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
اخبرك عن عيب بها ولو على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
على ان يبيع كذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
روايتان ولو اشترى جديا على ان يطمع كذا جاز ولو على ان يطمع فبيضا لا اشترى فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
انه خرا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
بارها لم تكن خبازة لا يرجع بنقصان عند الامام كنهها الوجهة رد لم في جواب الجامع وفي الزيادة انهما اذا مات او
تعبت وتعد الرد تقوم باذنه ما يطلق عليه اسم الكابيتية وبدونها يرجع بالفضل وان قال المشتري لم اجده
كاتبته وقال البائع نسبت والمدة كتحمل ولو قال البائع تعلم الجز الان وصدقة الجارية فيه كنهها قالت لا تحمل
فالقول للمشتري وكذا لو اشترى فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
فعل عدم البكارة يقول البائع خير اشترى وان تعذر الرد يرجع بهتة البكارة وان اختلفا بغيره فالبكارة
وادعى اشترى عدمها والبائع سلمتها بكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
وصنع مثله فيما اذا اشترى البائع بكارة فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
بلا حلف فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
فان كان بحضرة النساء اللثة لا يوثق بهن لزم المشتري بل بغيرهن البائع قبل القبض بعدة فان قلن لزم المشتري
ان يعطى كينلا ان جمولا للربح وان معلوما لكنه غائب لم يخر قبله حين علم اولم يقبل وكذا ان حاضر اولم يقبل وان
حاضر معلوما وقبل جاز وكذا الرهن فان سلم الرهن مضى الامر وان لم يسلم لم يخر ويخر البائع ولو كاله كالكفالة
اشترى عسما او حنطة على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
شهرين بكذا فد اشترى على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا فربا ببيع ارضا على ان فيها لكذا
الثلثة فلما ببيع بعت على ان اذهب لك في الغن كذا لا يصح ولو على ان احطه عنه كذا جاز لان الخط يلحق باصل
العقد لا الهبة ولو على ان حططت او هبت لك في الغن جاز لان الهبة قبل القبض لا يكون هبة فيكون حط او بيع

بما وراه بعثك على الف وعلى ان يقرضه ثمانية لا ينفد لانه لا يصير شرطاً بحكم كواو باع بشرط ان يدفع المبيع قبل ان ينفذ
فدفع المبيع لانه لا يتنضم العقد قال محمد بن ابي بصير لا يصح شرطه الا قبل حصة الوصل الذي يستلزم البيع كونه باعاً جديداً على
ان لا يملك الثمن في بلد آخر والتمن حاله فدوان باع بالثمن في بلد آخر والتمن حاله فدوان باع بالثمن في بلد آخر والتمن حاله فدوان باع بالثمن في بلد آخر
في بلد آخر لانه ان لم يكن له حمل وموت لا يصير طيباً مكانه وقد صح كعقد بئر الاجل المعلوم وان شئنا ان نعمل كجواب البيع بشرط
لان بيعه في مكان الايقاع بشرط باع ببغداد على ان يوفيه في البيع بخلاف الاجل لا يكون الثمن للغير كبايع وان نفى
على ان يكون الثمن للبائع واخاه وكيفية القبض فكذلك جمل الاجل جمل المدة التي تصلح فيها الاجل لا يكون له في الجارية
ذكر اجلا بشرط ايقاعه بالبصرة جاز فان حل فيها ليس له حمل قبل وصولها طال بين شيئا وذكر الطحاوي ورجمه لا يبطال به
الا في مكان الايقاع وماله حمل وموت لا يبطال به الا في مكان الايقاع واتفاق ولو لم يذكر في الثمن اجلا فعد عند محمد وعنه الكوفي
اتخذ في حاله حمل وموت ان ينفذ في حاله حمل لان لا ينفذ ويطلبه حيث شاء اشترى صبغاً جديداً على ان يصبغ به
ويبيع ثم يوفيه الثمن فدوان باع جديداً على ان يوفيه يوم القيمة وقال المشتري وفيه في الحال ولو اشترى بعبائة الذي
و اما يعلم ان لا يدين عليه يصح كعقده لا يتصور ان يكون غشاً فصار كبايع بلا غش او علم ان لا غش له **نوع في الخراج**
اشترى على ان يخرج الارض على البائع فدوان شرط البعض على البائع ان يخرج الارض لا يصح وان شرط شيئا زائداً
على الاصل جاز لانه شرط ان لا يجب عليه تحمل الظلم اشترى على ان يخرجها ثلثة اواربعة فبان ان اريد ان ينقص فدوان باع
بشرط ان يجب على المشتري خراج ارض اخرى هذا اذا علم فان لم يعلم جاز وخير المشتري بين التفرغ للخراج كله او التفرغ
اشترى خراجية الاصل بغير خراج او غير الخراجية مع الخراج بان كان للبائع خراجية وصنع خراجها على هذه
ولو لم تكن في الارض خراجية فوضع عليها جاز لا يظلم اشترى على انها حرة في القليب لا يواظب او علم ان قانونه كذا في
خلافه في الاول واكثر في الثاني قال الامام طهر الدين نفى كذا خراج وقال القاضي في خراج اشترى وكذا بشرط ان لا يوفيه من الجارية
ولو بشرط الجارية الاولى على البائع وانفق عليه جاز باع خراجية فاختار سنة ريعها في وقت يتمكن من الاستغلال
لا يستغنى فعلى المشتري وبه يفتي وان فيها زرع لم ينفذ لثبوت فعله المشتري وان ادرك النقص في كمالها فبأنها جاز
من آخر ثم آخر ولست عند كل شهر اقل خراج على احد قال القدر والصبوات على من كانت في يده وبيع في الحال ريعها
اذا تمكن المشتري من الزرع قبل القبض اما بلا قبض او قبض لكنه منع من الزرع فلا اذا اخذه سلطان من
الاكار او مستأجر جمع على التمسك والمواد كونه في مجموع النوازل وفي الاصل الخراجية في الاجارة على المجرمان
شرطاً جاز على المستأجر فدوان ظلم الوالي واخذ من المستأجر في اجارة لا يرجع على الحاكم وان قال الحاكم
اخذ من الاجرة فادى جاز والعشر كذا خراج مات على كذا جاز الارض واخذ الخراج في الاجرة ولو اراد كذا في شراها لنفسه
امر بغير بيعها جاز ثم اشترى **نوع** في البيع بشرط الكيل وكوزن اشترى قطيعاً على ان يذوقه اكثر
او اقل او عدل لظن على ان يذوقه اقل او اكثر ان لم يستم عن كل واحد فدر في الوجهين وان شئ
فد لوزايداً وجاز بالجواز لو ناقصاً وفي الغشاشي اشترى على ان يذوقه اكثر او اقل او عدل لظن على ان يذوقه اكثر او اقل او عدل لظن على ان يذوقه اكثر
ويستعمل كتاباً لانه ملكها اشترى مطبوخاً في لخطه على ان يذوقه اكثر او اقل او عدل لظن على ان يذوقه اكثر او اقل او عدل لظن على ان يذوقه اكثر
وكنا خير بين الاخذ والترك بخلاف اذا اشترى جبت حفظه فوجد ما يبلغ نصف الجبت ياخذ ذلك الجبت نصف الثمن
والفرق الجبت عما يكال مع الخطه مكان مقدراً والبز والبز لا يملك مقدراً لكنه جاز في كل من يطوع كموود
فخر اشترى ثوباً كبريا على ان يذوقه اكثر او اقل او عدل لظن على ان يذوقه اكثر او اقل او عدل لظن على ان يذوقه اكثر او اقل او عدل لظن على ان يذوقه اكثر

جبر قد ثلثة اوطال خير وان تعد الرد بالشيء رجع بخصه الغاية ان يبطنها بما ياكلها جاز ولا خيار ولو اشترى ثوباً
على عشرة اماناً فبان بعد القبض انه ختم اماناً ختم المشتري لانه بمنزلة العيب فان حدث به عهده عيباً لم يبيع
قبوله فوتم طشت عشرة اماناً وثلاثون عشرين وقوم ختم اماناً بعشرة فالبعض ينقص ختمه ولو شرط ان
يكيل البائع اماناً بالتمن على المشتري قياساً واثماناً على الثقل في قياساً بامانة اماناً لان الظاهر على
المدينون توثيق فاكتمت مقتضى العقد وهو ان يجر الدين للاستيفاء لا لتوثيق فيه لانه لا يستيفاء ولا توثيق
فلا اختلاف بين مستوفى بيع عيذك من فلان على وبعد لئلا يجوز الكفر في استيفاءه بخصه كونه
على خلاف الظاهر في الرواية ومن اكد لا يوثقه ذكره في المستوفى اشترى خراجاً على ان يعطى البائع الثمن فلان جاز غايها
كان العنان او حاضر او بيع بشرط ان يكيل فلان بالدرك كالببيع بكفالة فلان بالتمن وقدر شرطية التمسك
ولم يعينه فدوان باع على التمسك في المجلس او بعد الخصال ولو شرط من كره خطه جديده وان لم يبعين وقوله
ان لم يبعين الثمن لانه ثلثة بمنزلة شرط الجنا المشتري وقوله رد الثمن في الثلثة فلا يبيع بمنزلة شرط الخيار للبائع شئ
وتقصير ثم وكل آخر على ان لم ينفذ الثمن في شهر يفسخ كوكيل البيع صح بيعه كخوة عن الشرط وصح التوكيل
ايضا فان لم يوجد العقد ملك الفسخ وقدر في بيع الوفا ما فيه من تفصيل بيع رقبته الطريق على ان يكون للبائع
حق المرور جاز وان باع حق المرور لا وكذا الوفاة السفل على ان يكون له حق القرار العلو كجز باع نزل الكرم بشرط ان
يسير عليه البائع الحوايط ينفذ ولو وعد البائع بناء الحوايط لا ولا يجر على البنا ولكنه لو لم يبين للمشتري فسخ
البيع اشترى حصة رايها على ان يبيع عشرة فوجد ما كذلك صح وان وجد ما عشرة اقل فلو علم انها
اقل من عشرة فوجد ما عشرة او اكثر فعد من اكد ان يجوز اشترى لؤلؤة على ان ذرها متقال فاذا هو متقالان
فالزيادة له بلا شئ لان الوزن فيما يضره البعض ينزل منزلة الوصف اشترى شاة على انها حامل فلانها حوت
بخلاف اذا اشترى جديداً على ان يذوقه اكثر او اقل او عدل لظن على ان يذوقه اكثر او اقل او عدل لظن على ان يذوقه اكثر
في العبد باع على ان يبعث فعلى الامام ثلث روايات معقدة وكجور وقوف او اعق جاز وان ملك قبل الاق
لزمه قيمة على الروايات ولو وجد بعد عيشة الرد ولو اشترى اماناً على البائع لم يبطال بمان خلاف لاي ردة في
رواية بئر السفيح ان مشروطاً بالقبض حرم وفي العرض والا اشترى على انها بكر فاذا هي اليه العذرة وقال في البيع
زالت لوطي المشتري بوثنية قيل وعليه لا كبريد وقيل القول للمشتري وبطلان الرد وكسوى على ان لا الرد لا حليف
ان لم ينفذ الثمن لانه ثلثة تصح وان لم ينفذ حتى قت المدة لا يبطال البيع ذكره بكر وكفالة ان الملك ثابت في الثلثة
بعده ان لم ينفذ ومضون بالتمن وان تصرف في الثلث لزم به وان وطئها المشتري او تعبت عهده خير البائع بين اخذ
المبيع او الثمن ان شاء ولو كان الثمن غرضاً فقال ان لم يمس في الثلث فاجتث في الثلث ذكرنا حكمه وان ملك
المبيع او اتمله المشتري بعد الثلث ضمن ثمنه للبائع وان نجبت فعلى ما قرأ لم يبين الوقت او ذكر وقتاً مجهولاً باق
ان لم ينفذ اماناً فلا يبيع فدوان باع قطيعاً وشئاً كواحد المعين صح ولو قال بعث الكل على ان لا يذوقه اكثر او اقل
كما لو قال بعثك العبد الا عشرة ولو قال على ان لا عشرة لانه اقل ثم اخرج فانه دفع الاشياء **الفصل**
السادس في العيب وفيه بعض انواع الاول هو عيب في التزويج وهو الزوج عيب للعبد والامه وجده سارقاً
او كافراً او مخنفاً في الرد في الافعال رد ما اكد من له عونه وليس في صوته وكسبه في مشيه ان قل لوان كثر رد وارتنا
عيب فيها وفيه ان مرة او مرتين لا وان كرر رد ولو عد من رد ويشترط المعاودة عند المشتري في كل كسبه في التزنا

احوال العيب

مطلب ظهور العيب في المنة والقبض

التمس الذائب بموت فارة فيه رجع المشتري عليه بالنقصان عند ما وعده على ان يبيع
وما ان اضرنا الغلابة والالا اشترى كغفلة ليلت فوجد به عيبا لا يرد ولا يرجع بالنقصان ان يبيع
ولو اضرنا رجع بالنقصان ان يبيع المشتري كغفلة ليلت فوجد به عيبا لا يرد ولا يرجع بالنقصان ان يبيع
بعو والاعلى اذ ضرب والوجه الثوب صغيرا فارد الرد فقال له الخياط ففعل فلم يقطع فله الرد وقال
بعه فان اتفق البيع والارءت ففرض على البيع لا يرد لعدم الرضا في الاول ووجوده في الثاني **نوع من المنة**
باعت بالبراءة في كل عيب او حق صح عندنا و دخل فيه الحادث بعد البيع قبل القبض عندنا خلافا لمحمد بالبراءة
من كل عيب به لا يدخل الحادث اجماعا برئت من كل عيب بالعين او اليد في ان عوراء او مقطوعا رد
لان البراءة عن المتعلق يقتضي قيام المتعلق وفي البرى من كل عيب يدخل العيوب والآء وان كان في كل
داو يدخل المرض لا الاصبع الزائدة ولا افرق حرم برات وعن الامام الداء المرض الذي في الخوف في كبد او طحال
او غيره ولو باع عبدا وقال ان ابرئ من كل داء ولم يدخل من كل عيب برئ من العيوب ايضا لان الداء داخل في
بخلاف العيب فانه لا يدخل في الداء ويرى اصبغ واحدة مقطوعة ولو قال ان ابرئ من كل عيب بهذه الجارية
برئ من العور وكذا ايضا ولو قال برئت من عيب به لا يرد بالواحد ويرى العينين **نوع في الرد** ظهوره
شرط الخصومة وظهوره طرق اما عند امة كالا صبح الزائدة او قول الاطباء والحاذا في كداء الباطن
او بقول النسا او بغيره فان باعته مده تحت خصومة المشتري في العيب وان قبل القبض الرد فصح
العقد بخر دردت بلا قضاء او رضا وفي الاصل جعله كعمل الوكيل شرط علم الرضا وان رضى البائع فيها
وان اضم نظره العاخره كان قد عا او حدا فلكنه لا يكره في المدة حلق المشتري ان يطلب البائع عيبه والاعلافا
لثا في بانه ماسقط حقه في الرد على الوجه الذي يدعيه البائع عند انقضائه وبعضه بانه ما رضى بهذا
وعرضه على البيع منذ آه وان مما حدث مثله في المدة ان اعترف البائع ببقاء عيبه الزم وان اكره من
اعترى عليه فذلك وان لم يبر من عليه لكن بر من على كونه عند باع ردة على باعه وهو على باعه الاول بهذه
البينة عندك وقيل الامام لوح وان عجز عن كينته كلف البائع لعده باء وسلم في هذا العقد وبهذا العيب
فان حلف برى وان تكلم بر عليه قال في الحيط لا يصح هذا الجواز في المشتري ابراء والاعدا على المروى عن
الك بانه ما لهدا المشتري قبلك حتى الرد بالوجه الذي يدعيه تخليف على الحاصل وان كان في الخوف ولا يوف
الا بقول الاطباء والخصومة قبل القبض ان القاضي في اول المعوق نظره و الا بعث عدلين لانه يكره
فان ابراءه مما لا يكره في المدة الزم البائع وان واحدا واخره بقيامه في الحال صحت الخصومة ولكن لا يرد
الا بخره وان بعد القبض قال لا يكره هذه في المدة رد ايضا وان قال لا يكره كلف البائع على الوجه الذي
ذكرنا وفي ادب كفا فيه رجع فيه الاطباء ولا يثبت في حق توبة الخصومة ما لم ينفذ عدلان بخلاف الاطباء
عليه الرجال حيث يثبت بقول المرأة الواحدة في حق الخصومة لانه في الرد وفي الزبائات عدم البكارة
لا يثبت الا بقول البائع لانه اما بالوطى وانه يمنع الرد او بقول النسا وانه لا يكون حجة في حق الرد وفي
الشق الاول تفصيل لو وقف عليه وان كان يعلم بقول النسا فاولا واحدة تكفي والاشنان احوط فان اخرجت
بعدم العيب فلا خصومة لان وجوده شرط لوجه الخصومة فان اخرجت عدله بقيامه معيب ان قبل
لا يمكن المشتري من الرد توجت الخصومة في حق الحلق كلف بانه لعده باء وسلم وبه هذا العيب البينات

مطلب ظهور العيب في المنة والقبض

عدم المكان

وان بعد قبض اجرت عدله بتمام العيب توجت الخصومة وحلف البائع كما ذكرنا وان اخرجت الباقي او رقت
والقول في العراض لا يثبت ذلك الا برجلين او برجل واحد اثنان وكل ذلك عيب في الجارية وكفلام اذا اكد
الحال لا اذا اختلف بان وجد كل واحد عند البائع في الصغير او الكبر ووجد عند المشتري في الصغير او الكبر اذا وجد
عند البائع في الصغير عند المشتري في الكبر لا يكون عيبا والبول في العراض من الصغير الذي له غير عيب البني
لا يعقل فلما جاء المشتري وادعى باء وقد كان عند البائع بعد البلوغ لا يخرج اما ان يقر بها او ينكرها او اقر
بوجوده عند المشتري وانكر وجوده عنده او بعكس فان اقر بها ردة عليه ان انكر الا بر من لا يقص خصومة
قبل ان يبر من على وجوده حال فان برهن صحت الخصومة ثم برهن على كونه عند البائع بعد البلوغ
فان برهن ردة وان عجز حلف لعده باء وسلم واثبت من يبلغ مبلغ الرجال وفي الصغير قيام العيب شرط صحة الدعوى
حتى لا يكلف البائع الرد عين البينات اما لو قال المشتري به عيب قائم في الحال وكان في يد البائع بقاءه فادعوى
صحيحة فان اقر البائع بكل ما قال الزم القاضي البائع فان اقر بقيام العيب في الحال لا يغرف حلف على البينات
كما ذكرنا وان انكر قيام العيب في الحال لا يكلف على العلم عند الامام وجدنا عند الطاهر لا يرد ما لم يرد ارتفاع
لخصم الجبل او الداء ويرجع في الداء الى الاطباء وفي الجبل المالك ولا ارتفاع بدفع احد هذين لا يعيد
وفي دعوى الجبل انما يصدق في رواية اذا كان في جبين شرانا اربعة اشهر وعشر وان اقل لا وفي رواية يسمع
دعوى الجبل بعد شهرين ونعمة ايام وعليه عمل الناس عن الامام اذا وجدنا من تفتت الخيض برهنا حتى يعلم
انها ليست بحامل ولم يوقت فيه وجرم قد رده الوفاة ويعتبر في ذلك قصص مدة بلوغها وهي عشرين شهرا
فيحكم بلوغها في هذه المدة وان لم ترد ما يعرف كل هذا اذا اشكل الامر بقوله الامام في حق الدعوى وتوجه
البين لا في الرد فلو بر من انها كانت من تفتت الخيض لا يقبل لعدم الوقوف على الانقطاع وابو طابع
بشعة اشهر وسفنان كجولين ولو بر من على الاتحاضة عند البائع يقبل لان المكان الوقوف عليه ان عجز
عن اقامة البينة كلف كما ذكرنا ولو اخرجت امرأة بانها جيلة وامر اثنان بالعدم صحت الخصومة ولا يقبل قول
النافية فلو قال البائع ليست كلها بصانة اختار القاضي ذات بصان باع جارية وسلمها فوجد
بها المشتري عيبا ورام الرد وكما يصح يعلم قيام العيب لان لا يقبل بغير قضا وتكلمه الرد على باعه الوكيل
بالبيع رة عليه بعيب بلا قضاء اقر عليه ان لا يكره مثله في المدة هو الصحيح وان بقضا ولا يكره
مثله في المدة والرد على الوكيل رة على الموكل مطلقا وان يكره مثله في المدة فان ينكح لا يثبت فرق على الموكل
وان باقر اقر فعلى الوكيل ولكن لان يحاط الموكل بالوكيل بالشرى الرد بالبائع قبل الدفع الا لو كان كالمصدا ولو
ادعى البائع رضا الامر وبر من بطل الرد وان ادا تخليف الامر ليس له ذلك لانه لم يجر بينهما عقد وان ادا تخليف
الوكيل ليس له ذلك ايضا لعدم دعوى الرضا منه ولو اقر الوكيل بغيره لانه لم يجر بينهما عقد وان ادا تخليف
الامر وقيل الامر بالبائع قبل البيع ولو وجد الموكل به عيب بعد موت الوكيل ردة على البائع وان وجد المشتري
في الوكيل عيبا اخذ الممنوع من الوكيل ان كان نفع العن اليه وان كان نفع العن في الموكل في الوكيل باء
لو وجد به عيبا ان كان سلمه الا الموكل لا يرد الا رضاه وكذا في الاجارة والانتجار والمشتري من الوكيل يرد
عليه وان وصل العن الموكل في الزبائات الوكيل بالشرى وجد المشتري عيبا قبل القبض فبما البائع
جارو لزم الامر وان كان بعد القبض لا الامر اشترى في عبده اعاد دون المديون المستوفى فوجد به عيبا لا يرد

قول النفي لا يقبل

وان بعد قبض

عليه ولا على بائع الا اذا كان الثمن منقودا وان لم ينفقه لم ينفقه ولو قبض المبيع او لا ووجد عيبا لا مردا ان كان الثمن منقودا
او كسليا او زينا بغير عيبه لانه يدفع بالرد ومطالبة ثمنه من نفسه وان عرضا لا يملك الرد ولو باع نفس لعبد
من العبد بجارية ووجد بها عيبا رد الجارية واخذ في العبد فتمت نفسه عند ما قال محمد بن عمر بن حنبل في الجارية ولو باع
العبد من وارثه ومات فورثه المشتري ووجد به عيبا دفع الامر الى العاقبة فينصب فيها فدية المشتري الى العتق ويرده
الى العتق الا لو ارثت نقد الثمن او لاقه الصحيح ولو باع كوارثه فورثه فمات المشتري وورثه البايع ووجد به عيبا رد
الى الوارث الا خزان كان وان لم يكن سواه لا يرد ولا يرجع بالنقصان وكذا اذا اشترى لنفسه فبانه الصغير شيئا
وقبضه واشهد ثم ووجد به عيبا دفع الامر الى العاقبة حتى ينصب عن ابنه خصما يرد عليه ثم يرد الى البايع على بائعه
وكذا لو باع الابن ابنته اشترى العبد المأذون شيئا واورثه البايع عن العتق وان اشترى خذ الوعاء قبض فكذلك
وان قبضه المأذون لا تمتنع في العتق وكذا خيار الشرط اراء بايعه ثم يعيب بعد ما وطئ المشتري اليه بالبيع
عيبا قبل الرد عليه صح حتى لو رد البايع على بايعه ادعى ان جده عاين جذوعه الباطل منكسر والمشتري كان رآه
او ان البيع ان كان الكسرك حيث لو نظر الناظر اليه يراه لا يصدق فانه لم يره حال الشراء ووجد بالمبيع عيبا
واصطلى على ان يدفع البايع شيئا والمبيع للمشتري جاز ولو اصطلى على ان يدفع المشتري شيئا والجارية للبايع
لانه لو اذاع باءا قبل من العتق الاول ولو ووجد بالمبيع الذي له حمل فموت عيبا ورده فموتته الرد على المشتري
تقابضا جديا بجارية وتقابضا ووطئ المشتري الجارية ثم ووجد بالعبد عيبا ورده خير بايع الجارية بين اخذ فتيها
يوم قبضها او اخذ ثا وليس له نقصان الثمن ان بكر ولا عقر ان شرب لان كوطي على ملكه تقابضا مع العتق وتقابضا
ثم ووجد بها عيبا عتقها ومات وبغير الاخر قبضت خزانة واخذ بكنة العيب من بيعه الا ارجع بكنة
العيب في البيع الاخر صحيحا واذا خسر عرض بيعه شترى عتقا وتقابضا وضمن له جلي عيوبه واطلع على عيبه رده
لا ضمان عليه على قياس قول الامام لانه باطل لضماني العتق ولو ضمن ان ضمان السرقه او لغيره فوجده مسروقا
او عرا او مخنونا او لا على فوجده كذلك رجع على الضامن بالثمن ولو مات عنه وقبضه بالنقص يرجع به على
الضامن فان ضمن له بكنة فيه ثم العيب جاز عند الامام ان رد رجوع بالثمن كله ان تعيب عنه رجع بكنة العيب
على الضامن كما يرجع على البايع وان ضمن له بكنة في العتق ثم عتق هذا العيب كان كذلك عند الامام ان اشترى
رجوع بالثمن ولو اقر بائق امة ثم وكل اخر بيعها فباعها وتم ابقاها ثم علم بالمشتري ورام الرد على الوكيل باقراره ولو كان
له ذلك دفعا للقر عن وكيله وعن كذا اشترى امة وابعت عنه ووجد ثام اخوها مستحق ببيتته فالباقي لا رجع
حتى لو اشترى امة بالمستحق وابعت عنه له حق الرد وكذا الباقي في مستأجره وكسيرة ولو دفعه لان ابنته من ثمنه فقبلت
ثم عادت اليه وان بيعت في ثمنه او دفعت في سهم رجل وابعت منه في دار الحرب ثم رجع على الامامها او لا هو بائق ولو
اشترى امة فقتله ثم اراد اليه فوجده رد اليه ليس الرد الا اذا كان بكسر او غش وكذا اذا اشترى جارية فوجده مسروقا
تمام الخلقه ليس الرد لان العتق في الجوارح ليس بعيب وعدة الجارية في الرجوع عيب لانه البايع اشترى امة على انها عتق
فانتهى به ثم علم انها لم تكن لا يرجع بكنة كذا على الامام لو وعى كذا يرد على البايع بالنقصان ولو اشترى جارية رزقها
ابوه او وجدته غير شره فهذا عيب في الجوارح فاقطعت اللأمة يتخذ احكام اولاد لا غير من الاثام بعد النكاح
عيبا والفرق ليس بعيب فيها والخير عيب في الجوارح فاقطعت وجعل في كنفه الرزق عيبا في الجوارح فاذا كانا ذاء فهو
عيب فيها وفي النواذر ليس بعيب لا اذا خشن بان يوجب لراية تبعه وحسن الاية الا ان يكون فاحشا لا يوجد

مطل
العتق الجارية

في الناس مثله اذا وجد رزق المصحف سقط او اشترى على ان منقوطه بائع فوجده على خلافه وعلى ان جامع فوجده
اثنين او اية فوطه وعن كذا اشترى امة وقبضها ثم اطلع بها على عيب لا ينظر اليها الا ان كانت فان قلن بها ذلك لا رد
احلق بها بايع وان قبل العقبى رد فاقولهن وقال محمد بن عمر بن حنبل في الجارية ولو باع
بعد ذلك ارد قبل القبض وبعده بعولهن فيما لا يطلع عليه اثر جال الى الا لا يطلع عليه بطلانها بل اطلع عليه بطلانها
وفي بعض الكتب اشترى امة ووجد بها عيبا لا ينظر اليها الا ان كانت فان قلن بها ذلك لا رد فان كانت امة
الواحدة والاثنتان او حوط وان يحدث مثله حلق بها واما وان قبل قبضت ردت بشهادتهما فاقول ان كانا ولا
يقول بحلقها بايع لا يرد بشئ من ذلك وكان محمد بن عمر بن حنبل في الرد في الرقعة لا يرد ايضا بشهادتهما وحلقها بايع ثم رجع
لما قلنا اشترى فقيس فوجدها صنيقا ان لعنة في جملته لا يرد لانه عيب عند كذا يقال هذا الثمن ليس رزق
وان وجد بها صنيقا لا يرد وذكروا طهر الذين اشترى عتق فوجدها صنيقا لا يرد وان وجد بها صنيقا في الاخر
فان كان خارجا عما عليه خفا للناس في العادة ردوا ولا لا ولو لم يدخل رجله لا لعنة فقال البايع انه يتشعرك
فليس له ما فم يتشعرك ليس له الرد والمشتري الاول اراء بايعه ثم يعيب بعد ما وطئ المشتري اليه بالبيع
لورده انك عليه ليس لان يرد على الا لا لا على عيبا في البيع فاصطلى على ان يدفع البايع ثمنه للمشتري ما لا يمان
انه لا عيب او كان كنه قد برى استرد بدل الصلح قال شيخ الامام اذا كان العيب ظاهرا لا يحدث مثله المدة
ترد بلا برهان الا ان يبرهن على امره المشتري ورضاه فان انكره حلف على عدم الرضا والبرهان وان حمل للرد
في يد المشتري يقول للبايع احذ عندك فان انكره ولا يثبت للمشتري بحلقها بالبيع على البتات لا العلم وان كان على
فعل الغير كذا في اللعان يحلف الزوج بانها قد زنت وان التزنا فعل الغير لانه يحلف على صدق مقالته شترى
جوارا يعلوه لخران سلم نفسه عيبا ان قد رده لا اشترى عشرة حرم على انه قد باع غزوة فالتق اثنان في المأفان
انه باع سراج وهو عيب فاحش عند التجار ينظر اهل البصائر في البقعة قالوا انه قد باع سراج يرد وجب حقيقا
العيب في الاثنين وكذا في الاربعين اذا اطلع على عيب بعد بكم يرجع بالنقص لا يرد لانه عيب قال الجارية هذه الرقعة
او هذه الزانية ولم يصف ثم باعها ووجد بها عيبا شترى رد فاقول ان ردها او ردها فاقول ان ردها او ردها فاقول ان ردها او ردها
الاقرار لا يثبت به عيب كذا قال انما سارت فاقول ان ردها او ردها فاقول ان ردها او ردها فاقول ان ردها او ردها
لانه يكون اقرارا شترى جارية فراقى فيها فوجدها عيبا لم يعلم بانها عيب فاشترى امة ثم علم انها عيب لانه عتقها
على الناس وقد ذكرنا الاصل والعيب لانه من الذاء الا ان يكون سمة كذا في الدواب ولو اشترى ثوبا
في وقت العمل بعينه في خبثه در وقت كاري رده اذا سرق العبد اقل من عشرة او ثقب البيت ولم يافذ شيئا
فهو عيب وسرقه فليس او فليس ليس بعيب وسيلان الذم عن عتق العبد والجارية عيب على الخلق
الجارية ودفنها عيب شترى بكرة ليختر منها الباب فوجدها عيبا لا يطلع عليه لذلك رجع بالنقص لان ياخذ
ابا لشجرة كحماي لو كان بالجارية او العبد شترى وجع القرص بخرقة بعد اخرى رد ولو اشترى امة على انها
بكر فعلم بالوطي عدم البكر فكلما علم نزع بلا يثبت من سعة ردة وان ثبت بعد علم لا الهدم على التعال
القديم عيب اذا كان من ذاء اما المعتاد فقد اشترى امة ياكل الدبدان ان كثر عيبان فقل لا يرد عتقها
وسيلان المأذون المحزون عيب شرب لبنه عما ياكل لا يكل ليس بعيب في عتق الجارية وارتفاع الخوض اذناه
شهر اذا كان عند شترى هذا العتق ردت انه ان كان عند بايع كذلك عيب فاذا ضاح عنه على شتره

مطل
العتق الجارية

المشتري ثم يحضرها ان كان البائع اعطاه عليه الصلح عن العيب بغيره **نوع فيما يمنع الرد** وما لا يمنع كل تصرف
يدل على الرضا بعد علمه بغير الرجوع بالنقص في المشتراة والرجوع اليها في الاجازة ثم غير على عيب لا يرد
ولا يرجع بالنقص كما كان او يتبنا انقصها الوطى او لا بخلاف الاستخدام وكذا لو قبلها بشهوة او لمساها ويرجع بالنقص
الا ان يقول البائع قبلها ومن وطئها الزوج ان يتبادر ما وان بكر الا بعد الوطى عند المشتري او ابتداء عند
والختم عند البائع في الصحيح ولو وطئها غير الزوج والمشتري لا يرجع بالنقص ان الا ان يقبلها البائع وفي
البحر يدان نقص بفعل الاجنب اذا وطئها فوجب العرق لا يرجع بالنقص ان زوجها المشتري وجب عليه ما غيره
ثم اطلع على عيب لا يرجع بالنقص ولو وطئها الزوج او وطئت بشبهة ونظم العرق قال البائع ما قبلها
كذلك لم يكن لها ذلك بخلاف اذا وطئ المشتري وقال البائع قبل كذلك ذلك لان وطئ المشتري لا يلزم المهر
ووطئ الزوج يلزم ووطئ احوال ان كان معلقا لا يرجع بالنقص لان اذا لم يكن معلقا لان البائع لم انما قبل
في الثانية ولو وطئها في يد البائع صار قابضا للبائع ان يغيرها عنه حتى يستوفي الثمن فان منع ونقد
التمن ثم اطلع على عيب والوطى ما كان نقصا لا يرد ولا يرضى البائع وتلك سبب البيع بعد العلم بالعيب لا يكون
رضا ولا يسقط شيء من الثمن وكذا لو كان الكسب جارية فوطئها او حرها بخلاف اعتناق ولد المبيعة فانه يكون
رضاه بعد العلم بالعيب ويبطل العرض على البيع واجارة المشتري وممنه وكذا بنة والبركس والتسكنه قال
الشريعة الصحيح ان الاستخدام بعد العلم في المرة الثانية رضا وعجز الرجل لما عن شهوة والامر بالصلح والبركس لا
ولو فوق العادة رخصه وبسط الثوب وانزاله من السطح ورفع لافا جادا وزعي الاستخدام فهو رخصه وابتداء والتسكنه
رضاه لا دوام وحق الارض وزراعتها وتشح الكرم رضا وكوب الدابة اذا لم يضطر رخصه ولو اضطر بان لا يتعدا ولا
وكوب كسب لينظر لاسيرها او ليس لينظر لافره فهو رضا ولو عمل عليها علف دابة اخرى ربكها او لم ربكها فهو رضا
داوي جرح الجارية فهو رضا اعتقها او بترها لم يعلم بالعيب لا يرجع بالنقصان بخلاف الوطى حيث لا يرجع
وان علم بعد البيع وكذا العرق على مال ولو باع البعض او وهب له الباقي ولا يرجع ايضا ولا بحصة المتاعين
خلاف حجر ولو قبلها المشتري او غيره لا يرجع لو علم بالعيب باع عبدا وباع المشتري من آخره في الثانية واطلع
الك على عيب رجع على البائع بالنقص ولا يرجع هو على بائعه خلا فيما لو صالحه المشتري لا لا لا يرجع
الصلح عند الامام لانه لا حق له وطئ المشتري الجارية ثم باعها بعد علمه بالعيب لا يرجع وان وطئها غير البائع ثم باعها
يرجع بالنقصان والاصل ان تغذر الرد متى كان باع في جهته المشتري يبطل حق الرجوع بالنقص من كان لا في جهته المشتري
لا وبعد وطئ المشتري للبائع ان يقبل فاشترى الرد في ذلك الاستمتاع كان حاصلا قبل البيع كما قدمناه شترى
فقيس او نعلين او مخرجين فوجد باعها عيبا بعد بيع الآخر ليس بالرد وكذا لو كان قابض ليس له رد احداهما
بل يرد هما او يكسهما اشتري زوجي ثوب اطلع على عيب بعد ما قبل القبض لرد خاصة في ظاهر الجواب
وقال الشيخ ان لم يعمل الاخر بدونه لا يرد خاصة بل يردهما وفي الجاهل جده البائع مع اشتري ثوبا باقل
من الثمن الاول او اكثر في عيبه عيب لم يكن لان يرد على بائعه لا يرد عليه المشتري عيبا بعد ما زاد ثمنه
في الاصل ام لا وحدثها قبل القبض او بعده فان قبل القبض الزيادة متصلة متولدة لا يمنع الرد كالكسب والتمن
وان متصلة غير متولدة كالصنعة والفرنس البن، صار المشتري قابضا باحداث هذه الزيادة ويصرف ثوبها
بعد القبض فلا يرجع بالنقص وان متصلة متولدة كالمولد واللبس والنحو الصوف والارض والعرق وكما لا يرد

وغيره

وغيره ان شاعره فيهما او ضربه بها بكل الثمن ولو لم يجد بالاصل عيبا ووجده بالزيادة لاي رد ذلك الزيادة الا اذا
كان حدوثها قبل القبض يورث نقصا في البيع في الرد بكم النقصان ولو قبضها ووجدها ببيع عيبا والزيادة
فان رد البائع بحصة من الثمن بقدر الثمن على فقه البيع يوم البيع وقيل الزيادة يوم القبض ولو وجد العيب
بالزيادة لا البائع رد ما بحصة من الثمن لانه صار لها حصة من الثمن بعد القبض بخلاف الاول ولو متصلة غير متولدة
في الاصل كالحبة والصدقة والكسب لا يرد فلو زل الزيادة بلا عيب ولا يطالب عند الامم هذا اذا حدثت قبل
القبض ولو بعده لم اطلع على عيب عند البائع ان كانت الزيادة متصلة متولدة في الاصل منع الرد والفسخ
عند الامم ومن رجع بالنقص ان غير متولدة في الاصل منع اجماعا او المتصلة المتولدة في الاصل يمنع الرد
ويرجع بحصة العيب الا اذا تراضيا على الرد فيكون كبيع جديد وكل اذا كانت الزيادة قائمة عند المشتري فان
مالكه باقية سحابة جعلت كالممكن ورد المشتري ان ملكه بفعل المشتري للبائع ان يعمل بغيره وجميع الثمن
وان شأ ولم يقبل ورد حصة العيب سواء اوردت حدوث العيب نقصا تاما لمبيع او لا وان بفعل الاجنب ليس
الرد لوجوب النقصان لقيام العين ورجوع وان انقص بعد القبض ان ياتى سحابة او بفعل المعقود عليه المشتري
لا يرد لانه لو رد لرد به عيبين ورجع بالنقص الا اذا رضى البائع في رد او بغيره المشتري جميع الثمن وان بفعل الاجنب
او البائع يمنع الرد بحصة العيب ولو هدم حايطا واحدا في الدار ونه ليس الرد اذ الرد به فاذ في البائع رجع
في غيره وبغيره بطل حق الرد ولو اشترى غلاما فباعه في غيره في المشتري انما اشترى وحلف عند ثمنه ورجعه للمشتري
الاول فاطلع على عيب فاراد رد على بائعه ذلك لان العاقبة فسخ البيع بينهما وعاد اليه الملك وكذا
لو تصادقا على ان البيع ثمنه او تصادقا على ان خيار الرؤية للمشتري او جعل له الخيار بعد ان لم يكن فقبض البائع
بالحق ليس له الرد لان الفسخ بغيره فصار كالاقالة ولو ادعى ان اشترى كذبة المشتري فان ترك المصونة
بغير قضاء ليس له الرد وان بقضا ورده المشتري اذا اراد اشترى على انها لو نفيها مرة بعد اخرى فبأن نقصان
ليس لها الرد ورجع بالنقص وكذا لو وجد عيبا اشترى بقرعة عمدة الضرع وهو يرى انها لو نفيها مرة بعد اخرى فبأن نقصان
فبأن انها حرة اختلصوا انه هل هو بمنزلة الشرط وهذا كالحرفي والظاهر في علمه ان يكون رضى المشتري على انها
لبون ونفي النقصان ان يقوم به عيب بعشرة ولا عيب بعشرين فيرجع بنصف الثمن وكعب بنصف
عند التجار وفي المعايضة ان النقصان عشر القيمة يرجع بعشر ما جعلت غناء المقوم لابدان يكون اثنين فيرجع
بلفظ الشهادة بحصة البائع والمشتري المقوم لاهل في كل حرفة اشترى مئتين واطلع على عيب احداهما
قبل قبضهما وان قبض المبيعة لرفقا وان قبض السليمة لرد على الازداجدهما وان قبض السليمة وباعها
او اعتقها لزم المبيعة للمدعي ثم يفرق الصفقة وقبل قبضها او قبض احداهما ردها او احسها وليس
رد المبيعة خاصة وبعد قبضها لرد المبيعة خاصة وان كان بعد احدىهما ولو اشترى امة واحدة وباع بعضها
واطلع على عيب لا يرد ولا يرجع بالنقص فيما باع وفاقا وكذا بحصة الباقية في الظاهر وهو الصحيح اشترى
فاكل بعضه وعرضه على البيع او باع يرد الباقي عند حجره ويرجع بنقصان ما استملك عند حجره وعليه
الفتوى اشترى ديتا فخر بعضه فوجده قريبا في حصة ويرجع بنقصان ما استملك عند حجره ويرجع
اخذ حقيقة باليشت كسر بعض الخبزات فوجده فاسدا لا ينفع به اصله او بالباقي من ان الباقى عيب
والا لا اذا بر من يرجع بكل الثمن وان ينفع به وله قيمة عند ذلك من يرجع بنقصان العيب فيما كسر لا يرد

اشترى على الغالبون

هذا العقد في هذا العين وهو سكر اعني المشتري ثم اطلع عليه رجع بالنقص لان باع لانه ملك غيره فالضرر على غيره فلا
يكون له الرجوع للضرر على غيره والعين على ملكه فجارحوا النفع اليه المشتري رضى وقطع شجرة منها ثم اطلع عليه
ان الضرر قطع الشجرة وضار نقصا في الارض لا يرد وكذا الكرم والابرة ولو وقف الارض وجعلها مسجدا لم يطلع عليه رجع
اختار هلالا بانه يرجع بالنقص كالاختار وعليه التوى واذا رجع بالنقص سلم له لان النقصان لم يدخل تحت كونه
اشترى راضيا بمرضى وقعتها ثم استخى العوض بغير قيمتها لارض يوم قبضها والوقف بغير لان بدل المستحق ملكه لا يرضى
بدله غاية الامر ان البيع فاسد وان لا يمنع الوقف ولو كان اشترايا بعدد وجد بعد ابطال الوقف لان
بدل الحر لا يملكه اشترى عشرة ذوات فوجدت فاسدة الاصح انه على الاخذ في عند الامام فدر الكا وعندهما
يجوز في النقص نصف النقص فاذا وجد العشرة في الالف فاقبضه رجع بغيره وفوق العشرة لا يكون عفو اقل الشئ
الثالث عفو قال الشيخ الاسلام ان علم بفساد الجوز والبطن قبل الكسر رده كان له قيمته ولا غير ان لم يكن له
قيمة يرجع بكل النقص لعدم النفع وان لم يقبضه رجع بعينه وان علم به بعد الكسر ان لم يكن للكسوة قيمة كالبيضه جدا
مبذرة رجع بكل النقص لعدم النفع وان لم يقبضه رجع بغيره قبل الكسر البتة واسود فوجد رجع بغيره لان الكسر رجع
بالنقص ان كسر بعد علم بفساد الارز ولا رجع وقد ذكرنا ان اذا وجد البطن او الجوز لاقبضه لاصلا يرجع بعد
الكسر بكل النقص والقواكه على هذا بان كان لا يصلح لكل الانسان ولا علفا لدواب وهذا كله اذا وقع فقط اما اذا
تناول شيئا بعد الذوق لا يرجع بشئ والحاصل ان اذا حصل تناول بعض الناس كالفقر او يصلح للعلف رجع
بالنقص لان يتناول شيئا بعد العلم بالعيوب فلا يرجع بشئ ولو اشترى عددا من البطيخ او الرمان او التفاح فوجد
واحد او اطلع عليه عيب رجع بكميته من النقص لا يرد الباقي الا ان يبر من ان البقا فاسد ومهية بعد غير عيب
ولم يسلم لا يرد عثر على عيب فاستقاله فابا لاقالة لا يرد كذا في العوض على البيع عثر على عيب فقال البائع
ان لم ارد اليك اليوم رخصت به قال حمير العوض باطل ولا يرد قال البائع رخصتها بعد كونه على العيب حاجتك
وقال المشتري لا بل كبت لارده عليك قال العوض لا يرد عثر على عيب بالكتاب ثم قرأه اكرهه او كبت لا يرد عثر
على عيب بالبعد ثم اطمع او ضرب بثلاثة اسواط ولم يؤثر فيه رده وان اقره لا يرجع بالنقص ايضا اشترى شاة او بعر
مع ولد او عثر على عيب ثم ارضع منه الولد لا يرد وان ارسل عليها الولد او اصبحت في لبنها شيئا فاكل
او اطعم ولده بعد كونه على العيب لا يرد اشترى جارية فوجد بها قرحة فادوى ان دارى في تلك الوقفة لا يرد ما
وان عيب حدث فيها بعد ايجام المملوك المشتري بعد ما علم فيه بالعيوب فيه روايتان قبض المملوك المبيع فاطلع
على عيب ورده وعلم البائع بحدوث عيبه عند المشتري رده على المشتري مع ارش العيب القديم او غير كبردد
ولاشئ به فان حدث فيه عيب اخر عند المشتري رجع للبائع على المشتري بالرجوع اليه الا ان يرضى ان
يقبل بالعيوب الثالث ايضا لو نعت البيت ولم يات فيه شيئا فبيع يرد به والباقي من البعثة لا القرية او البعثة
في المولى عيب سرق في فلبز غره بطيخا عيبا من فلبز كولا او فلبا كاسر ق التاميد وان نعت الدابة في المشتري
لا منزل البائع قال صاحب المحيط عند محمد ان خلع الرمن قرعة او حرس لا يكون عيبا وان على الدوام عيب
وعن بعضهم انه عيب العبد لانه لا يرد ولو وجد بعد عقار ان كان قمارا بعد عيبا كالزود والسطح رجع
فان لم يجد كذا في البطيخ لا وان وجد شارب الحرق قال شيخ الاسلام اذا وجد بعد زائنا لا بعد عيبا لا يرد
فقط فضا كاكل الربوا وترك الصلوة والسنة ان تحت عيب والا لا واذا اكل الثور والشاة النجاسة

في طائفة

في كل اسبوع في عمره لا يعد عيبا يرد به ولو اشترى دابة فوجد بها كبرة السن ليس له الرجوع الا اذا شرط انها صغيرة
وفي العدة اشترى جارية على انها صغيرة السن فوجد بها كبرة لا يرد لان المقصود للخدمة والبيع قدر عليها وقد مر
ان الجارية اذا وجدت بغيره او سودا لا يرد الا ان تكون محترقة الوجه لا يعلم جمالها ولا قيمتها بغير ما اشترى
شيئا فاطلع عليه قبل قبضه فقال اشترى للبائع رده عليك بطل البيع قبل البيع لم لا اشترى
برد ذنابا حدى ثديها جرح اندمل وبنت عليه الشعر ولم يعلم بها اشترى ثم جاء بعد ايام يسيل الدم منه ان
مثله لا يحدث في هذه المدة رده والا فالقول للبائع ان هذا حدث عند المشتري وجد بعض الثمار الثمرة مبيعا
قال البائع يرد الكل او يقبل الكل وان كانت متباينة قال لقاض ان قبل قبض فكذا يرد بعد وقار اشترى
بارضها فكذا يرد وان اشترى خاصة رده للعيب فقط ولو اطلع عليه عيب فذهب ليرة فقط في الطريق
فعل المشتري ولو حمل عليه حملا واطلع عليه عيب في الطريق ولم يجد ما يحمله لوالقاه يتلف لا يمكن خراجه قبل
يتمكن قياسا على ما اذا حمل عليه علف قلنا الفرق واضح فان علفه مما يتقوى اذ لوله لا يتقوى ولا كذلك العلف
وكان من ضرورات الرد وقد ذكره الله مشهورا لو امكنه ان ياتى بالعلف بلا حمل فحل لا يرد ولو ادعى عيبا في الدابة
ولم يرد على الثبات فرجع بكمها في الرجوع قال شيخ الاسلام يمكن من الرد ان يبر من علمه بطلوع عيب بعينه
البائع وبر من دونه كمنه على يد عدل ومات وحضر البائع ان لم يقبض بالرد بل وضع عند عدل فقط
لا يرجع بالنقص وان قضى بالرد يرجع لان القضاء على الغائب ينفذ في الاظهر عا وذكر العا رضى ثوبا فضا
او قلنوة فوجد صغيرا لرد وان قال له البائع اراه لينا فان قال انه صغير رده وكذا قضاه زيوفا
وقال العتق فان راجعت والارده ما على فلم يرجع رده في المشتري اشترى محو ما يحكم في ثلثة ايام فاطبق عنده رده
وانه كان ملوكا ولو اراد الرض عنه لا يرد بل يرجع بالنقص الخيل يابض العين عند المشتري ثم عاد لا يرد ولو اخل
عند البائع ثم عاد عند البائع ايضا يرد وان عالما بقيام البياض عند المشتري خرج لونه فباع فباعه
فاستعمله المشتري فعاد عرجه لا يرد وقيل ان عاد بالسبب لانه لا يرد الا اشترى لينا من غير لانا فاشترى
بعضا فوجد لا سفل اراد لا يرد لانه شئ واحد وقيل يرجع بكميته يجب وقال الله ان شاة و مثل الغزال الذي
استعمل ورد كذا في كل ما يكال ويوزن والجر في صفوف الشاة ان كان لجر نقصا لا يرد قال حمير عندى
اشترى كرا فقطف منه وجعله على الارض ثم اطلع عليه العيب به ان كان القطف لم ينقص بده اشترى جراب ثوب
هروى وجارية عليها ثيابها فاكلت الجراب وثيابها ثم اطلع على الثياب الجارية ومهية الجارية
وسلم ثم رجع في الجبة بلا قضاء ثم اطلع على عيب وقت الشري يرد عند محمد لانه خلا فضا رجع بوله في الفراش
واكثر البائع يصنع على يد عدل ينظر اليه اطلاق كسب العيب من غير هذا الاصل ان احتناع الوذا جعل بغيره
في المشتري كالمقتل منع الرجوع بالنقص وان يغيره من كالا عاقي يرجع وان الا متناع بكمية البائع او الشرع يرجع بالنقص
لان متناع الرذمة كان في البائع فاشترى يرد الا ان البائع لا يرضى به بكونه ناقضا حتى لو قبله يجوز فلم يحصل
في المشتري فرجع به وكذا اذا كان الا متناع للشرع كالحياطة بعد قطع الثوب وولادة لمبيعة لان المنع ايضا في الشرع
للزوم الشري باقل ما يباع لو قبل النقص والربوا والمراد في ففعل لم يقبل ان لو كان في ملك الغير لم يقبل ان على المشتري
فاستعادت دهر الضمان كاذن كعوض كذا اخراج المبيع المعيب عن ملكه اشترى خطه فيها غبارا فزال الغبار ما انتقص
او كانت رطبة فانتقص الجفاف او كان حشيشا يابس لا يرد ولو كانت حاملا فوالت الشاة اشترى على غبار

الوصية بنفسه القاضية ثم بيرة وصيته الى الوالد ويكون وديعة عنده ولو باع في ولده وهو في يده لا يكون قابضا حتى يخله
 وكره في زياد الاشارة ان القاضية اذا باع مال احد الصغرى في الآخر جاز ولو فعل ذلك الاب والوصية لم تجز وكذا لو باع
 على عكس وضمن الوصية الى القاضية وقال يله الاب ذلك الوصية والقاضية انظر الى الجدة في شري المبيع كلاب الوصية
 في بيع ماله وشراؤه في الابن كلاب ايضا الا في البيع والشراء في نفسه ولا يملك الاب التوكيل لبيع ماله ولده شراؤه
 الا اذا كان الاب حاضرا وقيل لانه لا يقوم مقام الاب في كل وجه وكذا لو وكل واحد ابي بيع ماله لابنه في ابنة الاخر فاذا وكل
 وكيلين يصح ولا يملك الوصية بان باع مال احد الصغرى في الآخر عند الامام خلاف لما في التمسك به والحاصل لا يملك الوصية
 مال احدهما في الآخر ويجوز من الآخر ويجوز له الاب فاما لم يخش الخس او احتياضا للحسين ان الاب يملك شري ماله
 الصغير بنفسه بمثل قيمته او بعين بيرة الوصية لو اشترى بمثل القيمة او بنفسه لاجتماعها بكثره عند محمد
 وان باع الاب عقارا بصيرة بالصيرة بالقيمة العدل في غيره ان محمود او مستورا صح وان مفسدا لا ينفذه اذا بلغ الا
 اذا كان خيرا بان باع بضعه بغيره في رواية في رواية لا يجوز الا ان يكون خيرا او اختيارا للصغير عليه التمسك
 وفي رواية يجوز ويوضع النعم على يد عدل باع ماله ولده ثم ادعى فيه العن الغش لبيع ماله في غير الحيوان في حش
 ان كثرته وفي العود من يارده وفي العقار ماله وورده وهذا في الشيء الذي ليس فيه معلومة كالشاة في الخنزير
 والحم والمال في مقتدر في لو كسب بالشرى اذا اراد فيه قبل او كثر لا ينفذ على الموكل باع الاب لابنه وسلم لا يملك
 استرداده ليجب حرمته في النعم بخلاف ما اذا سلم الصغير حيث يملك المصنف لا ينفذ صدقا ما اشترى خادما ماله الصغير
 لا يرجع عليه النعم وكذا ان مات قبل الاداء ويؤخذ بتركه كدینه الا اذا شهد له لانه لم يرجع بماله عليه النعم ويعتبر
 وقت الشري وقيل وقت نقد النعم وفي الوصية يرجع اشد ادم لا وعي محمد اذا لم يشهد على الرجوع لكنه يوايه
 وقت الشري ونقد على هذه البينة ليعود الرجوع وبانه اشترى طعاما للصغير من ماله وللصغير مال كان فيه عاود عن ان اشترى
 لابنه شيئا بغيره كالتطعم او الكسوة ولا ماله للصغير لا يرجع وان شهد بان عماله لا يجز عليه ان كان للصغير مال فاشترى
 طعاما ما كسوة او اشترى دارا او صنعا ان شهد وقت الشري على ان يرجع ويرجع والاداء في النعم وان اشترى
 الام لم يولد له عقارا باعها ووقع الشري بها ولا يملك المصنف في الولد لانها وامته له وقابضه له وفيه كمال في البينة
 ولو اشترى لولد له عقارا لا يرجع بالنعم عليه كان بمنزلة المحبته وقت النعم الى الرجل ليشري لهنها دارا والاب حتى
 فاشترى له لهنها الاب وقع الشري للمثري لان ثمرى الفضولي لا يتوقف دار الرجل ومثري في الاب الرجل والاب
 ابن صغير لم يقل ان اشترى هذا الدار لابنه بماله والاب حاضرا واشترى من ماله لابنه بماله فله لا ينفذ على عكس
 للابن لاجازة الاب بالحنورا والقبول العقد ببيع وصية الاب وصية القاضية لانه وكيل من نفسه ان ينفذ ظاهرا
 كبس ماله في تسعة عشرة او بشري ماله في عشرة ببيعة يجوز وهذا يحفظ بغيره وكذا لا يملك القاضية
 البيع من لا يقبل شهادته له القاضية اذا باع مال اليتيم من نفسه او اشترى لا يجوز لانه بمنزلة الحكم لنفسه وروى
 ان ذ النورين يورى بلدا في الصدقة فاجبه فاقام في التسوق فلما بلغ اقصاه من اشترائه به فاداهما ليعمل في
 بن خوف فاجزوه فاداه فغاب فقال رايت الفروق فعل كذا وكان هذا اول عيب عيب عليه وفي المتن في شري
 القاضية لنفسه مال اليتيم كشرى الوصية فاذا دفع الاقراض انظر ان في غير اليتيم اجازة والادفع وذكر القاضية ان
 القاضية لا يبيع في اليتيم ماله نفسه ولا يزوج بالصغيرة لكن اذا باع مال اليتيم او اشترى من وصيته وان مضوية يجوز
 احرا ان الوصية ان يشري لم فاشترائه في اليتيم لا يجوز بخلاف ما اذا اشتراه لنفسه انتفع ظاهرا للوصية ان يبيع في البينة

المادون ولو اشترى القاضية مال اليتيم من وصية نصيب صحيح لانه ما يبيع عن اليتيم لا عن القاضية ببيع كوصية الزكاة في غيره ثلثة
 او جميع كلهم صغارا وكبارا ومختلطون فان صغارا راجع الى سلفان كجوز عطف عا وادعوا في حقهم وضمن
 على الميت دين لم لا اذا كان بالقيمة العادلة او بما يتغيب فيه والمختطون ان يبيع العقار لا يجوز الا باحد
 معان ثلث اما ان يرا في القيمة او بضعف القيمة في قول عشرة بخمسة عشرة او بزيادة القيمة او كان على
 دين لا وفاء له الا بغيره وبغيره ببيع كوصية كوصية بغيره هذه الشريعة وان كبرا حنورا ولا دين على المتوفى
 لا يملك المتوفى في التركة سوى تقاضيه ديونا لميت فياخذ به ويوفيه الا الورثة وان عليه دين محيط باع كل ما يباع
 والاب باع بعد من فان باع بزيادة صح عند الامام وان لا لكنه اوصى بوصايا ان كان ثلثا او دونه انفذ ما وان
 ازيد بن قيس وروى الباقر في الورثة وان لم يكن الموصي في التركة باع بغيره ما دام على الخلاف وكل هذا اذا لم يقض
 الورثة الدين والوصية من خالص احوالهم ولو فعلوا الى البيع في المتن لو على التوفى دين كجوز بيع عقارا كالمستوفى
 عند الامام وعند ذلك ان في قيمة العود من يارده وفيه ببيع باطل وان الورثة غيب واحدة ثلثة فيما روى عن محمد فان
 لا دين فيها ولا وصية باع المستوفى لا العقار ولو فاق هلك لعقار والاصح انه لا يملك البيع وان فيها دين ملك
 بيع العود من مطلق قدر الدين او ازيد حكم العقار ذكرناه وان كان مختلط صغارا وكبارا غيب في خاتمة عن
 الدين الوصية باع المستوفى من العقار ما يخص الصغارا وصية لكبار على الخلاف وان مشغولة بالدين او وصية
 ان محيطا ملك بيع الكل والافاقد والزيادة على الخلاف واصلا ان ضاطة الدين يمنع ملك الوصية باع
 الوصية مال الصغير لينفق على نفسه صح فمن قيمته ان باع عقاره بعد ما وجد احدى النعم ثلث وان باع
 هو او المتوفى بكثره القيمة ثم اقال لا يصح وصية او وكيل او بعد ما دون اشترى ماله ثلثة آلاف بلف ثم عثر
 على عيب لا يرد ولو باع الوصية والاب عقارا بصيرة ورأى القاضية نقض البيع اصله نقضه باع لو كسب
 على انه باع ثلثة ايام فماتت لو كسب او الموكل في الايام ثلثة ثم البيع وقال زفر في موت كوكيل ثم في موت
 الموكل بطل البيع ولو باع كوصية جارية اليتيم على انه باع ثلثة ايام فادرك البصيرة فمات اليتيم او كوصية او ادرك
 في الحدة ثم في قولهم الاموات اليتيم عند زفر بطل وقال ابو القيس باع الاب على انه باع ثلثة ايام فادرك البصيرة
 لا يجوز البيع الا باجازة البصيرة وهذا مخالف لقول ذلك وزفر عن محمد في اخرى يتجول في اخرى الى البصيرة فان
 اجاز فيه جاز وان نقض انتقض باع عبد ابنه الصغير رطالينا رغبة ثلثة فبلغ فيه قبل اجازة الاب
 بطل البيع كذا في الجامع وفي الزيادة على قول ذلك ثم البيع كمالا في المدة وفيه كمالا في المدة وفيه كمالا في المدة
 العقد موقوف لاجازة الاب على الابد وفي رواية النوادر موقوف لثلثة ايام لان التوقف للحنورا فيغيره
 وفي رواية القدوة اشترى الاب والوصية يدين لذمة باع ثلثة وبلغ فيه جاز العقد عليها وللحنورا الاجازة
 والعنف ولو باع الاب وكوصية ماله ثم بلغ فالعقد الا الاب وكوصية ولا يجوز التفرق على المرسوم والذي يكن
 ويعقن والمغني عليه لا تفرق وكيفية عليه في حال الافاق لان هذه العوارض بمنزلة النعم ولو مختل العقل ارباب
 في النكاح الابن وفي البيع الاب عند ذلك وقال محمد ماله الاب وفيها اذا باع في ماله لا يوجب قبضه عن قبض
 الشري ماله يمكن في القبض حقيقة فقبله هلك في مال البائع والولاية في ماله الابنه ثم وصية ثم وصية في ماله
 بلا وصية لاحد في الجدا لابل ثم الوصية ثم وصية ثم القاضية ثم مقبوضا القاضية وكلمة ولاية النكاح
 بالمعروف في النفس على والمستوفى والعقار فان عايت غايب جاز الا لا يجوز ولا يتوقف الما بعد الادراك لا يجوز

ان كان على الميت
 دين فيكون ماله
 مطلقا

مطلقا
 باع الاب عقارا الهني

وان قال اجرت بما امرتك لم يجز باع الفضل او المودع بلا اذن المودع فمن مالك على اجابة المبيع حال
المبيع لا يمكن في احد الثمن في المشتري لان يكون وكيل في الفضل في قبض المبيع باع غيره ومات بعد ثم ادعى المالك
انه كان امره بالمبيع يصدق وان قال بلغني المبيع واجرة لا يصدق الا ببيته وكذا امره مدركه زوجه ابونا
ومات الزوج ثم ادعى على امره الاجارة فهو محذورنا وان ملك الثمن في الفضل لم يجز المالك المبيع ان
علم المشتري بحاله وقت دفع الثمن لا يضمن وان لم يضمن كاليه ملك فضونا ولو اتهم الدائم اجاز المالك المبيع بغير
بعض العوض ولو باع ارض ابنه فقال الابن ماتت جيا فان ارضي بالمبيع او اجرة ماتت جيا فهو اجارة للفاقة
قوله ان ارض ويبلغ ما ماتت جيا ولو افسد كما ماتت جيا لا يكون اجارة لان المالك لا يدل على الرضا واذا
ملك المبيع الفضل قبل الاجارة ان ملك قبل التسليم المشتري بطل المبيع وان ملك بعده لا يكون باطلا
ولما لك ان يضمن ايها المالك والمشتري فانهما اختار الثمن بغيري الاخر لان في تعيينه عليك منه فاذا ملكه
في احد المالك عليك عليك في الاخر فان اختار يضمن المشتري بطل المبيع لان اخذ العينة كاخذ الثمن ويرجع المشتري
بالثمن على البائع لا يضمن وان اختار يضمن البائع نظر ان كان قبض البائع مضمونا عليه يتغير بغيره بالثمن
لما خرب سبب ملكه عن كونه في نظام الرواية اذ يجوز البائع لتعيين البائع ووجه انه يسلم اوله في صا
مضمونا عليه ثم باع فضلا كما مضى وان باع مال الغريبين او ملك العين في يد البائع قبل الاجارة يبطل العقد
ولحقه الاجارة في المبيع على صاحبه يضمن البائع للمشتري مثل عرضان مثليتا او قيمة او قيميا ليقضه بعد
فاسد وان تصرف البائع في العوض قبل قبضه ففسد بطل وجار بعد قبضه ان باذن المشتري ولا لغيره
وان تصرف في المبيع قبل الاجارة لم يجز قبض المبيع ام لا لعدم اذن المالك والمصل عندنا ان عقده يتوقف على
الاجارة ولو لم يجز حال العقد فان لم يكن له مجزى حاله فهو باطل لا يتوقف والشري حجة فاعاد انفاذ او اذالم
يكون يتوقف والى ان يفي على ان لا يتوقف كمال بيانه لو تصرف البائع في العوض فلو فعله ليم في ضوئه فغلبه فاذا
يتوقف على اجارته ولو تصرف في المبيع منه باذن وليه لا يتوقف كالطلاق والعنف فاذا وجد لا يتوقف
ويبطل ولا يلحق الاجارة بعد المبيع ايضا لا بلفظ في لعل الانشاء كقولنا وقعت ذلك الطلاق فاذا
اشترى لغرة كان ما اشتراه لنفسه اجارة في اشتراه لام لا وان لم يجد نفاذ يتوقف على اجارة في اشتري له
كالصحة المحررة في اشتري يتوقف هذا اذا اضف في العقد المانع ما اذا اضف في المانع بان يقول بغير هذا العبد
فلان فقال البائع بعته بفلان يتوقف على اجارته واما اذا قال اشتريت منك بكذا الاجل فلان فقال البائع
بعث او قال البائع بعث منك لفلان فانه ينعى الشري للمحيط لفلان لانه اذا اضيف العقد في احد
الكلمات في الاطلاق يتوقف على اجارة فلان هذا اذا لم يسبق في فلان الامر والتوكيل فلو سبق فعلى الموكل وان
الوكيل الشري لنفسه وينصرف العقد لا الوكيل ان كان اهل للعقد ولا يتصرف في الموكل اشترى عبدا واشتد
يشترى لفلان وقال فلان رصنت به فلعقد المشتري لانه اذا لم يكن وكيل بالاشري وقع ملكك فلا اعتبار له
بعد ذلك المحل للعقد الموقوف في المانع فان وقع المشتري العبد اليه واخذ العوض ببيعها لفلان ولو طعن المشتري
المشتري لان الملك وقع للمشتري فليس له بعد قبضه عنه لا يسترد بل ارضا اشتري له ويجعل كانه ولله وان
ان الشري وقع للمشتري بعده وان زعم المشتري ان الشري كان باعده وقع ملكك له والشري ان كان بلا امر ووقع
الشري للمشتري فالتقول قول المشتري لان الشري باقران وقع فيكون ما موراظهم الفصل الحادي عشر

في اختلاف البائع والمشتري زعم احد انهما انما يدراهم والاخر يدنايه او اختلاف في القصة ان الثمن صحيح او مكسر
او في قدر ان الف والغان حال قيام التسعة قبل القبض او بعده تحالفوا لاختلاف الثمن فقال المشتري
ان كنت اشتريت الا بجماعة فعبد المشتري حر وقال البائع ان كنت بعته لانا بالف فهو حر والمبيع لازم ولا يفتق
العبد ويلزم الثمن قدرا بقره المشتري لان كان في الزيادة لان البائع اقر بعثك لعبد فلا عليك نقضه ولا يفتق
لان المشتري منكر للعقد بعد معرفته لرجل في يد آخر باع رجل فقال البائع بعث بفلان المالك وبهر من على امر
المشتري انه باع بغير امر المالك لا يقبل للتناقض ولا عليك تخليف البائع ايضا وكذا الواو في المشتري فلا يفتق
دون البائع واصل ان من سعى في نقض ما تم جهته لا يقبل الا في موضعين الاول اشترى عبدا وقضيه ثم ادعى
ان البائع باع قبلك من فلان الغائب بكذا وبرهن يقبل لك وهب جارية واستولد الموكل ثم ادعى الواو
انه كان دبره او استولد وبرهن يقبل ويسرد ما والعقد من المشتري ان المبيع مات في يد البائع والبائع على انه
في يد المشتري فيبته البائع او لا لانه يلزم الثمن ولو ارضا فلا يستوي وان لم يكن لهما بيته فالتقول للمشتري لانه منكر
ادعى المشتري ان البائع كان اعقب المبيع قبل البيع يقبل ويسرد الثمن وكذا لو برهن البائع انه كان اعقبه قبل
البيع يقبل لانه انكار للبيع لان بيع المحر لا يجوز فصار كما اذا ادعى البائع باع بالبيته وادعى المشتري اشترى
بالدراهم وفيه القول للبائع لانه ينكر البيع كما لو قال اطلقت وانا صبره وقول المشتري بعث بفلان بغيره
او كان حر الاصل مقتصر على نفسه لا يتعدى اليه ولا يبيته ولا له موقوف فان برهن من رجع الثمن واستقر
الواو على البائع ان برهن على حره وان اقر بالبائع قبله من فلان ان صدقه فلان اخذ العبد ان كذبته حر
زوجها بان يبيع جارية بها ويشتري اخرى مكانها فقال لها بعته ما فعلت غنها دينا على واشتريت جارية
لنفسه ان نقضه ما لها عن الجارية لا يصدق انه اشتراها لنفسه اراد الرد بالعيب رد المبيع فقال البائع المبيع
غير هذا القول له بخلاف الرواية والشرط وان قال اشتريت هذا واصل راد الرد بعيب فقال البائع بعته مع
آخر فالتقول للمشتري لو باع طعاما بعينه وقال بعته بعشرة جرافا وقال المشتري اشتريت محابله فيا فلان
وكذا كل يوزن وان قال البائع بعث الثوب لم اسم الذراع وادعى المشتري ثراه مزارع القول للبائع
ولو قال اشتريت على انه كذا ذراعا كل ذراع بدرهم وقال البائع لم اسم الذراع وادعى المشتري ثراه مزارع القول للمشتري
ويتحالفان ويترادان على قول البائع وقال انا باع له وهو ابن اثني عشر ثم قال كنت بغيره لا يفتق
المجوده ولو كان اقل من ثني عشرة يصدق قال هذا ملكك باع اليه وانا باع وقال المشتري والابيل في
حال صنوك فالتقول للابن لانه ينكر زوال الملك وقيل للمشتري قال في الخط وهو الصواب عندنا وان برهن فابره
للان واقل حدة يصدق فيها الصغيرة في قولها انا بالغة لسبع سنين ولو اشترى دهناء انا مشد
اكثر من ثني عشرة يوما وفيها فارة جنة فزعم المشتري كونها فيه وقت البيع والبائع حدود الوقوع فالتقول
للبيع لانه ينكر وجود العيب لو اختلف في الطوع فالتقول لمن يدعي الجواز ولو اقاما بيته فلم يدعي الكره وعليه
ولو ادعى احد صاحبه العقد والاخر بطلانه بان ادعى المبيع بالبيته فالتقول لمن ادعى البطلان لانه منكر للعقد لان
المبيع بالبيته باطل ان البائع الاجل فالتقول له حجج دما عند النكاح فسخ ذلك في الاقرار ان البيع لا ينفق بحجج
المعتاقين وينسخ حجج دما ولو جحد البيع ثم ادعى المدعي الشري بعد ذلك لا يثبت الشري وان برهن المشتري
على الشري وصدقه البائع فبنيته الشري وان لم يجد دما يباع بعينه فاجب حجه دما وطريقه ان حجج دما

يرتفع بضده وهو الاقرار بالبيع والفتح كان الجود والرجوع ولا رتقا به بان كان فيعود للعقد كما لو تعاقبا بالعقد ثم
تفاسخا الا قاله يعود البيع وان لم يجد داه باعه بالف ثم باعه بالف ونحوهما او جتمعا في المشتري لا ولا انعقد
ان وفتح الاول اشترى من بلة بثمانية ثم ادعى انه اشترى الارض ايضا والبايع يدعي ان باع الكفاة فقط
بحكم الممن ان صلحا فخصها وان مثله لا يكون الا عن الكفاة فخصها فقط لا الارض وكذا الحكم في الرواية مع
وغيره فحينئذ لا يجرى الا في القايض فيها فصبوب في الغايبات الا بعد عشرة الاف ثم ادعى المشتري وقوع العقد
على الاصل والبايع وقوع العقد على القايض ان العقد يفسد ولو اشترى من جاد ادعى انه اشترى من كاد او فانا
وادعى انه اشترى من بة فخصه وانكره البايع بغيره فان البقا لا تختلف في الشب بغيره انما اختلف في
فادعى البايع احدهما واشترى كلهما حكم الممن فان استويا في العادة لم يجرى عن الامام فيقول المشتري عهدا بالفتح
وقبضه البايع ثم زعم المشتري انه كان مع العقدة بعينه فدخلت في البيع وانكره البايع كلف باثباته ما باعه الا
مع كعبه ولا يرد شيئا للممن وقال ان بعد الخلف يرد عليه حصلا لانه في الممن في الاحتيا ان وكذا في كل ما يكون
مثله في البيع فان كان شيئا لا يكون مثله في البيع لا يصفى باع وان جازل فانكره المشتري لم يجرى
من آخر لان جود ما عد الفكاك ففتح **الفصل الثاني عشر في قبض المبيع** اذا كانت البضائع ثلثا ويا
بان كان قبض امانة او ضمان وان اختلفت في المضمون في غيره لا غير بيا ان الشئ متى كان في يده بغصب او
فاسد فاشتراه المالك صحى قبض الاول على حقه ولو ملك قبل ان يصلح لا يضر له ويمكن قبضه
ملك عليه ولو في يده امانة كوديع او عارية فهو مبيع منه ماله لا يحتاج الى قبض آخر ويؤثر قبض الاول على
ولو في يده بعقد فاسد او غصب فهو مبيع لا يحتاج الى قبض آخر ويؤثر قبض المضمون عن غيره ولو في يده فبا
المالك منه يحتاج الى قبض جديد ولا يوجب الاول وادانته لا يمكن من قبضه بصير قايضا بالتحلية
والرهن كالعارية ارسل غلامه في حاجته ثم باعه من ابنه الصغير جاز وان مات قبل ان يرجع مات من مال الاب وبطل
البيع وان رجع ان كان الاب صغيرا فقبض الاب قبض له وان بلغ حينئذ يرجع الغلام فقبض الاب من حينئذ ولو ملك
قبله يرجع باليمن اشترى عبدا ولم يقبضه حتى اعاده المشتري البايع او اجره في شئ من البايع فملك في البايع
ولا يلزم الا بوجوب اليد ويحل للبايع استعمال البايع باخر المشتري في عمل المشتري صار قايضا والبايع كالتسليم عنه
امر البايع بطي اللحظة اشتراه صار قايضا الا اذا منعه البايع فحينئذ يملك عليه الغاصب استا
المغصوب في ماله مدة جاز كما لو اشتراه وبصير قايضا ويرى ضمان الغصب ولا يعود بعده الا ضمان
الغصب ولو اعان في الغايب لا يبرأ من الضمان حتى يبرق فيه لان الاعان قبل القبض كالحبنة ولو اجر
المؤمن في الرهن صح ولا يصير الرهن قايضا عقيب العقد لان الرهن غير مضمون بنفسه في الاعادة فخرج
يعود الرهن فاذا امر المالك الغاصب بسبع المغصوب فباع بغير علم وان ملك في يد الغاصب قبل التسليم
او وجد المشتري عيبا فرده قبل قبضه ملك على الغاصب كانه لم يبعه وان اطلع على عيب فرده بعد قبضه
لم يكن مضمونا لانه بالتسليم في ضمان واذا عيب المشتري المبيع صار قايضا ان كان عيبا يفسد الا اذا
البايع فحينئذ يملك على البايع الا قدر النقصان اشترى حقيقتا او غلطين فقبض احداهما بل اذن البايع ملك
ما في البايع يملك على البايع وغيره اشترى في اقله حصته في الممن وان عيب اشترى او استملك قبضه
و ملك الاخر في البايع بلا منع منه ملكا على المشتري لان استهلاك احداهما يؤثر في الاخر الا ان يمنع البايع

منه في على المشتري حصته المقبوض لا غير فلو اشترى البايع لم يثبت فيه عيبا صار قايضا بالاصح كان
البايع يبرأ من لاهه اياه وان امره ان يثبت عيبا في احداهما وكلاهما في البايع ففعل صار قايضا
وان امره اشترى البايع بقبضه فقبضه لم يكن كقبض المشتري لعدم صلوح كواحد سلما او شيئا فاقدم
لا يقبض ضروري كقول الوكيل يصح بلا علم حكما ولا يصح قصد او ارجاء شيئا او افعلا المشتري لا يصير قايضا
وكذا اذا فعله المشتري بالمشتري بعد علمه بالعيب كقول شرا العبد ومجاجة وسقيه دواء ومداواة جرحه
وجعل في جامع الصغير مداواة رضى بالعيب عشرة اشياء لو فعله البايع باخر المشتري صار قايضا
الا امر بجان العبد والحارية والعقد وقطع عرق الفرس او كان ثوبا فامره بالقضاء او الغسل
او مكعبا فامره بفعله او معلقا فامره بخدائه او طعنا فامره بطبخه او دارا فاجازه البايع جاز فامره
بشروجهما فزوجها ودخل بها الزوج صار قايضا وبلاذ قول لا يصير قايضا وكذا الزوجان معا المشتري لا يصير
قايضا بلاذ قول الزوج وفعل المشتري واحد في هذه عشرة بعد علمه بالعيب يمنع الرد والرجوع بالقبض
والاجارة في البايع لا يجوز منقولا كان او عقارا قبل القبض استا في المشتري البايع بفعل الثوب
او قطعان كان ذلك لفعل بقبض المبيع صار قايضا والا لا وان امر البايع ان يزوج بغيره
او غير معين جاز وصار قايضا وان قال اعطته فاعطته البايع عنه قبل قبضه جاز عدا خلافا لكان
جاء بالمبيع الى المشتري فامر البايع ان يطرحه في الماء فطرحه صار قايضا بخلافه اذا امر المدين ان
يطرح الدين في الماء فطرحه لا يكون موريا وكذا لو استقرضه كزأجا به فامره بقبضه في الماء وقبضه
المقروض كان منه البايع اذا دفع المبيع لمنه المشتري لا يصير قايضا **نوع آخر** التسليم
يحل بينهما على وجه يمكن قبضه بلا حائل وكذا في الممن ويعتبر التسليم ثلثة احوال فيقول البايع
خليت بينك وبين المبيع وان يكون المبيع بغيره المشتري على وجه يمكن في النقل بلا مانع وان يكون
المبيع مغزاة فيقول كذا في غيره وكان الامام يقول القبض ان يقول البايع خليت بينك وبين
المبيع قايضا ويقول المشتري عند البايع قبضته وان دابة او بعر او فاذن اسه وقاده او عبدا
او امة فقال تعالى او احش معي فتخطى معا وارسله في حاجته ولو ثوبا فاقطعه بيده او خيلته وبنيه
وهو موصوع على الارض فقال خليت بينك وبينه قايضا فقال قبضت صار قايضا وان
على الطريق اذا اشترى ما لم يجره فقبض ولو حنطة في منزل فذرع الى المشتري المفتاح وقال خليت
بينك وبينه فقبض وان رفع المفتاح ولم يقل شيئا لا باع دارا بعبدته وقال سلمها اليك وقال
المشتري قبضتها لا يكون قبضا وان قرينة فقبض لان التحلية اقيمت مقام القبض عند الممن وكل ما يمكن
اعلامها فهو قرينة وان لم يكن في ذلك المكان فبعيدة وبه قال المولى والناس عن هذا غافلون
فانهم يشترطون الضيقة في السواد ويعرفون بالقبض وذلك مما لا يصلح فيه القبض وان كان يهرب
بصير قايضا وفي المحيط بصير قايضا بالتحلية وان بعد المعقود عنها في الكواذ اشترى عقارا فقال
البايع سلمتها اليه وقال المشتري قبلت والعقار غائب عن حضرته كان قايضا في قول الامام فقال ان كان
بعد على اقله ودخوله قبض الا لا ولو اشترى بغيره في السراج فقال البايع اذهب فاقبض
ان كان بحيث يمكنه الاشارة يكون قبضا وكذا لو باع خلا في ذن في منزل البايع وخطبته بين المشتري

البايع باخر

فمنه المشتري فقبض عليه الغنوى لكن اشترى طعاما وقال للبائع كلها في غارتك فكال فيها صار
خلاف المحر وكذا علم اليه خليفته بن المسلم فيه والتم على ما ذكره في الصغير وفي القضاة اشترى ثوبا
فاحره البائع بقبضه فلم يقبضه حتى اخذته ان كان حين امره بقبضه عليه فقبضه بلا قيام صح
التسليم وان لم يقبضه بلا قيام لا يصح اشترى طيرا او فرسا ونبت فاحره البائع بقبضه فلم يقبضه حتى
فتح الباب وخرج المبيع لا يصح التسليم وان لم يقبضه وان فتح المشتري الباب فخرج ان ملكه الاخذ في غير
عرض منه صح التسليم باع دابة ومارا كلبان عليه لا يصير قابضا كما اذا باع دارا وها فيه وان باع هو
عليها فقال للمشتري احمله عليه معك فحمله ان لم يكن عليه سرج ملكك في المشتري وان عليها سرج
ان ركبا في التبرج صار قابضا والا لا اشترى دابة هدية وهو اللين الحائز في السوق فاحره البائع
بنقله الى منزله فحفظ في الطريق فعلى البائع ان لم يقبضه المشتري ولو وقفت اوتيت في المصير فعلى
البائع النقل الى المنزل وان تلف في الطريق فمن مال البائع اشترى عشرة ابطال فخل معين ووقع المبيع
قارورة يكيل فيها فلما وزن رطلها انكسر ولدها لا يعلمان فالوزن قبل الانكسار على المشتري
وبعده على البائع وان بقي من الوزن شيء قبل الانكسار فقبضه البائع ضمن مثله قدر المشتري هذا اذا كانت
العارورة صحيحة وقت الدفع وان منكسرة ولم يعلم بها فقبضه البائع باعده وهو ايضا لا يعلم بها فكذا حكم على
المشتري وان كان المشتري عكسها بيده فالحلاك كله على المشتري وان كان الدرس غير معين لا يصير المشتري
قابضا وان وزن الخبز المشتري ولا يصير قابضا فاشترى بالابو قبضه ولا يحل له التصرف قبل اعاده الوزن
وعليه الغنوى وان كان الدرس عنيا فوزن خبزة المشتري كان قبضا اشترى عبد بكر موصوف وكاله ووقع
اليه وصدره البائع فيه ثم باع قبل الكيل جاز هلاك المبيع باعنا او بخيار الشرط في البائع باعته سخاوية
او باهتلاك البائع او كان حيوانا فقتل نفسه يبطل البيع لا يفسخون بالتمني فيسقط التمني فلا يكون قابضا
بالقيمة لانه لا يتوالى على شيء واحد فاما ان فان التمسك المشتري والبيع بات والتمني المشتري لزم التمني وان
الخيار للبائع والبيع فاسد لزم المثل في العتق والقيمة في العتق وان بفعل اجنبية المشتري فان فسخ
وعاد الى ملك البائع ضمن الجائز المثل او القيمة والمضمون ان خسر من التمني وفيه فضل لا يطيب ان خذلا في
طاب وان اختار المشتري ايضا البيع اربع الجائز او المثل او القيمة وحكم الفضل ذكرناه في جانب البائع
واختياره اتباع الجائز قبض عند ان خلاف محرم وانه في الجائز وفيما اذا اخذ في الجائز مكانه
شيئا اخر جاز عند ان وان ملك بعد القبض فعلى المشتري الا اذا تلف البائع والقبض بلا اذنه والتمني حال
غير منقوع فالبائع يصير حرة او يبطل البيع وسقط التمني في المشتري وان ملك البعض قبل قبضه سقط
في التمني قد البعض سواء كان نقصان قدر او وصف وخير المشتري في الفسخ والامضاء وان بفعل اجنبية فالجواب
كالمطابق في جميع المبيع وان اخذت حادية ان نقصان قدر طرح على المشتري حصه الفات من التمني وله الخيرة في البقاء
وان نقص وصف لا يسقط شيء في الشيء لكنه يجرى في الاخذ بكل التمني او انكر الوصف ما يدخل تحت المبيع
بلا ذكر كالايجار والبناء والارض والاطراف في الحيوان والجمود في الكلب والوزن وان بفعل المعقود وعليه
فالجواب كذلك وان بفعل المشتري صار قابضا ما تلف بالانفاق والبقاء بالتعيب فان ملك البائع
قبل حبه فعل المشتري وان بعد القبض فعلى البائع وعلى المشتري حصه ما تلف لا يخرق ان حبس بغير طوعه

في الحبس فعلى المشتري كل التمني وعلى البائع ضمانه ولو ملك البعض قبل قبضه فعلى المشتري الا اذا كان بفعل البائع
فان لم يكن له حق الاسترداد فهو كالا استهلاك في الاجنبية وان كان له حق الاسترداد انفسح البيع وقد اختلف
وسقط حصته في التمني من المشتري فلو ملك البائع في يد المشتري لزمه فسطر التمني الا اذا ملك البائع في يد المشتري
البائع فيكون مستردا له ايضا فسطر التمني وان ربح البائع انه ملك بعد قبضه والمشتري ان قبضه فالتقول
للمشتري وانما يبرهن من قبله وان يبرهن من قبل البائع وكذا لو ادعى البائع ان المشتري استهلكه قبله المشتري ان
فيتمه السابق ولا في الهلاك والاشتهلاك وهذا كله اذا لم يكن قبضه المشتري ظاهرا فان ظاهرا او ادعى كل
استهلاك الاخر فالتقول للبائع دابة يبرهن من قبله وان يبرهن من قبل المشتري ثم ان كان للبائع في الاسترداد الحبس
صار به مستردا او انفسح البيع وسقط التمني في المشتري وان لم يكن له حق الحبس فله المشتري ان يضمنه القيمة ولا يبطل
البيع بينهما قبض المشتري المشتري قبل نقده بلا اذنه فطلبه منه فخل بينه وبين البائع لا يكون قبضا حتى
يقبضه بيده بخلاف ما اذا خلع البائع بينه وبين المشتري فخر العتق المشتري قبل قبضه بطل البيع فان غلب
قبل المرافعة والابطال خير المشتري فان فاسم وابطال العتق البائع ثم عاد خلا ليس عليه سبيل قال مس
الاية هذا قوله لان التمني عندهما كالا باق وعند محمد يبرهن بطل التمني ولا سبيل عليه ان عاد خلا مطلقا
لان التمني عنده كالهلاك وقال الكوفي معني بطل التمني ان يمكن في الابطال ليشوت مكنته الاخذ لو عاد خلا قال
القفور كالا حجة اليه لانه لا يجد ان يبطل البيع ثم يعود ولا الصحة بزمان المشتري فسطر معقنة واستعار
جواز البائع فكال فيه فان الجواز فيه معين فقبض الا ان المشتري حاضر فقبض ان غابا لا يقال
ليس قبض حبه نيت الجواز فيسلك اليه وعن محمد اعرى جواز التمني فاعاره وكالا البائع فيه لا يكون قابضا
ان حال غيبة المشتري الا ان يقبض المشتري الجواز ويدفعه الى البائع او يدفعه اليه المشتري لانه لا يحل له قبضه
وفي رواية عمرو بن عمر لا يصير قابضا وعن محمد اشترى طعاما واهر البائع ان يجعله ذوقا واشترى فجله في منزله
فيه فانكسر وتوى فيه فمن مال البائع فان وزنه ثم انكسر فان للبائع ان يمنع في المشتري قبل مال البائع حتى
يدفعه اليه وان وزنه في شيء للبائع ثم نقله الى وعاء واشترى ثم انكسر قبل المشتري ان قال البائع زنه له وبعثه
مع غلامك او غلامي ففعل وانكسر الوعاء في الطريق فالتلف من البائع الا ان يقول ادفعه الى الغلام لانه
توكيل الغلام في الدفع اليه كالدفع الى المشتري او عن كذا اشترى عتقا ودفع البائع طرفا ليعتبه فيه وفيه خرق
يعلم البائع به لا المشتري فكال فيه فلتلف من البائع ولا شيء على المشتري وان لم يعلم البائع بعلم المشتري
او يعلم ان فاشترى قابض اشترى في المصير طبعا فقبضه حال حمله الى منزله فالبائع غاصب فمن البائع
لان عليه التسليم في منزله ان لم يوفى بكن ساجد اية الى العصر لان يبلغ عليه لانه لا يعرف فان قلت
في الاجارة لو قال استأجر لي منزلا ليصير فاعلم ان شرطه في البيع بشرط الحمل لا منزله فربلا شرطه
لحمل المنزل قلت ارطع فاككن لا يفي ولا الحمل فان قلت لو كان شرط الايضا في منزله عرفنا الجبر
على التسليم للحمل لا منزله لو قال استأجر في هذا المكان له ذلك كما لو سلم في كذا على ان يوفى في مصر كذا سلم
في اي محلة فلو قال استأجر شرطت عليك لا يفي في محلة كذا فقال سلم اليه نعم كذا وفيه في غير محلة
يجزى التسليم على قوله لان المصير مكان حكما ولو اولى حقيقة كالتزاع في ناحية من نواحي كذا بجر كذا منا فقلت
القياس في مثله الاجارة والمطبخ ما ذكرت الا ان العرف ما قلت فلا يمكن باع الحطب ومواجر الدابة

فيما شعبة لا يصح في الزيادة في الثمن كما لو باعها غيره وهو قولها ما ورد في الجوز ولو أجزأها أو منها أو شاة
 فزجها بجوز في الثمن لا بعد موت لعدم بقاء محل وفي الأول باق لقيام الاسم والصوت وبعض المنافع
 واحد عشر فعلا في المشرى يمنع الزيادة في الثمن فظننا أنه قد يتقارن في أو حيا فارتبه أو جعله قليا وسكبا
 والأعناق بسبعة حتى لا يستلما أو قطن فخر له أو غزل لا يفسد في الحادي عشر موت فبيع وانتهى فعلا
 لا يمنع الزيادة في ثمن الشاة ونذ في المخلوج وحل في المخلوج وجعل الكلب بأس خليطه بقطع وجعل الكلب يفسد
 ورهن المبيع وأجارته ولو أراضا أو باع ثم ان المشرى كان البائع فزاد في ثمنه أو زاد في الأرض سدا
 في نصيب المزارع والبذر منه قبل أن يتحصن جاز وبعده لا ولا بد في الزيادة في قبول الآخر حتى لو لم يقبل
 وتفرقا عن المجلس قبل قبول الآخر بطلت الزيادة وكما يصح في الحاقه يصح في واره أيضا والزيادة تصح
 وإن مفسدة للعقد والتمت أو في العقد عنده خلافا فيهما ويصح الزيادة في المبيع أيضا لكنه إن كان المشرى
 يلزمه لا على المبيع كالضلع وإن بلامره أن أجاره جاز وإن زده بطلت ولو كان حين زاده في المبيع المشرى
 أو أضافها إلى المال نفسه لم يمت المبيع وإن كان المشرى جاع عليه أن لا يابره لا يبرح ولا يبرح ولا يبرح في جميع
 المواضع جازت الزيادة أو لا لكنه إن خط بعض الثمن التي بالعقد وان قط كله لا يلزم في ذكره في المشرى
 إن هبته الكل خط أيضا لكن لا يلزم في العقد وقالوا أن خط البعض لا يلزم إذا لم يكن الخطوط متعاضدا
 كمن باع بالغبيا دفعة المشرى بربوفا أو بدرجة ورضيه بالبائع أو باع بغيره بالبائع أو باع بغيره بالبائع
 فافترق بين الدار ورضيه فاشترى باع بالغبيا في الأول وبعثه بغيره بالبائع أو باع بغيره بالبائع أو باع بغيره بالبائع
 بخلاف لو خط بعض الثمن حيث ياخذ الشئ بأكمله وان استغنى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى
 وكجسه لا يستغنى الثمن على رواية المشرى وفي رواية المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى
 الثمن في المشرى **نوع في الكسب أو الترواج** باع بالدرهم وأخذ الخط بالدينار فلو أوجب عليه الدرهم لكن
 القاضي لا يصدق وإن لم يرض عن العقد كان بالدرهم قبل وإن حلف القاضي بالبائع عند ذلك عليه
 الفتوى أخذ لكل درهم درهمين في الصغار وقضا راقلا أو أكثر وهو لا يعلم ثم علم لا يرجع عليه شئ درهم
 نقد البلد ولم ينفذ حتى كس الثمن إن كان لا تروج في السوق قبل البيع وإن تروج واشتق من البائع ذلك
 وفي المشرى إذا كسدت الثمن المشرى بطل البيع عند الامام وعند القضاة في يوم العقد وعند محمد في ثمنه أو ثمنه
 الناس فيه ثم عندهما الكس في بلدة كاف للنفاد في تلك البلدة وقيل بالكس في جميع البلدان
 وإن رخص العدي قال الامام ظهير الدين لا يعتبر هذا ويطلبه بما وقع عليه من المصلحة بالبيع والرد وقت المصلحة
 وفي المشرى غلت العكس أو رخصت فعند الامام الأول والكس أو لا ليس عليه غير ما قال الكس ثانيا عليه
 من الدرهم يوم البيع والعقبض عليه الفتوى وفي المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى المشرى
 الذهب والفضة قال وهذا هو المختار والانتفاع والكس أو لا وهذا الانتفاع أن لا يؤخذ في سوق
 الذي يباع ويستوى أن يكون مبيعنا أو لا وإن لم يكن المبيع مبيعنا فلا حكم لهذا البيع وإن مبيعنا
 فيكون كالبيع الفاسد والأجارة كالبيع والدين على هذا وفي النكاح يلزم ثمنه تلك الدرهم وإن كان نقد
 بعض الثمن دون بعض فند في الباء وإن قبض الثمن في المشرى الدال للبائع وكس في يد الدال لا يفي العقد
 لأن حتى القبض لم وقع البيع بالعدي لا والعكس كس قبل قبضها فند البيع وإن غلب أو غلب لا يبار

مطلب
 وعليه الفتوى في الغلاو
 والكس

لاحدما

لاحدما وإن استقرض فلو كس على المستقرض مثل الكس ولا العتمة ولا المثل الذي أخذته عند الامام عليه
 يفتحه في أحد القديس يوم القبض وعند محمد يفتحه في آخر يوم كس لويمة قبيل الكس وكذا أن وقته طعنا بالوقت
 وأخذة بركة فعند الكس عليه يفتحه يوم قبضه وعند محمد يفتحه بالعراق يوم اخضا وكذا الخلاف في العكس المضمونة
 إذا كس حال قيام العين وكذا العدا في الفتوى على قول جمهور فقهاء بالدين في المشرى بالبعد الرابع وتغايضا وتغايضا
 بعد كس اده رد البائع المثل لا يفتحه عند الامام وإن كس بعد نقد بعض الثمن فند في الباء بقدر كالهالك
 ولو اشترى بالنقد الكس بلا اشارة وتعيين فالفقد فاسد كالكس الطارء وقالوا لو كان كس كس
 حذر المثل وفيه نظر وجب أن يقال لو قيمته الكس عشرة أو أكثر فهي وإن أقل فتمام العشرة وإن طرأ ذلك
 العام في كل الأقطار ثم رجعت قبل فسخ البيع يعود البيع جازا لعدم انفاد العقد فسخ والدرهم الغلة
 كالفتوى في كسدت ولو كانت تروج لكن انتقض ثمنها لا ينفذ وليس كذلك في فتوى البعض وفتوى القاضي
 على أنه يطالبه بالدرهم الذي يوم البيع بعين تلك العيار ولا يرجع بالتفاوت وكذا الدين **نوع آخر في التخييل**
 اشترى لاسنة متكررة ولم يسلم حتى حصدت السنة فالأجل سنة أيتها عند الامام بخلاف ما قبله من رخصانهم
 عن القبض حتى دخل رمضان حل الحال عليه وقالوا بها سواء وبعد التخييل لا يملك المجلس لا يفتق والمثل لا يملك
 الأجل ولا بعده ولو في البيع خيار له ولا حدما والتخييل مطلق في وقت لزوم العقد وفيه على آخر درهم
 فوجدنا نايه لأن عديده وياخذ ما ذكر في شرح الطحاوي أنه ليس له أن يأخذ ما يجوز تأجيل كل دين ويلزم
 إلا أنقرض فإنه لا يلزم ويؤت البائع لأجل الثمن المؤجل ويؤت المشرى كس أو لا وجعله الوارث لا يصح لأن
 الثمن في الدقة وكان فائدة التخييل أن يجرى ويؤدى الثمن في غاء المال وبالكس تفتق الداء في التركة فلا فائدة
 في التخييل وقوله المشرى حال كون الثمن حال الأمانة في كل جمعة أو لاسنة لا يكون تأجيلا اشترى شخصاً مفرقا
 معلوما في أرض وقبض ثم باع البائع منه كل الأرض بمن لم يذكر الشخص فلا رد المشرى إن منع شيئا من الثمن فكان
 هذا الشخص إن كان ما سعى في العقد كس أقل أو أكثر يلزم جميع الثمن كس وانتقض البيع الأول وإن كان مثل الثمن
 في ذلك الشخص المعتبر هو البيع الأول وفي بلدة الأرض الثمن كس هو المعتبر برفع عنه حصته الشخص باع دارا
 في بلدة أخرى وسلم باللفظ واشترى المشرى عن دار الثمن قبل التسليم اليه يوم البائع أن يخرج مع المشرى إلى البلدة
 التي فيها الدار أو يبرر له وكذا لا يسلم هذه الدار ويقتض الثمن **الفصل الرابع عشر فيما يدخل تحت البيع أو لا**
 ويدخل العذار في بيع الفرس لا يدخل السجرج ولو عليه الأبالنض وقيل يدخل عليه الجار لو مؤثقا فندخل الأكاف
 والبرو عمة ولو غير مؤثقة لا يدخل ولو باع عبدا أو جارية دخل في البيع ثياب يكون على مثل البيع عادة والبائع
 أن يأخذ هذه الثياب ويعطي غيرها ولو اشترى ثيابا للبرج بضع بضع في الثمن وكذا كل ما عليه ثياب مثل
 المبيع لأن الداخل تحت العقد بالعرف ثياب مثله وكذا الحكم في العذار والبرو عمة باع عبد المال بغيره لم يبين
 الحال لا يصح البيع وإن نسيه أن كان الحال على خلاف جنس الثمن صح مطلقا وإن علم جنسه لا يصح كون الثمن
 أريد في الحال ليكون المثل بالمثل والبيع بالعبد وإن خلافا للمجلس لكن كل في أحد القديس لا بد في القبض في المجلس
 فإن تفرقا قبل قبضها بطل فيها هو صرف لاف العبد ويدخل الألواح في بيع الخانوت ذكر المرافق أو لا وقيل الألواح
 والأقوال وإن علم البيت وقت البيع لا يدخل بخلاف ما لمقتاح ولو في الدار بغيره عليه بكرة وعليها ولو وجب
 يدخلان في البيع إن ذكر المرافق والألواح البكرة تدخل بكل حال ولو علم الخانوت ظلة كما يكون في الأسواق

مطلب
 يفتق البائع لأجل الأجل
 ويؤت المشرى كس

ان ذكر المرافق بغير الا لا بكثرة البنية يستعملها ولا يدخل الطريق في شري بيت في دار او منزل الا ان يقول الحق
 مواعيد انقا وكل قيل او كثر موله فيا ومنه اذا لم يدخل الطريق وليس مفتوح الا شارع له ان يرد كسب ان لم يعلم
 بالي لا شري دار او طريق الخاص اليها لا ملك جمل او لا سكة غير نافذة لا يدخل الا بذكر الحقوق او المرافق اما الطريق
 الذي لا نافذة لا يدخل في البيع اصلا لكن الشري يتطرق فيه لا يمنع احد كما قيل الشري له طريق سلك وفتح
 بمنزله طريق آخر ثم باع بجهة الطريق لا الاول الا في دار او الوصية كالبيع لا يدخل الشري بل ذكر والزم من الصفة
 المتوقفة كالاجارة يدخل بلا ذكر وفي بيع كذا يدخل البستان الذي في الدار صغيرا كان او كبيرا الذي في خارج الدار
 ولو مفتوح فيها ان كان الكثر الدار ومثلها وان اصبحت يدخل وقيل حكم الممنوع ولا يدخل القضاة والاداء في بيع
 الحمام وفي بيع الدار لا يدخل الترحي ويدخل في بيع الدار اذا ذكر بكل حق وفي بيع البيت يدخل التمسك المنفصل لا غير
 وكذا الدار يدخل لا كذا الصانع ورق الحد الذي يفتح فيه لا يدخل وجده القضا الذي يدق عليه الشباب لا يدخل
 وان ذكر المرافق ومعلقة السواقين التي تعلق فيها السويق لا يدخل في محاسن او حديد مركبة البناء او لا لانها
 انما ركت للعمل لا لجملة البناء وكل القطعة معلقة معلومة فهو كالنمرة لا يدخل وبالمثل مدونة معلومة لا يدخل كالحجارة
 والاشجار ان كان يقطع وكل ثلث سنين ان كانت تبلغ في الاصل كالاشجار الصغيرة التي تنبع في الاسواق وان البيع
 يدخل وان كانت يقطع في دار الارض الصحيح فوطها ايضا نمرة او لا صغيرة او لا للخطب او لا للطرفاء والخلاف
 وكل ما ليس في القصب الطيب الثابت والبقول والرايح من اذالم يكثر في البيع للبايع وفي باب عين شجرة الخلاف
 والغوب وكل ما ليس في الا يقع اصله حتى يكون شجر المشتري اصل الرخمان واصل الاسن للبايع ونقصت الارض
 كالنمرة وكذا سبت لكن عروق تدخل في البيع وجعل الامام شجرة قوائم الخلاف لقوائم الباريجان وحكم بدخوله
 والقضاي جعل قوائم الخلاف كالنمرة بل في القطع او لا ويرفع في بيع الشجرة لا تدخل مواضع كحقوق كذا البيع
 وعند الحسن يدخل الارض اساس البيت الذي تحت الحايطة يدخل عند ذلك والخلع على الحايطة كالبيع الصالح
 لا تدخل بلا ذكر في الا قرار يدخل ولو اقر بارض لاحر وضها شجر عليها ثم فني للمقر لا شري ارضا بجهة قوامها وانهم يسط
 فاذا فيه رصاص وساح او ضبان في جملة البناء كالدني يكون تحت الحايطة يدخل وان شيئا هو وعائنه فهو
 للبايع كالداني في الموردة في جذاع في الدار المبيعة وان قال بالبايع ليس في حكم القطعة الطريق ثلثة طريق الى
 الطريق الا عظم وطريق الى سكة غير نافذة وطريق خاص في ملكك فان هذا لا يدخل في بيع الدار والارض فلا
 ذكر والاولان يدخلان وكذا في القاء الثلج وميل الماء ولو في ملك خاص لا يدخل بلا ذكر شري بيتا منزلا كجوده
 وصقوفه ومنع البايع عن الدخول واخره بفتح الباب في سكة نافذة ان كان بين موضع التطرق والخطط طريق
 في ناحية معلومة فعند ذلك ان لم يتفاوتت يعتبر في ناحية شأء وان تفاوتت فالبيع بلا اعلام فاسدا
الفصل الثاني عشر في ما على المشتري والبايع اشترى دابة او باع البايع على اعطاء الصك لا على الخروج
 الى الشهود فان كتب المشتري الصك الى تاليسه وجر على الاشهاد وان البايع دفع الا حقه وكذا لا يجوز
 على صك المهر وكذا لا يجوز على دفع الصك القديم ولكن يؤمر البايع باحضار الصك القديم حتى يفتح
 حقه المشتري ويكون في يده للاحتجاج واجرة نافذة الثمن البايع ان زعم المشتري جوده الثمن في الصحيح ان المشتري
 مطلقا وعليه الفتوى في الفتاوى قال المشتري الثمن الجياذم لعل ان زعم البايع خلافه فلا تنفذ عليه
 والوزن على المشتري شري صفة مكيلة فالكيل وكسبت في وعاء المشتري على البايع في كفة وجعل المشتري

اجزاء الطعام

اخراج الطعام في العن على المشتري شري صفة في سبيلها فعمل البايع بحلبها ثم البني وتسلمها بالعدوس
 والندرة في الخار وكل بايع حجازة في المذورات كالنمرة والمغيب والنوم والطرز فقلعها وقطعها على المشتري يكون
 المشتري قابضا بالثمن وان بشرط الكيل والوزن فعمل البايع الا ان يجر البايع ويقول انها بائنة ان كذا فان اصبحت
 المشتري فلا حاجة الى الوزن او يكتبه في وزن بنفسه الصحيح المختار ان الوزن على البايع مطلقا كان الندة على المشتري
 مال او لا لان المشتري قد يعلم كجوده ثمنه اما صاحب الكرم لا يعلم كمنه غيبه قبل الوزن فكيف يتحقق التسليم بلا علم
 اشترى ثوبا فباعه بخراب ففتح للخراب على البايع واخرها على المشتري افرضه عشرة اقفره ففعل واستاجر حمله
 فاجو لطل على المقرض وكذا لو قال المشتري استاجر حمله في حمله هو العاقد ولو قال استاجر حمله في حمله الجاهل على
 المقرض الا ان يرجع على المقرض بالاجرة وان الاجارة وقعت له ويستحق ان لا يرجع في قول المقرض استاجر حمله
 واستاجر له اذا كان بعد تسليم الاقفره لا المقرض وقيل قبل التسليم ايضا لو عين لطل الى يرجع على المقرض لاجر
 لان المقرض قد يكون وكيل على المقرض في الاجارة وان لم يكن لطل محال معين لا يرجع على المقرض وفي المشتري على
 وقال البايع ادفعها لاني في منزله فاستاجر البايع لطل في حمله لا منزله وقال دفعته لابنه او لغيره او لغيره
 لاستاجر حمله في حمله لا منزله او يدفعه لابنه او لغيره المسئلة كالجاهل في الاجرة في الاول على البايع لا على المشتري في الثانية
 على المشتري لانه اجره لكنه في الاول لا يكون قبضا حتى يدفعه لابنه او لغيره في الثانية يدفعه لاجر بغير قبض او بغير
 اذا علم ذلك ولا يصدق الاجرة في الدفع الا لابن الابنة وان اشترى شيئا بغير قبض عليه ودفعه لغيره لطل
 له مع اليقين وقيل يجوز التسليم قدر يكون انموذجا على البايع فاذا اشترى ورضيه فقلع كبا على المشتري لله
الفصل السادس عشر في الخطر والاباحة وفيه انواع الاول غلا ستره عليه تحت حل الوطى ملكك عين
 في فوج فارغ من جهة الغير بشرط توهم شغل الرحم وحكمة صيانة الولد فيجب غلها في امرأة او صبي وتو اشتراة بكر او حرام
 على البايع برضا او مضاهرة او اشترى حرة او الف جزاء غلها بالارث ان الصلح في ذم عدو للخلع وغر ذلك
 انها لو بكر او احاط علم اشترى بها لم يوطأ لا يلزم وكذا لو وهب لابنه الصغير جارية وملكته في ملكه مدة ثم استولما
 الابن بنفسه لم ينفه بالقيمة لا يلزم عند ذلك وعند الامام يلزم ولو كانت قبل القبض عند البايع ثم قبضها المشتري
 يلزم خلاف ذلك في ويحسب كقبضها في يد وكيل بالشرى وان فاضت في يد عدل وصنعت عذره حتى ينفذ المشتري
 لاجر ويحسبها عند البايع وقد يحسب في يد وكيل بالشرى في ذوات الاقرار وبشر في الآيات والصغيرة وبوضع
 لطل في حق الحمل وقد ركت في مائدة الطهر ثلثة اشهر ومهورا في الامام وعنه في اخرى بكر ثمدة للحمل ورواية
 عن محمد بن ذرعة الوفات في قول النمرة في آخر قدر ما في حق الامه وتعمل اليوم على الاخرى ولا يجوز حرم الوطى والدوا
 وعن محمد بن ابي حرم الدوا في المسبية ولو فسخ البيع لا يلزم على البايع وان عادت اليه بقاله بعد قبضه لم يلزم عليه
 وان بيع شخص ثم اقاله وكذا في الرد بعد قبض بفساد او عيب لا باقالة قبل قبض وذكر ان شري حصة عند
 المشتري ثم زدت بالعيب بما هو فسخ او بغيره عقد جديد لا يبرئ البايع قبل الاستبراء عضبته فبا سحا عن لا يعلم
 بكونها مقبوضة ووطئها المشتري ثم قضى لملك لا يبرئها بالاستبراء وان علم المشتري كمالها لا يلزم الاستبراء على ذلك
 والقياس ان لا يجب الاستبراء في العضلين والحمل في اسقاط ان يزوجها المشتري ان لم يكن كحته حرة قبل الشري
 ثم يشترها وفي المشتري عن محمد بن ذرعة هذه الصقون احسن ان يسترها وعن الامام انه لا استبراء عليه ذكر الامام طهر الذي
 انه اذا تقدم الوطى لم يلزم لانه كما اشترى بطل النكاح ولا نكاح حال بوث ملكك فيلزم لتحقق شبهه وان كحته

احوال استبراء المرأة

احوال الصرف

ما كنها لياخذ ما حقه نفقت الدابة عنده لا ضمان على المتاجر لانه لا يجب على المتاجر ان يدفع ذلك لو سرقها السرقة
 فضع لا يضمن وان استاجر ما لم يكن له المهر فذهب المالك الى المهر فاحرم المتاجر عليه وملكته في الطريق في لصيرة
 غاصبا بالاجاز **الفصل الثاني** في صفاتها وفيه تحت انواع الاول في لفظها بالانقضاء وينقضي بغيرك
 هذه الدار شهر بالكلية لا ينفذ الاجارة بالعادة حتى لو قال آجرتك منافعها سنة بلا عوض
 يكون اجارة فاسدة وكذا لو قال وهبتك منافعها بلا عوض لا يكون عارية ولو قال وهبتك منافعها شهر
 بكذا يكون اجارة صحيحة ولو قال اشتريت خذتمك منافعها بلا عوض لا يكون عارية ولو قال وهبتك منافعها شهر
 شهر بكذا فاجارة بعت منك منافع هذه الدار شهر بكذا ذكره في العيون ان الاجارة فاسدة لعدم المنافع
 والمعدوم ليس محل ودون شئ في الام لا في خلافه بين الشايع وقال الخزانة قال بعت منافع منافعها بكذا فاجارة
 وعن الكوفي كذلك لم يرجع وقال ينفذ في الصكك ليكتب له صكك الاجارة الطويلة مع جلد وذكرا لاجارة
 ولحدود ووال اجارة وادام الصكك بكذا في الفسخ فكتب عندهما واشهدوا بكذا لا ينفذ بكذا في صكك
 الاقرار والمهر وغير الاجارة الطويلة ينفذ بالتعاطي الطويلة لان الاجارة فيها غير معلومة لانها تكون في النقص
 او اقل او اكثر فكذا بقوله عن كرودي فقال لا يجوز كروم وخرج الاجارة الطويلة الامام محمد بن الفضل في الاجارة
 لا البعض في على وجهين الاول بواحد الكرم والارض في هذا زرع فيبيع الاشجار والزرع باصطفاة من ايراد الاجارة
 ثمن معلوم وكل من يواجر الارض منه مدة معلومة بثلاث سنين او اكثر غير ثلثة ايام في كل سنة او بعضها على
 معلوم على ان يكون اجر كل سنة في التين مولى الايام مستثنى كذا وبقيت مال الاجارة يجعل بقابلية التنازلة
 وكل منها ولا يفسخ في مدتها ان يرفع الاشجار والزرع القائمة على الارض معاملة الا الذي يربط الاجارة
 على ان يكون الخارج على ما يسميهم للدافع والبناء للخالع لم يملك العمل في صرف قط الا في يده ثم يواجر منه
 الارض مدة معلومة عن لوجه الذي ذكرناه في ان يكون احد كعقيد شرط او لا في بعض اعيانها والاول والاول
 بيع الاشجار والزرع يبيع ببيعة لا يبيع ببيعة حرة لم يملك المتاجر قطع الاشجار وعند فسخ الاجارة يفسخ
 البيع بلا فسخ والتبعية لا يزيل ملك البائع وان قبض البائع ولما يتبعه على ملكه يصح اجارة الارض وبعض يجوز
 وقالوا ان يبيع ببيعة لانها قصدا في الاجارة ولا يطرأ عليه الا بالذات في عدم جواز القطع مع كونها ملكا كالمهر
 لا يملك المهر قطع الاشجار وان ملكه يتعلق في غير وقت بل ان يبيع الزرع والشجر في بيع ببيعة في هذا لا يفسخ
 والانسان قد يبيع ماله عند الحاجة بغير قليل وفيه كذا في الاستسقاء بالفسخ فالحاصت قال بها ان فرغته باليوم
 والاعليك الف كل يوم والمتاجر مقرن الدار لم يفسخ بغيره قال هشام قلت لم يفسخ هذا جعل لاجر مثله الا ان كان
 في البيع بغيره وبعد تمكن عليه قال المتاجر قال هذا حسن هذا اذا كان مقررا بالدار اما لو كان غاصبا وجاها فالحاصل ان ملكك
 ان فرغته باليوم والآخر كرها عليك كل يوم ببيعة وتغصب على ان كان في من بعد مدة وقصر له ثم اخذ الدار
 لا كذا لجره كذا كورق قال المتاجر هذا بعشرين وقال المتاجر بعشرة فافترقا على ذلك فهو بعشرين الا ان يفسخ
 المالك بعشرة استاجر كذا كورق كل شهر بكذا ثم باع الكرم او مات المتاجر فقال المشتري اني افسخ على ملكك على
 ان اعطيتك لاجر ينفذ الاجارة باجر الاول ان علم بالاجر الاول وان لم يعلم فباجر المثل وقدره على ان يفسخها
 ويردها ولا يجر في خاتمة لان نفقة المتاجر على المستعير والمرقة في باب النفقة وفي كتاب الحايكة بخلافه وعن محمد بن
 اذا قال لغيره اعطيتك هذا العبد بكذا فاجارة وعن الكوفي دفع الآخرة بالبائع على ان اذاعه كذا في قوله

مطلب
 قال الاجرة بعشرين
 والمتاجر بعشرة

فاجارة فاسدة

فاجارة فاسدة ولو ضاع الثوب من يده يضمن ويضمن هذا الرجل غير له الاجرة المشتركة قال الخياط هذا الرجل اجل
 الى منزله في غطاء وجعل ان يعود فاجارة العمل يلزم لاجرة والاولاد في الاقضية فاجارة ولم يفسخ الاجرة الغنوى على قول محمد
 ان اخذ الدكان لذلك وانتصب للعمل يلزم لاجرة والاولاد في الحايكة القول بغير الاجارة لانها لا تقوم الا بالاعتد
 بخلافه لو دفع الى اخوة غنوى فاختلف فقال الدافع قرض قال الاخوة هدية لان العيون تقوم بنفسه والا فخذ به الدافع
 عن قيمته وسئل محمد بن قيس عن رجل يرضع ابنة ثوب فقصره وقال فقصره بكذا فاجارة فضع قال عندي اذا كان العقب وقصر
 للقطارة لم اصدقه وانما كمالا اصدق رب الثوب اذا قال فقصره بكذا فاجارة فضع قال الخياط لم تسم اجرا او قال
 رب الثوب بغيره درهما قال لعل رب الثوب وفيه عكس كذلك يلزم لاجرة المثل ان اجرا منه الوقت او اربا
 لم يجر اذا جاز الشئ ففقد اجرتك هذه يجوز ذكره كقيمة بواليت والوكيل الا كلف وان تعلقا وهذا حسن
 ثم قال آجرتك هذا غدا قال الصغار لا يجوز الا لاول ويجوز ان لا يعلق لخط آجر داره كل شهر بكذا لا ينفذ عند
 رأس كل شهر والكل فيها النسخ عند رأس كل شهر فلو ابرأ المتاجر عن اجرة الا بدلا يصح الا عن شهر واحد واداره
 مضافة بان قال في شهر ربيع الاول آجرتك بكذا فرب فبا سها في جازي الاول في ذكر الحول الى ان يبيع لا ينفذ
 في رواية عن محمد بن الحسن ان ثبت نحو ان ثبت في ربيع الاول كذا لجره قال الاصح ان الاجارة في
 لارته وفي رواية ينفذ لانه لا حق للمتاجر حالا وبطل الاجارة وبغيره وعن محمد بن الحسن ان باعها او مبيعها اليوم
 جاز وبطلت الاجارة فان جاءه غدا فاجارة عاد الى ملكه ان يبيع قبل لا يعود الاجارة وان رجع بغيره او
 رجع في ليلة عارثان قبل فجر الغد وعملان يبيع في المضافة ولو قبل الوقت لا يصح لانه اجرة المتاجر
 فيه صفا وفي النوازل آجرتك داري هذه غدا بكذا ثم آجرها اليوم فآجره بكذا اذا جاءه غدا ففلسمت اجرة الاول
 نقض الاجارة في قول نصير وقال ابو الليث ليس بالنقض وهو رواية عن علي بن ابي حمزة وعليه الغنوى لاجر اذا آجر
 المتاجر ثم آجره لا ينفذ في حق الآجر حتى لو تعلق بالاول لا يلزم ان يفسخ الا خلاف البيع **تفريجات**
على الاجارة الطويلة ويجازيها الطويلة في الدار يجوز في العبد والدابة وان استاجر الكرم طويلا ان اشترى
 الاشجار كما هو المعتاد فافترقا على المشتري ان دفع معاملة فالتعقب على الآجر ومقتل على المتاجر دفع
 ارضه فزارعه على ان يزرع المزارع وصار المزارع مستاجر المزارع فاجر الارض اجارة طويلا بلا رجع المزارع لاجر
 فان رضى المزارع صح وانفخت المزارعة بخلاف اجارة المتاجر اذا رضى المزارع لاول حيث ينفذ عليه ومنها يفسخ
 كما جازي في الباجر طويلا ثم باع وجا ودقت الخارفتا ببيع على الروايتين في الاجارة المضافة لان
 الطويلة مضافة في كل سنة وقد ذكرنا المختار على ان الشرا لا يملك طويلا ليس اختار عدم الجواره من التمس
 والاحتيا لاجر طويلا ثم آجره بغيره ونفا ذا الثانية في مدة الخارفتا على الروايتين في الاجارة الطويلة او باعها
 في مدة الخارفتا على الروايتين في المضافة قال القصد الظاهر النفاذ اجماعا لان له ولاية الفسخ
 في مدة الخارفتا ببيع دليل الفسخ بخلاف المضافة لعدم ولاية الفسخ ثم اختلف في الطويلة انها اعتد ام غنوى
 وغنوى فيها اذا آجر او استاجر طويلا للبيت لا يفسخ في ألف وفي المدة التي قطها لاجر القليل وهل يفسخ
 المدة التي آجره اكثر من جعلها اعتدا واحدا قال بفسا والكل وفي جعلها اعتدا ففسا على القليل وما
 عداه الى الجواز قال القصد الاول جعلها اعتدا والانه لو واحد او اربعة الخارفتا على الثلثة العقد الواحد وانه
 مفد على قول الامام ويلزم ايضا قول مدة الخارفتا في العقد او في البوث الخارفتا في المدة كلها فانه في ذلك

مطلب
 في بيان الاجارة الطويلة

الاول انذار من حصة سقطت الاجرة عن مستاجر قال ابو الليث لا تبطل الاجارة الاولى ولست ابر استرجاع اذار
ثم الاجرة ولو ان مستاجر قبض للدار في الاجرة ثم اعار ثمة الاجرة ولم يؤجر ثمة قال الفقيه هذا لا يسقط الاجرة عن المستاجر
استاجر الكرم طويلا ثم دفعها معاملة الى الابحران طويلا بطريق بيع الاشجار جازت المعاملة وان بطريق المعاينة
ثم دفعها الى مالك معاملة لا يجوز دفعها الطويلة على الاشجار والقوائم التي على صفاة التمر قال الخليل لا يصرف القوائم
الى مؤنة التمر وما بقي للمستاجر وليس للمزارع ثم القوائم حصة وكذلك الاغصان التي بقيت لها حصة وادخل الشجر
ذلك قال القاضي ليس للمستاجر ولا للبكر ان يحطب ولو احتطب الاغصان عليها وهذا قول المشايخ وقال القاضي
بمنزلة التمر ان موجودا وقت بيع الاشجار وشرط ذلك في البيع دخل والا وان لم يكن موجودا لكن حدث ببيع
على ملكه فهو له ان باع الاشجار كما هو احدى الطريق واذا غرس البكر في الارض والكرم في الطويلة للمستاجر لم يمنع
لانه ليس له ملك اليد والتصرف واذا قلع البكر الاشجار او كسر الاغصان لا يملك المستاجر المنع لان اعتبار هذا
البيع بغير حق التمر لا في حق الشجر ولو احتطب المستاجر ليس له ذلك مع انه في بيعه في القاضي مثل هذه الحالة
في الاجارة الطويلة موجودة لانها ليست في المعتدين اجرة ثم باع فان لم يكن للمشتري علم بالاجارة ثم علم
المينار ان شاء ترخص حتى يفضي حدة الخبار وان شأ ما يبطل البيع لان الاجارة كاللعيب وهذه رواية اضرنا
اعني في ذكر صدر الاسلام ليس للمزارع حصة في قوائم الخلفاء وللمستاجر حصة منها ان كان البكر دفع اصل
الاشجار معاملة او لا كما هو احد الطريقين وان كان باع منه كما هو الطريق الآخر فما لكل للمستاجر وان كان
الاشجار في وقت يكون الثمار على الاشجار وتغيب على المزارعين او في الكرم قوائم الخلفاء ايضا يكتب بعد ذكر الاشجار
والكرم والثمار وقوائم الخلفاء لان القوائم كانت لا يبدل بلاد في المخر في ذكره ظهر البين واذا صدر الاسلام
انه يكتب في بيع الاشجار فيها باع للقطع لا مطلقا لان في بيع الاشجار حطفا لاختلاف الروايتين واذا فسدت
الطويلة بغير اكل لا يراه على المسمى اراد استيجار كرم او دار فرفع كذهب المالك ثم قال كروى ملكنا
بكذا فقال كروى فهداهن لا اجارة لاني لمعتبر للنظر لا العزم وذكر الترمذي في اجرداره من اجل وحضت حدة
ثم اجردانه اجروا هو فيها سيفقد الاجارة وابتداء ثمة وقت التسليم فارعه اجردانه غير طويلا ثم في آخره حدة كذلك
لا ينفذ الثانية حدة اذا فسخ الاجارة مع الاول لا يؤخر بالتسليم الا انما وجب ان يكون على الروايتين في المضافة
لان بعض العقود في الطويلة مضافه الى الاجارة ثم انك دليل في فسخ الاول فيجب ان يكون على الروايتين في البيع
يكاري دابة مثل ما يكارى به دابة محبوبة ان لم يكن ما يكارى به اصحابه مثل هذه الدابة معلومة بل مختلفة فسدت
ولو معلومة بان كان عشرة لا يريد ولا ينقص علم ذلك جاز في البيع بمنزل ما باع به فلان ان معلوما وقت البيع
او علم في المجلس فتح وان كان مختلفا بان كان اجردانه هذه الدابة يختلف باختلاف الاحوال فيكون عشرة
او اقل او اكثر يلزم الوسط انظر الى الجانين استاجروا واشتهروا معلومة ثم اراد ان يشرى في المستاجر
بالاجرة شيئا قبل القبض جاز كذا في القاموس استاجر منزلا فاشترى منه المؤجر ديقا او سويقا او جواج
البيت قبل استيفاء المنفعة يجوز ولو اراد المؤجر تعجيل الاجرة قبل الهلاك فبطل المستاجر اجرة اداء
قد رما سكن اجرداره سبعة بالتم قال وهبت منك اوابر انك كل الاجرة عند محمد بن وهب وعندنا لا يجوز
ولو قال ابر انك عن غصاة او شجاعة ثم انا فصح عندهم ولو قال بعد ما مضى نصف العام ابر انك
عن الاجرة كل عند محمد بن وهب وعندنا لا يصح الا عن القاضي ولو كان شرط تعجيل الاجرة وهب ابر ارضه عند الكل

انه لو استاجر شيئاً شهراً على ان يباين ثلثة ايام في آخر الشهر الحياتي في كل شهر وذكر الفضل عن محمد بن قيس في راجع في رمضان
على ان يباين في راس الشهر الحياتي وقت العقد لا راس شهر قال فهذا معنى قولنا انه يؤدى الى لزوم ان يباين في جميع المدة
فيجعل عقود اكثرها لوجعلت عقود المهر ان لا يملك الاجرة لان الاجرة لا يملك بالتجمل ولا بشرط في المضافة قال
القدر يجعل عقود الا في ذلك الحكم للحاجة وقال غيره يجعل عقوداً في كل الاحكام لان في ملك الاجرة بالتجمل او بشرط
في المضافة على الرابطين فيغتنم براءة يملك فيها الحاجة حتى لو وهب المستاجر المهر المبرور الاجرة المجردة في الاجارة
الطويلة قبل فسخها لا يصح لان ملك منه ملكه وذكر في الصغرى لو كتب في الصك في الاجارة الطويلة آجر ثلث
عشرين يوماً بعد ثلثة ايام في آخر كل سنة يجوز ولا يدخل في العقد ولو قال على ان يباين في آخر كل سنة ثلثة ايام
لا يجوز عند الامام يصير مدة البايين ثلثة ايام المستاجر طويلة آجر ثلثه لملكه مشاهرة انتقضت الاجارة
الطويلة في الشهر الاول وشكك الفضل فيما بعده ولا يصح الاجارة وكل ما افترق الاجر بحيث يباين المال فان من آجر
داره من رجل ثم ان استاجر آجر ما دأب عليه في المستاجر الاول تبطل الاجارة الاولى لانها لا ينفصل عنه وتحت على
حب حدود النية المنفعة فيجتمع في وقت واحد عليك وتملك وتسلم وانما لا يجمعان فيالتمام على الثانية
يرتفع الاول ولهذا قلنا لو استاجر من آخر ضامن اعطاه مالاً مزرعة ان البذر قبل تباين لا يضر لا يجوز لانه يصير
لارضه ويبطل العقد الاول بالكلية ولما انتقضت الاجارة في الشهر الاول الصرة وقوع الثانية فانها وقعت على شهر
واحد وتجوز انعقاد كل ما جاء شهراً فيلزم ان يبطل الاول في كل شهر بالثانية قال الشيخ الثانية تبطل الاول
وان لم يصح فمقدري عن ابن ابي عمير ان اشترى اذ باع المبيع في مبيع قبل القبض يبطل البيع الاول وان لم يجره في هذا
كذلك وذكر الخوارزمي المستاجر اذا آجر المستاجر المهر المبرور قبل ينسخ الاول وانه غير صحيح لان الكفاية المستاجر
لا يغير على دفع الصحيح والعامة على انه لا ينسخ بينهما الا انهما اذا ما على ذلك صدقت الاجارة بطلت الاول
لان الثانية فسخه الاول ولان المنافع يكثر عنها فغنى وعلم حسب حدودها يقع التسليم المستاجر اذا استأجره
المالك منه ثانياً واستر منه فذلك يمنع عن تسليم المنفعة لثالثة المستاجر اذا ما المدة على ذلك
فقد مضت قبل التمكن من الاستيفاء وينسخ الاول ضرورة حتى لو اراد المستاجر الاول ان يستره بعد فسخ
المدة ليسكنه بقية المدة فلم ذلك لان العقد الاول لا يفسخ في قدر المنفعة التي تمت وعلى حاله فيما بينه وفي المنفعة
عن محمد بن ابي ان الاول تبطل بالثانية وكان الامام ابو علي النسخ يحكي عن استاذة ان المستاجر لو آجره المهر المبرور لا يصح وان
آجر من غيره ثم ان العجز آجره المهر المبرور يصح وقال الخوارزمي عن محمد بن ابي ان الاجارة في المالك لا يجوز قطعاً لثالثة
اولاً وبه عامة في النسخ وهو الصحيح وعليه الفتوى وان اعاد المستاجر المالك في المدة الاولى لا تبطل الاجارة لان
المستجير ليس بشيء واذا ذكر واحد من الطولية لكل واحد منهما ولا يفسخ في مدة البايين بجزء من المدة
وقال القاضي ابو علي وغيره ان العقد فاسد بالحاجة بشرط حكم الشرع وقال الفضل لا يفسخ العقد لان مدة البايين
داخل في العقد فملك كل واحد النسخ بهذا الحكم لا يحكم ملك البايين وقد وجدنا رواية عن محمد بن ابي لا يفسخ العقد ويصحده
ما ذكر في المحيط آجرتك في هذا او ارضه هذه على انك تفسخ العقد متى اردت فلا اجارة فائدة فهو شرط
في عقد ثالثة لا يفسخ كل الاجرة صاحب على قول الحاكم يفسخ العقد لانه شرط لا يتقيد به العقد على قول بعض النسخ
لا يفسخ لانه شرط يمتنع به العقد وذكر القاضي المستاجر اذا آجره المهر المبرور يمكن الاجارة طويلة لم يصح الاجارة
الثانية ويسقط البايين عن الاول لان قبض البايين الاول الدارعة بعد الاجارة الثانية وان لم يقبض لا فان قبض البايين

الأولاد من

لا البناء جازت وطريق جواز اجارة الشايح ان يلحق بالقضاء او بوجوه الكل ثم يفرق في بعض مسائل الشيوع سبع
 الاجارة والاعارة فانهما جائزتان ومبتدئهما لا يحتمل القسمة جائزة وفيما يحتمل الجوز لو لم يشترط او اجنبة وكذا
 كالمبتدئ في رواية الاصل وفي الجواز جواز الصدقة ووقف الشيوع لا يجوز عند محمد ورسول الشايح لا يجوز خلقا غيبا وفي
 الظاهر روايتان استاجورا ضا ليلين فيها فالاجارة فاسدة وان كان للمتراسيعة لا شئ عليه اللين له وان
 الارض ضمن نقصان ويدخل اجر المثل في نقصان والافلاش عليه استاجورا عاما على ان ثابتة يابسة لا اجر عليه
 او على ان يخطا جرح شهدين لعطلة وعلى ان لا يكون اجر العطلة وبين المدة صح ولو استاجورا دارا على ان يجرها
 ويعطى بائنها فدلالة لا يقتضيه انعقاد استاجورا حادثة تان نصف ما يجر فيه فدو اخرج كل صاحب المتاع وعليه جرح
 الى نوت ولو اعطاه الخانوت على ان يؤاخره وسبع فيه وارجح بينهما فاجرة الخانوت في الجوز فالاجر للمالك للذي
 آجره على صاحب البيت اجر مثل عمله استاجورا لاستيفاء النقص في النفل والنجاشية يجوز عند محمد
 وفيما دون النفس يجوز اجماعا استاجورا على المطر او زوال الجري فيه لما وان وقت وقتا يجوز وان لم يوت
 فدو استاجورا زياريا او لم يقبل شيئا ثم اجر الما فيه يجوز استاجورا ضا ليضع فيه الشبكة ووقت يجوز
 استاجورا طريقا لغيره او لغير الناس فيه يجوز عند الامام وعند مالكية العيون اختار قولهما استاجورا ليضع
 عليه الشايح لو بنيت عليه يجوز ولو استاجورا خلكه ليضع عليها الشايح او ليرك عليها الشايح او استاجورا ضا
 في الحيا ليضع عليها الجوز او يبيع عليها سرة او يثقب فيه كوة او يتد فيه وتدا او ينصب فيه جزا لا يجوز
 وفي عرفه يجوز استاجورا لكونه الذي يصلح عليه الرسم استاجورا وتدا الغيتي المتاع لا يجوز وفي كنفه استاجورا وتدا
 يند فيه يجوز معا وضمة البزان في الاكاش في سدة لانها استاجورا منفعة يكتسبها فان اعطى البقر لها فخذ لها على باب
 استاجورا ثمانية سنة او الى يوم موته او الى الابد فالاجارة فاسدة ويكره اجر المثل استاجورا كمكلا او موزونا
 ليعبر به ذكر الكفر في الاصل لا يجوز وفي الاصل لا يجوز استاجورا شاة ليرضع صبيها او جديا لا يجوز استاجورا ثيابا
 ليربطها في بيته ولا يجلس عليها ولا ينام او دابة ليربطها في فناء ويظن ان سائلها لا يجعلها جيبته بين
 يديه لا يجوز لانه منفعة غير مقصودة من العيون وفي الاجارة الفاسدة للمتا جو حق الجلس لاستيفاء المحلة وادامات
 الا جوف استاجورا جارة وفي الاجارة الصحيحة اذا انقضت المدة للمتا جو حق الجلس استيفاء المحلة بان التسليم
 بعد انقضاء بعض المدة فان كان المتسا جو حتمات الما جو وانقضت المدة ليس للمتا جو احدثات اليد على ما
 في الفاسدة والصحيحة فلو باع الآجر في مدين الفصلين المتسا جو باذن المتسا جو بعد قبض هل ينزع منه لم يوجد
 فيه رواية قال القدرين بنعي ان لا ينزع في يد المتسا جو ولكن ينفذ البيع في حق الآجر والمتسا جو استاجورا واجارة فاسدة
 وقبضها ليس له ان يواجر ما ولو اجر الما ليربطها فلا يكون غاصبا وللا وان ينقض هذه الاجارة ولا يجب لاجر
 في الاجارة الفاسدة بان يملك وانما يجب بحقيقة الاستيفاء اذا وجد التسليم له في جهة الاجارة وان كان التسليم
 اليه لآخر جهة الاجارة لا يجب لاجرة وان وجد حقيقة الاستيفاء واذا كان المثل في الاجارة الفاسدة
 مختلفا بان يتسا جو لبعض عشرة وبعض ثمانية عشر وبعض باحدى عشر تجب احدى عشر لانه الوسط والمتسا جو
 اجارة فاسدة لو اجره غيره اجارة صحيحة يجوز في الصحيح وقيل لا يملك واستدلوها بما ذكره في الاجارات
 دفع اليه دارا يسكنها ويرحمها ولا يجر له اجر استاجورا غيره وانهم الدار من سكنه التي ضمن اتفاقا لا يضر
 غاصبا اجابوا عنه بان العقد في تلك المسئلة اعارة لا اجارة لان ذكر المدة على وجه التمهيد لا الشرط

استاجورا دارا او حيا سكنه شهدين لا يلزم اجر الشاهدين عن بعض الشايخ ان يلزم وفوق ذلك في من المدة فلا
 وغير المدة والنوم في المدة لا يخرجه فلا فصل بين الحيا والدار وبه يفرق اجرا الغاصب ثم اجازة المالك بعد مدة
 فاجازة باق على الاجارة لغصب المالك العاقبة وبعد الاجارة للمالك لان الغاصب قبض ولو لم يجره فتمت
 المدة فكلها للغاصب كما لو اجره لغيره سنة ثم اعطاه في خلاطها واجازة له الاجارة فالماضى له ولو كان
 للمعتق وذكر القدرين ان الاجارة يتوقف على الاجارة كذا لا يرفعوه فان اجازة قبل استيفاء شئ من المنفعة
 فالاجر للمالك وان بعد استيفائها لم يعتبر والاجارة للعاقبة وان بعد نقصان بعض المدة فاجر لماضى والآلة على
 للمالك وما ذكرنا او لا قول محمد ولو في المتعجر عجره سنة ثم يبرهن من عجره ان حوله كان اعطاه قبلها فالاجر
 للعبد لان حوله كان اجيبنا وقت كنفه والمنافع له فالبعد لا يضره ان يكون له فلو قال العبد اني فسخي الان
 ولم يبق بيته ودفع الحاكم الاستاجورا واجر له على العمل ثم وجد بيته على اعانة قبلها فلا جرح له ولا للمالك لو كان
 لم يقبل فسخ الاجارة كان للاجر لما قلنا اجر الغاصب شئ ثم قال للمالك كنت اجرت لا يقبل قوله الا بئنه
 وان قال كنت امرته قبل وعن محمد في المتعجر عجره دارا ثم احتج بالمركان فرفع المالك ان كان امره الما جو بالاجارة
 والاجر له وزعم الما جو الغصب فالقول قول رب الدار لان الظاهر ان لاني ان يتصرف في ملك الغير غير وان
 برهن من لاجر على ما ادعى في الغصب لا يقبل لانه يبرهن بابطال ما ذكره المالك في الامر والبيات للثبات لا لا لابطال
 وان برهن من على اقرار المالك بالغصب يقبل لان الثابت بالبيته كالثابت عينا وادامات لا قرار به حكم
 الاجر غصب دارا فاقا جو ثم اشتراها المالك فالاجارة الفاسدة لا يضره لوجوده بشرطها وان استقبلها فهو افضل اجر
 الغاصب من غيره ثم آجره استاجورا الغاصب فخلال الجوز كان للمتا جو ان يكون الواحد ملكا وتلك المسئلة ان الاجارة الفاسدة
 الاول ان الاجارة وان لم يصح فعند النقصت فلو صح ان يكون الواحد ملكا وتلك المسئلة ان الاجارة الفاسدة
 فاسدة والثانية يجعل رد الهلاك شئ عليه فينقذ عن جهة المستحق كالمشتري فاسد باع في البايع فاذا جعل رد
 ليشي الما جو الوكيل بالاجارة استاجورا الدار للموكل وتسلم ولم يسلها للموكل وسكنها بنفسه قال ابن ابراهيم عليه
 وقال محمد على الموكل لان قبض الوكيل كقبضه فوقع قبض الوكيل او لا للموكل وصار الوكيل بالسكر غاصبا
 فلا يجب عليه وفي نظير لان الدار اذا غصبه عتبا جو يقطع عنه الاجارة ان يستاجر لارضه فخلان جرحا
 له ثم ان الموكل اشتراها فخلان بلا علم بالاجارة ثم علم لا يرد ما اى الاجارة ويكون في يده حكم الاجارة لانه نفذ
 اجارة لما مور على الامر وتعلق به روح الاجر فلا يملك ابطاله بالنقص قال القاضي ابو علي اذا استجر
 منزلا شغلا لاجارته استقر الاجر كما نفوذ الجوز الاجارة لا التسليم حتى وجدنا رواية عن محمد انها لا يجوز وجعلها
 فيها زرع لا يجوز اجارته وان فرغها وسلمها لانهما وقعت فاسدة فلا ينقلب الجوز الا بالاستيفاء وكذا
 ذكره الكرخي وقال الامام اسمعيل الزاهد استاجورا ضا فيها اشجار واخذها زراعتها وفيها اشجارا في وسطها
 لا يجوز الا اذا كان في الوسط شجرتان صغيرتان مضمرة عليه جلا ودولان لا اذا كانت كبيرتين لان عروهما
 وظلها يافدا لارض والصغار لا عروق لها وان في جانب من الارض كالمساة والجوز لا يجوز لعدم الاضلال
 وكذا ان كان في وسطها مواضع الكدس لا يجوز وان في جانبها جرحا او اذا زاد الاجر والمستاجر في المعقود عليه
 ان مجهول لا يجوز وان معلوم في جانب لا يجر كذا كانت في جانب آخر او لا وان في جانب المتسا جو جرحا
 لا يجوز وان في خلاف جنبه جرحا وعن محمد استاجورا غيره ارضيا بغيره فزاد جرحا فاجر كذا فاجر منه

مطلوب اذا زاد الاجرة

أجرة زوجه

مطلب
أجرة الوقف باقل
من أجر المثل

في الاجناس يموت
المستحق لا ينفذ
الاجارة
خلاصة

فراود المستاجر الاول ايضا كرافقه فامته فالاجارة هي الثانية ونفسي الاول لا يقضى المجدي ذلك وحاصل ما روي عن النبي
فيه ان صاحب الدار اذا جدد الاجارة يستقضى الاول وان لم يجد ولا ينقص يكون الثانية زيادة اجرة فاما زوجه
وهي سكنان فيه لا اجرة عليه اجرة زوجه فخره ثم اشتركا في عمل فيه لا يجب له اجرة ولا علفه لعدم صحة التسليم **نوع آخر**
في اجارة كوقف كوقف سنة ان كان الوقف شرط ان لا يواجر سنة لا يجوز وان لم يشترط يجوز لانك
سنتين كذا اختاره كنفية ابواليث وقال الامام ابو حفص الكبير في التصنياع كذلك وفي غير ما لا اكثر من سنة وقال كنفية
ابو علي لا ينبغي ان يفعل ولو فعل صح فاذا اراد ان يصح بالاجماع يدفع بعد الاجارة باكثر من ثلث سنين الى الحكم فيحكم
بجوازها كما علم فموجز على قول الكل ان وجدت شرائط الحكم مستوية الوقف كوقف باقل من اجل كمثل يلزم عليه تمام
اجر كمثل وان كانت الاجارة على الوقف اجارة طويلة اكثر من ثلث سنين وبراء الاجر المستاجر عن الاجرة وحكم بها
الحكم صح لانه مجتهد فيه وكذا لو خطه كذا الاب وكذا لو جازم المثل البصيرة باقل من اجل كمثل يلزم تمام اجر كمثل وكذا
لو غضب رضى البصيرة واداره او كوقف كمثل الاجرة الا اذا انتقص خيشت بعض النقصان وذكر النقصان في كتابه ان
هنا لا يكون غاصبا ويجب عليه اجرة كمثل كخاف العسرة فيقتل انفق بهذا في نعم والطويلة ملك البصيرة لوقف
لا يجوز له الجيلة اذا كان الملك للبصيرة كل الاجرة للسنة الاخيرة وتجعل للاعوام المستقدمة ما هو اجر مثله ثم يرد والد
البصيرة مستاجر عن اجرة الاعوام المتقدمة يصح ابراهه عند الامام لاخر كما في ابراهه وكوكيل فاذا اتصل به الحكم متفقا
لو بقرينة فماله اجرة في مرض يموت باقل من اجل كمثل يصح من كل حال لانه علة الاعادة فهذا ولا استاجرة مستوية
الوقف جرح كوقف وكسرها الخطي الحرام ينصرفون ان الفرقان ما وجد كوقف مستاجر اصل هذا الاجر يخرجها
من يديه **النوع الثالث في الدواب** استاجرة دابة كركوب والظلم لم ينفذ فيركب وما يحمل اوارضا للزراعة ولم ينفذ
المرزوق او ثوبا لللبس يترك الدابة او قدرا للطبخ ولم ينفذ فيركب ما يطبخ فسدت الاجارة فان تحاصلا الحكم ابطالها
وان لم ينفذها حتى وجد ركوب او الاركان والحاصل فعل بغيره او فعل غيره او احد المحملين يجب اجرة كمثل قبا
والمنع حتى نأجث نعت اول المحملين وجود ركوب او اركابا بخلافه اذا استاجر ثوبا لللبس بغيره حيث
يصح ان اصابه شيء وان لم يصبه فلا اجرة الا ان اصابه شيء من هذه الجيلة ما اذا استاجر حليا ولم يسر فيه فليس له
بخلافه لو استاجر دارا للتسكن ولم يبين السكن لانه لا يختلف استاجر فحلا لينزله على ابله لا يجوز كخلافه في استجار
الظفر على اصناع الولد للوفى والحاجه حتى لم يصح في بقره ليشرب لبنها استاجرة دابة لا فوارزم على ان حصل
مبتغاة رجع في النصف فتوفى في الحق هذا الشرط بالعقد في المجلس التي عند الامام كما في البيع بينهما طعام
مشارك استاجر احد هما شربة وجاره ليجل فحله لا يجب له اجرة ايضا وكذا فيقر الطمان فاسد ولا يجب له اجرة
وفي اجارة الاصل استاجر ليجل طعام بغيره فالا اجارة فاسدة ويجب اجرة كمثل لا يجاوز عن الخمس وكذا
لو دفع له هاتيك غزلا لينسجه بالثلث وفتح كمنع فوارزم افوتوا اجارة الحايك للوفى وبه اقر ابو علي
ايضا والفتوى على جواب الكتاب لا الطمان لانه مضمون عليه فقدم ابطال النقص صلبه لاجازته ان يشترط الطمان فيقر
جيدا مذيقي ولا يصفى له هذا الدقيق وكذا في تزيين الكدس وحل القطن لم يعطيه في ذلك فموجز كارسى دابة الى
فارس فالاجارة فاسدة لان فارس فرسان وفوارزم وشام وفرغانة وسعد وما وراة النهر ولهم في الخطا
والدشت والروم واليمن اسم لولاية وبجاءا وسمرقند وبلخ وجرجانة وهرارة واز هذا اسم البلدة وجعل
بجاءا اسم الولاية وفي كل موضع هو اسم للولاية اذا بلغ الاجر كمثل لا يجاوز عن خمسة وفي كل موضع هو اسم

بلدة

بلدة اذا وصل البلد لم يرمي البلاغ للمنزل ولا يجوز اجارة العبد بغير درهم وطعام ولا اجارة الدابة بغير علف لانه
مجهول بخلاف الظفر للعادة في السنة يعلم ان قال كنفية بواليث فخذ الدابة بتوالي المتقدمين اما في زماننا العبد
ثم مال المستاجر عادة قال بكر استاجرة دابة فوارزم لا بعدا وكذا علم ان علمها على المستاجر لا يجوز لانه مجهول والخيل ان
يترك قد العلف ويريد في الاجرة بيوكل بصرف العلف الى الدابة وبصرف العلف اليها لا يصح لانه باع العلف لانه مجهول
لانه اتصل بملكه لا يري انه لاواشترى علفا ولم يعطه الى الدابة لبراءه ولو شارعا في الاعلاف وفي قدرا يعلف
لا يصدق كاستاجرة البصيرة والخيلة ان يصدق ان يحل من الاجرة قدرا يحتاج اليه الدابة في المدة التي للدابة ويشهد
على ذلك ثم يامر المستاجر بالاتفاق عليها فيصنع ولا يصارحنا استاجر عبد ليجز له ليشرب لبنها فربما يجل كمنع
المصر وقراه فمادون السفر لانه قد اشترى فليدخل بلا نص فيخدمه بها لانه العشا وكمنع وضيافته
وامرأته وبكله انواع للخدمة كمنع ليشرب لبنها ولا الدابة كمنع لركوب ولو دفع مستاجر الاجرة الى العبد
وكذا قد هو كمنع يري وان كان مولاه وان كمنع العبد من شئ البيت شيئا لا ضمان عليه ان وقع على يد غيره
انسان عند استاجره وكمنع وكمنع لوجل الاجرة ومات كمنع قبل اتمام مدة كمنع كمنع العبد للاستيفاء
دفع بقره لان الانسان على علمها وما يكون في التلبس والسمن بينهما انصافا فالاجارة فاسدة وعليها بقره
لترجل اجرة قيام وفتح علفه ان علمها علف هو ملكه لان سترهما في المرحى ويرد كل التلبس ان قايما وان علف
فانكسلا لصاحبها لان التلبس حمله وان اخذ في اللبن حمله فمصلحة له لو خذ بعض ثمن التلبس لانقطاع حق المالك
والخيل في جواره ان يسبح نصف البقر من ثمن ويرثه عنه ثم يامر به باخذ الدابة التلبس والمصل فيكون بينهما ولو دفعه
اليه الاخر وملك في يده فالضمان على الاول وكذا لو دفع الدجاج على ان يكون البيض بينهما او بذر الغليق على ان يكون
الابريسم بينهما لا يجوز والاداءات كمنع صاحب الدجاج والبيض دفع بذر الغليق على ان يكون انصافا فمالي خربت
الدودة قال لا شريك لك في ذلك فقال صاحب البذر دفع القيمة البذر وانما يرى في الدود والشريك كان كاذبا
في كمنع فليفتق كمنع لصاحب كمنع وعلمه كمنع كمنع في قيامه عليها وعليه قيمة ورق الفرساد قال الامام للكوني
فيمن غضب بغير انسان وفجر منه فخرج بغيره فلف صاحب البيض وكذا في غضب البذر **نوع في تعليم القرآن**
والحق في التجار على الطاعة لتعليم القرآن والفقهاء والدرسين الوعظ لا يجوز ان لا يجب له اجرة اهل المدينة جوده
وبه اخذنا فتى قال في الخط فتنى شايخ تلج على الجواز في الفضل والمساخرين على جواره وكان الامام كمنع
بغيره بمراسيده معلم راخو شنو وكمنع وكمنع على ان يعلم ان الاجارة ان صحت كمنع وان لم يصح كمنع
المثل وكمنع الاب علمها وكمنع على الطلوة المرسومة والعبد في شئ من كمنع كمنع كمنع معلومة
ثم يامر به بتعليم ولده والاب كمنع لتعليم الكتابة والحجج والطب والتبغير جاز انفاقا وان استاجر المعلم كمنع
وتعليم الخط والمهاجرا وان شرط ان يحذف في هذا العمل وذكره الاصل فاسد وفي الشرط شرط عليه
دفع ابنة او غلام على ان يعلم الطب لا يجوز ولو شرط عليه ان يقوم عليه مدة معلومة في تعليم هذه الاشياء
يجوز وعن محمد بن استاجره لتعليم له معرفة ان يبيت المدة جاز ويصدق كمنع على تسليم نفسه في المدة
علم او لم يعلم وان لم ينفذ المدة في الاجارة فاسدة حتى لو علم لزم اجرة كمنع وان لم يعلم لا و في الاصل وكمنع وان
والاصح للجواز وكذا انقص في الجامع على الجواز وقال محمد بن الفضل كمنع المستقدمون في تعليم القرآن وكمنع اخذ
الاجرة عليه لوجود العطية بحيث لم يمال مع الرغبة في امور الدين وفي زماننا انقطعوا فلو اشتغلوا بالتعليم

في الاجارة على الطاعة

بلاجر مع الحاجة لا معاش لصا عوا ونقطت المصالح فقلنا باقوا وان لم يكن بينهما شرط يوم ثم قال تطيب
قلوب المعنيين وارصانهم بخلاف الامام والمؤذن لان ذلك لا يشغل الامام والمؤذن عن المعاش وقال الشريفي
واجمعا ان الاجارة على تعليم الناقة باطل استباحرة مؤدة باكل شهر بسبعة على ان يعلم ولها اهدى العوبة والاعظم ان
فقال المؤدبة ان قدر على تعليم القرآن في ستأجره من يعلم ذلك القرآن واعطى الاجرة فاجري وسلم اليه وليكن خط
عن امر مؤدبة اجر مثل المعلم لان كلام المؤدبة كالتوكيل له على استجار المعلم ولا يملك الوالد حبس الزايد على امر مثل
المعلم استأجر معلما لتعليم ولده القرآن او لطفه في سنة فحسبته اشهر ولم يعلم شيئا فسخ الاجارة المعلم اذا
غنى الحصريه القبيان وصرف بعضه الاجارة والبعض الى الحصري ثم رفع الحصري ذلك وليس له ان ياكل من
ما كولات الصبيان شيئا وان اعطوه لان غنى الحصري مما ملكه اب الصغير والطعام للصغير وان لا يملكه الاباءة وقد دفع
لحصري مؤنة فلا يتقيد به ولا يحيط به فسخ لصغير لا يعلم شيئا انما كونه اكله في الصباح استأجره لغيره وطل الجارة
او لغير الميتان لم يكن غيرهم يباشر هذا الامر لا يكون الاجارة وان كان غيرهم يباشره ايضا يجوز استأجر
قاريا يقرأ عليه شيئا لا يجوز فقها كان او شعرا دفع ابنه لارجل يعلم حرفه كذا ويعمل له الابن نصف عام لا يجوز
وان علم كجبر اجل ولا ان قال الابل مك في الذي انفق عليه شيئا على ان اعطيك عشرة دراهم لا يصح يرجع
عليه بالنفقة وكذا لو قال المحرق انا مسك بالكمه والنفقة واعلم لطفه وكسبه اذا لم يكن حايكا ليس في حجره
ان يعلم الحياكة وجاء في تفسير قوله تعالى واتبعك الازدئون انهم لكونه ولللام ان تواج الصغير ان كان في حجرها لاعم
فاذا بلغ له الخيا فسخ او مضى والدي ولا الاجارة له قبض اجرة ولا يلهي موتهها قال علم ولدى اللغة واحضر كل
كل يوم بين ان اشار لا على معلوم ومدة معلومة اذا ذكرنا لاجر والمدة صار مستأجر لكن قال يقال مع
تعمل في منزلي اليوم بكذا اما اذا ذكر السنة لا يكون اجارة لان عمل اليوم معين ولا عمل السنة لانه مختلف
وان لم يذكر المدة وعمل الصالح لا يصح كمن ادا و في العمل يستأجر كمثل كل استأجر ارضا ولم يذكر ما يزرع
ومضت المدة لزوم الاجر وصحت الاجارة **نوع في المتفرقا** وفيه الاجارة على العا على جليس درميين ليعمل
يومين فعمل يوما وفي اليوم الثاني ان كان حتى يعمل اجر على اليوم الثاني ولا يوزن العمل وقال يومين في الايام
ولا جل مثل عمل ان عمل اجرة الشمس والنمادى والحامى والضحاك وما لا يقدر فيه الوقت ولا مقدار العمل
لما كان للناس حاجة جاز وبطبيب الجراحي فذو قدر اجر المثل وذكر الامام محمد بن الفضل اصلا يخرج منه كثير
من مثل الاجارة وهوان اذا استأجر اننا على عمل لدرام الاجر اشرع فيه حاله قدر عليه حتى لا يجازفه كره
وقتام لا لا اجارة على خبر عشرين مثاقير الدقيق والالات كالديق وكخه ملك استأجر وان لم يذكر مقدار
العمل لكن ذكر الوقت كخون يتولى استأجر منك لتجزة اليوم لا لتليل كجزا ايضا لان المنفعة نصيب معلومة بذكر
الوقت ايضا وكذا لو قال اصلي هذه الجدار بهذه كدرهم كجز وان لم يذكر الوقت لانه عكس له الشروع في عمل
حالا بخلاف ما لو قال نذري هذا الكدر سن هذه كدرهم لعدم امكان الشروع في عمل حالا لتوقف النذرية
على الترخ وان ذكر الوقت كجز وان ذكر الوقت او لا ثم الاجرة كوا استأجر منك اليوم لنذرية بدرهم لانه استأجر
لعمل معلوم وانما ذكر الاجر بعد بيان العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة او لا ثم العمل بان قال استأجر منك بدرهم
اليوم لنذرية لا يجوز لان العقد وقع او لا على الاجرة والاحتياج الا ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل
مجهولا معد وما ذكر الوقت بعد ذكر الاجرة لكما تجال اى يعمل اليوم ولا يؤخذ من كمن ذكر الوقت لوقوع العقد

على المنقوش

[illegible]

~~مطلوب~~
اجراء الدلالة في التكاثر

مطالع
شهادة الدلالة والخبر والصفاك

عازن خان

فان شئنا الاجر مع العبد المولى وقال هذه غلة جديك وقد كنت اليك في المولى وكلها اخذنا لا نقاشا
قال للمفرض سكن دارى هذه الا ان اقصيتك الدين واركب حمار هذه فمده اجارة فاسد ان قال وقت لا تفرض
لا قبله وبعده ولو ان المفرض سلم هذا الحمار الى السبع ففرضه اليك من المفرض فمده لانه كان غده باجارة فاسد
فيكون اما ان يضمن بالبيع الخيره والفتوى في غضب دور كوقف وعقاره على الفحان كما في منفعة كذا البيتيم
والامام طهري الدين افترجوا المثل في الوقف لانه لا يبيتم ونم المشايخ في قولهم ان كان ضمان النقصان خيرا للبيتم من اجار
المثل يلزم ذلك على الغصب ولا اجر المثل وكذا قال فيمن سكن دارا او حانوتها لم يجر اجارة كجب خيرا للبيتم
والوقف وفي الحظ الوضعية او المتو لا اجر من المثل او الوقف بغض خيرا المثل على الا يغيب ان الناس فيه على اصل
المذهب لا على الذي اختاره المتأخرون ويصير المستاجر غاصبا وكذا في الحظ ان لا يصير غاصبا ويلزم اجر المثل
كما هو حكم الاجارة العسدة لكن بجاء قبل البينة بهذا قال نعم وكذا في الايب اذا استاجر من لا يملك الصغير باقل
من اجر المثل قال الامام ابو علي السعدي قال بعض المشايخ كجب اجر المثل في غضب البيتم وكوقف في ظنك في هذا
قال الامام الفضلي والذى فتح غدي ان يصير غاصبا عند غيري غضب لدار ولا يصير غدي لا يبرى غضبه يلزم عليه
جميع الحق على هذا المذهب بكل حال سكن دار الغير لا يجبر الا اذا اتفقا فيه رتب له بالاجار وسكن بعده لا يكون
التمزا او كان معدة للاستغلال الا اذا قال الساكن استأجرت كل شئ كذا استأجروا لاشرا وكس مشروى
ففي جواب كتاب الاجار له قال بكرو عن اصحابنا انه كجب وروى عن الكرخي وابن كماله الفتوى بين الروايتين باطل على
المعد وغيره من غير فصل بين الدار والحام قال القدر روبرفت لا يصير معدة للاستغلال بالاجارة سنة او سنتين
او اكثر الا اذا بنا ما لذلك واشترانا لذلك واسم نجم الاية ان باعوا والبائع لا يصير معدة للاستغلال في حق
ومن سكن دار الوقف او البيتم باعها فاجر المثل على الرجل المتبوع ومن داره في معدة فمكس المزارع
لا يلزم الاجر فان السكينة بويل الملك كسبت سكنها احد اشراكا وبلا عقد لا يلزم وان معدة للاستغلال لا تكون
بنا وفي العقد كعقد الترمس فعمل ان ما ذكره وان لفظ العقد مع ذكر الملك غير مكرر كحاطة البعض سمع الملك
ان فلانا اجر ملكه فقال الاجر هذا العقد ثم قال بعد ايام اجرة لا يعتبر الاجارة لان المعنوي لا يجزى بيتم لانه لا يبيع
في عمله اقربا معدة في اعمال شئ بلا ان الحكم وبلا اجارة له طلب اجر المثل بعد البعوض ان كانا ما يعطونه من
الكسوة والكفاية لا ياب واجر المثل اقصد صيتا مع رجل يعمل معه فخذ له هذا الرجل كسوة ثم بدا له ان يبيع
قال ان كان اعطاه كرابيا والبصير هو الذي يقبل ضباطه لم يكن للرجل على الكسوة سبيل والتكليف في ذلك
او عقد في الوقف لا يمنع لزوم اجر المثل وقيل دار البيتم كالوقف واجاب نجم الاية في داره ترك بين بيتيم والبائع
سكنها البالغ كلها لا يجبر المثل حصته الصغير كما في الكبيرين كجلا في وقف قبل له فمكس فيمن سكن دار البيتم
غير الشريك بغير عقد قال اختار عدم لزوم الاجر كجلا في وقف حوايت مستغلة سكن واحدة حالوت منها
قال ابن كسب كجب اجر المثل وان ادعى كغيب لا يصدق اذا كان مقرا بالملك لملك وان ادعى الملك لا يلزم الاجر وان لم يكن
الملك عليه وكذا لو دخل الحام وادعى الدخول غضبا لا يسمع وادعى اجرة الحام ولم يعط الحام ولا دأى شيئا
ان كانا اجرا من الحام ولا يلزم احد اذا كان علوا ولا كجب متولا كوقف باع كوقف ثم غرر ونصب آخر فادعى الم
على اشتريه ان كان وقف واخذه حكم القاضي فعمل المثل سوا كانت معدة للاستغلال الا لا
قال السيد في المسقط والابن يذهب اصحابنا ان لا كجب الاجرة في البيع والترمس المستأجروا اذا سكن بغيره الا باق

سكن
لا اثم له المستعمل

مطلب
احد الشريكين
سكن

بناؤيلان

بناؤيلان في حق الجبس حتى يستوفى الاجر الذي اعطاه عليه الاجارة اذا كان معدة للاستغلال في تحت ركنه وتوقف
على تحت ركنه المستاجر بعد موت المولى كجب الاجر بكل حال لانه ما مضى على الاجارة والمخاض للفتوى في الكتاب
وهو عدم الاجر يلزم ولا فرق بين المعدة للاستغلال وغيره وانما الفرق في ابتداء الطلب وفي حيط الصبح لزوم
الاجران معدا بكل حال وفي فتاوى شرح البيهقي طلب من صاحب لفتاة الاجارة بالتناضض في حق المثل لاجل الجار
الدكان مدة ان كان استأجروا دارا على اداء الاجرة ولم يوجب الاجارة والا لا وعلى هذا متولا كوقف اذا اخذ الم
لليتك اي مسجد وهو شانه بافنده ورهنه وادخل على حجر القضا بلا اجارة وهو كجى باجر معلوم كجب ذلك الاجر والا
يجب اجر المثل المتو لا رهن الوقف ليس لا يبيع وكذا الطاعة فان سكن المزارع قيل كجب اجر المثل كانت معدة للاستغلال
ام لا نظر الوقف **فروع** في الاعمال التي لا يبيع الاجارة بها ويصح لا يبيع الاتجار لا يستغنى عن بعضا من المذكرات
ام لا فان فعل لزم اجر المثل وفيه نقصان في النفس لو استأجر لا يبيع ولا يلزم شئ لو استوفاه في قول الامامين وان
الطريق صح ولا اجر اذا استوفاه وقال اجار لعكس لم يك ما يبرهم ان قتلت ذلك الفارس فقتل لا شئ عليه قال
محمد للذوق الاجارة ولو كانا مقتولين فعلى من قطع رؤسهم فله كذا فقطع اتجى لا يبرس بها استأجروا حرة يستجرها
كجوة وكما رتبته لخنوة وقد لا يجلبوها وجوز في سير الكبير الاتجار للاصطفا والاحتشاش دفع كغلام الاحايك على ان
عليه الاستاد ويعلم في تعليم الشئ سنة معلومة ويعطيه كونه كذا ويعطى الاستاد لكونه كذا فاسد لا العمل
ويستخذم في اعمال نفسه ما على قول من لم يجر الاجارة على تعليم القرآن معلوما بان التعليم ليس عمل الاجر بل هو من
المستعمل فيجب عن هذا بان الاجارة وقعت على القيام عليه للحفاظ والعاء كعمل وذكر التعليم للرغب فيما يحصل في شئ
العقد في الفسخ وذلك جازي في البيع والمقتضى القيام عليه في وسع الاستاد الوفاء به حتى لو شرط تعليم الشئ لم يقبل
ليقوم عليه لاجم زود كمر في حيلة تعليم القرآن على ان يقوم عليه سنة ويعلم القرآن يصح كما ذكرنا دفع ابنه او غلام
الاستاد يعلم له علما ولم يشترط الاجر على الاستاد ولا على كونه فعمله العمل ثم اختلف وطلب كل الاجرة الا في نظر
الى الوفاء ان كان الاستاد يعطى الاجرة في مثل هذا العمل للتعليم يؤمر الاستاد باعطاء اجر المثل وان على العكس
فالعكس قال الامام طهري العمل الذي ينفى المتعلم فيها ما هو مستوفى حتى يتعلم في عمل الغارز ونقب الجرم كجب الاجر فيه
على التعليم وما لم يكن فيه جنة كجب على الاستاد استأجره جلا بانيست تام ريوس من زابا يديك افعل عشرة
وامتنع في البنا ان كان موجودا مبيتا كجر على عمل البينة لصحة الاجارة والا لا لعدم صحتها لعدم اقامه العمل في المخدم
وكذا لو استأجر تارة زنديجي باعالة ولم يكن شرا اليه لا يبيع وعلى هذا القضا را استأجره سطح او موضعاً منه
لينام عليه كجى استأجره ارضا يلبس منها فيها لا يبيع لوقوع الاجارة على العين واللبس كمل من لبس وعليه قيمه المزارع
لو لم يقيمة وان لم يكن له قيمة لكن في دفعه الارض منفعته لا شئ عليه الاجارة اذا وقعت على العين لا كجى في بيع الاتجار
الاجام والحياض لصية تمكنا ورفع كغيب قطع للطبا وسقي ارضه او غنم منها وكذا اجارة المرأة لبيته في الكل
ان يستأجر موضعاً معلوما لعطن الحاشية وبيع الحام والمرعى وانما كجى الاجارة ماء البئر وكجى اذا اشرب
على كل الماء كجى بغيره الى والا فلا حاجة للاذن اذا لم يضرب كجر البئر والنهر استأجره اربابا او ارضا
او حياض معدة ولم يقبل شيئا صحيح وان جرى فيه الماء وفي ادب كفاضة اجار ارضه ليلقى فيه الزيل المستأجر او يطي
ليضع عليه المستأجر لوزع فدت الاجارة استأجره كذا بالبقرة فيها لا كجى استأجره حجر من ان يلزم من بئر اليوم
الا يسل قال الشريكين كجب الاجر وقال الحنفى ان كان له قيمة ويستأجره عادة كجب الا لا وعلى البعض كلامهم

خدا اذا احتضر بها فان قال شرب تلك القصاصة فانكروه الاخر فالقول له وان برسا فبسته عتاجا واولان
 يربط فيها دابة ويعبره وشاة ان كان فيها حريطا والاولا هذا في بلاد كوفه اما في بلاد بخارا وعقده وخوارزم وخراسان
 والرسن فالكلام في اسكان الناس فكيف في الدواب يربط على باب الدار فان قربت الدابة ان افاد وهدت الى ربط
 لا يضيئ وليس لها جران يربط دابة في الدار المستاجرة بعد دخول المستاجر يعطى اللادخل باذن المستاجر بخلاف
 ما اذا عارذره ثم ادخل الدابة بلا اذن المستاجر حيث يجوز ولا يضيئ معطى به هذا اذا جرك الدار اما اذا كان له باجر مستاجر
 ان يدخل الدابة فيها ولو بنى المستاجر سوراة الدار المستاجرة واخرق به سحره الدار لم يضيئ اذا جرك الدار باجر مستاجر
 ان زاد فيها بالعمارة او اجزا بخلاف جرك المستاجر به او لا اوضحه اليها شيئا آخر واجزا يطيب للفضل وان يجوز
 ويصدق بالفضل لانه عم على ربح مالم يضيئ وقد لا اوضحه اليها شيئا آخر واجزا يطيب بخلاف ما اذا كان الدار مستاجر
 بالزيادة حيث لا يطيب الترياق الا اذا قل على ان انكس الدار وكذا اذا كان ايضا فجعل عليها مائة وكل عمل هو
 قايما وقت الاجارة يطيب والاولا ان كرس الدار وقال الخفاف يطيب قال ابو علي اصحابنا تروى في ذلك لا يطيب
 برفع التراب وان تيسر المزارعة وان استاجر شئيين وزاد في احدهما يؤجرهما بالكثر وان كانت متفرقة لا يؤجرهما
 بالكثر وان غضب الدار فمعت اجرا غاصب سقط الاجر وان جرح تحت منه فلا اجر للعاقلة المستحي وتصدق به
 عندهما خلافا لذلك استاجر منزلا مقفلا فاعطى المفتاح المستاجر وقال الفتح واعطى شيئا للحداد ففتح له المجمع به
 على المجرى ولم يزم الاجرة وان انكسر القفل بعلاج الحداد فمعت الحداد الا ان يكون علاجيا خفيفا لا ينكسر القفل عادة
 وان انكسر بعلاج المستاجر لا يضيئ ان كان يعالج بعنده عادة استاجر منزلا دار وفيها سكان فادخله الدار
 وخطب بينه وبين المنزل ثم قال بعدة حال بينه وبين المنزل فلان حكم المال ان فيها فلان لا يلزم الاجر وان فيها
 المستاجر يلزم به شهادة الظاهر وان خالي يوجب ايضا لوجوه التحنية اجرة دارا شهرا وكن المالك فيها معه وقال
 المستاجر لا اعطيتك لاجر لعدم التحنية فعليه الاجر كماله في يده لانه يستوفى بعض الحق عليه استاجر خانوتا
 على بابها وكان على الطريق مع الدكان فمعت الرقيق بالدكان سقط حصته الدكان ولا يبعد هذه الاجابة
 لانه خوفه على اذن السلطان وفي الخط صواب بين يديها تولى رجل في الشارع فاجروا واخذ الاجرة في
 للعاقلة وقال الفقيه هذا اذا كان عمه بناء حتى يصير غاصبا عندهما وعندى الصحيح هو الاول لانه عندهما ان لم
 يتحقق لغصب في حق النعمان يتحقق في حق غيره كلزوم الرد لانهم فكذا في حق اخفاق الاجر استاجر دارا سنة
 فوهم للمواجر شهرا رمضان او احو كل السنة جاز لوجود البيت خلافا لذلك وان استاجر كل شهر فوهم للصحيح
 الا اذا دخل رمضان ولو كانت الاجرة الف الف والاربعون الكلال الدار بها جاز اتفاقا وقدمت السنة ما عليه في
 استاجر بيتا وجعل فيه شيئا في الحساء وكن سقفه وانتم البني لم ترك تطيب السطح الا ان على المواجر يؤزم
 الاجر ان مضت المدة استاجر حجرة ففان وجعل فيه شيئا وغاب فجاء مستقبل المصطبة وفتح فغناها واخرج
 المصراع ثم اعاده بعد ايام لا يلزم الاجرة وقت اخراج المصراع لانه لا يخرج صارا غاصبا المستاجر اجرا القمار قبل
 القبض لا يجوز بل خلاف فلو سكن بجلا المثل استاجر دارا وغاب وترك زوجته فيها ليس ان يخرجها منها
 والحيلة ان يؤجر الدار في بعض الشهور او فاذم الشهر الفعنت الثانية وجر ضرورتها انعقادها انفساخ الاول
 فيخرج الآن اجرة دار ما زوجهها وسكنت فيها على الجبل اجرة منزل بن غايب وحاضر وقد قسم فلما حضر كنه
 فغصبه لا جميعه للمضام ان يؤجر كله اذا ضف عليه الحراب وامسك الاجر وان لم يقيم سكن الشريك فغصبه

وذكر اوصافه كلها يصح اذا استقرض الوضوء المتوكل للاجل الصغير او كوقف وعقد الاجارة المرسومة هل يتعد انهما
لما كان الوقف والصغير قال بعضهم ان لم يجد ابراهمه يتعدى الى الوقف وما لا الصغير كما اذا انفق بعض مال الصغير او كوقف
على الظالم فيخلص بالرجاء بالمال لا المقرض ليؤديه وينسخ الاجارة المعهودة فتؤدى لمؤوض او قل بنفسه على انه لم
يوافق غدا فعليه الالف في اية وتؤدى على كقول له او حلف بطلاق امراته ان لم يؤده اليوم لا لالف في اية وتؤدى على كقول له
ان علم القاضي نعتته وقصده الاخر ان نصب وكيله لم يملك الحال وينسخ الاجارة ولا يكون كفيلا بالمال ولا تطلق امراته
فان لم يعلم قصده لا ينصب ولو نصب وكيله مع هذا وسلم اليه بيت الاحكام المذكورة وينفذ القضاء كونه محترقا
ادعى انه استاجو حفظ عين سماء كل شهر بكذا وذكر الاجارة وتاريخ الاجارة ووصف العين وانه حفظ ولزم
الاجارة ولم يحضر العين صح لان دعوى الدين في اليقظة ملك العين استاجو على حفظه ثم قال الاجير ملك المخدم في اجارة
وقال استاجو ملكك بعد شهر فالتقول للاستاجو لانه يترك زوم الاجارة وكذا التوقل استقرض عين جاء لوقف بعد حفظ
المدة بالعين هذا العين ليس ذلك الاستاجو حفظ بل غيره فالتقول له في الحارة الاجارة وكقول للمقرض انه هو العين
الاستاجو حفظ لانه هو كفايض فيكون اعلم كما لو جعل امرأته بيد ما ان لم يصل اليها كوتها او دين لها عليه شهر
ثم قالت بعد شهر لم يصل والامر بيد ما وزعم الزوج الوصول له في عدم كون الامر بيد ما وله في عدم وصول الدين
والكسوة ولو قال استاجو دفعت ليك ما دفعت على الدين وقال الاجير في الاجارة فالتقول قول الدافع لانه اعلم بحجته
الدفع ولو كان بعد موت المديون بين كونه والطلب يحتاج الورثة للاقامة البينة لانه لا علم لهم بعصبة آخر عينا
او استغاره او استاجو غيره حفظ ثم انما لك ايضا استاجو آخر حفظ قال صاحب المصنف في الثانية يتعقد ويصح
فسخ الاول ويكون المالك مسترا غضبا كان وعارية ورايت عدة فتوى لائمه تخارزم ان الرجح اذا كان رأس المال
او زاد الاجارة بعده بان استقرض منه مائة دينار وعقد الاجارة المعهودة على حفظ عين كل شهر بدنيارين
ونصف وادى في كل شهر ثلثة اعمام واربعة اشهر حطرات مائة لايكبالاجارة بعده فطالبت بالثرواية فاحالوا
للقصة للحكام او غيره ذهب عنه ولا اعلم بوجه غير الذي رايت فتواهم بين طلق على هذا دفع خلا ما لا احياك ليحكم
الحياكة عنه اشهر على كذا وعلى ان يعطيه الحياك بخمسة اشهر كل شهر كذا جازت للاجارة وان شرطت احديهما
في الاخرى لان وقتها مختلف فلا يتصور اجتماعهما في وقت فلم يكن احديهما مشروطا في الاخرى اعطاه عمده ليلقنه
فاعطاه الاستاد او ليلقنه ليس له ذلك لان الاجارة وقعت على الحفظ مقصودا فكان مودعا وليس لمودع
ان يودع ودفع وكذا الصغير الاستاد ليلقنه لخرقة اربع سنين على ان يصب في خلاه عليه مائة درهم في بعد ثلث سنين
على الاستاجو مثل عمل الاستاد استاجو علم معلوم يجوز ان لم يبين عدة القبيان وان شرطوا انضف السنة الاول
على كونه بزيادة السنة للصبي على الاستاد يجوز ولو بلغ فسخ الاجارة وهذه هي الاستاد على الصغير وكذا اجارة
وهو صبي الاول على الاستاد لا يفسخ استاجو ان يضر الغلام ولان يضره لبدء العتية ذكره **الثاني في القبيح**
والعقار استاجو دار السكنى ولم يستم في سكنى يسكن من شاء ويضع في شاء ولو كان فيه نساء ويتوضأ
منها ويشرب ولو فسد البئر لا يجز احد على اصلاحه حتى استاجو بئر ان ما دونها في الحفر فيصنع والارض ولا ينصب في
الثور ورجي اليد اضر لا وان لم يضره ذلك وعليه الفتوى ولكن كسر الخطب فيه الا اذا زادوا ومن ذلك البناء الذي
المالك اوجب شرط وقت الاجارة ولو اقعدها فاقضاها فانه مدت في عمله حتى ولا يجب له في فاضل وجب فيها لم يمتحن
وهو التاحة وان لم يهدم بالقبضارة شئ من حوائج الجوع المسمى آتينا ولا يجب قياسا واداء استاجو قصدا لا بالاعتقاد

وقد حمله يكن للبيع اذا ضعف عليه المزارع لوقته تخله او تخلت عليه ما عثره اكل نصيبه باع نصيبه على من كان في حوزة
 جاز فله المثل والآخر نصيبه والنسب للبايع وان لم يكن فهو نصيبه لعلقة وينتقد في هذا ان يكون له نصيبه في دارها حجرة
 لرجل واصطبل الا خوف غلق باب الدار صاحب الاصطبل ومنع صاحب الحجرة عن كدخول فيها ان في الوقت الذي لا يغلق
 النفس الباب ليس ذلك استباحه داره من حايطة من رزها بالاعراض صاحبها ثم اراد الخروج عنها واخذ لبناء وان في ليس فاته
 برفع ويرفع فمضاج الرب لصاحبها وان في بعض العاين بوجوه لا يرفع لانه لو رفع عاد ربا ولا شيء الا ان استباح
 داره لكان صحيح ولم يفسد الذي عليه لانه سائر الشهور اجماعا لعدم كماله في حوزة ثم اذا فتح قبل يفتحها
 قبل الشرفه فادخل الشرفه على نفسه وان اهل لم يكن ففتح ومضاج عتاقه وهذا خلافا لرواية المختار بعد ان قيل لعلقة
 ويوم الاجارة بعد الاجارة التسليم الاول لا يكون اصلها حتى لو فتح الاول لا يلزم التسليم الاستباحه التي خلاف
 السبع بوجاهة حيث يجب التسليم بعد فسخ الاجارة في المختار قال الاصطبل اجارة كما يسع بفتح ايام الفسخ وكما
 السلام استباحه ارضا بامر حظه فادخل فيها فادخلها في ملكه فادخلها في ملكه فادخلها في ملكه فادخلها في ملكه
 فالدولة هي المتعقبة وتنتهي فسخ الاول مقتضى تجديد ما وقع في الثاني اذا زاد استباحه الاول على استباحه الثاني وملكها للدار
 الاول بهذه الزيادة والاولى لان الاجارة الاولى لا ينتقض هذه زيادة راد ما في الاجرة وكذا في حق صاحب الدار
 اذا جدد وينتقض الاول ويكون الثانية زيادة في استباحه دفع ارضه مزارعة على ان يدر منه وصار استباحه الارض
 ثم اجره ما في غير اجارة طويلة بل اذن المزارع لا يجوز لانه اجره استباحه ولو رخص المزارع ففسخت المزارعة وجازت الطولية
 بخلاف اجارة استباحه ارضا في استباحه الاول حيث يفتح على استباحه ومنها يفتح طاعة الناس كذا في الصغير
 اجره داره شهرا وجعل لنفسه في فكر استباحه في مدة الحيا لا اوجبه لعدم العقد وان بعد الاجارة لزم الاجرة استباحه
 داره او قبضتها ثم وجد بها عيبا يضر بالقيمة كالكسب بالذرة وما هو من البناء والخيول وان حدث عيب بعد قبض
 قبضها يرد ما لا يقدّر على المنفعة فحدث العيب قبل الاستيفاء كما لو جدد وقت العقد بخلاف السبع قال
 في الزيادة خيار العيب فيها يعاقب خيار العيب في السبع لان فيه لا بد من نقصان او الرضا بعد القبض لا قبل الحكم
 فيها قبل القبض بعده على السواء وخيار الرؤية ثابت في استباحه ايضا **نوع في اجارة الارض استباحه ارضا**
 للزراعة فزرعها واصاب لزوع آفة او غرق الارض فعليه الاجر على الحال ولو غرق قبل الزرع فلا اجر عليه قال في
 المحيط والشوي على انه اذا بقي بعد هلاك الزرع مدة لا يمكن فيه إعادة الزراعة لا يجب الاجر على استباحه والكتب
 اذا عكس فزرع مثل الاول او دونه في الضرر وكذا لو سعى صاحب بناء على مكان الزراعة وعده ان قبض الارض
 ولم يزرع حتى تمت السنة لزم الاجر استباحه ارضا للزراعة فزرعها وكانت تسع بالمطر فلم يحط او لم يحط الماء لم يزرع
 فيس الزرع بقط الاجر استباحه ما يزرعها او لا كما لو استباحه الرمي فانقطع الماء وكذا لو جرت النهر الا عظم ولم يقدّر
 على قيمتها كذا انضارة كعقبة لواليت وفي فتاوى عمر قد استباحه ارضا في الجبل سنة فزرعها ولم يحط ولم يثبت
 فخصت السنة فاحطرت وبنت الزرع فالزرع استباحه ولا يلزم الاجر ولا نقصان الا بوجوه في المتن قال هو المزارع لكنه
 ينتقد في الفصل وان قال ان استباحه الارض بعد المدة انا قلنا في ذلك استباحه مزارعة فقل ما اذا او انقطع له ان
 يخافه حتى يفتح القاضى العقد بعد ما فتح يترك الحكم الارض في يده باجره كمثل لان يترك الزرع فان سقى زرع
 كان ذلك رضا ولم ينتقض الاجارة استباحه ارضا سنة على ان يزرع فيها غلة بعينها فزرعها فاضايتها آفة
 وقد بقيت السنة ما يمكن ان يزرع فيها هو اذن مزارعة الاول لا مثل الاول لان يزرعها وان لم يكن مزارعة ما هو اضر

لا يزرعها

لا يزرعها ويسكنها بالاجرة الملتزمة الى المواجه الا اذا استباحها قبل المدة في بذر ثم بعد ما غلبت منها فاجر ما سته في بذر
 للزراعة ما يبداء له فزرعها ثم اجازها لك فالاجارة في يوم الاجارة واجازها لغيره لغيره في بعض نقصان
 الارض في يوم الاجارة ولو كان دفعها مزارعة بالنصف فاجازها لغيره في بذر ثم قبل ان ينتهي الزرع فلا شيء عليه للكتاب
 من الزراعة ولا من نقصان الارض وان اجازها بعد انتهائها الزرع لم يجز الاجارة ويعتبر المزارع مع صاحبها كما شرط
 وينتقد في الفصل ويقتضي ان صاحب نقصان الارض وفي المختار ان اجازها لك قبل استيفاء المانع جاز
 والاجرة للمالك وان اجازها بعد انقضاء بعض المدة فالكل للمالك عند التمسك وعند جرحه المانع لغيره لغيره
 للمالك وان اجازها بعد استيفاء المانع فكل مقدم او لا **نوع في استباحه الارض** في اجارة الرعي والمطام استباحه
 حماما في قرية فوقع الحظاء ونظر الناس سقط الاجر وان نظر بعض الناس لا وان حيا بالرجال والنساء وحما لقتل
 وحدودها جميعا لانه سعى بالاجارة مما اجازها تخلفا قيل هذا اذا كان باب الحمامين او اقله بغير واحد ولو لكل
 باب لانه لظاهرة سوى بينهما الصحيح استباحه في لحن المنطقة فحق به ما مثل المنطقة او دونها من الارض لغيره لغيره
 استغرض داره من رجل وقال له اسكن حانوته فقبل رد مالك لا اطلق لك باجرة والوجه التي يجب عليك مائة
 فذفع المخرج الغاوي سكن الحانوت ان ذكر ترك الاجرة مع كقرض فعليه الاجر وان قبل الاستغرض او بعده فلا اجر
 استباحه مما على ان عليه الاجر حال حيائه وانقطاعه فستلاء كان مقتضى العقد استباحه رعي وبسترها
 ومناعه مدة معلومة باجر معلوم وانقطع المانع سقط الاجر بجره فان لم ينقض مدة الاجارة حتى عاد
 الى بذر لم يزرع لاجرة في شرط الاجر وان انقطع الى وقت الاجارة وانما انقطع في قدر لا ينقطع فانقول للمشتري
 وان في نفسه حكم الحال وان قل الى ما وافرط الطي هو طين فان فحل الضرر فخرن قل فالاجارة لانه وان خاف المالك
 انقطع الى ما وافرط الطي هو طين فان فحل الضرر فخرن قل فالاجارة لانه وان خاف المالك
 فان انكسر الحجر او الدائرة او انه لم يندم البيت له الفسخ فان اصلح الاستباحه طاعة في هار حنان واحتياج التهرل
 اكثر من صاير كمال لا يعمل الا احدى ان الحفر على المواجه عادة وصار الى كمال لوصف بعلان ناقصا بغيره لغيره
 وله الخيار وان لا يعمل الا بغيره اجره احدى وان تعاونا لزمه اجره كذا وان كان الحفر على استباحه لزمه الاجر كذا استباحه
 الحنطة اذا انكسر راد ما يلزمه الاجرة لان انقطع الاطباء ان انكسر قدر المطام سقط الاجر كذا استباحه الطاعة
 حجر او حديد او شيئا آخر ثم انقضت المدة واراد ان ياخذها فيه ان ياجر المواجه على ان يرفع ثم يفتلح رعي ويكون له
 وان بلا امره ياخذ في المركب وقيمة المركب استباحه طاعة اجارة طويلة ثم اجره ما في غير مقتضى بطله دادا واذن
 في معارضة وانفق ان علم انه استباحه الطاعة ليست له لا يزرع وان لم يعلم وطمه ما كما يزرع وهو المختار اعلم
الفصل الرابع في اجارة الدواب استباحه دابة ولم يتركها يجر فسد فلو سعى على الاضف بان استباحه ليجل فخر
 جاز ولو ركب ليس ان يجره ولو حمل الاجر لان الركوب سعى حلا يقال ركب وحمل معه فلان وحملتك على الدابة
 ولا يستحق لركوبه باستباحه بخلافه بل على ان يحمله عليه في يديه ويعرض منه لا يجوز ولو شرط ان يركب واحد من رجل
 ثم واحد ثم يفتح استباحه دابة ليس سعى عليها او يستقبل الحاج لا يصح بلا ذكر وقت او موضع استباحه دابة كل كذا
 بعشرة على ان سعى له حابة ليل او نهارا ركبها ولم يبين مكانا معلوما فسد وان اعلم صح ولو استباحه ثوبا
 ليقتضيه اجره فيها في المصير يصح وان لم يترك مكانا بخاري دابة على دونه عشرين ثوبا الى مكان كذا في دخله
 خمسة وعشرين كطاعة الاجر بجره وعلى قياسه من ثوبان يبيع ان يفسد الاجارة كما لو استباحه بخر عشرة

استباحه رعي ما
 فانقطع ما

ضمي وقد ذكرنا أنها لا تضح بل البيان موضع معلوم ولورام المحل أن يحل فوق متاع المستكرى متاعا ومتاع غيره
ليس له ذلك لأن متاع الدابة صارت للمتاجر ومع هذا لو فعلوا أخذوا كرو بلوغ المقصد ليس للمستكرى أن ينقص
من الأجل لأنه لا ضمان للمنافع بل انعقد بغير رادته في العدة لا العينة بالعينة سبحانه وبرد ما بعد التزوال
واليوم في طلوع الفجر الك إلى الغروب والتبليغ في الغروب في الفجر هذه الدواب أما لو استاجر أجهل يعمل اليوم في طلوع
الشمس يحكم العادة وحمل البعير مائتان واربعون مثاقا ولطار مائة وعشرون مثاقا من كمل موضع كذا فدرهم كمال
موضع كذا فدرهمين والاموضع كذا فثلاثة دراهم كوز ولا يجوز فيما زاد على الثلاثة حمل بطل كماله البلاء فعمله
كرهه حتى يرجع إلى الموضع عمله وكذا فيما لم يحمل ومثله أكثرى دابة في محال لا تسف فقط في بعض الطريق في فروان
فامر متاجر جلان ينفي عليها باجر ففعل ان علم الماخوران الدابة ليست للمتاجر الأمر لا يرجع على أصله إذا
ضمن الأمر وان لم يرجع على الأمر اختلف في وقت الخروج وفي تعيين الطريق فذلك في المتاجر وان اختلف
الطريقان في الصعوبة والسهولة او غيرهما فالاجارة بلبيان الطريق في عدة القاطن متاجر ما بعد
إلى العصر نجدة والاكوفة عشرة قال محمد بن الحنفية قصر منصف بطريق الكوفة جاز وان أقل أو أكثر لا وقال الامام
يجوز على كل حال وفي المنتهى استاجرته ما حثك فان بلغت بها الكوفة عشرة وان القصر وهو نصف نجدة
وان قال ان بلغت القصر ستة لا يجوز لان ان القصر لا يدرى كماله ستة او خمسة لانه باعتبار الأول ستة
وبالثاني ستة وان قال استاجرته لا الكوفة فان ركبتها إلى الحيرة فدرهم وان ركبتها او حلت عليها هذه الحولة
فدرهمين فدت لانه لا يدرى ما يعطيه أصله في الجامع الصغيران خطته اليوم فدرهم وان غدا فنصف درهم حاز
الأول لا الك وما يتصل بالتوكيل بها سلم ثوبا للقصار او امر جلان ياخذ منه هذا الثوب وبيعه فاعطاه القصار
ثوبا آخر باخلط وملك في يد التوكيل لضمان وبيع رب الثوب للقصار بثوبه قال القاضى عدم لزوم ضمان الثوب
على التوكيل محال لانه اخذ ثوب الغير بلا اذنه وفي المنتهى اودع عنده ثوبا فاجعل المودع ثوبه مع تلك الثوب
ثم سلم الكل للمودع ونسب ثوبه وملك عند المودع ضمن لانه قبض ثوب غيره بغير اذنه ولا بعد بل بالقبض
اذا دفعه للمالك ثوب غيره فاخذته للمالك على ظن انه ثوبه ضمن ولو ان المالك بعث القصار رجلا لياخذ ثوبه
فرفع اليد القصار ثوب غير المرسل فضاع ان الثوب للقصار لا يضمن وان غيره خير رب الثوب بل يضمن القصار الكل
ان ضمن القصار لا يرجع على احد وان ضمن التزول يرجع على القصار التوكيل بالاجارة عليك الاجارة بالعين العيش
عند الامام وملك الاجارة من الموكل وابيه كمال البيع وان في ان من لا يقبل شهادة لا يجوز عند الامام
خلافتها كالباع ولا يضمن التوكيل في الاجارة العدة ويجب اجر المثل على متاجر وكوكيل بالاجارة الطولية
يطالب بمال الاجارة عند الفسخ وكله بان يستاجر له دارا بعينها فالتوكيل يطالب بالاجارة ويأخذ ما
في الموكل ويعطى له الطلب قبل ان يطالب وان الاجارة في توكيل او ابرأه صح والتوكيل ان يرجع بالاجارة على الموكل
وكل رجلا بالاجارة واره وارضه ففعل ثم ناقض القاطن بالاجارة صححت الحاققة ولا ضمان على التوكيل لان التوكيل لم يملك
شيئا هذا اذا كانت الاجارة دينيا فان عينا وعلى الاجارة قرب كذا رهنا كذا كذا في الشيء فلا يصح ان يقضه
في حقه وكله يتجبر ارض عينه من اجل معلوم ففعل ثم ان التوكيل بلا علم بالاجارة وكيله لا يضمن ذلك لارضه
البيع اذا علم بالاجارة ويكون في يده بالاجارة حتى يفسد حدها امره بان يستاجر له دابة بعشرة فاستاجر بائنة
عشر وقال الامر استاجرته بعشرة فبركها الامر لا اجر عليه بل على الماشور وكله بان يستاجر له دارا ففعل ولم يدفع

المخاتيم حفظه اليوم بدرهم قال الامام اذا استاجروا له ليجل عليها عشرة مخاتيم حفظه فجل عشرين فان قلت عليه السلام
وان قلت بعد ما بلغت عليه نصف قيمتها وعام الاجر وبلغني عندك استاجروا ليذهب عليها الا مكان كذا فربها في
المصرفه فواجب هو مخالف لا اجر عليه كذا القميص استاجروا ليذهب عليه مكان كذا فذهب في المصرفه فواجب قال القميص كجاء في
مشتاقل لاخير وفي الدابة لا سهر لانه ينجح في الدابة لا ذكر المكان وفي الثوب لا ذكر لوقت استاجروا ليذهب
الي ليل بل جاز معلوم ان ثوب بذلة لا يلبس اليوم وكل القليل وان ثوب صيفا فليلبس اليوم واول الليل وآخه وان
لبس وسطه فخر في حق كسارى البتة باربعة درهم لا مكان كذا على ان يرجع اليوم فلم يرجع الا بانه يجب عليه درهمان
لانه مخالف في التراجع **نوع آخر** استاجروا ليذهب علي ثوب من اقماع الخوارزم بغيره فوجد بعضهم مبتاعا فباعه بالاجرة
ان معلوم وان لم يكن معلوما في الاجارة فاشد ولو استاجروا ليذهب بالطعام لا فلان فذهب به ووجد
فلان ميتا رده لا اجر له عندنا وفي مسئلة على الكتاب التي ذكرنا في الكتاب ان دفع الكتاب الى رتبة يجب الاجر بالاجماع
وان وجد غيايب وترك الكتاب هناك قال بعضهم في شايخنا انه ايضا على الخلاف وبعضهم على ان يجب اجر الذئب بالاجماع
هذا اذ شرط عليه المني بالجاب اما بلا شرط فان ترك الكتاب ثم حمله على ان يصر اذا كان غيايبا او لا ورتبة ان كان ميتا
يسحق الاجر محلا وكذا لو وجدته ودفع اليه الكتاب ولم يفر او عاد بلا وجب الاجر محلا لانه لا يباع في وسعه ولم يجبه اذ وجد
وعاد بالكتاب فلا اجر له وقال محمد لاجر الذئب ولو نسي الكتاب ثم لم يسخريه اذ ذاب جماعا وان استاجروا ليبلغ
الرتب لا فلان فلم يجبه او وجدته ميتا فلم يبلغ لادارته ورجع لاجر الذئب لفرق ان الكتاب ان كان ميتا يكون
محتويا غايبا فيمكنه الترك لعدم اطلاع غيره ولعدم حملك ختم غيره والرتب له لو ستر الايداع فامتنع لانه يباع
الغير قال القميص لا فرق بين الكتاب والرتب لانه اذا رجع بالطعام وملك في الطريق لم يسخريه عندنا استاجروا ليذهب
بكتابه البغداد فقال العلامة ذهبت به وانكره المتاجران برهن الغلام انه دفع اليه الكتاب ولم يجبه يجب الاجر استاجروا
دو ابا اليلدة ليجل عليها فذهب هناك فحمله فقال المكركب ذهبت فمما وجدت هناك فحمله ان صدق استكر فيه
لزم اجر الذئب فاليان في مجموع النوازل استاجروا في بغداد ليذهب بها الى المدائن ويحمل عليها طعاما فمد المدائن
فذهب لم يجد الطعام بلزم اجر الذئب ولو استاجروا ليجل عليها في المدائن ولم يستاجروا من موضع العقد لا اجر عليه
وفي اوقات اخرى في تجار المتعلق بالاخر فلم يرض البائع وتقالا ان استاجروهم ليذهبوا معه في الموضع المتعلق
فلم يجر اذ ذاب وان الاجارة لتعلق التجار موضع كذا فلا اجر وفي النوازل استاجروا اجر اعلان يتعلق بالاشجار
في موضع كذا على ان اجر الذئب والتراجع على المتاجروا قال لا اجر لاجر الذئب التراجع لانه لم يعمل شيئا استاجروا
مكاريا ليجل له وقرأه الحظ لا موضع كذا فليبلغ نصف الطريق عاد به الا المكان الاول لا يجب الاجر اكثرى سفيته
يحمل عليها كذا فليبلغ المحل رة ما الرجح الا المكان الاول ان كان صاحب المتاع في السفيته يجب الاجر بان تمام لوجود
التسليم وان لم يكن فيها لا يجب الاجر والحياط اذا خاطم تغصن بجبر على العمل وان انتقض غزوه لا ولا شكاف على هذا
نوع آخر استاجروا في الكوفة في الجبانة لم يجز لتعدد ما لو واحدة هاز استاجروا في موضع صلوة الجبانة
لم يجز لتعدد ما في كل مصر استاجروا في الكوفة في الحيرة يبلغ عليها المضرلة ويركها مضرلة كذا في عمل المتاع فلو قال هذا
مضرلة لم قال لا بل في ناجية اخرى وقد اخطأت لا يصدق في كسارى بها في عرس ترف عليها الا النوع ان كان في غير عرس
تتبع اول اركب وان حبس الدابة بل اركوب حتى يخرج ثم ردها لا اجر وان لم يركبها وتسبغ عليها الا النوع ان كان في غير
فلانما يجبه ما فرد ما وتسل الظهيرة وقد بدا عدم المسافرة فلان ان حبسها لم يبعها ولا اجر ولا ضمان وان فوقي اعاد

لا الامر وسكنها المأثور حتى غدت الحدة في الامام الكلي على الامر بل على المأثور ويرجع على كونه كل ما قال انما
الربع موزن الصحيح ان لا يرجع بالاجرة على الامر حتى نال ان كوكيل بالي صلب غاصبا الدار في الموكل ونقصت له ملك
متصور فصار كغصب الاجنبي وقال في كوكيل الامر في ان كوكيل بالي بشرى او اجس من ملك في يده لا يخط
المن عن شترى وكذا الاجر ولا يرجع على المأثور لانه غاصب كمن فلا يرجع عليه مرة بان يوافق وان بعثه فاقبوا بخشنة
فلا جارة فاسدة ويصدق بالفضل ان اخذ ما كوكيل بالتجارة الا في سنة استأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره
والثنية للمأثور وكل ما استأجره وارفق بعض ثمنها قبل القبض وبعده ورضيه كوكيل للموكل لم يزم كوكيل كوكيل
اذا رضى بالبيع الكفالة بالاجرة والحالة الجارية ولا يطالب شيئا منها حتى يكمل البيع او شرط التعجيل فيجعل كالاصل في
السبيل الوجوب فطالب بعد وجوب اتمامه وان ادى الكفيل قبل الوجوب لم يرجع عليه حتى يكمل ليس للكفيل ان
ياخذ المستأجر حتى يوفيه فان لم يزم هو بل يضاوان اختلغا في مقدار فقال الاجر دينار وعتا جوا نصفه في القول
للمستأجر المتكرر للزيادة وان اقر الكفيل بالزيادة لزم خاصة وتقول قول الكفيل اذا انكر الزيادة ولو اقام الطالب بنية
ياخذ اتمامه ولو كان الاجر ثوبا وملك بطلت الكفالة لبرادة الاصيل عن تسليم ولو اقر عده او نفع الحزمة
فكفل بالزيادة ان لم يكن لان خدمته لا يكون خدعة مستأجر فلم يقد على الايقاع ولو سلم نفعه جاز لانه مقدور
وكذا لو استأجره لزرع او دارا لتسكنه لم يخر الكفالة بالسكنى والزراعة صحت بتسليم الارض والدار استأجره
معبية للموكل ففعل بالجل لم يصح وان تسلم الدابة يصح وان كانت بغرها بها يصح الكفالة بالجل لا مكان الايقاع
محل الاجرة ففعل بها رجل ان لم يوف المصانع صحت لانه يرضى عن وفاء الكفالة لا بالوجوب والاجرة فان شرط فيها
فدت لفاد الشرط على الصانع ان يعمل نفسه ففعل به رجل يصح وان لم يشرط على نفسه ففعل به رجل يصح وان علم
الكفيل رجوع على الكفول عنه باجر مثله الغامض ان الكفالة باجره وكله باجره كره جارة طويلة ففعل وهو موكل
فلا جارة عنه عند رجوعه لانه اجنبي عن الموقوف ثم يعود الى الموكل بجاري دابة فغدا وعليه ان يعطيه الاجر اذا رجع
من بغداد الى مكة فطالب الاجر قبل الرجوع فبغدا لانه جاز وان لم يخره ففعل به رجل يصح وان لم يخره ففعل به رجل يصح
يكبر بها في جامع الصغير لا ينفذ وذكركم في الامام ان ينفذ لان سبب الكراب مجمل لانه يوم او يومان وتلك
الوقت مستثنى عن الاجارة لانه ترتيب الارض وان يخرج صحيح لانه نفي في جامع الصغير ان شرط على المستأجر ان لا ينفذ مطلقا
فان شرط الرذم كونه بكراب بعد الاجارة فعلى وجهين ان قال لاجر تك بكرا او بان يكبرها بولادة فهذا جائز وان قال
اجر تك بكرا على ان يكبرها بعد الحدة وان فاسد وان اطلق الكلام اطلاقا كقوله صرنا الى ما بعد انقضاء الحدة لكن هذا
خلاف الرواية فيكون على التفصيل وبغيره عن محمد شريط مع نقصان الخطا على ان ينفذ ويخطئ بواحد وبآخر
فلما رأى قال لا رضى به فله ذلك الاصل ان كل ما يختلف فيه عمل يثبت فيه خيرا او روية وما لا يختلف فيه لا استأجر
ليكسر الخطة فلما رأى قال لا رضى به بكسر ليس ذلك لعدم اختلاف العمل وكذا استأجره ليحجم فلما كشف ظهره قال لا رضى
ليس له ذلك الاصل ان الاستأجر على عمل في محل عده جاز وفي محل ليس عده لا كالبيع استأجره ليحجم فلما كشف ظهره قال لا رضى
سماء او ليصير له ثياب حرورية وان لم يكن عده ليجوز **الفصل الخامس في الاستصناع والاستأجر على العمل**
استأجره ليعمل السبع والشترى لم يوفى لم يخره وان وقت جاز ولم يخره الاجر حصل السبع عام لا ووقا قال بعض هذا المصانع باجر
درهم او شترى لم يبين لاجر العمل لا يزداد على درهم ولو امره بالبيع والشترى لم يخره لاجر افلا شترى لانه مستوفى
وفي البحر يخذل الاجرة على السبع والشترى فان باع او اشترى يجب لاجر العمل ليجاز به درهم او دفع الى امرأة رجل مهم

ممنوع في زوها

تخرض زوها على سبع دارة فهو شترى وقال الاجر بيع صنعتي هذا ذلك كذا في الاجر فلم يقد على بيعه فباعه والامر
ليس للموكل شترى وعليه الفتوى دفع لاجر رجل ثوبا وقال بوجه بعشرة فما زاد فهو شترى وبذلك قال الامام الثاني
بعشرة فلا جارة وان نوب وان باع ما يزيد فلا جارة فذلك لانه عمل باجره فاسدة وعليه الفتوى
والاجر مقابل بالبيع دون مقداره كالتسليم استأجره ليعمل السبع جاز ان او يبيع كل ذراع بكذا جاز في البيع
فاستعان باخر في السوق ثم طلب خذله المثل ينظر الاهل السوق ان كانوا يعملون في مثله باجره فله لاجر المثل
وان كانوا لا يخذلون في مثله لاجر افلا شترى دفع لاجر حايك غزلا ليعمل سبع عشرة اربع فشم ثلث اربع ان شاء
صفته مثل غزله والثوب للحايك واخذ الثوب واعطاه الاجر وقال ليعمل السبع الا ان يبيع عذري ان يعطيه لاجر مثله
لا يزداد على ثلثة اربع فشم وفي رواية لاجر المثل ليجاز ما شترى دفع لاجر حايك نوعين من الغزل طاهره ان يبيع
ارفق والآخر اغلظ فغلط الحايك غلطا ونسجهما واحد ايضا فغل غزله والمنسوج له والصانع اذا غلظ
وصنع في مكان الحر الصنفه ان شاء المالك صفته الثوب ببيض وان شاء اخذ الثوب واعطاه ما زاد الصنيع
والاجر له وان صفته رديا ان لم يكن فاش لا يضمن ان تخش ويعرف ذلك يقول اهل الصناعة يضمن لغيره ثوب
ابيض في محيط امره ان يصنفه برغفران وشترى الصنيع به او لم يشترى ان شاء صفته ثوبه وان شاء اخذه
واعطاه لاجر المثل ليراد على التسليم استأجره ليعمل السبع عشرة ايام يتناول الذي يبيعه لوقا عشرة ايام الصنف
لا يصح لانه مجهول الم يقل عشرة ايام في اول شهر كذا اعطاه درهمين ليعمل السبع يومين فعمل يوما واحدا في السبع
له عملا جارة جارة وكجر على العمل اذا احتسب لغيره طلب العمل منه وان شترى عمل وقال بوبين في الايام ففعله
فلما جاز مثله ان عمل جهالة السبعين دفع لاجر خياط ثوبا وقال اقطع بحيث يصيب القدم وكما تخش استأجره
كذا في وعلى نقصان اصبع وخو يسترى الاجر وان زاد النقصان في الخياط قال للمقبر اقصه شترى ثوبا
بكذا ويتس الجس لم يخره وان اراد جاز وان جاء لنقصان ثوب غيره خطأ او عدا في طرافع خير ماله من تخش
اصدا ان ضمن المستأجر ليرجع على اصدا وان انقصار رجع عليه استأجره ليعمل السبع عشرة قبا والقر قال
وبين الجس ونقد قال الامام طهر الدين يصح ولو استأجره ليعمل له كذا ففعل به رجل يصح وان لم يخره ففعل به رجل يصح
متفاوتا ان لفظ في حكمه وان كان متفوتا لا يصح كخا مثله استأجره ثوبا ودرهمين سايد او زبد
بخي راجعا لانه لم يكن معينا وكان متفوتا لا يصح وان استأجره ليعمل السبع ليعمل السبع ان وقت جاز والاول دفع
الا سكا في درهمين على ان يخر له ثوبا اعطاه ففعل متعليا من عده يجوز للتعاين والقياس لا يجوز
لوعمل الخياط ثوبا على ان يخره ليعمل له ثوبا لانه اجارة في بيع وعين محمد يرفع ظاهرا لا لالخياط على ان يكون لفظ
يصح كخا في الخف ففعلت على الروايتين ولو علم ان الظاهرة منه لا يصح على الروايتين لا يقابل ثم ان محمد
جوز هذا بالرؤية النعل والبطانة عملا على نعل يلبس بالجل وكذا لو شرط ان يخره ليعمل السبع اربع قطع وان يخره ثوبا
وفي نوادر ابن سماعه جوز شرط الآلة فاذا في الرقع والصفروايتان لانه جعل هذا لتعاين المعامل معبته العادة فيه
وكذا لو اعطاه خو حة على ان البطانة المشو حة ليعملها ففعله وكذا لو دفع لاجر ثوبا ليعمل عليه ففعله
كذا بكذا ولو لم يبين الاجر المسمى للتعاين استأجره ليعمل السبع ما وضع عده ثم وجده لاجر عليه ان صدقة
المالك فيه وان لم يبين يوم اخره وان اختلف في الصانع فكل حال استأجره ثوبا ليعمل السبع كل يوم بداني فوضعه
في بيته او ما ولم يلبس به عليه لاجر واحدة يخرق فيها الثوب ليس ثم يقطع لاجر استأجره ليعمل السبع لانه

لا موضع كذا في بعض الطريق بدله وطلب اجزاء الخاضع كان باقي الطريق يساوي كذا في سبعة ذلك استاجر
 بخاربه لا التليل فامر آخون تخذله ودارة بدرهم فكذا ان علم انه اجير لا كيل وان لم يعلم لا باس وينقص من اج
 النجار قدره الا ان يجعله في حقل دفع ثوبا الا خياط وهو اجير عند خياط آخره ان يتقبل عليه العمل ياخذ العمل اليها
 شاة فانيقات له ان ياخذ بالعمل الآخرة والاجر وعليه الضمان فان استاد ولم يشرع التليل فعمل هو حر
 او عبيدا دون حتى ملكك التوب في حانوت الاستاد ففناء عند الاستاد وان شاة ضمن المتقبل وهو رجع
 على الاستاد فاذا اذ هو في العمل فقدر على الاستاد الضمان دفع الا خياط ثوبا لخياطه فقطع مات فلا شاة له
 في الاجرة لان الاجرة عادة في مقابل الخياط لا القطع وهو الاصح اشتري خياطه واشترى كاعلى ان يشركه بالبيع يصح
 بخلاف ما اذا اشترى ثوبا على ان يجتهد البائع والعرف في وجود التعامل وعدم استاجره كغير البقران لم يبين الطول
 وكوضعي جازا تحتنا وخذ بوسط العمل الناس اذا عتوا مكان الحرف فخر في موضع آخر ان شاة اجازا لوقوف
 في الاصل وان شاة لا الخلف في الوصف فان دفنوا فيه فهو رضا في عشا اتراب يعتبر الوقي وجعله القاضي على الخار
 احتيانا فان انهارا ودفن فيه ميتا آخر قبل ان يات استاجر حكمه البئر على سبيل انفا استاجر حكم البئر او النهر
 لا بد من بيان الطول وكوضعي العن فان خفره اعا فخره جسد ان يطاق حفرة بخر على الاعام والآلا لا يخرى وجب
 احمره ما حفران الحفرة من الاستاجر كما في الخياط وكما لا ينقص من الاجر بحسب لين المكان لا يزداد طلبة ان ينقله
 صحرة شرط كل ذراع في الليل كذا في الحاء كذا في السهله كذا في الصبح ولو شرا حفر البئر وطبها بالاجر ففعل ثم انهار
 بعد الطل للاجر وان قبل الطل فنجس به وان في غير ملكه فلا اجر لعدم التسليم وفي الخيط فان كان في مقام قد يكون
 فيها فخر جدا صلبت راي فان علم ان سيقاه عليه الحفر وان قال لم اعلم اختلف بانه انه يعلم وان شاة الاجر بحسب حفر
 وان مات استاجر للاجر بحسب به هذا اذا كان في ملكه او يده فان عدا فلا اجر الا بالفرار والتسليم قال الحسن
 اذا راه مكانا في الصحراء فخره فهو كالذي في ملكه ويده وهو قيس قول الامام لان صار في يده بالتعيين وعرض حجب
 ان لا يكون قابضا الا بالتحليل وهو الصحيح استاجر به ليلين فليسه واصابه الخطر قبل الرفع للاجر وان كان في داه حقا
 ما لو كان فاط بعض التوب من مالك ثم سرق التوب مني للاجر ولو نصب بعد الحفر ثم فخره الخطر للاجر على قول
 الامام وعلى قولهما لا قبل التبرع حفره ان يطبخ في اتون استاجر فلا فخر على الاجير فلو ملك قبل التسليم ثم عثر
 في فخر فخر فالرجل اذهب اليه وطالب به وهو كذا فان قضت فلك كذا يجب اجرا مثل استاجر به فخره ففعل كذا
 لا يدخل يوم الجمعة ويبتدأ وقت فجر استاجر به ليلين كذا ولم يذكر الاجر يلزم اجر المثل دفع قايمة مريضة الطبيب
 وقال عاجلها فان برات فازا في قيمتها بالصحة بيننا فعاها صحتي لاجر المثل قدر ما اتفق في غرض الادوية
 والطعام والكسوة ولا يملك جسد الاستاذ اجر المثل وجهه شاة وقال علان يعمل في هذه السنة ليس
 ان يرجع بعد عمل السنة يتقبل في رجل بناء حايط بلسن وطيش في عند البائة فسد فان ينيظ لا قيمة لللسن
 والطيش يوم المصومة مثلا قيمتها ثلثون يوم الحايط مبنيا مثلا قوم باربعين علم ان قيمتها ثلثون وقيمة اج
 البنا عشر في قيمتها واجر مثل البنا ولا يجاوز عشرة استاجر به ليلين كذا في هذه الاحتمالية آخون
 فاسقفين او سقف وبن الطول والعوض والذي يقال له بالقرينة شكره ولا يجوز استاجر به ليلين كذا في هذه
 او بنا وحايط او حلة خبسة لا منزل ففعل احداهما ان كانا شرا فليس في عمل قبل هذا التسليم لكل الاجر والآفة النصف
 قال لاخر ان عملت هذه الخبسة في موضع كذا فلك درهم وان عملت الاخر فلك درهمان فكلما قلده درهمان وان قال

في هذه الخبسة لا منزل ففعل احداهما ان كانا شرا فليس في عمل قبل هذا التسليم لكل الاجر والآفة النصف

اجمل احداهما ان شئت بدرهم وهذه بدرهمين فكلما قلده درهمان وفي رواية عن محمد بن جعفر استاجر به بدرهم
 واستحقت فلما اجر المثل ولو عينا معلوما فقيمة لان الدرهم لا بد لها وقيمة العيس بدله استاجر به بدرهم
 بكذا فاستعمله نصف السنة ثم وجد ان يكون العبد مستاجر وقيمة يوم الحو والافن وعتت السنة عنده وقيمة الف
 العبد في يده يلزمه كل الاجر وقيمة العبد بعد عام السنة ولا يلزمه جتماع الاجر والضمان لان الضمان يجب بعد السنة
 لعدم التسليم الا مالك والاجر لعله عام السنة فخصب دابة رجل ثم اجير بها منه بدله معلوم ليركها جازت به
 ثم الضمان بالركوب استاجر به دابة فوارزم البخاري ان استاجر جدي الدابة للمواجر ان ملكك قبل الركوب ضمنها
 وان ركبها بعد الحو فقدر جمع في ضمان الغصب بالركوب القصار اذا جازا بالتوب مقصودا بعد الحو وان قصر قبل
 الحو ولزم الاجر وان بعده لا وفي الصباغ ان صبغ قبل الحو كذلك بعده بخير رب التوب ان شاة اخذ التوب
 واعطاه ما زاد الصبغ فيه او ترك عليه التوب وضمنه قيمة ثوبا بيض في النسيج ان قبل الحو ونسجه وكذلك
 وان بعده فالتوب للتبج وعليه مثل التوب استاجر به لينقل الدرهم ففقد ثم وجد الدرهم زوفا في رة الاجرة
 وان وجد البعض زوفا رة بقدره دفع اليه ثلثة او قار درهم لينتخب منه صابونا باعته درهم على ان يحتاج اليه
 منه ففعل فالصابون لرب الدرهم وعليه غرامة ما اتفق الاجير منه مع اجرا المثل دفع اليه عشرة اشاة بحال
 لتدقيقه باربعين درهمان جازا بسبعة اشاة وعليه رجعول درهمان شرط **الفصل السادس في ضمان الضمان**
 وفيه انواع **الاول** استاجر دابة بكافة فاوكف عتله او اسرجه لا يضر لو سرج فاوكف او اسرجه بما لا يضر عتله
 فملك يضمن كل قيمة عند الامام استاجر دابة فاسرجها وركبها وملك ان يملكه لا يملكه لا يضر وان في البلدان
 ثم الاشراق والضمان وان في العوام الذين يركبون دابة يكره دابة ولم يكره السرج والا كافان كان مثلهما
 يركب سرج يضمن ذاك بباكون ان يركب بكل منهما الضمان استاجر دابة فاسرجها فاسرجها فاسرجها فاسرجها فاسرجها
 الكرامة لعل عليها عشرة محانية بترجل ازيد من بقدر الزيادة وان ليطحن فزاد وملك يضمن كل قيمة وان ليجل عليها
 عشرة فجعل في خالق عشرة فاحررت له لئلا ان يصنع عليها ففعل وملك الضمان وان حملها مع يضمن
 ربع قيمة لان النصف اذن والنصف لا نصف هذا النصف وكوكانا في عدلين فحمل كل مفاعلا او حمل
 اولاهم رب الدابة الضمان اصلا لان رب الدابة حامل للزيادة ولو حمل زبها او لاضع استاجر نصف القيمة والضمان
 القصار برب التوب في دق التوب وتخرق ولا يدرى في اي الفعلين قال الحسن يضمن نصف قيمته وقال محمد كلاهما
 لان التوب فيه وان استاجر به ليلين عليه ففعل عليه قدره براضين ان نصفه اقال الحسن
 يضمن وقال بكر لا وهو الاحتقان وهو الاصح ولو زاد وبلغ المكان ثم هلك ضمن قدر الزيادة لانه ضار خاصا
 لذلك القدر فلا يبراء الا بالرد على مالك وفي فتاوى كفاية خالف استاجر في الحسن ان شرط عشرة اقفره بتر
 فكلها قدره حرفة القياس يضمن وفي الاحتقان لا لانه اخف فان حلت لزم التسريح وان عطيت فالقيمة ولا اجر
 وان شرط شعير فحمل قدره براضين قيمتها لانه الثقل كالديد مكان البر والآن في البر وزنا معلوما فحمل عليه في شعير
 مثل ذلك ضمن كل قيمتها ولو حمل شعيرة واحد ليلتين شعيرة واحدة لا يبرأ ضمن النصف لانه مخالف لحد القدر
 وعليه نصف الاجر استكرى خالف مجاوزة المكان ثم رجع فعطى لم يضمن عنده وفي قول الآخر ضمن قبل الدفع
 الا مالك وهو اختيار السرخس وكذا العارية بخلاف المودع وقيل لا فرق بين مودعة والاجارة لان مودعة
 حطلة اما الاجارة فعمل الذاب بالحيثية حرة لو استاجر بها ما ذابها وجازا لا يضمن لو دعيه وهذا ليس صحيح

ضمان مستاجر

لا تسعة فرسخ فاستبجى الجبل والجر وفتحادوا صب الحمال اذا نزل في مخاضة وعكس من الانفال فلم يتقلص في المتابع
 او سرقة غالبة ضمن **نوع آخر** استاجر حمارا ووصل في الطريق فتركه ولم يطلبه حتى ضاع ان ذهب الحمار حيث لا يحسبه
 وهو حافظ لا يضمن تركه العطب اذ كان آتيا في جوده ولو طلبة لمواضع الخرب فلو وقفوا في الصلوة
 فذهب الحمار وهو وراءه فضايع ولم يقطع الصلوة يضمن ولو نزع الغرض لان الحفظ واجب عليه لانه قادر وكذا لو كان يول
 او غايط او حديث مع غيره فذهب وتوارى عن بصره حتى ضاع ضمن ولا يكون البقار تاركا للحفظ اذ لم يغيب عن بصره
 وان كان ناعيا وان كان عن بصره يكون تاركا للحفظ وفي الصوى اذا نام فاعدا لا يكون تاركا للحفظ ولو مضطجعا لم يكون
 وتوله ضل في الطريق لا يضمن اي اذ لم يغيب عن بصره اما اذا استغل على آخر يضمن فاضل وكذا لو جازى والخباز لا يضمن الخبز
 وترك الحمار ان غاب عن بصره ضمن في الاالا وعلى هذا الوجه ان فاستغل بمحل احد ما ضاع الآخرة والتعبد بالبصر في النهار
 والتليل سواء غير ان يري في النهار بعيد وفي الليل لا وفيها ان غاب عن بصره يضمن وفي حيط والسفر لا ضمان بكل حال ولو
 الحمار على ادى في سكة نافذة ولا منزل له فيها ولا القرية ان كان استاجره لم يضمن ان ضاع ولو مطلقا بلا
 بيان اتركيب وبتارجل نيام ليسوا في عيال الاستاجر ولا تراجا ان لم يتحفظ ضمن ان ضاع ولو احتفظ بعضهم بقلوب
 منه والغالب ثم ان نوم الحافظ ليس بضائع لا يضمن وان كان بعد نوم الحافظ احدته ضمن ترك الحمار على الكلب ودخل
 المنزل لياخذ خشب الحمار وضاع ان لم يغيب عن بصره لا ضمان وان غاب ان حوضا لا يضمنه كان كانت السكة غير
 نافذة او في بعض القرى لا يضمن وان بعد تضييعا ضمن ربط الحمار على باب ودخل الدار لياخذ شيئا او الحمار ليصله فمدا وترك
 الربط سواء يضمن في محله ذكره **الخرقة** استاجر جماعة كل منهم حمارا اخرجه فقل استاجر ابعثوا واحدا ليعتاد الحمار
 فبعثوا واحدا فقل الاستاجر لمعاهد فقت مناصحة اذهب بحمارا وذهب الحمار في فذهب ولم يعد عليه فلا ضمان على المعلم
 وكذا اذا استكرى اية في العيرة الى المصير فبعثت المكرى مع جلا فاستغل بالمعوث باخرة في الطريق فذهب المكرى
 وعده فضايعت في يده فلا ضمان على المعوث استاجر منه دابة شهر اقصت المدة ولم يرد ما على المالك فخر عطبت
 عنه فلا ضمان على الاستاجر لان فوته الرد على المالك قال صاحب المحيط قال ما يكن هذا اذا كان الاخراج
 ياذن رب المال ولو بلا اذنة فوته الرد مستاجر او متعار على الذي اخرج استاجر تام موضع الموضع معلوم
 يذهب عليها وبجي فالرد الى الموضع الذي استاجر على الاستاجر وان ذهب بها الى منزل لم يضمن فبعث ضمن الاستاجر
 فان قال اركبها الى الموضع كذا ورد بالانزال ليس على الاستاجر الرد بل على المواجه الاتيان فيه فاخذ دابة استاجر
 حمارا النقل التراب من الخربة فانهدمت الحايطة وقت نقله فخر الاستاجر وتلف الحماران فمخالفة ضمن وان لرضاوة
 بلا صنعه ولم يقف الاستاجر على من الخربة ولا وقف الحمار على الوهن لا يضمن قال الدابة المستجرة ليرد مال المالك
 ومكنت لا ضمان وان سمع ان المالك في بلد اخر عيس موضع الاتجار فخرها اليه فقبل ضمن لان عليه الرد الى موضع
 وان على عليها شيئا وقت الرد يضمن اذا ملك منه وكذا اذا ركب المستجرة او المستعان في وقت الرد وادخله القيد
 انه لا ضمان فيها اتحنا ولا فناء انها لو جوحا لا ينفاد له الركوب كخافه مثله الرد بالبيع استاجر الى موضع اخر
 بلصوص في الطريق فلكم مع ذلك ولم يلتفت فاخذ فان سلكه لانس مع ذلك الخبر لا يضمن الاستاجر
 رجلا ودفع له حمارا وخيس ليشتري شيئا للتجارة في موضع كذا فذهب يشتري واخذ الظلم حمر القافلة فذهب
 البعض خلف الحمار ولم يذهب البعض الا بصر فمن ذهب بعضها سردها البعض لا وان كان الذين سردها لا يكون
 الذين لم يذهبوا ضمن وان كان الذين ذهبوا لا يكونون ملابيه فحمل المتاع لا ضمان وان توجه الى القافلة العطاء

والصحيح اختيار شمس الاثنين بالفرق بين الوديعه والابحار استاجوا بالركب فاركب غيرهم فلا جرح استاجوا
ليدهم مكان كذا ذهب اليفه مني ولا ارجو لكاهلكت وان اردت فعطيت بعد بلوغ المقصد ضمن نصف
قيمتها ان ذلك الركوب وعليه الاجر وكذا غير الحال لك ان شاء ومن استاج فليس يرجع على المرتد وان شاء
المرتد يرجع على استاج وان كان مستعيرا ليرجع عليه ولا فرق بين الثقيل والخفيف لان الاختلاف في جاذبة
الركب وبعد ما لا يوقف عليه فادبر على الركوب وضمان النصف لان التلف بعين اذن وغيره وان كانت
الدابة لا يطبق ضمن كل البعثة وان صلبا لا تمسك عليها او متاعا ضمن ما زاد الثقل وان ذكر طريقا وكن
طريقا او لا يسلكه الناس ضمن ان يبلغ المقصد لزوم الاجر وفي كفاي ان كانا سواء لا يضمن وان احدهما ابعث
يتفاوت في الطول والوض السهولة والصعوبة ضمن وان حمل في البحر ضمن وان يسلكه الناس ان يبلغ بجبل البحر
ويضمن ضرب الدابة في التبر كجهما بالجمام ان عطيت كحاذق القصار وضر لم يعلم وعندهما لا يضمن لو معتادا
جامع زوجه جماعة جامع مثلها ومات لا يضمن استاجوا بحمل معلوم فاقتراب الدابة فغتر فنقطت
للموت في المتاع يضمن المحار واد كان مهارب الدابة اوله في المتعة استاجوا بحمل عليها فحمله وركبه هو المحار
فتلف المتاع لا يضمن المحار وكذا لو كانا يبعث دانهما ولو ساقاها ولو انقطع الحبل وفد المتاع يضمن اتفاقا
ولو اصابه الشمس او المطر فلا يضمن وعندهما يضمن وكذا لو سرق في ظهرها ولو عليها عذوق ركب الدابة
فغتر فملك العبد لا يضمن لانه يد نفسه بخلاف المتاع ولو كان كعبد يمسك ضمن كالنوب اليه اذ ملك
بسوقه ولو عمل عليها ركب المتاع فركبها فغتر فعطبت الرجل او فد المتاع لا يضمن صاحب الدابة استاجو
ركب الدابة ولبس الثياب اكثر مما عليه حين استاجوا ان مثل ما يلبس الناس لا يضمن ولا يضمن بعد الزيادة
استاجوا بحمل عليها فانه من فرقة الجمال حيث يضع على راس الجمال وتخرق لاصحان على الجمال لانه في يد
صاحبه وفي المتعة لو وضعه الجمال في الطريق ثم اراد رفعه فاستعان برتب الرق فذهبها بصفاته فرفع خرقة
لاصحان على الجمال لانه في يد صاحبه وفي المتعة لو وضعه الجمال في الطريق ثم اراد رفعه فاستعان برتب الرق فذهبها
فرفع وخرق ضمن الجمال لانه صار في ضمانه وان بلغ بمنزل صاحب الرق وانزل الجمال وصاحبه ووقع ابيهما ضمن
الجمال وكفاي ان يضمن النصف به اخذ كعقبة وكثره لثبج امر جلاجل الحقيبة الاحكام كذا في كفاي سمعت نفسها
وخرج ما فيها لا يضمن كذا في الجمال اذا انقطع الجمل وسط الجمال لان التقصير في قبل صاحب الحقيبة واد اعمل الجمال على
فغر واهرق وصاحبه مع ضمن ولو فرحاهم الناس لا يضمن اجماعا كخرقة كوق كغالب لو انه هو الذي
زحم الناس في انكسر ضمن وصاحبه بخزانة وحنه وقت الكسر ويخط عنه في الاجابة ما حمل وان شاء وحنه
وقت الحمل في ذلك المكان الذي حملوه استاجو محاربا ليجل عصير على دابة فلكا اراد ان يضعه عليها اخذ
لجوالق في جانب فقط العدة الاخرة واشتق الرق وتلف فيه ضمن المحار استاجوا بحمل عليها وقر الخطة
الاخر ففعل وبلغ على الفرق حمل عليها لم يضمنت ومات ضمن الخلفي بخلاف ركوبه حال الرجوع وان بلده
لانه متعارف قال القاضي بركوبه ايضا يضمن وكذا في الدابة مستعان اذ ركب حال الركوب في دابة ليجل
عليها ان انا باجر معلوم فحل امرأة ثبته فعطيت ان كانت لا تطبق يضمن الكل وان كانت تطبق لضمن
استاجونا وعليه الاجر استاجو محاربا ليجل عليه عيسر وقرانه تراب الى ارضه بدرهم ولم يرضيها وكما عا دعمل
عليه وقرانه ليس فان هلك في العود ضمن قيمته ولا اجر وان لم يحم حتى تم عمل فعله عام الاجر كما اذا انكسر دابة

يقول الامام ثم عند هذا انشاء المال كمنه مقصورا واعطى انشاء غير مقصور لم يعط الاجر فان الملك يفعل
 وقصره ضمن اجماعا بخلاف القصار دفع الاقرار وتوبا بشرط عيلان لا يضعه يده حتى يبرغ منه فليس له ان يترك
 لو شرط ان يعقده اليوم او غدا فلم يفعل فطالب به صاحب الثوب فلم يعطه حتى ضاع بالسرقة لا يضمن واقعة الامام لا يضمن
 بانه اذا شرط عليه العمل في اليوم فلم يعقده يضمن ان ملك نشره القصار لم يضمن حمله فخرقة الضمان والضماني
 على سائر الخوالة وضع القصار السراج في البيت واحرق ثوب عن حجره يضمن وقوع السراج في يد الاجير
 واحرق من ثياب القصار يضمن الاستاد وان لم يكن ثياب القصار قال الاجير وطى ثوبه الاجير المشترك ثوبا
 في ثياب القصار وخرقة ضمن وان في ثياب القصار فلو دعيه عند القصار فالتصان على التميز ولو شرط الضمان على
 المشترك ان ملك قبل يضمن اجماعا والعقوى على انه لا اثر له واشترط وعدم سواء لانه ليس له ان يملك حرك
 الكرابيس تركه في منزله لم يبرق سرق فمن قال ان مؤنة الرد على المشترك يضمن اذا ترك الرد مع اعلمته
 اطفأ السراج في الخانات وترك الحرجة في الخانات وبقي شرع فوقع على ثوب جلد احرق في الخانات
 وبقي يضمن ادخل الاجير القصار الحرجة في الدكان واصاب دهنه الثوب فله يضمن الاستاد اذا كان لا يخال
 باذنه ولو وطأ ثوبا لا يوطأ مثله ضمن الاجير وان كان عايوطا لا يضمن سواء كان ثوب القصار او لا بخلاف
 ما اذا حمل شيئا في بيت القصار باذن القصار فخطا على ثوب القصار فخرقة لا يضمن الاجير يضمن الاستاد
 وان لم يكن من ثياب القصار فخرقة لا يضمن الاجير ولو طوى ثوبا لا يضمن الاجير ولو طوى ثوبا لا يضمن
 لربطه ثياب القصار فخرقة لا يضمن الاجير ولو طوى ثوبا لا يضمن الاجير ولو طوى ثوبا لا يضمن الاجير
 لا يضمن ما خرقة في عمل المادون الا ان يخالف الاستاد في القصار ثياب الناس الاجير لم يضمن في الحرقه فقام
 الاجير علم بضائع بعض الثياب ان علم ان ضاع وقت النوم ضمن الاجير وخبر ثوبه في ثيابها فان لم يعلم
 ضياعه وقت النوم لا ضمان على الاجير لان الاجير لا يضمن الا بالاعتدال الضمان على القصار **نوع في الحراج والبراع**
 حجم او ضمن او بزرغ وتكلم يضمن الا اذا تجاوز المعتاد بخلاف القصار لا اذا جاوز الحشفة وان مات منه فغلبه
 نصف بدل النفس وان برأ فعليه تمام بدل النفس الفرقه اذا ماتت فقد تباير من مادون وهو قطع الحبله
 وغير مادون وهو قطع الحشفة واذا قطع غير الحشفة مادون فجعل كان لم يكن وبقي قطع الحشفة فيضمن حال الدية
 فان قلت لا ما اواة بينهما كما لا ما اواة بين قطع الطرق وجرحه فانه فان قطع الحشفة افضه قلت هما
 واحد لان كلاهما ليس باللاف وضعا والزيادة التي ذكرت لا يعتبر لانهما لا يضبط بخلاف الجرح مع قطع الطرق
 لان الجرح قطع على ما منع التعاقب والتعاقب في عشرة وعية تتعلق المصلحة لقطع الحبله لا الحشفة حتى لم يجل
 قرص الحبله مع قطع افضه منه الا تلف وفيه شرح الخطا في لو قطع الحشفة فعليه القصاص وفي قطع بعض
 الحشفة يجب طوقه على صلب الكمال التزوير في عين رعد فذهب ضوئها لا يضمن كل الحنان الا اذا غلط فان قال
 رجلا انه اهل ورجلان ان ليس باهل وهذا غلط لا يضمن وان صوبه رجل وضطاه رجلا في الخجل ضايب يضمن
 قال الكمال داو بشرط ان لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن لان البصر لا يضمن الا اذا شرط عليه ان لا يخرق فخرقه
 يضمن لانه في وسعه ان يجام بقلع سنة فقلع ثم قال قلعت القحجة غير الماثورة وانكر الحجام فاعول للامر
 وان قلعت ذلك السن فانقلع معه آخ لا يضمن وما يضمن به ضرب الاستاد او المعلم البصير او الجعد بلا اذن
 المولى او الوصي وتلف ضمن والا لا ولو ضرب الاب والوصي لاس في فاق ضمتنا لانهما يضربانه لانفسهما العود

بخلاف العلم

بخلاف العلم والضرب باذن في المولاية وكذا الوصية وفي العتق في ضرب الاب يضمن لا يبرق عنده وعند الشيخ
 لا يضمن ويرث ويجب الكفارة **نوع في الحراج** ليس ثوبا يبرأ في الثياب فاذا هو ثوب غيره يضمن الثياب في الاصح
 وضع الثوب براء الحراج ليس ثوبا لا يضمن الحراج لا يضمن قان الاجير يعاقبه الحجام الا ان بشرط الاجير ان
 الحجام والحفظ او الحفظ او قال لا يضمن ثوبا في فاش لا يضمن صاع صاع صاع صاع صاع صاع صاع صاع صاع صاع
 الامام ومحمد بن سلمة وغيره لم يجعلوا سخطا لهذا القدر وذكر شيخ الامام انه اذا دخل الحجام وترك الثوب
 بين يدي الحجامي فهو احتفاظ عادة والعقوى على ان الثوب يضمن بما يضمن به المودع فلو دفع الاصايب الحجام
 واستأجره وشرط عليه الضمان او تلف قد ذكرنا انه لا اثر له فيما عليه العقوى لان الحجامي عند شرط الاجير
 للحفظ والنيابة كالاجير المشترك ولطاف فيه خلاف ههنا ايضا تام الثياب في فرق الثياب تام فاعاد الاجير
 ومضطج يضمن ولو امر لطاف والحجامي وفي غلته ان يحفظ لا يضمن خرج الحجام وقال كان في كيسه درهم ففقد
 ان لم يقر به الثياب لا يضمن وان اقر به ان تركه ضايعا ضمن وان لم يضمنه ذكرنا حكمه في ملكه القصار وذكر القاطع
 دخلت الحجام ودفعت ثيابها الى الثيابه فخرقت ولم يجد الثياب قال الفضل هو يحفظ بالاجور كان هذا اليعا
 فلا يضمن قال الفضل ان كان هذا اول ما دخلت الحجام ولم تعلم ان الثيابية تحفظ بالاجور كان هذا اليعا فلا يضمن
 الا بالانصاع لعدم اشتراط الحفظ فان كانت دخلت قبل هذا واعطت الاجور بها لحفظ فله الخلف في المشترك
 وفي النوازل دخل الحجام وقال للحجامي احفظ هذه الثياب فخرج ولم يجد ان شرط عليه الضمان يضمن اجماعا ان يهرق
 او ضاع والا لا وقد ذكرنا انه لا اثر له للشرط وتاويله ان شرط عليه الضمان فقد قابل الاجور بها فيكون على الخلف
 في المشترك **نوع في الحراج والنيابة** قال الحجام ان كان هذا الثوب قيصا اقطع فلما قطع لا يضمن
 يذكره في الحجام وذكر النجاشي ان يضمن خرج من ضايط الثوب ويضمن على انه غير البالغ ان عاقلا يمكنه حفظه
 لا يضمن ان ضاع واليضمن بوعدها كفاف او لطايط وقطعه صرم او كبريس فضل في ضايطه فضايطه يضمن
 دفعه غلته الى السراج فدفعه السراج الى الآخر ليس له ان كان السراج الاول لا يضمن وان اجنبيا يضمن الاول
 لا الثاني وعند هذا الاول صان مطلقا وفي الثاني خبر بني تميم الاول او الثاني كان لكانيك بسكن مع صهره
 فاكترى دارا فخرج وترك النول وحده في الدار الاول لا يضمن عند الامام لبقاء السكنى بقاءه حتى لو انتقل المودع
 وترك مودعه لا غير المنزل المستقل عنه لا يضمن عندهما يضمن بكل حال ترك الحجامي الكبريس في بيت الطراز
 وسرق منه وبيته حصص يضمن في مثل المتاع لا يضمن وبات سرقة منه مرة او مرتين لا يخرج من ان يكون حصصا
 الا اذا خشي ان كان لا يضمن في مثل المتاع ان كان ارباب الكبريس يرضون بذلك لا يضمن وان لم يرضوا به
 ضمن وليس عليه ان يبيت في بيت الطراز اذا غلق الباب في الليل وراح لا يضمن تسج الحجامي الكبريس
 نجاء به ليعاخذ الاجور فقال له امسك خذ افرغ في محمل او ادبتك الاجور فسرقة منه الثوب في هذا الحال بعد ذلك
 قال في العتق لا يضمن بولا امسك وفي النوازل جعله على وجهين وقال اراد به اخذه اما ان يمتنع الحجامي ثم خذ
 او لا فان كان لم يمتنع قبل يضمن وقيل لا ولو اصرط على عتقه فحسن فان كان لا يمتنع فقول استأجر امسك
 اما ان يكون على وجه الترمين او على وجه الامانة ان الاول ملك بالاجور وان الثاني لا يضمن ويجب الاجور الحجامي
 بالثوب الا مالكا فخرقه مالكا يده وخرقه من مالكا لا ضمان وان في حدهما ضمن الحجامي نصفان
 الحرق **نوع في الحرقا** ثوب عانوت رجل واخذ من صاحبه لا يضمن حارس الحواشي على ما عليه

ضمان الحراج

ضمان حارس

لان الامانة محروسة بابوابها ويصطاد بها الحارس حتى لو استخرج الامان لا يفتن بطلانها وان كان المال في يده
 لانه اجبر ولو استخرج ريس بل هو كاجارة كالم وكحل الاجرة ولا جرة كرامة الباقين وفيه شبهة قال الفارق
 لو تركتم لتعلم اولادكم اذا اراد ان يواجر قدر الخاسر يكون لضمونا عليه سبيع نصفه من الكل ثم يواجر النصف
 لاجل الكل فيكون اجارة في شئ من الشريك مستاجر بعد فراقه على ما يطبق حمله فزلق الحار وانكسر
 البقر لا يضمن وان كان لا يطبق الحار حمله يضمن ولا يقال الرد لا يلزم فيضمن بترك الحار لان الجراح يقتيد بشرط
 السلامة لانه لو لم يضمن كذلك لكن العادة جوت بالرد من مستاجر وعن كذا استاجره ليقطع زجاجة بمجرور
 على انه ان انكسر لاضمان عليه فانكسر وان لم يقطع ينظر ان كان لا يلزم مثلهما انكسر حاله انقطع لا يضمن وان كان قد لم
 يضمن لو صرح اذا انقطع في ضوطة للصبي على باب كفاضة فما كان عليه الاجارة كاجرة المصحف في السخان كانت
 لا يضمن وما كان عليه ربح الرشوة يضمن استاجر قبا ليرتبه لظلمه كان في عوده عيب لم يعلم المستاجر فمؤثر به وانكسر
 ان كان يوزن مثل ذلك الحبل بمثل ذلك القطن بكذا يضمن ولا يضمن هذا الم يعلم الاجرة المستاجر بكذا يعيب
 اما اذا علم فعدون لبقا بوزن به العدد الذي فيه بدون ذلك يعيب فاذا وزن ذلك القطن لاجل الضمان استاجر
 مرة وجعله في الطريق ثم صرف وجهه ودعى اجيره فاذا المرأة قد مضى ان لم يطل الاثنت لا يضمن لانه ليس مضيقا
 وان الحال تحول وجهه فمن ان اختلفا فيه فالقول للابو مع عيشه دفع اليه عبد اعطاه ان شاء قبضه لبيع وشاء
 قبضه بالاجارة سنة بكذا وقبضه وملك بعد الاستعمال فهو عليه الاجارة وان قال ردت الملك ان فحمة مثل
 الاجرة او اكثر قبل قوله وان الاجرة اكثر لا وان ملك قبل الاستعمال لا يضمن لعدم قبضه على الضمان استاجر فاشا
 ورفعه لاجل بيعه بكذا لطلب فذهب لاجل الحار ان يقال كان النسيب نونا وان استعماله لا يضمن الاجارة
 بلا قبض المستعمل وان استعمله المستاجر ثم دفعه لاجل الضمان على الخلاف استاجر له رعي غنم شهرا جازوا ان لم
 يدر عدد دونه ولا مكان الرعي ولا في زبد في الغنم اخذ ناقة يربطها على الزيادة على طاقته ولا يوجب على الشريك
 رعي الاولاد والحداثة بلا شرط بخلاف الواحد ملك شاة في غنم فقال الملك شرطت لك الرعي في غير هذا الموضع
 وقال الرعي بل شرطت للرعي في ذلك المكان فالقول للمالك وعلى الرعي البينة والسمعة لا يصلح للاعتداد ولا دفع
 البينة عن لاجل الرعي المشترك ومن يعتنه اذا ادعى الرد او الموت فخرج جعل العين في يده امانة وقال بعدم ضمان
 كالا م قبل قوله كالمودع ومن قال بالضمان عليه كقولك لا يصدق البينة وفيه شبهة تركت ابنة عمه على يده
 ليحفظها وغاب لا يضمن ان يسير اكل كل بول غايط لانه عفو في الدنيا وان كان هو من عيال لا يضمن الا يضمن في
 قوايد برمان تركها في بعض النهار على يد زوجته وجمعت ليلية لم يدر ان الضمان عندها كان يضمن وفيه شبهة
 للرعي بعث الاغنام على يد غلام واجيره وولده البكيلة في عياله لان الرد في الحفظ والحفظ بيد من فان ملك
 في يده حال الرد فان مشترك لا ضمان عند الامام بكل حال وعندهما ان باهر على الترخيص يضمن كالمودع عند الرد
 وشرط كون الرد على يد من قادرا للحفظ ان لو كان صغيرا لا يصدق على الحفظ يضمن بشرط في عياله لانه لو لا ذلك فالرد بيده
 ويد الاجير سواء دفع الاكثر ثورا للرعي فقال لادري ابن ذهاب الثور فهو اقرار بالتقصير في زمانه دفع غنما
 وشرط على الرعي من يسنها وجبها شيئا معلوما ما بقي للرعي الغنم فهو قاتل يضمن الرعي اذ ذكرك على رعي الغنم
 اجرا المثل وكذا جعل الصوفاء والبني اجارا ببقرة وادخلها في سرج لرجل وهو موافق في حفظها بالاجرة يجب كمن
 دفع ثوبه الى الدال للبيع فباعه بكذا المثل تفرقت الغنم او بقر فباعها فاتب بعض وردها ولم يبق على البيع البقية

مطله
 قال الراعي
 لا ادري

ومن عتق لاهان

وضاعت لاهان عنده لان الامان من يده عليه الحفظ لا يضمن وعندهما يضمن لانه طمع طمعا في الجبر لو فربنبل الكبر والافتر
 على اتباع الكل فكان من جناتيه حكاه والخاص لا يضمن اجماعا س قال الامام في تلك الشاة لانه سرقه بان عتق
 على عتق فردى منه او عوضا على اللوض ففرقت فيه او فربنبل سبيع او سرت لاهان عنده خلافا لهما اذ اده درهما ينظر
 فيه فخره وكسره لاهان عليه ان لم يجاوز ما يفعله النفس وقول فيه للفاخر وان كان يربى بلا غير فخره وكسره يضمن
 بعتنه اذا كسر لا غير الا اذا قال لا غرة استاجر عبد المجذوم فوقع يده شئ على شئ فانك وضع عليه ان كان الله
 وقع عليك المستاجر لاهان عليه وان على شئ ما ترضى لاهان فخره واذا سقط يده المودع على الودعة شئ فانه
 ضمن عتق السيفتة بوج او ربح او صرم جبل بلا مد وفعل في الملاح لا يضمن النفاق وان عتق ان جاز المعتمد
 ضمن اجماعا وان لم يجاوز ضمن عندها لانه مشترك دخل الماء السيفتة او المتاع ان يفعله ضمن وان لا يفعله ضمن
 الترخيص لا يضمن عنده فلا فيما اذا لم يكن ربا متاع عنده وان كان هو او وكيله عنده لا يضمن اذا كان جاز المعتمد
 لان المتاع لم يسلط اليه وكذا اذا كان باهر لا يمكن الترخيص وفيه شبهة لو كان السفن كثيرة وفيه احدى من صاحب المتاع
 او وكيله لا يضمن الملاح ما تلف في المتاع في الرعي فيها احدى ما يضمن فيما ليس فيها احدى ما يضمن في قول ان كمن يترن
 معا ويسر معا فهو كسيفتة واحدة وان تقدم بعضها بعضا فكلوا احدى ما يضمن كل واحد ما في
 كل واحد وعن التامة السيفتة من مقرونين احدى ما يضمن لاهان على الملاح وكذا لو غير مقرونين ويران
 معا ويحبان معا وعنده ايضا قبل التاجر مع جملة كثيرة وهو على احدى العديسين وكان لم يسلط لاهان
 فلا يضمن وفيما يضمن حمل متاعا وصاحبه مع فخره وسقط المتاع ففرض لان غنما ره جناتيه يده استاجر
 حمولة بعينه اوتت الحال مع فاق المكاره فخرت الدابة فقد المتاع ضمن عندها لانه جاز مشترك افرده
 بيده وان كان عبد اصغر الاتمك فاق باذن مالك فقط لا يضمن استاجر ما فعل عليها وبكرها فاق
 المكاره فخرت الدابة وقد المتاع لا يضمن في قولهم جميعا وعن كذا اذا عتقت الدابة وسقط المتاع فلا ضمان
 على المكارى وان من قوده او سوده استاجر او استعار دابة ونزل في السكة او دخل المسجد ليصله وخلعها
 فضا عت يضمن اذا لم يربطها فان ربطها لا يضمن لانهما لا يجدان بداه ذلك قال في المسألة الصحيحة عند انه
 اذا غلبها عن بصره يضمن حتى لو كان في القصر او نزل للصلاة وامسكها وانفلتت فبيده لاهان فعل
 ان المعبران لا يضمنها بصره لانه اذا غلبها يكون تاركا للحفظ وان ربطها دخل الحمام ورجل جالس ففزع
 ثيابه وترك عنده ولم يعقل له الحفظ ولا الرجل قال لا احفظ ولم يعقل ايضا اقبله فهو مودع ولا يضمن لو ضيقه
 وكذا لو نزع الثياب حيث يرى الحمار وهو ينظر اليه فخرج اخذ لبسه للحمار اراه او ضيقه من وقال الصغار لا
 والاول اصح وفيه شبهة الخناس الدال وقيم بان اجبر مشترك فلو دفع الدال الثوب الى رجل لراه وشتره
 فذهب به ولم يجده لا يضمن للحامي والحال والراعي مشترك وتليد القصار والخار وجميع الصنائع وحد
 والاجرة المقبوضة في الاجارة العسدة واليمن كقبوض في البيع كفاضه من و كالمجوس في الاجرة لعله
 اثر في العين غير محضون حتى لو وضع العين ولا اجرة له لم يضمن والوكيل حتى الاجرة بل على كمن لو لم يعمل العذر
 كطرد الدائم وغيره لا يلزم الاجرة في كفا له راد كفقهاء العين مستاجر ليس محضون وفيه مجموع النوازل العين
 المستاجر امانة اجماعا اما العين في يد الاجير مشترك على الخلاف اذا اهلك المتاع عند الاجير مشترك
 بعد الفزع في عمل الاجر له دفع اليه مصحفا ليصلح له علفا او سيفا للقراب فضا لم يضمن عند محمد وعند الامام

عند المذكورين
 اجبر مشترك

ما اذا تكاثر البخل المكة ثم بدان في افر على البخل لا يكون عذرا استاجر ملا بعد اذ لم بدال ان يخرج اوبد البخل الطين
هو عذرا فيجوز به الاجارة فاذا اراد المكاري نصف الاجارة فلم ذلك ان كان في مثل الاول صعوبة وسهولة
والا فقدره ثم ان كان معه صاحبها يرد ما اليه فان يكرهه اذ يرجع ولم يرد ما اليه ضمن ودان لم يكن صاحبها معك
مضيق حكمه فان قال لو اوجو للمكاري ان يتعلل بيقول اني لم اصر فان خرج فخذ الدياته معه وعليه الاجور وقيل بان قضاءه
وكذا لو مرض او خاف احر او لزم غرم او غرت الدياته او اصابها شئ لا يقدر على الركوب بعض هذا عذرا لمعقود
عليه وبعضه مستاجر فان عرض للموажو او لزم غرم لا يكون عذرا بل يبرس لها مع رسول له ولو مات مستاجر في بعض
الطريق لزمه في الاجور بحسب ما فرغ من سقائها وان مات المواجو فاستاجر يكرهها على حالها لان يبلغ مكانا اذا
لم يكن معه حاكم يرفع اليه القضية لانه كما يجوز فيها بعد زيجوا بقاء ما بلا عذر كمن استاجر في شقة شرا وانقضت
المدة في وسط البحر فيعقد اجارة مستأدة فلان سبق اولى فاذا وصل الى ذلك المكان رفع الامر الى الحاكم فان
اكره الحاكم الى الحكمة راجعا جازا وان رأى المصلحة في البيع والاشئ ففعل وما انفق على الدياته امر القاضي فهو
مقبوع وفي التيسر ان له المواجو الاجارة منه بواجب الحاكم ان حضر وحججه واكتفى بقول مستاجر استأجرنا ونؤاجرنا
واحد من فقهاء ان لم يكن معه امام وابلد ولا حاكم فيستعين مستاجر برفقائه اما في مصر لا يتصور الانقضاء رجلا ان
استاجر بعير المكة او عشرة انفس استاجر واستأنته لا الكوفة فمات بعضهم قبل الخروج او بعده او لم يردوا في
يقال للخروج مع ذوقه بقطعة اكرا او اهل قدر العاية او ازيد منها لم يضر بملك مستاجر من ولم ينعيمه مثل الشرا
السيرة والا عرض العبد مستاجر للخدمة في الفسخ فان رضيه مستاجر لا يملك الفسخ وان لم يرضه بغيره بغيره
لزمه ولو نأ بقا او سارقا عيب لا كونه بغيره في الخدمة فان علمه فاسد الخيار استاجر ارضا للزراعة
ثم عزم على تركها او انفق ولم يدر عليها او غلب الماء على الارض وانزج الجبال لا يمكن الزراعة وانقطع الماء عنها
فان كان في الارض زرع يترك الارض فيه الا اذا كان الزرع باجوا مثل فان ساء ما هو فيه ولا يمكن في الفسخ
انقطاع الماء عن الزرع فان لم يرد ما حصة المدة لا يلزم الاجور وان انقطع الماء ان حيا من اقل من نصف
الاول فعذر وان نصف الاول قال الناطق لان يرد فان لم يرد حصة من اقل من نصفه فليأمره بعده وذكره القدر
استاجر ما سنة فعجل نصف عام ثم انقطع الماء فامسكها عام السنة ثم رد ما اجور نصف عام وان كان البست
يستغفر بغيره من فسخه في الاجور بحسب استاجر ارضا للزراعة فزرع واصاب الزرع آفة وذهب وقت زراعته تلك
النوع لان يزرع ما هو مثل عشرة واطول ضرر آفة والافسخ الاجارة ويلزمه اجور ما مضى في المدة وسقط اجور
ما مضى بعد الاصطلام وعن ابن استاجر ارضا للزراعة وانقطع الماء بغيره شئ فله ان يفسخ الاجارة
لا يلزمه الاجور فيما مضى وان لم يخاصم نظره استاجر عبدا للخدمة فمرض العبد ان كان يعمل في عمله الاول في ارض الردة
فان لم يرد مئة عليه الاجور وان كان لا يقدر على العمل اصلا لا يجب له الاجور ولو عمل في شئ اخر في الزرع كالب
يقال اذا عمل اقل من نصف عمله لا الرد وان لم يفسخ الاجارة حصة مئة لزمه لاجور استاجر عبدا وعرض مستاجر
ان كان يعمل بواجبه فله ان يفسخ بعذر وان كان يعمل بغيره فهو عذرا استاجر ارضا في قرية وهو سفيان اخذ
ان بينها حيرة سفر فعذر والا لا يجوز وقف ثم اذا جاز مثل لم يفسخ الاطارة وفي بعض الكتب لولا الاطارة
الا في باجوا مثل او بما يتباين فيه النسيون ذلك في عشرة درهمان ليس الفسخ وان زادت الاجارة في
القصور سقط طاب او انهدم بيت الفسخ وقيل الفسخ يكره في ولا يفسخ بغية الاجور كما في اللعب

انقطع ماء الرحي
او الارضي

كذلك لا مالك بصنع أو قصره في حفظه وعليه الفتوى وعن أبيه دفع إليه سيفاً ليصلح به ففعل وأحفظه
أوتاه من قبله قوة ففعله بصله وأعطاه أو منديله لا يضمن دفعه إلا ضائع ذهباً ليختره سواراً منسوجاً
ولم يكن النسيج من عمل الصانع فاصبح الذهب وطوله ثم ناوله الثمن للنسيج وصانع منه أن يدفع إليه بلا امره مالك
وليس هو باجبر ولا يملكه عن ماله من ثمنها ، وعند الامام يعني الاول فان ذكر الاجرة سرق بعد عام فعمل
لا يضمن بلغ الصير عشرين يضر بالاجل الصلوة باليد لا بالخشب ولا يكادوا الثلث وكذا اعلم قال
صلى الله عليه وسلم لم يدرس المعلم اياك وان تضره فوق الثلث فانك ان ضرت فوق الثلث اقتصر آية منك
ولا يضر بعمله بالخشب وان اذن الاب والموال ان يوزع عده وامته باليد والطلب الدرع **نوع في خلاف**
المستاجر في الاستعمال استأجر ما يركبها الى موضع كذا وبركها وحمل معها حملان ان ركب على حمل ضيق فعمل كل الدابة
ان عطيت وان ركب غير موضع حمل ضيق قدر الزيادة فيرجع الى اهل الجيرة ان هذا الحمل لم يزد على ركوبه في الثقل
لان الانسان لا يوزن بالقياس اكثر من دابة الحمل فوضع عليها الرحلة ضمن لان الرحلة اشقر رافعة
تكارها بالحمل عليها كذا غلبت فحمل اكثر وسملت ثم ملكت في يد مستاجرهم غير ذلك يضمن قصته الزيادة في قيمتها
رواه غير الامام ايضا استأجر ما يركبها خارج للموضع فحبها قدر ما لا يجس عادة كاكتره يوم وملك
يضمن لانه مخالف لانه رضى بكونه في يده بالاجل لا بغيره حتى لو ركبها في المصروا جسر قدر ما يجس الناس لا يضمن
لوجوب الاجرة ومنه يخرج كثير من التل ومثله ذكر صدر الامام في التصوي استأجر ما يركبها خارج المصروا
فركبها فيه في حوائج يضمن ان ملكت استأجر ما يركبها خارج المصروا دفع ابريسا للتصغير ثم قال له
رذه ولا تصغيره فملك يد الصانع لا يضمن **الفصل السابع في فتحها** وفيه فصولان الاول في العقد
تفتح باعذار كانهام او شئ لا يمكن التكن فيه الا اذا انهدم بيت المواجه ولم يجد منزلاً للتكن سوى ابوه بخلاف ما
اذا اراد مستأجره كفو ولما اذا اهدم بيت المواجه لا يقضى الا من غنى ابوه وينسخ الاجارة في الاصل
بلا فتح وفي رواية الزيادة حتى يفتح يفتح الحاكم لانه مختلف فيه فاشبه الرجوع في الهبة وقيل لا يفسخ
القاضي الاجارة بل سبعة المواجه يفتح فزوت وفي محيط لا يفسخ بلا فتح الحاكم حتى يجب الاجر على مستأجره وان
باع المواجه قبل فتح الحاكم وقيل اذكره في الاصل محمول على ما اذا كان العذ جليلاً وما ذكره في الزيادة كما اذا كان العذر
خفيفاً حتى ان الاجارة اذا عذت على امر لا يمكن المض في شرعا يفسخ بلا فتح كما اذا استأجره فلعنته
فكن الوجع انهدم الدار ملك الفسخ بلا حضور الحاكم ولا يفسخ ما لم يفسخ لا مكان الانتفاع بالوصية
وفي اجارات **فتح** الام انهدم الدار كلها **الفتح** لا يفسخ بلا فتح لكن يسقط الاجر فسخ ام لا وان انهدم بيت
يرفعه المواجه به ولا يجبر على البناء واردة المواجه البيع ليس بعد استأجره كذا نال البيع فيه ثم بدا ان يعمل
عملاً اخر فعذر وفي محيط ان يمكن من العمل على ذلك المكان لا يكون عذراً لا فعذر استأجره كذا كالتجارة الطوم
ثم بدا ان يقع في سوق البرازو الصيار له فعذر بخلاف ما اذا استأجره بعد الحياطة ثم بدا له الاخذ في عمل آخر
وفي التجديد ان في ضائع ثم بدا له ترك تلك الصناعة لم يكن له ذلك وان كان ذلك العمل ليس في عمله وهو
مما يعاب به كامرأة اتت نفسها طيرة او من تعاب به فلا يلزم ان يخرجها قال مستأجره ان يفسخ وكذا لا يجوز
حلف مستأجره على ان يفسخ في نفسه او في غيره او في القدر او في الاستعمال في ابلة عذر الا ان الخروج كجمل ان يكون
مبطل التوصل الى الفسخ فيختلف وان وجد منزلاً ارخص منه اجاراً او اشترى منزلاً لافراد التحل اليه لا يكون عذراً لاختلاف

ما اذا تكلمت

في المجلس ان مات البائع او المواجه او الراس فالتى في يد العين حتى تاتي الراس او يبيع في ذمة فان فصلت
 اخذ الغناء وان ملكت لا يقطر الدين بخلاف الراس ولو لم يكن مقبوضا حتى مات المواجه لا يكون مستاجرا حتى
 من يار الغناء وعن بعضهم باع المستاجر الآجر بغيره المستاجر حتى سلم اجازا المستاجر الباع والتسلم
 بطلت في المجلس ولو اجاز العقد لا يطل حقه في المجلس فان قال المستاجر لا اجزم قال الاجر يجوز باع مستاجر
 باذن مستاجر حتى انسخت الاجارة ثم اشترى راس البيع بطريق هو ليس له لا يعود والاجارة بطلا اشكال
 وان بطريق هو نسخ افترقا حتى انسخ الترخي بعدم يعود افترقا صاحب الهدية بانه يعود كعصير الدمن ثم يخل
 وله نظاير ويرفعه فان باع بغير اذن مستاجر اختلف فيه الفاظهم وقال في الاصل بطل البيع وفي المزارعة
 جاز البيع وفي السبع موقوف وهو المختار ويمكن صرف المقتضى المختار وهذا اذ باع في غير مدة الفسخ
 فان في مدة الفسخ قال شمس اللامعة انه على الروايتين والظاهر انه ينفذ بالاجماع ولو باع في غير ايام الفسخ
 ثم انتهت فعلى الروايتين والاصح ان يملك الجواز اذ في الآجر بعد مضي مدة الفسخ ان كان قديما قبل انقضاء
 المدة وانسخت الاجارة في ايام الفسخ لا يصدق بطلانها كما روي عن الرجعة بعد انقضاء العدة احوال
 غدا ثم يسلمها اليوم بطلت الاجارة ولورد بغيره بقضا وصحت الاجارة ولو باع بغير اذن مستاجر في غير
 ايام الفسخ ليس مستاجر الفسخ في الآجر ولو اشترى ذلك وعليه الفتوى وفي رواية لمستاجر ايضا ان يفسخ
 قال الآجر لمستاجر بجهاد فلان فباستحاله غيره جاز ولو قال المراس للراهن بجهاد فلان فباع في غيره فلائش
 المروءات راس والناس يتفاوتون في الاداء ونحو العين المستاجرة ولو قال مستاجر للآجر ببيع مستاجر
 فقال له لا يفسخ ما لم يبيع راس الراس بعد قبض المراس باطل الا ان يجز المراس وان لم يجر حتى باع
 ثم ارجع واجاز المراس ان كان جازا في ذلك وفي الاجارة لو كجزا البيع بلا اذن مستاجر فاجاز ذلك جاز الاول لانه
 لما بطل حقه وجد الاول فغادره فبطلت الاجارة ثم اشترى الراس بغير اذن مستاجر فاجاز الاول لانه
 وان كان راسا واجارة او هبة مع قبض فاجاز المراس جاز البيع الاول لان في البيع عقلا للمراس لا انتقال
 حقه الا لغيره فوقف على اجازته اما هذه الصورتان لا يستقل الا في فتاوى فتى وفي الذخيرة باع بغير
 اذن المستاجر ثم باع في المستاجر بطل البيع الاول واجازته اذ اشترى بلا اذن مستاجر حال الاجازة الى
 المستاجر ليس له المشتري في حلال الدين ان كان المواجه حاضرا فهو متبرع لا يبيع على الآجر وان كان غائبا لا
 ويغزه افترقا بانه متبرع مطلقا بخلاف بيع الراس اذ اقبض الدين واذا باع العين في المستاجر بفسخ الاجازة
 وان باع البعض فبطلت **نوع في اجازته** اذ ارجعه في المواجه لا يجوز بطلت الاول وقال الخواص لا يجوز
 الثانية ولا يطل الاول لان الثانية فاسدة فلا يرفع الصحيح وهو الصحيح وتأويل المذكور ان لا يرفع
 المستاجر في مستاجر فلا يلزم الا جاز لانه لو قبض بلا اجارة يقطع الاجر هذا الوجه وان لم يقبض منه فليس له
 الاجر وان مستاجر ارجعه في غير مال ذلك قال الفقيه ابو بكر الاسكافي بطلت وقال الفقيه الاول على
 وفي غير مال ذلك باطله قال الفضل على ان الاجازات كلها جازية ولا يطل الاول وقيل لمستاجر على الروايتين
 واختلفا في مستاجر بناء عليها قال القدر المختار عدم جواز الاجارة في مال ذلك لانه يستفاد بكل الملك
 المطلق وهو المردى عن محمد وانه لم يوجها منه لكن اعادة ما لا تبطل الاجارة بلا خلاف بين كل من كان له
 زاد فتمتها مستاجر بناء ثم ارجع ما او اعار ما ثم لو اوجرت بطلت الاجارة الاول ويلزم في ملك حصته البناء في المواجه

ولو اتهم جميع الدار الفسخ بغيبته لكن لا يفسخ عالم يفسخ ومن اصحابنا قال في الاندما وانقطع ماء العرق
والشرب يفسخ بفسخ واصل هذا اذا حدث بالعين مستحاجة عيب لا يؤثر في المنفعة لا خيار لمستاجر كذا
احدى عن العبد المستاجر لم يفسخ من اوز وال شعوه وانهم لما يطل لا يفسخ به في السكن وان كانت تؤثر في المنفعة
المناكر من العبد وانتهى المنيان فان عاد البناء ولا خيار لمستاجر ولو كان لو اوج غابا اليه مستاجر يفسخ ولو
نقضت السيفته مستحاجة وصارت لو اها تم ركبت ليحجر على التسليم ولا يشبه هذه كذا راجع لما لك من
تفرض بيتا مثلا لم يحجر لكن لك ان يفسخ الاجارة ولو اراد مستاجر الفسخ لعدم نفقته ونفقة خياله
سواء ذلك كما في الدين القادر وان كذب مستحاجة في اقراره كونه غدا لا م خلا فها ولو اصاب مستاجر الا اية
المجلة لعمره وعمره عن الكسب ليس الفسخ لانه لا يمكن المستاجر من الاجارة وانك لا تجوز في التجارة
عذرة في الاجارة فلعلاج لاجرة يوجب ذلك نقصان في الارض والكرم له الفسخ فاف لما لك انقطع الماء
من العرق وفسخ الاجارة فاجوز البيت والمجرى وامتنع خاصة فهذا لا يبطل ففسخ ولو شرطه لا خيار له
منه انقطع الماء ولاجرة لهذا الشرط لا يرى ان طحا نا لو استاجر رجعي بطي مجله ففرض لكل وليه ما يشري به جلاله
ترك الاجارة ولو لم يترك كماله **الفصل الثاني فيما يكون فسخا في اصددها** لا يفسخ في الاخر
وليس للاخر الفسخ ايضا ويؤت كوكيل لا يفسخ الاجارة ويؤت الموكل يفسخ وكذا المتولى والاعلى
والاب وكوصيه ولو اوقف اذا جاز الوقف يفسخ ومات تقيس ان يفسخ به واخذ ابو بكر الا كافي بولائه
كالمالك لا يملك احد حجره وفي الاثنان لا يبطل لانه يعمل لغيره كوكيل والاب وكوصيه وكوكيل بالاجارة
اذا مات يبطل لانه يوكيل بشري في المنفعة وكان كوكيل بشري يصير مستاجر الفسخ ثم جاز في الموكل
فهذا معذرة فقلت الوكيل بالاجارة كالمالك طلب المستاجر في الطويلة فعلا لا يرجع او لم يرد
او زمان ذه يبطل الاجارة وان لم يعط ولو قال الابور ذابا لا يبطل روبا شديدا يبطل ولو قال
لالمال فاذ حصل له مال دفع اليك لا الابور ادنى بعض في التجارة في الطويلة اختار كصد ر عدم الفسخ
مالم يؤد الكل وبعض جعلوا اذا اكثر كالكل وقال القاضي اذا دفع البعض بطريق يفسخ في الكل
قل حال او اكثر وان اخذ البعض بلا دلالة على الفسخ لالم يؤد الكل به اخذ بعض شيخ وقال الامام طهري الدين
ولو كان مستاجر اثنين والابور واحد فاذ في واحد ما يفسخ في قصته ولو كان لاج اثنين والمستاجر
واحد انفسخ مع اصددها اقتصر عليه الفسخ وكذا لو مات احدهما وكذا دفع المفتاح لاصددهما وقبل موته
في نصيبه كما لو كانا واحد او دفع المفتاح يفسخ في الاثنتين ففسخه است بيا بيلرجي والمستاجر فعلا لاج
انقضت الدائم لا يبطل الاجارة ولو كان مستاجر اثنين في احد هما ففسخ اصددهما في ايام الفسخ
وان بغيبته لاجر عندك وهو مختار وفي شروط السمرقندي صح مطلقا ولو كانت الاجارة بالذينة والخط
واعطى مكانه الدائم لم يفسخ يطالب بالذينة بخلاف الاجارة العائدة انتهت الاجارة والزرع بقل
يترك الى الحصاد باجور المثل وان مات رب الارض يتو على شئ آخر ولو تعاخا الاجارة والزرع بقل قال الامام
يقطع الزرع لانه رضى به مستاجر حيث يقدم على الفسخ اختيارا وان باع مستاجر باذن مستاجر ان يزرعها
خبره وقال الصدر لانه يؤد في الاجارة وفي الجامع من المهرن اذا اجاز البيع يثبت في كبد له او لم يثبت
المستاجر لا اذا اجاز البيع وفي بيع الجامع تعاخا الاجارة او الشري او الرهن كان المستاجر واكثر من المهرن

عظم
انتهت منه الاحار
والنزع بقلا

وتنكسلة على ان جارة البنت وحده استاجر باطله ثم آجره المالك مشاهرة لا يصح وما خذ من الجحش
من راس المال ولو استاجر ما تم دفع له حرة والبذر من الجحش لا يصح ولو استاجر المالك على ان يجعل
فيها بذرهم جاز في شروط السهم فذئ اذا كان البذر من المستاجر فدفع الجحش حرة جاز ولا يصل اذا اخذ البذر
من راسه لا يصح الثانية والا في جملتها وفي محيط الجحش المستاجر غير ان المستاجر آجره من الغاصب اخذ الجحش
لغاصبه كذا في الاجرة مستاجر الكرم دفعه فحاطه الى الجحش ان كان المالك باع الاشجار كما هو احد الطرفين
يصح وان دفع الاشجار فحاطه كما هو بطريق الجحش لا يجوز دفع الغاصب مال المضاربة لا يبطل الاول ولا يصح الثانية
وكذا لو دفع بضاعة هو على المضاربة آجره مستاجر الجحش بطريقه ثم انفسه في الاول وينسخ الثانية في الصحيح
اخذت المدة او اختلفت وتغير الحال والمدة ان يكون ايام الفسخ في السنة ايام الفسخ في الاول ولا في الثاني
فسخ التمس اذا اختلفت المدة فلا شك وان اختلفت فلكل سنة الفسخ الاول علم ان التمس فسخ في الثانية
والفسخ في الثاني في المعاد ففسخ التمس فلكل سنة الفسخ الاول علم ان التمس فسخ في الثانية
وهذا يعني ان يكون بعد الفسخ الاول ايضا فان لم يكن الجحش اذا باع ثم جرحه بطل خياره وكذا اذا آجره بطل خياره
الاول فلا يملك فسخه الاول فليست تفسخ الثانية وهذا القول يرجع الى ان حدة الجحش داخله في العقد وعندنا
ليس كذلك وبعض من خالفنا فصولا بين اتخاذ المدة واقتلاها وقا لو بالاول عند اتخاذها وبالثاني عند اخذها
والصحيح ما قدمناه ولو مات المالك او مستاجر الاول انفسه الاول والثانية **فوق** قال لا يفسخ فسخك هذه الاجارة
راي السهم يصح اجاها وقال اذا جاء راس السهم يصح ايضا اختياره خمس الاثني وعن ابي بكر الاسكاف انه لا يفسخ قال
اذا جاء عقد ففسخ الجحش هذه الدار لا يصح وغيره لا يكره ان يصح ولا يفسخ ولا يفسخ في الاجارة
قال لقيته به ناخذ وجله ما يصح مضافا الى عشرة فسخ الاجارة لا فسخ البيع والاجارة والمرار والمصلحة
والخصارية والوكالة والكفالة والايضا وكوصية والعقضاء والامارة والطلاق والعقود وكوقف ما لا يصح
تسعة البيع واجارة وشركة والتمية والشركة والصلح عن مال والبراءة والتفكاح والرجعة **فوق اخر**
اذا جاء ايام الفسخ في كل سنة والاجارة في بعض السنة بغير السنة بالايام وعندنا الاول بالايام وكذا الاخر وفيه
بالاهلية واذا اعتبر السنة عند الامام ولا يوفى كل اقل السنة وكذا ان يبيع الاثر قبل عام السنة بغير ان المستاجر
فاذا جاء وان الفسخ كعقد او يفسخ مضافا لبعض فلو ابتولها للحج ولو اشترى الطويلة وكان فيها
بيع الاشجار ففسخ البيع ايضا ولا يشترط الفسخ نقدا لو كان في الارض زرع فاشترى الزرع المستاجر الطويلة
ثم انفسه الاجارة بموت احدكما او بالفسخ بفسخ في الزرع ايضا واختار انه لا يفسخ في الزرع فهو مستاجر
كما لو زرع الاثر في مدة الاجارة ففسخ الاجارة وقد ثبت الزرع فهو مستاجر وان لم يصح فلو كان لم يثبت
في المستاجر انما لصاحب البذر آجره او مستاجر او لو استاجر الكرم بعد اشترى الجحش له خيار الرتبة فلو اكل
ثم غار ذلك الكرم لا يبطل خيار الرتبة لانه تصرف في الغنم فلا يبطل خيار الرتبة في الاجارة وفي اجارة كل شهر
بكذا الاصح ان وقت الفسخ اليوم الاول مع ليلة واليوم الثاني والثالث لان خيار الفسخ في اول الشهر واول الشهر
هنا وعليه السوى هذا المجلد في الاجارة فان اجل في الاجارة شيئا كاجرة نصف عام لا يملك الفسخ في كل شهر
اشهر لان التبعيل دلالة التبعين في ذلك العدة آجرهما او دكانا طويلا ونفسه الاجارة بموت احدكما او
انقضاء المدة ثم مضت حدة في جرح الحطام والدكان للآجر اذا كان هو الذي آجرهما فلو ان مستاجر بعض الغلة

يرتفع الاول بانفسه ان كان المستاجر او ورثته آجره ما فالغلة لمن آجره استعمل مال الاجارة الطويلة ففسخها
طال المستاجر ولا يجب لاجر انقضت حدتها والمواجر غائب ففسخها المستاجر لا يلزم الجحش انفسها وكذا اذا
سكنها بعد موت المواجر وقيل بجب الموت وقيل اذا سكنها بعد طلب الجحش وقيل للطلب لا فسخا بل الفرق بين المدة
وغير المدة والاصح المزوج في المدة كل حال قال مستاجر له فسخ الاجارة في الحد والمواجر منك صحيح وان لم يذم
الحد وما عداه يفسخ المستاجر او مضت المدة او نكحوا او تزوج بقيل لكن يجوز بيعه وفاقا او خلافا فهو مستاجر
ابراء الاجارة المستاجر عن كل الدعوى ثم ادرك الزرع في المستاجر بعد دفع الاجرة لغلة وادعى الغلة قبل جمع
والاشياء لا يسمع ولو رفع الاجرة الغلة ولا ثم ابراهه المستاجر عن الدعوى لا يسمع دعواه هذا اذا وجد الجحش ان
يكون الزرع مستاجر وان حقارة المستاجر بغيره بالدفع وكذا اذا ابراهه احد كونه الباقين ثم ادعى ولو اقر بالتركه
يوثرون بالدفع وفي الاجارة الطويلة اذا فسخت الاجارة في سنة مستاجر جحش بالاجارة كخمس موت احد
المستاقدين ففسخ جواز بيع مستاجر او الموهون فكذا ان اقام اليك جحش ببيع بفسخ مستاجر بالبيع كجحش عند
لكن لا يفسخ العين في يده ما لم يصل اليه له واعتبر ضاه في فسخ الاجارة لا ابطال اليد مستاجر عبد الحرة
مدة معلومة وتجعل الاجرة ثم مات المواجر مستاجر ان عيك البعد حتى يفسخه باقية فاجرة فان هلك اعيد
لا تخان عليه ويرجع بيده وقد قرأ استاجر دار التمس في سنة كل شهر بكذا ليس في فسخ الاجارة قبل عام العام بلا
عذر اني البذر وقيل النبات انفسه الاجارة فالزرع لصاحب البذر حتى لو كان البذر في الجحش فلا جرح وان فسخ مستاجر
ففسخ الاجارة او انتهت فالزرع والتمس مستاجر لانه غا وملكه ويترك في يده الى ان يفسخه باقية وان لم يكن يثبت
ففسخه البذر استاجر الكرم مدة معلومة ثم اشترى الجحش وعلمه غار لم يبدأ وصلا حرا ثم ادركت الثمار ففسخها
البيع فالتمس للآجر لان العقد ور عليه فكذا الفسخ ولو لم يكن الجحش خرج وقت الشراء ثم فسخا وقدر ففسخ
للمستاجر لان العقد لم يبر عليه كذا الفسخ ولو اشترى ارضها مع زرع لم يدر ك ثم فسخا بعد مدة وقد ادرك
الزرع فالزرع لم يفسخ لان العقد ور على التفصيل لا على الجلب فلما يفسخ على الطلب واذا فسخ في الايام
بلا حصة ضاهية ذكر الحكم ان يجوز لانه لم يفسخ العقد فيكون اشتراعا ولا يشترط حصة عند الامام
وحججه به بغيره وجب لاجر على القرض او نحوه فقال مستاجر للآجر بالقيمة فمروا مال اجارت فقال للآجر
فروقه ففسخ الاجارة اذا كان الدين بقدر مال الاجارة وان اقل قيل يفسخ وقيل لا طلب في الاجارة فقال
ليس في فسخ مال الاجارة لكن فسخ الغنم او كعوض قال القاضي بفسخ اما اذا قال ان كنت تافد لغنم اعطيتك فلا
واذا قال مستاجر للآجر بغيره ففسخ الجحش ففسخ البيع لا يفسخ الاجارة **فان قيل** العذر استاجر جحش ففسخ
الماء فهو عذر ولو كان الماء منقطعاً وقت الاجارة فقال انما صرف ما نرى اليه ويمكن ذلك بالاحضرة وثبوت
يلزم للآجر صرفا ولا وان كان يحتاج الى حفر ففسخه لانه لا يدرى في حفره ما كان له من كذا الاجارة
فان حفره او حفره لم يفسخ لان حفره لم يكن له ذلك وعليه الجحش وان اضره قطع لما وعز عزره عظماء بحيث
يذهب عنه ويضره عزره عظماء جعل هذا عذر استاجر عذر آجره ثم عزره عجب لا يفسخ الاجارة لانه ففسخ العذر
ولو لم يفسخ عزره عجب لا يملك الفسخ لان الزرع لازم استاجر الجحش في الضحراء كاخذ الطين ففسخ
السما ذلك اليوم بعد خروج الجحش لا يفسخ لان الزرع لم يفسخ في العمل لم يوجد مكان ليعود المكاره
اذا جعل بعض الطريق وهو حرة فاعاد العمل لا موضع الاول لاجره ولم يذكر في العقد الجحش على الاعادة وينبغي

بیان
فی بدو حمام
بحکم الاجارة

مظلم
اظهرا انواع
اليفيق

موت الاجر
او المناجد

او عبده يدين سابق المستاجر على الاجرة ثم فسح الاجارة فاراد المستاجر حبس العبي بهذه الاجرة ذلك كل ذلك
 الاجارة فاسدة وتفسخ ثم اراد حبس العبي بالدين السابق لا يصح فان مات المواجه والاجرة عليه فاستاجر
 لما كان حتى برز غرماء الاجر بعد وفاته وفي الاجارة لما لم عليك الحبس فالحيوة لا يكون حتى برز الغرماء بل يكون
 اسوة للغرماء دفعه في غيباطة ثوبا للحيطة بقطعها ومات قال ابن ابي ان الاجرة وقال ابن ابي ليمان الاجرة يقطع
الفصل الثامن في استئجار الظير لارضاع الولد في قترطها الا ان يشترط الارضاع في قترطها فان لم يشترط
 الارضاع في قترطها لا يلزمها ذلك بشرط ارضاع جولين فملك بعد عام لها الاجرة بحسب ما شرطان البصيرة
 قبل استكمال الحدة لها كل الاجرة بشرط فاسد وفي كل موضع صح اجابها عليها غل شيك البصيرة وبصيرة
 فامرك كان والدهن وفي النوازل ليس عليها الدهن والريحان ولا تشري الطعام للبصيرة ان كان باكله وزوجها
 المعوف وبطل الاجارة للظنون لو بلا اذن سواء كان بينه او لا ولا يشترط الارضية بقولها وان انتقضت
 الحدة وقد الغها ولا يخذ ثدي الغيران عرفت بالظنون ليس لها النقص وان كان يخاف على الولد عند الامام
 الكحل وعليه الفتوى ان لم يعرف بها بالنقص والاجنية والحرم سواء وليس لهم نقض الاجارة الا بعد زواج العدة
 ان لا يخذ البصيرة ثديها او يغني لبنها او ظهر سرة او شدة الخلق بدينه التل ان اظهره تمحوه او اراد اسفر
 او لا يخرج حومهم ومزجها بها ان عرض ولم يررض زوجها وان العقد به باق ليس لهم منع زوجها من الخلع في قترطها وكل
 للظير ان تنفع ولم ان تنفعه في حمارهم ولو دفع الجارية لها لرضعها الاجرة كخلف ارضاعه بلسن الحيوان فيقول
 قولها انها لم ترضع بلسن الحيوان والبيضة بينتها انها ارضعته بلسن نفها اما اذا شدد وانها ارضعته بلسن
 البقرة فالبيضة بينة اهل البصيرة استباح مطلقته الرجعية او امرأة لارضاع ولده ولا اجرة له والمعدة
 في ما بين او تملك في ظاهرها رواية يستحي في رواية لا استباح الرجل امه او بنته او اخته لارضاع ولده جاز وكذا كل
 ذات رحم محرم استباح معدته بعد انقضاء عدها جاز ثم تزوجها لا يرفع مسلمة ترضع ولدها كذا في الاجرة
 وقد صح ان عليا رضاه جوفه كافر لعقوله المال استباح جديته لارضاع او الخدم او للطح او لعمل او لا
 يجوز ولو اود منه لاعتها جاز ولو استباح بالغلز القطع اختلفوا استباح زوجة الخمر ان اراد بيع الخمر لها
 الاجرة وان اراد الاكل في البيت لاجرتها والقياس يقتضي ان لا يجوز اجارة الظير كما لو استباح بقره لغيره
 لبنها وجه الاحتحان قوله تعالى فان ارضعن لكم فائوهن اجورهن الآية والعقد يد على الرتبة واللسان تابع
 كما لو استباح كاتبا يذل الخمر تباعض ارضاع البصيرة او وقع ثمنها وسرق شئ من حليها او ثيابها لظن الظير وطعام الظير
 وكسوتها على الظير ان لم يشترط عند الاجارة على استباحه وما يضر بالبصيرة كالحرف في البيت كثر او ما شبه لهم
الفصل التاسع فيما على الاجر والمستاجر جرح المستاجر جرح المستاجر جرح المستاجر جرح المستاجر جرح
 مستعها لا لا يضر المستاجر اذ اجماع بخلاف البالوعة فانه لا يلزم المستاجر تفرقها انما وان شرط على المستاجر عقد
 جهلا لا موافق العقد وان اختلفا في التراب لظاهرها فالقول المستاجر ان استباح ما هو فيه ومعد له ولده
 وتطينتها واصلاح جزائها على الاجر وسيلها والطام وتفرقة على استباحه وان شرط نقل الراد والفتن بت
 الطام على المستاجر لا يضر كعقد وان شرط على رتب الطام فد وليس لرب الطام ان يمنع مستاجره من الرعاء
 وسيل الماء او مواضع رقبته وان لم يشترط ولا اكل بالاعلى على المستاجر من الانتفاع بالطام الا به ولو اختلفا
 سيل الطام فعلى مستاجر تفرقة ظاهرا كان او باطنا وفي كل موضع كان على الاجرة ان يفعل المستاجر

۱ و بعد از این

اختلعا بعد ما سكن فادعى استجوابه سكن بلا جرم والابو بالاجر فالقول قول المستاجر وكيفية ذلك ان كان
 الخان لم يخلع ان كان الخان معوقا بالاجرة يجب وان لم يكن قال الفقيه اذا تعاضده الخان فجب الاجرة بعده
 وفي المحيط يجب من ينزل وبعض من يخاف ان لا يتوفى على وجه الاجرة اذا عوقب فخلطه بان يخرج بعد التمسك بالاجر
 او نزل ظمنا بان كان للزاد معلوما بان ينزل ظمنا كاعوان امراء الزباد وقد ذكرنا ان النازل في كسطل اذا
 ادعى الغصب لا يصدق بخلافه ولطام والدكان والدلال كالحان وقد ذكرنا ان اذا استاجر دارا سنة ولم
 يسكنها حتى مضى شهر ثم تسلمها لم يستاجر على الاستماع لكن هذا اذا لم يكن في ذمت الاجارة
 بالرغب فيه فان كان كذلك ومضى ثم تسلم غير تساجر بين القبض والترك استاجر تام استجابه جمل بمرمان
 ورغم المستحق ان كان امر المواعيد اجارته وان الاجارة صحيحة فالاجرة له وقال ابو ابراهيم غصبا والاجر على القول
 لرب الدار وان ابن من الاجرة على ما ادعاه لا يقبل وان على اقرار المستحق فلا اجر له وكذا في الدار التي جعل بها لاجير
 مشترك يدانها كالامام صدق في دعوى الرد بالخلق من جعل بوضان لم يصدق به بل بمرمان اختلعا في مقدار
 فالقول للدار فادعى استجوابه استاجر الارض فارغته وادعى الاجرة اجرا تاما وهي مشغولة بزرع كالحال قال الفقيه
 القول قول المواعيد مطلقا بخلاف المتبايعين ادعى احداهما في العقد والآخر جازا فالقول للدار في الصحة
 وهذا القول للمواعيد لانه ينكر العقد أصلا **النوع الثاني في الديانة والسفينة** ادعى استاجر
 ليمك مكانا السفينة في تير حد لا خوارزم عاين ادعى ذلك السفينة انه حمله بغيره من فاعل قول قول كل
 منها على صاحبه وان برهنه فالبينة للملاح ولا اجر لصاحب السفينة والملاح على صاحبها ما يدرهم المدعي
 لان الاخرين لو كانوا كانت اجارة صاحب السفينة لانه لا بد للملاح من كونه في السفينة ادعى انه اكثرى بغيره من بخارا
 الاثر من عشرين وادعى الآخر استاجرا يبلغه من بخارا الاثر من عشرين فالقول قول كل واحد منهما على صاحبه
 بالخلق لا بالاجر وان برهنه فالبينة للملاح لا يفظ البعل واجب عليه فلا يجوز الاجارة عليه دفع الملاح
 طعا بما يكمل فالبائع الفرصة قال نقص طعنا في الملاح فالقول لصاحب الطعام وعلى الملاح ان يكمل ما يفتقر
 الاجر كجاء اذ لم يدفع الاجر اليه فان كان دفع فالقول للملاح ويقال لصاحب الطعام كذا حتى يرد قدر
 نقص من الطعام من الاجر استاجر محالا كحل متاعا لم يملكه كذا وسلم الاستحسان فيم بالوزن فقال لا تسار
 جاء النقص مما كتب الي في التذكار فاجب من الاجرة قدر النقصان ثم اختلعا بعده فقال لا تسار او فتيتك
 الاجر وانكره المحال فالقول للمحال ولا خصوصية بين المحال والاسم ارضا هو بين المحال وانما كان محال على اجرة وضع
 في دارهم وزنه على صاحبها وسلمها اليه ولم يدفعها مدة فصاحب الدار ياخذ المحال بالكره اريد لو طلمها بالوزن
 ثانيا ذلك قال ان كان الاحمال في موضع حجابا بالعقد فكذا على استاجر وان في موضع محبوس بالاجر
 فيكون وزن التسليم على المسلم اليه وقيل ذلك على المحال ولا يجب عليه الوزن ثانيا **النوع الثاني في**
المفترقات امر رجلان ينفون على اهل عشرة من عنده ليرجع عليه فقال انفتت وكذا الامر وارادوا ثور
 ان يخلعه لم يعلم انما انفق على اهل ذلك جاء نقصا بوثوب فقال مالك ليس هذا ثوبه وقال القصار
 ان ثوبك فالقول للنقصان ولا اجر له فان قال مالك هذا ثوبه ولم يترك لمقصده والذي دفعته اليك غير هذا
 فانه ياخذ الثوب ولا اجر عليه وان هذا في القطع والخطا لم ياخذ لكن بتركه على الخطا هو ياخذ فدية ولم يثبت
 مثل هذا الخياري في القصار وان قال القصار قصرت ولا اجر له قال مالك لا بل قصرت انا في بيتك وغلام عندك

لا يصدق

لا يصدق عليك والقول للنقصان وكذا على من في كل الاعمال اذا اختصا وهو في صاحب العمل اما جاحل
 او في يد مالك فالقول للمالك فان طلب القصار بعينه لم احلف ما قصره بل اعطيتك من قصرت كذا او قال
 القصار هذا ثوبك وقال مالك ليس هذا ثوبه فاخذت الثوب عوضا عن ثوبه لا يحل له ان يسلم الا ان قال
 بانه اخذت عوضا عنه ويقول القصار نعم ولو كان ذلك تساجر على الاجرة وادعى من قصصا كذا وان كان
 للنفس مختلفا بالارض **كتاب القضاء** وفيه عشرة فصول الاول في التقاضي في اربعة
 انواع الاول في المقلد ومثله في الشتر عن الامام ابي الاخير الذي ولاه السلطان ناحية وجعل له اخيرا واطبق
 التصرف في الديعة وما يقتضيه الامارة لان يخلد ويغزل وكذا حال السلطان مع الخليفة اما لو قال فلان ولايتك
 بتو دارم لا يلزم ذلك لانه ينفذ على ما يشاء اذا كان القضاء في الاصل ومات تقاضيه ليس الامر ان يصب
 قاضيا وان لا يغيره واخرها وان حكم الامر لم يجر حكمه فاذا جاء هذا المواعيد بكتاب الخليفة اليه في الاصل لا يكون
 احضا للقضاء السلطان امر عبده بنصيب القاضي في بلدة ونصيب صح بطريق النيابة في السلطان ولو حكم
 بنفسه لا يصح ولو جمع بغيره بعد امره او امر غيره صح الامام اذن لعبده بالقضاء فقطع بعد اعطى جاز
 ولا ينجح الاحتياط الا ان يحال على الشهادة في الرق ثم عرفت مات السلطان وانفتت الرعية على سلطنة
 ابن صغير فينبغي ان يتوصل حوز التقليد على آل ويعد هذا الوالفة تبعها بالسلطنة لشرف السلطان
 في امرهم هو الابن وفي الحقيقة لو ازاله عدم محال اذن بالقضاء وللمعة لمن لا ولاية له الاجتماع في البلدة وقد روا
 على القضاء رجلا لا يصح لعدم الضرورة وان مات السلطان واجتمعوا على سلطنة رجل جاز للضرورة مات
 والا لمصر قدم العامة بطلبهم بل اذن خليفة او امر او قاض او صاحب شرط ولا حقيقة ثبت لم يصح جمعهم
 وعن محمد ومات والا لمصر فاجتمعوا على رجل كجمعهم صيرهم عاملا السلطان جاز لان عليا في جمع قبائل
 حين حضر عثمان به وليس للقاضي ان يصلي بالناس في الجمعة الا اذا كان في مشور ذلك وقول محمد القاضي
 له ذلك ان كجمع جملة اثنان على هذا اذا قال السلطان للوالي قلته شئت يصح ولو قال له قل هذا لا يصح
 وكذا لو قال لو كسب كل من شئت صح وكل هذا لا **النوع في المقلد** لا يحل الطلب بحال عند الاكثر ولو كلف
 بلا طلب قال اكثر في المقتضى وعلى الوفاق وعليه اختيار صاحب المذهب لا يسوغ ما لم يجر عليه لذا
 ضرب الامام ابا اماما وقيدت في يومها واستنع في الاصح عن قبول ومات في عليا واما كذا في بطر في
 المختار وقال صاحب ديوانه لا يسري قبول من كان صاحبها من من نفسه الجور والاستناع لغيره او لم
 فان الصحابة ومن تلامه قبلوه بلكره وعن علي بن ابي طالب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما القاضي انما القاضي في القادر علمه
 بخلافه او جاهل وقضه بلا علم والثالث في ايات الله تعالى يعلم وعن مسروق في قضه كحي اجب ان الربط
 سنة او رد محمدا في ادب القاضي وفي الاقضية لا يستعمل السلطان في القضاء الا الموثوق بصلاصة فقهه
 وعلمه وعلمه بوجه السنة والادب والمعرفة وعلم شرط الاولوية وتخلد في شرط لازم واختلاف في تقليد
 العسوق الا في المواز لا يجوز بالفسق بل بغيره ويجب على السلطان عزله ولو شرط في التقليد انه في فسق
 ان يغزل بغيره وعندك في بعض من يغزل بالفسق والامام لا يغزل بالفسق ولا يمنع كفتي الامامة
 بلا خلاف وعن ابن ابي اريدة القاضي ادعى اوفى ثم عاد وسلم ادعا وبصر اوصح فهو على قضائه ولا يصح
 ما قضه في تلك الحال وهذا دليل على ان تلك الحواض لا يمنع كفتي سواء كان قاضا او ان

احوال ابراهيم

حكم الامير

لاحوال القليوبية لوقفية
 بعقد غير مد وكذا
 العدد شرط
 الاولوية

او ان التقليد او طري بعده كالحليفة بناء على ان من صلح هذا صلح قاضيا والفتى اهل الشهادة في القضاة
بشهادة واصناف العلماء في تقليد القضاة قيل بكونهم في قضاة القضاة فكأنما ذبح بغير سكين واستغنى
ابن دهب فدخل منزله وتجانن وكان يترقب ثياب في دخل عليه فقال بعض اصحابه لو قبلت وعدت كان خيرا
فقال يا هذا وعقلك هذا اما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان ياتى رجل منكم من اهل العلم والعلماء مع
الانبياء والملاحق الا امام الاعظم على نفسه في الضرب سائر اصحابه فلو كان الامام الله يقول لو نقلت
لنفت الناس فقال الامام لو امرت ان اغير البحر سباحة اكنتم اقد عليه كاذب فكأنما ذبح بغير سكين واستغنى
ينظر اليه بعد ذلك في العلم في خصي وعامة الناس على ان التقليد رخصة والترك غير مقرر وقد دخل في القضاة قوم
صالحون وتجاهلهم قوم صالحون وترك الدخول اصلي ديننا وديننا وهذا اذا كان قومهم قوم يصلحون اذا اشغ
واحد لا ياتى واليا ثم وان كان قومهم يصلحون واستمع الكل ان كان السلطان يفضل القضاة بائنه
ياثون واليا ثم وان كان قومهم يصلحون واستمع الكل ان كان السلطان يفضل القضاة بائنه
البعي ايضا قال محمد بن غلب البغاة على مدينة وضربوا قاضيا فقتلوه ثم نزلوا العدل فرفضت قضاياهم
قضاة العدل يحضر ما وافق الحق وان في مختلف بين القضاة كآثار القضاة وذكر القضاة المتقلب لا صلاحا
مصر وقضيه في المختلف ثم رفع الاخرى عنهما ما وافق رايه الا يبطل حكمه والتقليد اهل البغي يصح ويجوز
استيلاء البغاة لا ينقل قضاة العدل ويصح عزل الباغ حتى لو ظهر اهل الحق لا بد من تقليد جديد لان الباغ
صار سلطانا بالقرية كجواز الصلوة خلف المتقلب الذي لا منشور له في الحليفة اذا كانت في رعيته سيرة
الامر والحكم بين القرية بحكم الولاية بشيعة سلطنة بهذا الطريق والبعاة هم الخارجون على الامام الحق يخرجون
بانا جمع الناس على سلطان وصاروا ائمة فيخرج عليهم طائفة فان ظلم اصحابهم فليسوا ببغاة وعلى السلطان
ترك الظلم والانتصاف والرحمة لا يعصون واحدا منهم لانه اعانة اهل الظلم والظلم والعدل
لطلب كولاية وقالوا الحق معنا فهو لا هم البغاة الذين قال الله تعالى فيهم فقالوا لا ينبغي حتى تنفي الامة على
كل من يعوى اعانة السلطان وان تكلموا بالخروج ولم يخرجوا الا يتوضوا لهم لان العزم على الجاهل لا يعجز عنه ولو علم
ما علمنا القتال مع البغاة فان سيف الله كان بيده وموسى في ردة بيد الصديق وهو سيف الله بيد الله
حتى نصبت في هذه الامة عشر الف من سيف البغي كان بيد الله في ردة بيد الله في ردة بيد الله في ردة بيد الله
وكلهم يطلبون الدنيا والآخرة في ادب القضاة اذا كان قاضيا في اهل البغي لا يجوز قضاة وادب القضاة لا يجوز
كفتى واهل العدل في اهل البغي لا يجوز التقليد في الفتى اذا كان يمكنه في القضاة وكفى وان كان لا يمكنه في بعض القضاة
لا يتفقد منه وانما يتفقد القضاة فيكون عدلا في نفسه علما بالكتاب والسنة والاجتهاد وشرط ان يكون علما
في الكتاب السنة ما يتعلق به الاحكام لا المواظ وقيل اذا كان صوابا في كل خطأ في الاجتهاد وكون قاضيا
مجتهدا ليس شرط على ما قد تهاه ويقصر بما جعله بفتوى غيره وقد كان القاضي يستعمل في القضاة الاول والجمع
القضاة وان المفتي يجب ان يكون في اهل الاجتهاد وقال الامام لا يحل لاحد ان يفتي بفتواه في العلم في رايه قلنا وفي
الملتقط اذا كان صوابا في كل خطأ في الاجتهاد وان لم يكن مجتهدا لا يحل له الفتوى لا بطريق الحكاية فيفتي
فيحكم بالحفظ في اقوال الفقهاء وفي شرح الحديث في الفتوى في رايه ان شاء الله تعالى لا الامام او يقول صاحب
وعلى ابن الجبار ان يفتي بفتواه لا غير وان كان مع الامام احد صاحب جليل فله ان يقول لا محالة والاصح ان لا يفتي

لا يفتي

لا يفتي القضاة ان يفتي في مجلس القضاة وغيره في المعاملة والديانة وقيل يفتي فيما يتعلق بالقضاة بقول الامام
لزيادة بن جهم فيمنه في النظر ليس كالحائض فلهذا القضاة بصيرة ثم ادرك لا يقضي بذكره في المنفعة وفي الاجتناب
فلهذا الكافر القضاة ثم اسلم فتو على القضاة ولا يجتنب الاجتهاد فتو قضاة ناجية لارجلين لا يملك احدهما
القضاة ولو قلنا بجليل على ان ينفرد كل منهما بالقضاة لا رواية فيه وقال الامام طاهر الذين ينبغي ان يجوز فان
نايب القضاة نايب عن السلطان حتى لا ينقل بائنه في القضاة ويملك القضاة في نوع اخر تعليق القضاة والامان
بالشرط وحضا في الآلة كان قد تم فلا واذ قد تمت كذا فانت حريصا او قاضيا يجوز وتعليق الحكم لا يفتي
بالخط او حضا في كون قد تم فلا فانت حكم بيننا في حادثة كذا قال الامام لا يصح عليه فتوى قال محمد بن طاهر
قال السلطان بصيرة او كافر اذا ادركت او اكلت فصل بالنس للجمعة او اقضى كجواز السلطان او كوا
اذا كان غير بالغ فيبلغ كجواز التقليد حديد وكذا التنصير اذا استؤمروا في العبد وبيان حكمه جازا فتوجه
الحكم الاحد ما فعلت الارض فقتل لا يجوز فلهذا القضاة في القضاة بوجوبه ويتوقف قضاة قضاة بملكه لا يدخل
التوا او القري بل ينقل عليه وهذا على رواية النوادر مستقيم لان الحصر شرط لنفاذ القضاة وعلى غير رواية النوادر
فلا يدخل القري وان نص عليه لعدم نفاذ القضاة فيه والحق هو رواية النوادر للحاجة ولو قيد به بالمكان سيقطع
ان قضاة لو قيد بناية بانه في مسجد معين ليس لان يقضي في مكان اخر كان القضاة بوجوبه في مكان القضاة
ابوبكر لا كاف يقولون في الحكم القضاة في ديارنا غير صحيح لان الموالات لا يوجبهم بالتقليد وانما يكتفون
ويكتفون في كل فصل عادة انت الله فيبطل المقدم ولو حاكمه بعده لا ينقلب صحيحا كما لو كتب استخفاف
انت انت ثم محي البطل لا يقع الطلاق السلطان اذا قلده القضاة وفردة حثا فانه ثم قبل لا يصح والاحت
حشورا وارسل اليه فردة ثم قبل ان قبل بلوغ الرد لا السلطان يصح القول لا بعد بلوغ الرد اليه ولا الوكيل
يرد الوكيل ثم قبل وكذا لو كتبت المرأة الرجل لزوجت نفسك فبلغ الكتاب اليه فردة ثم قبل والرد
في كتابته في ابكر القاض في حضانة قاض قلده وقاض ولا بد من الرضا او الشفاعة والاول اذا قضى
في حادثة ثم دفع القاض برى خلافا لا ينقضه والى اذا رفع الا حثري خلافا له نقضه ولو نقله القضاة
بالرخصة قبل يصير قاضيا وينفذ قضاة هو الفتوى على انه لا ينفذ قضاة كما اذا ارتضى قاضيه ثم قضى
وكذا لو ارتضى قوم السلطان وعلم السلطان وقلده اما لو قلده بالشفاعة فهو الذي قلده احتسابا
سواء في نفاذ قضاة في المجتهدين ان كان لا يحل الطلب بالشفاعة اذا قال قلده القضاة لزيد وعمر ولا يصح
واذا قال جعلتك قاضيا ولم يدر ببلدا فحق المختار يصير قاضيا في البلد الذي هو فيه لا في كل بلاد السلطان قال
جعلتك قاضيا ليس له الاختلاف واذا قال جعلتك قاضيا لقضاة له الاختلاف وغيره لا يفتي في كل اختلاف
حكم الحليفة الا اذا كان بحضرة الاول كالمكيل يوكيل غيره ببلاد المكيل لا يصح فان عقد بحضرة الاول حار واذا
رفع حكم الحليفة لم تؤذن الا الاول فاحضره جازعا اذا حضر حكم المكيل في المجتهدين والاختلاف في الصحة
والمرض والفساد وكذا في الحاشورة للجمعة فانه عليك الاتية وكذا الوصية عليك الا ايضا والاخره وان اذن
في الاختلاف في حليفتي نايب عن السلطان حتى لا ينقل بائنه في القضاة ولا يملك القضاة في نوع اخر تعليق القضاة والامان
قال له في شئت واستبدل من شئت وذكر الامام صاحب المخطوطة انه اذا كتب حكمه في نايب قاضيه نقضه
لا يصح ما لم يذكر ان قاضيه القضاة ما ذكر في الاختلاف في جهة السلطان وذكر الامام ما اورد جديدا في كتابه فيمنه فيمنه

وهو خلاف الحكم قبل فلان وهو ما دون بالاختلاف بحكم انما لا يصح من جهة فلان قال القاضي لا يصح من جهة فلان
من رجع من سفر لا يجوز ان يسمع ولو قضى لا ينفذ قضاء القاضي حتى يتم امره ان يسمع القاضي فينبغي ان يسمع
لا يفرض على القاضي ذلك استخفافا بصلاحه وشرط عليه ان لا يرتفع ولا يشترط ولا يعتدل احدا من شرط
وان فعل شيئا من ذلك انقضت ولا يبطل قضاياه فيما مضى قلنا لا سلطان رجله القضاء وشرط عليه ان لا يسمع
رجل بعينه من شرط لا ينفذ قضاء القاضي على هذا الرجل ويجب على السلطان ان يعرض قضيتا ان عراه قضيتا القاضي
جعلنا يبايع عن كفاية حتى يسمع على المصنوع ويستمع من القاضي ليس في ولاية لا يصح هذه النيابة وليس لهذا الطريق
عندنا وعند اهل البصرة اذا كان الخصم محتفيا يحتم عليه ان يبايعه ويصادى على ما يبايعه ويجعل بعد ذلك نائبا عنه
نوع آخر تعليق عزل القاضي بشرط صحيح حتى لو كتب اليه الخليفة اذا كان كتابه فانت محروفا فاما في عزل
وقال الظاهر لا يدين ونحو لا ينفذ يصح تعليق عزل بالشرط ولذا سلطان ان يعزل القاضي لغيره او لغيره القاضي اذا
عزل نفسه وبلغ السلطان وعزل يعزل وكذا اذا كتب اليه السلطان وبلغ كتابا الى السلطان وقيل لا يعزل
يعزل نفسه لانه نائب عن العامة فلا يملك ابطال حكمه مات الخليفة والاراء وعمل فالحل على الولاية وفي المحظومات
القاضي ان يعزل خلفاءه وكذا اراء التي هي بخلاف قول الخليفة اذا عزل القاضي قبل يعزل نائبا عنه وادامات لا تقتوي
عليه ان لا يعزل يعزل القاضي لانه نائب عن السلطان او لهية وبغيره نائب القاضي لا يعزل القاضي عن السلطان
القاضي لا يعزل مالم يصل اليه الخبر كوكيل وعن كتابه لا يعزل مالم يات قاض خراسان للمسلمين عن تعطيل قضائهم
هذا اذا لم يعلق عزل بشرط كصول الكتاب كونه وان جعل القاضي لا يعزل مالم يصل اليه الكتاب وان وصل اليه الخبر ارجع خصال
اذا حل بالقاضي ان يعزل فوالسمع والبصر وكفعل او الدين وعن الكتاب لا يملك مكانه آخر وهذا لا يصح عنه مطلقا
السلطان اذا قلده رجلا قضاء ببلدة ثم بعد ايام قلده قضاء اخرى ولم يتعزل عن الاول لا يملك الا ان يعزل
قلده القضاء ثم قال لا تقض في حادثة فلان ان يعزل في حق فلان القاضي لا يترك على القضاء اكثر من سنة كيلا ينقطع
القاضي اذا ارتفع وحكم لا ينفذ قضاءه فيما ارتفع وبغضه فيما لم يرتفع به اخذت مجلسا في ذكر البردوي الذي ينفذ
فيما ارتفع ايضا وقال بعض من كان لا ينفذ فيما لم يرتفع به فيما ارتفع ايضا وان ارتفع ولم ينفذ في اول كتابه وبعض
اعوانه فانما جره ورضاه فهو كما لو ارتفع بنفسه وان يغير علم بغيره بغيره ما قضاه وعلى المرتفع رد ما قبض قضيه ثم ارتفع
ثم قضى وارتفع ولده او بعض من لا يقبل نهاده لانه لما اخذ الى ابيه يكون عاملا لنفسه وابنه القاضي المولى
اخذ الرشوة ثم بعث اليه فيذهب ليحكم لا يصح لانه عامل لنفسه وان كتب اليه ليس له المصنوع واخذ اجر مثل
الكتاب ينفذ لانه ليس برشوة ولو احرار القاضي ان تابا لفته وان استأق يفتح لانه ليس في حال القضاء وكذا
اذا خرج الاستأق ونصب فيما مال الصغير والوقف او اذن النكاح لانه ليس بقضاء ولا امر اعلاه المصنوع
للقضاء وفي ظاهر الرواية لا يجره قال صاحب المحيط وهذا مشكل عندنا لان القاضي انما يفعل ذلك بولاية القاضي
حتى لو لم يؤذن له في ذلك لا يملك فينبغي ان يشترط احصاء ظاهر الرواية في فتاوى الديار المحروقة اذا لم يكن
في ولاية القاضي فقلده يصح حكمه في الاما عن الله ان المصنوع بشرط وبنته عليه ان يملك القاضي الاستأق
القاضي لم يقبل في الظاهر لانه نقل الولاية ولا ولاية القاضي الاستأق وعلى رواية النواذير يقبل وقيل على هذه
الرواية لا يقبل ايضا لانه لا حاجة اليه علم القاضي في الاستأق بل يقتضيه ذلك العلم في المصنوع ظاهر الرواية هو على خلاف المتن
ذكر في العلم الحادث قبل القضاء وانما يسمع القاضي يقتضيه في الاستأق على الاما ان يسمع له ان يشهد بلامه القاضي هو ليس

اذا عزل القاضي نفسه

مطلقات الخليفة وله امره
مات الخليفة وله امره
وقضاء وعمل

اربع خصال عرض
لما القاضي يعزل

اخذ القاضي الرشوة
لا ينفذ حكمه ولا يوافق

وقال الله لا يسمع بلامه وهو الا حوط وكلام الامام دليل على نفاذ القضاء في غير المصنوع بغيره فان الدعوى قد يقع
في العقار فيحتاج القاضي الى ان يخرج للاستأق فيقتضيه عليه وعن الامام ان القاضي اذا خرج من ارضه او من ارضه
امير المؤمنين لم يسمع ان يحكم في بلدة تزل فيها الخليفة لانه ليسوا قضاة ارض انما هم قضاة الخليفة وان خرجوا
بدون الخليفة ليس لهم القضاء **الفصل الثاني في احوالهم** وفيه خمسة انواع الاول في المقدمة لا يقبل من القاضي
والقريب الا من كان يهدى قبله ان لا يرد الزيادة الا ان يكون له خصوصية فلا يقبل منه ايضا فان قبل او لم
الرد رد ولا وضع في بيت المال وكذا في كل موضع ليس له القول وان كان يتأذى به المعطى اخذ ورد عليه
فيتمه فان قضى ثم ارتفع او عكس لا ينفذ فان تاب ورد كما في ذلك وهو على قضاءه لانه بالحق لا يعزل القاضي
ثلاثة احوال في الجائدين للثبوت وحرارته هو الاما والاعانة على الظلم حرام في جانب لا اخذ وهو الاما
لكلف عن الظلم حلال للمعطي والجملة ان يستاجر ثلثة ايام لم يعمل له ثم يستعمله اذا كان فعليا يجوز عليه الاجارة
كبتليغ الرسالة وكذا وان لم يبين المدة لا يجوز هذا اذا كان فيه شرط وان لم يكن فيه شرط وانما يعلم يقينا لان
الاما لا ينعينه عند السلطان فانما يخرج على ما لا بأس به وان سجد ذكره الا اخذ ذلك على الشبهة والقضاء
حاجته بلا طمع شرط ثم اهدى اليه فلما حلال ولا يسمع ولا يشترى بغيره مجلس القضاء في غير مجلس القضاء لا بأس
بنفسه قيل هذا اذا كان يكتفي المؤنة من بيت المال او يعطى عن كفاية الا لا يكره ولو باع مال الميت او الميراث
ولا يجب له دعوة الخاصة الاجرة بغيره سواء وذكر القاضي ان يجب دعوة القريب وان فاقته وان كتب
سجلا او تولي قسمة واذا جاز الخلل له ذلك ولو تولي الخراج صغير لا يملك الاخذ بشرط لانه واجب عليه وكل ما وجب
عليه لا يجوز اخذ الاجرة ولا يجب عليه كمال اخذ الاجرة وذكر عن القاضي في القاضي يقول اذا عذبت عذبة البكر
فلي دينار ولو شيتا فتنه لانه لا يملك ان لم يكن لها ولا ولو كان لها ولا غيره كمال ثبته على ما ذكرنا وادابا على
البيتم لا يأخذ شيئا ولو اخذوا اذن بالبيع لا ينفذ بغيره ويعمل القاضي في مال اليتيم ما يفعل الملقط باللقطة
الا ان اى لك اذا حضر بعد التصديق يدفعه بيتا محال **نوع آخر** قدم لا القاضي وادعى قبل آخر ولم يعلم انه
محق او مبطل واراد احضا خضعت بغيره بالاعداء ان في المصنوع حرام لكن لو غدا ببيت باهلا حضره بالادعوى
وان بعيدا يجره باقاة البيته لا الحكم بل ليكشف الحال فاذا حضره ادعى وقيل كيفاء محق في الدعوى ثم يحضر
والمرأة النزاهة كما ترحل وان اكد على عليه مريضا او محذرة ولم تهدد لم يخرج لا يحضر به هيب مع الخصم
او يرسل نائبا ان ما دون ذلك لا يتخذ في وكلا النوعين فعلمه الاما لا يذنب في زمانه كمالا يبطل ختمه
القاضي والاداب يختلف باختلاف العادات فان ارسل القاضي ولم يصاد في المنزل وزعم المدعي انه نوار
فيه وطلب ختم الباب فانه يكلفه اقامة البيته ان حضر بان شهد الاما انما خذ ثلثة ايام كذا قدره في فتاوى
القاضي وغيره فتوضه الراي القاضي فان حصل العلم انما يبيت ولا يحضر ختم اليه الذي من جانب الكمال والشرط
وان كان فيها بالاجرة او كانت فيها اجرة وكبره لك كنه وان قال الخصم بعد ايام في داره ولا يحضر عن الامام
الا عظم والله ان يبيت رسول الله لا معه عدلان فينادى على باب وقت جلوس القاضي لا الحكم ثلثة ايام كل يوم
مرات ويقول القاضي يا فلان احضر مجلس القاضي مع خحك والآن نصت عنك وكذا او قبلت البيته وحلت
عليك ولم يجوز ولا يبايع على بيته ووسع ذلك بعض اصحابنا وفعل ذلك وقت قضائه بصورة قال الخصم
انه متوار وطلب المالك لم يبعث اثنين معهما العوانة ولا يقوم الاما ان من جانب الكمال والشرط وتدخل

حرم ثم اخوان القاضية فينشول الوق وكذا السرر فالقاروق بهم بيت جليل بلغه ان في بيتها شرا فوجد
في بيت صدها وهم على بيت نايك بالمدينة واجوزها وعلما بالمدينة تحت سقط خارجا وعن هذا قالوا اذا سمع
صوت فاد في منزل الانسان بهم عليه وعاما اصحابنا لم يجوزوا الا حرم وان راى ان لا يبعث اننا ويرسل
الطينة جازوكدا الحاتم وهدى خارج المصديف برسل اننا والطائف عكس فان تعرض الطينة وامتنع الخصم
يقول له هل توقاة للقاضية فان قال نعم اشهد عليه فان شهدا عند القاضية عاتبه على ذلك يستعين باخوان
الولا على الاضمار واجرة الاخصان في بيت عمال وقيل على المترة وفي المصرة نصف هم الدرهم وفي خارج لكل
فترسخ ثلثة درهم او اربعة درهم وقال صدر الامام اجرة لموكل على المدعي عليه وقيل على المدعي وهو الاصح
كما تارق جب عليه اجرة الحداد وعن الحسن الذي يحسم به عروقه واطلق بعض المتكلمين ان لا يملك الا بالسلطان
والاستغناء بانواعه ولا الاستغناء حق قبل العجز عن الاستغناء بالقاضية لكنه لا ينفذ الا اذا عجز بالقاضية وبعض
المتكلمين لم يطلق ذلك وقالوا ان ذهب الى السلطان اولاد اخذوا بغيره عاليا فخذ موكل القاضية من غير الزيادة
واذا قال لا اخير وتمرد ولم يحضر وبشت غمرة عند القاضية يعاقبه على قدر غمرته والابن يتويمان
في حق اللئوس كالبصيرة فان كان احدهما عالما او سلطانا فجلس السلطان تجلس والضم على الارض ويؤتم
القاضية في مكانة ويجلس الخصم مع السلطان ويكنون فان تربعوا او قفوا او اجتبا منهم القاضية والبرقع
احدهما صوتة لا يرفع الاخر ولو كان ميل قلبه الى احد الخصمين واحب ان يظهر حجة لا يؤخذ به ولا يكون فظلم غلطا
ويأمر عوانا بالرفق ويقضيه وهو جالس متكئا او قريبا من القاضية ماشيا او قفيا في المجلس الجالس مع من يجلس
حيث ولو في بيته لا يمشي به عندنا لو كان في وسط البلدة ولو كان في طرف في البلدة في حجرة مربعة في وسط البلدة
فان راى ان يقعد معه هل القعة قد دوا ولم يشاورهم عند الخصوم وان شاء جلس هذه ان كان يقعدا عادلا وهل
يسلم اختلافه ولو سلم عليه وعلى المدرس والمذكر او القاضية في الرد فاذا رد يقول عليك ويصلي
ركعتين تحية المسجد ينظره الى الخراب الناس يديهم يقفون مستقبل القبلة ولا يمازح فان اخرجه هم او
ابوجه او حجة صوابه كف عنه حتى يزول ولا يتعب نفسه في طول اللئوس لا يقضيه وهو يرفع احد الاختين
وان كان شايبا قضا وطوره فاهله ثم جلس للقضا ولا يسمع من رجل يجلس اكثر من مجلس لان يكون قليلا
ولا يقدم رجلا جازية قبله لا يضر في المجلس حدا ولا تعزيرا **نوع في المعاملة مع المدعي والمدعى عليه**
منقول لا يحضر في مجلس الحكم وان في منقول يتعذر نقله لرجي حضر القاضية عندها او بعث امينا فان حملت
قوة الاضمار يحضر وان لم يحمل ثبوت الاضمار لا يحضر وان قلت المونة وتعلم المدعي ان يبريد الاضمار وهذا غير
لازم وكذا قول القاضية احكم ادب لازم ويحكم ثلثة ايام ان قال المظلوب دفع واعاها لم هذه المدة لانهم كانوا
يجلسون في كل ثلثة او جمع فان كان يجلس في كل يوم ومع هذا اهل ثلثة ايام جاز فان قضت المدة
ولم يأت بالرفع حكم بعد رضا العين ويأمر المدعي باضمار المدعي عليه ويكتب عليه السجل واهره بتقبض
المدعي عليه الذي توجه عليه الحكم اذا توارى لا يقضيه عليه عند الامام وقال محمد بن ابي عيسى عليه السلام ثلثة ايام كل يوم الا فيلحضر
فلان باب القاضية فان لم يحضر يقض القاضية عليه وان لم يتوارى ولكنه غائب لا يقض عليه لغير القاضية عن الاعذار
وهذا وفق للقياس وقال القاضية هو وفق للناس فان برهن على انه ملكه ثم مات او غاب قبل القضا لا يقض
وعن الحسن انه يقض واجمعوا له لواقرة له وغاب يقض حال غيبته واذا كان اقراره عند القاضية او عند غيره ثم انكر

مطل
في معاملة المدعي
مع المدعي عليه

وهو ارفق في

فشهد واعدا القاضية على اقراره ثم غاب لا يقض هذا المكين من الغائب نايك على المكت وارش فان كان يقض عليه
وكذا لو ادعت المرأة طلاق زوجها الغائب والامة اعتاق مولانا الغائب لا يقض وان مات المدعي بعد ما برهن
قبل ان يقض يقض لورثته احضر جلا او ادعى انه وكل فلانا بتقبض كل حق له في ملكه او عليه لموكله كذا وبرهن على
وكانت عليه وغاب هذا الرجل قبل القضا وادعى حصر عريا آخر لموكله وادعى عليه واكلت فانه يقض بتلك البينة
وكذا لو مات البينة على الوكيل فغاب وحضر الموكل او قام على الموكل فغاب وحضر الوكيل او على الوارث بدله
على المكت فغاب او مات فغاب وارثا او وارثة او على وارثه وصير المكت فغاب هذا وحضر وارثا او وارثة او قام عليه
انه وصير المكت فغاب حصر عريا آخر فانه يقض على المكت بتلك البينة وذكر الامام الحلبي في هذه المسئلة قال والقضا
يغلطون فيه فانه يتخلف رجلا لسمع الحادثة ويكتب الى القرة لسمع الشهادة في فصل ثم يكتب في الكتاب انهم
شهدوا عندني ويكتب القاضية القاطن شيئا منهم فيقضي القاضية بذلك في غير عادة البينة في مجلس القضا فلا يصح
قضاؤه ولا يصح باضمار الخليفة الا ان يشهد مع رجل آخر عند القاضية الذي لم يؤذن بالاستخلاف وهذا اشارة
الى ان القاضية الحادون لا يتخلفوا لسمع جاز للقاضية ان يقض باضماره وكذا يجوز للمباين ان يقض بالقاضية
والقاضية مع الغائب كالموكل مع الموكل في الحرة اذا كان القاضية ما ذنبا بالاستخلاف فالتخلف وقض
جاز ولا يحتاج للاضمار القاضية وان ارادوا ان يشهدوا حكم الخليفة عند الاصل لا بد من تقديم دعوى صحيح حكم
حاضر واقامة بيته كما لو اراد اثبات قضا قاض آخر ويطلب القاضية عن الشاهد تعرفه اليوم في يده ولا
اليه في غير القمار لانه يحضر مجلس الحكم ولو شهدوا على السبع والتسلم بالعلم ان الشهادة باقرار المتقدين لم
بالمعينة فان ارباب القاضية في الشهود فترقم وشاء لم يكن وحده كان ولا يسمع غير ذلك هذا احتياط
نوع آخر في التوقيف والعدالة والمترجم الواحد يكتفي والاشان احوط وعن الحسن يشترط بطلان او رجل وامرأتان
والعدالة شرط اجماعا وكذا الحرية والسلام المركة او المشهود عليه مسما والتلفظ بالشهادة لا يشترط والبرهان
لوا على الجوز عند الامام وكذا عند الحسن وتعديل العبد لمولا هو الابن اباه يصح هذا الامام والصبر وكل من لا يقبل
شهادته اهل التعديل المستر وتعديل السرا يكتفي القاضية اسما الشهود وان اباهم وولاهم ومجلا عنهم
وقبائهم او سوتهم ان سوتهم حتى يحصل بهم العلم للزك وبالله الامانة في جرائهم واصد قائم في عرفه
بالعدالة كيت خنا سمع عدل جازية الشهادة ومن جلا فانه لا يكتب صيانة عن المكت الا اذا خذله غيره او خاف
ان لم يصح ان يقض بهما وان لم يعرف بالعدالة ولا بضده يكتب انه مستور ولا يشترط في تزكية العبد
ولا اهلية الشهادة بل يكتفي بالعدالة وعن الحسن في تزكية المستر تزكية العبد والمرأة والمحدود ولا على لوعده ولا تزكية
لانها اهل المدين وفي العلانية اهلية الشهادة شرط وان لم يكتب وبعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تزكية
في تزكية السرا عن غيره ايضا فعلى المكت ما فعل بالاول ولا يعلم ان سالا اخره فان عدل احدهما وجرح آخر
تغارضا كان لم يبال احدا فان عدل الثالث فالتعديل اول وان جرح الثالث فالحرج اول وذكر القدر اقا
جرح واحد وعدل واحد فعند الامام يمين الحرج اول كما لو كانا اثنين وعند محمد بن ابي عيسى لم يمين باو اصد توقف الشهادة
لا يجاوز ولا يردح يمين الحرج وان عدل ثم لم يجرح وان عدل ثم لم يجرح وان جرح واحد وعدل الاثنان التعديل
اول عندهم وان جرح اثنان وعدل عشرة فالحرج اول ولو قال المدعي بعد الحرج اني يقوم صالحين
بعد لوهم قال في العلون قبل ذلك وفي النوادر ان لا يقبل هو حجتا نظير الذين وعلى قول لا يقبل اذا جاء

فشهدوا عند القاضية

بمؤتمنه وقد لو انما في الجاهل فلعلم جرحوا لا يكون جرحا عند المحدثين فان جرحوا لا يكون جرحا
عند الكل فخرج اول وان جرحوا بما هو ليس بجرح عند القاض لا يلتفت اليه جرحهم وهذا لطف الاقاييل على الاشهاد
فقال الخليل جرح في العلانية عن يمينهم يبرده شهادته لا يقبل فقال التعريف في التعديل ويصح ان المرأة والحدود
في القذف وتزكية العلانية في جميع بين المدعي والمعدل والشاهد فيقول المعدل يقول بحضر الشاهد بلفظ الشهادة
في مجلس القاض بشرط العود لا في معية الشهاده حتى لا يصح عن يمين من اهل الشهادة وان عدل هذه الامة
واما اليوم كيتي تزكية الشهاده لا في العلانية بل في جلسة القاض في شأه جمع بين التزكيتين ولو ذكر في القاض
يكون عندنا القاض بشرط تعبير هو لا يقتضيه نظام العدل في زماننا كما قالوا عليه الفتوى ولا يلزم جرحه على
عليه من اقل الحاكم وهذا ليل على ان الشاهد كان له في الشهاده وهو مفسد لا يقبل المدعي عليه اذا عدل
ان من قبل الشهادة او بعد على الامام لا يقبل عن جرحه في اهل موصاف فيما يشهد ان قال نعم لزم الحال
وان قال لا لا يقبل تعديله وان قال نعم ولكن اخطا او هو اقل من الشاهد عليه يصح معه لا جعله واحدا
منهم وتزكية المدعي ليس بشئ وقوله في الجرح الصريح لا يقبل قول الخليل نعم لا يبرده تعديله في حال الشهاده
عن جرح الخليل ولو كان على جرحه اليه في التعديل صح قوله وقول الشاهد ليس بعدل اقراره على نفسه جرحه على
ينبغي ان لا يفعل شهادته على التزكية وان كان على الجرح فخرج او لا طعن المدعي عليه في ان هذا فعلى القاض
المدعي زوجه شهادته انما هي عن تعديله او عن قوائمه صالحين على التزكية القاض عنهم فان عدل او لا
الجرح عن سبب الجرح والمعدل عن سببه فان عدل الشاهد وجرح الشاهد في الجرح او لا اذا كان يستقيم تعديله لا يقبل
جرحهم لان اصل الشهادة لا يقبل عند التعقيب فخرج اول وان كان الشاهد غريبا ولا يجزى المعدل في كونه قاضه بلده
ليجرحهم عن حاله عرف في الشهاده وقاب غيبه منقطعة ثم قدم ولا يدري منه الا الصلح لا يجرح ولا يعدل ولو
كان جرحه وقابا للصلح وغاب غيبه منقطعة ثم حضر هو على العدالة والشاهد لو عدل لا بعد ما تافى بغيره
وكذا لو غابا ثم عدلوا وحضر او غابا لا يقض باب التعديل كحساب بل لا بد من حصة زانية يقع القلب
صدقة في التوبة وكذا عدل في حادثة وقضيه ثم شهد في اخرى ان بعدت الحدة اعيد والاولا وكذا عيب تزكية طرفة
قوم لا يعدل قبل حصة تلك الزمان وكذا اذا تخللت تلك الحدة بين الشهادة والتعديل مل يوثق في قول الشهادة
الحاصلة وكان الامام انما يقدر تلك الزمان بفترة شهر فيرجع الاستدلال ويحذر لم يقدر بل على ما يتبع في القلوب في وقت
وعليه التعمد وينبغي ان يعدل قطعا ولا يقول هم عدل عندكم كما خبار الثقات ولو قال لا اعلم منهم الاخير فهو تعديل
في الصريح ولو قال هم فيما علمنا هم عدل ليس بتعديل في الصريح وفي التواتر التعديل ان يقول هم عدل عندى جارية الشهادة
وفي المستثنى اذا قال انما لم اعلم في الاخير اليك وانا جرح الجرح الشاهد يقول القاض في مدعي زوجه شهادته
او يقول لم يجد شهودك ويكتب القاض اسماء الشهود اولاً ثم اسم عدل وشهادة اهل الحرف والصناعة
حقبولة وقيل لا يقبل كثرة الخلف الكاذبة فيما بينهم وعن بعضهم ان شهادة الصمك لا يقبل لان زينة الكتابة
لحقين الصمك ما لم يجز بين المتعاقدين وذكر في مستند شهادته واما فلم يعدلوا فطلب المدعي عليه في القاض
ان يكتب وشقة ويحكم بانهم مردود الشهادة حتى لا يقبل قاض اخر حكمه وكنت فاذا فعل ذلك لا يقبل القاض الاخر
هذه الشهادة فان كان الاول لم يحكم بمرده شهادته كذا ان يقبل اذا عدلوا ومعدل هو المحذور عن كتمان العوض
اليه فيها الحدود وقيل الكبار ومع وقيل ثمان وقيل تسع ومحاميا لم يأخذوا به واغابوه على ثلثة معاني الاول

مطلوب
شهادة المدعي في الشهادتين

مطلوب
شهادة اهل الحرف والصناعة
وشهادة الصمك

تقرير العدل
وعود الكتاب

مطلوب
شهادة المدعي في الشهادتين

الاول الذي يكتب

الاول ان يكتب ما هو شنيع باليمين وفيه هتك حرمة الله والكل فعل موترك المرأة والكرم فهو الجبار
نظيره بايع الكفن فانه تارك المرأة فلا يقبل شهادته قال حسن المائنة معناه اذا بقدر وترصد لك لتحت
موت فخر ما تبسيع الثياب ويشتري الكفن حتى يكون شهادته والثالث لا حرا على العاصم والمخاض ان يعدل
من يغلب حسنة ولا يكون مصرا على الكبرياء وفي النصاب بارئ الكبرياء لا يكون صاحب الكبرياء كمن اقيم
مرة لا يكون محابيا وفي الصقوى بكبرية تبطل العدالة وفي الصغيرة العبرة للمقابل والداد على ذلك وبغيره
شرب الخمر تاريا تبطل عدالة وان ترك الصلوة بعد التوبة تبطل عدالة ومعه التعمد عدم استعظام الفتوى
كما يفعل العوام لا للتحقق بها فانه كمن ترك الجحود والحق في حجة واستخفافا لا شهادته لم
وان كان على تأويل الحقوي وكان عدلا فيجوز سواه يقبل ويترك الجحود ولو مرة بل عدل وتاويل تبطل على
الحوالة والتخمس شرط الثلثة ولو لعق الامام او مرض لا دمان في اكل التبروا وفي بعض بان كل
مال اليتيم يبطل اسلم وترك الحان لا تبطل عدالة لانه لا ينفك ولا ينفك لا الرغبة عن السنة وعن نصير الخضم ان
يطعن بثلث معان انما جحدان او محم ووان او شريك كان للشهود وليها شهادته ولو قالوا انهم حرا لا يصلح
اجرة شهادتهم ولا بشرط لفظ الشهادة وان قال المكون هم جحد فلان اعقبتهم او قالوا انهم حرا لا يصلح
لا بد من اقامة البينة على الاعتقاد وحكم به ثم حضر المولى وانكر لا يلتفت الانكار وان برهن على شهادته عليه
انهم فقهوا او اكله التبروا او كونه او برهن على ان الشهود اقراروا عندنا ان لا شهادته لهم في هذه الحادثة او على
ان الشهود اقراروا في ان المدعي مبطل في دعواه او على اقرار المدعي ان الشهود شهادته بمره ولا يجمع ولو قال
المدعي عليه صاحبت مع الشهود على عشرة على ان لا يشهدوا على ودفعت اليهم عشرة وطالبهم برده عشرة
يقبل وان قال صاحبتهم على عشرة ولم ادفع لا يقبل وكذا لو برهن على ان الشهود حجابا جرحوا الا ان برهن
على اقرار المدعي برهن على ان الشهود شريك في ادا الشاهد عليه نفسه وبرهن ان يخرج ان عدلت
البينة وكذا لو قامت البينة انهم جحدوا وحذروا القذف ولكن يبال في حذره فان قال فلان القاض سأل
هل كان قاضيا في ذلك الوقت او عدل ان القاض ما في ذلك الوقت او برهن ان في شهادته واعلى اقرار
في وقت كذا كان مستثناة ذلك الوقت لا يقبل لان زمان الموت لا يدخل تحت القضا حتى اذا برهن ان فلان مات
يوم كذا او ادعت امرأة نكاحا بعد ذلك اليوم وبرهنست يقبل بخلاف زمان النكاح وكفيل حيث يدخلان
تحت القضاء او على اقرار القاض بوجده او كون القاض قاضا ببيع الحصة في ذلك الوقت او ميتا لا يقبل
وفي كتاب التزكية برهن على اقرار المدعي بانهم شهدوا بمره واعلى اقرار المدعي يكون شهادته حجابا
لاداء الشهادة او على اقرارهم بانهم لم يكونوا حاضرا وذلك لا امر الشهود يقبل ولا يقبل على الجرح المحذور فيه
ان عدل القاض بل ضرر ولا يملك اعلام القاض ستر بفسقهم فاذا اعلن صارقا فلا يقبل قبل
الحضاف على الجرح المحذور في المستثنى برهن على زمان الشهود او شرب الخمر لم يقبل وتقام طرسة او تبطل
الشهادة وخدم القبول في المتقدم تكون عرضهم يبطل الشهادة **نوع في المصلحة** او على اقرار
زوج انها شكو حصة فحرم والد المحرك كالحال ولو لا ذات بعل كنهان بيت ايسر لا يخرج منه وان برهن على
حتى يعدل وانما كمال بالعدل الى لها ربح بطلا ما بعد برهان لا قبله وان قالت انه بطلا في حاله الحضيض
فاجعله عند عدل لا يجبرها واصل في اثنين جليل قال احد جملة اخذ عليه فيصنعها عند عدل وقال لا يؤ

مطلوب
زمان الموت لا يدخل
تحت القضاء

مطلوب
زمان الموت لا يدخل
تحت القضاء

مطلوب
زمان الموت لا يدخل

يكون عندي يومًا وعندك يومًا لا يصنعها عندك بل يكون بالملهاية والمفرج مما يحتاج فيه لافذه شتمه
الملك وكما لو اخبرنا بانه جارية في غير المأنة او يستعمل في الغناء او يطأ ما لا يستبرأ لايضها عندك
لشم الملك شتمه وان طلق باينا حد قوله او ثلثا او اعتق امته كحال حيرة تركه وفي المطلق واحدة لا يخرج
في بيته ولكن يجعل معها امرأة عدله نفقة ويمنع الزوج عن الدخول عليها ولو له بيت واحد يجعل بيتهما سيرة
بجلاف المطلقة وحيث لا يجعل بيتهما سيرة بجلاف المطلقة وحيث لا يجعل بيتهما سيرة لانه معترف بالطلاق
نعم وفي حله الشهادة ان طالت المدة يجعل لها النفقة اذا علم القاضي بجرمة امرأة قبل ان يفسخ كحل العلم لكن لا
يقض بالفرقة كذا في ادب القاضي اذ دعيت الطلاق او انكرت او سكنت فان عدلت البيته سلم لها النفقة
وان ردت البيته ردت نفقة لانها ناشئة وما آكلت باذنه لا بغرض القاضي فهو متبرع ولا كالحال بجرم الدخول
وكذا الامة اذا ادعت للفرقة ويحال بواحدة عدله ومن حال كحال العبد يفتقن فيه روايتان وغيتورين كحال
العبد ايضا ولا كحال الامة اذا كان فاسقا نحو فاعليه وفي عقد الامة توضع عند عدل ولا كحال العبد بشا حد واحد
الا اذا بدى المدعي عليه اعطاء الكفيل او لم يجده وبجرم المدعي عن الملازمة فيوضع على يد عدل او يكون المدعي عليه
قاجرا بالعلمان او يخاف عليه لايابح والامة لا كحال ايضا ان المدعي عليه محول بل يامر الحاكم بالاخذ بها
وكذا المرأة وان برهن على طلاقها والدية والثوب لا بوضع عند عدل الا في يوم الاول والثاني والثالث في الاول
ادعي لؤلؤة وبرهن وطلب الابداع عند عدل في فاح البتة بل فعلة كذا في كل ما يخاف عليه التحول وان جارية
او دابة تنفقت عليه لانه مانع له وان كان يواجر مثلها آجره العدل وان حكمه او شيا طرأ يخاف عليه الفساد
وزعم المدعي ان البيته اجل قيام ففاض عن مجلسه وان ايد حلفه وقطع ودعواه وان طلب التخييل لا حجية
للقيام وقوله وقد شاع القيام لا يخاف على احد وان شهدوا احدا بالطلاق لا كحال فان ظهر ان هذا
الشاهد فاسق لا يثبت كل وان عدل لا يثبت الهات هات فان قال ببيعة شهودي خيب فذلك
وان قال في المصير لو قبل ثلثة ايام ويحال استجابا لا بدوا في الامة فاشهدوا على انها حرة بلا دعواها
او بدعواها يضعها عند عدل حتى ينظر العذالة فان ركت البيته وقد اذ نفقة تم كولو ردت اليه ما اتفق
عليها بالمقضاء فالقول متبرع وفي الاصل ان اتفق على عبد واحدة ادعي العتق بامر القاضي ثم عدلت بيته
وخطان قال كنت نفقت عليها كما اتفق على عبيد فهو مستطوع وان قال دفعتهما قرصا لو حران رضى بوجه
والدراهم لا الطعام وعن الشيخ ادعي جارية في يد رجل انه لم يبرهن وجعلها القاضي عند عدل فذكر المدعي عليه
ثم عدلت ان مثلها موابو آجره والامة استديت نفقتها فان يس من المدعي عليه بيعت وقضت الدين
ووقف بانه الفخ فاذا جاء المدعي عليه قضى عليه بغير الجارية فان كان على قضاء عليه من لا خوف من الجارية او في
بالحق لانه بمنزلة الرهن حيث وضع عند عدل وان اتحت وبرهن العتق وصنعت له التزكية عند عدل
وانفق عليها واليدين قضى بها لغيره بالحق لانه يبرهن بالنفقة على عتق عنه خلافا وان المدعي عبدا لا كحال
بل يؤخذ به في كيد كيفيل وكذا با بعد المنة ايام فان جاء بالبيته فذلك والامر رفع الامر الحاكم حتى يخرجه
الكفالة ويؤخذ ويكيل بالجنوة اذا رضى المدعي عليه ولا يجز على التوكيل وان كان المدعي منعولا ولم يكلف
المدعي بكيفيل المدعي عليه والمدعي به ان المدعي عليه عدل لا يجيبه بالحيولة وان فاسقا يجيبه وفي تعقار
لا يجيبه صلا وفي عتاق الاصل ادعي عبدا لعق وبرهن من لم يبرهن بالحيولة وان المدعي عليه بمنزلة الخاف على ما يبره

ما اكلت لا يفرض الغاض

ووضع على يد رجل وان اصاب النفقة امره فغضبه بالحل والاتفاق على نفسه وان مرضا لا يقدر على العمل
او صغيرا جبرا لغيره فادعى عليه في النفقة وان كان المدعي ثوبا او دابة وبر من المدعي ولم يترك له ثوبا فخذ منه بل يكفل
والجبر على النفقة هنا كما يجبر في كسبه لصلته في امتناعه الاتفاق على البهيم لا يجبر وان كان ذو اليد مخوفا على ما في
يده ورأى القاضي المصلحة في كونه يده فعل والجبر على الاتفاق وان قال المدعي انما انفق عليه فهو متبرع وان قال
لا انفق تركه في يده فليده واخذ منه كونه فان اعطى الكفيل قبل المدعي لانه ان يظهر عدالة الشهود
وتحقيقه على ثلث الحيلولة ما يئل دعوى الطلاق والعناق قالت للقاضي طلقة ثلث وحضت عندي
واخاف ان يتكرر فثله حيا بر من عليه قال القضاة ان العناق اجماعا ادعت طلاقا او لامه عتقا فاقام
شاهدا واحدا كمال ويؤخذ من كسبه كسبه ثلث ايام فان اتم البرهان فيه تجاوزا لا يرفع الكفيل لانه لا قاض يخرج
عنها برهنت على زوجها الغيب لانه ظنها لا يقبل وكذا لو قامت على زوج وانكر ثم غاب ولو اقر ثم غاب فقبض
يسمع البينة على الطلاق وعنى لانه حبة بلا دعوى وكثر محمد في كتاب الدعوى انه يكلف في دعوى الطلاق
حبة بلا دعوى فانه اذا طلق امرأة بعينها ثلث ثم نسى ثم بين الاواحدة لا يكلف له وطنها ولا يكلف له القاضي
حيث جبرها غير مطلقة فاذا جبر استخلف القاضي بانه ما طلق هذه ثلثا ولم يشترط دعواها وكذا ذكره شيخ
الاسلام انه يكلف حبة اذا اتهم وكثر محمد في الدعوى انه لا يكلف للدعوى حبة وتقدم الدعوى شرط وفي آخر الدعوى
ان الدعوى شرط التحليف في العدا اجماعا على الخلاف في اشتراط الدعوى في قبول البينة دل هذا ان التحليف
في موضع ما بلا دعوى وفي ادب القاضي جارية في يد رجل ادعت انها حرة الاصل وانكرت قرارها بالرق وزعم
ذو اليد اقرارا بها فاقول لها ويقض جبرتها **الفصل الثالث فيمن يكون خصما او لا** قال ادفع الفلان الف
على ان تصان لك فرفع المدفوع اليه حاضر يسمع هذا فرض على الامر وفلان وكيله فان استهلكه القاض
ضمن وان هلك يملك امانه وكذا اعطى الف على ان تصان لك والمدفوع اليه حاضر يسمع فقال نعم ودفع
فهو فرض للدفع على القاض والامر ضمن ولو قال القاض اعطى الف على ان فلانا ضمن وذلك ان الرجل
حاضر فقال نعم فهو فرض والامر ضمن **باب** فلان الف او تصدق على ان تصان لها ففعل وقبض فلان جائز
وصار قرضا على الامر كانه قال اقرضني الف وكن وكيل في لحيته او الصدقة فلان فان قبضه فلان كان عليه
ديننا ويس له على الدافع شطرا وان غاب فلان وادعى المأثور دفعه اليه وقبضه وبر من على الامر قبضت بنيه
وان غاب كقابض وكذا ان قال ادفع اليه الف على ان ترجع علي او قال الموهوب مبيع الف على ان فلانا ضمن له
فقال نعم يكون الف قرضا على قائل نعم ولو عدم الفان او شرط الرجوع بان قال هبك الف او هب عنك فوهب
لم يرجع والزوجه والكفا والصدقة الواجبة والحل في ظاهر رواية كصحة التطوع للرجوع بلا ضمان او شرط الرجوع
وفي الامر بقبضه اليه من يرجع بدونهما وذكرنا **فصل** في صدقة المرأة اذا قال لغيره انفق علي فنفق رجلا بشرط
وضمان قال القاضي للنفقة انفق على المنيعة على ان يكون ذا دينا عليه قال بعض مشايخنا لا جادة الا قوله
على ان يكون ذا دينا عليه وكثر الامر بالاتفاق على قوله انفق على ولي فانفق للرجوع بلا شرط اما بقبض
الدين لو قيل له ادفع الف فلان الف قرضا ولم يقل عندي او قال له الامر اقض الف فلان ولم يقل عندي ولا قال على
ان تصان فذعن ان كان بينهما خلطة او شركة وتغيره ان يكون المأثورة السو بينهما اخذ واعطى وصورة
على ان جاء رسول ببيع منه او بقرضة منه فانه يرجع على الامر اجماعا وكذا لو كان الامر في غير المأثورة على

مطلوب
في الامر بقضاء الدين
برجع

علا علی بن اوفی داری و فتوی
اصغری علی بن سواد و فتوی

العكس فان لم يوجد واحد من هذه الثلاثة لارجوع وعند التراجع وهذا ان لم يقبل القرض فان قال بمرجع اجماعا
صاد السلطان فلا فقال اعطوا له الاخر دفع اليه والاعوان شيئا فذبح قال اخرجته والبروزي مرجع لا بشرط
الرجوع كما في الامر بقبضه وانه المطالب له الحية كما لحظا لئلا يشترط اصله فاذن لا يبرر ولا يبرر ولا يبرر ولا يبرر
لا بشرط الرجوع قال اقرض فلانا بدين الف اقباب فرغم المأثور القضا وانكر الامر القضا والدين بفر من المأثور
عليها بقبضه على الامر وبالنسبة على فلان فان حضر فلان وادعى على الامر الدين فحجده قضاء المأثور لا يبرر
كمرجل في يده بعد قال هذا الغلان اشتره لثمنه بالف وانقذه غته فجاء المأثور وادعى الاحتال فأنكر الامر
وبر من عليه المأثور فانه يقضيه بالبيع وان غاب كبايع فان حجب الغائب بوجوه من لا يلتفت اليه لان الحاضر
خضع عنه لتعلق حقه ولو اقر الامر بقبضه ودينه لكنه خاف ان الغائب لا يبرر اذا حضر فترك قضاءه لئلا يبرر
وان دفع اليه ما قضاؤه ثم حضر لداين وانكر الاستيفاء واخذ دينه فترك الامر مرجع الامر على المأثور حتى امر بخره بخره
بعد في يده فرغم المأثور الشري صدقة الامر ودفع اليه غته ثم قدم المالك وزعم عدم البيع واخذ حقه بالحق
يرجع الامر على المأثور بالذي اعطاه بعد في يده بمرجل قال بولي فقال جل هو فلان اشترته منه ونقطة غته
وبر من يقضيه بالبعد على المأثور ويضمن الغائب حقه لو حضر وحجده لا يلتفت لان كان فان قلت
قضاء الدين ان لم يثبت في حق الداي لان كان يبيع في حق الامر قلت قد يطل ذلك بتكذيب القاضي
ايه حين يقضيه عليه بالدين كما لم يشرى زعم شري الدار بالف والبايع ببيع بالدين وبر من البيع بخره الشنيع
بالدين وكذا كل مشتري بخره بملك للبايع لكنه لما اتى المبيع بالقبض لم يشرى عن المشتري من الرجوع على البيع
بالدين كونه مكره في اقراره بالقبض وهذا اذا قضى بالبيته اما اذا قضى باستصحاب الحال لا يصير مكره بالبيع بخره
اقران البيع باعتقه قبل البيع وانكر البايع وقضى بالدين على المشتري لم يطل اقراره بخره بخره بخره بخره
وكذا لو ادعى النعم الايفاء او البراء ولم يظفر بالبيته عليه حلف الداي وقضيه عليه بالدين لا يصير مكره بخره بخره
في دعواه حتى لو بر من بعده على مدعاه لقبيل **الفصل الرابع في ما يتعلق بقضاءه وما يبطل قضاؤه**
وعلمه وما يكون قضاؤه وما لا يكون والقضاء بالجملة وعلى الغائب يعرفه فصل آخر على ان القضا
على الغائب وسؤاله عن السبب الجاهل المصنف والاصح اما الاول قوله لا يبرر حقا لك في هذه الدار بخره بخره
لا يكون قضاؤه ما لم يقبل المصنف او انقضت عليك القضا وكذا قوله لا يبرر حقا لك في هذه الدار بخره بخره
اقراره بالبيته وينبغي ان يقول حكم كردم يابن محمد بدين حقي وهذا نص على اقراره لا يكون بمنزلة قضاء
وذكر شمس الاية ان يكون حقا لان امره الزام وحكمه في كتاب الرجوع عن الشهادة شهدوا واما الزام القاضي
ثم رجعوا ضمنوا لان الزام القاضي حكم وهو اختيار بعضهم وذكر الخوا في قول القاضي ثبت عندى حكم وفي القضا
انه حكم اذا شهد عليه وكذا صح عندى او ظنرا وعلقت واصحاب شمس الاية لا يبرر حقا لك في هذه الدار بخره بخره
بخره ولا يكون قوله ثبت عندى حقا وانما طعن ان الصحيح ان حكمه ليس بشرط وثبت عندى حكم وذكر صاحب الجدة
ان قوله درست ثبت عندى على الاختلاف قال الخوا في ثبت عندى حكم بخره بخره لا يبرر حقا لك في هذه الدار بخره بخره
ان البشوت بما ذاب لا اقرارا بالبيته لئلا يفرط الحكم بين طرفي الحكمين امر القاضي ليس كقبضه بديل كما ذكره الطبر
وقف على القضا في صياح بعض قراءة الواثق فامر القاضي بان يصرق شئ من موقوفه اليه فهذا غير القضا
حتى لو امان ان يصرق المأثور صح ولو حكم ان لا يصرق الا الاقرباء نفذ حكمه لان امره ليس بحكم القضا

خصوصه مع رجل فحكم فيها خليفة القاضي لا وعليه اختلفوا في نفاذه في المصرقا من ان وقع لدى بين جليلين
اراد كل ان يذهب لاداءه منها فالبقرة لقاضي المدعي عندك وعند محمد لقاضي المدعي عليه وعليه الفتوى وكذا
لو تنزع البقرة في قبضة واراد كل ان يحكم قاضيه فالبقرة لقاضي المدعي عليه ولا يبرر قاضيه البقرة الحكم على البقرة
وسوق العكر عكرى **نوع في ابطال القضا** اقر المقتضيه بعد القضا انه حرام له واحره بان يشرى له المقتضيه
عليه يبطل القضا واصله بر من على ان هذا العين لا يبرر او لا يبرر وقضيه ثم قال لم يبرر بطل القضا
ولو قال ليس هذا حكمه لا يبطل ادعى المهر من بر من عليه وقضيه بخره ثم قال كذبت في دعوى ليرة لا يبطل القضا
لان ليرة حلال ليس كذبا فلا يبطل اما المالك حقه في قبضه في حادثة ثم ظهر راي بخلافه قال محمد بن قنص
القضا وخالفه الامام الترمذي في القضا ان يرجع عن قضاؤه ان كان خطأ برجع ورده وان اختلفا في قضاءه
وقضيه في حياته بما هو عنده فان ظهر له نص بخلاف قضاؤه نقضه ثم ان كان في حقوق العباد كالمطابق والعناق
والقضا ص ظهر ان الشهود عبيد او محدود في ذنوب ان قال القاضي تعدت فالضمان في ماله وتعد الجناية
وان اخطأ يضمن الدية والطلاق والعناق تزد المرأة والعبد لا الزوج والمولى في حقوق الله تعالى كالتزنا
والشرب ذاقه وبان الشهود عبيد او قال تعدت الحكم بضم في ماله الدية وفي الخطأ يضمن في بيت المال هذا اظهر
الخطأ بالبيته او باقرار المقتضيه اما اذا اقر القاضي بذلك لا يثبت الخطأ كما لو رجع الشاهد عن الشهادة
لا يبطل القضا دفع مال اليتم الا باجواب ما له ليدنه لاعدته على القاضي بل على من حصل له الغم فان انكر
المشتري البيع يقضيه بعلمه وياض منه غنه وكذا لو باع احين القاضي وان مات هذا القاضي واستغنى عنه فشهد
قوم انما سمعوا القاضي الميت يقول استودعت عند فلان كذا مال اليتم او بعث منه فانكر الخصم يقبل
ويقضيه عليه بمال القاضي وكل جلا ببيع ما لم يقع فيها ضوطة لا يصح قضاؤه ولو كليله ولا لو كليله وكليله
ولا لو كليله ابيه او جدته ومن لا يقبل له شهادة والقضا لنفسه وعلى نفسه لا يصح ولا الخليفة بطل قضاؤه
مملكته له ولايات واذن له ان يولي على تلك الولايات فولا عليهم رجلا ثم ان واحدا من حاله خاضع اليه فقبضه على
للا سفل او على السفل او قضاؤه الاسفل على الاعلى او لا يصح لانه بمنزلة الشهادة فكل من يقبل شهادة له وعلى من
قضاؤه له وعليه القاضي وغيره او لا يقبل شهادة القاضي كما لو اوجبون الميت بخره بخره بخره بخره بخره
وقضيه القاضي جاز وان اذنه القاضي الدين الى هذا الوصير بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره
القاضي الى هذا الرجل الدين ثم بر من على وصايته وقضيه لا يجوز وان رفع القاضي آخر يبطله فان لم يكن هذا الرجل
محترا لميت قضاؤه وصيه او ذنه اليه الدين جاز وان اذنه اليه الدين ثم جعل وصيه لا يجوز وكذلك اذا قضى
بانه ابراء الميت ان قبل الايفاء ويصح وان اذنه ثم قضى لا يصح ولا لو كليله لداين والقاضي مدعيه
وادعى رجل لو كليله بر من وقضيه ان قبل الايفاء والدين يجوز قضاؤه وان بعده لانه عامل لنفسه لا يثبت
رايه **نوع في علم يقضيه بعلم الحادث** حال القضا في ولايته في حقوق كعباد بان شاهد غصب او طلاق او زنا او غير
عن محمد بن ابراهيم عن هذا قال لا يقضيه بعلم ولا يبرر ولا يبرر ولا يبرر ولا يبرر ولا يبرر ولا يبرر ولا يبرر ولا يبرر
يعززه ويقضيه في القضا من القضا بعلم ولا يعلم قبل القضا بحادثة من حقوق كعباد لا يقضيه ولا يبرر ولا يبرر
في غير ولايته عند الامام وفي البحر يرد محمد بن محمد مع الامام ولو علم في رستاق مصر يقضيه عند خا وعلى قوله
اختلفوا سواء كان الرستاق في منسوبة او لا يثبتا وعلى عدم نفاذ القضا في البقرة والعناق على قوله لو علم

ابو

في رستاق مصر بغير عذرها وعلى قولها اختلفوا سواء كان الرستاق في منشور او لا بناء على عدم نفاذ القضاة
في القصة واغفارة على قوله ولو علم كجاءته وهو قاض ثم عزل ثم قلده بغير علم السابق عنده خلافا لما جرى
الطبع بين الزوجين مرتين عند قضاة فقال ناسيه كان قد جرى عندي مرة والزوج ينكر قال القاضي الامام
القاضي بالحرمة العقيقة بكلام النابينا بغير بطلان كذا اذا جازها شهدا على القاضي
قضية في غير مجلس القضاة او خارج المصر بغير علمه خلافا لما لا ينعقد عابدا في ديوانه ولا يتذكره عنده
واجتماعه لا يكلم بما يجده في ديوانه قاض قبله وان نحو ما شهدا له قضية كذا وقال لم اقص على لا يقبل
شهادتهما خلافا لما جاز في اختصاص غير بيان من ولاية اخرى عند قاض قضية يصح لانه بالرافعة صا حكا
فلو كان الدعوى في عيان او دين يصح حكمه ان في عقار لاني ولايته وحكم بالقبض التمسك بالام لا يصح لعدم الولاية
فان دفع العيين والدين للولاية بالقبض والصحيح ان الحكم في الحدود يصح ويكتب حكمه لا قاض تلك الولاية
حتى يجرى تسليم وقصر البيع المورث اذا صار مقتضا عليه في حدود ودوات فادعى وارثه تلك الحدود وان
ادعى ارثا منه لا يسمع وان ادعى مطلقا يسمع ولو على القلب بان كان المدعي هو المورث والمقتضى عليه شيئا
فلما مات المورث ادعى المقتضى عليه هذا الحد ودعوى مطلقا على وارثه لا يسمع المسترعى من ضار مقتضا عليه ان قال
هذا حكمه اشتهر في فلان ومع ذلك قضية عليه يستدعي الالباب فلا يسمع دعواه ويرجع عليه المسترعى بالجن
وان قال هذا حكمه ولم ير عليه وصار مقتضا عليه لا يستدعي الالباب وسمع دعوى الالباب ولا يرجع عليه المسترعى
ادعى الخارج كون الدار ميراثا له ابيه وصاحب اليد ادعى كونها لغيره من الخارج وقضية لم تكن الا لا يقتضيه عليه
ادعى كونها ميراثا له ابيه ابيته مقتضى عليه بر من بغير نصفيها للمدعي هذا لان مقتضى عليه لم يذكر كونها ميراثا
فاقتصر القضا عليه ولو قال ومع ذلك قضية عليه لا يقبل دعوى الخارج بعد ولا يستصحب هذا الوتر خصما على
الجن اذا لم يكن العيان في يده وفي الصغرى في دعوى الدين على الميت وقفا للمدعي ان الميت لم يخلف شيئا
يكون القضا عليه القضا بالحرية قضا على الناس كافة والقضا بالملك المطلق قضا على المدعي عليه
وعلى تملك الملك منه ومن ضار مقتضا عليه لا يسمع دعواه بعده فيه لان بر من على ابطال القضا بان ادعى
على اخو دار بالارث وبر من وقضية لم تكن ادعى المقتضى عليه المسترعى من مورث او ادعى الخارج المسترعى من فلان
وبر من وقضية وبر من المدعي عليه على شرا بما في فلان او المدعي قبله وقضية عليه بالارث بر من على نتائجها عنده
وفي التنازل حكم السلطان بين اثنين لا ينفذ والخلاف على انه ينفذ وعليه الفتوى قضا القاضي في كفوف العود
ينفذ امر او باطنا وفي المحبة روايتان وفي الاملاك الرسالة ينفذ ظاهر الجماع واجمعوا على ان الشهود ولو كانوا
جميعا او محذوين في قدر ينفذ ظاهر او اجمعوا له لواق بالطلقات الثلث ثم انكر وحلف فقتضيه به لا يكمل له وطا
وهل يشرط في القضا بالنكاح بنهاية الزور وهو الشهود وقيل وفي الشري بغير فاجتنب لو بر من عليه
زورا بمنزلة الهمية قال انت طالق البتة ونوى واحدة بابتة او رجعية وقضية القاضي اخذ بقوله على رضى
انه ثلث نفذ ظاهر او باطنا ثم ان كان الزوج مجتهدا في اتباع رأي القاضي عند محله وعند الله ان كان مقتضيا
يترجع رأي القاضي ان مقتضيا له فاشد الامر من حيث لو قضية بر صحت هو يعتقد البايض ياخذ البايض وان كان
عائيا واستغنى فيما افاد مقتضى هو كالاتها عنده وان لا رأي له في تقديم بعض الفقهاء ولم يستغنى احد ياخذ
بما قضيه وان اختلف الفقهاء في مسألة وقضية في بطلان ثم جاز قاض اخرى خلافه احضر الاول وفي المتن طلقتها

مطلب
لا يحكم بما
يجوز في ديوانه

قضاة للميت

مطلب
الفتوى على نفاذ
حكم السلطان

البينة ونوى ثلث

البينة ونوى ثلث او واحدة باينة واخضا لا قاض بر اما رجعية فقتضيه عابدا لا يكمل له وطا ويجب ان يعلم محل البينة
وبعض الصحابة لم يعبروا بخلاف ذلك وان فقي هو واغا جبر والخلق في القضاة الاول في الصحابة ومن بعدهم
وذكر الامام السعدي ما يدل على اعتبار خلاف الالف في وان لم يكن مختلفا بين الصحابة ومثله في آخر الشري قال ولو
رأى الامام ان يبر مشركا الوصية باجاز لان مذهب الالف فقي هو جاز سبهم وفي الاقضية العبرة في البينة لا يشبهه
الدليل قبله لا يكون على خلاف الدليل القطعي لا لا خلافا في حد لولم يعرف المسئلة خلافا في اصلا ولكن لا يشبهه
ولم يحل الحكم النصل القطعي ينفذ على العكس لا لو قضية بعد عكس الكفر قال علم بالاقتضاء والاحراز مدار
الحرب لا ينفذ لعدم الخلاف فيه بين المتقدمين وان جازوا المعسكرهم الذي في دار السلام لدار الحرب فمردود
الا مالكة وان سجد الامام بن عكر العسكر فقتضيه مردودة وان رأى الامام انه يملك بالاجازة كرم قبل الاتصال
الدار الحرب فقتضيه بن خرايم جاز فعله فان رفع الاحكام آخر لا ينفذ وكذا لو علم المشركون او صاروا الى
ذمة فقتضيه ان ذلك المتاع لهم ان بالاجتهاد ينفذ والا لانه قضا في الفصلين مجتهدين الاول ان مال المسلم
يتمكن الكفر بالان ان لا يستيلا ويتم قبل الاجازة لدار الحرب بحد الاجازة بالوع كفاية القضا على الغائب شيئا
الف في ولو قضية جاز يبرع درهم بدرهمين يد ابيد اخذ ابو ابن عباس لم ينفذ لانه لم يوافق فيه احد الصحابة
ولكن ما جاز في الصغرى مختلف بين السلف كالخلف بين الصحابة حتى لو قضية ان المأذون في نزع لا يكون مأذونا
في الانواع اخذ ابن عباس في بر يصير متفقا عليه القضا بكل من ترك التسمية عابدا ينفذ عند خلافا لك
زني باه امرأة ولم يدخل شيئا بجلده القاضي واقر امراته ولم يعرف نفذ قضاؤه وان رأى قاض ان يبطله ليس
ذلك ان يبطله ورفع الثلث احضر الاول وان كان نفس القضا مختلف فيه فرده الكس ورفع الثلث
بعينه الرد ولو قضية بان الثلث احضر الاول لا يقع لا ينفذ ولو قضية بابطال طلاق المكرة او جواز النكاح بغيره
ينفذ واعا ينفذ القضا في المجتهد اذا علم انه مجتهد في مال لم يعلم لا ينفذ قال اخبرني وهذا شرط اخر وهو ان
حادثه فيجوز بين يدي القاضي فخصم على خصم لوفات هذا الشرط لا ينفذ القضا لانه فتوى وفي التبرعات
عن مدبر وعق المدبر ثم جاز رجل وابنته دين على الميت فباعه القاضي على ظن انه عبده ثم علم الخالف القضا
باطل دل ان القضا في فصل مختلف لعدم العلم باطل قال الصدر ويضرب بخلاف هذا قضية جاز يبرع المستأجر
ينفذ باع المدبر اقام الولد او ام المهر ثم ارتفع الاقراض فاجاز بيعهما ثم ارتفع الاقراض فخر بقضية القضا لا في اقام
الولد لانه روي ان عليا رضى عنه وذكر الصدر عن الامام الكا انه ينفذ القضا وذكر الخرس فيه روايتان والاخر
عدم النفاذ وذكر الخرس في انه يتوقف على الاحضار هو الاول وفي التهمة نسي مذهب وقضية عذبه ثم تذكر رايه
قال الامام لا يبطل الماضي ويحل بالحادث في الآلة وقال الكا يبطل الماضي ايضا وهذا فرع على جواز القضا على خلاف
رأيه عالم بري انه فانه ينفذ عنده خلافا في شرح الجامع لا بد بذكر الرازي لانه لا ينفذ في قوله واذا نسي مذهب
وقضية على خلاف مذهب ينفذ عند الامام خلافا لكس ولا روايت عن محمد بن سعد وقيل للخلاف في انه هل يجوز ان ياخذ
بمذهب غيره عند حال وعند محمد لا لا فلو قوض لا غيره ليعقده على وفي مذهب نفاذ اجماعا وفي الصغرى
قضية بخلاف رأيه ينفذ عند الامام والكس وعليه الفتوى ودليل النفاذ ما ذكر محمد بن سعد في كتاب الاكراه شهدا انه
قد في امرأة فلانة فلا عن صاحب الاكراه القاضي وجه القاضي فقي يستعاض بان الشهود عبيد اصح القضا
بالقرون لانه ما قال اشهد انه لصا في فخار يستعاض بان الشهود عبيد اصح القضا فاذ لا على بعده نكاح فقتل

مطلب
قضية بطلان طلاق
الكس

الحكم على خلاف مذهب

ولو قضى بوجاهة نكاح شقة التلايحوز قضى بوجاهة نكاح امرأة يوجب على اوجوبها كما هو منبج عروا المرأة بزوج
تقد ولوردا الزوج بواحد من هذه كعيب وقضية كما هو منبج محله بيقضاء كعيب بيقضاء بيقضاء بيقضاء
النكاح للابناء والامهات لا ينفذ وكذا لو قضى بان كعيب لا يزوج قبل بطلان اجهابا بامضاء بامضاء
القاضي بغيره في الرجوع لا يصح قبل لا ينفذ قضاه لانه خلاف قوله تعالى ويؤجل اجها بامضاء بامضاء
قضية بطلان الطلاق قبل النكاح او بامضاء في الحيوان يصح طلقها ثلث وهي حيلة او قبل الدخول او ثلث بكلمة
واحدة او بغيرها جامع ففرض بطلان الايقاع لا ينفذ في ادب القاضي في كذب ادعي عند الخوف شقة
لجوار قبل لا يقضى وقيل يقضى له كما اذا اتراف احد الزوجين في الدخول بانه محرم لآخر وطلب العرقه
لا يقضى عند الامام في خلافها الا اذا اترافا واذا قضى يقضى بما هو عليه وفي ثلث الاكثره المسائل
في كل موضع تكلمنا في القاضي حتى يقضى كعيبه بغيره لا يذهب المدعي او المدعي عليه وقيل هو اختيار
المطالع ان القاضي لا يملك ان قال نعم قضى له الا لا قال للمدعي وهذا اعدل الا في بطلان
طلاق التكرار او المكره او باسقاط العدة كما هو منبج في بيان طلقها بغيره في ثلث الزوجين ثم طلقها
قبل الدخول فزوجها الاول قبل انقضائها العدة وحكم بالحكم جاز لان لا يجازها وفي ثلثها ما بين يديها الذين
اصوا اذا حكم المومنات ثم طلعت من الاية وذكر المطالع في الاب خلع الصغيرة على صداقها والزوج على الجس
العشرة معها وقضية كعيبه بغيره بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
في هذا الحال طلقها وحضر عليها نصف عام ولم تزل الدم فاعتدت بعده بثلاثة اشهر وتزوجت باخر ولم يتبع
المرأة مدة الايسر في ثلثه وحكم القاضي بغيره بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
كثرة وقومها طلقها قبل الدخول وكانت قبضت لغيره بغيره بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
قضية بالزوج في عيبه بغيره بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
ينفذ عند ذلك فلا يلزم فيه قضية بغيره بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
بشهادة الزوجين شامدا على خطابه لا ينفذ قضاه بشهادة شهود على قضيه مخومة غير ان يقرأ عليهم او قضيه
في ديوانه وقدره او قضيه بشهادة شهود لا يذكرون ما في الصك لكن يوفون بخطوطهم وقاتم ينفذ وان غرض
على بان امضاءه ولا ينبغي للمؤهل ان يفعل ذلك لو قضى بشامدا بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
بعض يتوقف على امضاء قاض آخر وان قضى في حد او قصاص برجل او امرأتين نفذ لانه مختلف بل كونه موضع
الاشتباه في الدليل لو قضى بشهادة مخدوم في حد او قصاص بغيره بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
الامضاء فان امضاءه الكس صح وان ابطاله بطل لان نفس القضاء مختلف فيه فان في امليته للشهادة خلاف في
قضية في الحدود والقصاص يصح باضاً آخر فلو قضى في قاتمه بقتل لا ينفذ ولو فرق بين الزوجين
بشهادة واحد على الرضاع لا ينفذ قضاه لولده او لوالده على الجنب لا ينفذ وان امضاءه آخر قضاه
بشهادة الفت في الحدود والقصاص فغيره بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
قضا في الحنة بواحدة الا قبل بطلان نكاح بغيره بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
فا بطل صح الا بطل لان الاول ليس بقضا لعدم الخصم بل هو فتوى قضى بوجاهة بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
لانه روي عن الكس جواز بيع الما بغيره بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء

مطل
قضية بطلان طلاق
السكران

مطل
بج حفظها
المرأة التي لا تبلغ حد
الايام
لكن لا دم لها اعتدت
بالاشهر

الاجارة كذا في جامع الفتوى قضى بوجاهة بغيره بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
المرأة عن كعيبه بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
بامضاء على البائع عند الاحتاق في نفذ لان صفاتها وصفاتها لا تترك واحد عندها وعند الامام صفاتها العدة
صفاتها الصك القديم والطلاق تخلص المبيع وتلجم عند الاحتاق ولو قضى في صفاتها الخصاص بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
عند الاحتاق لا يصح بطلان القضاء على اقام بطلانها في ليس لاصحابها بغيره بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
الكتا في السنة والايام صح وهو القضاء في الجنب فيه كما ذكرنا في امثلة وليس لاصحابها بغيره بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
فيه الخلاف بعد القضاء ويتصور امثلة بعد القضاء او يكون الخلاف في نفس القضاء قبل نفذ قضاه وقيل لا ينفذ
بل يتوقف على امضاء قاض فان ابطاله صح وليس لاصحابها بغيره بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
بالمحكمة على عقد موقوف على الامضاء وكذا قضاه المحرور في القذف بخلاف القضاء بشهادة المجلود في قذف
او اتياب وكذا اذا قضى بشهادة رجل او امرأتين بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
ويجوز بامضاء الكس في الذبارة حلف ان كل ما يملكه لا يخفى عنه وهو في الكس اكن صدقة تحصيله ان يرفع الامر
الى القاضي ويقضى كعيبه بغيره بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
في الرضا في نفذ لان على رواية النوادر وهو المأخوذ المصير ليس طلقا كعيبه بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
الحال له بما لا يلزم قبل ان يغسل المحل عليه ويجوز ويكلف ويذهب المحل ان طلقه بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
انه لا يدين عليه ان قدم لا القاضي وقضية القاضي بغيره بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
لا يزوج له ذلك لان القضاء صح وصار الدين في ذمته بالقضاء قضى للقريب وعليه لا يصح الا ان يكون موقوف
حاضر فان قضى بغيره بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
للقضاء فاذا رآه القاضي حجه وقضية صح كعيبه بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
ان نفس القضاء مختلف فيه فيوقف على الامضاء وقال الامام طهر الدين في نفذ القضاء على القريب في ثلث
وحيث نفذ بعد النفاذ كعيبه بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
الفعاء لا يضمنه ان كان بطلان بغيره بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
قضية بان الطلاق المعلق على الزوج لا يقع على المرأة نفذ القضاء وليس لقاض ابطاله فاذا قضى بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
بينهما يصح ولا يجزى الا ان يقول قضيت بطلان الجنب وان حلف بايمان مضا قد تخلفه يعلم القاضي
بذلك ليقض بطلان كل عيب لانه لو لم يترك لا يقضى الا بطلان عيب واحد كما لو قضى بطلان عيب رجل
لا يبطل بايمان كل الناس وان زوج رجل امرأة بلامره واجاز ان يفعل ثم طلقها ثلثا ثم تزوجها بغيره بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
الا القاضي فان علم بتقدم نكاح الفضول فيقض النكاح صح ويكون قضا بطلان الجنب وبطلان
نكاح الفضول وبطلان طلقات الثلث بعده وان لم يعلم بتقدم النكاح يعلم حيز يقضى في موضع الاضهاد
ويقضى بها بالقضاء الجنب المضا فونكاح الفضول ولو طلقها الزوج بعد النكاح قبل الفسخ لم يفسخ
يكون الوطى خلافا واما اذا فسخ في حق امرأة تزوجها ثم تزوج اخرى فيحتاج الى فسخ الجنب ثانيا عند الامام
الكس وكذا في حق كل امرأة تزوجها وقال محمد بن كعيب القضاء مرة بالفسخ قال القدر ووالده بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء بامضاء
الفتوى على قول محمد وكذا اختاره في السنة والامام طهر الدين في نفذ بطلان الكس واصل هذا الخلاف فاذا ذكره

قضية القاضي او عليه

مطل
احوال الجنب المضا فون

مطل
الفتوى على قول محمد له

البصائر كذا

في غلق المسق قال كل عبد سترته الاسته فهو حرة فاشترى عبدا في السنة فحاصم له قاض و بر من بعد على حلقه ففرض
 العاضه بعتقه ثم اشترى عبدا آخر في هذه السنة يحتاج الا اقامة البينة بانها عبدها وعند محمد لا و اكثر الحاج
 على قول محمد في الطلاق وذكر في العيون اشترى عبدا ففرضه لانه كان حلفت بعتق كل حملوك يشتره فاعقته
 القاضه ثم اشترى عبدا آخر قال ابن بعتق بالشهادة الاولى وقال الامام لا يلزم الجدة بالشهادة ويروي عن الامام
 فمن قال كل امرأة تزوجها فوطيها طلق فزوج اخرى وهو يري الوقوع فرفعت امرأة لافاض لا يري الوقوع ففرضت
 النكاح ثم كحل راي رجل الا الوقوع فزوج امرأة اخرى بعد ثاقفة عيسك لا ولا يعمل برأيه في الطائفة
 فينقضها لان القاضه انما قضت بابطال الطلاق في الاولى بالاجتهاد فنفذ قضاه فبعد ذلك كحل رايه
 لا يملك نقض ذلك واما الطائفة فيبطل فيثبت فيها كحل لان لم يجر فيها حكم القاضه فيعمل برأيه وليد فيه
 ان تزوج بعد النسخ امرأة ويدعي عندنا جنة انها زوجة حكم النسخ على امرأة اخرى وتزوج المرأة انها حرام عليها اخذا
 بذهب ابن قراصا الى القاضه لظني حكم القاضه بانها زوجة بذهب محمد به واداك كانت هذه مقرة بالنسخ
 القاضه لا يحتاج الا اكثر اسم تلك المرأة وكتبها عند الاضواء وقال للمرأة كحل تزوجتك فانت طالق ثلثا
 ثم تزوجها ورفع الحال الى حاكم يري صحة النسخ ففرض بها ثم طلقها ثلثا وتزوجها بعد ذلك فزوج آخر اضل من السابق
 في انه لم يحتاج الا القضاة ثانياً على المنفعة بكلمة كحل الحال ليس واحد يجحد انعقاد كحل وقطع الحث
 وهو رواية الاصل ام المنفعة بما كحل ايمان كماله ورواية الجاهل وهو الاصح فثبت في البعض لوجود الشرط
 وبقية الباقية منقذة فمن قال بهذا شرط القضاة ثانياً وفيه قال بالاول لا قال المعتدة ان تزوجتك فانت
 طالق ثلثا فهو كقول الجنبية يحتاج الى القضاة بالنسخ وتعلق طلاق وطلاقين بالنسخ كقول
 الثلث وان كانت اليمن على امرأة واحدة كيتي بالنسخ مرة واحدة وان كان على جميع النساء
 على كل امرأة عين واحدة يحتاج الى النسخ في حق كل امرأة قال كل امرأة تزوجها فوطيها طلق فزوج امرأة
 ثم طلقها ثلثا لا فائدة في نسخ هذا اليمن لانه لو نسخ وقع الثلث ولا كحل هذه وان افاد بان كانت
 تزوجت باخر وطلقها كحل بعد الاول فيبطل القضاة بالنسخ وكذا لو كان علق بطلاقها علقا
 شاكلا فذلك لو كانت اليمن بكلمة كحل في نسخ ايضا حلف بطلاق امرأة معينة ان تزوجها ثم حلف بطلاق
 كل امرأة تزوجها فزوج امرأة ونسخ اليمن المطلقة ويكون هذا نسخا في معينة ويحتاج الى نسخ
 في حقها ايضا قالوا لو اشترى رجل يمين بطلت تزوج لا يحتاج الى الجدة لانه القاضه لا يرفع طلاق واقعا
 لانه يملك ذلك ما الذي عليه بطلان اليمن فلو كان الزوج وطئها بعد النكاح قبل كحل لانه رفع الطلاق
 ومن الاصل لانه حكم بالحال ليعال لانه لا يظهر في حق المستوفى بالوطي وكما تظهر في حق هذه المرأة نظره التي
 قبلها الا اذا تعدر لها النسخ في انما صلت قبل النسخ فان كانت المصنوعة بالنسخ خاتمة فلا يظهر
 في حق الرابع الا في سبب هذه لانه لو اظهرنا القضاة في حق طهران القضاة كحل هذه ونسخ اليمن عليها
 كان باطلا فاذا بطلت في حق الرابع وطريق نسخ اليمن لو صينية قول اذا تزوجت امرأة فكذا
 ثم جاء الى القاضه وطلب نسخ اليمن قالوا فانه ان كان صينية بالنسخ لانه بخلاف رايه لكنه لو ما كانا خلاف
 سبب الا في المذهب ولا يامر المبعوث الى النسخ لانه كما لا يجوز للقاضه النسخ لا يجوز الا بالامام ايضا
 لكنه يامر المبعوث الى المبعوث والقضاة يستنها فبعده ان اخذ احداهما بذلك لا يصح منعها جماعا

منه اليمن

وان اخذوا كناية

وان اخذوا كناية ان زاد على امر المثل فكذا وان اجر المثل لا يمنع صحة النسخ والاول لان لا يباخذوا واداه
 بكتاب القاضه لا يسمع البخيرة للخصم بخبر مع المرأة التي تزوجها فتدعي المرأة على الطالق انها امرأته
 تزوجها بكذا وعليه لقاؤه والقيام بما يجب النكاح فيقول تزوجتها بما قالت الا ان كانت حلفت بطلانها
 ان تزوجها فوقع الطلاق. يا يمين ان تبعة فاذا سمع القاضه كلاهما وطلبت المرأة الحكم ببقاء النكاح
 مقول حكمت ببقاء النكاح ويبطلان اليمن والاحتجاج الا لاضواء فان كان احدهما كان احوط وقال
 كل امرأة تطلقه نكاحي فكذا فزوجها فوطيها فافترسوا بالنعفل لا يثبت كحله كل امرأة تزوجها لان
 لدخول في النكاح سببا واحدا وهو التزوج وكان ذكر الحكم وذكر السبب كمالا وادعي ولدرة او اقرب نسب
 ولدرة كان اقرا بالنكاح **نوع في الاضواء** لا يملك الوكيل التوكيل الا اذا قال له الموكل اصنع
 ما شئت فعملك وليس لك ان لوكل اخر وال خليفة اذا اذن للقاضه بالاختلاف له ان يتخلف ولا ايضا ان يتخلف
 ثم واذن الاول يتخلف ولا حاجة للاضواء الاصل ولو ارادوا ان يتنوا قضاة الخليفة عند الاصل فهو كالثبات
 قضاة قاض اخر عند القاضه ولو قضى غير المأذون بالتخلف او قضاة القاضه جازا اذا كان القاضه اهلا
 للقضا وان لم يكن اهلا لا يجوز والذنب يقضى عايشه واعد الاصل وكذا القاضه يقضى عايشه واعد
 الذنب امر القاضه الخليفة ان يسمع لقضته والشهادة ويكتب بالقرار ولا يقطع الحكم بفعل امره كقاضه
 وليس له ان يحكم ليس للقاضه ان يحكم باخبار الخليفة بشهادة الشهود عليه ليس بقاض وكذا الواجزة باقرار رجل
 عليه لان يشهد هو مع آخر وقد شاطفت اجرة ايمه عهدا يجوز من ان يشهدا مشغول القاضه وشهادة الوكلاء
 المستقلة يثبت لا يقبل بخلاف نوابهم الامل العدل وقرايت بنوع اخر من جماعته ممن فوض اليهم القضاة
 وكذا ببعض نوابه دشت لا يصح القضاة بشهادتهم فكيف قضاة وهم وسئل عن شهادة بعضهم انهم لم يثبت
 فقلت نعم مع عدلين وكل ذلك في تهاون احراء الدشت بشرع وقرايت في كجباب ان واحد امره بالكد
 يدعي انه لم يحن مثله دينا فله قضاة حديثة الاش جباب لا يعرف قرايتا ولا خطا حرة يقضى باربعه اذهب
 فقلت له فيه فقال انا اعلم بالصحة والدي علم المفترق فله قضاة خليفه القاضه الذي لم يؤذن بالتخلف اذا
 حكم وقضيه ثم رفع الا الاصل فجازها كماله وكل الموكل غير المأذون فجاز الوكيل الاول فعلة يصح قاضه
 بلدة حكم على رجل عال جعل ثم مات القاضه واصر له دعي عليه فحكم عليه عند قاض اخر وروى من على قضاة الاول
 اجبره على اداء الحال ان كان حكم الاول صحيحا ولو شهدوا ان قاضيه قضاة العيس قضاة هذا الى الحكم
 وفي كل فعل لا بد من تسمية القاضه ونسبه واذا قال لا الشهود ان قاضيه الاول غير هذا القاضه كقضاة
 قدم رجلا الى القاضه وادعي عليه ارا فضيرة كقاضه خصما الا ان لم يبر من عليه على اهلك فباعها المدعي
 وسلمها الى المشتري ووكحل المشتري ثانيا وخاب فمات القاضه او عزل ووطئ اخر حكمة فقد حو اليه من
 المدعي ان كان يقدم الى القاضه وصيرة كقاضه خصما لم يباعها ووكحل المشتري هذا القاضه كحل القاضه الوكيل
 خصما المدعي والمدعي عليه طلب في القاضه السجل او سواد الدعو والشهادة للمعرض على الخط اجاب الى ذلك
 وان طلب ان يثبت المدعي عن السؤال عن نسب روم المال اجاب فان لم يجزه المدعي بالبحر فان وقعت البرية
 قال راي الى القاضه وكذا لو طلب المدعي عليه اقامة البينة على القبض لم يجز اجاب فان لم يجزه المدعي
الفصل الخامس في التحكيم لا يجوز تحكيم في ما لا يجوز من شهادته كالعقد الصبر ولو حكما امرأة جاز وقضاة

نوع في الاضواء والاختلاف

احوال الحكم وزمانه

بإلحاح عن عدم التمس فان لم يعد للشهود خيرات تقاضى الكاتب يقضى عنه الكفاية اذا اذاع او خسر كذا
لومات الكاتب بعد ان يكتب بالاعتماد على قبل القراءة ولومات الكاتب وعزل قبل وصول الكفاية ليس للقاضي
ان يتقبل عندنا ويمنع للقاضي الكاتب ان يدفع الاشهاد بالطريق كتابا آخر ليكون في حياضهم حتى يكون المضمون
في ذكرهم ويحكموا له الاداء قبل فتح المحرم ويكتب ايضا وقد ثبت عندى بالبنية العادة لم يثبت في ادق القضاة
للمخاض في كتابه فقال المدعى عليه ليس على الاسم والنسب فالقول له وعلى الذي جاء بالكاتب بالبنية
انه فلان ابن فلان قال فلان فلان بن فلان وفي المحرم في هذا الاسم والنسب فالقاضي ما يرد بان ذلك
فان برهن ان دفع عنه المضمون والاداء في طلاق شحيح الا لام اقرانه عليه فلان فلان العلة في كذا في
رجل بهذا الاسم وادعاه فقال اردت به رجلا آخر حتى يترك صدق قضاة ولا تعطل عليه طلال واذا كتب في
الدين لم يوصل بذكر الاجل ايضا واذا قال المدعى للقاضي كنت استقرضت من فلان واديت اليه ابرأ عنه
وهو في طرفة اخرى ابرأ القدر عليه ولم يثبت على مصلوبه هذا وادعاه ان ياخذ في حقه فلا يثبت في طرفة
على ذلك كتابا يكتب عندهم خلاف للكتاب واجمعوا له لو قال حجرة وطب عنه ولا يثبت في على ذلك وادعاه
الاتماع والكتابة كجبة ذلك وان قال الدين حاضر فاخاف ان يخرج اذامات شهودى وغاوى اليك في ذلك
وكذلك على الخلاف اذا ادعى ان الشفع لم الشفعة وغاب وهو في مكان آخر وشهودى هذا وكذا اذا ادعى الطلاق
على زوجها الغيب هل يكتب على الخلاف كتب الكاتب محض اقراره وادعاه في حيلته ما يترك موضع الجدل فيكون القاضى
هو الذى يكتب عليه حتى يكون للقاضي هو الذى يكتب عليه او على الكاتب لانه وان طام الكاتب لا يترك القاضى
بذلك ان ينظر اليها فيكون في نظر جليل وفيما ذكرنا يكون رجلا واحدا فكان ولا يشترط رؤية وجهها في التوفيق
وهل يشترط شهادة الزايد على العدين في انها فلا يثبت فلان قال الامام لا بد من شهادة جماعة على انها
فلا يثبت فلان وقال الشهادة عدلين يكتفى وعينه القوي لانه ايسر وادعاه ان رضى طلقه ثلث ومضت في
وتزوجت باخو واخاف ان يترك زوجي الحاضر فلان ان يترك ابرأ من عليه كجبهها اليه ايتياطا وتكفى في كل
سواء وكتابة القاضي يعلم كالفقهاء علم الازالة لا يجوز ان يكتب بحكم الحاصل قبل القضاة كذا قال بعض العلماء ولو
اقام شهادا واحدا عند قاض واراد ان يكتب في قاض فقل ادعى ايت او ايتانه لم يحرف فيه منه وهو في بلد
كذا يترك بغير حق فلان بن فلان لا يكتب عند الامام ومحرمه ولو ادعى النسب قصدا ولم يذكر انه يترك فلان
يتقبل لانه دعوى النسب مقصودا فان دفع الاول لانه رفع ملك والرق عنه وكان كدعوى الملك انه جدد
واذا كتب انه آخوه لوصيه والمتولى لا يصح ما لم يذكر انه وصيه او متولى من كان لان وصيه الاب كالف وصيه لاق
والقاضي والاخ وكذا المتولى فان كتب انه جدد الحاكم ولم يستم الحاكم جاز لانه يوفق بالنظر في تاريخ فعله
اذا احتاج لا الكتابة في الحد وادعاه كالبوقف واجارة العساج وكتب وقضى قاض في قضية المسلمين بصفة
جاز وان لم يستم القاضي وان لم يحقق القضاة وكتب ذلك كذا فذلك ثبت وقال محمد في كتابه في
ما يدل على انه لا يثبت به قال اذا خاف الواقف ابطال الوقف لم يوج باخوه وقضى قاض في قضية المسلمين بصفة
لان البقر في دفع صحها وبطل بطل المبطل وتحريره من غير ابطال في دفع على الصحة ويجوز ان يحمل قوله
وقد قضى قاض بصفة هذا الوقف راجعا الى الجنس لا لانه لا يرد فيكون في المعارض المانعة عن ابطال القول
فقبل اسمه هذه اضره وقول سيدنا محمد حين خرج في بد طبيعة كافر وعده بالاجرة عن نفسه في ماء

ظن الكافر في ماء الواكوا استنداءم الى قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء وليس ما كتب كذا في بطل
او يصح باطلا بل في المعارض المبقية للمحرم وان حسن عند طابطة قال في مجموع التوازل وهذا الكلام مع
خلاف كوا في المحرم اما ان يكون مخترعة الكاتب او اقرار الواقف كل ذلك لا يكون حجة على من يدعى ابطال
لانه اذا لم يقدم القضاة بالزوم متكلن المبطلة لا يبطال على ان ذكر الاسم وتعرفه لازم في اسناد
الحكم ولم يوجد فلا يثبت واصحابنا بعض اصحابنا في عدم شرط ذكر افعى واحدا رر سيد الدين الوتار في بطل
وهو ان القضاة حتى كان سببا لنبوت الحكم بشرط ذكر ذلك القاضي الذى حكم كالحركة الثابتة باللعان
والطلاق بالعتة والفرقة بالادراك اذا زوج غير الاب الجدا وغير الكفو والفرقة بسبب الالباء على السلام
فالفرقة لما توقف على تعريفه لا بد من تعريف القاضي ليعلم اما في قضاء بصفة الوقف لا يشترط ذكره
ويكتفى بذكر تسليمه المتولى وذكر وقضى قاض في قضية المسلمين بصفة لان القضاة شرط الزوم لانب
لنبوت الوقف في كل موضع القضاء بسبب لا بد من ذكره كارجوع ما نحن عند التحقيق لان سبب جوع
القضاة فلا بد ان يكون في معلوم ومثله لو برهن ان قاضيا في القضية حكم بكون له اسم محدودا في وقف
لا يتقبل ما لم يذكر القاضي فانه قد كان الحكم شرطا لان الحكم يضاف الى السبب الشرط الا يبرأ من هذا
ليس بقول لان وضعت الار قبدي خروث هذا الشرط وهو قول الدار لوجوا النحان على شهود العدين
وذكر شمس الداعية شهد ان قاضيا قضى على هذا باللف وقاضى الكوفة لا يتقبل لان القضاة عند العقود
والشهادة بالعقد بلا ذكر القاضي لا يتقبل لانه محمول فلا بد من تسمية القاضي وكتبه ليس في هذا القضاء
بل الحكم في كل الا في جيل واحدا لا يتقبل بل اسنادا لا معلوم معروف وفي الدخلة ادعى دارا في اشرتها
م وصيكت في صغر ك ولم يذكر اسم الوصيه ولم يثبت خلاف في قوله وكذا في الوقف والتسليم المتولى
ولم يستحو الواقف والمتولى وفي اشرط ذكر اسم القاضي على دعوى كنفعل اختلاف وادعاه الكنت في قضية
قال محمد روى اذا ادعى ان القاضي قد شهد به في وقف وبرهن ولم يذكر اسم القاضي يتقبل ولا يصل
بدون تسمية القاضي في الزيادة ادعى ان قاضيا حكم بكونه وارث الميت وبرهن ولم يذكر اسم القاضي
يتقبل ولا يصل ادعى اخته في يد رجلها له وبرهن ان قاضيا حكم بانها له صح ولم يشترط تسمية القاضي وفي
المستقى ادعى انها دارا شريتها في ذلك وبرهن ولم يستم الشهود ولا المدعى اسم الوكيل يتقبل وكتب
الحلة على عدم شرط ذكر الاسم عند الدعوى الشهادة فليست قبل عند كنفعل **الفصل السابع والعشرون**
وفي ثلثة انواع الاول في كلف اولا البصير المأذون كلف كالبائع قال البصير كلف البصير المأذون
لانه لا يثبت ولا يلزم الدين الا باقرارا وبينه وعلمنا على انه كلف به وتأخذ ويجوز ان يكون على الاصل
الذي ان النكول بذل واقرار وكذا المالك بعت العبد المتاجر وفي الاقضية ادعى على بصير محجور بالابنية
يحضره مجلس الحكم ويشترط فيه في الدعوى ويدعى على ابيه بيقم البنية ولو ادعى كوصيه لاجل شيا قال ظهر الدين
يشترط حضرة وان لم يكن له بنية لا يشترط حضرة وفي الصغرى كفى حضرة وصيه ولا يشترط حضرة وان اراد
نصب كوصيه لا بد من حضرة ولو ادعى على عبد محجور بسبب الاستملاك يشترط حضرة المولى كلف في العبد وقدر
والمحجور المأذون في انه كلف ثم ان كان واجبا بسبب استملاك يباع فيه وان لا يوافق له لا بعد
العنف كيد من التنازع بلا اذن المولى او الكف لانه كلف فان حلف برى وان نكل او اقر فبعده

مطلب
يخلق الصبي المأذون
مطلب
ان يكون الصبي المأذون

فلان

وإن الموت والمال أو على الموت لا التمس المال وذكر الخلف كان لا مام اليه وجزه أصحنا يقولون كيف كل
 لو أقر المدعي عليه لم يزم كما لو أقر به أو ابنة أو زوجة أو مولاه ولو ادعى أنه أخوه أو عمه أو كونه لا يكلف إلا أن
 يدعي حقا في دعواه كالرث بجهته في كلفه وإن نكل بغيره بالمال إن ثبت المال ودعوى كونه بنته بنات المال
 كدعوى الرث على ما ذكرنا إلا في فصل واحد وهو أن الوارث لو نكل عن الجيب عن فوت مورثه ودفع ثمنه يده
 ثم ما لا مدعي الوصية بالثمن ثم جاء كموث حيا لا يضمن الوارث والمالك شيئا وأما لو كان له ادعى أنه وكيل لغيره
 بقبض الدين لو عين إن برهن على الوكالة والمال قبل أن يقر بالوكالة ولا يضمن الوكيل إلا ما قبله من الدين
 على المال لأنه لم يثبت كونه خصما باقرار المطلب لأنه ليس بحج في حق الطالب وإن أقر بالمال وأكراه الوكيل لا يكلف
 على الوكالة لأن الخلف يترتب على دعوى محجة ولم يوجد لعدم ثبوت كونه كونه في كلفه فأن كلفه على الوكالة
 والأول أصح ولو أقر الكل فهو كالمالك والوكالة وعدا وان أقام البينة على المال والوكالة لا يقبل عند المام لأن الوكيل
 بقبض الدين خضم وقبض الوصية في المال كقبض الوكالة في فصل وهو أنه إذا ادعى على أن فلان الميت
 أو صديقه كلفه ما له وقبضه وكذا عند هذا الموضع فخر الطاهر لكل يوم تسليم الدين وكعبن كلفه في الوكالة وإن أقر
 بالوصية والموت وأكراه المال كلفه فان أقر بالمال والموت وأكراه الوصية في نصب محض وصيته ولا يكلفه ما ذكرنا
 إن دعوى الوصية ليست بلازمة فان أقر بالوصية والمال وأكراه الموت كلفه على كونه الوارث وإن أقام بينة
 على ذلك يقبل في الكل وأما الشراء في غير جملته ملكية بشرى في فلان الغائب وصدقة ذواليد لا يؤمر بتسليم
 قالة الشراء في الأفضية فان نكل بغيره بدل هذا على أنه لو أقر بغيره بالتسليم أيضا لأن الشراء كالموت عند الشراء
 وأما الغرم ادعى أنه على فلان الميت الحق درهم ما قبل الأداء وله على هذا الموضع في غير من لا يسلم في خضم
نوع آخر في بده جارية يقول ودعيتها فلان الغائب برهن فقال المدعي باعها أو مهبها بعد الإباحة منك وانكروا
 المدعي عليه كلفه ما باعها أو مهبها منك في بده عبده ورثه في أبيه ادعى أخوانه كان أو دعوى أبيه كلفه على علم
 ولو بان أيضا بان الإبداع في أبيه لا يكلف له عندك وحججه ولو كان مكان الإبداع غضب لا يكلف لك اتفاقا
 ويتفرع عنه ما إذا ادعى عبدا في يده جملته منها يقول هو لأن أقر لأحد مما لا يكلف لك وإن أقر لها أمر بتسليم
 إليها ولا يضمن لو أحدهما وإن حجدهما قبل كلف لهما عينا واحدة بانهما هذا العبد لهذا ولا لهذا وقيل لكل اثنين
 على حدة ويجوز أيضا في البداية لا يمتاها وان شأنا أقر بغيره فكذلك خلف لهما برهن وإن نكل لأحد
 وحلف الآخر يقض بكل العبد للذي نكل إن حلف لأحد مما أولاه نكل لك وإن نكل للأول لا يقض له ويكلف لك
 فان نكل له أيضا يقض به لهما وفي دعوى الغضب يقض بالعبد بينهما وبقية العبد بينهما ولو أقر بالغضب منهما
 يؤمر بتسليم البتة ثم إن أراد أن يكلف ليس ذلك وإن حجدهما ونكل لأحد مما يقض به ولا يكلف لك وإن
 ادعى معا وحدهما ونكل لأحد مما لا يقض به بنكل قبل خلاف الآخر فان قضى نكرا فضاءه وإن ادعى أحدهما
 شري والآخر جارية أو مهنه فان أقر مدعي الشري لا يكلف للآخر وإن أقر مدعي المهنه أو الأجارة كلف
 مدعي الشري ودعوى المهنه أو الصدقة مع قبض كدعوى الشري ولو ادعى كل منهما المهنه أو الأجارة كلف للآخر
 وفي جمل مع الصغير جمل يده الفادعاه جمل كل منهما أنها لا وادعاه أباه وأباه إن كلف لهما فضاء بينهما
 وعيد الف خرب بينهما كما لو أقر لهما وإن حلف لهما انقطعت الخصومة فان حلف أحدهما ونكل للآخر فالألف لك
 وإن نكل للأول لا يقض له حصة كلف لك بخلافه إذا أقر لأحد مما حث يقض له ولا يؤخر ولو ادعى دينا فترك على الكوفة

في العيا ولا يضمن قيمته لها
 وإن ادعى كل منهما
 شري أو مهنه
 فان أقر مدعي الشري
 أمر بتسليم البتة

لا يكلف له قهر إلا إذا كان وارثا وكذا لو ادعى على الصغير لا يكلف به جأ **المستلم** به برهنه وقال إن أقر
 بقبضته ربه فادعوا أنكرت السلم إن كان اعترف بقبض حصة أو بالجد لا يسلم دعوى الزيادة وإن قال
 الدارهم وقال قبضت ولم يزد عليه يسلم دعوى الزيادة ولو ادعى أنها ستوقه أو صلا لا يسلم كذا البيع
 إذا قبض العن أو قبض رب الدين ليس ثم ادعى الزيادة ولو قال له على فلان الف وقضت ربه فادعوا
 الغاريفه أو غضبت منه الغاريفه يصدق وصل أم فصل وفي أقر الأصل أو الباع بقبض العن
 ثم قال لم أقبض أو أقر سبع شئ ثم قال كنت كذا فادعوا المشتري بقبض المبيع ثم قال لو أقر المدعيون بعض
 الدين ثم قال لو أقر الواهب فربا له ثم قال كنت كذا فادعوا بصدق في الكل ويكلف أحبا وأبو غضب
 المام **المستلم** روى عن محمد أنه رجع إلى هذا القول وعند المام حملا كلف وهو كلف في الأصل
 في الأخذ بقولك وحسبنا أخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاء الجبر ليس كالعياض وبعض غيرة خوارزم
 فوضعه القاضي إن رأى المصلحة في التحليف حلف ورايت فنادى في ثورهم على أن المقر له كلف بانه ما كان
 كاذبا ولا ما ذللة أقراره فانه يقع عندنا كثير إن الناس يعرفون كذب الوتيفة قبل الاستيفاء ثم يستوفى
 فإذا قال المقر كذا دم وقبالة دادم وزر نكرتم كلف المقر له محال الباع إذا أقر بقبض العن ثم قال لم أقبض
 عند المام لك يصدق ويكلف بانه ليس عليك هذا العقد من العن كذا قال القاضي المام وهو لا حبان
 والقبض عدم قبول قوله للتناقض كما لو برهن الباع على أنه لم يقبض العن ونكرت لك أن البينة لا يقبل
 على النفي والاحتياط في جري فيه وفي الأثبات وأثبتنا قض ببيع بقول البينة لا اليقين وفي طرارة الباع عين
 بالدارهم وأخذ القبا له بالذات العبرة للعقد في بنيه وبين الله تعالى فلو برهن أن العقد بالدارهم يقض
 بالدارهم فان لم يكن له بينة يكلف عندك بانه عليه دينا وعليه القبول فان مات المقر ادعى ورثته أنه كان
 أقر بحية كلف المقر له بانه لقد أقر ذلك أقرارا صحيحا كذا أجاب عن غيرة لانهم ادعوا عليه امر الواقع فاذنكر
 حلف وان مات المقر هل كلف ورثته ذكره بعض تعليقات بعض التجار بين أن كلف الوارث على العلم وحسب
 عن والدي بسم الله ونقا أيضا لا يكلف وهو في الحائل التي كلف الوارث ولا يكلف الوارث كما إذا ادعى
 المودع رد كوديعته أو هلاكها ومات قبل أن يكلف لا يكلف وارثه نص عليه في جامع البكر أخرج صكبا أقرار
 رجل فادعى المقر أن المقر له رد أقراره وأكراه أن يكلفه كما لو ادعى عليه البيع فاقربه وادعى الرد أو الأقاله
 فانكره شري له أن يكلفه وإن برهن الباع أو المشتري أو المدعيون أو الدائن على أنه لم يقبض لا يقبل لأنه
 على النفي والامام **المستلم** يتخلف بلا طلب في أربع مواضع في الرد بالعيب كلف المشتري بانه ما رضى العيب
 ويمنع بانه ما بطلت شفعتك والمراة إذا طلبت فرض النفقة على زوجها الغائب كلف بانه
 ما حلف لك زوجك شيئا ولا أعطاك النفقة **أربع** كلف المشتري بانه ما بعت وعندها لا يكلف
 في الكل بلا طلب وهذا على جواز تعليل السامد والجوا على أن في ادعى دينا على ميت كلفه القاضي
 بلا طلب الوصية والوارث بانه ما استوفيته في المدعيون ولا في أحد أياه اليك عنه ولا قبضه لك قبض
 بامر ك ولا امرأة عنه ولا شئ منه ولا أصلب بذلك شيئا منه على أحد ولا عندك به ولا شئ منه رجع
 عبدا في يده جمل ادعاه الآخر أنه ملكه اشتراه فلان عند سبعة أيام وقال ذكيرا شريته في ذلك الرجل
 منه عشرة أيام فقال المدعي ذلك البيع كان ليحتمل أن يكلف ادعى على أخوه مالا برهن عليه فخذ

مطلب
 ليس الخبير كالعياض

المدعي ثم ان المدعي عليه ادعى على المدعي لا فانه قال ان قال هو ذلك الحال المقصود لا يسمع دعواه لانه صار
 مقضيا عليه وان قال هو مال اخر فهو دعوى مبتدأ **النوع الثاني في حقيقة الاختلاف** بالخلف بالطلاق
 وكذا في والاعيان المعقولة لم تجز ان كثر ما ينفذ فان مستلزمه ان لا ينفذ في حقه
 بالطلاق فنكل وقضيه الحال لا ينفذ قضاؤه وان حلف بانه ثم قال بانه كذا ان سئل ان حلف
 لا يكون اقرارا ولو قضيه لا ينفذ وان حلف المدعي عليه بالطلاق ثم من المدعي على الحال ان شهدوا
 على الاقرار لا يفرق لان بقاء الدين بالاصح والخلف كان على عدم قيام الدين وقيام الدين لا يثبت بدليل
 يكون حجة وان شهدوا على قيام الدين فان قالوا له عليه كذا وقضيه التاخير في فرق بينهما وبين امره ذكره في
 جامع الصغير للصدر اذ ادعى على الآخر ان حلفا بانه الذي لا اله الا هو ما لهذا عليك لاني حلفت عليه
 ثم اقرض ولا اقل في ذلك هذا من جهة واحدة والاصح في الصحيح وما يروى عنه انه حلف بانه ما اقرضه
 على السبب فذا خلا في مذهبه وذكر الخلف ان حلفه لم يقبلك لا عليك ذكره في صحيحه في الصلح امره اذ عتد
 يحلف بانه ما هي حجة السبب هذا العتق الذي يدعي قبلك لا يحلف على العتق عندك ولا يحلف اخذها وان
 المدعي بعد لم يزل في ذلك وان حلف بانه ما اعتقه اذ عتد على روجه تطلقه رجعية يحلف بانه
 ما هي طالع منك التعتق فان ادعت الباي في ظاهرها رواية بانه ما هي باين منك ان عتق ابواحدة او ثلث
 على حسب الدعوى او بانه ما طلقها الباي او الثلث في هذا النكاح المدعي ولا يحلف ما طلقها ثلث مطلقا
 وكذا لو لم تدع ولكن شهد على واحد او جماعة فاق بالباين ادعت انها سالت بالطلاق فقال لها امر
 بيدك فاختارت بذلك التوفيق نفسها وحرمت عليه فانكر الزوج الام والاختيار لا يحلف على المصالح
 بلا خلاف ولا يحلف على السبب ويحاط فيه له ولا يحلف بانه ما جعلت امر ما بعد ما حلفا في تزوج تزوجتها بعد
 سواها الطلاق ولا علمت انها اختارت نفسها بذلك التوفيق في مجلس التوفيق طوار لا يقع التوفيق
 والتزوج بعده فلو اطلق لم يتمكن الزوج في الحلف فلو اقر الزوج بهذا ثم ادعى النكاح لا يصدق بل يثبت
 وقال الامام ان حلف على الامر والاختيار كما ادعت المرأة الا اذا عرض وقيل عند الكل حلف كما ادعت
 فان اقر بالامر وانكر الاختيار يحلف على عدم العلم بالاختيار وفي دعوى البيع يحلف بانه ما لهذا عليك
 من بعد الذي تدعي ان باعك وعلى قيس قوله ان حلف على الشراء بانه ما اشترت هذا اذا ادعى تسليم
 المبيع فان ادعى انه لم يسلم يحلف بانه ما عليك من هذا العبد قبض العبد ولا شيء منه قال الامام لا اطلق
 ما اشترت ولا ما اودعك ولا ما اعارك ولا ما استأجرت منه ولكن احلفه ما قبلك ما ادعى وهو قولهما
 وكذا اذا كان المدعي هو المشتري وشرى من حلف على المصالح الا اذا عتق وان ذكر انه لم يسلم البئس
 يقال احضر الحن فان احضر مجلس القضاء يحلف ما عليك قبض الحن ولا تسليم المبيع في الوجه الذي يدعي وعلى
 ان ادعى ما لا مطلق يحلف عليه وان ادعى ما لا سبب يحلف على السبب بانه ما استقرضت هذا المال او ما
 غصبت منه الا ان يقول المدعي عليه لا تخلفه هكذا فانه قد يستقرض ثم لا يكون ذلك على عليه بان يردده
 او يبرئه وراخ بعض المشايخ قال الخلو لا ينفذ الا جوابا لمدعي عليه ان انكر السبب يحلف عليه وان قال
 ليس له على هذا المال المدعي فاعل المصالح بانه ما عليك هذا المال الذي تدعي ولا شيء منه وهو صحيح
 الا قبل عندي وعليه اكثر القضاة ذكره كفاية غضب جارية وغيبها فبر من المالك بينة على ان غيبت

مطلق
 الخلف بالطلاق
 على التفصيل

جارية فانه بحسب حجة بها ويرد ما على المالك وهذه الدعوى صحيحة مع قيام الجارية للضرون وان لم يكن
 المالك بينة بخلفه ما لهذا عليك جارية ولا قيمتها وهو كذا درهما ولا اقل من ذلك ولا يحل ان يكون
 المصنوب في يده قايما او مالكا ولا يدرى في القيمة ما يحرره باحضاره بلا ذكر القيمة وهذا هو الحكم في جميع
 المنقولات وفي القدر لا بد من ذكر القيمة والصفة ولو دابة في ذكر قيمتها وقيمتها ثم اذا حلف بانه
 ما هذا الشيء ملك هذا المدعي فوجه الذي ادعاه ولا شيء منه فان ذكر القيمة فهو حلف على ما لا يدرى
 وذكر الخلف ان لا يلزم فان ذكره يحلف بانه ما لهذا المدعي في يدك هذا الشيء تدعيه ولا شيء منه على الوجه الذي
 يدعي ولا عليك قيمته ولا شيء منه فان برهن المدعي انه يحرره بحسب حجة بها فان حضره فان لم يحضر
 وقال لم اقر عليه او قال ملك فانه يتلوم الحكم وصدره حوكم ان يراه ان وقع في قلبه صدق فكان بين
 الشهود قيمة ذلك الشيء يقضيه بقيمة وان لم يكن المالك بينة فالقول للمصاحب يحمينه فان حلف نكل
 وادعى المالك القيمة بقوله ثم ظهر العبد فهو لغيره حلف وان حلف واعطاه القيمة ثم ظهر العبد فالمالك اخيار
 ان شاء وقيمة واخذ العبد وان شاء رخصه بقيمة وفي الاصل ان كان القضاء بقيمة بالبينة او بالكلية
 او اقرار القاص لا سبيل للمالك الى العبد وان كان القضاء بقيمة بغير القاص في المالك سواء
 كان قيمة مثل ما اخذ او بينهما فتاوت هذا اذا قال لا شيء في يده اما اذا ادعى المالك او قال لا ادرى فانه
 يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة باتفاق الروايات واذ ادين القيمة وذكر قدر ما يحلف بانه ما لهذا عليك
 قيمة هذا العبد ولا شيء منه وهو كذا او قال لا ادرى ان قيم او ملك يحلف بانه ما لهذا المدعي في يدك
 هذا الشيء ولا شيء منه ولا قيمة فوجه الذي يدعي ولا عليك ولا قبلك هذا المدعي ولا قيمة ولا شيء
 والخلف على الطريق لا يختلف في ظاهرها رواية بين ما ادعى الغصب او ادعى الشيء بلا ذكر الغصب على قول
 ان ان ادعى الغصب يحلف بانه ما غصبته الا اذا عرض وقال قد يغصب لان الشيء لم لا يلزم تسليم
 بان اشتراه منه او ميسر في حلف على حاصل الدعوى جماعة وفي دعوى كودية وكفارة لا يحلف بانه
 ما عليك تسليم هذا الشيء بسبب الوديع بل بانه ما عليك تسليم اليه وما هذا كله وكلف في دعوى الكفالة
 بانه ما قبلك كفالة بذلك الحال وعلى قيس قوله ان حلف بانه ما كفلت له وذكر الخلف ان
 ادعى عليه ان حرق ثوبه واحضر الثوب لا يحلف بانه ما فوق الثوب بل ينظر القضاة الى الطريق ان سيرا
 يوجب النقضان يعقوب صحها وخبر قاضي النقضان بالدرهم ثم يحلف بانه ما عليك
 هذا المقدار في الدرهم ولا اقل في الدرهم التبريد وان لم يكن الثوب حاضرا يحلف ببيان قيمة الثوب
 وقد انقضت ان ثم يترتب عليه الجبس وكذا في دعوى هدم حائط او فساد متاع وبيع شاة ادعى
 على آخونه وضع على جداره جذا او يضر ابا او اجدى على سطح ما او رخص في رخصته ثم ابا او ميتة او شاة
 يكون فيه فساد الارض مما يجب دفعه يحلف على اصل الفعل لانه محال ان يبرأ عنه بالبراءة اشترى جارية
 وتقا بضا ثم ردت على البائع بالثوب لا يعيب ثم جاء بالبائع يدعي انها ردت عليه بالجلل فان لم يحضر
 لزم الجارية ورجع على البائع بنقضان العيب الاول فان انكر ثوبها الثاني فان قلن جيلة حلف
 الحشوي بانه ما حدث عندك هذا الجبل ان حلف ان دفع وان نكل ان شاء البائع امسكها ولا شيء
 على الحشوي وان شاء ردا ودفع نقضان العيب الاول استقرض منه مائة ورهنه رهنه

واعطى

ويخاف ان اقرب الدين انكر الميراث من قول القاضى كنه هذه الآية التي يدعى من ام لان اقرب الميراث
اقرب هو بالمال وان انكر الميراث من حلفه بانه لا دين عليك بل من مباحة في حلفه بل حلفه قال الامام الطوسي
انما يجب ليم الدين عند احضار الميراث فاذا لم يحضره عليه ان يحلف لا شيء عليه الادعى ان له على الميراث درهم
مات عن تركه وادعيته بها في يد وانه يظا له باء له بالدين عن موت باءه ان عرف بكل ما ادعاه لمرته في حصته
لان اقراره لا يتعدى على غيره وان اقرب الميراث لكان انكر الدين وبقدر من الميراث يستوفيه من كل تركه بعد
تحلف المدعى ان لم يقبض شيئا من الدين ولا ابراءه وان قال الابن لم يقبض الا شئ من تركه ان صدق ومع هذا
اراد اختلاف ليس له على ابيك كذا ذلك فان اقر ونكل ثبت الدين وان كذب يحلف على كل عين على حدة
وإذا خفت بختك وان تبر من على الدين مع كون الوارث مقرا يقبل لانه لا يتعدى الابهات عن دين محبط
بتركه فادعى عليه آخر دين ليس له ان يحلف الوارث او غيره ان لم تكن له بينة قال في التوازل وهذا قول الفقيه
جعفر بن ولور من يقبل على التوازل وان فصلت تركته عن الدينون يحلف الوارث والحكم في اقامة البينة
هو لو صدق فان لم يكن له حصة نصيب القاضى وان ادعى الابن على ان كان له عليه كذا فاقربا لنسب الموت
وانكر الدين يحلف على البينات ولا يحلف بانه ما قبض ابوه شيئا بغير الدعوة بخلاف ما تقدم لان الميت على هذا
قاد برجل اقر له رجل درهم اسم ونسبه عال فحضر رجل بذلك لاسم والنسب وادعى المال وزعم المقر ان ليس هو
وطالب بمنه والابنة له يحلف على الحق لا على انه ليس بفلان ادعى على آخر عبدا في يده ان وصل اليه العبد بشري
ادعيته يحلف على البينات وان غيرت فعل العلم والفقهاء ان الوارث يحلف على الميت ولا يجزى النيابة في الدين
حتى يحلف على البينات والميراث اصل من نفسه لا يابى عن غيره وان اختلف فقال المدعى عليه من ميراث عند
فا حلف على العلم وقال المدعى وصل اليك بالشري فاحلف على البينات يحلف المدعى على العلم بانه ما تعلم انه
وصل اليه ميراث فان حلف يحلف المدعى عليه على البينات والادعى العلم وفخر الحق الحلف على البينات اذ حلف
القاضي خصمه على العلم من خصمه حق البينات حتى لو نكل في الجيمس على العلم ففقد بانه لا يتعدى قصده
وذا العكس على العكس بان وجب على العلم الا في موضعين يرد به دفع التهمة عنه كالمودع يدعى ان المودع
قبض الوديعة عن داري ويجوز ان يحلف على فعل الغير بان لم يكن قال ان لم يدخل فلان الدار اليوم كانت طالق
ثم ادعى دخوله وعدم طلاقها يحلف بانه دخلها اليوم وكذا اذا انكر البائع العيب يحلف بان قال الامام
البرزوقي التحليف على فعل الغير على العلم الا اذا كان شيئا يتصل به يخرج منه العيب الطلاق ولو قيل
الا اذا كان يتصل به او لنفي التهمة يخرج كل ما يؤول اليه الادعى اذا اجتمع في واحد على واحد يحلف عينيا
واحدة كذا في النواذر والزيادات رجل له على رجل الف فاقرب ثم انكر اقراره فقال ابو نصر الدبوسي ان يحلف
بانه ما اقرت له ذبا وقال الصغار يحلف على نفس الحق لا الاقرار وهذا من علة ان الاقرار هو في استيلاء الملك
ام لا في جعله سببا حلف عليه ونه قال لا والا صح ان ليس من استيلاء الملك حتى لم يصح دعوى الملك
بناء على الاقرار بخلاف دعوى الدفع بناء عليه لئلا يكره الاقرار بالحق ثم لم يصح الما دون والمريض من مرض
او اقر بجمع المال لا بغيره يصح مع عدم صحة التملك لهما الما المريض في الثالث وفي التوازل كل من اقر بغيره
لا يجوز اقراره لا يحلف لو انكر ما لو ادعى على ميت مالا وقدم وصيته وموليس بوارث واراد حلفه لا يحلف
وان ادعى عليه الاقرار ان وارثا حلف في حصته وفي الذخيرة ادعى انه اشتراه في فلان وادعى ذواليد اياه يرفع

المضمومة من ام لا فلو لم يتم بينته وطلبه عينه اذ ادعى حلفه بانه لا ادعى ولا على العلم لا لنفي التهمة وان طلب
المدعى عليه عين المدعى يحلف بانه ما يعلم ان فلانا ادعى لانه على فعل الغير ولا يتعلق به شيء ويحلف على الدعوى
الصحيح لا القسدا اذا انكر وزعم المدعى عدم الشهود او عدم حضورهم او ادعى غيبة الشهود في البلدة
حلف الحاكم المدعى عليه يحلف واثار باصبعه وكذا الرجل آخر بانه ما له على كذا صدق ديانة لا قضا
والدعوى ان وقع على فعله من كل وجه بان ادعى عليه الفعل يحلف على البينات وان على فعل الغير من كل وجه
فان ادعى دينا على ميت بسبب التملك او ادعى ان مورثه غضب فرفق فعل العلم الا اذا كان ميتا
يتصل به كما اذا بر من الميراث على الباقي الميراث وسرقة عنده يحلف بالبيع على البينات لا اتصال التيمم
او لنفي التهمة عن كمال المودع يدعى قبض المودع الوديعة داره وان فعل المدعى عليه ذم وفعل الغير ذم
بان قال اشترت من فلان او استأجرت المودع الوديعة داره وان فعل المدعى عليه ذم واستقرضت من فلان
هذه الافعال يقوم باثنين فعل غيره وفعل نفسه فيحلف على البينات وقيل التحليف على فعل الغير على العلم الا
الا اذا كان يدعى العلم بفعل الغير كالمودع يدعى ان ربه كود بعبته قبض الوديعة حقه وكذا الوكيل بالبيع اذا باع
وسلم للمشتري ثم اقر البائع ان الموكل قبض الثمن وانكر الموكل فاقول قول الوكيل مع عينه واذا حلف
برئ المشتري ويحلف الوكيل على البينات بانه لم يقبض الموكل الثمن وهذا تحليف على فعل الغير على البينات
ولكن الوكيل يدعى عليه بذلك اذا شك فيما يدعى عليه ينبغي ان يبرئ خصمه لا يحلف اذ ان وقوع الحرام
وان ابر خصمه الا حلفا ان اكره ان المدعى يحلف وان ابر بطل ما سأل له الحلف ادعى عليه عند القاضي
ما لا فلم يقر ولم ينكر وقال ابر ان المدعى عن هذه الدعوى يحلف ينظر ان كان المدعى بر من على دعواه
هو على عدم البراء وان لم يكن له بينة حلف المدعى عليه عند المتقدين وخالفهم بعض المتأخرين وقول
المتقدمين احصوا واذا قال المدعى عليه بعد انكار ابر ان المدعى وطلب حلفه على عدم البراء
يحلف المدعى عليه او لا فان نكل حينئذ يحلف المدعى ذكرهما في الفضل في يده هيعة زعم انها وقف جدين
على بيده واولاده خاصة ادعى اخراثة فاولاد الوافق وقها على اولاده واولادهم ان ادعى اصل الوافق
لا يمين فيه لعدم الغاية في حلفه وان ادعى شيئا غلبه في يده حصلت منها حلفه على نصيبه في الغلة
لانه يدعي الملك منها لنفسه وذا اليد ينكر ويب ارضا موروثه فادعت زوجته الميت ان الارض وقعت
في نصيبها والرهبة كانت قبل القسمة وزعم الموهوب انها كانت بعد القسمة ودفع الارض في نصيب الوهاب
ولم يجد على ذلك بينة وحلفت المرأة على ما ادعت ليس له ان يحلف سائر المورثة ايضا لان تحليفها ظاهر
ان الرهبة كانت مبيتة مشاع فيما يقسم فامر بردة الارض وان ادعى دعي حلفه كالميراثهم والذناير المتع
والدور قال الفقيه ابو جعفر ان عرف في المدعى الثغرة كجمع القاضى والا لا وكذا الوفاصم رجل جلا وتوجه
عليه الجيمس فقال المطلب للقاضى ان يزيدها ثوبا مرة فجمع المدعى لاقرب عيبا كجلب الاقرار وحلف فيما توجه
الحلف ان نكر القاضى غم الابرا امره بلا جبره وقال الفقيه ابو جعفر ان عرف ثغرة المدعى امره بالجمع الا لا
ولو كان المدعى موكيلا فقال المدعى عليه حضره موكلك لجمع الادعى وحلف للحلف لا يجيبه القاضى له
بعث القاضى امينا او اثنين الى محذرة لا يخرج ليجلها فقال لا حلفنا ما لا يقبل الا بثمان مدين و
والمشتبه ان المطلوب اذا كان مريضا وامراة يبعث في سكرها وقال الامام لم يثبت في حلفه

الدين المؤجل قدم الدين الى القاضي قبل الحمل وعلقه باليوم قبلك شئ وجهه القاضي ان كان الخالف
لا يولى خلافه لئلا يمس به وكل ليس للقاضي ان يقبل منه بل يحلف بانه ما لك قبلك شئ قال القاضي فيه
دليل على ان قوله ليس قبل اليوم شئ ليس بقرار ولا يعلق له قول بعض الحكماء انه اقرار بالدين المؤجل ويجب
عليه الحال وذكر القاضي عليه دين مؤجل لو اقر به وادعى الاجل لا يصدق القاضي فحمله ان يقول للقاضي
سألا حاله ام مؤجله ان ادعى الحالة يحلف بانه ما عليه هذا اللفظ الذي تدعيها وان حلف بغير هذا الطريق
صحت ولو معسر الا يسوان يحلف صا ولا قوله تعالى فتنظروا لمسيه لانه قيل انكار الدين لا يتاخر
ولو حصل له مال يلزم الاداء فان حلف القاضي الذي عليه الدين المؤجل قبل ان يادى المدعي حاله ام مؤجله
وقال ان شأ الله تعالى وكسعه ذلك ولو قال المعسر ان شأ الله تعالى فخر به لانه لم يسمع في محيط المرأة اثبات
المهر المؤجل وان لم يكن لها ولاية المطلقة وكذا الدين المؤجل وفيه في دعوى الدين لو قال امرأتى جيزى
دادني نيت فليس بجواب عند بعضهم لانه يصدق على المؤجل وقيل جوابه هو الاشبه وسمعت
عن بعض فقهاء قوارنهم ان قوله هو الاشبه معناه المخصوص رواية والراجح دراية فيكون الفتوى عليه
دفع اليه بانه تم اختلافه قال القاضي قبضته وديعه وقال الدافع قبضته لنفسك يحلف المدعي بالمدعي عليه
لانه اقر بسبب الضمان وهو قبض المال الغرابة ادعى انها مخدرة وزعم فكيفها انها مخدرة ان كان في راي القاضي
بالحكماء وقت كوجوب كفاية في الدعوى واقامة البينة على انها مخدرة او لا فيحضر ما وان كرهه او لا وما كان
في رايه ان لا يحضر ان مخدرة فان كانت بكر او ثنية كانت الاشراف فالقول قول وكيلها بالبايعين انها مخدرة
وعلى المدعي البينة وان ثنية كانت الاوسطا وهي ثبت فالقول قول الخصم مع عينه على انها غير مخدرة
وعلى الوكيل البينة على انها مخدرة والتعويل فيه على العادة فان لا باكر اليه ثنية كانت الاوسطا بعد انزاف
بعد يتولون الاعمال ويخرجون الى العوس الحائز ثنية كانت الاشراف ولو بعد زفاف عدة بحيث شتم من خرج
الى هذه المواضع الانا درافها يستقيم وتلام على الترك كوس الاثمة او كغيره فاذا كانت لا يخرج الا لا تلك
الجهة كانت مخدرة وان كانت تخرج فيما لا منها صاخر فخرج لها عادة لا يبيع مخدرة كذا قال الامام المطهر
ادعى ان شراى المستوفى على بايع او المتوفى الايفاء وانكر القبض كلفان ولو ادعى المضارب ان شراى
دفع كماله وانكر ان شراى كلف المضارب والشريك الذي كان في ذمه الحال ولو حلف بايع او الدين
على عدم الاستيفاء وقال المشتري والمدينون لم يثبت على الايفاء وان قال هي حاضرة اهلها القاضي ثلثة ايام
ولا يكلم بالاداء وان قال هي غائبة لا يعمل ويقضي بالمال اصطلي اعلم ان يحلف المدعي بعقود او طلاق يجب
الحال على المطلوب فحلف لا يجب له تعليل الا يجب بالخطر وكذا لو اصطلي اعلم ان يحلف المطلوب بما ذكره على
ان يبرى جماعه فهو باطل والمال عليه لانه تعليل البراءة بالخطر اذ ان غم المدعي عليه غيبته شهوده او مرضه يثبت
القاضي الحكم فيهما الشهود وبالعنف فان كانوا اخرضوا او غيبا كما ذكره المدعي فحلف القاضي المدعي عليه
بعده واللا كذا قال الامام شأ هذا انكر شهادته لا يحلف طعن المدعي عليه اثباته وقال انه كان ادعى
هذه الدار لغف وراى كلفه لا يحلف وان يبرهن على ذلك يقبل وتبطل شهادته ولا يشرط لهذه الشهادة
حضور الشاهد ويكتفى بحضور المدعي قال الامام الحلواني في الجملة كما يمنع قبول البينة كذلك يمنع الاستحلاف
الا اذا اتهم القاضي وصير الصغير او غنوا الوفاقا وقيمة احضر جلاله ولا يدعى شيا معلوما فله ان يحلف

في بيان
مع الاستيفاء

نظر للوقف واليتم اخذ درهم عن عليه وانتقد ما تقدم وجد بعضنا يقول ان الخاف على التقيد
وترد الى الدافع ويتردد وان انكر الدافع ان يكون هذا فوعده بالقول قول القاضي لانه ينكر اخذ درهم
وهذا اذا لم يقر باستيفاء حقه او الجهاد فان كان اقر لا يرجع ان انكر الدافع ان يكون ذاهو الله سلم
الفصل الثامن في فروع القضاة في الجوامع الاصفى قال ان طلق فلان امرأته فانت كذا فادعت
انه طلقها وفلان غائب وبرهنه لا يصح وقيل يصح وبه اخذ شمس المنة الا وزنه والاول اصح
لان فيه ابتداء كقضاء على الغائب بخلاف ما اذا قاحت بنية ان زوجها قال لها ان دخل فلان الدار
فانت كذا وقد دخل فلان الغائب الدار وبرهنه حيث يقبل اتفاق وتفرق يعرف من الاصل قوله
تذكره وهو ان البينة اذا قامت على شرط حق الحاضر بآثبات فعلى الغائب ان كان فيه ابطال حق
الغائب من طلاق او عتاق او بيع الاصح انه لا يقبل وان لم يكن فيه ابطال حق الغائب يقبل كما علمت
الثانية والذي يفعل النكاح فيما اذا ارادوا اقامة البينة على الغيبة وكله في قبض جوقه على النكاح
يدعى واحد عند كف ضران الغائب علق تلك الولاية ببيع هذا الحاضر داره في فلان بكذا وقد باع
هذا داره في فلان وتحقق الشرط وصار هو وكيله في الغيبة في القبض وكله على هذا المحضر كذا فيقول
المدعي عليه نعم انه وكله كما ذكره الا انه لم يوجد الشرط فيقيم كوكيل البينة على وجود الشرط فيقضي كذا في
بالبيع وكله لا يصح الا على اختياره الا وزنه في ابطال حق الغائب وذكر شيخ الاسلام
انه انما يكون الحاضر خصما في الغيبة باحدى طعنات ثلث ان يكون الحاضر وكيل الغائب وان طاهر
وان كان يكون المدعي عليها شيئا واحدا وما يدعى على الغائب شيئا ما يدعى على الحاضر لا محالة فها يقضي
عليهما حجة لو حضر الغائب انكر لا يثبت الا ان كان حلت ذكر البينة فيما اذا كان ما يدعى عليها شيئا
واحد سهو طاهر البينة ان يكون المدعي شيئين مختلفين ما يدعى على الغائب شيئا ما يدعى على الحاضر
لكل حال لا يثبت عنه فيكون خصما ويقضي عليهما اما اذا كان المدعي على الغائب قد يكون سببا على
الحاضر وقد لا يكون بل ينفك عنه بحال وان كان ما يدعى على الغائب فيكون سببا ما يدعى على الحاضر
فانه يقضي بهما على الحاضر لا على الغائب ولا يكون الحاضر خصما عن الغائب حجة لو حضر الغائب انكر كالحج
لا اقامة البينة عليه وان كان المدعي شيئين وما يدعى على الغائب لا يكون سببا ما يدعى على الحاضر بنفس
وانما يكون سببا بالبقاء الا وقت الدعوى فانه لا يقضي بالبينة بما ادعى المدعي لا في حق الحاضر ولا في حق الغائب
اما الذي يكون ما يدعى على الحاضر والغائب شيئا واحدا وما يدعى على الغائب سبب ما يدعى على الحاضر لا محالة
فذلك في حيا على الاول لا ادعى داره في رجل انما ملكه انكره ذواليد فبرهن المدعي ان الدار وان شراى
في فلان الغائب انما لك يقبل ويقضي له بالدار لان المدعي عليها شئ واحد وما ادعاه على الغائب سبب
لبثت ما يدعى على الحاضر لان شراى في اياك سبب لا محالة الثانية ادعى على اخوانه كفل في فلان بما يدوب
عليه فاقدم المدعي عليه بكفالة وانكر الحق فبرهن انه ذاب له على فلان كذا بعد الكفالة يقضي في حق الحاضر
والغائب حجة لو حضر وانكر لا يثبت الا ان كان الثالثة ادعى الشفعة في دار في يد فلان فقال ذواليد
الدار في ما شراى فبرهن المدعي على انه شراى ما في فلان الغائب يقبل ويقضي على الحاضر والغائب ما
الاصل الثالث وهو ما اذا كان المدعي شيئين وما يدعى على الغائب سبب ما يدعى على الحاضر في حيا

نظر المدعي

الاولى قد فصحنا وجب عليه كذا فقال القاذف انما يجزئ من هذا العبد وقال القاذف لا بل اعتقك
مولاك فاعليك هذا الاحرار ويرهن على اعتاق مولا به يقبل ويقتضى بالعتق في حق الحاضر والغائب
وانكر العتق لا يلتفت الى انكاره وان ادعى شيئين مختلفين كعتق وكحال كذا لكن احدهما لا ينفك عن الآخر
لا محالة الثانية لو شهدا على رجل فادعى المشهور عليه انهما عبادان لعقدان فبرهن المدعى ان المالك الغائب
اعتقهما يقبل ويقتضى بعتقهما لان العتق لا ينفك عن ولاية الشهادة الثالثة قتل عدوا له وليان احدهما
حاضر والاخر غائب ادعى الحاضر على القاتل ان الغائب عوفي بقتله وانقلب بقتله مالا ويرهن عليه
يقبل ويقتضى على الحاضر والغائب فان قيل يراد على هذا اذا كان عبيدا من غائب وحاضر ادعى العبد
ان الغائب عتق حصة فصار عند الامام هو مكاتب او اوجب على الحاضر قصر اليد عنه عند الامام لا يقبل
وان تحقق السببية قلنا عدم القبول عند الامام لا لعدم الحكم بل لانه لا يقضي عليه بكتابة لانه ان اختار
ان كنت التضييق يكون مكاتباً للعتق ان ضار التضييق يكون مكاتباً لكنت واما اذا كان المدعى
شيئين والمدعى على الغائب قد يكون سبباً يدعى على الحاضر وقد لا يكون فذلك في مثلين الاول
جاء رجل الى عدلنا وقال مولاك وتخلتني على اياك اليه فبرهن العبد على ان حرم يقبل في قصر الحاضر
لا في ثبوت العتق على الموكل فلو حضر الغائب وانكر لا بد من اعادة البينة الثانية ادعى ان زوجها وكله
بقتلها ويرهنه على ان زوجها طلقها ثلث يقبل في حق العتق لا في حق اثبات الطلاق لان المدعى شيان
الطلاق والعتاق على الغائب وقصر اليد عنها والاعتاق لا يلزم لثبوت الطلاق والعتاق لا محالة
بل في تحقق الطلاق والاعتاق ان لم يكن الموكل موجوداً وقد تحقق بان يكون الموكل مستقراً على الطلاق
والعتاق فيما ننظره الاول لا يكون خصماً في حق الطلاق وبالنظر الى ان يكون خصماً في حق
القصر والاعتاق الموكل فانه ليس بضروري ان يؤول الى كمال تحقق الطلاق ولا بضروري ان تحقق الطلاق
انغزال الموكل فلا يقضي بالطلاق والعتاق واما اذا كان المدعى شيئين والسببية باعتبار البقاء فذلك
في مثل الاول اشترى جارية فادعى عتقها ان البائع كان زوجها فدان الغائب اشتراها العتق وهو
لا يعلم به فانكر البائع فبرهن عليه العتق لا يقبل في حق الحاضر ولا في حق الغائب لان المدعى شيان الرد
على الحاضر والعتاق على الغائب واما ادعى على الغائب من النكاح ليس سبباً على الحاضر الا باعتبار البقاء لحواز
الطلاق بعد النكاح وان تعرض الشهود على البقاء بان قالوا انها امرأة الحلال ايضا لا يقبل لان البقاء
يتبع الاستاء الثانية برهن المدعى على البيع في غيبه من رام البيع فخرجت البيعة للعتق لا يقبل
الا في حق الحاضر ولا في حق الغائب لان نفس البيع لا يبطل حق الاستاء الا باعتبار البقاء في الحاضر اذا
طرد عليه العتق بعد الاستاء او ان تعرض شهوده للبقاء لا يقبل ايضا كما ذكرنا الثالثة في بده دار
فبيعت وارحبها فادعى بائناً الشفعة فبرهن العتق ان ما في يد الشفعة الغائب للغائب فبرهن المبيع
على شرائه الغائب لا يقبل في حقه لان الشري ليس سبباً لا باعتبار البقاء في ملكه وان تعرضوا للبقاء ايضا
لا يسمع لما قلنا وذكرنا البزدي ان الانسان ينصب خصماً لا بد من شرطه كما ينصب سبباً لانه لا يوثق
كما لا يثبت بل سبباً لا يثبت بل شرطه كما لو قذفنا نافعاً فادعى القاذف ان عبيداً من ماله قد قذف
ان فلاناً اعتقه يقبل وان كان العتق شرطاً للاحقة قال شيخ الاسلام لا يعتق سبباً كحال كذا لان كماله

لا ينفك عنه بحال

لا ينفك عنه بحال ولا ينفك عنه يكون سبباً وادعى المشتري داراً فطلب الشفعة فبرهن العتق
شراها بكذا الغائب او قال كذا كنت اعترفت قبل الشراء في اشتريتها فلان وبرهن عليه لا يقبل في حق هذا الوادعي
عليه ان ان هذه الدار التي في يدك لم يبرهن الحاطب انها لعقدان الغائب وكان وكله بشرائها لا ينفك
الخصومة عنه ولا في حصة عن محمد بن ادعى دينا على رجله فقتضى بالبينة وغاب المقتضى عليه او مات عن ورثة
غيبت ولا في ولاية القاضيه عند قوم بعرون يكون المقتضى عليه ليس للقاضيه ان يقتضيه الدين في ذلك الحال
حيث يحضر المقتضى عليه وارثه لا محالة ان المقتضى عليه او وارثه قد قضاه وعن الامام ان الدار اذا كانت في يد
ورثة واحدهم غائب فادعى رجل ان اشترى بضم الغائب عنه وبرهن عليه ان كان بائناً الورثة مقررين
بكتله الغائب لا يقبل لعدم الحكم من الغائب لانه احد الورثة يكون خصماً في حقه فيما يقضي له عليه لا في كوارث
وان كانوا مقررين يقبل ويثبت الشراء على الغائب حتى لو حضر وانكر لا يلتفت لان كونه ذكره بكذا وكذا
توجب قضاء القاضيه على وكيل الغائب او وصيه المقتضى عليه الوكيل وكذا على الغائب المقتضى عليه
قضى على كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
لو سمع بمقتضى على الغائب بكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
رجل المدعى بكل ما على الغائب وبجر المدعى على كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
فيقر الكفيل بالكفاية ويترك رقوم المال عليه له على الغائب فبرهن المدعى على لزوم المال على الغائب فقتضى
بالمال على الكفيل لا قراره بالكفاية ثم يبرأ المدعى الكفيل عن الكفاية ويثبت المال على الغائب كونه الكفيل
خصماً عند لان ما يدعى على الحاضر لا يثبت الا بعد ثبوت المال على الغائب في حقه يكون الحاضر خصماً في الغائب
وهذا اذا كانت الكفاية بكل ما على الغائب ما اذا ادعى ان له على الغائب الفاء وهو كفيل عنه فبرهن القضاة
لا يكون قضاء على الغائب الا اذا ادعى الكفاية في الغائب بمره في يكون القضاء بالمال المعين قضاء
على الكفيل والغائب وادعى الكفاية بكل ما على الغائب القضاة باعمال معينين يكون قضاء عليها
سواء ادعى الكفاية بالاموال او ما ذكره وان الحكم شرط قبول البينة فلا يقبل على الغائب محمول على ما اذا
اراد ابطال يد الغائب استيفاء شئ منه واما اذا اراد ان يخذ حقه من ثمنه يد يقبل بينته وان غاب
ويستحق هذا بينته كصف الحلال اصله مثله جامع الصغيران من باع عبداً فاشترى غيبته منقطعة قبل نقد الثمن
وقبض العبد فان البائع يرفع الامر الى القاضيه ويرهن على دعواه فيبيع القاضيه العبد ويوفيه الثمن وكذا
ان نصب الوكيل عن الغائب لاقامة البينة على ادعائه فيكون رواية فيمن استأجر ابلاً لملكه في العواقب اذا هب
وجاها ومات لمواجبة الطريق فاستأجر بركها بالكراء الملك فادى بملكها فرفع الامر لاقاضيه ان رأى بيع البداة
باسمها وبعت ثمنها المورثة فان اراد استأجران ياخذة اجرة لعمود في ثمنها كلفة اعادة البينة لذلك وجهه
ما ذكرناه وفي الجامع قال لا تخافن لعقدان حقه ما قضي له به على ما ذاب ولزمنه على وجه الحاضر له ذلك
وغاب لا أثر فبرهن المكفول لان له على الغائب كذا وطلب من القاضيه ان يقتضيه به على الغائب حيث يترك الكفيل
لا يجب للقاضيه ان يقبل صفو الغائب فيلزم بخلاف لو كانت الكفاية بكل ما على الغائب فبرهن الطالب على ان له
على المكفول عنه الف درهم حيث يقبل وان كان المكفول له غيباً ثم في الفعل الاول اذا ضمن له عنه فقتضى له عليه
او اذا لم يتركه اذا اقر الكفيل بدين على المكفول عنه وبالدفع فوافقه فجو الغائب لم يجز على الدفع ولو قال المكفول

مطلوب عليه اثبات الدين على الغائب

قوت للصبي الا قاض فلان من فلان وبه هنت بالف كانت عليه فغير له عليه ما به ومن علم ذلك ان يقضي المال
على الاصيل والكفيل وكذا لو لم يهرس وصية والكفيل فانه يقض له بعد الكفيل على الكفيل من المالك الكفيل
الفصل التاسع في نصب الوصي وفيه ثلثة انواع الاول في القاض وتعيينه في ذواته وقد كتب صكك
التولية او الوصاية ولم يذكر له الا يصح ولو كتب له وصية فوجه الحكم او وجه الشرع
لم يذكر الموكل جاز على هذا الكتاب القاض في المجهلات وفي الصغرى وكلتكم بعد موته ايضا وجعلتكم
وصية وصغرة يوكل قال لا اخرج من صغرة ما لا صار وصية بعد موته وكذا قول القاض جعلتكم وصية
في تركه فلان وفي التوازي اجماعا وكذا في الاقاضي وقا لو مات فلان ولم يوص له احد والحكم لا يعلم ذلك
فنقول لهم ان كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصيا صار وصية وذكر الخلف ان ادرك ابنه فلان فهو وصيه
في كذا عند الامام لا يكون وصية وعندهما يكون اذا بلغ ولو قال اوصيت فلان فاذا بلغ ابنه فهو وصيه
دون فلان او هو وصيه مع فلان لا يكون وصية عند الامام وعندهما يكون اذا بلغ وصية على الوكيل
ذكره افراد اوجبه ولو جعله موكلا وقف عليه ان يصح قال الموكل للقاض ان ينصب الوصية فواضع
ان كان في التركة من حر كان الدين او غيره او وصية او صغير فينصبه لقضاء الدين او لتنفيذ الوصية والحفظ
مال الصغير ولو قال الوارث انا لا اقدر الدين ولا ابيع التركة بل اسلم التركة الى فلان ينصب القاض في بيع
التركة وكذا لو كان اب الصغير مكرها لم يملك الصغير ينصب وصية لحفظ ماله ولو اشترى الوارث في ماله
شيئا ثم اطلع بعد موته على عيب نصب القاض وصية خيرة مكره لو ارث عليه وكذا لو اشترى الاب الصغير
شيئا فوجده عيبا نصب القاض وصية خيرة مكره الاب عليه وفي الصغرى اذا كان في التركة دين فباع الاب
او الجدة العقار او كره وض لقضاء الدين ليس في ذلك خلاف وصية الاب فانه يملك البيع لقضاء دين او
وصية قال الامام الموكل يحفظ هذا من محمد الم يكره في الاصل فانه اقام الحرج فام الاب هسا وقال فيه
اذا ترك وصية وابا فالوصية له فان لم يكن فالابا ولا الفوق عليه وذكر الخلف ادعى دينه تركه
وكل الورثة كبر رغب ان كان البلد الذي فيه الورثة منقطع غلبة الموكلة لا يات ولا يذهب القاض نصب
القاض وصية وان لم يكن منقطع لا ينصب واذا كان للصغير غيب ابيها ابيها حتى لا يصغر
غيبه الاب منقطع نصب القاض وصية والا لا ولا ينصب عن المعقود وصية لحفظ حقوقه ويطلب
في الغرماء ولا ينصب عن الغايب وانما ينصب اذا كان ما ذونا لا خلاف فنصب لا امينا كذا لا غيبا
لا يوفى وبنت ذلك باخبار واحد نصب موكلا وقف لم يرض له لا يصح وكذا اذا كان الواقد موكلا عليه
لب في ولاية وان كان الموقوف عليه ولاية كطلبة العلم او الرباط او المسكن للصيغة كوقف قال ركن الامام
يصح اذا كان المعقود عليه حاضر او قال الموكل يعتبر التظلم او المرافعة وفي مجموع النوازل لا يوافق قال قاض
سمر قد نصب فيما في محروود وقف بخار او المدي عليه بسمر قد يصح الدعوى والتجلى نصب صيغة تركه
والا يتم في ولاية لا التركة او على العكس وبعض التركة في ولاية لا البعض من نصيب وصية كالمالك في الامام
يعتبر التظلم والاستعانة قال ركن الامام ما كان في التركة في ولاية يصح وصية وقال القاض الشرط كون
البيتم ولاية لا التركة في كوقف كون المدي عليه في ولاية وعليه ما ذكر القاض في نصيب قضا البيتم
وله صيغة بخار اقباس الوصية يصح **منع ما يشاها** ولو كان الميت وارث بالغ مقربا ليرث يقبل عليه البيتم

مطلب
احوال نصيب الوصي

سا
اب الصغير مكرها

مطلب
الوصي الامن الاب

على ابيات الوصي

على ابيات الدين او وصية او الوصاية قال في الاقضية انما يقبل هذه البيتم على الخصم المحصر الموحد
الميت او الوارث والذي له على الميت ومن فيما ذكره الخلف وخالف بعض الشيوخ ولو لم يهرس من على واحد
ثم هو لا ان الميت وصي المدين المدي عدل من حصة السيرة حمدا في التجارة يقض به وان عرفه الغنى والخيالة لا
وان وفيه ضعف الرأى فقلت الهداية في النصف بوضا به وبضم اليه مخرقا امينا وكذا لو لم يهرس
ففي كنه اتمه يصح اليه اخو هذا اذا ثبت الوصية بالبيتم اما اذا اقره بكونه موكلا او مدفعه وصية لا يملك
باقراره ولا يامر به تسليم الدين ولو ثبت موكلا بالبيتم وفي نسخة الوصية التي كتبت في حصة اقر الميت
لان من لا يرون واقرا له لا بأس بالوصاية وانواع البر وصية الغرماء وقضيه له بجهه بل بان لم يهرس
اخر او اوصيه لا يخر لا يقض له كنه البيتم الاول عند الامام وعندك يقض وفي الوصية بانواع البر كنه بذلك
البيتم بالاجماع ثم اعني يصح دعوى الايض اذا كان المدي اهل للوصاية لا يكون وصيا عند الامام ولو اوصيه
الاجده ان كانت الورثة او بعضهم كبارا لا يجوز لانه عليهم وان كان كلهم صغارا فكل ذلك عند محققات
وعند الامام يجوز ان كان له احواله صحت اجماعا ولو لا في اوصيا من يخرجها القاض الوصية وصح
تصرفها قبل الاخراج وقد ذكرنا ان الوصية لا تصرف في التركة بل في الدين لم يكن له وصية عليك التصرف
في التركة ان كانت التركة خالية عن الدين وان استغنى بالدين لا يملك الجبيع التركة ويملك الوصية ذلك فان لم
يكن له وصية نصب القاض وصية الوصية اذا استغنى عن التصرف في التركة لا يملك الوصية اخراج غنة الوصية
في غير محبس فاعني كالوكيل ويجوز ان كان له مال لا يبيع له ان يخرج ماله مع هذا يقول
وفي خلافه في العتق **منع اخو** جعله القاض وصية في ماله البيتم ان يفعل في ماله يفعل وصية الاخر ان
وصية القاض لا يملك ان يتصرف تصرفا استثناه كقاض كما اذا نهاه عن بيع موكلا مثلا بخلاف وصية الاب
فان استثنى الاب لا يعمل فملك وصية التصرف في ماله الاب وكوصية عليك الحفظ الما لابر او غيره
حق الميت اذا كان بقر او كان له بيتم فان لم يكن هذا ان يكون الدعي على صفة ان كان له بيتم جاز ولذا
اذا قضيه او يسلم له بيتم لا يصح وان يضعه ولو دع وسبع البيتم ان كان لا يخاف الاضرار فان اضر البيتم
لم يجز وسبع ماله باذا كان المشرى ماليا وان كان يشتره بجزء بالف وبما ذكره الموكلة او اضر الوصية
بالدخل والخراج صدق فيما يحتمل وكل على حال فلو اضره النفع على البيتم او على العتق جميع انزالها
ولم يضر ما واد القاض الا ان يبين شيئا في ان كوصيه موكلا بالامانة وقال في بيدي هذا العتق
قبل قوله ان لم يكن موكلا بالامانة يجز على التفسير معناه كحرفة بوما او بوعين او مكنة ويجوز فان لم يهرس
اكتفى بالبيتم ولا يجب وكما سبقت فنته وان ادعى كوصيه او القيم ان القاض موكلا في اقره بها كنه
او حاضرة فالحول لا ينفذه وان صدق الموكول والبر من انه فعل ذلك حال قضائه ينظر بان لا يجر
او اقل نفذه والا نفذه بعد رجوعه ان فيه غيب فاحسن حبه وان كان استوفى رده بلغ البيتم فقال
الوصية ضاع ماله حيز صدق البيتم ولو ادعى الاتفاق عليه صدق بالخلف لا نفقه مثله لو اختلف فقال الا ان
ما لم يجره عتق من وقال الوصية من عتق سنة فاقول للماني ولم يجره القاض الصدق فيه خلافا قبل هذا
قول حجره وعندك التمول للوصية وكذا لو قال الوصية اديت خراج ارضه اربع سنين وقال القاض
او قال ابن عبد البيتم فاعطيت لجعل اربعين درهما او استاجر رجل ليرد عبده عتاه فانكر البيتم

لا ينفذ
وان يعقن ففعل الخلف
كأنه الوكيل ولا يصلح
احد من غيره

مطلب
في بيع البيتم فقال الوصي بالخلاف

ذلك لان بانه الوصية على ما ذكرنا وقال انفق كذا على عبديك وهم من زوجين الكل على الخلاف فان كان
العبيد زوجين فالقول قول الوصي اجماعا شمس الامامات وعليه من لا عن تركه فاراد الدين البيهقي
الدين كيف يفعل قال يعتم على الوارث فان لم يكن له وارث او كان غايبا بضم القاضيه وصينا البيهقي
عليه الدين **الفصل العاشر في الحبس** فيه أربعة أنواع الأول في حبس الدين ولا يحبس بدائع وفي كل دين
ما عليه دين كوالدين او الاجداد او الجدات او ولده وحبس في نفقة قوله الصغير ولا يحبس المالك في المأذون
في دين كونه ولو لم يحبس في دينها اذا كان المأذون حديونا ودين كونه ليس من حبس بدل الكتابة لانه
لو منع بيعه المقتضية فيعتق والمالك يملك العبد المأذون **الثاني** في حبس الجحش والحبس الجحش حبس دين
الاستيلاء على حبس الله او وصيته فان لم يكونا امر قاضيه رجلا يبيع ماله في دينه واذا كان للمالك عطاء
لا يحبس في دينه وارثي يؤخذ من العطاء وان لم يكن لهم عطاء ولا يعادروهم الذين يقصد من
الاتفاق احوال الناس وانفسهم يحسبون حتى يتوبوا وكيف يوفون بيمينهم قال والدي اياه الله الجنة يوفون
ذلك لظهور شعار الصالحين في سبائهم ويحبس من يدين الذي في سبائهم وعكس اذا حبس كالفيل
يحبس كالفيل عنده واذا لوزم يلازمه لو كلف له بامر وال لا ولا يأخذ المال قبل الاداء **الثالث** في حبس
على جواب كوافته وهو ان المكفول لم يتمكن من حبس الاصيل والكفيل لا يملك الكفيل وان لم يكن واجبه
بدين ثم جاء آخره اوصى الدين عليه فخرج من الحبس جمع بينه وبين المدعي فان برهن على دعواه كتب له
واسم الاول ثم ان برهن آخر كتب له ايضا وجب لكل ويكتب لتاريخ ايضا وكذا في الحبس في وقت قصص
عدة الترتيب وفي المتن وان وجب القصاص للرجل حبس في السنة وان لم يكن فيه قصاص ان برأ الحبس
تستأنف الخصمان عند القاضين شات وجبهما وان شات وجبهما لا يعود الا عند عقد قاضيه
فان عن حق فان فعل ذلك احدهما عذبه لا يعود بل يطلب منه كذا يمتنع عن ذلك رجل يقيم الناس
ان كان قرة يوعظ وان شات ضرب وجس حبس ترك فخرج امرأة رجل حذو فعتت نفقة بينهما وبين
زوجها وزوجها غيره او حذو حبسته وزوجها رجل حبس حذو ما او يموت واذا الرمز حبس المرأة
لا يحبسها مع الزوج ويحبسها في بيت الزوج لها على رجل دين لاحدهما اقل لما ذكرنا لصاحب الفيل
حبس لصاحب الفيل اطلاقا في يارضا وان اراد احدهما اطلاقا بعد ما رضى حبس لانه ذلك
نوع آخر في المعاملات مع لا يضرب المديون ولا يقيد ولا يغفل ولا يجرد ولا يواجر ولا يعاقب من يدين
صاحب الحق امانة وفي المتن اذا خاف قراره قيدة ولا يخرج جمعة ولا عيد ولا جناح وعيادة وحبس
في موضع وحسن لا يفرش له فراش ولا يطأ عليه من ثياب ردة في الاقضية ولا يمنع من دخول
الرجل ان عليه اهل لا يحتاج الى السور في القضاء ولا يكون في الملك طويلا وعجدهم من ان يخرج في حوزة الله
وولده لا يخرجها اذا لم يكن يقوم عليها والا لا وذكر القاضين ان الكفيل يخرج كجنان في الوالدين
والاجداد والاولاد في غيرهم لا وعيد الفتوى قال ابو بكر الاسكاف اذا جن لا يخرج ان طمخ لوم مرض
في الحبس ارضاه ولم يجد في يقوم عليه فخرج كذا في محمد وهذا اذا غلب عليه الهلاك وعكس انه لا يخرج
والهلاك في الحبس في غيره سواء الفتوى على راية محمد واذا غلب عليه الهلاك اطلقه كالفيل وان لم يجد كالفيل
وحضرة الخضر بعد الكفيل لا يطلق في حبس طويلا ولا يخرج الاطعام ولا يتنور وعن الامام انه يمنع من تعلق كجنان

احوال الحبس

مطلب
حبس من اتلف
مال المسلم
او نفسه

شأن الخصمان

كيفية حبس المرأة

ولا يدخل

قال الناطق

رضا بن زاذ

أخرج الدرر المعسر ولوم خضر

الكل لانه ضروري والظاهر عدم المنع لكن يدخل عليه زوجته او أمته حتى يطأ ما في موضع خال فان لم
يحد مكانا خاليا لا يخرج للوطي ويمنع من الكسب الاصح وان خاف ان يفرغ التحج قول الاسحق القوي
واذا حبس المحبوس في السجن منعته الا يفرغ المال قال الامام الرازي يندى بطيس الباب ويترك
له نفقة يلقى له من الجوز والماء وقال القاضيه الرازي في القاضيه ويترك له رسلان في الثياب يباع
الخبز وان لم يشأ حبس باعها القاضيه واشترى الكفاية وصرف الفضل للدين وسباع بالخبز
اليه في الحال حتى البلدة في الصيف والقطع في الشتاء ولو كان في حديد يباع ويشترى له في طين
وعلى شريح اربع كفاية ولو قل من عشرة ان كان قبل القبض يبيع كفاية المبيع للمنع وعند الامام
لا يبيع القمار وكعوض وعصام لا يبيع كعقار اجماعا والخلاف في المكفول وقيل يبيع كعقارها
وهو الاصح عندنا في شرح القاضيه في مال الخاضرة في الغيب لا يبيع كعقار ولا الوضو ان
بالدين وكعليه درهم في رواية ابن اعثم في شرح الطحاوي على انه لا يأخذ في القصص على اربعة
قال المديون ابيع عرضي واقتصر في اجلة القرض بئنه ولا يحبس ولو له عقار حبس لبيعته وقضيه الدين
ولو يمن قليل وان وجد المديون في غير حذو ليقضيه دينه فلم يفعل فهو ظالم وان اراد الدين اطلاقه
بلا حضور القاضيه ذلك فان كان امر المديون ظاهرا عند الناس وكفاية يقبل بينة الاعار
ويحمله قبل المدة التي ذكرها وان كان حاكما آخره هل يقبل بينة قبل الحبس فيه روايتان
اخرى الامام ابن الفضل لقبول وعامة في شرح عدم القبول قبله واحتلفت الروايات في المدة التي
بالقاضيه بعد الحبس فقد في كتاب الكفالة بشهرين او ثلثه وفي رواية الحسن باربعة وفي
رواية الطحاوي بنصف الحول والصحيح في رواية القاضيه لانه للصبر والتسارع الاقضية الدين
واحوال الناس فيه حقا وقوة وقال الخصمان ان كان المديون يحيا خذ برأيه الكفالة وان عنت
بالكفر ثم بال اهل ليرة من جيرانه وحيا لطيفة المعاملة الواحدة يكون في الثقات والاشان احوط
ولا يشترط لفظة الشهادة وشروطها في القصص ولا يشترط في بينة الاعار وحضرة المدعي فان من
المطلوب على الاعار والطالب على البينة الطالب ولا يثبت الاعار مع بينة الاقرض الا يشترط
بيان ما يثبت به البينة او ذكر القاضيه في القاضيه عن محبوس بعد عدة فاجبر بعد الاعار اخذ
عنه كنفلا بغيره وخلاه ان كان صاحب الدين غايبا ولو طمخ على رجل دين ولم يورثه صغيرا وكبارا
لا يطلقه من الحبس قبل الاستيفاء بكفيل للصغار وقال الخصمان في بيت الافلاس يقول الشهود وهو
فيقر لا يعلم له الا ولا عضا يخرج في نفقة وعن الصغار يشهد قرائة مفلس مع عدم الانعزال لا سوي
ويجاب ليله واختبرناه ستر وعلم فان لم يجد احد من المدينين الاعار والدين البينة
قال في البحر لا يصدق في كل دين لربك او قرض او حصيل بعقدا او التزام كضد في وكفالة
وفي جامع الصدر لا يصدق في المهر المعجل ويصدق في المؤجل وعليه الفتوى وفي الاصل لا يصدق في القرض
بلا فضل بين مؤجلة ومجلة وفي الاقضية وكذا يصدق في نفقة الاقارب وآثر في الجنايات الدين
اذا ادعى ان له مالا بعد ما برهن على الافلاس كخلف عند الامام ولو لمحبوس في بلد آخر يطلقه كنفيل
وان علم القاضيه كنفلة كمال على آخر يتقاصدا فيجب فان جبره المور لا يحبس اطلق القاضيه محبوس

لو قلل المشتري
ولا يقدر باوانه

من حبس المديون

الكل لانه

لا فلاس لم ادعى عليه فاما لا وادعى انه مولى كرسب حتى يعلم غناه **نوع في الملازمة** اذا اخرج المحسوس
يؤامره المدعي ان يبادر ولا يفارقه ولا يلازمه في موضع معين لانه حبس لا يمنع من الدخول في بيته
لغايته او لغيره الا اذا اعطاه الدين وأعد له مكانا للغايته وان كان على المدينون الشئ لا يمنع
التدوم في ذلك لانه اذا اعطاه نفقة ونفقة عياله فلا اذا منع من الشئ ولا يلازمه نفقة وعياله
هو اجبره او غلامه او نبيه فلو ادعى المدينون ملازمة لعلام وقال احبس مع الدين لانه ذلك لا يطلب
ان يحبس الشئ على النسل او في مكان يتصرف فيه فلو طلب المطلبون الحبس والطلب الملازمة لانه ملازمة
المراة فان تلاكها امرأة فان لم يوجد لها من يحبسها في بيت مع امرأة وحبس هو على النسل والمرأة
في بيت نفسها وهو على الباب وليس لغير ذلك وعن محمد المرأة يلازمها الرجل بالتمار في موضع
لا يحبس عليها الفاء ولا يخلون بها ولا يلبس ليل يلازمها النسل او في الواضع اعلمها حتى لا يلازمها
ويحبس معها ويقتض على ثيابها لان هذا ليس محرام فان مرتبة لا تجوز اذا كان يامن على نفقة دخل عليها
ويكون بجدا حتى يحفظ نفسه لانه لا ضرر في هذه كلوة كما قالوا نحن نرى بيت عتاق انسان ودخل
داره لانه ان يدخل عتقه لياخذ حقه وفي التوازل في غير الاشياء لا يجزى كغيره ليجب القاض وحل بيته
وبين كغيره ان نشأ لانه ان نشأ وتكره ادعى على آخره لا ولم يحبس فافضل انما لازم خصم اياها
وان طال **نوع في الحجر** الحجر على العقيدة المباح وهو الذي يعلم النسل الجليل كاستقاط الزكوة والشفقة
والمرأة الردة حتى يبين في روجها والمكارم في نفس موالدين يتقبل كراء ولا رجل او الطبيب لجل
وهو الذي سقى النسل الدواء ويموت منه المريض وعندهما يصح الحجر على الكل بناء على صحة النقص بالافلاس
فالامام فاس سائر لغيره في على الاعناق والتبذير والاستيلاء والتزويج في عدم جواز الحجر وعندهما
بالحجر يصير كالمريض من موت فالحجر بلفظ وباطل عنده جائز عندها وهو نوعان اما حقيقة في عقله بان كان
سليم القلب لا يمتد الى التصرفات والى ان يكون شرفا ضيقا واجمعوا على انه يمنع منه المال
حتى يبلغ خمسين فان باع او اشترى ان يرفع ايجان الحكم كالمصير الا انه يمنع عشرين عن ايفائهم
اليه فان لم يبلغ المشرى ثلثي القاض ودفع اليه المهرى وكذا لو دفع كوصية المال اليه وهو حتى الحجر
برئ الوصية اذا دفع المال الى المصير يعني في طاهر الرواية وعن ثلث اذا كان للمعسر دين على غيره اخذه
القاض وقضيه دينه وعن محمد في المحسوس اذا علم ان له لا يلازمه في يوم الدين ان يخرج من الحبس في اخذ
منه كفيلا على قدر المصارف ثم ما يره ان يخرج ويبيع ما له ويقض دينه فان فرضه ولم يخرج المالك حتى
واذا اشك في حال المحسوس في القاض بعد ما مضت حدة ذكرنا فان اخرجه موصرا لطلب الدين وان اخرج
باعا من غلته قال لعلو اطلب المحسوس عيّن لطلب الدين ان يوفاه مؤدرا كلفه فان نكل اطلعه
وان حلفا بدينه لطل العدل على بيع موهوب وامتنع من وطء عقد الترهين بجر الترهين على البيع
وان امتنع باع القاض اجماعا وان لم يكن مشروطا في كعده اختلفوا قال لصدير بجره في الصمغ في ظاهم
الرواية لا ولا وكذا لو كفل بالجنونة بعد غيبته لموكل من حجر على هذا في الروايات اعطاه اذا اراد ان يبيته
فاما ان يذن للدخول معه في بيته ويجلس هو معه على باب وان لانه لو تركه يدخل لادعاه ليرسب فباب
اخر في نفقة الملازمة ويجوز لطلب المحسوس في الحج غير الصلوة كالملازمة الغريم وقال القاض المذهب في هذا انه

غير لاشئ له

يمنع
العقيدة المباحين

الدعي اذا دفع المال
الى العتق لا يمنع في
ظاهر الرواية يمنع
الكل في الاقضية
في غير الصلوات

طلب المحسوس

نوع امتنع عن الحضور

لا يلازمه

لا يلازمه في المسجد لا يبيته كراثة ويمنع من بيت سالت محمد بن عمرو عن اخيه في السجن عن نفسه قال يلازمه
لان العلم انما يلازمه لعله اضيق في الحجر الملازمة ذكر الملازمة واراد به الحبس بدليل انما يقع قال قلت له وان كانت
الملازمة ليضربا ليعمال يكون من حبس يكتب اليه في الطريق قال امر صاحب الدين ان يوكّل غلاما يكون معه لا
امتنع عن طلب نفقته وعياله يومه وان نشأ تكرر اياها لم يلازمه على قدر ذلك قلت لانه كان غلاما يلازمه
حيث يلازمه لانه وان غلاما لا يقدر على الطلب خرج وطلب ان في ملازمة ذهاب قوته وعياله لعله يكلف ان
يقيم كفيلا ينفق ثم كلفه سبيلته وعند الطالب ملازمة الغريم بلا امر القاض وان غير الحق **نوع في ثلث**
وفيما بعد في الكفيل وولاية القاض في الطر والاباحة طلب من القاض احضار خصم خارج الحجر والدعي بعد ان
كان قريبا وان كان في حجره وبنته منزلة ان يبيته كراثة احضار البنته ورافضاها على دفعي دعواه
فان فعل احضره وبنته المستور ثم يعيد عليه البيعة لو انكر وقيل كلفه فان خلف حقه وان نكل لا قالت في
بريد البنته وبنته كراثة لا يكفل عند الامام لعدم لزوم النفقة وقال ثلثي اخن في نفقة شهادتها
بالتنس فخل هذا هو فعل ذلك في الدين المؤجلة وفقا بالامام لا يعيد دثره في كفالة الفتى وفي
واذا قال المدعي لبيته لا يبيته غيبة عن المحضر لا يكفل وقال ثلثي في المحضر ما وطلب ان ياخذ في الكفا
عليه كفيلا الا ثلثة ايام او الى المجلس فعل من محمد ان الرجل اذا كان حوفا واداك ان المال حصر
لا ياخذ كفيلا ولم يفضل في الظاهر وهذا اذا كان المدعي عليه من المحضر ولو غريبا لا ياخذ كفيلا وفي المتن
هنا عن محمد قدم الى القاض وادعى عليه قال لبيته وطلب كفيلا للاحضار ما قال ان حلفا
ياخره بالملازمة الا قيام القاض فان احضر ما والادب لم يكن له عليه سبيل وذكر قيل هذا كلفه
يوما قال قلت فان كان من اهل البلد ونعم انه يبريد الزوج قال هو على ذلك لانه قد قوام القاض خلف
انه يبريد الزوج يوم قدت فلم لا ياخذ منه وكيفا بالخصومة قال لانه يقول ليس في كفل فان قال المدعي
للقاض انا ابيك من تزويجه فيجعله كفيلا قال قبله واجعله كفيلا ولا يجز اقراره عليه ثم تأقت الكفالة
ثلثة ايام وكذا ليس له من ابراء بعض الوقت عن الكفالة فان الكفيل لا يبرأ بعد شهر بل هو
لنسخه لاحر على الكفيل حتى لا يطالب الكفيل الا بعد اربعة لکن لو عجل الكفيل صرح وهذا الكفيل للموتعة
على المدعي حتى يسلم المدعي عليه الى قبله الكفيل فيجبر المدعي عن الاتيان به وهذا قول الفقيه في جعفر
قال ان تأجيل الكفالة ثلثة ايام لتأخير الخطا لانه لا يضر الكفالة وما ذكره الاصل انه يصير كفيلا بعد ثلث
اراد به ان يصير كفيلا خطا لثلاثة وعشرة في عتق اخذوا بظام الكفالة وقالوا لا يصير كفيلا في الحال
حتى لو احضر البنته قبل وجود ذلك الوقت يجب ان لا يطالب الكفيل في الظاهر كذا في مختصر خصام رعايته
ادعى المدعي عليه البراءة في الدين وقال لبيته حاضرة في المحضر بثلثة ايام ولا يستوفى منه الحال لانه
لو وقع الخطا على تداركه ان احل المجلس الكفيل جاز ايضا والتقدير في الكتاب بثلث تكون القضاة
يجلسون في كل ثلثة اعلى المدعي عليه كفيلا في ثلثة ايام كجره كفا على اعطى كفيلا نفقة والنفقة هو الذي لا يخطى
نفقه ولا مهر بنته المملوكة بان كان له امر مودعة وصاوت مودعة لا يسكن كراثة في بيت كراثة
وهذا يحفظ واغيا خيرة القاض اذا طالب المدعي به اما طلبه فلا ولا يبرأ من سحاخا انه اذا كان المدعي
جاءه لا يطلب الكفيل لطلب القاض لا اذا كان عالما به لم يطلب وان كان المدعي منقولا وطلب المدعي به

نوع عاملا في عمل بيته قال
ان كان في

تأقت الكفالة

نوع فقال المدعي الكفيل

مطلوب لطيف
شهادة اعمار
المديون ليس
على النفق

عزوف عدم
الحضور

عَلَّامٌ لِّلْغُيُوبِ

قال للقاضي اخذ من الرشوة

طهارة نصاب التكميل عن الغائب جابر

فهو الملك السلطان اذا اخذ القاضية بنيت المال رزقا او فقيده والعلم او المتعلم لا يكون عالما بل جريلا هو
عالم بالله تعالى ويستوفى حكمه في المال فابو بكر وعمر وعمر بن الخطاب بنيت المال في بيت المال في بيتين درهمي
في رزاق كتابه ومن صحفه نور قد فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
الصرف الا الذي ذكره القاضية اذا فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
اهل الاجتهاد في زماننا وبعض الزكاه وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
فحكم والمفتي سبب الحكم كيف يؤخذ السبب مع كفايته فاقطع وكان له ان يقول القاضية في خاتمة الحكم
بعد الفتوى لانه لو ترك كلامه لانه غير عالم به فيض علمه والله اعلم بالصواب **كتاب الشهادة وفيه**
ثمانية اجناس الاول في المقتضى عن الامام الفضل في الشهادة على شئ ثم ائتمن عن اداء الشهادة وعلم انه
ان لم يشهد صانع الحق يفتقر ترك الاداء وعبارته الاجناس ان قدر علمه شئ من غير ادائه والاداء ثم
وهذا كالاول وفيه النصاب في الشهادة في المبيعة والمدينة فمن علم العباد والامانة تلف المال لولاه الا اذا
كان لا يخاف خوفا من جوارته وفي النوازل منزل الشاهد لو جبال لوديب اللاداء فيكون الرجوع يوم القدر
لزم على المصور والاداء ان يخاف لا يبعد على الشاهد ان يترج المشهود له بدائه كماله في شئ وان له قوة في شئ
او بجوارته في الدابة ويكلف المشهود له بدائه لا تقبل الشهادة لانه في حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
الشاهد طعام قال القاضية ابو جعفر ان شئ لا تقبل ان شئ لا تقبل وعن محمد لا تقبل فيها
وعن ابن ابي عمير لا تقبل فيها وقد روي عن الصادق عليه السلام في الشاهد الصالح والمفتي عدم جنتهم عن كوايد
والخلاص في التكرار في ذلك في حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
ان حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
شهادة فهو في حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
او ثلثة ان المديون حشره هذا الدين في حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
وان شئ او اشتغوا في الشهادة ان كان المجرمون عدولا لا يشهدون كذا قال القاضية ابو جعفر ونصير حكم
وذكر ان طين غايانا نكاحا او سبعا او قتل فلما اراد ان يشهد عند حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
او كان كماله اعني هذا العبد قبل بيعه والولاء عن حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
وان واحد عدل كماله في الشهادة وكذا لو قال لا غايانا رضا حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
يتصرف في شئ لفرق الملك وشهد عدلان عنه ان هذا الشئ لعدلان آخر لا يشهد له للمفتي في حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
اخيرا لعدل ولو اجره عدلان انما باع في اليد لانه يشهد على علم ولا يثبت في قوله يشهد لعدلان
لا يوافقها لا يجوز حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
وشروطها في الجمار للصوفى قال الامام بكر على انه لا يشترط رؤية شخصها ايضا وغيره على انه لا يشترط رؤية شخصها
وفي المشتق تحمل الشهادة على المرأة ثم ماتت فشهد عنه عدلان على انها فلانة ولا يشترط رؤية وجهها
لخصاف رجل في بيت حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
فسمع قراه في الباب بل رؤية وجهه صلى الله عليه وسلم عاقر وفي العيون رجل جنته بالرجل ثم لم يمسح

سا
اخذ القاضية
من بيت المال
روى ان ابا بكر عاقر
رؤية من بيت المال وكذا
عمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب
كان صاحب رؤية واما عمر بن الخطاب
فكان يجلس في بيت المال
خلاصة
احوال الشهادة
مطابق
الاشارة في المعاملة
فرض

فقد دم

فأقروا سمعوا كلامه وبروته وهو لا يبرهن جازية شهادة وان لم يبرهن وسعد كلامه لكل لهم الشهادة ولا يجوز
الشهادة بالسماع الا في اربع النسخ النكاح والموت والعتق وان قضى في حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
استحقاق لمن يشهد على انقاض حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
يعاين كولاية الا يرى انما يشهد ان الصديق رضي الله عنه في حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
واقام طويلا لم يسمع لعدلان يشهد بان فلان حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
بسم ونسبه ولم يحاط ولم يحكم لان يشهد به علم وفي النكاح حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
زوجة فلان شهد انما رؤيته الا يرى انما يشهد ان الصديقة زوجة فلان في حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
جائزة وفي اراد اشياء الدخول في بيت الحلة الصحيحة واذا سمع ان فلان مات وصنع به ما يصنع بالموت لم
ان يشهد على موت كان شهد ان سيدا وم قضى حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
واذا ابرر لبيت حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
بالميت لم يسمع لمن رآه ان يشهد على موته الا اذا عاين حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
بذلك في حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
دفعة واحدة وكفيل كالموت وفي حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
لا يشترط ونقل الفضل على انه لا يصح في الوقف الشهادة بالسماع واختار حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
شروط بان يقولوا انه وقع على حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
يقولوا ان قد رآه الفلكة بكلام يصر في حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
بالموت لفظ الشهادة اما الذي يشهد على حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
فيها شهادة عدلين لا بد من لفظ الشهادة وفي الاخبار ايضا كذا حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
على انه قاضيه بكذا او لا بكذا لان يشهد وان لم يجازي التقييد والمنع ولا شهادة في حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
بالشهادة وفي النكاح حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
جوازته او اجره بذلك رجل او امرأة لان يشهد على البتات وان لم يجازي وكذا يشهد على النكاح بشهادة
او شهد وبوئيه وفافه واجر حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
والنكاح حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
قال رجل لا امرأة سمعت ان زوجك مات لهما ان تزوج اذ كان المجرع حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
فان زوج الاول حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
عدله المجرع في النوازل لو عدل لكنه اعني وحده واذ في حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
المجرع لموت او شهد جنازة وهو عدل لهما ان تزوج هذا اذا لم يورثا او رثا وبان حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
وان كان تاريج الحية آخرة في حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
واخوان على الحية فالحوت اول وفي حشره وخرقة للجوار فاعل الكسب في حشره وخرقة للجوار قال اجاب ان يصر في الجوار في بيت
روايت في التبر لا يجوز في الاحتكاك يجوز شهد ان فلان كفايت طلق زوجته الحاضرة لا يقبل
اذا شهد عند ما او اجر ما عدل واحد او شهد عند ما او عدل لهما بان زوجهما طلقها او مات عنها ووقع في قلبها

بالموت

سا
شهادة بالسماع

مطابق فيه مثله عجيب
واحد عاين من بيت المال

مطابق
يجوز الشهادة بالسماع
في اصل الوقف لا في شرطه
وكل ما يتعلق به صحة الوقف
ويعتق عليه فهو من اصله
فهو من الشروط لا من شرطه

بان الزوج الاول حشره

سا
اخر ان رؤيتها
مات او قتل
او طلق

رأى كتابه

و يبلغ الحال وصفته حتى لم تتركها شيئا وينقضي خطه وخاتمه لا يشهد وان شهد فهو شاهد
وعا كذا ان قطع ان خاتمه وخطه يشهد بشرط ان يكون مستودعا لم يتداوله ايدي ولم يكن فيه صاحب الصك
في الوقت الذي كتب فيه والا لا يشهد واذا شهد عندك فغير مقبله لكن يال عنه ان يشهد عن علم من
الحظان قال عن علم قبله وان قال في الخط لا قال في الخط لا يقول محمد واذا وقع خطه والمظافه حزن وان
الشهادة عند حاله ان يشهد قال العقيقه وبه نأخذ كذا في النوازل وينبغي لك ان هذا اذا شهد وكتب ان يعلم
حتى يكون بحال يعرف هذه ولا يمكن تغييره ووعا الاقضية كتب وذكر حتى علمه في محضر قوم ثم قال نعم ان شهد
عليه هذا ولم يقرأ الكتاب ولا لم يقرأه ايضا فان كتب بين ايديهم واعلموا عليهم واعلموا على واحد حل لهم ان
يشهد واعلموا على الكتاب واذا لم يعلموا ما في الكتاب لا يجوز لهم ان يشهدوا الصك رجل كتب كتاب في حقه قال
لعمري ان شهد واعلموا على الكتاب لا يجوز حتى يقرأ او يروى بكتب وهم يقرأونه وكذا الوصية المكونة في كل من
اذا كتب كتاب في حقه وقال للشهود هذه وصيته وضمي في شهد واعلموا على هذا الكتاب لا يجوز لهم ان يشهدوا
بما فيه حتى يعلموا ما في الكتاب بان قرأوا او قرئت عليهم وكذا لو شهدوا على صك ولم يقرأوا ولم يعلموا ما فيه
وعن الكسري اذا كتب الصك والوصية دفعها الى ان شهد وكتب ان شهد فيه شهادة وتوفي الصك في ذلك
الا وقت الشهادة حل لهم ان يشهدوا على الكتاب فلو قرأ عليه وقال ان شهد عليك بما في الكتاب فحرم
بمع بلا نطق فهذا باطل بخلاف ان الاخرى لو كتب في فلان بن فلان سلام عليك كتب ان يطلعني
الذي لك على وقتك منه خمائة وبعي على خمائة او كتب الى امرائه ان يبعده فبغير كتابك في النسخ
والطلاق فانت طالق يلزمه الحال ويتبع الطلاق بهذا الكتاب وينبغي لمن علم ذلك ان يشهدا بالمال والطلاق
وان لم يشهد هم ودفن في القاضيه كتب صك وصيته وقال للقوم ان شهدوا على ما فيه ولم يقرأه عليهم قال
علمنا لا يجوز الشهادة عليهم وقيل يجوز والاول اصح واذا يجوز ان شهدا به باحدى حاضرتين بان يقرأ
عليهم او كتب غره ثم قرأه عليهم بين يدي الشهود فقال لم يشهدوا على ما فيه وان كتب بين يدي الشهود
وعرفوا الشهود ما كتب فيه ولم يقل لهم شهدوا على ما فيه لا يحل لهم ان يشهدوا على ما فيه قال النسخي ابو علي هذا
اذا لم يكن مكتوبا على الرسم فان كتب على الرسم وهو الشاهد بين يدي الشهود ووعا فان شهدوا
وانه حسن اليه شجره في الكتاب وعن الكسري كتب الصك بين يدي الشهود ووعا فان شهدوا
ولم يوف الشاهد بما فيه واحده الكاتب ان يشهد بما فيه فانه يسمع ان يشهد به لان الكتاب اذا كان عند
ان شهد بعد اصح من البتيل والكتابة على وجه مستبين مرسوم كالكتابة على القراطيس بالدار فمكتوبا على
يكتب الى الغيب فان كتب طلاقا او اقرارا او تصرفا على نحو ما قلنا ثم قال لم اوجب ترتيب حكم عليه من فيما بينه
وبين ربه لا فضا وحده جاز للشاهد ان يشهد عليه بما فيه واذا قال لا شهد على ما فيه اولا ولو كان قوم
كتب وذكر حتى علمه لم يشهد هم على غره لم يكن ذلك لازما ولا ينبغي لمن علم ان يشهد ان يكتب
فد يكون للتجربة بخلاف الكتابة المرسومة وخطا الباعه كالسما والى طرفه لانه حجة الوجود وكوف الجارى
على ما ياتي به انتم انما تجوز في كتاب لا لقرار فان حجة الكتاب بغيره من ان يكتبه او اعلمه جاز كما لو ادعى
اقرارا وحجة بخلاف الحدود ولتقصا فان المرسوم فيه كغير المرسوم لا يكون حجة ولو اقر بان رفته في محضر
بعض الجال ولا يقطع ويحرم ان يكتبه على الارض او اللوح او الخذه او كسبه على قراطيس بلا حد وغرانه

و بعد ان بشهد بما كتب فيه
و ان كررنا الشهادتين
علي عايفه

يستبين فان قال الشاهد واعلى بما فيه سحهم ان يشهدوا بما فيه الا لا ويحتمل ان يكونوا
وان قال الشاهد واعلى بما كتبت وعلما ما ذاك لا يكون لهم ان يشهدوا بما فيه الرجل والمرأة وعلموا
فيه ولو كتب رسالة عند اثنين لا يقرآن ولا يكتبان واسم الكتاب عندهما وشهادتهما لا يكون عندهما
وعندك يجوز نوع في الرجل في رجل الشهادة لا يجوز للرجل ان يقرن في قول الشهادة وتحت طاعة
ان يكتب شهادة او يشهد على عقد او طلب الا اذا كان كجذبه فلا امتناع والاذا كان كجذبه
سبح قول لا في الآخرة ليس الامتناع من الاداء بما فيه الاداء الا في صياح الحج واجاب خلف بن ايوب
فيمن له شهادة فرقتا لا قاض خذ من الاداء حتى تشهد عند قاض عدل سمع اقرار رجل بوجه
ان يشهد عليه وان لم يعان السبب وان لم يقبل الشاهد على اقراره وسئل ان يقبل عن سمع صوتها
باقراره وراى الحجاب وشهد عند الناس انها فلانة بنت فلان قال لا يجوز لان يشهد على اقراره وقال للفقهاء ان
شخصها فافترت وشهد عند الناس انها فلانة بنت فلان قال لا يجوز لان يشهد على اقراره وسئل ان يقبل عن سمع صوتها
ولا حياء الا في اليوم نوسطين جليل فقال لا لا تشهد عليهما سمع حنا سمع اقرارهما او اقرارهما
لرجل بشئ او قال احداهما للآخر في كذا على كذا ان يشهد على سمع حنا سمع اقرارهما او اقرارهما
ان كان في يده على امر الزمان والشيء خزان ليس هناك صمم خالص فيها ان يشهد بها ملكه وشطر
الشيء الذي في يده على امر الزمان والشيء خزان ليس هناك صمم خالص فيها ان يشهد بها ملكه وشطر
انها ملكه وهذا شئ لم يشترط احد قال القاضي ابو علي هو وانما خذ من ادب ليل ملكك اليد مع وقوع في الملك
حتى لو اراه في يده وهو يكتفي فيه بينه والناس يقولون انه ملكه لكن وقع في قلبه ملك الغير ويصرف فيه ثباته
لا يكمل له ان يشهد بالملك له وفي المستحق في يده عبد لا يعرف وقال هو عبد سمع منه حنا سمع اقرارهما او اقرارهما
واذ في الحرة وسع لذلك اقرار رجل ان يشهد بان عبده وان لم يكن سمع منه ليس له ان يشهد بذلك في ثوبه يده
ولم يقبل موثوق ثم ادعاه آخو وشعنه ثوبه ثوب في يد رجل وقدر ان يشهد قبل ذلك بيوم او يومين فاذا حله
ليس لان يشهد حتى يقع في قلبه ان قال لو اريت رجلا على حمار يوم ما لم تشهد له ولو اريت في يوم او اكثر
شهدت له ان اذ وقع في قلبه ان لو اريت رجلا على حمار يوم ما لم تشهد له ولو اريت في يوم او اكثر
انه لو لم يكن رايته قبل تلك الاشارة في يده ووقع في قلبه ان لم يراه في يد غيره فشهد عند عدلان
ان الذين في يده اليوم كان او عدل الا ان يحضرهما لم يسعك ان تشهد الا بالاول لان هذا يقع ان يقع في قلبك
انه لو وان اخبره واحد عدل وسعك ان تشهد بالاول اذا لم يقع في قلبك ان يحضرهما في وان وقع لا تشهد
بالاول لان وقوع في قلبه ان قد زال حكاية فقط لم يقع في القلب له ولم يشترط هذه على اقرار صاحب
العين انه لو وقع في حكاية الشاهد عاين دابة متبع وانه ويرتفع لان يشهد بالملك والتنازع شهدان فلا
ابن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا ولم يدرك الميراث فشهدت بها باطلة لانها شهدا على لم يعان
سببه ولا رايته في يد ملكي وفي الحياض في حق العباد اذا طلب الميراث من اهلها فاشهدوا بها فاشهدوا
ظلمهم ان لا يقبل وفي ملحق السر قد من اذ كان الموالي سلطانا فاشهدوا بها فاشهدوا بها فاشهدوا بها
على خوف لا يشهد وان لم يقف شهدوا بها فاشهدوا بها فاشهدوا بها فاشهدوا بها فاشهدوا بها
سئل الصغار عن رجل اخذ سوقا للنحاس حطاطة في الديار وشهد كتاب المعاطعة ان انا لم

مطل
سمعت صوتها وراى الحجاب

ان يشهد

ان يشهد

ان يشهد قال اذا شهد على التلعين ولو شهد على مجرد الاقرار وقول السبب فهو ايضا ملعون ويجب التحريم
تحل مثل هذه الشهادة وكذا في كل اقرار بين علي حرام وفي الحياض شهدا على امرأة سميها ما ونيها ما وكانت
حاضرة فقال القاضي انهما فاشهدوا بها فاشهدوا بها فاشهدوا بها فاشهدوا بها فاشهدوا بها فاشهدوا بها
بخلاف الاول لانها اقربا لهما لم يطلت الشهادة **الفصل في ما يقبل وما لا يقبل من الشهادة** وكلف المحدث ان يشهد بانها فلانة بنت فلان
شخصه العبد والكنية والكتاب واهم الولد والكلود في القذف الشكر في شركته لشركته المعنى وض
الذي يجر نفسه بغير شهادة او يقوم على النفي شهادة الزور الشهادة اهل القدر على اهلها من شهادة
المولى لما ذونه ومكانته شهادة الا على الخنزير لا يقبل شهادة رجل وامرأة ولو مع رجل
وامرأة يقبل وعذرته لعلة ثم زالت لا يقبل الا في اربعة مواضع عذرته في شهادة ثم عتق كافر
اسلم اعني ابصر صيرة ردت شهادته ثم بلغ فاعاد الاداء يقبل وفي النصاب شهد له لبعده فردت
ثم عتق فاعاد فلا يقبل لان المردود وشهادة بخلاف الربعة ولو في سفار فدت ثم تاب فاعاد لم يقبل
تحل المملوك الشهادة او البصير والزوج ثم عتق وبلغ واباها وشهدوا يقبل ولو بصير عند الخليل عتق لاداء
لا يقبل صدق كذا وفي لاه ولا يقبل انفا وفي النصاب شهادة الا على يقبل فيما يجوز فيه الشهادة
بالت مع كالت والموت اخ واخت او غيا ارضا فشهد زوجها او اخو لا يقبل شهادته في حق الله
واختلف في حق الاخ طلقها ثلثا وهي في عدة لا يجوز شهادته لها ولا شهادتها له لانها كالت
احوال التحمل والاداء والقضاء فوجود العتق في واحد من هذه الاحوال يمنع القضاء وعندك وجوده حال التحمل
يمنع والا لا واجمعوا ان الموت قبل القضاء بولاء لا يمنع القضاء والحرس والعق والجنون يمنع الا قلت
ان ترك الختان بعذر يقبل والا لا والعذر الا كبر في الحلالك سمع الذي اقرار رجل واسلم ثم شهد يقبل
كالبصير وكالعبد وفي الاقضية يقبل لا يورث من الرضاة ولمن راضته امرأة ولا امرأته وابنتها وزوج ابنته
وامرأة ابنة وامرأة ابنة واخت امرأته وذكر الخصم في كبر على الابوين والاولاد ذلوله او ابوه وان على ابا
واما وكذا فده وان سفل لا يجوز شهادته من ترك الصلوة كجملته الا اذا تركها باطلا ولا تارك للصلاة
الا بطلان ولا تارك الصلوة ولا شهادته العدة على عده اذا كانت العدة في احوال الدنيا ولو كانت
في احوال الدين يقبل المورث والميراث مع وجود الشرايط ولم يتركها لم لا يقبل شهادته كذا في حجة وبه اخذ
الغنية ولا يجب قبول شهادة الغنى ولو قضيه نفذ وقال الكوفي ان كان وصيا ذميمة يقبل
اي يجب قبول فان تاب وحضر على يمينه نصف عام وقيل عام يقبل شهد عدل زور ثم تاب يقبل
بلا حصة عده ولو شهد الابير لاستناده وهو التلميذ الخاص الذي ياكل معه وهو في عياله لا يقبل وان لم
يكن له اجرة معلومة وان كانت له اجرة لكنها حيا وده او حاشية ان ابره وحده لا يقبل
وان ابره مشترك يقبل وفي العيون قال محمد بن استأجره يوما فشهد له في ذلك اليوم القياس ان لا يقبل
ولو ابره خاص فشهد ولم يعدل حقه فشهد له لا يقبل كمن شهد لامرأة ثم طلقها ولو شهد ولم يكن
ابرا خاص قبل القضاء لا يقبل شهادته فان لم تطلب حقه بطلت الاجارة ثم اعادها جاز كالمرة طلقها
قبل ان ترد شهادته ثم اعادها جاز والوكيل وحضر في البيرة لا ابره مشترك ولا يقبل شهادته كوجه
للصبي بعد كحول ولو لولوته اكبار قبلت وان في حال الوضوء وفي النصاب عن الامام شهادة الرجل

ولا يقبل شهادة من يلزم القضا
لا سيما في تضييع حق الناس
قال الشيخ الامام في النصاب
لما سئل عن شهادة الاعوان
والوكلاء على باب القضاء قال
لا يصح شهادتهم لانهم ساعدون
في ابطال حق المستحق وهم فساد في
جامع الفتاوى

مطل
في بيان بعض الخصائص الشرعية

لا يتقبل لانه يستقصيها بغير من الناس فيأخذها زيادة على حقه فلا يكون عدلا ولا شهادة الصالحين
يعتدل في الصحيح وقيل لا لانهم يكتبون هذا ما اشترى وباع فحينئذ يترك فلان وان لم يكن واقعا وكما في
الكذب والتكلم بسوا قلنا الكلام في كتاب غلب عليه الصلاح ومثله تحقيق ثم يكتب **نوع في الفاضل**
وفي الصحيحين شهدوا بالحد في حق من اتهموا على شهادته او حمله شهادته لا يتقبل ولو قال شهد مثل شهادته
عاجل لا يتقبل عند الخصم وعامة الناس على انه يتقبل قال الطحاوي ان كان في صحيحه لا يتقبل في الجمال
وان عجزا يتقبل بشرط ان يكون بحال ان استغفر بين قال الاختصاص ان كان في صحيحه كلفه التفسير والادلة
قال شيخ الاسلام يتقبل اذا قال المدعي على هذا المدعي عليه وفوقه لانه لا يملك على ما يثبت في دعواه ولا يملك
لو اقر المدعي او كلفه فقال الشاهد ان هذا المدعي عليه هذا المدعي عليه او قال المدعي في دعواه بغير حق
يصح عنده في الاقضية قراء الدعوى في نسخة المدعي فقال الشاهد من يجهل حق كواهي مبدع كراي من نسخة
برخا ان يتقبل وفي فتاوى الفضل اذ في دعواه ما لا يشهدان فلانا المتوفى بقبضه هذا المدعي في دعواه فبها دراهم
لا يعلم وزنه ان وقفا على قدر القصة وعلما انها دراهم كلها اجابا بما يقع عليه تعميم بعد ما فان شهد وانك
يجوز وفي فتاوى شافعية في شهادته على استهلاك الدابة لا يشترط ذكر اللون ويشترط ذكر الانثى والذكور
وعند الدكتور والانا في ذكر العتمة عند الملاك الاستهلاك ولو قال القاض من اللون فذكر وان شهدوا
عند الدعوى وذكر والونا في قبوله والتناقض فيما لا يحتاج اليه الا في اصله جامع الصغر اختلف في كون الدابة
في دعوى سرقة يتقبل عنده لانه لا يملك في السكوت عن ذكر اللون ولو اختلف في الذكور والانثى لا يتقبل بالاجماع
وفي الغصب اختلف في كون الدابة يمنع اجماعا وفي النوازل ثلثة شهدوا على ما لا يملك قبل القضاء
استغفروا كذبت ولا يعلم القائل فقال كلهم حين سألهم القاضي انكم القائل قلنا على الشهادته لا يتقبل
بشهادتهم فان جاء المدعي بعد ما يثبت منهم في مجلس في حوزة شهدا عند القاضي بقبضه المدعي عليه عشرة دراهم
فشهد ان عليه مبلغ عشرة دراهم بقبضه المدعي عليه ده دراهم فشهد كذلك لا يتقبل ادعى ان ملكه
ارزوه ودارده سالا بآفته كذلك لا يتقبل ادعى عليه قبضه شرفه شهدا ان المدعي عليه في ابي حنيفة ابي
حنيفة برابر من فرستاد لا يتقبل وفي الاقضية شهدا في دعوى الغرشي ان اباه مات على هذا الغرشي ايام
على هذا البساط او على هذا النوب موضوع على راسه او على هذا الطير ارفع على راسه لا يتقبل ما شهدوا انه
كان حامله لا احتيا ان موضع كان في غيره فلا يثبت بالشك ولو شهدوا ان كواضع هو يتقبل لان موضع
لا يتحقق بدون النقل ولو شهدا ان اباه مات وهو على هذا النسخ او لهذا الطير او لك على هذا الغرشي
يتقبل ولو شهدوا ان مات وهو في هذه الدار والافان كان سكنت فيها فحضر بالدار في دعوى الدين
لو قال احد ما شهدا ان المدعي عليه قروا في ابي حنيفة في دعوى الغرشي او شهدا ان المدعي عليه قروا في
نوع في التفتيش ادعى دارا فبر من فابطل القاضي بقبضه ثم جاء بغيره بقبضه فشهدا انهما لا يتقبل
لا يتقبل وكذا لو قال هذه الدار فلان لا حق في فها شهدا انها لفلان لا يتقبل وفي الصحيحين شهدا ان
لم يقل انه في يد بغير حق الاصح انها لا يتقبل قال القدر وانما في فها يتقبل وفي فتاوى شيخ الاسلام ادعى ان
حقه وشهدوا ان ذلك قبل بسمع ويتقبل الاصح خلافه وفي فتاوى شافعية في دعوى الشفاعة في دعوى الدين
وهو وملك من غير عتية ولم يقل بغيره بقبضه وفي الصحيحين شهدوا ان هذا المحرود وقف على كذا

مطل
ذكر اللون غير لازم
والذكور والانثى
لازم

ولو شهد احدهما
انه اقر ان الدار

لم يكره لو وقف

واذا لم يكن قدما فلا
وقيل لا بد من بيان
الواقف على كل حال
وقيل لا بد من بيان

ولم يكره الواقف بقبول اذ كان قدما وان ذكر الواقف المصروف يتقبل ان قدما ويصرف في الفقار او غيره
على اقرار الواقف بالوقف لا يتقبل الا اذا قالوا اقرنا بالوقف هو عليكم فهو المدعي للدار اذ لم يكره وان الدار
في يد المدعي عليه فشهدا انهما في يده او شهدوا بالدار المدعي بحد وما فشهدا ان ان المحرود وهذا
شهدوا بالاسم والنب وشهدا ان ان المدعي هذا الرجل يتقبل ويجعل في الاولين شهدا بكل الذين
نوع في التفتيش ادعى دارا فبر من فابطل القاضي بقبضه ثم جاء بغيره بقبضه فشهدا انهما لا يتقبل
الا مام ومحمد بن يكر ثلثة حدود ويجعل الرابع بارا المدعي بحد وما فشهدا ان ان المحرود وهذا
لكن في احد الحدود وجهه لا لا يضر وهو تركه سوا ولو غلط في الرابعة قبل يتقبل كما تركه وذكره الطحاوي
والاصح هو احتياط الصدق لا يتقبل عليه الفتوى والغلط لا يثبت الا باقرار المدعي ان الشاهد غلط اما
لو ادعاه المدعي عليه لا يتقبل وذكره في شرح المحيط ان جيلته ان يقول المدعي عليه مثل هذا المحرود وليس يبري
فيغير المدعي ان يحق الغلط كما ادعاه المدعي عليه غير ان الشاهد انما لو بر من فلا يتقبل لانه لا يمكن كون صاحب اليد
محمد او احمد لعدم الخصم ولو غلط اذ حد واحد من ثم تداركوا المجلس او غيره بقبول عند احكام التوفيق والتوفيق
ان يقول كان اسم فلان ثم صار اسم فلانا وباع فلان واشترى فلانا كذا وكذا فشهدا ان كانت بقبضه بصلح حد
والا فلا وكان اسم فلان ثم صار اسم فلانا وباع فلان واشترى فلانا كذا وكذا فشهدا ان كانت بقبضه بصلح حد
فيما استثنى هذه الاشياء ببلاد المحرود والاسم لا يتقبل في حياجه كان يكتفي بذكر الاستثناء ولا يشترط ذكر
حدوده فيسبر اعلم ان من علق الطواهي وقال اشترط الحدود لدفع الجاهل المحضنة لا النزاع وما ريت حدا
تنازع في المشتريات حتى يجتجح الاكثر له ودوا خاين في حوزة فزارهم وغيرهم قالت الشهود في دعوى ان هذا
ملك المدعي هذا وقالوا ملكه بسبب الجرائد في دعوى كذا لا تعرف سماء الجرائد وتوفانها في سكة كذا كخبرة
حسبك ان تودار فلان في فنية كذا وجا المدعي باجور شهدا على الحدود وقال القاضي لا يتقبل في دعوى وقال
الشهود في دعوى الدار ونقف عليها ونشر الاحدود ما اذا قضا عليها كذا لا تعلم جبرها بقبول بقبول الحكم
ايمنين مع الشهود خذ بشير والالادار وحدود ما فشهدا ان اسماء الجرائد ثم شهدوا بها عند القاضي
قبل بيعت ايمنين مع المدعي والمدعي عليه لالادار شهدا بحدود الدار وبشر والاحدود ما فشهدا ان
اسماء الجرائد وبجران القاضي بذلك وان واقف قال المدعي حكم بشهادتهم واد اقال الشهود شهدا ان
الدار في رضى فلان ويكرهون حدود ما لاربعة ملك هذا المدعي كذا لا تعرف حدود ما ولا تنف عليها وقال
المدعي انما يجوز بقبول ان هذه الدار المدعي بها على هذه الحدود وفي رواية بقبول وفي اخرى لا يتقبل كمال
الثلث في الاقضية وفي النوازل الشهود اذ لم يوفوا الحدود ولا التفتيش وقدره عند الحاكم بقبول
شهدوا على اقرار المدعي عليه بالدار وقت الحدود ثم عند انفسهم ولا يكرهون اقرار المدعي عليه بالحدود بقبول
ولو قال احد حدود ما لاربعة فلان قبل العتمة بقبول والاصح خلافه ولو قال في ارض الواقف لا بد
في ذكر المصروف ولو قال في ارض المحللة لاسم غير المحللة وبنان لم يكن واحدا **نوع في الشهادته على**
ادعى دارا في يد رجل فلان استراه منذ سنة في فلان وشهدوا على حد عاه ولم يقولوا قبضه بايامه لا يدفع اليه
حتى يؤخذ منه الحق ويدفع الا بايع رضى محمد في هذا وقال يؤخذ منه الدار ولا يدفع الا المدعي حتى يؤخذ منه
الحق وفي المتن لا يصح هذا الدعوى حتى ينفذ الحق عند القاضي فلو حضر في يد المدعي شري وانكره ذكره

شاهدوا على الواقف ولم يكرهوا
الواقف

بكل ذلك

من المساجد

الاقضية

ان شرب الخمر وقت جفان مبعده حرقه جلد و امر انان يتحقق الفعل يقبل في حق كعتق لا في حق الخلع والقطع
 رجل قال ان دخل عدي هذا الدار فهو حر وقال لفران ان دخل هذه الدار فحرارة طالع فشره لفران
 بالدفول ان كان العبد على الايقول وان كان كافر لا يقبل على طلاق النكاح لا العتق لكونه كونه على حلف
 بعنت على ان لا يفرضا فشهدا على انهما يقبل اذعي دارا فشهدا انهما كانا ستا فجمعا على ان
 يقبل وان قال ان استأجرنا على مدها فشهدا لا يقبل وضمنا فشهدا لا يقبل ولقد في النكاح والاخوان زوجا ابنة
 اجدها او اختها فشهدا انهما اطلقا وامرأة تدعي وتكسر يقبل ولو شهدا انها منكوبة يقبل وفي العيون زوجها
 اختها الصغيرة فادركت فشهدا انها اختها فشهدا لا يقبل ولو كانت لا تبين جليل فاعتقا ما شهدا
 انها اختها فشهدا يقبل وشهادة الكيلين او الدالين اذا قالوا لا نحن بعنا هذا الشخص او الكيلان النكاح
 او الطلع اذا قالوا لا نحن فعلنا هذا الطلع او النكاح لا يقبل اما لو شهدا الكيلان بالبيع او النكاح انها منكوبة
 او ملكه يقبل والشهادة على الطلع بلا دعوى زوجة يقبل كالطلاق وحققا لانه ويسقط المهر من الزوج
 ان دخل دار هذه احد فبعده حرقه فشهدا او اربعة فشهدا فدخلوا قالوا ان قالوا دخلنا لا يقبل وان
 قالوا دخلنا ودخل مومنا يقبل ان كانا اثنين لا يقبل مطلقا وقال ابو الامام ان يقبل في العتق في العتق
 او الاربعة مطلقا او قالوا دخلنا او دخل مومنا وفي الاشياء كما قال ابو وه وقال الحسن بن زياد
 وقالت اياك شهدا على رجل انه قال ان سميت جدك كما فحرته كذا وعبدته فشهدا فشهدا لا يقبل
 شهدا على امر لا يتم اليانف بل بهما وقد قرأه لا يقبل ولو شهدا ان سميت شيئا فشهدا لا يقبل لان
 الشب بغيرها وفي فتاوى القاضي اذا اراد الشهود ان يشهدوا هذه الحثيل يشهدوا بطلاق والعتق
 مطلقا بل ببيان السب وكذا اذا شهدا على كتاب صيته فشهدا وصيته له ايضا يضع يده على ما هو عليه ويقول
 بيمينه في الكتاب لا هذا كذا العتق بيمينه ويكره ان يقرن النكاح فشهدا فشهدا لا يقبل
 والنكاح بذكر النكاح ولا يدخرانه تولاه قال عبيد حران كان فلان وفلان البصرة اذ قل هذه الدار فشهدا
 ابهره دخلها لا يقبل حتى يشهدا هذان سواهما على الرتبة وفي ثلثة نفر فشهدا فشهدا لا يقبل
 عن عتق لا يجوز ولو شهدا ان منهم ان عتق وتغ هذا يقبل بغير هذا الرجل وهو قول الكوفي وقف
 وقفا على مكتب وعلى معلم فغصب هذا الوقف رجل فشهدا بعض اهل البصرة ان هذا وقف فلان بن فلان
 على هذا المكتب ومعلم ليس له شهود اولاد في المكتب يقبل ولو لم يقبل ايضا في الاصح وكذا لو شهد
 بعض اهل الخلة للمسجد فشهدا وقف للمسجد وكذا لو شهدوا ان هذا المحقق وقف هذا المسجد وكذا شهادة
 الفقهاء على وقفته وقف على مدرسته كذا وهم فشهدا لا يقبل وكذا لو شهدوا على وقف المسجد مع
 وكذا انما السبيل ان شهدوا على وقف لابن السبيل فشهدا لا يقبل ان كان الشاهد بغيره فشهدا لا يقبل
 والايقيل وقال بعضهم منهم الامام الفضل لا يقبل شهادة اهل عجي وقال ابو بكر بن حاتم يقبل وقال في
 صوفى صدر الامام قال سب في هذه الحثيل يقبل على كل حال لان كون الغيبة في المدرسته والرجل في الخلة
 والصبي في المكتب غير لازم بل يتقبل ولو شهدوا انه اوصى لغيره اجراء والاشهاد او لا ويحكمون في جوارحه
 قال محمد لا يقبل في حق اولادهم ويقبل في حق الباقي وفي الوقف على فقرا جرائه على هذا وكذا لو شهدا ان
 يقبل شهادة الجيران على الوقف ولو شهدوا انه اوصى بثلث ماله لفقراء واهل بيته فشهدا لا يقبل في الاجناس

مطل
 شهادت اهل الوقف فيه

والشهادة على امر

في الشهادة على الوصية للفقراء واهل بيته لا يقبل مطلقا شهد بعض اهل البصرة على قديم
 بزيادة الخراج لا يقبل ان كان خراج كل ارض معينة وان لا خراج لثا يقبل وفي فتاوى اهل البصرة
 او اهل السنة الغير النافذة شهدوا على قطعة ارض فشهدا فشهدا لا يقبل وان نافذة ان ادعى
 حق لا يقبل وان قال لا اخذ شيئا يقبل وكذا في وقف المدرسته يشهدا عليها ويقبل في السنة النافذة يقبل
 مطلقا وفي الاجناس شهدا بعتق امة او صبي لغيره بيمينه وها فشهدا بيمينه وكذا في الشهادة ولا يعطيان شيئا
 وفيه ايضا شهدا ان جعل ارضه صدقة لفقراء اقرار بهما فشهدا ان كانا غنيين او فقيرين يوم شهدا
 لم يقبل **نوع آخر في شهادتهم** فيما لا يطلع الرجال كالمولادة ولعيب الذي لا ينظر اليه الرجال كمن
 بشهادة واحدة حرة مسلمة عاقله بالغة ولا بشرط لفظ الشهادة عند حشخ العواق وعند
 حشخا بشرط وعلمه محمد النوري وعليه الفتوى والعنف احوط والاصح ان يقبل شهادة رجل واحد
 فيه ايضا ويجعل على وقوع النظر لا على قصد وعن قصد لتحمل الشهادة كالمولادة وعلاستة بالبيان
 في حق الارث لا يقبل الا شهادة الرجلين او رجل احرارين وعندهما يقبل شهادة حرة مسلمة
 وعلى حركه الولد بعد الولادة على هذا الخلاف والشهادة على العتق والارتق على هذا اجازت المنكوبة بولد
 وقالت لبعضها الولد منك فشهدا لا يقبل قولها بلا شهادة القابلة وبشهادتها ثبت التبع
 والشتان احوط وان كان يصدرها فشهدا بيمينه **نوع في شهادته العبد والوصية** والوصية
 ان يدعي عند القاضي وكاله معلقة بدخوله بقبض دين على حاضر فيقر بالدين والوكالة فيقول فيه
 فيشهدا الشهود برؤية الهلال فيقبض عليه لان مجرد دخول شهودهم لا يدخل تحت الحكم فشهدا لا يدخل
 في يوم علمه بياض العتق والفتاوى الشهادة برؤية هلال الصوم امر للحاكم الناس يصوم اما العبد فشهدا
 تحت الحكم لانه حقوق العباد فيشرط لفظها **نوع في الشهادة على النفي** شهدا انما انفسهم فشهدا
 في يوم كذا ان لم يكن فشهدا على ان لم يكن في ذلك اليوم في ذلك المكان في مكان آخر لا يقبل لان
 قوله لم يكن فيه نفي صريح ومعنى قوله لم يكن في ذلك اليوم في ذلك المكان في مكان آخر لا يقبل عليه
 بقوله وفعل بغيره عليه بذلك اجارة او بيع او كتابة او طلاق او عتاق او قتل او قصص في مكان زمان
 وصفا فشهدا بيمينه عليه ان لم يكن بيمينه لا يقبل كنه قال في الخط ان نوافر عند الناس علم
 الكل عدم كونه في ذلك المكان او الزمان لا يسمع له دعوى عليه ويقض بغيره الذمة لانه لم يقر بملكه فيثبت
 لزوج والضرر وشا عماله يدخله الشك عدالة كلامه وكذا اكل بيته فاحت على ان فلانا لم يقبل
 ولم يقبل ولم يعرفوا الناطق اثن الامام اهل مدينة فزار الحرب فاضططوا بيمينته اخرى وقالوا ان
 جميعا فشهدا انهم لم يكونوا وقت الامان في تلك المدينة يقبل اذ كان في غيرهم وذكر الامام في الشرط
 ان الشرط وان نفي كقولنا لم ادخل الدار اليوم فاحرته كذا فشهدت على عدم ذلك اليوم يقبل
 حلف ان لم يأت به في الدليل ولم اكلها فشهدا على عدم الايمان والكلام يقبل لانه لا يقر بملكه فيثبت
 كما لو شهدا ان انما اسلم واستشهدوا اخر ان اسلم بلا استثناء ويقبل ويحكم بسلامه وكذا اذا
 ادعت ان قال العبيد ان الله وكفر وحرمت ولم يقبل قول النصارى وقال قلت قولهم فشهدا انهم لم يقبل
 قول النصارى يقبل ويقض بالفرقة وشهادة عبيد يقبل عند مالك في وصية فيما لا يخبره الا بصية

مطل
 شهادة امرأة فيما
 لا يطلع الرجل

شهادة العبد والصبي

يقبل عنده وشهادة رجل امرأتين في اللد ويقبل عند الشريخ تحمل عبثا شهادة لولا انه لم يمتدح فاداما
يقبل لان التحمل علم وهو اهله وقت الاداء وكذا الزوج تحملها حال النكاح ثم انما يقبل
في الاصل لا يقبل شهادة زوج لزوجته وان اشتهر انهما حقا في الشهود وفي المتن شهادة اعلان
اباها للقاضي فتن على اعلان هذا لا يقبل والمأخوذ ان لا يكون قاضيا يوم شهد لان على حكمه
يقبل وعن الامام انه لا يقبل مطلقا وغيره من جماعة في جرحه ان يكون مطلقا ولو شهد لابنائه على شهادة ابيه
جاء بطلا فلاف وكذا على كتابه في جرحه في مرض موته ولا مال لغيره ثم شهد هذا لا يقبل عند الامام لان غفلة
موقوف وفي الجامع آتت عبيد بن زيد بالبينة ثم آتت بالبينة وطهرت اليهودي الاول عبيد بن زيد الاول لان
شهادته رده الا الصحيح الاول الاول وهو زيد بن شهادته لم يمتدح ثم يقبل على مثله على الذي لم
شهادة الاخرين بالاشارة لا يقبل اصلا وشهادة الذي لا يقبل في النكاح وغيره وشهادة الحفظة
يقبل لولا من جرحه ويقبل اذا شهدته حاله لا فاقه كجوز لانه لا يثبت عليه لولا ان هذا العقد كان غامضا
وقد الامام جرحه يوم او يومين وشهادة اهل الجرح لا يقبل فيما يقع بينهم وكذا شهادة القسبان
فيما يقع بينهم في الملاعبة وكذا شهادة النكاح فيما يقع في محام لا يقبل وان منتهى الجرح اليه لان العقد كان
السج والبالغ ملاعب القسبان والرجال محام النكاح والشرع شرع لذلك طرعا آخر وهو لا يتناع في حضور
الملاعب وعما يستحق بالدخول في السج ومنع النكاح فاما ما قيل ان كان التفسير فاما العلم بالشرع
وفي المتن شهادة القسبان انما مات مسلما وليس له ميراث كجرحه لا يقبل شهادته وانما لا يقبل شهادته في النكاح
ان لا يقبل في اللوة ويقبل بعد موت جرحه لومات نصرته عن ابن نصرته واجم لم يفر من الابن لم يفر من
انما مات مسلما وانما لا يقبل في حق المال ويرث منه الابن انما مات او اقره بغيره بغيره مسلما ونص عليه
مسلم بان عبيد بن نصرته في حق نصرته بشهادة نصرته لا يقبل لانه لو قضي جرحه باليمين على علم
ولو كان العتري النصرته باعده من قبله ولم يجره بغيره عتري عتري من نصرته انما كان معينا
بهذا العيب عند البائع ثم قبل قبض النصرته في نكاحه على بائعه في نكاحه على بائعه في نكاحه على بائعه في نكاحه
العيب عنده شاملا من كل شيء وفي نصرته قال لعبد الله انك قرأت في كتابي في حق نصرته في حق نصرته في حق نصرته
الشرط لا يقبل رجل قال رجلان ان ابصر غاملا وضمان فعبده عرفه هذا انما اياه لا يقبل العبد
ويلزم على السائل الصوم شهيد البائع للمشتري بان الشفعة لم يبعدها بمالك البائع الذي لا يشتري
لا يقبل لانه ينفصل البيع صاحبا فضا كالكوكل حاصر ثم عزل وفي المتن لا يجوز شهادة المعاضض
شهادة الا في ثلث الحدود والقصاص النكاح شهد الابن على ابيه بطلاقهما ان حجرتا الطلاق قبل
شهادتهما وان دعت الطلاق لا يقبل وفي النكاح شهد الابن على ابيه بطلاقهما ان حجرتا الطلاق قبل
وعدم فلو نعت الدعوى قبل فكذا اذا وجدت قلنا نعم هو حي انما كانت كذا وتكون كذا في بعض ما هي عليه
الا عتياض بعده فيعتبر الدعوى اذا وجدت ولا يعتبر كفاية اذا اعدت الدعوى شهيد الابن انما امراته
ارتدت ان كانت امة حية لا يقبل لان فيه نفع الام وهو انقاذ الضرة عنها وان كانت ميتة ان ادعى
الاب ذلك لا يقبل لان لو قضي ببيعها بقرار فاشترى الشهادة في اسقاط الصداق ونفقة العدة فكلت بكلا
وان جحد الاب يقبل لان فيه ضرر ابوالزوجية وان فيه نفع فذلك محجوج وحسب بضرر ابوالزوجية

مطلب
شهادة الزوج والحفظة
والاخر والمجنون واللعن السج

فاقر وارثان بين علي الميت برجل ثم شهد به هذا الدين لذلك الرجل عند كفاية قبل ان يقر بها
الدين في حصتها من التركة يقبل لان الجرح اقر بها قبل القضاء عليها لا يحل الدين في قسطها وان قضى عليها
ثم شهد به له عليه لا يقبل شهادته لانها لا يقر بها ان يجوز لا بعض اقرها على ما يقره في حق من جرحه
في كل حال وذلك ان الدين لما لم يقر على نفسه بما اقرها فكيف يحل القاضي ان يقضي بالدين عليه بما
قلنا الذي يقضي في ايسر المالين قضاء وحصتها من الاموال قضاء لانها رتب رتبة الدين
وعدم البينة لم يمتدح في انما جاء مع نفر شهد به ونزاعا لم يمتدح في ان قبل القضاء عليه كجرحه في قبل
وان بعده لانه في كسفتين قضى كفاية بشهادة ولده وحافيه كجوز وشهادة رتبة الدين كدونه بما هو
جرحه ولو شهد كدونه بغير موته على الجرح لان الدين لا يتعلق بالديون حال حيوة ويتعلق بعد
وفاته الكوكل الشري في عينه وعلى شراة كنفه فشهد كبايع اقر حال الشري ايسر من الكوكل لا يقبل لان
المبيع اذا سلم الموكل للموكل او كفل الربيع فكل منهما الكفيل يتكفل عن عليه شهد ان الذي عليه
قضى كمال الذي كانت الدعوى والكفالة لا يقبل في الصحيح لا شهادة لقضاء عند في اخر العلم به هذا
او ما شهد لقضاء على فلان فهو ورثه شهد فانه تذكرت يقبل ولو قال الذي ليس عند فلان شهادة اخر
ثم جاء به وشهد لا يقبل ولو قال ان شهد لا علم له بالحادث ثم شهد لا يقبل وفي الامام انها يقبل ذكره في حق
وفي كسب الشهادة لم يمتدح في هذه الحادثة ثم شهد فيه روايتان روى الحسن في الامام انها يقبل وفي الامام انها لا يقبل
وقال محمد يقبل والدي لا يقبل قوله في حكاية عن الرسول قالوا لا علم لنا ثم بعده شهد فقال انه كسب فكذا في جرحه
ثم كمل في شهادته لا يجوز في الغيبة وكما ان يقع في هول القياحة الذبول لم يمتدح في جرحه في كسب ذلك
قد يقع في مهابة مجلس القضاء اذا قال عند كفاية لا علم له ثم ادعى ويتذكر بعد السبل او يتذكر في العلم
من اقراره وفي القباة الكوكل يقبل لانه يجوز شهادته بالدين وفي كسب شهادته ان فلان اقر بها بزوج
فلان منه او ان تخلفا او ان بشره بالعبدة انفعلة فاشهد على ثلثة اوجه اما ان يقر الموكل الامم وكسب
او يقر بالامم لا العدة او يقر بها وكل على وجهين اما ان يدعي الخصم العقد مع كوكيل او يقر وان كان الموكل
ينكر لا يقبل في القصور كلها وان كان لا يقر بغيرها والخصم يقر بالعقد فضا لا يقر لا بشهادتها بل بالطلاق
وببيع فيه سواء وان كان الخصم ينكر العقد لا يقبل بالنكاح والبيع ويقضي في الطلاق بلاما لا يقر
الزوج لا بشهادته وان اقر الامم بالامم ولكن حجج العقد فان كان الخصم يقر بالعقد فضا لا يقر لا بشهادتها بل بالطلاق
عند الامام وان كان انما يبيع الشيا بالخصومة او ينكرها لا يقبل ولا يقبل شهادة النكاحين
لكنه ايمانهم الكاذبة فان علم في واحد منهم لا يجري على ان لا يثبت الكاذبة وهو عدل ببلت شهادة
ونكر لغوه لا يقبل شهادته واذا كان الرجل يشتم الطريق ويشتمه فهو باس لا شهادة له في كسب
او البصيرة وكسب على حايطة ما لم يمتدح بعد الامم والعنف او البصيرة انما شهد عليه يقبل العمل اذا كانوا
عدولا لا يخذون في انفسهم يقر في قبل الالة الصحيح وذكر الصدر ان شهادة الرسول الحاف
في السكة او البصيرة التي اخذها من الجبايات والراف الذي يجمع الامم عنده باجتماع لا يقبل
وذكر شيخ الاسلام ان في اخذ من جرحه لا يبطر من ولا يخرج من لا يقبل شهادته لانه ياكل فخر العزاة
حرام لان الامم او الذم كمن يجر الغيبة فكله او فخرها وقال بعض في حارزم التعليل في كسب الجواز

شهادة كدونه

مطلب
شهادة الزوج والحفظة
والاخر والمجنون واللعن السج

ذكر الحدود

وان قال باخر لا يقضي بشيء أصلا وفي الآفة الشهادة بالملك المطلق اذا كان الدعوى ملكا ليسرى
انما لا يقبل اذا كان دعوى الشرى من رجل معلوم وهو فلان بن فلان اما اذا قال اشترى من رجل اذ قال في محله
يقبل الشهادة على الملك المطلق وذكر التونا قبل لا يقبل وان ادعى في محله لان هذه شهادة مزودة
ما يدعيه فلا يقبل وفي المحيط ادعى الشرى من رجل اذ ادعى الارش فيه فحسن على الملك المطلق لا يقبل وهذا
اذا ادعى الشرى من معلوم اما لو ادعاه في محله بان قال عن محمد مثلا وشهدا بالملك المطلق يقبل
في الدعوى ولو ادعى الشرى من معروف في الجب اية جده كعن دعوى الشرى مع قبض وشهدا بالملك المطلق
يقبل وذكر شمس السلام ان دعوى الدين كدعوى العوى ادعى انها امراتة بسبب ان تزوجها على كذا فشهدا
بانهما مكنو حرة ولم يذكر ان تزوجها يقبل ويقضي غير المشكك اذا كان بقدر العشرة او قل وان زيدا لا يقضي بزيادة
وفي كسفي ادعى ملكا مطلقا موراها وقال فيصنت من عند شهد وشهدا على حطلي ملك بلان ربح لا يقبل
وعلى العكس يقبل في محله وقيل لا ودعوى ملك بالارش كدعوى ملك المطلق ادعى ان اشترى من
شكر بن سته وشهدا على الشرى حطلي بلان ربح يقبل وعلى العكس لا ادعى ان اشترى من سته وشهدا
على شراه من سته يقبل وعلى العكس لا ادعى التناج وشهدا على الشرى لا يقبل ادعى ملكا اخذها موراها
والآخر بلان ربح فعند الامام لا جرة بالربح هذا والملك بسبب المحبة بالملك بسبب الشرى وكذا كل ما كان
عقد فهو طواف وفي كسفي ادعى ان له نصف هذه كدراحت عا والدار في يد جليلي انما ما وغاب
احدهما فافهم الحاضر وفيه نصها المعسوة فشهدا ان له هذا النصف الذي في يد الحاضر لا يقبل لان زيدا
حما ادعى ان له ادعى النصف ح عا ادعى دارا واستثنى بيتا منها وعدلها وصوتها وصرا فشهدا
بالدار ولم يشنوا لحقوق والرفق وما ذكره المدعى لا يقبل الا اذا وفق وقال كان الكل لالا فبعث
البيت والعدل منها فح يقبل ادعى على رجل ان داره التي ورثها من ابيه من سنة زينة وشهدا ان لداره
اشترى ما من سنة من عليه لا يقبل الا اذا وفق وقال كان اشترى منها من سنة عا من كذا بعتها
خارجا ورتها من سنة من عليه ادعى دارها ببيت لرجل فشهدا على طبق الدعوى ثم ادعى ذلك
ما بينا عند قاض آخر واستثنى البيت فشهدا ايضا على وفق الدعوى بالاستثناء يقبل اذ لم يقولوا في
الشهادة ان البيت ملك غيره شهد الرجل ان له على آخر الف درهم من جارية باعها منه وقال العا
كذلك شهد بها كمن الذي عليه عن كمن يقبل وما ذكروه اشهدا على اقرار المدعى عليه والافار واية محض
ان خادعي عليه عن كمن يقبل كمن جارية وشهدا على الف درهم فحان جارية خصمها والتمنا لا يقبل وبشده
في الاقرار يقبل ويعرضه والكفالة شهدا انه اقرانه كعل ما بلغ عن زيد وقال الطالب نعم انه اقر ذلك لكن
كانت الكفالة عن خاله ما له ان ياخذ المال ويقبل الشهادة لانها على المعسوة فلا يضره خلاف السبب
ولو قال الطالب لم يفر كذا بل اقر بكفالة خاله لا يقبل لانه اكدب شهده ادعى انه اقره وان واخذ
الاجرة ومات قبل عام من حداثها وشهدا على اقرارهما جوا باستيف الاجرة ولم يذكر عقد الا جازع
يقبل حصول المقصود شهدا وان له عليه الف درهم وكمدعي عليه على المدعى ايضا ما ذكروا وشهدا بالف
ثم قال قضيه من نصهما ان قال المدعى صبر كذبوا وشهدا بالبر فيهما قالوا على لا يقبل شهدا وتماوان قال
هم عدول ولكن وهو انما قالوا لا يقبل وفي افوايد الامام ظهير الدين ادعى عليه ستملاك فحسن فشهدا كذا

وَأَمَّا الْيَهُودُ

سأل القاضي المدعي عليه عن طريق الاستهلاك فقال انك لم تبيع له من قبل ولا اذ كان في يدك
ادعى عليه عشرة اعطاء ودين مع النخالة فشهد بالان لا يبيع ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك
بمطلق الدين في اذ كان في يدك فشهد بالان لا يبيع ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك
ويقتضيه ان لا يملك لان الجوده والرداة صفة في النفقة بخلاف النخالة ادعى عليه في غير صفة
صحيح في جميع شرائط الصحة وشهد بان لا يبيع ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك
ولو شهد احداهما معشر الآخر بغير شهادة او على شهادة لا يبيع ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك
ان احسن به لا يبيع الا بحال وان لم يحسن بغيره لا يبيع ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك
ان لهذا المدعي على هذا المدعي عليه كل شيء ووصف في هذا الكتاب وقال في هذا المدعي الذي في وصف في هذا
في يد هذا المدعي عليه بغير حق وعليه تسليمها لانه المدعي بغير حق لان الجوده والرداة صفة في النفقة
عن البيان في قوله ان لا يبيع ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك
مهما وقروا ان هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
المدعي في الكتاب في جميع اثاره في مواضعها قال انك لم تبيع له من قبل ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك
لان لا يستقبل ولا يحال في يد مدعي في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
فلاستقبل ولا يحال في يد مدعي في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
البيان بغير حق في بيع النخالة في يد مدعي في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
ولم يقولوا انك قبل ولا يبيع ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك
الدعوى وفي الشهادة على الاقرار بشي من مدعي في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
وفي يد المدعي عليه بغير حق ولم يقولوا في يد المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
وقيل لا حاجة لذلك بغير المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
السلام وانا في هذه الشهادة مضمون في الخط واذ اقر فيهم واصلوا في ذلك اختلاف في الشهادة
ردا والافاق الشهادة لا يرد في يد المدعي في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
بغير حق في يد المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
بذلك السبب ولم يردوا في يد المدعي في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
وشهدا على ما افترقا ومع كنف بعض الاحاجه الى ذلك في يد المدعي في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
في لفظ الشري لا يرد في يد المدعي في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
بالجمل لا يصدق **سئل في زيادة الشاهد في قضيته** شهدوا انك لم تبيع له من قبل ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك
بالقبول قال المولى في اختلاف في الشاهد في قضيته شهدوا انك لم تبيع له من قبل ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك
بالقبول في يد المدعي في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
والصحيح الذي عليه الفتوى ان يبيع ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك
واقضه انك لم تبيع له من قبل ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك
وقف ولم يبينوا الواقف بغير حق فقال الامام في هذا المدعي في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه

مطل
الشهادة لا يرد
بغير حق في يد المدعي

على كل حال

على كل حال وهو الصحيح شهدوا انك لم تبيع له من قبل ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك
الاصل شهدوا على انك لم تبيع له من قبل ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك
ولا يبيع ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك
فيها نفقه شهدوا انك لم تبيع له من قبل ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك
باعها في يد المدعي عليه وسلمها اليه وقال باعها في يد المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
المدعي او كان مكان البيع مبيعته وذكر انك لم تبيع له من قبل ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك
في يد المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
وقال قبل لا يبيع الا بحال في يد المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
عليه بغير حق ولا حاجة لان لا يبيع ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك
شهدا ذلك وقال لا يبيع ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك
كذلك شهدا في يد المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
ان كان ملكا لبايع وان لم يملك لبايع في يد المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
فاذا برهن عليه بغير حق في يد المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
المدعي بغير حق في يد المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
انه تزوجها ولم يتزوجها في يد المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
كذلك بغير حق في يد المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
وترك ميراثا لم يترك ميراثا في يد المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
له وارثا في يد المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
انه الدار في يد المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
انها كانت في يد المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
على اقرار المدعي في يد المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
لا يبيع ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك
حرا له من يد المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
ملك له من يد المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
ولا يبيع ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك
حرة ولم يتزوجها في يد المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
او الشهادة في يد المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
ان الزيادة كان يكتسب انسان في يد المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
او منها في يد المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
ذكره في يد المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه
يعرف بالصلح بغير حق في يد المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه في هذا المدعي عليه

في كذا وكذا او غلطت في كذا او نسيت مثل قولك شحكت وهذا كله بشرط عدم المناقضة بين الاول والثاني
سرق في كذا قال لا غلط او او هب بل سرق من هذا لا يقبل اصلا لانها اخرها بالغلطه وتغلطت وهاهنا
المفعل لا يقبل في نوادر من سماعه عن محمد بن سنان وهو لا يقبل الصغر الذي في عيال بعد عفاه يوم الجمعة
ينسب وعينه وحسنه دم طويل والآن لا نسوقه او قال لا اقرض هذا فلان من فلان الف وكذا نسوقه يومه والآن
لورائنا لا نسوقه لاننا نسوقه لا يقبل في الخطا شرا عدلان ان هذا قد روي عن محمد بن ابي القاسم
ان هذا البيت كسبه است ياد وشبهه فقال لا يكسبه فظروا فاذا بعضه كذلك وبعضه لا يقبل لحوار
صدق ان هذا وقت التحمل في التغيير وعلى سبيل الدابة وهي اذا شهد ان هذه كذا في البيت ثلث ملكه
فقط واذا في ابن ابي ربيع سئل لا يقبل وان احتمل الخطا بقت التحمل ينبغي ان لا يقبل هذا ايضا وذكر ابو عبد
ادعت ان هذا الف عطر بغيره وشهد بالف عدلية يقبل ويقضي بالعدلية ادعى عليه في قبض ما به بعضا
قطر فيه وبعضها عدلية وشهد البعض ما به عطر بغيره قال لا اقرضه ان شهد بالبعض لا يقبل وان على
الاقرار بالبعض يقبل وينبغي ان لا يقبل الدعوى بالجهالة لانه لم يذكر قدر كل منهما وفي الخطا ادعى عليه الف
وبما شهد انه دفع اليه لانه لم يذكر في حقه دفع قيل لا يقبل والاشبه بالصواب ان يقبل ادعى عليه ما به من
في الخطا او ما به درهم فقال فيضته لك او اصلته او اوصلة او قال لا يندم او قال لا يندم او قال لا يندم
يملكه فشهد انه دفع اليه ما به ولم يقول اعطاه اذ الخاء ادعى ما يقبل وفي فتاوى السفي لا يقبل ما لم يقولوا
اعطاه ما به الخاء ادعى ما به وكذا شهد باطلاق او عاق وقال لا يندم لانه في حقه او مرض في حق غيره
ولو قال لو ان كان يمدني بصدق حدي شهد انه كان صحيحا كقولك في الحرة قال زوج الكبري كذا لانه
الكبري بكلمة باقية بالينة ان الكبري هذه شهد انها زوجه نفسها منه ولا تعلم انها اهل في الحال امره
ام لا او شهد ان باع منه هذا العبد ولا يندم في ملكه في الحال ام لا يقضي بالملك في الحال في الحال
والث شهد على العبد شرا على الطال وفي الخطا شهد ان في الدار الف ذراع والدار خمسة اذاع وان
في هذه القراج عشرة اوجة والقراج خمسة اوجة فاشهدا باطله ولو اقر كذلك ياخذ قوله الكل شهد ان شاة
هذا دخل في غنم هذا لا تعرفه لا يقبل ولو قال في غنم شاة وادخلها في غنم لا تعرفه فليس عليه نعيه وقوله لهما لا يبيع
الدعوى ليس على اطلاقه انما يمنع في حق القضا بها اما في حق الحبس القضا بغيره لو تعذر فلا **الفصل الرابع**
في اختلافها شهد احد ما بالف والآخو بالف وحسمائيه ولم يوقف المدعى بقوله صدق وكذا ابرار
عن حسمائيه او قبضتها منه ولم يقف هو عليه وقال احد ما بالف والآخو بالف ولبعض حزمه على التود
او قال احد ما بالف وآخو العود دار او قال احد ما بالف كتر حفظه حزمه والآخو ما به روية لا يقبل
وان ادعى المدعى اقلها وان ادعى افضلها قضى بالاقول شهد ابا عايد دينا فقال احد ما اني شاة بوسر
وقال الآخو بخاري الاول افضل وان ادعى الاول قضى بالبخاري وان ادعى البخاري لا يقبل وان اختلف
الجنس بان قال احد ما حفظه والآخو شعر لا يقبل اصلا ولو شهد احد ما بالف والآخو على ما بينه او
الطلقة والطلقين او عشرة ونحوه المدعى ادعى اقلها لا اجماعا وكذا لو شهد احد ما بالف
والآخو بالف وحسمائيه والمدعى يقول لم يكن الا الف فشهادته في حسمائيه باطله وان اكثر فكذا
عنده وقال لا يقبل على الاقل وحسمائيه مع عشرة ليس كالف وحسمائيه والف لعدم الحاطن لفظا بينهما

سأ
اخلفا في سن الدابة

مطلب
ادعى العرض فالشاة
للاعطاف

سأ
اخلفا في الجنس

والرعي حزمه

والشرع منه على اللفظ فلم يتفقا على شيء بخلاف الف وحسمائيه للفظ بالالف في الكلامين
كلام واحد لا يدل على لفظ على حزمه فان شبه العشرة والعشرين وكذا لو شهد احد ما بالف في شاة
نحوه وعشرين يقبل ان ادعى اكثر من الف والالفين والعشرة وعشرين اذا وافق كما ذكرنا
يقبل وكذا اذا ادعى الف مطلقا فشهد احد ما على اقراره بالف فرض والآخو بالف ودبعت كذا يقبل
وان ادعى احد السبعين لا يقبل لانه اكثر من هذه ولو شهد ان عليه الف فرض والآخو بالف ودبعت
لا يقبل بخلاف الاقرار وقد ذكرناه في قبل هذا اذا لم يبرح عقدا اما اذا ادعى عقد البيع بان ادعى البيع وشهد
احد ما انه اشترى عبد فلان بالف اشتراه بالف وما به لا يقبل سواء كان المدعى بالالف والالفين او بالالف
هو كبايع او اشترى والافان في اول الحدة في البيع وبعد فضاء ادعى شاة فكذا ذلك وان ادعى الآخو
خود دعوى الدين في الحقيقة وقد علم والكتاب كبايع ان الدعوى في العبد وان ادعى كونه لا يقبل لان الكتاب
غير لازمة في حق العبد وفي المراسن لا يقبل يوم التزوم في حق المراسن فهو دعوى الدين وبنت
المراسن بالف حزمه وتبع للدين وفي كعتف على مال والخلع ان في العبد والمرأة فهو دعوى كعتف وان لم يولد
والزوج فهو دعوى لوقوع العتق والطلاق باقرار المالكين يعني دعوى حال والتصلح عن دم كطلوع
وفي النكاح ان ادعى الزوج فهو دعوى العقد اجماعا وان ادعت هي فهو دعوى الدين عنده والعقد
عندهما والصدور لم يقض في كتابه في حسمائيه اخلافهما في قدر المهر بين دعوى اقل المالين او اكثرهما وقال
يقضي بالنكاح باقل المالين لان المال تابع وعندهما لا يقضي بالنكاح اصلا وهذا بخلاف الاقرار
فان كعتف المهر في بعض اقر به لا يمنع حسمائيه الاقرار في كعتف وفي الاقضية ادعى عليه الف فادعى المديون
الايفاء فشهد احد ما ان الدين اقر بالالف استغناء والآخو اقره وحكمه او دهمه ونصدق عليه ابراهم لا يصل
وان ادعى المديون الايفاء وشهد احد ما على ابراهم الدين على كعتف حسمائيه فادعى الغضب شهد
احد ما عليه والآخو على الاقرار بالغضب يقبل ولو ادعى الغضب شهد احد ما على الاقرار به يقبل ادعى البراءة بان قال
ابراهم الدين فشهد احد ما على الآخو على انه دهمه ونصدق عليه حزمه وان ادعى البراءة فشهد احد ما
على الحقيقة والآخو على الصدق لا يقبل ولو ادعى الحقيقة فشهد احد ما بالحقيقة والآخو بالبراءة او انه اقره وحكمه
جازا لا يقبل بالبراءة الايفاء وشهد احد ما على البراءة يقبل ووضع حسمائيه في الكفيل ليعلم ان الايفاء غير مختص
وطحا لا يرجع الكفيل على الاصيل ويرجع الطالب على الاصيل كانه ابراهم الكفيل وابراهم الكفيل لا يوجب حسمائيه
الاصيل واعاد كونه ليعرف ان كعتف البراءة الكفيل لا الايفاء وهذا لان دعوى الكفيل يتحقق البراءة مع
حسمائيه ارجوع على المديون وشهد احد ما على القطع ببعض دعواه يقبل في ذلك لانه ابراهم وان ادعى
الكفيل الحقيقة فشهد احد ما بالبراءة جازا وبنت البراءة لا الحقيقة لانه اقلها ولا يرجع الكفيل على الاصيل
وفي الاقضية شهد انه اقر بالف درهم عن كعتف الذي اشتراه وآخو ان اقر ان كعتف الف درهم
في حوطن آخو يضل الف والآخو في هذا لا يخ امان اطلق او بين السبب فان اطلق وقال فلان على الف
ثم قال في حوطن آخو على الف فلان ما لان وعندهما مال واحد وجميعه لو شهد احد ما بوضع وآخو آخو
فهو مال واحد ولو اقر في حوطن وآخو شهد احد ما بوضع وآخو آخو فهو مالان وعندهما
ان شهد الاولين في كعتف فواحد والآخو لان ذكره للخصم وان كان الاقرار ان في حوطن وعندهما مال

وان من المرتين

المعظم

غير مطلق

ليكون ان المعظم
برادة الكفيل الآ
الايفاء

مطلب
كثير الوقوع
استخدم موضع
في موضع آخر

في أو شهاد على قبض العنق

و لا يقبل من المفضي عليه
شهد اعلم اقراره بالملك
عقبيه منه او رخصته منه
يقبل ويقض للمدعي

لہ عیسیٰ کرا

[illegible]

55

على النسب لارث وفي القصة شهد اربعة رجال ولدته امة من امة واحدة قالوا اننا شهدنا ان ولدته امة واحدة
 هذه حقت ادعى على آخر ابنه وهو بكر ومثله بولد لثمة لا يثبت النسب الا بشهادة رجلين وكذا اذا ادعت
 لا يثبت الا برجلين اذ اكبرها الابن جات بولد وقالت هذا ابنه منك وصدقها زوجها من جات اخرى يدعي
 ابنها وشهدت لها امرأة على الولادة لا يقبل شهادة امة واحدة على النسب يثبت بمجرد الدعوى
 بلا شهادة قاله اذ لم يكن لها زوج اخر اتان ادعت كل منهما النسب على ابديهم لم يثبت لاحدهما حتى يردلان
 وان افعلتا يثبت النسب منهما كان كولد لهما ابديهما او في ثلث عنه وعند مال الصحيح ادعى لها وارجلان
 لو برهننا يثبت منهما كان في ابديهما او في ثلث ولو كان كولد في ابديهما ولا حاشا لهما يثبت منهما يثبت
 وان زاد على اثنين قال لك لا يثبت النسب بغير اثنين وقال محمد بن الوليد يثبت بغير ثلثة وقال الامام يثبت في
 الكل وان كان الامام يثبت في خمسة قال الكوفي في رجلين ابنا لزيد ادعى انهما ابنتاه فثبت في
 كحاروي غير الامام وفي القصة شهد ابنة وارثه لا وارث له غيره او اخوه او عمه ولا تعلم له اربا غيره لا يقبل حتى
 يبين طريق الوارثة او الاقوة او العومة لاختلاف الاسماء وكذا اذا قال حوله لان كوله حشره فان قال هو لاه
 اعتقه ولا تعلم له اربا غيره في يقبل وكذا في المقدم وبشرط ذكر لا وارث له غيره لاسقاط العلوم في ثلثه وقوله
 لا تعلم له اربا غيره عندنا بمنزلة لا وارث له غيره ولو قال لا وارث له بغيره كذا يقبل عنه خلافهما وكل من لا يجب
 حرمانه كالابن الابن اذ كان له ابوه او ابنة لا يجب لاسيما ان يقولوا هو وارثه فيما عليه فهو والا حاشا وذكر
 الاقوة والعومة لا بد فيهما لفظ الوارثة لا صحا لان يكون رضاعا وقبيلة او نسبيا ولا بد ايضا ذكر ان له اب
 او ام ولهما وكذا لو شهدوا بغير ابنة او بنت ابنه لا بد من ان يقولوا انه وارثه ولا يشرط ذكر اسم صدره لو شهد انه جده
 ابو ابيه ووارثه فلم يسموا الميت يقبل بغير الميت وفي القصة شهد ابنة جديت وقضيه له بمجاء آخر ادعى
 اب الميت وبرهن قائم احمي لم ارث شهد ابنة اخو بغير ابنت وقضيه ثم شهد هذا الاخ على ان له ميت ايضا
 لا يسطر القضية الاولى بل يخفى ان للميت اخا الاول في الميراث ولو شهد اخوان ان ابني الميت يقبل وفي
 الزناوات شهد ان قاضيه كذا فلان فلان كونه قضيه يكون هذا اربا غيره فلان لميت لا وارث له غيره كحاشا
 وبطلان غيره فان لم يثبت في بعضه القاضي قضية الاول لعدم المنازع في الحال فان جاء آخر وبرهن على وارثه
 ايضا فان كان اقرب من الاول قضيه لك وان كان البعد الاول لا يثبت اليه ان زاحم بان كان الاول ابنا والآخر
 ابا او كان ابني ابنا ايضا قضيه لك لا مكان العمل بهما

الفصل السابع في الشهادة على الشهادة
 لا يجوز من حيث يكون الاصل على ما في الظاهر ومن لا اصل على وجه لا يمكنه حضوره في المجلس ان لا اصل له
 في مكان لو عدا المجلس الحكم لا يمكن ان يثبت في منزله يجوز وعنه محمد بن الحسن لا يثبت على من حضر في المجلس
 التوكيد بلا ريب لخصم ذكر البناء في القصة وكذا ذكره في خبري قالوا وهذا غير ظاهر فلا يغفر وفي القصوى
 الاشهاد عليها جازية لا يثبت الا بالاصل حتى لو حكم العذر بعد التوكيد فشهد بذلك التوكيد يجوز في الاصل ان
 او جازا او عيا او اورد لم يخرج من الشهادة فتوقع في القصوى شهادة الابن على شهادة الاخيه وقضيه لا
 في رواية والقصوى يجوز وبطلان الشهادة على الشهادة وكتب في بعض في النسب يجب على التوقع ان تذكروا
 اسم الاصول واسم سبهم جميع وفي الاصل شهد اخو رجل واحد واحد اصله في شهادة فرفع

ابا وكن انك ابنا ايضا فضع لك لا مكان لعمل بها **الفصل التاسع في الشهادة على الشهادة**
 لا يجوز من كان الرضا علم آ والقبول والرضا علم آ والقبول والرضا علم آ والقبول والرضا علم آ

في مكان لو عُدَّ المجلس الحكم لا يمكن ان يثبت في منزله كجزء من مجموع الجواهر فطلقا بناء على انه من جملة جواهر
التوكيد بل اضره للخصم في البناء في الاقيضة وكذا ذكره في التفسير قالوا وهذا غير ظاهر فلا يغني عن وفي الصلوة
الشهادة عليها جائز بل لا خلاف بالاصول حتى لو حلت من العذر بعد التعميل فشهد بذلك التعميل كجزء من جواهر الاصلان
او جواهرها او ازيد لم يخرج من شهادة كمنع وفي الصلوة شهادة الابن على شهادة الاصلين او على شهادة
في رواية والصحيح الجواز وقبل الشهادة على الشهادة وكتبنا في هذا في السبب يجب على التوسع ان تذكر
اسم الاصول واسم سببهم جميعا وفي الاصل شهادة اخرج بل واحد واحد واصلها اصل في شهادة فخرج

مطالع
بنت الشيخ محمد الدعوى

مطلوب
ثبت في الواحد
من خمسة وربع

ط
ابن العنم

على قولهم شهد هذا بعد نقل شهادة الاصل على شهادة نفسه لا يقبل الاداء الا ان ثبت بشهادة
ثلاثة ارباع التي وان خلاف وضع الشهادة ولو شهد واحد على شهادة نفسه واخوان على شهادة غيره
يصح وفي الجامع شهد على شهادة رجلين فقبيل ان يقضه لتأخر بشهادتهما حضرا لا صليان ومنعنا
الفرعين في الاداء قبل العمل المنع والاصح ان يعمل المنع وعليه عاقبة ثبت في في الجامع الشهادة على
الشهادة وان لم يقبل وفيه قال في المحجل فشهد ان فلانا اشهدنا ان فلانا عليه الف فاشهدنا
على شهادتنا كان تحميلا صحيحا ولو قال الاصول للفروع اشهدوا اني اشهد على اقر فلانا بكذا
لا يصح في المشهور لانه وعدوا من الفروع ان يشهدوا على وعدة وفي الاما على الكس ابراهيم واخبر المقصود
اذا قال كغيره اشهدوا على شهادة نفسه عند غيره في حادثة معا في فاشهدوا ولم يقبل على شهادة لم يجز
التحليل وقال الكس يجوز لان معناه فاشهد على شهادة غيره بذلك وكذا اذا شهد على شهادة مدين
وقال شهدنا فلانا اشهدنا ان فلانا على فلان كذا ولم يقولوا اشهدنا على شهادة لم يقبل عند الام
صلى يقولاه وقال الكس يقبل وان يقولاه وذكر الحطاف كيفية الاداء بشرطه فان شئنا ابراهيم
الصغار فنفقوا في الاداء اشهدنا فلانا اشهد عندي بكذا واشهد على شهادة بكذا واخر ان اشهد
شهادته وانا اشهد على شهادته وذكر الحطاف في ثبت شينات في المحجل اشهدنا فلانا اقر عندي بكذا
فاشهد على شهادة فلان على فلان بكذا وفي الاداء شينات اشهدنا فلانا اشهد عندي ان فلان
فلان كذا واشهد على شهادته وانا الان اشهد على شهادته وفي الاقضية المختار ما قال الطلوي انه يمكن حسن
شينات اشهد على شهادة فلان ان فلان على فلان كذا اشهدنا فلان على شهادته واخر ان اشهدنا
وفي التوازي على العقيدة جعفر بن ابي نعيم ان يقولوا اشهد على شهادة فلان بكذا ولا يحتاج الى الابدانة وخالفه
فيه اهل عصره فاخرج لهم الرواية في البكر فانقادوا له ويسأل القاضي الوعيس بن عبد الله الصلي فيما ذكره
الحطاف ولم يذكر محمد فان قالاهم عدول يثبت عدالة الاصول ان كانت عدالة الفروع ثابتة والقبال
القاضي عن عدالة الوعيس فان ثبت ثبت عدالة الكل في محمد بن ابراهيم تعديل الفروع الاصول لا يصح
لان فيه منفعة تفاد قولهم والقصص ظاهرا لرواية لان الفروع يابسون فانقون عباد الاصول لا مجلس
القاضي فيا نقل انتهى حكم النيابة وصار اجنبيا فصيح تعديل وكذا الوعد في احدث مدين الا في لانه ان
كان فيه نفع في حيث القضاء بشهادة لكن العدل لا يتم عليه بحال انهم في شهادة نفسه كيف ان قوله
مقبول في نفسه وان لم يقبل قوله ضاحك فكان غير متم وان قالوا اتوخا لا يخرج لا يقبل القاضي
شهادتهم وعن الكس يقبل وذكر الحسن انه يسأل في الاصول وذكر الطلوي لا يخرج مكان لا يخرج لو قال
لا تعرفوا عدول ام لا مكان لا يخرج فكله الجواب فيما ذكره السعد وذكر الطلوي هو ان القاضي يقبل و
في الاصول وهو الصحيح لان الاصول في مستورا وجه المشهور في قولهم لا يخرج ان هذا جرح الاصول لا يبري
انما لو شهدا عند القاضي على شهادة رجل وقال عند الحكم انانتم في هذه الشهادة لم يقبل الحكم شهادتهما
وكذا في لا يخرج وجه قوله الكس انه يجعل كونه فوا كونه توقفا فلا يثبت الجرح بالمثل حتى ان محمد بن ابراهيم
عدل اشهد على شهادته مدين ثم غاب غيبة منقطعة نحو غير من سنة ولا مدنى هو على حاله في تعدد الام لا
فشهدوا على تلك الشهادة ولم يجز الحكم في يسأل في حاله ان كان الاصول مشهورا كلالام والسورس فقط

في من مل معلقه بالتعد على والكمه

طل
زلة العالم في منزلة
خلق الجاهل

بشهادتهما لان حرة لم يثبت بها وان كان غير مشهور لا يقضي به قبل ان يعلم به بالطلب وذلك لان الجاهل
فرعان معلوم عدلتها من ادعاه اصل وقال لا يغيره وذلك لان غيرهما لا يقبل شهادتهما وان رجوع احدهما الى ملكته
لا رجوعه وتوطى التهمة شرطاً لا يذوقها الا اذا شهدا له عدولاً وليس في علمه يعرفه فان كان موضوعاً للملكة التي
او يثبت لهما او سألتهما ان يثبتا له عدوله قبل ان يثبتا له عدوله في رواية الشيخ في روضة اللامع وهو ان يثبتا له عدوله
ثم يقضي به على ان يثبتا له عدوله في رواية الشيخ في روضة اللامع وهو ان يثبتا له عدوله في رواية الشيخ في روضة اللامع وهو ان يثبتا له عدوله
منه في غير مجلس الحكم لا يثبت له عدوله في رواية الشيخ في روضة اللامع وهو ان يثبتا له عدوله في رواية الشيخ في روضة اللامع وهو ان يثبتا له عدوله
الظالم او الجاهل لا يثبت له عدوله في رواية الشيخ في روضة اللامع وهو ان يثبتا له عدوله في رواية الشيخ في روضة اللامع وهو ان يثبتا له عدوله
في المجلس لان كتابه في المصروف في التوازي قال الراوي ليس في حديثي لا تروى واعني لا يسمع الرواية عنه ولو قال لا
تروى واعني لم يثبت له عدوله في رواية الشيخ في روضة اللامع وهو ان يثبتا له عدوله في رواية الشيخ في روضة اللامع وهو ان يثبتا له عدوله
كما فرغ من الكافر او اراد المولى عدله في رواية الشيخ في روضة اللامع وهو ان يثبتا له عدوله في رواية الشيخ في روضة اللامع وهو ان يثبتا له عدوله
قال في الرواية عنه في الرواية وكذا اذا اقر بالصك على كسر ولم يسمع بعضهما من الشهادتين عاذاً بالصك مع
الاعني في الرواية فان قتادة في رواية الشيخ في روضة اللامع وهو ان يثبتا له عدوله في رواية الشيخ في روضة اللامع وهو ان يثبتا له عدوله
والصوت يشبه الصوت **الفصل الثاني في الرجوع** ادعيا شاج دابة في رجل من وبر منا ولم يوقنا فقتلنا
بينهما من بر من ثالث بمثل ادعياه يقضي له لم يعد يقضي له شهودها السابق وان اعاذ احداهما الا ان
قضى بالنصف الذي في يد الذي اعاذ بيته لم يقبل فيه بيته الثالث ويقضي للثالث على الذي لم يورثه بالنصف
الذي في يده ولا شركة معه في ذلك ان الذي اعاذ بيته اول حرة بهما فقتلنا فقتلنا كل واحد منهما نصف
فلا يقبل من كل منهما بيته على صاحبه بعد ذلك فان وجهه على ذلك ولا وهو الذي كانت له دابة في يده بيته على انها
ولدت في ملكه واقامها يقضي له بالاداء لو اقام بيته يومئذ على ذلك كان اولاً له الدابة في يده فكذا اذا اقام
بعد ذلك بعد في رجل ادعيا شاج الملك المطلق او الشاج وبر من وبر من ذكيرة على الشاج ايضاً يقضي
التي في يد الذي اعاذ بيته المدعي ثم جاء آخر ادعاه ملكاً مطلقاً او شاجاً وبر من وبر من ذكيرة على الشاج ايضاً يقضي
ذو كيد برانه على هذا المدعي بالشاج فان لم يعد وقضى للشاج من ادعاه برانه على الشاج يقضي بالبعد ان بعده
ذو اليد خير من ثالث وادعيا الملك المطلق او شاجاً يقضي بالبعد الا اذا اعاذ المقتضيه وهو الذي بيته على شاج
ثم هذا المدعي الثالث فان اعاذ ما كان هو اولاً في الثالث فان حضر الاول وادعاه برانه على الشاج لا يقبل لانه يقضي
عليه حرة فلا يقبل برانه بعد ذلك على احد وهذا قولهما وفي سبيل قول الامام ايضاً بعد في رجل من وبر من رجل على انه
كان لفلان اشتراه منه من عشرة ايام وبر من ذكيرة على انه كان لا خواشاه منه من عشرة ايام وكذا سماعه قال ان
في قول الشيخ هو لا يثبت لهما تاريخاً وهو ذكيرة وقال محمد في قول الامام في رجل من وبر من ذكيرة على انه كان لا خواشاه منه من عشرة ايام وكذا سماعه قال ان
وعلى قياس قول محمد هو اولاً وهو الذي كيد لانه استعمل تاريخاً ولو كان كيد في تاريخها فقتلها هو لصاحب
الموت الاول وهذا هو المستقيم على قول الامام وهو لا يعتبر بالتاريخ وهو قول محمد اولاً وقال محمد يقضي بينهما
انصافاً وهذا على قول الامام في رجل من وبر من ذكيرة على انه كان لا خواشاه منه من عشرة ايام وكذا سماعه قال ان
الموت والواهب ولم يذكر الملك وقتان وقتاً وقال احداهما كان لايه من ثلث سنين وتاريخها من ايام
وقال لا فرق كان لايه من ثلث سنين مات تاريخها من ايام وبر من ذكيرة على انه كان لا خواشاه منه من عشرة ايام وكذا سماعه قال ان

سا
تقارن في رواية
مطل
الصوت يشبه الصوت
بما
بحث شاج

مطل
بيته اقام في اليد
انها ولد في ملكه

عن محمد بن

عن محمد بن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل من وبر من ذكيرة على انه كان لا خواشاه منه من عشرة ايام وكذا سماعه قال ان
ولد في ملكه وبر من ذكيرة على انه كان لا خواشاه منه من عشرة ايام وكذا سماعه قال ان
لوبر من الشاج ان له ذكيرة في ملكه من ثلث سنين ولو بر من ذكيرة على انه كان لا خواشاه منه من عشرة ايام وكذا سماعه قال ان
الفتاح وان كان في ايديهما وبر من احداهما له واخوان نصفه له ولو اقام ان له عشرة ايام
والاخوان له ثلثه فلصاحب ثلث الاسدال ثلثاه ولصاحب الثلثين ثلثه وفي الاصل عبد في يد رجل ادعيا
انه اشترى ففلان الذي ولد في ملكه وبر من ذكيرة على انه كان لا خواشاه منه من عشرة ايام وكذا سماعه قال ان
لذي اليد ولو لم يبر من عليه لغير من على انه ولد في ملكه يقضي له الذي اليد وكذا لو بر من على انه ولد في ملكه
وكذا لو بر من على صدقة او بيته يقضي منه ففلان وكان ولد في ملكه لولدها والمصدق وفي المصنف ادعيا على
طابعاً وبر من على ذلك وبر من الذي عليه ان ذلك لغير كان بالكره فيمنه المدعي عليه وان لم يبر فادعاه على
التعاقب فيمنه المدعي لولي وفي الحجة ادعيا داراً في يده انه ملكه وان اباه باجماعه حال بلوغه رضاه وزعم واليد
باجتماعه في صنو الابن الذي قاله لابي ابن من ذكيرة على انه ولد في ملكه على حدة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل من وبر من
بيته ذي اليد ادعيا حرة ان زوجها طلقها في عرض موت ومات وهي في العدة ولها الميراث وادعيا كونه ان الطلاق
كان في الصحة فالتول لها وان بر منا وقتاً واحداً فيمنه الورثة على طلقها في الصحة او لا شهدا ان فلاناً ماتت
زوجته واخوانه كان طلقها قبل الموت قال الفضيلة سنة المرأة او لا ويجعل كانه طلق ثم تزوجها قال الشيخ في المصنف الطلاق
لان الطلاق يكون بعد النكاح وقيل ان كانت ورثتها ادعيا في يده فيقول ان الطلاق في يده الفتي ولا فالفتي على
قول السكوني وقيل ان النكاح اصابها قبل ان يزوجها فلو كان في يده فقتلها يكون دفعاً وانكر والميراث بالزوجية ولم ينكر
النكاح اصلاً فادعيا دفع لزوجها في يد زوجها بر من احداهما على انه تزوجها فادعيا في الاخر على انها لم تنكحها نصفاً
وان بر من احداهما على انه تزوجها فادعيا في الاخر على انها لم تنكحها نصفاً او ادعيا في هبته او صدقة فقتلها فقتلها
في صحة وبر من يقضي له لان كوارث خصم غير الموت في اثبات الحق عليه قد اثبتت فادعيا في ملكه حال حيوة اليد ذكره كان
ان يقضي له في مطلق الملك لان ادعياه دعوى الملك حكمها فيكون اسبق من دعوى ملك الشاج لان بيت الموت مطلق
الملك فيجعل لغير من المدعي في بر منا عليه وادعيا في رجل من وبر من ذكيرة على انه كان لا خواشاه منه من عشرة ايام وكذا سماعه قال ان
وبر من ذكيرة ايضاً انه وان بالارث غايبه فقتلته ايضاً وبر من يقضي للمدعي ان كلاً يدعي الملك فملكه وكانها حرة
مقتولة او ادعيا ملكاً مطلقاً والدار في يدها يقضي للشاج وان ادعيا شهوداً في رجل من وبر من ذكيرة على انه كان لا خواشاه منه من عشرة ايام وكذا سماعه قال ان
فالجواب فيه كما اذا حضر مع الملك وادعيا على الملك المطلق وتاريخ ذي اليد سبق وقتاً على الامام وفي قول الامام ايضاً
لذي اليد على قول الامام اولاً في قول محمد في رجل من وبر من ذكيرة على انه كان لا خواشاه منه من عشرة ايام وكذا سماعه قال ان
بكذا وتقول ان يقضي لذي اليد لانه ثبت شراييه وهو باب غايبه وكان اباه حياً وبر من على انه كان لا خواشاه منه من عشرة ايام وكذا سماعه قال ان
في ابيه وفيه يقضي لذي اليد كذا هيئتنا وفيه على البيتين لا يثبت ملك الشاج ثم ينقل عنه الملك الى ابيه
كتاب الرجوع عنها شهدا على رجل من وبر من ذكيرة على انه كان لا خواشاه منه من عشرة ايام وكذا سماعه قال ان
ليس على اطلاقه وفيه يقضي لانه ادعيا في رجوع في مجلس الحكم او ادعيا في رجوع مطلق وبر من على انه كان لا خواشاه منه من عشرة ايام وكذا سماعه قال ان
يجد بيته على ذلك الرجوع لا يخلط لانه ادعيا رجوعاً باطلاً وان ادعيا الرجوع عند الحكم ولم يبرع الحكم بشهادته ولا يحجب
الضمان عليه ليقضي وان ادعيا الرجوع في مجلس الحكم بعد الحكم يصح وان لم يبرع الحكم بالرجوع والحكم بايجاب الضمان

انه لا راد في ملكه ولم يوقنا وقتاً
ذي اليد لا شهدا المدعي فهو الشاج
الرجوع او على كل حال الا ان بر من ذكيرة

مطل
الرجوع ادعيا طلاقاً في المصنف
والرجوع في المصنف

ما رجوع الشاهد عنها

وبين علي البنية ويختلف وقالوا ان المبيع الحكم بالرجوع والحكم بالرجوع الحكم بالرجوع ولا ان الشاهد عليه
استعد الامام فانه قد خالف في حق الرجوع على الحكم بالرجوع وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
عند خالف الحكم واستعد على نفسه بالرجوع لا لاجل الرجوع بل لاجل التمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
اذا انقضت الاثر لان التمسك به كان لا لاجل الرجوع بل لاجل التمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
اذا قبض المبيع على الحال فينا كان او عينه الذي عليه الفتوى الضمان بعد القبض بالتمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
القبض يعني التمسك به لا لاجل الرجوع بل لاجل التمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
واحدة فرجعت لا ينفصل شيئا من البيع وقبض المبيع ثم رجعا فمما لا رجوع فيه من قبض المبيع او من قبض المبيع او
عليه ثم رجعا فمما لا رجوع فيه من قبض المبيع ثم رجعا فمما لا رجوع فيه من قبض المبيع او من قبض المبيع او
ولو تولى على المخلوب لم يرجع على الطالب بطلان المبيع على ما عليه من قبض المبيع او من قبض المبيع او
ولا رجوع للموكل لا لاجل الرجوع بل لاجل التمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
باعت بغيره فمما لا رجوع فيه من قبض المبيع ثم رجعا فمما لا رجوع فيه من قبض المبيع او من قبض المبيع او
رجع بالبيع على المشتري لا سنة او حتى ان يدين في قبض المبيع فمما لا رجوع فيه من قبض المبيع او من قبض المبيع او
على المشتري بل ان اذ حل لاجل التمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
ولو شهد على البيع فمما لا رجوع فيه من قبض المبيع ثم رجعا فمما لا رجوع فيه من قبض المبيع او من قبض المبيع او
الشهادتين فمما لا رجوع فيه من قبض المبيع ثم رجعا فمما لا رجوع فيه من قبض المبيع او من قبض المبيع او
الذي عليه ثم رجعا فمما لا رجوع فيه من قبض المبيع ثم رجعا فمما لا رجوع فيه من قبض المبيع او من قبض المبيع او
فرجعه ثم رجعا فمما لا رجوع فيه من قبض المبيع ثم رجعا فمما لا رجوع فيه من قبض المبيع او من قبض المبيع او
وان كان جاحدا للصدق وهو يمنع اخذ الدية لكن زعم باطل بالحكم فصار كالمعذور وجوب الرجوع به الى المالك
وروم الدية بدل النفس ثم الدية للفقير من قبض المبيع فمما لا رجوع فيه من قبض المبيع او من قبض المبيع او
رجع لا يفسد الحكم حتى يفران ويجعل كانه رجوع في الحال ورجوع قبل الحكم يصح في حق نفسه وفي حق غيره حتى
التعذر ولا يصح الحكم بشهادة وان بعد الحكم يصح في حق نفسه حتى لو كان في حق غيره حتى لو كان في حق غيره
القضات بقضائه هو قول الامام ثانيا وكان يقول ولا يقول استاده مما دار في حال الشاهد
الراجح ان كان افضل حال الرجوع وقت الاداء عدله يصح رجوعه في حق نفسه وفي حق غيره ولو لم يتعذر وانقضت الحكم
وبرد المال لا العتق عليه ان كان حاله عند الرجوع مثل حاله عند الاداء او دونه يجب التمسك به ولا يفسد الحكم
ولا رد المال على القضاة الا في حق المدين ثم رجعا فمما لا رجوع فيه من قبض المبيع ثم رجعا فمما لا رجوع فيه من قبض المبيع او من قبض المبيع او
كتاب الدعوى وفيه عشرة فصول **الاول** في معرفة الخصم والتمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
يدخل في الخصم والتمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
في الخاص من غير بداء محمد في الكتاب بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذا رواه في حقه الامام البيهقي في
ابن عباس رضى الله عنه وسلم وحسنه النووي في لوجي الناس بدعواهم لا في حال احوالهم ولا في حال احوالهم
لكن البنية على المدعي واليمين على منكر وهذا الحديث وان كان في حاله كونه في حيز التواتر وذكره بعض المصنفين

مطلب
الرجوع الثالث من التمسك
لا يلزم

مطلب
رد المال وانقضت الحكم
ان حال الرجوع افضل
من حال الاداء عند المدين

احوال الدعوى

ان يخرج

ان يخرج من هذا الحديث ثانيا الف مشكلة وقد ورد بعض هذا الحديث في الصحيحين وانه من حوامع الكلم ورواه الشيخ
مشروحا في قصة الكندي المحرمي مدونة صحيح مسلم ومعنى قوله في حيز التواتر على نوعان احدهما التمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
بالقول واجمع على العمل بقوله الحكم والحكم بالحكم في حيز التواتر على نوعان احدهما التمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
عليه قال محمد بن الحسن بن علي بن ابي عمير في حوامع الكلم وانه من حوامع الكلم ورواه الشيخ المشهور والتمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
معنى قوله في حيز التواتر على نوعان احدهما التمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
والجواز في حق المدعي مستلزم لتعين الاثر كما في التمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
يدعيه على متولى الوقف لا على الوكيل لان الوكيل لا يملك التمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
في التركة حقوقا ولو لم يتصور المقتضى من ممتلكها او غاب او مات فهو ذم ان كوارث هذا غيب غيبة منقطعة
نصيب الحاكم في الميت وصيته لا يثبت الحق في حيز التواتر على نوعان احدهما التمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
لا ينفصل من نص حقه وجعل على الاصول في حيز التواتر على نوعان احدهما التمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
ملكها مطلقا بشرط حضرة مالك العين وذي اليد والتمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
ادعي الشئ من قبيل الاجازة فاعلم انك وحده يكون خضعا والتمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
فذلك لانه مستأجر الارض والا فان كان الزرع ثابتا فذلك لا لا بشرط حضرة مالك هذا المبيع المبيع المبيع
فان ادعاه وقال غيبته من هذا العين لا بشرط حضرة مالك العين وبعد البيع قبل التمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
بشرط حضرة المبيع والعين لان اليد لا يملكها والتمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
حضرة المبيع مع المشتري لان اليد لا يملكها والتمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
في الصحيح وفي الاصل من ان لا يلعن على الغيب على هذا كما في حقه من الغيب كلف اعادة ما
وقيل قد قدم بعضه كجسه الحاضر فقط وغيباته يعطيه بكماله لا يحتاج الا اعادة ما يملكه من الغيب على ابيات
القضاة من غير ان يمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
استراه منه جمع فلان الغيب ولو لم يمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
بالكل ولا يحتاج الا اعادة ما يملكه من الغيب على ابيات
على ذي اليد ان الدار التي فيه حراته غيبته من الغيب فالتمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
بجسمه وتركه فسط الغيب في يد المالك لا يملكه من الغيب فالتمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
قال الامام وان منكره يرفع عنه ويوضع على يد عدل ولو منع لالا شك لا يرفع عنه عند ما اختلف على
قوله وان حضر الغيب لا يحتاج الا اعادة ما يملكه من الغيب على ابيات
روى الحنفية انه كلف والاول اصح وفي الاصل ادعي بخلاف التركة ويرى من على اذ كونه فالتمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
قضاة على الكل ولا يلزم ان الكل في يده وان البعض في يده فيقول وفي الصوى ادعي على ميت دينه
واحضرا لورثة ويرى من عليه فالتمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
تركته ياحده وفي القاعدي تركته في ايدي ورثته لم يمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
في يمينه لم يمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان
على الميت وكل من كونه قائم مقام الميت اذ كونه حال غيبته لا يجوز اخذ دعوى من التركة وكله التمسك به وبما كان في ذلك من كمال القيد والاطمئنان وان

مطلب
في تعريف تواتر الحديث
يقول الكل من الامم
وعلمهم فهو التواتر
مطلب
الاعتناء في الغيبة للمعاني
لا للمعنى

مطلب
احد الورثة قائم مقام المالك
في الدعوى عليه واقامة
البينة

سا
احد الورثة اخذ
ضيقا

بانه ملكه يسبح لانه ذاك الذي كان عليه ملكه غصبه منه فلان وفي المشتري باع المطلب قبل ان يبرهن عليه
وان بعده ان قدر على المشتري ابطال الحكم بالسبع وان لم يبرهن عليه كجزء الطالب بين اتباع المدعي ليقع حاله لا يبرهن
غاصبا بالسبع والتسليم والتوقف لا يفتقر الى حصره او اشتري واخذ العين لانه غاصب لا يقبض وفي مجموع النوازل لا يملك
عليه بعد الدعي قبل البرهان ولم يسلم المشتري من المدعي عليه فقبضه من المشتري على المدعي على
ذكره المدعي عليه من شرائه لا يقبل ولا يفتقر الى الحكم فلو باع ما كان عليه او وهب ما كان عليه لم يبرهن
الى المدعي عليه وذكر القاضي في هذا الموضع ان المشتري لا يبرهن من المدعي باع ما كان عليه او اشتري من المدعي
عليه مدعا وحكم له ثم ان المشتري يبرهن من المدعي على القبض لانه ملكه وفيه يبرهن من المدعي على القبض لانه ملكه
هذا او وهب مدعا وهذه صفة يفعل لرفع الظلم لكن انما يصح اذا لم يدع المشتري من المدعي على القبض لانه ملكه مطلقا
حليته من مجموع النوازل فاما اذا ادعى المشتري من المدعي فلا يصح لانه صار مقتضا عليه القبض على باع او وهب مدعا
قبل ان يبرهن من اشارة الالبان بعد ما يبرهن من المدعي على القبض لانه ملكه وفيه يبرهن من المدعي على القبض لانه ملكه
قبل التسليم فاما في ادعاءه فالحكم هو المقر لا المقر بعد في يد المشتري من المدعي على القبض لانه ملكه وفيه يبرهن من المدعي
ذو اليد او دعيه فلان عذري من المدعي لا يفتقر الى حصره او اشتري واخذ العين لانه غاصب لا يقبض وفي مجموع النوازل لا يملك
ثم يقضي على المدعي لانه يبرهن من المدعي على القبض لانه ملكه وفيه يبرهن من المدعي على القبض لانه ملكه وفيه يبرهن من المدعي
فما قرع الزم عليه حقا واما ابطال حصره او اشتري واخذ العين لانه غاصب لا يقبض وفي مجموع النوازل لا يملك
المقر مقامه في القبض عليه في دعوى دين على حصره او اشتري واخذ العين لانه غاصب لا يقبض وفي مجموع النوازل لا يملك
على ان دفع التوضيح فانه ذكر في كلامه الصغير ارض يدعيه لا يقبض باليد لو اقر احد منهما
ولو اقر احدهما باليد لا يقبض باليد ولو برهن من احدهما باليد يقبض باليد لانه قام على حصره او اشتري واخذ العين لانه غاصب
لان دفع التوضيح هو عدم ثبوت اليد لا في المشتري الموصى به بل في جميع المال عند عدم كوارث وكوصيه حصر
لمن يدعي على الميت دينا ولو ادعى رجل ان الميت اوصى له وقدم غرضه للميت يسبح كما يسبح دعوى الوكيل على غرض
الموكل وان ادعى على ميت دينا فالحصر هو كوارث وكوصيه ولا يسبح على الغرض الذي له على الميت دين او له عليه دين
ادعى ان هذه الجارية اوصى بها للميت يبرهن من المدعي على القبض لانه ملكه وفيه يبرهن من المدعي على القبض لانه ملكه
بعينها فالموصى له لا يبرهن من المدعي على القبض لانه ملكه وفيه يبرهن من المدعي على القبض لانه ملكه وفيه يبرهن من المدعي
الزجر من ان الالبان باع طاله ولده بعين فاحش لان الحكم لا يفتقر الى حصره او اشتري واخذ العين لانه غاصب لا يقبض
لناجر اشترا باماله واعتقها لا يصح لما يعرف بالتاجر لانه لا يفتقر الى حصره او اشتري واخذ العين لانه غاصب لا يقبض
فلو اتمتعون بها بغير قبض قبل البيع هذا قضاء على الغائب قلنا اذا تعلق بحق الحاضر يجوز ويقبض
على الحاضر بغير قبضه بل غيب في التاجر في ملكه محدد وفيه يبرهن من المدعي على القبض لانه ملكه وفيه يبرهن من المدعي
ابن وزوجه وخازنته اربعة على عيني بالتاجر فباع ابنهما نصف المحدد وفيه يبرهن من المدعي على القبض لانه ملكه
البنان وجا ابنا الآخر ويريدان يدعي في الموت في قطعه عاونه فيدعي عليه اربعة من ثلثه اثنتان من كل
وقف واربعه ملك هذا الابن وستة في المشتري فيدعي ايضا سها يكون الكل اثني عشر سها من وقف
والكل ابن خمسة فان كان ابوه البائع واشترى من غيبه لان القضاء على الغائب في حق الحاضر يجوز انما يبرهن
احدهما موقوفه فخرم ورثة الموقوفه وانما في ولى الميراث الابن لا في غيره موقوفه لانه لا يبرهن من المدعي على القبض لانه ملكه

اعرفوا ان

اعرفوا ان لا يبرهن من المدعي على القبض لانه ملكه وفيه يبرهن من المدعي على القبض لانه ملكه وفيه يبرهن من المدعي
نهاد يدعيه وكذا لو ادعى احد في ارضه بناء لا يفتقر الى حصره او اشتري واخذ العين لانه غاصب لا يقبض وفي مجموع النوازل لا يملك
وكذا لو ادعى من كان اكر حلف بانه ما يبرهن من المدعي على القبض لانه ملكه وفيه يبرهن من المدعي على القبض لانه ملكه
القبض بل يبرهن من الحكم بعد ذكره وعام ما يبرهن من المدعي على القبض لانه ملكه وفيه يبرهن من المدعي على القبض لانه ملكه
وانا و برهن من حكمه بالبناء تبعا لقراره المقتضى ان البناء لا يقبض عليه و برهن من مقتضى عليه بذلك فالبناء لا يقبض عليه
يبتطل القضاء في حق الارض وان فصل لشهود في شهادتهم على البناء ايضا والتفت عليه و برهن من مقتضى عليه بذلك فالبناء لا يقبض عليه
بطلان الادب شهوده واذا لم يبرهن من المدعي على البناء لم يقبض بالبناء لانه لا يبرهن من المدعي على البناء لانه لا يبرهن من المدعي
ادعى محدد وانما بان ان شهادته او سكناه لذى اليد لم يستثنه عند الدعي لانه لا يبرهن من المدعي على البناء لانه لا يبرهن من المدعي
لنما ليداعا اذا اكر ذلك و برهن من المدعي على ذلك لم يقبل لان بينه الخارج مقدم على برهان ذي اليد ومثله في
اذا ادعى بيتا او حائطا و برهن من المدعي على البناء لم يقبض بالبناء لانه لا يبرهن من المدعي على البناء لانه لا يبرهن من المدعي
عليه بان البناء لم يقبل ولو اقر المدعي بطلان ذلك القضاء لانه لا يبرهن من المدعي على البناء لانه لا يبرهن من المدعي
اذ برهن من المدعي على البناء ان الشهاده بالدار شهادته بالارض والبناء جميعا وكذا لو قال شهودي
بعض القضاء ليس لبناء المدعي وانما شهادته بالدار و برهن من المدعي على البناء لم يقبض بالبناء لانه لا يبرهن من المدعي
عليه ولو قال ذلك قبل القضاء بطلت شهادته في حق الارض لا البناء وقبض بالارض المدعي ولو قال بعض القضاء
هذا البيت في الدار المدعى لفلان فلو ادعى عليه بعد ما يبرهن من المدعي على البناء لم يقبض بالبناء لانه لا يبرهن من المدعي
وان بعده فالبيت لفلان لم يبرهن من المدعي على البناء لانه لا يبرهن من المدعي على البناء لانه لا يبرهن من المدعي
يقع الدار للمقتضى عليه ويكون الدار لشهوده ولو شهدوا بالدار وقالوا لا يبرهن من المدعي على البناء لانه لا يبرهن من المدعي
اهو هذا البناء ام لا والمدعي يدعي الدار فعليه ما ذكره في المشتري يقبض بالدار وكبنا، لانه لا يبرهن من المدعي على البناء
بعد ذلك ان البناء لم يقبض بالبناء لانه لا يبرهن من المدعي على البناء لانه لا يبرهن من المدعي على البناء لانه لا يبرهن من المدعي
او انما يبرهن من الارض المدعى ان كان تبعا فافقر المدعي ان البناء لا يبرهن من المدعي على البناء لانه لا يبرهن من المدعي
وان كانا شهدوا بالارض وكبنا، او الارض والاشجار فافقر المدعي بذلك للمقتضى بطلان القضاء لوجود الادب
شهادته ان الدار لم تملك او غابا فلما اراد قضاء هذا القضاء للمدعي عليه يبرهن من المدعي على البناء وبنائه لا يسبح
القاضي ويقضي على الدار بالبناء ولو اقر المدعي في هذه الصورة بالبناء والمدعي عليه ان قال لم يبرهن من المدعي على البناء
المقتضى عليه فعلا كذب شهوده في الدار مع كتمان المدعي على البناء والمدعي عليه لم يقبل من ادعى ملكه لا يكون كذا
والبناء المدعي عليه وموصيه للمدعي وكذا اذا كان كلامه قبل القضاء فالبناء والمدعي عليه الوصيه للمدعي وعلى
هذا الفصل والشجر والارض والطين والطين والطين والطين والطين والطين والطين والطين والطين والطين والطين
فبرهن من المدعي انه لا يقبض بالارض فان رجوع شهوده لا يبرهن من المدعي على البناء لانه لا يبرهن من المدعي على البناء
بواسطة شهود الام فانه لو رجوع القضاء بالارض قبل الحكم بالولد او اريد داغ الاشلام او فصول الحكم له
بالولد لان شهادته بالبناء ملك المدعي ولدت جارية على ملكه شهده على رجل في يد جارية انها هذا المدعي ثم غابوا
او ماتوا او لها ولد يد المدعي عليه يد المدعي عليه ايضا انه لم يبرهن من المدعي على البناء لانه لا يبرهن من المدعي على البناء
المدعي عليه وبرهانه ويقبض بالولد المدعي فان حضر الشهود وقالوا الولد كان المدعي عليه يقبض بغيره في الولد

بيان الشافعي

على الشهود كما كان في الشهود حضرة رأس المذبح قالوا انه لم يدعي عليه ولا نذر على الولد بقية بالمدعي
ولا يقضي بالولد وهذا هو الحق في كل ما ذكرنا ولا ادعى شري داره اية قبيل ان نذكر شهوده من على انه وراثته
يقبل الوضوح التوفيق لا يقول في الشري فملك لا رث ولا العكس من على انه لا رث ثم قال لم يكن له قط لم يقبل
بما نذر وبطل القضاء ادعى الصدقة عند منتهى المدعي الشري منتهى شري وهر من لا يقبل الا اذا وقع كماله ادعى عليه
استهلك عينا له وعليه قيمته ثم ادعى ان العين قائم فيه وعليه ضمان يقبل ذلك على التقلب في كل ما يقع فيه
التناقض ذكره كفاية ادعى عليه ثم ادعى انها وقفت عليه لمصلحة الاضافة بالاضافة اشاعا كما لو ادعى لنفسه
ثم ادعى لوجه ذلك او ادعاه بالولد في غيره ولو ادعى ذلك الوقت ثم ادعى ما لنفسه لمصلحة كما لو ادعاه بالوجه ثم لنفسه
وذكر العكس ادعى بايع بعد ان كان ذبته وهر من لم يبيع بغير الشري على عدم علم ان لم يكن للمدعي بنية ادعى انه
لعنه وكله بالخصومة ثم ادعى ان لعنه بالخصومة لا يقبل لان كونه بالخصومة في عينه من جهة ربه لا يملكه الا في
الاخرى الا اذا ادعى ان كان لعنه الاول فكان وكلفه ثم باعه من كلفه ايضا والتدراك ممكن بالطلب
في المجلس وجا بعد عدة وهر من على ذلك على انفس عليه الجبر في الجاهل ولا ان الاحكام لا يكتفي ولو ادعى ان وكيل
عقدان بالخصومة فيه ثم ادعاه لنفسه لا يقبل لان ما هو الا بصفه الاخرى بالخصومة ولا يحكم له بالملك في ان من
والملك على عدم الشهادة به الا اذا ادعى ان كان لعنه بالخصومة ثم استرته منه وهر من على ذلك
الامر لم يكن بخلاف ما اذا ادعاه لنفسه ثم ادعى ان وكيل لعنه بالخصومة لعدم المنفعة فان كونه بالخصومة في نصف
الانفس يكون كطالبة له ولو ادعى ان له انما ادعى له وللاخرى انما ادعى من يقبل الموصلة بالثبوت ادعى البينة بعد الوضوح
وغيره الاثبات يعطى الثلث وعند محمد لا يقبل الثلث لقول لا يكون موصوله وقيل يعطى اقلها اي اقل الثلث
وفي الاصل من الصنفين ادعى محمدا وراثته ثم ادعاه ملكا مطلقا لا يسمع اذا كان كدعي له او ادعاه من فاما اذا
لم يكن عندك حق فخذ الاول سواء وهذا على الرواية ذكره وان التناقض انما يتحقق اذا كان كدعي له او ادعاه من فخذ
فاما شرط ان يكون لك عندك حق فيكون في حق التناقض كون لك عندك الحق هذا ادعى الشري من اجل
موقوف ونسبه اليه وجهه اما اذا قال استرته من رجل او قال خذ مني ولم ينسبه اليه ثم ادعى الملك المطلق يسمع
وان كان دعواه ملكك بسبب لم يصح بان ادعاه على غيره في اليد ثم اعاد الدعوى محضا على كيد وان ادعاه
ملكك مطلقا لا يسمع لان فساد الدعوى لا يمنع الاقرار ودعوى الملك بسبب دعوى اقتضاء على من لا يملك بسبب
ودعوى المطلق استناد اول السبب وهو ما لا يحتاج الى حجة واعلم ان من ادعى ان له فريضة ذكره وان الشرطي في دعوى
في بلد قديم بناو ما بيان السبب لا يسمع فيه دعوى الملك المطلق بوجوه الاول ان دعوى الملك المطلق دعوى
الملك لا اصل بسبب الخطأ معلوم ان صاحب الخطأ مثل تلك البلاء في عوج فوجوه فيكون كذا لا يحال فكيف
يقض به وانك انما تعذر القضاء بالمطلق لما قلت فلا بد ان يقض بملكك بسبب وذلك لا يوجب مجهول
او معلوم والمجهول لا يمكن القضاء به المجهول والمعدوم لعدم تعيين المدعي بآه والثالث ان الاحتجاج لو فرض
بسبب حادث يجوز ان يكون ذلك بسبب شري في اليد فانه يجوز ان يكون السبب بطلان ملكك في اليد فيمنع
الرجوع وجوز ان يكون الاحتجاج فلا يمنع الرجوع فيستحب وكل هذه الموانع غير متحقق فيمنع الرجوع الى المدعي
على الملك في المثل ولو ادعى شري خباية وشهد ان المحمدا وكان ملكا ابيه باع بغيره او بغيره بالبيع بعض
منه فريضة من المحمدا في الدين اختاره واشترط ذكر السبب في دعوى عفا لا يقبل وفي تفسيره لانه ذكر بسبب

ادعى انه لم يرد الموقوف عليه

وذكر الزجر في ان الالباب ما مال
ابنه بغير فاحش ثم خاضع الشري
ان ايسر وقع بالبيع صحيح

بعد ما قد
لغيره

في ملكه

في ملكه الذي وقع في الخصومة ولو قال المدعي عليه الدفع انك ادعيت هذا العين على ما يبيع بالشري والارث لا يدفع
ولو قال هو لم يتم قال ملكه بالشري وبالارث وهر من لا يقبل الا اذا صدق المدعي بالبينة ذكره في الاصل لو ادعى
الشري ثم مطلقا ادعى الشري فملك لا رث ولا العكس من على انه لا رث ثم قال لم يكن له قط لم يقبل
بما نذر وبطل القضاء ادعى الصدقة عند منتهى المدعي الشري منتهى شري وهر من لا يقبل الا اذا وقع كماله ادعى عليه
استهلك عينا له وعليه قيمته ثم ادعى ان العين قائم فيه وعليه ضمان يقبل ذلك على التقلب في كل ما يقع فيه
التناقض ذكره كفاية ادعى عليه ثم ادعى انها وقفت عليه لمصلحة الاضافة بالاضافة اشاعا كما لو ادعى لنفسه
ثم ادعى لوجه ذلك او ادعاه بالولد في غيره ولو ادعى ذلك الوقت ثم ادعى ما لنفسه لمصلحة كما لو ادعاه بالوجه ثم لنفسه
وذكر العكس ادعى بايع بعد ان كان ذبته وهر من لم يبيع بغير الشري على عدم علم ان لم يكن للمدعي بنية ادعى انه
لعنه وكله بالخصومة ثم ادعى ان لعنه بالخصومة لا يقبل لان كونه بالخصومة في عينه من جهة ربه لا يملكه الا في
الاخرى الا اذا ادعى ان كان لعنه الاول فكان وكلفه ثم باعه من كلفه ايضا والتدراك ممكن بالطلب
في المجلس وجا بعد عدة وهر من على ذلك على انفس عليه الجبر في الجاهل ولا ان الاحكام لا يكتفي ولو ادعى ان وكيل
عقدان بالخصومة فيه ثم ادعاه لنفسه لا يقبل لان ما هو الا بصفه الاخرى بالخصومة ولا يحكم له بالملك في ان من
والملك على عدم الشهادة به الا اذا ادعى ان كان لعنه بالخصومة ثم استرته منه وهر من على ذلك
الامر لم يكن بخلاف ما اذا ادعاه لنفسه ثم ادعى ان وكيل لعنه بالخصومة لعدم المنفعة فان كونه بالخصومة في نصف
الانفس يكون كطالبة له ولو ادعى ان له انما ادعى له وللاخرى انما ادعى من يقبل الموصلة بالثبوت ادعى البينة بعد الوضوح
وغيره الاثبات يعطى الثلث وعند محمد لا يقبل الثلث لقول لا يكون موصوله وقيل يعطى اقلها اي اقل الثلث
وفي الاصل من الصنفين ادعى محمدا وراثته ثم ادعاه ملكا مطلقا لا يسمع اذا كان كدعي له او ادعاه من فاما اذا
لم يكن عندك حق فخذ الاول سواء وهذا على الرواية ذكره وان التناقض انما يتحقق اذا كان كدعي له او ادعاه من فخذ
فاما شرط ان يكون لك عندك حق فيكون في حق التناقض كون لك عندك الحق هذا ادعى الشري من اجل
موقوف ونسبه اليه وجهه اما اذا قال استرته من رجل او قال خذ مني ولم ينسبه اليه ثم ادعى الملك المطلق يسمع
وان كان دعواه ملكك بسبب لم يصح بان ادعاه على غيره في اليد ثم اعاد الدعوى محضا على كيد وان ادعاه
ملكك مطلقا لا يسمع لان فساد الدعوى لا يمنع الاقرار ودعوى الملك بسبب دعوى اقتضاء على من لا يملك بسبب
ودعوى المطلق استناد اول السبب وهو ما لا يحتاج الى حجة واعلم ان من ادعى ان له فريضة ذكره وان الشرطي في دعوى
في بلد قديم بناو ما بيان السبب لا يسمع فيه دعوى الملك المطلق بوجوه الاول ان دعوى الملك المطلق دعوى
الملك لا اصل بسبب الخطأ معلوم ان صاحب الخطأ مثل تلك البلاء في عوج فوجوه فيكون كذا لا يحال فكيف
يقض به وانك انما تعذر القضاء بالمطلق لما قلت فلا بد ان يقض بملكك بسبب وذلك لا يوجب مجهول
او معلوم والمجهول لا يمكن القضاء به المجهول والمعدوم لعدم تعيين المدعي بآه والثالث ان الاحتجاج لو فرض
بسبب حادث يجوز ان يكون ذلك بسبب شري في اليد فانه يجوز ان يكون السبب بطلان ملكك في اليد فيمنع
الرجوع وجوز ان يكون الاحتجاج فلا يمنع الرجوع فيستحب وكل هذه الموانع غير متحقق فيمنع الرجوع الى المدعي
على الملك في المثل ولو ادعى شري خباية وشهد ان المحمدا وكان ملكا ابيه باع بغيره او بغيره بالبيع بعض
منه فريضة من المحمدا في الدين اختاره واشترط ذكر السبب في دعوى عفا لا يقبل وفي تفسيره لانه ذكر بسبب

في ملكه

ان كان اجره من نفسه على هذا الحكم يندفع وفي المشتق استأجر ثوباً ثم من ثوبه لانه الصغير يقبل قال الغنيمة هذه على الرواية
 جعل الاتجار ونحوه اقرار بعد ملك الملك لم يندفع كونه ملكاً لا يمنع كونه ملكاً لغيره فجانان يوجب غير الغرامة على
 الرواية التي يكون اقراراً بانه ملك المملوك من لا يمنع الدعوى لغيره كما لا يمنع نفسه وعلم منه ان اقراره بغيره لا يملك
 ان يدعي لنفسه لغيره وفي المشتق اقراره في الدار بانه كان يعطي لاجل فلان ثم ادعى كونه الدار لم يقبل لانه لو كان يكون
 فلان وكيل عنه في قبض الغلة ونحوه لا يقبل ويجعل حق اقراره المنزلة لفلان كما اذا قال اقرت بها فلان او اقرارها
 وفي الفضليات اقرار فلان كان يسكن هذه كذا ربيع منه دعواه انه لان اليد للمعين لا يمنع كونه دعوى فالتقريب
 اوله وفي الزادات ادعى عليه شيئا وبره من غير من ادعى عليه انه استوصيه حتى يندفع بماله من ذوق اليد على اقرار
 الخارج بانه ملكه ان بره من كل الخارج وفي اليد على اقرار كل واحد بانه ملكه صاحبته لها تارة وتارة في يد ذي اليد في هذه
 ابرار الدعوى ثم ادعى ماله بالارث ان كان مات مورثه قبل الاباء وصح وبطل الدعوى وان لم يعلم موت مورثه
 وذكر الدينار في دعوى من اقرار بانه وقف على كذا وبره من عليه من المملوك على المنزل هذا ان كان سادس منه واقر
 ملك ادعى عليه لا يندفع لعدم نفاذ اقرار الموقوف على الوقف وعلى كذا في جلال الدين يندفع كونه موقوفاً وذلك
 ان يحل كلام جلال الدين على اقراره كونه هذه الموقوفه كما لو اقر عند الحاكم عينا مائة وكلام الدينار على ان غير هذا الموقوف
 يملك اثبات الوقفية وليس الموقوف كالمكيل حتى يندفع على الموقوف عليهم كلام ادعى الوقف قال لا بدعاه لنفسه
 كما لو ادعاه لغيره ثم نفسه استام الشئ ثم شهد لغيره ببيع ادعى ان كسب باليد دعوى في فلان في هذا العين ثم ادعى ان باعه
 فلان آخره وعشري هذا وكله بدعواه منه وبره من على ذلك يقبل ويقضي للموكل الاخر لا بدعاه فمكس فاما اذا
 شهد له ومنه هذه غنمه بالملك المطلق لا يقبل وهذه رواية فيما اذا ادعاه لغيره وكالاول وصار ثم لنفسه
 الا اذا وقع قابلاً كان له ثم اشترته منه بعد دعوى الاول وبره من وكذلك اذا ادعاه كزيد بالوكالة ثم لم يرد ذلك
 ووقف كما ذكرنا لا بدعوى الثانية لا يصير موصى في الاول لان كل مشتري بملكه ليعلم قال الجبير وعلم ان الموقوف
 ان لا يصير بدعواه الثانية موصى في الاول والدين في كل ما ذكرنا كالعين وفي المملوك ادعى بملكه جاء به
 على اخو حقام ادعى انه لفلان الاخر انه وكيل عنه في المطالبة ببيع ماله ان كسب في قبضه لا يندفع فاذا ذكر ليعلم
 ان الدين كالعين طلب بخارج الا لا مانع من دعوى ملكه او طلب في حصة مانع من دعوى نكاحها اعلم
نوع آخر في الدفع ذكره القاضي في ادعى انه اقر بهذا العين لاية او لوجه ولا وارث لغيره او اقراره لا يقبل
 انه ملكه قبل حكمه له كما لو شهد وانه له واكثرهم على انه لا يحكم فيه يقول وهو ملكه وعليه نص في الاقبية وقد تقرر ان
 دعوى الملك بناء على اقرار لا يصح لانه اخبار لا تملكك وتذكر ان الله تعالى ان ليس على اطلاقه وكنتوى
 على قول الاكثر وفي المشتق ادعى شيئا وبره من عليه عند الحاكم وحكم به له فقبل قبضه من المملوك بان ادعى اقر
 انه لاحق لغيره ان كان شهد واعطى هذا الاقرار قبل القبض بالمدعى بطل شهود المدعى ودعواه ايضاً وان بعد
 القبض لا يبطال وفي موصوع آخره المشتق من من المالك على الغاصب بانه غصب هذا الشئ وادعى الغاصب
 ان المالك هذا اقر به له يقبل منه الحجة والقبض في يده ام تارة به تسليم الغصب ثم قال الحجة قال ان كان ثمة
 حاضر قبله واقر العين في يده ادعى عليه الا لا يوجب في المطامع اقرار الوارث بان هذا العين لم يكن لمورث بل كانت
 عنده وديعة فلان ثم بره من انه كان لمورثه اخذه منه بعد موته او حال حيوته رد الا الوارث ان اميناً بعد
 المودع ولا جعل في يد عدل هذا اذا اقر به لعلوم اما اذا قال ليس هذا الشئ لمورثه ثم ادعاه انه لمورثه دفع الوارث

[illegible]

بعد التلوم اذا لم يحضر له مطالب كما لو قال ذوا ليد ليس هذا لا ياخذ منه حتى يطلبه من غير من على ان هذا ارث له
غيره في من المطلوب على اقراره حال حيوة ان لا حق له فيه و من على اقراره الذي حال حيوة ابيه و بعد حوته
انه لم يكن لايه بطل دعوى المدعي و من كانه وكذا لو بر من المطلوب على اقراره الذي قبيل دعواه انه ليس له ان كان له
او كان اقراره لا حق فيه وليس حتى فيه و هناك في يدعيه بطلت بينته المدعي وان لم يكن في يدعيه لا يسطر
و في الاصل بر من المطلوب على اقراره لو قيل ان المدعي ليس له حقه بطلت بينته لو قيل ان المدعي ليس له حقه
في مقام الدفع مجموع فان دفع طرق الاحتقاق لان الدفع للبقاء والظاهر في الدفع والبقاء والادعاء
ظاهرة والاحتقاق اثبات امر لم يكن فلا بد من حجة قوية عليه استوفى في حجة حوارزم و تمام ما ذكره في
الذخيرة ادعى ان له عليه كذا وان العيس الذي في يده له ما ان اقر له به او ابتداء بدعوى الاقرار وقال ان اقر ان هذا
لا او اقر ان له عليه كذا قبل يصح وعامة المشايخ على انه لا يصح الدعوى لعدم صلاح الاقرار للاحتقاق كالقرار
في ذبا فلا يصح الاقرار لاصفا الا احتقاق له بخلاف دعوى الاقرار المدعي عليه المدعي بان بر من على انه
اقراره لا حق له فيه و بان ملك المدعي عليه حيث يتقبل ما ذكرناه وقيل لا يقبل دعوى الاقرار في حق ان في طرق الدفع
ايضا وعامة المشايخ على ان الوقف الذي ذكرناه واجمعوا انه لو قال هذا العيس ملكا وكذا اقر المدعي عليه يتقبل لانه
لم يجعل الاقرار على الاحتقاق ولو بر من عليه ايضا يتقبل ولو اقر في هذه الصورتين لم يحلف على اقراره قبل ان يخطف
بين اليك و حجة المدعي على انه يحلف على المال لا على الاقرار و ذكرنا في هذا الدعوى المدعي على البناء على الاقرار و كان
في طرق الاحتقاق وعامة المشايخ على ان يتقبل وهذا خلاف ما حكيناه في الذخيرة على قول جعل الاقرار على ملكا
للمال يتقبل بلاضا وسند كثر في هذا المشايخ هو المختار ان عليك ام اخبارا و قد سبق من فصل آخر اختلف
فيه على و هو ان المدعيون اذا بر من على اقرار المدعي باستيفاء كدين قبيل السمع لانه دعوى الاقرار في طرق
الاحتقاق لان الديون يودى بالملكية فيكون مقتضى دينه على الدفع وقيل يلحق في الملكية يدفع اداء
الدين غنفة فكان دعوى الاقرار في طرق الدفع ذكره في الحيط و ذكرنا في الملكية بر من المطلوب على اقرار المدعي
بانه لا حق له في المدعي او بانه ليس عليك له او ما كانت ملكا لم يدفع له دعوى وان لم يقبله لانه لا حق له في المدعي
لو ادعاه بالارث فبر من المطلوب على اقراره كورث بما ذكرناه وفي الغنفة ادعى عليه كدين في يده بالارث
غيره فعلى لم يكن لايه فيه حتى ادعى شرعا انه يبيع يتقبل وكذا لو ادعى ان اياه اقر له بجزء ان يقول لم يكن لايه
فيه حتى ادعى شرعا انه يبيع يتقبل وكذا لو ادعى ان اياه اقر له بجزء ان يقول لايه بعد شرائي واقراره به لايه
ولو زاد قط لم يسمع دعوى الشرعي منه و يسمع دعوى الاقرار لانه تناقض ولو اقرته مشتركة بينه وبين اخيه او غيره
ثلاثة وصية من موزة يسمع لان كوصية يطلق عليها اسم امرات اقرته في مجلس القضاء انه ملكه بالشرعي فقلان
ثم ادعاه ملكا مطلقا فبر من المطلوب على ذلك يذوقه وان يخرج في البينة ورام تخليفه على ذلك اي على انه لم يقر
بالشرعي فقلان له ذلك بناء على ما ذكره في الذخيرة ادعى عليه شيئا فقال لمطلوب انك اعرفت قبل هذا انك
بعثة من ان تخليفه عليه وان بر من يذوقه ولو بر من اقرته على اقراره لا تاجر ان يري في حراته و بالمرات
ايمان لا يقبل لعدم صحة الادعاء على الايمان وفي الجاهل الصبي عن يده رجل يقول هو ليس لي شيء هناك متنازع
لا يصح فيه ادعاه بعد ذلك لنفسه صحيح وان كان في متنازع فهو اقرار بالملك لكن زعمه ادعاه بعد ذلك
نفسه لا يصح وعلى رواية الامل لا يكون اقرار بالملك في غنفة لا حق في هذا ولا دعوى ولا طلبه ثم زعم انه وكل

يؤيد بمثاله

فلان يسمع

فلان يسمع وفي الغنفة اقراره لا دعوى له قبل فلان بوجه كونه ثم ادعى انه لغيره بالوكالة لسمع و ذكرنا ان اقراره
له فيه ثم ادعاه لنفسه يسمع قال لغيره ما شئت منك هذا العيس ثم ادعى انه لغيره بالوكالة لسمع و ذكرنا ان قوله
لاحق له فيه عند عدم المتنازع لا يمنع دعوى الملك لنفسه فاما ان يتعد الاطلاق او يحمل على الخلاف وانما خبر
بالولاية الاول ثم قال لو تار وان اقراره ملك فلان ثم ادعاه لا يسمع لا تنقضاء ابطال ملكه لغيره و ذكرنا في
انقضاء اقراره ان المدعي لو قال لا دعوى له قبل فلان او لا خصوصية له قبل فلان يصح ولا يسمع دعواه لانه
حتى حادث بعد لبراد ولو قال برئت من دعوى في هذه كذا يصح ولا يسمع لانه لو قال برئت من هذا العبد
كان من ثمانية ولو قال خربت من هذا العبد لغيره بعد ذلك ولو قال انك في هذا الغنفة و ذمته عنده يكون
براد في غنفة قيمته وفي الغنفة ادعى عليه عاوى معينة ثم صلاطه واقراره لا دعوى له عليه حقا او بسمع على
اقراره على الدعوى الاولى لا اذا زعم قائما لايه دعوى كانت قال ليس علم شرعي براء في ذمته و غير دعواه
في كمين وفي الصلوة اقراره لا حق له في يد فلان ثم ادعى على فلان غصب مجده هذا لا يصح لان بر من على
لاحق بعد الاقرار فان سار عالم يصدق المدعي لان بر من المطلوب على قيامه ان غصب منه بعد الاقرار بخلاف اذا
قال كل ما في يدي لفلان فخر فلان لياخذ منه و ادعى ان هذا ايضا داخل في الاقرار و هذا يفرع على اصل
واما على اختيارنا في حوارزم وعليه الفتوى فهذا الكلام محمول على البر والكرارة فلا يثبت النزاع ولو قال ما في يدي
فلان دار ولا حق ولم يصنفه لا مكان ثم بر من على اخوانه في قرية كذا اعفوا و غيره لا يقبل وفي حوضه فلو قال
ليس بالبري حتى في دار اراض ثم بر من على ملك ثم يقبل ما لم يقبل على قرية معينة او ارض معينة بان يقول في قرية
كذا اراض كذا اما اذا قال ما لبري اوبا لكوفة يقبل وفي الجاهل مع اقراره ان كان لفلان ثم بر من على شره منه
يقبل وان لم يذكر وقتا وان اقراره لفلان لاحق به فيه ثم ملك زمانا يمكن الشرعي منه و ادعى الشرعي منه
يقبل وان لم يذكر الوقت والالابان ادعى الشرعي في جمل الاقرار وان قام ثم ادعى الشرعي يقبل لا يمكن ان
لانه الاول وفي الدعاء والبنات ادعى عليه ملكا مطلقا ثم ادعى عليه عند ذلك الحكم بسبب يتقبل بسمع رانه
بخلاف العكس لان يقول ادرت بالمطلق انك المقيد الاول لكون المطلق اذ في المقيد وعليه الفتوى ونص عليه
شخصا في ادعى التنازع او لا ثم الملك المقيد في شئ ما ذكرناه و انه اذا ادعى التنازع وشهد بالمقيد لا يقبل ينبغي
ان لا يصح ادعى عليه الشرعي منه و بر من المدعي عليه انه حودع فلان كذا يذوقه ان ادعى الشرعي يذوقه كقبض
وان مع القبض قبل يذوقه لانه دعوى الملك المطلق لا يبري ان لو بر من على ان باع منه عبدا بجمولا ولم يله
يقبل مع ان الجاهل يسمع حقا السمع لكن لما اقر له به ذكر التسليم على دعوى الملك المطلق واكثرهم على انه لا يذوق
لان السبب بعد ما ذكرنا لا يلحق الا بر من لا يقبله لبراد و ايد المنفعة ولا يرجع كباية بعضه على بعض فكان
على خلاف دعوى الملك المطلق و وضع حجة حجة في الدار وقال انه يذوقه والرواية في الدار في غير ما فعل هذا
اذا ادعى الشرعي ولا مع القبض ثم ادعاه ملكا مطلقا عند ذلك الحكم ينبغي ان يكون في القبول اختلاف
اعني ان اقراره الشرعي مع القبض وشهد بالملك المطلق في حصة اختلاف في المشايخ وجواب الكثر على ما ذكرناه
على عدم القبول و ذكرنا في الغنفة ادعى بسبب وشهد بالمطلق لا يسمع ولا يقبل ولكن لا يسطر دعواه الاول
حتى لو قال ادرت بالمطلق المقيد يسمع كما ان بر من على انه لا وفي الذخيرة الفتوى على انه لا يسمع ولا يقبل
ويكون تناقضا وفي الذخيرة ايضا ادعاه مطلقا فبر المدعي عليه بانك كنت ادعيت قبل هذا المقيدا

لو قال
لا دعوى

و ادعى المدعي انك بطلت الاقرار فقل انك
الان بر من المولى على قسمة وقت
الاقرار هو هو هو

مهر ادعى على المدعي انك بطلت الاقرار
عند ذلك الحكم بسبب

ووجود المنازع اقرار بما ذكرناه من ان المنيح المالك في الزايد يسمع دعوى الزايد وان نفاه لا و في العتابة
 ادعى اربعة اشياء فما خلفه خلف ثم اعاد الدعوى وقال كنت قبضته منه اني من علي بن ابي سبيح ادعى ما لا
 بالشركة ثم ادعاه وبنينا يسمع وعطى القليل لان مال الشركة يتقلب بينا بالجوهر والدين لا يتقلب في مال الشركة
 ادعى علي بن ابي سبيح ما لا يدفعه الا في غير ذلك وادعاه علي بن خالد وزعم ان دعواه علي بن خالد لا تقبل لان علي بن
 الواحد كما لا يستوفى في انفسه لا يخاصم مع اثنين بواحد بواحد وفي العتابة غاب له ثوب في المعصرة فدعاه
 علي بن ابي سبيح في القصر ثم علي بن ابي سبيح لا تساقض بينهما لما ذكرنا ان الحال كانت ان علي بن ابي سبيح كان يملك
 في محلة في محلة الجارية والمخيل ادعى عليه دار او صنبعة فمن علي بن ابي سبيح ان تساقضها وبنينا غاب عنه قبل دفع
 الدعوى في الكل وقيل في النصف الا في غير ذلك واليه اشار في المحل مع بر من علي بن ابي سبيح في الشراخ بقران بشري في فلان
 يدفع لما ان المطلق مع كميته لو ادعاه او لا يندفع ان ادعى ان صنف من المديعي عليه انك ادعت في هذا
 الارض فلان يدفع في دفعه علي المديعي بطلان دعواه لم ان المديعي عليه دفع صححه ثم اعاد الدعوى في محله
 آخر لا يحتاج الى اعادة الدفع وليس للحاكم ابطال الحكم الاول ان ثبت دأعه ادعى عليه البيع فذكر في من
 علي البيع فدعى المديعي عليه في البيع ولا يكون صانق لان حجو ومعد النكاح فصح ادعى عليه في عده
 فذكر في من علي فدعى عليه في الرد عليه بالبيع مع لانه صار كذا في البيع فذكر في البيع فذكر في البيع
 الشرع كما ارتفع بصدق الحكم ادعى عليه حرد ورثة فقال الزوج كانت اربعة عشر من كوارث علي بن ابي سبيح
 بعد موته بقبول وبطلان الدفع ولا فقا ان الزوج لو دفع وقال عطلت بعد اقراره بانه يبيع ان يقبل ما
 انما يستبيل بالاراء وقد تقرر ان دفع المدفع وان توارى ويقبل في الحنا بر من كوصد ان الوصل الاول كان يبيع
 فاحسن اوباع عتقا لم يركه لقصا والدين مع وجود كميته بقبول وبطلان البيع ادعى عليه ارا فقال باع
 وصيكت في صفك بصفك اذا ذكر اسم الوصل وبنينا وكذا اذا قال لا شريته في كميته اما اذا قال لا شريته
 منك لا يصح بر من علي بن ابي سبيح ورتبه في بيعه بر من دفعه على شراعه ثم وصوه يدفع وان ثبت ان البيع
 كان خاصة الصغير او لقصا الدين وفي طرأه ادعى عليه شري عقار منه فعلا وكذلك عرفت بالبيع من بر من
 ان كان كذا في اقراره لا يدفع جوار ان يكون مكرما في الاقرار طابعا في البيع كان الزوج يبيع في احوال زوجة
 فانت المرأة فرغم وبنينا ان تصرف في كذا في اقرارها ادعى الزوج في اقرارها في القول له بشهادة الظاهر له زعم
 الوارث ان الهبة كانت في المرض وادعى الموهوب ان الهبة كانت في الصحة فالقول للمديعي الصحة ولو قال بعته في
 صفه وقال بل بعته في كبري فالقول للمديعي الصحة لا لاصل ولا لينة لمدي كبر لثباته العارض ادعى ان كوصد باع
 التركة بالغبين وزعم الوصل ان البيع كان بالعدل فالقول قول الوصل عتقه بالاصل ولو بر من علي بن ابي سبيح
 بالعدل والبصير بعد كوصد في ان كان بالغبين في قبيل بيته عتقه بر ولا لانه ثبت الزيادة والاكتر على ثبوت العلة
 اعطى العتق او لا اقراره وبنينا من هذا الشرع في قبضته ثم زعم ان ما كان قبضه وكان كذا في اقراره في قبضه
 الموهوب في عتقه وعندك كلف وكذا في كل اقرار زعم الكذب المذلل فيه وكذا اذا اقر بالبيع او المديون بقبضه
 او الدين ثم ادعى الدال لا يقع عندنا كذا ان لا انساني يقر بقبضه الدين واليمن عندنا هو ويكتب الوثائق ثم
 يعضط الخال قال المصدر قول المنيح على خلاف الظاهر فيغفر ان الرأى في الحكم ورتبه في كتاب الخلاف ان شراخ
 بخار ادعى ان كوصد في حشاش خوار زعم اقراره بقوله ان كوصد في حشاش خوار زعم اقراره بقوله ان كوصد في حشاش خوار

فان الاربعين بالشرع
 للابن ومن الابن فصار
 كمن يقر بالرق وبغاف
 البيع في بيعي الحرية
 الاصلية او العتقية
 فيبرهن بقبول الحفا

العتق عام

ووجود المنازع اقرار بما ذكرناه من ان المنيح المالك في الزايد يسمع دعوى الزايد وان نفاه لا و في العتابة
 ادعى اربعة اشياء فما خلفه خلف ثم اعاد الدعوى وقال كنت قبضته منه اني من علي بن ابي سبيح ادعى ما لا
 بالشركة ثم ادعاه وبنينا يسمع وعطى القليل لان مال الشركة يتقلب بينا بالجوهر والدين لا يتقلب في مال الشركة
 ادعى علي بن ابي سبيح ما لا يدفعه الا في غير ذلك وادعاه علي بن خالد وزعم ان دعواه علي بن خالد لا تقبل لان علي بن
 الواحد كما لا يستوفى في انفسه لا يخاصم مع اثنين بواحد بواحد وفي العتابة غاب له ثوب في المعصرة فدعاه
 علي بن ابي سبيح في القصر ثم علي بن ابي سبيح لا تساقض بينهما لما ذكرنا ان الحال كانت ان علي بن ابي سبيح كان يملك
 في محلة في محلة الجارية والمخيل ادعى عليه دار او صنبعة فمن علي بن ابي سبيح ان تساقضها وبنينا غاب عنه قبل دفع
 الدعوى في الكل وقيل في النصف الا في غير ذلك واليه اشار في المحل مع بر من علي بن ابي سبيح في الشراخ بقران بشري في فلان
 يدفع لما ان المطلق مع كميته لو ادعاه او لا يندفع ان ادعى ان صنف من المديعي عليه انك ادعت في هذا
 الارض فلان يدفع في دفعه علي المديعي بطلان دعواه لم ان المديعي عليه دفع صححه ثم اعاد الدعوى في محله
 آخر لا يحتاج الى اعادة الدفع وليس للحاكم ابطال الحكم الاول ان ثبت دأعه ادعى عليه البيع فذكر في من
 علي البيع فدعى المديعي عليه في البيع ولا يكون صانق لان حجو ومعد النكاح فصح ادعى عليه في عده
 فذكر في من علي فدعى عليه في الرد عليه بالبيع مع لانه صار كذا في البيع فذكر في البيع فذكر في البيع
 الشرع كما ارتفع بصدق الحكم ادعى عليه حرد ورثة فقال الزوج كانت اربعة عشر من كوارث علي بن ابي سبيح
 بعد موته بقبول وبطلان الدفع ولا فقا ان الزوج لو دفع وقال عطلت بعد اقراره بانه يبيع ان يقبل ما
 انما يستبيل بالاراء وقد تقرر ان دفع المدفع وان توارى ويقبل في الحنا بر من كوصد ان الوصل الاول كان يبيع
 فاحسن اوباع عتقا لم يركه لقصا والدين مع وجود كميته بقبول وبطلان البيع ادعى عليه ارا فقال باع
 وصيكت في صفك بصفك اذا ذكر اسم الوصل وبنينا وكذا اذا قال لا شريته في كميته اما اذا قال لا شريته
 منك لا يصح بر من علي بن ابي سبيح ورتبه في بيعه بر من دفعه على شراعه ثم وصوه يدفع وان ثبت ان البيع
 كان خاصة الصغير او لقصا الدين وفي طرأه ادعى عليه شري عقار منه فعلا وكذلك عرفت بالبيع من بر من
 ان كان كذا في اقراره لا يدفع جوار ان يكون مكرما في الاقرار طابعا في البيع كان الزوج يبيع في احوال زوجة
 فانت المرأة فرغم وبنينا ان تصرف في كذا في اقرارها ادعى الزوج في اقرارها في القول له بشهادة الظاهر له زعم
 الوارث ان الهبة كانت في المرض وادعى الموهوب ان الهبة كانت في الصحة فالقول للمديعي الصحة ولو قال بعته في
 صفه وقال بل بعته في كبري فالقول للمديعي الصحة لا لاصل ولا لينة لمدي كبر لثباته العارض ادعى ان كوصد باع
 التركة بالغبين وزعم الوصل ان البيع كان بالعدل فالقول قول الوصل عتقه بالاصل ولو بر من علي بن ابي سبيح
 بالعدل والبصير بعد كوصد في ان كان بالغبين في قبيل بيته عتقه بر ولا لانه ثبت الزيادة والاكتر على ثبوت العلة
 اعطى العتق او لا اقراره وبنينا من هذا الشرع في قبضته ثم زعم ان ما كان قبضه وكان كذا في اقراره في قبضه
 الموهوب في عتقه وعندك كلف وكذا في كل اقرار زعم الكذب المذلل فيه وكذا اذا اقر بالبيع او المديون بقبضه
 او الدين ثم ادعى الدال لا يقع عندنا كذا ان لا انساني يقر بقبضه الدين واليمن عندنا هو ويكتب الوثائق ثم
 يعضط الخال قال المصدر قول المنيح على خلاف الظاهر فيغفر ان الرأى في الحكم ورتبه في كتاب الخلاف ان شراخ
 بخار ادعى ان كوصد في حشاش خوار زعم اقراره بقوله ان كوصد في حشاش خوار زعم اقراره بقوله ان كوصد في حشاش خوار

في الوصل

ان في الاول جعل ملكا للملك المحكوم له وانه لا يمكن ذلك لان قولنا ان لا يتصرف في نفسه قد كلفه ان يثبت ان
الحاكم ولو قال ان كان ملكا لم يكن له البيع او الهبة وقبضتها يكون كذا المحكوم عليه على المحكوم له
بكل الدال بالجمع لان الدال يعني بالانطلاق كما يصح في الشهادة الباطلة وان لم يثبت بالقبض وكذا لو قال لا يجوز
حصولها بالقبض لست الدال وله ولكنها العنان في حقها المقصود وان قال بعد ذلك الشهادة قبل الحكم بطلت الدعوى
واستغنى الحكم وفي المتن في هذا الرجل فعلى المدعي هذا البيت منها العنان ليست في فان قال قبل الحكم استغنى الحكم
وان بعد جاز اقران بالبيت العنان وروى في المحكوم عليه وفي حق البيت للمدعي عليه **الثالث** في دعوى العلام التجارية
والعوض وغيره ادعى عليه غصب غلام سدي وبتن صفاته في ما بعلام تركها لغيره صفاته المذكورة فادعى
ان هذا الغلام ملكه بمرس السمع ويحمل على دعوى جبراء ما لو قال هذا هو الغلام الذي طلب احضاره وبتن صفاته المذكورة
قال المدعي عليه في جواب دعوى المدعي بالملك هذا ملكي في يدى فلان من المدعي قال ليس هذا في يدى ولا ملكي لاسيما في دفع
ادعى على امرأة زوجها غيبا تباعها بغيره الدعوى مع غيبة الزوج ادعى انها جارية تباعها بغيره الدعوى مع غيبة الزوج
ادعى انها جارية وفيه يد بغيره او قال غصبها ولم يقبل على كذا نت ملكا يقبل وكذا لو قال غصبها ولم يقبل على كذا نت
ان جبراء تبني وغصبه هذا يصح ادعى على آخر اربعين فيضلا في بطون اربابها لا يصح الا اذا ادعى الاقرار بها حال كونها في
بطون الاقرار وان ظهر انها لم تكن في بطون الاقرار وقت الاقرار لا يصح كدعوى وفي دعوى الاقرار لا بد من مكان الاقرار
سواء كان له حمل او لا وفي الغصب ان كان له حمل وموته لا يصح بلا بيان مكان الاقرار وان لم يكن له حمل صح ودعوى
المحر والخط والظن والشع بالوزن لا يصح لانه مكمل بالنقص التعلل الرواية التي جاءت ان يكون في مكمل اذا اخذ قوة يكون
موزونا لان النقص كان باعتبار الوقت وفي الذبح والنجس يكون وفي ذكرا لوانا صريح الدخول والذبح اذا ذكره في حق
احمر في وسط اليد ذكره في حق ابيض ونوع يقال له جهلك وفي لفظه يصح كدعوى اذا ذكر الجنس لم نوع معينة
او نجسة معينة او غير معينة وصفته جيدة او ردية او وسطه وذكرها كذا مخرج او سنده وقدرها بالكيل والوزن
لاختلاف الحكم باختلاف الاستحسان في الجاهل في بيان مكان الاقرار وبتن الاستدلال قبل قبض وفي مرة
المبيع يجوز الاستدلال ولا يشترط مكان الاقرار وان فرض لا يلزم لتأجيل ويذكر في الاستدلال وان شقاده
في المجلس لو قال بسم الله لم يذكر الاقرار كان على المدعي ان يثبت ان الاقرار كان في المجلس او في مكان
ومختلف في بعضها وفي المتن لو قال بسم الله لم يذكر الاقرار كان على المدعي ان يثبت ان الاقرار كان في المجلس او في مكان
فاذا اقبلت الاقرار لم يكن له ادعاء على المدعي ان يثبت ان الاقرار كان في المجلس او في مكان
فيما فعله صحيح على اعتقاده لا في كونه واقع ولا عند الحكم لا في حق يعتقد عدم صحة الكفارة بل لا يقول فيقول
وقبل للكفارة في المجلس فصيح ويذكر في العوض او في حقه مال نفسه لجواز ان يكون وكذا في الاقرار في غيره
والوكيل في غيره فلا يملك الطلب ويذكر ايضا قبضه من غيره او ايجبه ليكون دينا بالاجماع فان كونه
دينا عند السامع في الاقرار واستهلاكه وقال صدر الام لا يشترط بيان مكان الاقرار في كونه في المجلس
مكانا معتدا وفي بيع كس كان يعتقد بيعين للتسليم وقيل يبيع مكانا ببيع حتى لو باع براءه سواد
يتعين السواد او باء الكلام في قولنا عيسى ان شاء الله تعالى اما الذي في يدك في وزن وكذا في الغيبة
منصوصا على كونه موزونا فيكون الكلام فيه كالكلام في الاشياء الاربعه ولو قال ان كانت ملكه فعليه تسليمها
او مثله لا يصح لان الهلاك لا يوجب الوفاء الا اذا ادعى الهلاك بعد الجور او الاستهلاك مطلقا فعليه العزم

الثالث في دعوى العلام التجارية

النقص باعتبار العرف

المثل في دعوى

المثل في دعوى العلام التجارية ودعوى الادعي المستهلكة لا يصح بلا بيان العيان لجواز ان يكون مثليا وبطلان الغيبة
وقال في الغصب لا يجب ان يذكر العيان لان النظام المكتوبة بالواجب فلا بد من الدعوى بالاحتمال قال بعض
المحققين لا بد ان يذكر لانه ان الغصب كان بغير اذن المالك او بغير حق وقيل لا حاجة اليه لان غنى الطلب في ذلك
وفي دعوى الغصب لا بد ان يذكر حال وجوده انه طابع او علان او امر او ابيض وسطا وجيدا او ردي فلا حاجة
الي بيان ذكر الصفات في دعوى الاحضار وفي المتن لا بد من بيان السبب لانه لا بد من بيان سببها ولا بد من بيان
القيمة يوم الخضوع ووقت الانقطاع لان كلا وقت سبب كوجب على قول فاعل للملك كذا راجعها ادعى
الغنى من غير الغيب لعلنا وكو رخي لا يصح ما لم يبين كونه كل منها ادعى وقدر زمان او سفل لانه لا بد من بيان لغايات
الوقت ويذكر انه صلوا او احضروا او صغروا كغيره وفي دعوى اللحق لا بد من بيان السبب وكذا في دعوى الكفارة وسبب
ويذكر انه في حق المغنولة او غيرها وما عليه في التمسك ابليس او اسود وقد التمسك قيل لا حاجة الا ذكره في حق
وصفته وفي دعوى الاربعين سبب التمسك قال في الام لا حاجة الا ذكره في حقها لانه لا بد من بيان التمسك
وفي العنان بشرط بيان انه تجاري او خوارزجي وفي ذلك لا بد من بيان انه مدقوق او ورق ولو ادعى الحان والدرهم
ولم يذكر صفته الحان وبتن صفاته المذكورة لان الغنى من غير الغيب لا يصح لانه لا بد من بيان التمسك
دعوى الذهب سبب البيع يلزم احضاره لان كان سبب الاستهلاك او بجعل في البيع وفي الذبح اني سلمنا
يذكر الاوصاف والوزن وان غنى لا حاجة الا ذكر الوزن ويذكر الاوصاف في كل ذكرنا اذا ادعى التمسك لا بد
من ذكر الوصف وان قايما ودعوى احضاره لا يجب الا ذكر الوصف تحت عبارة الارفاق بيد تليده وما التمسك
او ادعى في العاقبة على الوفاء فانكر قبضها في التمسك لا يصح دعوى خلا الوفاء لاقرار بوضوحها في غير قبضها
كما اذا ادعى انه مال او دعه عنده عبده كغيب لا يصح دعواه وان كان مال او دعه عنده عبده كغيب لا يصح دعواه
لا عرفه بالوصول لم يغيره الا اذا قال انكها او ادعى عليه الغيبة ولو قال بعثتها اليك عليه يد سماعه لو ادعى المدعيون
انه بعث اليه كذا درهم في الدين او قبض فلان دينة بلا امره يصح الدعوى ويكلف ادعى عليه فرضه ان قال وصل
اليك بيد فلان في مال لا يقبل دعوى العيان الوكيل بالقبض اذا ادعى له ان يثبت ان الاقرار كان في المجلس او في مكان
بالشري وفي دعوى خروج كذا في حقوق الثوب لا يحتاج الا احضارها لان الدعوى في الحقيقة هو المثل والغائب
الرابع في دعوى الدين ادعى عليه عشرة دنانير حرة مناصفة جيدة ولم يذكر انها راجحة سماعه في الصفقة
يكون راجحة غلبا ولو قال نيسا بورية مناصفة مستفدة ولم يذكر جيدة يطالب بالمستفدة لا بالجيدة فلو ذكر
الجيدة ولم يذكر المستفدة صح ولو ذكر النيسا بورية ولم يذكر الجيدة والمستفدة لا بد في الاش في لا حاجة الا ذكر الجيدة
في الدرهم والدنانير لا يفرق المطلق الا عند الغالب وفي الذهب الغنية يحتاج وفي الخطر الخطي يفرق في الامور
وان اختلف الغالب فالغالب في بيع فاعل هذا لو ادعى بانه دينار في المبيع بلا بيان الصفقة يصح في غير
الا مذهب وكذا في دعوى الوضو ولو في البلد فاعل واحد لا يشكل ولو قال ذهب حرة في البلد فاعل واحد وكذا
غلب رواج يصح ويصرف في الاذنة وفي الاقرار بحج على البيان ولو ادعى حطيق كذا في الذهب المدوي
لا يصح لانها انواع كذا في عشرة دنانير نيسا بورية او جارية ولم يذكر الامر يصح ولا بد في دعوى الدنانير
من ان يقول ده درهم او ده نبي وفي النقرة كذلك لا بد ان يقول ده مشتي او ده نبي لو ذكر الطغفاني
يصح وقبل يصح حطيق وفي المتن ادعى عليه اربعمائة درهم فاعل واحد كذا ان كانت الاثر سلطانا يصح الدعوى

الدعوى

مطل
الغنى في ضمان
الدال وفالح
باب الغنى
مطل
سركن على مدسور مدسور

مطلوب
صدق بعض الورثة
يستوفى من حصته

المذيان
فكها
العقل

صدق محمد اولاد

الحاكم على اعداء الدين
الدين عليه

وان كان ٢

لان المقصود بالقبض على الثمن وفي الاقبضة ما عدا اجزاء ان في عرفنا ونقد الثمن ودفعه بالقبض المقتضى
وقال لم يسلم الدار التي من يده الدار لا يسترد الثمن ما لم يبرهن على ذلك ادعى عليه القدر من ثمن جارية بشرائط
وجزئة اثباته فقال كانت لاني ودعيه عذره لا يقبل ولو ادعى كونهما ودعيه وعجز قاضي كونهما فوضنا يقبل العلم بالصور
السابع في دعوى الاجارة ادعى جرة محمدا وباجارة منه وسلم اليه لم يبرهن على ذلك يصح خلاف دعوى التمسك
كما ذكره في وقف لان اجارة العاصم المقتضى بل اذن المالك في استحقاق الاجارة ادعى ان كان استأجره منه هذه
وقبضها ثم انك غصبها منه يصح لانه ادعى عليه فعلا ما لو قال كنت استأجرته منك ثم استأجرته لغيرك
وسلم اليك لان المشتري لا يصح المدعى الملك الاجارة ايضا ما لم يدع عليه فعلا وقال اطلب اليه من يبيع
لادعائه عليه حان فاعطى له فكان خفي اذ يدعي من يبرهن على كل من فاعطى له ملكه وقد اقره في اليد
قال داره والاجارة بينهما اختيارا في دعوى الاجارة المقصود لانه ذكر اول المدة واخرها وتسلمت اجرة
كما لا بد في ذكر المبيع عند دعوى الثمن فان ترك هذه الاشياء اعاد الدعوى وذكر ما وان كان الشاهد تركه
ثم ذكر يقبل ولو بالتعلم في عالم ذكره في المستحق من الموجب على التسليم ويرى المشتري ان العين كان
في يده لا انقضاء حدة الاجارة فينته الموجب او اعلق في حق الاجارة بفسخ الاجارة وقبل الموجب ثم ادعى
على الضامن حوثا جديا جوي واراد من ضمان حصته عليه لا يقبل لان الشرط انقراض كل الاجارة لا بعضها
فانعدم شرط بعدم الاصل **السابع في الوكالة** وفي فضاء الدعوى على غيب دينها جرة رجل
يدعي ان وكيل الغيب في الخصومة فافر المدعي عليه بالوكالة لم يصح حتى لو برهن المدعي على الغيب لم يقبل
وكذا لو ادعى ديناً على ميت بجرة رجل يدعي انه وصي الميت وافر المدعي عليه بوصاية قال برهان عليه لا يقبل
بلا خصم حاضر عندنا فلو حكم بقبولها بلا خصم حاضر ثم جاء رجل للملك وقال انا فلان بن فلان الغلام
وذكرت هذا بطلان على فلان او يفتنه وغاب الموكل فاحضر الوكيل جلا فقال انا وكيل فلان للدين في قضية
على هذا ان عرف الحكم الموكل باسمه قبل دعوى الوكالة ان لم يعرف الموكل لانه ان يبرهن الوكيل على ان
الموكل المذكور اسماء وكنية وكذا لانه اذا لم يعرف الحكم عيسى بن رجل الى الحكم ويتسبب في غيره
ونبيه ويوكل بقبض حتى غيره ويغيب فيضيق حتى يغير باخذ الوكيل حقا ليس له وكذا مما حفظ
ويحاط ولان الحكم انما يحكم للموكل بجرة الوكيل فاذ لم يعرف باسمه ونبيه ولم يبرهن هو يكون حكمه بالجهل
اذ لم يحضر الموكل خضيا عند الحكم وقت التوكيل فانا حضر جلا وقال وكلت هذا بطلب كل حق له على هذا
وعلى كل من عليه حتى يبلده كذا يقبل التوكيل ويجعل خصما ودعيه ونبيه في الصغرى وكله بقبض دينه
او ودعيه فصدقه المودع او النعم ومع ذلك يبرهن توكيل على ذلك لانه ذلك فائدة نظير فيما اذا حكم
بوكالة على هذا الحاضر بالقبض ثم اضر خصما آخر لا يحتاج للاعادة البينة على المحرر وكذا لو برهن بوكالة
على هذا المحرر ثم غاب الوكيل وحضر الموكل او وكيل وحضر آخر لم يطلب هذا المحرر لا يحتاج للاعادة وكذا لو برهن
شاهدا فادعى هذا النعم وفردا او على غيره او وارث له او برهن على رجل انه فلان بن فلان الغلام
وكيل فلان بقبض عليه وان الموكل عليه كذا بعد ان كان النعم الدين والوكالة فقط فعند محضر بطلانها
والدين وعند محضر احد الوكيلين الغياب لا يحتاج للاعادة البينة لان احدهما لا ينفرد بقبض
الدين فكان مضطرا لا انقضاء خصما آخر الغياب واذا ثبت لم عليك بقبض حتى يحضر توكيل الغياب وعنده

مطل
اجارة العاصم المقتضى
بلا اذن مالك

مطل
البينة بلا خصم حاضر
لم يقبل

لو برهن من

لو برهن من ادعى وكيل فلان مع فلان لخاصة فلانا وبقبض دين واجارة صنع كل منهما فانه يحكم بوجاهة
للا غيب ولو برهن الوصي ان فلانا او صديقه ولا فلان الغيب يحكم بوصاية فلانا عندنا وعند
يقبض بوصايته وحده بناء على امكان تفردها بالوصاية والتصرف واحده وكلما الحكم ادعى
انه وكيل فلان فطلب حقوقه على هذا الحكم فقال وكيل اخذ وكلما الحكم ان موكل هذا برهن على يد
ليس على هذا المحرر وليس على بالوكالة هذه فبرهن توكيل على الوكالة لا يقبل لعدم الخصم ادعى انه وكيل
فلان بطلب دينه ولحقه فبينة واحضره فقال المدعيون ابراهم موكلك عن الدين او اقبض اليه ادعى انه
حضر عنها ان التوكيل بالتمسك المقتضى مع دعوى الغول لانه لا يمكن ان يبرهن التمسك بقبض ابراهم على
الغول والاداء ولم يقبل بكذا وكذا ليس بوكيل وصدقه الخصم لا يصح وقايدته فاما اذا كان الصلح او اقبض
بدل مع الخصم ثم قال ما انا بوكيل واراد استردا ما وقع وصدقه الخصم لا يصح فعلق في الموكل انه **الثامن في دعوى الكفالة**
ان له على الغيب الغاء هذا الكفيل عنه ان ادعى كفا له بمهنة بان قال قال الكفيل بطلت بكل ما كان على فلان
ولي عليه في ذلك وشهوده مثل ذلك ونصوا على قبولها فقبض بها على الحاضر والغيب له حطالة ايها
شاهدا ولا يحتاج للاعادة البينة بعد حصول الاصل وان فسر الكفالة وقال الكفالت بالفتح على الغيب
ان قال كانت باعده ويرى من حكمها عليها كما حرر فيها اذا كانت الكفالة بمهنة وان لم يبرهن الامر ويرى من قبل
الكفيل خاصة فاذا حضر الغيب لا بد من اعادة البينة باع منها ما عدا الف وكفل كل منها الكفيل
الاخر بامره يحكم بالفتح عليه بقبضها اصاله ونقصها كفا له وان لم يبرهن منه شيئا حتى لو اشترى الاخر
لا المطالبة منه بلا اعادة البينة وكذا لو برهن من انه كفيل له هذا الرجل وفلان غيب فلان بالفتح وكل
منها كفيل في الاخر بامره يقبض عليه ما حضر الوصي الغيب لا يحتاج للاعادة البينة اشترى بغيره وبقبضه
وطلب البايع عنه فبرهن ان اصابه على زيد الغيب فجاء المحتال عليه فاعطى المال عليه ادعى عليه الكفالة
باجرة معلقة ففسخ الاجارة ويرى من على فسخ الاجارة حال غيبة الموجب وان الحال لازم على الكفيل
ويطالب بمال ايها شاهدا وان اخذه في الكفيل رجع على الاصل ان الكفالة باعده وان لم يبرهن
في الكفيل صدق الاصل فالفسخ ماض لان الما لم يبرهن على الكفيل ففسخ الاجارة لعدم تحقق الشرط
بلا حشر وطبر من على انه كفيل له في فلان وحكم به فابرأ الكفيل في الكفالة ثم على فساد الدعوى حكم
واراد اعادة الدعوى على هذا الكفيل على وجه الصلح لا يصح لعدم الكفالة بالبراءة ادعى عليه في صدقها
معلقة بوقوع الوقف فبرهن وجهها بالبرهان الكفالة وان اذ بها على طلبها بقبضه عنها سنة
فان الشرط قد وجد والمال عليه ويرى من على طه على الكفيل يقبل ويقبض بالمال على الكفيل بالوقف
على الزوج ويجعل الكفيل خصما في الزوج وفي نظير مما عدا ذلك في كفولين والبايع المذهب الصحيح
انه لا ينصب خصما فان ثبت شرط حصة على الغيب اذا كان الغيب محال فبرهن بقبضه المال لا بالوقف
وقد عرفنا في الجاهل في كتاب النكاح ادعى انه كفيل له قائلا ان مات فلان جملته لو دعيته فكان
صان من مات فلان جملته لم يبرهن عليه ضمانها بين المدعي وحكم له ان يبرهن **التاسع في دعوى الصلح**
بجو التواراد في دارا وصاله واخذ بدل الصلح ثم استحق الدار من المدعي عليه فيسترد بدل الصلح على حال اما

بائع الاخر فليس البايع
احد على وبرهن
على هذا البيع منها
فان كذا منها

وبينة الرض له ولا يلتفت بالبينة المتعارفة لغيره وكذا لا يحتاج برهن على غلام انما به ونفقة عليه في الغلام
ان يحتاج اب زيدا هذا وزيد كجرح بالبينة بنية الحاجة ويقتضى على الغلام بالنفقة ولا يلتفت بالبينة الغلام
ولا يحكم بنسب رجل في جليس الا ان يتوى حالها في الدعوى والبينة وفي كل شيء لا يوجد الا حكم لاجلها
دون الاخر سبيل فاما لو كان احدهما كدعوى بان يتوى بالنسب لا يتوى الا في الاخر كان اوله بالنسب الا في غلامان
تومان مات احدهما مال والاخر من تحت حاج جاء رجل ادعى انه ابوهم لاجل الميراث وادعى الزم على ابوهما
وطلب منه نفقة وبرهنهما معا حكم بنسب الغلامين في ابوين بل ان جرح لان كل منهما يدعي حقا على غيره فاقبوا
وقوت على الحكم بالنفقة فمن البين ان لها اقا حوسرا وانكرت برهن العم في النفقة بخلاف الابوين لا يثبت
بينة العم بعد موت نسبه في العم بان لها اقا ولا يقبل على ان لها اب بعد موت نسبه فاما الابوين في بنية
الغيط ادعت امرأة اخوها وادعى البينة عليه يقبل بنية امرأة ويكون لها النفقة وقال ابن عبد البر
الغيط انه ابنه من زوجته الامة فهو ابنه ويكون حرا ولا يكون ابن زوجته هذه وعند ابن الملا عنه لا يصح دعوى
لغير زوجة الامة ولد على فراشه ادعت على زوجها ان هذا ولد منك والولد يدعي ما سمعت على الولادة امرأة
وكذبها الزوج قال محمد بن ابي اذ الرضا لم يقيم لقيام الغرض ولو كان الزوج يدعي الولد وكذبته المرأة وبرهن
امرأة على الولادة لا يصح الزوج وانما يثبت بشهادة القابلة اذا ادعت المرأة الولادة وعند غيره في رجل
وامرأة ادعاه كل منهما زوجا وروجه آخ فانه يكون ابن الرجل فان شهد امرأته على ولادتها وكانت زوجة
لهذا كان ابنه منها بهذه الشهادة فنعاه عنها وعلمت ادعى ان هذا الولد لها بالزواج وانكرت التلحاح
وقالت لا بل منك في الزنا يثبت النسب ثم لم يزل يصرح هذا خلافا وذكر في الاصل ادعت كولا له
في التلحاح وانكره الرجل وادعى كولا له في الزنا لا يثبت النسب ولم يزل يصرح هذا خلافا وذكر في الاصل ادعت كولا له
كل لا يقطع عنه النسب ان نفاه في مدة بعيدة وقد روى عنه ثمانين الامام فوضعه لا راي الحاكم ولو بقي
وكتبت ثم نفاه لا يصح النفي بخلاف ولدا الامة اذا سكنت وقت الحية ثم نفاه حيث يصح وفي كتاب النكاح
ولد الامة بولد لحره وجعل النكاح على التهمة اقرارها بما حيا في طرة جده في حقه اقراره بمرضاة امه وامه بولد
له غلاما وليس بنسب معلوم صح وان عليه من حيط لا يصح في شتره ان فضلت الزكوة في الدين وان لم يكن له حلق
في ملكه وكذا اذا ولدت جارية في ملكه ادعى انه ابنه في مرض موته برهن وان لم يكن له حلق
قال ان كان في بطن جارية غلام فهو حرة وان كان انه فلا فولدت بنية من غيرها كان لانه لما ادعى كوله
لا يتعين توصف ونحو محمد اعق غلاما ثم ادعى انه ابنه برهن منه الغلام وخلفه على الذي اعقده ادعى غلاما
صغيرا لا يعرف عنه فان صدق فيه الذي الغلام في يده فهو ابنه والا فلا وان اقر الذي في يده كغلاما لم يقبل حجت
دعوى ولده في ملكه غلام قباعه وباعه المشتري ايضا ثم ادعى انه ولده بطلت البينات كلها لكون النكاح
عقودا باع الحامل فولدت عند المشتري لا قبله نصف عام وكانت عند البائع عام غايين صحته دعوى المشتري
وبطل البيع وبعد اعقاف كوله لا يصح الدعوى وبصح بوعا في الام لان كوله هو الاصل وكان ابنه ووجهه
الولد في العن الا المشتري وانما فرضنا ولادتها عند المشتري لا قبله نصف عام وكونها عند البائع كزوجه
ليحصل القطع بكون العلوق عند البائع وان شكل بان جئت عند المشتري لا كزوجه نصف عام واقل في غايين
في وقت البيع لا يثبت الا بتصديق المشتري وان اكثر من غايين لا يصح ان كذب المشتري وان صدق ببيع الدعوى

مطلب
لا يحكم بنسب رجلين
الا ان يتوى حالهما

مطلب
لقيام الغرض

مطلب
بينة بشهادة القابلة

مطلب
لا يثبت النسب بالولادة الزنا

مطلب
عبد في صحة المقررة فرفقه
انه ابنه يبرهن

ولا يبطل البيع

ولا يبطل البيع جملة على الاستيلاء بالتمسك وفي القدر ان انتبه لا قبله نصف عام فادعاه البائع ويبرهن
او بعد البائع قال ابن عمر وقد ذكرنا ان بعد موت الولد لا يصح دعوى البائع ويصح بعد موت الام وبما قبله
وبره كل الثمن عنده وقال لا حق له في الولد فقط بنية على تقويم ام الولد ويصح باع الحامل وقال جليلها
بيل مخزومي فولدت عند المشتري لا قبله نصف عام ثم ادعى البائع ولادته البائع ولادته البائع ثم اعقها المشتري
ادعت لا يصح اعقافه ويصح في الموت فحقها ويرجع بكل الثمن وفي الطامع لو قال هذا ابن عبدي وابن فلان اعقب
ثم قال هو ابنه لا يكون ابنه ابدا وقال ان كذب المولى في النسب ثم ادعى الموصي وقول الام لا يصح له دفع دعوى
البائع كوله لانه اذا اقر الولد لرجل لا يصح دعوى تبعية ذلك لنفسه ابدا باع احد التوأمين فاعقده المشتري
ثم ادعى البائع كونه حرة وبطل عنق المشتري عاجل جارية فحقها دون البزج فاختت بآءه وجعل فيهما
وعلمت منه صارت ثم ولد قال احمد بن ابنه واجر على البنيان وبعده كبر ورثته على البنيان ولا يثبت
النسب حتى يجتمعوا على احدهما ادعى انه ابوه لا يصح في التصديق المصدق عليه ما دة رجلين او رجل اقر
وكذا اذا ادعى انه ابنه ان كان يعبر عنه نفسه والامام يبرعوا به احسانا وفي الزنا ادعت من قال لعبد هذا ابنه
ان كان بايعا او كان يبرع عنه نفسه يرجع التصديق ان كان لم يبرع في الرق على نفسه لانه يحكم الدار فله التصديق
اما اذا اقر باق على نفسه فهو غير له في لا يبرع عنه لا بشرط التصديق ودعوى البينة يتم بقوله هذا ابنه لان كل
ولد على فراشه ولو قال ليس كوله حرة ثم قال هو حرة صح ولو قال هو حرة ثم نفاه لا يصح وفي دعوى الخوة كالحاج
الاكثر لجد على اختياره ثم ادعى انه ابنه ثم نفاه في كونه لجد يبرع في الام والام الجدة ادعت الارث
بالعومة ثم بالابوة لا يصح وان عاد ولا دعوى العموم يسمع ادعت بنية رجل لا يصح بل بشهادة القابلة
اخوه وطلب بالنفقة فانكرت الميراث المدعى عليه يطلب ميراثا لا يقبل لان هذا كنفقة ودعوى المال فليكن
فيه التساقض **نوع** مات غلام في يد رجل فقال هذا ابن الميت سلم اليه ولو قال هذا اخ الميت لا يقبل الحكم في
الامر لم يعلم المال اليه لان الابن لا يحجب خزان غايته انه يظهر له ميراث والاخ يحرم بالابن فلم يكن وارثا على
كل حال ولو اقر الامام او غيره بالغي في مال له فلان تلوم الحكم فان لم يحضر له وارث اعطاه للموعدة كخاذا الاخ يتلوم
فان لم يظهر له وارث اقر اعطاه للاخ وان ظهر له وارث دفع المال اليه وكان القول قوله في الوصية وان لم يظهر له وارث
او وارث اقر اعطى كل ذي حق حقه واخذ منه كنفقة وان لم يجد كنفقة اعطاه المال وصحته ان كان نفقة لبيلا ملكا
وان كان غير نفقة لا يعطيه المال ويتلوم الحكم حتى يظهر له وارث لا وارث له او يكون الزنا به ذلك ثم يعطيه المال ويضمنه لم
يقدر الامام التلوم برهان كما هو ذاب في فوضته لا راي الحاكم الا ان يغلب على ظنه لو كان له وارث لظهر وعندها
يقدر بنية وعندها كنفقة بنية هذا اذا قال لا وارث له غيره اما اذا قال له وارث آخر كنفقة لا يعلم مات او لا
لا يدفع اليه الا قليلا ولا كثير حتى يبرهن انه لا وارث له غيره وان تلوم ومضرة زناه ويستوى ان يكون ميراثا لغيره
كالاب او ميراثا لغيره كالجدة او قال كالاخ لا يبرهن بنية الابن وفي النفقة في يده مال الغائب جاء رجل ادعى
انه ابن الغائب مات وصدة ذواليد يتلوم الحاكم اي يخبر زمانا لو كان له وارث لظهر وقد اخطاوى بنية
سواء قال لا وارث له غيره او لا وقيل ما قدر الخطاوى ولما اقر ان ما فيه كان لزوجته ورثته عنها وهذا اخوها
واكثر الاخ المفقود يكون زوجها قال الحاكم المال بنية ما الا بمرهن الاخ على بطلان الزوجه وقال محمد بن
الحاكم كل الاخ الا ان يبرهن الزوج على الزوجه كذا في العيون ولو قال في حصول النسب هذا المال كان لابي

صحة

مطلب
اخذت الجارية
ما لم يولها
فانها مملوكة
في قولنا

وتركها ميراثا ولا في هذا فقال المقلد انما الابن لانت فحق على ان المال بينهما انصافا وقال زفر المال كله
 للمقلد كما ان المال له والفرق لزوم البتة لا الرجعية على ما يدعي ان اخ القايست لا وارث له غيره
 او انه ابوه او امرأته او مولاه عتاق او ادخلت لها عتاق او خالته او بنت خيم او اخت لا وارث له غير هؤلاء
 انه زوجا وزوجته او انه موصوله بكل المال او بعضها وصدة في يده التركة او قال لا ادري للتركة مستحاضا غير كما
 فليس يدعي الوصية شئ ويدفع الحكم المال لادعي الوارثة ولا يراد من ادعي البتة ان لا يراد من ادعي الوارثة
 والوصية ويكلف الوارث بانه ما هذا زوج الموصوفة او زوجته او موصوله بما ذكرنا لو لم يرهنوا على ما هم اخذوا
 البر من بطريقه ولو اقرضا جاب ليدان كيت كان اعرق بانه ابنه او ابوه او مولاه عتاق او اوصوله بثلث المال
 او كله او انما زوجته المال القرابة الولادة وحول العتاق في حال عتاقها هذه الاشياء يحلف الاقرار بالتمسك وحولاء
 الحوالات وكوصية لانه اقرار بسبب باض وما ذكرنا اقرار بسبب قائم وهذا هو الوقف الموعود ان **نوع** شهدا
 ان اباه مات في هذه كذا راقا لا كانت لابنه لا يقبل لعدم الجواز قال ان اخا يقبل ولو قال كان في يده اباه ولا يبيع
 مات وتركها ميراثا لا كانت لابنه اجماعا او ادعيها او اعادها او ميراثا بانه يقبل اجماعا وكذا لو قال
 كانت لابنه او في يده اباه يوم مات يقبل ولو قال انما لابنه لم يتو لومات وتركها ميراثا يقبل على الخلاف واختار
 الفضيلة لا يقبل وهو الاصح في الجملة وصنع عتاق في العين كالتب ذل ان لا فرق في اشتراط الميراث بين العتاق
 والعيون والمنصوص في اكثر الجوامع ومقتضى ان لو قال كان ملكا لابنه لا يوم موته يكون جوازا يقبل واخرى
 بعضهم بانه ينبغي ان لا يقبل لان لفظ اليوم مشترك بين حلقين موقت وبين حالها فاذ قرن بالمتن محمل
 على الباطن وبما لا يعتد محمل على مطلق كوقت والموت محملا لا يعتد لانه لا يقبل ضرب المدة كالطلاق والكلام
 قايده مطلق كوقت ويجوز ان يكون ملكا له في اول النهار ولا يكون ملكا له وقت الموت فلا يحصل الجواز اذ قال
 بالقرينة ملك ويبدو روز وفات او قال تابر روز وفات حودع الميت اقرار لانه ان الميت ثم قال لاخر هذا
 انما لميت ايضا فقال لا ولا ليس له ان يقرى فانه يدفع المال لا الاول ثم يخاصان بميراثهم بين الغنم او كورته
 قال الامام لا اخذ منهم كنيلا هذا شئ اصطفا بعض العتقة وهو ظلم قالوا هذا انكشف عن مدبهم بان المحدث
 يحظى ايضا قبل ان قولها الجواز التكنيل كشف عن الاعتراف وانت جبر بان هذا الامر باطل فانه جواز الجواز
 اخذ التكنيل قياسا على راد الاقوى واللفظ فانه يلزم منه كون كل جهة موصيا والاسد لا في وصف الامام
 بالظلم بناء على ملازمة عادته كانت في تلك العصر عدم تعديك بعضا والآخر المحدث فكان التكنيل الصادر
 في تعاضد تكليفه القاضية فيكون المراد من بعض العتقة القاضية المصودة وزيف ايضا بان المحدث اخطا
 فلا جواز خلاف وغاية انه بالتكنيل اخطا فلا يكون ظلم اذ يصح الاستدلال **ارجح** بان الامام قال وظلم
 وميل قالو صنف لميل دل ان المراد بالظلم وضع الشئ في غير موضعه والطلاق ولو بالجواز دل على انه كجواز اولاه
 لما صح ذلك فحصل الكشف بالوصف او الفخ من الامام به لا بالنص في كواقع ادعي دارا راعا على زيد ثم بان
 باقرار المحدث ان الدار كلها في يد غيره فاعاد ادعي عليه قبل لا يسمع قبل يسمع ادعي عليه ان الدار التي في
 يده كانت لابنه مات عنه وغايتها وغايتها في حقها فاقسمها في الدار في نصيب جميع ولو علم ان اخته
 اقرت له بما يخصها من الدار لا يقبل لان ادعي الاقرار في طرف الاستحقاق لا يسمع ادعي حدودا او ميراث
 فانت ادعي عليه حكم تلك البتة على الوارث ثم ادعي الوارث الملك مطلق على الحكومة لان ادعي جهة الوارثة

لا يقبل لانه

لا يقبل لانه صار مقضيا عليه **الحادي عشر في دعوى الرق للمرأة** باع عبد ثم ادعي انه عتاق وكان خرا ثم باع ببيع
 ودور القاضية باع ثم ادعي انه كان ذبوره او اعتقه لا يسمع لو ادعي انه خلق من ثمة يقبل ويثبت نسب بطل البيع
 نظيره اشترى عبدا وادعي انه حر والرضا الحكم باقرار من على الحرية والعبد يتركه يقبل ويرجع بالحق وفي المسقط
 باع ايضا ثم ادعي انه كان وقتها وفي الذميرة او كان وقتها على فان لم يكن له بيته وارا وكلف البائع لكلف
 لعدم صحة الدعوى للنفق وان برهن قال لعقبة ابو جعفر يقبل ويبطل البيع لعدم اشتراط الدعوى في الوقف
 كما في عتق المأنة وبما اخذ الصداق الصحيح ان الجواب على الطلاق غير مقرر فان توقف لوقف الله قاله باطلا وان حق
 العبد لا بد فيه من ادعي برهن عبد على ذميره بلحرية وذا اليد على انه ودعة فلان واجاب فلان او اعان
 فلان عنده يندفع دعوى العبد لكن كمال بيته وبين المودع كما لو برهن العبد على الوكيل بنقل بيته على الحرية في قصر
 يد الوكيل لا في اوقات الحرية كذا هنا ولو برهن العبد على مولاه بلحرية وبرهن مولاه على الرق في بيته العبد
 لان الرق لا يراد على الحرية بل على الرق ولو قال العبد عتقه فلان وذا اليد مودع فلان هذا عتقه لا كمال
 بيته وبين المودع لانه اقرار بالرق وكذا اذا لم يرهن المودع على الوديعة منه لا كمال لاعتقاقها يكون ملكا للعتاق
 وان قال شهود المودع هذا العبد دعة فلان عند هذا ولم يتوضوا كونه ملكا له ان ادعي العبد عتاق المودع
 يقبل شهادتهم لا اقرار العبد بالرق وان ادعي الحرية لا ما لم يتوضوا عليه كونه ملكا للبائع للمودع ولو قال العبد
 انما راد الاصل فالقول له بحكم الاصل ما لم يستوت منه اتينا بالرق وبعده لا يقبل قوله بل بانه اذ يدان
 زعمت انها ام ولد فلان او مدبرته او مكنته او قالت اعنقه فلان وقال في اليد لا بل هي مملوكة فالقول الذي اليد
 وقال ان القول لها لا للمقلد ان كنهها المقلد في العتق وشعبه وصدة الرق فالقول الذي اليد ولو قال الذي اليد
 اشترتها فلان وقالت اعنقه هو برهننا على ما قاله قبينة العتق ولا الا اذا كان في يدك في قبض جاعلا
 قدم ومعه رجال ونساء وصبيان بخدمونه وادعي انهم ارقاء وادعي انهم احرار فالقول لهم علمهم بالملك
 ثم اقرار اربع او بيته وان كانوا في التركة او اليد او السند او الرزم او الحزوة جامع الصغر غلام في يده
 يدعي الحرية وقال ذكيد هو غلام فان كان لا يعرف فالقول الذي اليد لا كماله وان كان يعرف فبانه
 قال لعل للغلام وان برهننا على الرق والحرية قبينة الغلام ولا فالقول للغلام في انك الرق كالمودع في دعوى
 رادك دعة او للمالك حيث يكون بقوله والبيته بيته ايضا وكذا اذا قال كسنا جواضعه بلس حاة
 ولا احررك وقالت لا بل بليته ولا ابرح فالقول لها وان برهننا قبنتها وكذا اذا قال انك لم تملكته شرا
 وحضه وقال علم اليد لا بل اخذت بالاشكال في العلم بالخالي ولم يحضه فالقول المطلوب وبكيتته بيته الطالب
 وان برهننا قبينة المطلوب ولا وكذا اذا بعث الزوج اليها ثوبا وقال لانه الكسوة وقالت لانه ثوبه
 للزوج لان الملك ارفع بجهة التملك عليها البيته وان برهننا قبينة بيته باع من المشتري على ان كسنا كان
 اعتق المبيع قبل بيعه من او قال كنت عتقت عتقة بالشري فاشترتها من آخر ودعة عنه يقبل ويثبت النسب وان كان
 دفع وكذا لو برهن البائع على المشتري اعنقه قبل البيع من يقبل لان التساقض عتق في هذا الباب وفي الاجناس
 دعوى المشتري لحرية ثم البائع لو اشترى البائع وعجز المشتري عن اتيته مقصودا على المشتري وان برهن يقبل عندك
 وقال لا يقبل بيته المشتري على البائع بعد اشترى ولو اشترى من الاثر اشترى محضيا ومغفرة والزوم الحكم
 الاقرار على اشترى ثم برهن على البائع ليرجع بالحق عليه يقبل ادعي الرق لحرية الاصل ثم العتق الحارجه يقبل ولا يمنع

طلب
بيته دعوى العبد اول

طلب
بيته دعوى العبد اول

التناقص صحة الدعوى لا يشترط الدعوى في الحرة الاصلية ويشترط في العارية عند خلاصها بعد اذ في التحليف بشرط
 الدعوى جماعا وفي الاصلية لا يشترط الدعوى جماعا وفي جمل مع الصغير لا يشترط فانه بعد ثم ادعى الحرة بسبع وقوله
 اذ هو كمثل دعوى الحرة الاصلية والعارية ثم ان البائع حاضرا ومعلوم مكانه يرجع اليه عليه وان غاب غيبته
 منقطعة ترجع على العبد والعبد على البائع من وجده وقال ان لا يرجع على العبد عما لو قال لا يشترط اذ قال لا يشترط
 فقط او كما لو قال ان يترقى فانه عبيد ادعى عبيد مولاه انه على عتقه بدخول فلان الدار وجد شرطه الغائب
 وعقود برهن عليه يقبل وان ادعى الغائب على عتق رابعه الغائب عتقه وقرع الغائب بجمعه وعقود
 لا يقبل وكذا في امران المدعى على الغائب ان كان شرطه يتصرف الغائب لا يقبل وان لا يتصرف يقبل ادعى ربا على
 عبيد ادعى وكيل عبيد صريته على مولاه بشرط حضور العبد ورجوع المشتري اليه على البائع بوجوب الحرة على
 لا يشترط حضور العبد **الثاني عشر في دعوى النكاح** وفي النكاح ادعى النكاح اذ عتق العبد فاقترحت لاصحابها
 لا يقضيه لاصحابها كما لو لم تقروا لم يقض له بقرار باصحاب اليد وان اراد على السواد واقترحت لاصحابها بعد لم يقض
 فهي له وان لم تقروا لاصحابها فاقترحت له فاقض له فاقض له فاقض له فاقض له فاقض له فاقض له فاقض له فاقض له
 نكاحها لا يترجح احداهما الا بسبق الترخيص او باليد او بقرار ما او بدخول احداهما بها فان وجد احد الثلثة لاصحابها
 وبرهن الاخر على البسوق فمما ولا ان اراد احدها لا غير فالتاريخ اوله وان اراد احدها ولا غيره فبعضها باليد او
 وان اقترحت لاصحابها ولا غيرها فالتاريخ فاقترحت له وهذا كله في قبضتها ما بعد موتها ان ارادها فالتاريخ وان سوتها
 او لم يورثها حكم بالنكاح بينهما وعلى كل منهما نصف المهر وثمان ميراث الزوج واحد وان كانت جاثية بولده فموتها
 وثمان ميراث ميراث اب واحد وميراث الولد في كل منهما ميراث اب واحد ولو لم يورثها على النكاح حال الطلقة
 لكن احداهما على النكاح والاخر على اقرارها به لا يترجح بعد التماس لو برهن احداهما على اقرارها بالنكاح بحكم
 كما لو عاينا اعتراضا لاصحابها بعد التماس ادعى نكاحها فبرهن وحكم له به ثم برهن الاخر على نكاحها لا يقبل كما لا يقبل
 ادعاه في فلان وبرهن عليه وحكم له به ثم ادعى آخر شرا فاقترحت فلان ايضا وبرهن لا يقبل ويجعل الشري المحكوم به
 سابقا كذا منها ولو برهن على نسب مولود وحكم له به ثم ادعاه آخر وبرهن على ذلك لا يقبل وفي الملك المطلق
 لو برهن عليه وحكم له به ثم ادعاه آخر وبرهن على ذلك يقبل ويجعل الثاني في فناء وحجته الحاجج برهن على انها
 منكوحة وفي ذي اليد بغير حق وقال في اليد زوجة والمرة تصدق ذاك اليك حكم بالنكاح للحاجج كما ادعى الحاجج
 الشري من زيد وصاحب اليد ايضا ادعى الشري من زيد وزيد صدق صاحب اليد بغير قبضته ببيته الحاجج وان برهن
 ذو اليد على النكاح بل تاريخ قبضته او لا قبضته بالقبض انما دليل سبق لان القبض يكون حقا ظاهرا او ذاتيا
 يكون اذا كان سابقا وفي كراهة ادعى نكاح امرأة احداهما قال للمرأة خدي بيد زوجك اذ هي لا يكون
 اقرارا بالنكاح لانه لم يخاطب معناه لو قال خدي بيد زوجك هذا اذ هي يكون اقرارا لانها لما تعاوضنا
 وتعد العمل بهما رجعتا الى التصديق لان النكاح محال بمتى به ولو برهن عليه بالنكاح ولم يظهر حال الشهود
 فاقترحت النكاح لا خير لهما الا ان لا يعدم ثبوت نكاح الاول هذا اذا قال لا يثبت له سواء اما اذا قال لا يثبت له
 آخر كمال بين المرأة يظهر بغير المدعى برهن عليها بالنكاح فاقترحت الزوج آخر وهو فلان فلان في بلد كذا
 بحكم لبرهن ولا يثبت لاقتراد ادعى عليه نكاحها فانكر ثم ادعى نكاحها وزعم انه تزوجها بعد ذلك يقبل
 لان حجج دعوى النكاح من زوج امرأة فناء آخره ادعى تزوجها قبله لبرهان له وادان يستلزم المرأة

مطلب
 دعوى على الغائب
 ان كان لا يتصور

لا عين عليها عمرة

لا عين عليها عمرة وعندهما لا يستلزم المرأة ما لم يكلف الزوج لعدم جواز اقرارها على الزوج ان كان كليا او لا
 بانه ما تعلم انه تزوجها قبلت فان خلف في امره فلو تكلف بكلف المرأة على البنات فان خلفت برهن ان
 فرق بينهما وبين النكاح اي امرأة الاول تزوجها وابنتها عتق ثم قال لا اعلم ايتهما الاول قال لا يكلف لكل
 منها بانه ما تزوجها قبلت صحتها بابتهاش وان شأنا فخرج لهما فان خلفا احداهما ثبت نكاح
 الاخرى ان نكل الاول لم تزوجها وبطل نكاح الاخرى وحجته مسئلة ان ادعى كل منهما سبقا فثبتت مسئلة
 الخلف في الاشياء السنة على قولها وعكس في امرأة لها رجل اولاد وهي حرة فثبتت مسئلة بطلان سبب من انكرت
 ان تكون امرأتها ان كانت اقترحت ان الولد منها فاقترحت امرأته وان لم يكن بينهما اولاد وانما كانت معه على تلك الحالة
 قالوا لها بالعمرة زوجها ابوها فثبتت ادعى الارث بعد موت الزوج ان قالت كنت امرأتها بالتميز في الهاتين
 وان قالت لم امره ولكن لا بلغة انه تزوجها فثبتت النكاح لانه ثبت من على الاجابة ادعت النكاح فثبتت
 زوجته والى منه ان قالت برضاها يصح لان الرضا لا يكون الا سابقا فيصير الدعوى وان قالت لا اجارة
 بسا الحكم عنها ان اجازتك كانت بعد عتق والدك بنطوق او بسكوت ان بعدة لا يسبح لانهما اقترحت بوقوع
 العتق موقوف فاقضه ذلك يدعي زوال العتق فلا يقبل بلائحته وان ادعى الاجابة قبل العقد بان ادعت السكوت
 عند الاستمرار والاجارة صرحا يقبل اذ ابرهنه على النكاح له بشان صنفه يكره برهن رجل على ان بابا
 زوج منه الصنف وبرهن على تزوج الكبري فثبتت الزوج اوله امرأة في دار برهنه ان الدار لها والرجل على كمالها
 وبرهن الرجل على انها زوجة والدار ملكه فثبتت المرأة في الدار اوله لانها في الدار والدار فاقترحت
 الزوج في الزوجية اوله وتزوجها منه نفسها اقرار بان الرجل ليس بملك لانهما لا يقبل بزوجها لها
 وعكس ان الدار لها والرجل عتقها ولو برهن الرجل على انه حوالا اصل والمثلية بحالها كانت امرأته وحكم بالدار
 لها والرجل بانه حوالا الدار والمرأة في يده حيث جعلها امرأته فصارت زوجة بشارع ان في دار في ايديها
 كل منهما يدعي ان الدار له ادعى عليه انه تزوجها فانكرت ثم جاثت بعد موته تدعى الميراث لها ذلك كذا لو انكرت نكاحها
 حين ادعت عليه نكاح ثم جاثت بعد موته تدعى الميراث له ذلك عند عتقها وعنده لا قال محمد في الاصل اقراره تزوج
 فلانة في صحة او مرض ثم جرد وصدة المرأة في صوته او بعد موته جاز وان اقترحت ثم جثت ثم صدقها الزوج
 بعد موتها جاز عند ائتمارها لعدم العدة عليه حتى لا تزوج باختها او اربع سواها ادعت الطلاق فانكر
 ثم مات لا يملك مطالبة الميراث ادعى عليها ان زوجها الغائب طلقها وانقضت عدتها وتزوجها فاقترحت زوجية
 الغائب واكرت طلاقها فبرهن عليها بالطلاق بغيرها بانه زوجة الحاضر ولا يحتاج الى اعادة البينة او اقرار الغائب
 ادعى نكاح معتدة يشترط حضرة الزوج المطلق بانها كان الطلاق او بغيرها ادعى عليها نكاحا فقالت كنت
 زوجة لكن اجرت بوفاء فاعتدت وتزوجت بهذا فهي زوجة لم يدعي ولو قالت انا امرأة هذا وكنت كذا لهذا المدعي
 او لا وقت القصة فهي امرأة التي اصلها ذكر في كتاب النكاح فثبتت تزوجها زيد بعد ما تزوجت غيره فاقترحت
 زيد لان الاقرار صحيح حال خلوهما في المراح فلانة لا اقرارا لك بعد خلوهما الاول ولا فرق بين اذ كانا اعز زيدا
 وعز ابديا بالنكاح اذ سكنا ادعى نكاح صغيره وقال زوجتيها حاكم خوارزم ولم يذكر اسم الحاكم ولا بية
 ولان كان فوق اليد لواله امر الزوج وهل كان لها ادعى ولي ام لا ويشترط ذكر الكل اذ كلف عليه الزوجية فثبتت
 كنت اقترحت بانه معتدة فلان لا يثبت دفعه كذا كونه منقصة العدة وقت الزوج لا وقت الاقرار وان برهن

ادعى ان الولد
 منها

مطلب
 الدعوى في الاشياء السنة
 على قدر لها

مطلب
 ادعى الغائب
 الا اعاد البينة

واخذ النصف فان ترك احد هما ان قبل الحكم له ياخذ الآخر بكل الثمن بلا خيار وان بعد الحكم لا ياخذ الا النصف بشرط الثمن
وان ادعيه في غير ذي اليد فافضا اذ لم يورثها او تارخا وادعيه في سبقت تاريخ احد هما فله اجماعا وان ارجع
احد هما فقط فله بخلاف ما اذا ادعيه على الملك من رجلين فانه بينهما انصافا وان نصيبه في غير ثمنه على
القبض قدم على المورث كما لو ارثا تاريخا واحدا ونصيبه في قبض احد هما على القبض الا اذا كان تاريخ احد هما سبق
هذا اذا كان في يد ثالث وان في يد احد هما فهو اوله لانه قبض عيان ارجح الا خوام لا ذكر شهود القبض لا يقدم
قبض عيان على قبض لغيره والتاريخ بخلاف دعوى تملكها الملك من رجلين والدارق يداها فانه يحكم بالخارج ارجحا ولا
اؤرخ احد هما فقط الا اذا كان تاريخ صاحب اليد سبق وان ادعى احد هما الشئ الآخر قطعة او صدقة او مينا
او كسرة او احد فاشري ولا اجماعا للفتوة اذ جعل التاريخ وان علم الاول فهو اوله وان كانا متساوية او احد هما متساوية
والا فصدقة لا يصح بل ذكر القبض وان ذكره ولم يورثها او تارخا واحدا فان كان لا يحكم النصف كالعقد لحام
بينهما وان احكم كالميراث لا يحكم بنصف عند الامم وعند بعض النصارى ولو في يد احد هما يقضي له اجماعا ولو من رجل
على متهمة متبوعة من رجلين او على شري من آخره او على ارض من آخره او على صدقة متبوعة من آخره فحكم بينهم
اربعا وان برهن احد هما على الارث فبرهنا ولا فوى على الشري فبرهنا فاشري اوله والصدقة فبرهنا
كالشري اذا ادعى الآخر منه والتمس مع القبض ولا فوى على الشري فبرهنا فاشري اوله والصدقة فبرهنا
وان فريش فبالا بغيره والحاوية في الميراث على التسوية ادعيه بغيره او بسببين لكن الفوق بينهما ما اذا ادعى
تلقى الملك من واحد وبينهما اذ ادعيه فانه ينع في فصلين اذ ارجع احد هما فقط حكم بالانصاف اذ كان
العين المتنازع في يد ثالث وان ادعيه التلقي من واحد فهو لصاحب التاريخ والكت ان ادعى اذ كان في يد احد هما
يقضي للخارج الا اذا سبق تاريخ ذي اليد ودعوى تلقي الملك في احد حكم لصاحب اليد الا اذا ارجع تاريخ التاريخ
وان لم يكن لهما بينة يحلف لهما وان طلق صاحب اليد لهما ترك في يده في اليد فضا ترك وان نكل لهما فضا بينهما
وان ادعى احد هما الشري او الارث والا فخطا للملك والعين في يد ثالث وبرهنهما فله على الملك المطلق
ولو في يد المدعي المقيّد بالخارج يدعي المطلق فهو بالخارج لثبوت الشري منزلة البائع او كوارث مقام المورث وكان
الخارج برهن على ثبوت البائع برهن بالخارج على انه ورثه فبرهنا فاشري اوله في يد ثالث وبرهنهما فله على الملك المطلق
جسدي برهن في اليد اذ برهن على يد الميراث اذ لم يدع التاريخ على اليد فعلا اما لو قال بعه فبرهنا فاشري
او ادعته منه وبرهن في اليد على التاريخ والحارج على مدعيه فالحارج اوله لانه اكثر اثباتا ولو ادعى كل منهما
الملك مع كسرة والتبديل فزو اليد اوله وان ادعيه الشري في ثالث وبرهنهما فزو اليد اوله والخارج مع ذي اليد
اذا برهن على تاريخ ثوب فزو اليد اوله كالتسليم فيما لا يتكرّر كصوف غنم من ذي اليد مع التاريخ
كل متاع على انه حرة من غنم وكذا التمن والدمن اذ برهنهما على ان كلاهما سكره لينة وعمره خمس
او في الدقيق على ان كلاهما حرة من غنم او في السويق او في الخبز او في جرة من دقيقا وعلى الجلد ان سلمه فاشري
وكذا الحكم في كل ما لا يتكرّر من غنم من ذي اليد بالنقص الوارد فيه على خلاف كسرة فان اشكل برهن على اهل الصفة
فان قالوا انه مما لا يتكرّر كان في معناه وادعيه النص ان اشكل عليه فالحارج اوله الاصل وكذا لو ادعى وفادق
الحاوية المورث ولم يحصل الوفاق هذا رواية لا يفتى فيها ورواية اخرى سلطمان بالخارج في حكمه لذو اليد وكذا
اذا اختلفا اهل الصفة فيه وان كان مما لا يتكرّر كسرة من غنم برهنهما على انه قرقر من غنم فله فزو اليد اوله

لان القرقر يفتى

لان القرقر يفتى ثم يدا من كسرة كالحظنة تعرف بعد البذر في الارض ثم يزرع ثانيا والقطر الكتان بعد زرعها
بالحوالي وكل ما يحال ويوزن مثل الحظنة يمكن جمع الحيات في الارض والتغريل وكذا البناء والغرس المصنوع
في الحظنة لصندوق والسير والحظنة وكذا كل ما يعمل في حيا وصفا او صيدا او ماصلا او لحرا وكذا
الخفاق وتغلات المصراعين من سراج او الاقارح اما التفتة في ما يضر بقرعة ومنه ما يضر بغيره في موضع
اهل الحرة قوله تعالى فاستلو اهل الذن ان كنتم لا تعلمون برهن على ان الزرع والارض له زرع فيها حكم بالخارج
برهنا الارض فقطم وكذا زرع يعاد اما الذي لا يعاد فيحكم به تبع الماخذ وكذا القناء المحقة نقطة او برهن
على انه قباء مشاة بقطعة ملكه بالخارج وكذا التوب برهن على ان كلاهما جصفة وفي الحكم على ان كلاهما
شواه وفي الكتب والمصاحف على ان كلاهما كتبة وفي حيا صاغة او لبن على انه ضرب في ملكه برهن بالخارج
على ان هذه مشاة وفي هذا الصوف منها برهن في ذكورها منها مشاة وفي هذا الصوف هو منه فاشري
الخارج لان النزاع في الملك المطلق وتلا ما الصوف لان الجرب ليس في سبب الملك وفي الاصل شهد المدعي ان هذه
الحظنة زرع او هذا الرتب في كرم او هذا القرقر في حقل او هذا الشهد وهذا جلد مشاة وصف مشاة
سواء الضحية وغيره كوقال هذه الحظنة من زرع قلاص والقرقر في حقل فالحارج اوله في ملكه للزرع والخجل وكذا قال
هذه الحظنة ارض قلاص لا يستحق الميراث لانه لا يورث الا الارض التي لا يصلح على الانحاف في فصل
يخلف كون الزرع والخجل له وفي رواية اخرى انه اقر لانه اخذه في رصته فله في الارض في يده وادعيه
برهن على انها ملكها انت بولده في يده فبرهن بالخارج ان الدابة له فالحارج اوله في ملكه لانه
خبر دابة في ملكه وبرهن في اليد على ان الملك الولد ملكه ينتج من هذه الدابة التي في ملكه فزو اليد اوله لان البينة
برهن على ملكه لولد بالنتاج وفي الاول على ملكه المطلق كالحارج اوله فاذا ادعى الام تبعها الولد في
الملك بالضرورة كما يندفع بنته بالخارج على انه ملكه وينتج في اليد على انه ولد في ملكه كذلك يندفع اذ برهن
ذو اليد على انه ولد في ملكه فتمتلك الملك منه ويجعل كان المتعلق منه حضنته وبرهن بذلك على التاريخ
فلا فرق بين ان يكون الملك المتعلق بشري او بغيره في سبب ذلك في الحكم في كل الدواب وما لا يتكرّر
كما حرقا فاقض بالملك لان ان بالبرهان فبرهن من على التاريخ بوظيفة الحكومة ويعطى للميراث
على التاريخ وان كان ذو اليد بان برهن التاريخ على الملك المطلق وبرهن في ذكورها ايضا على ذلك وحكم به
الخارج ثم ادعى ذو اليد التاريخ وبرهن على ذلك بنقص الحكم الاول وحكم له في اليد فاذا قبل برهان ذي اليد
بعد الحكم عليه لان يتقبل بنته غيره اوله فاذا برهن التاريخ مع ذي اليد بنته على الملك المطلق وحكم بالخارج
وبرهن آخره على التاريخ على التاريخ فادعى التاريخ المقتضى لبرهانه على التاريخ في ملكه قبل ان يحكم به لمدعي التاريخ
على التاريخ هذا اذا لم يحكم له في التاريخ لان التاريخ لا يفتقر لصارده اليد وقد ذكرنا ان بنته صاحب اليد على
التاريخ يمنع كقضاء بالخارج وبرهن ايضا ولو لم يورث التاريخ المقتضى لبرهانه في قضية ملكه على المقتضى عليه
الاول اعني التاريخ ثم برهن التاريخ الحكومة له على التاريخ لا يفتقر للحكم لانه اذا جعل ذا اليد الحكم الاول وقد انتفى
تملكه لينة بالحكم انت فضا المقتضى لبرهانه في التاريخ بولده في ملكه في التاريخ الاول على التاريخ ولم يحكم له
حيث برهن على التاريخ ايضا فاشري لان في يد رجل احد هما بغيره والاخر سودا وبرهن بالخارج ان البينة
له ولدتها السوداء في ملكه وبرهن في ذكورها السوداء مشاة ولدتها البيضاء في ملكه وبرهن ان ثانيا مشاة

سأ
في النجاش والسارح

مطلب
الحق الام بغيره المولد

اجرا القصار اذا حلف على ذلك وصعد قضا جبال الثوب كذا في الفتاوى اجتمع للامان ما قطعه الا وانه قد ادهس فادعى لثمان
 البائع انه له المشتري لان كان عاسا الى خارج الاقطة لا في داخلها فتمسك بالبائع وطالب وان كان سأل الباطل
 او الدخول والمخرج جميعا ولم يعلم انه من ايمان كان زاد بعد كوزن لكل في العترة بين شيئا فلبس مع ذلك السيل
 وان كان لم يزد ان عوفي المشتري فله ذلك والا فان كان محتجا بصدق على نفسه ولا فعله العقلاء صاير لم يزل فيه
 اشجار على صفة نهريته من عودتها في الجانب الاخر من النهر اشجار ولا خذ ذلك الجانب من النهر كرم ومن النهر والكرم طريق
 فادعى صاحب الكرم هذه الاشجار وقال ذلك الرجل انها بنت من عودتي اشجارى ان علم قال في حق صاحب اشجار
 وان لم يوف ذلك ولم يعلم لها غارس هذه الاشجار لا ملك لها فلا تخضع احد ولو ثبت زرع في ارض ان لا يلا بيت
 احد فلهما صاير الا في الارض التي ارضه بخلاف الصيد يدخل في ارضه ان حيث يكون للاخذ والترك الطبع المحقق في ارض
 ان لا يلبس يكون ملك الارض لانه صاير اجزاء الارض المحيطة في الطاحونة في ذقن الطح في قبل لصاحب الطاحونة
 والاصح ان لا يثبت يده اليه لانه ليس في اجزاء الطاحونة وكذا الحكم في كل ما يكون من اجزاء الارض كالماء والسكر
 وفي الغنم والى اهل سكة ترمون باراد والشرقي في ملك رجل واجتمع فيه سباطة في من سبقت يده اليه
 وكذا في نيزم بطاوا صطبلها جميع في الدواب واجتمع فيه الشرقي في من اخذه وقيل العرة لاعداد المكان
 في ذلك وشبهه حكمه في الامام ان في المشورة في الاولام اذا انصب في حجر ان من فاضله اعلان كان ميتا ذيله
 او حجره لذلك ليزوده الاخذ والا اذا سبق اجازة تساو في الاخذ بان جمع المبسوط في ذيله بعد وقوع المشورة
 على قصده الاحراز وبؤيده ما ذكر في الفتاوى اجروا ان فاما في الشجر جالده فيوقية فالجميع فيه من سبقت يده
 اليه الا اذا كان المواعدا ان يجمع فيه الروث ولغيره فيكون له **الاربع عشر في دعوى الابرار والصلح**
 ذكر القاضي دعوى البراءة في الدعوى لا يكون اقرارا بالدعوى عند المتقدمين وخالفهم المتأخرون ودعوى البراءة
 في الحال اقرار وقول المتقدمين اصح في الاجابة في ارض في دار ولا في ارض من غير دار في يد آخر يتقبل في حجر
 ابرار في هذه الدار او في خصوصية في هذه الدار او في دعوى ابرار في هذه الدار او في حجره ولا في داره ولا في حجره
 الناطق ان هذه اللفاظ الثلاثة لا اثر بها حتى لو ادعى بعد ذلك بصدق ولو بر من يتقبل بخلاف ما لو قال لم يثبت في هذه
 الدار او في دعوى او في خصوصية فيها فانه جائز ولا يسمع الدعوى ولا البرهان بعده لان قوله ابرار انك خاطب في هذه
 فيه فله ان يخاصم غيره بخلاف في برئت لانه سنده لان في فعله لا شناعة المطلق وقوله ابرار في العبد هذا في
 هذا القول ابرار يتبين ان يكون كبريت اوجب بان الخاطب يتقبل بالخاطب وان لم يسمع اليه باعتبار المعام
 وعلى ما ذكر في العلة يتبين ان يكون برئت كما انك الان يقال برئت برئت فيكون خصما فلا نفوذ لتعليق
 المذكورة الكفالة ان البراءة المستندة في المطلوب المنتهية بالطالب لا يكون الا بالاستيفاء والاستيفاء لا يقع الا
 المستند الى الطالب لا يكون الا بالاستيفاء والاستيفاء لا يقع الا بالاستيفاء والاستيفاء لا يقع الا بالاستيفاء
 الاقرار بالاستيفاء في يد على عدم كونه بين برئت وبرئت وفي الناطق لو قال العبد في يد رجل برئت من هذا العبد
 كان من اثار العبد ولو قال لا خرجت منه ليس لان يدعي ولو قال ابرار انك في هذا العبد يسمع ودفعه عنه ويكون ابرار
 عن ضمان فحتمه في الاصل اقرار جلاله لاحق له قبل فلان فهو جابر عليه ويدخل فيه كل عتق ودين وكفالة واجازة
 وحيد وصيانة وكذا لو قال هو برئ مما عليه لكنه لا يدخل فيه لانه كالماء وبعده والعارية ولو قال هو برئ مما عليه
 يدخل الامانة ايضا لا المصوب ولو قال هو برئ مما عليه دخل المصوب والامانة ايضا وعلى هذا الاطلاق لا يثبت

مطلب
ثبت من عرق نجر

مطلب
ثبت زرع بلا بيت احد

مطلب
دعوى البراءة اقرار
وعند المتقدمين لا
وتصور الاصل

المتقنية بالباطل في

لا بالاستقاط ص

في صكوك الرواة

في صكوك الرواة العاتية هذه اللفظة حتى يدخل الكل وقوله لا يبرئ من هذه كذا اقرار بان لا يبرئ من هذه
 منها لا يكون اقرارا بشئ بخلاف قوله خرجت منها جائدة وهم ادعى ما في قبضتها فانه اقرار بعدم الخلق له فله وقال
 ان يبرئ من هذا العبد او خرجت من هذا العبد او خرج من هذا ملكه ثم ادعاه لا يتقبل بخلاف قوله خرجت من هذه الدار في قوله
 ادعى عليه في صكوك في جبال المدعي عليه بخط البراءة ان كانا ذائبا في جبال المدعي عليه في جبال المدعي عليه في جبال المدعي عليه
 ان سبق تاريخ الابرار وبتاريخ الابرار ان سبق تاريخ الابرار وبتاريخ الابرار ان سبق تاريخ الابرار وبتاريخ الابرار
 الابرار وجعله موخا الابرار في الدعوى ثم ادعى عليه تاريخ ايمان كان ثابته قبل الاقرار لا يصح الرجوع
 وان كان لا يعلم موته وقت الابرار يصح واذا لم يثبت لو كمل الابرار لا يملك الا يملك الا يصح ادعى المدعيون ان الدين
 كتب على قراض من خط ان الدين الذي له على فلان ابن فلان ابرار عنه صح وسقط الدين لان الكتابة المرسومة
 المعونة كالنطق به وان لم يكن كذلك لا يصح الابرار ولا دعوى الابرار ولا فرق بين ان يكون الكتابة بطلب
 الدين ولا بطلبه ولو قال لم يثبت الدين الذي عليك يكون ابرار او يحل على ترك الابرار في الطلوع لانه لو قال لم يثبت
 حتى في المرات ابرار في من ادعى حصة لا يصح وهو على حقه لان الدين الذي جازي لا يصح تركه بر من على ابرار في المصوب
 لا يكون ابرار في غيبة واعا هو ابرار في ضمان الرد لا ضمان في غيبة لان لو اوجب قال قيام الرد لا الغيبة فكان
 ابرار في الجب عليه وفي غيبة لم يبرئ من المصوب وكفصب ان لو اوجب ابرار في ضمان في غيبة في المصوب فكان
 فخلص حتى اجبر غيبة لم يمسك وكفصب وصح الزم من وكفصب في المصوب وكفصب في المصوب في المصوب في المصوب
 واجبا صلي يوم الجمعة لكنه ما ثور باسقاط بالجمعة عندنا والمرضى ان يقال انه اضا فالابرار الى المصوب
 عليه لغصب هو عين لا القيمة والابرار في المصوب في اختيار ابرار في ضمان حتى يتقلب بابرار امانة فيقبل
 لصاحب الدين ان يمسك في يمينه فقال انك لم يمسك سقاطا له قال المدعي عليه بطلان دعوى عليه بطلان دعوى عليه
 وتركت لا يكون ابرار لم يقل منك بخلاف اذا قال المدعي عليه ابرار انك على امانة فقال له وبتاريخ
 او ابرار في حجره خرج الجواب ولو قال ابرار فلان في رينيت لا يكون ابرار ابرار المدعي عليه كون الدار المدعاة
 في يده فقال المدعي في امان فانه راجع في امانه ابرار في بطل دعواه ولا يسمع الا بيب جاذب لانه للملك
 عن فادركه فحتمه قال في كان له عليه شئ فهو في جلال المدعي هو على دعواه وقال الك هو على دعواه في
 العين تقام لانه كونه ولو قال المدعيون مرابطا تود رينا حسب رينيت درقيمت هست او قال لا حسبك
 معك لا يكون ابرار ولو قال في المصوب في دعوى بايد او قال في المصوب في دعوى بايد او قال في المصوب في دعوى بايد
 از فلان ترا جبرني في بايد فقال لا او قال في الجواب حين قيل لك على فلان مقدار كذا وقال قائل سمعنا
 اكثر منه فقال ليس از يد منه ثم ادعى اكثر في الحسنة الثانية او شئ في الحسنة الاولى لا يسمع وقوله هر چه بودم
 اقرار بالاستيفاء وقوله در كذا خدای كردمت او جبرای كردمت ابرار في المصوب في دعوى بايد او قال في المصوب في دعوى بايد
 امله كان امله الا ان يكون قرضا فلو قال امله في المصوب في دعوى بايد او قال في المصوب في دعوى بايد او قال في المصوب في دعوى بايد
 او كوصاية في غير صح ما دمت حيا لا دعوى له معك يكون ابرار ابرار لانه اسقاط والاستقاط لا يتوقف حتى
 لو قال ابرار انك سنة لا يصح كدعوى بعد اصاله قال المدعيون لم يثبت لك في المصوب في دعوى بايد او قال في المصوب في دعوى بايد
 قال المدعيون ابرار ونفك عن دينة قابر او صح ولا عليك الرجوع لانه ضار وكذا في المصوب في دعوى بايد او قال في المصوب في دعوى بايد
 دفعك دينك لا فلان فقال ان كنت دفعت اليه فقد ابرار انك صح لانه تعين باحرار في المصوب في دعوى بايد او قال في المصوب في دعوى بايد

دعوى وان كان لا يعلم
 موته وقت الابرار يصح
 والا برار في المصوب
 لا يصح
 مطلب
لو قال العوارث تركت حتى
 من الميراث

مطلب
قال لا دعوى له معك
 يكون ابرار ابرار

عن خديك فقلت ان كانت الفاقدة ابراهمة فبان انه غشيت لابرأه وكذا لو قال ابرأت غدا لفرقت
وان كان الغائب ابرأه لانه لا يرد التحقيق عرفا توجه عليه الجرح فقال المدعي برئت من الظاهر فترك عليه الجرح او وسميت له
يصح ولا تخلف بخلاف البراءة غدا لانه لا يرد التحقيق عرفا توجه عليه الجرح فقال المدعي برئت من الظاهر فترك عليه الجرح او وسميت له
على ما لم ادعي عليه ان يبيع كان اشتراه فباعه او ادعي الدين وصحح ثم ادعي المدعي ان المصلحة لا يباع الا بالاسماء
قبل الصلح لا يسمع وفي الاصل ادعي المدعي ان لا يباع الا بالاسماء وانكره كذا في وصحح ثم ادعي المدعي ان المصلحة لا يباع الا بالاسماء
وقيل لا استعار منه دابة وهلك فاستعارها لكان لا يباع الا بالاسماء فصحح ثم ادعي المدعي ان المصلحة لا يباع الا بالاسماء
يعقل ويطلب الصلح وفي المتن ادعي بوجاهة الصلح ثم ادعي المدعي عليه على اقرار المدعي في الاصل فبان على اقراره قبل
الصلح فالصلح ما مضى وان على اقراره بعد الصلح يبطل وان علم الحكم اقراره بعدم حقه ولو قبل الصلح يبطل الصلح
وعليه الاقرار السابق في قراره بعد الصلح هذا اذا كان الاقرار بالملك بغير ان قال لاحق في ابرأت ثم قال ان ميراث له
غدا في فاما اذا ادعي ملكا لا يجبه الارث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بان قال حتى يات بشي او بالهبة يبطل
الصلح ويكذب بشي ولو لا الشهود قبل القضاء يمنع الحكم ويطلبه وغدا لا يسمع ان تنسبه اياهم الحكم
لا يبطله شيء ادعي دين على وارث فبرهن ثم ادعي غرضه من الورثة صلح معه ثم ادعي غرضه من الورثة صلح معه ثم ادعي غرضه من الورثة صلح معه
ايضا ومورثه ذلك الدين وبرهن عليه يسمع ولا يصح له بدل الصلح وان برهن المصلح لا يسمع بل يسمع تسليم بدل الصلح
لما غشيت في بقية حيايل الدفع والتناقض وتكون خصما ومن بشرط حصوله وبصلح خصما
لغرضه وقيام البعض عن البعض في الدعوى وتجدد العقار وحيايل انواع الدعوى وشرايطها وحيايل
الدفع جناس انواع نوع في المقدمة في الصلح ادعي بعد توفيقه على الجرح فادفع وقال له بيته حاضرة في المحر
يؤجل ثلثة ايام او لا المحصل ان لا يحكم للحال في الدعوى فادفع وقال له ما كان حاضر او غائب يرحي وصوله
لا يرد الارق وذكر العضلة برهن المطلوب على ابرأه الطالب فالحاكم يبالى في دعواه الشهوده قال ان يات
بشاة الحاكم ولا يات المدعيون بالاداء ويوقف الامر بالاداء لان يظهر حال الشهود وصوتا للقضاء في بطلان
وعندنا يوم بالاداء فاذا بان عدالة الشهود استردت من الدين علما بالاصل وهو كذا وكذا بولسوت وانما قارن
على ما ذكر في الصلح كما قال ابن ابي ليلى وقال في الفتاوى وبغيره ولو قال لا دفع ثم ادعي المدعي بجمع كما قال
لا بيته لم يات بها وقول المدعي عليه آت بالدفع ليس له المدعي ولا تعذر له الشهود وخبره لو انكره او طعن
في الشهود يسمع برهن المدعي عليه ان المدعي اقر ببطلان دعواه او اقر بان يات بها في اقراره او اقر بان لا يات بها
على المدعي عليه يسمع ويندفع ولو قال برهن ان المدعي قال بدونه كوا ان اورد له لا يقبل الدفع الصحيح للمدعي
الناس اليه اتفقت الامة على فداها صحيح في الاصل وقيل الدفع ايضا فسد لانه ينسب على قاتل البناء
على النسيان سد وكما يصح الدفع بعد البرهان يصح قبل اقامته ايضا وكذلك يصح قبل الحكم كما يصح بعده
ودفع الدفع ودفعه وان كثر صحيح في المختار وقيل لا يسمع بعد ثلث بان يدعي الملك المطلق فقال المدعي عليه اشتريته
منك فدفع قائلا بالاداء فدفع قائلا بانك اقرت ما اشتريته مني يسمع في المختار ولو كان الشهود عدولا
الدفع في غير المدعي عليه يسمع ودفع احد كونه ان ادعي عليه غرضه لقيام بعض مقام الكل حتى لو ادعي
مدرع على احد كونه وارثا فبرهن الا ان المدعي اقر بكونه مبطلة في الدعوى يسمع برهن ان لا وارث له
غرضه فبرهن المدعي عليه ان لم يثبت انما يجبا اذا اذ اختار لا يقبل الا اذا برهن على اقرار المدعي بذلك فيبطل الدعوى

مطل
قال لا بيته في غدا

والشهادة

والشهادة والحكم ايضا نوع في المختة ادعي عليه دار فبرهن انه ودفع في يده يقبل بشرط مختلف وهو ان يكون
الدفع عدلا لا غير موافق بالحيلة وتنفع وهو دعوى الابداع مع موقوف والموقوف ثلثة انواع بالوجه والاسم
والشعب والباخرين لا يغير بالوجه لا يغير فلو قال ادعي رجلا لا اعرفه وقال الشهود ثلثة بالاطراف الثلثة وهو
فلان ابن فلان فلان قال الشهود لا نعرفه وقال ذو اليد ادفع بالطرق الثلثة لا يسمع الدعوى والشهادة
ولا بدخ ذكر الطرق الثلثة على الوجه الذي ذكرناه فلو قال الشهود ادعي رجلا لا اعرفه لا يقبل لانه ان يكون المدعي
هو ولو شهدوا على اقرار المدعي انه ادعي رجلا لا نعرفه فصحح كما لو اقر المدعي عينا ان رجلا دفعه اليه وهو لا يعرف
ولو قالوا لا نعرفه بوجهه اذ ابرأه ولا نعرف اسمه ونسبه فصحح لا يندفع وان برهن وعندهما يندفع لانه علم
وصوله اليه بوجهه بغيره كما لو اقر المدعي ولا بشرط فقبل المحضو لا يمكن ان يات بها اذا احالها لابعيد موقوف
يستخذر الوصول اليه وقالوا نعرفه بالاسم والنسب لا بوجهه يندفع وقال الامام انما هو حين ابتلى بالقضاء
وعلم فادان في السر لا يقبل للاختلاف واجتمعوا ان المدعي لو برهن على ان ذا اليد ادعي لنفسه لا يندفع كدعوى عنه وان
برهن على الابداع وسميت تحت لان فيها خمسة مسائل الابداع والابحار والاعارة والترهن والغصب
وقد يلحق به دعوى كونهما من ارضي يده بان ادعي عليه ارضا فحدد ارضه من علمها يات يده بالارض ففلان فلان
الغدا الغائب ويلحق امرأته بالاجارة او الوديعة فلا بد ادعي الحرف نفس على ذلك في كتاب الدعوى والبيانات
ادعت في العلم فها قال قال قاض بغداد لا يندفع وان برهن وقال ابن ابي ليلى يندفع بل برهان وقال ابن
يندفع ان برهن لو صالح لا لو دعي بالحيلة وقال الامام يكتفى بالوجه فقط وقال محمد بن ابي الجراح
بالطرق الثلثة الخ كونه وتحويل الامة على قول محمد بن ابي ليلى لو قال الشهود ادعي رجلا لا نعرفه فادفع
ولا نعرفه لا يندفع فلو برهن انه دفعه اليه رجل موقوف لكن لم ينصوا على ان ملك المودع يندفع كما يندفع ودعواه
باقراره دفع الغائب اليه ولا يندفع بل برهان على ابداع الغائب ما لم يغير المدعي او يباينه كالم وعلم وكذا
لو كان المدعي عبدا او دابة فقال سرقته فلان واخذته منه او رخصته منه او ضلته منه فوجدته
ولو برهن انه لفلان ولم يتركه الا بداع منه يقبل بخلاف ما اذا شهدوا على اقرار المدعي انه لفلان الغائب حيث
يندفع فلو قالوا ادعي فلان لكونه لاندريه من ذلك الشئ او قالوا لكان المدعي هذا فلان الغائب لكن لا نعرفه
اليه لا لو قالوا ذلك فلو كان المدعي هو دفعه اليه فلو قالوا هذه لدار فلان الغائب سكن فيها واشتدنا على ذلك
والدار في يد الغائب يوقف او قالوا كان في ذلك كذا او قالوا لا ندرى في يده كانت الدار يوقف لكن نعلم انها
اليوم في يدك كذا او لم يتركها وان الدار في يدك كانت يوقف يقبل ويندفع وان قالوا اشتدنا انما سكنه والدار
في يدك كانت لا يقبل ولو برهن المدعي ان الدار يوم لم يتركها كانت في يدك كذا او لم يتركها كانت في يدك كذا او لم يتركها كانت في يدك كذا
ولو حضر فلان هذا وبرهن على ذلك الوجه ايضا لا يقبل عندنا خلافا للكتاب ولو قال المدعي ابرأه من كذا بعد
الابداع جلفي ذو اليد على انما وبيها ولا باعها منه لانه لو برهن عليه يقبل فاذا انكر جلفي ولو شهدوا ان ذا اليد
باعها فلان الغائب المشتري هذا ودعاه عنده لا يندفع ولو لم يبرهن على المدعي صدقته باعها منه وسكنها
اليه ثم ادعها هو عنده فلا خصومة صحح المشتري واذا برهن على ابداع الغائب وان دفعه كدعوى عنه فخر الغائب
وبرهن ايضا على ان الغائب الاخوان ومعهما يندفع ايضا ولم يندفع محمد ما اذا شهدوا بذي اليد على اقرار
المدعي انها لفلان لم يقبل ذو اليد او دعينا فلان ويندفع لبشوت وصول العين في جهنم غرضه اليه فظهر ان

لان المقصود دفع الخصومة
لا اثبات الملك للغائب
حتى لو بان الحاكم دفع
الغائب اليه يندفع صح

ان التخاصم مع فلان الغائب حتى يتجلى اليه الملك ولم يوجد تجلي له بل يدعى له وقال في ذلك الموضع
عندي فلان او غيبته منه او كانت دابة فقلت ضلقت منه فوجدتها اوسرقتها منه وبر من لئلا يشهد
لم يشهد وابنه الاشياء قال في يد خصم وكذا لو بر من المدعي انها سرقت منه لا يندفع وان بر من المدعي عليه
على الوصول اليه بهذه الاسباب او ادعى الفعل عليه بان قال غيبته منه او اودعتك او اشترت منك
وبر من ذواليد على وصوله اليه الغائب على وجه لا يفيد ملك البرقة له لا يندفع بخلاف دعوى الملك المطلق
وكذا في دعوى الملك المطلق لا على ذواليد او نيا بجهل دعوى كقول المدعي في يد خصم على غير ذواليد فان
دعوى الغيب حتى على الغائب وان كان العين في يد غائب غيب وقول المدعي ملك في يد غيره فلا يكون
دعوى الغيب فيندفع لو بر من المدعي باليداع بالطرق المذكورة ثم دعوى الفعل لا يجزى ان يدعى المدعي على المدعي عليه
او على غيره والاول قد ذكرنا وان ادعى على غيره في يد غائب غيب فلا يكون دعوى الملك المطلق على ذواليد
وكذا اذا ذكر باسم مالم يستفاد فاعلم كقول غيبته منه او اودعتك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه
وفي الاحتجاج وهو قول الشيخ في دعوى الفعل عليه لان في ذلك انما يشترط ان يكون غيبته منه
وفي دعوى الشراء ان لا يندفع لخصومة غيبته منه او اودعتك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه
فيندفع الا يرى ان اعلام الجميع اذا كان مقبوضا بان قال بيعت منه عبدا جوهرا او ملكا لا يقبل وجزاء
منها يحكمنا قالوا لا يندفع ايضا لان دعوى الشراء في معتبر اوله لا يحكم التمسك بالذات لا منفصلة ولا يكون
ان يرجع بعضهم على بعض ولو كان كدعوى الملك المطلق لكان لا يندفع بخلافه وصنع حجة على ذلك في الدار وقال بانه
يندفع ولو راية في الدار ورواية في العبد ورواية في العبد ورواية في الدار وذكر الوفا راي الشري في القبض منه
وقال ثم احدثت اليد عليه فبر من ذواليد على ايداع الغائب عنده يندفع لما ذكرنا ان دعوى الشراء مع قبض
دعوى الملك المطلق لا تنقض الشراء في جميع احكام فلو حضر الغائب وبر من على الشراء في ذواليد فهو للغائب
لان ذواليد لما بر من ذواليد غيبته منه او اودعتك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه
ويد الاخر مشهور بهما واليد المعينة اوله في اليد المشهورة ادعى الشراء والقبض في ذواليد او ملكا مطلقا
وصدق ذواليد ثم ادعى انه ودفعه غيبته منه او اودعتك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه
الغائب يوترق باقاة البينة انه لو اذاعه غيبته منه فان بر من على يد غيبته منه او اودعتك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه
ثم قال انه لا بد من بر من دفعه لا المدعي وحضر الغائب يوترق بالذات لا المدعي ان لم بر من عليه لان التمسك بالذات
كان لغيبته المودع بعد ما حضره بغير المودع او لا فاذا حضره اليه فان صدق المدعي في الوديعة لا يتوضى له
ففي كسر الغائب لانه كالتبث بالبينة او دفع نصف عبدا ونصف دار غير متقوم ثم باع النصف للثاني وخب
باعت تسليم فادعى جلي النصف وبر من ذواليد على الشراء او كوديعته على النوايا بق فلا خصوصية بينهما حتى
يحضر الغائب لانه لو اتفق النصف وظهر بالاحتجاج ان البايع كان شريكا للمدعي فانصرف بيعه النصف الذي
كان له واكثر الشري في النصف لا حول لانه ودفعه غيبته منه او اودعتك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه
عند رجل ثم اجتمع ما كدها والمودع فبر من المودع على انها ودفعه غيبته منه او اودعتك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه
المدعي على الملك المطلق فبر من المدعي عليه على ايداع الغائب منه فبر من المدعي على ان ذواليد غيبته منه او اشترت منك غيبته منه
يقبل ويندفع له لانه لا منافاة بين الدعويين وفي الذخيرة خصما لخصم المدعي الفعل عليه اذ بر من على

المدعي يدعى

المدعي يدعى الغائب منه يندفع وان لم يندفع باقاة البينة على ايداع البينة اقرار المدعي ان يده ليست خصومة
وذكر الوفا راي المدعي عليه غيبته منه او اودعتك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه
المدعي عليه باقاة البينة على ايداع وعلى دعوى ايداع الغائب حصول دعوى الفعل عليه وهذا يحفظ
وذكر القاضي ادعى ملكه وفي يد غيبته منه او اودعتك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه
ان لا يندفع وله ادعى عليه غيبته منه او اودعتك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه
وارادها اخر فادعى ذواليد على انها المدعي او ادعى غيبته منه او اودعتك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه
وقد مر فان حضر فلان وصدق في ايداع لا يندفع الدار من يد المدعي حتى بر من الحاضر انها له وكذا ان يدعى بالقرار
بالوديعة ثم اقر المدعي وكذا اذا لم بر من وعلم الحاكم ان الدار بر حل وصارت بعد ذلك في يد آخر وخالفه الذي
كانت الدار في يده لا الحكم فقال ذواليد ان الدار وديعة غيبته منه او اودعتك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه
حتى يحضر ذلك الرجل فحضره ساعدا على المدعي وقال ايضا اذ اعلم القاضي ان فلانا اي الذي ادعى ذواليد لا يندفع
منه غيبته منه او اودعتك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه
حتى وان كان استغفار لعلم حاله لولا انه وجعله غيبته منه او اودعتك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه
ومن يخاف على هذا الفادى احوال القضية عموما لانه عموما انه في ذلك كالعقار فلا يندفع له حكم على حدة
حتى لا يطعن احد منهم انه هو وينفرد بالحق ولو ادعى وديعة الغائب لم يستطع ان يبر من على ذلك في يد غيبته منه
بالتمسك بالمدعي ثم بر من على ايداع الغائب لا يقبل ولو قدم الغائب على حجة ان بر من على يد غيبته منه او اودعتك غيبته منه
يقبل ويطلب الحكم ولو لم بر من ذواليد على ايداع وجعله خصما فبر من المدعي على دعواه في هذا الموضع
ثم وجد صاحب اليد بر من على ايداع وبر من يقبل ويندفع لانه غيبته منه او اودعتك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه
الاستحسان وان ادعى ذواليد الوديعة ولم بر من عليها واراد ان يحلف المدعي عليه ان اصل الغائب اودعه
عنده يحلف الحاكم المدعي عليه بانه لعدا ودعاه اليه على البينة لا على العلم لانها وان كان فعل الغير فاجام
وهو يقبل وان طلب المدعي عليه يبر من المدعي فعلم العلم بانه ما يعلم ايداع فلان منه لانه فعل الغير لا يتعلق له
ذكر الكل في الذخيرة وذكر في الذخيرة انه لا يحلف ذواليد على ايداع لانه يدعى ايداع ولا يحلف المدعي ولو حلف
ايضا لا يندفع ولكن ان يحلف المدعي على عدم كونه له لو اقر يندفع فاذا انكر يحلف وعلى قوله فيقول
للمدعي ان كلفه على انه ودفعه غيبته منه او اودعتك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه
ويجعله خصما للبينة قضى وحكم عليه وذكر الوفا راي في غير مجلس الحكم انه ملكه ثم قال في مجلسه انه ودفعه غيبته منه
او بر من فلان يندفع اذ بر من على يد غيبته منه او اودعتك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه
وحكم عليه بسبق اقراره ببيع كدفع وفي الذخيرة بر من على انه ودفعه غيبته منه او اودعتك غيبته منه او اشترت منك غيبته منه
او غيبته منه فلا خصوصية بينهما لانهما تصادقا على وصول المال في جهة الميت اما غيبته منه او اودعتك غيبته منه
يد خصوصية حتى يدعى ملكه منه وفريق بين الوصية والورثة فلو بر من في دعوى الورثة عليه انه ودفعه
في جهة المورث الذي يدعى منه الورثة لا يندفع وفي دعوى الوصية كما ذكرنا يندفع حتى يحضر الورثة او الوصية
ولو ادعى ايداع في غير الموصي والعصبة فهو خصم الا ان بر من على مقالة لانه خصما بظاهر اليد فلا يندفع
بحر الدعوى بل ابر بان قال القبل لا يندفع وان بر من كما لو ادعى الشري في فلان الغائب كما كثر بر من في كيد

ما يحفظ

الواحد

عند ايداع غيب آخره لا يندفع الادعاء لدى ملكه في جهة الغيب لا الملك المطلق وهذا يجب ان يكون كذلك
واذا قال المدعي عليه ان ليس ملك المدعي ثم برهن على ادعيته فلان الغيب عنده يسمع بخلاف لو قال انه ملك
ثم برهن على ادعيته حيث لا يسمع ولو قال صاحب كيد المدعي في يد لم يزد عليه فلان برهن المدعي على ملكه
برهن ذو اليد على الايداع لا يقبل الا اذا وصل بقوله في يدي انه ذو يد فلان عندي ادعي ملكا حلقا ثم ادعي بعد
انه غيب عن ذي اليد يسمع وينفع برهان ذي اليد على الايداع سواء ادعاه في ذلك المجلس او في مجلس آخر كما
ذكره التوتار ولم يشترط الامام ظهير الدين اقامة البينة على دعوى الغيب فاعبر بان الايداع يملكه من دفعه في دفعه
واجاب حاذق صاحب الحداية فحين برهن على ملكه ادعاه في دفعه فاعبر بان الايداع يملكه من دفعه في دفعه
وادعي آخر ادعاه في دفعه فاعبر بان الايداع يملكه من دفعه في دفعه فاعبر بان الايداع يملكه من دفعه في دفعه
الخصومة بلا بينة الادعاء وقت حضوره كباقي دفعه في دفعه فاعبر بان الايداع يملكه من دفعه في دفعه
البائع لان يده ليست بدفعه في دفعه فاعبر بان الايداع يملكه من دفعه في دفعه فاعبر بان الايداع يملكه من دفعه في دفعه
او دعيتهم فاعبر بان الايداع يملكه من دفعه في دفعه فاعبر بان الايداع يملكه من دفعه في دفعه فاعبر بان الايداع يملكه من دفعه في دفعه
في الغلان وفاء برهن التفتوا على ان لا يندفع وكذا لو قال غيبته عنده وسرقته عنده يندفع الخصومة لانها اتفقت على
ان اليد للغير ولو قال المدعي الشري استرته في كودع وامر به بقبضه منك لا يندفع الخصومة او دفعه عنده دارا و
قاضي اخر ادعاه استراة بالوقاء وادعي ذكركونها وديعه عنده في هذا الغيب يندفع البينة لانها اتفقت على
الوصول في جهة الغير وفي الدفطرة ادعي انه له غيبته فلان الغيب برهن عليه وزعم ذكركونها في هذا الغيب دفعه
يندفع بل برهان الاتفاقي على وصول العين في دفعه وان صاحب كيد ذلك الرجل بخلاف ما اذا كان مقام دعوى الغيب
دعوى السرقة فانه لا يندفع برهن ذي كيد ايداع ذلك الغيب في الاحتال قال غيبته عنده او اخذته من غير عنده
وصول اليد بجهة الغيب يندفع اجماعا لعدم دعوى كيد بل هذا دعوى على مجهول فالجواب بالعدم محذور هذا
الحكم في قوله في دفعه في دفعه فاعبر بان الايداع يملكه من دفعه في دفعه فاعبر بان الايداع يملكه من دفعه في دفعه
المدعي عليه فالتحقيق بالكتاب بالسرقة عنه فلا يندفع ادعي عليه ملكا حلقا فبرهن ذو كيد على استراة في الغيب
قاضي المدعي انه له غيبته عنده ذكركونها وديعه عنده في هذا الغيب يندفع البينة لانها اتفقت على
قال المدعي عليه حتى هذا العبد من فلان بالبينة والحكم اخذه في دفعه فاعبر بان الايداع يملكه من دفعه في دفعه فاعبر بان الايداع يملكه من دفعه في دفعه
في فلان كغيب وسكت اليه ثم ادعيته في يده عبيد قال جل استرته منك وبرهن ذو كيد على ان فلانا او
عنده لا يندفع فلو لم يقض بالعبد المدعي حتى قدم الغيب وصدة في ملكه لا المحل لوجوده الاقرار به حال كون
مملوكا لظاهره ثم يقضي به لدى الشري ولا يكلف باعادة كينته على قوله وان برهن رب العبد انه عبيده وانه
او دفعه او لم يزد الايداع يقبل ببينة ويبطل ببينة المدعي فلو برهن رب العبد انه عبيده ثم اعاد مدعي العبد برهانه
على رب العبد انه له برهان في ذي اليد يملكه انه نفعه عنه ان ادعاه بعد ما قضى له العبد لا يقبل لان مدعي الشري
صار مقبضا عليه في جهة رب العبد وان قبل القضاء يقبل وهذا كذا في الاول لان برهن مدعي الشري
شاهدين على ذي اليد بالشري الثابت ان نفعه واحدا على الشري في ذي اليد ثم يقر ذواليد بالعبد للغيب
فاذا حضر الغيب وصدة في دفعه لا المحل ولا يكلف اعادة الشاهد الاول ويكون القضاء على ذي اليد لا على
المقر له وان اقام شاهدا واحدا على المقر لكن جعلنا بآله ما ذكره محمد انه يقضي بالبينة على رب العبد ارا به القضاء

في حق الغيب

في حق الاقضية

في حق الاقضية وادفع للمدعي في القضاء بالملك فانه ذكره ان المقر له برهن ان العبد عبيده يقبل ولو صدق عليه
ما قبل برهانه التاكتة اذا لم يبرهن على ذي اليد مدعي الشري حتى اقر ذكركونها لعلان الغيب ثم حضر المقر له وصدة
ودفع العبد اليه ثم برهن مدعي الشري على المقر له وقضيه كما في المقضية عليه المقر له بخلاف ما تقدم من رجل ادعي
اخر انه قتل له فطاف برهن برهن ذو كيد انه عبيد فلان ادعيته عنده يندفع **نوع** مدعي في يده دار زعمه ثم ادعي
في فلان الغيب او صدقة مقبوضة منه او هبة لك عند شرا او احسن برهن او لا فادعي ان ذلك
الغيب برهنها عنه عند شرا او آجوما عنه واخرا عنه وقبضها برهن حكيم بها للمشتاخر والمستعبر
والمرتبين ولا يندفع الخصومة عن ذي اليد ذكركونها بالحيث ان شئ سلم للمدعي في دفعه في دفعه فاعبر بان الايداع يملكه من دفعه في دفعه
المرتبين وان شئ انقض البائع وان اختار النقص فادعي البائع الدين وذلك الرهن قبل قبضه ثم البائع كان
المدعي برهن ان الدار له اعارها او اوجها او رهنها في الغيب او اشترى الغيب منه ولم ينفذ النقص قبل ان
يشترىها عنه ذواليد يقضي بها المدعي في كودع كلها اما في الاعادة فليعلم للزوم واما في الاجارة فلان عذرة
الغيب لا يبرهان لها غيبته عنده فاعبر بان الايداع يملكه من دفعه في دفعه فاعبر بان الايداع يملكه من دفعه في دفعه
فان كان اوجه ما لم يقض بالاجرة اخذته كقبول بالنقص الحقة فاعبر بان الايداع يملكه من دفعه في دفعه فاعبر بان الايداع يملكه من دفعه في دفعه
لا يندفع المدعي ويضعا على يد عدل ولو ادعي الشري في ذي اليد على ذي كيد وادعي هو الايداع متايف يندفع
دعواه بل برهان اذا حلف على ان زيد او دفعه منه ذاك المدعي بحينه ولو قال ادعيته عندي خال ولا يقبل زيد
لا يندفع بل برهان ولو قال ان خال او دفعه ياه ولا تعلم في دفعه اليه وذواليد يقول دفعه اليه زيد يندفع لا يعين
على ذي اليد ولو قال ما دفعه زيد له خاله وكمن لا يندرس من دفعه اليه زيد وقال ذكركونها لا خاله لا يندفع
وان قال ذواليد حلف المدعي ما دفعه زيد له خاله وكمن لا يندرس من دفعه اليه زيد وقال ذكركونها لا خاله لا يندفع
ايما خاله كحلف على البينات تنازع في داره يداخه محال الحاكم البينة في كل منهما غلظا زمانا ثم قد مال الحاكم
فبرهن الخارج انها لم يبرهن في ذواليد انه وهدى بالفلان او تصديق بها عليه وابعادها من سلمها اليه او اوجها بوزن
ثم عند الحاكم فانه يقضي ببينة المدعي ويحكم له ولو اقر المدعي بذلك او برهن المدعي عليه على اقرار المدعي بذلك يندفع
وذكركونها لا اذا حكم بها المدعي ثم حضر الشري وبرهن على الشري لا يلتفت اليه ولو قدم قبل الحكم برهن على الشري
دفع اليه ولو ان المدعي اقام واحد اعطاه على البائع واقام شاهدا اخر على الشري فادعي الحكم على البائع
وبرهن الشري باليمن على البائع فلو باع او وهب او تصدق بعد ما اقام المدعي شاهدا واحدا لا يكون ضحيا
اذا علم الحاكم ذلك او اقر به المدعي وفي الشاهدين يكون ضحيا وفي مسئلة الباب لم يوفق بين الشاهدين
ادعي دارا على ذي اليد فاقربها ذواليد المدعي ثم قال بعد ذلك كانت لعلان او دعاه عندي ان برهن على
يندفع بدارا لقر المدعي ثم يندفع على الايداع او على ان لم يبرهن على الايداع ان ثم دعوى الايداع امر
بالتسليم الا المدعي فان حضر الغيب وصدة في ايداعه عنه لا يندفع في يده ويقال له برهن على كونها لك
وان بدا بالادعاء ثم يندفع بالادعاء ثم يندفع بالادعاء ثم يندفع بالادعاء ثم يندفع بالادعاء ثم يندفع بالادعاء
وويعة الغيب عنه او اقر المدعي بذلك فلا خصومة بينهما حتى يحضر الغيب وان علم الحاكم ان الغيب
في المدعي وادعاه ذواليد فانه ياخذها منه ويسلمها الا المدعي بخلافه في رجل برهن العبد انه لعلان ان غيبته
وبرهن ذو اليد انه دفعه منه ذلك لعلان او آجوه منه لم يقض بعقبة ويحال بينه وبين ذي اليد استحسانا

ويكفل العبد بعد ان يحضره وقت حضور الغائب فلو قال انما الاصل من دونه على ايدى الغائب عنه
او رهنه لا يحكم باخره ويحال بينه وبين ذي اليد ولو برهن من ذواليد على الابداع ولم يثبتوا على ذلك كودع
لا يقبل له ادعى عليه ان العبد ملكه فبرهن على الابداع ولم يتوضوا الملك كودع يندفع **نوع آخر** ادعى دارا
فخرج المدعى عليه شرعا منه وان كان له بينة على ذلك ولو قبل ملكه ايام ويكفل فان برهن من اقرته في يده والاشد
سلك المدعى ادعى ان عصب منه هذا الارض وزعم المدعى عليه ان ذلك لا يندفع فان برهن المدعى عليه بها
والا يحلف المدعى عليه فان حلف برهن وان نكل ضمن قيمتها المدعى عند حمله لتعذر تسليمها بالقرار بالوقفة وان برهن
المدعى عليه على الوقفة ولم يثبت الشهود والوقف للبراءة في النقصان لان النقصان الواجب بالقرار لا يندفع بهذه البينة
المدعى يثبت الوقف وذكر القاضي ان الاقرار بالمدعى لو لم يصغر لانه لو لم يصرح بكل حال وفي المحيط ادعى عليه الف درهم مائة
دينار كل في صك على حده وقد كتبت كل صك في الصلح ان لا يشترط عليه غير ما في هذا الصك يقبل لان معناه
انه لا يشترط عليه غير ذلك للجنس للفرق بين كذا وكذا وعدم ذكره صلا كما قال لا يشترط عليه سوى الف درهم ثم ادعى
مائة دينار يقبل لما قلنا ومن محمد ادعى عليه الف الف درهم في صك مائة دينار في صك وقد كتبت في كل منهما وهو صحيح
عليه وبرهن على المالين يعطيه الحاكم اتي المالين شاء وصحهما من عند الحكم لم يشترط وجبا حفظهما اذا قال
المدعى له دفع او المدعى عليه له دفع ان كان صحيحا اتمه وان كان فاسدا لا يلتزم اليه وفي المسئلة ادعى
دارا وبرهن وحكم له بالمدعى عليه في ملكه وابعه الحكم له في آخره ان المدعى عليه جاء به دفع صحيح المنزل لم يشترط
يده يصح الدفع في الصحيح **نوع في الدين** ادعى عليه الف الف درهم فأنكره قائلا ما كان لك على شيء قط فبرهن
الطالب على الدين والمطلوب على الابداع والبراءة يقبل لاحكام التوفيق وقد مر ولو زاد لا يترك لا يسمع لعدم
احكام التوفيق في كعدة ورى يسمع لجزءه والابداع في بعض كلامه كما يكون للمشير ان
ادعى له لو باع منه هذه الحايه ولها عيب ورام الرد عليه فانكر البيع فلما برهن عليه زعم انه ابراه على عيب
لا يسمع للتناقض قال القاضي هذا قول الامام فاما عندك فالدين شيان ويسمع كالاول
وفي الاصل ادعى شري دار منه فانكره ولم فلما برهن على الشري ادعى القالة يسمع لو لم يدع القالة وادعى ان
التمن والابداع اختلف فيه المتأخرون واجاب فيه ان يسمع فأنكره ادعت على رجل انها تزوجها بكذا
فانكر فلما برهن على النكاح ادعى للمزوج انه المهر وبرهن بجمع الجوار ان يكون بوه زوجها منه في صفوه
ولم يعلم بالنكاح وذكر في الاقضية ادعى عليه الف الف درهم فأنكر فلما برهن على الابداع ادعى الرد والمهلك
ان كان قال ما او عتبه اصلا الدفع باطل لان الرد والمهلك يستعيان وجود الابداع فلم يكن التوفيق
وان كان قال ليس لك عندي ودعيه يسمع رد الرد والمهلك لو صرح التوفيق لانه يمكن ان يقول ليس لك
عندي ودعيه لا رد وتلك لو ملكت ففعل هذا في مسئلة الدين التي ذكرنا في المحامع الصغير ينبغي ان يفصل الجواب
فيقال ان قال ليس لك على سمع دعوى الابداع ولو قال استندت حنك لا لعدم احكام التوفيق
ولو كان قال كان لك لا اذيت او ابراست سمع وصل الم فصل ان برهن عليه كس على التوا بتي مسئلة المحامع
ان الابداع قد يكون بباطل والبراءة ايضا لا يعمد قيام كدين بكونه غير معواه لتعذر قبوله اصطفا وشاهد
اي الابداع او البراءة او المهلك في كودعيه عند عدم الابداع لا يحقق اذ ارد العلوم والمالك مستحيل والبراءة
اليعين لا يصح فلا منافاة بين رواية المحامع والاقضية وفي مجموع كغوازل ادعى عليه دينيا فاجاب قائلا اننا

اوله لو صغير للغير لا اقرار
بالوقف ولا خفاء في عدم
الدفع اذا اقر به
لعله الصغير ضم

مطلبه يجب حفظه
قال المدعي عليه ما دفع

مطلبه
انكر المدعي عليه ان اقام
البينة على الابداع
او الابداع

بالدفع

بالدفع فقبل على الابداع او البراءة فقال على عليه ما يسمع قولان دفن بان قال ادعت البعض
او قال البراءة في الكل لكن لما انكر البراءة ادعت عليه دينا وقال وهكذا اقر به ايضا فقال كنت مكرما في الاقرار بجمع
الدفع وان لم يثبت اسم المالك ونسبه وانما قلنا وهكذا اقر به لانه لو جرد دعوى الاقرار على عليه كذا فقال
اقر به كذا لا يصح المدعى لان دعوى المال بناء على الاقرار لا يصح على المدعى لان دعوى الاقرار لا يصح في طرق الدفع لا في
طرق الاحتجاج ادعى عليه خمسين دينارا يحلف فقال لا اقرانه دفع الاعدل لكل دينارا كذا عدليا لكن الخط
بالدينار صح كدفعه ان ادعى الابداع في كعدة مكان معين منه ولم يملكه اثبات فادعى الابداع في كعدة لا يجمع
كذا كفتاوي والقياس على ما قران الابداع قد يكون باطل وقد يثبت ريب النكاح الابداع الاول ينبغي
ان يصح لو وقف وبرهن عليه ادعى ايقاع كدين وعجز عن اثبات فادعى ان اصابه على فلان وانه اذ فاه اليه
لا يسمع والنظر الذي ذكرنا او ارد ههنا ايضا وكذا ما ظهر للامام طهر الدين ادعى عليه عشرة فبرهن ان المدعى
اقر بالارسية انه ليس عليه خاسته جازا في دينار لا يندفع لانه ان يكون عليه عشرة بضعه فوجله وثلاثة محله
فعل هذا اذا قال في الجواب ترا بين دعوى من خاسته نبت او قال مرابان دعوى ستاد وادعت ينبغي
ان يكون جوابا لجزا ان يكون المدعى دينا حوقلا وفي الاشبه جعلوه جوابا عما هو المذكور في الفتاوى والمقررة
القواعد الفقهية ان قوله في التهمة يطلق على التراجع والرجوع عنه ان افعال المدعى لم تكن تايديا بالبراءة البينة
قبل ان يثبت الشغل بكلام يدل عليه فالم يصدر عن المدعى عليه يدل على الشغل فاما كثرة في الفتاوى فيجعل
كان المدعى اقر بما قال المدعى عليه معارضا لدعواه وفيه مجمع ما ذكرنا في القبول والتاجيل كذا ههنا اذا تقدم على
الدعوى بالشغل بالاقرار المذكور والاعراض لبعض التمهيد زعم برهن عليه دفع اليه عشرة فقال دفعته الا لا دفعه
لا فلان قد دفعته يصح الدفع ولو قال المدعى عليه المال الذي يدعيه على ما في القمار او عن طريق بيع كدفعه يقبل البينة
نوع في الميراث ادعى في ميراث امرأة ميراثا وقال كانت امرأة الا يوم موتها فبرهن كونه ان الزوج قال لو كانت
المرأة المتوفاة امرأة لورثت منها يصح كدفعه ولا يرث وارثها حصتها لم تترك زوجها ولو قالوا كان طلقها الا يصح
الدفع لانه لا يكون رعيها ولا يقطع الزوجية فترث ادعت الميراث على الزوج فقال ادعائها اقرت
ان النكاح كان بلا تسمية يكون دفعا ولو ادعت الميراث والميراث في ترك الزوج فدفعت كونه بانها كانت حرة مطلقا
قبل وفاته بسنين فقال تزوج بعد ذلك او اقر الزوج في مرضه بانها اختلعت به برهنه يصح دفع كدفع
وفي فتاوى خمس الامام برهنه على انه لا وارث له غيرنا فبرهن المدعى عليه بانك قد اقرت ان لا وارثا او احدا وانما
يقع كدفع بخلاف ما اذ برهن ان له عصبته كجوابه لو ارشاد حيث لا حكم يصح لانه لا خصم منه واقران حجه عليه
في ابطال دعواه فان كانت خصما ادعى عليه اني بالكفالة تاجر الاصيل او بغرامة فجاء الاصيل وقال كنت مكرما في
الاقرار بالمال لا يصح الدفع وقد مر ان المدعى لو ادعى الاقرار بالبيع ويندفع وكذا ان ادعى الاصيل
منفصل عن كفالة الكفيل جوار ان يقر الكفيل بكونه لاصيل طايعا ويجوز ان يثبت المال في حق الكفيل باقراران
ولا يجب على الاصيل لان كان فلا يكون دفعه دفعا عن الكفيل فلو ادعى الكفيل ايضا الاقرار به دفعه ولو قال دفعا
للاصيل ادى هذا المال ابراهه كمدعى صح كدفع ادعى بالاجارة لمفوضه حكم الارث غلبه فقال المدعى عليه
انه اقر بعد موت ابيه ببيتها ابيه المال هذا فبرهنه انه اقران اياه استوفاه ولم يقولوا اقر بعد موت ابيه
يندفع لان الاقرار حادث فيضا في احوال الاوقات ادعى دينا في تركه فقال الوارث لم يحلف تركه فبرهن المدعى ان

ان لا يكون

على المدعى فيحكم له على الحكم الاول على ان لا يملك الكتاب وقال لا نأمنه فقصت لادعائه العبد قوله على الحكم المالك
ادعى على عبد بشرى شئ منه او دين عليه فهو خصم لان من العبد على ان يخرج لكونه خصما وفي الدعوى
والبيضاء والخبر بعبادة انه ذكر دعوى العبد ولم يذكر ان كان ماذون او لا وكان ماذون العبد
المأذون ببيع في دينه بجزء لولا الا لا وكسب ببيع وان لم يملك بجزء لولا ولا يقبل دعوى استهلاك
الوديعه على الخمر بجزء لولا او غاب وكذلك على المولى لا يملك له ان يبيع الخمر ولو ادعى على الخمر بالاسباب
الاستهلاك بشرط حصة لولا ايضا لسماع البيعة لانه ايضا خصم كونه مخاطبا بالبيع او الفداء بخلاف
المأذون وفي قضاوى كفاية شمس على حصة ما ذون او عيذ ما ذون باستهلاك بغيره ووديعه وغيره
او على اقراره بذلك او شهد عليه ببيع او شرا او امانة وكعبه ينكر ذلك لولا ولو غاب يقبل لصحة
الاقرار كونه بخلاف وان حجور لا يقبل على مولا فلا يطالب مولا بالبيع ولكن لا يقبل على العبد بطلب
بعد كونه وان كان للصغير وصية حصة لا بشرط حصة الصغير عند الدعوى لم يقبل بينهما اذا كان المدعى ديناً
او عينا لزم بمباشرة هذا الوصية او لا وقال الناطق ان بمباشرة هذا الوصية لا يجزى حصة الصغير وان لا
بمباشرة كضمان الاستهلاك وكذا بشرط حضوره وبعض المتأخرين على ان بشرط حصة الصغير حال الدعوى
حتى يملك ان ادعى عليه الصحيح عدم بشرط حصة الاطفال الرضعا حال الدعوى كذا في الحيط لانهم يفترون
الامتعة وان لم يكن له وصية ولا اب وطلب من الحاكم نصيبه فعلى بشرط حصة الصغير وقت النصيب في قضاوى
القاضي لم يشترط ذكر الوفاة لا بشرط حضور الصغير بل بشرط ان يكون في ولاية وان يكون الحاكم الناصب
يوجد له وحاله وقال في كتاب التعميمات في خاضع وغائب وحضر اثنان وطلب من الحاكم التعميم بغيره
ويجعل احد خصما وان حضر احد من العبد بغيره لا يسمع وان حضر احد من العبد بغيره لا يسمع وصيغ الصغير ومع
الدعوى وان الصغير غائبا وطلب النصيب لا يسمع ولا يسمع كدعوى العبد بغيره لا يسمع الا حضار وذكروا لخصم
ادعى على صبي حجور غصب واستهلك متاعا قال البيعة حاضرة بشرط حصة الصغير ويصح الدعوى كونه
مواظدا بافعاله ويحضره وليه ليوذنه عنه يا حبيب عليه السلام وان لم يكن له وصية نصيب وصيغته كالحقارة
بشرط حصة الصغير وقت الدعوى والشهادة ليشير اليه بالدعوى بغيره لا يسمع الا حضار وذكروا لخصم
قبل الحكم لا يجزى للاعادة البيعة لان الحكم على الغائب كالحكم على العبد وفي ادب القاضي بغيره لا يسمع
عليه بل يدعى ثم غاب المدعى عليه ومات قبل الحكم او على كونه لخصم ثم غاب ومات قبل الحكم لا يسمع
بعد التزكية خلافا للثاني واختاره لخصم وفي هذا اذا لم يكن الموكل حاضرا وقت اقراره فان كان حاضرا يحكم بها
عليه بلا خلاف وفيه ايضا ثبت عليه حتى باق اقراره بغيره لا يسمع لمطوب غير الحضور وتوارى فثبت ان نصيب
الحاكم عنه وكما يحكم عليه بالان سأل الخصم ذلك وعندهما لا يفعل ذلك وفي الرىادات غاب بعد
البيعة لا يحكم عليه عندهما ولو غاب بعد الاقرار يحكم عليه لا تفتق ادعى عبد اعلى ذي اليد بانه ملكه بشرى منه
وبر من عليه وبر من ذكيد على انه ملك فلان او دعينه او لم يبر من لا يدفع الحنونة ويحكم له بشرى فان حضر
المولى الغائب قبل ان يحكم به المدعى يدفع العبد اليه ويحكم به المدعى ولا يكلف اعادة البيعة على الحاضر فان بر من
رب العبد انه عبده او دعى عنه ذي اليد او على انه عبده ولم يبر عليه يقبل ويبطل بيعة الشاري فان اعاد مدعى
الشري بانه على المودع الحاضر ان قبل الحكم بيعة رب العبد قبل حكم له وان بعده لا يقبل لانه صار محكوما عليه

او على وكيل بالخصم

بالبيعة

بالبيعة وكذا كونه ان الحكم بزمان ذي اليد حكم بالملك حقيقة لانه قضاء ترك ولو بر من على الشري من قبل التزكية
حضر المولى يدفع العبد اليه ويحكم عليه بتلك البيعة ان زكيت ولكن لا يصح له ان يحكم عليه حتى اذا بر من الحاضر ان لا اذله
او دعى عنه المقر حكم له فلو اعاد المدعى بزمانه على الحاضر لا يثبت له لانه صار محكوما عليه كما في الجاهل هذا اذا
حضر بعد اقامة البيعة قبل التزكية فان اقام واصدا لم يحضر دفع المولى ويتم عليه البيعة فاذا اتها قضى له بغيره لا يثبت
على المولى على المولى بر من الخارج على الغائب بانه ملكه حكم له لا يظهر ذلك حتى لخصم من حضر ولو بر من
المغضوب عنه على المستحق بانه لا يقبل فعلى هذا لا يبراه الغائب في الضمان بهذا الحكم بر من على ذي اليد بوقفة
محمد ودعوى حكم به ثم جاء آخره ادعى للملك المطلق على لخصم له يقبل حكمه بالملك المطلق بخلاف حقيقة لانه حكم
على النكاح في نده بعد اعادته اثنان وبر من على ان كلفا او دعى عنه وهو ينكر حكمه بغيره لا يثبت
حتى اقرب ذواليد لاصحابها دفع اليه وان زكيت البيعة حكم به بينهما وكل دليلين بخصم من المدعى على احد ما
وعلى الآخر هذا وبر من شاهد على الوكيل واخوه على الموكل او بر من واحد على الموكل حال حوته وعلى الوكيل
صح وحكم به وذكر القاضي حصة حلاله اخرج صكافه ذكر المال وقال المال باسمه بغيره لا يسمع الا حضار وكان
وكيل العبد في سبب لزوم المال على هذا وان غاب وكلف في قبض هذا المال في هذا الحاضر يسمع لان الاتان قد يكون
وكيل العبد الاخر في بيع بالبيع ويكتب لصكك نفسه لانه هو العاقد ولهذا قلنا بغيره لا يسمع الا حضار لان الوكيل
اذا غاب في قبض الموكل انما يثبت اذ وطه قبضه كما قال محمد في كتاب الحضانة ويقال لخصم بغيره لا يسمع
وكل رب المال في قبضه فاذا صح دعواه حكمه بقبض المال فان اقر له على المولى فلو كان له اجر بغيره لا يسمع
ولا يسمع اقراره على الغائب وان انكر المولى كاله لا المال يقال له بر من على ان اقراره الغائب بغيره لا يسمع
على المولى لا يقبل وفي التفتي جاء بصكك في المولى باسم رجل وقال ربك ليدن هذا اقرار بان المال الذي عليه فيه لطلبه
ان يحج المدعى عليه ان يكون للغائب عليه شئ فهو خصم بغيره لا يسمع الا حضار وان اقراره المال الذي عليه الذي كتب
لا يكون خصما حتى يحضر الغائب كذا في الامام الكوفي وفي الامام كونه لا يكون خصما في مثل الحنونة ايضا كما في الاقرار
الشري وغاب فاذا دعاه اخرج لا يصح حتى يحضر الشري لعدم المالك وفي قضاوى كفاية اخرج مع وسلم مع
دعوى متاجر على المشتري وان كان الا بوجوب غابا لان المشتري يدعى المالك نفسه فكل خصم كل مدعى حقا فيه
وكذا البر من اذ قبض المولى ثم اخذه الراهن وبيع فامر بر من يحكم لشاري ان غاب الراهن لما قلنا وفي التفتي
الموصى له بجميع المال عند عدم الوارث وكو خصم من يدعى على الميت ويناوذة العتابة ادعى ديناً او ودية لم يورث
ان مورثه مات عنه ولا وارث له غيره فان صدق امره يدفع الدين والعين بخلاف فصل الوكالة حيث يورث الدين
لان اقراره على نفسه في صحة لانه فعله فان صلت فلا قصوة وان كل فقد اقراره صدقه في الوارث والموت انكر الدين
وفي كونه يورث على البتات لانه فعله فان صلت فلا قصوة وان كل فقد اقراره صدقه في الوارث والموت انكر الدين
وكو يورثه بخلافه الوارث في نظر الوجه قال محمد مودع مودع الغائب وغاصب الغائب خصم من يقول ان ملكه
غصب من غصبته منه او ادعى عندك وفي المبسوط غاصب لدارها وملكها ثم اقرها بالملك ولا يملك
بيعة فاقرا من حق المشتري بطلان ولا ضمان على البائع الغاصب فلو كان البائع التسليم غصبه لا يثبت
في العقار عندهما وفي الحيط باع دايرة وسلمها فادعى المالك لداره على البائع لا يصح وان ادعى الضمان
فعل الخلف وفي الامام في وجوب الضمان في البيع والتسليم روايتان فيقتضيه وجوب الضمان وان اجازة

فمنها
اراد

بنصف فدية ويرجع المشتري على البايع بنصف الثمن ويوقف النصف الآخر للاصطفا والغيب وفي المشتري على البايع
ان له نصف هذه الدار ونصف الغلان وبر من فحل ذاك ليد نصفها له ونصفها الغلان يحكم له بالنصف والنصف
بين ذى اليد وغلان أنصافا فان بر من على انة اشترى دارا فغرم في ايديهم بعضهم حاضر وبعضهم غايب فغند
الاماميين لا يقض على الحاضر الا حصته اذا كان الحاضر مقر بنصيب الغايب خلافا لمحمد واذا ادعى صدقة او هبة
او رهن او جليل او اصدحا غايب والمدعي في يد الحاضر اهل الغايب وهم يعرفون بنصيب الغايب بر من على
مدعاه والغيب فعلى قول الامام لا يقض بشئ وعلى قول الكوفي والصدقة والهبه يحكم على الحاضر حصته من
فاداضر الغايب يحكم على ايضا وفي الرهن الحكم قبل حصول الغايب فاذا قدم اعادة ما يحضرهما وفي الحيط ادعى
شراهما معا وهى في ايديهما واهداها حاضر والحاضر مقر بنصيب الغايب منكم للبيع وبر من يقض على الحاضر فقط
في حصته عند الامام والكافي اما الامام مقر على اصله في انة لا يكون الحاضر خصما للغايب مثله فلا يكون القضاء على
الحاضر قضاء على الغايب لا يرى ان البايع لو كان واهدا واشترى اثنين غايب وحاضر فالحاضر ليس خصم للغايب
فرق وقال لو اشترى تعدد البايع لا يتعدى الحكم للغايب ولو بعكس يتعدى لان البايع لو تعدد ففي البايع
لا يتصل كفى الآخر ليتوقف الصفقة الا يرى انها لو خاطبا بطل بالبيع لان لا يقبل نصيب احدهما فليكون الحاضر
خصما للغايب وان كان اشترى متعددا ففي الغايب متصل كفى الحاضر لا يرى انة لو خاطبا اثنين فقبل احدهما
لا يصح في ان يجعل احدهما خصما للآخر فان كان الحاضر يتكر بنصيب الغايب اسئلة كمال الحكم بكل الدار
للمدعي لان الحاضر بائنا ملك الغايب صا خصما للمدعي اما نصيبه فظاهر واما نصيب الغايب فلان
المدعي صا خصما للغايب في اثبات الملك في نصيبه لا دعاه الشريفة ولا يتوصل الى اثباته الا باثبات
ملك الغايب وفي الحيط اذا قال اشترينا هذه الدار مع فلان الغايب وفدنا الثمن قد ذكرنا ان على قول الامام
ان يحكم له بالكتابة بوضع حصته للغايب في يد عدل بلا قسم فان حضر فانكر الشري بطل في حصته وصح في حصته الحاضر
ومذهب الامام ذكرناه وفي الجسوط قال لا يتصل في حق الغايب ولم يذكر خلافا فان ادعى شري بنصيب الغايب
لا يكون الحاضر خصما لاريس بنصيب الغايب وان ادعى شري في المورث ويصح الدعوى على كل واحد او جزئية
لان كلامهم بنصيب المورث وفي التوازل في محمد لو ادعى ابا بامر وغلان عاجدا بالغ وبر من يقض على الحاضر نصف
لا على الغايب الا ان يحضر الغايب ويعيد عليه البيعة الا اذا ادعى كون كل واحد منهما خصما للآخر فسطح القول
فيقض على الحاضر ولا يحتاج الى اثبات على الغايب وفي المشتري على البايع في يد مجدا آخا رجل انة بينه وبين
الغايب لا على الارث وقال ذواليد العبد بينه وبين فلان غير الذي ذكره المدعي لا على الارث وبر من المدعي على ان
نصفه له يحكم له بالربع لا ما في يد الحاضر بينه وبين الذي اقر لا انصافا ولو قال ذواليد العبد له وغلان فقال للمدعي
نصف لغلان ونصف له وبر من يقض له بنصفه ولو قال ذواليد العبد له وغلان فقال للمدعي نصف لغلان ونصف
له وبر من يقض له بنصفه ولو قال ذواليد نصف لغلان دفعه الا ولا ادري لمن النصف الآخر فقال المدعي عليه
نصف لغلان كما قلت دفعه اليك والنصف له لا يقض له بشئ وان بر من على يحضر الرفع الغايب وفيها
في يده دار باع نصفها ما عاخره جل واشهد له بالقبض ثم باع النصف في آخر ثم اشترى نصفها في آخر فغرم
للمشتريين ياخذ من كل منهما نصف فدية بايها طر ولو اجاز بيع الاول لم يبق بينه وبين المشتري خصوصية
ولو النصف ما عاخره كماله فاشترى نصف البايع واشترى ياخذ من كل منهما نصف فدية فان قال البايع لم

الملك النصف الذي في يد غير مقسوم فلا خصوصية بين المشتري والمشتري وكذا الحكم في كل طعام في يد بائع استمدا وسلم
ثم استحق نصف الطعام فالحكم للبائع والمشتري قال ابن سحاحة وروى عن الحسن ولا احتفظ عنه أنه قال لو باع
نصف دار مثا عا ولم يسم له المشتري ثم جاء حديق يدي نصفها فالحكم للبائع وبوثر بن أبي بصير نصفه فبده
النوع الأول في هذه المسائل وأبيناها لانه المشتري غاب عنها فادعى آخره على الحاضر نصف هذه الدار
انه يكون خصما في نصف فبده وهو ربع الكل ومثله ذكره التماري وروى دار على جليل ان الدار التي في يد بائع ملكه وبرهن
على احد هما ان كان في يد احدهما بالبراهن فالحكم على احدهما حكم على الآخر لا تقبل احد كونه خصما وان لم يكن
كلها في يده لا يكون هذا اقتضا على الغائب بل هو كقضاء على الحاضر بما في يده ولو كانت في ايديهما او في يد احدهما
بحكم الشر لا يتعدى الى الغائب لعدم الخصم عنه وفي المشتري دار في يد جليل وفي آخر نصفها مثا عا انها لم تقسم
بعدها دعوى وقبله وغاب احدهما فادعى على الحاضر كل في يده وهو النصف وبرهن عليه بالبطلان لانه شهادة بائع حرام
وفي المحيط بشر بن خنيسه او ابراهيم ثلثة غصب لطان منه نصيبا وقال غصبت نصيب احدكم بعينه فحكم السلطان
باطل وكيفية بين الكل لان التاوي الباطية في مال الشريك على الكل وفي المشتري برهن ان له والغائب عليه في برهن
وحكم له بالنصف واستوفاه ثم قدم الغائب ليس له ابتاع الزعم بلا إعادة البينة والابتاع الغائب لاقران
بالشركة وفي الدفتره عليه من ثلثة غاب اثنتان وحضر اثالث وطلب حصته بجر المديون على الدفع وفي الاثنية
برهن على مال في مكتب على جليل في الامام في رواية يقضيه على الحاضر وفي رواية عنه يقضيه عليها ويكون الحاضر خصما
في الغائب اذ كان الحاضر كينلا في الغائب وكان الاصل في الحاضر وفي الغائب كينل عنه وكذا اذا كان كل منهما كينلا
في ضاحيه قال الرازي يتعدى على الغائب اذا كانت الكفالة بالاحراز في يده على الكينل عن ثلث على المكفول عنه
لبنوت حق الرجوع له بذلك فلو كانت الكفالة لغيره لا يتعدى الى الغائب لان الذي على الكينل ليس
لما يدعي على الاصيل في الرجوع عليه فلا يكون خصما قال في الاثنية وقوله لو كان الاصيل على الحاضر والغائب كينل
عنه فيه نظر لانه يجوز ان يكون الحال على الكينل لا على الاصيل فكان في ضرورة وجوب الحال على الكينل وجوب
على الاصيل فانتصص خصما في قوله يجوز ان يكون الحال على الكينل لا على الاصيل كلام فان الكينل اذا قال الكفالت
بما كنت على زيد فاق الكينل ان له على زيد كذا وانكره زيد ولم يجد الكينل بينة على انه على زيد كذا يجب الحال على الكينل
لا على الاصيل فلم يكن لزوم الحال على الكينل في ضرورة لزوم الحال على الاصيل كما ذكره وذكره محمد بن باع جليل
بالف على ان كلامها كينل في ضاحيه بامره ثم لقي البائع احد الرجلين وبرهن ان له عليه وعلى الغائب الفا
كف كل في الآخر بامره بحكم بالف نصفها بالااضاله بنصفها بالكفالة فان حضر الغائب قبل الاستيفاء اخذ
في الحاضر هذا النصف اصالة لان الحكم عليه بها حكم على اصيله ايضا وكقضاء على المكفول عنه ليكون قضا على كينل
وغيره جماعة على علا آخر الفقه بها كنه كينل بامر المديون فلقى الطالب الاصيل قبل لقاء الكينل وبرهن عليه ان له
عليه كذا وفلان كينل بها بامر حكيم به على الاصيل ولا يحكم به على الكينل في الاصل التي الكينل لا يثبت في المطالبة بها
قبل ان يعيد برامه عليه وان لقي الكينل اوله وبرهن عليه على نحو ما برهن على الاصيل يقضيه به على الكينل والاصيل
عنه لوقي الاصيل بعد حكم ليطالبه بها قبل اعادته برامه وفي المحيط برهن عليه بامه عبد الله ولعل ان الذي يبيع
يقضيه له بنصف الفلن فاذا حضر الغائب كلف اعادته برامه في الاصل ان الدين اشترى بالجملة الا ان لو برهن

علا الى عزه

ایضاً بسمحمد
ظلم
افدار

مطلوب
افرا الكفيل الدين
والنكر الاصيل

ایک نصف

نصف الدار الى دورتها غايه والدار في يد الحاضر لا يعقل لان الحاضر ليس بغيره فصار كما اذا قال اشترت بخر
نصف الدار التي ملكتها بالشرى من فلان بخلافه اذا قال اشترت من فلان نصف هذه الدار التي في يديك والوارث
الا غريب لانه دعوى في التركة واحدة لو شئت ينصب خصما في بيعته في العين وكذا **نوع في تحصيل العقار ودعواه**
اذا وقعت الدعوى في العقار لا بد من تعيينها فيذكر الحصة والكيفية والسكة فقال في حجب بداء بالاعلم كالبلدة ثم الحصة
ثم السكة وقال ابو زيد بداء بالاختصاص في النسيب ثم رتب فيقول فلان من فلان فلان فصل النسيب لنا وعليه ان
اسمنا فان حصل العدم ولو فقهنا لا ذكر الالب فان حصل له الاذكار للجد والصناعة لان العام يوجب في كل واحد
وفي الحجب اختلف في ابتداء بالاعلم وبالآخر اهل العلم على انه بالآخر وقال جماعة في اهل الشريعة وطائفة في الجد واطل
ولا يذكر ليرتق فلان وعندنا كلاهما سواء وذكر الحكم ويكتب في الحصة في اولى وارث او ملاصق كذا ولا يكتفى احد
كذا وكان لا عام يقول اذا كتب احد حدوده ما دجلة او الطريق الى مسجد ليصير البيع لان الوضوء اظهره وقع
عليه لبيع وقال في البيع لان الجد يدخل في البيع فيكتب في اولى وارث او ملاصق كذا في راحة الخلاف ولا يدخل
عليه قول الجد في البيع فالدار التي الموضع الذي انتهى اليه فاما ذلك الموضع المستثنى فقد جعل حدا وهو داخل في البيع
وعلى قول المانع من الترتيب فالدار التي يدخل في البيع ولكن لو قلنا كذا وما يدخل في الحد فعلى القول اجمع
يكون داخل في الحد لا يقتضيه ثم بعد ذلك يكتب بحدود ما وصفتها لانه لا ذكر للحد في السيل والطريق فلا يمكن
الاستغناء بالدار ولا يكتب بطريقها وعييل ما لها له لو الطريق لا الشرايع والحد بالحد في البيع لان الشرايع لا يبيع
بيعه وهذا خلاف لما تقرر ان بيع الدار بطريقها جائز عندنا خلافا لفرق لفرق الطريق الخاص كخراب الجوز في حمله
على العام وان البيع والمرافق عندنا كالمنافع للحدود والطريق السيل في ظاهر الرواية المرافق هي للحدود اذا
كتب احد حدوده ما دار البيع والحد فاصل اشار شيخ الاعلام ان فاصل يكون للشرى وفي الحجب اذا كتب احد
حدوده ما دار فلان لا يكتب شرايا كذا وما دخل في الحد وان كتب بالحد او ملاصق ويستثنى الدار فلان يكتب
بحدود ما وكان في حجب يكتب في الدار فلان او ملاصق وما قلنا حسن لاننا لا نثبت في حد حتى يبينها فاصل فلا بد
على العداقة قال البزعي لم يلبس اوله الاطلام منكم ولم يرد به خلاصة افعية لا يثبت في حد في الشهود شهدوا به
باعت حدوده وصوقه يصح لان معناه مع حدوده فيدخل الحد في البيع وقالوا الصحيح في الجواب ان يقال ان ذكر
في الحد ليرتق دار فلان وما يصف به نص الشهادة وان قال الحد دار فلان او الطريق الى مسجد لا يصح ولا يكتب في الحد
ويكتفى بذكر الثلثة ويجعل الحد الرابع بازاء الحد الثالث حتى يتصل بالحد الاول والجواب في الدعوى والشهادة على سواء
واحد حدود الحد في اكله لو متصل بالحد في اكله في عليه كذا في الاكراه في اكله في ارض فصح وان ثبت اودارا
او شرا لا لان الحد فاصل واكثر من منزلة المنزل لانه ذو جدار والبقرة لورثته تصلي حدوا الا لا واذا كتب الحد الاول
ليرتق ارض الوقف لا يصح حتى يذكر كانه وقف على مسجد كذا او مدرسته كذا وقال الوتر لا يكتفى بذكر الحصر ايضا ولا
بذكر صاحب اليد وقيل بذكر الحصر كقولك وقف على مسجد كذا يكون كذا كذا واقف ويكون الحصر مصرفا كذا كذا لالب
والجدوا اذا كتب ليرتق ملك ورثة فلان لا يصح لتفاحش الجلالة فان فهم صاحب فرض وعصبه ودارهم فاشبه
ما لو شهد على انه وارث فلان وقال الوتر لانه لا يحصل التوفيق الا بذكر الشتم والنسيب وفي العدة لو قيل سميت
اذا كتب ليرتق ملك ورثة فلان فيقول لا لا سمعت في اثنائه اذا كتب ليرتق داره فتركة فلان لا يصح لو كتب
ليرتق ارض ميان دهي لا يصح لانه مشترك بطل في ارض ترك وقت الفسخ حرى لمدواب اهل العدة ويطلق على ارض

عليه لا يكون حصص الغائب عند الامام والى يجعله حصصا لكل حال وقال محمد بن ماقاله الامام لا يقاس وما قاله
 اخوان فافهم ثم عند ما اذا حضر الغائب وصدق الحاضر بالخيار ان شاء اتبع الطالب بنصف ما قبض ثم اتبع
 او مع الحاضر المطلوب فيما ياتي ولو لم يات اتبع المطلوب بخصته واجمع وان احدث كونه خصم في الدين ايضا فان
 وعلى ان يدفع له الحاضر نصيبه من امواله لا يدفع له الحاضر نصيب الغائب على انه لو قدر الانصراف لغيره
 لا حضور الغائب ولم يطلب بعض الورثة القسمة وبعض غائب في كل طامع الصغير لا يتم حضور واحد
 وان لم يهرس حتى يحضر لان فيها معقضا وفيها عليك القضاء يستدعي مقضيا له وعليه فلا بد من حضور الغائب
 وان غاب واحد وحضر اثنان وطلب البتة وادعى بالمرث وحقه الغائب وطلب احدهما القسمة قال الامام قسم
 حيث ترسنا على ما ادعاه وصدق تمام شرح النظم في طامع مات غنمته بنين ودار غائب اثنان والدار في يدك
 ونصيب الغائبين وديعه معده بعد القسمة تجب جعل وادعى لداركها فان ادعى ملكا مرسل او ادعى شرا فربما
 فانه يقضي بالداركها للمدعي لان احدثه ينصب خصما في الكل ان لم يوفقه توجرت على الميت فان حضر اثنان وصدق
 في المرات نقد القضاء على الكل وان قال الدار لنا استرنا ما واورثنا ما فخر غير الميت الذي ذكره لمدعي القسمة
 اخذنا ثلثا الدار لانه طهر ان القضاء ليس بخصم فيؤمر المدعي باعادة البيت فان عاذه لم يها والافان لم
 يكن كذا في يد الحاضر وكان حصته الغائبين في يد غيره لا ينفذ القضاء عليها وينفذ على الدين في يده وفي المحيط
 ادعى ان ميتا غصب شيئا وحضر بعض ورثته وبرهن عليه وبعض هذا الشيء في يد الحاضر وبعضه في يد كل الغائب
 والحاضر فوبانه ارث فباسم قال محمد اقص عليه بكل او دفعه للمدعي فان قدم الغائب وقال هذا كان في يد
 اخ لثامه غير الوالد لا يقبل قوله فالحاصل ان احدهم يكون خصما في الميت فيما اذا كان العين في يده فالحاصل ان يكون في يده
 حتى اذا ادعى وارث غيبا ليس في يده لا يسمع في دعوى الدين يكون خصما وان لم يكن في يده هـ وان كان في يده
 صغير لا يصح اقرار الكبار بالدين في حق الصغير ولا بد من المهرمان حتى يظهر في حق الصغير ايضا وان اقر احد كونه يلمنه في
 حصته حتى يتحقق قال القاضي وهو مقيد به اخذ على ذلك الا فيما رخص في ان يؤخذ بخصته من الدين
 وهو قول الشيخ التورج ابن ابي ليلا والاشافعي وانه ابعد من الضرر واقر الى الصواب قال علي الاثم وهذا
 يحفظ ان الدين لا يكلل بحجر والافوار واغا يكلل بالقضاء وعلم ذلك مسئلة ذكرناها في الزيادات ان كوارث المحرمين
 اذا شهد مع رجل اخر بالدين على الميت يقبل ولو كان حل في حصته باقرار ما قبل المرافعة دفع الموم ادعى على الميت وينا
 والكبار يغيب الصغير حاض نصيب الحاضر وكذا اذا قضى على كوكيل فهو قضا على الكل ويستوفى دينه نصيب الحاضر
 اذ لم يقدر على نصيب الكبار واذا حضر او رجع عليهم لان الدين مقدم على الميراث وهذا دليل على ان الدين اذا ثبت
 على واحد بالبنية يستوفى كله حصته وقال بعض المشايخ في الاقرار يستوفى في الكل في نصيبه كما عذرنا ولو ثبت على
 بنية لا يستوفى كله حصته بالاجماع وفي فادى الوارث لانه لو غير مستوفى وبرهن من دين حيث على احدهم جميع
 وبعضه بخصته من الدين ولا يبيع نصيب غيره لانها ملك الوارث الا في المستوفى لا يبيع التركة الا بعد الوفاة
 وقال بعض المشايخ احد الورثة اقر بالدين وبعض غائب وغصب بعض التركة غاصب يؤخذ كل الدين من حصته فو اجماعا
 ولو ثبت باقرار الورثة ثم غاب لبعض او غصب بعض التركة غاصب يؤخذ كله كما في الحاضر وفي المحيط اشترى
 عبد بالنف قبض المبيع وطالبه بالبيع بالنف فزمن المشتري اءا حاله بالبيع بالنف على فلان بن فلان و فلان
 المحتال يغيب فخر فان المال لازم له على المحتال عليه ان يبرهن عليه بالادلة والمحيط برهن انه اشترى من غير كمال الغائب

مطل
اجمعوا ان احد الورثة
خضع في الدين

مطله
اقر احد الورثه يلزمه
في حصته

سأ
أقر أحد الورثة

نصف دارالریہ

غاب عنها ما كانا على أرض تركها ما كانا باخراج لاهل البصرة ولو جعل ليرتق ارض لا يدرى ما كانا لا يصح ما يذكره صاحب اليد
ليحصل الخوف كجلاء فاض المصلحة حيث لا يشترط فيه ذكر صاحب اليد لانه في اليد لا يعرف ذلك معلوم الا ان يتعدا لغير
نحو اليد وذكروا فيه ولكن لا بد من ذكر الفاضل في ارض المصلحة كالمصلحة القديمة وكما ذكرنا في حصة صاحب
الحق والوقوف شرط واليرتق العام يصح هذا ولا يشترط ذكره فيحصل ويعد الى العبرة اوله المصلحة لان ذكر الحد العام
ما يصل الحد و قد حصل العلم بالوصول الى الطريق قال في المحيط والمختار في نظر المصلحة في التمسك بالحدود والتمسك بالنهر
واليرتق لا يصلح كل منها حدا عند الامام لا يتحول وينقل فلم يصلح عوفا قلنا لا يترتب في سبيل المصلحة الصلوح
وهو قولنا وقد ذكرنا ان اذ لم يذكر في المصلحة الحد لا يقبل هذا اذ لم يشهد الرجل فان شتر فلا حاجة الى ذكر
الابن الجاهل عا واما الدار اذا اشترت كدار الخلافة ودار عمر بن حريث بالكوكة قال الامام لا بد من توقيف فاساه
على شهرة الاسم والتعريف بالشيء في التخييد وفي الصغرى اذ يكتب ليرتق دار ولم يذكر في حقه يكتفي لان
الاعلام يحصل به اذ كان الرجل مشهورا كحمار ويحفظ هذا في الدخلة ان لاكتفا بكتبة صاحب المحل لوضوح
كأن لا يكتفي بكتبة فلو ان شترها دتم احد الحد و ليرتق شط الوادي وافر المدعي ان ينشئ الشط والمدة عا طريق
العادة بطل الشهادة وان ظهر ذلك ضار بعد ذلك لادان ظهر ذلك بما هو طريق عمل القاضى سوى اقرار المدعي
بطلت الشهادة في قدر الطريق لا غير وقيل بطلت في الكل لا خلاصا في المصداق وعلى هذا اذا ظهر في ارض المدعاة
طريق العادة ذكر في الدعوى وفي الصك احد حدود ليرتق دار فلان والعاضل رقيقة في الصك
والدعوى لان الفصل لا يكون ليرتق بل يقابل بيقول ليرتق الرقيقة قال احد حدود دما ليرتق ارض فلان ولعلنا في تلك
البصرة ارضون متفرقة يصح الدعوى والشهادة في وقف البصرة او شرا ما كان فيها ساجد وجا في مقابر
لم يدخل في الوقف والشري وكان الامام الشري لا يشترط ذكر حدود المستثناة في رد المحاضر فغلب ترك ذكر
حدودها ومقدارها وكان الامام طهيري يقول لو المصلحة تملك الايجاب لا ذكرها والاحتياج ليرتق يحصل به
بالاعتبار وما يكتب في الصكوك في تحديد ما ليرتق لارض المصلحة او كوقف حدودها الاربع لا يصح لعدم
الاعتبار فيكتب فيها او تملك او شتر او سحر او بغيره يحصل بغيره وكان السيد ابو حجاج لا يشترط ذكرها وان ادى
الترك للمصلحة لان لها لانه لا يوجب الفاضل لا فاضلها الى المنزل كما تقرر ولم يشترط في صفته ردت
او وقع النزاع فيها بسبب المسجد والمفاضل الطريق الا يرى ان يجوز الامام استيجار الطريق بطعامها وكسوتها
بلا بيان المقدار لجرى بان العادة بالتعدي على الطريق بسبب النفقة على الاولاد الا يرى الجواز مع قبحه في صيرة
وما يكتب في زمانها في الصكوك وقد عرف المتعاقدان هذان جميعا وذكر احاط به على استدلال الشيخ
وهو مختار لوجه في فائدة فانه اذا وقع فيه النزاع عند طامك لا بد في الدعوى الشهادة في التقييد ذكر ثلثة
حدود وقال الحد الرابع متصل بملك المدعي عليه او قال الرابع ملك المدعي عليه ولم يذكر الفصل قال الامام طهيري
يصح لانه كانت سكوت في الحد الرابع وهذا التعليل يشترط لانه اذا ادعى قرية مشتملة على المستثنات وذكر حدودها
ونحوه المستثنات قطعا رضى فيها المدعي عليه ولعلنا من فلان ليرتق ارض دخلت تحت هذا الدعوى لا يصلح
جعل قوله الحد الرابع متصل بملكه بمنزلة السكوت قال العنقية قلت للاستاد اذا كانت محطت بالمستثنى منه
كيف يوقف المستثنات فقال عينا او شتر محيط بها والاشجار وغيرها مما يترتب منها والاباى اى
عساخه المحض او المسجد والمبرة المستثنات او الارض المستثناة وذكر القاضى ان الشهود اذا قالوا الرابع

متصل بملك

متصل بملك المدعي عليه او قال الرابع ملك المدعي عليه ولم يذكر الفصل قال الامام طهيري يصح لانه كانت
في الحد الرابع وهذا التعليل يشترط لانه اذا ادعى قرية مشتملة على المستثنات قطعا رضى فيها المدعي عليه ولعلنا
من فلان ليرتق ارض دخلت تحت هذا الدعوى لا يصح لانه جعل قوله الحد الرابع متصل بملكه بمنزلة السكوت
قال العنقية قلت للاستاد اذا كانت محطت بالمستثنى منه كيف يوقف المستثنات فقال عينا او شتر
يحيط بها والاشجار وغيرها مما يترتب منها والاباى اى عساخه المحض او المسجد والمبرة المستثنات او الارض
المستثنات وذكر القاضى ان الشهود اذا قالوا الرابع متصل بملك المدعي عليه ولم يذكر الفصل
يقبل كما اذا تركوا الرابع ملك المدعي عليه ولم يذكر الفصل لم يقبل في الارض ويتقبل في الحرم البيوت
وذكر الشيخ ولو كتب الرابع ليرتق ارض ومنه المدخل والمخرج لا يمكن لان في الارض كثرة نسب لاما يوقف
وان كان لا ينسب الى شئ فيقول رقيقة بالمحلة والبصرة او الناحية فيمنع بها نوع تعريف واذا كان
احد الحد وبلا صق ارض جليل او ارض جليل مسجد اذ كرا حد ما لا يمكن لانه جعل ليرتق ارض واحد
ان يكون كله ليرتق فان كان بعضه ليرتق لم يمسك والحد هذا الحد و قد صار كما اذا غلط في الحد الرابع بين
الحدود ولم يبين الحد و قال في شمس السلام اذ بين المحلة والمصر وكوتة والحد و صح ولا يوجب ترك بيان
الحدود و جهالة وذكر التومار اذ عشرين ارض و بين حدود التسع ولم يبين حد العاشر ان الواحدة
في وسطها التسع فقد دخلت في الحد و فيصح القضاء بالجملة وان كان على طرف لاحتية يذكر حده لانه
بلا بيان الحد لا يعلم كيف يقضي اذ في سكنه دار بين الحد لا يصح لان السكنى تنقل اذ لا يملك قال التومار
ان كان في السكنى متصلا بالارض بقصا لا يبيد الحق بالبناء فلا بد من تحديده كالبناء لانه لما لم يكن
نقله بعد احضانه فانه قد كتمت لا مكان احضانه والاشارة اليه بقطع الشركة وذكر الامام طهيري
اشترى علوا بلا سفل فذكر الحد الفصل لانه الاصل وكذا في الاصل او لانه السفل مبيع في وجه التقرار
العلو عليه ولما حد السفل حصلت المصلحة بالعلو ايضا فلا حاجة الى تحديده قال الطحاوي هذا اذا لم يكن
العلو حجرة فان كان يذكر حدوده لانه هو المبيع بالقصد والمذكورة في العقد فيذكر عند الامكان قال محمد
اشترى العلو كحدود ما طعنوا ابانة لاصد له قلنا ممنوع ما ذكرنا غيره لا يمكن فيذكر حد السفل لوصول النوف
فكان جهلا نوع في الحاشية في انواع الدخاوي وشرايطها خلاصه الفصول المستفاد من الدعوى
اما ان يقع في العين او الدين فان الاول قائما ان يكون منقول او عقارا فباحت الدين والعقار قد ذكر المتقول
اما قيم او مال كانه فالحق بالدين في شتر بيان القدر والجنس النوع وكيفية وان قائما فانما من
احضانه لا بد منه حتى يشر اليه في الدعوى الشهادة وان كان لا يمكن احضانه مجلس الحكم كصيرة طعام
او قطع غنم او كان القاضى في الدار والمدعي جعل لا يسع في الباب او للمدعي جعل ومونة لا يمكن ان لا
مجلس الحكم بلا اية او لا يمكن رفعه بيد واحد فلا يكلف احضانه بان ادعى العنق في العقل امانة وانه
اكثر فصلا ومونة عليه لا يؤمر بالاحضار لزوم المونة في حمله وكان المدعي في السواد والمصر شرط للتقصا
على الظاهر وان كان العنق على خلافه والحكم به شرطا فان كان ما ذكرنا في الاختلاف في بحث تباين الفصل
غما ان شرا او حضر بنفسه لم يحضر حكمه في المصر لو المص في السواد او بعضه فاض في المصر وفي دعوى
احضار المدعي لا بد ان يقول لانه على هذا المدعي عليه احضانه ان كان منكر الا يترتب عليه لانه اذ لم يكن منكر

وكان مقررا للمقرض ان لا يضار بل يأخذ المقلد وكذا لا يصح دعوى الا حضار في كونه يوجب فيها التخلية قبل
يصح ويجعل على التخلية اذ اضار بها طلب حضار في كونه في يده فبر من على ان كان من عند
سنة بجر لان الكون في يده ثبت والاصل بناء ما كان على ما كان فلا يزال الثابت بانك ادعى او شهدا
ببينة دابة مستهلكة قال الصدر لا بد من بيان الذكورة والاثوثة والسن لا اللون وهذا على اصل الامام
بلفاض المالك في العين المستهلكة عند صحة الفصل على اكثر من قيمة لانه لا اعتبار بقاء المكان صلحا في الدين
على الرخصة من جنس الدين وان حرام باطل وان كان الحكم بالقيمة بناء على الحكم بالملك لا بد من بيان على وجه
يحصل العلم للحكم حتى يعلم بما ادى حكمه ومع ذلك الذكورة والاثوثة يدرى النوع ايضا بانه حمار او فرس لا
يكفي بذكر الدابة لتفحص الماله وظاهر من ههنا ان حق المالك ينقطع بنفس الملاك فلا حاجة للاذكار
الذكورة والاثوثة وما شاع في حق المقتضى دعوى القيمة فلا حاجة بعد الاستهلاك الى بيان القيمة الا ان
ان المدعى والشهود لا يستغنون عن ذكر القيمة ودعوى القيمة والشهادة عليها مسموعة الا ان توافي
على رجل آخر مالا مقدرا فشهدوا به فالحكم في السبب ففأول استهلاك دابة يصح ولا يشترط ذكر
التلون والسمة حتى اذا ادعى حمارا وذكر شيئا وشهد بذلك فاحضر المدعى عليه فاطبق الشهود والمدعى
ان لحار المدعى هذا وبعض شيئا في الشبهة المذكورة فيقبل ولا يضر اختلاف بعض السبب ذكر الامام
طهر الدين ادعى شيئا مختلفا للجنس النوع وكفروا بذكر قيمة الكل حمله ولم يفصل فيه كل عين على حدة
الصحيح القول كما اذا كانت الاعيان قايمة ولم يذكر قيمة كل عين فيقبل ويؤمر بالحضار ما وان قال ملكك
او استملكتهما وبين قيمة الكل صح وان لم يبين قيمة كل او في الجمع ادعى غضب جارية عليه لم يذكر قيمتها صح
ويؤمر بردها فان عجز عن رد ما قاله القول في قدر ما قال الغاصب فليصح دعوى الغصب ببيان القيمة اصله لان
يصح بالاجمال او لا وقيل لا يشترط ذكر القيمة في السرقه ليعلم بكونه نصبا بالقطع وفي غيره لا يشترط
وذكر التواراد في زندقا طوله بزارع خوارزم كذا وشهدوا بذلك كذلك بحجرة الرندي فرزع فاذا اوارب
او انقضت بطلت الشهادة ودعوى حمارا اذا خالف سن الدابة بالدعوى الشهادة وقوله الزرع وصف
فيبلغوه في الحاضر ذلك في الاعيان والبيع لا في الدعوى والشهادة فانما اذا شهدا بوصف خطا فلا يقبل
وذكر ايضا ادعى حديد اشارة اليه وذكرانه عشرة اشياء فاذا هو عشرة فتراد غايته يقبل الدعوى والشهادة
لان الوزن في الاشارة اليه لغو وان وقعت الدعوى في جنس غائب لا يوفى مكانه بان ادعى انه غصب من ثوبا او
جارية ولا يعلم قيامه وهلاكه في حقه الكسب الى انه لا حاجة لذكر القيمة بعد بيان الجنس النوع وصرح
في كتاب الترمذي وفي كتاب الغصب انه اذا برهن على انه غصب جارية لم يسمع فبعض اوله بما اذا ذكر القيمة
وبعض حملوه على ما اذا شهدوا على اقراره بغصب جارية فيقبل في حق الجنس الغضا جميعا وعاشا في
على ان يقبل في حق الجنس لان حق الحكم لا يفرق بين الدعوى والشهادة واطلاق محمد بن علي قال ابو اليسر
فلما اختلف الشايع في اشتراط ذكر القيمة تكلف بذكر ما كلفه بعد ذلك الاختلاف فان لم يذكر لم يرد الدعوى اجبا
لحق المالك فان الغصب قد يقع قبل ان يجرى المالك قيمته ويؤمر بها فاذا سقط بيان القيمة في المالك لان يطل
غرض هذا ولانه ان لم يطلع عليه بدوامه لانه لا يطلع عليه فاختل نظره للشهادة او لا ولو ادعى
حطه بالشرا لا يثبت له المطالبة في الموضع الذي كان البيع فيه وقد مر ولو باع حطه في ملكه من نوع

مطلب
الصلح عن الدين بكثر
عنه حرام
سا
ذكر اللون وعينه

مطلب
خالق سن الدابة
الشهادة

واحد موضع

واحد موضع واحد كنه لم يصف البيع الا تلك الحنطة بل اطلق جاز فان علم انك يمكنه ان يخذ ان شاء
اخذ ما في مكانه او تركه وتوكل ان شاء اخذ ما في مكانه اذ لا يملك المطالبة في غير مكان البيع وذكر التوار
ادعى اقتره حنطة دين لا يصح ببيان السبب لانه لو سلمنا المطالبة في الموضع الذي عين عنده وان فرضنا
او عن مبيع معين مكان القرض والبيع وان غصبا واستهلكا في عين مكان الغصب والاستهلاك
وفي الايضاح المقتضى اذا كان قابلا عند الغاصب ياخذ المالك مقلبا كان او قريبا الا اذا لية
في بلد آخر وقيمة أقل من بلد الغاصب فله الخيار ان شاء ترضى له العود واخذ العين او قيمة في بلد آخر
يوم الحضور وان بالكا في غير المثل له قيمة يوم الحضور في بلدة لغصب وفي المثل ان تات
القيمة ان عليه رد المثل واذا كانت القيمة في بلدة الغصب اكثر فللمالك الخيار ان يرضى المذكورة من الاضطرار
والرضا بالمثل والمطالبة بالقيمة في يوم الحضور وان كانت قيمة في بلدة الغصب اكثر فللمالك الخيار
ان شاء اعطاه المثل او قيمة يوم الحضور في مكان الغصب اذ ارضى المالك بالما في ذلك فليعلم
بهذا انه يترجم في دعوى الغصب ذكر مكان الغصب لو مكينا او موزونا غير الدراهم والدينارين حتى يعلم انه لم
ولاية المطالبة ام لا ولا في دعوى فرض المكمل والموزون سوى النعدين يترجم بيان مكان القرض فانه من جنس
حنطة ثم لينة في مكان قيمة اعطاه مكان القرض وطالبه به فيه ما خذ منه كفيلا ويوفيه في مكان القرض وقال
الامام طهر الدين عند محمد بن طه بطلان قيمة في مكان القرض وقال صدر الامام بطالبه المثل الا ان يحد في
قيمة في مكان الاخذ والعدة ادعى الغاصب استهلاك الاعيان لا بد من بيان قيمتها في موضع الاستهلاك
لا بد من بيان مكان الايداع له حمل او لا ولا يشترط في الغصب ذلك بل يمكن له حمل في الدخلة ادعى عليه غضب
حنطة وبين الشرايط لا بد من ذكر مكان الغصب وفي غضب غير المثل واستهلاك الدابة بيان قيمة يوم الغصب
في ظاه الرواية وفي رواية اخرى ان كان في عينين قيمة يوم الغصب والاستهلاك فلا بد من بيان قيمتها في
اليومين هي ولو ادعى الحنطة او الشجر بالامانة وبين او صاها فيقبل لا يصح والاحتار ان ادعى سبب
الاستهلاك والقرض لا يصح لانه مضمون بالمثل وان ادعى السبب لم او سبب بيعه في عينه من الحنطة يصح
وذكر في الدخلة ان ادعاه سبب لم او سبب يصح وذكر ايضا ان ثابت كونه مكينا بالنص اذا سلم وزنا
هل يجوز فيه روايتان روى الطحاوي في الجوز باع بانه من حنطة لا على وجه الاستلام حنطة في ملكه عين
بالوزن هل يجوز فيه اختلاف في فعله من الواجب الحنطة المبيعة بالامانة ينبغي ان يكون فيه اختلاف في شايخ
وكذا انص على الاختلاف في العدة قال وان ادعاه مكايلا صححت عند الكل فبر من على اقرار الحنطة
والشعر ولم يذكر الصفة في الاقرار يقبل في حق الجوز على البيان لانه في الاداء فلا يصح دعوى الدين بالمكيل
لانك س ولوا دعاه بالوزن صححت فاذا ولد ان يذكر انة منقول او لانه حنطة معسولة او غير معسولة
جيدة او وسطا وان ادعى وزنا ذكر الجنس انه ذهب ونقطة ولو مضى باليقول كذا دينار خوارزمية او بخاريا
باجيد او رديا ويحتاج لا ذكر الصفة عند اختلاف النعوت ولو تعدا واحد الا ولو تعدا او الكيل على التواضع لا
مزية للبعض فيه على الاخر كجوز البيع ويعطى المشتري ايات لكن في الدعوى لا بد من التعيين فان احدهما ارجح
ينصرف لبيع اليه وعند ذكر النشا يورى يحتاج لا ذكر كونه احر ولا بد من ذكر الجودة عند الحاجة وقال الامام
النسفي ان ذكر احر خالصا ولم يذكر الجودة كفي ولا بد من ذكر ضرب اي داد وقيل لا يشترط واذا ذكر انة منقولة

في ضمان الغصب
المقتضى ان كان قابلا اخذ المالك
وان غصبا

لا بد من بيان الاعيان ايضا
فان بعضها يكون مثليا
وبعض قيميا وقد مر
في اول الدعوى
وفي دعوى الوديعة

الحجة بخلقها اذا قال انه وجد كثر من ذلك حتى لو كان صدق الالة لم يثبت فيه وانما انما ولو
داير على اقامة البينة واستيفاء الحق وعدم الاعلى كونه صدقا وكذا بالحقا طنة البعض دعوى الجحش الى الانقطاع
لا يصح وان قد ذات الامثال لعدم وجوب رد مثله لانقطاع قوله ان يطالب بيمينته يوم الخصومة قال لم يثبت
عنده واخذت عنه فرددت الى الحق وان لم يمين المشتري لانه طالب للدين ولو ادعى على كذا كذا لو ان فصولا باع
هذا حيزه واجرت بيمينه لا بد منه كذا في الخصومة ولا بد من دفعه واحدة ما لم يكن وبين صفته احد ما فقط باع
واجرت بيمينه لا بد منه كذا في الخصومة ولا بد من دفعه واحدة ما لم يكن وبين صفته احد ما فقط باع
ثم القبول فيه وقال في جامع الفتوى ليحكم ايضا لا تحاد الشهادة فيزوت في بعض ما روت في كذا وفي دعوى
القبض بعد بيان النوع والصفة والقيمة لا بد منه كونه للرجل او المرأة صغيرا وكبارا دعي بعد بلوغه وان وصيته باع منك
متاعا ومات قبل قبض عنه منك في حق الطلب قبل الايصاح فيقبل بيمينه وهذا بناء على ان كوكيل اذا مات او عا
قبل قبض الحق قبل قبول الاستيفاء لا كوكيل فعلى هذا للصدقة بعد بيوته ولا بد للطلب قبل قبول الالة او ثبوته
ان كان والايضاح الحكم وصيته بيمينه ويعطيه للموكل فعلى هذا لا يصح للطلب بالاطم بصيب لبيان لم
يكن محامرا ادعى شري عيسى في الدية في مرضه واكثر بيمينته لو رثه قبل الايصاح كذا ان يكون في مرض الموت ولا يحيزه
الورثة ولو جعلت الفسخ عنه فلا يجوز ان لا يكون في مرض الموت وعلى تقدير كونه فيه
يجوز ان يحيز الورثة فلا يقضه بالبطان بالملك ادعى ان مورثة مات عنه وكثر عدد مورثته ولم يبين خصمه صحيح
كثيرا الا الام لا التسليم لا بد من بيان خصمه وان يبين خصمه ولم يبين عدد مورثته لا يصح طوار ان يكون قسط
اقل مما ذكر ولا يعرف ذلك بلا ذكر عدد مورثته وفي دعوى الدين على الميت اذا ذكر ان مات قبل ادائه شيء من
هذا الدين وخلفه في تركه في يد مورثه باع بعضا من هذا الدين وزيادة ولم يذكر احيانا ان تركته في يدها عليه
الغنى كفى لا يحكم باءاد الدين على الوارث لم يصل اليه تركته فان اترك وصول تركته اليه واراد اثباته لا يمكن في ذلك
الا بذكر احيانا ان تركته على وجه يحصل به الاعلام وذكر الحاكم ادعى كذا في تركته لا لا جازة الا ذكر كل الورثة بل اذا ذكر
واحد منهم وبر من عليه انه واجب عليه ادعى كذا في تركته التي في يده يكتفي ولو كان الوارث الحاضر صغيرا بر من عليه
على الوجه المذكور وان ادعى ديني كسيت على احد لا بد من بيان عدد مورثته طار ادعى طار حوزة بحدودها وجميعها فيها
في الادوات القامعة الا انه لم يبين صفتها وكيفيةها لا يصح في الاصح فيقبل اذا ذكر جميع ما فيها من الادوات القامعة
يصح وذكر الوارث في دعوى فرائض خاصة بيمينته مع اصله لا بد منه ذكر زرعان كوصية وجميع ما فيها من الميراث ليسير
معلومة واداد دعي كذا كرم وبيت جدران وقال جميع ما فيها من التكتات لا يصح حتى يصحها ويوفها لان
الدين التكتات لا الكرم ولا بد من بيان الدين باع دار غيره وسماها فادعى للمالك على البايع كذا ان ادعى المالك
لا يصح لانه ليس في يده فاشبه دعوى الغصب على الغاصب على كون العين في يد غاصب الغاصب كذا اذا رجع فعلى
الطلاق الموقوف ان العقار لم يضمن بالتسليم والبيع لان من قال بالتمان قال بيمينه الدعوى وفي نفاه لم يصح دعوى
وقدم ذكره وان اراد اجازة البيع واخذ الثمن كذا ذلك بشرط ان يكون في اجازة بيع فصولا بر من من رجل على
الغاصب ان العبد الذي في يده بالغصب وحكم عليه ثم جاء المخصوص بر من على الغاصب ان العبد ملكه لا يقبل
لان دعوى الملك المطلق لا يصح الا على ذي اليد ولو ادعى غصبه منه يصح الدعوى في حق الثمن الا ان يرى ان دعوى
على الغاصب صحيحة ولو كان العين في يد غاصب الغاصب دعوى غصبه الغاصب الدارث باع قبل بشرط ان يكون الدار

كل ادعى على غيره ان يضمنه
بما في يده من ثمنه
ولا يقبل عليه

في يد الغاصب

في يد الغاصب لعدم تصوره غصبه الغاصب شيا بعد وقبل الجواز ان يكون الدار في يد جليل غصب احد
غاصب فيسمع الدعوى والشهادة على غصب نصف شايع ومثله الذخيرة في دعوى العقار او غاصب
الاثبات بد الدين على العقار اذا ادعاه بالملك المطلق اما اذا ادعى الشري منه واقر ان باع في يده
فانكر الشري واقر بكونه في يده لا يحتاج الى اعادة البينة على كونه في يده والعرف ان دعوى الغصب على الغاصب
على ذي اليد يصح على غيره ايضا فان يدعي عليه التملك والتمليك كما يحقق في ذي اليد يحقق في غيره فقدم بيمينته
اليه بالاقراء لا يمنع منه الدعوى ما دعوى الملك المطلق فدعوى ترك التوضي باليد وطلب منها الا يقض
الا فضاها اليد وبقراء لا يثبت كونه ذا اليد لا احتمال الموضوعة كما قرناه في قبل وفي شرح التلخيص في ادعى
شيا بسبب الشري ان ادعاه من ضاها اليد كجناح الى اثبات العقد فثبت وذكر في جامع انه بشرط ايضا
والبايع عليه وان ادعاه من غيره لا يصح حتى يترك احد الاشياء ثلثة اثبات الملك لبايعه وقت العقد او اثبات
الملك لنفسه في الحال واثبات القبض التسليم ولا بد من ذكر الثمن فيهما ادعى الشري منه او من غيره فان شهد احدهما
على البيع والقرار الا فاعلى الاقرار بالبيع يتقبل وفي المبسوط ادعى شيئا في يد غيره انه اشتراه فظان الغيب
وذا اليد يدعيه نفسه لا يقبل بر مان الشري منه الغيب لم يقضوا على احد الاور ثلثة بالذكرة انه انف
وفي التلخيص ادعى دارا ثلثة اياه والادعى انه اشترى ثلثة كونه هذا ذكر شهود الشري ان الميت باعها منه
ولم يتو لوبايعها وهو عليها قالوا ان كنت الدار في يد مدعي الشري ومدعي الدار يتقبل لان الشهادة على جرح الشري
اغيا يقبل اذ لم يكن المدعي في يد الشري او في يد كوارث اما اذا كانت فالشهادة على البيع شهادة على البيع
والملك قد مر ان شرط اطمينانها عند ما في الميراث ويكون جرحا خلافا لملك له وذكر الوارث ادعى انه لم يبيع في
في حصته عند قسمه تركته لا بد من ان يقر ان التهمة كانت بالغضا او الرضا وفي دعوى قبض مزرع كذا زرع
وطوله ووضعه وصفته جهة التوم وعليه رده ان قايما او فمته ان ملكا لا يصح ما لم يقبل قبضه جهة التوم
بكذا درهما لان المقبوض على سوما الشري غاي يكون مقبوضا عند قرار الثمن اما بدونه فعلى الخلاف ولو ثبت في صحت
الوقف وسماها لا المتولى ولم يذكر انهما مل كذا في ردة وقت التسليم ذكره بعض الكتب ان يصح وحمل على تمام
القبض بارتفاع ما منع القبض من عدم الفراغ وحمل على طلق ولم يقيد بالفراغ بل قال وسماها لا المتولى ولا خفا في
تمامه على قول من لم يشترط التسليم وكان الطحاوي والحطاف يكتبان سماها وفي فراغ منع الشغل جوار الصدقة
الموقوفة والاول ما ذكره الحطاف ليحيز عنه على قول شارط التسليم وفي دعوى الرهن والقبض والقيمة القبض
لا بد ان يذكر انهما فارغة لعدم تمامها بلا قبض ثم ولو شهدوا على اقرار الرهن بقبض الرهن ولم يسمهوا على
ما شئت القبض كان الامام يقول لا يقبل ثم رجع ويقبل كما هو قولهما ويذكر في صحت الاجازة تاريخ القبض لان
الاجازة الاجازة انما يجب بالقبض فيذكر وقت القبض ليعلم وقت وجوب الاجرة ادعى انه شق في رضة من الرادق
فيه لما لا بد من بيان ارض شق فيه ليرد بيان موضع النهر انه في جانب اليمين ام اليسر والا في بيان طول النهر
وعرضه وفي دعوى سبيل ما في ارض جليل بيتين ام سبيل ما في المظار وما في موقوفاته في مقدم البيت او موقوفه
وكذا في دعوى الطريق في دار غيره بين طول وعرضه وموضعه الدار وفي دعوى الوديعة يقول انه كذا او فمته كذا
فامر به بالتخليه ان مقر او بالا حصار ان منكر لا يرضى عليه وقد مر في دعوى الشريكة بسبب الموت مجهلا لا بد
ان يبين ان مات مجهلا كمال الشركة او الشري عاها لان مال الشركة مضمون لا يقبل والمشتري مضمون بالقيمة ومثله

دعوى الميراث

لأن المصنوع يوم التسليم والاتلاف واغايير رجوع بغيره يمكن نقضه بالبيعة ما لم يكن نقله فلا يرجع بغيره
 بلحق الطين ولذا قلنا لو كان صفة فيها بشر او طين بالبيع لجد ان لا يرجع لان الحكم لزوم الرجوع
 بالبيعة لا بالنقطة حتى لو شرط في البيع ان يرجع عليه بعد الاحتقاق بكل انفق يفسد كونه على ان
 مقتضى العقد فلو كان صفة فيها بشر او طين لم يرجع بغيره على انفق في الطر و ذكر العايد في المشتراة
 ثم استحق الرجوع ويجوز ان يكون مراده البناء بالطين كما ترضى لانه لو نقض بعد ذلك لم يكن للنقض حاكم
 قيمته وفي الدرر المذكرة العامة الكلي ان المشتري عند الاحتقاق يرجع بغيره البناء على البايع اذ نقض
 المشتري البناء بلا قيد والمذكورة في الجاه انما هي على البايع بغيره كونه مبنيا اذا كان المشتري سلم
 النقض للبايع وما اذا احسك النقض وفي شرح الطحاوي كذلك في الجاه للصانع في المشتراة
 ثم استحق رجوع على البايع بغيره النجارة النابتة وفي الاجازة بعد انقضاء مدتها يرجع بغيره النجارة
 متقوطة وفي شرح الطحاوي المشتري بالجار ان شاء سلم النقض للبايع ويرجع بغيره مبنيا غير متقوطة
 ومزودا غير متقوطة فان شاء جبه لثمة لا يرجع بالنقصان في ظاهر المذهب ولما كان البايع
 وكيله في البيع يرجع المشتري بعد الاحتقاق على هذا الوكيل بكل ما كان يرجع به على الموكل في الحق وفيه
 البناء والدار من على ملكه لطار وحكم على المشتري به واعطى الحكم للمشتري سجلا يرجع به على البايع
 فجا، كما يرجع المشتري وقال في كمد غاب لطار عنك فقال منة نصف عام فبرهن على ان لطار في
 ملكه منذ سنين لا يندفع لانه تاريخ الغيبة لا تاريخ الملك وفي فتاوى القاضية بغيره في المشتراة ثم استحق
 والبايع غاييب وطالبه المشتري بهدم البناء بهدم فان حضر البايع بعد الهدم لا يرجع عليه بغيره البناء
 بل الرجوع فيما اذا كان البناء وقت الاحتقاق قائما وبسليم البناء على البايع بهدم البايع وحده
 نقضه اما اذا هدم المشتري او المشتري حال غيبته فلا شيء عليه وفي شرح الطحاوي خلافه وقال اذا هدم
 المشتري البناء يرجع المشتري بعد تسليم نقضه عليه بغيره مبنيا في المشتراة ثم استحق الدار من
 بان قال الدار والبناء لا يرجع من البايع بغيره البناء على البايع لما قرره ان دور ود الاحتقاق على الحاد
 بغيره المشتري لا لوجب الرجوع بل يرجع بالحق فقط ولانه لما توضع للبناء ايضا لا يمكن في تسليم البناء
 الى البايع وقد ذكرنا ان تسليمه اليه والهدم عنده سبب الرجوع المشتري دارا وهو يعلم ان البايع عليه
 باعه بلا اذن المالك وفيه فقام ثم استحق بوجه شرعي لا يرجع بغيره البناء على البايع لانه موقوف
 وقد نص في الاصل فيمن اشتري جارية وهو يعلم انها ملك لغيره باعها بلا اذن واستولد فقام استحق
 وغرم قيمة الولد وهذا الولد ايضا كونه العصب غير حر ثم لا يرجع بغيره لولده لانيقته البناء على البايع
 ويرجع بالحق على البايع لان العلم بالاحتقاق لا يمنع الرجوع بالبدل لغوات البدل اذا العقد غير رضى
 المالك في البيع الفصول مستمرة لا تصرف في التوقف في لانه تصرف وقال محمد وكما يفتي البايع الولد
 والبن بغيره ايضا الزرع وكمن بعد الاحتقاق اذا لم يدرك الزرع وفما ان الزرع ينظر اليقنة يوم
 الاحتقاق فيقضى البايع المشتري ان قلعه المشتري اشتري ارضا وبغيره فقام ثم استحق البناء ان البناء في
 المشتري رجوع بغيره البناء في كلها وان في النصف الاخر لادان رد البيع في النصف الباقي ايضا حكم
 الحيا لا يرجع بغيره البناء وان كان لبناء في كلها واشتري نصفها يرجع بنصف قيمته البناء وان رد النصف

ان لا يرجع على البايع بغيره
 كونه مبنيا اذا كان
 بغيره وقال البعض
 بل يرجع بالحق
 من زبالة غرم
 وان امسك النقض

البايع

البناء ايضا فذلك يرجع بنصف لانيقته لان الرد باختيار وفي الجاه بغيره فقام ثم استحق البناء
 رد ما بقي من الدار ويرجع بنصف قيمة البناء وان استحق النصف بعينه رد ذلك النصف ولا يرجع قيمة البناء
 وذكر العايد وان استحق نصفها بعينه والبناء فيها يرجع بغيره جميع البناء وان في النصف الاخر رد بعض
 البناء ولم يرجع بغيره على البايع ولو استهلك البناء قبل الرد فهو رضى وان استحق الدار لا البناء وقال
 المشتري كان البناء بعد الشراء وان ارجع عليك بغيره البناء ايضا وقال البايع كنت بعته بالبناء
 فالقول قول البايع لا كما رجى الرجوع عليه باريد في الحق اشتري منه نصف دار ثم اعطى النصف
 قبل القسمة فالبيع على النصف كباقي وان بعد القسمة فالبيع على النصف كباقي وهو الرجع اذ يرجع المشتري
 على البايع بالحق وفيه البناء وكذا لو لم يرجع البايع على البايع لا بالحق عنده وكذا اذا رجع المشتري على البايع
 بنقصان العيب لا يرجع البايع على البايع وعدهما كما يرجع البايع على البايع ايضا بغيره وعلى هذا الخلاف
 اشتري عدا ففات في يده واطلع على عيب ويرجع بنقصانه ثم يرجع البايع على البايع ان اعطى المشتري الجارية
 وترد بها واستولد فقام استحق لا يرجع بغيره لولده على البايع ولا يرجع المشتري على مالك الجارية بغيره
 بايعا كان او واهبا عنده لانه يقابل لذة الوطى ويرجع بغيره لولده فصل المشتري لما في فصل الغيبة
 وكذلك اذا نقض او قلع مبناه او غلب المشتري عليه يرجع المشتري على البايع لا على الواهب كذا الحكم
 في الصدقة ولو وصية لا يرجع على احد وفي الميراث لو عزم الوارث يرجع على باع خورثة وكذا لا يرجع بغيره
 بان اقتلما بعض دار او بغيره فقام في حصته ثم استحق لا يرجع بغيره البناء على شريكه وكذا اذا باع الشفع
 بعد الحكم بالشفعة ثم استحق يرجع بالحق لا بغيره البناء وكذا الطارية الحاسنة اذا اخذها المالك القديم
 واستولد فقام استحق يرجع بالحق على المشتري في العدة ولا بغيره الولد ومحمد بن زكريا بسبب للمصنف وضمنا
 السلامة لوجب لصحان وان رجوع بان قال اسكت هذا الطريق فانه آمن فان اخذ مالك فانه ضمن فاحذه
 يصنع كذا قال في الفتاوى وانه مخالف رواية القدر في فاته نص اذا قال في عصبك الناس فانضمن واما
 فانضمن لا يصح واغايير ضمان السلامة في ضمن عقه والمخاضة اشتري اغناما بغيره وظهره فلك
 فقال لا يرجع الاغنام لرجل اخرج اغنامك ثم هذا الرجل بغيره الذي ظهر فلك فانه حين قبضه ولم يعلم ان البايع
 الاول اخذ الاغنام فبغيره هذا المفلس بحسب ما في اخذها اتفقت اوجه العلماء على ان البايع لا يملك الا بغيره
 البايع الاول لانه لو رد لم يتبع في ضمن عقد المخاضة بخلافه اذا قال العبد اشتري فانه عبيد فاشتراه ثم بان
 حر او البايع لا يدري لانه في ضمن عقد المخاضة اشتري سكر دار وقف فانكر المتولى اذنه بالسكنى وامر
 بالدفن ان كان البايع بشرط القرار رد على البايع والا فلك يرجع بالحق ولا بالنقصان وبغيره هذا قلنا في
 في ملكك بغيره ثم اخرج والمشتري عالم في ارض الغير فاشترى رتب الارض حصة لا يرجع المشتري على البايع
 اذا لم يبيع بشرط القرار كما قرره الوقف انفا واذا اراد المشتري ان يرجع البايع في غير البلد الذي وقع فيه الاحتقاق
 لا يكون له ذلك ما لم يثبت الاحتقاق عند الحكم وان دفع البايع لا المشتري بالحق بلا ضمانة وبشرمان والزام حكم
 لا يملك ان يرجع على البايع لانه شرع كما اذا رد على البايع المبيع بسبب بضره لا بقضاء لا يملك ردّه
 على البايع لانه بيع جدد لا يفسخ للاول لا اشتري ارضا وغرس فيها ثم انزلها استحق ثلث هذه الارض شاعا
 بغيره الارض فما وقع في المشتري يسلم للبايع فيقلعه ويسلم لا المشتري وبشر منه المشتري قيم الاشجار

مطلب
 اسكت هذا الطريق
 فانه ضمان

في يده ارض بني فيها او غرس ثم اتى النصف رجل فهذا بمنزلة بناء احد الشريكين وعرضه للارض المشتركة وكلما انه
يملك نقص البناء لانه لا يضاف اليه يملك النقص في حصته والغير غير ممكن فيقتضيه في كله ويخبره ان يفتتها
فما وقع في نصيب شريكه بقلعه او بغيره فيمنعته وفي كل مع اشترى دارا في جليل وفيه ثم اتى رجل الدار وقلع
بناء المشتري ثم حضر احد الباعين فاشترى باليها ران ثا واما مك النقص وان شاء لم يملك النقص ورجع
عليه بنصف ثمن البناء وان حضر الباع الآخر بعده فاشترى على ذلك الجاني واهتيا مع الباع الاول
احد الامر من لا يكون اجتنابا مع الباع الثاني ذلك الامر فله ان ياتي اخر اشترى شيئا وكمل بالجنان ان ثم ان
الكيفيل قطع الثمن واتى الباع في المشتري ليس للمشتري ان يرجع على الباع والمشتري على الكيفيل بالجنان لانه لم يرد
الجنان اما اذا الكيفيل في رجوع الكيفيل على الباع والمشتري على الكيفيل ان كان قصه اذ عت لم يرد في تركه وصحت
على شتر ثم اتى بدل الصلح رجعت في دعواها وقدمه ولا بد من موافقة حكم الاحتقاق في بدل العقود في احتقاق
بدل الطلوع بل من الرجوع بالقيمة وبدل المبيع بما يتبادل في البدل ان قايما وقيمة ان مالكا والوجه توجب الرجوع
باجو المثل الذي هو قيمة المنفعة واستحقاق المنفعة يوجب الرجوع بالوجه ان قايما وقيمة ان مالكا وفي
الذخيرة استباح يد اهرام لم يعل فاحت الدرام فله ان يرجع على وجهه والوجه عيبا بجمته وذكر بعد هذا
دارا بعتين كالشوب وكعبه وسكنه المدة ثم اتى الباع ليجب في المثل لا في القيمة ليدل عليه الفتوى في حق محمد
بين الالوة والمهرجث اوجب في المدة في العين اذ اتى منها وذكر العتاي في رجوع كحفظه وذكر شيخه في حنيفة
وذكر شيخه في اتى كحفظه في رجوع كحفظه في الميراث في الفلانة وان اجازته وروى في ثوب ودرهم ثوبين في رجوع
اذ اتى الثوب ورجع بالدرهمين **فروع في الزوائد** اشترى ثوبا بثلثي درهم وقيل قبضه بثلثي درهم اخر انما له
والبايع والمشتري حاضران فحكم للمشتري ثم اتى الباع او المشتري بشي الباع في حقه قبل ان يشترى به الباع
وبر من قبيل ولو قال المشتري الحكم بعد الاحتقاق قل للبائع حقه في المبيع الى والا انقص الباع بيننا بنقص
المبيع ورجع على الباع بالثمن ودعا الامام ان القضاء للمشتري في حقه اذا اجازته المشتري لا يجوز الباع لو كان
الجنان جارية لا يحل للبائع وطهرها فزنا ما هو نظام المذهب واما عليه الفتوى فان قضيه بالامة للمشتري ثم من
البائع على شتر اما في المشتري قبل البيع او على التنازع عنده ودل على الاولة اخذنا الباع فان اراد المشتري
اخذنا والباع ردنا الا المشتري ان قبل في حقه الباع لكل منهما ذلك وان طلب المشتري في الباع عت فاعطاه
البائع كله او بعضه من ضاه بلا خصوصية ليس لاحدهما ان يلزم من جبالية لثم العت بينهما بالتراض
وان فاض المشتري الباع والجنان وحكم الحكم على الباع بتر الثمن ثم بر من كبايع على ما ذكرنا واخذ الجارية
ليس للبائع ان يلزم المشتري الجارية عت قوله لان حكم الحكم وان يبطل نفذ نظام او باطن فتم القضاء
بالعقود وعند هذا الباع الزام بها والمشتري طلبها لعدم نفذ الحكم بالبرور ولم يبرهن الباع على ما ذكرناه
قبل ان يحكم عليه بالجنان واخذ الجارية برجع لا المشتري بخلاف اذ اراد الباع الا المشتري بعض الثمن او كله
برضاه لثم ارض ثم بفسخ وعدم رضو الباع بالفسخ وان رضيه المشتري حيث فاضه عن ذلك كما في
فلو اراد المشتري حذنا واستغ الباع لا يجوز الباع ولو اراد الباع ان يلزم المشتري ذلك ذلك ولا فصل
ان الجارية للبائع لا للمشتري اشترى قبل ان يودي كل الثمن او بعضه بجر على اداء الثمن بخلاف اذ اطلع
بعبب فانه لا يجوز على اداء الثمن لانه اقص الامران يحكم برمان المشتري وانه لا يوجب فسخ بيعه لجواز اجان

المشتري في القضاء

المشتري في القضاء بالعبب لوجب فسخ البيع لان الخصة بطلب السلامة وطلب الترخيص ويجعل ان لا يحكم برمان
المشتري ودعوى الرجوع بالثمن عند الاحتقاق على الباع في المشتري لا يقبل ما لم يذكر ان الاحتقاق كان مطلق
الحكم او بدعوى التنازع وقيل يسمع ويصح الرجوع في دعوى الرجوع بالثمن بعد تداول الايدي الكثيرة لا بد
من اثبات الرجوعات اذ لم يكن الاحتقاق عند هذا الحكم واد اقص على المشتري بالاحتقاق ثم صلح على شتر
رجع بكل الثمن على الباع وان الصلح قبل الحكم لا يرجع واختلف العلماء في ان الحكم بالملك مطلق حكم بغير اليد
ام حكم بالملك والصحة للموعد الباع بعد الاحتقاق ان يدفع الثمن الا المشتري ثم اشترى ان صدق في الاحتقاق
ودعه لا يملك الامتناع وان لم يصدق فيه لكن وعدة ثم خالف للرجوع اقر المشتري بالعين للمشتري او بكل ليس
ان يرجع بالثمن على الباع ولو برهن على اقرار الباع انه لم يصدق في رجوع عليه وان لم يكن له بينة وارا ان يحلف
الباع له ذلك فان نكل رد الثمن ولو اتى بالبينة فارد المشتري ان يرجع على بايعه بالثمن فانكر الباع
الاحتقاق واختلف فتنكل فاقضه فان اراد ان يرجع على بايعه بالثمن ليس له ذلك اراد الرجوع بالثمن
على الباع فانكر الباع منه فبرهن المشتري على اقرار الباع منه قبل الاحتقاق يرجع هو ايضا على بايعه اما لو اقر
بعد الاحتقاق انه باعه منه او اقر قبله لكن صدق فيه المشتري بعد الاحتقاق لا يرجع كبايعه على بايعه ولا يرضاه
قبل الاحتقاق ثم اتى يرجع على الباع الموعود الموعود يرجع على بايعه وبايعة على بايعه اشترى دارا وفيه فيها
وغاب ثم ان الباع باعها لآخر ونقصت البينة الاول وفيه فيها حاد الاول واستحقها ان يدين بالاثبات
فمن المشتري الى الاول حصته البينة العت ونقص المشتري الاول ان كان قايما وقيمة ان مالكا وان يدين بنقص
الاول بنقص المشتري الى ما قبل والمشتري ان عيك البينة لانه عين ملكه وان كان المشتري الى زافها اعطاه
قيمة تلك الاجر على ما يقوم عين الزيادة اما العمل لا يقوم الا بالعقد عندنا لم يوجد في الاجن المشتري
انما يرجع ببيعة البناء على الباع يوم الاحتقاق حذنا ان كان يوم البناء عشرة الا في يوم الاحتقاق في
يرجع بالقيمة وكذا لو اتفق بائة وقيمة البناء يوم الاحتقاق الغير رجوع بالقيمة ببيعة البناء على كبايع
اذا هدم الباع واخذ النقص فان هدم كله المشتري حال غيبة الباع لا يرجع بشي في قيمة البناء وان هدم
بعضه والبعض باقي يرجع على الباع ببيعة البعض البائة والمشتري ان يحلف المشتري قلعه كبايعه ولا يرضى
صنوا الباع وان كان يبطل حوق المشتري في قيمة البناء لانه ليس له حق في قدره وان اشترى دارا لغير
وقال الباع انما يحل للمالك فليجاب فيه كالجواب في المشتري في حقه الباع ببيعة البناء عند الاحتقاق ولم يخال
انما يرجع بلا اذنه لكن رجاءه ولم يرض حوق المشتري وفيه ثم استحق لا يرجع ببيعة البناء ولا رجاءه في بيعه بعد البناء ثم
رجل لا يرجع وان يدين بعد الاجان فارجع لانه لا يوجب بالبيع النافذ وان استحق الارض وقادى خراجها لا يرجع الباع
وفي الاصل ان اتى بعد الزرع بقلع ويسلم المشتري ويقوم الارض مبدورا او غير مبدور فيرجع بفضل ما بينهما
على الباع وفي الاجناس لا يرجع على الباع بعد قلع الزرع بشي وان كان الزرع اضر بالارض وفيه المشتري
النقصان لا يرجع على الباع ايضا الا بالجنان ولو غرس المشتري فيها اشجارا او بنيت فيها الاشجار في المشتري في يوم
بالقلع فان اضر القلع بالارض فاستحق بالجنان لانه حوق المشتري في قيمة الاشجار مقلوعا ويكون له وللمشتري
كله بالقلع وغرم المشتري لنقص الزرع لا يوم الباع ولا المشتري للمشتري بنقص الارض ورجع المشتري
على الباع بالجنان لا يخرق ان امر هذا الشجر ثم استحق وطالبه بالقلع له ذلك قال الامام انما يسلم المشتري الشجر

لا البائع ويرجع عليه القيمة الشجرة التي تبت في الارض المشتري على قلع غره ان يبلغ اول مبلغ ثم يبلغ ثانياً البائع على قلع
الشجرة فارض المشتري ولو كان المشتري جفرا او لم يفتد او لم يفتد فتم استحقاق الارض ويرجع ثمنه ما احدث من
القطعة لا بما انفق في كرمها والى البقية وان بناها من اجرة او لبن او قصب او مصل فتم ثمنه يرجع بذلك على البائع
وكلف البائع قلعه اشترى دارا او قبا بضماء ما بهما من اجل ثم اشترى ما اخر عند الاستحقاق يرجع المشتري بالثمن على الاول
والخيار ان يرجع على بايعة وبابيع على بايعة على الترتيب المستحق اذا دفع لا المشتري الثمن الذي اخذه منه البائع فهو متبرع
لا يرجع به على البائع لانه قفصه من غيره بغير امره **فروع** اشترى جارية فولد لها شجرة فاعترت والتمها عليه او اشترى
رجل بالبينة والولد في يد المشتري تبعا للولد والتمرة وهل يسترط الحكم بالولد والتمرة مقصورا خلت فيه قبل القضاء
بالاصل وهنا بالرفع وقال الصدر لا بد من القضاء بالرفع ايضا كما اذا لم يكن الغرض بغيره وكان في يد اخر فان كانت
ولدت من غير المشتري فهو حر بالقيمة يوم المحنة ويرجع على البائع وقد تم ولو مات مولد له شجرة على المشتري ولم يمتل
واخذت منه عشرة آلاف غم قيمة البع وان مات وترك ما لا يفي الاكثر من المشتري لا يفي بالبائع شيئا وعليه العفو
ولو اكتسب الجارية او ذهب لها ما اخذها المشتري مع الاكسب ولا يرجع على البائع الا ما لم يمتل فظهرت المشترة حرة
ومات البائع لا غنى في ارثه وتركه وبائع البائع قائم بنصب الحكم غير البائع الكسب وميتا فوجع المشتري عليه هو كحاصم
البائع الاول اشترى جارية اسمها شجرة الدر واخذت بذلك الاسم وعند ارادة المشتري الرجوع بالثمن قال اخذت
من جارية اسمها قصب لبان بوجه الدعوى ان كان قال اخذت على الجارية التي اشترتها منك ومفقط في الاسم
لا يمنع كدوى بعد ما في ذلك التعويض لانه يجوز ان يكون لها اسمان وعلى هذا اذا ادعى المشتري عليه العطف في اسماء
اصحاب الحدود اشترى جارية بعشرين وزاد ثمنها الاربعة واراد ان يشتري بكارتها بغير ثمنه فبطلت البع وان
ولا يرجع به على البائع كمالا يرجع بالعقد اشترى بالبينة مايس والتمها وتقدم الثمن لها الا عشرة واشترى بالبينة
وهو الف وعشرة اشياء في عشرة فلاحوط البائع ان يشتري بذهب لانه على تقدير الاحتفاظ يرجع عليه
بذهب فقله لو اشترى بالف وعشرة فضايك في عشرة ثم اشترى عوضا يرجع بالف وعشرة ويتفرع البائع
ولو ذهب لا يتفرع اشترى حمارا بدينه بخار او البائع بسمه فذبحه بسجل من فاضل بخار فافترق البائع الاحتفاظ واقر
بالبيع فبر من المشتري اشترى فاضل بخار لا يقبل لم يتولوا ان حاكم بخار اقصى بخار المشتري واخذة المشتري منه لانه
اذا لم يتولوا واخذة المشتري منه لا يحكم بالرجوع على البائع لئلا يلزم اجتماع البدل والمبدل في مكان واحد فان قال البائع
ان كان الحمار او البع المشتري نجي في ملكا البائع الاول وليس لك الرجوع وبر من يتقبل ان يخضر المشتري والى من بعد
وقال الامام ظهير الدين لا يسترط حضرة الحمار وان اشترى المبيع ولم يقبل بالرجوع على الكفيل لم يجب على البائع
فبعده هو بالخيار ولا يرجع على الكفيل بغير البينة وتكون فلو كان ادنى الثمن لا الحمار فهو بالخيار ليرثا يرجع
على البائع الجبل وان شترى رجوع على المشتري القابض لزم ان دفع الثمن لا وكيله يرجع الا لو كفل ان كان دفعه
لا الموكل يرجع الا لو كفل ومعتا ان كان اعطاه الموكل بطالب الوكيل حتى يافته فلو كفل ويؤديه اليه فان كان
اداه الموكل يافته في الحال ثم الوكيل قبل ان يافته فلو كفل ثم الموكل ادعى على جلاله ان كان باع منه جدارا اشترى منه
واراد الرجوع عليه ثم اعاد هذا الدعوى على غيره وقال ان كان الدعوى الاول غلط لا يصح للتناقض ان لا يوفى ويقول
كان الاول باع من فافترق فباعه المشتري من فسمع ولو ادعى على الاب انك بعت من ثم ادعى على الابن
انك اشترى البائع ان قال باع منك ابنته البائع لا يصح فافترقا ولا لا جنة اشترى من فسمع مع التبرع واحتفاظا

مطلب
فمنه ومنه
بلا امره

منه ومنه
منه ومنه
منه ومنه
منه ومنه

بكل الثمن

بكل الثمن وان اشترى بغيره يرجع له قيمة وكذا لو اشترى السبع وان كان السبع قابلا او اراد المشتري والسبع
ليرجع بكل الثمن واذا البائع قوله له ذلك في الكرم لو اشترى الكرم بلا اشجاره او اشجاره ويرجع بكل الثمن وفي
لا حصنة للسبع في الثمن لانه تبع وعلى هذا لا يكون للشجر حصنة في الثمن وكذا كل ما يكون تبعا للبائع اذا اشترى
السبع وادعى التنازع عنده ويجوز اثبات التنازع وبر من المشتري على المشتري منه والاحتفاظ اخذ منه الثمن
للبائع ان يرجع على بايعة وان صار حتما قضا لا صار ملكا بغير عابا اتصال الحكم وليس للمشتري ان يرجع
المشتري على عطية السجل باجور من خال دعوى والحكم لانه احياء حقه غير موقوف لا السجل بل يحصل بالبينة
ايضا فلم يثبت استرجاعه الا في احوال من فاضل حقه الدابة فوارزم ولم يصدق في ان حتما رجوعه لا رجوعه
على بايعة المشتري ادعى التنازع وبر من المشتري عليه ان اشتراه فظان يكون دفعه ادعى ان اشترى منه فبر من
والمشتري منه فظان البائع الذي اجتهت منك كيت فبر من البينة اشترى او لم اشترى دابة وحكم عليه بغير من
المشتري عليه ان اشتراه من المشتري بغير شرط احضار المشتري **كتاب الاقرار** اربعة فصول
الاول فيما يكون اقرارا في يده دارا او غنما رجل فقال اشترتها منك القيس ان يومه بالدفع الى
الدعوى ان ان يبرهن على الشكر منه في الاحتجاج ان يبرهن ثلثة ايام بعد التكفيل فان برهن من الاكسب لا يبرهن
وعلى القيس الاحتجاج ان اذا ادعى المديون الا يغا وكان الامام ظهير الدين يفتي فيها بالقيس اقراره بقبض
تم فلان الف كان له عليه فقال لم يكن لك على شيء بغير المعهود حلف الحكم له على انه لم يكن عليه شيء قال لا
هذا العين ليس له او ليس عليك قبل اقراره لعدم اعطاك وقيل لا لا التوفيق انه عند وجود المخارعة اقراره بملك الاحتراز
وعند عدم المخارعة ليس باقرار فاذا قال ليست الدار لي فبر من انما لا يقبل عند عدم المخارعة قوله دعوى
الحال عليه قبضت منك بغير حق لا يكون اقرارا ولو قال دفعته اليك فبر من اقراره بقبض فلا يبرأ
بلا اثبات الامر بالا يصال والاتصال ولو قال لي سبب فبطل اقراره ولو قال فبر من اقراره بقبض فلا يبرأ
فبر من بغيره ام فاقرا فقدم قبل حلول الاجل لا الحكم وطالبه به فله ان يحلف على اليوم شيء وهذا
لحلف لا يكون اقرارا بالمعنى ويسمى ان يحلف بهذا الوجه ان لم يقصد به اذ بانه قال الحقيقة لا يمتنع
لا قول من جعل اقرارا بوجوب الحال الموكل وكذا الكلام اذا حلف لزوج عند انكاره دعوى الزوجة الصادق
فان المهور في زماننا مؤجل بالعادة فيجب للموكل على المشتري حرمه الابوة فهو اقرار بان لعين ملك لا بغيره
ادعى عليه لا فقال قبضته لك بغيره بالبر واليه وينبغي ان يكون على القيس الاحتجاج ان الذي ذكرناه
في اول الكتاب فقال اقصى الالف التي عليك في او على عدي فقال نعم او قال غدا اعطيتكها او اوفد فافترقا
فقبضها او ذرها على عدي او قال فذرها اوارسل غدا بغيرها او بغيرها اول ذرها لك اليوم ولا اخذها
من اليوم او حتى يدخل على ما او تقدم على غلام او قال لم يحل لو قال ضاحك عنها او اخر ما عذ او قال لا قبضتها
اول اعطيتكها او قال اجل غدا وك على بعضهم اذ شئت منهم او حثا لها على او قصت ما فلان على
او ابرأ تبتها او طلقت بها او وصيتها لها او تصدقت بها على او قال لا لك على الامة او سوى ثمة او غير ثمة
او قال لا لا اعلم فلانا او اخره او بشره بان له على ثمة او قال لا لا تجر فلانا ان له على ثمة او حقه او حقه او قال
اشهد والله اني على الف درهم فاقرا فكله لو ادعى عليه الف فقال ليس به فبر وقال اتزنا وانت او قال
لا عطيتك بلا ما او ادعى عليه الف فقال لا اعطيتكها او قال ما فلان على شيء ولا تجز ان له على الف

احوال الاقرار

مطلب
منه ومنه
منه ومنه
منه ومنه

مطلب
منه ومنه
منه ومنه
منه ومنه

ولو باع المريض عينا من اعيان ماله
من اجنبى ثم اقر باستيفاء
الدين صح من جميع ماله
قاضي خان

بأن قال من قرض
والقرض قال من يبيع
بشره وان كان
بينهما منافاة صح

مطل
اقرار المريض لو اراد
باطل بخلاف لعين

مطل
دين الصحة معتد

مطل
الباع الحق متاعه
قبل تسليمه لابعده

من اقر باستيفاء بديها فيه
وعليه ديون صح بخلاف
ما اذا كان باع من وارثه
في صحة عبدا صح

فمن مبيته ذكره الحنفى وذكر ان طعن على قول الامام في مسئلة الميتة لم يرد كمال كفاة قوله من لم يرد في الحنفى
ما ذكره الحنفى في قولهما ما على قول الامام فاما ما ذكره في ذنب عن الحنفى في اذخ الامام في الميتة روايتان في ذلك
على الف حرام او باطل لزم عند الامام على الف من غير قصد فلهذا في قول الامام يجب كمال لان من لم يرد في الحنفى وجوبه
على علم عنده بتوكيل الذي بشرى لزم وقال لا يجب بناء على ملكه وان اقر بالمال فوجبه وصدقه المولى فيه
تم الكلام وان كذب فيه وادعى سببا اخر ان لم يكن بينهما منافاة بان قال المولى عن عبد لم يقضه وقال الحنفى
فردل غصب لو قرض وان لم يكن الجعدي يدا جدي والمواقر بشرى عبد منكر فغند الامام لم يرد في المال صدقة المولى في
لحمته او كذب كجاء اقر ببيع عبده ففلان ثم حجه صح لان الاقرار بالبيع بلا من اقر باطل اقر بالبيع وقبض المحسن
ثم انكر قبضه واراد استخلافة في العيال لا يستلزم وهو قول الامام في حقه لعل والد دعوى كونه منافاة في الاقرار
بالقبض والالتزام وفي الاحكام كلف وهو قول الامام ان العادة جرت بتقدير الاقرار على القبض الاستشهاد
وكذلك في التوضي وغيره وعلى هذا اذا ادعى الزهر في الاقرار وعدم القبض المحقق ان كلف المولى على ان المولى كان كاذبا
في اقراره وعليه تنفر فتاوى ائمة خوارزم كلفهم استلزامه في فصل وهو اذا مات المولى ادعى ورثته الزهر لعدم القبض
هل كلف قبضهم على انه كلف ويضمنه على انه لا كلف للمولى **الفصل الثالث في الاقرار بالمرض** اقر ببيع بدين
وارثه صح وان اخطا وان لو ارث لا الا ان يصدق الوتره او بر من وان يدين ثم يدين فيه ثم مات كحاشا وصل ام لا
وان يدين ثم نابو بدينه كحاشا وعلى العقب لو دعيه او لا لزم حين اقر بها علم انها ليست بمنزلة كتم اقراره لانه في
يكون شاعرا بما لم يكن من جملته كتمه بخلاف لو اقر بدين ثم ذهب شيئا صحت لا يبيع منه حتى يبيع الدين
وكذلك اذا ذهب سلم ثم اقر بالدين فيه لا يتعلق به حتى يوفى له فلا يمنع تعلقه في كونه من دين الصحة مقدم على دين
ووديعة اقر بها فيه عند لو اشترى او استوفى فيه وعائنا بما سادى دين الصحة وان قصده دين واحد
ان قصده دين قرض او حشاه سلم للقبض لانه ملك ردا ببيع ومكتسوق من بغير امان ان لم يرد ما شاعرا
العترة واستوفى قايما والترك لا يغير في خاص الموما فيها وكما يبيع اقر بعتا قبل تسليمه لابعده لابطال حق
جسه كما نرى من رد الرهن يداى مع سائر الخواص بخلاف ما اذا اقر ببيع بعض غنما الصحة دينه ثم مات حيث
لا سلم لا قبض بل يكون بين كل الموما بياحصى ليعتق هو الموما بما لم يرضه بخلاف ما تقدم في قضا والمخ في بدل
القرض لانه في قبضه بطلان حق الموما وفي المشتق اقر فيه باع عبده ففلان وقبض المحسن في صحة وصدقه
اعترى فيه صدق ببيع لا قبض المحسن الا في الثلث اقر فيه ان هذا العبد لعلان صديق وليس كالاقرار بالبيع
لان اعترى قد اقر بملكه لبايعه والاقرار بالعبد فيه كالاقرار بالدين وكود دعيه فيه اقر بدين كان له فيه فهو الثلث
كاتب عبده في صحة ثم اقر باستيفاء منه حيث لا يبيع لوقوع العتق اليهم في صحة ثم يدين فيه في الاقرار ببيع صح في كل
المال ولا خلاف يتبين على ان البيان اخبار اقر بدين في صحة ثم يدين فيه في الاقرار ببيع صح في كل
بايضا زفاجاه فلهذا وسكت في لزم ببيع عبده كذا في حياة في الثلث اقر ببيع عبده في صحة ثم يدين فيه في الاقرار ببيع صح في كل
ثم عيشها في المال لسوا ما عيشه اصدقه اقر على الدين اقر بها في دينه وبيع من كوارثها اقر بها في دينه في
صوته لا يقبل والماله لزم اقرت ببيع عبده ففلان اقرت ببيع عبده ففلان اقرت ببيع عبده ففلان اقرت ببيع عبده ففلان
والا لا يقيم الا بعتا في الجهر بطلها قبل الحس اقرت ببيع عبده ففلان اقرت ببيع عبده ففلان اقرت ببيع عبده ففلان
في الماله فلا يضا رب لزوج كوما بنصف الماله وان استها وقرت ببيع عبده ففلان اقرت ببيع عبده ففلان اقرت ببيع عبده ففلان

صح الاقرار

صح الاقرار كان الزوج في ذنب الصحة وان انت قبل الانتضا وكطلاق بائن اقرت ببيع عبده ففلان اقرت ببيع عبده ففلان
دين الصحة ثم يكون للزوج الموهوب او اقرت ببيع عبده ففلان اقرت ببيع عبده ففلان اقرت ببيع عبده ففلان
عليه شيئا في القضاء وفي الديانة لا يجوز هذا الاقرار في الجمل مع اقر فيه لانه ليس له على والده من تركه اقر
صح بخلاف لو اراد او دعيه وكذا لو اقر بقبض الماله منه وان كان ما ذونا ولو اقر لا يبيع صح وفي حيل الحنفى في
فانك فيه ليس على زوج ماله في دينه لم يكن على فلان شيئا براء عندنا خلافا لكان في لومها لغير قولها
فيه لاحد له عليه ولا شيئا عليه ولم يكن عليه ماله قبل لا يبيع وقيل يبيع ولا يبيع اقر ببيع اقر ببيع
دين الصحة في صح سواء كان عليه دين لصحة او لا وان اقر بقبض اذانه فيه لا يبيع ان كان عليه دين الصحة
او صح فيه فاتفق كوصيه والوارث ان اعترى عبد المولى كوصيه في مالها وقالت كوارثه في مالها فاتفق كوصيه
لوصيه له منه الا ان يدين على ما قاله اقرار فيه لهما عهدا لا قدره صحت صح وان لو ارث لعدم التهمة فيه وان عهد
الذول قال الامام فلهذا الدين وقيل جرت العادة بمنع نفها قبل قبض قضا في الماله لعل ذلك لعل لا يقر في
هي القبض وكصح ان يصدق الاقامه من حاشا وان كان لظا وانما استوفى شيئا ادعى عليه لا ودينا
او وديع فصوص مع الطالب على شيئا براء او اقر الطالب بدينه العلانية ان لم يكن له على المولى شيئا
وكان ذلك في مرضه كدعى ثم مات ليس لورثته ان تدعى على المولى عليه وان لم يرضوا على ان كان لورثته عليه
احواله لكنه بهذا الاقرار قصد حراما لا يبيع وان كان كدعى عليه وارث كدعى ووجه ما ذكرنا من بقاء
الورثة على ان ابانا تصد بكمنا بهذا الاقرار وكان عليه او لا يبيع اقر فيه ببيع عبده لانه لم اعترى
فان صدقه لورثته فيه فالتعق بطل وان كذبوه صح في الثلث اقر بدين في دينه في مالها وقف في قبض الثلث
كما لو اقر فيه بقبض عبده او صدقة ملكه او بوقف من خيرة صدقة الغرة لورثته في حازة الكل وان اطلق
ولم يبين انه خيرة او منه فهو الثلث كالتبجده فيه ولا مال له غيره فاقرب قبض بديها في حازة الثلث
ويعي في ثلثه في حازة مالها باع عنده ماله اجنبى فيه ثم اقر بقبض عشره في حازة مالها اقر ببيع
بابيلوغ وقاتم كوصيه اقر ببيع الاقرار وقبضه وان لم يكن ماله اقر بدينه لعل لا يبيع في حازة
اقر ببيع بديع وقاتم لا يبيع اقراره ولا قسمة ولا يبيع دعواه بعد ذلك لم يكن بالغا فالحاصل ان قبل ان
عشر لا يبيع اقراره ويبيع بعده العبد الماذون لا يبيع اقراره لا يبيع كفاية وكذا اقراره
بايع ثم اقر ان كان حرا لا يقبل على العترة ولا يبيع اقر بدين في حازة مالها اقر ببيع
الاقرار لقر فيه لورثته يوم في الحال تسليمه لا كوارث فاذا مات يرد له لا كان الصحة بالحق والصحة وكلا لا يبيع
من اقراره للوارث بالدين لا يبيع اقراره باستيفاء منه لان الدينون يقضه باسما لبايع فيه اجنبى عبدا
وبايعه الاجنبى في وارثه او دعيه صح ان كان بعد قبضه لورثته ملك العبد لا يبيع لانه ماله لا يملك
الوارث اخلص جميع تركته اذا كان معه وارث اخر فان لم يكن معه وارث اخر ملكه بقبضا ودين كونه اذا باع
خوارثه في عينا وعليه دين مستوفى بجزء البيع ويؤمر الوارث ان يبيع الاقامه العتمة لما قلنا ان ملكه اخلص
اقر فيه لامرأة التي ماتت عن ولد بعد حرمها وله ورثة اخوى لم يصدقوه في ذلك قال القاضي الامام لا يبيع اقراره
ولا ينفق هذا ما تقدم من حوا اقراره فيه لهما بعد حرمها لان الغالب منها بعد موتها ترتيب استيفاء
ورثتها او وصيتها الماله بخلاف الاول اقراره لورثته بدين وفي التركة غير محيط صح كقول المذاهب ان ارباب الدينون

ان يوكل بالخصومة ويقول خاصم فاذا اريت فوق عمار على فاقرب المدي ليصح اقراره على موكل كقول
 بنفسه على انه لم يوافق بعد افعليه على المديون ليصح ولو قال انا واقتك ب غدا فعليه عليه ليصح ولا يلزم
 بالموافاة الحال فانما يلزم بعدم تلك الموافاة لكون عدم الموافاة ملما على وجوب الحال وعدم ملائمة
 الموافاة للوجوب ذكره ابن شحاعة وذكره بكر وكل قبيتا ما دوننا او جوارا ان يجوز ان يبيع او يملك بالبيع او الشراء
 كحال او موكل لا يلزم له العدة قياسا وانما يبيع بطلب الموكل باليمن لانه لو قيل المشتري ان
 البصير المأذون يبرخ ضمان النحن لا يلزم ضمان الكفالة وضمانها ما لا يكون في قبالة ملك حال اضافة
 حصوله اليه وضمان النحن ما يكون بازياء مملوك كذا والنحن الموكل ليس بازياء مملوك لانه لا يملكه بطلبه
 ملكه المشتري المبيع بنفسه البيع لا يباذ النحن فيكون لزوم ما لا يلزم له مثله على موكله وهذا هو ضمان
 الكفالة لو باصره بخلاف اذا كان وكيله بالبيع فانه يستحق النحن او لا لم يجب عليه تسليم المبيع على علم ان
 المبيع متعين فيلزم تعيين النحن ايضا وذلك لاستحقاق التسليم فيكون للزوم بالعدة عليه ضمان التجارة
 وان يضمن حاله فليقتض ان لا يلزم له ضمان الكفالة وفي النحن ان يبرخ لانه يملك المشتري بهذا الاداء حتى
 ملكه جبهه الموكل ليستوفى منه النحن الذي اذاه الى البيع بخلاف ضمان الكفالة لانه لا يملكه لغيره حتى
 جبهه مال الكفول عنه بما ادى بخلاف اذا كان وكيله بطلبه فانه لا يملك جبهه بذلك كان ضمان
 كفالة وكل ما ذكرنا في البصير فهو الجواب في العبد المحجور قال لاخر ما حكمت فيما يحكمه لا توكل ولو كان عده
 خصمه يكون حكما عليها وسئل النضر قال لاخر هذا المأذون هذه وهو جبهه مصلحت بينه وبين الموكل لا يكون
 اهرم مصلحت بين رواسه توكل عليك الا بضرع وغيره قال لاخر ان است طالق ان لم يبع عبيد توكل
 اشترى ثوبا بعشرة فقال له درهم ربح ارم من جابه فقال له اشترى ثوبا ان كان تقابل ثوبا لثا ببيع توكل
 والطلاق قال لاخر ان توكل من بفسه من جواهره من فاق له ان توكل يوم فو بفسه من رطله فبفسه من ارم
 فبفسه الزوج ان يكون على الطلاق ان لم يكن حال المأذون فبفسه فقلت ان يطلاق نفسه فقال الزوج نعم عليك
 وان قال ان يطلاق اخر انك فقال نعم توكل طلبك بفسه فاما طلاقها فقال ما تريدون من افعول ما تريد
 فقلت لو لا يتبع لانه محتمل زوج اخذت بدون رضا فاعطى وان الزفاف لها مل اجرت ما فعلت وكان
 ايضا باع اطلاقها لرضا ما فعلت اجرت وزعت ان الاجازة كانت للمنفك ففعلت لانهما ما كانت
 عالة بالبيع واذا في الاخر عموها فالقول لها بفسه اقراره الاجازة كحال الزفاف لانه محتمل الصدق
 والكذب قال وكلت في كل احوالي واقتك مقام نفسه لا يكون بطلبه عا ما فان كان له ضمانة
 كالتي تارة مثلا يفرق اليه وان لم يكن له ضمانة موقوفه ومعاملة مختلفة فالوكال باطل ولو قال وكلت
 في جميع الاحوال يجوز التوكيل بها في التوكيل عا ما يتنا والى البساعة والالتك الوكالة على اليمن مثل
 قوله وكلت ان تخلف عني لا يجوز اذا قال انت وكيل قبل ان لا يصح وقيل يصح وبس الموكل في امره
نوع في ايقاظها اقر بانوكل واكثر الدين لا يثبت وكالته باقراره هذا ابر من على الدين قبل
 ان يبر من على الوكالة لا يصح زعمه وكيل غفلان بطلبه كل حق له بجوارزم واستيفائه وضمانه
 والموكل غايب وبر من جبهه ذلك بلا خصم عليه غفلان لا يسمع فان احضره جاحدا او مقرا ببره
 ثم حضر آخر لا يحتاج الى اعادة بمران على الوكالة في ذلك الغايب وان يبر من على الوكالة لا يثبت
 في

لا يلزم العهدة بل يلزم
 الامر وان ما ذكرنا
 ان بالبيع بموكل
 او حال كفة العهدة
 وصح بوجه وان بالشراء
 ان يضمن موكله

فان يقول له وان
 المذكورة صح

قال لا خيرة
 اليك حاجة
 او يضيها
 مخلف بالطلاق
 والعناق
 بقضائها
 فقال جارية
 طلاقها
 ان لا يبر من
 في

في حقهم ادعى عليه موكله جفا آخر لا يحتاج الى اعادة البينة على وكالته بخلاف دعواه الوكالة في حق موكل آخر
 ادعى انه وكيل فلان بقبض دينه الذي على المحر او ادعى انه وصي فلان الميت في قبض دينه الذي على هذا او ادعى
 انه وارث فلان وفلان الميت عليه او غيره كذا وبر من على الوكالة والدين او كوصاية والموت والدين او
 الوارثة والموت والحق برمانا واحدا قال الامام بقيل على الوكالة وكوصاية والموت وكوراثته وحكمهم ثم تعاد
 البينة ثانيا على الدين ويحكم الدين بعده وقال في قبض الدين بقبض الدين بقبض الدين بقبض الدين بقبض الدين
 اقر بالدين وانكر الوكالة وطلب اعم الوكالة كخليفه على عدم علمه بكونه وكيل قال الامام لا يخلو جباياه
 يخلو صدقة في الوكالة في قبض الدين لا لا تمتنع عن دفعه وفي الدين لا تمتنع عن الدين لو امتنع عن الدين بعد
 بالعين وكوكالة لوبر من مدعى الوكالة على الموكل بوكالة على كونه وكيل بقبضه وان كان بمرهانا على المبر
 كما اذا ادعى احد الورثة دين على الميت واقر المحر الدين بمره من عليه وان كان في حق المحر خسران في الحكم بجوارزم
 عند حاكم وكل بقبض كل حق له بخوارزم فان كان الحاكم يوفى الموكل اسما ونسبا يجعله وكيل فاذا احضر
 عند هذا الحاكم رجلا ادعى للموكل حقا وبر من على الحق حكم به بلا احتياج للاثبات لو كان له ان لا يبر
 الموكل لا يجعله وكيل لان موكله لا يبر من على القضاء شرط ليعلم ان الحكم لمن يكون وان اراد موكله ان يبر من
 انه فلان ابن فلان العلاء في حقه فيحصل العلم للقاضي لا يقبله لعدم خصمه وان اراد ان يبر من عليه فيكتب في
 قاضيه كدست لذلك بعد ان فلان ابن فلان العلاء وكل ابن فلان بقبضه ويكتب به لان حضر الخصم
 ليس شرط السماع البينة للكتاب الحكم وعلم ان الحاكم اذا لم يوفى الموكل البينة على ان فلان ابن فلان
 العلاء في هذا بخلاف قرائنه على الكتاب الحكم اكثرى جمالا ليعلم على المصلحة ويستوفى الاجرة ويكيل
 ثم يبر من على الموكل اليه فاعطاه ذلك الوكيل بعض الاجرة واستنعى عن ادائها وان كان له قبض ثوبا بفسه من
 الحكمي بالدين والامر اجر على الدفع وان انكر الامر خلفه لجال على عدم معرفته بامر وان لم يكن مديون الموكل
 لا يجبر على الدفع ادعى على رجل انك وكيل فلان بالخصومة ولا على فلان بطلبه اتفاقا المدي على موكله فلان
 بالخصومة وبر من على موكل بالخصومة بقبضه في الروضة شهدا بان موكل فلان بالخصومة فافكره انه وكيل
 الطالب بالبيع وان كان وكيل المطلوب ببيع **نوع في الغزل** واخراج في الوكالة وكيل البيع
 اقر بطلبه باليمن نعي المشتري فوكل الموكل ليقبض النحن من المشتري ان كان وكالته الوكيل بامر فافكره ليس الموكل
 اخرج موكله عنها وان لا يبر من الحاكم بل يبر بقبضه لا اخرج وغرله عن جبهه ايضا لانه لا يملك اخرج عنها
 في الفصلين والحكام اذا علم بغير الوكيل بطلب النحن ان يوكل الموكل بطلبه الوكيل وعلم ان وكيل البيع
 اذا نوى في قبض النحن اخرج عنها او جعل حتى قبضه للموكل حتى اذا ادى المشتري منه الى الوكيل بعد اخرج
 لا يبره وان قبل علمه بالاخراج يبره الامام انه ليس للموكل لا يملك اخرج عن الوكالة في قبض من باع
 وان اخرج الوكيل على قبضه ايضا لان القول بحكمه تصرف لا يتصور وعلم الرسول يصح بلا علم
 وفيه اليه قبل علم الوكيل والرسول والمأذون يصح بلا علم بعد علمه بلا علم وعلم الوكيل بالطلاق ويملك
 لا يصح بلا علم لانه وان لم يملكه الضرب لكن يصح بغيره فيكون ذو ركن الموكل لا يملك الغائب كتابه
 قبله وعلم بانه او رسل اليه عدلا او غيره خا او عبد كذا او صغيرا فافكره الموكل ارسل اليك لبلغك غرله
 عن الوكالة الغزل وان لم يرسل ولم يكتب اليه لعل شهد على كونه حال غيبة الوكيل لا وان اجره بالقول عدل

ولا يبيع آخر لطلبه

او مستورا ان نزل ان لم يصدق الحجر اذ بان صدقه وكذا في حجر المأذون والافيا بسبع الدار المنقوع وكذا في
ابكر وجنية بعد الوكيل لا يملك اخراجه عن الوكالة بل يعلم الموكل بغيره بجنون الموكل وموته
مقتضا للموضع الذي يملك الموكل في كل ما في الرهن اذ وكل الرهن بعد الرهن بسبع الرهن
عند حلول الاصل او كوكيل بالام باليد لا ينزل وان مات الموكل او جن وكوكيل بالخصومة بالتمسك الخصم ينزل
بجنون الموكل وموته والوكيل بالطلاق ينزل بوجوب كل شخص ان لا يقاتل بجنونه ساعة وذباب
عقله ساعة لا ينزل اذا قل اليوم والكثر سنة عند محمد وهو كان يقول ان لا يشترط رجوع السنة واقام
الامام ان اكثر السنة مقام كل ما وكلت وارادت فهو على وكالة ما لم يمت او لم يلحق بدار الحرب وكل ما يزوج
قلنا قاذوا من ذوات زوج فاباها وزوجها منه وكيله جاز فاباها ثم زوجها منه جاز بناء على ان كوكيل
بزوج امرأة معينة يملك ان يزوجها والوكيل بشئ معين لا يملك على ما لا يشاء الله تعالى فان الوكيل
شترى شئ بعينه اذا خالف بيعه بملكه وكوكيل بالنيكاح يخالف بالانصاف لا في البيع ولا في الوارث
وسيت ثم حوت وامت وزوجها منه جاز عنده خلاهما تزوج كوكيل امرأته اذ ذات رجم حرمها حيث
لا يصح الجمع بينهما او اربعا سواما او باع الموكل ما وكل به ينزل ولو قال كوكيل ان تروجه فلهي طلاقا ثلثا
لا ينزل لو كمل في غدا اليه قديم ملكه بان رد عليه بعيب عادت كوكاله وان لم يعيد اليه قديم ملكه لا تعود
الوكالة والاذن في النكاح لا تعود وكله بالطلاق وطلوها او طلعه في العها وانقضت عدتها ثم تزوجها
فطلق لا يقع ولو لم تنقض عدتها لا تبطل الوكالة لا مكان ايتاع طلاق اخره الوكيل وماروي عن النكاح
بطلاق الموكل تبطل وكالة محمول على الانقضاض وايضا في الموكل الثلث لعدم محليتها بعد ذلك بخلاف
اذا وكل بالخلع ثم خالعه لان الطلوع بعد الطلوع لا يصح خيرا او جعل امر بايديها ثم طلقها بائنة او قال لها انت
طالق ان شئت فتلك شئت سقط طلاقها ولا اثر ولو جعلها لا وكل بالبيع فباعه ثم رد عليه بقبض
فعل وكاله وعكس لا مطلق لان تصرف كوكيل في مفعله في الوكالة كالقول ومحمد يقول لم يوجد كوكيل في خروج
العين في ملك الموكل تعذر التصرف على الوكيل في مفعله بغيره بغيره كوكيل اذ بان في رد عليه
ببيع ملكه بسبع ثمانية في المستوفى وكل ما يهتبه في شرا الموكل ثم رجع او كوكيل في رجع كوكيلها لم يملك الوكيل
مباشرة ثمانية بخلاف البيع كاحر لان الوكالة في البيع بعد بقاءه حتى ملك الوكيل بغيره بسبع مطلقا
العين وعاد اليه الخصام في حقوقيه واما الجعته فلا حتى ولا حكم له بغيره على ملك الوكيل فانه بعد الجعته لا يملك
التسليم لا الرجوع في حال كونه العين لا يده في الهبة الوكالة بغيره فانه ما كان له بالبيع بعده ببقية حتى
رجع عليه الطوق وبعث كوكاله يستغنى جازا التصرف وكذا لو وكل بالبيع فزوجها ثم طلقها بعد زمان
وطلقها بعد انقضائها عدتها روجها في الموكل صح لبعث الوكالة وكذا لو وكل بكتابة عبده وكتابة الوكيل
او الموكل وبغيره في كتابة الوكيل حكم الوكالة لا يصح ما قلنا في الهبة وكله بسبع وان لم يبرها فهو روج
عنه باخذ الامام ومحمد لا يخصص الوصية بمنزلة الوكالة وكذا لو وكل بسبع راضع ثم عرسها بخلاف
اذا وكله بسبع الرضع فيبيع كوكيل الارض دون الزرع لان البتة وكوكيل في بيعها الرضع لا الرزق
احر بشرى دار وهي راضع ايضا في بيعها بشرى ان يشترها بعده ولو كانت بنته فزارها حيا بطلان الرضع
لا بسبع وكله بسبع رضية وهي مشابهة فصار تخلفه في حاله بخلاف اذا امره بشرى بولي

فان تروجهما

قلنا وحسم فعصره فصار دهننا حيث يبطل الوكالة وفي البيع لا يبطل الوكالة وكله جاز الرجوع
ثم اراد الرجوع قال بعض ائمة الحج ليس له ان يزوج في الطلاق وكذا في كماله قال الرجل جعلت امرأته اليك
فطلقها ثم شاء او قال جعلت حق عدي في يدك تنقذت من شاء او قال عني عدي اذ اشئت وطلق
امرأة ان شئت لا يملك الرجوع لان تغير الرجوع التي حكم الامر وان في البيع والشري الاجارة بغيره
وقال بعض ائمة الحج لا يزوج في كل الفضول وليس فيه رواية حطون كل غلظت فانت وكاله
مستقبلة ثم غلظت فيكون وكيله لا تستقبله لوجود الشرط وصح تعليق الوكالة بالخطا واذا اراد
الموكل خله عن كوكاله الدورية كيف يزوج قبل يقول غلظت كلها وكلت وان لا يصح لان فيه تعليق الغلظ
بالشرط حيث قال محمد ان صرت وكيله فانت موزول ولان المعلقة بالشرط غير ثابتة فكيف يصح تعليق الغلظ
واختار محمد لا يزوج ان يقول غلظت عن كوكاله كلها او غلظت عن ذلك كله انه ايضا مشكل لان لا يخرج
قبل الدخول في ذلك الشرط لا يصح الرجوع والى المعلقة بغيره فلا يتصور الاخراج قال الفقيه ابو جعفر
والامام طهيريان يقول رجعت عن المعلقة وغلظت عن المعلقة ولا يعدم الغلظ في المنقذ على الرجوع
عن المعلقة لا اذ اقدم الغلظ عن المعلقة بغيره وكاله اخرجي عن المعلقة فلا ينزل عنها بعد به الرجوع
عن المعلقة وهذا الغلظ اذ اقصى لفظ الرجوع بالمعلقة في الوكالة احرازه خلاف الامام ان الاخراج
عن المعلقة بلفظ الغلظ لا يصح قال الفقيه ابو جعفر واختار بعضهم في زماننا ان يكتب في صك الوقف
اجارة ان يوقف وكل فلا تاجارة هذا الوقف في كل سنة وكله اخرج من هذه كوكاله في قوله
في اجارة وعرضه ان يملك اجارة كوقف اكثر من سنة الا ان تبطل هذه كوكاله في حريتها صلاح كوقف قد
ذكرنا خلافه في غير هذا في الوكالة على هذا الشرط واداه الاصل قال ابو نصران كان في ذلك مفعول كوكيل
بان يكون كوكيل على الموكل دين فاحره بسبع مال الاخر يستوفي دينه من مفعله هذا التوكيل فيرفع فيكون
اخراج قال الفقيه سبب فتدافعا اختلا فهم في تفسير هذا الشرط فان ابن سبب في هذه ان
الشرط معناه حجر الموكل عن غلظه وكيله وان حكم مخالف للشرع فيبطل كما اذا شرط الرهن عدم كوكال الموكل
حفظا بالدين وشرط البيع ان يكون ملك المبيع في غير موجب في البيع وكذا في كل فبطلان
حكم الشرع يبطل قصده وسبق له من نصير ان مفعله بغيره بالوكالة في كل غلظت
عنه فوكلت وكاله مستقبلة ولو صرح بهذا يصح قلنا اذا بان بغيره لفظا ولا يحج ان لم ينظر الى الحوض
ونصير الى اللفظ وفاراد الاصل في هذه كوكاله في كل مفعله اخرجت من هذه كوكاله فانت وكيله
وكاله مستقبلة فيجوز بل خلاف في بينهما لكن في غير كوقف وفي كوقف يبطل هذا التوكيل لئلا يطرقت بدوام
يده عليه مدة التملك ولذا منعوا اجارته في واحد اكثر من ثلث سنين وان اراد كوكاله اخرج ايضا
يرجع عن الوكالات المعلقة وله ولاية الرجوع لانه اخرج واجب واذا صح الرجوع في الحكم العام ثم يخرج
عن الوكالة المنقذة فيمخرجه ولم يحصل الدخول للرجوع فان تعليق بالشرط يبطل الرجوع وقال
بعض من يحن في هذه المسئلة للموكل اخرج عن كوكاله في كل حال لان حجره في التصرف
في ملكه خلا وكيله بالطلاق وكذا في كاله لا يملك بالخطا فكنا عيسى ولا رجوع في الجاهل
وما خلا الوكيل بالنيكاح كاحر والحاصل ان قول في المعلقة لا يصح عند الامام لعدم وجوده فيصح

عند محمد

وفي الدين اذا وكل بطلب كل دين على غيره في خوارزم فقدم فوارزجا بخارا وادعاه لا يصح ولو قال في كل دين لي بخارا فقدم مستقرض من في خوارزم الى بخارا يصح دعواه وكله بطلب كل دين له وبالحضرة وقبض فغصب من ان سلبا بعد كوكالة لم يطلبه ولو سلبت دار فيها لو وكله شفعة لا يملك الوكيل المطالبة لكن ان يقبض دارا فغصب لو وكله بالشفعة او غاب قبل قبضها وغلامك انت ووكيل في قبض ملك على النسل لا يتبع على المطالب ولو وكل بكل حق له وبخصوصه في كل حق له ولم يعين الخاص به والخاص فيه جاز قال الوكيل قبضت ثم المديون المال فضايع منه او دفعه لا الطالب صح اقراره وبرى اليوم بخلاف اقراره بقبض الطالب لان قبض الطالب بطل حتى لو قبض في القبض وذا خرج في كوكالة اما قبض الوكيل بغير كوكالة فصح ثم القول في دعوى الضياع والدفع **الفصل الثالث في قبض الدين** الوكيل ان يقبضه لا يشترط احد هما باستيفاء حتى لو قبض احد هما لا يبرأ المطلب وبالقضاء يفر واحدهما استخافا وليس لمن وكل يقبضه ان يוכל غيره وفي الجماع ووكيل يقبضه ولو وكل في غير ما صح حتى لو سلم اليه فضايع في يده لا يفر قال الوكيل خذ هذا الاقربا فلان وادفع له فلان بامرهما فضايع جاز قياتا وانما الوكيل يقبض حتى قبض جاز ووكيل آخر ليس ان يقبضه لو قبض الاول ولو كان الوكيل قبض كل حق له قبضه من الاول ولا يلزم قبض قبضه من الثاني وكله بقبض دار لم يعين في فلان وقبضه ثم وكل في قبضه ايضا ان كان لا يملك قبضه قبل قبض الوكيل ان اخذ الوكيل الاول والاولى لا يملك الا بالشيء المعين الذي هو كوكالة في الدين فان صدق المدين فيه كبر على الدفع ولا يملك حتى استرداه بعده وان كذبا وسكت لا يجبر وان دفعه لا يستر ايضا فان جاء الموكل فاقربا لو كالة فقد تم وان انكر ما يخذ في الغرم دينه ورجع كوزم على مدعي كوكالة ان قايما وان استهلكا ضمنه مثله وان هلك ان حصدت لا يضمن الا اذا كان الغرم قال اخاف ان حضر الدين ان يملكه بك فيها وضمنه او قال مدعي كوكالة اقبض منك على ان ابراك في الدين كما اذا قال الاب للابن خذ هذا صدق ببيت اخذ منك المهر على ان ابراك في مدينته فان اخذت البنت من المهر الصدق رجع المهر على الاب كذا مسندا وكذا اذا كذب فيها او سكت واعطاه رجع على مدعيها فاذا استوفاه في الغرم لا يرجع على مدعيها ثانيا وان اراد الغرم ان يحلف بانه ما وكلته له ذلك وان دفع غير سكوت ليس له ان يحلف الدين الا اذا عاد ولا التصديق ولو كان دفع غير تكذيب ليس له ان يحلف وان عاد ولا التصديق لكنه يرجع على الوكيل والوكيل ان يحلف الغرم في المحل وسكوت بانه ما تعلم ان الدين وكله فادخلت ثم الامر وان نكل لا يرجع على الغرم لان اقراره بالدين ظالم في الاخذ منه وان شاء حلف الدين بانه ما وكله فان حلف استحكم قضاءه وان نكل رجع كوكيل على الطالب وامانة الوديعه اذا صدق مدعي كوكالة فيها لان لا يدفع لان اقراره في الدين كماله ملك للدين يقبضه بامانها وفي كوديعه ملك الغرم ينفذ قال ما انا بوكيل ولكن ادفع لافاء بجميرة ففعلت لي المالك لا يرجع على المدفع اليه بمحضه للدين والمودع وان شرط الضمان عليه وفي المتن علم عدم وكالة بقبضه ومع ذلك اعطاه فالحق بوض ما تحذره للمدفع وان اراد الاسترداد قبل قدوم الغيب له ذلك في ضياع في يده ضياع المدفع ولا ضمان على الغيب فان قدوم الغيب واجار قبضه ان قبض الضياع في يده الغيب ويجعل كانه وكيل او ان يقبض ولا يعمل الا جان بعد قبضه فضايع دينه ووديعته خالدا في المدفع له عليه الفضيحة وكل رجلا بقبضها واعطاه بقبض الوكيل زبوا فاعطاه بالجر على الامر وان ضاع منها الوكيل ولا يرجع على امره

وان لم يعلم

وان لم يعلم حال قبضها يكونها فبفضاضة في يد من مال الامر وان كان قايما لان يرد ما يخذ بالحياد وبعد قبضه لا يرجع على المدين في قول الامام استقرض منه لغاواه ان يعطيه رسول فلان وزعم الاعطاء واقر الرسول بالقبض وانكر استقرض دفع الموضع لا يرد من استقرضه **نوع اخر** وعلى الوكيل بقبض دين مثل ما وكل بقبضه لمديون موكله وقعت له قاضية وكان وكيل مديونا لو وكل على الوكيل بقبضه لا يبرأ والمجته واخذ الرهن وملكه خذ الكيفيل بخلاف وكيل بالبيع حيث ملك الكل ولم قال المديون للوكيل خذ هذا رهنا حتى اقبضك الدين الاثنته ايام فاخذه وملك لا ضمان على الوكيل وكذا لو وكل اخذ رهنا والوثيرة كبار ولو اخذته كيفيل بشرط البراءة فهو حواله لا يجوز للوكيل بقبضه دين فهو على الوكيل بقبضه والدين اذا قبضه بكتابة براءة وشهود لا يضمن الا اذا كان قبضه لا يقبض الا بغيره وان زعم الوكيل الاشهاد وكذبه لموكل في القول للوكيل لدعواه لم يفرج عن الهمة فضايع كوكيل الدين ثم قضاه كوكيل ان علم بدفع الموكل فضايع والا لا وهب لطالب الدين او ابراء او مات الطالب ثم دفع الغرم للدين لا الوكيل بلا علم لا يبرأ في فصل موث الطالب ولان يستره وان يجره بموته فضايع في يد الوكيل لا يضمنه عند ذلك خلافا لمحمد في فصل الابرأ يستره وان ضاع ضمنه الوكيل ان اخذ بعد علمه وان قبل العلم بجمع على الطالب قضاه عليه مدعي كوكالة على تكذيبه فيها ليس له الاسترداد لانه دفعه اليه على وجه القضاء وكذا لو لا يجوز ان يكون وكيل في القضاء والقبض و صح التوكيل بقبضه وتقاضاه بلا رضه للمضم ولا يفرج بموت المطلب وينزل بموت الطالب فلو زعم الوكيل قبضه وتسلط على الطالب حال حيوته لم يصدق بلا حجة فان اصاب الطالب بالمال بعد توكيل على ان ان ليس للوكيل ان يطالب المحل والحال عليه فان نوى الحال على الحال عليه وعاد ليس على المحل فالوكيل عليك الطلب ولو كان بالمال كيفيل واخذ الطالب كيفيل بعد التوكيل ليس للوكيل ان ينفذ ضمه الكيفيل وكله بقبض دينه فباب الوكيل او محمل لا يتقبل له شهادة او جحد الوكيل وعليه دين صح وان قال الوكيل قبضته وضاع عندي فالقول للوكيل في الاما ذن لا يصح التوكيل بقبض الدين في عبده عليه من الاول او لا تاويل قوله في عبده اي في عبده ان الوكيل في القصور وكل المديون بابرأ نفسه صح ولو وكل بقبض الدين في نفسه او في عبده لا يصح كوكيل بقبضه عليك قبض بعضه لا اذا رض على ان لا يقبض الا الكل **نوع في المأثور** بدفع المال لغضا الدين وفيه في قال مديون بعثت بالدين مع غلام او غلامك وابنه او ابنتك ففعل وضاع في يد الرسول قبل الوصول ضمن الدين وضاع في المديون لانه رسا له فلا يتم الاداء قبل الوصول بخلاف قوله ادفع لغيري الا غلام او غلامك وابنه او ابنتك لانه وكالة فتم القبض بوصول الوكيل وكله بقبض الدين في كوكيل وزعم قضاه وصدقه موكله في طلبه وكيل يرد ما قضاه لا جله قال الموكل اخاف ان يحضر الدين ويكره قضاءه وكيله وياخذه في ثانيا لا يملك المدفع موكله وياخره باخره باخره باخره باخره فاذا حضر الدين واخذ موكله يرجع موكله على الوكيل عاذا دفعه اليه وان كان صدقه في القضاء وفي كتاب الحوامه بقبضه دينه فقال قضيت وصدقه الامر فيه حلف المدين على وصوله اليه واخذه في الامر لا يرجع لما تور على الامر لان الامر كذب في اقراره حيث قضاه عليه بالدين لان الاقرار اغا بطل بالحكم على خلافه اذا كان الحكم بالبيئته اما يعرفه فلا الا يرى ان اعترى حتى زعم حيزه بالبيع وكذبه ببيع يوم اعترى ببيع

مطلوب
قال الوكيل قبضته وضاع

نوادير بن رستم

مطل
العكيد نكاح المرأة
بملا نفق

اشترت لنفسه الآخرة فادخل في القدر الثمن وأجره هذا إذا كان الموكل غائباً وإن حاضراً وصرح بموكله في أن يشترى لنفسه
صاحباً بشرى بالنفس والوكيل يملك أمراً عليك الزوج لنفسه وفي العيون اشترى جارية فلان قد ذهب
ثم قال العاشر بشرى بها فلان كان الموكل له اشترى بها لنفسه كان له اشترى جارية فلان وإن قال اشترى بها
بلا أصنافه ثم قال قبل أن يحدث عيب أو يهلك اشترى بها فلان فلان وإن بعد ملكها أو يبيعها لم يقبل بلا يدين
الموكل اشترى جارية فلان مني وبينك فقال نعم فقبل الشراء قال الآخر مثل ذلك فاشترى جارية فلان مني وبينك
على العشرة وفي العيون لو لم يشتره حتى يقبله لك وقال مثل ذلك فقال نعم والآخر لا غائبان فاشترى
فهو للآخرين لعدم خوجه عن ذلك لهما بلا علمهما قال علياً لو كان له ثالث كان يبيعه وبين الثالث لا ارتفاع
الوكيل لغيرهما بل علمهما قال الآخر ما اشترى اليوم خمر بقرة الأختية فبيعه وبينك فقبل فقال نعم ثم قال
لآخر كذلك فقال نعم واشترى بقرة لها فقصعها للآخر ونصها بين المأثور والآمر الأول فقبل فقال الآخر
أن اشترى بقرة للأختية فبيعه وبينك فقال الآخر نعم فاشترى كان يبيعه وبطل في كعبه لا يكون على شركة
لصحة التوكيل بشرى بقرة لأب العبد بلا بيان الثمن اشترى عبداً وقبضه قال الآخر اشترى منك فم لم يقبل شيئاً
فقال أيضاً الآخر اشترى منك فم فقال قبلنا هو يبيعهما ويخرج العشرة إلى بيني وبينك فقبل
نصف هذا العبد عايناً ثم قال الآخر بعك نصف عايناً فقال قبلنا ملكاً وخرج هو غوغ عبيد وطلب بشرى
عبد بعينه بالف فقبل ثم وكله آخر بذلك فقبل فاشترى أن كان قبل ذلك لك جفيرة الأولى فهو لك
والآخر للآخر وإن كان الأول وكله لغيره بالبيع والبيع عايناً ديناً فاشترى عايناً فهو لك لأنه عاكش
لنفسه عايناً فعملك شره لغيره أيضاً جفيرة الفصل الأول أمراً بأن يشترى بعشرة دنانير فاشترى عايناً درهم
وقية درهم مثل الدنانير ثم الموكل خلافاً لمحمد وزفر ولو بوض فتمت بائناً الدرهم لا يلزم الأمر إجماعاً وكله بشرى
بقرة للأختية سوداً فاشترى بيضاء وأجره الزم الآخر ولو أنه فاشترى ذكر الأول وكذلك لو بقر أول يقبل
أنه الزم الموكل ولو وكله بشرى لغيره ليضحي فاشترى كبش ليس بقر لا يلزم الأمر الوكيل بات لم يضاف
للامر درهم الآخر واللامر نفسه فهو لم يصف أصلاً بعشر نية فإن لم يحضره فبسته قال الساجد النقدية
الآخر أو كذبه وقال محمد أن كذبه الآخر فذلك وإن صدق فالعقد على ما هو نقد درهم إجماعاً لأن الأصل العقد
لنفسه الآخرة إذا ضاف إلى ما لا يغير أو نوى لأنه بعد ما وقع لا يغير النقدية فارق حال الشك في أن العقد هناك
يصلح دليلاً على النية وقت العقد دليلاً أنها ما تضافت على عدم النية فلا يغير دليلها ما الموكل بشرى
بغير عينه إذا عقد ولم يحضره نية اختلف فيه المشايخ فقبل هو على الخلاف وقيل الجواب فيه عند مالك لو اشترى
في السلم وفرق بين أن يبيّن السلم والشراء بأن للنقد ثابته في نفاذ السلم وإن في جملته العقد فمقتضى
كالأصناف بخلاف الشراء نوع آخر الوكيل بالشراء يطالب بالثمن في مال نفسه وإن لم يدفع له الموكل لانه هو العاقد
أدعى شيخ الإسلام فيما جاءه من الأثر على خلاف الشافعي وفيه الوكيل بالبيع في قبض الشراء يسلم الدليل
وكيل الشراء بشرى بالنية فكل الثمن بقوة لا يحل على الآخر وكيل الشراء بشرى بالف ونقد ما به وقبض
ولم يجب على الموكل حصة إعطاه لنصفه ثم حبس ملكه تده سلمه النصف المتبقي وبطل البيع ولو كان
حبس في الأول الأمر رد المتبقي أيضاً وهب بمبايع كل الثمن للوكيل رجع الوكيل على الموكل بطله ولو هب
نصفه ثم النصف لم يرجع بطل دون الأول لأن الأول عطف والآخر هبة ولو كان الف فوجب له ولو استعاض

ثم ما يرجع بالبيعة عند الامام والى غيره اخذ الحسن احره بان يشتري له عبد بالاف فاشتره بالف ومائة فخط البائع
الحياة فاعلم العبد يلزم الماسر وعلم الماسر ان ابراء البائع الوكيل وبسته على الشراء يرجع فيها على موكله باليمن
واليدان اذا ابراء الدين في الكفيل لا يرجع على المكفول عنه واذا ذهب جمع وكوفي الكفيل غاي رجوع حكم الاداء
حتى لم يملك الرجوع قبل الاداء لانه ملك ما في ذمة الاصيل وملكه قد يكون بالاداء وقد يكون بالبيعة لانها ملكه
اما ابراء فليس في سبب املكك بما في ذمة المديون وفي الوكيل الرجوع حكم المباداة لملكته للبارئ بين الوكيل
والموكل حتى جرى التحالف بينهما لانه ملك ما في ذمة الموكل حتى يرجع على الموكل قبل الاداء لا البائع وكله
يشتري له عبد افتلا اشتريت ونفذ الثمن فقال الموكل صدقت ولكن البائع غايب فربما يحضر ويترك قبضه
الثمن فاقف ان يضييع حتى يحجوه اشترى لا يملك له ويؤمر باداء الثمن الى الوكيل فاذا انكره كبايع المحضور
وحلف يرجع الموكل الا ويملكه بالمؤدى اشترى جدام غير مالكه فاما ملكه وانكر التوكيل عند الحاكم وغاب وطلب
البائع في الحكم فسخ البيع فالحاكم يفيض البيع بينهما وان طلب المشتري في الحكم لكانت له كليلة ما وكله بالبيع
فالحاكم لا يؤخر الفسخ ويمنع ويقول اشترى انقض البيع وانطلق والطب بمينه نوع في طريق ثبوت
ملك الموكل بالاشترى قال الكرخي يثبت للتوكيل ثم ينتقل الى الموكل وقال ابو طاهر يثبت للموكل ابتداء وهو
الاصح ولهذا لو كان اشترى منكوه الوكيل او قريبه لا ينفذ الحاكم ولا يفتق عليه وقال ابن عمر ابو زيد
الوكيل يثبت في الحكم اصيل في الموقوف فوافي الكرخي في الموقوف وابطاه مر في الحكم وهذا حسن احره طرا
ان يوكل ففعل اشترى الوكيل فانه يرجع على الموكل ثم الموكل على الامر قال لا ولا وكل من ثبت بالاشترى
منك بذاك لم يجز لو قال وكل فلانا بان يشتري له منك بذاك وخرج محمد اذن له في توكيل وكان وكله
ببيع عبده فوكل آخر فباع الكعبه الوكيل الاول جاز لان الكعبه وكيل الموكل الاول لانه فلا ينزل في
الكعبه ولا بغيره ولكن يملك الموكل ان غلر دفع اليه بضاعة يشتري له ما جاب ويوكل من اراد فوكل آخر ليشترى
البضاعة للتوكيل الاول ان ياخذ المتاع عنه بذلك هذا وان مات الوكيل الاول لم يبطل وكذا الكعبه ولو كان قال له
وكلت ان تشتري له كذا او توكل من اجبت ففعل كذلك ليس للتوكيل ان ياخذ المتاع من يد الوكيل الكعبه
في بلد آخر قال لا او اذهب وهذا منه ولك عشرة ففعل فاجر شله قال به بعشرة فجاز ذلك نصفه
وجب جره اشترى ليزاد على نصف الزيادة ومحمد اوجب لبا بالبيع فان ملك من عنده وفي المخطأ الكعبه ان باعه
بعشرة او لم يبعه فلا جره له وان تعقب فيه وان باع عشرة او اكثر او قل اجره مثل علمه ومحمد اوجب جره مثل العمل
باع او لا اذا تعقب ومضى على قول الكعبه قال لال ارض متاعا وبها فان بعته فانك في الاجر كذا فوض
ونادى ولم يمكن من البيع حتى باعه لال آخر على العاسم وانه يجرى له الاجر بعد عمله وعنه وقال الكعبه
في الاختار لا يجب شيء وهو موافق لقول الامام الكعبه في المصلحة المتقدمة وعليه الفتوى باع عبدا ثم اختلف فقال
احدهما كان ملكا لغير باع بلا امره وقال الآخر بل كان ملكا للبائع او باع ياره قال لقول المدعي التفاد لانه
الاصل في العقود مدعي خلافه متافض فان اراد المدعي عدم التفاد بين صاحبه علمه لم يوجب بعد ان باع ملك
غيره بلا امره واداة الرمان على اقران لا يبيح لانه لطف والبينة ترتب على صحة الدعوى ولم يوجد وان نصا
على عدم الامر فسخ البيع العقد لا ركل واحد باطل حقه فان حضر الغائب وانكر الامر فقد تم الفسخ
وان زعم الامر فالبائع مام في حقه والفسخ باطل في حقه صحيح في حق المتعاقدين وبطل الفسخ في المشتري وبعض

ع. م. ا. ج.

لصاحب البعد مثله عندها وعندك الفسخ ماض في ذلك البعد **الفصل السادس في الوكالة والتكليف**
وكلمة تزوج فزوج بنت الصغرة لا يجوز وان كانت كبيرة او غدا لا يقبل شهادتها لا يجوز عنده خلافا لغيره
منكوهة او معتدة او ام امراته ودخل بها بلا علم عليه من المثل لا يرجع به على الوكيل علمه ولا وكلمة لا تزوج
لاعة فزوج حرة لا يجوز وان مكنته او عدته او ام ولد جاز وكلمة لا تزوج لم هذه المرأة فزوجها لموكل ثم طلقها
وانقضت عدتها فزوجها الوكيل لا يصح وكلمة ان تزوج امرأة فزوجها علق طلقها بالمرحوم جاز
ودفع الطلاق وكلمة لا تزوجها فزوجها لا يجوز وعلمه الفتوى وقال لم يجوز ولو زوجها من صغيره لا يجوز
وخبره السامع اوباه فعلق الطلاق وكل امرأة بان تزوج بنت امرأة فزوجت نفسها لم يخرج الطلاق قالت
منكوهة رجل اذا فلتت زوجي وانقضت عدته فزوجت فلان صح طوارق علق الوكالة قال لو مكنت
نخاير ملك الوكيل والابناء ايضا ذكره في الاصل **الفصل السابع في طلاق العتق** الوكيل بالطلاق
لو طهرها بغيره والا لا والوكيل يقضي وكلمة لا تزوجها فزوجها لا يصح طلاقا لرجل انت وكلمة فطلقها
الوكيل فقال لموكل لم اراد الوكيل بالطلاق لا يصدق لقيام الغيبة وكلمة لا يطلق فطلق الوكيل انقضت
عدتها ثم طلقها لموكل فطلقها الوكيل لا يقع ولو طلقها وكلمة فاعية فطلقها لموكل ودون الثلاث يقع
الوكيل بالطلاق طلقها في سكره لا يقع ولو طلقها وكلمة فاعية فطلقها لموكل لان وقوع طلاق التكرار
عقوبة عليه قال العقيق هذا خلاف الرواية والذرية ويقع طلاق الوكيل كما يقع طلاق الموكل في التكرار
بالطلاق تعليق الطلاق بلفظ الوكيل وجه قال غيره ان قلت لامرأة انت طالق فهي طالق في ذلك الغير
في حال الكفر يقع كذا هنا وكيل العتق قال العتق من كذب بوجوه لا يقع وكيل البيع قال بقية من
وكلمة موكله فالقول للوكيل ولو اعتقه ائتمروا بطلاقها فجاز وكيل العتق والطلاق لا يقع لان الحلو بعبارة
وكذا لو وكل الوكيل جلا وطلقها كالحضرة الاولى لا يجوز الوكيل بالعتق وقبض بدليها اذا قال كما ثبتت
وقبضت بدليها فالقول في الكفاية لا يقع قبض بدليها ما لو قال كما ثبتت ثم قال قبضت بدليها ودفعها لموكل
فزوجها صح صدق لانه ادين قال لامرأة العيران دخلت لدار فانت طالق فجاز الزوج فدخلت لدار
طلعت لان الوكيل باليمين بالطلاق جاز وعلمه قال امرأة زيد طالق او عبده حر وعلمه الخبر لا يست
ان دخل هذه كدار فقال زيد نعم كان حاله بكلمة لان الجواب يقتضي عادة ما في كسواله ولو قال اجرت ذلك
ولم يقل نعم فهو لم يخلص على شيء ولو قال اجرت ذلك على ان دخلت الدار والرتبة نفس ان دخلت فزوج وان
دخلت قبل الاجارة لا يقع شيء لان اليمين يقتضيه شرطه لا يستقبل وانما يصير هذا عينه اذا جاز
ينقصر عليها في امره شرطها بعد الاجارة بخلاف البيع كوقوف على اجارة المالك حيث يصير وقت العقد
لا وقت الاجارة حتى تصار الزيادة لخاصة قبل الاجارة بعد العقد لمن ضيق اليه العقد وكوف ان كل تصرف
يوقف حكمه على شيء فيجوز ذلك التصرف معلقا به لان في جهله سببا في وقت وجوده يخلف الحكم في السبب ثم
كل تصرف لا يجعل التعليق كالبيع وكونه تعذر صله معلقا في غيرناه سببا في وقت وجوده متخراعه حكمه
الا وقت الاجارة فعند الاجارة اسند لا وقت العقد اما ما جعل التعليق في غير وقت العقد معلقا في
علقه بالاجارة فيعتبر وقت الاجارة حكمه كما هو واقع في التعليق الظاهر في النكاح كوقوف الاصح بخلاف
الاعتاق في البيع كوقوف نحو احتاق في شترى الغاصب كلها بطلاق امراته وقال لا يطهرها احد كما ذكره

فطلق امراته

فطلق احداهما ثم طلق الآخر او طلق احداهما قاضا لا آخر لم يخرج لانهما لم يجتمعا وكذا الوكيلان بالعتق ولو قال
طلقا ما جتمعا ثلثا فطلق احداهما طلاقا ثم الآخر طلقين لم يقع ما لم يجتمعا على الثلث قال لامرأة طلقا
انفكنا ثلثا وطلعت احداهما نفسها وصاحبته ثلثا طلقنا لكن طلقا فانفسها بخمس الجلس كلف
صاحبته لا يكتفى لوزاد ان شتمها فطلعت احداهما لا يطلق لان تقدير الكلام طلقا انفكنا ان شتمنا
طلاقا فلو او اوجوه دعه احداهما نصف لشرط الوكيل بالطلاق اذا خالف على ما كان من مدقولة بخلافه لا شتر
وان غير مدقولة قال في غير عليه ان شتمت بغيره واختاره الصغار قال في ظاهر الدين لا يصح في غير المدقولة ايضا لا طلقا
فيها الا شتر وكيل طلع خالع وضمن صح وان لم ياتره المرأة بالضمين وكذا يرجع قبل الاداء والوكيل
بالنكاح نكح وضمن الصداق صح ويخير المرأة بين مطالبة او الزوج فاذا اخذت فخر الوكيل لا يرجع على الزوج
وعن محمد جلا لهما عهدان وكل كل واحد منهما رجلا واحدا يعتق عبده فقال الوكيل اعتقت احدهما مات
قبيل البيان في التماس لا يعتق شيء واحد منهما لانه وكله بعقت فخر ولو اعتقا عتقا بهما كان معلقا
بالبيان والمعلق غير المخرج وفي الاصح ان يعتق نصف كل منهما ويسعى في النصف لكل منهما لان اعتاق المخرج
مخرجه في المعتق وان كان تعليقا في كل حال قال في زفر اطلاق كن فقال اليك الحكم فقال المالك ان الحكم لا يطلق
لا يقع الوكيل بالبيع لا يملك قبض البديل ولو خالع على قبيل جاز عنده وعند ما لا يعتاقين وكلمة طلقها
قاضي ان قبيل بطلت الوكالة وان لم يفعل الوكيل قبيلت ولا ردت حرة طلقها يقع احكاما طلق امرأه فطلقها
ثلث فان كان نوى الزوج الثلث طلعت والا لا عنه وقال لا يقع واحدة وكله بطلاقها جاز فطلقها
الوكيل شترين صحيح الواحد لا كذا وكلمة لا تزوجها فزوجها فطلقها فزوجها اخرى لا يصح وكله
بان يزوجه لم يأخذ حفظ المهر جاز اذا زوجها الوكيل بغيره او غيرها ففعلت رضى به يجوز كمن
بنا على ان الوكيل بالبيع علك البيع بما عزم وان زوجها غير كفو فاختار له لا يجوز لانها لا يملك
تزوج نفسه بغيره كفو فلا يملك التفويض وان كفو لكنه اغى او مقعدا وجبته حاز وان خضعتا او عشتا
يجوز ويوجب كفو الزوجت نفسها منها وان تزوج بنفسه لا لانه متزوج **كتاب الكفالة**
فصل الاول في المقتدة وفيها حكمه والفاطم في اللغة الضم وذلك فيكون في المقتدة
لا في اصل الدين محله كوكيل مع الموكل الدين للموكل والمقتدة كوكيل كذا في اصل الدين في ذمة المالك
والمقتدة على الكفيل وان يكون صفا في اصل الدين فيكون ضم ذمته لا ذمة الاصيل في اصل الدين
والاستيفاء من واحد كالمقتدة ولكل قائل والاحكام شامرها لكن المختار انها الضم في المقتدة
لا في اصل الدين ثم هي يصح في الاعيان المضمومة وبالنفس عند تاقا على كفاية كمالها اذا اصيل المقتدة
حس الكفيل وطوبى به وهذا اذا كان مجموعا عند غير المالك اما اذا كان عنده يخرج من طوبى له اليه
ثم يعيده في ذمته فان كفل بنفسه مجموعا او غايب قال كان المكفول به غائبا في بلد آخر وعلم له الحاكم
بسر من عليه فله رد الزمان والحيث فان جاء فذاك ولا اجسه وان كان المكفول به غائبا لا يعلم مكانه
ولا يوقف على اثره يجعل كالموت ولا يجسه ويطلب بموت الكفيل لا بموت المكفول له كقول بعض
ثم اقر الطالب له لاحقه قبل المكفول به ان ياخذ الكفيل بسلعة لا يبرء ولو قال الطالب لاحقه في
قبل المكفول به لا يجزه ولا يخرج من لا يوصيه ولا يوكاله ولا يولي له برئ من الكفالة كقول بعض

الغايبة

احوال الكفالة

للمكاتب على الكفيل وهذا امر من ان يدفع ما عليه لولاه ولو لم يولد عليه من علمه او عبده فكيف جعل لم يجر
لان في ذل في كتابته هو ملكا بته مولاه ويدل السعاية كيدل الكتابة لا يجوز ان كفالة عنه خلاهما بخلاف ما اذا
اعتق عبده على ما تكفل به رجل حيث يصح ادعى رجل قبل صحة تكفله به رجل بغير ذن ولية جارت ولو اخذ به
الكفيل لان تسليم النفس للرجل لا يزم على البصيرة حتى يخرجه من اذنا وجهره وليان لم يكن ما ذنا فالتزم الكفيل ما هو
لازم عليه وهو ما يجري فيه النيابة فان طلب الكفيل ان يخرجه البصيرة ليس له الاخص له بوجهه البصيرة وان كان
للصيرة طلب ذلك لان قوله لا يلزم عليه شيئا الا ان يكون تاجرا كما ذكرنا فيكون قوله انما يقوم بالخضوع معه
لانه ادخله في هذه الهمة فيقوم بالخضوع معه ليس له الاخصه وكذا ان لم يكن تاجرا ادعى عليه رجل الا ان طلب له
خ رجلا ان يصح فصحته جازية فخذ الكفيل الكفيل باخذ كفاله به لان للاب ولاية على ولده فيما تنفعه هذا
ما تنفعه فكذا ان اخذ الاب عنه كخضوعه ويدفعه اليه ويخلصه من ذلك لان اهل الاب لما جاز عليه صار حلقا وكل
حق كان الابن حلقا بآب فمؤخر الاب باذنه في مال الولد كما لو ثبت عليه دين بالبيعة وكذا في هذا لا يثبت
لما لصيرة لرجل على الف او الف وها كنفيل بالامر فصلاح الكفيل الطالب على ما عليه على ان ابراء الاصيل جاز ثم يرجع
الكفيل على الكفيل عنه عانة لان رجوع الكفيل باعتباره يثبت كملك له وذلك بالموذي لا بالاب الذي ابراء واسقط
عنه وان صالح على ان ابراء الكفيل حاصلة عانة في كفاية رجوع الكفيل على الاصيل عانة ورجوع الطالب على
الاصيل سعاية ولو صالح الكفيل على ما عليه على ان ابراء الكفيل سعاية رجوع الكفيل على الاصيل عانة في كفاية
صالح الطالب الكفيل على عشرة دنانير او باء بعشرة دنانير وكذا كل ما صالحه عليه في قليل او كثير بعينه
او جوان او عرض او متاع يرجع بكل الا في الاصيل ولو كان كنفيل آخر وكل من صالحه من عن صاحب فصلاح
احد اهل البيت يرجع على صاحب نصفه فصلاح لان هذا الصلح او بيع غير له الاداء في حق الرجوع على الكفيل
فقد في حق الرجوع على الكفيل مع وفي قاضي عطاء بن حنيفة كنفيل بالمال لا بد من قبول صاحب الحق او قبول
احد عنه كان صاحب الدين حاضرا او غائبا وعندك لا يشترط القبول كنفيل عالة ورعيه لم الطالب فلو
قبل له المال فهو خطأ لان الرضا يكون بالقلب لظاهر مسئلة القول بالمال فلا بد ان يقول قبلت
او اخرت او يجرى مجراه في الراد لا يصح كفاية المحكي تب محالا يصح تبرعه وكذا كفالة المريض يصح في الثلث
اد ادعى عبده قبل ولية فكفله بمولاه جاز وكذا كفالة كونه في عبده عالة جاز وان ذى كونه في عبده لم يرجع
قبل العتق وعبده كنفيل بغيره بدين ثم ابراء صاحب الدين المولى لم يبراء العبد لان كونه كنفيل بخلاف
لجنة الكفيل للعبودية عليك ولا يمكن تصحيحه الا بالرجوع الى ذمة الكفيل فلهذا اسقط عن الاصيل قاما الا ببراء
فاستاقه حتى اسقط اعطاه بدين اصل الدين صحيح كنفيل بنفس عبده وفيه ذاع عليه او غاب العبد
وهو تاجر فان لم يولد بواحد كفالة نفسه فاذا حضر وتوهم وقضى عليه عالة بواحدة كونه ايضا صادرا الى
رجلا وطلب منه مالا وضمن رجل ذلك وبذل لظلمة قال القاضى ليس عليه شيء لان ليس للمولى عليه شيء قال
شمس المائتة وكفاية هلك اعطاه لان اعطاه بدينه كالمطالبة الشريعة وقد مر كفالة بالامر في حكم الوضوء
والاقرض اذ قال القاضى كذا العنان اما اذا قال القاضى الذي لعنان على الرجوع لانه يحتمل ان يكون
بالبيع وبغيره فلا يرجع بالثبوت بخلاف قوله في لانه لفظ يدل على الضمان وفي المحيط اخر رجلا ان يكفل عنه
لعنان فكفل لا يرجع بما ادى على الامر افتر العنان ان قوله انما في عبده ما عليه فلان كفالة واقعة بالخيار

الى القاضي
مؤخر

في قولنا في عبده ما لك على فلان لا يكون كفالة لانه قد مر ان ياخذ في اليون ويعطيه بغيره في كفول
عن الدين كعبده ان لم يزل لا يكون كفالة لانه لا يدل على شيء معلوم ولا عن الكفالة الذي لك
على فلان ان من يقول ان لا يكون كفالة وقد ذكرناه مرارا في دونه من باب است فقال رجل لصاحب المال
من قولك كرم وبذير فتم كباغ وبيرافر وسهم وان لم يولد له او قال ففنت ان اخذ المال من كرمه واودفك
لا يصح كفالة وان من على ان يبيع ما له نفسه ويوفيه هذا المقدار يصح ويجز على البيع وقضا المقدار
كفيل على ان ياخذ عشرة ايام او اكثر صح بخلاف البيع لان جبا على التوسع وكل رجل رجلا ان ياخذ
عن فلان كنفيل نفسه فاخذ فان كان الكفيل لا يخذ دون الموكل لانه اضاف العقد الى نفسه بقوله
اكفل لى والزم الكفيل تسليمه غير المطلوب اليه وان كفل به الموكل اخذ له الموكل لا الكفيل لانه جعله رسولا
والكفيل التزم التسليم الى الموكل كزى والكفالة بخبرة الطالب جازية وان كان المطلوب غائبا وجوز
الافتر بغيره الطالب وقد مر كنفيل بخبرة الطالب المطلوب بغير امره ثم رخص المطلوب قبل الطالب يرجع
ان اوفى وان قبل الطالب لكفالة ولا ثم رخص بها المطلوب لا يرجع لان تمامه باق على الطالب وقوت
قبوله لان الامر موجودا في رجوعه وفي الثانية لم يكن موجودا فلا يتغير غير الرجوع الى الوجهة كنفيل بنفسه
لرجلين فلهذا اجمعها برى في كفالة والآخرة على حقه لانه التزم التسليم اليها وكل منها ليس في الآخرة
الفصل الثاني في المعلقة قال المودع ان ائلف المودع وديعتك او امر فانا ضامن او ان قبلت
او قبل فلان ابنتك خطا فانا ضامن او ان غضب فلان ما لك وادخره فلو لا تقوم فانا ضامن صح
بخلاف قوله لان غضب ان ما لك حيث لا يصح وذكر كفاية بيع فلا عالة ان ما صابك ثم خسران فاعلى
او قال لرجل ان يملك عنك هذا فانا ضامن لم يصح وعن ابن الامام الكرمي فلان حاضر نواغم
سرون جواب ابن عمر لا يكون كفالة ولو قال ان تغاضبت فلانا فليعطك فانا ضامن عاك عليه
فما لم يطلب قبل ان يتقاضاه بطول الضمان ثم جهر لم يفلان شكنته فهو على قال شمس الامام لا يصح
الكفالة وقال القاضى يصح ان قال لك على قال للطالب ان يخرج عنك عن الاداء فهو على العجز عن الجبس
اذا جبر كونه ولم يولد كنفيل شرط الكفالة كنفيل عالة على ان يكفل عنه فلان بكفاية عالة ولم يفل
فلان فالكفالة لانه كنفيل بنفسه على انه ان لم يواف به يوم كذا فعليه ان ينواري الطالب في ذلك
اليوم ولم يحده الكفيل برفع الامر الى الحاكم لينصب وكيله اليه وكذا لو اشترى على اية الجبار
ثلاثة ايام فتواري اليها ببيع في الثلث ينصب كنفيل فيؤديه اليه كذا في الكفاية وان حسن قال اقره فلان
فعلى فمات الكفيل ثم اقر ان له عليه كذا بوجهه تركه فكذا ضمان الدرك ضمان الجباية على قول عام في البيع
لا يصح وقد ذكرنا ان امر الاسلام وجماعة قالوا يصح وجعلوا المطالبة للثبوت كالمطالبة الشريعة
وضمان كراي يصح جماعا له على آخر ما كنفيل به رجل على انه ان لم يواف به فذا فعليه ذلك صححت
الكفالة انما كان لم يواف به حتى لزم المالى لا يبرأ من الكفالة بالنفس كذا لو قال فاعلى ما لك
عليه ولم يستهم هو فاذا كفل بنفسه على انه ان لم يواف به فذا فعليه الف ولم يفعل الا الف الذي عليه
فرضه العذر لم يوافى وفلان يقول ما شئى على الطالب يدعى الف والكفيل بغيره وجوبه على الاصيل
فعلى الكفيل الف عند الامام خلافا لمحمد وهو لو كفل بنفسه رجل على انه ان لم يواف به فذا على المالى الذي لك

فان دفعه في الوجهين
الى الموكل

ولا يكفل

ضمان الجباية

على فلان رجل آخر على الكفيل وهو كذا جاز عند الامام ومن ثلث من قبل ان يكون الطالب على الكفيل
وانه جاز استحسانا وان يكون الطالب مختلفا فيبطل الكفالة بالمال كان المطلوب احد الاثنين وان يكون الطالب
واحد او المطلوب اثنين وهو مختلف كفل به الاخر على ان لم يوافق به في سجد فاعليه المال وشرط الكفيل
على الطالب على ان لم يجز بقضه منه فيه فهو بريء من الكفالة فقال كل واحد بعد الآخر واقتربا لا انت
لم يصدق كل واحد منهما فان من المطلوب على كفو اقامت بريء من الكفالة في دفعها اذا علق المال لعدم اقامة
لا يصدق الكفيل على المواقاة الا بالحق وببينة ما ذكر في نظم الكفالة قال الكفيل دفعته اليك فهو مسؤول
واكثر الطالب فالامر على كماله في الاستدلال على واحد منهما لان كل واحد منهما الكفيل بريء من الكفالة
والطالب هو جوب ولا يمين على المدعي عندنا قال يا بعة فما بيعت به من ثمنه فله فتح فان قال الطالب
والمطلوب يا بعة على كذا او لم يعل كذا لا يلتفت الى انكرا الكفيل وبواحدة بينه فانها الكفيل بعد
الكفالة في الجباية ورجع عن الضمان صح نهي ولا يجب عليه ضمان الزم بالمبايعه ثم يبيع بعد فان
انكر الكفيل وانكفاه عنه الجباية فبرس على احد ما بالمبايعه والمسلم لزمها كفل عنه بالف على ان
يعطيه ووديعته له عنده فاذا امره بذلك ليس له ان يستره او يذيعه منه فان ملك له لوديعته بريء
فالقول فيه الكفيل فان خصها بالموادع وغيره وانما لم يبرئ الكفيل ضمن كفل على ان يؤدبها وغر الدارمه
فلم يبعها الا ضمان على الكفيل لا يلزم مبيع الدار كفل على ان جعل له الطالب جعله ان لم يكن مشروطا
في الكفالة فالشرط باطل ولا يبرئ مبيع الدار اي جعل باطل والكفالة جارية لان الكفيل مريض في حق المطلوب
فاذا شرط لجعل مع ضمان المثل فيه شرط الرتابة على اخر منه وان ربوا وان شرط فيها بطلت الكفالة
وكان ينبغي ان يصح الكفالة لعدم بطلانها بالشرط الا يرى ان الكفالة لا يبرئ من البيع ويصل الشرط
قلت اغا لا يصح لانها عليها بشرط الكفيل فيه منفعه لانهما يستفيع باجعل فلا بد من مراعات الشرط بثبوت
الكفالة ولم يثبت الشرط لما لم يثبت فلا يثبت الكفالة وكان بطلانها بهذا الوجه كما في حثه شرط
قاب بخلاف المطلوب لانه شرط لا يستفيع به الكفيل واذا اخلع منفعه لم يجب مراعاة كماله بشرط مبيع
ما لم يستفيع به احد ما اذا لم يثبت كانت الكفالة برئ من شرطه في دفعه فعليه عليه في حال دفعه
فدفعه اليه قال الشرط من دفعه اليه في حثه الذي دعا اليه اشتغل بها هو اسبابه
ايه قد يسل ان لم يوافق في دفعه فعليه عليه فاق الكفيل عن لزمه المال فبطلت الكفالة قبل الاجل
ان سلمه ورتبه قبل الاجل والكفيل سلمه عن حثه الكفيل قبل مضى الاجل بريء وقال العفته غاصح
عن الكفيل اذا كانت الكفالة بامر الكفيل له والا لا كفل بنصفه على من طاله سلمه اليه فان لم يسل اليه
فعليه عليه فاق المطلوب فطال به كسله وعجز لا يلزم المال لان المطالبه لم يسل بعد ثبوت الكفالة فاذا
لم يصح المطالبه لم يتحقق العجز الموجب للزوم المال فلا يجب **الفصل الثاني في التليم** كمال الطالب
برئ قبل الطالب لانه لا يمين بين يديه برئ قبل ولا شرط المواقاة في سجد فوافاه في التوق
او في مجلس الحكم قد دفعه في التوق برئ قال الشرط كان هذا في تلك المواقاة في سجد فوافاه في التوق
في التوق لا يبرأ لعفته الف اذا لا يعاف على الاضمار لا يسلطكم وفي الجرح بشرط سلمه في مجلس الحكم
ان سلمه في المصر فمكن يبرأ على الحكم برئ وان في تيمره لا وان شرط ان سلمه في مصر فبرئ عند

نبري

قال بكر
دعاه

وعند محمد

وعند محمد لا ولو سلمه التواو او في موضع لا فاضه لبراء في قوله شرط تسليم عند الامر في دفعه
او على ذلك لا يبرأ في دفعه عند امر آخر فام مقامه جاز ولو سلمه اليه رسول الكفيل او كماله الكفيل تنه
كفالة المطلوب جازنا فاضه في دفعه عليه كفل بنصفه بامر المدعي او لا يبرأ من الكفيل اذا سلمه الكفيل
برئ كماله رسول التواو وان سلمه المدعي لبراء هذا اذا لم يصف الكفالة للمدعي فان اضاها اليه بان قال
اكفل للمدعي فاجاب على العكس **نوع آخر** ضمن نفس رجل وجس في السجن فسلم لبراء ولو دفعه وهو محبوس
فلم يبرأ ولو اطلق لم يبرأ فاضه في دفعه اليه في مجلس الحكم فامور الخراج ونحوه صحيح الدفع وان حث
امور الخراج ونحوه لاجل الطالب المطلوب ثم طالب الكفيل به فدفعه وهو جيب فبطلت كماله محمد بريء
ولو قال المطلوب دفعته اليك نفعت كماله فلان وهو جيب جاز ورتبه وانما المطلوب
اذا كان في حثه كفاية الذي ترفع اليه في طلب الكفيل فجزء الحكم وسلم اليه ثم يعيده فيه الكفالة بنفس
برئ بان مات كماله فان سلم الكفيل عنه نفعت ولم يقل عن كماله لبراء الكفيل وعن محمد حسن
الكفيل بنفسه برئ عليه ثم ان الطالب فاضه الكفيل فطالبه فاضه الفاضه لاجل حثه في مجلس الحكم فقال الكفيل
دفعته اليك كفاية رسول التواو معه وهو محتج عنه رسول التواو لبراء ولو قال الكفيل فاضه الحكم
وهو محتج عنه فدفعته اليك برأ ولو كان المطلوب محبوسا عند دفعه كفاية الذي تحاصره عنده كماله الكفيل
على تخليصه ضمان ضمن من قبل مالا او نفعا وارا المطلوب لم يزوج لا بخانه ومنعه الكفيل ان كان ضمانه
الاجل فلا يسل له عليه ان لا لاجل له ان يافقه حثه يخلصه باء المال وبالبراء ولو نفعت بسله النفس
وفي الدين الموصل اذا قرب الخلول واراد المديون اعفاة لاجل عطاء الكفيل وفي التصول لسل مطالبه
الكفيل ولم يعيده بالموصل وقال الكفيل لو قيل له طلب الكفيل فباض على نفقته لم يبرأ بعد وفي الاستغنى
قال رب ليس حديوني برئ من الكفيل ان الدين موقبله في الظهيرة قالت زوجي برئ من غيب
فخذ بنفقة كفل لا يجب الحكم لانه لا ذلك لانها لم يجب بعد واخسن الامام كماله واخذ الكفيل فقالها
وعليه التوب ويجعل في كفل ما ذاب لها عليه وفي المحيط الوافه يقول الامام ان كماله في كفل يكون باخذ
الكفيل كان حثنا رفق بالانس فكل بنصفه على ان لم يوافق به فعليه عليه فطال به وهو في التواو
يلزم الكفالة بالمال ولا مله حدة الاضمار وفي كفاية مات كماله في دفعه اليه الكفيل لا الوضوح ولو لا
كل الوضوح ولو لا بعض الوضوح برئ من حصته ولو كفل بنصف الوضوح فبطلت الوضوح او كفو لم يبرأ
فمنعه عليه بالكفالة بنبوة الطالب لا يصل ان اقر بالامر او برئ عليه **الفصل الرابع في صلح الكفيل**
كفل بالف وصلاح الكفيل الطالب على نصفه صح وبرئ الاصيل والكفيل عن نصف كفل بنفس
صلاح مع الطالب عن كفاية على مال لم يصح لانه معاوضة مالي عايس عال ولا في معنى كماله فيبطل
ولم يبرأ ولو اذاه برجع فيه فان ابراه في الكفالة على كذا فلكفيل ان يرجع عليه بما قضاه وكذا الوضاح
الحثري مع منفعه على مال يسقط النفعه ولا يجب المال في الكفالة لبراء ولا يجب المال ايضا
وكذا الزوج لو صلح معها على مالي في ضار ابليس ونحوه فبطلت كماله فاداه على ان يبرأه فبطلت
النفس او قضه بعضه على ان يبرأ عنها جاز له على الف وبعها كفل عنه فصلاح الكفيل والطالب على
ماية على ان يبرأ الاصيل في التالف والكفالة بامر رجوع الكفيل على الاصيل بماية لا بالتالف ولو صلح

مطلوب
اراد الكفيل السفر

الذي في التالف

على ماية

على ان سبب الكيفيل البينة رجع بالالف وقد تم الطالب اذا ابراء الكيفيل لا يرجع على الاصيل
والبائع لو ابراء الوكيل عن الحق يرجع كوكيل الكيفيل لان ابراء الوكيل لا يكون اسقاطا ولهذا لا يرد
وابراء الكيفيل اسقاطا ولهذا لا يرد كوكيل الكيفيل واذا تبي مكسرة وتجزى بها رجع على الاصيل
عنه او لا وليس كما هو باء الدين **الفصل في كفيل المحل** المحل هو الذي اخذ وكيلنا ضامنا بآدا
عليه وكفيلنا بنفسه في المدعي عليه جازوا ياخذ الحاكم في المدعي عليه كفيلنا نفعه اذا طلبة المدعي وقال في بيته
حاضرة وعتق بثلثة ايام لانهم كانوا يجلسون للحكم في كل ثلثة ولو قال شهودي عنت اوقام واحدا
وقال الآخر غائب بكفيل وكذا منع المدعي عليه في اعطاء الكيفيل بغيره الحاكم الطالب بالخلافه والجلس
وان كان المدعي عليه حاضرا وعرف ذلك لا ياخذ منه كفيل واذا كان المحل في مجلس فان برهن في مجلس
خلف سبيله ولو قال انما اخرج هذا اول ثلثة ايام بكفيل في وقت المخرج وان اتم الطالب حوجه نظر لارته
او سبغت في سوق به الارقاء فان قالوا اعد المخرج معنا فكذلك المخرج وفي موضع ياخذ الكيفيل
لا الغد وفي بعض الروايات الى اخر المجلس وفي بعضها لا ثلثة ايام فان لم يجلس القاضي في كل عتق ولو
الامر ياخذ الكيفيل لذلك الوقت وياخذ كفيلنا نفعه اذا اراو هانت ملكه وفي دعوى المنقول ياخذ
بذلك المدعي ايضا كفيل ولا حاجة الاخذ الكيفيل لاجل العقار وان قال في المنقول لا احكي كفيلنا ولكن
وكل وكيلنا جازية القضا عليه لا يطالب بالكيفيل بل يؤخذ من الوكيل الكيفيل ولو فعل ذلك في الدين لا بد
فان ياخذ من الموكل ايضا كفيلنا ولو لم يلقه فشايع في اعطاء الكيفيل في الدين بملكه لو كان له في غايته
نوع منه برهن الكيفيل ان لا يلقه له في كفيل به عن غير كفيل لا ليس بيمين ولو اراد ان يحلف ليس ذلك
لان لم يصح الدعوى ولو صدق بيمينه ويعقل لان التناقض لا يمنع صحة دعوى الاقرار اليربانه لو كفل بالالف
واقر ان لفلان عليه الف وانكر المكفول له عتق كجبال على الكيفيل ولو ادى الكيفيل المال فادان بيمينه
بحكم الامر فقال اعطوا لي الف من غير برهن لا يقبل شهدا على رجل انه كفيل بنفسه رجل نفع بوجه
ان جاز به لكن لا يعرف به كجوز كما لو قال عند كفاضه كفيل لرجل اعرف بوجهه لان الجاهل في الاقرار لا يمنع
صحته ويقال لا يجل بيمينه وقلت انه هذا خلفت عليه بيمينه في الكفيل في الضيق بيمينه المدعي عليه
على اعطاء الكيفيل بيمينه المدعي سواء كان المدعي عليه معروفا او لا في ظاهر الرواية وغيره اذا كان
معروفا لا يطالب الكيفيل بهذا اذا كان المدعي عليه في المص فان كان غيبا لا ياخذ منه كفيل ويجوز ان يكون
الوكيل الكيفيل واحدا وان اعطاه كفيلنا بنفسه واستنعه كوكيل لا يجوز ولا يامر بكلايته وان اعطاه
وكيلنا بالخصومة واستنعه اعطاء الكيفيل اجماعا الكيفيل وان اعطاه كوكيل بالخصومة وكفيلنا بنفسه الوكيل
قبل ذلك في سائر المقوق ولا يقبل في الدين فان اعطاه وكيلنا بنفسه كوكيل وكفيلنا بالمال
المدعي به لا يقبل ذلك منه الا بيمينه المدعي وان كان المدعي في عين اخذ منه كفيلنا بالعين المدعي به او بضعة
على يد عدل رجلان في سفينته ومعها متاع ثقلت السفينته فقال لهما صاحبا لقي متاعك على
ان يكون متاعا بينك وبيننا فقالا لا محمد هذا **س** ومنه في الكيفيل في نصف قيمته نصف
في غيره بغير امره جاز فلو انتقض بوجهه الوجه يعود الى ملك قاضيه الدين لانه حطوع ولو قضى
بامره يعود الى ملك في عليه الدين وعليه للفقير ضمه مثلها بيمينه بقضاء المهرم خرج في ان يكون مهر غاد

في السفينة التي
متاعك
مطلب
قضى دين غير بلا امره

لا سبب المبرر

الا سبب المبرر وكذا المتبرع باليمن اذا فسخ البيع **كتاب الحوالة** يعقد قبول الحوالة **الحوالة**
ولا يصح في غيبة المحال كالكفالة الا ان يقبل جلال الحوالة ولا يترط حاضرة المحال عليه لصحتها
حتى لو احال على غائب فقبل بعد علم صحته ولا حاضرة المحيل ايضا حتى لو قبل لصاحب الدين لك
قلنا ان الف فاحل بها على ورثه الطالب بذلك واجاز صحته فليس له ان يرجع بعد ذلك لو قبل
للمدين عليك الف لفلان فاحل له بها على فقال المدينون احلت ثم بلغ الطالب فاجاز له بوجهه
الاجم وخمد في وانها نقل وقال ان نقل الدين وقال محمد نقل المطالبة وعرفه في ابراء المحال المحل
عن الدين لا يصح عندك لان انتقال الدين ويصح عند محمد في انتقال المطالبة يصح ابراء المحال عليه
في الدين وقد احال له برهنه عقيد الف محيل ان يرجع على المحال عليه ولو دسبه في المحال عليه يرجع محيل
على المحال عليه ولقصة كالا استيفاء والورثة في المحال كالجدة وفي التجر يد اداوى المحال عليه
لا المحال او دسبه او تصدق به عليه او مات محال محيل يرجع المحال عليه في كل على المحيل ولو ابراء المحال
المحال عليه برهنه ولا يرجع على المحيل ولو نقل الدين غير التجر ابراهم او باعه بها غير يرجع على المحيل وكل دين
جارت الكفالة به جازت الحوالة قال المحال قبضت كالا لانك اصلته بدين لك عليك وقال كنت
وكيل في القبض فاقول للمحيل ولو قال المحال عليه ديت دينك فله الرجوع وقال المحيل اوتيت دينك
عليك فاقول للمحال عليه ولو كان المحيل على المحال عليه دين فاحال ولم يبيده برهنه فادى دين على المحال عليه
على حاله ولا ان يطالبه بالدين والمحال ايضا يطالبه بالدين وان قيد بما ليدن الذي عليه ليس ان يطالبه
ثم صح الحوالة بعد قبول المحال عليه حتى لو جاء رجل لا رجل وقال احالته فلان عليك بكذا او صدق المحال
وقبله صحت الحوالة وان كان المحيل غائبا وعلى العكس بان كان فطر رجل بالمال عند رجل فاعطاه الرجل
واحال على صاحب لفظ المحال عليه غايه لا يصح الحوالة رتب له ان احال رجلا على رجل وليس المحال على
المحيل دين فله وكالا لا حوالة المحال اذا اخذ لفظ المحال عليه بعد وقبل الحوالة ثم قبل المحال في قبض
فقال له المحيل بعث الى لفظ الذي اخذته المحال عليه وانكرت الحوالة بغير طوط ولم يقبل بل سانه شيئا
انفخت الحوالة ولو لم يقبل بعث لفظه ولكن اخذ منه المال بالتقليد اداوى المحال باقتين يرجع المحيل
بماله على المحال عليه وعبارة التجر يد لو ادى المحيل جاز ولو لم يكون بيمينه وان لم يقبل بيمينه وعنده الفا
ثم احال به على غيره بيمينه فاقول كودع ضاعت كودع بطلت الحوالة ولو كانت مقيمة بالقبض
لا يبطل لوجوده خلفت باع عبدا واهال غيره على المشتري باليمن ثم اشترى العبد او ظهر ضرر او قدر رفع الامر
لا الحاكم فانه يبطل الحوالة اما اذا رده عليه بقبض او بغير قبض لا يبطل كذا اذا ملك المبيع في يد البائع
قبل التسليم للمشتري وفي المشتري قال لا حوالة على فلان وسكت ثم قال لم يقبل فالحوالة جازية
جاء على رجل الف فاحل له بها ثم ان المحال عليه احال الطالب بها على الذي عليه الى برهنه وان عوى الى المال
على الذي عليه لاصل لم يعد الى اليه وان مات المحال بكثرته ولكن لم يقبل بالمال ثم ابراء صاحب المال
الكيفيل عنه يرجع على الاصيل المحال اذا الكيفيل في المحال عليه بالمال ثم مات المحال عليه بالمال
فقلت لا يعود الدين الاذية المحيل او كفل بامره او بغير امره والكفالة حاله او حوالة او كفل بالمال
ثم اقبل المكفول له وان لم يمين بكفيل بيمينه رجل ورهن له رهنا ثم مات المحال عليه فملا عاذا الدين لا ذمة

احوال الحوالة

باب ورثة المحال

المحيل

[illegible]

أحوال الصالح

[illegible]

على مطلوبه في

٧ زعيم المحيل والمحتال
عليه ص

برای مطالعه

فان موصوف في الذمة بشرط بيان كونه والوصف الاجل فلو بين الاجل ولم يرد ثم ما وقع عليه الصلح
يكون عوضا عما صلح غنا صلح بدلا ولو كان كبدل دراهم كبحر الى بيان القدر لا الصفة وينفع على
نقد البذل الدراهم والكناية عند الإطلاق وان اختلعت النقة وفعل الغلب ان استوت لا يصح بلا
بيان ويجوز الصلح عليها اي على بيان احد كقيد من مال او فوجلة كالبيع وكقيد ان لم يمتنع لا يجزى
الا كذا القدر والصفة لتعلق كقيد العين قال **الحنفي** ان وقع على دين وكفل حكم التمن وعلم
تحمك حكم التمن المبيع وعلى منفعة فكلا لاجازة وكل منفعة يستحق بالاجازة يستحق به والا فلا فلو صلح
على سكة دار بانه سنة صح وان ابداء وحقه يوتى لك في الاجازة وان في دار ففصل على بيت منها
او غير ما صح وقد مر في الدعوى وان الدعوى في دين ففصل على بعض جاز ولم يكن له طلب البتة بالجهة
في بدو سنة واراد ادهم حاضر ادعى رجل ففصلها فصار جاز وهو مبيع لا يرجع به على الغيب
بل واراد الصلح الفصول وان صلح على ان يكون سنة لا الوتر الاخرى قام مقام الدعوى على حجة المدعى
فان بر من اخذ ما خاصة وان لم يكن له سنة رجع بجهة ساير الوتر على المدعى كما لو اشترى عبدا
من رجل هو غيب في يده وان انتبت ذلك بالبينه على الغيب لم له وان عجز رجع على البايع اعلم
الفصل الثاني في الدين ادعى الف درهم ففصل على عشرة دنانير لا شهر لم يجز ادعى الف درهم
سودا ففصله ففصل على الف جيا دالي سنة او الف جيا دالي سنة ففصله ففصل على الف جيا دالي سنة
لم يجز لانه معاوضة للجودة بالاجل ان حرام ادعى الف درهم الاجل ففصل على الف جيا دالي سنة
بتراف المدعى عليه كما لو ادعى الف جيا دالي سنة ففصل على الف جيا دالي سنة او فوجلة جاز ويكون
بتراف المدعى عليه باع عبدا بالف سود ففصل على الف دنانير نهجته لم يجز وكذا اذا صلح على كيلة او دونه
موصوف لانه مبيع لانه قبول بالدين وبيع ليس عنده لا يجوز فانه نقده في المجلس ان ذكر شرط السلم
لان را شى حال دين له على الف غلة ففصل على الف جيا دالي سنة او الف جيا دالي سنة او الف جيا دالي سنة
يجوز وان تغرق قبل قبضه فله غلة ففصل على الف غلة على ان يبيع به ثوبا لا يصح في سنة
في سنة له على الف ففصل على الف جيا دالي سنة او الف جيا دالي سنة او الف جيا دالي سنة او الف جيا دالي سنة
وان على الغنل ان اقل قدر وجوده جاز له على الف ففصل على الف جيا دالي سنة او الف جيا دالي سنة او الف جيا دالي سنة
ثم اراد الاسترداد له ذلك وان كان اعطاه ففصل لا عليك الاسترداد وادعى عليه الف فانكسر
فصله على ماية او ادعى المديون القضاء فانكسر القابل ففصل على ماية جاز وبشرى غايلة سواء قال
ابرأك عن الباقي ام لا لكن لا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذبا له عليه الف معلومة الوتر فاذا الف
مجهول الوزن لا يصح ولو على وجه الصلح كجوز يصح ويحل على انه اقل ففصل دونه درهم فقال الدين انه زبوف
فقال انفعها فان لم يبرح فرد ما لا فافذ على هذا الوجه ولم ينفع له الرد كجلفا اذا اشترى جارية فوجدها
عيبا فقال البايع عرضها على المبيع فان اتفق المبيع فذاك والا فلا ففصل على المبيع لا عليك الرد بعد
الوضوح لان الوضوح دليل الرضا وفي البيع اتفق رجل الف وانفقها ثم رادت عليه بالزيادة وهو يعلم
ان لا يرد ما وان علم انه زبوف ولم يرد عليه شيء له عند ما قال ان يرد مثلها اشترى منه بدرهم
بخارية او استقرض منه درهم بخارية ولبيته في بلد اخر ولا يقدر على التجان اجل مدة ذمائه يستوفيه فيقبل

على

عليه

عليه دين فاعطاه في الطريق في غلبة التصوص ان شئ التصوص له لا مشاع في قبض لانه كان له
باع ابر بسماء وسلم ثم جاء المشتري زاعما نقضه ان كان حامدا فخل بين الوترين او يكون بسبب الجهل
على الطلب وان كان ان سبق في ثمنه ففصل حقه لا عليك لدعوى والا منع من النقصان
او رجع ان قبل نقد ثمنه او بعده **نوع في المشتري** له عليه الف الى سنة ففصل على ان يعطى بها كيلة
ويؤخره الى سنة اخرى يجوز وكذا لو كان به كيلة فافذ على كيلة اخرى او براء الكفيل الاول واخره سنة
يجوز ولو صلح على ان يجل له نصف المال على ان يؤخر عنه باع الى سنة اخرى وقبل حلوله استحق
لم يبرج عليه ففصل الاجل وكذا لو وجده ونوقا او ستوقا ان صلح على عبد فوجده عيبا ففصل على ان
ايه بالبيع يبرج والاجل وان عاد بالاقالة فافذ على كيلة او كذا لو كان بالمال كيلة او من غير المهر
فارس والكفيل على حاله ولو جعل دينه حاله فهو حال وليس بصلح لان الاجل في المطلب قد ابطله
وكذا لو قال تركت الاجل او بطلته او جعلته حالا اما لو قال لم يبرج ثم الاجل بالضم لم يطل فلو قال لم يبرج
او يبرج ثم الاجل بالفتح بطل الاجل ولو قال لا حاجة لي في الاجل لا يطل ادعى عليه الف فانكسر صلح
على ان باع بها عبدا فهو اقرار بالمال كجلفا اذا صلح على هذا العبد فانه لا يكون اقرار بالمال وكذا يبرج
جارية على ان الامر بالخيار فاشترى كذلك ثم قال الامر للكفيل في الجارية لا حاجة لي فيها لا يكون فسخا
لان امر بالمقبض فلا يكون نقضا وقوله لا حاجة لا استغناء منه فلا يكون نقضا باعاه رجل عبدا لهما
بالف فافذ احداهما ان كان للمشتري عليه غرامة قبل البيع يبرج في حصة المقر ولا شيء عليه بركة
كجلفا لو قبض منه شيئا فانه يشترى بركته لو ابرأه من نصيبه او دهبه او جده عليه جارية فوجبه للامتنان
فصل سقط الدين لم يكن له الرجوع وكذا لو صلح في العبد الموصوف للقضاء على مال ولو افسد له متاعا
صدا مستوفيا ففصل رواية الى سليمان لا يبرج بركته بخلاف وفي رواية انه جعفت بركته عند خد
كما لو غصب شيئا بى حصة ولو كان لهما على امرأة دين ففرضها لهما على حصة لا يبرج
الا فوجدها لو استقرض احداهما واشترى بعد ثبوت الدين لهما بركته لا فوجدها لو اراد احداهما ان يبرج
حصة على وجه لا يكون للشريك الا فوجدها بركته مع بيع الدين ففصل كذا في ريب بعد اذ كجه
من الدين ثم يبرج عن نصف الدين القوم وياخذ منه من الرزق فلا يبرج بركته فيه لعدم الشكر فيه اعلم
نوع فيما يشترط قبضه في المجلس صوغ له دعوى الدين على درهم وافرقا قبل قبض بدل الصلح يجوز لانه
ان غنل اقرارا فارق عن عين دين يبرجها وان غنل رضى رضى المدعى كذلك وفي رضى المدعى عليه بدل المال
لا يسقط الدين وقبض المبدل في معاوضة المبدل ينقذ لا يسقط لا يشترط طاعة المظلم ولا ينعقد على مال
وان وقع في درهم في الذمة على دنانير او عكس يشترط قبض المبدل في المجلس لانه صرف فان وقع في
دنانير في الذمة على دنانير اقل لانه لا يشترط قبضه فيه لانه اسقاط بعض الحق واخذ البتة وان وقع
في درهم في الذمة على عشرة دراهم لا شهر جاز لانه حط البعض واخذ الباقي ولو عليه ماية درهم ففصله
على غيب في حصة ففصل ان البير مثل ما عليه في الجودة او دونه جاز وان اوجد ما عليه لانه لا يحسن
في الجودة لان الحط لا يملكها والاعتراض باطل عليه درهم لا يبرجها وان وزنها ففصل على ثوب او بركته
جاز وان على درهم لا يجوز في ثياب كحله في مبيع ويجوز استحبابا جازة فيما اذا كان المصالح عنه

الزينة وفادته فيما اذا كان اقل فيصير في وجهه وفي وجه السبع الجواز في وجهه وفي وجهه
فيرجع المفسد وان وقع في درهم في الدقة على كبره معين وتفرقا قبل قبض الكره جاز لا يشترى بالدرهم
على المطلوب كراهية وتفرقا قبل قبضه وان وقع عن كبره في الدقة على عشرة دراهم فان قبض العشرة
جاز وان تفرقا قبل قبض العشرة بطل لان في عليه صا شتر يا الكره الذي عليه العشرة له عليه الف
فضا له على ما لا سهر وعلى ما يتبين ان لم يعط الا سهر لا يصح بجماله المخطوط لا على تقدير الاعط
تجاية وعلى تقدير عدمه فان ما في له الجبا د حط الجوده عن عليه وابراه منها جاز فاذ اصيل غير فياد
عليه بمرح كوز ويجعل حطاً بصرف الجوده لا نصدا وفيه ولا يصح العدم جاز وفيه محمد عليه الف فقال الدان
ان وقعت نصفها فان نصف الباقي في مخرج عنك سنة والاقل الف الف عليك حاله جاز قال ابو الفضل
هذا على خلاف جواب الاصول وعلمت عليه الف حاله قال محمد بن ابي نعيم في كراهية ان اعطاه
قبل التفرق فهو بري والا بطل الصلح وغر لا لم اعط احو الصلح على تجاية على ان يعطيه ثانياً قبل
فلم يعط حتى ذهب الليل قال لعل في ثمة ويكس عليه لا تجاية وعنده اذ لم يعط في هذا الوقت فالحال عليه
على حاله فيكون على ما شرط ويجوز الاعتياض من الاجل من المكاتب والمولى في حاله لولاه روف في الاجل
حتى ان يد لك في البذل او قال اصطط عنه من بدل الكتابة كذا في آخره ترك حتى في الاجل وبطل لك البذل صح
ولا يجوز الاعتياض من الاجل من الطرفين ولا يجوز بيع الدرهم بالدرهمين من المولى والمكاتب الصلح
غير الشفعة باطل وبطل الشفعة وفي الكفا له بالنفس واما في بطلان الكفا له في رواية ابو حفص
بطل وبه يفتي وقد مر المسوق منه صلح السارق على ان يعطيه ثمة درهم على ان يقرب ثمة ان كان
المسوق قابلاً بصفحة والا لا وعلمت بر من الطالب له صلح في الذي عليه ثمة وثوب بر من المطلوب
على ان يراه من الدين في قبضه بر من الطالب لا يقبل في حق الثوب فيقبض في حق الجاية ايضا ولو بر من
على الصلح على ما في بر من المطلوب على البراء فبر من المطلوب في لا ثبات البراء وقال ابو الفضل
في العمل الا لا يقبل بينة الطالب في حق الثوب وبينه المطلوب في حق البراءة فيحكم بالثوب الجاية
المديون بالالف بر من على ان الطالب صلح على اربعائة على ان او ديها اليه وابراه في كراهية وقال الكفا
ابراه في كراهية وصالح على خمائة و بر من سنا وقتا واداً او وقتا سنا او لم يوقتاً فالبينة المطلوب
في جميع ذلك وغيره قال لغو حطت خنك خمائة في الف الف عليك على ان يعطيه ثمة ثمانية
اول الكثر وقال المديون حطت بغرث في القول المطلوب لا قرار الطالب بالخطوة على ان ادعى دار في رجل
فضا له على ان لم يبدل ثم من المديون ان الدار لا يقبل وان بر من على ان كان ثمة درهم في قبض الصلح
بطل الصلح و قد بدله اذ كل صلح وقع بواشترى لا يصح وان كان بعد شترى فالتا اقول وان بر من المديون
عليه بعد الصلح على ان كان صلح قبل ذلك يصح الاول وبطل الثاني وكل صلح بواشترى لا يصح الا
ادعى في احوال على احوال وصالح على بدل وكذا في بقية الصلح وذكر ان في صلح على هذا الدعوى على كذا ولم يبق
لهذا المديون عليه دعوى ولا خصومة في كراهية ثم ما المديون بر على بواشترى دعوى آخر بان كانت المديون
مثلاً امرأة ادعت دارا وجوى الطال كما ذكرنا ثم جاءت تطلب ثمة المديون عليه في المهر لا يسمع لان المرأة
غير الدعوى ذكرت مطلقاً ولا مانع من ان يدعى واحد او يصلح عنه ويجوز جميع الدعوى واخبار شيخ الاسلام

مطلب
الصلح عن الشفعة
باطل وبطل الشفعة

مطلب
الصلح بعد الصلح
قال لا يصح الا الثاني
فانه باطل

مطلب
الصلح الجواز
الصلح الجواز
الصلح الجواز
الصلح الجواز
الصلح الجواز
الصلح الجواز
الصلح الجواز
الصلح الجواز
الصلح الجواز
الصلح الجواز

الصلح الجواز

ان الصلح بعد الانكاح عن دعوى فاسد لا يصح لان المدعي في زعمه باخذ بدل العا د عاه فلا بد من صحة الدعوى
في حقه والذي استقر عليه فتوى ائمة خوارزم ان الصلح عن دعوى فاسد لا يمكن تصحيحه لا يصح والذي
يمكن تصحيحه كما اذا ترك المهر في حط في حد المهر و قد يصح وفي نظر الفقهاء اذ سارت في داره فادفعه
الى صاحب المال فدفعت ارق ما لا على ان يكف عنه بطل ويرد البذل الى السارق لان الحق ليس له لو كان
الصلح مع صاحب السرقه بر في الخصومة باخذ المال وقد استقرت لا يثبت في غير خصومة فصح الصلح
له عطاء في الديوان ما غني عن فاصطلي على ان يكتب في الديوان احد ما يوافق العطاء وهو الاخر
ولا شخ له في العطاء وبطل له ان كان لا العطاء ما لا محله ما قال الصلح باطل او يرد بدل الصلح والعطاء للمديون
جعل الامام له لان الاحتياقي بالعطاء باثبات الامام لا دخل الرضا فيه وجعل غير ان السلطان ان منع
المسحق فقد ظلم مرتين في قصته بجرمان المسحق واثبات غير مسحق في مقامه اشترى نصف عتق ترك بطلب
الشريك الشفعة في المشتري ووطن المشتري ان الشفعة بالخط ثابتة فيه ايضا وصالح على ان يعطيه نصف
مشتراه بنصف عنه و تراصيا على ذلك جاز وصار بيعا بالرضا اتم برقة وجب فصل في ثم زعم ان
الصلح كان خفا على ثمة ان في جس الوال الصلح الدعوى لان الغالب في جس ظلم او ان في جس الظاهر
لا يصح ويصح الصلح لان الغالب في جس لا يصح الدعوى لان الغالب في جس ظلم او ان في جس الظاهر
ادعى عليه الف فانكروا اعطاه نصفها ولم يقل ثمة ثم ادعى المدعي ثمة واداه له ذلك وان كان حكا البند
عرض لا يملك الاسترداد فلما اصل ان كل ما للمدعي حق الاخذ يمكن في ستره المدعي لم يذكر لفظ الصلح
او يدل عليه القرينة لان في زعم المدعي انه اخذ حقه فكيف يكون صلحا وما لا يمكن للمدعي اخذ كالعوض يكون
صلحا بالغاظي ادعى عليه الف فانكروا فصول على ثمة ثم بر من المدعي عليه بالابراء او لا يقبل وان ادعى
عليه الف فادعى القضاء او البراءة و صولح ثم بر من على احد ما يقبل ويرد بدل الصلح لان الصلح
قد اتم اليمن واليمين في الاول كانت على المدعي عليه فعداه بالمال وفي الثانية على المدعي فلا يتصور ان
يكون للمدعي عنها فاذا بر من على القضاء او البراءة ويرد بدل الصلح اخذوا عطاء وتبرع وقرض وشركة
تصادق على ذلك ولم يوفقا المقدار فصل على ما في الاجل جاز لان لفظ الصلح دليل على الحق اكثر
وقد تبرع بالتأجيل فيما لا يضاكن له على اخذ درهم لا يعوفان مقدار صلح على ما في قوله قد ذكرناه يوم
القبض الاحتياقي ادعى اجمعه في يد رجل فضا له على ما في ثمة السك ان كانت محطون في كل هذا
بلا حيلة كوزو الا لا ادعى دارا فضا له على ان يسكن المدعي عليه ثمة ثم يدفعها الى المدعي جاز ويجعل
في زعم المدعي ثمة اقرار ثمة ثم اخذ ذلك لم يصلح على ان يسكن المدعي ثمة ثم رد ما للمدعي
عليه جاز ويجعل على ان المدعي ابطال ملكه عن رقبته ما يبيع ملكه في قد ما شرط لنفسه في الانتفاع كمن باع
دارا ايجر ما واشترى يعلم الاجارة فانه ملك رقبته ما يبيع في الانتفاع على حق البائع فيه ملكه خارج
الانتفاع وكان الاجر للبائع **الفصل الثاني في الجواز والفساد** صلح عن دعواه حقا في دار على عبد
عين الابل او موصوف في الذمة لم يجز ثم ان صلح به حقه فقد اقر بلحق له وكقول في بيان الحق لان الجمل
وان صلح به دعوى الحق لم يكن اقرارا صلح به دعوى عبد على خدمته سهر اجاز وعلى غلته سهر لم يجز
وكذا في الدار والفحل على غلته الدار ومرة الفحل لا يجوز ادعى عبد اقصا له على درهم او دياره حاله او غلته جاز

مطلب
الصلح عن دعوى ولا
لا يصح

مطلب
حد السرقه لا يثبت
من غير خصومة

الصلح باطن
الشفقة

كان البعد قايما او لما كذا وعلى طعام ان يتوضا قبل التفرق جازعينا او ديننا وان مؤجلا ان لمعد قايما
بجزعينا كان او ديننا غايته ان عين بدين وان ما كذا لانه دين بدين وفي التباين المؤجلة ان قايما
بجزع وان ما كذا لان كان المدعي بكيلا او ديننا فضلا على درهم او ديننا ونفر قايما غير قبض
ان كان ادعي بجزعينا او قايما غيبته هذه الحظية بعينه باصحة لان ادعي ديننا على اخو الف قال لا يرزك
عن بضعها او حطت عنك بضعها على ان تعطينه الباقى ولم يوقت فاعطاه كبا في اليوم او لا يرى
عن النصف وجعل الباقى في ظل مع القصر على ثلثه او اعاد على انك بترى كبا في
على انك ان لم تعطينه خمسين او الف عليك على حاله فالامر كما قال او قال او اخيه غدا
على انك بترى في الفصل فان اعطاه برى حطت وان لم يعطيه برى عندك خلاهما ولو قال لا يرزك
عن النصف على ان تعطينه النصف غدا حصل البراءة مطلقا اذا ه النصف غدا لم لو قال ان اديت
الا النصف فانت بترى في الباقى هذا باطل لبطان تعليل البراءة بشرط **الفصل الرابع في قبض**
عن النكاح وكو دية العارية صلح المودع مع المودع لا يخرج من وجه الاول ان يكون الوديعه قايمة بعينها
وهي مثلا امانة درهم فصالح على مائة درهم ان كان المودع مثله لكان كذا قضاء لا ديانة لوجوه الفصل في وقوع
وان كان عقرا او مثله او بر من المودع على ذلك لم يخرج فان لم يبر من على الوديعه جاز لا قطع خصوصه وان على
عرض كجزع مطلقا ان صلح غدا مائة درهم وديعه على عشرة دنانير ان على انكار ما صلح الصلح او انفرقا
بعد قبض الدنانير سواء كانت الدرهم حاضرة في المجلس او غايته وان على اقراره ان يكون الوديعه حاضرة في مجلس
الصلح جازا اذا جدد المودع قبضا وقبض المالك لذاته وان لم يجد قبضا قايما بطل الوديعه وان الوديعه غايه
عن مجلس الصلح فالصلح باطل ان يقول المودع ملكت او ردتها اليك والمالك واصلح بعد ذلك
فهذا على وجه الاول ادعي الوديعه وانكر المودع ثم صلح على مال جازا جماعا المالك الباقى في ادعي
الا بداع والاتلاف والمودع اقر بها ولم يدع الرد للمالك فصالح جازا بداع التالف الثالث ادعي البداع
والاتلاف والمودع ادعى الرد للمالك واصلح لا يصح عند المام والى لان البراءة حصلت بقوله الحكم
الثابت بخبر لا يبطل بدعي المالك الاتلاف وطهر المصلح قبل الدعوى وكذا بعده وعند جدد والى
بجزع ثانيا واجمعوا ان المودع لو حلف على مدعاه لا يصح الصلح بعينه وقال الامام السعدي اذا قال المالك
اتلفتها ثم ادعي المودع الرد للمالك كجزع الصلح اجماعا والاتلاف فيما اذا بدا المودع بدعي الرد للمالك
ثم ادعي المالك الاتلاف وعاقبه اشباح لم يفرقوا بين مسلمين وجعلوا عليها على الخلاف والاربع
اذا قال المودع ردتها وملك ولم يقل المالك شيئا وملك ذكر الكفر في انه لا يصح الصلح عند الكفر خلافا
لمحمد ولو انكر المالك ان يكون المودع قال هذه لقالة قبل الصلح وصرح الصلح وقال كذا دع قلته او لم يصح
الصلح عند الامام والى فالتقول للمالك كجزع من على مقال قبل ويطل الصلح التالف بغير ان
وصلح على اكثر من قيمته لا يجوز عند جماعا لو صلح بعد قبضه بالقيمة على اكثر من ثمنها او صلح في الدية
ما احد مقادير ما كذا لابل والدرهم والدنانير او صلح الشفيع مع كثر من الغنى او صلح اباك
مع كسوف على اكثر من نصف قيمته البعد المعقود في النكاح لا يجوز الا قد رايته في النكاح في صلح
في حصة الثوب على عرض قيمته اكثر من قيمته المتلف جاز كما لو صلح على خلاف مقادير الدية وعنده يجوز لانه

سأ
تعليل الاربعة بالشروط
باطل

بدل المتلف

بدل المتلف لا بدل قيمة الثوب فلم يتحقق الربو امره او دعت متاعا لغيره كان عند ما تم اخذها منه او غيرها
عند اخذ ثم قبضتها منه ثم قالت صانعت منها كذا وكذا او لا ادري عند من صانعت وقال لا ردنا عليك
ولم تنص ولم يرد ما في وعائك فصالحها في ذلك على مال معلوم فالمرأة تقضي لصاحب المتاع قيمته
الصانع لتقصيرها في التسليم وتصلح فيما بينهما جاز ثم صلحها بعد ما صنعت للمالك قيمته المتاع جاز
على اى بدل كان وان قبل ثمنها لانه ان على ثمن قيمته المتلف او عين قليل يتغابن كذا في كذا بجزع
عن ضمان المتاع على لوبر من المالك بعد على كذا دين لا سبيل له عليها ولو صلحها على اقل
عالم يتغابن في الناس لا يجوز كصلح والمالك بالخيار ان يرضى المرأة ولو دعي ان قامت له بيعة
على المتاع فان ضمنا جعلا على المرأة بما دفعها اليها وان ضمن المرأة فقد كصلح عليها والعارية كالوديعة
وكل ما اصله امانة كالخضيرة وشبهه صلح العامل القصار خرق الثوب ذوقه فصالحه رتب الثوب على
درهم على ان يكون الثوب للقصار او على ان يكون لمرت الثوب والدرهم حاله او مؤجلة وكذا لو صلح
على دنانير ولو ملك الثوب عند نقصار فصالحه على درهم لا يجوز عنده وكذا في كل موضع كان امانة
وعندهما جاز وعرف ان قول الامام كقول كذا الاول في الوديعة ولو رجع القصار دفع الثوب وطلب
الاجرة كذبه رتب فيه فصالحه الاجرة على نصفه جاز وكذا اذا رجع رتب قبض الثوب وايضا الاجرة وانكره
الاجر فصالحه اجاز وكصلح والنساج كذلك زعم الاجير المشترك مالا كالفن او سرقته وصالح
على شئ لا يجوز عنده لان مشترك عنده بمنزلة المودع اذا ادعي التالف لا بضعه وعند محمد كجزع خاصا
او عاما كالمودع وعند كذا ان مشترك لا يجوز وان قاضا لا يصح الصلح **الفصل الخامس في الغيب**
اشترى عبد او ثوبا بضمائم اطلع المشتري على غيب فانكر البايع كونه عنده او كان حدث عند المشتري غيب
ومات اعقده المشتري فصالحه على درهم حاله او مؤجلة جاز لا بشرط القبض في المجلس ولو على دنانير
بشرط قبضه في المجلس كذا لو صلح على كيلة او وزنة بعينه صح وبغيره لا وان طعن بعيب قبل
قبض البايع النحن فخط عنه بعض النحن او زاده فيها ثوبا جازا المشتري اذا طعن بعيبه عين الدية فصالحه
على ان يحط عنه ثم ذهب لبايضا بعد ذلك رد البديل وبطل الصلح وكذا الصلح في دعوى قبل البيع
اذا بان بعد الصلح عدم الجبل برء البديل وكذا اذا ادعي على ان مالا واصلح على مال ثم بان الحق
على ان ان اخبر بالبديل وكذا اذا اشترى حبة ثم بان انها منكوهة ان واصلح على مال ثم طهرتها
زو حها بايضا عليه رد الدرهم وكذا اذا ادعي عيبا واصلح على مال ثم بان عدم العيب برءا فاد
ولو كان المشتري باعه وانقذه عنه واطلع على عيب واصلح مع كسب لا يجوز لانه في المشتري
على البايع لانه الرد ولا في الرجوع فكان صلحا باطلا ولو قبله المشتري او اعقده وهو يعلم بعيبه
او عضة على البيع وهو لم يعلم ثم اطلع على عيب واصلح لم يخرج لان بعد هذه الامور لا دعوى له
على البايع وكانت الدعوى باطلة وكصلح لذلك اشترى حبة كسب وبقا بضا ثم اطلع على عيب
وتصلح على ان يرد به كسب او بعين دنانير او النحن ويقبلها ان اقر البايع يكون العيب في يده
رد كبا في النحن لا يشتري وكذا اذا كان عبدا لا يشتري مثله في يد المشتري وان انكر البايع او كسب
ويحدث مثله في يد المشتري جاز للبايع ما نقص النحن عندها وقال كذا لم يبيع في الوجهين

بناء على ان الاقالة بيع جديد عنده وهذا كالاقالة صلحا على ان يحط في عشرة عشر من الثمن ويلزم المبيع
 المشتري جاز وقال في التجرير الصلح والصلح انما يصح اذا كان المشتري يقدر على رد البيع واخذ كقصة
 وان لم يقدر فالصلح باطل وقد ذكرنا نظائره اصطلاحا على ان يحط البائع عشرة عشر من الثمن
 ويأخذ المبيع المبيع اجتمع له من حصة المشتري وجزء البيع ولا يلزم حط البائع ومشتري الجاز ان شاء اخذ
 وان شاء ترك اشترى عبد ام صالحة في كل عيب جاز وبعد كسب ام لاه هو برئ من كل عيب ولو برئ من
 عيب ان كان خاص في غير ذلك الصنف لا يفسد به بشرى جازية واطلع الامر فها على عيب فضله في البيع
 ان يفسد ان لا يجوز لانه لا معامله بين البائع والامر في الاحتياك يجوز لانه عليك اسقاط بلا بد لغيره
 او لا اشترى دابة وباع نصفها ثم طعن بعيب فضله البائع على ان قبل النصف ثلث الثمن جاز لطلان
 حق المشتري في المضومة ببيع نصفه وكان هذا الصلح كبيع مبداء **الفصل الثاني عشر في صلح التاجر**
والوجه في كل التاجر ادعى رجل دارا صغيرا وصالحه ابو له على مال نصف جاز قليلا كان وكثيرا وعلى
 الصغير اذا كانت بنته المدعى عا دله لانه بها يتكسب في الاخذ فيكون الصلح كاشرا وان كانت البنت
 مستورة قيل يجوز الصلح وخاصة على اصل المذهب المنقول في الامام وقيل لا يجوز الصلح وان لم يكن للمدعى
 بنته او كانت غير عا دله لا يجوز وان كان يجوز على فقه المدعى او اراد بما يتغابن فيه لانه كمن ان يجوز
 الصغير على رجل ان ينكر او لم يكن له بنته يجوز وان لم ينكر او لم يكن له بنته لم يجز الا على قدر ما يتغابن في التام
 ان واجبا بغير عقد الوصية وان يعقد على قولهما يجوز الصلح مطلقا ويصح الوصية ذلك للصغير وعند ذلك
 جواز على التفصيل السابق والاصل في الفضل كالموصية ما من غير ما واردة او الموصل في
 الزوجية على درهم حاله او مؤجلة وان كان في التركة دين وعين وصالحت في الكل فلا دين على
 جاز ولو كتب اني عجلت حصتها من الدين التي على التمسك بالشرط على الابن جاز برئ من كونه مائة حصتها
 وان جعل ذلك شرطاً في الصلح بطل في قدر الدين في بطل في الكل عند الامام لما علم ان العقد منته في بعضه
 فذلكه وذكره في الامام التاجر لا يصح اذا كان على الميت دين وقوله لطل اي بطل في الدين
 لان حكم الشرع ان يكون الدين على جميع كورثة ثم في موضع الذي صح التاجر لو اراد كورثة ان يدعو ابنه
 في التركة على رجل يقولون كان حصتنا كذا فبعد التاجر صار الكل لهما ولو طهر في التركة عين جاز التاجر
 لارادة في اية هل يدخل تحت الصلح ام لا ولا يقول ان يقولوا وان ادعوا كورثة جواز الصلح في ملك الدين فالحلقة
 استثنى الدين او تبرع ان كان بعضا والدين ويكون مقطوعا ويقطع الدين في غير كونه بقدر ثم فصلوا
 على تقي في التركة ولو لا انه ان يقرضوا المصلح بعد الدين ثم يحلهم بذلك على الغواة فيحل حتى يكون لهم
 ولان اخذ نصيبه من الغواة ولو شرطوا في التاجر ان لو توفض السلطان وطع شيئا في التركة لم يفسد
 شيئا من ذلك لا يصح وقيل يصح وبعد صحة التاجر بغير سهم بينهم على سهمهم التي قبل التاجر
 اقر لو قسم ان التركة الف درهم وكسبت ايمان فصالح مع احد ما على اربعة ايمان ان مكنته التركة بصلح
 والا لا وقوله لا تعد ويرى ان كان التركة ذميا وفقته في غير ذلك اه محمول على اشتراط الراي على نصيب
 من النقد ان يكون النقد ما بعد التركة او ما بعد النقد في مقابلة خلاف المقدس على ما اذا علم ان النقد
 ان لخصه اقل البديل قيل بغيره على كل حال علم ان في التركة نقدا جاز بصلح بدل الصلح لانه لا يشكوك

مطلوب
 في صلح الابن والجد والوصي
 وبيان التاجر

مطلوب
 صلح في التركة بين
 على الناس

في جوان

في جوان فلا يجوز في الشك كحالة تروا المجهول المساواة وكما صح ما قاله ابو جعفر ان الشك في وجود
 يجوز لان الثانية فيه احط من بئس البتة وبئس البتة في البيع نازل عنها في بئس البتة المبيع والصلح
 فيحتمل ان يكون النقد موجودا وعلى تقدير وجوده يكتمل ان لا ينسوي وهذه بئس البتة في البيع
 فيحتمل على الثانية الى المبراة الثالثة صلحت في ثمنها وليس في التركة دين وهي درهم وعوض لابن
 اخذت في الدرهم لم يفرم قبض البديل في المجلس لكونه من فدا اذا كانت كورثة غير من غير ما يتغابن حصتها
 اما اذا كانا جازين او غير من غير من قبض البديل في المجلس لانهم اذا جحدوا ومنعوا فقد صاروا
 غاصبين وقبض الغصب ينوب عن قبض الفحاش وان تقدر غير ما يتغابن لا بد من جديد القبض لان حصتها
 امانة في ايديهم وقبض الامانة لا ينوب عن قبض الفحاش وان اذنت مثل حصتها او اقل لا يجوز لان
 نصيبه اما بطريق المعاوضة وان لا يجوز لما تروا بطريق المبراة والابرة في الايمان باطل لما تروا وانما
 يبطل هذا الصلح حال التصديق اما حال التكاذب فيجوز لانه قطع عن رغبة وفداء اليقين فلا ريبوا
 وان صولحت على درهم كجزء كل حال لانه صرف في نصيبه فليس الاطلاق للجواز الا انما يخص
 العوض لا بشرط قبضه وما يخص البعدين بشرط قبض بديله فيه ثم في كل موضع جاز صلحا لا يحتاج
 الى موافقة خصمها وان كان بيعا لان الحاجة الى التمسك لا يقع وفي صلح لا يحتاج الى موافقة
 من اقرضه غصبه في فلان شيئا او ادع عنه شيئا ثم اشترى من كونه جاز وان كانا لا يعلمان قدر
 وان التركة مجهولة لا بد من ذكر ناته لا يجوز الصلح على المكمل ولو زود لاصح التروا او الجوا عنه ما ظهر بعد
 التاجر على قول من قال انه لا يدخل تحت الصلح لا قضاء وفيه قال يدخل تحت ذلك ان كان غنيا لا يوجب
 فسادا وان دينا ان يخرج جاز الصلح لا يفسد ولا يفسد وان شرطوا الصلح ان ظهر من فلا حصتها
 في الصلح وقدره وقال هشام سألت الثوري عن امرأة ادعت مراثةا على ورثة فصالحوا جاز
 زوجية لم يكن اقل من حصتها ومهرها جاز ولا يطيب للورثة ان علموا ان برست لعل على زوجية له
 بطل الصلح فان صالحها الابن على درهم ودانير ولا وارث غيرهما وفيها فقته وذهب في يد الابن لا يجوز
 الصلح الا ان يكون المذهب الوصية المروكة حاضر عند كسبه او غصب في ضمان الابن قال قلت لك ما قولك
 فيمن مات غريبا بين وديون له وعليه وارثين صالح احدهما الآخر على مبلغ معلوم على ان لا درهم
 كانت لا يبرهن بينهما على حاله والذي على ابراهيم هو له ضامح وهو كذا درهم قال الصلح جاز وان لم يبرهن
 ما عليه في الدين فالصلح باطل وعلمت مات غريبا بين ففرغ رجل ان له على الميت مائة فقال احدهما خذ حصتي
 منه عشرين ومن اخي حصتي عشرين ورضي الغريم به واخذ عشرين على ان يصالحه عليه لا ياخذ بقية الدين منه قال
 الامام بطل الصلح وعلمت عليه لفي بهما كسب الصلح رتب المال الذي له عليه لاني على ان اعطاه نصيبا على
 ان لا ياخذ ما بقية الدين واما ما قبلها الكسب في غير ابراهيم الا الصلح هو كذلك لانه ان ياخذ الاصل
 الا ان يتوى حقه على الكسب وعلمت له على الف درهم ومائة دينار الى اجل صالحه متاعا على الف درهم ومائة درهم
 حاله جاز لاني بالالف باسقاط الاجل ومائة درهم عا دله دينار بعد اسقاط الاجل بشرط قبض حصته
 الدينار في مجلسه وان اقر قاقيل القبض بطل في الدينار ولا يعود الاجل لا سقاط والصلح
 على الف درهم او اقل تفرقا قبل قبضه بطل الصلح كله في حصته الدرهم وحصته الدينار مائة حصته الدرهم

ما اكثر من نصيبها من الدرهم
 حتى يكون مثله بالمثل
 والباقي بالهرون
 كما قلنا انما يخص
 الدرهم

لم يجز الصلح ابتداء لمكان البراءة او امانة الدائنة فلما فرغ من قبضه وان جعل صحت في حق الدائنة وكوثر في
 الصلح كالباب الوترية صغارا وكثرت الدعوى عليهم او لهم وان الوترية كبريا حصورا فالصلح باطل وقعت
 الدعوى عليهم او لهم في المنقول او كعقار لعدم الولية وان عينا ان الدعوى عليهم لا يملك مطلقا
 لانه لا يملك الشئ لهم ولا يملك شئ ما وقع لهم الدعوى وان وقع الدعوى لهم ان وقع الدعوى لهم ان وقع
 في كعقار لا يجوز صلحه لانه بايع لهم عقارهم ولا يملكه وان في المنقول ان لم يكن لهم بيتة عادلة جاز على كل
 حال وان كانت جازة على البيتة وعاينها بن لانه يملك بيع منقولهم له وان صغارا وكبارا ان
 الدعوى عليهم والكبار حصورا لا يجوز في حصه الكبار عندهم لانه لا يملك ما هو ملكا لشئ لهم وحاز في الصغار
 ان لم يكن فيه ضرر لهم وان الدعوى لهم يجوز صلحه عليهم وان الكبار حصورا عندهم لانه لو كان كوفي اذا ملك بيع
 بعض التركة عنده للصغير ملك على الكبير ايضا وعندهما لا يجوز على الصغار ولا الكبار وان الكبار غيب
 لا يجوز صلحه ان الدعوى عليهم في حصه الكبار بكل حال ويجوز في الصغار اذا لم يكن فيه ضرر لهم وان الدعوى
 لهم ان في المنقول جاز عليها اذا لم يكن فيه ضرر وان الدعوى في العقار جاز صلحه عندهم عليها اذا لم يكن
 فيه ضرر وعندهما لا يجوز صلحه على الكبار اصلا ويجوز على الصغار اذا لم يكن فيه ضرر و صلحه ولا يملك
 والاخر صلحه وحق الميت في تركة الامم والعمم ان الدعوى للصغير خلا العقار لانه لو كان له لا يملك
 بيع ما هو مورثه من غيرهم وكذا الصلح على من ادعى عليه دارا فاعطاه اياه او صالحه ثم برهن
 ان كوفي قال قبل القبض او الصلح على من قبل فلا يملك في حكمه والصلح ماض وان برهن على ان كوفي
 بعد صلحه وكفيا بطل الحكم و صلحه وان حكم به برهان المدعي عليه ان كوفي اقر قبل القبض انه ليس على
 المدعي عليه شئ بطل الحال عنه وان كوفي او حله لا يجوز بعد دار و ترك ابا و بنتا و صلح الابن والبنت
 مع كوفي له بالعبد على ما تاتي فان كانت في مالها غير الميراث فالعبد بينهما انصافا وان الميراث ميراث
 فالعبد بينهما انصافا ادعى دارا او عقارا رجل بالارثه فبرها فافكر الرجل ثم صالح احداهما على اية
 لم يكن لشريكه ان يشرك في هذه الية العبدان او المالكات كهما من على ان ان فصله على بعضه
 وخط بعضه ان كان للعبدية لا يجوز الصلح الا يجوز ولو ادعى على كعبدان او بيتا فصالح العبد في انكار
 او اقرار على اداء ثلث وخط ثلث وناجز ثلث جاز و صلح العبد التاجر جاز في جميع احوال الصلح في البالغ
 الا الخط يغيب وفي الخط جاز على عبده في رجل ادعى عليه في يده مال من تجارة فصالح العبد على
 حما في يده جاز عنده خلاهما بقاء على جواز اقراره بشئ بعد الجرح في يده عنده فلا فها وان كان في
 اليد الجرح في يده عوضا فان كان فصله العبد في ذلك ان يملك الية جاز لانه لا يملك في يده
 كالمودع وان باقلا لا يجوز لان الخط يبرع وهو ليس في اهله العبد الذي قال له المولى ان ادبك الى الف
 قاتت كالعبد التاجر فيما ذكرنا لانه صار ما دوننا به دعي محو على عبده تاجر فصالحه على بعضه ان له بيتة
 لم تجز والا جاز في التاجر ولو ادعى التاجر على الجرح فصالحه على خط بعضه لم تجز كانت له بيتة ام لا لانه
 اذا كانت له بيتة فهو قادر على اخذ حقه وخط منه متبرع وان لم يكن بيتة لم تجز خطه ايضا لان المدعي عليه محو
 و صلح المحو لم تجز لانه ممنوع من المداينة ادعى عبدا في يده رجل وانكره فصله على ان يعطى المدعي عليه
 يانه ويأخذ العبد صح ذلك ويكون دفع كدعي الدارهم تخليصا لنفسه في مؤنة افاقة البيتة والخصومة كما جاز

عن مؤنة

في قبض المدعي عليه

مطلب
صلح احد الورثة
في ظهر التركة شئ

بحث الخارج

في جانب المدعي عليه قال تاج الاسلام وخط صدر السلام وجدته صالح احد الورثة و ابراء ابراء علمائهم
 ظهر في التركة شئ لم يكن وقت الصلح لاروا في جواز الدعوى وللقائل ان يكون يجوز دعوى حصته من و
 هو الاصح وللقائل ان يقول لا ياتي لخط لواء ابراء احد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكر لا يسمع وعوله
 وان اقرت ابراء التركة امره و ابراء عليه وفي الخزانة ان الخارج باطل اذا كان في التركة دين وقد ذكرنا
 معناه ودليله ولولم يذكر في صلح الخارج ان في التركة دين او لا فالصلح صحيح وكذا لو لم يذكر في
 الدعوى ولكن شئ من حصته التي يبيع بالصلح ويجوز وجود شئ لها كما ذكر في الدعوى رجل باع ماله بغير
 بالصلح وان احتل به غير اهل والاصل فيه ما ذكره الاستاذ ان المطلق يحول على الكمال الطلي عن الجواز
 المانعة من لجواز الصلح باطل عن الدين هو الاصل فلما ثبتت على وجود العارض صاغت عن الدين
 ثم ظهر دين او عين لم يكن محولا للورثة قبل لا يكون داخل في الصلح وتقسيم بين الورثة لانهم اذا لم يملوا
 كان صاغرهم عن المعلوم الظاهر عندهم لاعتبار الجرحول فيكون كالمستثنى من الصلح فلا يبطل الصلح وقبل يكون
 داخل في الصلح لانه وقع عن التركة والتركة اسم الكل فاذا ظهر دين فسد الصلح ويجعل كانه ظاهرا عند الصلح وفي
 الذخيرة وقع الدعوى فيما يتبعين فقال المدعي عليه للمدعي صالح معي عن هذه المدعي عليه وشراؤها
 اليك فقال المدعي فقلت لا يتم الصلح ما لم يعل المدعي عليه قبلت لانه طلب البيع ولا يتم البيع بغير علم
 بقل الطالب قبلت وكذا لو دفعت الدعوى فيما لا يتبعين كالدارهم فطلب الصلح على جرح فاما اذا
 وقع في النفدين وطلب الصلح على ذلك الجرح يتم الصلح يقول المدعي فقلت لانه اسقاط بعض الحق فتم بالمسقط
 وفي المبسوط تمام الصلح بالتراضي بينهما لا يملك احد منهما ان يرجع وفي النظم وجد المشتري بالمبيع غيبا ففقد
 البائع من الثمن ثبت الثمارة وعلب المشتري جاز فلو زاد المشتري في الثمن ثبت المبيع البائع صح القول ولم
 يثبت الحال لانه ابطال البيع اقالة او صبي بخدمة عبده سنة وهو يخرج من ثلثه فصالح الوارث على دارهم
 او خدمة غلام آخر او سكن دار لم يبرح في القياس لانه اعادة الخدمة بعد اتمام فبغير الاعارة في الجرح والمشتري
 لا يملك الاعتراض عن الخدمة الا يبري ان المستعير والموصى له باطنه لا يملك الجارة وفي الاحتجاج
 لانه حتى واجب متأكد فانه في الاستعارة لان الاعارة غير لانه حتى لا يبري عليها ويجزى الوصية و
 الصلح كما يبرع بطريق المباداة يبرع بطريق الاسقاط ايضا وهذا ملك الصلح وصح الصغير لانه قد يكون
 ناعما للصغير ايضا حيث يضمن له ملك العين المقصود من ملك العين لا التمكن من الاستعارة ايضا ولهذا
 قلنا اذا اوصى بكنة داره لثان وهو يخرج من ثلثه فصالحه على كنه داره ارضى مدة يجوز وان
 كان لا يجوز مباداة الكنه بالكنه وان صالحه على كنه داره مدة جاز لان الجوز لان المصلح اذ
 يتمكن عوضا وسكنه الدار بلا بيان المدة لا يجوز اخفاها عوضا ببيع او اجارة وكذا اصحاب الخلاف
 الموصى له بالكنه فانه يملك مكنها بالوصية تبعا لمقتضى العارية في الجيرة فان صالحه على كنه داره
 مدة معلومة ثم اهدم الدار بطل الصلح لغوات ما وقع عليه الصلح قبل دخوله في ضمانه فبغير له داره
 الا و في مكنها لا مكنه ولا استيفاء وصية جاز ما بقي له **الفصل السابع** في الخط والاباء
 دخل ارض غيره وجمع فيه الرقبين والشوك والشيء لا بأس به وكذا النكاح السبلة او اقر كحاشا
 وذا اباحة وخرج ارض النجاشي ان كان عال لو استأجر اجراء بغير تعد مؤنة الاجراء في ظاهر

مطلب
دفع ارضي من جرح
الرجل في الشوك
او النكاح السبلة

لا يجوز تركه فان لم يفضل او فضل ما لا يقصد اليه لا بأس به في الدار المشتركة لاحد النكس ان يسكن في حصته وفي الارض المشتركة ليس لاحدهما ان يزرع حصته عند الشافعي وذكره في التمهيد وفي النوازل في بين رجلين مات احدهما للمأخران يزرع حصته ولو اراد ان يزرع في العام الثاني يزرع ذلك النصف الاول وفي الدار المشتركة لاحد رطب الدابة ووضع النخلة والنوى فيها وما عطف في الارض وقسم الزوجين مساواة فنوسط الموسطون بينهما للمصاطفة فقالت الاصطلاح في حقه كذا جاز لان لها عليه حقا كالمهر والنفقة وحده الامور المذكورة جارية مجرى الصياق لهذا اوردناه فيه **كتاب الرهن** ستة فصول الاول في الرهن القبض بشرط جواز وقال بكر لزومه والاول اصح ويكتفى بالتخلية في طاهر الرواية في قبضه بشرط ان يكون قبضه قديم رهن المثل في قبض القمعة او لادن شريك او من اجتهاد طاريا او مقارنا في الصحيح وذكر الصدر ان فيه خلاف ما اذا رهن انسان من واحد او بعد حيث يجوز ما لم ينسحب على البعض بان يقول رهن من هذا النصف ومن هذا النصف لخصه على البعض العدل اذا سلط على بيع الرهن كمنه في بيع نصف بطل الرهن في النصف الباقي للشيوع وذكر القاضى السبكي بعض الرهن شافيا يبطل وان تغرر بابق الرهن في الباقي صح في اوبكول في بطل الدين وقرض المانع جائز بان اعطاه الفاعل وقال بنصفها مضاربة عندك بالنصف وضربا قرض و القرض ان كان متبرعا والقبض لو وردت على المانع يبطل لكن القرض ليس بمتبرع من كل وجه فانه عليك من وجه لكن يعرض لا يبيد للثمن في الذمة والمضاربة مع الشيوع جائزة واختلفوا ان رهن المانع هل يوجب سقوط الدين عند صلحهما قال الكرخي لا يسقط وفي الجاهل رهن ام ولد او ما لا يجوز بيعه له ان يستره قبل قضاء الدين ليطمان الرهن لانه عقد ابراء وفيه معنى البيع وكان محله ما يقبل البيع بخلاف رهن المانع لانه محل الرهن لكونه محل البيع وكان الرهن مفعلا بصفة الفاد فيلحق باجازه وهذا اصح خلافا لذكر الكرخي وقال في شرح النجاشي كل ما هو محل الرهن الصحيح اذا رهنه فاسدا ومكسك يملك باقل من قيمته ويثبت الدين للمقبوض حكم الرهن الباطل لا يتعلق به الضمان والباطل منه ما لا ينعقد اصلا والفاقد ما ينعقد بصفة الفاد وفي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مالا الا انه اختلف بشرط انعقد بصفة الفاد وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا والمقابل به مالا قبل بطل وعليه يخرج المائل رواد الرهن رهن عندنا كالولد والتمرة اذا بقيت لادوية الفكاك انعم الدين الى الاصول يعتبر قيمتها يوم العقد وعلى الزايد يعتبر قيمة يوم الفكاك وطلاك الزايد قبيل الفكاك لا يسقط شيئا وغلة الارض والدار والعبد لا يصير رهن الرهن بالاعيان على ثلثة اوجه احدها الرهن لعينه بالاعيان لانه تعين ما هو امانة وانه باطل لانه شئ له اتفاق وذا غير مشروع في الامانة وليس للمرتهن جسمه ولو طهره قبل الحبس امانة وبعده هلك مضمونا عليه والرهن بالاعيان المضمونة بغيرها كالبيع في يد البائع لا يجوز رهنه الرهن فاداهلك الرهن يملك بغيره فيما ذكره الكرخي وقال القنينة بن في كتاب الصرف فيمن اشترى شيئا واخذ به رهنه اقل من قيمته وقيمة السيف فيكون قول الكرخي على خلاف الاصل الثالث الرهن بالاعيان المضمونة بغيرها كالعضوية والمنزوعة عليها وانه صحيح فان هلك في يده ضمن الماقل من قيمته ومن قيمة العين وبأخذ العين وان هلك العين قبل ملك الرهن يكون رهنه له

احوال الرهن
مطل
قبض الرهن بشرط

قرض المانع
جائز بخلاف
القبض

اختلفوا ان رهن
المانع هل يوجب
سقوط الدين ام لا

مطل
الباطل لا ينعقد والفاقد
رواد الرهن رهن
في كل موضع
الرهن والمقابل
ليس بمان
مطل
رهن العين بالعين

بالقيمة

بالقيمة قال اخذته رهنه على انه صنع صناع بغيره فقال الرهن ينع صار رهنه وبطل الشرط وبذلك بالدين قل للبائع امسك بهذا الثوب حتى اعطيتك الثمن فهو عندنا رهن ولو قال امسكه بما لك حتى اعطيتك كان رهنه بلا خلاف لان الامساك بالمال ينع الرهن ولا يبطل الرهن بموت الرهن او المهرتين او بموتهما ويبقى رهنه عند الورثة والرهن باي دين كان جائزا في الثاني في العدل ونفقة الرهن وموثة اجر طهره ولد الرهن وسبق البستان وتبلغ غله و حدر غنمه والقيام بمصاطه واجبر الراعي على الرهن في الرهن ففضل ام لا وما كان من حفظ الرهن اوردته له المرتهن كاجر لما حفظ والممثل الذي يحفظه فيه على المرتهن وحصل الباقي عليه ان قيمة الرهن والدين على السواء وان اكثر من الرهن بعد المضمون وبعد الامانة على الراهن ابق الرهن بسقط الدين كله لانه فان عاد عاد الرهن وسقط من الدين عا ما نقص لان الباقي عيب حدث فيه وهذا اذا كان اول اباقي كما يغفر الدين فان كان اباقي قبل ذلك لا يسقط شره ومداواة الجرح والامراض والقروح ينقسم على المضمون والامانة والعهد والاطراح على الراهن فان اخذ الراهن الاتفاق على الرهن بائنا طام الرهن بان ينفع ثم يرجع على الراهن كان المرتهن قايما له لا يكون رهنه بالنفقة حتى لا يجبه بذلك وهو طمو قول الام الثاني صاحب الدين طهره بغيره حتى من مال مديونه لا يجبه رهنه الا ان كان مديونه لا يلقى المرتهن موثقة في الاصل مديونه امتنع الراهن عن قضاء الدين حتى يغفر رهنه ان كان لا يلقى المرتهن موثقة في الاصل يومر باحضاره او لا كليا يؤدى الى استيفاء الدين مدين وان كان قايما مؤثقة بان كان في موضع آخر لا يؤمر باحضاره كجاء في الامتنع المشتري عن تسليم الثمن حتى يصير المبيع ثم في مسألة الرهن يؤمر الراهن بتسليم الدين ان اقر بتسليم الدين وان اذى هلكه على المرتهن على قبالة فاد اختلف امر باداء الدين زيادته نوعان مالا بدخل فيه ويكون للمالك كسب والحبية والصدقة وانما لا يبري البية لانه بدل العين لا جزء العين ولا بدل الجزء وما يولد من الاصل كالولد او كان بدل جزء من اجزاء البية كسرى البية كسرى البية لا يبري البية حكمه في وضعه عند عدل اتفق على وضعه عند عدل وقبضه ثم فاذا هلك البية حكمه **فروع** في وضعه عند عدل اتفق على وضعه عند عدل وقبضه ثم فاذا هلك البية عند عدل يسقط الدين لانه كالمهرتين في حق هذا الحكم وتاب عن الراهن في حق الضمان مع لو اتفق من يدعول ضمن العدل يرجع العدل على الراهن لا على المرتهن لبيانته عنه والعدل لا يدفع الى الراهن والمرتهن قبل قضاء الدين مالم يؤذن له فان دفعه فلا يسترداد فان هلك قبل الاعادة ضمنه العدل ولا يملك العدل البيع الا بالسلب المشروط في عقد الرهن او بعد تمام الرهن وعلى اى حال كان اذا ابلع فالرهن رهن في يده فلو هلكه بعد العدل سقط الدين كما اذا هلك عند المرتهن وكذا اذا هلك الثمن فالشئى على المرتهن وسقط الدين ولا يعتبر فيه قيمة الرهن وانما يعتبر فيه قيمة الثمن وانما جعل الشئى على المرتهن لقيام الثمن مقام العين والدين اذا تم فالشئى حقه في اى يد كان يكون على المرتهن وان

فيمر اخذ رهنه بشرط
ان صناع صناع بغيره
شره فالشرط
باطل

في اباقي الرهن

صاحب الدين طهره
بغيره حتى صفة من
مال مديونه لا يجبه
رهنه ١٢

ما يكون للمالك من
زوايد الرهن ١٢

هلاكه في يد العدل

الشئى ينجح الهلاك

العدل البيوع ان كان البيع مشروطا بغيره وان بعد تمام الرهن فحق الثاني وبه اخذ
بعض المشايخ بجبره وقيل لا يجبر وبه اخذ شيخ الاسلام وتفسير الجبر ان يفسر العدل اياها الى
جبر الراهن على البيع فان امتنع باع الحاكم بغيره قبل هذا على قولهم بناء على بيع الحاكم ملكا للراهن
او امتنع وقيل هذا قول الكل لتقدم الرهن على البيع وهو الصحيح وبذلك العدل البيوع بالعدل
والنية فان رهاه بعد ذلك عن البيع سببه لا يعمل به وبذلك بيع ما يدر منه كالمولد والتمسك لانه
بيع للمال طلب دينه فقال للعدل بغيره وافض دينه فقال للراهن لا اريد البيع بل اريد حتى لا ذلك
قال للراهن ان لم اعطك دينك الى كذا او يبيع بما لك على لا يجوز وذكره في طريقة الطائفة وقال
ان اؤتي ما لك الى كذا او لا فالراهن لك بطل الشطوط وحق ذلك الرهن وقال الثاني بطل الرهن
ابناء **سواء** في نفقة الرهن انفق المدين على الرهن باذن الحاكم ملكا له استيفاء النفقة
وان طهر الرهن عند طائفة له على الراهن عند ما ذكره في الثاني لا يملك ليس للنفقة وادأ
ملك عند المدين في النفقة دين على حاله وتمن الدواء واجبة الطبيب على المدين وذكر القدر
ان كل ما كان من جهة الممانعة فحق الراهن ومن المشايخ من قال من الدواء على المدين انما
يلزم ان لو حدث الجراحة في يده ولو عند الراهن فحقه عليه وقال بعضهم على المدين بكل حال
واطلاق محمد بن علي وقال الفقيه لما حدث عند المدين عليه تمن دوائه واجبة طبيب
وما كان عند الراهن ان لم يزد عليه المدين حتى اجاز الى زيادة المدواة فالمدواة على
المدين لكن لا يجبر لان الراهن لا يجبر على المدواة وان اجبر على النفقة فالمرتب اول
ولكن يقال له هذا المحدث عندك فان كنت تريد اصلاح ما لك فذروه وما انفق المدين
على الدين حال عينة الراهن فخطيئة وان باع الحاكم وجعله ديناً على الراهن فهو دين عليه
كذا قاله محمد وهذا الكلام اشارة الى انه يجبر دأمر الحاكم لا يجبر ديناً عليه ما لم يجعله ديناً عليه
كما صرح به واكثر المشايخ على هذا لان هذا الامر ليس بالزام حكماً بل للنظر وهو متردد
بين الامرين بين الامر بحبه وبين الامر ليكون ديناً والادنى اولى ما لم ينص على الا على
وعن الامام انه اذا انفق حال عينة الراهن باع الحاكم يرجع وان جحدته بالامر لا يرجع
وعن الثاني انه يرجع فيها وذكر الناطق وما يري على الراهن اذا فعله المدين او ما
على المدين اذا فعله الراهن فهو منقطع اخذ السلطان الخراج والعشر من المدين لا
يرجع على الراهن لانه ان تطوع فهو مستبوع وان مكرهاً فقد ظلمه السلطان والمظلوم
لا يرجع الا على الظالم الثالث في الضمان انباء الراهن المدين او وهب منه وطهر
الرهن في يد المدين قبل منعه لا يضمن عندنا وبعد ايقاع الدين اذا ملك يضمن حتى يرد
الراهن مستوفاه الى المدين ولو تباع السان بقضاء الدين ثم طهر عند المدين رد الدين
على المستبيع ولو تضاد فاعلى ان لا دين يبيع مضمونا ولو اصل المدين على انان بالدين
لم تلغ الرهن بخلاف اللاب لما علم في كتاب البيوع واذ كان على المدين له وله حتى
فرص بعض مال المدين من بعض غرامة لا يجوز لبعض الخمر الباقى نفقه لانه ايضا

ط
والنسبية

في الاتفاق على الرهن

مطلوب
انفق المدين
الرهن

مطلوب
لا يرجع المظلوم الا على الظالم
اخذ السلطان
الخراج والعشر
من المدين لا
يرجع على
الراهن

عند المدين

عند المدين قبل ان يردده فهو يما فيه وتبطل الحوالة ولو اعوز عند الرهن ذهب
نصف الدين عند الامام دخل خائفاً فقال الثاني لا ادعك حتى تنزل حتى تقطن شيئاً
قدفع وطهر عند ان رهنها لاجل البيت فهو يما فيه وان لاجل انه سارق يضمن قال الفقيه
لا يضمن في الوصية لانه غير مكره في الدفع عن حجر عن كل شيء يضمن بالعصب الرهن
يدفع عنه من الدين وما لا يضمن بالعصب لا يسقط به من الدين ولو حضر فلانما تبا
فصار شيئا يضمن في العصب وكذا في الرهن ولو امره فالحق لا يضمن لانه اكل خلاف المو
عصب جارية ناهدة فانك تدرها حيث يضمن لانه نقصان والرهن بالدين الموعود
مقبوض على رسوم الرهن مضمون بالموعود بان وعده ان يعطيه الفاقطاه رهن
وطهر قبل الاقراض يعطيه المالك الموعود جبراً فان طهره في يد المدين او اولى
ينظر لا قيمة يوم القبض والدين وعن الثاني اقرضني وحذو رهننا ولم يسم الرهن فاخذ
الرهن ولم يقرضه حتى ضاع بلزم قيمة الرهن قال لاخذ اقرضني فقال لا اقرضك الا برهن
فرض به فضاع قبل الاقراض ولم يكن من الرهن يعطيه ما شاء قال محمد لصديق في اقل
من درهم هذا حكم الهلاك والنقصان من حيث العين يسقط الدين بقدره بلا خلاف
وان من حيث البهر لا يسقط من عندنا رهن عبدنا سواي بالف لم تضاد فاعلى ان لا دين
ان التضاد في بعد هلاك الرهن على المدين رد الالف لان حال الهلاك كان مضمونا
بالف ظاهره اخص الاستيفاء حكمي وبعد الاستيفاء ليطبق لو وجد التضاد في هذا كان على
المستوفى رد المستوفى كذا رهننا وان التضاد قبل الهلاك قال شيخ الاسلام اختلف المشايخ
فيه فقال الطحاوي رضي الله عنه في اطامع انه يملك امانة وكذا اذا رهن عبدك كبرية ومات
العبد لم تضاد فان الكبر لم يكن فحق المدين قيمة الكبرية وكذا رهنه صار مستوفى وعن الثاني
انه لا شيء على المدين لان التضاد في حقها وقد تضاد فاعلى ان الهلاك ان الدين لم
يكن واستيفاء الدين ولا دين لا ينصقرو عن محمد رجله على رجل مال فقضاه بعضه ثم دفع
اليه عبد اقل هذا رهن بالباقي من دينك او قال ان كان فيك شيء على فهو رهن به
ان كان في عليه شيء من الدين فهو رهن والا لانه لم يأخذه على شيء من دينه
وبعضه زيوت وسوق فرهن شيئاً بالسوق والزيوت وقال حذو رهننا بما فيه زيوت
وستوفى في حق السوق لانه ليس من جنس الدراهم ولا يبيع في الزيوت لانه من جنس
الدين وقد يجوز به فجاز ولم يجز الرهن به لعدم الدين عليه الف غلة فقال للدين
لوصح الاول امسك هذا الالف حتى اوفيك ثمنك واستمر به بالعقب فهو رهن والطا على الرهن
بالدين الموعود ان المستقر اذا استقر شيئاً ورهن به وطهر الرهن قبل الاقراض
ضمن الاقل من القيمة ومن المستوفى ان لم يكن شيء اختلف الامام الثاني ومحمد فلو
رهن ثوباً وقال اخذ منك شيئاً وضاع قبل الاقراض يعطيه ما شاء رهن جرة وصار
يساوي مع الورق عند من فذهب وقت الاوراق وانقص عنه قال الامام ان كان

دخل خائفاً

الرهن بالدين
الموعود فقبوض
١٣

يذهب من الدين قيمة النقصان الا ان يكون النقصان في نفس الفرض ولسنا ندر
 الاوراق وقال الفقيه لا يقطع لانه كثر ارجح السعير وقول الماسكاف وهو
 الصواب لانه بعد ذهاب وقته لا قيمة لها اصلها فصار كالهلاك رهن عديدين
 بالغ فاستحق احداهما او بان حراً وقال الراهن للمرتهن اجبت الى احدى ما فزده
 لا فزده المرتهن قالوا في رهن بخصته لكن لا يفتكه الا بكل الدين فاذا اهلك
 بملك خصته لا بكل الدين اتى الرهن فحصل عاقبه ثم عاد الرهن لانه جعله بالدين من
 الاحكام لاجل اهلكته بده الشئ وكان القضا باطل باطلا خلا في المعصوب اذا
 ضمنه الغاصب ثم عاد لا يطل الضمان ولا يعود له المالك لانه التملك بالضمان امر
 لا ياباه الشئ فلا يحكم ببطلانه رهن عديدا فتمت القان باليف على ان يكون المرتهن
 ضامنا للفضل فهو رهن فاسد المظنون مضمون عند الثاني وتخرج ظاهر
 الرواية وعنه في رواية انه غير مضمون قالوا لا خلاف فيه وعدم الضمان في
 الهلاك بعد التساوق على عدم الدين وقد مر وفي العتبات في تعاضد دينه فلم
 يضمن فوضعه العامة عن راس رهن واعطاه مديلا بلفظ على راسه فالعامة رهن
 لانه العزم بتركها عنده رضى بكونه رهن اعطاه ثوبين وقال خذاتها شئت
 رهن بالماله التي على فضا لا يسقط من الدين كما اذا كان عليه ثرون ورضي
 اعطاه مائة درهم وقال خذ حقت عشر من مائة فاحذ حقت ضاع الكل لا يسقط
 من الدين وفي المبسوط رهن خاتم ففقد قيمته درهم ونصف درهم فليس فاعطاه
 سبعين فلسا ففقد فصار ثلثين درهم فاحذ حقت ففقد قيمته درهم ونصف درهم فليس فاعطاه
 السعير وهو غير معتبر في حكم الرهن وعند التلف يكون تسوية بقيمة الرهن يوم
 القبض وفي قيمة يوم القبض وفاء بالدين فكان كماله مستوفيا كل الدين وكذا
 اذا اكدت او رخصت حتى صارت تسعين بدلت لم يكن عليه التسعين فلسا
 اشترى حلة بدرهم او ثوبا تسعين بدلت لم يكن عليه التسعين فلسا
 الرهن فظهر ان اطل غروا لثا مائة درهم ففقد قيمته درهم ونصف درهم فليس فاعطاه
 خلافا ما اذا اشترى ثوبا او غزيرا او مائة وحررا ورهن بالثمن شيئا و
 بملك عند المرتهن لا يضمن لانه رهن باطل لا فاسد كما مر واذا اقبض الرهن
 ثم تناقضا بالتراضى وبملك الرهن عند المرتهن بملك مضمونا والرهن باق
 ما بقي القبض وان بملك بعد الا بداع من الدين او خصته قبل فسخ الرهن بملك
 امانة اسقانا وقد مر وان انقص الرهن عند المرتهن قدر او وضعا يسقط
 من الدين بقدره بخلاف النقصان بتراجع السعير على ما عرفت في جامع فلورهن
 فزاد قيمته اربعون بعثة فافده التسوس حتى صارت قيمته عشرة بفتك الراهن
 بدرهم ونصف ويسقط ثلثة ارباع الدين لانه كل ربع من العزو مضمون

مطلق
 ضمان الغاصب في الرهن
 وتحت الرهن فاسد
 المظنون مضمون

مطلق
 قيمة الرهن يوم القبض
 معتبر

برج الدين وقد بقي من العزو ربع فخرج من الدين ايضا ربع عليه ماية فقال
 المديون خذ هذا الثوب رهنا ببعض دينك فهلك عند المرتهن قال الثاني
 يهلك ما شاء المرتهن ان شاء بغيره الرهن او ببعض الدين لانه رهن موقوف فصار
 كما لو اخذ الرهن على انه بالخيار ثلثة ايام فهلك خيرة المرتهن بين ان يجعله من الدين
 او من القيمة وقال زفرهيك بالقيمة كالتسوية الغاصب رهن منه عديدا وبملك في
 المرتهن ثم اسحقه رجل بالبيته فالمسحق بالخيار ان شاء ضمن الراهن وان ضمنه
 لا يرجع على المرتهن وصار المرتهن مستوفيا دينه بالهلاك لانه ملكه باولو الضمان
 سابقا على عقد الرهن فان ضمن المرتهن مرجع بما ضمن على الراهن لانه صار
 معزورا من بخصته وطهره في القبض عامل له ايضا ورجع به دينه على الراهن ايضا
 لان الراهن انما ملكه في الفصل الاول من المسحق رهنا ملكه المرتهن من المسحق
 ثم الراهن بملكه من المرتهن فلم يكن ملك الراهن سابقا على الدين بل حادثا
 فلم يكن ملك الراهن وقت الهلاك فلا يقع الاستيفاء لكونه ملك المرتهن بالضم
 المستند الى قبضه الآب والوصي يملك رهن متاع الصغير بينهما استحسانا
 وقال الثاني لا يملكه ولا على هذا اطلاق اذا باع مال الصغير من وايها وقال
 يقع المقاصة بينهما وبضمنان للصغير وفي الرهن اذا اهلك ضمننا للصغير قدر
 الدين لا الزائد لانه امانة له ان لا يبيع الا بقاء الحق لا بد من تحت ولا يترى فلا يدخل الا بقاء
 اطلق ايضا لهما انهما يملكان الا بقاء بلا ضمان فبالضمان اولى رهن الوصي قادم
 الصغير من نفع دينه له على الصغير او رهن عديدا من الصغير يدين عليه لا يجوز
 بخلاف الآب لما علم في كتاب البيوع واذا كان على الميت دين له وله وصي فله رهن
 بعض مال الميت من بعض غريماته لا يجوز ولعوض الغريمه الباقي بقضه لانه ابقاء
 حكمي ولا يؤثر النقص بالالبقاء الحق وكذا بالالبقاء اطلق فان قضه دينه قبل ان
 يردّه جاز استخاره من آخره ثوبا لم يضمنه دينه جاز وله ان يرهنه بقاء وطصول
 الا جازة مطلقا كالا عارة المطلقة ولو سعى شيئا فان كانت قيمة الثوب مثل الدين
 المستحق او اكثر فله من المستحق او اقل منه قيمة الثوب اقل من الدين
 المستحق وان زاد على المستحق قيمة الثوب وان نقص فان النقصان الى تمام قيمة
 الثوب لا يضمن وان النقصان اقل من ذلك ضمن قيمة الثوب وان جاز او جلا
 آخر ضمن فكل ما افاد بعقده يعتبر وان قال ارهنه غزرا رهنه بمكان آخر
 ضمن وان بملك الرهن في موضع الوفاق ضمن المستعير للمعير قدر ما قض به دينه
 لان الرجوع بحكم انه قضه دينه بما للمعير فيتعبد بذلك القدر وان اصابه عيب
 فذهب من الدين بقدره ورجع به المعير على المستعير لانه قض به دينه ولو
 اعترض الراهن ولم يقدر على فكه فنكته المعير يرجع على الراهن وان بملك قبل

حكم

الرهن لا يضمن ولو اختلفا فالقول للرهن انه يهلك قبل الرهن رهن عبد اقيمة
 الف بالف وقبضه المهرين ثم اعان من الداهن ثم اعان الى المهرين وقبضه
 فهلك يهلك بالالف بخلاف الغصب اذا اكره بعد الرد حيث يعتبر الثاني لانه الموجب
 للاول لانتفاء التمسك المهرين مال انسان والمكلف مستغرق قبضه فان ظهر
 المهرين العبد فالرهن والدين بحاله فان اقبل المهرين فان فداه بطل الدين و
 الرهن لانه استحق باعده المهرين وكان عليه وان لم يفده ايضا فبطل الدين
 العبد وبنه وبطل مقداره من دين المهرين ان دينه اقل وما يبيع من مئة العبد
 للرهن وان كان دين المهرين اكثر من دين العبد استوفى المهرين الباقى ان
 حل دينه والا كان رهنا عنده لانه يحل فينا فده وقصاصا جناية الرهن بعضهم على
 بعض اربعة اوجه جناية الفارغ على مثله وجناية المشغول على الفارغ وبها طردان
 وجناية الفارغ على المشغول يقول اليه من المشغول حصته من الدين والمشغول
 على المشغول يسقط الدين ببيانه رهن رجل عند رجل اثنين بالف وقيمة كل الف
 فقتلت احدهما بالاضرى فالقائلة بسبعية وخمين لانها كانت جسمانية والفارغ
 منها كذلك والمشغول من المقتولة والفارغة كذلك فليجوز من الدين ما يتان و
 محنون وبطل ما يتان ومحنون وهو حصته المقتولة فبالضم صار الجوز ما ذكرنا
 ويصح رهن المريض ويثبت احكام الرهن ولا يكون رهنا بغير اذن على الدين
 لانه جعل المال في يد الامين ولكن لا يظهر صحة هذا الرهن في حق الغرماء لانه اثار
 بالابقاء الحكم كما ذكرناه الاب رهن متاع الصغير وادرك الابن ومات الاب
 ليس للابن اخذه قبل قضاء الدين لانه تصرف الاب لانهم كصنف الابن بنفسه و
 يرجع الابن في مال الابن ان كان رهنه لنفسه لانه مضطر لمعير الرهن رهن الوصي
 مال اليتيم والورثة كبار لا يجوز اذ كان الدين على الورثة الكبار لمصرفه فيما
 هو ممنوع من التصرف ولو الدين على الميت جاز وقبل لا يجوز ولو على الميت ايضا
 لانه اتلاف التركة وانما غير جائز ولو الرهن مال اليتيم وفي الورثة صغيرا وكبارا فالكبار
 لو حصروا لا يجوز فان الدين حدث على الورثة لا يجوز اتفقا لان بقا نصيب
 الكبار بعده كله لكونه متاعا والدين على الميت جاز رهن الوصي وقال لا لا
 يجوز بناء على اختلافهم في بيع مال الميت وفي الورثة صغيرا وكبارا ان الكبار
 غيب جاز اتفقا رهن الوصي مال اليتيم عند ابنه الصغير لا يجوز اجماعا وان
 ابنه كبير لم يجز عنده كالوكيل بالبيع باع من ابنه الكبير وان من مكاتبه
 او عبده المأذون لا اتفقا ولو الرهن الاب مال ابنه الكبير في دينه لم يجز
 لعدم ولايته عليه رهن عبدا ثم جاء بجا ربه وقال خذها مكانه رهنه ورده
 جاز لان الرهن يقبل النقص والثاني يقبل الرهن ولا يسقط ضمان الاول

رهن المريض
 الاب رهن متاع
 الصغير وادرك
 الابن ١٢
 رهن الوصي
 في مال اليتيم و
 الورثة كبار

مطله
 رهن عبد اقيمة بجا ربه

بلار

بلار الى الداهن لمعلق الضمان بالعقب فبقي القبض الثاني امانة
 حتى يرد الاول لان الداهن لم يرض بجعلها رهنا فادام يخرج الاول لا يظل
 الثاني فان هلكا عند المهرين يسقط الدين بالعبد وهلك امانة بغيره
الفصل الرابع في اعادة رهن مصحفا وامر بقراءة منه ان هلك حال
 قرائته لا يسقط الدين لان حكم الرهن الجس فادام استعمل باذنه تغير حكمه فبطل
 الرهن وان هلك بعد الفزع من القراءة هلك بالدين وكذا المورد فانما اخذ او باع
 واذن له في يده او دابة واذن له في ركوبها وكذا المورد وطاف الذي اخذ او باع
 لطف لينقل او العصار ليس ثم نزع وهلك لا يضمن بالعود الى الوقاف ولو اذن
 الغاصب بالاستفاد فهلك حال العمل او بعد الفزع يهلك على المالك رهن سيفا
 فتقيد ثلثة لا يضمن لانه من الحفظ لا من الاستعمال وان سيفين يضمن لان السيفين
 يتقيدون اثنين فكان استعمالا للمهرين المواعين في اتي اصبع من اصابعها ولو رجلا
 فان قتم في الضرر لا يضمن وان في الطمض ان في اليه يضمن لانه ليس في
 الصغرى لو في الطمض يضمن اليه واليسرى فيه سواء واختاره الشيخ وماسو
 الطمض من الاصاب كالنصر ولو بجائعين والمختم رجل ان كان ممن يتختم بهما
 كالاشراف والاعنياء يضمن والا لانه حفظ لا استعمال ولو امره بان يتختم في
 خضره ويجعل الفضة في جانب الكف فلهذا وما لم يأمره ان يجعل الفضة في جانب الكف
 على سواء قاله شيخ الاسلام **نوع آخر** اعارة شئ له محل وموثة لغيره فله رهنه
 فردة على المعير لا على المستعير لانه يضمن عند الهلاك فكان فيه منفعة المعير ولو
 ان رجلا ارتمى شيئا ثم اخبره من الداهن فالاجارة باطلة والمهرين يترده
 كالا عاق والابداع من الداهن ولو امره الداهن ان يودعه انسانا او عبدا
 او يواجره ففعل في الابداع الرهن على حاله فان هلك في يد المورد بطل الدين
 وان اعارة منه خرج عن ضمان المهرين والمهرين ان يعيده ولو اجره فالاجر
 للرهن وليس للمهرين ان يعيده في الرهن الا بدين جديد والمهرين ان يبيع
 ما يخاف عليه الف ويكون ثمنه رهنا عنده لكن لا يبيع الا باذن الحاكم وفي كل
 موضع جاز البيع من الداهن او المهرين يكون الفرض رهنا عند المهرين مكان
 الاصل الرهن امانة عند المهرين كالوديعة فكل فعل يغير المودع يغير
 المهرين لكن بالهلاك لا بغير المودع ويسقط الدين في الرهن وفي كل موضع
 لا يغير المودع كذلك المهرين والوديعة لا يودع ولا يباع ولا يواجر ولا يملك
 الرهن لا يودع ولا يباع ولا يواجر وليس له ان يودع من ليس في عياله
الفصل الخامس في الشهادة فيه عليه الف رهن مالا فقال الرهن
 بنصفه وقال المهرين بكل الالف فالقول للرهن لانكارة تعلق الرهن

رهن مصحفا وامر
 بقراءة ان هلك
 حال قرائته ١٢

رهن شرا او امر بالاعمال
 او بياحه

اجر الرهن لا يرضى
 للمهرين ان يبيع
 ما يخاف عليه
 الرهن امانة عند
 المهرين اذ هلك

الشهادة فيه

بزيادة الدين ولو كان الداهن يدعى بألف والمدرتين بنصفها والرهص قائم بساكن
 ألقاها لغيره إذا كان طهرك الرهص قبل التحالف فالقول للمرتين لا نكاحه
 زيادة سقوط الدين برهص الداهن على المدرتين أنه رهصه شيئا وقبضه ولم
 يعرف اليهود يوم المرتين ببيانها والعقول له في ذلك ولو أقر أنه ارتن
 منه رهصا ثم جاء بشوب وقال هذا ذلك فالقول مع يمينه أن لم يصدق فيه
 الداهن قال بعض المشايخ مسألة البينة ما أوله بأن شهدوا على أقرار المرتين
 به وقيل المسألة بلاتأويل الإمام الشافعي برهص الداهن أنه رهص منه رهصا
 الشئ وبرهص المدرتين أنه رهصه منه غيره والدين والعين واحد فبينة المرتين
 أولى رخصان برهصا على عين في يد رجل أنه ارتن منه رهصا كدبينة الذي عليه
 وقبضه لا يقبل بينة واحد منهما أن كان الداهن حيا أما إذا كان الداهن
 ميتا يقبل برهصا منهما ويكون نصفه رهصا عند كل منهما كرجلين برهصا على
 نكاح امرأة بعد موتها يقض لكل منهما بنصف الميراث **نوع** في اختلاف
 الداهن والمدرتين والشهادة فيه زعم الداهن هلاكه عند المرتين وسقط
 الدين وزعم المدرتين أنه رده اليه بعد القبض وطهرك في يد الداهن فالقول
 للداهن لأنه يدعى عليه الرد العارض وهو ينكر فإن برهصا فللداهن أيضا
 وسقط الدين لاثباته الزيادة وأن زعم المدرتين أنه جعلك في يد الداهن
 قبل قبضه فالقول للمرتين لا نكاحه وضوئه في ضمانه وأن برهصا فللداهن
 لاثباته الضمان إذا كان للمرتين في الانتفاع بالرهص ثم طهرك فقال الرهص
 طهرك بعد ترك الانتفاع وعود الرهص وقال المدرتين طهرك حال الانتفاع
 فالقول للمرتين لا تغاقرهما على زوال الرهص فلا يصح في الداهن في العود إلا
 بحجته رهصه عبد أبي أو بألف فقول المدرتين بالبيع فقال المدرتين بعته بنصفها
 وقال الداهن لابل مات عندك يحلف الداهن بالله ما يعلم أنه باع ولا
 يحلف بالله ما مات عنده فإذا حلف يسقط الدين إلا أن برهصه على البيع أن
 الداهن المدرتين في لبس ثوب مرهون يوما فيأخذه المدرتين متخفا قال
 تخرق في لبس ذلك اليوم وقال ما لبسته في ذلك اليوم ولا تخرق فيه فالقول
 للداهن فإن أقر الداهن باللبس فيه ولكن قال لا تخرق قبل اللبس أو بعد
 فالقول للمرتين أنه أصابه في اللبس لا تغاقرهما على خروجه من الضمان وكان
 القول للمرتين في قدر ما عاود من الضمان اليه بخلاف أول المسألة لعدم الاتفاق
 ثم على الطزوج من الضمان لعدم اعتداف الداهن بالطزوج الرهص لو عدا
 برهص الداهن على إياقه عند المدرتين وبرهص المدرتين على أنه رده إلى الداهن
 وأبق عنه ابن سماعه عن حماد قال خذ برهصا المدرتين لأنه قد يأتى عند

ملاحظة
 بعد موت المرأة
 رجلان ادعيا
 شاكها
 في اختلافها

فياخذوه

فياخذوه وبدرة وقع الاختلاف بين الداهن والمدرتين في ولد المرهونة فقال
 المدرتين ولدت عندي فالقول للمرتين لأنه في يده ولم يقر بأخذه من غيره و
 لو قال المدرتين ارتنت الامم والولد جميعا وقال الداهن بل الام وحدها
 فالقول للداهن لأنه منكروا أن ادعى المدرتين الرهص مع القبض يقبل
 برهصا عليه ما وان ادعى الرهص فقط لا يقبل لأن مجرد عقد الرهص ليس
 بلازم وان حجج المدرتين الرهص لا يسع بينة الداهن على الرهص لأنه ليس
 بلازم من قبل المدرتين وسواء شهد اليهود على معاينة القبض أو على أقرار
 الداهن به عند الامم أخرا وطهروا قولهما برهصا أنه رهص منه عبد أبي أو
 الغين بألف وانكره المدرتين ولا يعلم حال العبد يسقط الدين وبدرة الباقي
 من القيمة إلى الداهن لأنه صار غاصبا بالانكار ولو أقر بالداهن وموت العبد
 المدرتين لا يضمن الزيادة لأنه أمين فيها ويدخل البناء والشجر في رهص الأرض
 والدار وان لم يذ كر كذا في البيع ويدخل الزرع في رهص الأرض والثمار في رهص
 الشجر بل لا ذكر بخلاف البيع لموقوف رهصه الرهص على وضوئها **الفصل السادس**
 في قبضه والرهص لو مثل لارية لا يملك المدرتين المطالبة بالدين بالمعصية
 فإذا حضر لا يدفع إلى الداهن بلما قبض الدين وأن قال الرهص في بيت
 في هذا المصرف أعط الدين فإذا طهرك فخذ الرهص لا يؤمر الداهن بدفع الدين
 بل الحكم ما ذكرنا وأن لقيه في بلد آخر يؤمر بداء الدين لأن مؤنة الرد على
 الداهن فإذا زعم الداهن طهرك يحلف المدرتين ما تولى الرهص ويؤمر
 بالاداء ورهصه عبد أبي بألف وقبضه النصف ليس له قبض أحدهما أما إذا
 قال رهصتك معدين كل واحد بحماية قال في الزيادات ذلك وفي
 كتاب الرهص لا حتى يؤدي الجميع وكذا لو كان الدين من جنس واحد
 وقيل ما ذكرنا في كتاب الرهص وقولهما في الزيادات قول حماد وقيل في
 المسألة روايتان وهو الأصح ولو رهص كل واحد على حدة له أن يأخذ
 أحدهما إذا قبض دينه **نوع** في حق المدرتين فيه مات الداهن عن ديون
 فالمدرتين أحق به كما في حال الحيوة والدين الغائب كالصحيح حال الحيوة
 وأعطت صحته إذا تقابضا وتناقضا الغائب فللمرتين حبس الرهص الغائب
 حتى يؤدي إليه الداهن ما قبض وبعد موت الداهن المدرتين بالمهر
 الغائب أو من سائر الخدماء وهذا إذا طلق الدين الرهص الغائب
 أما إذا سبق الدين ثم رهص فاسد بذلك الدين ثم تناقضا بعد قبضه
 ليس للمرتين حبه لاستيفاء الدين السابق وليس للمرتين أولى من
 سائر الخدماء بعد موت الداهن لعدم المقابلة هكذا لف والنسب خلاف الرهص

ملاحظة
 وقع الاختلاف في ولد الرهص

ملاحظة
 في الرهص الفاسد المرتين أولى
 من الرهص الصحيح إذا سبق
 من الرهص ما بعد موته

السابق او الدين الملاحي لان الداهن قبضه بمقابلة الرهن فغناه العقب السابق
 فيثبت المقابلة الطعنية ثم وغلاف الرهن العقب تقدم الدين او تأخر لصلى الرب
 وبه المقابلة للمرتبة اذ ارد الرهن كان ما وبها لساير الغلة **نوع** في
 مقدمتها فيه اعتق الداهن المحدث الرهن والمحدث يستع العبد فينظر الى
 قيمته يوم العقب او الرهن فيبيع في الاقل من طول الاثم يرجع به على الداهن
 اذا ايسر ويرجع المحدث ما بقي من دينه على الداهن ان فضل والمشير
 كالعتق الا انه يبيع في كل الدين لانه على ملك المولى لم يخرج بالتهدير عن ملكه
 لا يرجع على مولاه ببيع خلاف المعتق اجبر المحدث الرهن من اجنبه بلما
 اجازة الداهن فالغلة للمحدث ويتصدق بها عند الامام وتجد كالغنا فيصدق
 بالغلة او يرد عليها المالك وان اجبر بامر الداهن بطل الرهن والاجر للداهن
 وقدمت وكذا لو رهن من غيره باذن الداهن بطل الرهن الاول ولا يعود
 الا برهن جديد وان اتلف المحدث الغلة في هذه الصورة منها ولا يضمن
 ان يهلك لانه وكيل المالك وان استعمل الرهن بلا اذن الداهن وهلك
 الدين لما مر بخلاف التلف حال الاستعمال باذن الداهن لما مر وكذا لو اعاره
 الداهن او المحدث من اجنبه باذن الاخر وهلك في يد الاجنبه لا يقطع من
 الدين والمحدث اعادته يده لما مر ان لا اعاره بنعمه ضمان الداهن ولا يرفع
 عقد الرهن ويهدى الاجارة والرهن يبطل عقد الرهن لا يهدى الوديعة ولو كانت
 الموهونة في يد المستعير رهنه كان او مدينه او اجنبيا فالرهن رهن رهن
 ثوبابا وى عشرين بعثة واذن للمحدث في لبه فليس ينقص ستة دراهم
 من لبس المحدث بالاذن ثم لب ثانيا بلا اذن فنقص اربعة ثم صنع الثوب
 وقيمة عشرة يرجع المحدث على الداهن بدرهم لانه رهن بعثة وقيمة عشرون
 صار كل درهمين رهنه بدرهم فيذهب الستة وجب له على الداهن ثلثة لانه
 ذهب باستعمال الداهن حكى لانه استعمل حكى بامر المحدث بالامتنان فاذا
 ذهب اربعة بعده باستعمال المحدث بلا اذنه وجب ضمانه على المحدث
 فلما هلك وقيمة عشرة صار مستوفيا حقه بالهلاك وجب للداهن على
 المحدث اربعة والمحدث على الداهن ثلثة وضارت الثلثة بالثلثة بقي علم
 المحدث درهم احتب بجهة وبق له ان تمام حقه درهم حصول النعمة بحقه بالهلاك
 وثلثة بالمقاصة ودرهم بالا حساب فاخذ درهمين لا غير التي لان المحدث
 في كسب المخرق وضاع بالسقوط يضمن كل الفاضل من الدين ايضا قال للمحدث
 اعطيه للدلال للبيع وضحك منه فدفعه الى الدلال وهلك في يده لا يضمن
 المحدث ولو باع المحدث ما يخاف عليه الفاضل من المثل من الرهن كالدين

فيهم ١٨
 فيهم ١٩
 فيهم ٢٠
 فيهم ٢١
 فيهم ٢٢
 فيهم ٢٣
 فيهم ٢٤
 فيهم ٢٥
 فيهم ٢٦
 فيهم ٢٧
 فيهم ٢٨
 فيهم ٢٩
 فيهم ٣٠

التي الخاتم الموهون
المحدث في كسبه
المخرق وضاع
 يضمن ١٢

والثمن

والثمن وكذا انفس الرهن اذا كان مما يخاف الفاضل باذن الحاكم ويكون
 غنما رهنا وان باع بلا اذن القاضى ضمن وليس للحاكم بيع الرهن اذا كان
 الداهن مغل عند الامام لانه لا يدرى لغيره على المدينين وفي المنية للمحدث
 بيع الدين باجارة الحاكم واخذ دينه اذا كان الداهن غائبا لا يعرف قبضه و
 لامونه وفي العتاق استأجر المحدث الارض الموهونة بطل خلاف الاعارة وان
 استأجره فاسدا او وصل اليها ومضى زمان مقدار ما يجب منه من الاجر بطل
 ان لم يصلح منه من الاجرة بطل الرهن وان اخذ المحدث الارض مزارعة بطل
 الرهن ان البذر من المحدث فان من الداهن لا يبطل وكذا من اجبر داره من
 غيره لم رهنها منه صح الرهن وبطل الاجارة واذا باعه باذن المحدث صح ويكون
 الثمن رهنا مكانه قبض الثمن من المشتري او لا لقيام مقام العين والدين وان كان
 دينه لا يبيع رهنه ابتداء لكنه يبيع رهنه بقاء كالعبد الموهون اذا قتل يكون رهنه
 بقاء صح لو تلف الثمن على المشتري يكون من المحدث ويبطل دينه كما لو كان في
 يده ولو جبر المحدث العتق او قطع الثمن جبر اذن الحاكم لا يضمن خلاف البيع
 لان القطع لحفظ الملك في العين والبيع يحفظ المال به وهذا اذا جبر المحدث
 ولم يحدث نقصا وان احدث نقصا ضمن ويبطل كل الدين ولو شاة او بقعة
 يخاف عليها الهلاك فذبحها المحدث ضمن قياسا وانما فاقطاعه ان كل تصرف
 يزيل العين عن ملك الداهن كالبيع لا يملك المحدث ولو فعله ضمن وان فيه حفظ
 المال عن الفاضل اذا كان بامر الحاكم وكل تصرف لا يزيل العين للمحدث
 ان يفعل وان فعل بغيره غير الفاضل اذا كان فيه حفظ وحفظ **كتاب**
المضاربة فيه ثلثة فصول الاول في المقدمة المضارب شريك رب المال و
 رأس ماله المضارب في الارض والتصرف لا يبطل بالشروط الفاسدة وكوشة
 من الدرع عشرة دراهم فذبت لانه شرط بل لقطع الشراكة ولا يجبر المضارب
 على العمل ولارب المال على التسليم شرطان بخلاف الكوفة فيخرج الى البصرة ضمن
 بالشري معه الفان قال لربي دفعت اليك الفاء ورجيت الفاء وقال رب
 المال كلاهما رأس المال فالقول قول المضارب ولو قال دفعت الفاء لربي
 ورجيت وقال رب المال بل بضاعة فالقول لربي المال وفي المضاربة الفاسدة
 اذا عمل ورجع فالرب لرب المال وعليه وضيعته وللعامل اجر مثل عذري او
 ولكن اجر المثل بالعام لم ينع عند محمد بن ابي له وعنده الثاني لا يجاوز به المسح ولو
 تلف المال في يده له اجر مثل عمله ولا ضمان عليه وعند محمد يضمن قبل المذكور في
 الكتاب قول الامام بناء على مسألة اجبر المحدث وفي الثاني لا يضمن وفي
 المضاربة الصحيحة والفاسدة سواء ولم يذكر خلاف وبه يقع دفع اليه الفاضل

مطلوب
 للدين ببيع الرهن
 باذن الحاكم
 او كان الرهن
 غائبا

احوال المضاربة

مطلوب
 وقال رب المال بل
 بضاعة

مطلوب
 الاضمان على المضارب
 او على غيره

وقال خذه مضاربة بالثلث او النصف جاز وما شرط فهو للمضارب والباقي
 لدب المال **الفصل الثاني** فيما يملك المضارب ومالا يملك مضارب معه الف فاشترى بها
 ثيابا ففقدوها وحملها بجاية من عند نفسه وكان قال له رب المال اعمل بربائك او لم
 يقل فهو متطوع لانه لو جاز على رب المال صار رب المال مستدينا عليه ولم يأمر
 رب المال بذلك وقوله اعمل بربائك لا اثر له في الاستدانة لانهما ليست من اعمال
 المضاربة ومجملته ثلثة اقسام قسم هو من المضاربة ويتوابعها وهو يملك لمطلوع
 المضاربة قاله اعمل بربائك او لا كما لا يدع والاعارة والاستيجار والاجارة والقرن
 والارتمان وقسم مطلق بالمضاربة وان لم يكن منها فيملكه اذا قيل له اعمل بربائك كدفع
 مضاربة وطلط بجاله او جال غيره والثالث ما ليس منها ولا مطلق بها ولا يملكه
 وان قيل له اعمل بربائك كاستدانة على المضاربة والاقراض والعقود والكتابة
 والتدبير والطبحة واصبر النجج او لمل بجاية من عند نفسه او قصرها ولا يصير
 في المال لان العنصرة ليست بعين مال قائم وفي المضاربة المطلقة له شري
 العن وفي المقيدة لا ولا يملك الاستيجار امره بالبيع من فلان فباع من غيره
 ضمن بخلاف ما لو وكله بالشري من فلان فاشترى من غيره لا يضمن ذكره
 في الوكالة وفي رواية المضاربة يضمن في الوجهين دفع الى رجل الف بالنصف
 ثم دفع اليه الف اخذ بالثلث ولم يقل فيها اعمل بربائك وخطبها لا يضمن وان
 رجع فيها اقتسم نصف الربح انصافا ونصفه اثلا فامضارب لا يملك ان
 يضارب اذا لم يقل له اعمل بربائك ولا يضمن بنفسه الدفع الى الثاني فان عمل
 بيحا او شري صار محالفا ورب المال باختياره يضمن الاول او الثاني فان
 ضمن الثاني رجع على الاول وان ضمن الاول صحت المضاربة بين الاول والثاني
 امره بان يضارب بما عليه بالنصف فاشترى والمشتري للمديون والدين على طاله
 بناء على عدم صحة التوكيل بالشري بما عليه عند الامام بلا تعين البايع او المشتري
 ولو كان الدين على ثالث فقال اقبض مالي على فلان واعمل به مضاربة جاز وكذا
 لو دفعه ففقدناه وقال اعمل بثلثه بعد بيعه مضاربة جاز ولو قال للغاصب او المستوفع
 او المستضعف اعمل بما في يده من المال مضاربة جاز وقال زيدا لا يجوز في الغصب قلنا
 كون المال مضمونا عليه لا يمنع صحة الامثال فاذا امثل انتفى الصانع ولا يقع مع
 بقاء الدافع عاقد اكان الدافع او لا كالباب والوصي اذا دفع الى غيره مضاربة
 وشرط معه ان يعمل الصغير فيه ايضا ولو شرط على نفسه ما صح لانها يملك ان
 ان يأخذ امال الصغير مضاربة لانفسها فيملك ان المشاركة مع غيره **نوع**
 فيها يجوز ان يشترط من الربح ومالا يجوز كل شرط اوجب جهالة الربح افسدها
 لان الربح معقود عليه وجهالة في العقد فيه وان لم يوجب جهالة صحت وبطل

الاب والوصي
 يملكان ان يأخذ
 مال الصغير
 مضاربة لانفسها
 ١٢

الشرط

الشرط لان الشرط الفاسد لا يؤثر في فسادها كما لو شرط الوضيفة على المضارب
 لانه لا يؤدي الى قطع الشركة في الخارج قال م شرط للمضارب ثلث الربح وعشرة
 دراهم في كل شهر ما عمل جازت وبطل الشرط وقال في المزارعة لو شرط بثلث
 الخارج وعشرة في كل شهر للمزارع تبطل المزارعة قيل الرواية في المزارعة
 رواية في المضاربة فيكون في المسئلة روايتين وجه الفاء قطع الشركة في
 الخارج وجه الطوازي انه انغقد على ربح ففقد لم عطف عليه شرطا زائدا فيفقد
 الشرط كسائر الشرطوط الفاسدة والكسج الفرق بين المزارعة والمضاربة
 لان معنى الاجارة في المزارعة اظهار لانها لا يبيع بلا بيان مدة وفي المضاربة
 لا شرط ببيانها فلي رجحت معنى الاجارة فالاجارة مما تبطل الشرط الفاسد
 وفي المنتع كل شرط فيها ليس من نفسها لا يفسدها ولو فيها بفسادها بانه دفع
 اليه الفاعل النصف وعلى ان يدفع رب المال الى المضارب شيئا للمزارعة
 سنة او دارا للكنة سنة تبطل الشرط وجازت المضاربة ولو شرط المضارب
 لدب المال ان يدفع له ارضا او دارا سنة ففقد لانه جعل نصف الربح
 عوضا من عمله واجرة داره دفع اليه الف وقال ان اشترى بها ثيابا
 فله النصف وان دفعها فله الربح وان اشترى شعيرا فله الثلث وما شترى
 اسحق المشروط فان اشترى بربا لا يملك بعده شري شي اخر لو وقع الشري
 والعقد عليه ولو شرط على ان يكون النصف على المضارب اذا اخرج الى
 السفر تبطل الشرط وجازت وعن الثاني دفع اليه على ان يبيع في دار رب
 المال او دار المضارب جاز ولو على ان يسكن رب المال داره او المضارب
 داره لم يجز وقوله لم يجر عيتم الشرط وعيتم المضاربة فذه على ان كل نصف
 الربح او ثلثه جاز وله المشروط والباقي لدب المال لانه ثأؤ ملكه والمضارب
 يحن بالشرط ولو قال على ان لي نصفه صح استي ان لا يستدعاها الشركة
 فيبيان حصته احدكما يتعين حصته الاخر ضرورة وجه القياس انه لا حاجة الى
 البيان في جانب فصار كما انه سكت ولو قال لي نصفه ولك ثلثه جازت
 وللمضارب الثلث قال ما رفقنا الله بيننا صحت لانه للمساواة قال الله ان
 الماء قسمه بينهم **نوع** في الاعاظ وما يكون شرطا سنة دفعت على ان تعمل
 بخوارزم او لتعمل بها بخوارزم او لتعمل بها طر وما او مدفوعا او فاعل في خوارزم
 او قال دفعت اليك مضاربة بخوارزم او قال دفعت اليك مضاربة فافعل
 بخوارزم او اعمل فيها مشورة لا يفد واصل انه ذكر عقب لفظ المضاربة ما لو
 اعتبر ابتداء لا يبيع بان كان لا يستقيم الا ابتداء به ومنه نعلق بالتقديم يصح
 ويعتبر تعليقا ولو ذكر ما يستقيم الا ابتداء به لا يبيع تعليقا بل ابتداء وما



دنية تعلق بالتقديم

ينقذ مضرته باللفظ خذ واعمل بها على ان لك ثلث البيع او خذوا ببيعها
 متاعا فما فضل فلك كذا صح لانه اني بعنا بها فذهذه الالف واشترها ثوبا
 مبروتا بالنصف ولم يزد الشري وليس له البيع لانه ذكر الشري ولم يذكر البيع
 كان وكاله فخالصة وله اجر مثله لانه اوتى منافعة ولو باعه بلا اذن المالك ان
 لم يظهر بالمشترى ضمنه لان متعده وان اجاز المالك البيع والمال قائم جاز
 في الفصول وان لم يعمل بقاء المال وطهارة جاز ايضا لان الاصل في كل ثابت
 دوام صح يعلم ظاهرا فكان شرط الاجازة وهو بقاء محل البيع فلا طهارة لوجود
 في زو لو قال خذ بالنصف جاز استحقاقا لان الاخذ لا يفتقر لاجل العوض
 فكان العوض للمحل المذكور بقدره وهو لا يحصل الا بالبيع والشري فانه منع
 ابيع مبروتا بالنصف يجوز الاجازة عليه دفع الف مضرته على ان يكون البيع
 فصناعة وعلى ان يكون كله للعامل اقدار **نوع فيما له ان يعلم** دفع
 اليه الف مضرته بالنصف ولم يزد منه مضرته مطلقة بشري ما بدا
 ويعمل على التجارة ويبيع بالنقد والنية ويتاجر البيت للمحفظ والسفينة و
 الدابة للحمل وله ان يوكل بكل ما يملك ان يجعل لعدم حصول المقصود بدونه و
 لا يملك الاستدانة وان رهن من متاع المضاربة بما استدان ضمن لا تقصر
 الدين لذوها عليه فاذا رهن من متاع المضاربة بما استدان ضمن لا تقصر
 الدين لذوها عليه فاذا رهن من متاع المضاربة فقد اوفى وفي دية الطاق
 من مال رب المال وان اذن له رب المال في الاستدانة فالدين عليها ايضا
 وان باع شيئا واخر ضمن جاز لان الوكيل يملك وكذا المضارب غير ان
 الوكيل اذا اضر ضمنه والمضارب لا لانه يملك اقاله العقد ثم البيع ثمة لا
 الوكيل ولو احتال على موثرا ومعه جاز لانه من عادة التجار ولا يقصر و
 لا يأخذ الشفعة الا اذا اضر على ذلك وله المافرة به الا اذا نهاه المالك عن
 الخروج عن البلدة اشترى او لا والاصل ان المالك لو خصص بعد العقد فان
 كان لم يشترى بغيره وفيه المال عين صح بغيره كالا لانه يملك العزل
 وكذا الذي عن بعض مقتضى العقد فاما بعد الشري فلا يقع الذي عن كل ما استغنى
 باطلاق المضاربة ولا يعمل بغيره لان حتى التصرف ليعظم الرجح ثابت فالنهي
 يبطل حقه فيه الا اذا نص على ان يبيع بالنية ولانه اذا لم يملك عزله لا يملك
 تخصيصه لانه عزل من وجه وقبل النقد لا يملك العزل فلا يملك التخصيص ايضا
 فاذا نهاه عن المافرة بعينها لم يبيع بغيره في المشهور لانه ملك السند باطلاق
 العقد وعلى الدواية التي لا يملك السند لا يتبعيم التفويض ببيع واما اذا نهاه
 عن الشري وظل المال جاز لانه بمنزلة الذي قبل الشري وموت رب المال

مطلق
 موت رب المال
 لعزله

ينقذ

ينقذ علم او لا فلا يملك الشري المبتدئ ويملك بيع المشتري لنقد المال ولا يملك
 المافرة لانها العقد بخلاف الذي عنهما مع بقاء العقد ولو اضرجه الى مضرته الى
 لا ضمن لانه يجب عليه تسليمه فيه ويملك كل ما هو امر عام معروف بين الناس ولا
 يملك ما لا يعمل به التجار ولا ما هو من رتب المال ولا الى اجل لا يبيع به التجار ولا الى
 الشهر الذي يبيح ما به التجار ولو قال له اعمل بديك ثم يبيع وقال لا تعمل بديك
 قبل العمل صح ولو قال لا تبيع من فلان ولا تشتري منه صح ولو قيل العمل دفع اليها فليس
 لاحد من التصرف بلا اذن الاخر لانه رضى بديها وان كان قال اعطاك بديك وبان
 الشريك الاخر له ان يعمل لحصول الاذن والمضارب يملك الشري الفاسد
 المشتري فاما يملك بالقبض لحصول الرجح ولا يملك شري الدم والخر والخرير وام
 الولد والمهتر يعلم او لا لعدم حصول الرجح لعدم امكن بيعه والاذن ولو عاين تناول
 ما يحصل به الرجح ولو اشترى بالائتمار بين الناس فيه لا يملك المالك وان قال
 اعمل بديك لانه متبرع ولو باع بما لا يتقرب بين الناس جاز عده خلافا لهما اذا
 قيل له اعمل بديك قال ابو ابي يملك كل خلا الاقراض والاستدانة والسفينة
 والشري بما لا يتقرب مات المضارب والمال عروض فولاية البيع لوصي المضارب
 بخلاف الولد في الرهن وقيل للموصي ولرب المال معا لان المشتري بينهما وان
 مات رب المال والمال نقد بطلت المضاربة في حق القصرات فان عرض في
 حتى المافرة بطل لا في حق التصرف فيملك ببيع بالعوض والنقد ولو اضر او اشت
 شيئا فمات رب المال وهو لا يعلم فاتي بالمتاع مصداق فتنقذ المضارب في مال
 نفسه وهو ضامن لما يملك في الطريق للمضارب قبل موت رب المال ثم مات لم يضمن
 ونقطة في سعة اطلاق المضاربة ثم قال لا تعمل بها الا في الحطة فان كان رأس المال
 قابلا في يده صح منه لانه يملك الفسخ في كل التصرفات فذا في بعضه وان اشترى لم
 يبيع لانه لا يملك الفسخ فكذا النهي واذا باع العروض وصار نقدا لم يملك التصرف الا
 في الحطة فان اشترى ببيعته دون بعض لم يكن له ان يشري بما بقي غير الحطة
نوع في الاختلاف مقتضى المضاربة العموم والقول للمضاربها والتخصيص عارض
 لا يثبت الا بالنية واذا اتفقا ان العقد وقع خاصا واختلفا فيما يخص العقد فيه
 فالقول لرب المال لان اتفاقهما على العود عن الظاهر والاذن يستفاد من قبله
 فيجوز قوله امرك بالاجازة في البيع وادعي الاطلاق في القول للمضارب لا دعائه
 العموم وعن الحسن عن الامام نعم انه لرب المال لان الاذن يستفاد منه فان بطل
 فان نص شهودا عاما لانه اعطاه مضاربة في كل تجارة فلهي اولى لا بنية الزيادة
 لفظا ومعنى وان لم ينصوا على هذه الحرف فلهي المال وكذا اذا اختلفا في المنع من
 السفر لا يقتضي المضاربة اطلاقها على الروايات المشهورة قال المضارب في

ميب

لان المال

مطل
المال نقد فالمضاربة
بالمالك بموت المضارب

نقد فان ساء المتاع جاز بيعه
لغيره حتى البيع
ولو خرج من ذلك لا يجوز

مطل
الاصل العموم والتخصيص عارض

في بيان العموم اصل والتخصيص عارض لا يثبت الا بالنية

في الطعام ورب المال قال في الكد باس فالقول له وان برهنا فلمضارب لان
 رب المال لا يحتاج لاثباته والمضارب يحتاج لاثباته لدفع الضمان عن
 نفسه وان وقتا فالوقت الاخير اولى قال في رأس المال الفان وشترت الثلث
 وقال المضارب الف وشترت النصف فالقول له رب المال في الدرع والمضارب
 في رأس المال وقال في ذلك رب المال فيها لانكاره للاستحقاق وقلنا اختلفا في
 قدر المقبوض الا يرى انه لو انكر القبض القول له انما الدرع يستفاد بالشرط
 وهو ينكره في الزيادات ولو كان في يد المضارب قدر ما ذكرناه فقبض من
 رأس المال او اقل فالقول له عندهم جاء بثلاثة آلاف وقال الف مضارب
 والف بضاعة او دين او ودية والف ربع فالقول في البضاعة والودية
 والدين للمضارب في الاقاويل كلها لان من في يده شيء فالقول له الا ان
 يقر لعينه وعليه اليقين ومن اقام على ما ادعاه من قبيل برهانه
 فالمالك يدعي فضلا في رأس المال والعامل في الدرع قال رب المال المشتري
 لك الثلث مع عشرة وقال المضارب لابل الثلث ففقط فالقول للمضارب
 لانه لا تقع له الاضاد العقد فتوافقهما على العقد جمل على الصوة وان برهنا
 بنيت رب المال اولى لاثباته زيادة شرط ولو قال رب المال ثلث الدرع
 الا عشرة وقال المضارب الثلث لا غير فالقول له رب المال لانكاره زيادة
 تدعيها لا يقال اتفقا فتمت على العقد اتفاق على الصوة لاثباتنا وقع الاختلاف في
 قدر المشتروط فاذ انكر الزيادة يعتبر انكاره وان تعلق به الضاد لان الاظهار
 مفيد في الجمل برهنا رب المال على شرط النصف والمضارب على انه لم يثبت
 شيئا فثبت المال اولى لان برهنا المضارب على النفي فالمشتري اولى
نوع في خلاكم ما لها ثلثة قبل التصرف في بطلها لغوات الحق فالقول في
 المضارب لانه امين كالمودع ولو تلفها المضارب او انفقها او اعطاه
 رجلا وانفقها ذلك الرجل لم يبق المضاربة لانه صار مضمونا عليها وانفقها
 مع المضاربة لا يجتمعان وعن الامام انه ان اخذها من الذي اتلفه له
 ان يشتري به على المضاربة لانه اخذ العوض فصار بمنزلة الثمن وعن محمد
 انه اذا اقرضه ثم رد المستقرض عليه عين الدراهم فالمضاربة على حالها ولو
 التفتى وان مثله لا لان التفتى استقرض بالضمان وحكم المضاربة لا يجمع
 مع الضمان وان اشترى بمالهها وهلك قبل بقدها رجع على رب المال ثانيا
 وثالثا بخلاف الوكيل بالشراء فانه يرجع بالثمن مرة والجمع رأس المال
 ولو تصدق به صار لالف العين واشترى به وهلك المال قبل بقده
 ضمن المضارب الدرع ورب المال ثلثة الاربع وصرار رأس المال العين

مطلق
 حكم المضاربة لا يجمع
 مع الضمان

وخمسائة

وخمسائة كل ما ضمنه رب المال وخرج قدر خمسية عن المضاربة لما قلنا ان
 المضارب ضمنه والضمان لا يجمع المضاربة وكان حق المضارب يظهره
 الدرع والدرع يتحقق بعد القسمة واذا قسم لا يجوز ان يكون للمضارب رأس المال
 في المضاربة فان دفع ضمان رب المال لان كون رأس المال له لا ينافيها واذا
 بيع المشتري هذا باربعة آلاف واخذ رب المال العين وخمسائة رأس ماله
 والمضارب خمسية مع ما يخصه من الدرع يبقى الدرع المشترك خمسية بينهما
 على الشراطين من اشتري جارية بالعين لتساوي الف الف ربع وضاعتا
 قبل النقد للبايع على المضارب الدرع وعلى رب المال الف وخمسائة ولو كانت
 لتساوي العين والشري بالف وهي للمضاربة فضاعت عن رب المال كلها
 لان الشري وقع بما هو رأس المال والدرع انما يظهره الثاني فيكون الضمان
 على رب المال تقاض المضارب جارية رب الف الفين بامه تساوي الف الف
 قبض المشتري قبل تسليم المبيعة ومائتا غنم الدرع المضارب وثلثة الارباع
 رب المال لانهما لما تباثا قبل التسليم انفق البيع ووجب الرد وقد عجز فبيع
 قيمها وهي الف الف والحكم في المشتري بالعين ما ذكرناه ولو كانت قيمة المشتري
 الف الف جارية المضاربة العين لم يرجع على رب المال شيء لان المضمون معنا
 لا يرد على رأس المال وانما يملك المضارب ذلك اذا كان قال له رب المال
 اشترى بالقبول والكثير والافشاه على هذا الوجه لا يبيع المشتري المضارب
 عبدا بالف وفقد المال فقال رب المال اشترى به على المضاربة ثم ضاع
 وقال المضارب اشترى به بعد ما ضاعت وكنت اري ان المال عندى فالقول
 للمضارب لان الاصل الشري لنفسه حتى يدل الدليل على خلافه ولو قال رب
 المال ضاع قبل الشري وقال المضارب لابل بعدها فالقول له رب المال لانه
 يدعي على رب المال الرجوع بالثمن وهو ينكر وان برهنا فالمضارب لانه يثبت
 الرجوع منها عن الخروج عن مله المضارب هو فيه ليس له ان يخرج عنه
 الا الى البلد الذي فيه رب المال اسفنا حال حيوة رب المال وقامة اخذ
 من رجل الف ومن رجل آخر الفين مضاربة بنتن اذا سافر فمزمها على قدر ما لها
 اعطاه الف مضاربة واخذ الف بضاعة فالتفتة اذا سافر فمزمها على مال المضاربة
 الا اذا اخلص علمه في البضاعة فيفتق من مال نفسه صار ماله ديونا فربها رب
 المال عن التقاض خوفا من الائلاف ان فيه ربع فالتقاضى على المضارب و
 الا يقال له وكل رب المال في التقاضى وعن الثاني دفع الف مضاربة ف
 جارية تساوي العين ثم مراه رب المال عن البيع شيء فقال المضارب
 ابيع حصتي بالشيء ليس له ذلك لان الدرع لم يظهره قبل البيع فلا يملك النصف

مطلق
 انفق على الخروج من البلد
 اذا سافر فالتفتة

مطل
صار المال متاعاً
ولا يجوز لرب المال
أن يبيع

في حصته أو أصار مال المضاربة متاعاً ليس لرب المال أن ينهيه عن البيع
شيء وعن الطزوح عن البدة ولا يبيع شئ من المال المضاربة وتعد ما نص
صح الكل أخرج هذه الألف إلى خوارزم فارجت في الذهب أيضاً وما
رجت في العود اثلاثاً أو قال جارجت في هذا الشهر أيضاً وفي الشهر الثاني
اثلاثاً صح والرج على المشروط وبه نأخذ ولو لم يقل له رب المال على براك
لكن العادة أن المضارب في تلك البدة يخالف رب المال لا بأس بالخلاف
لكن لا يدفع إلى أخذ مضاربة ولو دفع لا يضمن قبل الفعل وعن الإمام أنه لا
يضمن بالفعل قبل الرج إذا أراد أن يضمن المضارب المال بقدره رب المال
منه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يملكه إلى المستقرض مضاربة ويستعين به في العمل
فإذا حصلك فالقرض عليه وإذا رجع فالرج على ما شرط وأخرى أن يقضيه
من المضارب الأدرجاً ثم يتركه إن كان غنائماً على أن يكون من رب المال
الدرهم والباقي من المستقرض والرج على ما شرط ويعمل المستقرض خاصة
فإذا حصلك فالقرض عليه والرج على المشروط نزل حاناً ومعه ثلثه فخرج
الاثنتان وبقي الثالث فخرج الثالث أيضاً وترك الباب مفتوحاً وصنع
أن كان يجهد على الحفظ لا ضمان على المضارب وأن الضمان عليه وأن كان
لا يعتمد ضمن المضارب وكما لو قام أهل السوق واحداً بعد واحد لوتلف
شيء فالضمان على الأخير أعطاه الفأ وقال عمل براك ثم اشترى المقادير
مع شريكه عصباً على الشراكة فأتى المضارب من دفين المضاربة والعصير
المشرك فلما جازى الشريك فالفلج على المضاربة وضمن المضارب لبيته
قيمة العصير ما يخصه وإن لم يقل له رب المال عمل براك ولم يادون له الشريك
أيضاً فالفلج له وضمن مثل الدقيق لرب المال ومثل ما يخص شريكه من
العصير لعدم ادخنها وإن يادون رب المال للشريك فالفلج على المضاربة
وضمن حصته العصير لشريكه وإن يادون الشريك لرب المال فالفلج بينه
وبين الشريك وضمن مثل الدقيق للمضارب أدنى الوضعية ورب المال الرج
فصنع على رأس المال لا يبيع أعطاه دنانير مضاربة ففي وقت القسمة
له استبقاء الدنانير وله أخذ قيمتها يوم القسمة لا يؤمر بالدفع له ولشريكه
الضمان دفع البازنغلة لو أعطاه من مال نفسه له الرجوع للماذن ولأنه
وكذا طم في سائر النوايب اشترى المضارب متاعاً فقال له رب
المال لا يملك وإياه المضارب وأراد إمساكه حتى يظفر ببيع كثير ليس
له ذلك إلا إذا أعطى لرب المال ماله أن لم يكن فيه ربح فيملك المضارب
امساكه ثم إن كان في المال ربح يجبر المضارب على البيع لأنه أجبر إذا

مطل
قام أهل السوق
واحد بعد واحد
فالضمان على الأخير

مطل
وضع المضارب
النوايب

دفع المضارب
الضمان من مال
نفسه له الرجوع
للماذن دلالة

اعطى

اعطى رب المال حقه لا يجبر المضارب وأن لم يكن فيه ربح لا يجبر على بيعه أيضاً
ويقال لرب المال إيمان تأخذه برائس مالك أو يتبعه لنقل له مالك أخذ مالها
من منزل المضارب مالك المال بلا إذن المضارب ونصرف به فيه ورج فيه
فكله لرب المال لا يفسخ المضاربة لأنه لو كان من الراجح كان غاصباً من المالك
يجعل نفخاً اشترى المضارب بماله جارية فأخذ حارث المال بلا أدنه وباعها بالرج
فالرج على الشرط ولا يكون بيعها نفقاً للمضاربة فإن باعها واشترى بها جارية
أخرى وباع الثانية أيضاً بالرج للمضارب ما يحقه من الرج من الأولى لأن
الثانية لأنه لا يملك الشئ على المضاربة فكان مشترى بالنفقة ويكون له الرج
الفصل الثالث في نفقته وموئنته فإذا دام يعمل في المصير فنفقته من مال نفسه
وإن المصير كسباً وهو أقام في ناحية منه ليعمل للمضاربة وإن أخرج من العمران
مع مال المضاربة كان مدة سفره أو لأكسوته وطعامه ودهنه وما يعين به بنابه
ومركبه وعلف المركب وعلف دواب الحبل والكلاب ونفقة غلامه الذين يعملون
معهم في المال وأجرة من يخدم في السفر من الخبز والطحين وقيل الثياب والحناء
وأكل الفاكهة كعادة التجار في مالها على قياس قول الإمام والثاني وعن الثاني
في الممعة والنفقة يحسب من الرج فإن لم ينف من رأس المال وإن سافر
ولم يتفق له شئ من الممعة في مال المضاربة وإن أخرج المضارب مع نفسه
مع ألف المضاربة عشرة آلاف أخرى وسافر فنفقته على قدر المالكين من المالكين
ولا نفقة في المضاربة الفاسدة وكل من يعين المضارب على العمل أو غيره أو
دوابه فالنفقة في مالها لا يجبر رب المال فإن نفقته في مال رب المال والمستحق
نفقة المثل فإذا أزيد منه ففقائه على المضارب في ماله وإن فضل من النفقة شئ
حين عاد إلى المصير رده في مالها فاما الدوا والكل وأجرة الخيالة فنفق المضارب
وعن الإمام أنه في مال المضاربة أيضاً ولو مير على الغاشم وأخذ العشر بجارية
لا يضمن وإن أعطى العشر بل الزام منه ضمن وكذا إذا ضاع شئ من المال لأنه
أعطى خياره إلى من لا حق له فيه فيضمنه كما لو ألقه أو أعطى الأجنبي قال ما جئنا
في زماننا لا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة إلى سلطان طم في
أخذه عصباً وكذا الوصي لأنها قصد الإصلاخ إذا أعطى البعض لخصيص الكل جائز
أصله قلع الخضرم لوح سفينة اليتيم فقام ظالم يأخذ كل سفينة صالحة عصباً
فأشبه ما لو وقع في بيت حريق فتناول الودعة إلى أجنبي لا يضمن صار مال المضاربة
دينار ورب المال في بلد آخر فانفق في سفره وتغاضيه ما لا بد له منه يحسب من
المضاربة لأن سعيه لأجل مالها وبه يعلم أنه إذا انفق في سفره من ماله يرجع
في ماله لأنه قد لا يجد بدها من لا يصل يده إلى مال المضاربة عند حاجته إلى النفقة

نفقة وموئنته

مطل
طمع ظالم وأخذ من المضارب
أو الوصي شيئاً

الآن يزيد نفعه على الدين فلا يرجع بالزيادة لأن نفعه في مال المضاربة لا في ذمة
 رب المال ولهذا إذا سافر بماله وانفق من مال نفسه في طعامه وكسوته وغيره لم يرجع
 على ماله ثم تلف المال قبل الرجوع لا يرجع على رب المال بخلاف ما إذا استأجر دابة
 ليجعل متاع المضاربة أو اشترى طعاما لماله فضاع المال قبل أن ينقضي الرجوع على رب
 المال **كتاب المزارعة** وفيه ستة فصول الأول في صحتها وشروطها
 والمساقاة فاستبان عند هذا خلافا في الخارج لصاحب البذر وإن من رب
 الأرض فعليه أجر مثل عمل العامل وكما يجب أجر مثل الأرض في العاسدة يجب
 أجر مثل البذر والمعاد من لزوم أجر مثل الأرض والبذر أن يجب أجر مثل الأرض
 مكروية وأما البذر فلا يجوز أن يستحق بغير المزارعة وأجر المثل بالغا ما بلغ وقال
 الثاني لا يزداد على المشرط والامام فرغ ما يكملها على قول الجيز لعل الناس لا يفترون
 فيه بذهب ولهذا قالوا الفتوى فيه على قولها وركبها الإيجاب والقبول وشروطها
 منها كونها صالحة للمزارعة وكون رب الأرض والعامل من أهل العقد إلى آخره
 وبيان المدة في المزارعة بشرط والمعاملة يجوز بلبا بيان المدة في الاستئجار و
 يقع على أول سنة يخرج في تلك السنة وعن محمد جوازها بلبا بيان المدة ويقع على أول
 ربيع يخرج زرعاً واحداً وبه أخذ الفقيه وعليه الفتوى وإنما شرط محمد بيان
 المدة في الكوفة وخوطاً لأن وقتها متفاوت عندهم وأبداءها وانتهاءه مجهول
 عندهم ووقت المساقاة معلوم وفي بلادنا وقت الزراعة معلوم ولودفع أرضه
 للمزارعة إلى خمسة سنة مثلاً في فاسدة ومن شرطها التخيير حتى لو شرط عمل
 رب الأرض بغيره ومنها بيان ما يزرع حتى لو لم يبين ذلك بغيره ومنها بيان من
 عليه البذر وعن أبيه بلح أنه إذا كان عرقاً فلا حصة في تلك النواحي أن البذر على
 من يكون لا يشترط البيان ومنها بيان الحصة على وجه لا يقطع الشركة فإن ذكر
 حصة أحدهما إن من لا يزرعه جاز استئجاراً وقياساً وإن أخصه من البزمنه
 جاز استئجاراً وقدمت ومن شرط المعاملة أن يقع المعاملة على ما هو من حد
 النقص بحيث يزيد نفعه بعمل العامل فلو تناسى عظمه لا يقع وحكمها بنفوت
 الحكم الملك في منفعة الأرض وأن كان البذر من جهة المزارع والشركة في
 الخارج والمعاملة لازمة من الجانبين فلو أراد أحدهما السفسد لا يفسد الآخر
 والمزارعة لازمة من قبل من لا يزرعه فلا يفسد بلا عذر وغير لازمة من عليه
 البذر كرض العامل أو كونه سارقاً يخاف على طامعه منه أو يلقى صاحب الشجر
 وبين قاذق اضطر إلى أدائه من ثمنه وترك السفر ليس بسبب ظاهراً وبالقضاء
 البذر لزمت المزارعة من الجانبين والمزارعة على سبعة أوجه الأول أن يكون
 الأرض من أحدهما والباقي من الآخر أو يكون العمل من أحدهما والباقي من الآخر

أحوال المزارعة
 مطبوع
 الخارج في المزارعة
 الفاسدة لصاحب
 البذر

الفتوى على قولها
 على جواز المزارعة

في جواز المزارعة
 بلبا بيان المدة
 عند محمد وعليه
 الفتوى

حصة محمد

التميز

في جواز المزارعة
 بلبا بيان المدة
 عند محمد وعليه
 الفتوى

والمزارعة
 على سبعة
 أوجه

أو الأرض

أو الأرض والبذر من أحدهما والبذر والعمل مع الآلات من آخره والكل جائز
 لأنه إما استئجار الأرض أو استئجار العامل ليعمل بالآلات صاحب الأرض أو استئجار
 العامل ليعمل بالآلات نفسه والدراية أن يكون البذر من العامل والبذر لصاحب
 الأرض وهذا فاسد في ظاهر الروايات وعن الثاني أنه يجوز والفتوى على ظاهر
 الرواية لعدم ظهور التنافس بين نفع البذر والأرض فلا يكون شيئاً فصار كما لو كانت
 البقرة من أحدهما فقط واستئجار البقر على بعض الخارج فاسد الخامس البزمن
 واحد والباقي من آخره فاسد لما ذكرناه والسادس البذر والبزمن من
 واحد والباقي من آخره فاسد السابع البذر من واحد والباقي من آخره
 وأنه فاسد أيضاً وعلى هذا لو أخذ رجلان أرضاً رجل على أن يكون البذر
 من أحدهما والبقر والعمل من الآخر لا يقع فلو ذهب الزرع لا يضمن صاحب البذر
 البذر فكل ما لا يجوز إذا كان عن واحد لا يجوز إذا كان عن اثنين رجل قال
 ليعمل عمل في أرضي ببذري بنفك وعبيدك وأضربك فاضرع فكلها له جاز
 فيجعل العامل مغيثاً لرب الأرض ولو كان الكل لك جاز ويجعل مغيثاً للأرض
 مقرر صالة البذر يدفع بذراً إلى صاحب الأرض على أن يزرع فيها والخارج بينهما
 بضمان لا يقع لما مر والخارج لصاحب البذر وعليه أجر مثل الأرض وعمله آخر
 الأرض أم لا فإن قال له على أن الخارج لصاحب البذر جاز ويكون مغيثاً للأرض
 ولو على أن الخارج له جاز والبذر فرض عليه قال لا يضارعه في أرضك
 على أن الخارج لك لا يقع والخارج لمن له البذر وعليه أجر مثل الأرض والعامل
 لأنه لما قال إن زرع لي بقي البذر على ملكه ولو قال أزرعه في أرضك لنفك على أن
 الخارج لم يقع والخارج لصاحب الأرض وعليه مثل البذر لصاحبه لأنه لما قال
 له أزرعه لنفك صار واحداً والبزمنه دفع إليه أرضاً لبزعه ببذره وبقره
 ويجعل معه هذا لا يجنب على أن الخارج بينهما أم لا ثم يجر بينهما وبين الأجنبي ويجوز
 بينهما وثالث الخارج لرب الأرض والثالث للعامل وعلى العامل أجر مثل عمل
 الأجنبي ولو كان البذر من قبل رب المال جاز بين الكل ولو قال أزرع أرضي
 ببذرك على أن الخارج كله لك فهذا الشرط جائز ويكون صاحب الأرض مغيثاً
 لأرضه ولو قال أزرع في أرضي كذا من طعامك على أن الخارج لم يجر والخارج
 لصاحب البذر وعليه أجر مثل الأرض طعن عليه وقال ينبغي أن يكون لصاحب
 الأرض ويجعل العامل مغيثاً له معيناً لنفسه والجواب أن الإنسان في الأصل
 يعمل لنفسه ولا يقع لعينه إلا بغيره ولم يوجد ولو قال أزرع في أرضك كذا من
 طعامك على أن الخارج بينهما ضمين جاز على ما قال والبذر فرض على صاحب
 الأرض أخذت شيئاً أم لا ولو شرط دفع صاحب البذر بذره من الخارج لم

فان قالوا

لو شرط دفع صاحب الأرض

يجزأها كان صاحب البذر ولو شرط ان يرفع صاحب البذر عشر اطارج والباقي ايضا
 جاز وكذا لو شرط عشر اطارج للعامل والباعة ايضا فلو شرط ارفع فراج الوطنة
 لم يجز وان شرط ارفع العشر وخراج المقاسمة والباعة ايضا فجاز **نوع اخر**
 شرط في المزارعة على المزارع او رب الارض ما ليس من اعمال المزارعة فسدت
 وما ينبت وما ينبت اطارج او يزيد في جودة اطارج فهو على المزارعة وما لا ينبت
 وما لا ينبت ولا يزيد في اطارج فليس من اعمالها فلو شرط على المزارع او ربها الحصاد
 او الدباس فسدت من ايها كان البذر في ظاهر الدرواية وفي النوازل جاز على
 قول الامام الثاني وعنه او شرط على المزارع ان يحمده ويجمع جاز ولو على ربها
 لا اجماعا وابن سلة ونصير اجاز احوال على المزارع ولا عرف من اية زمانها من
 ظاهرها فيه قال الفقيه وبه نأخذ وعلى قول الثاني استقر الفتوى بين اية خوارزم
 وفي المعاملة يفيد هذا الشرط ونص في نوادر ابن رستم ان المأخوذ قول الامام
 الثاني لا قول غيره في هذه والتقنية والمطل للبيت رب الارض كشرط الحصاد و
 جوزه مشاجر بنحو ولو شرط كدري الانهار واصلاح المسناة على ربها جاز من ايها
 كان البذر وان على المزارع فسدت من ايها كان البذر واطارج كله للمزارع
 ان البذر منه وان شرط كدريها على المزارع جاز من ايها كان البذر وعلى
 ربها ان البذر من المزارع لا لا بشرط بعض العمل على ربها وان نفع القلية
 ووط شرط صحة التسليم والتسليم بشرط صحة المزارعة فصار كشرط الحصاد على رب
 الارض فان البذر من ربها ان لم يبين للكراب وقت فسدت بطلالة وفيها
 لان التسليم بعد بيع وان يبين وقت جاز لان المزارع يقبلها مكرهية والمزارعة
 تقع من ذلك الوقت المعلوم وعلى رب الارض من قبله فلم يكن شرط عمله في
 المزارعة فان دفع مالوا البذر من المزارع للجبر على التسليم من وقت العقد فبيع
 شرط عمله بعده في حال الشركة فلا يجوز وفي اطارج الصغير بشرط التقية
 والكدي على المستأجر بعد قبيل بشرط التقية انما يفسد ان كان الزرع يخرج منها
 بالكراب مرة اما لو لم يخرج الا بمتين فلا ولو شرط كدري الجدول احتلفوا فيه
 وان شرط القاء السرقين على المزارع فسدت من ايها كان البذر والطارج
 كله للمزارع ان البذر منه وعليه اجر مثل الارض ولا يعظم ربها شيئا للمزارع
 من قيمة السرقين المطروقة فيها وان البذر من ربها فاطارج له وعليه اجر
 مثل عمل العامل وقيمة السرقين وان شرط السرقين على رب الارض ان البذر
 من المزارع فسدت والطارج للمزارع وعليه اجر مثل الارض وقيمة السرقين
 وان من ربها البذر جازت وان شرط القاء السرقين فيها لم يذكر وقال
 عبد الواحد ان على المزارع جازت من ايها كان البذر وان على ربها ان البذر

من المزارعة عام

من العامل

من العامل لا كشرط الحصاد على ربها والكراب على ربها والبذر من المزارع وان البذر
 من رب الارض يجوز وان شرط ان لا يرفعها احد جازت على ايها شرط والبذر
 من ايها كان وفي الفتاوى النسخ بشرط القاء السرقين في المعاملة والمزارعة يفسد
 وبشرط لا يلزم العامل والقيمة ان يستأجره على اصلاح المسناة وحفر الانهار
 والقاء السرقين باجرة ببيعة غير مشروطة في العقد فان قلت كيف يصح هذه
 الاجارة وقد وقعت على العين وهو القاء السرقين والمكان المنقول عنه غير معلوم
 قلت المعقود عليه نقل السرقين وانه على العين والمكان المنقول عنه البلدية ونواحيها
 وانه مكان واحد صحح الاستيجار على التسليم في البلد كما ذكر في البيت ان المصير
 مع تباين اطرافه مكان واحد بشرط الدولاب والدالية على المزارع جاز بشرط
 العبرة عليه مطلقا وعلى ربها ان البذر منه جاز ايضا وان المزارع لا وان شرط
 الدابة مع العلف جاز ان على المزارع من ايها كان البذر وعلى رب الارض ان
 البذر من المزارع لا يجوز وان من رب الارض جاز هذا كله في الشرط النافع
 لا صدي وان شرط لا ينتفع كما لو شرط ان لا يبيع احد من حصته لا يفيد المزارعة
 وفيها اذا كان شرط مفسد الوابط لانه ان الشرط في صلب العقد لا ينقلب جائزا
 وان لم يكن في الصلب بان كان الفاد حكم بطلان يعود جائزا وان شرط
 بعض العمل على المزارع او على نفسه ان البذر من ربها فله ثلثة اوجه اما ان
 شرط بعض اعمال المزارعة على المزارع وسكت عن ذكر الباعة وعلى رب الارض
 وسكت عن الباعة او البعض على ربها ان شرط البعض على المزارع وسكت
 عن الباعة بان شرط عليه ان يكرهها ويمن رعاها وسكت عن ذكر الباعة فهذا كله
 وجوه بان كان لا يخرج بلائس او يخرج شيئا لا يرفع فيه فالمزارعة فاسدة
 في هذين الوجهين وكذا لو كان يخرج كدري يس بدون السقي وان كان بحيث
 يخرج شيئا مرغوبا ولا يبيع بان كان في ذلك كثير المطر فالمزارعة جائزة و
 كذا اذا كان البذر في حال يريده الجودة او حال لا يدرى ان البذر هل يورث في
 جودة اطارج وان شرط رب الارض بعض العمل على نفسه كالباعة مثلا وترك ذكر
 الباعة ففقد ما ذكرنا من الوجوه ان علم يقينا ان البذر لا يورث في اطارج فالمزارعة
 جائزة والا ففاسدة ولو شرط بعض العمل على ربها والبعض على العامل والبذر
 من المزارع فلهذا او مالو كان من رب الارض سواء **نوع اخر** بشرط الشركة في
 الحب والبيت جاز وان البيت لا يحد والحب لا يحد لا وكذا ان شرط الحب
 لا يحد على بعضه والبيت لا يحد فان شرط الحب بينهما والبيت لا يحد وان لم يحد
 البذر في الارض جاز وان لا يحد فسدت وعن الثاني انه لا يجوز في الوجهين
 وان بشرط الحب بينهما وسكت عن البين جاز في ظاهر الرواية والبيت لصاحب

مطل
 شرط الشركة في الحب والبيت
 جاز

وعن الفاع واليه رجع بعد ان المزارعة لا يجوز في الموجهين وعن من خارج بل ان البن
 بينهما وان شرط ان البن بينهما وسكنها عن لب لا يجوز دفع ارضه على ان يغرس
 فيها ويكون الارض والغرس بينهما لا يبيع والغرس لرب الارض وعليه قيمة الغرس
 واحده مثل عمله وفي الاصل دفع ارضه مزارعة على ان يزرعها ويغرس فيها والوزن
 بينهما نصفان جاز ولو شرط ان الثمر بينهما نصفان جاز والثمره على الشطر و
 الغرس للغرس ولو شرط ان يكون الاغراس لربها والثمره بينهما لا يبيع لقطع
 الشكره لجواز ان لا يخرج الا الاغراس دفع ارضها وتلك ليزرعها ويقوم على القلي
 فهذه مزارعة فيها معامله ان البذر من المزارع فندت المزارعة لانه صفقة
 في صفقة وان من ربتها جاز لانه اجارة وان كانت المعاملة معطوفة على المزارعة
 بان يقول ادفع اليك هذه الارض مزارعة تزرعها ببذر كذا وادفع اليك ما
 فيها من الاشجار معامله جاز تامطفا له ارض اراد ان ياخذ من آخر بذر البذر
 انصافا فاحيلة ان يشتري نصف البذر ويسب له البايع ثمنه ثم يقول ازرعها
 على ان اطرح بنتا انصافا ومن اراد الشكره في المال يدفع اليه معامله بالنصف
 اراد ان يشارك مع من له قوة حتى يسوق الماء في مكان بعيد عن القرية يدفع
 اليه معامله بالنصف على ان يسوق الماء اليه المتقاط السنبلة بالثلث وحسن
 كونهن بنصف البن في معنى فغير الطمان لا يجوز وجوزه من خارج بل وهو
 المأخوذ قال الامام **الحنفية** انه في معنى فغير الطمان فلا يجوز لكونه منصوصا
 عليه وان وجد العرف كما في الاشياء الستة اذا تعارض الناس على خلاف
 النقص الكيل والوزن لا يعتبر العرف قال الفقيه عبد الرحمن الحاكم يجوز
 وانه ليس في معناه لانه غير منصوص عليه بخلاف فغير الطمان وعلى هذا
 حصاد الزرع بالنصف وكذا اذا استأجر حرا على فغير ارضه ببيع منه
 فالاجارة فاسدة ولا يبيع وزبالا صاعا وفي الخزانة انه لا يجب ابرام مثل
 ولا شيء في فغير الطمان ذكره شمس الاسلام **شيوخ اخر** تنهين الزرع
 فدفع مع الارض مزارعة بالنصف ليحفظ لا يجوز وفي الاشياء اذا دفعها
 معامله في هذه الحالة ان كانت الثمرة بحال لولم يحفظ ببيع في وقت
 الادراك يجوز وان كان لا يحتاج منه الى عمل سوى الحفظ والحفظ زيادة
 في الثمار وان بحال لولم يحفظ لا يذهب الثمرة الى وقت الادراك لا يجوز
 ويجوز دفع شجرة الجوز معامله لا يحتاج الى البيع والحفظ حتى لولم يبيع لا
 يجوز وطلب رب الارض من العامل ان يزرعها مكره وبه والبذر من
 العامل او من رب الارض والعامل يقول ازرعها بلكراب ان الكراب
 مشروط في العقد بغير العامل والامان الارض يخرج بلكراب لكن بلكراب

مطلوب
 السقاط السنبلة
 بالثلث واختار
 الحنفية بنصف
 البن الجوز

اجود لا يجب وان لا يخرج الا بالكراب بغير عليه وكذا لو ادى المزارع البيع والزرع
 يثبت بالمطرد لا بغير والا يجب ولو قال ان كراب فانما انا وان بدونه ارباعا
 وان بالثنية فانصافا ان قال ان حنطة فانما انا وان سمي فاربا عا جاز كما في الخطة
 الرومية والفارسية ولو قال ان حنطة انصافا وان شعيرة افاطارج للعامل جاز
 لانه رد بين الاعارة والمزارعة وان قال في هذه المسئلة وما زرع من شعيرة
 فهو لي صح في الحنطة لانه الشعيرة ولو شرط فيها على ان اطرح من هذه الناحية
 له ومن الشكرية لا يبيع كما لو شرط لاحدهما فغدا تسمية من الخارج **شيوخ**
احمد دفع ارضه لهما بعد العام فزرعها في عام آخر جاز بل اذن ربها ان غدا
 تلك الناحية انهم يزرعون بالعقد على عامين او ازيد فاطرح على الشرط
 الاول والا فليصاحب الارض وفي البيع زرع ارض غيره بلامر ان العقد
 ثمة المناصفة فعليه اذا كانت الارض مودة للزراعة بان كان المالك للزرع
 بنفسه ويذرعها مزارعة وان لم يكن مودة وزرع بلامر المالك قال بغير
 بغير النقصان وقال ابن سلمة ينظر بكم يتأجر قبل البيع وبكم يتأجر بعد
 فنضمن ما بينهما وقبل ينظر بكم يشتري بعده وبكم يشتري قبله فنضمن نقصان
 ما بينهما زرع بلامر اذن فادرك ثم رضى المالك طاب ولو قال لا ارضي ثم رضى
 طاب ايضا زرع ارض غيره وانقص ثم زال النقصان قبل ان زال قبل الرد
 يبرئ وان بعده لا قال الفقيه وقيل يبرأ منهما كما لو وجد المبيع معيبا وزال
 قبل القبض او بعده يبرأ البايع وكذا الوصاح المشتري عن بياض العين
 على بدل ثم زال البياض يبرأ البديل الى البايع دفع الغاصب مزارعة شئيه
 على ان يكون البذر من المزارع فزرع واجازها رب الارض قبل نبات الزرع
 جازت والخارج بين العامل ورب الارض على الشرط لكن الغاصب العاقد
 يتولى قبض حصته المالك وما نقصت الارض بالمزارعة بغير الغاصب النقصان
 الكاين قبل الاجازة لا بعدها عند الامام وان نبت الزرع وصار له قيمة ثم
 اجازها رب الارض جازت والخارج كله بين الغاصب والعامل على ما شئوا
 ولا شيء له تجا من الخارج وليس له نقضها بعد الاجازة دفعها الغاصب مزارعة
 بالنصف على ان البذر من الدافع فيزرعها او لا او يزرع الزرع وصار بينهما
 انصافا ثم اجاز المالك المزارعة فالاجازة باطله والارض بمنزلة العارية في
 يد الغاصب والمزارع ولرب الارض ان يرجع فيها اجاز من ذلك ما لم يكن
 بذر الزرع الذي نبت بعد اجازته او نبت الذي بعد اجازته اوزرع الذي
 لم يزرع بعد اجازته فان كان شيء من ذلك لم يكن له بعد ذلك ان ينقض اجازته
 استحسانا وان كان اجازة بعد ما طلع الزرع وصار له قيمة وسنبل ولم يحصد

في زرع ارض غيره
 بلامر

مطلوب
 الغاصب دفع الارض
 مزارعة

لا يملك الرجوع ولكن يقال للغاصب ان يزرع له اجرة مثل ارضه فيما بقي حتى يحصد الزرع
 واطارح بين الغاصب والمزارع على الشرط زرع الغاصب حنطة ثم اخضا قبل
 بناية لصاحب الارض ان يصير ثم يثمره بقطع الزرع وان شاء اعطاه ما زاد الزرع
 فيه وتغيره عن محله ان يقوم الارض بلا بذر وتقوم وبه يزرع حتى يقطع في ارض
 الغير والجار ان يضمن قيمة بذر مبدور في ارض الغير زرع في ارضه شعيرة
 فياخذ بذر عليه حنطة بغير اثمه فثبت لكل لصاحب الحنطة وعليه لصاحب
 الشعيرة ما زاد الشعيرة يقوم الارض مزرعة وغير مزرعة وعن محمد زرع
 في ارضه بذر او لم يثبت فزرع آخر عليه شعيرة وسقاه ارب الارض فقع
 الذي بذر الشعيرة قيمة بذر مبدور في الارض لم يارب الارض قيمة البذر والشعيرة
 مخلوطا مبدورا لانه اكلها بالية وفيه ليعتوى الفضل زرع ارضه بغيره فبذر آخر
 فيها وسقاه الارض والى بذر فيها وقلب الارض قبل ان يثبت بذر صاحب الارض
 وثبت البذر ان جميعا فثبت يكون للاخذ عند الامام وعليه الاول قيمة بذر
 ولو ان صاحب الارض القى فيها ثلثة بذر وقلب الارض قبل ان يثبت فيها
 البذر ان اوله لم يثقل ولكن سقاه فالتأب من البذر كلها له وعليه للغاصب
 مثل بذر مبدور في ارض غيره هذا اذا لم يكن الزرع نائبا اما اذا زرع
 المالك وثبت ثم جاء آخر وزرع فيها ان لم يثقل وثبت فالجواب ما ذكرناه
 ان قلب ان كان الزرع الثابت اذا قلبت بنيت مدة اخرى فذلك الجواب
 وان كان لا يثبت فالزرع للثاني وعلى الثاني قيمة زرعها نائبا وذكر الغني ابو
 جعفر بذر في ارضه وسقاه آخر حتى ادرك فالزرع في القياس للساقي و
 عليه قيمة الحب مبدور في الارض بشرط القرار ان سقاها قبل فاد الزرع
 في الارض وان بعد الفاد قبل النبات وثبت بسقي في القياس عليه نقصان
 الارض يقوم مبدورا وقد فسد جرتها ويقوم غير مبدور ويقوم النقصان و
 الزرع للساقي وان سقاه بعد ما استغنى الزرع عن السقي لكن اجوده فالزرع
 والزرع للساقي وان سقاها بعد ما استغنى الزرع عن السقي لكن اجوده فالزرع
 لصاحب الارض والاجبة الساقية متطوع لانه لا يرضى بينهما غاب احدهما
 فلهذا ان يزرع بغيره نصفه لكن يزرع في العام الثاني ذلك النصف لانصف
 الآخر وعن الامام انه ليس له ان يزرع ولو حاضرين فزرع احدهما بلا اذن
 الآخر وسقاها قال في النوازل ان كان ادرك لشريكه المقاسمة فواقع
 في حقه له ان يثمره بالقطع ويضمنه النقصان فان ادرك او قرب من الادراك
 عزم نقصان نصف الارض وان لم يقاسم وتراضيا ان يعطيه نصف البذر
 والزرع بينهما ان بعد النبات يجوز وان قبل النبات لا يجوز وفيما اذا كان

احدهما

احدهما غايبا ان الزرع ينفع الارض ولا يضره ولا ينقص له ان يزرع الكل
 فان حضر الغايب له ان ينتفع مثل تلك المدة لدفع الغايب به دلاله وان الزرع
 ينقص او ترك الزرع ينفع ليس له ان يزرع اصلا زرع ارضه بغير اذنه
 ثم قال لرب الارض ادفع الى تدرى فاكون اكرا لك ان البذر صار مستهلكا في
 الارض لا يجوز وان قابجا يجوز معناه ان الحنطة المبدورة قايمة في الارض و
 يصير المزارع ملكا الحنطة المزروعة بمثلها وذاجيز ويصير المزارع اكرا له و
 هذه المزارعة فاسدة على ما ذكرنا من الاصل لعدم ذكر الشرايط وقد مر وعن
 الثاني اذنه في الزراعة في ارضه فزرع ثم ان ربها اراد اخراج المزارعة لا يجوز لان
 تغير المسلم صرام فان قال له ربحا بذر ذك ونفقتك ويكون الزرع في ورثته
 به المزارع ان قبل النبات لا يجوز لان بيع الزرع قبل النبات لا يجوز ولم يفضل
 بينهما اذا كان هذا القول حال قيام البذر او بعد استهلاكه فاما ان يحمل على الاستهلاك
 حتى توافقا للمثلة الاولى او يحمل على الدوايين وعن محمد اذا شرط ان يكون نصف
 البذر من قبل رب الارض ونصفه من قبل العامل لم يجوز ذكر في المنتع عن
 الثاني انه يجوز قال الحاكم هذا القول على خلاف قوله في الاصل وعنه استأجر
 ارضا ودفعها الى صاحبها مزارعة فان البذر من قبل ربها لم يجر فبذره منافقة
 وان من قبل المتأجر جاز وذكر هنا مسئلة ويجوز ان ياتي استأجر ارضا وصرفها
 الى ربها مزارعة والبذر من قبل المتأجر او المواجه قال محمد يجوز ثم رجع وقال
 لا وهو المأخوذ لانه اجبر بنصف ما يخرج ارضه الا ان يكون استأجر ليجل يدوم
 استأجرها سنة للزراعة فحصد الزرع قبل العمل العام انقصت الزراعة اذا كانت
 بقيمة المدة لا يكتف لذراعة اخرى لان بيع المزارعة المأخوذ ولا بد لصحة الفسخ من
 الغضاء او الرضاء على روايات الزيادات وعلى رواية اخرى لا يشترط شيء
 منه فان طلب من الحاكم فسخها لا يبيع ولكن يبيع رب الارض ارضه ثم يبرهن
 على الدين عند الحاكم بنقص الحاكم البيع وينقص المزارعة فلما قال في كتاب المزارعة
 اذا حق ربها دين فان المزارع لم يزرعها با فسخها منه ربحا وبها يدين
 على تلك الرواية وان كان زرع وثبت ليس له ذلك وان كان زرع ولم يثبت
 على تلك الرواية فان كان المزارع كرها واصلا صلتها لا يرجع الى ربها بما انفق
 دل هذا ان مدة الزراعة اذا انفقت واختار رب الارض الاخراج من يد
 المزارع لا يملك ان يرجع الى ربها بما انفق في الكراب او اصلاح المسناة في الحكم
 وفي الديانة يرضيه باصا المثل قال ربها للمزارع ازرع لي في ارضي كذا من
 طعامك على ان اطارح في يجوز ويكون البذر قرضا على ربها وكل اطارح لرب
 الارض وللمزارع على ربها اصبر مثل عمله ومثل بذرته وان قال للعامل ازرع

مطلوب
تغير المسلم حرام

مطلوب
تغير المسلم حرام
على ان لا يزرع في ارضه بغير اذنه
ولا يزرع في ارضه بغير اذنه
ولا يزرع في ارضه بغير اذنه

في ارضي بذر ك علي ان اخرج بيننا نصفان فالمرارة جازية واخرج على ما
 شرطوا والبذر قد مضى للمزارع على رتب الارض دفع بذر الى آخر قال ازرعها في
 ارضك على ان اخرج بيننا نصفان فالمرارة فاسدة واخرج لصاحب البذر ذكره
 في المزارعة في كتاب المأذون ان الزرع للمزارع وهو صاحب الارض قال شيخ
 الاسلام تأويل ما ذكره المأذون ان صاحب البذر قال لصاحبها ازرعها لنفسك
 على ان اخرج بيننا نصفان وفيه تقدير بها مستقر من البذر واذا اصبحت بقى الزرع
 لصاحب الارض وتأويل المذكور في المزارعة ان صاحب الارض لم يقل لصاحبها
 ازرعها لنفسك **ف** لو قاله ذلك **ع** ان اخرج بيننا كان الزرع لصاحب الارض وهو
 المزارع كما ذكرناه في المأذون دفع بذر له رطل وقال ازرع ارضك ببذر رطل يكون
 اخرج كله لك جازوا والبذر قد مضى على رتب الارض وهو المزارع ولو قال لرتب
 الارض ازرع في ارضك ببذر رطل على ان يكون اخرج كله لك فمضت واخرج
 كله لصاحب البذر ازرع ببذر ك علي ان اخرج بيننا في ذكره المزارعة انه يتقرر ان
 البذر و ذكره شيخ الاسلام انه مزارعة فاسدة ويتأمل عند الفتوى **نوع** في زرع
 ارض الغير بعينه اذنه اخرج الغنبة فيه ان الزرع للمزارع وعليه نقصان
 الارض والعمارة على ان الارض ان معة للزراعة وما كلها لا يزرع بنفسه فالزرع
 على المزارعة المعتادة الا اذا مضى المزارع على الغنبة والزراعة لنفسه وان
 كان لا يدفع اليه غيره او يدفع وزرع بلا اذنه وعقد فاطم اخرج للمزارع وعليه
 ضمان نقصان الارض والخيار انهما ان معة للزراعة فهي زراعة فاسدة كما هو
 جواب الاصل واخرج للمزارع وعليه اجر مثل الارض لان غاية ما في الباب
 ان يحل المأذون كالعقد لكن هذا عقد لم يذكر فيه الشرايط المزارعة فيكون
 قال القاضي وعندي انها ان معة لها وحقة العامل معلومة عند اهل تلك الناحية
 جاز استحقاقا وان فقد احداهما لا يجوز وينظر الى العادة اذا لم يقر انه زرعهما
 لنفسه قبل الزراعة او بعدهما او كان مما لا يأخذها مزارعة ويأخذ من ذلك في
 يكون غنصا واخرج له وعليه نقصان الارض وكذا العزرها بتأويل بان
 استأجر ارضا لغيره لا لاجر بلا اذن ربها ولم عزها ربها وزرعها المستأجر
 لا يكون مزارعة وان معة لانه زرعهما بتأويل الاجابة وسئل امام صاحب
 الحضايل عن اكار طلب الارض بالزرع فقال رتبها لا الا بالثالث فزرعها فعلى
 الاكار الثالث فان لم ينض على القبول لان الزراعة بناء عليه ويكتفي بهذه القدر
 في العادة وان لم يذكر والمدة وما يزرع فيها فان المشايخ استحسنوا بتأويلها ما دون
 حتى اذا قال لغيره اعمل في ارضي كذا او اعمل في ارضك على ان الزراعة كفاة للمزارع
 اكار غرس اشجارا في ارض الدقيقان ومضت مدة المعاملة ان غرسها للدقيقان

البذر في ارض

مطلوب
زرع ارض غنص

مطلوب
ينظر الى العادة
والعرف

منه

فهو مستحب وان امره الدقيقان بشرائها وغرسها فهو للدقيقان وعلى الدقيقان
 المال الذي اشترى به الاشجار وان غرسها لنفسه باذن الدقيقان فهو للاكار وبطلان
 الدقيقان بالقبول وتسوية الارض اجتمع اهل قرية وجاء كل رطل من البذر وبذر
 للمعلم فاطم اخرج لارباب البذر لانهم لم يعلموا البذر في المعلم دفع بذر الى رطل
 لبذر في ارضه بنصف اخرج في المزارعة فاسدة في ظاهر الرواية وعن الثاني
 انه يجوز قال شيخ الاسلام انما يجوز على قوله اذا كان العامل في الارض عند
 رتب الارض انما اذا كان العامل رتب الارض لا يجوز وعن الثاني ان رتب
 الارض اذا كان العامل ببذر اخذ وبقره يجوز ثم رجع وقال لا يجوز ان يأخذ
 رتب الارض البذر مزارعة ليعلمه والحق في ان يأخذ البذر ويجوز المزارعة
 بينهما ان يشتري نصف البذر منه ويبيع الباقى عن العنق ثم يقول ازرعها
 بالبذر كله على ان اخرج نصفان لان اخرج يتبع البذر والبذر مشترك وكذا
 اخرج ان يخلع عن الشرط فكيف بالشرط وسئل عن الاية لو كان من جانب رتب
 الارض البذر والثور من آخر العمل والثور يجوز قال نعم لانه لو شرط على كل
 الثورين على اى واحد كان جازية او كذا اذا شرط احداهما زرع ارض غيره
 فمأخذ صدق كذا اجبدي فزرعها لى بالاجد ببذر رطل وقال المزارع كذا اكارا
 فزرع ببذر رطل فالتقول للمزارع لا تقاها على ان البذر في يده والتقول لذي
 البذر المزارعة نوعان والارض لاحدهما او لهما فان لاحدهما فله على الوجهين
 البذر لاحدهما او لهما فان البذر لاحدهما والارض لاحدهما ستة اوجه وقد
 ذكرنا الوجه على قولهما وان البذر من احدهما والباقي من آخر فمضت وعلى هذا
 لو اشترك ثلثة او اربعة من البعض البقرة وصدى والبذر وحده كان فاسدا
 واذا كان البذر والبقر من واحد والارض والعنق من آخر فمضت وكذا لو اشترك
 ثلثة او اربعة والثور من اقدم فقط او البقرة هذا اذا كان الارض لاحدهما والبذر
 من آخر وان كانت الارض من احدهما والبذر من اهل ان شرط العمل على غيره صاحب
 الارض واخرج بينهما انهما فمضت المزارعة وكذا ان شرط اخرج اذ لا
 ثلثة للعامل وثلثة لغيره او على العكس فمضت لان فيه اعارة الارض واخرج
 بينهما على قدر البذر ويملك لصاحب البذر ما اخذ من اخرج وله على الاخر نصف
 اجر الارض وما اخذ من اخرج طالب له قدر بذر وبقره من الباقي اجر نصف
 الارض انفق ايضا ويصدق بالزيادة ولو كان البذر بينهما والارض من احدهما
 وشرط العمل عليهما على ان اخرج انهما فجاز ولو كانت الارض بينهما والبذر
 والعمل على احدهما واخرج انهما فمضت لان صاحب البذر شرط لصاحبه
 نصف البذر بمقابلة العمل له في نصف الارض وانه باطل وكذا لو شرط لغيره

اجتمع اهل قرية و
 جاء كل رطل من البذر
 وبذر والمعلم

للعامل وثلاثة للدافع او على العكس وكذا البذر من العامل وشرط ثلثه للعامل جاز
ولو كانت الارض والبذر منهما وشرط للدافع ثلث الخارج وثلثه للعامل لا يجوز ولو
شرط ثلث الخارج للدافع لا يجوز ايضا **الفصل الثاني** في اعمالها كل عمل لا بد فيه لتجصيل
الزرع المدعوب فيه فهو على المزارع شرط اوله ان الكدب وكل عمل منه بد في تحصيله
الا انه يزيد في جودة الزرع ان شرط يلزم والا لاحسن التمهيد واصلاح المسناة واتب
آوردن على رتب الارض وفقه فوخته التمهيد الصغير من التمهيد الكبير على العامل الا ان
يكون او يكون هناك فلهذا يجوز ان يكون على رتبها والزرع اذا صار قصبيا واراد
فضيله فليعمله فضيله وشرط ما كان من اعمال المزارعة او من اعمال المعاملة على احد
لا يجوز الفاد وعمل المعاملة كل عمل له تاثير في الخارج او في الغناء كالنقيع وما يشبه
ذلك وكل ما لا يكون ذلك من هذه المثابة فليس من اعمال المزارعة والمعاملة وكل عمل
ليس من اعمالها فهو عليها ولهذا قيل اذا ادرك البازيخا والبزج فالالمقاطط وكل
والبيع عليها والحفظ الى وقت الادراك على العامل وبعده عليها لكن بشرط الجذاذ و
الحفظ على العامل بعد الادراك لا يندل للعارف وعليه الفتوى وعن الثاني لو شرط
مؤنة الماء على العامل في المزارعة يجوز ولو شرط القاء البذر في رتبها والبذر
من المزارع يجوز اذا بين للسرقين وقتا معلوما متى يطرحه في الارض عند بعض
المشايخ وهذا اذا شرط السرقين قبل القاء البذر ولو شرط بعد القاء البذر في
المزارعة **الفصل الثالث** في فسخها بالاعذار من العامل وسفوه وكونه سارقا في
على البيع عند وقوع الدين بربها بعد النبات مانع من فسخها ان البذر من المزارع
وقته علم الحاكم يخرج رتبها من الجبس الى ان يحصد الزرع وقبل البذر فيجوز وبعد البذر
قبل النبات اختلف في جواز الفسخ وبعد الفسخ ان المزارع كدب واصح المسناة لا
يرجع على رتبها بل باعها رتبها بعقدها وزرعها بالارض المزارع فللعامل في المزارعة
ابطال البيع وان برهناه فسخ المعاملة ان لم يخرج شيئا فلا شيء للعامل اذا كان
اخرج واجاز جاز ومسطه حاله في الزرع وان برهناه ولم يثبت والبذر من رتبها
لا شيء له لعدم حقه قبل النبات وان من العامل فان اجاز جاز ومسطه على ما مات
ربها بعد نباته قبل حصاوه والبذر من المزارع يبع العقد الى الحصاد بلا اجر
اذا قال المزارع لا اقلع واذا اراد القلع فلو رتبته رتبها المرافقة رتبها فيه و
المقلع بينهم ولهم الاتفاق على الزرع بايديها كل الى الادراك ورخصوا بعضهم
على المزارع ولهم ان يعطوا المزارع حصته والزرع طم فان مات بعد العمل قبل
المزارعة بطلت ولا شيء للعامل وان مات بعد المزارعة قبل النبات اختلفوا
فيه ولو لم يثبت ولكن المزارع اخذها في ابتدائها حتى انقضت المدة المذمومة
والزرع لم يدرك فطلب رتبها القلع واباه المزارع لا يملك القلع وينقض بينهما

وعليه الفتوى

مطلوب
في المزارع بالاعذار

بجدة

اجارة

اجارة الى ان يدرك الزرع والعمل عليهما ايضا قال الادراك فان اراد المزارع
القلع فليدبرها الخيارات الثلثة المذكورة واذا انقضى بعد انتهاء المدة باذن الحاكم
رجع بنصمها على المزارع ولو مضت مدة المعاملة والمدة لم يدرك سبق العقد الى
الادراك في يد العامل بلا اجارة وان محرم المزارع في وسط السنة رجع رتبها لما
انقضى على المزارع حتى يدرك بالاعذار ما بلغ والقول للمزارع في قدر النقص على علمه وان
مات المزارع والزرع بقل فقالت الورثة نحن نعمل الى ان يدرك لهم ذلك وان
ارادوا القلع لا يجبرون على العمل **نوع آخر** بقيت من المبطة بقية فانبثها الناس
ان يدرك لياخذها اطلق لا بالأس به كالمقاط السابل بعد الرفع والحصاد نبت من
بقية الثوم المقلوع المشترك فهو على الشرط في شركة الا انه وكذا اذا تنازعت وقت
القلع ونبت من التنازع فهو على الشرط في الشركة وان نبت سبق رتب الارض فله ومن
نصف قيمة المزارع ان له قيمة والا لا وان كان نبت سبق الاخص فهو متطوع و
الزرع بينهما اي بين رتب الارض كذا زرع على الشركة وذكر الامام الطحاوي
ان الزرع النابت من الممتلئ لربها في وان اجبى لان البيع اسهلا فان
كانت نبت بجاء المطر او بلا شيء احدى فعلى الشركة السابقة فان نبت من عروق
شجرة رجل في ارض اخذ شجرة اخرى ان سبق رتب الارض فهو له وان بلا شيء
فليصاحب الشجرة ان صدق انه من عروق شجرة وان كذب فيه فالقول له بفاوة
رجل الفتنة الرج في ارض ابيه ونبت فهي لصاحب الارض لعدم القيمة للفاوة
وكذا اذا وقعت الخوفة لان طمها فقد ونبت من النواة **الفصل الرابع**
في المزارع يدفعها الى اخذ البذر اذا كان من المزارع يدفعها الى اخذ المزارعة
وان لم ياد ان رتب الارض فيه فلو اعاره المزارع الى غيره للمزارعة فزرعها
المستعير سلمها الخارج له ويعين المزارع الاول لربها اخص مثل الارض ولو البذر
من رتبها ليس له دفعها مزارعة الى غيره وله ان يبتاعها الاضداد بما له فلو دفعه
هذه المزارعة الى غيره بلا اذن رتب الارض جاز فان رجع بين المزارع
الاول والثاني على شرط وطما ولا شيء لرب الارض ولرب الارض ان
يضمن ايها شاء فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان الثاني رجع على الاول
فان نقصت الارض ضمن الثاني النقصان بالاجماع ويضمن الاول عند
الامام والثاني ثانيا وان اذن له رتبها فبعضها او دلاله بان قال له اعمل
برائك له ان يدفع الى المزارعة دفعه الا شيئا رخصة على ان يقوم عليها
وليس منها المحتاج الى الشد فاحذر الشد حتى اصابها البذر والعاقبة ان التاجر
ان لم يثبت بغيرها البذر يضمن العامل قيمة ما اصابه البذر وعن الثاني رجع بينهما
اخذ احد على الشيء بحسب عليه فان فدا الزرع قبل رفع الامر الى الحاكم بذلك فاشبه

مطلوب
مات المزارع وهو بقل

نبت من بقية الثوم
المقلوع

في نبات الحب
المتنازع في الارض

مطلوب
نبت شجرة من القاء الزرع
نواة فهو لصاحب الارض

في استعمال الكار
بقر صاحب الارض
بلا اذن
وعليه الفتوى

فعلية الفئان الكار كان سيجل بقر صاحب الارض فلما دفع من العمل ذهبت باله
الى منزله وترك البقر يدعى بين البقر فجا، سارق بقره مع بقر القديس فاتبه
الكار ولم يقدر على التخلص اجاب شيخ الاسلام انه يصح الكار وتعيده اجاب بانه
لا يصح وعليه الفتوى وقال الامام الشيخ لو سلم المزارع المقر الى الراعي فملك
لا ضمان عليه ولا على الراعي وفي موضع آخر انه اذا بعته الى السرح يضمن والصحيح
ما اجابه الامام الشيخ صاحب النظم وقع ارضاً وتالة لغيرها معاملة فادرك
الكرم فقال سرقت تلك التالة او غرسها من تالة في واراد قلعها وكذب رتب
الارض فالتقول للعامل في قوله سرقة لانه أمين ولا يصدق في قوله غرس من
عندي وكان ينبغي ان يصدق في قوله غرس من عندي لان رتب الارض صدقة
ان الغرس هو والغرس فيه لكن دل على صحة ما في الفتاوى ما ذكرنا لان المزارع
اذا زرع فلما حصل المزارع قال رتب الارض كنت اجيدى وزرعت ببذري وفي
قال المزارع كنت الكار او زرعت ببذري فالتقول للمزارع لان رتب الارض صدقة
انه المزارع وان المزارع في يده ترك السح عدا حتى فقد المزارع يضمن وقت
ما ترك السح فبمته ثابتة في الارض وان لم يكن للمزارع قيمة وقت التترك قوت
مزروعة وغير مزروعة يضمن ما فضل بينهما بخلاف ما اذا منع الماء من زرع
الرجل حتى تلف زرع حيث لا يضمن لانه مسحق عليه المزارع اذا زرع خلاف
ما ائده بصير في القاء اضر او لا بخلاف الاجارة فانه ان اضر في تلف ما ذكره
في شرح الطحاوي ذكر القاضي الارض ان كانت لا يخرج الا بالسح على
المزارع وان كانت يخرج لا يجب مزارع سنة اكل بقره الجراد وفي مدة اراد
ان يزرع زرعا آخر فمعهما رتبها ان المزارع على نفق ستمه ليس له ان يزرع آخر
وان مطلق او ماستاء له ذلك ما بين الوقت قال مولانا انه ان يزرع مثل الاول
او وونه في ضرر كما في اجارة الدابة للحمل وفي الحيط في المعاملة اذا لم يعمل في الكرم
لا يستحق من الخارج شيئا وكذا اذا عمل لكنه لم يحفظ الاشجار والثمار حتى ضاعت
الثمار لا يستحق فاما المزارع اذا لم يعمل نحو الشد والسقيب حتى انقصت الزرع
ان كان البذر من المزارع يستحق وان من رتب الارض لا وعلى العامل الحفظ ولا
يجل له ان يكسر شيئا من الاعضان والقضبان والدعائم والعريش ليطبخ القدر
ولا يأخذ من الاعضان المشذبة المعطومة باذن المالك لانه من اشجار المالك
ولا يطلع الصنف من الثمار الا باذنه لانه مشترك او ركت الغلة في رجل الى
المزارع فقال اشترى الارض من فلان غير الدافع وكانت الارض ملكه و
اخذ نصف الغلة لم جاء الدافع ان صدق المدعي ولم يخاصم المزارع لا شيء له
وان كذبه وخصمه ان المدعي اخذ نصفها بالتقلب سترك الدافع المزارع

لانه صار

لانه صار مستهلكا من المال المشترك وان دفع اختيارا اخذ حقه كاملا من المزارع لانه
صحيح حقه فان قال المدعي للمزارع بعد اخذ نصف الغلة خذ مع هذه الارض مزارعة
فاخذها ان البذر من المزارع فالقياس ان ينفخ الاولى لانه يملك الفسخ لكنه
لا ينفخ لانه لو انفخ لا ينفخ ضرورة الاقدام على الثاني وليس له ولاية الاقدام
مع بقاء الاول بخلاف الفسخ ابتداء لانه ذلك وان البذر من رتب الارض لا
ينفخ اصلا لانه لا يملك الفسخ مات عن صغير وكبار وامهدة والكبار منها او من
امهدة اخرى فزرع الكبار في ارض مشتركة او في ارض العبد بكم الغرور و
الكبار في عيال امهدة ويجمعون الغلات ويأكلون حصة ان زرعوها من بذر مشترك
باذن الحاكم ومع كبار او باذن وصيهم وهم صغار فالغلة مشتركة وان بذر انفسهم
فالغلة لهم خاصة وكذا اذا زرعوها من بذر مشترك بغير اذنهم او من بذر غيرهم بلا
اذن صاحب البذر لانه خاصه مالك للبذر فصار كانه زرع بغيره عرس الخمار
على طرف حوض القديس ثم قطعها بعد ذلك ونبت من عروها فالنات للغارس
لانه فزع ملكه **الفصل الخامس** في المعاملة ذكر فيها مدة يقطع بان النخل لا يخرج
فيها لا يبيع وان احمل الخروج وعدم جازم موقوف فان حصر حوضه والا لا وهذا
اذا اضرحت شيئا في المدة المضروبة مما يربح فيه فان كان مما لا يربح مثله في
المعاملة لا يجوز وان لم يخرج شيئا في تلك المدة ان خرجت بعد تلك المدة في السنة
فبنت وان لم يخرج في تلك العام وبعده حدثت جازت المعاملة دفع خلا فيه
طلع بالنصف معاملة جاز وان لم يستبها وقتا ومضى عقدت على ما هو من القويحت
وان تناهى ولا يزيد في نفسه لا يبيع وانما يعرف خروج الاشجار عن صد
الزيادة اذا اثمرت وبلغت وعلى هذا اذا زرع في ارضه ونبت الا انه يشاه
فدفع الى غيره مزارعة حتى يربيه العامل ويسقي جاز وان تناهى ودفع لحفظ
وحصده لا يجوز قام العامل على الكرم ايا ما كان يترك فلما ادرك الثمر جاء بطلب
الحصة ان ترك الثمر للثمرة فتم له الطلب وان قبل ان يكون له ثم التمر
ليس له الطلب ذكر القاضي دفع اليه ارض البقر فيها على ان ما يحصل من
الغرس والثمرة بينهما جاز دفع اليه معاملة ولم يقل له اعمل براك فدفع الى آخر
فاطرح لما لك الخيل وللعامل اجر المثل على العامل الاول ولو هلك
التمرة يد العامل الثاني بلا علة وهو على رؤس الخيل لا يضمن وان من عمل الا
في امر خالف فيه امر الاول يضمن لصاحب الخيل العامل الثاني لا الاول
احصل القصب في وصل الثمرة على الدافع ومنزب آلة الشق لينش الخرج على
العامل وكذا في تقريش القصب على صاحب الكرم والعمل على العامل
الفصل السادس في البضائع اخذ الكار الميع ان تأخير اعتاد ان يفعه النخل

عند من يزرع الخمار
فلا يخرج
ان يخرج
ط ط ط
و من هو من المزارع
فا
الا انه لم يشاه
تمية

الخمار

لا يضمن ولا يضمن حصص الذرع وجميع بلا شرط عليه وبلا اذن الدافع ضمن حصص
الدافع ان تلف ولو شرط ذلك عليه فتخالف حتى تلف ضمن للمالك حصص ترك
المالك اضراج الجوز والخطبة الرطبة الى الصرا وكما كان شرط عليه ذلك في العقد
ضمن ترك حفظ الذرع حتى اكله الدواب ضمن وان لم يطرده الجراد حتى اكله كله ان
امكن طرده ضمن والا لا اعتد الكرم والدافع واعله يدخلون ويأكلون ويحسون
والعامل لا يدخل الا قليلا ان ياذن الدافع لا يضمن والعصان على الاكل والحمل
وان ياذن ونفقته عليه ضمن نصيب العامل وان عمالا يجب عليهم النفقة لا
يضمن فان كانوا قبضوا الا ياذن وهم ممن عليه نفقتهم لا يضمن ايضا ونفقها
معاملة ولم يخرج الا جارية شيئا فباعها صاحبها استجاره نفذ البيع وفسد المساقاة
لانها استجار ببعض اطاريح فاذا لم يخرج شيئا لم يتعلق به حصة ففتح البيع
خلاف الاجارة لتعلق حق المتأجر بعين الكرم فان كان سقي الاشجار وحفظها
لا شيء له لانه عمل منفعة وحقة في اطاريح ولم يوجد منفعة العامل عذروا بعض
المواضع لم يجعله عذرا فالقبح انه يوفق بين الروايتين ويحل على اختلاف
الموضع فجعله عذرا فيما اذا شرط عليه عمل منفعة وعدم جعله عذرا فيما اذا
اطلق العمل ولم يشرط عليه العمل بنفسي وكذا الجواب في مرض العامل على التفصيل
وقع اليه اصول رطبة نابتة ولم يذكر المدة فنسبت بخلاف الذرع لوقوع العقد
على الذرع مدة وله رعاية معلومة بخلاف الرطبة لانه لا نهاية لها حتى اذا كان
للمصا دار رطبة ايضا رعاية معلومة في ديارهم يصح ايضا ويبيع على اول حصة يترك
وتجوز اضافة المزارعة والمعاملة في وقت في المستقبل وقع ارضه مزارعة
الى عبد محبور وحصلك العبد من العمل ان البذر من العبد لا ضمان على رب
الارض وان من ربه يكون مستأجرا له فيكون عمله لرب الارض وان من العبد
يكون مستأجرا للارض ويكون العبد عاملا لنفسه فلا يضمن او اهلك غرس
تاله على نهري تربة فغلظت والغارس في عيال رجل يحذر فقال الخادم الغارس
في لائك خادى فان التالة للغارس فله وان للرجل والغارس في عياله
يعمل له مثل هذا العمل فالشجرة لصاحب التالة فان لم يكن ممن يعمل مثل هذا
العمل ولم يغرسها بآذنه فهي للغارس وعليه قيمة التالة لصاحبها لانه يملك
بالقيمة فلعن تاله ان ان وغرسها ورباها فهي للغارس بالقيمة نهريتها من
ادعيا استجاره التالفة في ضفته ان علم الغارس فهي له والافان موضع فاح
لا حدها فلما لك وان في مشترك بينهما له شجرة عضة نهري عام نبتت من
عروها اشجار في الجانب الاخر وللآخر في ذلك الجانب كرم وبين كرمه
والنهري طريق عام زعم ذو الكرم كون الاشجار له وزعم ذو الشجرة كونها له

اراد اذن الدافع

مطلب
دفعها غرام نفقة
البيع وفسد المساقاة

مطلب
سعر العامل عذر

مطلب
غرس التالة على نهر

منهرو

من عروقه فهي لصاحب الشجرة وان لم يعرف ذلك وعرف لها غارس فهي
له وان لم يعرف ذلك ولا من نبت سقيه فللمالك لا حده فيها ضيقة متلاصقة
على نهري عام وعلم اشجار عظام لا يعرف غارسها او صاحب الضيقة فلعنهما
وان كانت شجرة نبتت بلا انبات وارباب النهري قوم لا يحسون فهي لمن قلعها
ولا يبيعها صاحب الضيقة قبل القلع لانها مباحة وان كانت لا نبتت بلا انبات
فكالمقطعة الكار عرس في ارض الدافع بآذنه فان كانت التالة للدافع فالاجابة
له وان للعامل وقال للمالك اغرسها لي فكذلك وللماكار قيمة التالة ولو قال
اغرسها ولم يقل لي فغرس بغراس من عذره فالغرس للغارس ويكلف المالك
قلعه ولو قال اغرسها على ان الغراس انصافا جاز وهو كاقال معاملة
العصبة لاجل السعف والطب جاز معاملة اشجار الخلاف لقوايم الخلاف
كتاب الشجر اربعة فصول الاول في المياه الاصل فيه قوله وم الناس
شركاء في الثلث والمداد اباصة الماء الذي لم يحزر فكل ان يشرب ويتغى
وان فيه انقطاع المياه ولا يبيع بها ارضه وزرعته والمياه ثلثة في غاية الغنى
كالانهار العظام مثل دجلة وحبشون وحبشون ليس بملوك لا حده فيملك
كل احد سقي دواية وارضه ونصب الطاحونة والدالية والسانية واتخاذ
المنزعة والنهر الى ارضه بشرط ان لا يضر بالعامه فان اضرته منع وان
فعل فملك واحد من اهل الدار منعه الحكم والذي والمحاب في سواء
الثاني في نهاية الحفوص كماء الجب والكوز لا ينفق به الا ياذن صاحبه ولو
صبت ماء جت انسان يومه بان عياله ثانيا وان اضطر اليه ينفق بلا اذن
الثالث المتوسط كماء الحياض والانهار المملوكة فلكل ان ينفق به الا اذا
كان جبال يخاف صاحب البئر فادها او كسر ضيقها فله منعه وان كان لغيره
في دار ان او بيتا فاسبق رجل منه ليس لملك الدار استداد الماء
ولكن له ان يمنع الداهلين من الدخول في ملكه اذا كان يجذ الماء في مكان
اخر فان لم يجد فله ان يدخله بلا اذنه ولحقه الماء ان يقول لصاحب
الارض لي حق في ارضك فاما ان توصلي اليه او تمنيني من الدخول
فحقه لقوم ولكل رجل ارض يجنبه ليس له في شرب له ان يشرب ويؤمضه و
يسق دابة منه مالم يكن ضيقه وليس له في شجرة وارضه وزرعته ونصب
دالية وطاحونة عليه وان رفع الماء بالقرب لينة زرعته او شجرة احتفظوا
فيه واللاح ان ليس له ذلك ولا اهل النهري المنع وليس لاجد من الشجر بنية
في النهري المشترك ان ينصب على غرط طاحونة او دالية بجوار اذن الشجر
وان اذن له السلطان لا يعتبر اذنه لعدم ولايته فيه نهري قوم لهم

احوال الشر

ماء الجب والاوز

مطلب
ليس للمالك استداد الماء

عليه ارضون اختلغوا في الشرب ولا يعرف الكيفية في زمان المتقادم بقسم
على قدر اراضيهم لانه هو الظاهر وان كان الاسفل لا يشرب حتى يسكن اهل
الاعلى لم يكن له ذلك الا بدعي الاخرين والحق ان اذ لم يكن الشرب الا بالسيق
يرفع الامر الى اطاقم ويأمرهم بالمهابات فان اصطحو اعل ان يسكن كل شارب
يومه جاز وليس لاحد ان يكرى منه ثم الا برض الاخرين ولا يرضى الرعي الا
ان يكون موضع الرعي في ارضه ولا يرضى بالهز ولا بالماء ومن كان له شرب
في ارضه في اسفل النهر فليس له ان يرفع اعلاه ومن جعل بابه في اعلى حائط له
ذلك نص عليه عصام وذكر بكهانه لو جعل بئر في اعلى او اسفل له ذلك ولو اراد
ان يسوق بئر في ارض اخرى لم يكن له بها فيه شرب ليس له ذلك كطريق بين
قوم اراد احدهم ان يبيع طريقا يمر بدار اخرى لا يكون ذلك ولو كان له طريق
في داره فمد في الطريق اليها ثم منها الى دار اخرى جاز غضب بئر رجل فاقطعها
رجل لم يجز منه مشترك او ذوا رصلا بالبيع منه الا رجل ليس له سقي ارضه الا
بذن الكل سرق ماء وساق الى ارضه او كرمه لا يطيب له اطلاق كمن غضب
شعير او غلفا فاعلفه دابة حتى سمن به فغن قيمة العلف وطاب له ما زاد في
الدابة وكذا لو سرق ورق الفرساد واطعم الفيل وضمن قيمة الاوران طاب
له الا برسم قال الامام بالقيمة ينقطع حق الشرب لاحق الشقة وانما ينقطع حق
الشقة بالاحراز في الاواني والجباب فان الانسان يحتاج الى السفر لا مديني
ودنياوي ولا يمكنه حمل الماء قدر ما يكتفيه ودابته فلو لم يبق حق الشقة من كل
ما يمد عليه لصاق الامر على الناس بخلاف الحمر فان قلت البئر والوض ملك
خاصة فملك المانع كالكلاء النابت في ارضه المملوكة له المانع عن الدخول في ارضه
لاخذ الكلاء وان الكلاء على الشركة قلت الطحاوي يقول ان كان المحتاج
يخدم ماء خبز بالقرب يؤمر بان يذهب اليه ويمنع من الدخول في ملك الغير
دل ان المانع جاز فاذ لم يجد يملك المالك بان يعطيه الماء ويمنع من الدخول
شرطان لا يكره صفة الخوض فحق هذا قول محمد ليس له المانع من الدخول لمول
اذ لم يجد ولم يعطه المالك الماء وقال بعض المشايخ لمول على ما اذا حفر بئرا
في موات او حوضا لان الموات كان مشتركا قبله فبا حفره انما احيها لتحصيل
ما هو مشترك لا لتحصيل ما يخص به فلم ينقطع الشركة في حق الدخول للشقة و
يجوز ان يكون الدفعة لافسان ولا ضرر فيها حق وهذا المانع لا يتأتى فيها اذا
حفر في ملكه وان كان ينكر المسناة او الضقة بوزن الدواب يقال له اسقوا
بالعذب لانه له حق الدخول لا غير وذكر صدر الاسلام مروي في حق اب مردير
ملك حود بريد لافسان عليه لان حق اتلاف بعضه بواسطة الشقة ولانه

مطلب
اذن الشراكا جميعا
شرط السقي غير

غضبت شعيرا او غلفا
فاغلفه دابة حتى سمن
به فغن وطالب له ما
زاد في الدابة وكذا
لو سرق ورق الفرساد

لا يصير

لا يصير مملوكا قبل الاحراز بالاولاوي فان تلف غير المملوك **الفصل الثاني** في مسيل
الماء ومسائل السطح لم دار ان مسيل احدى على سطح الاخر فباع التي عليها المسيل
بكل حق له فيها ثم باع الاخرى من آخر فاد المشتري الاول ان يمنع المشتري الثاني
من اسالة الماء على سطحه ليس له ذلك الا ان يكون اشترط عليه وقت البيع ان لم اكن
منك مسيل الماء في التي تحت وفي النوازل لم دار ان متلاصقان احدى غامرة
والاخرى حذبة فباع الحزاب وكان مصب الدار العامة ومطرح تلي الدار الحزبة
فاراد المشتري المانع قال الفقيه ابو بكر ان استثنى البائع لنفسه مسيل الماء في الحزاب
جاز وان طرح البيع لعدم العرف وقال الفقيه ابو الليث ان كان له ميزاب ومسيل
سطوحه الى هذا الجانب وعرف قيمة مسيله على حاله وان لم يشترط وكذا لو كان
مسيل سطوحه الى دار رجل وله فيها ميزاب قديم فليس لصاحب الدار المانع في
الاستحسان وبه نأخذ واما احيى بنا فخذوا بالقياس وقالوا ليس له ذلك الا
ان يبرهن ان له حق المسيل ولو شهدوا انهم رآوه مسيل الماء وليس هذه شهادة
ولو شهدوا انه مسيل ماء المطر فهو ماء المطر ولو شهدوا انه مسيل ماء ديم الوضوء
والفضل والمطر جاز فان لم يثبتوا فالقول لرب الدار وان لم يكن له بئنة يستخلف
صاحب الدار ويحكم بكوله له جري ماء على سطح داره فباضا طه على رب
السطح كما اسفل مع العلو ولا يجزى على العمارة ويقال للذي له حق اصداء الماء صنع
ناوفا في مقام الجري على سطح الجار لتعفيذ الماء الى مصبه **الفصل الثالث** في
الصمان اراد ان يبيع ارضه او زرعه عن جري مائة فبيع الرجل الماء حتى صنع
الذرع لا يضمن المانع كما لو منع الداعي حتى يهلك المواشي له ثوبه في يوم معتق فجا
آخر وسع ثوبه قال الهذلي في يضمن وفي الاصل انه لا يضمن سقي ارضه فتعدي
الى احد ان احدى الماء اجزاء لا ينفق في ارضه بل ينقذ في ارض جاره يضمن
وان ينفق في ارضه ثم يتعدى الى جاره ان يقدم عليه بالذرع فلم يضمن آخانا
والا لافان ارضه في صفة وارض جاره في هبطة ويحكم انه لو يبيع يتعدى يضمن
ويؤمر برفع المسناة حتى يحول عنه وبين المتعدي ويمنع السقي حتى يرفع المسناة و
ان لم يكن ارض جاره في هبطة لا يمنع والمذكور في عامة الكتب انه ان سقى غيره
معتاد يضمن والا لا وان في ارضه ثقب جرفان علم به ولم يفته حتى افند ارض
جاره يضمن والا لا منه جري في ارض قوم فاستق وحذب بعض الاراضى للمالك
الاراضى مطالبة ارباب النهر باصلاح محدهم دون عمارة الاراضى الى شاة
منية في نحر الطاحونة فحزبت الطاحونة ان كان النهر لا يحتاج الكرى لا يضمن
وان يحتاج وعلم الحزاب من ذلك ضمن سقي ارضه وارسل الماء الى النهر حتى جاوز
ارضه وكان رجل طرح في اسفله تدابا فامتلأ النهر وعرق ارض رجل وزرعه

مطلب

مطلب
في عامة الكتب ان سقي
غير المعتاد

قال لثمان على ملق التراب لا على مرسل الماء ان كان له حق الشرب في ذلك النهر
 فلع شجرة على ضفة نهر فوقه ترابه في النهر وقد قاست أجرام ملك النهر رجلا
 ليسل الماء في النهر حتى يسيل ذلك التراب ويسير كبره فنام الاجير حتى امتلأ
 النهر وغرق كدس رجل لثمان على الاجير واما قالع الشجرة ان كانت الشجرة
 بلغت النهر حتى صارت جانب النهر لا يضمن وان لم يبلغ جانب النهر فقلع
 فاحتمل ضمن سكر المشتري فانبتق الماء وحذب قصير رجل يضمن قبل هذا اذا
 كانت السكرية بالتراب ولو باطنت والقصب والحشيش لم ذلك باذن الشكاه
 او بلا ادخ لم فتح الماء وتركه فازداد الماء او فتح الماء وليس فيه ماء ثم جاء الماء لم
 يضمن وعليه الاعتماد وانما يضمن ان لو ارسل الماء على وجه لا يحتمل النهر وغير
 العنان ان تقوم الارض مزروعة وغير مزروعة فضمن الفضل ولو ساء المنار
 الشكاه حتى انبتق وامتلأ واعذرنا شيئا وارسل الماء في النهر اعراضا صغيرا فقط
 القوتة فدخل الماء في القوتات واقعد الذرع يضمن في الوجهين سقي ارضه
 بشر عذبه يضمن قال الهذوي وتفسيره ان يقوم بكم شجرة ان كان بيعه
 جايذا قال بكر لا يضمن وعليه الفتوى اصل على النهر ارادوا ان يحبسوا الماء
 على اهل الاسفل فان الماء كثيرا حيث لو لم يسكن يصل اهل كلة الى حقه في
 الشرب ليس لاهل الاعلى ولاية الحبس وان اجلس وان جال لو ارسل الى
 اهل الاسفل يمكنهم الانتفاع لا يكون لاهل الاعلى التكريل بيدا باهل
 الاسفل حتى يدوروا ثم لاهل الاعلى لا يصل الى حقه الا بالسكر حتى وجهين
 ان جال لو ارسل لا يستغنى به اهل الاسفل فان كان النهر ينقطع كان لاهل
 الاعلى قسما ان يسكنوا حتى يرتفع الماء الى اراضيهم واستحق المخرج في هذا
 الوجه ان يقيم الحاكم بالايام اذ ابي اهل السفلى السكر ثم يضع اهل الاعلى
 في نوبتهم ما احبوا نفيا للضرورة ثم اذا جاوز السكر باللوغ وما اسبه لا
 التراب والماء التي يخرج عن الجبل في الوادي اختلفوا فيه قبل لاهل الاعلى
 السكر والمنع عن اهل الاسفل ولكن ليس لهم قصد الاضرار باهل الاسفل
 في منع الماء ما وراء الحاجة واشاره الرضى وتدل انه لما دخل الوادي سار
 كالماء في النهر المشتركة فاجواب فيه كاجواب ثم الا ان يكون السيل الجري
 وانشر على وجه الارض فيكون لمن سبقت يده اليه نهرين قوم لكل منهم
 على رأسه قذفة كوة اراد اصدعهم ان يكرى الاقذوف ويسفل الكوة عن موضعها
 لياخذ الماء كثيرا له ذلك قال شمس الاثمة هذا اذا علم ان الكوة كانت كوة
 مستقلة ثم ارتفعت فاراد اعدتها الى الطالة الاولى فاما لو كانت كذلك
 ان لم يعلم حال الكوة في الاصل قال شيخ الاسلام يسفل قدر ما يكرى ذلك النهر

في بيان من سقى ارضه
 شرب غيره
 يضمن ١٢

كان قديما لا يصل لاحقة الا
 فحق وجهين ان جال لو ارسل
 لا يستغنى به اهل الاسفل ان
 كان النهر ينقطع كان لاهل
 الاعلى قسما

في الماء الذي
 يخدر عن
 الجبل

في تفسير ما وراء
 النهر
 مطلق
 باع ارضه مع نهر ارض اخرى

عرفا وعادة وان اراد دفع الكوة المستقلة ليقول دخول الماء في ارضه سوغه
 شمس الاثمة بلا فصل وقال بكر ان اعادها الى الطالة الاولى له ذلك ولو في الال
 كذلك ليس له الدفع سقي معنوا وتعدي الى جاره لا يضمن لانه ضمان تبسبب انه
 لا يضمن فيه بلا تعدي والمعتاد لا يكون تعديا وضار كابقاده في ارضه وتعدي
 الى جاره يضمن لو زاد على المعتاد قال شيخ الاسلام في الايقاد لا يضمن بلا فصل
 وكذا اذا نزل ارض جاره قال الامام اسمعيل بن ابي اسحق اذا اخطأ لا يضمن في البيع
 المعتاد اذا كان محققا بان يسه في نوبته قدر حقه فان غير نوبته او في نوبته
 زيادة حقه يضمن وفي البعالي وقيل اذا تعدي المعتاد وهو يدري ولم يغير
 جاره يضمن فتح فسأل من النهر الى جاره ان فتح مثله معنوا لا يضمن والما
 يضمن اجري الماء من مجرى له يخرج من ثقب الحجة الى دار جاره وان كان
 الثقب خفيا لا يضمن ان كان الماء لا يتعدى لولا الثقب وان كان الماء من
 يتعدى لولا الثقب ايضا يضمن وعن محمد بن رجبين رجلين اتخذا صديقا في سكر
 ويلف زرع شريكه بعضه عطا وبعضه عرقا يضمن التالف عرقا لا عطشا
 سكره العامة وسق ارض نفسه وترك السكر تجرى الماء والتف زرعان
 اجري الماء احد من المجري وان اجري بلا اجراء اصدعته السكر القيت
 ميتة في نهر الطاحونة ان استقرت وقت اللقاء ثم ذهب لا يضمن التالف
 وان ذهبت ساعة اللقاء على فور فالضمان على الملق لان الذهاب في الاول
 غير مضاف الى الملق بل الماء وفي الثاني اضيف الى الملق كما لو ارسل دابة
 ان على الفور الارسال فالضمان عليه وان حالت ميتة ونيرة ثم احدثت لا
 ضمان وكذا اذا قطر رجلا والقاه في البحر ان عرق في الحال ضمن وان سبغ
 ثم عرق لا يضمن لاضافة العرق الى السبي بانقطاع فوره بعلمه مشوا الشرب
 حال غيبه اصدعهم ثم حضروا الغائب ان كانوا او فوه مستطمين له نقضه وان
 لم يوفوه مستطمين له النقض خلا فاما اذا اقتصوا الاعيان حال غيبه اصدعهم ثم حضروا
 له نقض على كل حال لان النقض في الاعيان يفيد لانه ربما يقع اجود من
 الاول مستطمين له لانه مثل الاول فلا فائدة فيه فلو باع شرب يوم او اقل
 او اكثر لا يجوز لحدم الملك قبل الاضرار للجها له وبعض المخرج جوزه و
 قال القياس ترك بالتعامل قال الفقيه التعامل لا يثبت باهل بلدة واحدة
 وطحا لم يثبت يجوز ان يبدل الاجارة لما مضى تعامل ما وراء النهر كنجار او
 سمرقند عليه حتى لم يثبت علماء صوارزم يجوز بدل الاجارة وكذا المبيع
 اجارة الشرب ايضا لو وقع الاجارة على استهلاك العين مقصودا الا
 اذا اجرا وباع مع الارض في يجوز بيعا ولو باع ارضا مع شرب ارض اخرى

لو ارسل الدابة

في بيان اذا قطر رجلا
 والقاه في البحر ان عرق
 في اطل ضمن

في تفسير ما وراء
 النهر

مطلق
 باع ارضه مع نهر ارض اخرى

لا يجوز
 لأن الشرب في البيع تبع من وجه أصل من وجه من حيث أنه يقوم بنفسه وتبع من
 حيث أنه لا يقصد لعبه ومن حيث أنه تبع لا يباع من غير أرض ومن حيث أنه
 أصل يجوز مع أي أرض كان والشرب في المجارة تبع من كل وجه لأن الاستماع
 بالأرض لا يتم بها بدونه فلم يجز اجارة الشرب مع أرض أخرى كما لم يجز
 بيع أطراف العبد بتعاله رتبة أخرى قال بعتك هذه الأرض باللف
 وبعثك بغيرها قبل لا يجوز بيع الشرب لأنه صار مقصودا بالبيع وقبل
 يجوز لأنه لم يذكر مثاله يخرج عن التبعية حتى لو ذكر مثالا أيضا لا يجوز
 وفاقا لأنه صار أصلا من كل وجه وعلى هذا إذا قال بعتك هذا العبد
 باللف أو بعتك أطرافه بماية وبعثك العبد باللف ولا يدخل الشرب و
 الجبل بل إذا ذكر وكذا أو الشرب لا الجبل لا يدخل ما لم يذكر ويدخل ما
 ذكر ولو زاد بكل حق له فيه فضلا **نوع** في كرى الهند الهند الأعظم كرىها
 من بيت المال وأصلها منسأة أيضا لأنه للعامة وماله من مال بيت المال وإن
 لم يكن في بيت المال مال واحتاج المنسأة إلى الهند إلى العامة يجب العامة
 لأنهم لو تركوا ما اجتمع على أصلها باختيارهم قال عمر لو تركتم بيعكم أولا
 ويخرج الطين ويأخذ مؤنتهم من الأغنياء الذين لا يطبقون الطين والذي
 دخل تحت القصة إلا أن الشركة عامة فكل أهلها لا بيت المال وغير المتبع
 والذي تحت القصة والشركة خاصة فكل أهلها لا بيت المال وغير المتبع
 واختار الفقيه عدم الجبر ويرفع الأمر إلى الحاكم حتى يجبر الباقيين على
 الكرى فطريق الجبر أن يأمر به الحضر غير المتبع ليرجع على المتبع في قسطه
 ويأخذ ما انفق من نصيبه قدر ما انفق وأن انفقوا على تركه على ترك الكرى
 لا يجبرهم الإمام لأن الحق لهم وقال بعض المتأخرين يجبر على الشقة التي
 مع للعامة واختار القاضي أن بعض التركاء إذا امتنع وانفق حصته البقية
 بلا أمر الحاكم لهم أن يمنعوا المتنع عن استيفاء حصته في ستره حتى يؤدي ما
 انفق لأجله وأباه الشقة وجعله متبرعا وبه أخذ بعض المشايخ وقال الطحاوي
 متبع وفي العيون عند الإمام والثاني أنه المنع حتى يؤدي ما انفق فليأمل
 عند الفتوى وإذا خيف انفجار الهند أطراف وأرادوا أن يحضروه وإلى
 البعض أن في ترك التحصين مندرعاً بأن خيف غرق طريق المسلمين فيجب
 الآتي وأن فيه مندرعاً لا عام لا يجبر الآتي قال الإمام ليس على الشقة
 مؤنة الكرى لأن المؤنة يلحق المالك لا من له الحق بطريق الاباحة مع وجود
 المالك ولأن حق العام لا يوجب نفاذ التصرف وكذا لا يوجب المؤنة
 والصحيح أن مؤنة الكرى لا يرفع عنه وأن جاوز قوته جوده ما لم يتجاوز

إذا ذكر الجبل
 لا الشرب

دخله

أرض عند الإمام

أرضه عند الإمام كما ذكر في المنظومة وكذا الخلاف في أصلها حافة الهند وأما
 الطريق الخاص في سكة غير نافذة وأن احتيج إلى أصلها فاصلها أوله عليهم
 أجمعاً فإن بلغوا دار رجل قبل أن على الخلاف في الهند وقبل يرفع أجمعاً لأن
 صاحب الدار لا حاجة له إلى ما وراء داره بوجه ما لأنه لا يبيع عليها خلاف الهند
 فإنه يحتاج إلى تبديل الماء لأنه لو لم يسل لغرفت أرضه فيه مال كنفه الماء
 ومن جاوز الكرى أرضه وأراد فتح رأس الهند قال شيخ الإسلام على قوله
 ذلك لذوال مؤنة الكرى عنه وقال ليس له ذلك ولو كان نهر عظيم عليه
 قوى يشربون منه فبلغوا بالكبرى فوجهه عند قوته قال في النواذر يرفع
 عنهم مؤنة الكرى أجمعاً وعلى قياس الهند أطراف من ينبغي أن لا يرفع حتى
 يجاوز أراضي قريتهم الكرى **الفصل الرابع** في الموات كل أرض لا يملكها
 أحد وانقطع عنها الماء وارتفاق أصل المصدر والقربة كان مواتاً أقرب من
 العادم لا والثاني شرط بعد هاهنا القربة والفصل وصول صوت جهور
 الصوت إليه من اقصى العمران وعن الثاني أنه قدر غلوة وجعل ما جدي القوة
 عنه مواتاً وهو في العمران والأراضي المملوكة إذا انقطع أهلها كاللغة وقبل
 الموات كل أرض من أراضي السواد والجبال لا يملكها ماء الأنهار وليس
 لأحد فيها ملكه وأراضي ما وراء النهر وخوارزم ليس بموات لدخولها في
 القصة وتصرف إلى اقصى مالك أو بايع في الإسلام أو ورثته وإن لم يعلم
 في التصرف إلى الحاكم والأحياء أن يكرها ويبقيها وأصلها ليس بأحياء
 وكذا إذا حفر ليح الآراف ولم يبق والحفر بمنزلة الكراب فإن سقاها
 مع الحفر فأحياء وعن الثاني الأحياء البناء أو الغرس أو الكراب أو
 البع وعن محمد الكراب أحياء وعن شمس الأئمة الأحياء أن يجعلها صالحة
 للأحياء للزراعة بأن يكرها أو ضرب عليها المساء أو حفها بها منيراً أو
 من حجر أرضاً فهو أحق بها إلى ثلث سنين فإذا أحيها الإنسان قبل ثلث سنين
 لا يملكها وله أن ينزعها عنه ويبيعها وليس له النزع كذا قاله عمر بن
 أخذ بعض متأخرينا وصورة أن يقصد أحياء موات وليس مع آلات الأحياء
 فبضع حول ذلك الموضع التجاري أو حفها ما فيها من الشوك أو حفره أو
 سقى حيث أو يغرس حولها وكل هذا غير لأحياء ومن حفر على أرض شبه
 المنارة فهو أحياء ذكره في المنتقى أجمع أرضاً وأحاط بجوانبها الأربع
 الأحياء بعده وطريقه من الرابع للقول في الثاني ثم الثالث ثم بعين
 الرابع أحياءها ولم يرها صالحة للزراعة فتركها ونزعها أخذ من قال
 بالأحياء يملك منفعتها لا عينها ليس له ذلك وقامة العلماء على أنه بالأحياء يملك

مطلوب
 أرض موات وأحيائها

من أحياء الأرض
 معطلة ثلاث
 سنين

احوال الاشربة

فبقربها فيملك نزعها منه **كتاب الاشربة** الا عيان التي يتخذ منها الاشربة
العنب رطب ويااب وهو الذبيب والتمر والحبوب والحنطة والشعير و
الذخن والفواكه والاباجص والفرصة والفانيد والشهد والالبان وكو
ذلك ولا يجل شرب الخمر الا عند ضرورة العطش قدر ما يدفع عنه وفي
الغناوى المصنعة لو شرب قديما يرويه فسكر لا حد عليه لان السكر يباع
ولو قديما يرويه وزيادة ولم يسكر فيبقى ان يلزمه الخمر كما لو شرب هذا القدر
عند الاختيار ولم يسكر شرب ورد في الخمر لا يحد طرح فيها ملي او خلاصة
صار خلاصة في ظاهر الرواية شرب من الخمر قدر ما يصل الى جوفه فيعاني
لو شربا واربعين لو عذب الما بالماء بالخذ ان الماء قليلا او سائيا يحد اذ اول
الى جوفه وان غلب الماء الا ان يسكر الخمر لا يصير خلاصة عند الامام حتى يذهب
المذاقة كلها وعند هذا بتقبل الطمونه يجل لان تقليل التغير لا يصير حراما وكذا
خلاصة اذا تغيرت بغيره ولو بخلج يجل عندنا وفي الفرح الثاني صب اطل
في الخمر لو الغلبة في الخمر او اطل بعد ما صار حراما لا يجل وعلى قول الثاني
ان الخمر غالبا فذلك وان الخمر غالبا في مجوع الفوازل لا يجل من ساعته مالم
يمض زمان علم انه صار خلاصة الخنطة باخذ بعضها فاذا اجفت وطخت ان لم يدر
فيها طعمها وراحتها اكل والا لاله خل حبت فيها خمر افقد اساء لانه محل الخمر ولا
يحد الخمر لو غالبا لتحلله من ساعته شدة شاة خمر ثم ذبحها من ساعته يجل بلا
كرامة وبعد ساعته الى يوم يجل مع الكرامة ولا يقيت الدواب ولا يسل بها
الطين ولا يجل النظر اليها على وجه التمسك ابتل اطرفة ثم وقع الخمر يطل بطنه
كزفة وقعت فيها ثم فيه بخلاف ما لم يمتحن بالخمر وحنط فانه يجل لان الخمر
لا يزدول بالخمر ولو شرب الخمر للدواوى لا يسل به وان زال به عقله لا يحد
خلافا لمخرجة في رمضان وادعى شبهة ليعقظ الخمر عز وجل ولو افطر فيه
وادعى شبهة عز وجل ولا يجس المسلم الذي يبيع او ياكل الربا بعذر والحنط
والنأحة والمعينة بعذر وجس حتى يتوبوا بآية العصيدة عن يحد خمر اعند
لاكبره قال في العيون اذا باع من جوسني شق المسلم رزق غير وهو حلو مثله
لا يضمن الرزق ايضا وقال محمد يضمن وان كان يضمنها شرب الاشربة على
عنه او فيه حلال اجماعا وهو كل شراب لم يمض عليه ثلثة ايام وحرام اجماعا
وهو الخمر بعينه والسكر من كل شراب وحرام عندنا العنب اذا طبع الى النصف
وقد اشتد لا يجوز عند عامة فقهاء الاعصار الا عند المديني فانه يجوز شربه دون
السكر والدراج العصير الذي جعل في النفس حتى ذهب ثلثاه ولم يطبخ ولكن
عوج باخذ دل يجوز شربه عند عامة علماء خلافا لبعض الناس واخطا منس

ولو افطر
في رمضان

بشيء من خمر
ثم ذبحها

اذا
في شرب الخمر
والسلم الذي
بيعه

شق مسلم
مثله

بنيد الزبيب

الاشربة

لا سكر

280

بنيد الزبيب او القمح اذ في طبعه ثم اشتد يجوز شربه دون السكر على قول
الامام والثاني لا سكر اذ الطعام دون الدهن وقال محمد قليله وكثيره حرام
قالوا ويقول محمد نأخذ ومذهب محمد انه حرام غيب كما هو مذهب مالك
واحمد والثاني وداد وان كان شربه للهو فقليله وكثيره حرام اتفاقا
كما هو المعتاد في الزمان بين الامام يجمعون على هذه المسكرات كاجتماع
على الخمر وهذا في المطبوخ ولو غيد مطبوخ او عصير العنب قبل ان يطبخ
الى الثلثين يخلط اصحابنا في حرمته والاشربة من التغير والذرة و
التفاح والفصل اذا اشتد وهو مطبوخ او غيد مطبوخ يجوز شربه ما دون
السكر عند الاماميين فقال محمد يدم قليله وكثيره قالوا يوه نأخذ وفي
الجامع الصغير المطبوخ اذ في طبعه او طبع ما دون الثلثين غلا وقذف
بالزبد لا يجل شربه بالاجماع الا عند المديني ولا حد فيه بلساكر ولا يحد
مسلحه والمصاب منه لو زايده على الدرهم ينج ويقتل الا يجوز بضعه ويكره
وعند هذا لا يجوز ولبن المأكول حلال وكذا لبن الرماك عندنا وعند
بكره شربه وشمس الأئمة قال انه مباح وعامة العلماء انه حرام لكن
لو زال عقله منه لا يحد كما في البيع لو ارتفع الى رأسه حتى زال عقله يدم
ولا يحد واكثر العلماء على التنزيه **كتاب الاكره** اكره على فعل لا يجل
بوعيد التلف او اذهاب عضو من اعضائه او بوعيد ضرب عياف
على نفسه لا يضرب سوطا او سوطين لا يحد عليه منه التلف ان اكتر
رايه ايقاع ما توعد به فاكره وكذا الوعيد بالجس الدائم او العيود
لو قال لا يحدك لم يحد حتى ياتي من الجوع ما يفي به التلف ولو اكره على
شرب الخمر بما ذكرنا يجل شربه بالنفس ولو امتنع بانتم اذا علم انك في الحرة
عند الاكره فان لم يعلم لم يحد الا اذا به امده بقتل رجل ولم يقل ان لم يقتله
لاقتلك لكنه يعلم انه لو لم يقتله يوقع ما يهدده به كان مكرها اكره على
الاسلام فاسلم حتى ولو ارتد يجل ولا يقتل استخانا اكره على الف واقعة
بخماسة بطل الاقدار ولو على الف فاقد بالعين جازيا لعل ولو على
الدراهم فاقد بالدينار وعلى جنس اخذ مع اقداره ولو اقد للمكة وللغاي
فالاقدار كله باطل عند الامام والثاني صدقة الغائب في النكحة او كذبه
وقال محمد ان صدقة الغائب في النكحة فكذلك وان كذبه فالاقترار جائز
في حق الغائب وان هددوه بضرب سوط فاقد فهذا ليس باكره اكره على
الهبة فوهب وسلم طاعا لا يكون ملكا للموهوب له والاكره على الهبة
اكره على التسليم بخلاف البيع فان الاكره على البيع لا يكون اكرها على

مطلوب
قليل الخمر وكثيره حرام

الذرة بالزرك وادى
الخمر

خ حل لبن الرماك

بالزرك وادى
الخمر

احوال الاكره
اد ذهاب عضو

ما يواخذ به
مطلوب
اكره على الاسلام
فاسلم

ملا
هدد بغير فاق

التسليم أكره الهبة من زيد فذهب من زيد وعمر وجاز في حصته وعمر ولا زيد
أكره على البيع بالف قبالة لا يجوز في الاستحسان أكره على البيع ولم يتم
المشتري قبالة من انسان لا يجوز طال يوه بمال باطل وأكره على أدائه فباع
جاريته بلا أكره على البيع جازيعة لأنه غير متعين لادائه وهذا عادة
الظلمة إذا صادف وارحلا أن يتكلموا بالمال ولا يذكر وبيع من ماله
والحيلة له فيه ان يقول من اين يعطى ولا مال لي قال الظالم ببيع جاريته
فقد صار مكرها على بيعها فلا ينفذ بيعها أكره على البيع بالف درهم فباع
بدنانير بعد الف درهم لا يجوز في الاستحسان والقياس انه يجوز أكره على
الابراء عن الحقوق او الكفالة بالنفس او تسليم الشفعة او ترك طلبها
كان باطلا حتى ياتى اقراره باستيفائها جاز عند الامام لان أكره
لا يتحقق الا من السلطان وفي الفتاوى الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه
أكره ولو لم يذكر اطلاقه وسوق اللفظ يدل على الوفاق وعند النجاشي
ان هددوها بما يحصل منه القتل فأكره كالسيف وعوه وان يغيرها فأكره
جائز وعند محمد بن اذ اظلمها في موضع لا يقدر ان يمنع منه فيمنزلة السلطان
أما اذا هددوها بغيره فافترارها باطل والفتوى في تحقيق أكره ان
غير السلطان على قولهما الزوج أكرهها على اطلاقه وقع الطلاق و
لا سقط المهر ولو أكرهت على ان فقلت من الزوج تطليقه باللفظ الطلاق
واقع ولا ينع عليها والطلاق رجعي والمشترا أكرهها في يد المشتري ملك
امانة ولا يضمن ان من غير بعد الضرب اذا كان مما ينافي منه التلف على
النفس او العصب فأكره ولم يغير فيه شيء بل فوضه الى رأي المكره و
قدره بعض علمائنا باذني الخضر اربعين فان أكره على تناول الميتة بأربعين
سوطا فأكره وبأقل فلاما والصحيح ما قاله محمد بن لا اختلاف الناس فيه
وسوطا او سوطين لا الا ان يكون على المذاكير او العين ويحكي عن جلال
مصراته يقتل الانسان بضرته واحدة بسوطه الذي علق عليه أكره
باطس المؤبد والعقد المؤبد لا يوجب أكره اذا لم يمنع الطعام والشراب
لعدم الافضاء الى تلف مال او نفس وانما يوجبان غنى والتناول للحرم
لازاله الغم لا يعلل ومن المشايخ من قال لو ذاقتم بقمع في قلبه انة بالحبس
المذكور او الحبس في بيت مظلم يحاف عليه التلف غما او على عضوين اعضائه
او عينيه بظلمة المكان علة ومحمد لم يجعل الحبس الذي كان في زمانه وهو الملك
المحدد أكرها كما ايا الحبس الذي أحدثوه اليوم فأكره لانه تعذيب لا
حبس محدد وأكره الهبة أكره على الهبة أكره على التسليم اذا كان المكره وقت

بيان بيع المصادرة

مطلوب
الزوج سلطان الزوج

الزوج أكرهها
على اطلاقه وقع
الطلاق ١٢

والتناول
للحرم

الحبس الذي
أحدثوه اليوم
فهو أكره

التسليم حاضرا

التسليم حاضرا واذا لم يكن حاضرا فالأكره على الهبة لا يكون أكرها
على التسليم قبالة واسمى ثا و اذا قبضه الموهوب لم يملكه لانه فاسد
والفاسد عند اتصال القبض يوجب الملك لمقتضاه وان اقبل القبض
ينقض وبأخذه المكره بخلاف ما يراى في بيعات والهبات الفاسدة و
ان لا يحتمل النقص بضم المكره فتمت يوم التسليم الى المشتري وان شاء
صنن المشتري والموهوب له ان شاء صنفه يوم قبضه او يوم احدث فيه
تصرفا لا يحتمل النقص لانه تلف به حق الاسترداد بخلاف المشتري
شترى فاسدا حيث لا يضمن يوم الاحداث بل يوم قبضه أكره على طعنها
بازيد من مهر المثل بطلت الزيادة و جاز النكاح و واجب الطحا
الزيادة وقال يرجع بها على المكره أكره على طعام نفسه ان جازيها
يرجع على المكره وان سجنان يرجع على المكره فان قلت بشكل بما اذا
اكل طعام الغير فليكرها جازا بضم المكره لا المكره وان حصل النفع للمكره
قلت المكره هنا اذا اكل الطعام المكره لا طعام الغير لان أكرها على
الماكل أكرها على القبض لعدم امكان الماكل بلا قبض وكما قبض المكره
صار قبضه سقوطا الى المكره فصارت كانه قبضه وقاله كله ولو غصبه وقال
لم كل لا يضمن كذا هنا وفي طعام غيره لا يمكن جعل المكره غاصبا قبل اكل
لان ضمان الغصب يجب زالة اليد ولا يتصور الزالة مادام في يده او
فيه فتعذر ايجاب ضمان الغصب قبل الاكل ليصير الطعام ملكا له قبل اكله
واذا لم يوجد سبب الضمان قبل الاكل في طعام المكره صار اكله طعام
نفسه لا طعام المكره الا انه اذا كان سجنان لم يحصل له منفعة فقد أكره
على اطلاق ماله ومن أكره على اطلاق ماله وان تلف ضمن المكره أكره على الكف
ثم قالت زوجته المنة كغرت وحرمت وقال كان قلع مطيئا بالايان
ولم يحرمني فالقول له لا نكاحه سبب الفدية اذا التكم بما اعتقاد كقول
حكايه عن قول البضاري المبيع كذا لا يكون كفرا وأكرها بطل الاقا
لا تة حنبر وطبر جميل الصدق والكذب وأكرها ببيع الكهف الكذب
فاذا اقر تعيق عبده عتق ومكده لا يعيق فان قلت فهذا جعل انشا
جازا اليلا بلعولما جعل الامام قوله لعبده وهو الكبير سنة هذا
انشاء للميتة جازا مع ان العتق فيما مضى سبب البؤق في الحال قلت
الكرخي في مسئلة الاقرار قيا ساع مسئلة النفس وقال يعيق في اطلاق
والمشايخ قد قوا بينها وقالوا في مسئلة الاقرار لا يعيق اصلا وهو
الاصح أكره على توكيل انسان بطلاق امرأته او جعل امرها بيدها

مطلوب
أكره بطل الاقرار

زيد

او يديره ففعل مكرها وطلقها المفوض اليه ببيع اكره على ان يكتب على وطس
 امراة طالق او امرها ببيعها لم يصب الا اذا نوى اكره بعتا او نذر او حذر
 او قطع او نسب فاقدر لا يلزمه شيء وفي المحيط من الشيخ من قال ببيع اقراره
 بالرقه مكرها وعن حسن بن زياد انه يجل ضرب السارق حتى يقر وقال ما لم
 يقطع الا ولم يظهر العظم اكره على الرجوع صح النكاح وكذا الاكره على النذر
 واليمن صح ولا رجوع فيها وكذا الايلاف والظهار كزبوعيد تلف على ان
 ياخذ مال فلان ويدفعه اليه يبري ان يكون في بيعه لان مال الغدير يباع
 عند الحقة وانما علقه بالرجاء لعدم قيام العذر بالقطع فان المكره على اخذ
 مال الغدير لو سبه حتى قيل فهو مأجور لان الظلم لا يباح واخذ مال الغدير
 ظلم هذا اذا كان المكره حاضرا فان كان غائبا وقت الاخذ ان كان معه
 رسوله ويخاف المكره من الرسول مثل ما يخاف من مرسله ان ياخذ وان لم
 يكن عنده رسوله او كان لكن لا يخاف منه ليس له الاخذ الا كراهه زابل
 حقيقة لكنه يخاف عوده وبه لا يتحقق اكره بالحبس على ايداع ماله عندها
 الرجل واكره المودع ايضا على قبوله فضاء على المكره والقابض لانه ما قبضه
 لنفسه كما لو هبت الريح والفت ثوبا في حرة واخذ له ليرة فضاء في يده
 لا يضمن اكره على اصدار ثوبه بوعيد تلف او طهره في الماء فالضمان على المكره
 لان المكره يصح له الصلة ويختلط العقل يجوز اكرهه كالعاقل البالغ فتن
 الامر من السلطان بل امتد يد اكرهه وقال لا ان كان المأمور بعلم انه لا يفعل
 لا يفعل ما قاله السلطان كان امه بالفعل له اكرهها قال لا تقتلن او
 لا قطعن يد هذا الرجل وقال الرجل اذنت لك في القطع فقطعه وهو
 غير مكره لا يسمع للمكره ان يقطع لان هذا ظلم وليس المقصود باللفظ
 ان يبذل فيه شرعا لانه بذل طرفه بدفع الهلاك عن الغير وذلك يجوز
 كما لو راى مضطرا فارد ان يقطع يده ويعطيه لتناوله لا يجل له ذلك ومع
 ذلك لو قطعها في المسئلة الاولى لاشئ عليه ولا على المكره لان القاطع لو
 لم يكن مكرها وقال لان ان اقطع فقطع لاشئ عليه فامكره اولى لان البذل
 عامل في اسقاط الضمان وان كان صاحب اليد مكرها ايضا من غيره على
 الاذن في القطع فالقصاص على المكره لان سبب الاياء بلفظ باذنه وفعل
 القطع منسوب الى المكره لانه يصح له له وذكر القاض اقطع يد هذا
 والا لا تقتلن له قطعه والقصاص على المكره عندها ولا رواية عن الثاني
 اكره على قتل مورثه ففعل لا يجرم وله ان يقتل المكره قصاصا عندها اكره
 على شدة ذي رحم او من حلف بعتقه وقيمة الف على ان يشتري بعترا الا

في بيان بعت
 اقرار بالسنة
 مكرها وكل
 صدم السارق
 صح بقدر ١٢

مطلق
 الظلم لا يباح

مطلق
 اكره الصبي ويختلط العقل

كما لو قال في

منه او

مطلق
 قتل مورثه اكرها
 لا يجرم من السرقة

فاشترى

فاشترى عتيق ولزمه المالك لاعتبة الآف لان الواجب فيه القيمة لا
 الثمن ولان الشئ على المكره لانه دخل في ملكه بدل ما خرج عنه كما لو قال ان
 تزوجت امرأة فتزوج مكرها لا يبرج على المكره بنصف الصداق وكما لو
 اكره على ان يقول كل مملوك امك فكذا املكك عبدا عتيق ولا يرجع على المكره
 بقيمة من عتيق وان ورث عبدا في هذه الصورة يرجع بقيمة في الاستحسان
 اكره على العتيق او اكره على ان يقول لغيره ان شئت فانت صد
 فقال لم يوجد الشرط او شأوا العبد عتيق وعتق يرجع على المكره بقيمة العبد
 اكره على ان يعلق عتيق عبده بفعل ينف وهو مفعول لا بد منه كالصلوة والطلاق
 يرجع على المكره اذا حصل العتيق بقيمة العبد **كتاب المأذون** يجوز ان ياذن
 لعبده او امته بالعين او غيرها حين اذا عقل البيع والشراء والتجارة ولو اذن
 ان يعمل في الحياطة او بيع الماء على اطراف اذن والاذن في الاجارة اذن
 في التجارة وهذا اذا اذن في الاجارة المكره بان قال ابيعك من
 المملوك او البقالين اما اذا قال ابيع من فلان ثوبا ليلبس او قال اشتري طعاما لياكله او
 الشراء ان قال اشتري من فلان ثوبا ليلبس او قال اشتري ثوبا
 اشتري بديهم او ثوبا ليلبس فهو استاذم لا اذن ولو قال اشتري ثوبا
 ليلبس فهو اذن وان رآه يبيع ويشترى فسكت فاذن الا ان ينهيه ولكنه
 فيها باع من مال مولاه لا يجوز بيع ياذنه بالنطق وان اذنه يوما او
 شهرا او سنة فهو اذن ابد والاذن في نوع او مكان او زمان اذن
 في انواع والاماكن والازمان كلها خلاف التوكيل واذن القاض
 لانها يقبلان التوقيت والتخصيص اذن لعبده في بيع متاع الغير لا يكون
 مأذونا اذن القاض لصغيره في التجارة واباه ابوه يصير مأذونا وباراه
 القاض عبده يبيع ويشترى فسكت لا يصير مأذونا والاذن الخاص ان
 يقول اذنت لك ولا يشترط بين الناس والعام ان ياذن له بين اهل
 السوق او اكثرهم وايجر العام يعمل فيها والخاص يعمل في الخاص لا غير
 وانما بيعه ايجر اذا علم ذلك العبد ولو لم يعلم لا فلو اخذ عدل وقدره
 حروا وان لم يصدق فكذا قال الثاني لا اذن ولا حرج بل اعلم قال بايعوا
 عندي فاني اذنت له والعبد لا يعلم بذلك قيل فيه روايتان لزم على
 المأذون دين وطلب عذماؤه البيع للقاض ببيع لهم وان لم يذنه
 كسب يباع كسبه فان فضل عن الثمن فلاموئى وان فضل الدين لا
 يطالب به الموئى ولكن يباع العبد ان الدين حالا وان بعضه مؤجلا
 يعطى احوال وعيسك المؤجل هذا اذا باع القاض فان باعه الموئى

احوال المأذون

مطلق
 للقاض بيع مال المأذون

بما اذن العزما فلم يفتح الا اذا وصل الثمن وبه وفاء بالدين او وقف
المولى ديونه او ابراء العبد من الدين بطل حق الفسخ وان كان الدين
مؤجلا ليس لهم حق الفسخ وهذا اذا كان العبد قائما فان حاله كان بطل حق
الفسخ ولهم الخيار ان شاءوا ففسخوا المولى فمخوز العقد صح كان للمشتري
ان يرد ما ليعب على المولى والمولى يرجع على العزما وان شاءوا ففسخوا
المشتري القيمة فاذا فسخوه يفسخ العقد ويترد الثمن ولو اعتق عبده
الذي عليه الدين كان لغزما ان يفسخه الاقل من قيمته ومن الدين
والعتق جائز بخلاف اطاني اذا اعتق مولاه ويعلم بالجنانية حيث يصير
مختارا للغداء والالزمت قيمته لا غير وفي مسألة الدين اذا اختار روا
اتباع المولى لا يكون ابراء للعبد ولو استعوا العبد لا يكون ابراء للمولى
نوع آخر ليس للمأذون وللمكاتب اقراض وليس للمأذون الكفالة
بالنفس والمال بل اذن المولى وباذن يجوز الا ان يكون عليه دين و
المكاتب لا يجوز كفالته وان اذن له مولاه فان كفله لا يواظبه في الحال
ويواظبه بعد العتق ان بالغائه الكفالة وللمأذون ان يطعم ويتصدق
بالدرهم وفي شرح الجامع قال لا روية في الصدقة قبل لا يملك وقيل
عليك من فلس الى داني وقال الفقهاء يملك حبة او داني او نحو ذلك
ولا بأس باجابه دعوة العبد المأذون بآخرة ثوبه ودائته وبكده كسوته
الثوب وهدية الدراهم والذنانير ولو باع عبدا ثم خط من غنائه ان
اطمن عيب جائز ان مثل ما عيط المأذون ان كثر ان فاحشا فغنى
اطلاف كما تباع بتمن قليل من الوكيل وان خط بغير عيب فلا كالا براء
اجماعا وفي الوصل وجب للعبد المأذون على اخذ الف من عن مبيع
واخذه عامما جاز واقضاه بالديون والمغضوب والامان الودائع
والعوارى والجنائيات في الاموال جائزة والمولى يواظب بافعال
لابا قواله الا فيما يرجع الى نفسه كاطرود والعقاص وحضرة المولى
لا يشترط فان لم يقدر لكن اقيمت عليه البيعة فحضرة المولى شرط الا
عند الامام الثاني ولو اتلف مالا يواظبه في الحال اما الاقرار
بحناية يوجب الدية او الغداء لا يبيع محورا ومأذونا واقدار المحور
بالدين والعقب غير مال لا يبيع وفي المأذون يبيع ويواظبه في
الحال ولو اقر المأذون بمهر امرأة فصدقة لا يبيع في حق المولى
ولا يواظبه الا بعد الطرية وله ان يرهق ويبرهن واقضاه في من
موتة جائز فدين الهبة والثابت بالبرهان مقدم وله ان يأذن

للغدا

التجارة

وليس

وليس له الكتابة ولا يزوج عبده اتفاقا وكذا امته عند طلاقها فلا الثاني
وتوكيله بالخصومة له عليه جائز وتوكيله على العبد بالبيع والشراء جائز مثل
الحرا اذن الحاكم للمبيع وله اب وجد جازوا ذامات لم يكن حرا على الصغير
ولا للمالك ان يحج عليه لان ذلك حكم من الحاكم فلا يبطل بونه ولا يفسخه
احد وان كان الاب او الوصي اذنه يبطل بونه ولو رآى الحاكم الصغير
يا بيع فسكت لا يكون اذنا وكذا الوراي المفق او عبد الصغير اذن له
وهو لا يعلم صار مأذونا فلو حجه وهو لا يعلم اذ ايضا صح في فلو علم بانه
سابق على الحجة وتصرف لا يبيع له في هذا اذا كان المأذون مقصودا
فان ثبت ضمنيا بان كان قال بايعوا عبدي ثبت بلا علم باع المولى عبده
المأذون ان لم يكن عليه دين صار محورا علم اهل السوق بالبيع او لا
لحقه البيع وان عليه دين لا مال يقبضه المشتري لفاد البيع ارسله
اليه مولاه او كتب باذنه فبلغه صار مأذونا كيف ما كان ولو اخذ
فضولي ان عدلين او غير عدلين او عدل واحد صار مأذونا صدق
المخبر ام لا اذا اظهر صدق المخبر وان اخذوا ان واحد غير عدل ان
صدق المخبر صار مأذونا وان كذبه لا وان بان صدق المخبر وعندهما
يصير اذا بان صدق المخبر ولا فرق بين الحجة والاذن في انه انما
يصير مأذونا اذا استخرج الصدق في حبه عند العبد او صدقة وذكر
الفقهاء ابو بكر النخعي وعليه الفتوى والاعتماد خلافا لمن يفتي بينهما
عبده المأذون يحج بالاباق لا بالقبض اذن المأذون لا يبيع وان علم
ولو اذن له في التجارة مع ما في يده جاز واذنه للمغضوب انما يبيع اذا
كان الغاصب مقترنا له او كان له على ذلك بيعة كبيع من عبده او من
الغاصب وان جاز او لا بيعة له لا يبيع كبيع المأذون وكل يقضاه الذي
او اقبضه لم يحج عليه فقط الوكيل او اقبض وهو لا يعلم بالحج او يعلم
جاز المأذون اشتري جارية من المولى ولادين عليه وزوجها المولى
ايه جاز وحج من التجارة وليس له بيعها ولا بيع للغداء فيما يلزم
من الدين عبده فان اشتراها وعليه دين وزوجها المولى منه لم يحج
للدين وله ان يبيعها ويبيع ولها منه ولو قضى دينه بعد التزوج فهو
ممنزلة تزويجها ولادين عليه الاب او المولى قال له لا تبع بغير فاحش
فباع بغير فاحش صح لانه لا يملك التخصيص ويملك ان يواظبه
ويستأجر الاجراء ولو اقر المأذون ويستأجرها ويأخذ الارض
مزارعة ويدفعها مطلقا كان المأذون ام لا ولا يصدق بآراء من الدرهم

وعليه الفتوى والاعتماد

ولايه بل مجادونه ويملك اهداوا ما كؤل وان زاد على دينهم بما لا يعد اسرافا
وتجدة الصيافة البيرة لا الكثرة وذا بقدر المال حتى لو كان في يده
عشرة آلاف درهم فبعثه بيرة ولو عشرة دراهم في يده فباعه بيرة كثيرة
ولو رهن نفسه او باع لاي بيع والمكان يملك ان يواجر نفسه دفعها فف
وكل بشري جارية ثم حجه مولاه بطلت الوكالة عليه دين او لا وان
اعتقه وله عبادته في التجارة وكان وكل رجلا بشري عبده او يبيع
جارية بالغ فبان العبد الاول لادين عليه فاعخذ الثاني على اذنه
وبطلت وكالته بيع الجارية لان ما في يده صار لمولاه والوكالة بالثاني
باقية ولو كان على العبد الاول دين فالتحق بحجه في حق الثاني لان العبد
أحق بالمال من المولى ومن العبد الاول لا يبري ان الاول بعد عتقه
لا يملك ان يأخذ العبد الثاني بما في يده من التجارة وكذا مولاه والوكيل
بالبيع على وكالته لان للعبد المعتقد ان يبيع ما في يده لقضاء دينه ببيع
المولى من مأذونه صح وله الحبس للثمن فان سلم قبل الاستيفاء بطل دينه
لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً اقتر المولى على عبده بدين وليس
على العبد دين ببيع وان كذبه العبد حتى صار للمقتله الاستيفاء من العبد
فان عتق العبد لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين اقراره بعد الجور
لا يجوز في يده مال ام لا ثم رجع الامام وقال يجوز الا فيما اخذه المولى
منه واقراره باستهلاك المال جائز وباليات لا يجوز واقراره بعقب
وموته عنده ليس بشي لا يجوز باع عبداً من جارية ثم حجه عليه ووحد
المشتري به عتقاً فاطمطعوا له روي ان اقر العبد بالعب لم يلزمه وان عتق
فقط عليه بالرد جاز اذن المأذون لعبه ثم نهى المولى العبد الاسفل
عن بيع شي من تجارة العبد الا على او من تجارة نفسه ولا دين على واحد
منهما فتمت ليس بشي وكذا ان حجه عليه في سوقه اعتق المأذون وهو
عالم بالدين الاقل من قيمة العبد ومن الدين كما لو لم يعلم ولو اعتق اطراف
يضمن كل الارش والفرق ان الاعتاق التزم التزم الموجه ولو التزم
الدين بقتلاً لا يلزم اريد من قيمة العبد ولو التزم موجب الجناية يلزم
جميع الارش اذن لعبه الجاني وطعة ديون لا يصير مختاراً للغداء وكذا
اذا رهنه او آجبه اذ ابيع المأذون او حجه على ديونه الموجهة
ولو اعتق لا يحل اقرض عبده المأذون الفاء عليه دين فلو لم يأت
بالغ وكذا لو اودع عبده الفاء فاشتري المأذون متاعاً فالمولى
أحق بالمتاع اقرض المأذون رجلاً ثم حجه المولى ونهى الغرماء ان

مطلوب
ما في يده مولاه

اقرار العبد
بأنه يملك المال
جائز ١٢

يضمن

يقبضه

يقبضه من دينه شيئاً فاعطاه الغنماء بديها عبداً محمداً رادى ديناً
وتعني المولى الذي عليه الدين ان يعطي العبد فذم اليه ان دفع اليه
عين تلك الدراهم بديها وان عتقها لا وقال الامام بهما استثنى
المجور عبد ابائيف وقيمة الف وقبض العبد ثم باع واستثنى شيئاً اخذ
بالثمن او باع ثم خصم حقه الذي باع العبد منه واراد ان ياخذ ما في
يده من ثمن عبده ان علم ان ما في يده المحجور عن عبده له اخذه ما في يده
استثنى ما وان علم انه ليس في يده ثمن العبد ليس له ان ياخذ شيئاً مما في
يده لانه لم يطفد بيد ماله ويتاخر حقه في الثمن الا عتقه وكل ما في يده
لمولاه وان اختلفا فقال باع العبد عنه في يد المحجور وقال المولى
ليس ذلك ثمن عبدي وانما وطب له او تصدق فالقول لمولاه لان
يد المحجور يده حكماً ولو كان في يده حقيقة كان القول للمولى وعلى البيع
البينة كذا آهنا وان برهننا فللبايع ولو استقرض المحجور مالا من رجل
فاشتري به وباعه ورجع ثم طالبه المستقرض بالمال فحق هذه الوجوه
ان علم انه بدل القرض ياخذ بقدر دينه وان علم ان ما في يده ليس
بدله فالقول للمولى ويتاخر حقه الى بعد العتق وان اختلفا فالقول
للمولى وعلى المقرض البينة وكذا لو اودع شيئاً با او متاعاً فباعه واشترى
للمولى ورجع ثم ظهر المودع ان علم انه بدل الودعية اخذها بغير رضا
وان علم انه ليس في يده لا ياخذ من العبد قيمة متاعه حتى يعتق عتقاً
خلافاً للثاني وان كان في يده من بدل الودعية اقل من قيمة العبد اخذ
ولا يتبعه بما بقي من قيمة الودعية حتى يعتق عتقاً خلافاً للثاني وفي
المسوط ليس لمولى العبد عند عتقه تقاض دينه عليه دين ام لا وان
اقتضى صحو او وكيله ان لم يكن عليه دين جاز ولا لا وفي الحيط السب
في بيت المودع شيئاً واودعه عند اخذ وعطك في يد المودع للمودع ان
يضمن المودع لانه ماله اودعه عنده بلا اذنه فكان كمودع القاض وفي
الحذانه ادعى على مودع العبد ودية لا يبيع مع ان مال العبد لمولاه
لكن لما وصلت الودعية اليه من العبد لا يسمع دعوى مولاه استثنى
العبد المحجور مالا وان له يواخذ به بعد العتق والصحة لا يواخذ به اصلاً
لان العبد من اهل الالتزام لكنه لم يظهر حق المولى في يده اخذ به بعد
العتق لاني احوال والصحة ليس من اهل الالتزام والبايع المحجور كالباع
والمحجور اشتري من مأذونه شيئاً ثم وجد به عيباً او نفقه الثمن لا
يرده على عبده ولا يابيه على بايعه لخلل حق شري العبد ولا على

مطلوب
العبي ليس في اهل
الالتزام

لأن المولى لا يستوجب على عبده ديناً وإن كان الثمن عرضاً يردده لأن
 العبد لو غضب من يرمولاه وهو قائم عنده يملك الرد لأن فيه براءة
 من الثمن وهذا بعد قبض المبيع فإن لم يقبضه المولى يملك الرد بالبيع
 في جميع الوجوه لأنه ينفذ به ولا يطلب الفائدة أما في كل موضع يحتاج
 إلى القضاء فالقاضي لا يقض بما لا يقيد ولهذا المورد المولى عليه
 خيار روية أو شرط صحيح استثنى من ما ذونه بمثل قيمته يجوز لعدم
 التهمة كالمريض يبيع عبده بمثل قيمته وعليه دين الصحة فإن قلت لم
 لا يحمله كبيع المريض من وارثه بمثل قيمته فإن المولى يكلفه في كسبه
 ظافرة الورثة قلت حق الوارث متعلق بالعين حتى لم يملك الوارث
 لأن الاستخلاص وحق الغريم في المالية لا في العين اقتدر العبد بالتاجر
 بتزويج صرة أوامة وقد اقتصرها قال لا يلزم شيء وقال الثاني كذلك
 في الطرة وفي الأمانة ان لم يقبضها لا شيء عليه حتى يعيق ولم يجب المهر
 وإن اقتصرها فلمها مهر المثل محرم على العبد فاقتراره أنه كان غضب
 من هذا في حال اذنه كذا فالتلف أو اقتارانه كان لهذا ودفعه عنده
 فالتلف وكذا به المولى فيه وليس في يد العبد مال لا يؤاخذ به بما اقتره به
 في الحال وقد ذكرنا قبل هذا أن اقتدار العبد بعد الطر إذا لم يكن في يده
 شيء من كسبه لا يبيع في حق المولى بلا خلاف حتى لا يؤاخذ به العبد في
 الحال للماذون أعارة دوابه وأيديها وتقبلها وياخذ ويدفع مضارة
 ويشارك مع غيره عناناً لا مفاوضة لعدم ملكه بالكفالة فمفاوضة يتقلب
 عناناً وفي الميسوط لا بأس بان يغير الحال وكذا العبد الذي يودي
 الغلة وفي القياس ليس له ذلك والذي يودي الغلة ما ذون في
 التجارة قال أصحابنا من لا يبيع بتبره لا يبيع كفاً فلهذا هذا لا يبيع
 كفاً للصحة المحرور كما لا يبيع قرضه وكفاً العبد المحرور عليه لا يطلب
 حكمها في الحال ويطلب به بعد العتق فإن اذن له مولاه صحت كفاً له
 وبيعته رقبته في الدين باع المحرور شيئاً من كسبه ثم اذن له المولى
 في التجارة فأجاز ذلك البيع لا يبيع لأنه باع مال المولى والماذون
 لا يملك بيع ماله لا يرى أنه لو باع بعد الاذن لا يبيع اعتق عبده
 الماذون يضمن قيمته للغيراء موصداً كان أو موصداً باع الماذون
 المديون بغير اذن الغرماء فأراد وانقضى البيع ليس لهم ذلك
 الاحصنة الباع والمشتري باع المولى لطلب بعض الغرماء فليقتبه
 الغرماء طلب النقص إذا لم يصل إليهم الثمن فإن وصل إليهم الثمن

ولا حاجة

ولا حاجة في البيع ببيع ولا يلغ النقص وإن كان بعضهم غيباً فرفع البعض
 الأمر إلى الحاكم وباعه بما مد الحاكم ليس للبقية طلب النقص التركة
 لو استغفرت بالدين وفيها عيب واذن العبد الوارث في التجارة لا يبيع
 لعدم الملك ولو استغفرت من المدين الوارث ما لا يبيع ديناً أبيه ثم
 اذن لعبده لا يبيع لأن دين المدين على أبيه يبيع ملك المدين إلا إذا
 ابرأ الغريم الميت أو قبض المدين من مال نفسه وقال أقضت بغير
 ولم يقل تبعة بغير ديناً على الأب كما لو كفن الميت من مال نفسه
 يرجع في التركة عبيد محجورين عما فاقا فقال أجهل في فوات منها لعدم صحة
 أمر العبد بها وكذا الخائن والنفسد قال لعبد ببيع ثوبى هذا اللبس و
 الثناء فهو اذن في التجارة ولو قال ببيع ثوبى ولم يقل للرج لا يكون
 أدناً قال ادلى في كل شهر عشرة دراهم أو قال ان أدبت إلى الفافانك
 صدمار ما دوننا اذن لعبده فاكسب ما لا فاحذه المولى ثم طعة دين و
 قد اتلفه المولى أو لا فإن كان على العبد دين فالمولى يؤاخذ بذلك المال
 حتى يردده لأنه غاصب وإن لم يكن ثم طعة لم يكن لصاحب الدين على مقبوض
 المولى سبيل تالفه كان أو قايماً ولو اخذ الفاد الدين يومئذ بضمها
 ثم طعة دين أخذ فالمولى يعزم المالك كلها ويكون للغيراء وبيع
 العبد أيضاً ولو لم يلحق دين أخذ يعزم بضمها فقط وأدلى الماذون
 دين يأتى على رقبته وما في يده فاحذه منه المولى الغلة كل شهر حتى
 صار مالاً أو اقترأه لم كله للمولى استثنى ما إذا كان ما ياحذه كل شهر
 أرز يد من غلة مثله فإنه يرد الزيادة والفصل بين ما يبيع به ما دوننا
 ولا يبيع إذا اذنه يعقد مكر يعلم أنه قصد به الرج يكون ما دوننا وإن
 اذن له يعقد واحد فعلم ان قصده ليس الرج لا يبيع ما دوننا ويكون
 استثنى ما ففعله اشتد ثوباً للكسوة أو بغير ثوبى هذا لا يبيع ما دوننا
 ولو قال ببيع ثوبى واشترى كذا أو قال اشتد ثوباً وبغير يبيع ما دوننا
كتاب القسم أربعة فصول الأول فيما يقسم وما لا يقسم لا يقسم
 حكام وبيوت وحايط ودكان صغير لأنه لو قسم لا يبيع لكل فائدة و
 انتفاع فيما عصفه وإن بقي فائدة يقسم بينهما داراً واحدة بينهما قليل ولاخذ
 كثير لا يبيع صاحب القليل يحظه بعد ما يقسم بطلب صاحب الكثير
 أجمعاً وطلب صاحب القليل لا ذكره الرخ والفقيه جعل
 هذا قول أصحابنا وقال بكير يقسم قال الصدر وعليه الفتوى
 ولا يقسم طريق لو فيه ضرر ولا يقسم والحوض لا يقسم عند أبي عبد

احوال القسم
 مطلق
 بطلب صاحب الكثير
 لا بطلب صاحب القليل

او اقل قوصصة او دون حل بينهما يقيم والحب والباب والري واللاية
 والدار بالارض وكذا كل ما يحتاج الى كسره وشقه كالفض كونه ضرر
 وكذا الخشب الواحدة لو في قطعها ضرر ولا يقيم بيرومنه وقية الا
 اذا كانت مع ارض مقيم ويترك البئر والفتاة على الشركة ولو كانت
 انهارا لا يضمن متفرقة او عيون او ابارا فتمت العيون والابار
 وما لا يجري فيه القسمة لا يجبر واحد منهما على بيع نصيبه على ما سفل
 او على القلب بحسب القسمة ذراع سفل بذراعي علو وفي التجرى العلو
 بدون السفل يقيم ذراع بين ورتة في ارض غيرهم ارادوا قسمته ان
 مدركا لا يجوز قسمته ولو تراصيا ولو بقلا جازا اذا تراصيا عليه بشرط
 ان غير كل منطه وان لم يشترط لم يجز كالبيع بشرط الترك البقر
 والغنم والابل والنبات الخردوية والمروية والكبلي والوزني يقيم
 فان كان المال من اجناس مختلفة بعضها غنم وبعضها بقر وبعضها
 ابل لم يقيم بينهم والرفيق لا يقيم عند الامام الا بالترافق وقالا
 يقيم بطلب احدهما كما في البقر والغنم ولو كان في الميراث رقيق
 وغنم ونبات فاحذر كل نوعا بالترافق جاز وفي اطامع الصغير يقيم
 كل شيء بين رجلين من صنف واحد اذا طلب احدهما القسمة ولا يقيم
 الرفيق والدور المختلفة عند الامام واجمع اصحابنا ان الشركة اذا
 كانت جنا واحدا يقيم بطلب احدها ولا يلتفت الى ابناء الاخر وان
 كان مع الرفيق شيء آخر كالغنم يجعل الرفيق نفعا ويقيم وعند الحاكم
 باختيار ان شاء قسم الكل قسمة واحدة فيدفع عبدا الى هذا وعبدا الى
 هذا وان شاء قسم كل عبد على حدة وفي الاصل اذا كانت الدور بين
 قوم ارادوا حدهم ان يجمع نصيبه منها في دار واحدة وفي البعض قسم كل دار
 على حدة ولم يجمع بعض الانبياء الى البعض الا ان يصطلي على ذلك وهذا
 نكث مسائل الداران والبيان والمنزلان الداران وكذا قول الامام
 والبيان فكما قالوا والمنزلان ان تلازقا فكالبيتين وان تباينا فكالدارين
 الثوب الواحد لا يقيم الا بالترافق ويقيم طول او عرضا لو بالترافق
 ثياب بين قوم اذا قسموها لا يصيب كل منهم بقية تام لا يقيم
 الا بالترافق **نوع** في نقض القسمة والحق فيها بينهما ارض
 طلب احدهما القسمة واباها الاخر وقال قد بعثت نصيبه وبرهن
 على البيع لا يقبل البرهان لدفع القسمة لانه يريد ابطال حق القسمة
 بانبات فغل نفسه وهو البيع فلا يقدر عليه بخلاف ما لو برهن على وكل

لا يقيم

زوجها عليها

زوجها عليها ان زوجها المولى طلقها حيث لا يقبل في حق اثبات
 الطلاق ويقبل في حق منع الحمل بينهما طلب احدهما القسمة واباها
 الاخر فان كثيرا ينفع كل حصته قسم والا لا الاصل ان الجبر عليها انما
 يجري فيما يحتمل القسمة وفي شاع لا يتبدل المنفعة التي كانت قبل القسمة
 وان تبدلت بها ان طلبها في الوجه الثاني فتح الاسلام يقيم لرضاها
 بالصدقة وغيره قال تركهما فان شاء اقسماها بافئسهما او تركاه
 فذلك وعن الامام انه كان لا يراها على من يبيع حقه وابن ابي ليلى
 قال يقوم الذراع من الارض دراهم والبناء دراهم والذرع يقوم
 دراهم وكذا الارض والشجر يقيمها ويعطى كل انسان ما اصابه فان
 كان في يده فضل اخذ وان نقص رده حتى يوفيه بينهما طعام قال
 احدهما لصاحبه اقسمة ودفع اليه جوالقا وقال اجعل حصتي فيه او
 قال اخذني جوالقا هذا واجعل حصتي فيه فقس وفعل ما قال
 حازت ويكون قابضا ولو قال اخذني جوالقا من عندك ولم يقبل
 جوالقا هذا ففعل لا يكون قابضا حصة وعن محمد اشترى بذا وقال
 اخذني جوالقا هذا او كله فيه صار قابضا وان لم يقبل هذا لا يصير
 قابضا كما تم وعن محمد ايضا انه اذا قال جوالقا هذا لا يصير قابضا
 ايضا وفي القدوري ان الجوالقا لو معينا صار قابضا وان غير معين
 لا الا اذا كان المشتري حاضرا وقت اجعل فيه قسمي الارض واخذوا
 حصتهم ثم تراصوا على ان يكون الارض مشتركة بينهم كما كانت عادة
 الشركه جاز لان قسمة الارض مبادلة ويصح فيها واقلها بالبر
 الشجرة في نصيب احدها والاعضان متدلية في حصته الاخر ولم
 يذكر في القسمة ذكره نوادر ستم ان له الجبر على القطع والازالة
 عن ملكه وابن سماعة انه ليس له ذلك وعليه الفتوى القسمة ثلث
 قسمة لا يجبر الممتنع عليها كالا جناس المختلفة وقسمة مجر الا في
 غير المكليات والموزونات كالنبات والاعنام من نوع واحد
 في الاجناس المختلفة يثبت خيار العيب والروية والعيب وفي
 ذوات الامثال يثبت خيار العيب لا غير وفي قسمة غير المكليات
 والموزونات يثبت خيار العيب والروية والشرط على رواية
 ابي سلمان وعليه الفتوى وعلى رواية ابي حنيفة يثبتان وما ذكر
 في اطامع الصغير انه لا خيار في القسمة لا يبيع ان اراد الاول و
 ان اراد الثاني يبيع لكن قد نبه الشفعة قدل انه ان اراد الثالث

القسمة ثلث

محلل
 الاعضان المتدلية لا ملك الغنم
 لا يجبر بالقطع وعلى الفتوى

ففتح على رواية الج حفص أما على رواية الخار فلا يثبت وعن الثاني
 أرض ميراث بين قوم في بعضها زرع تمت الأرض بينهم من غير زرع
 من غير أن يقع الزرع فمن أصابه الموضع الأول الذي فيه الزرع
 أخذنا بيمينته ولو قال لا أرضي بغيره القيمة فلا حاجة لي في هذه القيمة
 أجبر أطاكم على دفع قيمة الزرع وكذا في الدار إذا قسم أطاكم على الزرع
 ولم يقوم البناء فمن وقع البناء في حصته أخذناه بقيته سمي القيمة
 أو لم يسمها سخاة بين أرضين أحدهما أرفع وعليها أشجار لا يعلم
 غارسها إن كان يستقر الماء في الأرض السفل دون الجساة كان القول
 في المساة قول صاحب الأرض العليا مع يمينه والأشجار له ما لم يقع
 إلا أخذ البينة وأن الأرض السفلى يحتاج في إرسال الماء إلى المساة
 فالمساة وما عليها من الأشجار بينهما عذس في سكة غير نافذة فإن
 أرادوا أحدهما من الشراكاء قلها ولم يغير من أحدهما من الأشجار التي
 فيها ليس له ذلك لأنه متعنت وكذلك في نقض الجناح على الطادة
 عذس بجنب دار جاره بباعد عن حائط الجار قدر ما لا يضره ولم
 يقد بمقدار معين وضع حذو حائط الجار حائط جاره باده أو حفر
 سبداً في داره بادن جاره لم يباع الجار داره وطلب من المشتري
 رفع الطدوع وسيردائه له ذلك إلا إذا كان بشرط وقت البيع بقاء
 الطدوع والوارث فيه كالمشتري ولكن للوارث أن يأمر برفع
 الطدوع والسرداب بكل حال ولو في التركة بكل أو مؤذون فلا
 في الورثة أن يرفع حصته ويأكل بما قضاه ورضاه بخلاف غير
 المكمل والموزون وفي الورثة صفار وكبار سبع لكبار الأكل
 وفي التركة دين والتركة في الدين للوارث أن يأكل ويطأ
 الطارية إذا كان غيره يعني بالدين **الفصل الثاني** في دعوى الغلط
 فيها أدعى أحدهم الغلط فيها لا تعاد القيمة بخبر الدعوى وكذا
 الزرع والمساكن والكيل والوزن لا تعاد بخبر الدعوى بلا حجة
 لأن الظاهر المعادلة ولو ادعى الغلط في القسمة بأن أدعى
 غيباً فيها يبيد بحيث يدخل وقت تقويم مقوم لا سبع وأن فاحشاً
 أن قسم بالقضاء لا بالرضاء يسمع اتفاقاً قال في الثاني لا يسمع قال
 الشافعي أن قيل لا يسمع له وجه وأن قيل لا يسمع له وجه أيضاً وهو
 الصحيح وذكر بكبر الوجهين ولم يردح ولو قال حصته النصف وما
 أصابني إلا الثلث والباقي في يدك وانكره الآخر تخالف وترادا

في الورثة صفار
 وكبار سبع لكبار
 الأكل ٥

طالب

كالبيع وأن ادعى أنه أخذ حصته شيئاً بعد القسمة برهن عليه والأصل
 الآخر عليه وهذا إذا لم يقر بالاستيفاء وأن أقدم برهن على ذلك لا
 يقع الدعوى إلا على رواية اختارها المتأخرون وأن دعوى المزدل
 في الأقدار بغيره وتحلف المقدم على أنه ما كان كما وباني إقراره أدعى
 أحدهما القسمة والآخر ينكر أو يقول أصابني ستون زراعاً هذا أو
 أصابك أربعون هذا أو قال الآخر يصيب ذاك أو اتفاقاً أصاب كل
 واحد خمسين لكن أحدهما قال أنك قبضت ستين وأنا أربعين وقال
 الآخر قبض كل منا خمسين تخالف في الكل وقضت اثنتي عشرة داراً
 أعطى أحدهما أكثر من حقه غلطاً وبني أحدهما في حصته يستقبلها من
 وقع بناءه في قسم غيره ودفع بعضه ولا يرجعون بقيمة البناء لكن
 يرجعون بالأصبر الذي أخذ منهم **الفصل الثالث** في الاستحقاق و
 القسمة وفيها دين وقسمة الصيرة بلا حضرة الدهقان أخذ أحد الشريكين
 الثلث من المقدم وقيمته ستمائة وأخذ الآخر نصفها من المفوض ستمائة
 ورطم ثم استحق النصف من المقدم في وجه بطل القسمة وهو مالو
 استحق نصفها شارباً ولا يبطل في وجه وغير المستحق عليه وهو مالو
 يستحق نصف ما في يد أحدهما مقبوضاً فيغير وله أن يبطل القسمة إن شاء
 وأن شاء رجع ببيع ما في يده ووجه مختلف وهو أن يستحق نصف
 نصيب شارباً لا يبطل وتخير كالثاني وعند الثاني يبطل القسمة
 مدعى له بنون وبنات قال اقتسموا تركتي بينكم بالسوية وماتت فقتلت
 كذلك وأخذ كل حصته لا يملك أحدهم النقص لأن هذا وجه لبناته
 بعض مال وقسمة البنين أجازة منهم فنقضت **نوع** في الدين
 قال في الأصل الأرض والقرية بين ورثة وفي التركة دين والدين
 غائب فيرهن الورثة على الأرض وسألوا القسمة إن الدين مستغرق
 لا يقسم لمنع المستغرق جريان المارث وأن غير مستغرق فالقول
 المنع لأنه ما من جزء إلا وهو مشغول بالدين وفي الاستحقاق أن يعزل
 قدر الدين ويقسم الباقي لأن تركته ما لا يخلو عن دين ما فيقول
 قدر الدين ليلاً المذم تقض القسمة فيها ولو كانت التركة جارية
 وفيها دين قبل غير مستغرق يجل له وطؤها فإذا ارادوا قسمة التركة
 سألهم أفيه دين أن قالوا لا قسم فإن ظهر بعده دين نقضها إلا
 أن قضوا الدين عن أموالهم وأن أقدم أحدهم منهم وانكر البقية
 وليس للغيرم بينة بغيره لأن أقدار المقدم بغيره في حق الميت وتأييد

مدعى قال اقتسموا
 تركتي بينكم بالسوية
 وماتت ١٢

منه استغرق الدين الأرض

ظاهر دين بعد القسمة
 أو أحد الورثة بالدين

الورثة فلم يعتبر وجوده الا ان المقدر له يأخذه من دينه الذي اقر به
من حصته ارادوا فتمت التركة وفيها دين فاحيلة فيها ان يضمن احده
بادن الغريم بشرط براءة الميت وان لم يكن الفهم بشرط براءة
الميت لا ينفذ القسمة لانه اذا كان بشرط براءة الميت يكون حواله
فينقل الدين عليه ويحلوا التركة عن الدين فينفذ القسمة فاذ دفع
ما اذا لم يكن بشرط براءة الميت وكذا اذا ضمن بعض الورثة بشرط
براءة الميت واقتسموا جازوا اذا ارادوا ان يصاح عن ثمنها وفيها
دين فاحيلة اضراج الدين عن الصلح فيبقى على حصصهم ويصاح
عن الباقي وقدمت في الصلح الغريم الذي له على الميت دين اجاز
قسمة الورثة قبل قضاء الدين ثم اراد بقضائها له ذلك وكذا اذا ضمن
بعض الورثة دين الميت ورضي الغريم له النقص الا ان يكون
الضمان بشرط براءة الميت لان المانع وهو الدين القائم بعد
الاجازة ظهر دين او وصية بالثلث او بالف مرسلة او نوارث
اضرب القسمة يرد وان قالت الورثة يورثي الدين او الوصية
او وصية الوارث من مالنا ولا ينفذ القسمة ففيها اذا ظهر غريم
او موصى له بالف مرسلة لهم ذلك لان حقهما في الماله لا في العين
وفيها اذا ظهر وارث او موصى له بالثلث ليس لهم ذلك بل
ينقض القسمة لان حقهما متعلق بعين التركة الا اذا ارضى الوارث
والموصى له بذلك فان وقع واحد من الورثة حق الغريم ينظر ان
ادى ليرجع في التركة ردت القسمة الا ان يقصوا حق القاض
من مالهم لقيام مقام العين وان على ان لا يرجع في التركة بقض
القسمة ادعى بعض الورثة بعد الاقسام دينا على الميت ويترفع بغير
ولا يكون الاقسام ابراء عن الدين لان حقهم متعلق بالعين فلم
يكن الرضا بالقسمة اقرارا بعدم التعلق بخلاف ما اذا ادعى
بعد الاقسام عينا من اعيان التركة حيث لا يسمع لان حقهم متعلق
بعين التركة صورة ومعنى فانتظمت القسمة انقطاع حقهم عن التركة
صورة ومعنى لان القسمة ليست بغير عدم اختصاص به وفي فتاوى
القاضي ظهر بعد القسمة وارث احد وكانت بالتراضى بطلت
عزوا حصته ام لا وان ظهر موصى له بالثلث فان التراضي فكذلك
الجواب اي لا نقضها وان نقضها ثم حضر موصى له بالثلث ففيه
اختلاف قبل له النقص وان كانت بقضاء وظهر وارث احد

مطل
أخذ الغريم من حصته
الورثة المقررة

مطل
أجاز الغريم القسمة
ثم اراد نقضها

ينفذ على الغائب

ينفذ على الغائب القضاء بها وقيل الموصى له لا يملك النقص بكل حال
قسمة الورثة الدين على وجهين الدين على الميت اوله فان له واقتسموا
الدين والعين وان شرطوا ان يكون الدين لاصدع فسدت وان
اقتسموا الدين بعد قسمة الاحياء غير شرط فتمت في قسمة الاحياء
جازت قسمة العين لا الدين لوجهين احدهما انها معدومة حقيقة
وانما اعطى له حكم الوجود في الشرى به للحاجة اذا اكل احد لا يرد
نقد ابشرى فست الحاجة الى جعله مالا ولا ضرورة في القسمة و
كان معدوما لا يقبل القسمة والثاني ان القسمة شرعية لا كمال
المنفعة ولا وجود لذلك في الدين وان على الميت فاقسموا على
صنان الدين للدين كلهم او اصدعهم ان الضمان بشرط براءة الميت
والا فان ضمن ضامن على ان لا يرجع في التركة تحت القسمة اذا ادعى
وان ضمن بشرط الرجوع او سكت ولم يقل على ان لا يرجع فسدت
الا ان يقصوا دينه صبرة مشتركة بين الدهقان والمزارع قال
الدهقان اقتسمها واخذ حصته قسمة المزارع في غيبة الدهقان
وحمل حصته اليه فلما رجع اذا حصته المزارع تلف فاطلوا على الدهقان
وفي واقعات سمرقندى انه اذا تلف حصته الدهقان قبل قبضه
ينقضها ويرجع على المالك بنصف المقبوض وان تلف حصته المالك
لا ينفذ فان تلفه بعد قبضه والغلة كلها في يده والاصل ان يهلك
حصته من المكمل في يده قبل قبض الاخر فيجب لا يوجب انتقاض القسمة
وهلاك حصته من لم يكن المكمل في يده قبل قبض حصته يوجب اسقاطها
وذكر شيخ الاسلام ان المكمل والموزون لو بين اثنين فاقسما و
قبض احدهما حصته لا الاخر حتى تلف يقبض الاخر ينقض القسمة و
يكون التالف والباقي على التركة وتاويله واذا لم يكن المقصوم في يد
احدهما فالمقبوض بالقسمة الفاسدة يثبت الملك فيه **الفصل**
الرابع في قسمة التركة وفيها غائب وصغير جماعة جاءوا الى الحاكم
وقالوا مات ابونا عن هذا فاقسمه بيننا وان لم يذكر والارث
بان قالوا هذا ملكنا ولا غائب فيهم فقيم بينهم ويذكر في كتاب
القسمة انه قسم بينهم باقرارهم ولا يطالبهم ببرهان على اصل الملك
في المنقول وغيره وان غائبا لا يقيم واحدا كان الغائب او الشد
وان بالارث وقالوا لا غائب بيننا قسم المنقول لا غيب المنقول
عند الامام حتى يبرهنوا على الميراث وعند من المنقول وغيره يقيم

صبرة مشتركة بين
الدهقان والمزارع
عليهما وان ترك حصته الدهقان مفرا
وان حمل حصته الى منزله فلما رجع اذا
حصته الدهقان قد تلف فاطلوا على

مطل
بعض الورثة غائب
او صغير

بالقول وان فيهم غائب وحضر واحد لا يقسم وان زاد الطاهر على الواحد
وهم كبار او بعضهم صغيرا نصب عن الصغير وصيا وقسم لان احد الورثة
ضم عن الباقيين ونترك حصه الغائب عند عدل فان حضر الغائب اقر
بما قالوا ثم الامر وان انكر في المنقول وغيره ترد القصة عندهما وقده
لا ترد في غير المنقول لانها كانت بالبيته فلا تلتفت الى انكار الغائب
فان دفع المنقول ولو ادعى بعض الورثة او المدة بعد القصة دينا
او مهرا او غيرهم ادعى دينا وبرهه يقبل ولا يجعل القصة ابطالا
للدين لانه ولو ادعى بعضهم وصيته بالثلث لانه الصغير يقبل
لكن ليس له الدعوى لانه وان للغير فهو مستحق فقس لا فدراره الاول
بانه لا حق فيه لاحد اقسام اولاد الميت ثم ادعى احدهم ان اخالفهم
لابوين ورث معهم ثم مات ولم يبرهه من هذا وبرهه لم يقبل
ولم ينقض القصة وكذا لو ادعى الشري او الهبة من مورثه حال حيوته
بعد القصة ودعوى العين بباين دعوى الدين لانه وان حضر الورثة
ومعه صغير ينصب وصيا وقسم بينهما كما مر فان كان الصغير غائبا
وطلب من الحاكم نصب الوصي لا ينصب اذا كانت التركة كلها في يد
الحاضر ولو بعضها في يد الغائب او يد مودعه او يد ام الصغير والصغير
غائب لا يقسم وان الطاهر اثنين والفقير بين الصغير والحاضر والغائب
ان الدعوى لا يقع الا على خصم حاضر وجعل الغير خصما عن الغائب
بخلاف الحقيقة فلا يصار اليه الا عند العجز والصغير عاجز عن الجواب
لا عن الحضور فلم يجعل عنه غيره خصما في حق الحضور وجعل خصما
في الجواب فاذا كان الصبي حاضرا وجد الدعوى على حاضر فنصب
وصيا عنه في الجواب واذا كان غائبا لم يوجد الدعوى على حاضر
فلما نصب وصيا عنه في الجواب لعدم صحة الدعوى وهذا المانع يدل
على ان من ادعى على صغير خصمه وصيته عند غيبته الصغير انه لا يصح
وقد مر خلافه في الدعوى اقسام الورثة لا بائرا طاهرا وفيهم
صغير او غائب لا يصح الا باجازه الغائب او ولي الصغير او
غير الصغير بعد البلوغ او باجازه الحاكم قبل البلوغ فلو مات
الصغير او الغائب فاجازته ورثته جازت له الا عند من وفي ادب
القاضي اذا كان في الورثة صغيرا وغائبا ولم يكن في يد ام الصغير
او الغائب شيء بل الكل عند حاضر الكبار لا يقسم ما لم يجعل عبث
الصغير وصيا وعن الغائب وكبلا يقوم بامرهم ويقض حصصهم وان

الحضارة

في يد الغائب شيء لم يقسم حتى يحضر الغائب او يبرهه عن ان ذلك
ميراث بينهم وعلى عدد الورثة فان برهه من قسم وفي الجامع انه لا
يقسم وان برهه من ما لم يحضر الغائب فصار فيه روايتان ولو
كان في يد ام الصغير شيء من حصه الصغير فالجواب كذلك واذا
كان المكمل والموزون بين حاضر وغائب وبالغ في صغير فاضد
البالغ او الطاهر حصته تنفذ قسمته من غير خصم بشرط سلامة حصه
الغائب والصغير حتى لو ملك ما بقي قبل ان يصل الى الغائب فملكها
عليها وقد ذكرناه بنهاية في مسئلة الدهقان ارض بين ثلثة لاصم
عشرة اسهم وللثاني خمسة اسهم وللثالث سهم ارادوا قسمها واراد
صاحب العشرة وقوع سهامه متصلة في موضع ولم يبرهه ذلك ذو
السهم الواحد قسمه الاربع بينهم متصلة كانت او منفردة على قدر
سهامهم عشرة لواحد وخمسة لواحد ويجعل الاراضي على عدد سهامهم
بعد ان عزلت فسويت ثم يجعل بنادق على عدد سهامهم ويقترع
بينهم فاؤل بذقة يخرج يوضع على طرف من اطراف السهام وهو
اول السهام ثم ينظر الى البندقة لمن هي فتمت الاب على الصبي و
المعتق جائز في كل شيء اذا لم يكن فيها عين فاحش ووصي الاب
في ذلك قائم مقام الاب بعد موته وكذا اب الاب عند عدم وصي
الاب وقسمه وصي الام اذا لم يكن هناك احد من هؤلاء فيما
سوى العقار فيما تركت جائز لقيام مقام الام ويقدر فيها فيما
ملك ولدها الصغير صحيح في البيع فيما سوى العقار وكذا القصة ولا
يجوز قسم الام والاع والاعم والزوج على زوجته والصغير والكبير
الغائب وان لم يكن لاحد منهم اب او وصي اب ليس لوصي الام
القصة على الصغير في غير ما تركت الام ويجوز قسمه وصي الاب
على الابن الكبير الغائب فيما سوى العقار لقيام مقام الاب
في باب الحفظ وبيع غير العقار من باب الحفظ ولا يجوز قسمه المثلث
ولا المملوك على ولده الحرة والمعتق بمنزلة الصغير والمفني عليه و
الذي يحسن ويفيق لا يجوز قسمه احد عليه الا برضاه او بوكالة عنه
في حال افاقته والذي جعله الحاكم وصيا كوصي الاب اذا جعله
وصيا في كل شيء وان جعله وصيا في شيء خاص كالحفظ والاتفاق
لا يجوز قسمه لان نصب الحاكم اياه وصيا قضاء والقضاء قابل
التفويض بخلاف وصي الاب في شيء خاص فانه وصي في جميع الاشياء

في يد الغائب

احوال الشفعة
مطلوب
في اسقاط الشفعة
بالحيلة

لقيامه مقام الاب والاصل ان كل من ملك بيع شئ ملك قيمته لان الفته
من باب البيع فملكها من يملك البيع **كتاب الشفعة** ثلثة فصول
الاول في ابطال الحيلة بعد ثبوتها بكرة بالاتفاق نحو ان يقول المشتري
للمشفع اشتريه متى وان قبل الثبوت لا بأس به عدلاً كان او فاسقاً
في المختار لانه ليس بابطال وعلى هذا حيلة الزكوة ودفع الديون
والحيلة على وجوه اما ان يهب بيتاً من دار من رجل ثم يبيع بقيتها
منه او يكون داراً ان مثلاً زقان يصدق صاحب احدى الدار باطباط
الذي يلى جاره على رجل وقبضه ثم باعه منه ما بقي من دار او يشتري
عنه بمن كثير او سهلاً من مائة سهم والباقي بغير قليل فله الشفعة
الشفعة الاول لاني الباقي ولو خاف البايع ان يفسخ المشتري البيع
يسع الباقي على خيار ثلثة ايام ولو خاف المشتري ان اشتري
القليل بمن كثير لا يبيع منه الباقي بالثمن الباقي يشتري السهم الواحد
على خيار ثلثة فلو اراد الشفع ان يحلف بالله ما اردت ابطال
الشفعة لم يكن له ذلك لانه لو اقر به لا يلزم شئ ولو حلف ان البيع
الاول لم يكن ثلثه له ذلك لانه ادعى معنى لو اقر به يلزم فيكون ضمنها
ولو كان البيعان صنفه واحدة ففيه روايتان او يشترط بعض
الفاء ثم ينقد الفاء مثلاً وهو من الدار لولا الحيلة الماعثرة واخط
بباقي الثمن كله الى عشرين الفاً وثوباً او ديناراً يساوي في الواقع
ان اخذه الشفع بأخذه بعشرين الفاً لانه اشتراها واثبات
استحققت الدار يرجع بما ادى اليه من الدراهم والدنانير والنفوس
فقط لانه لما ورد الاستحقاق بطل الصرف لظهور ان الثمن لم يكن
فصار كمن اشتري ديناراً بعشرة دراهم عليه ثم ظهر انه لم يكن
عليه دين بطل الصرف وتبدل الدينار او يوجب البايع الدار من
المشتري ويحب المشتري الدراهم من البايع ان كان ثلثين وفي
الكروم والاشجار اراد الحيلة ببيع الشجر او وبيعها باصلها ثم اشتري
الارض لانه صار شريكاً قبل الشري فقتل على الجار او يقول المشتري
له انا ابيعها بالماضونيك ولا فائدة لك في طلبها واذا قال الشفع
نعم او اشتري بطلت وانه مكره اجماعاً قال بكر وشمس لا يمي
لا يكره لانه لم يقصده الاضرار بالشفع وقبل ان كان الجار فاسقاً
ينادي فلا يكره ولا يكره وقبل يكره في الاصول كلها او يبيع البناء
بمن قليل ولا شفعة فيه ثم يبيع الساحة بمن كثير فلا يرعب في الساحة

كثرة ثمة

كثرة ثمة او بيتاً جدياً صاحب الدار من المتأجر ثوباً ليس بجزء من
مائة جزء من الدار فيصير لمضي اليوم او بشرط التجمل لملك ذلك
الجزء في الحال ثم يبيع الباقي فلا يملك طلبها في الجزء الاول والثاني
لان الاول اجارة وتحقق الشركة في الباقي او يبيعها بشرط ان
يضمن الشفع الدرك او بشرط الخيار للشفع ثلثة ايام فلا شفعة قبل
اسقاط وبعد اسقاطه بطلت الشفعة او بشرط ان يضمن الشفع
الثلث للبايع فاذا ضمنه بطلت ولا حيلة للاسقاط اسقاط الحيلة
وطلبها كثيراً فلم يجزها **الفصل الثاني** في المقدمة وتقديم الحيلة
على المقدمة لا اشعار ان جوارها مشروط بتقدمها على الثبوت
لما مد ان الحيلة لا بطلها حرام لا يمنع ثبوتها ما لا يجوز بيعها من
الاوقاف لا شفعة في شئ منه عند من يرى جواز بيع الوقف
والعلم والذمي والمكاتب والمأزون ومعنى البعض سواء
فيها وكذا اثبت الشفعة بجوار دار الوقف ولا شفعة في المنقولات
واذا ملك العقار بلا عوض كالهبة والوصية والصدقة
والميراث او بعوض ليس بمال كالمهر وبدل اطلع والصلح
عن دم عدا او جعلها اجرة فلا شفعة فيها وهي ثلثة الشريك
في المبيع وهو الذي لم يقاسم وخليط وهو الماسم الذي بقي
له خلطة في الطريق او الشرب واطار الملازق دار فيها
منازل وبابها الى سكة عشريناً فذة وابواب المنازل الى هذه
الدار كل منزل منها لدخل الامن لا فيها فاة لدجلين وللمنزل
المشرك هذه اجار ملازق على ظهره فباع احد الشريكين فسط
من المنزل فالشفعة للشريك الذي لم يقاسم فاذا سلم او لم
يطلبها كما سمع فلدار باب المنزل لانهم خلطوا في الطريق فان سلوا
او لم يطلوا عند سماع البيع او سلم الكل الا واحداً منهم فهو اولى
من اطل الحيلة يستوي فيه الملازق وغير الملازق وان سلم فهو
ايضاً فلجار الملازق ثم على عدد رؤسهم لا انصباهم فان حضر
واحد منهم فاشترى يقض له بكلها فان حضر آخر واشترى ان ياطل
فيها اخذ نصفها وان اولى من الاول اخذ الثاني وان دونه
لا يحكم له بها ولا يورث فاذا بيعت وطلبها واشترى ومات قبل
الاخذ بالقضاء او تسليم المشتري بطلت وليس للوارث اخذها
وان قضى له بها او سلمها المشتري ثم مات اخذها الورثة والمشتري

في الاسباب
التي لا شفعة
فيها ١٢

مالك حتى يأخذها الشفع فان بالبيع الاول انفتح الثاني وان بالناس
ثم البيعان وللشفع ان يمنع من الاخذ بها وان بذله المشتري قبل
القضاء بها ومن اخذها بها فبني واستقفت ويقضي عليه البناء يرجع
الشفع على الذي نفذ الثمن اليه بالثمن لا غير لا بقيمة البناء **نوع**
آخر ما يثبت وما لا يثبت ومن يكون خصما ومن لا يكون واخلا
الشفع والمشتري سكة او درب غير نافذ اقضاء مسجد وظهره او
طرف منه الى الطريق الاعظم وباب المسجد في الدرب او السكة فهو درب
نافذ حكما لان المسجد ليس لاحد فلو بيع دار فيه لا شفعة الا للمجاور لان
المسجد لا كان غير مملوك كان بمنزلة القضاء وهذا اذا كان للمسيح
خطة فان حدثا حدثه الدرب او اطلق فالشفعة يبطل فان كان
ظهر المسجد وجوانبه الى دور الناس يريد المسجد الذي هو خطة فلا يل
الدرب الشفعة لانه لا يكون بمنزلة القضاء قال عصام ففعل هذا حكم
السكة التي اقضاءها العادي بجوار اذ ابيع دار فيها لا شفعة الا
للمجاور الملازم لانها نافذة والشركة عامة لانهم يخرجون الى الواو
وذكر شمس الاية دار في اقص الدرب والمحلة وهذه الدار نافذة
الى طريق العامة فان كان الطريق عاما وليس لاهل الدرب المنع
فلا شفعة لهم وان الطريق لصاحب الدار او اهل الدرب احدث
ولهم المنع للعامة فلم الشفعة قال الصدوق ففعل هذا سكننا
وساير السك ان في الخطة نافذة فلا شفعة لهم وان احدثوا
النافذ فلم الشفعة سكة غير نافذة وفيها سكة اخرى فباع
في السكة السقف واحدهم دارا فالشفعة للمنفعة **نوع آخر** ولو بيعت
في العليا فذلك وكذا من خاص انتزع عند اخذ فبيع ارض على
المنتزع فالشفعة لاهل المنتزع كاقذوف انتزع من منبر وعن محمد
ارض بين اهل قرية اقسما واخذوا واحد منهم قسطة ورغبوا
طريقا بينهم وجعلوه نافذا بينهم ثم بنوا دورا على حافتي السكة وجعلوا
ابوابها اليها فباع بعضهم داره في جواره الذي هو لزيد فبيع
له الدار في الناحية الاخرى الى هذه المحلة يدعون جميعا الشفعة
فمنها لان هذه وان نافذة فكانها غير نافذة فانهم ان شاءوا
وسدوها ولا شفعة في الكردار اي البناء ويسمى نحو ازم حق
القدر لانه نقل وذلك كالارض التي على هذا الوالي والاراض
التي حازها السلطان ويدها الى الناس مزارعة بالنصف فصار

يدعيان

ليس للمالك

لهم فيها

لهم فيها كدور كالبنا والاشجار والكس اذا كسها من التراب
فمن صار لهم الكردار وبيع هذه الاراض بطل وان بيع الكردار
وكان معلوما يجوز لكن لا شفعة لهم فيه وكذا الاراض الميان
وهي اذا كانت الاكيرة يزرعونها فبيعها لا يجوز وبيع كدورها
يجوز ولا شفعة فيها الشريك احق بها من الجار اذا لم يكن شريكا
في الطابقت وما تحت الطابقت الذي كان بينهما اما اذا كان بينك
وهو شريك لاجار فقط والشركة فيما تحت الطابقت مؤثر للشركة
في الطابقت لانه نقل لما مدان البناء من المنقولات لكن الشركة فيما
تحت الطابقت انما يحصل اذا كان ارض الطابقت بينهما على الشركة فيما
حايطا في تلك الارض المشتركة ثم اقسما الباقي اما اذا اقتسما
الارض وخطا في الوسط ثم اعطى كل منهما شيئا ببناء حايطا فكل
منهما جار لصاحبه في الارض والشركة بينهما في البناء وانما لا توجد
الشفعة لما مدرو صاحب السف احق بشفعة العلوي الجار الملازم
له اذا لم يكن بينهم شركة في الطريق وان كانت ثلثة ابيات بعضها
فوق بعض وباب كل بيت منها الى السكة فبيع الاوسط فلا على
والا سف الشفعة وان بيع الاعلى فالاوسط اولى وان الاسفل
فالاوسط اولى رجل باع ارضين لرجل ارض ملازم هذه الاخرى
للشفعة ان يأخذ الارض التي يلازم ارضه دون الاخرى وعليه
الفتوى عن محمد في عشرة اقدرة متلازمة لرجل يبي واحدة منها
ارض اثنان يبيع القدرة الاخرة فالشفعة اخذ القراع الذي
يليه لانه لا تكل قراع على حدة لرجل فدية خالصة باعها يدورها
وكردومها وارضها وناحية منها على ارض اثنان فالشفعة اخذ
الناحية التي يليه وعن الثاني له بيتان عليه حايط وباب فباع
بيتا وارضين له خلف البيتان ورجل ارض الى جانب البيتان
فله الشفعة في البيت والارض المتصلة به وكذا اذا كان بيتان
وعليهما حايط متصل به ورجل ارض الى جانب بيتان منها فباع
بيتاين فله الشفعة في كليهما ولا يثبت البياتين في القدرة الدور
في الاضار فانه لو كان لرجل دور وجعلها دارا واحدا او
جعلها ارضا وباعها فالشفعة الشفعة في كليهما وعن محمد حوايت
ثلثة بي بعضها وباب كل واحد الى الطريق الاعظم ورجل الى جانب
حانوت منها حانوت فبيعت الحوايت الثلثة فله ان يأخذ كليهما

مطلب
بيع ارض بيت المال
باطل

مطلب
البناء من المنقولات

في اقسما

وعليه الفتوى

مطلب
لا يثبت البياتين الدور

مطلب
باع ثلثة حوايت فالشفعة
ان يأخذ الثلثة

وهي كالبيوت في دار واحدة وأن باع الحائوت الاوسط منها وهو
 لا يخلو الحائوت الجارية اذ به بالشفعة للشركة في الطريق لم يمتان في دار
 على احدى الناحيتين ولا طريق لهما في الدار وبلي احدى دار رجل باع
 صاحب البيتين فليصاحب الدار احدى هاتين او تركهما ولو
 كانا منفردتين احدى في ناحية الدار والاخرى في ناحية اخرى ولا يلى
 احدى الناحية فباع صاحبها فالشفعة في البيت الذي يليه لا في
 الاخرى وعن الثاني ارضون بين قوم شريها من غير خافق وسعت
 منها اقدرة مجمعة او منفردة ولو رجل مثلاً زقة ببعض هذه الاراض
 او هذه الاقدرة فلهذا الجار الملازق الشفعة في جميعها وان لم يكن
 مثلاً زقة ببعض هذه الاراض وهذه الاقدرة فلهذا الجار الملازق
 الشفعة في جميعها الشفعة في البيت الاول في البيتين الاخيرين لان
 المشتري صار شريكاً فيها زمان شراؤه وان لم يكن مثلاً زقة لانها ارض
 واحدة وكذا دار بين قوم ورثوها عن ابيهم فاشتروها بينهم واخذ
 كل قطعة معلومة ولكن الطريق واحد ولو رجل دار مثلاً زقة ببعض هذه
 القطع باع واحد منهم حصته وسلم الباقيون فلهذا الجار الشفعة وان لم
 يكن لزيدية له داران وارض في قرية باع الكل حصة واحدة لجاري احد
 الدارين فله ان يأخذ الكل وان كان لا يملك الاخذ لو باع الدارين
 منفرداً الا التي يليه وجعل بيع الدارين والارض بمنزلة بيع القدر
 باع بشرط الخيار للمشتري وجب لانها تعتمد والملك البايع
 لا يثبت ملك المشتري حتى اذا اوفد بالبيع وانكر المشتري وجب
 الدار في يد البايع بشرط الصحة احكم بها حصة المشتري لا في
 الملك له والاخذ والطلب من البايع وان صح لا بد من حضور المشتري
 قال طلبت كما علمت وقال المشتري لابل اخذت الطلب فالقول قول
 الشفع قال الشفع علمت يوم كذا او زمان كذا وطلبت وقال المشتري
 لم تطلب فالقول للمشتري قال المشتري اشتريت الارض والبايع
 وهب لي البناء وقال الشفع اشتريتها فالقول للمشتري دار
 بين ثلثة اشترى من احدى حصصه وسلم شريكاً فليما ثبتت
 الثاني والثالث فقدم على الجار اشترى داراً له شفعا ثلثة قال
 لا اصدحهم صالحك على ان يكون ثلث الدار مسلماً لك وباقها بين
 واصحابي على السواء جاز وقتهم له الدار على ثمانية عشر البين
 بين المشتري والشفعا غير المصالح لترك حصة في البيت والبيتا

مطل
 القول الشفع
 في طلبت كما علمت

الشفعة
 الاول لان
 البيت
 الاخرين
 لان الشفعة
 كان شريكاً
 فيها فان
 شراؤا

خليط بين الكل

خليط بين الكل لبقاء حق المصالح في البيتين لا غير الشريك في الهند
 الصغير احق من الجار الملازق لانه مشقة وان الهند كبيراً
 فالجار الملازق كما في الحلة النافذة والفصل بين الهند الصغير و
 الكبير ما يجري فيه الفن وقيل اذا كان اكثر من مائة فليس
 قبل موكلون الى رأي الحاكم وذكر المحبوب في ترتيبها او كلها انك
 في البيت ثم في الدار ثم الشريك في الاساس ثم الشريك في الشرب
 ثم في الطريق ثم الجار الملازق وهو الذي لكل منها حايطة على
 صفة وليس بين حايطين ثم لصيق المكان ولا اتصال الحايطين
 صح لو كان بينهما طريق نافذ فلا شفعة للجار المقابل اذا كانت
 الحلة نافذة ويجب الشفعة اذا كانت غير نافذة والشفعة الشريك
 في الطريق احق من الجار قال مشايخنا لم يرد به طريقاً عاماً لانه
 غير مملوك لا حد وانما اراد به ما يكون من سكة غير نافذة وان
 لم يكن نافذة صح كان الطريق مشتركاً بين اهلها فان كان في اسفل
 السكة ما يتعلق به حق العامة كالسجود وحده فليس لاجد من اهل
 السكة شفعة بالشريك في الطريق وان كان المحجر في وسط السكة
 فمن يبيتها في وسطها او مدخلها فليس له الشفعة وان بيعت دار
 في الاسفل فليشركا في الاسفل في الطريق حق الشفعة والجار مع
 الشريك شفيع حتى اذا سلم الشريك يأخذ الجار في ظاهر الرواية
 وعن الثاني انه لا يأخذ والجار اذا سلم مع الشريك صح حتى اذا
 سلم الشريك لا يأخذها الجار وتعدت حكم الشريك انما يأخذها
 الجار اذا كان او جد الطرفين بان يقول اني قد طلبتها ان لم
 يأخذها الشريك اخذها ولم يذكر في الكتب ان من لا يري
 الشفعة باجوار اذا جاء الى الحاكم يراه وطلبها قبل لا يقض لانه
 يزعم بطلان دعواه وقيل يقض لان الحاكم يري وجوبها وقيل
 يقال اتفقوا وجوبها ان قال نعم حكم له بها وان قال لا لا يضر
 الى كلامه قال الحلواني وهذا الحسن الاقاول وجلف في دعوى
 الشفعة على يد اصابه بالله ما لهذا قبلك شفعة على هذه الدار
 على قول من يراها باجوار ولا يجلف بالله ما لهذا قبلك شفعة
 في هذه الدار لانه لو حلف على هذا الوجه حلف بقاء على مذهبه
 فتبني حقه وذكر شيخ الاسلام عطاء بن حمزة شفعوى صار
 حنفياً ثم اراد العود الى مذهبه الاول فقال التثبت على مذهبه

خليط
 صغير
 غير كبير

في بيان الترتيب
 للشفعة

ولا شفعة للجار

ان قال لا
 لا يصح حنفياً
 في المذهب
 انما اراد العود الى
 مذهب الاول

سئل

خير واولى وهذه الكلمة اقرب الى الالفية مما قاله البعض من انه
يعذر انشد التعذير لا يتقاه الى المذهب الادون ولو وقع حقي
ثا فعي باجوار رجل بكل باطلا فيه وجهان ذكرهما في الوسيط
الفصل الثالث في الطلب طلبها على فور السماع عند العامة
الكر في قبيل مجلس العلم وهو رواية عن محمد اخبره بالبيع عبد اوصى
ولم يطلب بطلت عنده لا عندنا ظن ان المشتري فلان فلم يعلم
انه عنده له النفع كيكرا استودت ولم يسم الزوج ثم علمت
بالزوج لها الرقعة على منبها لا يطلبها لانه وم السلام قبل
الكلام وروى انه قال من كلم قبل السلام فلا يجيبه ولو صلى بعد
الظهر ركعتيه او بعد الجمعة اربعاً لا تبطل فلو زاد على ركعتيه
او اربعها بطلت لانه تطوع وكان معصيا ولو في التطوع فحجها
اربعا او ستا المختار البطلان بخلاف الرابع قبل الظهر وقد
علم في المطولات دليله سمع البيع فقال الحمد لله قد بطلت النفع
او قال سبحان الله او الله اكبر او عطي محمد الله قبل ان يدعها
لا تبطل في المختار وكذا الوقال لمن اشترىها بكم اشترى بها ثم
طلبها ولو طلب من المشتري الشفع فقال المشتري دفعته اليك
ان علم الشفع باليمن صار له وان لم يعلم لا وعلى شفيعته ولم يصح
التملك قال انا شفعك اخذها بها منك ثم طلبها بطلت لا يشفع
بالعت وصار كانه قال كيف انت او كيف اصبحت اذا قال من
شفعت فواتهم بطل واختلفوا في لفظ الطلب فقول
طلبها او انا طالها او اطلبها وقبل اطلبها واخذها وقبل
طلبها واخذها وقبل باي لفظ طلب ما ضا كان او مستقبلا به
وهو اختيار الفقهاء الى جعفر والفضل علم بالليل ولم يقدر
على الخروج فخرج واشهد صاحباً صحيح وجب بعد البيع حتى بطل
الطلب قبله ولو سلمها بعد البيع وهو لا يعلم بالبيع صح التسليم و
بطلت وتصح بالطلب وهو نوعان موافقة وقد ذكرنا منها
وهو ان يشهد قايلاً اطلبها او عبارة يفهم منها الطلب ويذكر
الحدود وتقول سلمها الى واشهد على البايع لو المبيع في يده وان
سلم الى المشتري فاشهد على البايع لا يصح وان طلب من المشتري
يصح وان كان الدار في يد البايع ورواية ان طلبها من البايع
صح اسفاناً ولو وكل المشتري بطلبها لا يصح ولو وكل عن الخير

في بيان حقه
قضى لشفيعي
باجوار رجل كل

مطلب
ظن ان المشتري
فلان غر ظهري خلافه
له الشفعة

واختلفوا
في لفظ الطلب

وتجب بعد
البيع ١٢

الشفعة

بشري دار

بشري دار وهو شفيع ثبت له الشفعة ويطلبها من الموكل وكل
البيع لا يثبت له الشفعة علم بالشري في طريق مكة وطلب الموائمة
وعجز عن طلب الاشهاد **يقول** كل اخذ حقه يطلب ولو لم يفعل و
مضى بطلت اثبت شفيعه بطلبين واني المشتري التسليم فان ترك
المداخلة الى الحاكم بعذر مرض او حبس ولم يمكنه التوكيل لا تبطل
وان بلا عذر قال في الكتاب هو على شفيعته وان طال الزمان
قبل هو قوله وعن محمد وهو رواية عن الثاني انه يعذر بشري و
عليه الفتوى اشترى بئمن مؤجل اخذ بحال او انظر لاجل ولا
ملك الاخذ بئمن مؤجل فان اختار الاخذ بئمن حال كان الثمن
للبايع الى اجله وان اختار لاجل يطلب عند حلول الاجل و
عند علمه بالبيع وعن الثاني روايتان في رواية عند العلم ان سكت
الى لاجل بطلت وفي رواية عند الاجل وهذا اذا طلب الموائمة
عند علمه بالبيع واما وان لم يطلب لا شفيعه له الشفع طلب طلبين
ثم طلب من الحاكم الحكم بالتسليم وقال يحكم لي بالشفعة ولا اقبض
حتى اسلم المال لا يحكم حتى يحضر المال لانه تملك بعوض فيها لم
يسلم العوض لا يحكم بالعوض ولو حكم لا ينفذ وفي شرح الطحاوي
قال المشتري للشفيع هات الثمن وهذا الشفع ان امكنه احضار
الثمن ولم يحضره الى ثلثة ايام عن محمد انه يبطل شفيعته وبه اخذ
الفتية ابو الليث قال الصدر والاصح عدم البطلان لوجود
الطلبين ما لم يسلم بلسانه لانه اخذ بمذهب الامام وهو ظاهر
المذهب اذا اختلفا الى القاض يوجب الشفع قدر ما يترك
احضاره فان احضرها فحق بها له ولا تبطل شفيعته وفي الايضاح
صحب القاض رجلاً ان لم تأتني بالثمن الى وقت كذا فلا شفعة
لك فلم يأت بطلت شفيعته لانه اسقاط في زوال التعليق ولو قال
ان لم اعط لك الثمن الى كذا فانا يبرئ منها صح وبطلت ان لم
يفعل وكذا اذا فعله الحاكم لها حق خيار البلوع والشفعة فقال
طلبها واخذت بئمن يبطل المؤخر وثبت المقدم لانه يمكنه
ان يقول طلبتها او اخذتها جميعاً بئمن والشفعة قال القاض
ابو جعفر يقدم خيار البلوع لان في خيار الشفعة ضرب سبعة
لما تدان لو قال من اشترى وبكم اشترىها لا تبطل وقبل
يقول طلبت الحقيق الثمن بئمن في الشفعة ورد النكاح أهل المشتري

في موكل

وعليه الفتوى

الشفيع بعد الطلبين ثم انتم يرجع مرجوعه ترك الاقرب و
 طلبها عن الابعد ان الاقرب في المصير والابعد خارج فخرج الى
 الابعد بطلت وان كانا في المصير لانه مكان واحد الا اذا اختلف
 على الابعد وترك الاقرب بعد ذهابه الى الاقرب فحسب بطلت
 ابطالها بالشرط جائز حتى لو قال سلمتها ان كنت اشتريت لابل
 نفك فان اشتراها لغيره لا تبطل لانه اسقاط والاستسقاط
 محتمل التعليق قال الشفيع للبايع او المشتري وهو وكيل الغير
 سلمت لك ببيعك او شرأي فهو تسليم بها ولو قال للمشتري وهو
 مأمور سلمت لك خاصة لا الامر فهو تسليم للامر ولو قال للمشتري
 ان كنت اشتريتها لنفك وللبايع ان كنت بعتها فلان لنفك
 وقد سلمتها لك لا يكون تسليمًا الا اذا كان اشتراها لنفك او البايع
 باع لنفك اشتري بغيره او لنفك فخصم الشفيع وطلبها ثم قال
 للمشتري سلمت لك بشفيعها او سلمت بشفيعها ولم يقل للمشتري
 او لا يصح صح السلم وان المشتري قبضها من البايع لا يصح قياسًا
 ويصح استيئانًا فهذا اذا سلمت الشفيع للبايع ولو طلبها من البايع
 ان في يده الدار له ذلك وان كانت الدار في يد المشتري ليس
 له ذلك قياسًا ويصح استيئانًا وفي البوادر ليس له ذلك ولا
 يحل على اختلاف الروايتين والذي في البوادر قياس والذي
 هناك استيئان ولو قبضها المشتري وسلمها الى الامر وقال
 الشفيع سلمت لك على ظن انها للمشتري بشفيعها فهو على القياس
 والاستحسان ولو طلب منه الاجنح تسليمها للامر فقال سلمتها
 او وصيتها لك لا يصح في القياس كما لو قال مبتدئًا ويصح في الاستحسان
 لان الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال كانه قال وبعثتها او سلمتها
 له لاجلك او لشفيعك وبعد جعله مسجلًا اذا اخذها الشفيع
 ينقضه لانه لا يقطع حق الشفيع وكذا اذا جعله مقبوضًا وقال ابن
 زياد وابن ابي ليلى وهو رواية عن الامام انها تبطل باثني اذها
 مسجلًا او مقبوضًا كتابة الشهادة على صك البيع بعد طلبها لا يبطلها
 لانها تفظ الشهادة لا لاجازتها يعتبر في الطلب الاول المواثبة
 وهو ان يطلب كما اخبر ويذكر حدود الدار ويصدق على انه
 طلب كما علم مع الحلف اشتري ارضًا باللف وفيها تخيل فاعتدت
 قبل قبضها فخصم الشفيع فله اخذ الكل بها وان قال الشفيع اخذ

مطلب
 تعليق ابطال الشفيع

ظ
 قبضها

الشفيع

الارض والخيول

الارض والخيول مجتمعا او اترك التمر او قال المشتري اعطينيها
 بحصتها ولا اعطيك التمر لا يكتفى الى ذلك لما فيه من مندر
 التقديري لصاحبه ولو اخذ التمر المشتري قبل القضاء بها اخذ
 الارض والخيول بحصتها من الثمن وترك التمر لانه نقل وكان
 اخذها ايضا تنعًا فبذل اذا زال النعته وانما سقط حصته التمر
 لانه صار مقصودًا للمشتري بالائلاف والاطراف ولو طرق اليها
 الاائلاف ياخذ حصته من الثمن وان احدث التمر بعد قبض المشتري
 اخذ الخيل والارض بكل الثمن وان قصده المشتري باخذ
 لانه حادث بعد القبض فلا يقابله شيء من الثمن اشتري ارضًا
 فيها زرع ففي القياس يقبل الزرع وفي الاستحسان يترك الارض
 في يد المشتري بلا اجرة الى الحصاد وعن الثاني انه يترك باخذ
 اعتبارًا بالاجارة قلنا انقضاء الاجارة باخذ بالاجارة نظير
 لا لا يبتدئ بها وعن الامام ابي حفص سلم الارض الى الشفيع
 ثم يؤمر بان يواحد من المشتري الى الحصاد باخذ نظر المشتري
 والشفيع وجوابه ما قلنا انكر طلب الشفيع مواثبة خلفه على العلم
 وان طلبه عند لقائه ففعل البتات فان قال المشتري للشافع
 حلف الشفيع بالله ما اخذه حين علم وطلبه طلبًا صحيحًا اجابه اليه
 وحلفه فان برهن المشتري انه اخذ بعد سماعي زمانًا بلا ضرورة
 وبرهن الشفيع انه طلبه كما علم فالبينة للشفيع عذره وعند طي للمشتري
 الرضا في ما سمع البيع قال شفيع شفيعه ان قال شفيع مدرك
 حواسم يافتم كان طلبًا ولو قال شفيع بطلت لانه طلب
 انقضاء لا الشفيع **كتاب الغصب** فيه ثلثة فصول الاول
 وجوب الضمان وانه سبعة اجناس الاول في المقدمه الغصب
 عبارة عن ايقاع الفعل في المحل يمكن نقله فلا يحقق غصب
 العقار عندهما اعني غصبًا يوجب ضمانه اذا اهلكك بلا صنيع
 منه بان اهلك جيل عليه او غلب عليه الدمل او صارت
 سجنًا او حداثًا او بدون فعل في المحل لا يصير غصبًا حتى لو منع
 عن دخول داره او لم يملكه فخذ ماله او بعد المالك عن الموانع
 حتى صارت لا يقمن ولهذا قلنا مدة البستان امانة في يده
 الا اذا تعدى او طوي لم يمنع بخلاف ولد طيبة الحدم فانه
 مضمون بالجزاء الا اذا ادنى حذر او الام ونقصان الولادة

انها

ان
 للمنافع خلف الشفيع
 ما اخذه حين
 بانه علم

احوال الغصب

في بيان من منع رجلا
 دخول داره

كتاب بيان الغائب والمغيب في النكاح والمهر

عبر لوفيه وفاء المصوب نوعان غير منقول كالطاحونة والطاوت
فان انهدم عند الغائب بآفة سماوية او جاء سبل فذهب بالبناء
لا ضمان عليه عندها ولو ائلف سكة او قطع اشجاره ضمن اجماعا
وان هدمه آخذ وقطع اشجاره آخذ فالملك بالخيار يضمن ايها
شأ ولو زرع فيها فالحارج له وضمن نقصانها وفي الطامع الصغير
يدفع قدر البذر وما انفق ومنقول فان تلف عند الغائب او ائلف
ان مثليا كالكتف والوزن الذي ليس في تعينه صدر كعند المصوغ
والعددي المتقارب كالبيض والجزء وما اشبهه من العدد في الزا
لا يتقارب فعليه مثله وان غير مثلي كالحيوانات والزرعيات و
العدديات المتفاوتة والوزن الذي في تعينه صدر كالصوغ ان
تلف او ائلف فعليه قيمة يوم غضبه وان انقطع مثلي ضمن قيمته
يوم اطفوئته والثاني يوم الغضب ومحمد يوم الانقطاع وان ائلف
غير الغائب في يد الغائب فطيار للمالك ان شاء ضمن الغائب
ويرجع طوعا على المثلث وان شاء ضمن ولا يرجع على احد وان
غضب من الاول غاصب ثان وتلف عنده او ائلف فملك بالخيار
وقد ارا الضمان على الثاني وان هلك عند مودع الغائب فالملك
ان ضمن الغائب لا يرجع عليه وان ضمن المودع يرجع على الغائب
فان ائلف المودع فالضمان على المودع وكذا الواقره الغائب
اورهنه فملك كان للمصوب منه يضمن ايها شاء وان ضمن
غاصبه لا يرجع على المدين وسقط دينه لهلاك الرهن فان ضمن
المدين او المتاحد يرجع على الغائب بما ضمن الا اذا ائلف
فلا يرجع به على احد ولو اعاره الغائب خيرة المالك فلهما ضمن
لا يرجع على الاخذ ولو ائلف المستعير ففقد ار الضمان عليه ولو باع
الغاصب وسلمه فملك بالخيار ان شاء ضمن الغائب ويجاز
بعضه والنحن له وان شاء ضمن المشتري ويرجع على الغائب وبطل
البيع ولا يرجع بما ضمن وان باع ولم يملك لا يضمن وان نقص
المغصوب عند الغائب ضمن النقصان الا اذا كان النقصان
بفعل الغير في خيرة المالك بين تضمن الغاصب ويرجع الغائب
على الجاني او يضمن الجاني ولا يرجع على احد وان زاد في
يد الغاصب فللمالك ان يترده مع الزيادة وان زاد في شعر
او بدن او نقص ثم هلك عنده ضمن قيمة يوم الغضب

ط
يدفع
في كون المصوغ
قيما

عند المالك

عند الكل وان قايمارده الى مالكه ان نقصانه في البدن ضمنه وان
في السعد لا وان ائلف بعد النقصان ضمنه وقت غضبه وان استهلكه
بعد الزيادة بان باع وسلمه الى المشتري فملك عند المشتري فالملك
بالخيار ان شاء ضمنه قيمة يوم الغضب ويجاز البيع والتمن للغائب
او ضمن المشتري قيمته يوم القبض وبطل البيع وله ان يرجع على
الغاصب بالتمن وليس له تضمن الغائب يوم التسليم عند الامام
غضب كدست فدايه يجب عليه قيمة الكل وهو قبض الذرع اذا
حصد وعليه البتة وان ائلف كدس انسان يضمن قيمة الكل ثم ان
كان البتة اقل قيمة منه في السبل اذا ائلف جاف عليه القيمة واذا كان
الطارج اكثر فعليه مثله وعليه في الحل القيمة المسلم ضمن المسلم القيمة
في ست مواضع غضب سنة فنقص في يده اراق زيت مسلم او سمينه
وقد وقعت فيها فارة يضمن قيمته الكلب والفرد والباري المعلم ائلف
مسلم ضمن قيمته عندنا البتة الفاه مسلم ارضه وائلف انسان
يضمن قيمته غضب ماله ثم غضب من عديم المالك فالملك بالخيار
يضمن ايها شاء في المختار فان ضمن الغاصب لم يبرأه الغريم
وان ضمن الثاني يبرأ الاول وفي الجامع تضمن احدهما انما يوجب
براءة الاخذ ان رضى من اختار تضمنه بذلك او قضي عليه به وقت
بدون الرضا والعشاء لا يبرأ الغاصب وللاول ان يضمن الثاني
فكل ان يضمن الاول للمالك كماله ان يترده منه لو قابلا فاذا ائلف
الاول او ضمنه يبرأ الثاني عن الضمان واستقر الضمان على
الاول في المختار لان الثاني فعليه بالردة والضمنان والمشتري من
الغاصب اذا اعتقه ثم اجاز المالك البيع نفذ العتق عندها خلافا
لمحمد ولو ان المشتري من الغاصب باع من اخذ ثم اجاز المالك
لا ينفذ البيع الثاني وانما ينفذ الاول ولو باع الغاصب من رجل
ثم اشتداه ثم اجاز المالك البيع الاول لا ينفذ البيع الثاني بالاجماع
وكذا البيع الاول من لانه لما انقضى البيع الاول لما عرف ان في
البيع الثاني او وصل المبيع الى البائع باي وجه وصل بفتح البيع
والنقص في ملكه ففتح البيع الموقوف ولو لم يخذ المالك ولكن ضمن
الغاصب جاز البيع ولا ينفذ العتق ولو ملكه الغاصب من حرة
المالك بارت او هبة او بيع بعد ما باع من غيره بطل البيع بطريان
البات على الموقوف والمشتري بالخيار ولو باع او اعتق لم ينفذ

مطل
احرق كرس انسان
في كرس كرس انسان

اراق زيت مسلم
ضمنه وقد وقعت
فيها فارة يضمن
قيمتها

المشتري من الغاصب
فمن اعتقه ثم اجاز
الملك البيع نفذ

في الكرم والاشجار ان يعرف اربابها لاسباع للأكرة ولغيرهم ايضا
وان لم يعرف طاب وهذا حقصة الأكرة اما في حقصة بيت المال
ينبغي للسلطان ان يتصدق به وان لم يعرف لا يأثم ثم الشئ الى اطرام
اقرب كذا قاله الثاني والمكروه اقرب الى اطرام عندها وعند
محمد ان حرام ما لم يقرب الدليل بخلافه **جنس آخر** هدم بيت والى
تراكيبه الزين جدار جاره فوضع فوقه لبنا كبناء البيت فهدم الجدار
ان دخل الوطن بسبب ما لقي وجعل ضمن هدم داره فانهدم
بذلك بناء جاره لا يضمن حايطا في ملك رجل بغير اذنه من التراب
ان لم يكن للتراب قيمة فاحيط لصاحب الارض وان للتراب
قيمة فللباني وعليه قيمة التراب وان غصب ارضا وبني حايطا
فجاء صاحبها واخذ الارض فاراد الغاصب النقص ان بني الحايط
من تراب هذه الارض ليس له النقص ويكون لصاحب الارض
والآلة النقص **حقبة** اخذ من فيه اخذ ان الارض ملك الاول
ينشئ ويخرج وان ارضا مباحا لا يخرج الثاني ولكن يضمن
للاول قيمة حقبة غصب دارا واستأجرها من المغضوب منه
والدار ليس بحصدها فاذا سكنها المالك او قدر عليه يدى
الغاصب من الضمان زوج المالك الآلة المغضوبه من الغاصب
يدى عن ضمانها وذكر ابو الفضل الكرماني في استأجر الطامع
ان غصب المشاع لا يحقق وذكر في الافضية انه يحقق وعليه
النفوى **جنس آخر** في الدوات بعث رجلا الى ماشية فاخذ
المبعوث دابة وركبها فملكها بين الامر والمبعوث انما ط
لا يضمن والا يضمن ركب دابة غيره فانت في مكانها فالهيم
انه لا يضمن ما لم يحولها عن موضعها عند الامام ذكره في الف
وذكر الرضخ انه عند الثاني يضمن وعند زيد لا يحمل على دابة
غيره بلا اذنه فتورم ظهره الجار فشقه ماله ان اذمل من
غير نقصان لا يضمن وان مات او انتقص ان النقصان
من الشئ فلا ضمان وان من الورم يضمن اطامل وان اختلفا
فقال المالك مات او نقص من الورم وقال اطامل من الشئ
فلا ضمان فالقول للغاصب اطامل لا تكاره الضمان بعث المزاع
جاره الى رب الارض على يد ابن له فمضغ الارض الماين ان
يذهب بالجدار او بعثه في حاجته صح صناع الجار والابن بالعم لم

في تفيد
البنة والأكرة

هدم داره
فانهدم من
ذلك بناء
جاره

حقبة
فيه اخذ

غصب دارا
واستأجرها
من المغضوب
منه

مطلب
النفوى على تحقيق
الغصب المشاع
لا يحقق عند
البعض ١٢

في ركوب
دابة
الغير

يضمن وان صغيرا يضمن عرج الجار المغضوب في يد الغاصب
ان كان يمشي مع العرج ضمن النقصان وان لا يمشي اصلا ضمن
القيمة كالقطع ركب الجمل جمل وقا وجمل اخر خلفه وخاض في
نهر كبير فيه الجمل جدى مع الماء كما يكون في الشئ فانقطع
جمل وتلف ان نحو ضنون الناس في مثل طحذه المحضه بلا افكار
لا يضمن والا يضمن غصب غنم وركبها وادركها ما كره في طبة
الجمل يواجرها باجرة مثله الى الساحل من مكان الادراك
وليس له نزع الغنم من الغاصب اصطبل بينهما وكل منهما
بقرة فدخل احداهما فتدخها من حبل واحد وتترك وتحنق باجل
لا ضمان عليه اذا لم ينقله من مكان الى مكان حل جمل من القطار
او حمارا مربوطا في معلف وصناع الجار لا يضمن عندهما خلافا
لمحمد جاء الى سفينة مشدودة وحطها ان غرق من ساعته ضمن لو
اليوم ربح وان بعد ساعت لا تسقط ذبيبا او اسدا على ان ياتي
دابة فانلف لا يضمن لانه لا ينفذ بالارسلاء فلما يضاف التلف
الى الارسلاء وان تغد يضمن كالكلب لانه يتغاد للارسلاء ولو
غصب دواتا بجوار زم لم يوجبها ما كره في يد الغاصب جرحا
ينظر الى قيمتها في مكان الغصب واللقاء كما في العين وقدمت
جنس آخر في الحيد والاماء غصب جارية فانقت من يده
او سرقت او زنت وانتقص قيمتها ولم يكن قبل ذلك ونقص
به قيمتها يغرم الغاصب النقصان كما يضمن نقصان الطادث
من شئ او حويرة ولو حبلت في يده من الزنا اخذه المالك
بنقصان ذلك فان زال العيب في يد المولى رد ما اخذ بسبب
النقصان على الغاصب وقال الامام الثاني ينظر الى ما نقص
الطبل وارس عيب الزنا فدخل الاقل في الاكثر وعن محمد يضمن
الامرين جميعا فلوردها الغاصب حاملا وماتت من الولادة
وبقي ولدها في يد الغاصب فان الغاصب يضمن قيمتها يوم
الغصب ولم يجبر شئ من الامم بالولد ولو ماتت في يد الغاصب
من الولادة وبقي ولدها في يده رد الولد وضمن قيمتها يوم
الغصب ولم يجبر بنقصان الامم بالولد ولو ردوها بعد الزنا
حاملات الى المالك فخلدها وماتت من الجلدة يضمن النقصان
بالاجماع ولو اشترى جارية حاملا وهو لم يعلم وماتت في يده

عرج الجار
في يد الغاصب

حل جمل من القطار
او حمارا مربوطا
في معلف ١٢

اشع ذبيبا او اسدا
على ان ياتي
فانلف لا يضمن

اشترى جارية حاملا
وهو لم يعلم وماتت
يضمن النقصان

يضمن وان موهنا

يضمن ولو حثت في يد الغاصب ثم ردها على المولى فانت في يده
 من تلك الحثي لم يضمن الغاصب الا ما نقصه الحثي في قوطم ولو غصب
 جارية محبوبة او جمل وماتت من ذلك في يد الغاصب يضمن قيمتها
 وبها ذلك العيب غصب جارية سنية او غلاما سنيا فمهرهم عند
 الغاصب فمن ما نقص من القيمة وكذا لو غصب جارية ناهضة
 فانكسرت نديها عند الغاصب يضمن النقصان غصب عبدا اقرارا
 او حيا طائفة عنده يضمن قيمته عما كان في الحرفة ويقوم لما
 عين الحرفة فيخدم ما فضل بينهما غصب عبدا صغيرا فالتي
 عنده لا يضمن غصب صبي حرا او غاب عن يده غصب الغاصب
 حتى يحث به او يعلم انه مات وجدا المالك عنده فاخذه من الغاصب
 وفي يده مال فقال الغاصب المالك لي وقال المالك لابل في ان
 العبد في منزل الغاصب فوجد المالك في يده فهو للغاصب وان
 لم يكن في منزله فالمالك العبد انت الجارية الى النخل
 بلا اذن مولاهما وطلب البيع وذهبت ولا تدري ابن ذهبت
 وقال الخاسر ردوها عليك فالقول للخاسر ولا يضمنها تاويل
 اذا لم يأخذها الخاسر ومع الرد ان يأمرها بالذهاب
 الى منزلها وكان الخاسر منكرا للغصب اما اذا اخذ الخاسر
 الجارية من الطريق او ذهب بها من منزل مولاهما فعبر
 اذن مولاهما لا يصدق او دع عبده عند رجل فبعته في حادثة
 صار غاصبا وفي غصب جارية معينة يلزم قيمتها غير معينة
 كما اذا تلف انا وضعت عليها تماثيل حث قيمتها غير مصورة
 وفي غصب فاختة او عمامة بقدر قيمتها مقررمة ولو
 غصب بغذا او حمامة حثي من واسط حث قيمته اجماعة ولا
 يعتبر تلك الصفة كما قالوا اجماعة الطيارة واكثر النطوع
 اذا اتلفها يضمن قيمته حمامة غير طيارة وكثير غير نطوع
 وفي الطيارة اذا كانت حسنة الصوت لكنها لا تقع يضمن
 على حسن صوتها دفع غلامه الى اخذ مقيدها بالغل ليهرب
 به الى منزله ففك غلله او قيده وذهب به بدون العيود
 وايق في الطريق لا يضمن هدم جدارا فيه صور رجال
 مصنوع بالوان يضمن قيمته الطيار والاصباغ بلا صورة لانه
 صرام ولو اصرق بساطا فيه تماثيل رجال يضمن قيمته مصورا

غصب جارية
 او غلاما فمهرهم
 عند الغاصب
 ضمن ما نقص

غصب صبي
 حرا او غاب
 عن يده ١٢

لان الصلوة

لان الصلوة يجوز عليه بلا كراهة لان دونه امانة له **جنس**
آخر في الطيور غصب بيضين وجعل احدهما في دجاجة وحضت
 الاخرى دجاجة بنفسها فاخذت فافترختا للغاصب وعليه
 بيضتان ولو كانت مكانه ودبعت فالتى حضت بنفسها للمودع
 البيضته فتح باب قفص فطار الطير او باب اصطلل فخرج الطير
 او فتح الذق والسمن جامدا فذاب وخرج لا يضمن عند خالفا
 لحذ وكذا لو حث فبيد عبدا حتى ابقى خلا فالحرق قال الرخصه هذا اذا
 كان العبد مجنونا فان كان عاقلا لا يضمن اتفاقا ولو فتح باب
 قفص وقال للطير كثر او فتح باب اصطلل فقال للبقرة هشي
 او قال للحمار هشي يضمن اتفاقا ذكر في النظم واجمعوا انه لو شق
 الذق والدهن سائل او قطع الجبل حتى سقط القنديل يضمن رزق
 اتفق فاخذه رجل ثم تركه ان المالك كان حاضرا لا يضمن والا
 يضمن وكذا اذا انعلق رزق باخر فسقط منه فاخذه ثم تركه ان
 المالك كان حاضرا لا يضمن والا يضمن وكذا اذا سقط من كم
 انسان شئ فاخذه اياه وتركه ان كان المالك حاضرا لا يضمن
 والا يضمن **جنس آخر** في الثياب غصب ثوبا فخرق ان يبيد
 ضمنه النقصان والثوب لملكه وان كثر فاحت ينتفع به بالحق
 انتفاع الثوب بحية ان شاء اخذه وضمنه النقصان وان شاء
 تركه عليه بالقيمة وان لا ينتفع به انتفاع الثوب ولا يصلح للمخاطة
 ضمنه قيمته بلا خيار وفي الصغير اذا اوجب الخرق نقصان
 ربع القيمة منه فاحسن امد حرق ثوب غيرة فيرقه يضمن الذي
 خرق لا الا امد الا اذا كان سلطانا او المولى يأمر عبده جعل
 القصار في الثوب الذي دفع اليه الخبز او ان ذهبا الى القضا
 وسرق الثوب ان لف فيه كما يلف المندبل على ما يحل منه
 يضمن وان عقد بان كان الثوب تحت انظم ومدرش الخبز فيه
 لا يضمن افسد الخياط الثوب فاخذه صاحب الثوب ولبه عالمي
 بالقاديس له القميين رفع قلنسوة رجل من رأسه ووضعها
 على رأس آخر وطرحها آخر من رأسه فضاعت ان القلنسوة
 بمداي مالها وامكنه رفعها من ذلك الموضع لا ضمان عليها اي
 على الدافع والطارج ومن هذا يعلم جواب مسألة المتعلق وسقوط
 شئ من كم عند الخضوة رفع عمامة مديونة عن رأسه حين تقاضاه

فتح باب قفص
 فطار الطير

امد حرق ثوب غيرة
 فخرقه يضمن المامور
 لا الا امد ١٣

رفع قلنسوة رجل
 على رأس آخر

الدين وقال لا اربعة عليك حتى تقف دينه فتلف العات في يده
 يهلك حلاك الدهن بالدين قال هذا انما يقع اذا امكن استردادها
 فتدركها عنده اما اذا اجزفتها لجزءه فبها نظر دخل دار غيره
 واخرج منها ثوبا ووضع في منزل اخذ فضاع ان تفاوتا في
 الطرز ضمن والا لا وان رفع من زاوية البيت ووضعها في زاوية
 اخرى لا يضمن هلك في يد الغاصب وهو يقضي ان كان يقوم في
 السوق بالدرهم يقوم بها وان بالدينانير فيها وان كان يقوم
 بها فالتجارة الى اطارم **جس** حذر في المتفرقات غلط النقاش
 ونقص في اطارم اسم غيره ان لم يكن اصلاحه ضمنه عند الثاني
 وعند الامام لا يضمن بكل حال اخرج خاتم النائم ثم اعاده في
 النوم براء وان استيقظ ثم نام واعاده في هذا النوم الثاني
 لا يبرأ لان في الاول يجب البرء الى النائم وقد وجد في الثاني
 يجب الى اليقظان ولم يوجد واصل ان في الاعادة اطارم
 الى اصبع النائم والحلف الى رجله والقلنسوة الى راسه الامام
 يعتبر احوال النوم في ازالة الضمان كما ذكرهنا ومحمد يعتبر
 احوال المجلس حتى اذا اعاده في المجلس براء عن الضمان ولو في
 نوم اخرى ولم يذكر مذهب الامام والصحيح من مذهب الامام
 به انه يعتبر التحويل للنوم فاذا لم يحول عن مكانه واعاده
 الى اصبعه انما اصبح كان او رجله برئ من الضمان وان حوله
 ثم اعاده في تلك النوم او غيرها لا يبرأ ما لم يرددها اليه
 حال اليقظة غضب رجلا من ظهر دابة ثم اعادها الى ظهرها
 لا يبرأ عن الضمان غضب دراهم انسان من كلب ثم ردها
 في كلب وهو لا يعلم ببراء شجرة الجوز اخرجت جوزات صفرا
 واتلفها انسان يضمن نقصان الشجرة فينظر بكم يشتري هذه
 الجوزات وبكم بدونها فيضمن الفضل تسعة بيضة انسان فاذا
 في فاسدة او درهم فاذا في ستوقه لا يضمن هضم آنية صفر
 او نحاس لانان وطح تبايع وزنا فله ان يتركه عليه ويضمنه
 القية فان شاء اخذه ولا يضمن شيئا وان تبايع عدوا فله
 الخيار المذكور وضمنه النقصان لاني الاول لو ضمنه يكون
 الفضل بازاء الجودة في الثاني لا يرد الى الربوا منقح مك
 انسان المختار انه يضمن ينظر الى قيمة الصك مكتوبا ولا ينظر

دخل دار غيره
 واخرج منها
 ثوبا

وعندهما

اعادها

الى المال

الى المال ولو خرق دفتر حساب انسان يعطيه بكم يشتري جاء
 الى خذاف واخذ منه تفادة باذنه فسقطت وكسرت لا يضمنها
 يضمن ما سواها تلف احد مضراعي الباب او احد المكعبين
 او الحظين فالمالك بالخيار ان شاء سلم اليه الواحد الباقي
 وضمنه قيمتها والآخر خلافا وسياقي انشاء الله عصب شيئا وقبض
 للحفظ واجاز المالك براء عن الضمان وعلى هذا اذا قال المغصوب
 منه للغاصب او دعيتك او اجرتك لتخلفه ثم هلك في يده لا روية
 فيه ولقائل ان يقول يجب ان يضمن نظرا الى دهن غيره وهو
 ما يع حين اراد الشرف فوقع من انفه دم وتجنس ان باذنه
 لا يضمن والا يضمن ثم ان كان الدهن غير ما كوله يضمن النقصان
 وان كان ما كوله ضمن مثل ذلك القدر والوزن من مثل ذلك
 الدهن اخذ في الطام فخانة واعطاها لآخر فسقطت من يد
 الثاني وتلفت لا يضمن الاول ولا الثاني احفظها في هذا
 البيت تحفظها في بيت آخر من الدار يضمن ان كان ظهر البيت
 المتقرب عن الطريق او الى السكة واذا قال احفظها في
 هذه الدار تحفظها في دار اخرى اصر من الاول قال الصدر
 لا يضمن وقال بكر يضمن ذهب الصنف وترك شيئا عند
 المضيف فتبعه المضيف به فغصب منه غاصب ان غضب في
 المدينة لا يضمن وان خارجها يضمن براءه المالك ان قيمة
 المغصوب كذا او الغاصب براءه عن المالك ان يبرهن فقال
 اولى وان لم يكن للمالك سنة فاراد الغاصب ان يبرهن فقال
 المالك اصفح ولا يريد ان يبرهن له ذلك براءه المالك فشهد
 احدها ان قيمة الغصب كذا فشهد الآخر على اقرار الغاصب
 به لا يقبل جاء الغاصب بثوبه وقال المغصوب هذا وقال
 المالك لا بل غيره فالقول للغاصب ادعي عليه انه غضب
 منه فقال الظهارة لك لا غير فالقول له قال غضب منه الجبة
 ثم قال الطولي او البطانة لي ان قال غضب منك اطارم او
 الفص لي او هذه الدار والبناء لي او هذه الارض والاشجار
 لي لم يصدق في الكل **الفصل الثاني** في انقطاع حق المالك
 وما يتعلق بالحل والخدمة غضب ساجدة وادخلها في بناء ينقطع
 حق المالك ولو غضب ساجدة وبني عليها لا ينقطع وقال الكرخي

حفظه كما قبض وان انقطع به
 وامر بالحفظ لا يبرأ
 وعلى هذا اودع لرجل مال
 الغنم واجاز للمالك براءه
 عن الضمان

ذهب الصنف
 وترك شيئا
 عند المضيف به
 ١٢

جيبه

اذا كان قيمة البناء اكثر من قطع حق المالك وبعض المتأخرين افنوا
 بخنار الكرخي ونحن نفقه جواب الكتاب اتباعا لشيخنا وبعض
 مشايخ خوارزم حين وقع الاجلاء واطرق خوارزم وتفرق اهلها
 ابدى سبائهم نحو سكان الاراضى الحالية حال غيبة مالكيها ثم جاء
 الملاك افتوا بان البناء لو اكتمل فتم يعطى الباقي القيمة لما ملك
 الرقبة وان الرقبة اكثر يعطى قيمة البناء لصاحب البناء ويملكها
 صاحب الرقبة والدليل عليه ما اجاب به صاحب المحيط حين استفتى
 عنه بالنظم فتاوى شيخنا اذ بين صورة حيث نزيدك اهل
 علم هذا مردوكي صاحب كرفت بفسب واندروها منها ناد
 بنا قيمة ان بنائهم بشتراست حيث اين راجوب در
 فتوا بس بتفصيل اين بيان فرمايد تا بيان نواب در
 عقبا تا اين حافت چو كرد آن مردوك باست اورا سدي
 لوم وايدا فتم عرصه ي تواند خواست ليك بر كندن
 آن بناها حق تعالى است اعلم العالم بنوشت اين جواب
 با معنا انك نام است مرور محمود بدر شي احمد است
 في زيبا ولو غضب لو حقا وادخله في الفقه او ابدى
 في طابه بطن نفه او عبده ينقطع عنه حق المالك ولو غضب
 حمزا فخلها فللمالك ان ياخذها بغيره اذا اخلها بالافه
 له وان بالقاء المخل اختلفوا وان بالقاء اطل ان صار خلا من
 ساعته ينقطع حق المالك بالاجماع وان بعد زمان فذلك عند
 الامام وعلى قولهما بقي مشتركا بينهما على قدر حليهما ولو جلد
 ميتة وذبحها الغاصب يعطيه المالك ما زاد الدباغ فيه
 فاخذ اطلد وان اتلفه الغاصب لا ضمان عليه عنده والضابط
 في هذا الباب ما ذكره في نظم الفقه ما يوجب الملك بال ضمان اذا
 غيره عن حاله غير مسئلة عنه عشر كريات طاه ثوبا او جذا
 اتخذة سيفا او انا او قتلوعا او حنطة فظنها فعليه المثل او
 ساجه فا دخلها في بنائه او طاه فظنها ضمن المثل او القيمة على
 الاختلاف او شاء فذبحها وسلمها واربعها ملكها وعليه قيمتها
 صحيحة او جوبا فذبحها في ارضه او عصيرا فصار حمزا او حمزا
 فخلها او غنلا ففسخها او قطن فغزله او دفتقا فخبثه او
 بياضا فلبس عليه او بيضة فغسلها في دجاجة واربعة عشر

ما يوجب الملك
 بال ضمان اذا
 غيره في مسئلة
 عن عشر

ما يوجب الملك

لا يوجب الملك شاة فذبحها وسلمها للمعصوب منه ان يترده و
 به يضمنه النقصان وان شاء تركها واخذ قيمتها حية قطع ثوب
 غيره او غضب قلب فضة فكسره ان شاء اخذه مكسورا ولا
 يضمنه وان شاء تركه عليه واخذ قيمة القلب من الذهب وان القلب
 من الذهب ضمنه من الدراهم غضب نفقة فضة ففسخها لم يملكها
 وياخذها صاحبها ولو صندرها كذا عنده ويتردها على صاحبها غضب
 ثوبا ففسخه يعطيه المالك ما زاد الصبغ فيه ولم يملكه الغاصب
 ولو هبت الريح بثوب انسان والفتة في مصبع غيره فعلى هذا
 لو غضب عبدا فاقبضه عنده لم يملكه ويجوز صاحب ان شاء يملك
 حتى يرجع وان شاء رفع الى ابيكم حتى يضمنه غضب عنه لافدا
 او مخلوقا فذبحه او قطن فخلها او سويقا فلبس به او ارضا
 فبنع فيها او زرع او غرس او لبنا فطبخه مصرة او خبثا فخره
 او طي فخله اربا او دراهم او دنانير فكدحها ولو اتلف
 تأليف خصم ان ان امكن اعادته على الحالة الاولى كما كان
 يؤمده كما اذا مرق انسان سلم انسان ولو حل ثوبك بغل
 رجل ان كان الثعل مثل الذي يتعمد العوام لا شيء عليه و
 نزع باب الدار عن مكانه وحل سرج رجل على هذا جنس
 في اطل والطيرة اشترى بالنقد المعصوب جارية او ثوبا
 او تزوج بها امداء حل له وطى المداة وليس الثوب ذكره في
 المتن ولو اشترى بالثوب المعصوب لا يحل له ولو تزوج على
 الثوب المعصوب يحل وفي الجامع قال المسئلة على وجوه اضا
 اليها ونقدتها او اضاف اليها ونقدت من غيرها او اضاف
 الى غيرها ونقدتها او اطلق بياح في الكل الا اذا اضاف
 اليها ونقدتها وبه افق الفقيه ابو الليث قال الصدر الكل
 مكروه واطلاق جواب الجامع يدل عليه غضب الفوا واشترى
 بها جارية فباعها بالعين بصدق بالرج وقال الثاني لا يصدق
 به واصل المودع ربح في الوديعه بالتصدق بطيب له الرج
 عنه بال ضمان جلا فيها ولو غضب الفوا واشترى بها طعاما
 باوى العين فاكله او وطه لا يصدق بالرج اجماعا بشرط
 طيب المعصوب للغاصب عند اداء الضمان الى المالك وعند
 الامام لزوم البديل عليه حتى اذا غصب طعاما ومصفه وابتاع

ملا
 اشترى بالنقد المعصوب
 شاة يحل

مطلب
يعود على اكل الحرام
كله الغصب

ابتلع الحلال وعندهما ابتلع الحرام فيجوز في عينه لا يأكل الحرام
وتعذب على اكل الحرام كما يعذب على غصب الطعام وكان الامام
مولانا في الدين الشيخ ينكر ان يكون هذا قول الامام ويقول
اجمع المحققون من اصحابنا انه لا يملك الا باحد الامور الثلاثة
قال جمعا الفتوى على قولها قال في النوازل غصب مما اوطق
ملكه الغاصب باداء الضمان او بالعقبات بالضمان او بدفع
الظلم وبعد الملك لا يجل لربه الانتفاع لا يستفاد به بوجه خبيث
كالمملوك بالبيع الفاسد عند القبض الا اذا جعله صاحبه في حقل
اصله ماروى انه لم يبيح الا ان يأكل من ثم الثاة التي ذبت على ان
يؤدى ثمنها وقال اطعموها الاسارى دل الحديث على عدم ابي
الاكل ولزوم الصدق والملك للغاصب قبل اداء الضمان اذا
الامر بصدقة ملك الغير لا يصب **الفصل الثاني** في مسائل الضمان
اطاني امر العوان بالاختار فبا عتبار الظاهر لا يجب الضمان
على اطاقى وباعتبار التعجب عليه فيما مل عند الفتوى وعلى
الاخذ ضمانه على كل حال وينزع على الامر ان دفع المأخوذ
اليه وان هلك او استهلك لا وان انفق في حاجة الامر باثر
فهو بمنزلة المأمور بالتفاق مال ينفق في حاجة الامر استدام
عبد الغير اذا اتصل به الطمة غصب كقبض بلا اذنه متى اذا
هلك من ذلك العمل يضمن وان لم يتصل به الطمة لا يضمن علم
انه عبد الغير لا وجعل اطاقى في الحظر اليه او البرى
استعمال لا يحفظه وفصل شمس الاية وهو الصحيح والادخال
في غير الحظر حفظ وفي الحظر استعمال وان جعل الغصب
في جانب الكيف وعليه الفتوى اخذ اللقطة لبعدها ثم ردها
الى مكان الاخذ ان قبل التحويل برئ من الضمان وان بعد
التحويل لا يجزى ردها صاحبها ولا يسرى الغاصب برده الدابة
الى المربط حتى يسلمها الى صاحبها الا عند زحف واستغن محققين
اخذ من بيت رجل ثوبا ولبيته ثم نزع وجعله في مكانه او
اخذ من ارضه ثم ردها الى بيتها لا يضمن استئنا ولو
في كيب الف اخذ رجل نصفها ثم رده النصف الى الكيس بعد
ايام يضمن النصف المأخوذ المردود لا غير ولا يسرى بردها
الى الكيس ركب دابة غيره ثم نزل وتركها في مكانها يضمن

في ركوب دابة
الغير بلا اذن
صاحبها ١٢

موضعها

موضعها

على قول الثاني والصحيح انه لا يضمن عند الامام حتى يحولها عن موضعها
واذا لبس ثوب غيره ثم نزع ووضع في مكانه فهو على هذا الظاهر
وهذا في لبه على العادة فان فنيصا فوضعه على عاتقه ثم اعاده
الى مكانه لا يضمن اتفاقا لانه حفظ لا استئصال وعن الثاني فحين
قعد على ظهر دابة الغير ولم يحولها عن موضعها لا يضمن الا انه
اذا وجدها فهو ضامن بالحوادث وكذا كل من اخذ متاع انسان
في داره صاحب المتاع وجده فهو ضامن وان لم يخرج لم يجد فلما
ضمان الا ان يهلك من فعله او يحولها عن مكانها في الاولى او غيرها
من الدار في الثانية اتي سوقيا يبيع الزجاج او نحوه او اخذ انا
لستظرفيه فوقع منه وانكسر ضمن والقياس والاستحسان واحد
هذا وليس ما وضع للبيع نظير دخول الرجل دار غيره بتغير امره
او دعه عنده ثيابا فطلب ثيابه فوقع اليه ثيابه وكان اذ رج فيها
ثوب نفه ايضا فاخذ المودع الكل ونكف ثوب المودع عند
المودع يضمن لان حمل مال غيره على انه لا يضمن اذا بان انه لم
يكن له بعث الى قصار لياخذ ثوبه قد دفع العصار ثوبا بالغلط
واخذ وصنع عند الرسول ان كان ثوب العصار لا يضمن
وان ثوب غيره حين ما كيه بين يمين العصار والرسول وانما
ضمن لم يرجع على الاخر ثوبا لانه قد دفع ثوبه من يمين الشاق
وما عطف من السائل من الزق فان ساقه بعد الشاق سابق
فضمن السائل بعد الشق وما عطف به على السابق اذا كان
يحل يمكن لصاحب الراوية دفعه انما اذا لم يمكن دفع البيان
فضمنه على الشاق لا على السابق وكذا لو شق ما جلد اطاقى فهو
على هذا التفصيل ذبح شاة الغصاب ان كان شتر رجلها للذبح
لا يضمن والا يضمن وان ذبح اضمه الغير في ايامها لا يضمن
استئنا وجازعها كما اذا جعل القدر على الكانون والعنف
اللم ووضع الطيب في الكانون فاوقد رجل نارا او طهي او
صب الحنطة في دوزق وربط اطار فنامت انسان وظن
اورفع حدة نفعه وامالها الى ظهرها فاعانه رجل وانكر
منها او سقط حمل انسان عن دابته في الطريق فحل انسان
بلا اذن المالك فهلك الدابة لا يضمن في الكل لثبوت الاذن
دلالة واصله مسئلة الاضرار عن المفع عليه قال المالك للغاصب

بعث الى قصار
لياخذ ثوبه

في ذبح شاة
الغصاب ١٢

على قول الثاني

١ ذهب بالعبد المصوب الى موضع كذا فبقي فيه فذهب به وعط
 في الطريق ضمن الغاصب قيمته لعدم التسليم الى المالك وان استاجر
 المصوب منه الغاصب لم يجل له كذا فشرع في العمل وهلك برئ عن
 الضمان لان وجوب الاجر له عليه صار قابضا استاجر المصوب
 منه الغاصب لتفويض الثوب المصوب ففقد ثم ضاع ضمن على
 قول من قال يضمن الاجير لانه لا يخرج من ضمان الغصب قبل
 الرد وان كان له اجرة في عمله وانما يبطل عنه الضمان اذا صار
 عليه اجرا لانه لا يخرج عليه اجرا وضمان اما ان يجب له الاجر
 وعليه الضمان فذلك جائز استجار المصوب بعد موت ماله
 واردة وهلك عنده برئ الغاصب عند الامامين عن الضمان
 اخرج رجل الثوب المصوب في يد الغاصب وادى قيمته للغاصب
 برئ عند الامام عن الضمان وقال الشافعي لا يبرأ الا اذا
 كان الا على بعضه والغاصب اذا علم ان طالبه غاصب لا
 غير على اعطاء القيمة ولكن يضمنه على يد عدل حتى يحضر المالك
 فخير ضمان ايها شاء غصب دارا ام استاجرها من
 المالك والدار ليس بضمنتها لا يبرأ وان كان هو ساكنا
 فيها او كان قادرا على سكنها برئ عن ضمانها لوجوب الاجر
 عليه جاء بالحنيفة الى طحان ووضعها في ضمن الطاحونة وامره
 ان يدخلها في بيت الطاحونة فلم يدخلها حتى نفى الدار عن
 وان كان الضمان مرفعا بقدر ما لا يبرئ في الاصل لانه ضمان
 على صاحب الطاحونة غصب ساكنة قال الكوفي وايا جعفر
 لا ينفذ على حو الى الساكنة ولو بني على نفس الساكنة ينفذ
 وجواب الكتاب يرد ذلك وهو الاصح وحج النسخ ان الكوفي
 ذكر في بعض كتبه ان قيمة الساكنة لو اقل من قيمة البناء ليس
 لصاحب الساكنة اخذها وان كانت قيمة الساكنة اكثر
 اخذها وكذا اظلم في الساكنة وقال انه مذهب اهلنا قال
 مشايخنا ما ذكره الكوفي قريب من المذهب فانهم نصوا
 في الدجاجة اذا ابتلعت درة غيره او في يقطين رجل انفق
 في جرة اخذ او رأس ثور يده في جبة غيره ولا يمكن
 الوصل الا لكرا حدها ينظر الى قيمتها ايها اكثر فملكه
 صاحب الاكثر ويضمن القيمة لصاحب الاقل وقد ذكرناه

من مباح خوارزم

من مباح خوارزم وفي جامع البزدوي بحسب انلاف المصوب
 يجب في انلاف الاموال عدم بيت ثمن فان لم يمت جاره لا
 يضمن وقع الحريق في محلة فهدم رجل بيت جاره حتى لا يجترق بيت
 يضمن قيمة بيت جاره مضطرا اكل في المفازة طعام غيره يضمن
 قيمته ماله يهدم حائط غيره خيرا ماله بين يمينه قيمة الحائط
 وتسلم النقص له وتبين ان يأخذ النقص ويضمنه قيمة النقص
 وليس له الجبر على البناء كما كان لانه ليس من زوات
 الامثال وقيل ان اطبايط حديد امر باعادة والا لا يهدم
 حدار غيره من التراب وبناءه نحو ما كان برئ من الضمان
 وان من حطب وبناء من الحطب كما كان فذلك يبرأ وان
 بناء من حطب اخذ لا يبرأ لانهما يتفاوت حتى لو علم ان
 الثاني اجود يبرأ من حفر حفرة في ارض غيره واضر
 ذلك ضمن النقصان وان علم عدم المصنة لا يضمن عليه
 غضب عبدا فقتل العبد يضمن استعمل دابة او
 مشركا يضمن ويضمن غيره بغير اذن شريكه بصير غاصبا يضمن
 شريكه حتى يضمن قيمة نصيبه في رواية هشام وفي رواية ابن
 رستم يضمن في الدابة لاني العبد امر عبدا غيره بالابق
 فابق بغيره يضمن الامر لانه صار غاصبا باستعمال العبد غضب
 ساجدة وادرجها في بناء يملك ساجدة وان كانت قيمة
 الساجدة والبناء سواء فان اصلها على من جاز وان تارعا
 يباع البناء عليها ويقيم الثمن بينهما على قدر ما لهما وجه جارية
 الى غائب للبيع فبعثت امراءه الثمن من الجارية الى ساجرتها
 وهربت فالضمان على امراءه الثمن لا غير وقال الاخير
 صاحب الطارية بين يمين الثمن ووجهه لان الثمن
 اجير مشترك ومن مذهب الامام ان الاجير المشترك
 لا يضمن ما تلف في يده بغير فعله غضب ساجدة وبي
 عليها فارد الغاصب نقص البناء ورد الساجدة ان كان
 حكم عليها الحكم بالقيمة لا يجل والا فبغير اختلاف وقيل يجل
 وقيل لا يجل لانه اصناعه المال بلا فائدة سكران لا يعقل
 نام في الطريق فاخذ رجل ثوبه ليحفظه لا يضمن وان اخذ
 ثوبه من تحت راسه او ضامه من اصبعه او كبه من وسطه

مضطرا اكل في المفازة
 طعام غيره يضمن

امر عبدا غيره بالابق
 فابق يضمن الامر

ادرجها

او در رهن من که لحفظه ضمن لانه كان محفوظاً بصاحبه ضرب
 رجلاً وسقط تحت مات وقع المصروب مال فتوى المال قال
 محمد بنين الضارب ماله وبنيابة التي عليه ساق حمار غيره
 اذنه واكل الذئب جنة او ضاع الخش ورد اطار ان كان
 ساق الخش مع اطار بنين وان اساق الخش مع الام بلا
 سوق وضاع لا يضمن الخش غضب عجزاً واتفق في غير
 بن امه ضمن العول وما نقص من البقرة امسك رجلاً في اذنه
 ماله او اكراه رجلاً في اذنه بالقامة وتركه وابنه وهلك
 لا يضمن الممك والمكره يسع الى الظالم فقال فلان مال
 كثير واصاب مالا كثيراً او ميراثاً او قال فلان الغائب
 عنده والسلطان ممن يغتر به في امثال هذه الطائفة يضمن ان
 كان كاذباً وان صادقا الا انه ليس بمظلم ولا محسب يضمن
 ان قال انه ظلمي او ضربي وهو كاذب فيه ضمن وان الساعي
 عبد فله الضمان بعد العتق لانه ضمان قولى اشترى جارية بلا
 غش فاحضر رجل النحاس به فاخذ من المشتري النحاسية
 ضمن المشتري المخذ وفي مسئلة اطابي الذي يامر العوان قال
 المشايخ والصحيح عندي ان اطابي يضمن واطابي لو ارى
 العوان بيت صاحب المال ولم يأمره بشئ او الشريك لو ارى
 العوان بيت الشريك حتى اخذ المال او رهنه وضاع فالشريك
 واطابي لا يضمنان لانه لم يوجد الاثر ولانه يمكن دفع العوان
 ولا يمكن السلطان اطابي اخذ رهنه وهو طابع يضمن والسلطان
 اذا اخذ عيناً من اعيان رجل ورهن عنده رجل فنهك عند المهرين
 ان المهرين طابعاً فالملك محذر بين يمين السلطان والمهرين
 حان فيه يهوت واما الخرج انسان ليلاً وترك الباب مفتوحاً
 فدخل سارق فسرقة يثبت لا يضمن اطاريح وكذا لو نفع حايط
 انسان بلا اذنه فدخل السارق من النقب وسرق لا يضمن
 الناقب كما لو فتح باب قفص شاة لانسان سقطت وخيف
 عليها الموت فزجرها انسان لا يضمن للماذن دلالة وفي النظم
 مات دابة انسان في مربيطة فسكنها انسان في المربيطة فلا
 اجدر له لصاحبها والجلد ولو القاهها في المذيلة فسكنها رجل
 قال الثاني اطلب للسلخ وقال محمد لصاحبها غضب من صبي شاة

ساق حمار
 غيره بغير
 اذنه وضاع
 الخش

ساق الخش مع الام
 يضمن وان اساق
 الخش مع الام

في ضمان
 الى الظالم

دفع

مطلق الخان
 فيمن صرح
 من اطان
 ترك الباب مفتوحاً
 فسرق منها

مطلق
 شاة لانسان سقطت
 فزجرها لاضمان

وردة اليه ان من اهل الحفظ يصح الرد والا لا غضب دابة او
 ثوباً او نقداً فتلف في يده او تلف فابراهه المالك فهو ابراهه
 الدين فيصح ويبراهه عن الضمان وان قايماً وابراهه فهو ابراهه
 عن الضمان فينقلب امانة عند الغاصب وقد ذكرناه في كتاب
 الدعوى وكذا الخيل وفي الغضب والوديعه اذا وضع بين
 يدي المالك يبراهه وعن الدين لا الا ان يفضيه او يفضيه بين
 يديه او في حجره فان روى به فقد برئ وان لم يعلم انه لم يضع
 في حجره فزياده ثم رفعه اخذ فالحق ابراهه لانه رد عليه
 عين ماله وان اتلفه واعطاه القيمة بلا قضاة فلم يقبل ووضع
 بين يديه لا يبراهه الا ان يفضيه في يد المالك او في حجره اخذ
 المعصوب منه في المعصوب صدقاً لو اخذته غيره على ملك الغير
 كان غاصباً والمعصوب في يد الغاصب كان قابضاً نحو ان
 يستخدم المعصوب او يترك الدابة او يبيع الثوب لانه اتيك
 اليه على المحل وفيه يد الغاصب فيذول عنه الضمان علم
 به المالك او لا يبراهه الحكم على السبب لا على العلم اخذ كوراً
 من تداب غيره او طين غيره فالتكوير للمخذ ويضمن قيمته
 التداب وان قال ان امدته باقيا ذاك الكور لي فالتكوير له
 غضب مضحاً ويقتط منه زيادة والمالك باطيان ان شاء
 اعطى ما زاد واخذ المصحف وان شاء ضمنه غير منقوط
 وروى المصنف انه ياخذ بغيره كمن غضب عبداً وعلمه
 الكتابة وعن محمد غضب داراً وجصصها قبل لما لكة اعطى ما
 زاد والجصص الا ان يرضى صاحب الدار ان ياخذ الغاصب
 جصصه منها وعن محمد غضب عبداً قيمته نصف الالف وخمسة
 فلما براء صار قيمته الفاً بخير ماله في يمين قيمته يوم جصصه
 وان شاء اخذه ولائحه له وعن الثاني غضب عبداً وصيره
 حلاً اخذه ان شاء وعنه اذا جعل الجلد او ثياباً ينقطع حق
 المالك وفي موضع انقطع حق المالك فالملك احق بالعين
 هذا من سائر الغزاة الى ان يستوفي حقه وليس بمنزلة
 الدهن فان ضاع فغن الغاصب اذا استوى الغاصب اللحم
 فلما لكة ان ياخذ بغيره واذا طعم يعطيه ما زاد النظم
 والنوايل فيه والعزل من ذوات الامثال اخذ التداب

غضب دابة او ثوباً
 فتلف في يده

مطلق
 المعطى رجل من اهل العلم

غضب عبداً وخمسة
 فضا غف قيمته خبير
 ماله

لصاحبها

ورده اليه

من ارض انسان ان له قيمة ضمن القيمة انتقص الارض ام لا
 وان لم يكن له قيمة بضمن نقصان الارض وان لم ينتقص فلا ضمان
 عليه قد رقب بعض متأخري الفاضل والسير ان الباقي اذا
 لم يصلح لبني ما هو فاحش وما دونه سير والصحيح ان الفاضل
 ما ينفق به بعض العين مع بعض المنفعة والسير ما ينفق به
 بعض المنفعة وفي غير البيت ان كان النقصان اكثر من نصف
 القيمة فهو فاحش التل في رد فعل انسان ضمن المتلف لا غير
 ولا يلح ان يدفع احد ويضمنها كما اذا كسر حلقه خاتم انسان بضمن
 الحلقه لا الفضة ولكن في البيع اذا وجد باحد الطرفين والمصريين
 عيبا يردونها وليس له ان يرد المعيب خاصة وكذا اذا كسر
 احدا السرج ضمنها لا السرج لانه يخلص بلا ضرر وكذا كل
 شئين متفرقين او شئ واحد يخلص بعضه عن البعض الباق
 بلا ضرر بضمن المتلف لا غير نحو احناء السرج غاصب الغاصب
 يردده على الغاصب فلا كسر على انه يبرأه وقال خلف وابو
 مطيع لا وقال ضابط الجاهل الصغير ان كان يرد جوده
 الى المالك يبرأه والا لا وكذا اختلفوا في مودع الغاصب
 اذا رده على الغاصب وابن الفضل اقر ببراءته اختار
 المالك بضمن الغاصب الاول ورضيه الغاصب ام لا لكن
 اطام حكمه بالقيمة على الاول فليس له ان يرجع ويضمن الثاني
 وان لم يرض به الاول ولم يحكم به كان له ان يرجع ويضمن الثاني
 وان اختار الاول ولم يعطه شيئا وهو مقلد فاطام يبر
 الاول بعين ماله على الثاني ويعطيه له فان اجه فمالك يحضرها
 ثم يقبل منه البينة على الغاصب الثاني للغاصب الاول ويأخذ
 ذلك من الثاني فيقضي رزم الغاصب انه شيف وزعم المالك
 انه اخذه منه مصوغا او في بناء الدار او حلية السيف فالقول
 للمالك وان يبرهنها فللغاصب غصبة شاة فخلها ضمن قيمته
 لبها وان جارية فارضعت ولده لا تضمن شيئا انصب من
 هذا او رتبته على سويق اخذ بلا ضئعه وصاحب السويق يضمن
 لصاحب السمن او الزيت مثل السمن او الزيت لان صاحب
 السويق يتلف سمنه ولم يتلف هذا سويق هذا ولانه زيادة
 في السويق اخذ الغريم من يد طلبة لا تضمن ولكن بعد اطام

الفاضل والسير

غاصب الغاصب

اخرج الغريم من يد طلبة

الذي يبرأه فلا يبرأ

اشترى بدينار

ليلا يعود الى مثل اشترى بدينار مفضولة ان دفعها أولا للبايع ثم
 اشترى بها او قبل الدفع اشار اليها ونقدتها لا يطيب الاكل منها
 قبل الضمان وبعده لا يطيب له الرجوع في المختار في الفتوى وفيما بقي
 من الصور يطيب وهو قول الكرخي وعليه الفتوى ولا يبرأ
 البينة في الفتوى اكتسب المغضوب ثم استرده المالك مع الكسب
 لا يصدق ولو صار الكسب للغاصب بالضمان يصدق اعطى
 دودا القوم اوراقا الغير غضبا يصدق بالفصل على قيمة دوده
 يوم بيع القليل من له فيها درهم حيث اراد الشري بها على وجه
 يطيب له المشتري يشتري او لا ولا يعين ولا يضيف وشم ينفقها
 قال الحلواني ان نوى ان ينفقها وحقق ما نوى بان ينفقها
 اختلفوا فيه والاصح انه لا يطيب وقد مر ظاهرا ويمكن ان يقال لا
 يخالف لان السابق حكم الفتوى وهنا حكم الديانة والفتوى وان
 لم يحقق نيته يطيب اجماعا فان اشترى ولم يضيف ولم يعين ولم
 ينو النقد منها صل وطاب وان نوى ان لا ينفقها مع علمه ان ينفق
 منه لا يطيب ضرب بقعة الغير وسقط وخيف تلفه فباعها من
 قضاب فذبح ففعل الضارب ضمان النقصان وهب المغضوب
 او يصدق او اعار وهلك في ايديهم وضمنوا المالك لا يرجعون
 بما ضمنوا على الغاصب لانهم كانوا عاقلين بالنقص لانهم خلاف
 المبرهن والمناجدة والمودع فانهم يرجعون بما ضمنوا على الغاصب
 لانهم علموا به والمشتري اذا ضمن قيمته يرجع باليمن على الغاصب
 البايع لان رد القيمة كره العين المحور اكتسب مالا واشترى به
 شيئا وامر اخذ بيعه فباعه بوكالة واخذه من العبد وسلك
 الى المشتري وغاب المشتري فلم يولاه ان يطالب التوكيل به لان
 كسبه ملك مولاه والتوكيل لم يرجع فكان قابضا ملك المولى بلا
 ادنه فيضمن وللعبد ايضا ان يطالبه به لعدم صحة الامر والتوكيل
 غضب من محو ما لا يتم اذاه اليه بدئي وهذا دليل على ان العبد
 اذا طالبه لما اخذ منه له ذلك ويجب عليه رده اليه وله ان يطالب
 مشتريه اذا كان اتلف مثل ما باع لا عن ما باع لان بيعه لم يرجع
 وضار غضبا من ملك استردا والمغضوب ملك بضمن القيمة
 لان القيمة قايمة مقام العين غضب من رجل جارية تعدل الفها
 فقبضها رجل فابقت قد رفع الغاصب الاول الغاصب الثاني

قول الكرخي الفتوى البينة

من له درهم فيها خبث اراد ان يبيها على وجه يطيب له المشتري ١٢

ضرب بقعة الغير وخيف تلف

المبيع

بالجبانة خوفاً وقد تم جاء ولم يحدها ان امكنه ان يجعل علامة ولم
 يعلم يضمن والآفاق جاء على نور المكان لا يضمن والآفاق جعل
 دراهم الوديعه في حفه الايمن فضاع يضمن وان في الايسر فضاع
 لا يضمن وقيل لا يضمن فيها وصنعها طبقها على رأس الذئب ان فيه
 دقيق يضمن والآفاق جعل الوصل نوباً على عجين يضمن ربط دراهم
 بطرف الكرم أو بالعمامة فضاعت لا يضمن وان وصفت في الكرم
 فبما مل عند الفتوى السكدران جعلها في الجيب وحضر في مجلس الفتوى
 فترق او سقط لا يضمن وقيل ان زال عقله بحيث لا يمكن حفظه
 يضمن لانه يصير مضيقاً او مودعاً غيره القاهاني في جيبه فوقع في
 الارض فظن انها وقعت في الجيب فضاعت يضمن دفع حفه
 الى حفان ليصله فوضعه في حانوته فترق ان في الطائوت حافظ
 او في السوق حارس لا يضمن والطائوت ان العبرة للعرف حتى
 لو ترك باب الطائوت مفتوحاً أو علق الشبكة على بابها ونام في
 بخار في النهار ليس بتضييع وفي الليل اضاعة وفي خوارزم لا
 لا بعد اضاعة في اليوم والليله وصنعها في حرة خان وقضج وربط
 السلسلة بالخط ولم يقفله فتلف ان عده هذا اضاعة واغفلاً
 في هذا الموضع يضمن وان عده توفيقاً لا يضمن قام من حانوته
 الى الصلوة وفيه ودايع الناس فضاعت لاصفان وان اجلس
 على باب ابنته صغيراً فضاع ان الصبي يعقل الحفظ ويحفظ لا يضمن
 والآفاق ربط بقر الوديعه على رأس الكرم والفاليزان
 غاب عن بصره يضمن والآفاق ربط على باب داره في المصد
 يضمن وفي القديه لا وقيل يعتبر في هذا واجناسه العرف جعل
 الفرس الوديعه في الكرم وله حايط رفيع بحيث لا يدرى المارة
 من في الكرم واغلق الباب لا يضمن وان لم يكن له حايط او
 كان لكنه غير رفيع ينظر ان نام المودع ووضع جنبه على الارض
 يضمن وان ضاعت الوديعه ان قاعد لا يضمن وان في السفر
 لا يضمن وان نام مضطجاً ولو جعل ثياب الوديعه تحت جنبه
 في الطريق ان اراد اطفأ لا يضمن وان اراد التدقيق يضمن
 ولو جعل الكيس تحت جنبه لا يضمن مطلقاً دخل الحاتم وفي جيبه
 دراهم الوديعه فتدكرها في جيبه خانه فضاعت قيل يضمن
 وينبغي ان لا يضمن **الفصل الثاني** فيما يكون اضاعة المودع

القاهاني الجيب
 فوقع في الارض
 وضاعت يضمن
 العبرة للعرف

قام من حانوته
 الى الصلوة
 وفيه الناس
 وضاعت لا
 ضمان

مطل
 دخل الحمام في جيبه الوديعه

اذا مات مجهلاً يضمن الآفاق ثلثة مواضع متوكل الوقفات ولا
 يعرف حال غلاتها التي اخذها ولم يبينه لا يضمن الثاني امير
 العسكر او دعي بعض الغنائم عند بعض العسكر ومات مجهلاً
 الثالث اطعم دفع مال اليتيم الى اناس ومات ولم يبين لا
 يضمن بخلاف ما اذا قبض ماله ووضع في منزله ولا يدرى
 اين وضعه ومات يضمن وزاد في القمعة رابعاً احد المتقاضي
 مات وفي يده مال الشركة ولم يبين لا يضمن ولو قال القاض
 حال حيوة ضاع او انفق عليه لا يضمن والمودع انما يضمن
 بالتجهيل اذا لم يعرف الوارث الوديعه اما اذا عرف و
 المودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لا يضمن ولو قال الوارث
 اني علمت الوديعه وانكر الطالب ان فسد الوديعه وقال
 الوديعه كذا او انا علمتها وقد هلك صدق الآفاق فضلة وهي
 ان الوارث اذا دل السارق على الوديعه لا يضمن والمودع
 انما يضمن اذا لم يمنع المدلول عليه من الاخذ حال الاخذ
 لو منع لا يضمن اختلف الوارث والمودع فقال الطالب انه
 مات مجهلاً وقالت الورثة كانت الوديعه قائمة يوم مات
 المودع وكانت معدومة ثم هلكت فالقول للطالب في الصحيح
 لان الوديعه صارت ديناً في الشركة ظاهراً فلا يقبل قول
 الورثة قالت الورثة رد مؤثر ثلثة الوديعه في حيوة لم يقبل
 قولهم ولو يبرهنوا انه قال حال حيوة ردوها يقبل المضارب
 لو قال قبل موته او دعت مال المضاربة فلان مات
 لا شيء عليه ولا على ورثته ولو انكر فلان او دعتها عنده
 فالقول له بيمينه ولا شيء عليه ولا على الورثة ولو مات
 فلان قيل ان يقول شيئاً ولا يعلم ان المضارب دفعه
 اليه الا بقوله لا يصدق عليه وان دفعه الى فلان باليمين
 او الاقرار منه ثم مات المضارب ثم فلان مجهلاً كان ديناً
 في مال فلان ولا شيء على المودع ولو مات المضارب وفلان
 حي فقال ردوها عليه في حيوة فالقول له ولا ضمان عليه
 ولا على الميت **نوع آخر** او دعي عبده فانكره ومات في يده
 ثم يبرهن المودع على قيمته يوم الانكار حكم على المودع بيمينه
 يوم الانكار فان قال الشهود لا تعلم قيمته يوم الانكار لكن

مطل
 سقط مات وطره جوف

في ان الوارث اذا
 دل السارق على
 الوديعه يضمن

اذا مات مجهلاً

فيمنه يوم الابداع كان كذا حكم بيمينته يوم الابداع رزم المودع
 ان المودع باعها منه او وهبها منه وانكره المالك وهلك في يد
 المودع لا يضمن وان انكر المودع ثم ادعى الرد يقبل ان
 يبرهن وان رزم المودع دها قبل الانكار ويبرهن عليه وقال
 غلط في الطرد او لبيث او ظننت اني دفعها وان صادف
 في قوله ان لا يستودعني قيل يبرهن في قول الامام والثاني
 وفي الاقضية لو قال لم يستودعني ثم ادعى الرد او الهلاك
 لم يصدق ولو قال ليس له علي شيء ثم ادعاه بصدق فجوذها
 عند غير المالك لا يوجب الصيانة او اهلك وفي الاجناس المودعة
 انما يضمن بالجود اذا نقلها من موضعها الذي كانت فيه حال انكاره
 وهلك وان لم ينقلها وهلك لا يضمن وفي المنفعة لو كانت
 العارية مما يحول يضمن بالانكار وان لم يحولها وذكر السرخسي
 لو جدها لا يبرأ على الطالب بان قال المالك ما حال ودعي
 ليكره على الحفظ فقال ليس لك عندي ودعي لا يضمن عند
 الثاني انكرها في وجه العدو بحيث يخاف التلف ان اقر
 ثم هلك لا يضمن انكرها ثم اضجرها بعينها او اقرها وقال
 لما كرها اقتصرنا او قال لما كرها ادعها عنك ودعي فضاغت
 ان تركها عنده وهو قادر على حفظها واخذها ان شاء فهو
 برئ وان لا يقدر على اخذها فهو على الصيانة الاول وكذا
 لو قال له اعمل به مضاربة وهذا كله في المنقولات وفي العقار
 لا يضمن عند الامام والثاني وقال اطلوا في فيه روايتان
 عن الامام وبعض المشايخ على انه يضمن بالعقار بالجود اجماعا
نوع آخر قال المودع سقطت الوديعة لا يضمن ولو قال
 اسقطتها يضمن قال الامام ظهير الدين لا يضمن فيها لانه لا يضمن
 بالاسقاط وانما يضمن اذا تركها فذهب وان لم يقر به
 فلا ضمان عليه وعليه الفتوى ولو قال لا ادري اصنعت الوديعة
 ام لا اصنعت يضمن ولو قال لا ادري اصنعت ام لا تقع لا يضمن
 ولو قال صنعت فالقول له وان قال لم يذهب من مالي
 شيء فضاغت لم يضمن ايضا ولو قال ذهبت لم ادري كيف
 ذهبت فالقول له ولو قال ابتداء لا ادري كيف ذهبت
 الوديعة اختلفوا والصحيح انه لا يضمن قال يغث الوديعة

في الفتاوى

مطلب
 انكر الوديعة
 في وجه العدو

مطلب
 سقطت الوديعة

مطلب
 ان لم يقر المودع بالاسقاط
 فلا ضمان عليه

مطلب
 قال لا ادري اصنعت

دقيقتها

وقبضت ثمنها لا يضمن ما لم يقبل دفعها الى المشتري ولو قال وضعتها
 بين يدي وقتئذ نسيتها فضاغت يضمن ولو قال وضعتها بين يدي
 في داري والمسئلة يحالها ان كان مما لا يحفظ في عرفة الدار
 كصدة النقدين يضمن وان كان مما بعد عرفة حصة له لا يضمن
 وان قال لا ادري وضعتها في داري او في موضع آخر يضمن
 وان قال دفنت في موضع ونسيتها يضمن وان قال دفنت في
 داري او كرمي لا يضمن اذا كان لهما باب **نوع آخر** خرج الطان
 لينظر الى الماء فسرق البئر ان ترك الباب مفتوحا وبعد من
 الطاحونة يضمن بخلاف مسئلة الطان وهي خان فيها منازل
 وكل منزل مقفل فخرج من مقفل وترك الباب مفتوحا في
 سارق واخذ شيئا لا يضمن فخرج الباب كفاخ القفص بخلاف
 مسئلة الوديعة لانه التزم الحفظ فضمن بتركه افسدت الفارة
 الوديعة وقد اطلع المودع على ثقب معروف ان اخبر صاحب
 الوديعة ان هذا ثقب الفارة لا يضمن لرضا مالكها وان
 لم يجده به ولم يده يضمن وان كانت الوديعة شيئا من الصوف
 ورثت الوديعة غائب خاف عليها الفأر يبرقها الى اطاركم
 حتى يسعها وان لم يبع ولم يحلل في الدفع حتى مسدت لا يضمن
 دابة الوديعة علة فامد المودع بعلاجها فهلك حينئذ المودع في
 تضمن ايها شيئا فان ضمن المودع لم يرجع على المعالج وان
 ضمن المعالج ان علم ان دابة او لم يعلم شيئا يرجع عليه قال
 لاخذ اصغر في داري فحفر وضمن لا يرجع على المالك اذا لم
 يكن هو ساكن في داري او دعي فابيا شيئا فتركها في حانوته
 وكان السلطان ياخذ الناس في كل شهر بحال فاخذ اخوان
 السلطان الوديعة من حانوته لاجل المونة الدائمة وتركها
 رهنا عند رجل فضاغت لا يضمن اذا كان لا يقدر على منع
 الاعوان عن اخذها ويضمن المدين ان طابعا ولصفا
 الوديعة الحيار بين يمين المدين والسلطان وكذا ان
 اطباي اذا اخذ مال الجباية طابعا ضمن وكذا ان الصراف ان
 طابعا ويهيد اطباي والصراف مجبر ومن جاء بشوب الى رجل
 وقال هذا الثوب وديعة عندك او وضع الثوب عنده
 لم يقبل شيئا فغاب صاحب الثوب لم يغاب الرجل وترس الثوب

في بيان من قام
 ونس الوديعة
 فضاغت يضمن

ان قال دفنت
 في داري او
 كرمي لا يضمن

وخرج الطان
 من الطاحونة
 فسرق البئر يضمن

جاء بشوب الى رجل
 وقال هذا الثوب
 وديعة عندك

كتاب
في
البيع

وصنع ضمن لانه ايداع غير فاكما لو قام رجل وترك كتابه في مجلس ثم
قام واحد بعد واحد فالصنان على الاخير لتعيينه للايداع عنده وان
قال الجالس لا اقبل الوديعه ومع ذلك ترك عنده وصنع لا يضمن
بالرد ولا ايداع بلا قبول صريح او دلالة دفع له مسماه وقال يسق
بها ارضيك ولا تسق بها ارضيك ولا تسق بها ارض غيرك
فان ارضه تم كان في سبقي ارض غيره بها وصنعت ان صناعت
او ان سق ارض غيره بضمن لانه او ان اطلاق وان صنع منه
ثم صنعت لا يضمن اصله المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق بعد
عن الصنان وفي الوديعه بعد اخطو وبيع المالك عن الوديعه بعد
الطلب مع الاقتدار على التسليم لا يبرأ الا بردوه الى المالك وفي
الاجارة والاعارة لا يبرأ بالعود الى الوفاق في الاصح الوكيل
بالبيع خالف ثم عاد الى الوفاق بان استعمل العبد ثم باعه بما امر
به جاز كذا الوكيل بال حفظ والوكيل بالاجارة والاستيجار والمضار
والمستضع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق عاد مضاربا ومستضعيا
واما مستاجر الدابة او مستعيرها اذا نوى ان لا يردوها ثم
يؤم ورجع عن تلك النية ان كان سايرا عند النية فعليه الصنان
اذا هلك بعد النية اما اذا كان واقفا اذا ترك نية اطلاق
عاد الى الوفاق والبرك عنانا او مفاوضة اذا خالف ثم عاد
الى الوفاق كان امينا سابقا للمودع بمال الوديعه فهلك الوديعه
لا يضمن والاب والوصي اذا سافرا بمال الصنع وهلك لا يضمن
الا اذا تركا زوجهما هتئا والوكيل بالبيع بالكوفاة اذا سافر
انه ان لم يكن له محل وموئنه لا يضمن وان له محل وموئنه يضمن
المودع انما يضمن اذا لم يكن له محل وموئنه فان كان ان لم يجد
بدا لا يضمن اذا سافره وان كان له بد فذلك عند الامام
خلا منها **سنة آخر** له على آخره من فاستوفى غلطا ستين
فلما علم احد عشرة ليله فهلك يضمن عنه اسداس العشرة لان
ذلك القدر قد رض والباقي امانة معلوم قال لصنع خذ هذا الثوب
واجعله في ثقب الجدار ففعل فصنع الثوب لغيره لا ضمان على
المعلم ولا على الصنع لعدم التصحيح لانهم صنفون غلطا ثوبا
بالاجرة وجعلت على حصص على السطح للجفاني وشطر الثوب
على جانب اخري على الطريق فصنع الثوب ضمننت ولو وصفت على

مطلوب
قام واحد بعد واحد
من المجلس

مطلوب
خالق المودع ثم وافق

مطلوب
سافر المودع بالوديعه

ضمن والوكيل بالبيع المطلق
اذا سافره لا يضمن

مطلوب
هذه من المشكلات
مريض عليه ضمان
فاحط غلطا ستن
المعلم لصنع

السطح ان كان

السطح ان كان له حصصين لا يضمن الوديعه لو احد القدين او كليا
فاتفق بعضهما وهلك الباقي يضمن ما اتفق لا الباقي وان جاء
بمثل ما اتفق وخططه بالباقي ضمن الكل اخذ بعضهما لينفق ثم ندم و
رده وصنع لا يضمن غاب المودع عن بيت وترك مفتاحه عند
غيره فلما رجع ولم يجد الوديعه في مكانه لا يضمن بدفع المفتاح الى
غيره **الفصل الثالث** في الدفع او دفع ما اكتسب في بيت
مولاة عند رجل فهلك يضمن المودع دفع حماره الى الاخذ وغاب
فقال المستعير للمعير خذ حماري وانتفع به حتى ارده عليك حمارك
فصنع في يده ثم المستعير وحده وردة عليه لا يضمن المعير حمار
المستعير لان قبضه كان باذنه اعطى خفية خذ فوضعه الحقائق في
بيت رجل فصنع ان كان يسكن مع ذلك الرجل لا يضمن وان
لا يسكن معه يضمن لانه مودع المودع دفع الوديعه الى المودع
ثم استحقها رجل لا يضمن قال ادفعها الى فلان فادفع ثم استحققت
يضمن المستحق اي الثالث سواء دفعها المودع الى آخر فصنعت
عند الثاني ان لم يفارق الاول لا ضمان على واحد وان فارق
وصنع يضمن الاول عند الامام ولا يضمن الثاني وعندها يضمن
ايهما سواء ولكن لو ضمن الاول لا يرجع على الثاني ولو ضمن الثاني
يرجع على الاول ودفعها الى غيره باذن مالكيها او بدونه حتى الاول
من البين اذا كان الدفع بلا ضرورة فان بها لا يجب الصنان
على الاول بان احرق منزله فدفع الى جاره قال اطلوا لي
ههنا اذالم تجد بدا من الدفع الى الاجنح اما اذا امكنه الدفع الى
من في عياله فدفعها الى اجنح ضمن قال تكبر هذا اذا كان الحديق
غالبا احاط بمنزل المودع ولم يحط ضمن بالدفع الى الاجنح
لو ادعى انه دفعه الى الاجنح بالضرورة فانكده المالك وقال بلا
ضرورة الدفع لا يصديق عند الامام والثاني وفي المنتفع ان علم ان
الحديق وقع في دارة فالقول له والا لا حصرتها الوفاة فدفع
الوديعه الى جارتها فصنعت عندها ان لم يكن عندها حصرها
احدين عياله لا يضمن **نوع آخر** المودع اذا اجد بيتا من
داره رجل ودفع الوديعه الى من في عياله الى هذا المستأجر
ان كان لكل غلق على حدة يضمن وان لم يكن وكل منهما يضمن
على الاخذ بلا حصر لا يضمن اصله دفع الوديعه الى من في عياله كانه

ان

ورثته وولده وولد ولده أو أجدده لا يضمن وأراد بالاجير
اجير المساحة أو المشاهرة لا المياومة قال بكر لعلنا ان
يضمن عند من في عياله والعيال الذي يسكن معه ويجري عليه
نفقته والابوان كالاجنة بشرط كونهما في عياله ولا يشترط ذلك
في حق ولده الصغير وزوجه حتى لو كانت الزوجة تسكن في
حجرة وهو لا ينفق عليها ولا ينفق اليها لا يضمن وكذا لو دفعت
المرأة الى زوجها لا يضمن وإن لم يكن في عياله والولد الصغير
كذلك لكن بشرط في حقته ان يكون قادرا على الحفظ وفي النصاب
العبد للمساكنة لا النفقة الا يري أن الابن ان كان ساكنا
معها وليس في عياله فخرجها وتركها المنزل عليه لا يضمنان غاب
وخلت امرأته في منزله الذي فيه وداع الناس ثم رجع وظل
الوداع ولم يدها ان كانت امينة لا يضمن وإن غير امينة وعلم
بذلك ومع ذلك ترك الوداع في البيت يضمن وعن هذا قالوا
في نيم بان اذا ذهب وترك اطاقان على عبده لم يذهب العبد
بوداع الناس يضمن ان سارقا وهو عالم به التياقي ترك
بغاب الناس في الحاتم وخرج أو ترك على خلاف اطاقم وضع
وضاع ثوب رجل لا يضمن وكذا كل من لا يكون عليه الحفظ
المودع ردها الى منزل المالك او الى من في عياله يبرأ وإن
ضاعت لا يضمن كالعارية وفي الجرد قال يضمن بخلاف العارية
وهذا رواية القديري وبه افق شمس الائمة والفقيه ابو البت
والمشايخ سواهم افتوا بالاول خرجت الى الحاتم ودفعت
الغنائة الى صبيحة وقالت ادفعها الي بنيت وهي في الحاتم فلما
جاءت اليها قالت لها املاء في الماء واغسلها الى فلان وسقطت
وانكسرت ان كانت الامرة في عيال الام لا يضمن وإن في
بيت زوجها ان اعادتها لام فكذلك وكذا لو قالت ضيع على
راسك وان بعثت الى البنت للحفظ يضمن البنت اذا غيبها
عن نظرها استأجره ليحل له مائة من كذا الى حوارزم ويعطيه
في حوارزم فلان فوجد فلانا غائبا عن حوارزم فترك الاجير
الحول ثم عند حل ليدفعه الى فلان اذا حضر لا يضمن فان وجد
فلانا واعطاه فلم يقبله يدفعه الى الحاكم فلو طلب منه الحاكم
ولم يعط لا يضمن ودفع الى رجل الف فقال ادفعها الى فلان

مطلب
التياب والحانة

المودع
الوديعه الى
ممثل المالك

البنت

حوارزم فأت فدفع الى رجل فقال ادفعها الى فلان فضاوت
لا يضمن لانه وصي اعطاه الف فقال ادفعها الى فلان اليوم
فلم يدفعها اليه في اليوم وضاعت لا يضمن لانه لم يجب عليه ذلك
كلام بين حاضره وغائب أو بالغ وبنيهم يدفع الامر الى الحاكم
ولم يدفع وزرع حصته من الارض يطيب له وفي الكرم نفقة
عليه ويبيع ثمرة وياخذ حصته ويحفظ نصيب الغائب وتيسر ذلك
النشأ الله م فاذا قدم الغائب ان شاء ضمن القيمة وان شاء
اجاز بيعه فان ادعى خراجها كان منطوقا لانه ادعى دينه بغير
امره الوديعه ان كانت غائبا فاعطى الفاديعه الامر
الى الحاكم وبيع وان لم يدفع لا يضمن لان الحفظ على قدر ما
به **الفصل الرابع** في طلبها اذا طلبها المالك فقال لا اقدر على
احضارها الساعة فتركها المالك وذهب ان رضي لا يضمن
لانه لما ذهب بالرضا بعد استئانها وان قامها وان عن غير
رضي ضمن وان وكيل المالك يضمن لانه لا يملك انائها طلبها
المالك فقال اطلبها عندا فجاء في الغد طالبا فقال ضاعت ان
قال ضاعت قبل اقداري يضمن للشافق لان قوله اطلبها
عند اقدار بعد الصياح فيكون دعوى تناقضا وان قال
ضاعت بعد الاقدار لا يضمن لانه لا تناقض قال للمودع ادفعها
الي ابي وكلائي شئت وطلب احد وكلائي فلم يعط ليعطها الي
وكيل الآخر لا يضمن بالمنع من احد وكلائي ذكره بكر قال اذا
جاء ابي فادفعها اليه فلما اتى اخوه وطلبها وقال غذا اعطيكها
فلما عاد اليه قال طهكت يضمن المالك قال للمودع اعطها الي
اليوم فقال نعم ولم يحل ومضى اليوم وطهكت عنده لا يضمن
لان مؤنة الرد ليست عليه طلبها رسول المودع قال لا ادفع
الا الي الذي جاء بها فسدق يضمن عند الثاني وفي ظاهر المذهب
لا يضمن قال المالك للمودع من جاء بعلمه كذا فادفعها اليه
في رجل ومبين تلك العلامة فلم يصده ولم يدفع حتى طهكت
وطلبها فلم يدفعها اليه ضمن بالمنع لانه صار غائبا اذا كذبه
في الرسالة ليس للمالك ان يأخذ وديعه عبده ما دون ام لانا
لم يحضر ويظهر انه من كسب لاحتمال ان يكون وديعه الغير
في يد العبد فان برهن انه للعبد يدفع اليه **الفصل الخامس** في

اعطاه الف
قال ادفعها
الى فلان اليوم

الوديعه ان كانت
مما يخاف عليها
الفساد ١٢

الطالب

لا يضمن
فمن غاب
الوكيل
فغيره

حوارزم فأت

الاختلاف اختلف فقال المودع كانت ودیعة وقال المودع بل قد
 لا یضمن ولو قال اخذت منك ودیعة فضاقت وقال بل اخذتها
 عضبا یضمن المقتد ولو قال دفعته الى ودیعة او اودعته وقال
 الاخذ اخذته عضبا لا یضمن ولو قال لي عندك الف ودیعة و
 دفعته اليك وقال المقتد كذبت وهو لي بالقول للمقتد ولو
 قال له كان لي عندك ثوب غارية فليسته ثم رددتها علي او عندك
 دابة فزكيتها ثم رددتها علي وقال المقتد كذبت وهو لي فغدها
 هذا **اودع عندك** هذا اول سوء وعنده الامام في القول للمقتد اودع عنده
 دراهم ولم يضمنها ولم يعيدها عليه فبضمها من المودع ثم ادعى
 المالك انها كانت اكثر وقال المودع لا ادري كم كان فيها
 لا يحلف لانه لم يدعي عليه فعلا اودع عنده خمائة فانفق منها
 ثلثمائة ورده مائتين ثم حلف انه لم يجس شيئا من الوديعة
 لا يحث لانه صار دين عليه وفي الاصل ائلف ودیعة انسان
 للمودع ان يحاسبه ويغرم القيمة **الفصل السادس** في المتفرقات
 صح استراط الاجر على حفظها ولو شرط على المدين احدا لحفظ
 لا يقع ولو اودع الغاصب المعضوب عند رجل وشرط له الاجر
 على حفظه يصح اودع عنده القفا فانكسر ثم ان المودع اودع عند
 المودع القفا ان يجعله بالقيمة لانه طعمه حسن حقه وقد
 صار حقه ديناً عليه بالحدود ولو اختلف جنس حقه لا يجوز له جعل
 به وعن محمد بن علي اخذ مائة درهم ولما اخذ عنده مائة درهم ان
 كانت المائة بحيث يقدر على قبضها صار وقفا وان لم يكن
 كذلك لا مال يردج اليها ولذا جعل الوديعة بانزاء الخلف قالوا
 للمالك ولو اخذها فليأخذ له غاب المودع ولا يدرى حيوة
 ولا مائة يحفظها ابداً حتى يعلم بموته ووارثه فان مات ان
 لم يكن عليه دين مستغرق يرد على الورثة وان كان يدفع
 الى وصية المودع ان اقتما وهي مما يقسم او متاعاً للحفظ
 فيها لا يقسم لا یضمنان ولو اختلفا فيما يقسم فقبض احداهما عن
 نصف الشريك الذي سلم الى صاحبه عند الامام المودع
 بعجزها على يد ابنه الذي ليس في عياله ان بالغاضن والا لا
 لان الصغير وان لم يكن في عياله فهو في ولایته ويترده اليه
 والرد على يده كالدفع على يد عبده الذي اخذ من غيره خلع من المأم

اودع عندك
 دراهم
 لم يضمنها
 عليها ١٢

مطل
 للمودع الاجر اذا شرط
 بخلاف المدين

مطل
 غاب المودع

غير صاحب الثوب

عند صاحب الثوب وليس الثياب والنيابي يراه ولكنه لم يعلم
 انه عند صاحب يضمن الصبي الذي في عيال المودع ائلف الوديعة
 او ضلها يضمن وهو من اشكالات ابداع الصبي متقاوضان
 اودع انسان عند احداهما ثم مات المودع بلا بيان فالتفتان عليها
 فان قال احدى صناعت في يد المبت حال حيوة لا يصدق لانه بعد
 الموت صار اجنبياً فلا يقبل قوله انها صناعت ولان قبول
 قول احدىها كان بمكان المفاوضة ولم يبق بعد الموت فبهايان
 العلتان فيضيان ان وارث المودع الذي هو في عياله لو ادعى
 ذلك بعد موت المورث ان يصدق ولان المودع بعد ما صار
 صامئاً بالحدود لو زعم انه صنع في يده لا يصدق وكذا اذا زعم
 سركه وعلى هذا اذا زعم الوارث الذي ليس في عياله الهلاك
 لا يصدق والذي في عياله ان كان مودعاً يصدق من كان المال
 في يده امانة اذا مات مجهلاً يكون ديناً في تركته ولا يصدق الوارث
 في التسليم او الهلاك فان عين الميت المال في حيوة او اعلم بذلك
 يكون امانة في يده كما في يد مورثه فيصدق في دعوى التسليم او
 الرد اكار قال له رب الارض لا تضع انزالي في منزلك فوضعه
 فيه فحدث جنازة من اكار وهرب ورفع الجاني ما كان في
 منزله لا ضمان على الاكار لان منزله اصر مكان الدرع ولو وضع
 اثبات فنتفع عن احدى لا یضمن اودع عنده خراجاً في ثياب
 ثم ادعى انه كان فيه كذا ولا اصدده وقال المودع لم اعلم ما كان
 فيه لا شيء عليه الا ان يدعي عليه اصاعة شيء فحلف ويكفي دفع
 الى رجل قميصاً ليدفعها الى انثا لضمها فدفعها ونس لا یضمن
 له على رجل دين فامرسل الدين الى مديونه رجلاً ليقبض فقال
 المديون دفعته الى الرسول وصدق الرسول وقال دفعته
 الى الدين وانكره الدين فالقول قول الرسول بهيمة وضع
 في بيتة شيئاً بغير ايمده فلم يحفظ حتى صناعت لا یضمن لعدم التزام
 الحفظ وضع عند اخذ شيئاً فقال احفظه فضاقت باعلى صوته
 لا احفظه فضاقت قال في المحيط لا یضمن لعدم التزام الحفظ و
 قال علي بن احمد يضمن المودع اذا ترك حفظه بعد مضي الوقت
 قال صاحب المحيط لا یضمن اذا اهلكته قبل له ولم لا يحل مودعاً
 ثانياً بعد مضي الوقت لان المالك رضی بان لا يحفظها بعد مضي الوقت

المودع اذا ترك
حفظه بعد مضي
الوقت لا یضمن

مطل
 ليس ثياب الخمر
 في الحمار

مطل
 اشكالات ابداع الصبي

الاشرار يبيع المحصول والغارح من الارض
 بغير

مطل
 اودع اثباتاً للمودع
 يبيع احدىها

مطل
 الرسول اذا نسى الاضمان عليه
 فالقول قوله

قال الدين بفلان فضا من يد الرسول فضا من
 المديون قام الى الصلوة او حاجته وفي دكانه ودائع الناس
 منعت لا يضمن لانه ترك جاره حافظا ولو ترك امراته او عبدا
 في خانوته لا يضمن ان كانا امنين والايضن السلطان اخذها
 من بيت ولم يقدر على دفعه لا يضمن وان قدر ولم يدفعه ضمن
 ثيابها مع ثيابه في ضفة النهر ودخل للمغتسل وليس ثيابه و
 في الوديعة او سرق حين انخر في الماء يضمن عنده وديعة
 ملفوفة في اللفافة فوضعتها تحت رأس ضيفه بالليل كالوسادة
 لا يجب الضمان مادام المودع حاضرا او دفع عنه ما وقع فيه
 السوس فلم يرددها حتى وقع فيه السوس وافده لا يضمن وضعها
 في دار وحجج والباب مفتوح فسرق فان لم يكن في الدار احد
 والمودع في موضع يسمع حسد الاخل لا يضمن مودع المودع لا
 يضمن ما لم يتصرف في الوديعة بغير اذن مالكها عند الامام
 جعلها تحت رأسه او جنبه ونام او تهن يديه فضا عن لا يضمن
 في الصبح قالوا هذا اذا نام قاعدا ولو مضطج يضمن في الجسد
 وفي السر لا يضمن على اي حال سقطت فضة الطائم او كوز الفخار
 من يده لا يضمن دخل الطائم واخذ فخجانه واعطاها غيرة
 فوقع من يد الثاني فانكر لا ضمان على الاول دفع الى دلال
 ثوبا للبيع فقال فضا ولا ادري كيف فضا لا يضمن ولو قال
 لا ادري في اي خانوت وضعت يضمن **كتاب العارية**
 اربعة فصول الاول في المقدمة شرطها كون العين قابلا
 للانتفاع مع بقاء العين حتى كانت عارية الدراهم فرضا الا اذا
 عين انتفاعا نيتا في مع بقاء العين كالعارة الدراهم لتحمل بها
 قال اعدت هذه القصعة من الثريد فاخذها واكلها يضمن
 ويكون فرضا الا اذا كان بينهما سبوة يدل على الاباحة وعين
 محمد استغار رفعة ليدفع بها ثوبه او خشيته يدخلها في بنائه لا
 يكون عارية ويكون مفقوتا كالقرض الا اذا قال اردها عليك
 فهو عارية علف الدابة على المتعير مطلقة كانت او موقوفة
 نفقة العبد كذلك والكسوة على المعير قال لا خير في عدي واستعمل
 واستخدم من غير ان يتعيره المدفع اليه فنفقة هذا العبد
 على مولاه وموثة الرد على المتعير وفي الغضب على الغاصب

قام الى الصلوة
 وفي دكانه
 ودائع الناس

مطل
 اخذ الوديعة السلطان
 لا يضمن اذا المربوق

في وضع الوثيقة
 تحت رأس
 صنيفه

في جبل
 الوديعة
 تحت رأسه
 او جنبه
 ونام

مطل
 دال ضاع شيئا من يده

احوال العارية

الضفة
 الطرق

السوس

والوديعة

والوديعة على صاحبها والمستاجر على الاجر والرهن على الرهن
 والاجير المشترك كالحياطة وخوفه وموثة الرد عليه لا على رب
 الثوب ولو تبيد بالوقت واطلقته في الغل بان قال اعدت في
 اليوم فزده عارية مطلقة الا في حق الوقت حتى اذا لم يرددها
 بعد مضي الوقت مع الامكان يضمن اذا اهلكته سواء استعملها بعد
 الوقت ام لا ولو كانت مقبلة بالمكان فحكم المصلحة الا
 من حيث المكان فلو جاوز ذلك المكان او خالف يضمن وان كان
 هذا المكان اقرب من المكان المأذون وكذا اذا امسك الدابة
 في مكان الاستعمال ولم يذهب بها الى مقام الاستعارة يضمن ولو
 تبيدها في الجبل بان قال عذرة محاييم من البرد اطلق في عذرة في
 كالمصلحة الا في حق اخل فلو حملت مكان الحاييم اجبرا او حديدا
 يضمن ولو مثل وزن الحنطة ولو حمل من الثريد او الارز او الدقيق
 ما هو مثل البرد وزنا واخف لا يضمن استيانا وان حمل اكثر من
 عذرة محاييم شعيرة الا ان في الوزن مثل البرد قال السدح لا
 يضمن ويكر على انه يضمن وهو الاصح ولو حملها عليها عذرة محاييم
 شعيرة فحملها في مثلها من البرد وزنا فغضب ضمن القيمة وحكم الالة
 حكم العارية وقال السدح المسئلة على اربعة اوجه ان يحمل عذرة
 لكنه لم يخالف في القدر لا يضمن او يخالف في الجنس الى الابد
 بان حمل شعيرة مكان يدر مدعا في المذكور وزنا لا يضمن
 استيانا او محاييم فاجبا الى الاخذ كل الاجر او ملح او حديد
 مقام البرد او فطن او تهن مكان البرد يضمن استيانا لانه الب
 فيخل فلهذا اكثر من البرد كيد في الحديد باجماعه في مكان
 ويضمنه اذا حمل مكان البرد والاربع الخالفة في القدر الى الاكثر
 من الملح يضمن **نوع آخر** الوالد يملك اعارة ملك ولدا الصغير
 والعبد المأذون بملكها استغار من صبي مثله كالقدوم وخوفه
 ان مأذونا وهو مال لا ضمان وان تعير الدافع المأذون
 لا يضمن الاول لا الثاني لانه اذا كان مأذونا صح ومنه الدفع
 وكان التلف حاصلا بتسليطه وان الدافع محورا يضمن هو بالدفع
 والثاني بالاختلاف لانه غاصب الغاصب استغار منها في كان للدفع
 وضاع ان مما يكون في ايديهم لا ضمان على احد وان في لافي
 ايديهم مثل الغرس والشجر فضمن المتعير او المرأة قال لا

وموثة الرد على
 الاجير المشترك
 لا على رب الثوب

بر عذرة

لانه البسط

اعادة المرأة مال
 من وجبها فضا
 يضمن

العارية الى غيرك قد فعلها بضمين يتفاوت استعمالها ام لا ويدون
 الهى له اعارة ما لا يتفاوت كاليدور والاراضى لا ما يتفاوت
 والضابط ان لا يواجد ولا يدرى وهل يعار ذكرناه وهل
 يودع قال مشايخنا نعم لا ينادون الاعارة وبه اخذ الفقهاء
 واختاره الصدوق قبل لالة لو ارسلها على يد اجنبي بضمين و
 هل هذا الا ابداع والوديع لا يودع ولا يعار ولا يواجد ولا
 يدرى فان فعل شيئا منها بضمين والمستاجر يعار ويودع ويواجد
 ويبرهن وليس للمرته ان يتصرف في بيعه بطل الرهن
 بضمين المستعير على ردها والمعير على هذا كذا عند القدي
 فثبت المعير اولى قال اعيرتها فضايت وقال غصنها لا بضمين
 ان لم يركب لعدم اقراره بسبب الضمان لانه لم يذكر فعل نفسه
 ولو قال ركبها بضمين لانه بسبب الضمان ولو قال احببها
 فالقول قول الراكب لا يتفاوتها على الاذن وهو ينكر احبا
 يدعيه فيجلف بخلاف العين تلف في يد رجل وادعى هبة
 المالك منه والمالك يدعي البيع حيث بضمين لان العين مال
 ولا يسقط حق المالك عن ماله الا باسقاطه والمنفعة انما
 يأخذ حكم المالك بالاجارة والراكب منك فلا بضمين شيئا هك
 المستعار حال الاستعمال ويبرهن مستحق انه له خبير ان ضمن
 المعير لا يرجع على احد لانه اعار ملكه فنه وان المستعير رجع
 على المعير لانه هلك بفعل نفسه وفي الاجارة ان ضمن المتأجر
 رجع الى الاجير واعطاه اجر قدر الانتفاع لانه ضمن له السيادة
 باستئط البذل بخلاف المعير لانه مستدع والوديع كالعارية
الفصل الثاني في اعارة الدواب اعارة دابة حاملا فارقت
 اى اسقطت الولد من غير صنعة لا بضمين فان كبرها بالجمام او فقا
 عليها بضرب بضمين ولو نزل عنها ودخل المسجد وتركتها في السكة
 بضمين وقيل ان ربطها لا والاصح انه بضمين استعمالها ليركبها
 في حاجة فاحتملها الى ناحية اخرى من القرى ليقربها فذلك
 ضمن ارسله لتجيد دابة الى الحيرة فخلط واستعار الى مكة
 فاعارة ولم يعلم المرسل ان ذهب الى مكة لا بضمين و
 ان الى الحيرة بضمين ولا يرجع بما ضمن على الرسول وكذا
 الاجارة استعار من رجل ثوبا ياوى حمين فقدته بنور

الوديع لا يودع
 في ابداع
 الوديع
 والاعان

مطلب
 هلك المستعار حال الاستعمال

مطلب
 لو نزل المستعير
 ودخل المسجد

ياوى مائة

يساوى مائة ان لا يفعلون كذلك ضمن والا لا استعار منه ثورا
 على ان يعيره ثوره فلم يجده فاستعاره من اميراته فهلك ضمن استعار
 منه ثورا فقال اعطيكه عند الخي في الغد واخذ بلا اذنه وهلك
 بضمين لانه اخذه بلا اذنه ولو استعار من اخذ ثوره عند فقال
 نعم في المستعير في الغد فاحذه وهلك لا بضمين لانه استعار منه
 عندا وقال نعم وانفقدت الاعارة ففي المسئلة الاولى وعدة الاعارة
 لا غير ولو ردت ومات عنده لا بضمين استعار دابة من انسان و
 اعارها فنام المستعير في المفازة ومقودها في يده فقطع الساق
 المقود وذهب به لا بضمين وان جذب المقود من يده ولم
 يشعر به وذهب بضمين قال الصدر هذا اذا نام مضطجعا وان
 نام جالسا لا بضمين في الوجهين وهذا لا ينافي ما مر ان
 نوم المضطجع في السفر ليس بتبرك الحفظ لان ذاك في نفس النوم
 وهذا في امير زاده على النوم استعار منه مالا للنع واصطبح
 ونام وجعل المتروك رأسه لا بضمين لانه حافظ الا يدرى
 ان السارق من تحت رأس النائم يقطع وان كان في العراء
 وهذا في غير السفر وان في السفر لا بضمين نام قاعدا
 او مضطجعا والمستعار تحت رأسه او موضوع بين يديه او
 نحو اليه ونعذ حافظا على الثوب المستعار بعد فداغه من العمل
 فانحرق ومات بضمين وذكر شمس الاسلام ربط الحمار المستعار
 الى شجرة فوقع الجبل في حفته وانحرق لا بضمين لان الربط
 معتاد لا الخلية بالجبل ولو استعار دابة وسلك في غير
 طريق الجادة وهلك بضمين وان عين طريقا فسلك طريقا
 اخذ ان سواء لا بضمين وان احدهما بعد او غير مسلوك بضمين
 جعل الدابة المستعارة في المربط وجعل تحت الباب خنقة فنه
 لا يخرج منرق لا بضمين بقت اجيره ليتغير منه دابة فاعادها
 وعليها لم يسقط ان من علق الاجير بضمين الاجرة خنقة
 استعار دابة للركوب او ثوبا للباس فاركبها غيره والتمسها
 عنده ثم ركب وليس بضمين قال هذا الاسلام بضمين وبكروا في
 وشيخ الاسلام على انه لا بضمين وله ان يركب ابتداء او
 يركب غيره اما اذا جمعها فليس له ذلك تدرك المستعار
 في المنزج تدعى ان العادة كذلك لا بضمين وان لم يعلم او كانت

استعار منه
 ثورا فقال
 اعطيكه عند
 الخي في الغد
 واخذ بلا
 اذنه ضمن

مطلب
 اذا ركب الحمار المستعار

مطلب
 عين طريقا فسلك آخر

مطلب
 اللقمة الغفلى على انه لا بضمين
 لانه وافق بعد الخنقة
 حظه

مشتركة بضمن استعار من آخرها فقال في الاصطبل حماران
 حذ أحدهما فذهب فاحذ أحدهما بضمن ولو قال حذ أيتها شئت
 فاحذ أحدهما لا بضمن أعاد الآية ليجل عليها وقال حذ عذارة ولا
 حذ فانه لا يسمعك إلا هكذا فلي مضى ساعة على عذارة فاستمع في
 المنى سقط فانكر رطله بضمن لانه خالف شرطاً مقيداً بحجج الودعة
 او العارية بضمن وان كان مما يحول بلا تحويل بخلاف ما اذا ركب
 دابة غيره ولم يحولها عن موضعها حتى يفرها أخذ بضمن العاقد
 لا الدراكب وقال لا حذر أعدي ثوبك فان صنع فأنما من فضاء
 لا بضمن **الفصل الثالث** في طلبها وردّها للمعير ان يرجع فيها
 اطلق أو وقت لا رتاً غير لازمة طلبها المعير ولم يردّها عليه حتى
 هلك بضمن ولو قال دعها عندي فتركها هلك لا بضمن طلبها فقال
 نعم أدفع ومضى سراً حتى هلك ان عاجزاً وقت الطلب من الرد
 لا بضمن وإن قدر ان أظهر المعير الكراهة والخطأ في الامساك
 وامسك بضمن وكذا ان سكت وان صرح بالرضا بان قال لا
 بأس به لا بضمن وان لم يطلبها وهو لم يردّها حتى مضت ان كانت
 العارية مطلقاً لا بضمن وإن موقفة بوقت منصرف الوقت ولم يردّه
 بضمن وكذا لو كانت مقيدة بان استعار فذوماً لك لم يطلب فليس
 ولم يردّه حتى صنع ضمن استعار كتاباً في ما لك ولم يجز به بالضياع
 ان لم يكن آتياً من وجوده لا ضمان عليه وان آتياً من وجوده
 ضمن قال الصبر بهذا التفصيل خلافاً لظاهر الرواية فانه اذا
 وعده الرد ثم ادعى الضياع بضمن للمناقض ان كان دعوى
 الضياع قبل الوعد كما تمت وبه يفتي ولو ردّها بغيره أو
 نفع الدابة أو لا عبده براء عن الضمان وقدمت ولو ردّها الى عبده رت الدابة
 فان كان يقوم أو أجبره أو من في عياله براء ولم يذكر العبد الذي يقوم و
 استأجره أو لا يقوم ببراء استأجره أو لا يقوم الرد الى اصطبل أو منزل
 رت الدابة وهذا قياس واستحسان وأما الغاصب اذا ردّها
 الى عبده لا يقوم على الدابة لا ببراء فان ردّها على عبده يقوم عليها قال
 ما نحن ببراء وذكرنا في السارق والغاصب لا ببراء ان
 بالرد الى منزل المالك ولا الى مربيته ولا الى أجيده ولا
 الى عبده ما لم يردّه الى المالك ولو كانت عقد جوفه او
 شيئاً نفياً فزده الى عبد المعير أو أجيده بضمن **الفصل**

قال لا ضرر في
 ثوبك فان
 ضاع فاني
 ضاع من فضاء
 لا بضمن

استعار كتاباً
 فضاء حماراً
 ما لك فلم يجز
 بالضياع ففعل
 بالرد

السارق و
 الغاصب لا
 ببراء بالرد
 الى منزل
 المالك

مطلقاً ان الغاصب والسايق لا يبرأ من الضمان

الرابع في الجلل والحزنة اعاد ارضه للبناء او الغرس له الرجوع
 وقت ام لا ويردم البناء ويقلع الاشجار ولا بضمن في المطلق و
 بضمن في المقيد الموقت عندنا لانه غيره ولو زرع بذكر في المستعير
 بأجر استأجره ولو بني في المستعار حائطاً يقال له بائنه فلو استرد
 من المستعير الدار واراد ان يرجع بها الفسق على المعير ليس له
 ذلك وليس له ان يهدم الحائط ان البناء من تدار صاحب
 الارض دخل كرم صديق له واخذ شيئاً بغير اذنه ان علم ان
 صاحب الكرم لا ينهاني رجونا ان لا يكون به بائساً ولو دخل منزل
 رجل بغير اذنه واخذ ائناً بغير اذنه لينظر فوقع من يده فليس
 لا بضمن اراد ان يستمد من محبة غيره ان استأذن له ذلك
 فان اعلم فذلك وكذا ان لم ينهه وان لم يفعل شيئاً من ذلك
 ان ينهها ابن ط لا بأس به وان لم يكن احب منه ان لا يفعله
 وعن ابن مبارك فممن استأذن من ان يستمد من محبة غيره
 قال ما هذا الورع البارد استعار من أخركتاً فوجد فيه خطاً
 له ان يصلي اذا علم انه لا يكرهه وان علم انه يكرهه لا يصلي و
 ان لم يصلي لا يأثم أجرتك هذه الدار شهر بغير شيء أو لم
 يذكر المدة لا يكون عارية وذكر في موضع خلافه اعارة الى
 الليل فهلك قبله لا بضمن وان هلك في اليوم الثاني فيكون
 غاصباً محالفاً لا بضمن بعد مضي الوقت اما اذا لم ينتفع بها
 بضمن كالودع الموقت باليوم اذا امسكها بعد اليوم لا بضمن
 وقال السرخسي بضمن على كل حال واخاره الفاضل وفتى
 بين الودعة والعارية ان الامساك في الودعة للمالك لانه
 بعد مضي الوقت بناء على القبض السابق وهو كان للمالك
 وفي العارية الامساك بعد مضي الوقت لنفسه لانه بناء على
 القبض السابق وان كان لنفسه وعدم الضمان في الوقت كان
 للماذن ولم يوجد بعد مصنفه ولا ن مؤنة المستعار على المستعير
 وكانه قال له المالك ردّه على عند انقضاء المدة فان
 لم يردّه وكان امتنع عن الرد بعد طلب المالك وفي الودعة
 المؤنة على المالك استعار للحمل له ان يعيده للحمل لان الناس
 لا يتفاوت فيه والمستعير يملك الايداع عند من العاري
 وقيل لا يملك قال الامام طهيد الدين وجدت رواية منصوصاً

مطلق
 دخل كرم صديق

مطلق
 اخذ عارية كتاباً فوجد فيه
 خطاً له ان يصلي

انه لا يملك الايداع وهذا الاختلاف فيما يملك الاجارة اما فيما لا
 يملك الاجارة لا يملك الايداع استعاره دابة للجل فثبت المستعير
 وتكليفه معها للجل عليها بئره في الوكيل طعام نفسه لا يضمن نفس
 عليه في كتاب الشركة وانه يجب استعاره ثورا ليكره ارضه
 فكتب ارضه غيره ضمن لان الا را حى مختلف لينا وضغوة
 وكذا لو ائسك في منزله ولم يكره حتى عطف ضمن لانه غير مأذون
 في الاياك لعدم الرضى به وكذا في الاجارة اذا امسك ولم
 يذهب استعاره فترس حايلا ليكره فاركب معه غيره فان لفت
 جنبا لافسان عليه في الجنين وان انقضت الركة بسبب الارتداف
 بان كانت حايلا لا يمكنها الارتداف ضمن كل النقصان وان
 كان يمكنها الارتداف ضمن نصف النقصان لانه حصل بركوبه
 وركوب غيره فزع من الانتفاع بالدابة المستعارة فانسرها
 ووضع عليها الشكال ونام ساعة فضاغ ضمن دفع العارية الى
 من زعم انه استعارها من المالك وامره بالقبض منه فانكره
 المالك ذلك ضمن لانه يدعى على الامر بدفع وهو يكره فالقول
 له مع اليمين فاذا حلف علم انه دفعه الى غيره المالك فيضمن له
 ثم لا يرجع على المبلغ الكاذب لانه صدقه فيه وفي زعمه ان المعير
 ظالم له في التضمين والمظلوم لا يظلم غيره ظالمه استعاره دابة
 فسكت المالك قال تسمى الآية الاجارة لا يثبت بالسكوت
 استأجره بغير الى مكة فهو على الذهاب لا الرجوع وفي العارية
 عليها استعاره قدر العجل الثياب ولم يملك حتى سرق ليلا
 ضمن شرط الخراج على المستعير يجعلها اجارة فاسدة لان
 الخراج على المعير فاذا جعله على المستعير فقد شرط بذل العين
 المتأخر فقد اتى بمعنى الاجارة ويكون اجارة فاسدة طرأه
 الخراج اما المقاسمة فظاهرة لانه بقدر الربح الخارج اما
 الموظف فلانه وان كان مقدرا لكنه اذا لم يطبق الارض نقص
 وذلك مجهول والحملة ان يواجد الارض مدة معلومة بمقدار
 معلوم ثم يؤكله بصفة الاجرة الى الخراج وانه جائز لانها وكله
 بادا وما عليه من ماله وكل رجلا يقبض دابة استعارها فركبها
 الوكيل وتلف يضمن الوكيل لعدم رضى المعير بركوبه ولا
 يرجع على الموكل لانه غير عامل فيه وهذا اذا كانت الدابة

مطلب
 وكيل المستعير
 طعام نفسه
 على الدابة المستعارة
 ان يهلكه لا يضمن
 وانه يجب
 للمخالف

استعاره
 فاركب معه
 غيره فالتفت
 جنبا

استعاره قديما
 ولم يسلمه
 ليلا ضمن

مطلب
 المظلوم لا يظلم غيره

بغداد للسوق

هذا هو المال المستعير
 لان الدابة المستعارة
 لا يملكها المستعير

تتقيا والسوق اما اذا كانت لا ينفاد لا يضمن لان المالك
 رضى بركوبها حين دفعها اليه **كتاب اللقيط** بشرط ان يقول
 الحاكم انفق عليه على ان يكون ديناً عليه وقبل شرط الرجوع
 ليس بشرط والا فلا يصح ولا يصدق الملتقط الحاكم بلا حجة وان
 دفعه الى آخر وامره بالنفقة عليه بدين الملتقط ثم اراد الملتقط
 ان يعيده الى بئره لم يكن له ذلك بل ارضاء الآخر وان مات
 الملتقط قبل ان يعقل يصح عليه ستواه ووجهه مسلم او ديني وان
 وجد اللقيط في بئره او كنه ثم يبلغ كافر لا يجبر على الاسلام وان
 مات قبل ان يعقل لا يصح عليه والعبد يمكن وحده فيه اللقيط
 في رواية كتاب اللقيط كان الواحد كافرا او مسلما وعن محمد
 العبد للواحد ان مسلم فهو مسلم وان كافرا فكا فذ وفي بعض
 الروايات اعتبر ما يوجب الاسلام ايها كان كولو ديني مسلم
 وكافر وفي روايات رابعة اعتبر العلامة والذي بان كان
 عليه صليب او ثوب ديني يلزم الكفار فهو كافر اذا كان
 الملتقط مسلما فادعاه مسلم او نصدا في انه ابنه واقام بينه بضار
 يقبل كذا عن الامام قال الكد في هذا التام يصح اذا كان الملتقط
 ذميا لان بنه ودا لضاري لا يسخى اليد على المسلم وبعض المشايخ
 قالوا استحق في الكل ومعنى قوله بفضله من المدعي والقضاء
 بالنسب مصنف بالتهادة لان النسب ثابت بدورها ثم ان كان يعلم
 انه ان لم يلقطه لا يملك نسبه له الرفع وان علم انه ان لم يرفعه
 يموت بقتل من عليه ذلك وجنابته في بيت المال وان وجد اللقيط
 في مكان الاسلام وادعى ذميا انه ابنه القياس انه لا يقع دعواه
 بلائسته وفي الاسحان يقبل في حق النسب لا الميراث ولو
 ادعى رجل انه ابنه يقبل بلائسته لان فيه رفع الغار عن اللقيط
 وان ادعت امرأتان وتبينت فلهما ابنا جميعا في قول الامام
 وقال لا يثبت النسب الا من واحد **كتاب اللقطة** اللقطة على
 وجهين ان خاف ضياعها بغير رضى رافعها والابحاح اجمع العلماء
 عليهم السلام لا افضل هو الرفع عند عامة العلماء وقيل على الافضل
 التمسك والصحيح قول عامة العلماء خصوصاً في زماننا لكن لقطة
 الحيوان لو كان في القدية الافضل التمسك وفي غيرها الافضل
 الاخذ ثم ما يجره نوعان نوع لا يطلب ما له كالتبوة وقدر البطخ

احوال اللقيط
 مطلق
 بقوله المستعير
 شرط اللقيط

لان الاقرار بالدار
 وجد اللقيط
 في بيعة

اقام بينه من الضاري

ادعت اللقيط
 امرأتان فلهما

بنيهما
 احوال اللقطة

لا يصير

والزمان في مواضع متفرقة له ذبها خذها وينفع بها ولكن لا يصير ملكا لأحد لو وجدها مالكا في يده له اخذها الا اذا كان قال حالة الرمي من اخذه فهو لفقوم معلومين ولم يذكر الرمي هذا التفصيل وكذا الحكم في التقاط السابل بعد جمع غيره بعد دناؤه وبعض المتأخرين ليس للمدعي اخذها وان لم يقل وقت الالتقاء من اخذها فهو له معلومين ونوع يطلبه مالكة كالنقود والعروض ويؤخذها فباخذها ويحفظ الى ان يوجد صاحبها والعثور والنواة الممنوعة من هذا النوع وان وجد جورة ثم وتم حتى يبلغ المتقوم وان جمعا فهو من الثاني وان متفرقا له قيمة اختلفوا قبل من الاول وقبل من الثاني وهو الاحوط وذكر في الفتاوى الاختار من النوع الاول البقاع والكمثرى ان وجد في الماء يجوز اخذه وان كثر الالة يفيد الماء والخط في الماء ان لم يكن له قيمة ياخذها وان لم يكن له قيمة فهو لقطه وجعل في الفتاوى الخطب كاللقاح في الماء اصباوا بغير اذن يوجب في طريق البادية ان لم يكن قريبا من الماء وقوع في ظنة ان مالكة اياها لا بأس باخذها والاكل وعن الثاني لو طرح ميتة في ماء آخر واخذ صوفها له الانتفاع به ولو جاب مالكا له ان ياخذ الصوف منه ولو سلمها وبيع اطلب ياخذها المالك ويؤثر عليه ما زاد الباع فيه قال الحلواني ادنى ما يكون من التقبيل ان يشهد عند الاخذ انه اخذه ليرده الى مالكة فان فعله ذلك ولم يعرفه بعد كفى وعن محمد انه يعد في حولا وكلم بفضل بين القليل والكثير وعن الامام حوال في نضاب الزكوة وما فوقها وفي الاقل الى عشرة اشهر وفي اقل من عشرة ثلث جمعات وفي رواية ثلثة ايام وعنه عشرة حولا وفي اقل منها على حسب ما يرى وقيل يحفظ الحنة يوما والزايد اياما والزايد على عشرة جمعة والزايد على خمسين شهرا وعلى المائة نصف عام وعلى نضاب الزكوة حولا وقيل الدراهم ثلثة ايام والدينار مضاعف ايام ودون ذلك ينظر بمكة ونيابة ثم يتصدق وان كان عاتب راع اليه الفاء يعجزها بغير ما يحفل قال الشيخ ليس في هذا تفريق لازم لكنه يحدف على قدر ما يعلم انه حصل العلم ويحدف حيث وجد

التقاط السابل

المجمعة

تفاح وجد الالة

اصابوا بغير اذن في البادية ١٢

مطلب معدار بقرين اللقطة

وعند العشر حولا

جهدا لا يستأفان وحدي الطريق ولم يحدا الشهادة او كان عند الرفع معه ظالم او اظهره اخذه الظالم بغير الشهادة ولا يضمن بذلك الاستهانة وبشهادتين يظفر فان تركه او ان ظفر ايضا يضمن تركه الاستهانة ومع الاقدار وان لم يظهر المالك يتصدق فان حضر خير بين ان يكون له الثواب بائنا الصدقة ويضمن القيمة قال ابو جعفر ان يتصدق باذن القاضي ليس له تضمين الملتقط وان كانت قائمة في يد الفقير ياخذها وفي النوادر يرفع الالة الى الحاكم وله الخيار ان شاء قبل وان شاء لا وان قبل الحاكم ان شاء قبل صدقتها وان شاء اقرها من رجل غني وان شاء دفعها مضاربة وان دفع الحاكم مضاربة الى الواحد يتصدق فيه ويرج طاب له الرج وان شاء ردها على الملتقط ثم هو بالخيار ان شاء حفظه الى ظهور المالك وان شاء يتصدق على ان يكون الثواب للمالك وان شاء باع و امسك ثمنها فان ظهر المالك ليس له نقض البيع ان البيع باذن الحاكم وان بغير اذنه ان قابلا ان شاء اجازة واخذ عنه وان شاء رده واخذ عين حقة وان شاء لها ان شاء ضمن الباع ونفذ البيع من جهة الباع في ظاهر الرواية وبه اخذ العامة وقال الشيخ المودع اذا باع الوديع وضمنه المالك فهو كالملتقط عزيب مات في دار رجل وله درهم فاراد صاحب البيت ان يتصدق على نفسه له ذلك ان فقيرا كالملتقط وقد لقا طاب وقال من سمعتموه يطلب لقطه فذكوه وهذا تعريف نوع آخر تلفت اللقطة في يده ان اقتراه اخذها لنفسه يضمن وان ليردها واستهد او لم يشهد وصدة المالك فيه لا يضمن وان كذبه فالقول لصاحب اللقطة عندها وقال الثاني للملتقط رفعها ليردها على مالكة ثم وضعها في مكان الاخذ ان هلك او استهلكها غيره لا يضمن وان لم يبرح عن مكانه فان برح ضمن وعنده محمد اذا اشغطت او ثلثا ثم اعادها الى مكانها بربي اذا صدقة بدون البيعة واعطاها ياخذ كغيره بلا خلاف والخلاف في الوارث وان دفعها اليه ثم استحقها اخذها بالبيعة ان وجد عينها اخذها وان هلكه ضمن ايها شاء فان ضمن القابض لا يرجع على الرافع وان ضمن الرافع

مطلب لا يضمن بترك الاشهاد

ان حضر المالك ان شاء قبل الصدقة ويكون الثواب له وان شاء لم يضمن

عزيب مات في دار رجل وله درهم ١٢

جهدا لا يستأفان

يرجع على القابض في رواية هذا اذا دفع بلا قضاء وان كان لا يرجع عند الثاني خلافا لما اخذها لنفسه ليرى ان يتصدق بها على نفسه وان فقيرا لانه في حكم الغاصب **كتاب جعل الابق اخذ** افضل واختلف في الصالة تركه افضل ام اخذه واخذ الابق ياتي به الى الحاكم فان حفظه بنفسه ذلك وكذا الصال ولا بد من البيعة اذا افكر المولى اباقة او الاقرار ولا يتصدق الحاكم انه ابق بلا بيعة وهل ينصب حفيضا عند غيبته اطعم لم يقبل البيعة اختلفوا فيه ويكلف المديني بالبيعة ما بعته وما وطهته وياخذ كفيلا في رواية ان لم يكن له بيعة واقر العبد دفعه اليه وهل يجبر على دفع اليه اختلفوا وان لم يحن له طالب حبه الى وجود الطالب ولا يجب الصال وينفق من بيت المال عليه ايام الجبر فان طالت المدة باع وامسك عنه راد الابق من مسيرة سفير او اكثر لا يتحقق الا اربعين ورطبى وان انفق مالا عظيما اضعاف ذلك من عند امر الحاكم وان اخذه في المصدر او خارجه مادون السفر يرجع له والرواي الى الامام اخذ ابقا من مسيرة السفير وجاء يومئذ ابق منه العبد وسار يوما نحو البلد الذي فيه المولى وهو لا يريد الرجوع الى المولى ثم ان ذلك الرجل اخذه ثانيا وجاء به الى المولى ودفعه الى المولى له جعل اليوم الثالث والاول وهو ثلث الجعل ولو كان العبد ابق من الذي اخذه ثم وجده مولاه واخذه او تاب من الابق ورجع الى مولاه فلا جعل للذي اخذه ولو كان العبد حين فارق جاء الى مولاه مديدا الابق فلا اخذ جعل اليوم باع الابق من الداد فله الجعل ابق العبد المشترك في بابه رجل والشريك غائب ليس للميخذ ان ياخذ حقه يعطيه جمل كله ولا يكون متطوعا دفع الابق الى رجل وامره بان ياخذ حقه من مولاه ويكون له فدية له الجعل كمن وطه دية لاخذ وسلط على قبضه وعن الامام انه لو وجده في المصدر لا شيء له ويرضخ في الكبير اكثر مما يرضخ في الصغير ان كان الكبير اكثر مؤنة والميراث من الصغير من يعقل الابق اما الذي لا يعقل فهو صال ولا يجب بديته شيء جاء بالابق له حبه لاستيفاء الجعل وان هلك بعد ما حكمه بالامساك للجعل او قبل المدافعة اليه

احوال الابق

مطلب
ياخذ كفيلا في رواية

مطلب
الجعل للابق

مطلب
الابق من يعقل

في بيان
ابق الصغير

والضاة بخلافه
مطلب
ان هلك الابق بالاسكان
لجعل او قبل المدافعة

لا ضمان ولا جعل ابق من المشتري الى بيت البائع في البائع لغيره المشتري فابق من منزله ايضا ان كان لم يتقدم ولم ينقله عن موضعه لا يضمن راد المكاتب للتحفة بخلاف راد المذكر و ام الولد ردة عده قربة وهو في عياله او ردة اخذ الزوجين عده الاخذ والوصي عده اليتيم او عده ابيه لا يجب الجعل وان لم يكن في عياله اما الاب اذا ردة عده ابيه يجب الجعل اذا لم يكن الاب في عياله ولو ردة عده اخيه وهو في عياله يجب الجعل اذا لم يكن ردة الابق او سالار العاقلة او راد المالك لا يستعان منه وهو المال من قطاع الطريق ورد واعلى المالك لا يتحقق شيئا لانه واجب عليهم قال لاخذ ابق عدي فدان وجدة فحده فوجد فذ ومن مسيرة سفير فلا اخذ له لان المالك استعان منه وهو قد وعده الاعانة ولو وطه الابق من الداد بعد قبضه يجب الجعل ان قبل قبضه لا وان باع منه فله جعله والاعتاق قبض من لا التدبير فلو باع الداد او رطه لا يجب جعله بيع الابق وطهته لا يجوز الا ان يربه لانه الصغير ولو اعتقه عن كفارة يمينه يجوز جازا بابق من مدة سفير واخذ في المصدر ففدته فافده اخذ دون ثلثة ايام وردة الى المالك لا جعل لو اعيد منها ولو فزمنه دون ثلثة يرضخ للثاني امرا القاض لراد الابق بالنفقة بعد ما يبرهن انه ابق والحكم فيه كالحكم في اللقطة **نوع** فيها يتصل به اخذ ببيع حامة في قرية ينبغي ان يحفظها ويحلفها ولا يتركها لا يعلف كلبا يتضرر الناس فان احتلط عام عنده صاحبها لا ينبغي له ان ياخذها وان اخذها طلب صاحبها كالثالة وان فسخ عهده ان كانت الام غريبة لا يتغرض للفقير وعلى القلب الفسخ له وكذا البيض لصاحب الام لانه تبعها وقال السرخسي لا يحل فسخ الحام المتولد في بيوتها المنصوبة الا اذا كان فقيرا وان غنيتا تصدق على فقير ثم يتدبره منه فان لم يعلم ان فيها غنيتا لا يابئ به لان عدم اصله وعن بعض الخوارج ان التعليل في كراهة طم الجوارن بحسنه مودعات الكفار باطل بل المعنى يوالده في البدو المنصوبة لها ولها حل الجعل منها والماحل للاقطاعات للقطاعات من المسونات وعن بعض العلماء انه لا يحل اخذ ببيع الحام والاكل من جوارن

مطلب
اخذ السلطان وعينه
من قطاع الطريق
وردة الاصابع

مطلب
بيع الابق وعينه
الجوار

مطلب
في بيان برج الحام

المقصود به

لا ضمان ولا جعل

لها **الأمين** بملك **اربعين** قد سحاني مثله والمعنى ما ذكرنا **كتاب المفقود**
 يرفع استحقاق الارث عنه حتى ينقضي من المدة ما يعلم ان مثله لا يعيش
 في تلك المدة وذات موت اقراره وان بقي اقراره واحدا يحكم
 بموته والمعتبر موت اقراره في بلده لا في الدنيا وابن الفضل وابن
 حامد قد رآه بتعين قال الصدر وعليه الفتوى وبعد المدة المختار
 يعتبر ميتا في ماله وفي مال الغير جعل كانه مات يوم نفذه حتى لو فقد
 الذفل ثم مات ابنه وله ابن اخ اخذ لاه والمفقود عصبة قائم
 اخ الابن عصبة المفقود وقال اخي ورث مال المفقود ثم مات
 ابنا وارثه ينظر ان كان الابن مات قبل ان يموت اقرار المفقود
 فجميع مال المفقود لعصبة المفقود ولا يكون للابن شيء من ذلك ولا
 للمفقود من ميراث الابن شيء ولكن نصيب المفقود يوقف من مال
 الابن الى ان يظهر حاله فان ظهر حيا ما وقف فهو له وان لم يظهر
 حتى مات اقراره فالوقوف لاحبه لا لعصبة وان كان اقرار المفقود
 ما تم اقبل موت الابن فميراث المفقود للابن ولو باع خادما قبل
 الفقد ليس للمشتري ان يردده على ولده اما لو استحق من يد المشتري
 فاطاكم يؤدى عنه من ماله ان كان من جنس الثمن اذا علم وجود
 الثمن وحكم الديون حكم الثمن ولو فقد المكاتب لا يوفى مكاتبته
 مما ترك ان من خلاف جنسها وان علم القاضي بالدين لانه لا يمكنه
 الاداء الا بالبيع وليس له ولاية بيع مال المفقود وان من جنس
 المكاتبه وعلم اطاقكم به يؤدى كما في الطر ونصيب وكيله في جمع غلات
 المفقود طلب الوارث ذلك ام لا ويجزم الوكيل حقا وجب
 بعقده الا اذا انكره العاقد ولا يخاصم فيما سواه الا ان يكون
 اطاقكم ولأه ذلك وانفذه اخصومة بينهم فيجوز ورثة المفقود
 طلبوا من اطاقكم نصب الوكيل طمعا غلاته وتقاضه ديونه وموايد
 ما ليكم ففعل اطاقكم بناء على ان اطاقكم هل يحكم على الغائب وهل
 نصب وكيله على الغائب وعن الغائب عندنا لا يفعل اما لو
 فعل بان حكم على الغائب نفذ اجماعا لان المجهول سبب القضاء
 وهو ان الميت هل يكون حيا بلا خصم حاضرا للقضاء ام لا فاذا
 رآها حيا وحكم نفذ كما لو حكم بمشاهدة الفراق وعليه الفتوى
 واما بيع ما يترفع اليه الف فاطاكم ببيعته بخلاف الوصي حيث
 يبيع عدوه من الغائب مطلقا **كتاب الشركة** فيه ثلثة

احوال المفقود
 مطلق
 المعتبر موت اقراره
 في بلده لا في الدنيا
 قوله يستحق ميراثه
 وعليه الفتوى
 آخر

مطلق
 في نفاذ
 الحكم على
 الغائب
 احوال الشركة

مفصول الاول في صحتها وفنائها لا يصح بمال غائب او دين و
 لابد من ان يكون المال حاضرا مقاوضة كانت او عتانا و اراد
 عند الشراء لا عند عقد الشركة فانه لو لم يوجد عند عقد الشركة يجوز
 الا يردى انه لو دفع الى رجل الف وقال اخذ منها واشترى بها
 ويبيع فاطا حصل بيننا انصافا ولم يكن المال حاضرا وقت الشركة
 فبذلك المأمور على انه فعل ذلك واحضر المال وقت الشراء
 جاز وشركة القبل والوجه قد يكون مقاوضة وعتانا والعنان
 ما يكون في تجارة خاصة والمقاوضة ما يكون في كل التيارات
 الشركة هل يقبل التوقيت فيه روايتان كالوكالة حتى لو قال ما اشترى
 اليوم فهو بيننا فاشترى في اليوم شيئا فهو بينهما وما اشترى
 بعد اليوم فلا يشترى خاصة وهو الصحيح فلو دفع المال مضاربة
 شريكا ببيع فالتقيد بالمكان صحيح حتى لو قال احد الشريكين لصاحبه
 اخذني الى حوار زم ولا تنج و زه صح ولو جاز وعنده من حصته
 شريكه والتقيد بالنقد صحيح حتى لو قال لا تتبع بالنسبة صح ولو اشترى
 عتانا على ان يبيع نفدا وشيئا ثم منى احداهما صاحبه عن البيع
 صح الشركة بتبطل ببعض الشروط الفاسدة لا بالعض حتى لو شرط
 القفاصل في الوظيفة لا تبطل الشركة وتبطل عنه لاحدهما والظاهر
 ان لا تبطل باكثر الشروط واذا اوقفتا شركة الوجه ببيع وهل
 يتوقف فيه روايتان ففي الرواية التي لا يتوقف كان شرط نفدا
 ومع هذا لا يفسد واعتبر بالوكالة واذا اشترى بالعرض وبها
 ثمن اقتضى الثمن على قيمة متاع كل منهما يوم باعها وكذا لا يجوز
 ان يكون رأس مال كل منهما عدو وضيا ولو مال احداهما عدو وضيا
 في مقاوضة او عتانا ولا يصح دراهم فباع نصف العدو ونصف
 تلك الدراهم وتقاضا واشترى كاعتنا او مقاوضة صح وكذا يكون
 لكل منهما عدو ومن **نوع** يكتب رأس مالها فانه في ايديهما شيئا
 جميعا ويجعل كل واحد منهما ببيع بالنقد والنسبة وما كان من الدرع
 بينهما والوظيفة على قدر ما لهما الاستواء عند التوي والقفاص
 عند القفاص وان شرطت عند ذلك بغير الشرط وان لاحدهما
 الف ولاخذ الفان واشترى كاشتراكا وشترط الدرع والوظيفة نصفين
 لم يجز الشرط حتى لو طهرت بعضه بملك الاثنا ولو شرط الدرع والالف
 الوظيفة نصفين والعمل عليهما جاز ولو شرط العمل على صاحب

مطلق
 تبطل الشركة بالشروط
 الفاسدة ولا تبطل ببعضها

والرج أيضا جاز وكذا الوشرط الرج والوظيفة على قدر المال
والعمل من احدى بعينه جاز ولو شرط العمل على صاحب العين
والرج نصفين لم يجز الشرط والرج بينهما لان هذا لا يشرط
لنفس بعض ربح مال الاخر غير عمل ولا مال والرج انما يستحق
بالعمل او بالمال او بالصفان وانما لم يجز فيما تقدم لان مالك
الاثنين يريد ان يجعل ربح ماله مضمونا عليه بلا سبب ولكن
لا يفديه الشركة لان الذي عن الشرط لا عن العقد بخلاف البيع
لان هناك الذي عن البيع مع الشرط فقد **نوع آخر** معلمان
اشتركا كحفظ الصبيان وتعليم الكتبة والقراء ان الخنا رجوا
اشتركا وقالوا لا نشارك في قليل وكثير من انواع التجارة ونعمل
في ذلك برأينا ونشترى بالنقد والنسيئة وما رزق الله تمينا
فغان وللمفاوضة شرائط لفظ المفاوضة فنقول فافوضتك
في كذا وكذا اشتركا وعمل احدى في غيبة الآخر فلما حضر اعطاه
حصته ثم غاب العامل وعمل الآخر فلما حضر الغائب الى ان
يعطيه حصته من الرج ان الشرط ان يعمل جميعا وشئ فاما
في تجارتهما من الرج بينهما على الشرط عملا او عمل احدى فان
مريض احدى ولم يعمل او لم يعمل وعمل الآخر فهو بينهما ثلث
نقد اشتركا وشركة صحيحة بال معلوم على قدر اموالهم فخرج
احدهم الى ناحية من النواحي شركتهم ثم ان الحاضرين شاركوا
رجلا آخر على ان تلت الرج له وثلثان لهنم اثلثا ثلثاه لهما فبين
وثلث للغائب فعمل المدفوع اليه بذلك المال بينين مع الحاضرين
ثم جاء الغائب ولم يتكلم فيهم واقتسموا فلم يزل يعمل معهم هذا
الرابع حتى خسر في المال او ائلف فارد الغائب ان يضمن
شريكه فالرج على ما اشترطوا والصفان عليهما وعنده بعد ذلك
رضي بالشركة الشركة في الاحتطاب فاسدة ولكل ما احتطب
وان اخذاه منفردين ثم خطاه وباعا قسم الثمن على قدر ملكهما
وان لم يعرف المقدار صدق كل منهما الى النصف وفيما زاد عليه
البينة لا تتما يعتمدان الوكالة والتوكيل بالاحتطاب لا يصح و
ان احتطب احدى واعانه الآخر للمعين اجر مثل عمله بالتمام
بلغ عند محمد وعند الثاني لا يجاوز نصف المجموع وكذا الشركة في
نقل الطين من ارض مباحة ونقل الماء واجتراء الثمار من الجبل

ان قلت لان هذا النوع

مطلب
الشركة في الاحتطاب
ونقل الطين والماء
واجتراء الثمار من الجبال

والاصطياد ونقل الملح وسوء آل الناس والتكدي وكذا الوشرط
على ان ينيامن طين غير مملوك ويطبخ اجدا فان كان الطين
او النورة مملوكا واشتركا ان يشترى ذلك ويطبخه ويبعاه
جاز وهو شركة وجوه اشتركا في الاصطياد ونضبا شركة ولا
كلتا لهما فالصيد بينهما انصافا ولو لا احدى وارسلها فالصيد
لصاحب الكلب خاصة لان ارسال غيره اليك مع مالك لا يعتبر
وان اصاب احد الكلبين صيدا فاحتته ثم ادركه الآخر فالصيد
لمن احتته كونه لا خراجة من ان يكون صيدا وان اثناه فبينهما
انصافا للما شتركا في السبا شتركا ولا احدى دابة ولا اخر كاف
وجوالق على ان يواجر الدابة للجل والاجر بينهما لم يجر وكذا لو
كان لا احدى يعمل ولا اخر يجار اشتركا على ان يواجر احدى فالحاصل
بينهما له آلة العسارة ولا خربت اشتركا على ان يعمل با دابة
في بيت هذا والكسب بينهما جاز وكذا سائر الصناعات وهو شركة
النقل ولو من احدهما آلة العسارة والعمل من آخر فمشت
والرج للعامل وعليه اجر مثل الاداة ودفع دابته او سفينه او
منزله ليو اجرها فالاجر بينهما لم يجر فان اجر فالاجر للمالك
وله اجر مثل عمله وكذا لو دفع دكانه لبيع فيه البز والطحام
على ان الحاصل بينهما انصافا لم يجر واطا صلب للبايع وعليه اجر
مثل المنزل وما لا يجوز فيه التوكيل لا يجوز فيه الشركة ولو اشتركا
في عمل حرام لم يصح **نوع آخر** قال لا خربت اشتركت من الدقيق
فبيننا او بيني وبينك صح ولو قال ان اشترت عبدا فبين وبينك
لا يصح ولو قال ان اشترت عبدا تركيا فبين وبينك صح لانه
التوكيل امته بان يشترى شيئا بغيره بينه وبينه فاشترى
كله لنفسه لم يكن له بل بينهما قال لا خربت اشترت عبدا فلان بين وبينك
فقال نعم فذهب ليشترى فقال اخذ اشترى بيني وبينك فقال
نعم فاشتراه فهو للاميرين ولو قال له الثاني بخبر من الاول
فقال المأمور نعم فهو بين المشتري والثاني ولا شيء للاول
ولم يكن الاول حاضرا حين قال له الثالث اشترى ذلك العبد
فقال نعم فالعبد للاولين ولا شيء للثالث ولا للمشتري اشترى
عبدا واشترى فيه آخر فهو بينهما انصافا ولو رجلا فاثلاثا
الفصل الثاني فيها للشريك وما لاه شركة العنان بغيره

مطلب
الشركة على عمل حرام

والاصطياد

من ليس باهل الكفاية بان كان احدهما صبيًا ما ذونا للتجارة او
 كلاهما او احدهما معنوطا يعقل البيع والشراء او كلاهما او احدهما
 ما ذونا وشركة العنان عامة بان يشتركا باي نوع التجارات
 كلها وخاصة وهو ان يشتركا في شيء واحد كالتياب والديق
 ولكل منهما ان يبيع بالنقد والمبيعة وان اشترى ان كان في
 يده مال الشركة فهو على الشركة وان لم يكن فاشترى بديراهم او
 ذنا شرا فاشترى له حصة دون شريكه لانه لو صار على الشركة
 يصير شريكا على شريكه وانه لا يملك ذلك وعن الامام انه لو في
 يده دراهم فاشترى بذنا شرا فهو على الشركة لانهما كالنقد الواحد
 وله ان يبيع ويضع المال مضاربة في رواية الاصل وعن الامام
 المنع من الدفع ولا حرج في البيع والشراء ولو رهن احد
 متاعا من الشركة بدتين عليهما لم يحز وكان ضامنا ليدبر دينه
 وجب عليهما بعقدتهما لان الدهرن وهو لا يملك ايضا دينه وكذا
 لو ارتهن بدتين او امانة لانه استيفاء وهو لا يملك استيفاء ما ولاه
 صاحبه وليس لاحدهما ان يقترض ولو اقترعا احدهما بدتين لم يحز
 على صاحبه احد شريك العنان اذا اضر دينه وجب لهما قال في
 كتاب الشركة لا يجوز مطلقا وفي الصلح جعلها على ثلاثة اوجه
 ان وجب بعقد ثلثي هذا او ثلثي لاه لاخذ او كلاهما في الاول
 جائز في الكل عندنا لان كلاهما اذن لصاحبه ان يعمل ما هو من
 اعمال التجارة وهذا من اعمال التجارة وعندنا لا يجوز الا
 بحصة خاصة وفي الثاني والثالث لا يجوز الا في حصة ولا في
 حصة صاحبه وعندنا يجوز في حصة والثالث اذا وجب الدين
 احدهما فاقترع الذي ولي العقد صح تأخير في الكل عندنا وعند
 الثاني صح في حصة المؤقت خاصة اقترع احدهما بدتين في تجارتهما
 وانكرا لاخذ لزم المفتركة ان كان هو الذي يولاه وان اقترع
 ثلثاه لزم نصفه ولا يلزم المفتركة وان اقترع اقرانه وليه لم يلزمه
 شيء احد الشريكين معا وضمة وعنانا اشتركا على ان ينفق معا
 وشيء فان احدهما العبد المشترك في التجارة جاز ويخرج
 احدهما ايضا وانا قال احدهما يبيع الاخذ جاز وان باع
 احدهما متاعا ورده عليه فقبله جاز ولو بلا قضاء وكذا الوحط
 او اخذ من عيب وان لا يجيب جاز في حصة وكذا الووهاب

مطلقا
 او اقترع صاحب بدتين

ولو اقترع عيب

ولو اقترع عيب في متاع باع جاز عليهما ولو قال كل منهما للآخر اعمل
 برائتك فلكل منهما ان يعمل ما يبيع في التجارة كالدهن والارزبان
 والدفع مضاربة والسفر والخلط بآله والشركة بالغير لا الهبة والقرض
 وما كان اتفاقا للمال وان قال له اعمل برائتك لا يبيع ما لم يصدع به نصا
 وان اذن كل منهما لاخذ بالاسقراض لا يبرج المقترض على الاخذ لان
 التوكيل به لا يصح وفي الاصل ولا حد شرعي للعنان الدفع مضاربة
 لا المشاركة مع عينه في مال الشركة ولا يشترك العنان والمضارب
 المودع المسافة في الصلح من مذهب الامام ومحمد والمؤنة والكلاء
 من المال وقال محمد في المضاربة النفقة من الدبر وان لم يكن فمن
 رأس المال ولو باع احدهما لم يكن للاخذ قبض الثمن وكذا دين
 ولية احدهما والمديون ان يمتنع من الدفع اليه وان دفع الى الشريك
 بدئ من نصيبه ولم يبرأ من حصة الدايين استحقاقا والقياس
 ان لا يبرأ من حصة القابض ايضا ولا يملك احدهما المتناهي في
 باع لاخذ والطبوعة الى الذي ولي ذلك واستجار احدهما ليعمل
 في المشترك عليهما كملك الاعيان ولو اقترع تجارته في يد الاخذ
 لا يبيع في حصة شريكه ولو اشترى احدهما شيئا من يارهما فوجده
 به عيبا ليس للاخذ ان يردده لان الرد به من حقوق العقد
 ولو اخذ احدهما مالا مضاربة ورجع فله الدبر خاصة ثلثة ليو
 يشتركا في تقبلوا عملا وعمل اصدعه الثلث وهو منقطع في الثلثين
 افعده رجلا في دكانه بطرح عليه العمل بالضيف جاز للعادة اشترطا
 في عمل يتقبلانه من الناس معا وشيء ويعمل كل برأيه او في عملين
 مختلفين كالقصار واطيط جاز عندنا استحقاقا لانه توكيل بقبول
 العمل واذا تقبلا فعملهما واذا عملا او احدهما استحقاقا الاخذ لان
 العامل معين القابل لان الشرط مطلق العمل لا عمل القابل
 الا يبرأ ان القصار اذا استعان بغيره او استأجره اخف
 الاخذ ولو شرط الدبر لاحدهما اكثر من الاخذ جاز لان العمل
 متفاوت قد يكون احدهما اخف فان شرط الاكثر لادناهما
 اختلفوا فان عمل احدهما لمرض الاخذ او عيته فالأخذ على الشرط
 لان عمله كعملها ويستوى ان يمتنع الاخذ عن العمل بعذر او
 بغير عذر لان العقد لا يرتفع بمجرد امتناعه واستحقاق الدبر
 حكم الشرط في العقد لا العمل والله اعلم **الفصل الثالث** في الفسخ

مطلقا
 التوكيل بالفسخ مطلقا

انما رطها فسخ وموت احدى كذا علم اولاً فان فسخها احدى لا
 يفسخ بقاء علم الآخر وان فسخ احدى لا يفسخ بقاء علم الآخر
 لارواية فيها انما الرواية في المضاربة والطحاوي جعلها كالمضاربة
 في عدم الانفاخ وذكر كذا فيهما اذا فسخ المضاربة والمال عرض
 يصح وان احدى لا وظاهر المذهب الفرق بين الشراكة والمضاربة
 يصح فسخها لو عرضاً لا المضاربة واختاره الصدر وصورة اشتراكها
 واشترى اربعة ثم قال احدى لا اقل معك بالشراكة وغيب وبارع
 الطائفة لا يفسخ فاقطع للبائع وعليه قيمة المتاع لان قوله لا اقل
 معك فسخ للشراكة مع احدى يملك فسخها ان المال عرضاً بخلاف
 المضاربة وهو المختار وذكر الطحاوي منها رتب المال عن التصرف
 ان كان رأس المال من احدى الطرفين فله ان يفسخه بالنقد الآخر
 ولا يعمل الهني وان عرضاً لا يصح الهني فاطوق الشراكة بالمضاربة
 واطوق الطائفة ما ذكرنا احدى قال لصاحبه اريد بشري هذه
 الجارية لنفسي فسكت الآخر فاشترىها ففعل الشراكة ما لم يقل نعم و
 لو وكله بشري جارية بعينها فقال ذلك فسكت الموكل فامتنى
 للوكيل لان الوكيل يملك عذله نفسه رضي به الموكل ام لا واحد
 الشريكين لا يملك من شيء فسخاً بل رضي الآخر ما اشترى من
 شئ فبينا ولم يتم شيئاً قال الامام والثاني لا يجوز الا ان يشتركا
 فيقول ما اشترىنا واما اشترى احداً من تجارة فبينا انصافاً
 ولو قال اردنا بهذا الكلام الشراكة فهو كذلك والا فباطل ولو
 قال ما اشتريت اليوم او السنة فبينا نصفين جاز وان لم يوقت
 لكنه عين المشتري او قدر قدر من الثمن بان قال ما اشتريت
 من البئر كذا او من فلان او بثلثي فبينا وبينك جاز وان
 سقى نصفاً من الفوع الا انه لم يوقت ولا بين المقدار فقال
 ما اشتريت من الحنطة من قليل او كثير فبينا وبينك ولم يوقت الثمن
 لا يجوز وعن الامام ما اشتريت من انواع التجارة فبينا وبينك
 فقبل ذلك صاحبه جاز رجل له طعام ولاخذ انصافاً فخطاها
 واشترى كذا واحداً جاز ومن الآخر فالثمن بينهما انصافاً كالبائع
 وذكر في موضع آخر يقيم الثمن على قيمة الجيد والردى عبد
 بين رجلين اشترى كذا عتبان او مفاوضة جاز وعز النخ
 ليس لاحدهما ان يسافر بحال الشركة بلا اذن الآخر فان سافر

مطل
 قال لحد الشريكين اشترى
 هذه الشراكة

مطل
 الوكيل يملك عذله
 نفسه بخلاف
 احد الشريكين

وهلك في يد

وهلك في يده لا ضمان فيما لا محل ولا مؤنة ويضمن ماله محل ومؤنة
 فان لم يكن له محل ومؤنة واشترى بعد السفر ورجع او وضع
 فالقياس ان يكون الرجوع له قال كذا انك انك القياس فان
 هلك ضمن وان رجع فيكون بينهما وان كانت الشركة في الاموال
 كلها لافي ماله نفسه مفاوضة كانت او عتباناً فله ان يسافر
 بيع المفاوضة من لا يقبل له شراً دته ينفذ على المفاوضة اجماعاً
 اما الاقرار بالدين لا ينفذ عنده رجلاً له ماله على رجل الف
 من عن عتباناً فاحداً هلك حصته نفسه لم يحز وعند محمد يجوز فلو
 ان الغريم محل للذي احدى حصته مائة فلتدريه ان ياخذ منه
 نصف ذلك وهو موقوف فاذا اخذ منه ذلك كان للذي محل
 له المائة ان يرجع على الغريم بمثل ما اقر عنه ومن حصته الذي
 لم يوقف لان غير المؤخر اذ اخذ من المؤخر صار للمؤخر
 من حصته مثل ذلك الا يدرى ان الغريم لو جعل للمؤخر كل
 حقه فاخذ الذي لم يؤخر من ذلك نصفه كان للمؤخر ان يرجع
 على الغريم بالذي اخذ منه من حصته شريكه وذكر بعد هذا
 ان المؤخر اذا رجع على الغريم بحين يقيم هذا بينهما على
 عتدة اسهم للمؤخر سهم وتعة لغیره ولو ان الغريم حين
 محل للمؤخر مائة ورجع شريكه عليه بنصفه ولم يرجع على الغريم
 فحقه ان يرضى غير المؤخر من الغريم كان للمؤخر ان يشتركه
 فيها ويكون بينهما على عتدة للمؤخر سهم وشريكه تعة دين
 مشترك لثلاثة على ان غاب منهم اثنان وطلب الثالث
 الحاصر حصته بحمد المديون على الدفع واحداً المتفاد وضمن
 لا يملك فسخاً حال عتبه الآخر لانه وكيل احد شريكي المفاوضة
 استعاره دابة ليدركها الى كذا فبينا شريكه فعطيت فانما
 بينهما لان صاحبه لم يرض بركوب عتبه المستعير وكان
 هذا ضمان ائتلاف فليدبرهما وان كان ركبهما في حاجة كان
 الضمان في ماله وان ركب في حاجة نفسه بينهما لما قلنا
 الا انهما ان ادباه من مال الشركة يرجع الشريك على الداب
 حصته من ذلك وان استعار احدى دابة المحل عليها طعامه
 الى كذا فمحل عليها شريكه مثلي ذلك الطعام من خاصته او
 المشترك لا ضمان عليه لان في الاغارة المحل لا يقيد التقيد

مطل
 احدى احدى حصته
 من عن مائة مشترك

مطل
 ومن انفق غير طاهر احدى
 من الدين حصته من الدين

مطل
 اخذ دابة غارة فبينا
 شريكه المستعير

مطل
 استعار دابة المحل
 عليها طعامه

خلاف الركوب ولو استعار احدكم لاجل عليها عدل زطي فجل عليها
 شريكه مثله لا يضمن ولو عمل عليها ظيالة يضمن لا خلاف الجنس
 ولو حمل الشعيير مكان الخطنة لا يضمن لانه احق وكذا لو كان
 شريكه عنان فاستعارها احدكم فاطواب فيه كالجواب في
 الاول **كتاب الطهارة** ثلثة فصول الاول في جوارضها
 فيه ثلثة احكام الاول في الفاظها وبشرائطها من بشرائطها
 الا اذا لم يقع في مشاع كمثل القصة وصحت فيما لا يحل لها وهي
 دارا من رجلين لم يحز عندهما طلاقا لم يوفى وقال وطهبت الدار
 ثلثا لها لم يدا وتلثا لغيرها لا يجوز عندها وعندى يجوز والصدقة
 على فقيرين على هذا قال احد الشريكين لصاحبه وطهبت لك نفسي
 من الرج ان قاي لا يقع وان ثلثا يقع وطهبت لرجلين ورجها
 صحبا يجوز في الصحيح ولو مع درهمان قال لرجل وطهبت منك
 ورجها منهما ان كان متعديين لا يجوز وان مختلفين يجوز لان
 في الوجه الاول تناول واحد منها وهو محمول وفي الثاني
 تناول قدر درهم منها وهو مشاع لا يحل القصة دفع الى رجل
 وقال ايها شئت فلك والاخذ لا ينك فلان ان بين قبيل
 ان يتفرقا جاز والالا لانه على احد الف بقدر الف غلة فقال
 وطهبت منك احد المالين يجوز والبيان والى ورثة بعد موته
 وطهبت عبده على ان يعتقه صحته الهبة وبطل الشرط ولو وطهبت
 على ان الموهوب له بالخيار ثلثة ايام ان اختار الهبة قبل ان
 يتفرقا جاز ولو ابراءه على ان يباختيار ثلثة ايام صح الابراء
 وبطل خيار الشرط وطهبت جارية لأمهاته والجارية في الدار
 لا تحضرهما فقال قبلت لم يحز حتى تكون محضتهما ولو كانت
 العين الموهوبة عنده وديعة فقال المودع وطهبتا منك فقبل
 وليس ذلك عندهما صح قبض الموهوب له الموهوب بعد
 الا فتراق ان يباخره صح وان يغير امه لا وفي الجنس صح
 قال لاخذ وطهبت منك هذا العين فقبضه الموهوب له محضه الواب
 ولم يقبل قبلة صح ولم يقبض كنه قال قبضت بصيرقا بقبضه عند
 محذولا فاللثاني وطهبت دارا فيها مشاع الواهب ثم وطهبت المشاع
 بعد ذلك ان وطهبت الدار ولم يملكها حتى وطهبت المشاع وسلمها
 اليه جاز وان وطهبتا سلمها ثم وطهبت المشاع لم يحز وطهبت

مطلب حمل الشعيير مكان الخطنة

احوال الهبة

مطلب الصدقة لا الاثنى كالهبة اليها

ط ان كان بامر

لرجل ثيابا

لرجل ثيابا في صندوق وسلة مع الصندوق فليس يقبض يقبض
 على ابن صغيره يد ايرطاله فيها مشاع او هو يسكنها بعباله او فيها
 ساكن بلا اجر ولم يفرغها جازت الصدقة وان فيها ساكن يفرغ
 لم تحز الصدقة وطهبت لابنه الصغير دارا فيها مشاع الواهب او
 يقبض لابنه الصغير يد ايرطاله فيها مشاع الاب او الاب ساكنها
 يجوز وعليه الفتوى وطهبت دارها من زوجها وطهبت كنه فيها
 مع الزوج جاز اشترى عبدا وقبل قبضه وطهبت من رجل او ربه
 وامره يقبضه جاز قال لاخذ ابن حمزي يدا فهو هبة بشرط
 فيها القبض ولو قال تداست فاقترار جميع ما املكه لفلان
 منهبة بشرط فيها القبض وقد مر ما هو احق والمختار **الحبس**
الثاني في هبة الدين وطهبت له ديناً على رجل امه يقبضه جاز
 استخانا وان لم يامره لا وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون
 او وطهبت جاز والبنت لو وطهبت مهرها من ابيها او المرأة وطهبت
 مهرها التي على زوجها لا ينها الصغير من هذا الزوج ان امه
 بالقبض صح والالا لانه هبة الدين من غير من عليه الدين عنه
 عبد وديعة قال له مولاه وطهبت منك ولم يقبل هو قبلة ان غا
 العبد او مات فمن الواهب غريم الميت وطهبت الدين من الوارث
 صح لانها هبة من عليه الدين حكما لانه ان لم يكن في التركة دين
 مستحق يملكها الوارث وان كان فله حق الاستخلاص الا يرى
 انه لو تزوج امه من التركة المستغرة لا يقع ولو رد الوارث الهبة
 يردت بالردة خلافا لمحمد وقيل لا خلاف هنا والخلاف فيما لو وطهبت
 للميت فردة الوارث ولو وطهبت لبعض الورثة فالهبة لكلهم و
 لو ابداء الوارث صح ايضا وطهبت ديناً على عبده جاز كان العبد
 مديونا ام لا فان ردة المولى هل يردت قبيل هو على اطلاق
 قبل يردت اجماعا وهو الصحيح قال لعديم ابراءك مما لي عليك من
 الدين فبات قبل القبول بدي من الدين صح اذا قال له المديون
 ابراءني مما لك على فقال الدين ابراءات فقال المديون لا قبل
 بدي بئى على ان الابراء فيه لا يحتاج الى القبول ولكن يردت
 بالردة وابداء الكفيل لا يردت بالردة وطهبت الكفيل يردت بالردة و
 البايع لو ابراء الوكيل بالشرى يردت بالردة لانه يملك لا اسقا
 ولنهذا كان له حق الرجوع على موكله وهل بشرط الهبة الرجوع لا يرد

مطلب قبض الصندوق للموهوب ليس يقبض

مطلب وهب داره لابنه الصغير او الزوج لزوجها

مطلب هبة الدين ويبيع



مأذون ط

اختلفوا قال شمس الأئمة بشرط في هبة الدين من المديون عندنا
 خلافا لغيره وذكر الصدر ايضا كذلك ابراء الدين من المديون لا
 يصح بلا قبوله لكن المذكور في اكثر الكتب انه مذهب رافضو مذهب
 علمائنا الثلاثة عدم توقفه على قبوله والفتوى على هذا واستدل
 الامام رحمه الله بمثلة الزيادات وهي ان الطالب اذا ابراء
 الكفيل لا يرجع الكفيل على الاصيل بالدين اذا وهبه له يرجع ذلك
 ان هبة الدين عليك وبراءه اسقاط والقبول بشرط في التعليق
 والعامة فانها هبة من الكفيل اتماعا جعل ملكا وان لم يكن موجودا
 ولا مالا من كل وجه تصحيا لتصدق لافتراف الهبة والاسقاط
 في حق الكفيل اما لا فرق بينهما في حق الاصيل فلا يجعل ملكا
 ولا بشرط القبول وفي حق الوكيل بالشري جعلنا الهبة و
 الابدان واحدا في انه يرجع على موكله لا مبرا ابراء الوكيل عليك
 يرتد بالرد وفي الناطع عن الثاني كما حكاه الحنفى وفي موضع
 اخذ ذكر الناطع كما ذكرناه عن العامة عن الثاني قال المكاتب
 وهبت منك بدل الكتابة فقال المكاتب لا اقبل عتق المكاتب
 والمال دين عليه ما قلنا ان هبة الدين عن عليه الدين يصح
 بلا قبول ويرتد بالرد فاذا قال لا اقبل لم يظهر انتقاص
 الهبة في حق انتقاص العتق فخذ فزكاة مالي من الدين الذي
 لي على فلان وعليه درهم فاخذ الدين كما هو حاله لان الزكاة
 يؤخذ من العين لا من الدين وذكر ابن سماعة وهبت لك درهم
 الت على فلان فقبض مكانها درهم جاز وفي الدين المشترك لو
 وهبت احدهما حصته من المديون صح ولو وهبت نصفه مطلقا
 بقدر في الدين وتوقف في الدين كما لو وهبت نصف العبد المشترك
 وهذا خلاف الظاهر وظاهر الدواية ان هبة جزء من القرض العين
 المشترك وينبغي ينصرف الى حصة البايع **نوع** في هبة المهر
 وغيره قال لها وهب لا تعلم العبدية قولي وهبت منك مهرى
 فقالت وهبت منك مهرى لا يصح خلاف الطلاق والعتاق
 لان الرضا بشرط جواز الهبة لا بشرط وقوع الطلاق والعتاق
 ولهذا لو اكره على الهبة فوهب لا يصح قال الفقيه ابو الليث
 لا يقعان ايضا اذا عرف باطل قال لا اخذ هبة في هذا النوع
 على وجه المزاج فقال وهبت وقيل وسلم جهاز قال هبة في

والفتوى عليه

قال لمكانه
 وهبت لك
 بدل الكتابة
 ولم يقبل
 المكاتب ١٢

ط
 وبيعه
 هبة المهر
 ط
 اكره على الهبة

هذا فقال فداي

هذا فقال فداي تو بادا وقال دريغ بنيت لملكها قبل ما تقول
 لانيك في مهر امك فقال وي ما را جنان بدر بنوده است كما
 اورا بيار اريم لا يكون ابراءا لمهر ولو قال هذه الامة لك قال
 الثاني هذه هبة جازية يملكها اذا قبض على كحل لا يكون هبة
 الا اذا اوتيت قربة على ارادتها وهبت لك فزوجها هبة وهبت
 مهرها لزوجها على ان يجعل امر كل امدة يتزوج عليها بيدها و
 لم يقبل الزوج قبل لاءبراء واختار ان الهبة يصح بلا قبول
 المديون وان قيل ان جعل امرها بيدها فلا بد ان يرضى وان
 لم يجعل فذلك عند البعض واختار انه يعود وكذا الوبراء على
 ان يصيرها ولا يجرها او يرب لها كذا فان لم يكن هذا استلزاما
 في الهبة لا يعود المهر من غيرها عن السيد الى ابوها حتى تنسب مهرها
 فالهبة باطلة لانهما كالمكرهة وذكر شمس الاسلام خوفها بغير
 حتى تنسب مهرها فاكراه ان قدر على الضرب وذكر بكر سقوط
 المهر لا يقبل التعليق بشرط الا يدرى امرها لو قالت لزوجها
 ان فعلت كذا فانت بريء من المهر لا يصح قال لمديونه ان لم
 اقبض مالي عليك حتى يموت فانت محل من وباطل لانه تعليق
 والبروات لا يحتمل **الجنس الثالث** في الهبة من الصغير عن
 لائنه الصغير كذا ان قال جعلته له يكون هبة وان قال جعلته
 باسمه لا يكون هبة ولو قال اعطيتك باسم ابني امر متروك
 والى الفتى اقرب هبة من ابنة الصغير يتم بلفظ واحد يكون
 الاب قابضا يكونه في يده او في يد مودعه او مستغيره لا يكونه
 في يد غايصة او مرمته او المشتري منه شري فاسدا وهذا
 اذا اعله او استند عليه والاستهاد للحرز عن الحدود بعد موته
 والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض وان بالعتا بشرط قبضه و
 لو في عياله والوصي كالاب والام كذلك لو الصغير في عياله
 ان وهبت له او وهبت له ملك الام القبض وهذا اذا لم يكن
 للصغير اب ولا جد ولا وصيها ولا وصي وذكر الصدر ان عدم
 الاب فقبض الام ليس بشرط وذكر في الاصل الرجل اذا تزوج
 ابنة الصغير من رجل فزوجها ملك قبض الهبة لها ولا يجوز
 قبض الزوج قبل الزفاف وبعد البلوغ وفي التحريم قبض الزوج
 يجوز اذا لم يكن الاب حيا فلو ان الاب ووصيه والجد وصيه

مطل
 المختار هبة الهبة من المديون
 بلا قبول المديون

سقوط المهر
 يقبل التعليق
 بالشرط ١٣

مهر الاب لائنه
 الهبة لائنه الصغير
 يتم بلفظ واحد

مطلب
في بيان ما هو
مطلب
في بيان ما هو

غاب عنه منقطعاً جاز قبض الذي يتولاه ولا يجوز قبض غير هؤلاء
الاربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في غياله او لا وسواء
كان دارم خدم او اجنيا وان لم يكن واحد من هؤلاء الاربعة
جاز قبض من كان الصبي في حجره او تربيته ولم يجز قبض من لم يكن
في غياله فانه ذكر في الاصل من عال بيتاً وهو ليس بوصي ولا ينفذ
قضاءه وليس له هذا الصبي احد سواء جاز قبض ما وهب له استأنا
ولو اراد الاجنح النزع منه ليس له ذلك ونسبته في تعليم الاعمال
ولا فرق بين ان يعقل الصبي او لا وكذا لو كان في غياله بالغ والعلم
وان قبضه الصبي وهو يعقل جاز وان ابوه حياً **نوع آخر** الاقل
في هبة الابن والبنت التثليث كالميراث وعند الثاني التثني
وهو المختار ولو وهب جميع ماله من ابنة جاز وهو اتم قبض عليه
مجد ولو قبض بعض اولاده لزيادة رسته لا بأس به وان كان
سواء لا يفعل وان اراد ان يصرف ماله الى اخيه وابنه فاسق
فا تصرف الى اخيه افضل من تركه لانه اعانة على المعصية
وكذا لو كان ابنة فاسق لا يعطيه اكثر من قوته **نوع آخر** وهب
للصغير من المأكول شيئاً يباح للوالدين ان يأكله اخذ ولهم
الحقان واهدى الناس ووضعوها بين يدي الصبي ككتاب
له او ما يتعلمه الصبيان فالهبة للصبي وان دراهم او دينار او
متاع البيت ينظر الى المهدى ان من اقارب الاب فللاب
وان من اقارب الام فلها سواء قلنا في المهدى هذا الصبي ام
لا وهذا اذا لم يقل المهدى هذا له اولها فان امكن ان يرجع
يرجع اليه فان قال شيئاً فالقول له قديم من السعة وحجاً بالحرف
الى من ينزل عنده وقال اقم هذا بين اولادك وامراتك
ونفك ان امكن الرجوع الى بيان المهدى فالقول له وان
تعد في الصبي للرجال فله وماله من قلها وما لغيرها ينظر الى
معارف الاب والام اخذ لولده ثياباً كبر له ان يدفعها الى غيره
الا اذا بين وقت الاخذ اتماعاً ربه وكذا لو اخذ لتبذره ثياباً
فان بقي التلبذ فاردان يدفعها الى غيره وان اراد الاحتياط
بين وقت الاخذ اتماعاً ربه لممكن الدفع الى غيره وعمل الصبي
حسناً قبل بلوغه فتشوا به لا لابيويه ولهما ثواب التعليم ان
علماه وقيل ثواب الطاعة له مع ابويه ولا بأس للزوجة ان تصيد

مطلب
قبض الصبي ما وهب له
ان يعقل صبي

مطلب
هبة الاب لابنه جميع ماله

في وليمة
الحنان و
بيان الهدية
لمن يكون

مطلب
حسنة الصبي
ثوابه له

مطلب
من بيت الزوج
في بيت الزوج
في بيت الزوج

من بيت الزوج بيسير كالرغيف وهب لعبد محرراً فالقبول القبض
للعبد للمولى وهب الاثني الى دار الحرب من ابنه الصغير لا
يجوز ولو مشرداً في دار الاسلام يجوز ويصير قابلاً على
البيع لان الشرط فيه التسليم والشرط فيه القبض والمتددر في
دارنا في يد الاب حكم تصديق بعبد اتي على ابن صغيره لا يجوز
وعن الثاني انه يجوز فاما ان يحمل على الروايتين او يحمل عدم الجواز
على اللاتين بدار الحرب فالجواز على المتددر في دارنا تصديق
بوديعة على ابن صغيره جاز لان يد المودع كيد المودع تصديق
بارض من مزروع على ابنه الصغير ان الزرع له جاز وان لعينه
باجارة لان يد المتاجر ثابتة على الارض فمنع التسليم وكذلك
وهب دار لابنه الصغير فيها ساكن باجر لا يبيع لان المتاجر
يمنع القبض لكونه لازمة فاندفع ما لو كان الساكن فيها الاب
لان الشرط قبضه ويده على الدار تغدر قبضه وما لو كانت باعارة
تعدم اللزوم وعند الثاني لا يجوز ان يهب لامرأة او ثمة لزوجها
او الاجنح وهما ساكنان فيه وكذا الولد الصغير الكبير وعن
الثاني انه لا يجوز الهبة لابنه الصغير ايضاً كالا يجوز للبالغ
وذكر اطاكم وهب دار لابنين له احدهما كبير والاخر صغير
ان قبض جازت وذكر بعد اتمها باطلة وهو الصحيح لان هبة
الصغير منقذة حال مباحته الهبة لقيام قبض الاب مقام
قبضه وهبة الكبير محتاجة الى القبول فسقطت هبة الصغير فمكن
النسوع والحيلة ان يلم الدار الى الكبير ويهبها منها للهبة
وقبولها من الصبي الذي يعقل ويغير عن نفسه صحيح اذا كان
في غياله الاب حاضر فقبض ما وهب للصغير من غياله اخذ
والصحيح جوازها وعليه الفتوى واجمع ان الزوج يملك القبض
لزوجه الصغيرة وان حضر الاب الصبي اذا لم يكن ابوها
اراد من في حجره تسليمه الى الجارية يبيع وان جاز لا يمنع وهب
للصغير فعوض ابوه من ماله لا يجوز وان عوض فملوا اهد
الرجوع لبطلان التعويض وقينا وهب للمحرر القبض اليه لانه
فما لا يشغل رقبته بقي على اصل الحرية واذا قبض ببيت
الملك للمولى وللواهب الرجوع اذا كان العبد قريباً للمو
وفي عك ذلك عندنا خلافاً لهما وهب من رها لزوجها ومات

مطلب
وهب وهو ساكن

ما وهب للصغير فقبض الاب

الجدة

مطلب
الصبي يمنع من الجارية

مطلب
محرره

مطلب
دعوتها وهي تقوم بالجارية

بمنها ما لا يجوز ان يوهب

وحي كانت تقوم بحاجتها وترجع بلا معين لها على القيام فلهي كالصبي
فتصح الهبة اخذ لو لده الصغير يتأيا بملكه وكذا الكبير بالنسبة
وليس كالطعام يأكله على ملك ابيه لان الامداد انوية الى وجوه
فاللهما باطكم اعلمها تعارفا والاعلى البير والصلة الا اذا علم
بالدليل كونه اعارة كالاشهاد عند الاتفاذ لعدم الاعتبار بالذلة
عند تعارض الصحيح مسائل الشيوع والهبة في المرض وغيره
حصة من هذا العبد لك والموهوب لم يعلمكم حصته يصح له عند
فقتضاها فوجدها القابض وانفازا بده فوهبه للدين او
البائع ان الدراهم صحها بضعها النقص يصح لانه متاع لا يحتمل
القسم وكذا هبة الدراهم والدين ان اصدق يصح والا لا وهب
البناء لالارض يجوز الشيوع الطاري فيها لا يبطلها بخلاف الدهن
الاني رواية عن الثاني والشيوع الطاري في ائحة المجر كالقارن
تصدق بداره على امرائه وعلى ما في بطنها وهي حامل لا يجوز جاءت
به لاقل من نصف عام او لاكثر من عامين فليس ما في البطن
كالدار والبست والدرج ومن لا عليك بوجه من الوجوه ليكون
الصدقة كلها لها ولو قال تصدقت بها عليك وعلى عيالي ونفسي
وكذا لو قال تصدقت بها عليك وعلى الذي في هذا البيت ففتح
الباب فاذا ليس فيها احد ومثله ما لو قال تصدقت بها على اولادي
الصغار الثلاثة واذا بعضهم ميت وهو لا يعلم فالصدقة باطلة وان
كان يعلم بالموت جازت الصدقة كلها للميت وفي الوافات الاي
اذا وقع لمن يملك ولمن لا يملك بوجه من الوجوه فالاجاب بكانه
لمن يملك وعند ذلك لا شيوع فيصح واذا وقع الاي باب الشخصين
كل منهما مقيم يملك فالاجاب لهما فيمكن الشيوع من احد الطرفين
فمنع جوارها على قول من يجعل ما يغبى وهب نصيبه ما يبق كالدار
والارض والمكيل والموزون من غير شريك لا يجوز عند الكل او
من شريك لا يجوز عندنا خلافا لابن ابي ليلى وهب نصف عبيد
من رجل او ثلثه وسلمه يجوز لانه مما يحتمل القسمة وكذا لو وهب
عبيده من رجلين او رجلا من عبيدهما ومن اراد ان يهب
نصف داره متاعا يتبع منه نصف الدار بغير معلوم ثم يبداء
عن الثمن وهب ارضه فيه زرع او نخيل او نخلا عليه متاعا
وهب الزرع بدون الارض او النخيل بلا ارض او نخلا بدون الثمر

اذا كان
في الامر وجوه
فالاغلب

مطل
احكام الشيوع والهبة
في المرض

ظ
صالح

وهب البناء

وليس ما

وهب نصيب من الدار

في بيان
حيلة هبة
المتاع

لا يجوز لان الموهوب متصل بخبره اتصال خلقه مع المكان القلعة فقبض
احدهما غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة المتاع الذي يحتمل
القسم والهبة الفاسدة مضمونة بالقبض نص عليه في المصارفة وقطع
اليه الفاو قال نصفها هبة لك ونصفها مضاربة فهنتك بغير حصص
الهبة مع انها فاسدة لانهما متاع يحتمل القسم وهل ينبت الملك بالقبض
قال الناطق عند الامام لا يقيد الملك وفي بعض الفتاوى بالقبض ينبت
يقيد فيها فاسدا وبه يفتي ونص في الاصل انه لو وهب نصف ارض
من اخذ وسلمها اليه وباع الموهوب له لم يحد دل انه لا عليك حيث
ابطل البيع بعد القبض ونص في الفتاوى ما هو المختار والصدقة
الفاسدة كالهبة الفاسدة وما يلحق به احكام العجارة في ارض غيره
اقد تدار لامرأته في صفة وهي حزاب وعمرتها ثم مات عن هذه الدار
فان لم ادعى ان العجارة بينهما وهي امنا دارها وعمارتها ان
كان عمدها باذنها فالعجارة لها والنفقة دين عليها فتعزم حصة الاب
وان عمدها بخير اذ بها لنفسه فالعجارة ميراث ولها ان تعزم قيمة نصيب
من العجارة وسلمت العجارة لها ولو عمرتها لها بلا اذنها فلها فلا
شيء عليها من النفقة وهو متطوع فيه وكذا العجارة كدم زوجته وست
ابلاها وذكر العتابة عند دار امرأته باذنها فالعجارة لها والا
فتذكره **نوع** في هبة المريض وعينه وهب لا يجز في مرضه ولم
يسلمه مع مات بطلت الهبة لان كان وصية في هبة فيه الثلث
فهو هبة حقيقة فتحتاج الى القبض وهب المريض غدا ولا مال
له غيره ثم مات وقد باع الموهوب له لا ينقص البيع ويضمن ثلثه
بالسعاية وان اعتقه الموهوب له والواهب مدينون ولا مال له
غيره قبل موته جاز وبعد موت الواهب لان الاعناق في المرض
وصية وهي لا يعمل حال قيام الدين وان اعتقه الواهب قبل
موته ومات لا سعاية على العبد جواز الاعناق ولعدم الملك
يوم الموت وهب غيبا في مرضه ولا مال له سواء ثم رجعت الورثة
في الثلثين لا يبطل الهبة في الكل دل على ان الرجوع مقصور على الحال
والا تبطل في الكل للشيوع وهب المريض شيئا لا يخرج عن الثلث
يرد موهوب له ما زاد على الثلث بلا خيار وفي البيع بخير من
قالت لزوجه المريض ان مت من مرضك هذا فانت في حل
مهرى او قالت مهنري صدقة عليك بطل لانه مخا طرة وتعلق

نصف داره

احكام عارة ملكا
عمر دار امرأته

احكام هبة المريض

مطل
الحقوق في المرض وصية

قالت لزوجه
المريض ان
مت من مرضك
فانت في حل من
مهرى بطل

لا يجوز لان الموهوب

مطلبة
اذلمت فانت
برئ من الدين

ولو قال الطالب لمدوني اذا مت فانت بري من الدين الذي
عليك جاز ويكون وصية من الطالب للمطلوب ولو قال ان مت
فانا بري من ذلك الدين لا يبرأ وهو حي طرة كقول ان دخلت
الدار فانت بري مما لي عليك لا يبرأ قال لابنه الصغير اين مال
يذكر دم او بنام يترك دم او اذ ان يترك دم صار عليك وقال
ظهير الدين بنام يترك دم لا يكون عليك ولا اقرارا قال طنت
هذه الارض لك فاذهب فاخرجها فقبل الحن فزرعها فالان
للحن وان لم يقل قبلت لا يكون له قال لا اخذ وطعت عبيد منك
وهو حاضر حيث لو مديده ناله فقال قبضته جاز من غير قوله قبلت
وبصير قابضا عديم وقال الثاني لا يصير قابضا ما لم يقبض وان
العبد عايبا فقال وطعت منك عبي فلانا فاذهب واقبض قبضه
جاز وان لم يقل قبلت وبه نأخذ ولو قال هو لك ان شئت ودفع
اليه وقال شئت عن الثاني نعم انه يجوز دفع اليه دراهم فقال انفقها
ففعل وهو قرض كما لو قال اصرفها الى حوايجك ولو دفع اليه ثوبا
وقال اكس به نفسك ففعل يكون هبة لان قرض الثوب باطل
الهبة في مرض الموت هبة حقيقة في لو حلف لا يوصي فوطعت في
مرض الموت لا يثبت وكذا لو استترى قريبا في مرض موته غفر
عليه لان لها حكم الوصية لا حقيقتها قال لا اخذ وطعتك اليوم هبة
فوطعت اليوم ما به على رجل وامره بقبضها بتر وتومات الواهب
ولم يقبض الموهوب له لا يمكن من اخذه لانه صار ملكا للموت
علوي له مشاطعة فوطعتا قبل القبض من غيره وكله بالقبض
فانت قبل القبض لا يورث لان العلوي لم يملك قبل القبض
فلا يبع الهبة **الفصل الثاني** في الرجوع عنها وهب لاجنبة ثم
تزوجها الرجوع لاني عك والمنظور وقت الهبة والمحرمة بلا
رقم كالرضاع لا يمنع ولو زعم الموهوب له هلاكها صدق بلا عين
ولو قال الواهب العين هذا وانكره الموهوب له حلف المنكر
صدق الموهوب على الواهب وقال هذا عوض هبتك يكون
عوضا وتفسير العوض ان ياتي الموهوب له بلفظ يعلم الواهب
انه عوض هبة الموهوب له وهب لا اخذ ثم رجع للمواهب الاول
ايضا ان يرجع الزيادة المتقدمة كالولد نكاحا او سفاحا لما
يمنع ولا يرجع في الولد والجبل ان زاد حيزا يمنع الرجوع وان نقص

ظ
غايبا

مطلبة
هبة الوطيفة قبل
القبض لا يجوز
احكام الرجوع

المحرمة بلا رق
كالرضاع لا
يمنع الرجوع
عن الهبة ١٢

جندلا

حينئذ لا دأوى المريض حتى يبرأ او كان اعى فابصر بطل الرجوع
كتب القدر طاس او ضرب الحديد سيفا انقطع الرجوع بني الدار
على غير ذلك البناء وترك بعضها لم يرجع جعل الطام سينا ان البناء
على جاله يرجع وان زاد او اقلق بابا او حصصه او طينه لا يرجع
وان هدم البناء يرجع في الارض ولو استهلك البعض له ان
يرجع في الباقي حتى له على مملوك وصية دين فوطعت الوصية
للصحة ثم اراد الوصي الرجوع في ظاهر الدار والى ذلك وعن محمد
المنع منه ولا رجوع في الصدقة وهب بجوارزم محلا فذهب به
الى جزار ليس له الرجوع وفي العيون ان قيمة العين فيها على
السوا يرجع وان اكثر في مقام النقل من مكان الهبة لا يرجع
فقد الثوب الموهوب انقطع حق الرجوع وان غسل لا و في
الامالي القصار كالغسل لا يمنع وان قبض لا يرجع اذا كان
يدين في العين وهب عبدا كافرا واسلم في يد الموهوب له او
علمه القيد ان او الكتابة لا يرجع ذكر الناطق عن هشام انه
ان علمه الحيز او الكتابة يرجع وان هلك العوض يرجع بمثله
او قيمته وان استحق العوض فقد ازدادت الهبة لم يرجع
استحق نصف العوض لم يرجع في نصف الهبة لكن يرد ما
بقي ويسترد الهبة وهب شيئا ابتداء لا عوضا فلكل الرجوع
غرض في بعض هبته بان كانت الفاقوضة درهما منه فهو
منه في حق الدرهم ويرجع في الباقي وكذا البيت في حق الدار
حمل الموهوب الى موضع اخذ لا يرجع هذا اذا كانت القيمة
مكان المحل اكتم وان استويا قيمة له الرجوع وقد ذكرناه و
في التفريق لو انفق في محلها لا رجوع في الاقوال قال
السعدي اذا كانت الموهوب شيئا لا محل ولا مؤنة لها حمل
الى بلد لا يغير سعرها او استوى فقيها ثم غيّر فلو اسب
ان يرجع كما لو غلب في بلدتها **الفصل الثالث** في الخط والاباة
والطال مال رجل شيب دابة وهي ضعيفة فاصلاها ابان
ثم اراد المالك اخذها واقتر وقال قلت حين التحلية
من اخذها فله او انكر ذلك ويبرهن عليه الاخذ او سخط
ونكل المالك فني للواحد سواء كان حاضرا سمع قول المالك
ام لا فقال الصدور وهو اختيارنا فمن ارسل صيدا وان

الرجوع في الصدقة

كلها

احكام الهبة في الخط والاباة

مطلبة
سب دابة واخذ الآخر
داخلا

اختلفوا في القول للمالك وان لم يكن ذلك حين خلاها وهذه اذا كان
قال جماعة معينة من اخذها منك فزى له الا اذا اعمى بها خطاب جماعة
فلما لك اخذها بلا خلاف قال لا اخذ ادخل الكرم واخذ من الغنم
واما ياخذ عقودا قال الفقيه لا لا اخذ قدر الشيع ولو قال خذ من البئر
ياخذ منوين قال اذنت للناس في ثمرى ومن اخذ سينا فهو له
فبلغ الناس فاخذوا جاز اخذ سينا الى مسكن فلم يجد فيه
بالبحر ان سنا دفعه الى مسكن اخذ وان سنا صدقة الى حاجته
لانه لم يجره عن ملكه حتى قوموا الى طعام وفرقهم على اصفية ليس
لاهل هذه الجوان ان يتناولوا اخوان اخذ نوع اخر انت في حل
من مالى فهذا على الدراهم والدنانير وان اخذ فاكهة او ابلا او عينا
لاجل قال لا اخذ انت في حل مما اكلت من مالى او اخذت او اعطيت
حل له الاكل والاخذ والاعطاء قال طلقى من كل حق هو لك على ففعل
وايداه يدى عبد الثاني فيما علم وما لم يعلم وعليه العتوى اذا
الابن او عن الحقوق المجهولة جاز يعوض او يدونه قال جعلت
في حل الساعة او في الدنيا يدى في الساعات كلها وفي الدارين
قال لا اخذ لا اصابك ولا اطلب منك شيئا من مالى ففعل ففعل
ليس في قال تراجل كدوم وله عليه دين سدا ولو قال هم عديان
مدراجل كدوم سدا عزماء ولا يدخل تحت الاجارة الطويلة وهب
ايه وسلم لم يرجع واعقرها لم يرد العتق لعدم صحة الرجوع بلا قضاء
وعن الثاني يجوز تصريف الموهوب له بعد الرجوع ما لم يملك ينقض
اذ قبل الحكم الموهوب باق على ملك الموهوب له فيصح تصريفه لان
تصرف الواهب المتصدق استقال المتصدق عليه بالصدقة فاذا
قال لم يجر حتى تقضى لانه هبة مستقلة وكذا اذا كانت الهبة لذي
رحم كرم وكل شيء لا تقضى الحاكم اذا اخصها اليه فهذا حكمه وكل
شيء يقضى لو اخصها اليه فاقاله الموهوب له فزى اقاله الواهب
وان لم يقضه فالاقالة في حقيقة وفيها معنى بملك مبتدأ فيها لا
يقبل الفسخ والافساح الحاكم بعد حقيقة فيحل لمجازه وهو التملك
المبتدأ فلا يفسخ قبل القبض فاذا عمل حقيقة فالفسخ لا يحتاج الى
القبض فيجوز الى ملك الواهب بلا قبض ولا بد منها لا يمنع الرجوع
فيها ولا يرجع في ولدها وعن الثاني انما يرجع فيها اذا استغنى
الولد عنها وعن الامام ان الولادة تمنع الرجوع فيها والرجوع

مطلب
الاراء عن الحقوق
المجهولة جاز

فيها بلا قضاء

فيها بلا قضاء في مرض الموهوب له يعتبر من الثلث وان بقضاء
ممن الكل اذا سلمه الى الواهب والرجوع بقضاء او بغير قضاء ففسخ
عند محي في رواية الجامع وفي رواية الاصل عقد مبتدأ اذا كان بلا
وقضاء وعلى قول الثاني هو فسخ بكل حال علمه اذ يفسخ بطل حق الرجوع
والمستغنى عن محي علمه عينا القدران او الكتابة او عملا اخذ له الرجوع
في قولهم اراد محي بقوله في قولهم سوى قوله وذكر لفه اصلا كل ما
زاد اصلا حاصلا في العين بطل حق الرجوع وما كان لا يفعل
او غلاء سوى له الرجوع لان الزايد بفعله كزيادة صبغ في الثوب
زيادة معنوية تبدل الاعراض لاجلها ولا كذلك الزايد لا يفعل
اخذ وقالوا حق الرجوع حق اذنت الشارع لفوات غرض وهو
العوض فلا يوثق في قطعه الا زيادة لها عين قائم متصل بتقدير الفسخ
بسبب حكم الرجوع ويصير المحل كالملاك للزيادة ولو نقط الموصوف
ينقطع حق الرجوع وتعتبر رصيفا فثبت عند الموهوب له كبره ثم
صار شيئا فاراد ان يرجع فيه وفيه الساعة اقل من قيمة يوم
الهبة ليس له الرجوع لانه زاد ابتداء وانقص بعد ذلك وحين
زاد سقط حق الرجوع فلا يعود بعد ذلك ايراد الرجوع وقال
كبره عندي وزاد ضيفا فانكده الواهب وكذا في كل زيادة منبوبة
امثا البناء او الحياطة او غيرها القول للموهوب له قال بصدقة
برها على واذنت لي في قضائها فقال الواهب لابل قبضتها بعين اذني
فالقول للمصدق قال وهب لك والذي لهذا الشيخ وقبضتها بعد
ولو قال قبضتها في حيوة والعين في يد الذي يدعي الهبة فالقول
للوارث قالت لزوجها تصدقت عليك بالالف على ان لا تنس
على اولادك زوج فقبل ثم تزوج فلما رجوع في الف الف رجوع الواهب
في هبته وكانت الهبة متاعا يحل الفقة يجوز قالت لزوجها
وهبت مدي منك على ان كل امدة تتزوجها على جعل امدها
بيدي فقبل الزوج من ساعة جازت وللزوج ان لا يجعل امده
امدة بيدها وان لم يقبل الزوج بطلت الهبة وهبت مديها
على ان يحسن اليها ولم يحسن كانت الهبة باطلة كالهبة بشرط
العوض قال لها ابرائني عن مديك حتى اهب لك كذا فابداه ثم ابى
الزوج ان يهب ما قال فالمرء عليه كما كان والهبة بشرط العوض
يشترط بشرط الهبة ابتداء حتى لا يقع فيها كحل الفقة ولا يشترط

احد

مطلب
نقطة المصحف للرجوع

مطلب
في دعوى الزيادة المتولدة
بالقول للمواهب اما البناء
او غيره القول للموهوب له

مطلب
وهبت لزوجها بشرط
عدم الشرطي او عدم
الزوج

في البيع بالبيع لا يكون حكم بصفة البيع وتقصير الوقف ولو كان
 بيع بغيره جازاً صحى كان حكم بصفة البيع وبطلان الوقف وان
 اطلق الغير الوارث لا يكون ذلك نقصاً للوقف اما اذا بيع الوقف
 وكل بصفة قاض كان حكم بطلان الوقف والتصدق بغيره الصيغة او
 من التصديق بغيره اذا اراد الاجازة عن ملكه فوقفها اولى من التصديق
 بغيره لانه انفع للفقراء وان اراد ان يخرج داره من ملكه قال لا فضل
 ان سعيها وبصدق بغيرها على الفقراء من ان يجعل غلتها وقفاً عليهم
 لانها تكون مذبلة لعدم من يقوم عليها وذكره شمس الاسلام اقتصر
 الواقف واحتاج الى الوقف برفع الى الحاكم حتى يفتح ان لم يكن سجلاً
 وهذا ظاهر على مذهب الامام فاما على مذهبهما فيصح ايضاً لوقوعه
 في فضل مجتهد وهذا كله بناء على ان حاصل الوقف ما اذا قال لا ابيع
 هو ابقاء العين والتصدق بغيره قبل هذا يدل على عدم جواز الوقف
 كما طعن بعض العلماء انه مذهب لان الغلة معدومة فلا يصح الا تطبيق
 الوصية وما صح عن شريح انه قال جاء الشارع ببيع الجيس وليس
 كذلك والحق ما قاله شمس الاثمة الاضافة والوصية ليست بشرط الجواز
 عنده بل بشرط اللزوم لانه جعله حائلاً على ملكه صرف المنفعة الى
 الجهة المسماة كالتعزية عند الزمة ومعنى الجواز جواز صرف
 الغلة الى تلك الجهة وقال معنى الوقف ازالة العين عن ملكه الى
 الله تعالى وجعله محبوساً على ملك الله به وجعل نفعه للعباد وهذا
 جائز بدون الوصية ايضاً وتفسير الوصية ان يقول جعلت اراضي هذه
 صدقة موقوفة مؤبدة واوصيت به بعد موتى والوقف المباشر في
 المرض كالمصاف الى ما بعد الموت في اختيار الطي وى لان التصرف
 الواقع في المرض كالمصاف الى ما بعد الموت وبديل ان يتبع
 المريض وان لم ينفذ الى ما بعد الموت يعتبر من الثلث واختار
 الرضا ان المباشر في المرض كالمباشر في الصحة عنده لا يلزم
 ثم اختلف في معنى عدم اشتراط الامام الثاني التأييد قبل المرد
 به انه ليس بشرط اصلاً لو وقف على اولاده جازاً فذا التقصوا
 عاد الى ملكه ان كان حياً الى ورثته ان كان ميتاً وقبل التأييد بشرط
 بالاجماع لكن عنده ثبت مجرد قوله وقفت بلا اشتراط والنقص عليه
 لو وقف على اولاده فنجد انقراضهم بصرف الغلة الى الفقراء وعند
 محمد لا يثبت التأييد بلا نص عليه بان جعل اخذه لا ينقطع ابداً كالفقراء

بشفا

اقتصر الوقف
 واحتاج
 الى الوقف

والشروع فيها

والشروع فيها لا يحتمل القسمة لا يمنع صحة بلا خلاف وفيها يحتمل الخلاف
 على قول الثاني لا يمنع لان القسمة من تمام القبض واصل القبض عند
 ليس بشرط وكذا تمام ولو وقف جميع ارضه ثم استحق نصفه اوز ربعه
 بطل عند محمد لانه علم انه وقف مشاعاً وان استحق نصفه عين لا يبطل لعدم
 الشيوع وضار كان وقف دارين فاستحق احدهما ومشاع بل اخذوا
 بقول الثاني وجازا اخذوا بقول محمد في هذا فخرج الفقيه على قول الثاني
 فقال ارض بين رجلين وقف احدهما حصته ثم اقتضا فوقع نصيب
 في موضع آخر لا يجب عليه ان يفتتاً بئناً بالقسمة علم ان الوقف ما وقع
 في حصته ولو وقف في وجه سماءه لم يملك الارض لم يجز وان اجازة المالك
 عندنا خلاف للثالث في ذكر القاض ان الصحيح ان حكم الحاكم لا يرتفع
 الخلاف وللمحكم ان يبطله وقف على جهة بعد موته وقفاً صحيحاً ان يرجع
 لانه وصية ولموصى ان يرجع عنها قال اذا جاء عذر فارتضى هذه صدقة
 موقوفة او قال ان ملكك هذه الارض فهي صدقة موقوفة لا يبيع الوقف
 لانه لا يبيع بتعلق كل ما يحلف به والوقف مما لا يحلف به فان دفع التذلل لانه
 مما يحلف به ان كانت هذه الارض في ملكه فقد وقفها ان كان كذلك
 صح الوقف والا لان التعلق بالكاين يميز وقف المريض في مرضه
 يجوز من الثلث الا ان يحذف الورثة ويجوز تقدير ما يخرج من الثلث وما
 اجازة والباقي يبطل الا ان يظهر للميت مال منفذ في كله اذا خرج من
 الثلث فان باع من الكل حصته قبل ظهور مال آخر ثم ظهر لم يبطل
 البيع ويجوز القيمة فيشترى بذلك ارضاً ويجعله وقفاً على جهة الاولى
 قال اراض هذه صدقة موقوفة بعد موتى ولم يزد عليه لا يجوز ولو
 قال اراض هذه صدقة بعد موتى بصدق عينيها او بتمها بعد البيع قال
 اراضني هذه صدقة موقوفة على ابن فلان فان مات ففعل ولي ولي
 ولد ولي وشيع ولم يحذف الورثة فهي ارث بين كل الورثة ما دام
 الابن الموقوف عليه حياً فان مات صار كله للسل وقف ارضه في
 مرضه على ولده وولد ولده ولا مال سواه فثلثها وقف على ولده
 فلما يوقف على اجازة الورثة والثلثان للورثة ان لم يجزوا وان اجازوا
 فبين الصلح وولد الولد على السواء وقف ارضه في مرضه وهو يخرج
 من الثلث فثلث المال قبل موته وصار لا يخرج من الثلث ان تلف
 المال بعد موته قبل ان يصل الى الورثة فثلثها وقف وثلثها للورثة
 وقف ارضه في مرضه على بعض ورثته فان اجاز الورثة فهو كما لو قالوا

لأنه لا يرجع

في وقف
 المريض
 يجوز من الثلث

في الوصية لبعض ورثته والآفاق كانت تخرج من الثلث صارت
 الارض وقفاً فان لم يخرج مقدار ما خرج من الثلث بغير وقف
 لم يقسم جميع غلة الارض ما جاز فيه الوقف وعالم يخرج على فرائض
 الله مادام الموقوف عليهم او احد منهم في الاحياء فاذا ماتوا كلهم
 يصرف غلة الوقف الى الفقراء وان لم يوص الوقف الى احد
 من ورثته ولو مات احد منهم من الموقوف عليهم من الورثة وبني
 الاحزون فان الميت في قسمة الغلة مادام الباقيون من الموقوف
 عليهم احياء يجعل كانه حي فيقسم ثم يجعل سهم ميراثاً لورثته الذين
 لاحقة لهم من الموقوف **في** فيما يتعلق بالشرط في الوقف بشرط
 الكل او البعض لنفسه مادام حياً وبعد له للفقراء بطل الوقف عند
 محله وهلال نفقات معنى القربة بازالة الملك الى الله تعالى وقا
 الثاني يصح اعتبار الابداء بالانتها فانه يجوز على وجه ينقطع فيجوز
 الى ملك المالك وشايع بلخ اخذوا بقول الثاني وعليه الفتوى
 تدعيها للناس في الوقف ولو شرط بعض الغلة لامهات اولاده حال
 وقته ومن حيث منتهى نفذ وقسط لكل منتهى في كل عام قسطاً حال
 حيوة ومات جاز بخلاف وقال محمد عتق بعد موته فاشترط الغلة
 لمن في تلك الحالة كانت اطرافها على الاجانب فيجوز في حال الحيوة وان
 كان بشرط نفسه لكنه جاز بتعاطل الوفاة كما اجاز الامام اذا
 وقفت حال حيوة وبعد فمات وجعل حال الحيوة بتعاطل المات
 وقف مؤبداً واستثنى نفسه وعياله فحذاه الاتفاق منه مادام
 حياً جاز الوقف والشرط عند الثاني فاذا انقضوا يصرف
 الغلة الى المساكين وقف على فلان او اقربا به باعيانهم جاز ماداموا
 احياء واذا انقضوا رجع اليه ان حياً والى ورثته ان ميتاً وقف
 بشرط ان يأكل ويؤكل من اكل مادام حياً ثم بعده على ولده
 وولد ولده ونسبه ابداً ما تاسلوا فاذا انقضوا فحق الميراث
 جاز عند الثاني ولم يكن وصية لان الولد يأكل من مال الله م
 لو شرطه ان يأكل من وقفه مادام حياً فمات وعنده معايلق و
 رثت من الغلة يرد الى المصروف ولا يأكل الوارث وان ترك
 حياً يأكله الوارث ولا يرد الى المصروف والحاصل ان كل مال
 لا وصية ان يتخذ من التركة ويورثه الوارث بعد موت الواقف
 الى الوقف لانه لم يملكه فلا يورث وكل مال يملكه الوصي ان يتخذ لا يورثه

وقف بالشرط

مطل
يجوز الوقف على جهة
ينقطع وعليه الفتوى

الفتوى على قول
الثاني

الى ملكه كبره

الى ملكه كبره املكه فيكون لورثته واخذ المعاليق والزبيب
 شايع للوصي اتخاذا البتة جذاً او اذا شرط ان يستبدل بالوقف في
 ساء الواقف مثل ذلك ويكون وقفاً مكانه ذلك والوقف والشرط
 جاز ان عند الثاني وكذا اذا شرط ان يبيع ويشتري بثمنه ما يكون
 وقفاً وعند محمد وهلال جاز الوقف لا الشرط لانه على تمام زوال
 الملك الى الله م على التأييد فتم الوقف بشرط فبقى الاستبدال بشرط
 فاسد فيبطل الشرط **الفصل الثاني** في نصب الموقوف وما يملكه
 او لا طالب التولية كطالب القضاء لا يولي بالنقض مات الموقوف
 والواقف حي فالتدري في النصب الى الواقف لا الى الحاكم وبعد موت
 الواقف الدري الى وصيه لا الى الحاكم وان لم يكن وصي فالدرى لا
 الى الحاكم لان العين وان زالت بالوقف عن ملكه حقيقة فهو باق
 على ملكه حكماً بأشارة قوله ومصدق تجارية الى يوم القيمة وانما يوصف
 صدقته بالردوام اذا حدث الحاصل على ملكه وجعل لها نصفاً جازياً
 فذل اشارة النصف انها مبقاة على ملكه ولو كان على ملكه كان
 النصف اليه كذا هنا وفي الاصل اطام لا يجعل القيمة من الاجانب
 مادام من اهل بيت الواقف من يصلح لذلك فاذا لم يجد فيهم من
 يصلح ونصب من غيرهم ثم وجد فيهم من يصلح صدقته عنده الى بيت
 الواقف وفي حكم الوصاية والتولية لو لم يكتب جهة الوصاية
 والتولية لا يصح وان كتب انه وصي من جهة الحاكم ولم يسم القاض
 الناصب والذى ولاه جاز لانه صارت الجهة معلومة ويمكن الوقف
 عليه بالنظر الى التاريخ ولو كتب انه وصي من جهة الشارع لا يجوز
 وعلى هذا اذا احتج الى كتابة القضاء في المجتهدات كالوقف و
 اجارة المتاع وكتب فيه وقض قاض من قضاة المسلمين جاز
 مات القيمة فاجتمع اهل المسجد وجعلوا رجلاً قاضاً بعد الحاكم
 فانفق في المسجد المعروف فاختلفوا في جوازهم والمختار انه يجوز
 ولا يضمن ما انفق من مال المسجد على المجتهد وان مات القيمة وقضى
 الى احد فوصى القيمة بميزة القيمة وهذه المسئلة دليل على ان للقيم تقويض
 امير الى غيره عند الموت بالوصية لانه بميزة الوصي عند الموت
 للوصي ان يوصي الى غيره ولو اراد اقامة غيره مقامه في حيوة وصية
 لا يجوز الا اذا كانت التفويض على سبيل العموم الموقوف عليهم اذا
 نصبوا متولياً جاز والاولى الرفع الى الحاكم والمتأخرون قالوا لا

احوال نصب الموقوف

لا يجعل القيمة من الاجانب

مطل
لقيم تقويض امر الميراث

عدم الرفع الى حكم الزمان والواقع انه لا يجوز نصب المتولي الا للحاكم فلا بد
فيه من القضاء وحضور الموقوف عليهم حال النصب لا يشترط محلا في مال
جعل وصيا للصبي حيث يشترط حصة الصبي بشرط في الوقف الولاية لنفسه
واولاده في غزل القيم وما هو من انواع الولاية فاحذر من يده الى
المتولي جاز وان لم يشترط الولاية لنفسه واحذر من يد المتولي قال
محمد لا ولاية للواقف بل الولاية للقيم وكذا لا ولاية لوصية والولاية للقيم
وقال الثاني الولاية للواقف وله عزل القيم حال حيوة فادامها الوقف
بطل ولاية القيم بناء على مثلثة التسليم الى المتولي فعند الثاني الوقف
والشرط صحيحان الا عند محمد وهلال وان جعله قيدا حال حيوة وبعد مائة
في بصير وصيا وشايج بل اختاروا قول الثاني والصدرا اختار قول
محمد ولو اراد الواقف عزل القيم ان كان شرط في حال الوقف ان لا
العزل له ذلك والا لا وقد ذكروا ان عمر رضي الله عنه في وقفه ان
ياكل المتولي منه بالمعروف وان يוכל صدقائه غير ممتول وعي رضي
عنه لم يمتثل للمتولي شيئا دل ان الاستثناء وعدم سواء والمتولي ان
ياكل بالمعروف كما ان الامام والوصي ياكلان من بيت المال والنفقة
اداعل ولا يؤكل من ليس في عياله الا اذا شرط الواقف كما شرط
الفاروق فلو جعل الحاكم للمتولي دة يارده جاز اذا كان قد اراد
المثل وليس للمنفذ على القيم ان يتصرف ولو نصب خادما في المسجد
ليس له ان ياكل منه الا اذا شرط الواقف وقف ولم يشترط الولاية
لنفسه او لغيره قال هلال الولاية اليه وقال قوم لا يثبت له الولاية
بل شرط لنفسه قال مشايخ الاشبه ان يكون هذا قول محمد لا يثبت
التسليم لما كان شرطاً عنده وبه ينقطع ولا يثبت وقال ابو الليث يثبت
الى المتولي ينقطع ولا يثبت عند محمد فلا يملك عزل المتولي اذا لم يشترط
حال الوقف ولا يثبت العزل لنفسه وقال الامام الثاني يملك به شرط او
واذا كان الواقف في غير مأمن وقد شرط الولاية لنفسه يخرج الحاكم
عن الولاية وينزع عنه وكذا الواجب عنده من غلة الوقف ما يكفي
للمعاشرة والوقف يحتاج اليها وامتنع الواقف عنها يأمره الحاكم بالعمدة
فان فعل فذاك ولا ينزع عنه وان كان شرط ان لا ينزع عنه احد
فالشرط باطل بخلاف الشرع اذا اطاق الحاكم نازله لمصلحة الوقف فان كان في
نزع مصلحة يجب عليه احذاج دفعاً للصنعة عن الوقف وان جعل الواقف
الولاية لرجل له ذلك وله نزع وان شرط ان ليس له احذاج القيم

فيما اذا اراد
الواقف عزل
القيم ١٢

مطل
اكل الوصي بالمعروف
من التركة والموقوف
من مال الوقف

مطل
الواقف كان غير
مأمون خرج
الحاكم

بطل لانه

بطل لانه مخالف للشرع لان العوامة وكالة والوكالة ليست بلازمة ولو جعل
الولاية اليه في حيوة وبعد مائة جاز وكان وكيل في احيوة ووصيا بعد المات
وقف واشهد وكتب الصك وقرئ عليه وقرئ عليه لا يقبل قوله
وانما يجب لا يعرف اللغة التي كتب الصك يقبل قوله وان شهدوا انه قرئ
عليه بلغته وفهم كل ما فيه لا يقبل قوله ايضا وكذا في البيع والاجارة اذا قل
البايع والاشد لم اعلم المكتوب في صك البيع والاجارة قال لها جازها
اصح دارك وفقا بشرط انك اذا اخطت ببيعها وامرت ان يكتب كذلك
فاطلق الكاتب في الكتاب ولم يذكر بشرطها ان قرئ عليها الكتاب
ففهمت معانيه لا يقبل قولها وان لم تفهم معناه يقبل قولها كما في المسئلة
السابقة وهذا كما اتينا في على قول محمد ان الوقف يبطل بالشرط واما على
قول الثاني فالوقف صحيح والشرط باطل فلا يثبت في التعريف اراد ان يقف
جميع ماله في قرية كذا فامر بكتابة الصك فبعض القطع والكبر ثم
قرئ عليه الصك وكتب فيه وقف كلها من الضياع في قرية كذا
هي كذا وكذا قطعاً وبذكر الحدود ولم يقرأ عليه القطعة التي فيها
المكات لم يصر وفقاً الا اذا قال الواقف اردت كل مالي في تلك القرية
المذكورة وتلك القطعة معلومة وقف صيغة له وامر بكتابة صك الوقف
فقط الكاتب في حين واصاب في حين فاحذر ان اللذان اصاب
فيهما ان كان في تلك النواحي لكنه بينه وبين الحدود كثرتم وارض او
دار للغير يصح الوقف لانه غاية وقف ملكه وملك غيره مح في ملكه
ان كان الحدان اللذان غلط فيهما لا يوجد في ذلك الموضع فالوقف
باطل الا اذا كانت الضيقة مشهورة مستغنية عن التحديد للثبوت فيجوز
الوقف ح وقف ارضاً او داراً ثم اراد ان يستبدل مكانها ارضاً
له احدى او داراً احدى ان شرط في حال الوقف المناقلة يجوز
له الاستبدال والا لا اراد القيم ان يبيع على الارض الموقوفة خوشت
ليتغلبها بالاجارة ليد له ذلك لان استغلال الارض بالزرع
اليهم الا اذا كانت الارض متصلة بالمصدر وغلة الخواصت لو بنيت
يكون من ارض خالصة يزرع فيها اكثر له البناء لانه انفع وعن محمد
ما هو اعلى من هذا وهو ان ينع الواقف لوقف ريعها وللقيم ان
يسعها وينتري بغيرها ارضاً احدى ريعها اكثر نفعاً للفقراء فيجوز
استبدال الارض بالارض صرف القيم وراهم الوقف في حاجة ثم
انفق مثلها في الوقف يبداء عن الصمان ولو خلط دراهم الوقف

فبما يعرف اللغة التي
كتب بها الصك

وقف
جميع ماله في هذه القرية

في وقف ملكه
مع ملك غيره

والخاص لا يقع في جوار

بدراهم نفسه ضمن الكل والوقف لو على قوم مخصوص لهم نصيب المتوفى
 بلا استطاع رأى الحاكم اذا كان موسومين بالصلاح والعفة كما
 يملك اهل المحلة نصيب المتوفى والقيم في المسجد بلا استطاع رأى
 الحاكم وقال الصدور لا يملكون في المستلذين بلا استطاع رأى الحاكم
 وما انفق هذا المتوفى من اجرة الوقف لا يضمن لانه لما اخرج الوقف
 وهو ليس بمتوفى وكانت العلة له لانه صار غنيا صبا فيكون متنفذا
 من مال نفسه فكيف يضمن ذكره الظهيرى وكذا ذكره القاضى لكنه
 قال الاولى ان يرفعوا الامر الى الحاكم حتى ينصب متوليا قالوا
 في زماننا الاولى عدم الرفع الى القاضى لظهور الاجماع الفاسد
 من العضاة ومع هذا ليس لاهل المسجد نصيب المتوفى والقيم بلا
 استطاع رأى الحاكم بشرطه ان لا يواجره واليه فان اجره من
 خارج عن الولاية ولا يدفعها مضافة فان فعل فهو خارج عن الولاية
 وذلان يكون واليه او شرط وقال من نازع في هذه الصدقة
 متوليا او قال من نازع متوليا في ابطال هذه الصدقة فهو
 خارج عن هذه الصدقة يجوز ان يعمل على حب ما شرطه الوقف
 المتوفى عن جهة الحاكم امتنع من العمل ولم يرفع الامر بغزالف
 الى الحاكم لا يخرج عن التولية وان امتنع عن تقاضى ما على
 المتقبلين لا ياتر فانه هرب بعض المتقبلين بعد ما اجتمع عليه
 مال كثير بحق القبالة لا يضمن امر المتوفى المؤذن بان يحرم
 المسجد باجر معلوم كل عام حتى اذا كان قد راجع المثل او زيادة
 يتعاقب فيه احتاج حال الوقف الى خادم يفتح الباب ويكنس
 فاعطى المتوفى حجرة منه ليقوم بهذا الامر الى رجل بطريق الاحارة
 جازا آية القيم الوقف من نفسه لا يصح وكذا من عبده ومكاتبه
 قيم الوقف انفق من ماله في الوقف ليجتمع في غلته له الرجوع
 وكذا الوصى مع مال الميت ولكن لو ادعى لا يكون القول قوله
 والمخلص من ذلك ان يبيع الخبز مثلا من اخر ثم يشتره للوقف
 المتوفى اذا انفق من مال نفسه ليجتمع في مال الوقف له ذلك
 فان شرط الرجوع يرجع والا لا يشتري بمال الوقف داما ثم
 باعه يجوز **الفصل الثالث** في صحته وفساده وفيه
 وقف النطق والشايع ان وجدت صلتى فلكه على ان انصدق
 بهذه الارض على ابن السبيل فوجده ان يقفه على من يجوز

لا ريب ان الوقف
 ولا يخلو المحل
 نصيب المتوفى

الطرح الفاسد
 في قضاة زماننا

مطل
 احتاج الوقف الى خادم

مطل
 اشترى دارا بالوقف
 وباعها جاز

مطل
 في صحة الوقف
 وقف الفقير والتابع
 ان وجدت صلتى

له وضع الزكوة

له وضع الزكوة فيه ولا يجوز على من لا يجوز له زكوة ماله لان
 هذا انذار فيعتبر بايجاب الله به وان وقف على ولد جاز والذرة
 باق ان مات من مرضى هذا فارضى هذه وقف فبها من مرضه
 وبيع ارضه جاز وان مات من مرضه هذا لا يكون وقفا ان تعليق
 الوقف بالشرط لا يصح ولو قال اذا مت فاجعلوا ارضى هذه وقفا
 يجوز كما لو قال ان دخلت الدار فارضى هذه وقف لا يجوز ولو
 قال ان دخلت الدار فاجعلوا ارضى وقفا يجوز قال الرضا
 القدورى تعليق الوقف جائز وقف على انه بالخيار ثلثة ايام
 فالوقف باطل عند هلال وقال الثاني الوقف صحيح والشرط باطل
 ولو قال جعلته مسجدا على ابنى بالخيار فالخيار باطل وصار مسجدا
 فلو له هذه صدقة نذر فيصدق بعينها او ثمنها على الفقراء وان قال
 وقف او قال وقف على الفقراء او موقوفه كان وقفا ولو زاد
 على الفقراء بان قال صدقة على الفقراء فيكون وقفا في الالفاظ
 الثلثة وهذا الاشكال على قول الثاني وكذا على قول هلال لانه
 زال الاحتمال بالتخصيص على الفقراء واذا نص على التأييد بان
 قال ارضى هذه صدقة على الفقراء مؤبدة جاز الوقف عند جميع
 محمدي الوقف وكذا في الالفاظ الثلثة الا ان التسليم الى المتوفى
 شرط عند محمد وبه اخذ البعض لا عند الثاني وبه اخذ الجمهور
 والجواز من متوفى ثلثة للوقف والاختلاف فيما اذا لم يوصف الى
 نفسه الموت هذا اذا لم يقف على انسان معين فان وقف
 عليه بان قال ارضى هذه موقوفه على فلان او على اولادى
 او قرابتي وهم يحصون لم يجز وان زاد لفظ الصدقة بان
 قال ارضى هذه صدقة موقوفه على فلان او ولدى او قرابتي
 وهم يحصون او لا يجوز والعلة له ما دام حيا وبعد موته
 للفقراء قال ارضى هذه صدقة سبيل ولم يزد عليه لا يصير
 وقفا الا ان يكون من قوم لفظ السبيل عندهم الوقف المؤبد
 سبيلية ولو قال وقفها او جبتها او سبيلها او حرمتها او هي
 موقوفه او محبوسة او محرمه لم يصح وان قال هذه الالفاظ
 لا انسان بعينه بان قال هي وقف لك خاصة الخ فذلك لا عند
 الثاني فانه عليك منه فيسقط التسليم وقوله وقف او جبت باطل
 بشرط في اصل الوقف الاستبدال او البيع وشرطا اخرى بتمنها

في بطلان تعليق
 الوقف بالشرط
 اختلاف ١٢

مطل
 نذر عينا ان شاء تصدق
 بعينه وان شاء فصدق

مع الشرط والوقف عند الثاني وعند محمد وهلال الوقف جائز
 والشرط باطل وذكر القاضي قوله مع الثاني وعليه الفتوى لأن
 الوقف يحمل الانتقال من أرض إلى أخرى غصب غاصب أرض
 الوقف وأجرى عليها المالك ما رجا بغير قيمتها وشترى بالقيمة
 أرضاً أخرى ويكون وفقاً لمكانها وكذا إذا قلنا نزلها أو صار
 مجال لا يحمل الزراعة بأية أو لا يفضل من مؤنتها وصلاص الوقف
 في المناقلة بأرض أخرى بفعل وان قال الواقف على ان اشتري
 بثمنها أرضاً أخرى اذا احتاج الى ذلك صح استثنائها لأن الأولى وان
 نعت للوقف قيمتها يقوم مقامها في الحكم ولا يحتاج الى وقف المشتراة
 كالعبد الموصى بخدمة اذا قتل خطاءً واخذ قيمته واشترى عبداً
 آخر يتعلق به حق الموصى بالخدمة من غير تجديد الوصية ثم ليس
 له الاستبدال الثانية بالثالثة لأن هذا الحكم ثبت بالشرط وجد
 في الأولى والثانية ولو وقف بشرط ان يبعها ويصرف ثمنها الى حاجة
 لا يصح الوقف في المختار ولو شرط ان يبيعه ويجعل ثمنه في وقف
 افضل منه ان رأى الحاكم بعه اذن له فيه وقد استثنى ان الوقف
 على ما يكلم به لا على ما كتبه الكاتب فيدخل في الوقف المذكور
 وغير المذكور في الصك اعني كل ما تكلم به وقف احكام تابعة
 لغيرها يجوز ان كانت الحمام في البراج او ان الوقف في يد خليفة
 جاور جل يصك فيها خطوط الامية الاجيلة والحكام المشاهير امرها
 وقف على كذا او وجد لوح بخط قديم مضروب على باب الحائض
 او على باب المدرسة بان كذا على كذا وقف لا يقبل لأن الشرع
 قصر الحجة على البيعة او الاقرار او النكود ولما اختلف في الوقف
 ان يكون باقياً على مزارع أو على حق الزكاة بالشرايع والخطاير
 من هذه الجبل قد برر في بعض النسخ بالكتابة ثم يبدله
 غير ذلك ويجعل وفقاً وتكتب علامة ثم يفتح او يستحق واليد
 لدى اليد من خبر الحجة فلا يصح عليه ملكه بما ليس بحجة **نوع** فيما
 يصلح للوقف عليه وما لا يصلح وقف ما لا يلبس القناطر واصلاح
 السوارع أو لبس السقاية أو حفرة القبور أو لشراء الاكفان
 للفقراء من المسلمين لا يصح خلاف الوقف على المساجد طرقات
 العادة بالثاني دون الاول وقف داره على فقراء مكة او
 فقراء قرية معلومة ان كانوا لا يحصون لا يجوز في الحيرة

وعليه الفتوى

مطلوب
وقف الحمام بجوز
تقاً لبرجه

مطلوب
حائضت عليه خط
الوقف او في يده
صك الوقف
مطلوب
جوز الشهادة
بالشرايع

وقف مالا لبناء

وبعد الامان

وبعد الممات لأنه مؤبد وان كانوا يحصون يجوز بعد الممات لأنه
 وصية والوصية لقوم يحصون يجوز حتى اذا انقضوا صار ميراثاً
 منهم وان في الحيرة لا يجوز وقف أرضه على عمارة مصاحف
 موقوفة لا يصح لأنه لا عرف فيه وقف على امتهات اولاده وعبيده
 فالوقف باطل في قول هلال في الفتاوى قد اتمتهات اولاده
 فلا ينبغي ان يتزوج منهن فان طلقها زوجها لا يعود حقها النكاح
 الا اذا كان الواقف استثنى وقال من طلقها فلها ايضاً فسط
 من الوقف وذكر الخطاف قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله
 على الناس او على بني آدم او على اهل بغداد ابداً فاذا انقضوا
 فعلى المساكين او العريان او الزمنى فالوقف باطل وذكر الخطاف
 في موضع آخر مسألة العريان والزماني قال الغلة للمساكين لا لهم
 لو وقف على قراء القرآن والفقراء فالوقف باطل وذكر هلال
 الوقف على الزمنى والمنقطعين صحيح وقال المشايخ الوقف على
 معلى المسجد الذي يعلم الصبيان غير صحيح وقبل يصح لأن الفقهاء
 فيهم وقال ينمى الاية فعلى هذا اذا وقف طلبة علم بلدة يجوز ان
 الفقهاء غالب فيهم فكان الاسم مبنياً على الحاجة والحاصل انه متى
 ذكر مصراً فانه نص على الفقراء والحاجة فالوقف صحيح يحصون
 امره لا وفوق له يحصون استثناء الى ان التائب ليس بشرط ومضى
 ذكر مصراً فاستثنى فيه الغنى والفقير ان يحصون يصح بطريق التعليل
 وان لا يحصون فباطل الا ان يكون في لفظه ما يدل على الحاجة كالتي
 في ان كانوا يحصون فالأغنياء والفقراء فيه سواء وان لا يحصون
 فالوقف صحيح ويصرف الى فقراءهم لا لا غنياءهم وكذا لو وقف
 على الزمنى فهو وقف على فقراءهم وعن الثاني اوصى بثلاث ماله
 في اقفان المسلمين او حفرة قبورهم لا يجوز ولو في اقفان
 فقراء المسلمين او حفرة قبور فقراء المسلمين صح وفي الفتاوى
 لو وقف على الجهاد والغزو والاقفان الموقوفة او حفرة القبور
 يفتى بالجواز وهذا خلاف ما تقدم ولو وقف على ابناء السبيل
 يجوز ان يصرف الى فقراءهم وقف على اصحاب الحديث لا يدخل فيه
 سنا فاعى المذهب اذا لم يكن في طلب الحديث ويدخل الحق اذا
 كان في طلبه او لا وقد ذكرنا ان الوقف على اقرباء سيدنا وم
 على آله يجوز وان كانوا لا يحصون الصدقة عليهم وفي الفتاوى

وقف أرضه
على عمارة
مصاحف
موقوفة
لا يصح

مطلوب
وقف امتهات الاولاد

مطلوب
لحم الغنم والجهاد والغزو
والكفن للموت والزمن
فالوقف على جابر

مطلوب
وقف لاهل الدار
لا يدخل الا منقى

انه لا يجوز ولا يصير وقفا لقدم جوار صرف الصدقة لئلا يفسد
 لكن في جوار الوقف وصدقة النفل عليهم روايتان الوقف على الصوفية
 و صوفي خاتنه لا يجوز وقال شمس الايكة يجوز على الصوفية و اخرج
 السعدي رواية من وقف الخفاف انه لا يجوز على الصوفية والعيا
 فرجع الكل اليه **في** في المتاع لا يجوز عند محمد وفيه يفرق ولو حكم
 بجواز لا يجوز عند الكل وقف نصف اقطاع يجوز لا متاع لا يحل
 القسمة ثم فيها يحلها اذا حكم بصحتها و طلب بعضهم القسمة لا يقسم
 عند الامام و ينهايون و عندهما يقسم و اجمعوا ان الكل لو كانت
 وقفا على الارباب و ارادوا القسمة لا يقسم حانوت بينهما وقف
 احدهما حصته فاما ان يكتبه على لوج و يضرب على باب الحانوت
 و منه الشريك الاخر منه ليس له الضرب الايامر الحاكم به و هذا على
 قول الثاني و اما على قول محمد لا يتأتى هذا التفريق ارض بينهما
 احدهما حصته ثم اقسما لا يجب عليه ان يقف ثانيا و ان اراد الاجتناب
 عن الخلاف يقف بعد القسمة ثانيا و ان كان له ارض فوق وقف بعضه
 و اراد القسمة يبيع حصته من ارض ثم يقسم بينهما و ان نصب الحاكم متليا
 و يقسم بينهما جاز **في** في وقف المنقول وقفه بغير القسمة جاز
 اجماعا بان وقف ارض مع العبد و الثبر ان الذي يعملون فيها و وقفه
 مقصود ان كان كراعا او سلاحا يجوز و الكراع حسب الحيل و الابل
 و فيما سواه ان كان شتال لم يجز العادة بوقفه كالكتاب و نحو لا يجوز
 عندنا و ان متعائرا كالقناس و القدر و الجنائز و ثيابها و ما
 يحتاج اليه من القدور و الاواني في غسل الموتى و المصاحف قال
 الثاني لا يجوز و قال محمد و اليه ذهب عامة المتأخرين و وقف الكدور
 و هو كالبناء و الاشجار من الدار و الحمام لا يجوز ثم في وقف
 المصحف اذا وقفه على اهل المسجد يقرقنه ان يحصون يجوز و ان
 وقف على المسجد يجوز و يقرأ في ذلك المسجد و ذكر في بعض المواضع
 انه لا يكون مقصودا على هذا المسجد و لم يجوز في محمد بن سلمة وقف
 الكتب و اجازة بغيره من يحيى و هو المختار و وقف بقرعة على رباط على
 ان ما يخرج من لسانها و سمنها يصرف الى ابناء السبل جاز ان كان
 ذلك يغلب في اوقافهم و اذا وقف الدراهم او الدنانير او الطعام
 او ما يكال او ما يوزن يجوز و يدفع النقد و غيره النقد كالمكيل و
 الموزون بعد البيع مضاربة او صناعة و يفي الرجح الحاصل الى ما

وقوع الصوفية
 في المتاع
 في ثيابها
 قسمة الوقف
 لا يجوز

وقف المنقول

في بيان
 وقف
 الكتب

الدرهم والدينار

وقف عليه

وقف عليه و لو وقف كرا من الحنطة على ان يقضى من لا بد له ثم
 يؤخذ منه وقت الادراك ثم يقضى كذلك ابد على هذا الوجه من
 الذين لا يذن لهم يجوز وقف ثوبا على اهل قرية لا يشاء على بقية ثوب
 لا يجوز و لو جعل فريسة في الجهاد او في السبل على ان يحسكه ما دام
 حيا صح لانه ان لم يشترطه كان له ذلك و اجعل في السبل ايجاد
 عليه و ان اراد ان ينتفع به في غيره ذلك ليس له ذلك و ان اخر لا
 يفتح الا اذا احتاج الى النفقة و اجر حاله لا حل النفقة يجوز و ذلك
 المسئلة ان المسجد اذا احتاج الى عمارة و اجر اقيم بعضه لينفق
 من الاجرة يجوز وقف العلمان و الجوارى على مصالح الرباط يجوز
 و لو اخرج الحاكم جارية الوقف يجوز و عنده لا يجوز لانه يلزم
 عليه المهر و النفقة و لو اخرج من عبد الوقف من امة الوقف
 لا يجوز و جارية عبد الوقف في مال الوقف قال في مرضه جعلت نزل
 كرا في وقف و بقره ثم ان لا صار الكرا وقف و هذا ان وقف
 ارضا فيها ربيع لم يدخل الزرع بل اذا كرا كمال الوقف ارضا عليها
 عبيد و ثيران له و به نأخذ و قال الاسكاف ان لم يكن للزراع
 يوم الوقف قيمة يدخل و الا لا بد ان يكون وقف دارا فيها حمامات
 يدخلن و يخرجن و حلتن اذا كن من الاهل و قال المتأخر هو
 كوقف الضيعة لا بد حل البقر و العبد بل اذا كرا و لو وقف الارض
 مع الثيران و العبيد جاز كذا فعل على تصرفه في الوقف و ما ان
 ان من غلة مال الوقف فوق وقف و ان من ماله ان قال للوقف فوق
 و ان لم يدكر شيئا فميراث عنه و وقف شجرة باصلها ان مما ينتفع بها
 و و رها جاز و ينتفع بثمرها و لا يقطع اغصانها فان نسد اغصانها
 قطعت فان ثمرها لا ينتفع بثمرها يقطع و يفي ثمرها على سبيله و ان ثبت
 مكانها ثانيا فزنى وقف و الا غرس و ان جفت بعضا و بقي بعضها
 يباع ما جفت و يصرف عنه الى سبيله و يترك الرطب و قال الفضل
 يبيع الاشجار الموقوفة و ان مع الارض لا يجوز قبل القلع بيع
 الارض و قال ايضا ان لم يكن ممتدة يجوز بيعها قبل القلع ايضا
 لانه غلتها و الممتدة لا يباع الا بعد القلع كبناء الوقف بصدقة
 ارضا صدقة موقوفة بثمرها لا يدخل الثمر فيها ساو يدخل استنسا
 و يوفى بالصدقة و بها كمن قال بصدقة ثمرها و ثمرها و ثمرها
 على المساكين فاذا لم يسر الثمرة فالارض وقف و الثمرة للوقف

وقف الحنطة
 لا يجوز
 لا بد له

في قول الثاني ولم يحك هلال خلافاً عن غيره والشرب والطريق
 والمسيل يدخل بلا ذكر مقبرة عليها اشجار ان كانت ثابتة قبل اتخاذها
 مقبرة وما لكها جعلها مقبرة فالاشجار واصلاها لما لك الارض يصنع
 بها ما يشاء لان الشجرة لا يدخل في الوقف كالزروع وفي رواية
 يدخل الشجر وضاً وفيه واثبات فان كان الارض مواتاً لا مالك
 لها اصل الاشجار على حالها القديمة هذا اذا كانت ثابتة قبل
 اتخاذها مقبرة اما اذا ثبت بعد اتخاذها ان علم الغارس فله وان
 لم يعلم فالرأي الى الحاكم وان رأى بيعها وصرف ثمنها الى عمارة الحقير
 فله لانه اذا لم يعلم الغارس فوقف لا يرى انه اذا ثبت في
 ارض ايمان ولم يعلم لها غارس كانت للمالك قال هذه الشجر
 للمسجد لا يكون وقفاً بل تسليم غرس في المسجد لا يكون له ولو في ارض
 الوقف فملو وقف وان يعا هذا الغارس فللغارس فله فيها
 لانه ليس له هذه الولاية فلا يكون غارساً للوقف ولو غرس في طريق
 العامة او نهرها او حوض العامة فللغارس وله رفعها لانه ليس
 له ولاية جعلها للعامة وان قطعها وخارج من عمرها شجرة فهو
 له ايضا في مجموع النوازل اشجار في مقبرة يجوز صرفها الى المسجد
 ان لم يكن وقفاً على حربة اخرى وان تداعت حوايط المقبرة الى
 الجراب لا يصرف اليه بل الى الجهة الموقوفة ان عرفت غرس تالة
 في المسجد فكيف لا يجوز صرفها الى جيب في هذه السكة فان قال
 الغارس وقرنها عليه فالظاهر يكذب ولا يجوز صرفه الى البئر
 ولا الى حاجة نفسه وقد تقرر في فتاوى حوازم ان الوقف و
 محل الوقف اعني الجهة بان كانا وقفا على المسجد احدهما على العامة
 والاخر الى امامة او مؤذنة والامام والمؤذن لا يستقيم لخدمة
 المرسوم الحاكم الدين ان يصرف من فاضل وقف المصالح والعارة
 الى الامام او المؤذن باستصواب اهل الصلاح من اهل المحلة ان
 كان الواقف محدداً لان غرض الواقف احياء حقه وذلك يحصل بما
 قلنا اما اذا اختلف الواقف او اتحد باختلاف الجهة بان بني مدرسة
 ومسجداً وعين لكل وقف وفضل من غلة احدهما لا يبدل بشرط
 الواقف وكذا اذا اختلف الواقف لا الجهة يتبع بشرط الواقف
 وقد علم بهذا التقريبات اعمال العلتين احياء للوقف ورعاية
 بشرط الواقف هذا هو الحاصل من الفتاوى **نوع** في الفاظ

مطلوب
 مقبرة فيها شجر

ط
 الحاكم الدين

في الاقتران
 بالوقف

جارية في الوقف

جارية في الوقف في يده ارض اقترانها وقف او صدقة موقوفة
 ولم ينه على ذلك جازاً اقل امره فهي وقف وقوله هذه الارض
 وقف اقتران بالوقف وقوله ارضي هذه صدقة موقوفة وقف
 ابتداء كقول له عدي هذا ارض اعتراف وقوله هذا العهد حسن
 اقتران وفي الاقتران يراعى شرائط الوقف فيه ارضي هذه صدقة
 محروسة مؤبدة حال حيوتي وبعد مماتي او ارضي هذه صدقة
 موقوفة مؤبدة حال حيوتي وبعد مماتي او ارضي هذه صدقة
 محبوسة مؤبدة او حبسية مؤبدة حال حيوتي وبعد مماتي صار
 وقفاً جائزاً الا ان ما على الفقهاء عند الكل ان لم يقل حال حيوتي
 وبعد موتي فعلى الخلاف بين الامام وصاحبه ولو قال ارضي
 هذه صدقة موقوفة او صدقة محبوسة او حبسية ولم يقل مؤبد
 فوقف على قول عامة من يحيز الوقف وقال الخضاف واهل
 البصرة انه لا يصير وقفاً ولو قال ارضي صدقة موقوفة على انما
 يصير وقفاً بالاجماع لان جوارزه معلق بالتأبد والتأبد
 قد يكون نصاً وقد يكون دلالة والمالكين لا يخلو عنهم الارض
 الى يوم القيمة فيكون ذكراً للتأبد حكماً وقال ارضي هذه صدقة
 موقوفة او وقفت ارضي او دارى هذه عند الثاني يكون
 وقفاً وعند محمد وهلال لا وهذا اذا لم يعين انساناً فان
 عين وقال وقفها على فلان او لاد فلان وهم حصون
 لا يجوز صرف الثاني عن هذا وبين ما اذا لم يعين انساناً
 والفقهاء انه اذا لم يعين فهو وقف على الفقهاء وان عين
 فتملك لا وقف وهذا اذا لم يقيت بالوقف لفظ الصدقة
 اما اذا اقرت بان قال ارضي او دارى هذه صدقة موقوفة
 على فلان او على اولاد فلان جاز والغلة لهم ماداموا
 احياء وبعد الهات للفقهاء تنصه على الصدقة والصدقة
 مصرفها الفقهاء وذكر فلان لتخصيصها بها متولية اسكن فيه
 رجلاً بلا اجر فالعامة على وجوب اجر المثل على الساكن وعليه
 الفتوى وقف على رجل ونسبه ورضه الرجل قال هلال بطل
 الوقف وقال الا نصارى لا يبطل الوقف وبطل الرقة قال
 الرجل بقصدت بها عليك على قول الثاني يتم بلا بقول قال
 ارضي هذه موقوفة على وجه البتة او قال على وجه الخير

مطلوب
 اسكن مؤبد رجلاً بلا اجر
 فالعامة على وجوب اجر المثل
 وعليه الفتوى
 رد الموقوف على الوقف

او وجوه الخير والبر يكون وقفا جائزا لان البر والخير هو الصدقة
قال وفقت من هذه الارض شيئا كان باطلا لان الشئ يقع على
القليل والكثير ولو بين رجاين شيئا لا يجعل وقفا عادة بل
مال وقف فلم ينز وقال ابو نصر ان ماله نقد فباطل لانه وقف
الدرهم وان ضيعه جان على الفقراء وقيل الفوقى على انه لا يجوز
بلا بيان المصروف وقيل في المسئلة دليل على ان وقف الدرهم لا
يجوز وقد مر خلافه اقربا لوقف وسكت عن ذكر اجزائه ثم ذكرها
بعد مدة القياس ان لا يقبل لان مطلقه يجعل على الفقراء وفيما
بعده صرف منهم وفي الاستحسان يجوز لان العادة جرت بالاجمال
وذكر اجزائه عند السؤال وان ذكر او لا ذكره ثم ذكره ثانيا
جهة اخرى لا يقبل لانه ابطال الحق الاول بعد التعليل ارض بين
مرجلين نقد قابض على المساكين او على وجه من الوجوه البر التي
يجوز الوقف عليه ودفعها الى قيم واحد جائز على قول محمد
ايضا لانه لا يشوع وقت العقد ولا وقت القبض لانه يقبل
جملة واحدة وسلمت الى المتولى جملة واحدة ولو يقصد كل جملة
مستاعا وجعل كل جملة متوليا على حدة وسلمت اليه لم يجز للشوع
وقت العقد والقبض ايضا لمباشرة كل منها الوقف بانفاده على
حده وكل من المتولين قبض حصته نصفا شايعا فان قال كل
لمتوليه قبض حصته مع حصته الاخر جائز لعدم الشوع حال القبض
وكذا ان وقف احدهما حصته ثم وقف الاخر لكن سلمتها الى
متولى واحد لانه وان وجد الشوع حال العقد لم يوجد حال
القبض لانها سلمتها الى المتولى جملة وهو قبضها جملة وكذا لو
جعل المتولية الى رجلين معا لا متوليا كمتولى واحد وان اختلف
جهة الوقف وهذا كله قول محمد وعلى قول الثاني يجوز الوقف
على كل حال لعدم منع الشوع واشترط القبض قرية بعضها وقف
وبعضها ملك اراد واقسمه بعضها لجعلها مقبرة ليس لهم ذلك
لان المقصود من القسمة التميز ولا يحصل بهذه وان ارادوا
قسمة الكل جان لا فاديتها التميز بين الوقف وغيره ذكره الشافعي
في ارض وقف عليه ما قسمها واجزا حصة واحدة فالاجزاء بينهما
عند بعض المشايخ قال ما لي لاهل بيت النبي ثم وهم يحضون
جائزا ويصرف الى سيدة النساء فاطمة الزهراء رضي الله عنها

ما
وقف الدراهم

وقف صنعة

وقف صنعة على فقراء قرابته او قرابته وجعل آخره للمساكين جان
محصون او لا وان اراد القيمة تفضيل البعض للمسئلة على وجوه
ان الوقف على فقراء قرابته وقرابته وهم يحضون او لا يحضون
او احد الفريقين يحضون والاخر لا ففي الوجه الاول للقيمة ان
يجعل نصف الغلة لفقراء او القرابة ونصفها لفقراء قرابته ثم يعطى
من كل فريق شيئا من شئهم ويفضل البعض على البعض كما
شاء لان فضله الصدقة وفي الصدقة الحكم كذلك وفي الوجه
الثاني يصر في الغلة الى الفريقين بعدد دم وليس لهم ان يفضل
البعض على البعض لان قصده الوصية وفي الوصية الحكم
كذلك وفي الثالث يجعل الغلة او لابن الفريقين فيعطى الى
الذين يحضون بعد دهم والذين لا يحضون سهم واحد
لان من يحصى لهم وصيته ولين لا يحصى صدقة والمستحق للصدقة
واحد ثم يعطى هذا السهم من الذين لا يحضون من شئهم ويفضل
البعض على البعض في هذا السهم كما بينا وهذا التعريف
ينبغي على قولهما لان الفقراء اسم جنس وعلى قول محمد لا ياتي
لان الفقراء عند اسم جمع غاب المتعلم عن البلدة ايا ما ثم مرجع
وطلب وظيفه فان خرج مسير سفر ليس له طلب ما مضى وكذا
اذا خرج واقام حجة عشرة يوما وان اقام من ذلك لا يبر لانه
له كطلب القوت والربح فهو عفو ولا يحمل لغيره ان يأخذ
حجته ويبقى حجته ووظيفته على حالها اذا كانت غنمية مقداره
شهر الى ثلاثة اشهر فاذا زاد كان لغيره احدى حجة ووظيفته
وان كان في المصروف لا يختلف المتعلم فان اشتغل بشئ من الكتابة
المحتاجه اليها كالعلوم الشرعية يحمل له الوظيفة وان جعل
آخر لا يحمل ويجوز لغيره ان يأخذ حجته ووظيفته وقف على
نفسه لم يجوز ههنا وهو قول محمد وعنده الثاني يجوز
قال الطحاوي ويعد يكون للفقراء ابد او وقف ارضه على كل
موذن يؤذن او امام يؤتم في مسجد بعينه لم يجوز الامام
اسم يحمل الزاهد لانهما قرابة وقفت لغير المحل اذا الامام
والمؤذن قد يكونان غنيا وان كان فقيرا لا يحمل ايضا والجملة
ان يقول وقف على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد او
في هذه المحلة فاذا حزب المسجد وحلى من اهل المحلة الى الفقراء

مطل

غاب اهل الوظيفة

يعين

فمحمداً قال ووقفته على كل مؤذن فقير لا يجوز له
 محمول وقف وفقاً صحيحاً على ساكني دار المختلفة كل يوم
 كذا ثم أت واحد من سكانها لا يبيت هناك ولا يشتغل بالحراسة
 فان كان له هناك مأوى فله من الوظيفة ما للسكان وكذا لو
 خرج من النهار لطلب المعاش ولا يشتغل بالحراسة لا يحرم من
 الوظيفة وان اشتغل بالحراسة ليلاً بالنهار بالتعلم ان
 كان يعد في العادة من المختلفة واهله يبرح ان يحل له
 اخذ الوظيفة وان اشتغل بعمل حتى لا يبعد من المختلفة
 فلا وظيفة له وان شرط الواقف ان يعطى السكان ولم يقل
 على طلبة العلم وهو فيها ساكن لا يطلب العلم لا ينبغي له ان
 المراد من المطلق في العرف المعتمد وهو الساكن الطالب
 للعلم واذ انهدم رباط المختلفة وبني بناء جديد من كل
 وجه لا يكون الاقربون او من غيرهم وان لم يغيره شيء
 الاولي الا انه ان زيد او نقص فالاقربون او الى ان كان
 عند فارضى هذه صدقة موقوفة فهذا باطل لانه لم يجعل
 ارضه وفقاً الساعة ولو قال اذا قدم فلان او اذا اكملت
 فلاناً فارضى صدقة يلزم وهو بمنزلة اليمين والنذر فاذا
 وجب الشرط وجب عليه ان يتصدق بالارض فلا يكون وفقاً
 ارضي هذه صدقة موقوفة ان شاء فلان وقال فلان شئت
 فباطل وقف البناء بدون الارض لم يجوز ههنا وهو
 الصحيح وحل الخجوة حوازم على خلافه سيأتي وقف الاشية
 على الفقراء ويدفع الى الفقراء في الشتاء بتمديد وذا بعد
 الشتاء الى المتولى وقف البيت بما فيه من كقارة الخجوة
 ويجعل محل العسل وفقاً للبيت كما صرح وقف الحمام
 مع برجهما بتعاليب جهها وعن الحسن بنهما وقف مصفياً
 وجعلها في المسجد الحرام او في مسجد آخر وفقاً مؤبداً
 لاهل ذلك المسجد وجب ان ينعقد الطريق ولا يناء
 السبيل بغيره وان فيه جاز في قول الثاني وليس له ان يرجع
 ولو راجع كان لكل واحد من المسلمين مخاضه فيه وقف
 الكبر دار بدون الارض لا يجوز وقف البناء بلا ارض
 وقد مر واذ كانت ارض القرية وقفاً على جهة القرية فبني

العلم

عليها رجل

عليها رجل بناء ووقف بناءها على جهة قرية اخرى اختلفوا فاما
 اذا وقف البناء على جهة القرية التي كانت المبيعة وفقاً عليها يجوز
 بالاجماع ويصح وفقاً للقرية هذا هو الذي استقر عليه فتوى ائمة
 حوافرهم عن سنن شعبة وقوفها ان عن سها على ارض مملوكة يجوز
 وقفها بتعاليب الارض وبدون اصلها لا يجوز وان كانت في الارض
 الموقوفة ان وقفها على تلك الجهة جاز كما في البناء وان وقفها
 على جهة اخرى فعلى اطلاق المذكور في وقف البناء لا يجوز وقف
 البناء في ارض عارية او اجارة متولى المسجد اشترى بقعة المسجد
 داناً او حافواً لاجل المسجد ثم باع ذلك اختلفوا فيه والصحيح
 انه يجوز لان المشتري بمال المسجد لا يكون من اوقاف المسجد
 لا بعد ام شرط الواقف فيه وذكر ابو الليث في الاستحسان يصير وفقاً
 وهذا انصرح بانه هو الممتحان قرية ووقف خربت وفيها بئر
 مطوية بالاجرة ويقرب هذه القرية من ية عامرة فيها حوض يحتاج
 الى الاجرة ان عرف واقف البئر لا يجوز نقل الاجرة الا باذنه ليعود
 الى مالكه وان لم يعرف الواقف يتصدق بذلك الاجرة الى الفقير
 ويصرفه الفقير الى الخوض وقالوا لا حاجة الى توسط الفقير
 ويجوز الصرف بامر الحاكم ووقف حنانة او نعشاً او مهنسلاً
 وهو العذير العظيم الذي يقال له بالفارسية حوض مسين في
 محلة تحب الحلة ولم يبق اهلها قال القاضي خان لا يرد
 التبر الى ورثته بل يحول الى محلة اقرب اليها وفي رواية
 يعود الى ورثته **نوع** في العقود ووقف دان على الفقراء
 يواجرها القيم لانه استغلال الموقف ولا بد للموقف منه وبدء
 من غلبه بعمارتها فافضل فالي الفقراء ولا يمكن فيه بلا اجر
 وموت القيم لا تبطل الاجارة وانما تبطل بموت المالك لان
 الملك انتقل الى الوارث فلول البطلان حصل استيفاء المنافع
 على ملك غير الاجرة فانه لا يجوز وهذا المعنى معدوم ههنا ولهذا
 لم تبطل بموت الوكيل وتبطل بموت الموكل وكذلك لم تبطل
 بموت الوصي وتبطل بموت الموصي وذكر بعض المشايخ القيا
 والاستحسان في مسألة الوكيل بالاستحسان في الاستحسان لا تبطل
 اذا مات لان الوكيل بالاستحسان كالوكيل بالشئ اذا المنافع
 لها حكم الاعيان فتصير الموكل كانه يملك من جهة الوكيل فيكون

في قرية خربت
 وفيها بئر مطوية
 بالاجرة ١٢

موت القيم لا يبطل
 اجارة الوقف

للوكيل حكم المالك اما الوكيل بالاجارة فليس له حكم المالك لان المنافع انما يتولد من دار هي للموكل وكان عمل الوكيل في العقد لا غير وان كان الواقف هو الاجار ومات في القياس يبطل وفي الاستحسان لا لانه اجارها الغني وهم الفقراء قضبان كالوكيل والقيم اجار ثم مات والقاضي اذا اجار الدار الموقوفة ثم غل قبل المدة لا يبطل لكونه بمنزلة الوكيل عن الفقراء ولو اجار القيم الوقف ومات الموقوف عليه لا تبطل الاجارة لانه لا يملك الرقبة فلم يكن موته كموته المالك غير ان الاجار الواجب قبل موته يبرأ الى وان شئ والواجب بعده يثبت يقر ولا يجوز الاجارة الطويلة في الوقف وان احتج بها بعقد عقود فليكن استأجر فلان بن فلان كذا ثلثين عقودا كل عقود على سنة فيكون العقد الاقل لازما لانه ناجز والباقي لا لانه مضاف ولو اجر الوقف اكثر من عام كان الوقف دائرا او ارضنا ان خالف شرط الوقف لا يصح وان كان اجارته اكثر من عام اذ تر وانفع للوقف للزيم رعاية شرط الواقف وان استثنى الواقف وقال الا اذا كان الاجارة اكثر من عام انفع للوقف حبان اذا كان انفع للفقراء وان لم يشترط ذلك قال الصدر الفتوى في الضياع بالجوان الى ثلث الا اذا كانت المصلحة عدم الجوان وفي الدفوع بغيرها اذا كانت المصلحة في عدم الجوان اكثر من عام وهذا امر يختلف باختلاف الامم منه والامكنة وقال القاضي ابو علي لا ينبغي ان يوجر اكثر من ثلث فان فعلت جازت وضحيت على هذا لا يحتاج الى الحيلة التي ذكرنا في الاجارة الطويلة آيضا والفقهاء ابو جعفر احتار ان يوجر الدور اكثر من عام والارض التي يزرع في كل عام كذلك وان كانت يزرع في كل عامين او ثلث او اربع او يزرع كل قطعة منها في كل عام حتى يستوي الزراعة كلها مثلاً وفي كل اربع او خمس شتر في العقد ذلك المقدار من المدة المستفزة لكل في العادة لانه لو اجارها عاما او عامين يزرع المستأجر الكل في تلك المدة ويصير الارض خرابا لا يستأجر بعدها الى مدة فتبطل الوقف وكان الامام ابو جعفر الكبير يحية اجارة ضياعه لكنه اعوام لان المزارع في العادة لا يرغب في اقل منه وفي الدفوع سنة لا من راحة

سأ
اجرا القيم بغيرها

ولا يجوز
الاجارة
الطويلة
في الوقف

يتصرف فيه

يتصرف فيه متواليا ولا مالك يعارض ويناحض ومال الوقف وقف ضائع لعدم الطالب المزم بظنة الزاوي يتصرف الدائم مالهكا ويشهد له بالملك اذا ادعاه ولا مصلحة للوقف في امر يدعي ويؤبر الى هذا الضرر والفقهاء اجاز ثلث تاسنين في الضياع والدور وغيرهما في داره موضع وبيت وقف لا يستأجر سبقي لقلته باجارة طويلة ان كان له مسلك الى الطريق الاعظم لا يوجرها بالطويلة والايواجر اجار ارض الوقف ثلثة اعوام باجر المثل ثم زاد الاجار في اثناء المدة ان اد عند كل الناس في رواية فتاوى سمعت لا يفسخ وفي شرح الطحاوي يفسخ ولكن يجب لما مضى الى الوقت المسع بفسطه وان كانت الارض بحال لا يمكن فسخها بان كان فيها زرع لم يحصد يجب المسح الى وقت الزيادة وبعده يجب اجار المثل وان زاد منها زرع مع المستأجر في الاجارة تفتت لا يعتبر الزيادة ولذلك قيدنا بالزيادة عند الكل وذلك في المحيط مما يؤيد هذا القيد اجار الموقوف حقا الوقف باجر ثم زاد فيه ارض ليس المستولى ان يفيض الاجارة اذا كانت الاجارة الاولى باجر المثل وبن زيادة يتعاضد الناس فيها لان في الزيادة على اجار المثل تفتت نبي على ارض الوقف ثم اتي صاحب البناء ان يستأجر الارض باجر المثل ولو رفع بناءه يستأجر باجر المثل يؤمر برفع البناء وان لا يستأجرها احد باكثر من ذلك ترك بناءه **الفصل الرابع** في المسجد ويتصل به ارض وقف على مسجد ويجنبه ارض فاردوا الحاق شئ من الارض بالمسجد حبان والمستغل لكن بين دفوع الامر الى الحاكم ليدان لهم في ذلك وكذا مستغل الوقف كالدان والحانوت لو جنب المسجد ولو كان جنب المسجد ارض رجل وحناق باهله يؤخذ ارضه بالقيمة كرها منسجدا حبان باهله ويجنبه طريق العامة لا بأس بان يلحق بالمسجد من طريق العامة وذكر القاضي انه يلحق بالمسجد اذا كان لا يضر بالحق اما اذا اضره بالعامة فلا يلحق به اهل المسجد اذا ارادوا ان يجعلوا المسجد حبة او الرحبة مسجد او تحقوا المسجد الباب او تحقوا ابايا ارض لهم ذلك ولو اختلفوا ينظر الى الحكم الذي المتخذ لصلوة الجماعة او لصلوة العيد حكمه حكم المسجد حتى يحسب ما يجنب في المسجد وكذا احتار الفقهاء بالبيت وفيه اختلاف

مطلب
الزيادة في الاجارة
لا يفسخ

في البناء على ارض
الوقف

مطلب
المتخذ لصلوة الجماعة
حكمه المسجد

المشايخ والمختار ان حكمه حكم المسجد في جوانب الاقداء وان افضل
 الصفوف وفيما عداه فلا يرفق بالناس ان ادوا انقض المسجد و
 بناء احكم من الاول ان لم يكن الثاني من اهل تلك المحلة ليس
 لهم ذلك وان من اهل المحلة لهم ذلك ولهم ايضا ان يفرسوا
 بالاجرة والخصية و يعلقوا القنديل لكن من مال انفسهم لا من مال
 المسجد الا بامر الحاكم وكذا لهم ان يضعوا فيه حياض الماء للشراب
 والوضوء اذا لم يعرف للمسجد باني قال كذا في شرح فالباني
 او لا وكذا في نصب الامام والمؤذنين و في لد الباني وعينه من
 بعده او من غيرهم بنى مسجدا في محلة اهل المحلة او من الذي
 في العانة فالباني او من مطلقا وان تنازعوا في نصب الامام
 والمؤذنين مع اهل المحلة ان كان ما اختار اهل المحلة او من
 من الذي اختار الباني فمن اختار اهل المحلة الاولي لا يضره
 ونفعه عايد اليهم وان كانا سواء فمضوب الباني او من مسجد
 بحسبه ماء من انكسر حائط المسجد منه يرفع الامر الى الحاكم حتى يامر
 اهل النهر باصلاحه فاذا لم يصلحوا او انهدم المسجد يضمن
 الحاكم قيمته ما انهدم لانهم بعد التقدم صاروا متلفين مما انهدم
 تبرك الاصلاح مسجد بجايته منبرين يحون ان يتخذ بجانب
 حائط المسجد جرح من مال الوقف ان الوقف على مصالح المسجد
 وان كان الوقف على عمارة المسجد لا يحون ولو قال الامام
 ظهير الدين على عمارة المسجد ومصلح المسجد سواء مسجد بابه
 على مهتب الدرج يصيب المطر والثلج على بابه وبضرب اهل المسجد
 لهم ان يجعلوا على بابه ظلة من مال الوقف اذا لم يضر بالعمارة
 اعنى المارة والقيمة ان يشترى من مال المسجد سلما يصعد به على
 السطح لكس الثلج وتطيق سطح المسجد وليس له ان يشترى من
 مال المسجد حبان وان شرطه الواقف لانه ليس من مصالح
 المسجد ان اشترى ضمن ولا بناء المنارة من مال المسجد لانه لا يرفع
 الدعاء الى الصلوة واما شترى الدهن والخصية والحشيش من مال
 الوقف ان قاله الواقف بفعل ذلك بحسب ما يراه وان كان جعله
 لعمارة المسجد ليس له ذلك وان لم يعرف شرط الواقف في نظر الى
 ما قبله ان كانا مشترين منه له ذلك والا قال جعلت حجر في كذا
 سراج المسجد صار وقفا اذا سلمها الى المتولي وليس للمتولي ان

فتنازع اهل المحلة

في عمارة البناء من مال المسجد

يصرف غلتها

يصرف غلتها الا في دهن سراج المسجد وفي الصغيرة انفق المتولي
 على قناديل المسجد من مال المسجد جان ويجوز ترك سراج المسجد
 فيه من المغرب الى العشاء لاكل الليل الا اذا جرت العادة بذلك
 كمسجد سيدنا وم ولد ريس سراجا اذا وصغوه الى تلك الليل للصلوة
 او لغيرها لا باس مسجد له او قاف مختلفة لا باس للقيم خلط غلاتها
 وان ضرب حانوت منها لا باس بعمارة من غلة حانوت آخر اعطيت
 الواقف او لا متوك دفع الى الامام والمؤذنين ما هو من مستغلا
 الوقف لا يحون وبكده لهما ان يسكن في ذلك المنزل وليس للمتولي
 ان يحمل سراج المسجد الى بيته وله ان يحمل من بيته الى المسجد فيم
 ادخل جزءه في الوقف ليرجع في غلته جان كالوصي يتفق على التيسر
 من مال نفسه ليرجع في التركة له ذلك والا حوط ان يبيع الخبز وع
 من غيره ثم يشترى به منه ويدخله في الوقف بنى المتولي من مال الوقف
 في عرصته للوقف او من مال نفسه للوقف اوله يذكر شيئا كان وقف
 بخلاف الاجنب وان شهد انه بناء لنفسه كان ملكا له وان متوليا
 توجه الى الوقف جنانية او خراج وليس في يده ما يدفع اليه لا
 عليك القيمة الاستدانة الا اذا كان الواقف شرط جوار الاستدانة
 على الوقف فان لم يجد بدلا منها ولم يشترط الواقف استدان على
 الوقف باذن الحاكم واقرض ما فضل من غلة الوقف يرجع ان
 يحون اذا كان اجوز للوقف اما الاتفاق على نفسه ليوذنه اذا
 احتاج اليه الواقف فلا يجبر عنه كل الا حن ان فان فعل ذلك
 ثم رده الى الوقف سراجا ولو خلط درهمه بغيره فخلاصه ان يتفق
 على الوقف تدفع او يرفع الامر الى الحاكم او يدفع اليه فيشره عليه
 في يده ارض وماء للفقراء ففضل الماء عن الارض لا يعطيه الا في
 كذا بل يرسله في الدهر ليصل الى الفقراء وليس للمتولي ان ينفق
 الامر الى غيره والسلطان فوض امر مسجد الى عالم له نصب المتولي
 ولو فوض التولية الى غيره بالوصية عند الموت يجوز من حق الوقف
 وستمته لا يجوز القيمة استاجر بدراهم ودانق واجرمته درهم
 ضمن كل ما اعطاه **نوع آخر** حاربت المحلة او القرية والمجذلا
 يصلي فيه احد عند الثاني هو مسجد ابد كونه مسجدا لا يتوقف
 في الاستدانة على الصلوة عند وكذا في البقا وان لم يعرف بانيه
 واتخذ اهل المحلة مسجدا آخر لهم ان يتفقوا بتمنه ونقصه في المسجد

مطلوب سراج المسجد والتدريس به

مطلوب ضرب حانوت فالحانة باجر غيره جاز

في بناء المتولي في عرصه الوقف

والاجنبى اذا بنى في بيتا فله ذلك وان فادى الوقف كان وقفا من الذر والذر

في النهر

مطلوب رهن الوقف وضمته لا يجوز

مطلوب حريت المحلة واستغنى عن المسجد ان عرف بانيه فله وان لم يعرف البانيه لم لا يشترط

الاخلا ان عرف له الباقي يعود الى ملك الباقي وكذا الوعلق قديلا
او بسط بوارى ثم خرب المسجد واستغنى عنه عاد الى ملك الواثق
وعند الثاني لا يعود الى ملك المتخذ ويحول الى مسجد آخر او
يبعها القيم لاجل المسجد وقال م في فرس حبس للمجاهدين مجال
لا يصلح للمجاهدين فعه الى واقفة او امرته ان كان لم يكن يباع
و يشترى آخر للمجاهدين عليه ولا يحتاج فيه الى امر الحاكم وعن الخوان
في المسجد او الخوض اذا خرب وتفرق الناس يصرف او قافه
الى حوض ومسجد آخر يبيع عقار المسجد لمصلحة لا يجوز وان باع
الحاكم وان باع حق مجتهد لا صلاح باقية لخراب كل جبان وعن الحلواني
يجوز ان يباع ويشترى بثمنه آخر ويجوز ذلك للحاكم والمتولى
وان لم ينقطع النفع عنه ولكن يؤخذ بثمنه ما هو خير للمسلمين لا يباع
وعن محمد ضعف الموقوفة عن الاستغلال والقيم بعد بثمنه امر
اخرى اكثر ربحا منه له البيع وشي ما هو اكثر ربحا منه وفي الفتاوى
قيم خاف من السلطان او من الواثق على الوقف له ان يبيع
ويصدق بثمنه قال الصدر والفتوى على انه لا يجوز بيع الوقف
اندم الوقف وليس له من الغلة ما يعاد به البناء دفع النقص
الى الواقف او امرته احتق حانوت الوقف والسوق وجاز
بجال لا ينتفع به بطل كونه وقفا وعاد الى الواقف او امرته وكذا
الخوض في القرية او المحلة خربت حيث لا يمكن عمارة واستغنى عنه
اهل المحلة وكان ان لا يعرف واقفة فهو كاللقة يتصدق به على
فقير ثم يشترى منه وينفع به حشيش المسجد اخرج ايام الربيع ان لم
يكن له قيمة لا بأس بطرحه والانتفاع به ولو دفع انسان من جيش
المسجد وجعله قطعا وقطعا بضمن بوارى المسجد خلق واستغنى
منه ان الباسط حيا فله وان لا وارث له يجوز ان يدفع الى
فقير او يباع ويستعان بثمنه في شئ بوارى اخر وكذا ان الباسط
حيثما يجوز ان يفعل ذلك باذنه قال الصدر ان كان المالك ميتا
لا يفعل ذلك الا بامر الحاكم ايضا يباح الكعبة اذا خلق لا يجوز
اخذ نبياع ويستعان بثمنه في امر الكعبة وما يحمله الحاج هدية
من لبوس الكعبة فالاحتياط ان يدفع الى فقير ثم يشترى به منه
وعسكه بعد ذلك شئ كما عند الوشرط الواقف في الوقف ان
يصرف الى امام مسجد كذا صرف اليه ان فقير وان غنيا لا وكذا

مطل
له البيع والشراء
كما هو خير له

مطل
لا بأس بالكعبة
اخذ بتركها

لو وقف

لو وقف على المؤمنين والفقراء امام المسجد رفع الغلة وذهب قبل مئة سنة لا يرد منه
غلة بعض السنة والعبارة لوقت الحيا وان كان يؤتم في المسجد وقت الحصاد فضا
كالجزية وموت الحاكم في خلال السنة وكذا احكم الطلبة في المدارس لا يجوز للقيم ان يضيف
فناء المسجد للمارة والجامعة ببناء الطانوت فيه والمفروض في المسجد يكون للمسجد وما عدا
جزء المسجد على شرط الزم يكون للمدارس على التفصيل السابق المتولى لو كان اميا
واستاجر كاسا لاجل اعطاء الاخرة من مال الوقف ولو استاجر لكتيب المسجد
ونتم واغلاقه بجال المسجد يجوز قيم الوقف اشترى شئ لمرة المسجد بلا اذن الحاكم
بمال لا يرجع في الوقف **الفصل في وقف** في الوقف على الاولاد او وقف او
اقرانه قوله ارضي هذه صدقة موقوفة على نفسه باطل ولو على ان غلة تنفق عليه وعلى
عقار ما عاش جاز الوقف والشرط فاذا انقضوا يصير الى المساكين وان لم يخرج من
يده وفي وقف هلال ارضي صدقة موقوفة على ان غلتها الى ما عشت لا يجوز ارضي صدقة
موقوفة على اولادى الذكور والاناث على السواء ويصرف الى ولد صلبه الا ان يقول
على الذكور لا يدخل الاناث وما يؤخذ من ولد الصلب يصير اليه فاذا انقضوا
فالى الفقراء ولا يصرف الى ولد الولد شئ وان لم يكن له يوم الوقف ولد صلب له
ولد الابن يصرف اليه ولا يشاركه من دونه من البطون ولا يدخل فيه ولد البنت ايضا
ظاهر الرواية وبه اخذ هلال وذكر الحضانة عن محمد انه يدخل فيه ولد البنت ايضا
والصحيح ظاهر الرواية لانه من ذوى الارحام قال ارضي هذه صدقة موقوفة على
ولدى وولد ولدى ولم يزد عليه يدخل فيه ولد صلبه وولد له يشتركون في الغلة
ولا يقدّم الحق ولد الصلب لانه تسوي بينهما في الذكر قال هلال يدخل فيه الذكور من ولد
البنتين والبنات قال في الرازي اذا وقف على ولده وولد له يدخل فيه الذكور
والاناث من ولده فاذا انقضوا فهو لمن كان من ولد الابن الواقف دون
ولد البنت الواقف ولو على اولادهم واولاد اولادهم كان ذلك لكلهم يدخل ولد
البنت وولد الابن والصحيح ما قاله هلال لان اسم الولد كما يتناول اولاد البنتين
يتناول اولاد البنات ايضا قال في السير اذا قال اهل ارضي ارضي اولاد
اولادنا يدخل فيه اولاد البنتين والبنات لان ولد الولد من ولده ولده وبنته
ولده ومن ولدته بنته فهو ولد صلبه بخلاف ما لو قال على ولدى فان ولد البنت
لا يدخل في الرواية الظاهرة لان اسم الولد يتناول ولد البنت عند اهلنا
الابن للابن اب اليه عرفا وعن محمد ان ولد الولد يتناول ولد البنت عند اهلنا
وعن هلال انه اذا قال وقف على ولدى وولد ولدى يدخل الذكور من ولد
البنتين والبنات قال وقف على ولدى وولد ولدى واخذه للمساكين صرف
الى ولده وولد له فاذا ماتوا ولم يبق منهم احد وجد البطن الثالث

مطل
وقف الاولاد

دام

فهو ولي حقيقته

يصرف الى الفقراء لا الى البطن الثالث وان نص على البطن الثالث ايضا بان قال على مدي
 وولد وولد وولد يصرف الى ثوابه وان سفلوا رجعا وخامسا الى غير البنية
 ولا يصرف الى الفقراء وهكذا ذكره هلال انه اذا ذكر البطن الثالث يكون الوقف عليهم
 وعلى كل من سفل الاقرب لا بعد فيه سواء الا ان يذكر في وقف الاقرب فالاقرب
 او يقول على ولدي ثم بعدهم على ولد ولدي او يقول بطن بعد بطن فبنياء عباد
 به الواقف لانه لما ذكر البطن الثالث يتعلق الحكم بنفس الانساب لا غير الانساب
 موجود في القرب والبعد بخلاف البطن الثاني لانه بالواسطة وقف صبيحة على ولديه
 وقال في صدقة موقوفة عليهما وبعدهما على اولادهما تناسلوا واذا انقرضوا احد
 الوالدين عن ولد يصرف نصف الغلة الى الولد الباقي ونصفها الى الفقراء واذا مات
 الولد الاخر يصرف جميع الغلة الى اولاد اولاد الواقف لان الوقف عام للنسب اقل بعد اقران
 الاولاد فاذا مات احدهما يصرف النصف الى الفقراء لا الى ولد الولد وذكر القاضي
 وقف على اولاده وجعل اخذه للفقراء فان بعضهم يصرف الوقف الى الباقي فاذا ماتوا
 يصرف الى الفقراء لا الى ولد ولده ولو وقف على اولادهم وسميهم فلان وفلان و
 جعل اخذه للفقراء فان واحدهم فانه يصرف نصيبه الى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى لان
 هناك وقف على اولاده وبموت واحد منهم اولاده باق وبهنا على كل واحد وجعل اخذه
 للفقراء فاذا مات واحد منهم وكان حصته للفقراء وقف صبيحة على ولده وليه ولد له
 يصرف الى ولد الابن ثم حدث بعده ولد الصبيحة يصرف الى الصبيحة الحادثة وينظر في
 كل عام الى مستحقها يوم الادراك ولا يعتبر ما مضى سواء حدث بعد الوقف او كان موجودا
 وقت الوقف وهذا قول هلال وبه اخذ شيخنا وقال يوسف بن خالد يدخل
 فيه الموجود يوم الوقف وقف غلة ارضه على ولد حديث له بعد الوقف صح ويقسم
 على الفقراء الى ان يحدث له ولد فاذا حدث له الولد بعد نزوح الغلة ان ولد لاقبل
 من نصيب عام يأخذ هذه الغلة فاذا جاءت به لاكثر من نصف عام فلا حظ له في
 هذه الغلة وقف على اولاده واولاد اولاده يصرف الى اولاده واولاد اولاده
 ابد اما تناسلوا ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقا وان سفل لان اسم
 الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم العلة فانه يشترط ذكر ثلثة بطون الى النوافل ما
 تناسلوا وقف على امثاله واولاده ثم ماتت المرأة لا يصرف حصتها الى ولدها الا
 اذا نص وقال من مات يصرف حصته الى ولده فيصرف حصتها الى جميع الاولاد وقف
 على اولاده وجعل اخذه للفقراء ومات واحد منهم يصرف الى الباقي من الاولاد فان
 ماتوا يصرف الى الفقراء وقف على بني فلان ولبنات وبنون قال هلال هم فيه
 سواء ووطن الامام انه لهم لا لهم قال بعض المشايخ في المسئلة روايتان وهذا
 انما يصح في بني ابي عيصون اما فيما لا يحصى يصح ان يقال هذه المرأة من بطنهم فالغلة

مطلق
 بطن بعد بطن

الموقوفون
 الموقوفون
 الموقوفون
 الموقوفون
 الموقوفون

للفقراء ولا شيء للبين ولو قال على فلان وولد ولدي ابد اما تناسلوا ولم يقل
 بطن بعد بطن ولم يقل كل مات احد كان حصته لولده من هذه الغلة فالغلة قبل
 موت بعضهم ما ذكرنا ان الغلة لجميع ولده وولد ولده ونسبه على النسبة فان مات
 بعض ولدا لواقف لصلبه وترك ولدا ثم مات في الغلة بينهم على عدد القوم وولد
 ولدهم وان سفلوا وعلى الذي مات من ولد الصبيحة اصاب الميت من الغلة كان
 لولده ونصيب لولد الميت الذي جعله الواقف سهم والده ولو قال على ولدي وولدي
 ولدي ونسبهم واولادهم ما تناسلوا ابد على ما بيده في ذلك بالبطن الا على
 منهم ثم بالبطن الذي يليهم الى اخو بطن بعد بطن وكلما حدث الموت على احدهم و
 ترك ولدا كان حصته من الغلة لولده وولد ولده ونسبه ابد اما تناسلوا على ان
 يقدم الا على وكلما حدث الموت على احدهم ولم يترك ولدا ولا ولدا ولا ولدا ولا
 لا عقب كان حصته من هذه الصدقة لمن بعده بدون ردة الى اهل هذه الصدقة وقف
 على اولاده واولاد اولاده ما تناسلوا وجعل اخذه للفقراء وله اولاد الاولاد يقسم
 بينهم على النسبة لا يفضل الذكر على الانثى وكذا الوهم يوقف على شرط الواقف
 على البين والبنات يقسم بينهم على النسبة ولو قال هذه ارضي صدقة موقوفة على
 ولدي وولد ولدي ونسبهم بعد وفاتي فالوقف على ولده لصلبه لا يجوز لانه
 وصية للوارث وعلى ولد ولده يجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام الصبي
 حيا فبقية الغلة على عدد رؤسهم كل عام في اصاب ولد الولد فلم يوقف
 وما اصاب الولد الصلي فهو لهم ميراثه بين جميع الورثة حتى يتركهم الزوج
 والزوجة وغيرهما فلو مات ولد الابن عن ولد الصلي فالغلة يقسم على عدد
 رؤس ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلي ما اصاب الباقي من ولد الصلي
 يكون بين جميع الورثة الاحياء والاموات كل من كان حيا عند موت الواقف
 وفي وقف هلال وقف على بعض اولاده وذكر فيه وقف في حيوة وبعد وفاته
 لا يجوز العناد في الاصح ولا جعل وصية للوارث وانما جعل ذلك على التاميد
 ولهم اخذت العادة بذكره في خطوط الوقف وفي مجموع النوازل انها اعتبار
 بوجه العناد اذا كان له وارث فانما اذا كان له وارث فاجاز او لم يكن له وارث
 اخذت مريض قال وقفته على ولدي وولد ولدي ابد اما تناسلوا وما
 فكان من حصته الوارث لا يجوز وما كان من حصته غير الوارث يجوز في قول
 الامام والثاني من الثلث بان وقف المريض وصية فلا يجوز للوارث ويجوز لغيره
 من الثلث وقف على فقير لا يعطى له شيء ما لم يظهر عند الحاكم فقده ارضى هذه صدقة
 بعد موتى على المساكين وهو يخرج من الثلث مات واحتاج ولده لا يعطى منه شيء
 الا اذا كان في صحته ولم يصرف الى ما عطلت في دفع المتوى الى كل واحد من اولاد الواقف

مطلق
 وقف المريض وصية
 اولاده وادى احدهم
 الفقراء

اذا كانوا فقراء اقل من مائة درهم وطعم احق بذلك من سائر الفقراء وان لم يدفع اليهم
 المتولى شيئا لا يضمن ارضى هذه صدقة موقوفة الى فقراء لا يدي وليس بينهم الاحتياج
 واحد يصرف نصف الغلة اليه ويصرفها الى الفقراء فان اعطى نصفها الى فقير واحد
 يجوز عند الفقهاء لان الفقراء لا يحصىون فيكون للفقير ولو جعله صدقة موقوفة الى
 العوراء والعميان من اولاده الوقف لهم خاصة دون غيرهم ويعتبر العمان و
 العوراء من ولده يوم الوقف لا يوم الغلة وكذا ارضى صدقة موقوفة على
 صغار اولادى كان وقفا على الصغار خاصة ويعتبر من كان صغيرا عند الوقف
 لا عند الغلة ارضى موقوفة على اولادى الذين سكنون خوارزم قال الغزالي
 خوارزم لا يغيرهم ويعتبر الكس يوم خروج الغلة لا يوم الوقف كما اذا
 على فقراء ولده يعتبر الفقير يوم خروج الغلة لان الغلة وان كان يزول لكن
 لا يعود وكانت بمنزلة اسم العلم بخلاف الفقير وسلك خوارزم لان يحمل العود بعد
 الزوال الموقوف عليه امدان سكن الدار التي وقف عليه لا يجوز ذلك وقف
 منزلا على ولديه وعلى اولادها امدان سلكوا ثم ان احدھا طلب المهايأة وباع
 الاخران لم يوص الوقف بالسكن لهما لم يكن لهما حق السكن وان كان اوص
 لهما بالسكن كان لكل منهما ان يسكن نصف المنزل بامها ياه جعل ارضه وقفا
 على قوم معين فارادوا المهايأة فاخذ كل منهم بعضا بغيرها لنفسه فان دفع
 المتولى اليهم مزارعة جاز وان كانت التولية لغيرهم واخذوا احد منهم بعضا
 لينزع بها دفع المتولى لا يجوز لان حق الوقف مقدم على حقهم وحق الوقف
 ان يبدأ بجارة الوقف ومؤنة من غلته فلا يجوز الا ان يدفعها لغيرهم مزارعة
 والتولية لهم وقف على ابنه وابنته فاراد احدھما فتمت الوقف ليدفع حصته
 مزارعة لا يجوز والقيم يدفعها مزارعة ولو اراد الوقف ان يقيها بين
 ارباب الوقف ببارضى الموقوف عليهم ليس ذلك فلو فعل ذلك كان لاهل
 الوقف ابطاله وكذا لو احدثهم ولو فعل ذلك اهل الوقف فيما بينهم جاز
 ومن اتى بعد ذلك ابطاله ولا يمكن الوقف احدا ببارضى هذه صدقة موقوفة
 على نفسه وعلى فلان فصح في حصته فلان وبطل في حصته نفسه ولو قال على نفسه وعلى
 فلان او قال على فلان ثم على نفسه لا يصح منه شيء ولو قال على عيسى وعلى
 فلان فهو بمنزلة قوله على فلان وعلى نفسه والمدة كالعبد ولو قال على نفسي
 وولدي ونسلي فالوقف كله باطل طهارة النسل فلا يدرى حصته ووقف الجهول
 باطل ووقف على نسبه دخل فيه ولد الابن وهل يدخل ولد البنت فيه روايتان
 عن اهلنا وقف على ولده ونسبه اولاد الصلب واولاد الاولاد يدخل
 اولاد الصلب واولاد الاولاد وان تجت واولاد الصلب يدخلون تحت

مطل
حق الوقف اولاً
التعريف بطلته

لا يسكن الوقف
احدا ببارضى

مطل
وقف الجهول باطل

مطل
وقف على نسبه و دخول اولاد
البنت روايتان

اسم الولد

اسم الولد واسم النسل واولاد الاولاد لا يدخلون تحت اسم النسل عقار موقوف على اولاد
 رجل واولاد اولاده ابداننا سلكوا سبط الصبي فادعى رجل ابنه من ارباب
 وانكره فواليد يكون من ارباب وان يكون له حق في هذه الغلة وطلب البهتان
 لا يصح الدعوى ولا البهتان لان الموقوف عليهم لا يملكون الوقف واعتاقوا مصروف
 لغلة عتاق وولاية الدعوى للمتولى لان التصرف له في يدى انه من ارباب عتاق وجهه
 وبهذه عن ذلك ثم تصريف اليه ما يصيبه على شرط باطنه **الفصل السابع في**
الوقف على الفقراء وفيه الوقف على فقراء اولاده وجيرانه قال ارضى هذه صدقة
 موقوفة على اقربائى او قرائى يصح ولا يفضل الذكر على الانثى ولا يدخل فيه والد
 الواقف ولا حبه ولا ولده ونحن الامام يدخل الحد والحد وولد الولد والاختان
 عند الامام يكون لكل ذى رحم محرم من الواقف ويعتبر ايضا الاقرب فالاقرب
 وعندنا لا يعتبر الدم المحرم من الواقف ويدخل الحد الى اقصى ابائهم في
 الاسلام وقف على اقرب قرائه وله اخت لابوين وست بنت بنت بنت
 البنت اولى لامتها من صلبه وفي ذكرنا انه اذا وقف على فقراء قرائه يحق الغلة
 من كان فقيرا يوم خروج الغلة عند طلال وعليه الفتوى اما اذا قال من افتقر
 من قرائى او ولدى وقال هي الغلة لمن افتقر منهم بعد الغنى وقال الثاني يصرف الى
 كل فقير منهم يسبق له الغنى ام لا وقف على الفقراء ثم افتقر الواقف او ارثه لا يعطى
 شئ من الوقف عند الكل واما على قول محمد فلا اشكال لانه لو شرط الواقف لاكل
 من مادام حيا لا يصح واما على قول الثاني وان صح ذلك الشرط لكن لا يعطى بدون الشرط
 وان احتاج ولده قال الحنفى يعطى ولده منه اذ لم يكن الوقف في مرضه وكان في الصبي
 ولم يكن مصفا الى ما يعطى الموت ثم الى موالى الواقف ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصر
 واهلهم اقرب الى الواقف مصرفا ومنه لا يعطى اقل من مائة درهم ولا يصرف
 اليه كل الغلة وان صرف اليه كل لا يصرف في كل الزمان اما اذا وقف على فقراء
 قرائه له صرف كل الغلة اليهم وان كان حصته احدهم اكثر من مائة درهم وقف بشرط
 ان يقسم المتولى بين فقراء قرائه وقال في آخره جعل المتولى في ذلك كبرايه فلمنع
 ان يفضل بعضهم على بعض وقف على فقراء قرائه المقربين في خوارزم فانقلوا
 الى بلد اخر انما حصص لا ينقطع وطبقه وان لا يحصىون ينقطع ثم ان بقى هناك
 منهم احد يصرف الكل اليهم اليه وان لم يكن صرف الكل الى الفقراء فلو جعلوا الى خوارزم
 ثانيا بوجه حقهم وقال في الفناوى لا ينقطع حصتهم مطلقا وقف على جيرانه في
 العياش يصرف الى الملاصق وفي الاستحسان يصرف الى مجمع امام مسجد الحلة و
 لستوى في مال كن والمالك وان المالك غير مال كن يصرف الى مال كن ويعتبر مال كنة
 وقت ادراك الغلة ويدخل فيه الصبي والمكاتب والنساء ولا المدبر لهما الاولاد والعبيد

في كون ولاية الدعوى
للمتولى

وعليه الفتوى

مطل
وقف على الفقراء هذا يحل
شئ من الواقف
اولاد والحق

والمديون الذي جبر من ماله بدين وقف على فقراء قرابة فادعى انه من اوقاف
 الواقف فهو فقير كلف ان يدين على الفقراء انه من اوقاف الواقف وانه لا احد
 يحجب نفقته وينفق عليه والفقير ان كان امرا اصيليا ولا حاجة في مثله الى اثبات بشو
 بظاهر الحال لكنه ظاهر والظاهر كفي للدفع للاختلاف والمقام مقام الاختلاف قالوا
 وانما شرط عدم من ينفق عليه لانه لا ينفق عليه بعد فنيا في باب الوقف وانما شرط
 لزومه لانه لو لم يكن واجبا عليه فالظاهر تركه لا بد عليه فيكون فقيرا فاذا
 برهن على كل ما ذكرنا ادخله الحاكم في المصنف وقال هلال ولا يدخل اصناف بعد
 هذا حتى يقال عنه في السر وان سأل في السر فلا يدخل ايضا حتى يستخلص بانه مال
 مال ومالك احد حتى نفقت عليه لان الوقف على هذين العدمين لغیر بطريق الحقيقة
 غير ممكن فان برهن على ما ذكرنا واخبر عدلان بغيره فيهما اولى ولا يجعل مصرا لان
 المخبر عن الغنى يعلم ما لم يعلم الاخر ولا يثبت قال هلال والحج في هذا الباب والشهادة
 سواء لانه ليس بشهادة حقيقة بل هو خبر ولو قال لا تعلم احد يحجب نفقته كفاه
 ولا يحتاج ان يقول بالقطع ليس له احد ينفق عليه كما في الميراث واذا اراد الرجل
 اثبات قرابة ولده او فقير ذلك ان يصح ان له عليه ولاية بخلاف الكبار فانهم
 يثبتون فقرهم بانفسهم وصحى الاربعة هذا كالات فان لم يكون ولهم اعم فلم يشأ
 اثبات قرابة الصغير وفقير اذا كان في حجرها استحق ان لا ينفق عليه نفقا لغيره
 قبول الهبة لهم لكن بينهما فرق فان الميراث يقبل هبة الصغير وان كانت الارث
 حيا ولا يثبت قرابة وفقير لولا الارث حيا لانه لو انتظر الارث الهبة لكانت
 الهبة والنفقة القرابة بالانتظار فاذا برهن على القرابة او الفقر استحق
 الغلات الماضية ثم ان الميراث والعم من بوضع الغلة عند بوضع وينفقان عليه
 والايوضع في يد عدل ينفق عليه وفي الوقف على فقراء القرابة زعم البعض ان
 لاخذ غنى واراد ان يخلقه على انه ليس غنى ان ادعى ان له مالا يصير غنيا
 له ان يخلقه لانه ادعى امر الواقف بلزم فاذا انكر لا يحلف لا على العلم ولا على
 البينات واذا برهن عند الحاكم على قرابة وفقير ثم جاء بعد اكم بالقرابة والفقر
 يطلب من وقف اخذ على القريب الفقير لا يحتاج الى اقامة البينة لان من كان
 فقيرا في وقف فهو فقير في كل وقف وكذا لو برهن على قرابة من الواقف
 وحكم به حاكم ثم جاء بطل وقف اخ الواقف لا يبرهن على اقرابة لا يحتاج الى
 الاعادة بخلاف ما اذا برهن على فقر عند حاكم ثم جاء حاكم ان طالت المدة
 لا بد من اعادة البينة على الفقير لان الانسان لا ينع على حاله واحدة زمانا
 طويلا في الظاهر وانما يصير الفقير في كل عام عند حدوث الغلة فلو حكم بفقير
 ثم جاء بطلب الغلة وهو غنى وزعم ان غناه حدث بعد خروج الغلة والشك

ظ
 لان الوقف

ولو قال ان لا تعلم احد

الام يقبل
 هبة الصغير
 وان كان
 الاب حيا

قبل حدوثها

قبل حدوثها في القياس القول لانه حادث في حال الى الاقرب وفي الاثر القول للشك
 ويجعل الحال حكما على الماضي كما في حريان ماء الطاحونة وانقطاع في الاحارة وان لم
 يكن حكم بفقير وجاء بطلبها وهو غنى وزعم الغنا بعد خروج الغلة لا يقبل قوله قياسا
 واستحسانا وان جاء طالب الغلة وهو فقير وقال الشك انه غنى لم ان يحلفوا بانه
 ما هو غنى عن الدخول في هذا الوقف مع فقراهم وعن اخذ شيء من عليه فاذا برهن
 على فقره بعد حدوث الغلة لم يدخل في تلك الغلة ودخل في الغلة الثانية الا ان بدا فقره
 وكان الوقف قبل حدوث الغلة فيستحق من الغلة ايضا وفي الوقف على القريب يقسم
 الغلة على رؤس الصغير والكبير والذكر والانثى والغنى والفقير سواء بمساواة
 الكل في الاسم فان ادعى احد انه من القرابة ان الواقف حيا فهو اطعم لان الوقف
 والغلة في يده والمدعي يدعي عليه حقا وان مات فخلفه الوصي الذي الوقف في يده و
 ان له وصيان فادعى على احد حيا جاز ولا يكون الوارث ولا ارباب الوقف خفيا
 كالميراث لانه لا ملك لهم غير الانتفاع فان برهن على الموتى بانه قارب الواقف
 لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالاخوة لابوين او الاب والام ولا يقبل
 على الاخوة المطلقة وكذا الغومة وان قالوا لا يغله وارثا اخذ اعطاه وان لم
 يقولوا ذلك ثبتي زمانا لم يدفع اليه وياخذ كغلة عند حيا كما في الميراث فان برهن
 على ان حاكم بلد كذا حكم بانه قارب الواقف قال هلال سئل عن الحاكم عن القرابة
 التي حكم بها ان ذكر قرابة يستحق بها الوقف اعطاه والا فان غاب او مات الشهود
 قبل التفسير سئل المدعي فان ذكر قرابة يستحق بها اعطاه والا فلا يكون نقصا
 لغناء اطام الاول لانه حكم بانه قارب وكل قارب لا يستحق الوقف حتى لو كان
 حكم باعطاء شيء من الغلة او بانه من الموقوف عليه بمحضه ويعطيه ايضا
 وحمل حكم الاول على الصحة كما في الارث وذكر الحضاف هذه المسئلة الى وحمل
 على الصحة مطلقا ولم يذكر سؤالا للشهود والمدعي قال الفقيه ابو جعفر عندي
 لا يحكم بالغلة وليس كالارث لان الورثة مع بقاء حيا في الارث على كل
 حال والقرابة قد يمتنع بها وقد لا يمتنع بها برهن على انه قارب الواقف
 وحكم له به ثم جاء اخذ ولم يجد الموتى وبرهن على المقضاه الاول انه قارب
 الواقف ايضا ان كان في يد الاول شيء من الغلة فهو خضم الثاني قدم الى
 الحاكم الاول او الى غيره وبه اخذ هلال والقياس انه اذا قدم الى الحاكم الاول
 يكون خفيا وان قدم الى حاكم اخر لا يمكن في يده شيء من الغلة وكما
 في الوصية بالثلث اذا كان في يده شيء فهو خضم قدم الى اخرا والى الاول لا
 يدعي عليه شيئا كما في يده وان لم يكن في يده شيء وقدم الى اخرا لا يحلف
 خفيا وقدق هلال بين مسئلة الوصية والوقف قال الموصي له شريك الوارث

مطل
 ياخذ كغلة

فأذا قدم إلى الحاكم علم بكونه شريكاً للوارث كعقيد الوارث والموقوف عليهم ليسوا شركاء
والثاني لا يدعي شيئاً أو ادعى على الوارث أنه قديم والموقوف عليه ليس بغائب عن
الوقف فلهذا لا يكون حضم **الفصل السابع** في الدعوى والشهادة لصاحب
الوقف إذا ولاه السلطان أن ينظر في أمر الوقف ويحكم بالبيعة والشكول وأن وقف
بعض أو لالة توليته إياه لانه كالقاضي المولى والالادعي أن هذه الأرض وقف
عليه لا يسمع وإنما يسمع من المتولى وقيل ببيع والفتوى على الأول أن شرط الخصم
في مسائل إلى أن الدعوى من الموقوف عليه صحيحة منها أرض في بدعاً صحت دعوى بعض المصنف
أن فلان وقفها علينا ومات وهو عاقل يقض بالملك لا بالوقف علق فقال لانه
بحوزة ملكها بعد ما وقفها ولم يعقل بأن الدعوى لم يبيع ومنها قوم ادعوا أرضاً
بأمرنا وقف فلان علينا لا يسمع لأن المال بوقف ما لا يمكنه ولم يعقل لعدم صحة
الدعوى وكذا لو شهدوا أنه افتروا شهدنا أنه وقف هذه الأرض وقفاً صحيحاً
وكانت في يده حتى مات لا يقبل ولو قال مع ما ذكرنا وكان مالكم ما يقبل ويقض
لهم بكونه وقفاً ويستوع من يد الغاصب وهذا أصح في صحة دعوى المصنف
ولو لا ذلك لكانت الشهادة بلا دعوى وأنه لا يقبل في حقوق العباد ادعى أرضاً
بغيرها أمرنا وقف أو وقف عليه لا يقبل ولا تخلف للشافعية ولو برهن على
أمرنا وقف يقبل لا لصحة الدعوى بل لأن البرهان يقبل عليه بلا دعوى
كشهادة على علق لانه في المختار وكذا الموادعي البايح أمرنا وقف على مسجد كذا وبرهن
يقبل وينقض البيع وبه يأخذ وقبل لا يكون البايح متافضاً والاول أصح ولو لم يقبل
وقف على كذا لا يقبل اختياره الشيخ ودعوى المتولى أيضاً يسمع وإن لم يكن له قبول
نصب السلطان متولياً يدعيه لهما ومن ثبت الوقفية ويستدعيه من
يده أرض وقفها ثم غصبها منه غاصب يصح دعوى الوقف أما القديم صحة الوقف
على قول أو لعدم التسليم على قول محمد أولان الوقف الحق بالمصرف والولاية من
غيره عند الثاني ادعى عليه كذا في يده فزعم ذو الولاية وقف على كذا وليس للمدعي
بشيء على ما ادعاه وأراد تخليفه أن أراد أن يأخذ المالك عند الشكول ليس له ذلك
وإن أراد أخذ قيمته لو نكل له ذلك في بدعاً صحت دعوى يد الغائب بأرض ادعى
على المصنف متولاً أمرنا وقف رجل واحد على كذا وبرهن أن قالاً أنهما وقف رجل
واحد على كذا وقفاً واحداً وكان ملكه فينقض على المصنف والغائب بغيره
وإن قال وقفها وقفاً متفقاً يقض على المصنف فقط وقيل في المسئلة نفق ٧
اشكال لأن هذه المسئلة أحقت بمسئلة أحد الورثة وفيها انما يقض إذا كان
العين في يد الوارث الذي أحضره نص أبو الميث أن أحد الورثة انما يجعل
حضمًا عن الكل لو التركة في يده وإن أحضر وارثاً ليس العين في يده لا يبيع الدعوى

ادعى متول
صنفه أمرنا
وقف رجل
وبرهن

يقف

قالا

عليه ولا

عليه ولا الفضا ففعل هذا هنا يلزم أن يقف على الطاهر لا غير في الوجهين
جميعاً ادعى ادعى ذي اليد أمنا ملكه بأصلها وببناها فزعم المدعي أنه وقف على كذا
وبرهن عليه فحكم له بها فزعم المدعي أن أصلها وقف على كذا أو بناء هاله بطل الدعوى
واحكم قال صاحب المخطط وينبغي أن يسأل المدعي أن هذا الوقف منك أو من غيرك
أن قال من جني بطل القضاء وأن قال من جهة غيري لا بطل وقف في صحة ضيق
ومات بجاء رجل وأدعى أمرنا له فادعى بعض الورثة واستخلف وشكل لا يصدق الوارث
على ابطال هذا الوقف ويضمن بهذا الوارث المقتدر له حصته من الصنف من ترك
الميت في قوله من يدعي العاقل يضمنون بالقيمة أو موقوفه عليه ما غار ههنا و
قبض الطاهر غلته سبع سنين ومات عن وصي ثم حضر الغائب وطلب النصف حصته
من الغلة وأن لم يكن القاض فتمت ألامها كانا أحدهما معاً فذلك وإن أحدهما
كانت الغلة فلهما ولا يطبق بل يصدق حصته الغائب أرض في يد ورثة أو
أن أبهم وقفها وذكر كل منهم حصة أخذى يقبل قولهم ويصرف حصة كل إلى الوجه
الذي افتدوا به وولاية هذا الوقف للميت توليه من شاء ولو في الورثة صفاء
وغائب لا يحكم بحصته حتى يدرك الصغير وحظ الغائب **شعر** في الشهادة
شهدوا بانه وقف ولم يذكروا الوقف والوقف قديم أو المصنف يقبل
ويصرف إلى الفقهاء شهدوا بانه وقف على نفسه وعلى أجنب لا يقبل لأخ حقه
ولا في حق أجنب ولو قال أحدهما أنه وقف على زيد ولا أخذ على عمر ويقبل ويصرف
إلى الفقهاء شهدوا بانه وقف أرضه ولم يحدوها لنا ولكنها بغير أرضه لنا
يقبل الشهادة لجواز أن يكون أرض أحدي وإن يتنازع عرفناه يقبل وكذا
لو قال لا يعرف له أرضاً أحدي لجواز أن يكون له أرض ولا يعرف له ولو
قالا شهدنا أنه وقف أرضه الذي هو فيها ولم يذكر حدودها جازت
شهادتهما لأنها شهدا على وقف أرض بغيرها لكن لا يعرفان أسماء حيزان
الحدود شهد أحدهما أنه وقف بعد حيوة والاخذ أنه وقف وفقاً لا يقبل
لأن أحدهما شهد بالتعليق والاخذ بالتخيير شهد أنه وقف بغير أرضه وذكر
حدودها وقال لا نكتا لا نعرف أن هذا الحد ودبائ كان يقبل ويؤمر المتولى
بأن يبرهن أن الأرض التي يدعيها هذه شهد أحدهما أنه وقفها على الفقهاء
والأخضر على المساكين يقبل لا يتقافهما على وقف يصرف إلى الله بشهد أحدهما
أنه وقف في صحة والاخذ أنه وقف في مرضه جاز لأن الوقف في المرض كالوقف
في الصحة حتى كان الاقدار والتسليم إلى المتولى شرطاً والحاوي جعله كالوصية
ولم يشترط فيه التسليم إلى المتولى وإذا علم أن الوقف في الصحة والمريض على
السواء فحصل الاتفاق على أمر واحد لا أن حكم الوقف في المرض أن ينقض

هذا القضاء

أن كان الطاهر الذي قبض الغلة
وهو الغلة كان للغائب
الرجوع في تركه الميت
بجهد من الغلة

فيما لا يخرج من الثلث به لا يبطل الشهادة كما لو شهد أحدهما أنه وقف **ثالث** لا يرد
 وأخذناه وقف بها يقبل على قول من يجيز وقف المشاع **الفصل الثامن** في
 المتفرقات وقف أرضا واشتد منها أن خاصم فيها وارثه اثنا وصيته من ثلثه وقفا
 جازعنا لا مام ويكون وقف من الثلث خاصم وإن لم يخاصم من الكل قال لا يجوز
 هذا الشرط فيكون من الكل لأن الوقف صحيح في الحال ولا عليك المتولى الاستدانة على
 الوقف للعمارة وما لا يحصى عن مائة عشرة وعن الثلث مائة وعلى ما هو عند
 البعض قبل أربعين وقيل ثمانون والفقهاء على أنه موقوف إلى أي أطاعه بني مسجد
 ثم بدله أن ينقص سقفه ويجعل له سقفاً آخر باجتماعه ويشترى للمسيح أحد أعمامه
 مكانها ليس أن يبيعها ويبيدها ويشترى به للمسيح أحد أعمامه فان خرب هذا
 المسجد وترك الناس الصلوة فيها فليباقي أن ينقصه ويتفق به كسوارى المسجد
 خلق ولا يتفق به فإراد المالك أن ينقصها ويشترى بها أو غيرها ذلك وإن
 المالك غائباً وإراد أهل الحلة أن ينقصوا بها ليس لهم ذلك إن كان له قيمة فإن
 لم يكن لها قيمة لهم ذلك وإراد أهل الحلة أن يبيعوا المسجد إلى مكان آخر أن تركوه
 حيث لا يصلح لهم ذلك والألا وقف بشرط ما دام حياً على قول يبطل الوقف
 على المنظر والفقهاء على أنه يجوز الوقف وقف مقبرة وبشرط أن يدفن فيها أو خاناً
 بشرط أن يسكن فيها أو ينزل جازاً بشرط أن ينفق على من يشاء من المسلمين استغنى عنه
 إلى المالك أن المالك حياً وإن ورثته أن ينفق على قول الثاني يباح ويصح عنه
 إلى جوارح المسلمين وإن استغنى هذا المسجد بغيره إلى مسجد آخر خرب الوقف يجوز أن
 يحول إلى موضع آخر وعن محمد بن بشرى يوارى للمسيح ليس له أن يأخذها وإن
 اشترى حياً أو قتيلاً يوارى للمسيح أخذها أن استغنى عنه وعن محمد بن بشرى أن يأخذ
 القنديل أيضاً خرب المسجد لا يحتاج إليه للقيم أن يصرف أوقافه إلى مسجد آخر وإن
 استغنى الخوض عن العمارة وهذا مسجد يحتاج إليه لا يصرف غلة الخوض إليه وفي الظاهر
 مسجد عشق لا يعرف بانيه لأهل الحلة ببيع وصرف ثمنه إلى مسجد آخر ولا يجوز للقيم
 أن يخل شيئاً من المسجد مسكناً أو مستغلاً ولا أن ينفق في بناء المسجد أو أن ينفق
 المسجد على أهل جاز للميت أن يدخل بعض منازل الوقف فيه ولو أدخله فيه بلا
 حاجة لا يصير مسجداً حتى وعوى في المسجد والباقي غائباً حكم على بعض أهل
 المسجد حكم على كلهم وفرض المسجد بالأحقر من البناء وقف على ولده وبشرط أنه أن
 عجز عن مساكنه ببيع أن بشرط في الوقف يبطل الوقف وعندنا في الوقف صحيح
 والشرط باطل وإذا أجد الموقوف عليه الوقف أن كان كل الأجله بان لم يكن
 له شريك ولم يكن الوقف محتاجاً إلى العمارة جاز في الدور والحواسن وفي
 الأرض أن الوقف بشرط البداية باطرح والعشر لم يكن أن يواجر لانه لو جاز

أي حظر بانه
 وظهر أن
 ينقص سقفه

مطلوب
 أرادوا أهل الحلة
 أرادوا أن يحولوا المسجد
 إلى مكان آخر

مطلوب
 لا يجوز للقيم
 أن يجعل
 شيئاً من
 حنقه

كان كل الأجله

كان كل الأجله فليدزم بطلان شرط الوقف وإن لم يكن شرطه أن يواجر ويبيع
 نفسه والمؤنة والخراج عليه وعلى هذا لو كان المصارف ثلثة أو أربعة فإرادوا
 المهايأة أن الوقف بشرط ما ذكرنا لا يجوز ولا يجوز وعن الثاني أمنا أن عشرية
 فلهم ذلك أن حرجية لا لأن العادة بشرط البداية باطرح في الغلة فلهم هايأة
 لتلزم أن يكون الخراج في ذمة المصروف فيلزم بشرط الوقف ولا عليك
 المصروف السكن في دار أو حانوت وقف عليهم بدليل ما ذكرنا أبو جعفر أن أجازة
 من المصروف يجوز ومعلوم أن استجارة دار له حتى السكن لا يجوز فإرادوا أن
 ذكرناه وفي النوازل وقف عليه غلة دار ليس له السكن وإن وقف عليه السكن
 لم يكن له الاستغلال ولا يجوز للميت ولا غيره رهن الوقف فإذا رهنه وسكنه
 الميراث من حيث المثل أجدت للاستغلال أم لا وكذا أمثوله لو باع وسكنه بموته
 ثم أن متولياً أحد أسرة منه وعلى الساكن فيه أجر مثله هذا هو المختار وقصر البيع
 الظلم عن الوقف حياً وإن ظاهر الدواية خلافه قال صدر الإسلام عصب
 أرض وقف وزرع عليه حصه الوقف وإن لم يكن مودة أحد الغائب الوقف
 الأجله وفي المنقط جعل أطاع لقيم المسي أحد المثل جاز وطاع المسمى ما بشرط الوارث
 والأليس للحاكم أن يجعل له طاعة في يد مقاطع لا يحتاج إلى قيم ليس للميت غيره
 متولى الوقف قام بعمارة وإراد أن يأخذ لكل يوم أجره ليس له ذلك جعل
 أرضه صدقة على الفقراء لم يقبل حقوقها يدخل البناء لا الذرع الثابت والقبول
 والدياحين وعلى كلهما للموقوف ما يقطع كالطريق في كل عام للموقوف وما في
 كل ثلث سنين يقطع يدخل في الوقف وكذا إيمانهم المستقبل ولو قال يحقوق
 فالتمذات التي يكون على الأشياء يدخل في البيع لا يدخل في الورود ومعناه
 والأرطاب كالقنطرة وغنم والقطن يكون للوقف وما كان من أصولها فهو
 داخل في الوقف وليس للميت في الوقف أن يقطع الأشياء الممثلة ولا أن يبيعها
 وما لا ثمرة له ببيعها للقطع أرض وقف على الفقراء ليستأجرها رجل من المتولى وخرج
 فيها السنين ومخمس ثم مات المتأجر فالأشجار لورثته ويؤمرون بقطعها و
 ليس للورثة الرجوع بما زاد السنين فيها وقف شجرة بأصلها صح إذا سلمها إلى
 المتولى شجرة وقف في دار وقف حيث الدار ليس للميت أن يبيع الشيء بل يواجر
 الدار لانه إذا باع الشيء لا يبيع الوقف ولو أجد الدار يبيع في كرم الوقف شجرة بغير
 ظله بأكثر الكرم إراد المتولى قطعها أن كان ثمراً يزيد على عزال كرم أي ما
 نقص ليس له القطع والأله ذلك ولو إراد قطع شجرة الوقف أن اقترب بالارض
 له ذلك وإن كان في أبقائها تقع الوقف ليس له القطع **كتاب الأضحية**
 فيه سبعة فصول الأول في المقدمة الأكل قبل صلوة عيد الأضحية المختار لا يكره

مشترط في الحج

ولا يجوز للمتولى
 ولا لغيره رهن
 الوقف

ذلك
 عشر

أحوال الأضحية

مطلوب
الاضحية واجبة
عند عامة الخبيثة

ولكن سمي ان لا ياكل الاضحية واجبة وذكر الطي واما سمي عندها والاضحية ايامها
افضل من الصدقة بتمها كالطواف في حق الغريب افضل من الصلوة وتشرطها ان
يكون مقبلا في مصرا ووزيرة الوقت **الفصل الثاني** في نضامها قال الامام
من ملك ما في درهم او قرصا يساويه غير مسكنه وبنائه الذي يلبس المشاع الذي
يحتاج اليه الى ان يذبح الاضحية يحسب عليه والعنا والفقر والولادة والموت اعنا
بصدقة احدا ايام الاضحية فلو كان نضاب في اول يوم الخريف لم يفتك او نقص منه
لا يلزم ولو كان فقيرا فمك نضابا في ايامها يلزم ولو لم يفتك سبعا قال
الزعفراني ان بلغت قيمتها نضابا يلزم وقال الدقاق ان حصل منها قوت
سنة يلزم ولا يغني عنها وقال ان بلغت قوت شهر لزم وان فضل منها
نضاب لزم الاضحية والفطر وذكر الزعفراني غلة المستغل ان كفاه وعياله
لزم والالا وعند الثاني فهو ميسر بالصبياع ولو الصبياع وقفا ولها غلة
ان وجد له ما ياربهم في ايام الاضحية وجبت والا لا ولو كان خبازا عنده
تدقيقه نضاب او ملح او قسار له اسنان فقيمة نضاب او صابون لزم ولو
مضوف او كتب الحقة او حديث بحسن القراءة منها لا يلزم والالزمت ان
بلغت وفي الصغرى بالكتب لا يغني الا ان يكون من كل نوع كتابان برواية
واحدة عن شيخ واحد ولو عن شيخين روايتين كرواية ابي حفص في سلمى
عن محمد لا يجب ولا يكون غنيا بكتب الاحاديث والتفاسير وان له من كل نوع
كتابان ونضاب كتب الطب والعلوم والآداب غني به اذا بلغ نضابا رجل به زمانه
اشترى فريسا يركبه ويبيع عليه اموره يبلغ نضابا لا يلزم ولو كان في دار
باجارة فاشترى ارضا نضاب وبني فيها منزلا لا يسكنه لزمته دارها
بيتان يشترط وضع لا يلزم وان ثلثة وقيمة الثلثة ما يتان لزمته والغازي
يعزسين والاسمي لا يكون غنيا بالقدس الثالثة يكون غنيا ولو من كل سلاح
اثنان احدهما يساوي نضابا يلزم والذهقان بغيس واحد او حمار واحد
لا يكون غنيا وبالذاب عليه لو بلغ نضابا غني وبسقة واحدة غني لوقيمتها
نضابا وبثورين والة العذان لا وثلاثة ثيران غني لو ساوي الثالث
نضابا وصاحب الثياب الاربع لو ساوي الرابع نضابا غني وثلاثة لان
احدهم للذلة والآخرى للمنة والثالث للجمع والوفد والاعباد وصاحب
الكدم لو نضابا غني والمزاة بالمهر المحلة بموسدة لزوج مملوك وبالموكل
لا وعن الامام انه لا فرق بين نضاب الزكاة والاضحية فلما يجب الا باجابه
الزكاة لها دار تبلغ قيمتها نضابا يسكنها مع الزوج اذا قدر زوجها على
الاسكان يلزمها لانه ديون مؤجلة وليس عنده ما يشترطها به لا يلزم له

مطلوب
يعتبر آخر الايام

عن الامام نعم
لا فرق بين
نضاب الزكاة
والاضحية

على حق

ومع

على مقدره لا يلزم الاستقراض ولا قيمة الاضحية اذا وصل الدين اليه ولكن يلزم ان يسأل
عنه عن الاضحية اذا غلبت ظنة انه يعطيه له مال كثير غائب في يد مضارب او شريك
ومعهم الحزين او متاع البيت يشتري به الاضحية يلزم قالت لزوجة فمك غني في كل
عام عن ممدى الذي عليك تكذا افعل اختلفوا فيه **الفصل الثالث** في وقتها
ايام الخريثة افضلها اولها ويجوز في الليلتين المتخللتين ويكره بعد طلوع الفجر
الثاني من يوم الخريف بعد ذبح اهل المسجد قبل ذبح اهل الجبانة حاز استحقاق
وجه القياس ان الاصل صلوة من الجبانة وبعد صلوة قبل الخطة يجوز وبعد
الشمدة قبل السلام يجوز وقبل الشمدة لا يجوز صلي الامام وضوءه علم انه صل بلا وضوء
لانتعاد الصلوة وجازت الاضحية ولو تذكر قبل تغرق الناس بجاء الصلوة ولا
بعاد الاضحية لاجل الناس قال لا يعبد الناس فبعد الامام وحده ولو نادى بالناس
ليعبدوها فمن ذبح قبل ان يعلم بذلك حاز ومن علم به لم يجز ذبحه اذا ذبح قبل الزوال
وبعد يجوز ولو تذكر ان هذا اليوم اليوم التاسع يؤمر باعادة الصلوة و
الاضحية ذكرها الزعفراني في الفتاوى ان شهده عنده شهود على طحال ذي
الحمه حاز وان لم يشهد وادبه عنده فلا ومتى لم يجز لوضعي الناس في هذا اليوم ان
صلي الامام في اليوم الثاني لا يجوز الذبح قبلها وان لم يصل ان ذبح قبل الزوال
ان كان يدعوا ان الامام يصلي لا يجوز وان لا يدعوا يجوز وان ذبح بعد الزوال
يجوز مطلقا هذا اذا علم انه يوم عرفة فان لم يظهر انه يوم عرفة لكن شكوا
ان شهده واعنده لهم ان يقضوا من اول الغد والاي وان لم يشهدوا قال لا يجب
ان يقضوا من الغد بعد الزوال الامام اذا احذر الصلوة يوم العيد يؤخذ التضيعة
الى الزوال فان فاتت صلوة العيد ما سهوا او عذرا جازت التقضية في هذا اليوم
ولو خرج الامام الى الصلوة في الغد او بعد الغد فمن ذبح فيها قبل صلوة الامام اجزاه
لانه فات الوقت الصلوة على وجه السنة بلدة فيها فطرة ولم يصل الامام العيد
وضوءه بعد طلوع الفجر جاز في الحنابلة ذكره الصدوق في الاجناس لا يجوز قبل الزوال
في اليوم الاول ويجوز في سائر الايام في يوم عرفة بعد الزوال ثم بان انه كان
يوم التحرف ذكر الزعفراني انه يجوز اهل السواد يجوز ذبحهم بعد فجر اليوم الثاني
واهل البوادى لا يقضون الا بعد صلوة اقرت اليهم شك في يوم الاضحية فلا يجب
ان لا يؤخذ في اليوم الثالث فان احذر فلاحت ان لا يؤخذ ياكلها ويقضي
لانه لو وقع بعد وقتها لا يخرج عن العهدة الا بذلك ولو اشترى الاضحية في اليوم
الثالث فاستلها لانه لا يقع عليه سرق ولم يجز ذبحها مض ايامها غني
وحدها بصدق بها بلا ذبح والصدق يلزمها حاز وصدق بفضل ما بينهما و
ان نقصها الذبح والصدق بها جاز احسن لا يجوز الصدق بقيمة الاضحية بعد

الايام

وقتها على الذوجة المعسة والزوج المعسر إذا اراد أن يجعل له الإيجار
 إلى موضع لا يتعدن المصدر ويذهب فيه وكل المصير بذبحها فأخرجها الوكيل إلى خارج
 المصدر وخرج قبل صلوة الإمام أن الموكل في السواد جاز وأن في المصدر لا وأن خرج
 الموكل ثم أتى إلى المصدر وذبحها الوكيل قبل الصلوة بغير موكل لا يجوز وفاقا وأن
 لم يعلم فذلك عندم وعند النجاشي يجوز وهو المختار وإن أخذها عن المصير قد رما
 بقصد فيه المصير لو خرج جاز الصلوة قبل الذبح ذبحها قبل الصلوة والمعتبر
 مكان الأصحية لا مكان المصير فيصير إلى مكانها لا مكانه في الفطرة بعينه المؤدى
 لا مكان المؤدى عن الولد والرفيق في الزكوة بعينه مكان المال **الفصل**
الرابع فيما يجوز من الأصحية يجوز من الأبل والأنثى منه أفضل ولا يجوز الأثني وهو الذي
 دخل السادسة وعاشية عليه أربعة أعوام ثم لم يولد وهو الداخل في الثامنة والأنثى منه
 أفضل والثالثة مائة عليه سنة والذكر منه أفضل إن كان خصبًا وجاز منه الثني فصاعداً
 ولا يجوز ما دون الثني من كل شيء إلا الجذع من الغنم إذا كان عظيماً وهو ما أتى عليه يصف
 عام وفي الأحاسن ما أتى عليه ثمانية أشهر والرفحان مائة عليه سنة أشهر وإذا كان
 صغيراً طعم لا يجوز إلا إذا أتى عليه عام وفي المعز والذكر منه أفضل ولا يجوز منه إلا الثني
 والعنود منه كالذئب من الضأن وهو الذي أتى عليه أكثر أطول والمولودين الماشي والوكشي
 إذا كانت الأم وخسنة لا يجوز ولونز كل على شاة فولدت قال عامة العلماء لا يجوز وقال
 الإمام جعفر الحدي العشرة للماشية وأما من فيها جوز نذرك الهلية وتوحيش في ماها
 عن الأصحية جاز ولا يجوز الوحيش والأبل أفضل ثم البقرة ثم الغنم أفضل من المعز والبقر
 أفضل من الشاة إذا استويا قيمة لأنه أعظم وأكبر والشاة أفضل من شاة البقرة إذا
 استويا قيمة وحل إذا استويا قيمة فأطيبها أطا أفضل فإذا اختلفت فالفاضل أفضل
 والفحل بعشرين أفضل خيبر من الحظي عشرة البقرة أفضل من ستة شياه إذا استويا
 قيمة وسبع شياه أفضل من بقرة وستين شاة من ثلثين أفضل من ثلثين شاة ثلثين
 وستين شاة بعشرين أفضل من ثلثين شاة من ثلثين أفضل من ثلثين شاة ثلثين
 لو ذبح وجازة وديكايكه لأنه تشبه بالحيوان في ثلثين ومن لا أصحية عليه جازة
 والزيادة تطوع في المختار ويقع عن الأصحية وقبل الذاب على الواحد طم والجذور و
 البقرة من سبعة إذا اراد الكل فثمة وإذا اختلفت فحجة القدية اشتري بقدرها
 ثم اشترى شياه جاز وإن أصاب كل سبع ثمان وان أصاب أحدهم أقل من سبع لا يصح
 بأن ما عن ابن وائمة وبقرة مشتركة مع الستة ففصاها لم يحز ولو اشتري
 ثلثة بقرة فذبح أحدهم أربعة والأخر ثلثة والآخر دينار على أن الشدة على ذر المذوق
 لا يصح ولو بين اثنين أو ثلثة وضوا جاز ونصف السبع تبع السبع ولا يجوز طم كذا
 اختاره الأئمة اشترى سبع ثم مات أحدهم قبل الفروغ ورثته بغيرها عنهم وعن الميت

ان علم

فقد

الطلبية اسم كتاب

مطلوب
المولود من الإهليلج
والعشني

نذرك على
شاة فولدت

ضارضي

مطلوب
ذبح المعسر جازة
أو ديكايكه

جاز اخذها

جاز استحقا وكذا لو كان أحدهم يضي عن ولده الصغير أو أم ولده وإن أتم الشكاً على ذرنا
 جاز وإن خذافاً كان جعلوا مع اليمين من السقط كما لرؤس والأكارع جاز والأولاد
 جعلوا لها الأجر وحلل بعضهم بعضاً لم يحز خلافاً إذا باع ورثها بغيرهم وأحد منهم أكثر
 وحلل حيث يجوز لأنه هبة المتاع فيما لا يحل القسمة أو تحليل الفضل هبة واليمين متاع
 يحلها ولو جعلوا اليه والشهم سبعة وأتموا جازت **نوع** في الخلط غلط و
 ذبح كل أصحية لاخر يجعل كالذبح بالأذن ولاله وأياخذ سلوة وإن علم بعد الأكل يحلل
 كل لاخر أصحية وإن تشاخص من كل لاخر فتم أصحية ويصدق بالقيمة لو كانت
 مقيمة أيام النحر وخلافاً بين في المربط ثم أدعى كل منهما شاة أنه شاة فمن بينهما
 والأخرى ليست المال لأنها لا يدعيها أحد أربعة لكل شاة ذبحوها في بيت فماتت واحدة
 ولا يدري لمن هي يباع الأعتام وتشتري بالاصل أربعة اعتام ويؤكل كل واحد الآخر
 بذبحها ثم يحلل كل الآخر يجوز من الأصحية شاتان بينهما أصحية جاز بخلاف لو كان بينهما
 عديان فاعتقاها عن كفارتها لم يحز لأن الشاة بحري فيها القسمة فإمكن جمع كل حق
 في الشاة الواحدة والرفيق لا يحز في القسمة فلم يمكن الجمع في واحد **نوع آخر غضب**
 أصحية غيره وضفي عن نفعه ضمن القيمة وقع على التصفية لأنها ملكه بالقبض السابق بخلاف
 الخاص اعتق المغصوب ثم عليها بأداء الضمان وبخلاف ما لو وضعت الشاة الودعة ثم ضمنها
 لأنه ضمنها بالذبح فلم يثبت الملك إلا بعد الذبح وفي السبع غضب شاة وضفي بها أن
 أخذها مالها وضمنه الفضان لا يقع عن الأصحية وإن ضمنها فتمت حايته وقعت عنها
 لأنها صارت ملكاً من وقت الغضب وإن اشترىها وضفي بها لم تستحق أن تجازيها
 البيع جاز وإن اشترىها لم يقع عنها وإن اشترىها فاستحقاق في جاز أن أخذ البايح
 منه قيمة حايته جازت وإن اشترىها بغيره يشتري بثمنها أخرى وإن بته
 فاسدة وضفي ثم أخذ الواهب قيمتها جازت وبما كل منها وإن اشترىها بالقبض
 ضمن الموهوب لقيمته ويصدق لو بغيره وقت النحر وكذا الووهو المريض شاة و
 عليه دين مستغرق فضة فالغرماء بالخيار أن شاة وأخذ العين وعليه الصدق
 بقيتها أو ضمنه قيمتها وجازت الأصحية ولو وهبت آخر شاة وضفي بها ثم رجعه
 ذلك عندم ولا يجوز على المضي التصديق وعند الثاني لا يملك الرجوع عنه إذا أخذ
 من ملك الغير يجوز بها التصفية بعد ضمان قيمتها غضب شاة أو سرق أو غصبها من
 ولده الصغير أو الكبير أو عبد المأذون المديون مستغرق أو اشترى فاستدأ وضفي
 وبسته لا يقع عن الأصحية المودع بشاة الودعة والمستعير والمستضع والمدين والوكيل
 مشري شاة والوكيل يحفظ مال مضي شاة الموكل والزوج أو الزوجة مضي شاة
 صاحبها لا أذنه لنفسه ويدخل الأصحية في ضمانه بالذبح بلا تقدم ملكه على المباشرة
 اشترىها لها فغصبها منه غاصب ثم غصبها بنية الأصحية عن المالك بحرية ولا يحتاج

غلط المضي

منه

غضب اصحية

مطلب
قال الدال في ترك
التسمية عند الشراء

عجيب

الى الاجازة امر قصبا بالبيع عنه فقال **القصا** فحسب عن نفع وقع على الامر وقال
القصا تركت التسمية عند البع فيهما لما كرها وبتتري بها اخرى لوع ايام الخ
ولا اكل منها وان مضى بصدق بالقيمة المأخوذة مضى اليها وهي حية يصدق بها
حسب استري بها حية شاة ونوى ان يفتي واحدة بلا عين فذبح رجل واحدا منها بلا امره
يوم الخبزنا وبنا التفتحة عنه ضمن قيمتها له امره ببيع سنانة فلم يذبح حتى باعها ثم ذبح عوز
ضمن علم البيع او لا وفي الاجناس لا يضمن ان لم يعلم **نوع** اشترى الفقير لهما ثم شتر
واشترى اخرى لهما فوجد الاخرى فتي بها ولو غنيت بالواحدة لانتاعل الغني بالجاب
الشرع وهو واحد لا غير وعلى الفقير بالشرى وهو مستعده والذفر ان لم يفصل بين
الغني والفقير وقال اذا اوجب الثانية بدلا عن الاولى فذبح ايها ساكوا واذا اوجب
الثانية بعد شري الاولى ايجابا مستمدا ذبحها نوى الفقير ان يشترى اصحية لا يلزم منه
وذكر القاضى ضل شتر الفقير لهما فاشترى اخرى وذبح ثم وجد الاولى ينظر ان كان
قال عند شري اخرى ان كانت ضلت الاولى فهذا آخر لا يلزم ذبحها وان كان قال
فهذا ابد لها ذبح الثانية ايضا لانها صارت بدلا عن الاولى فذبح المستمدا لهما بالنية الاكثية
جاز اكفاء بالنية عند الشري ولو نذر وقال بلسانه لله على ان اضحي بها لزم اجماعا و
لا يلزم اذ نوى ان يفتي بها ولم يلفظ بالشري لهما لو اشترى غنيا لا يفتي بالغني
الروايات فلم يبعها وان فقيرا ذكر في الثاني انها يفتي بالنية وعند الجمهور لا
ان يقول بلسانه على ان يفتي بها وذكر بكرة في ظاهر الرواية عن ابي الشري بها وفي
الزيادات اشترى لهما ووجبهما اصحية على ان موسرا او معسرا فقبل بعهدها ووجبهما
بلسانه وقبل اراد به اشترى لهما بالنية الاضحية فظا هذا يقتضيه بان الفقير لو شري
مستمدا ليس عليه اخرى لانها عليه صار بالشري والوجوب المتعلق بالعين يسقط بها
اماعل الغني بالشرع فلم يسبق تعيين الفعل في الذفر ان اشترى سنانين طها
وضاعت احدهما وذبح الاخرى ثم وجد الاخرى فيها او بعد طها لاش عليه قال الله
على اصحية ان غنيا فعليه اخرى الا اذا غني الاخبار عن الواجب عليه كما اذا قال
على حجة وان فقيرا لا يلزم الا واحد وان اسير عليه سنانان اشترى الفقير في
ايامها شاة لهما وضحي بها ثم اشترى ايامها قال الحلواني عليه اخرى والمتأخرون
قالوا لا وبة نأخذ نذر ان يفتي ولم يمتنع عليه شاة ولا ياكل منها وان اكل عليه
قيمتها اوجب على نفسه عشر اضحيات لا يلزم الا سنان لان الاثر جاب شتين ضحي
ولم ينو الاضحية جاز لا لانه اشترى لهما تعين **الفصل الخامس** في
عيوبها حجة غش من الافات لا يمنع منها عدم الاثنان لو اختلفت عن الثاني المنع
مطلقا وعنه ان يفي منها ما يعلق جازوا الا لا ومن المعقبة التي لا انسان لها لا يجوز
والجواب ان سميت التي لا قدر لها من الاول يجوز فان انقطع او انك عوز الا اذا

الموسني في

في العيوب المانعة

بلغ الدعاء

بلغ الدعاء وصغيرة الاذن والتي في اذنها ثقب او شقاق من الاعلى الى الاسفل يجوز وعديبة
الاذن او اخرى الاذن من الخ روية عن الامام ومحمد والنولاء وفي المجونة لوسمة يجوز
والوجاء وهي التي تمشي مثل قوائم ولا يصنع الرابعة على الارض لا وان كانت وضعت
وضعا صحيحا الا انها تمشي مثل ذلك يجوز والمحجوب العاقر من الجماع والتي لها سعال
العاجز عن الولادة لكمه ثوبا والتي لا ينزل لبنها يجوز والتي لها آنية صغيرة شبه الذنب
يجوز وان لم يكن لها آنية خلقة فذلك قال محمد لا يجوز في سبع من العيوب العجا، والعوا،
فان ذهب بعض عيوبها الواحدة وبعض اذنها او بعض اسنانها روية الاجناس ان
الكثير من النصف لا يجوز وان اقل يجوز ويعتبر الثلث وما كان دون النصف فهو قليل عجزها
فظاهر مذهبهما ان النصف كثير وعنهما فيه روايتان وفي المختلف الكثير من الثلث لا يجوز
عنده وبعد الثلث يجوز وعنه وعليه اعتمد في الجامع الصغير عن الامام انه لا يجوز وهل
يجمع الخروق في اذني الاضحية اختلفوا ولو كانت صحيحة فاعتبرت عنده بعد جابها على
نفسه او كانت مميئة ففحسب بعد ايجابه او عجزت لا يجوز وان مع عوز ذكره في روية
الجوز جاز وفي روية له حفص يجوز موسرا كان او معسرا ولو اصابها آفة مانعة في
معالجة الذبح ان لم يرسلها جاز وان ارسلها ثم اضحي بها في وقت اخر يوم او في يوم
اخر لا روية لهما في الاصول وفي العيون والمنع عن الشاة جواز وفي الذفر ان لا
يجوز روية قال البعض لا ناخذ به والعجفاء التي لا تنقي لايوز ومقطعة رؤس الضروع ان اقل
من النصف فعلم ما ذكرنا من الخلاف في الشاة والمغذاذ او هبت احدى حليتها خلقة
او باقة وبقيت الاخرى لا يجوز وفي الابل والبقران ذبحت واحدة يجوز وان شتان لا و
عن الامام ان الشاة اذ لم يكن لها اذن ولا ذنب خلقة يجوز وان لم يكن لها خلقة غشيا
لا يجوز **الفصل السادس** في الانتفاع بكرة حليها فجزء هو منها قبل الذبح وينتفع به فان
فعله يصدق به قبل هذا في التي اوجبهما على نفسه وان اخذ صوفها من اطرافها للعلامة
في ايام الخمر لا يطرحها وان في صوفها لبن يحاذ عليها ينضح صوفها بالماء البارد او
فجرها بالماء البارد اذا قربت ايام الخمر وان بعدت جليها ويصدق باللبن ومبياع
اصات من اللبن يصدق بمشله او قيمته وكذا الصوف الا ان يعلمها بقدرها ويجوز الاسف
محاذي المنعة والقران والتطوع بان يذبحها فداها او فداها او جذاها او فداها او فداها
ان يشترى بها متاع البيت كالجرب والغبال والخف والاطل والزيت والشم ولا ان يبيعها
بالدرهم فيصدق بها لان ينتفعها بالدرهم او ينتفعها على نفسه فان باع ذلك يصدق
بالثمن ايضا ولو اراد بيع طها فيصدق بالثمن ليس ذلك وليس له في الاطعام
او الاكل وذكر بكرة ان الطلح كالمسلم ليس ببيع والنصف بئنه وان باع كس ينتفع
به بعينه يجوز وذكر هشام انه يباع ما يؤكل بما يؤكل وما لا يؤكل بما لا يؤكل واعطاء
الطلح للسلح كالببيع اشترى للاضحية واوجب كره له ركوبها وان نقص بالركوب ففقد النقص

ان موسرا

في جواز الشاة التي
ليس لها اذن
ولا ذنب خلقة

ولما يوافق ان اجد صدق باجره وان ولدت ولد اذ هما مع الولد قبل هذا الفقير و
 اما في الفخ فلا يعل عليه ذبح الولد الا اذا نذر ان يذبح الام فقلت بعد النذر وان ذبح
 الولد قبل يوم النحر او بعده جاز ولو لم يذبح وصدق به جاز في ايام النحر جاز وفي
 المنتع لو صدق بالولد جاز في ايام النحر عليه ان يصدق بقيمة ايضا وان باع الولد في
 ايام النحر يصدق بماله فان لم يبعه ولم يذبح حتى مضى ايام النحر يصدق بالولد جاز واذا ذبح
 الولد مع الام ياكل منها ومنه وعن الامام انه لا ياكل من الولد وان اكل يصدق بقيمة
 المأكول والصدق بالولد جاز احيى المتعسر شاة وماتت في ايام النحر وخرج منها
 جسيمن حيا يصدق بالولد جاز احيى **الفصل السابع** في التقية عن الغدير
 الغدير يفتي عن نفسه وعن ولده الصغير لادن الكبير واما ابن الابن ففيه روايتان و
 لو كان لابنه مال يفتي عنه ابوه او وصيه عند الامامين وعند محمد يفتي من مال نفسه قال
 السرخسي قال بعض مشايخنا على الابن يفتي من مال نفسه وكذا الوصي قياسا على
 الفطرة والاصح انه ليس كذلك لم يمكنه عن نفسه او وصيه ماله والقاض في مال الصغير
 كذلك والمخون كالصبي وعلى الاراء خراج ارض الصبي وغيرها وفي الفتاوى الوصي
 اذا فتي بمال الصغير عنه وصدق به ضمن ويشترط بها ما ينتفع به عنه وعلى الرواية
 التي تجزى بمال الصغير ليس للمار والوصي ان يفعل وان فعل ضمن الاراء ولا يضمن الوصي
 وعليه الفتوى ولو فتي بشاة نفسه عن غيره بامر له ولا يجوز ولو اعتق عبده عن كفارة
 غيره بامر له جاز واجاز بغيره من يبي ومحمد بن مسلم ومحمد بن مقاتل فتمن حتى من الميت
 انه يصنع به مثل ما يصنع باخيه بنفسه من الصدق والاكل والاجر للميت والمكسب لزوج
 قال عصام بن يوسف يصدق بالكل والابو مطيع وافق الثلثة ولو اوصى بان يفتي عنه في
 عام من ثلاث ماله جاز بانفاق الروايات ويصنع به كما يصنع باخيه من الاكل
 والصدق وقال الصدر المحنار انه يفتي بامر الميت لا ياكل منها وان بغيره بياكل في
 المختار يفتي عن اولاده الكبار وروجه لا يجوز الا باذنهم وعن الثاني يجوز استئنا
 بلا اذنهم وعن الامام في الولد الصغير يفتي بالاصحية ولا يفتي بخلاف صدقة الفطرة هذا
 ظاهر الرواية وروي عنه انه يفتي بولده وولد ولده الذي لا ار له والفتوى على
 ظاهر الرواية يفتي بغيره عن نفسه وعن بنته من اولاده جاز ان صغيرا وان كبيرا احيا
 بامرهم والالا اعتق عبده عن كفارة يمين على ابه لا يجوز ولو بعد موت ابه لا يجوز
 وكذا الواقع على ابه بعد موته ذبح اخيه بغيره بامرهم في غير ايامهم يفتي ان في ايامها
 جاز ولا يفتي في ذبح البقار والاراء شاة لا يذبح حيوانا لا يفتي وكذا الاجنب في
 اختيار الفقيه وقرق الصدر من الاجنب والراي وصفن الاجنب لا الراي وذكر
 محمد ان الراي يفتي ايضا وهو العياش فنهنا مسبايل يعمل فيها بالدلالة كطبخ لحم غيره
 ضمن لو بلا امره ولو جعل في القدر الذي على الكائون ووضع عنه خطبا وطبخ

في ذبح الشاة الى
 لا يذبح حيوانا
 فيه اختلاف الامة
 الاسوف

مطلب
 صحي عن الميت

لا يفتي

لا يفتي ومنه سئلة الاحرام على المتخ عليه وباقي في الفتاوى وحاصله ان العمل لو جاز لا
 يتفاوت الناس ثبوت الاسعانة لكل واحد من احاد الناس كالذبح وان تفاوت كاسلخ
 لاصح لو علق شاة للسليخ فسلخ احد بلا اذنه ضمن اذا لم يجد الاضحية في بيته يلزمه ان يذبحها
 موضع منه سباق الى بيته **كتاب الصيد** تحت فصول الاول في المفردة
 وهو الحيوان الموقوف من الادى ما كولا او لا وهو مباح الا اذا كان للميت في اخذ حذو
 ويكون بالهاري والكلب والسم والشكة وملح معها كالمخل وجعل تحت شرط طاعة
 في الصياح كونه اهلا للذكوة وارساله وان لا يشاركه في ارساله غير اهل الذكوة وعدم
 ترك التسمية عند اوان لا يشتغل بين الارسال واخذ الصيد يعمل آخر وعنه في الكلب كونه
 معلما وذهابه على سنن الارسال وعدم مشاركة كلب من لا يفتي صيده وان يقتله جرحا
 وان لا ياكل منه وعنه في الصياد ان لا يفتي يكون متعذبا بانيابه وقلبه وان لا يكون من
 الحشرات وان لا يكون ما شيا غير السمك ان يملك نفسه بغيره وقوايه وان يموت لا يصط
 قبل ان يوصل الى ذبحه وراى السرخسي ان يكون الصيد غايبا عن تناوله ويكون متعذبا بانيابه
 وحشا وان لا يتوارى عن بصره وان لا يفتي عن طلبه حتى يجد له لانه اذا غاب عن بصره
 ربما يموت بسبب اخذ فلا يفتي لقول ابن عباس كل ما اصعب ودع ما اعميت **الفصل**
الثاني في صيد الكلب صيد المسلم بكل الحيوان لا بائنه وكذا ابيانهم لانه كالذبح بشقهم
 ولا يفتي صيد المجوس وذبحته ويقتل صيد اليهودي والنصراني وذبحها تها وتكلم المجوس
 الصيد على كلبه فافذه كلب مسلم بركة او رده عليه سبيغ فافذه بركة لا يفتي فان
 رده عليه مجوسي حتى اخذ كلبه لم يفتي لان فعل المجوسي من جن فعل المسلم وكان اعانة
 ورد الكلب والسبع ليس من جن فعل المسلم وكان من جن فعل الكلب فيكون اعانة
 على الكلب فلا يفتي وفي الجاهع الصغير اذا زجه المجوس كلب المسلم فانه خبره خبره وقتل
 صيدا حلال وعلى القلب لا يفتي هذا كما يفتي الكلب بنفسه وزجه صاحبه انه جعله
 كارساله اسما صيدا لو جعل حلال الا ان ياكل منه وان شرب من دمه لم يجرم عند
 العامة وترك الاكل مرة لا يدل على التعليم الا اذا اكثر التردد ولم يفتده الامام كما هو
 رايه وفوقه الى ارباب الصناعة وعندها يحصل بترك الاكل ثلثا فان ترك ثلث مرات
 صار معلما ولا يؤكل الا في الاول والثاني لانه غير معلم وفي الثالث روايتان والاول انه
 يفتي فان اكل بعد اكله يتعلم حكم جهله حتى لو صار صيدا وهو في قايته ثم اكل يجرم الكلب
 عنه ولا يظهر فيها ياكله والاختلاف في المتقاربة والمتباعدة سواء ولو قطع عنه قطعة
 حاله الاخذ والفاها وقتله فلما اخذه صاحبه اكل تلك القطعة حل ولو قطع بعد
 اخذه صاحبه او اعطاه صاحبه فاكله ياكل ايضا وفي البازي لا يفتي بترك الاكل
 غاب عن بصر الراي فانيه ولم يفتي بترك الاكل جرحا ادره ميتا حل اسما فان كان
 به جراحة اخرى لم يؤكل ترك ام لا ارسله فافذه ذلك الصيد او غيره او عده امن الصيد

احوال الصيد

كل الصيد
 عشر شرط

مطلب
 ترك الكلب الاكل شاة مرارة
 فهو معلما

فمنه

ارسل

حل اكلها مادام وجهه ارساله عندنا فاخذ صيدا فجمع عليه بعد قتله ثم اخرج ان طال مكثه على الاو
 انقطع الارسال وحرم والا الا وان عدل عن سنن الارسال ثنية وثنية فاخذ صيدا لم يحل
 وان مكث حتى يتمكن من الصيد فوثب عليه فاخذ حل ارسلا عليه فاخذ الصيدا لم يحل اليه
 وامسكه حتى مات الصيد من اخذه او صيده لم يؤكل ارسله على صيد ثم عرض له صيدا آخر
 فقتله لم يؤكل وان رجع فغرض له صيدا آخر في رجوعه فقتله لم يؤكل لبطلان الارسال
 بالرجوع وبدون الارسال لما حل كل جاري من السباع على اكل صيده وفي ذلك قال
 محمد لا أعلم انه يتعلم ام لا وقال صاحبنا الاسيد والذئب لئلا يعلمين ثم وقع احد هما
 خبة الاخر ولا يكلف الاطال فلا يستدل بالاسك فان علم انهما تعلمان جاز ولا يدين
 الجرح في الصيد سواء كان الصيد بالكل او الرمي وثبت ان يكون انهم جازحا
 والمعداض ضرب اكل والا الا ان يكون رأسه محددا فاصابه جرحه رأسه وجرحه في كل
 والباري اذا قتل الصيد على اكله وان لم يجرح الكلب المعلم اخذه وقتله حقا ذكر في الزيات
 انه لا يحل وفي كتاب الصيد انه يحل وقال عصام في مختصره لا يحل وعليه الفتوى الباري
 المعلم اخذه وجرحه ولا يعلم انه ارسله ان كان اوله لا يحل لان الارسال شرط ولم يقطع
 بوجوده انقلت الباري المعلم ثم اخذه صاحبه لا يحل صيده حتى يجيب ثلثا اذا ادعاه
 ويقع في قلبه انه معلم لانه ترك المعلم حين انقلت منه يجوز تملك المعلم بالبيع و
 الهبة والوصية وغير المعلم كذلك قال في النوازل حتى يجوز بيع اطروبع العقور لا
 يجوز والفهد والباري يجوز بيعها وبيع السور يجوز قاله الثاني فترك صيدا بسيف
 وابان من قبل الرأس اثمنا حل لانه ذكوة وان ابان فخذ او عضوا اقل من النصف
 لم يحل المبان عندنا وحل الباقي لوجود الذكوة لا ينظر اى ولو قطع بصفين حل الاكل
 وكذا لو ابان بعض الرأس وان ابان اقل من نصف الرأس لا يؤكل المبان لانه يتوهم
 بقاء بعد الابانة وحل الباقي للذكوة لا ينظر اى قطع عضوا ولم يبين ومات حل
 ولو ابان الى فتعلق جلده فهو مبان ولو ضرب سيف على سمكة فقطع ببعضها يؤكل ما
 قطع بخلاف الصيد لان الميت من السمك حلال **الفصل الثالث** في الرمي
 رمي صيدا فزماه اخذ فاختنه الاول ملكه الاول وان مات بالاول حل وان علم انه ميت
 بالثاني قدم ضمن الثاني الاول ولو رميا وقتلاه ملكا وجعلهما ولو تعاقبا ولم يخنه
 الاول فقتله الثاني ملكه الثاني وحل وذكر بكبرى ولم يخنه او اخنه لكن بحال لا يعلم
 منه الصيد ولم يبق فيه من الحياة الا قدر ما يبيع في المذبوح بعد الزج بان ابان رأسه
 ثم رمي اخذ لا يحرم وان كانت الرمية الاولى اخنه الا ان الصيد كان بحال
 يتوهم سلامة جرحه ولو كان بحال يعلم انه يموت لا يحل بان شق بطنه ووصل الى
 امعائه عند الثاني يحل خلافا لما كان الرأي عنده وان مش ساعة حتى انتهى
 اليه ومات قبل ان يصل اليه يؤكل لانه لم يقدر على الذكوة الاختيارى رمي صيدا فزماه

مطل
الذئب لا يعلم

مطل
تخليد المعلم وعينه

في جواربيع
السور

مطل
الميت من السمكة خلال
اذا كان ميتا بسبب
ط
لا الاول

فمنه
على الارض

على الارض ومات على غلظ فمات ولو وقع على شجر او على اوراق او على حائط او على منضوء
 ثم وقع على مكان آخر ومات جرحه والطير اذا وقع في الماء ان لم يجرح لا يحل كالتجربة
 فوق الماء ولو كان ميتا في الماء الا ان يكون الجرح لا يتوهم حياة الصيد كما اذا ذكاه فوق
 في الماء وان كانا ميتا ان الجرح في الماء فحل لانه علم انه مات من الجرح وان كانت اذنه
 بحاله يتوهم حياة الصيد منها لو لا الوقوع لا يحل بخلاف الوقوع على الحبل واستقر عليه او وقع
 على الارض ومات حيث يحل غلظا اذا كان ميتا من ذلك محددا واصاب جرحه لم
 يحل رمي صيدا فزماه من سنن فاصار الصيد لم يحل ولو قواه فامضاه على سننه
 حل ولو رمي السمكة على سنن فاصاب شجر او لم يغزر فمضى واصار الصيد حل ولو رمي سمكة
 واخذ رمي حيا واصاب صيدا او مات لا يحل رمي صيدا في السمكة فيتهوى الى الارض بحيث
 لا يقدر على الهرب ثم رماه اخذ قبل ان يسقط الى الارض واصابته الرمية الثانية ايضا
 قال لا يؤكل لان الرمية الثانية وصلت في حال الهرب على الذكوة الاختيارى وان كانت الرمية
 الاولى على ان سلم منه الصيد يحل لا يصح الرمية الثانية يرمى صيدا فاكل الصيد عن شئ اخذ ثم
 اصار الصيد فقتله حل لان العدة لوقت الرمي سلم يرمى سمكة فاصاب السم الموضوعة ورفع
 فاصار الصيد فقتله جرحا حل يرمى سمكة فاصاب سمكة ثم اخذ رماه فاصار الصيد
 فقتله ان كان يعلم ان سمكة الاولى لا يبلغ الصيد لولا اصابة الثاني فالصيد للثاني وهو
 حلال وان كان يعلم انه ان كان يصيب كان للماول وكذا لو رمي الجوز في السمك فان زده
 قوة ولم يقطع عن سننه فالصيد للمسلم وهو مكروه ولا يحل صيد البندق والمعلم والحجر
 والعصا رمي صيدا فوقع عند جرحه قدما يقدر على ذبحه ومات لم يحل لانه قادر على الذبح
 بتقديم الاسلام يرمى سمكة فاصادها صاحب ولم يكن من الوقت قدما يقدر على ذبحه
 يؤكل في المختار وقبل لا يحل في ظاهر الرواية لانه بمنزلة وقوعه عندنا ثم رمي صيدا فقتله
 عليه ساعة لا احدا حيا ثم وقع تلك الساعة فذبحه واخذه اخر فهو للثاني بخلاف لو جرحه
 جرحا لا يستطيع منها التناول ثم بدا ورمى الاخر حيث كان فالصيد للماول والفرق ان
 في الاولى لم يملكه الا قبل ان يذبحه فيكون في ذبحه فاصار الصيد فقتله فخلص عنها ثم
 رماه اخذ فاحذه فهو له وفي الثانية اخذه الاول لبقائه اثر فعله فذكر يرمى اسدا او ذئبا
 او حية مما يقدر على الصطياد ورمى فاصار صيدا اثمنا حل لانه عندنا حلالا
 لغيره وان رمي حيا او سمكة واصاب صيدا او ترك السمكة عند الثاني انه لا يحل بالسمكة
 والمختار انه يؤكل يرمى السمكة الى ادى او حيوان اهله اثمنا كولا فاصار الصيد اثمنا كولا
 لارواية فيه وعن الثاني قولان في قول لا يحل واسنار اليه في الاصل سمي فارسل الى
 صيد وهو يظن انه انسان او حمار او كان سمع حيا وظن انه صيد فاصار صيدا لا بأس به
 وان جرح انسان او غيره من الاهليات لا يحل يرمى حية او افعلى او طيئا مستائسا
 فاصار صيدا لم يحل وان كان لا يعرف انه اهله او وحش يحل لان التوهم فيه الاصل

نه بحال

يرمى ارضا بالسمكة جفت
نقطة

مطل
صيد البندق والمعلم والحجر
والجوز

يؤثر في الانسان
لا يعرف اهله

مطلبت
تعلقت الحاجة

مطلبت
ما عتقت من الاهل

يقع قبل لاجل
وقبل عيل

مات السمكة في الماء
بلا افة

مطلبت
ان مات السمكة جبر الماء
او برده

مطلبت
ما لا حرم له لا يؤكل

ظ
قبل ان ينفخ فيه الروح

مطلبت
ما لا روح له لا يكون ميتا
اذا وجد في العجل
الذي نوره قبل نفخ
الروح لا باس
بكله

الجلالة
التي هي
بالاخرة

وان ربي عبيد ولا يدري انه وحشي او اهلي لاني لان الاصل فيه لا يستس تعلقت الحاجة بشيء
لا يصل صاحبها اليها فربما كان خاف عليها الموت يؤكل والا لانا لان ما عتقت من الاهل كالفيد
وكالمقداد اندو البعير اما الشاة اذا ذبحت خارج المصير فهو كالبعير في المصير الحامة اذا كانت
مبتدى الى منزله فربما لا يحل الا اذا اصاب المنيح وان كانت مبتدى فهي كالصيد وفي موضع
قال في كالفيد مطلقا والشاة لو سقطت في بئر فذكورتها بالرجل وقال الحسن لا يلزم ان يكون بئر
الاختيارى وذكر القاضي انه يحل بل ذلك خلاف فان اصاب السم طمعا او قربة فادى حل
فان اصاب موضع اللحم ولم يخرج الدم ان كثيرا حلت اخره كصغيرة قبل وقبل **الفصل**
الرابع في السمك وما يؤكل وما لا يؤكل والجلالة الطوافي وهو السمك الذي مات في الماء
ان بلا افة لا يؤكل وان باذنه بان حش منه الماء او طفي على وجه الارض او وجد في بطن طير او سمكة
واربطه احد في الماء او اضطر من الصيادين الى مضيق منه المكن وهلك اول غنة حية او
اصابه حديد قال في الجريد فيه روايتان سمكة بعضها في الماء وبعضها ميتة ان الراس خارج
الماء يؤكل وان في الماء ان كان ماني الارض قدر الضعف او اقل لا يؤكل لان موضع النفس في
الماء فيكون الموت بلا افة فيكون كالطافي وان اكثر من الضعف يؤكل لان لا اكثر حكم الكل
الشيظرمه رجل في الماء فتعلق به سمكة ان ربي به خارج الماء في موضع بقدر على افعه
فاضطربت ووقعت في الماء فملكها وان انقطع الجبل قبل اخراجه من الماء لا يملكه وحده
السمكة ميتة في الماء ويطبخ من فوقه لا يؤكل لانه طاف وان كان ظهر فوق الماء يؤكل لانه
ليس بطافي واذا وجد في بطن الطافي سمكة اكلت لانها ماتت بآفة خلاف الطافي و
ان ماتت غير الماء او برده بض الامام انما لا يؤكل وعن محمد بن ابي بكر انه يؤكل وعامة المشايخ على
انه لا يؤكل قال الفقيه قول المشايخ اعي لا يخامات باقة وضار كونهما باجا والماء وقال
القاضي فيه انما يؤكل عند اكل السمكة كل شيء يظنها فخرج منها سمكة ان كانت
صحيحة تؤكل ارسكت السمكة في الماء الخ فكريت فيها لا باس بكله بالجلال وما لا ادم
له كالتنوع ويؤكل لا يؤكل لا السمكة والحداد والعقن وخوخه يؤكل والغراب الذي
يأكل الجيف بكه وفي الطي ويكره كل طائر يأكل الجيف وكذا العقنق اذا كان يأكل
الجيف وعن الثاني لا باس بكله لانه يخلط مع اللحم الجيف وانما يكره من الطيور ما لا
يأكل الا الجيف الغراب على ثلثة اوجه ايقع واسود ان يأكل الجيف بكه والالاوان
ياكل الجيف والحداد الا امام بكه وقال لا اكل الحداد لا باس به ولا يؤكل الحفانين
لانه دوناب ولا باس بالحظاف والقرى والسوداني والزرزور واليعاقبة والحقا
وكل ما ليس له خلب يخلط في لا باس به ودالذنبور قبل ان ينفخ فيه الروح لان ما لا
لا روح له لا يكون ميتة يؤكل غمار الوحش بخلاف الاطعم والبعل لا يؤكل وحمل الفرس
اطلاف فيه عروف واختار علماة حوازم مولاركن الدين الرخاني اطلاق
في شرب لبنه **نوع** في الجلالة بكه طم ابل الجلالة وفي النوادر حدي عتي بلن لطيرة

ظ
الابل

في الدجاجة

مطلبت
في الشاة للصنف

ما يذبح لغيره

في كراهة سبع
اشياء من الشاة
١٢

لا باس بكله فلعنه هذا لا باس بكل الدجاجة لان طم لا يتغير وما غدي به كان مستحكما لا يبق له
اشد وما روى عنه ام قال يحبس الدجاجة ثلثة ايام للتزنية وانما يتزنى ذلك في الجلالة التي
لا يأكل الا الجيف وما يخلط ويأكل غيره ايضا على وجه لا يظلمه في طم لا باس به وفي الثاني
الابل يحبس ثلثة ايام والعقن بين والثاة عشرة والدجاجة ثلثة قال السرخس الاصح عدم التقدير
وحبس في بئر الدجاجة المشنة وفي المنتع المكروه الجلالة التي اذا قربت وجد منها راية
منتنة فلا يؤكل ولا يشرب لبنها ولا يركب ولا يجل عليها وتلك حالها وبكره معها وبهيتها
وتلك حالها وذكره المقلان ان غرمتها حش **نوع** في شاة للصنف في كراهة اكلها اسم الله
يحل اكله لان سته الحليل ام وكلام الصنف كرام الله م ومن ظن انه لا يحل لانه يذبح لغيره
بني آدم فيكون كانه اهل غير الله فعد خالف الفقهاء والحديث والنقل فانه لا ريب ان
الفصا بذي الذئب لا يؤكل ان لا يذبح فليزج عاظم هذا الجاهل ان لا يأكل ما ذبح
العقن والما ذبح للولائم والعرس والعقيقة لودجهم لقدوم الامير ولقدوم واحد من
العظمة لا يحل اكله وان ذكر اسم الله م لانه ذبح لتعظيم غيره الله وطه لا يضعه بين يديه مجلا
الاولى فانه مقدم بين يديه وهو الفارق وقد سمعت عن جملة العوام ان الرؤساء اذا
نزلوا في منازلهم وتخلوا للذكور قالوا اين مررا ابرار امير سيكتم فيكون بين يديه ولا
يقدمونه اليه وقد يذبحون وان كان في بيوتهم طم ونظيره ما ذكره في عتالي السبائك ان الله
على الامراء والنقاط لا يجوز وعلى العروس والنقاط يجوز والليل مائة واذا قال الطبيب القنفذ
نافع او الحية نافعة لا يجوز اكله للتداوي لان الله م حكيم لا يخرم شيئا من خلقه فقه
قوله م في الحية ومنافع الناس مثل راديه منافع الانقاذ اذ اروي السكران وفاء من فيه
ودبره والحداد الواحد في فني مرة ذابوا من ذاك من راه انقط وتاب اعترض بان الفقيه
ذكر ان بيع الحيات يجوز ان كان يتفع بها في التداوي ول على ان اباحته للتداوي قلت
قال الفقيه الاستاد اذا جعل في الدواء صا مغلوبا مستهلكا فلا يلزم من جواز احوار
هذا لان حال الاقرا زغبه حال الاجتماع والعنفذ حلال عند الفقيه لم يجوزوا وكيفية
يجوز باحد ام المقطوع وبكره اكل الصدف والحداد لهيب م عن قتلها والحق والخلة والحداد
واما الدب والصعل والعقن والقلق والخام فيجوز اكلها لكن لا يسي لان عند
الناس من اكل هؤلاء بسبب آفة فتجترع عنه وعن مجاهد انه م نهى سبعة اشياء من
الشاة الذكر والاشيان والقبل والمرداة والعدة والثناة والدم المسوخ وامام الكلب
والحال ودم الحية فيحس ولا حرام وفي صلوة المسعودي ان كوسفند حلال السبع
ودبه وكوشك وذل وشش كرهه وسير ومبيح است سبه وخضيه وعذوة
ومقر شيش وباني مكروهت ودرشكبه دورايت است **الفصل**
الخامس في تعليق الصيد والنقاط هنيئا موضعنا يخرج منه الماء الى ارض لا يصيد
السمك في ارضه وخرج الماء من ذلك الموضع الى ارضه سمكة كثر في هذه الماء وبق السمك

او اقل حتى امكن اخذه بلا حيلة فهو اولى به ولا سبيل الاخذ الى اخذه ونفذه لاخذ وهو له الارض
 وان كان الماء كثيرا لا يمكن اخذه الا بحيلة فمن اخذه فهو له ولا عليك رب الارض والصيد
 يملك باللاخذ وانما نوعان حقيقي وصلي فالحقيقي باستعمال ما هو آلة الاصطيد وكنصه كمن
 لا الخفاف اذا تعلق به الصيد يملكه خلاف بغيرها الخفاف لانه لا يقصد الصيد وكذا ما يفسد
 بموضوع للاصطيد اذا تعلق به الصيد كمن تصب خطا في ارض صيد في ارض رجل
 وانك رجله فيها او وقع في شرجيت لا يقدر على الخرج فاخذه انسان ونارعه صاحب
 الارض ان قرب صاحب الارض حيث لو يديه يصل اليه فهو له وان بعيد لا يصل اليه لومته
 فهو للاخذ ولو اضطرب الصيد فقطع الشبكة فانفلت فاخذه اخر فهو للثاني وان
 انفلت من بعد ما في صاحب الشبكة ليأخذه وقد صار رجل يقدر على اخذه فهو للناس
 والعقد ان في الاول بطل الاخذ قبل تأكده وفي الثاني بطل بعد تمكنه من الاخذ ولو اخذ
 غل في ارض رجل كواران وعسل كثير فاعسل لما لك الارض لانه من انزال الارض ولا يشبه العمل
 الصيد وانما يشبه الخيل نفسه الطير فلو اخذه الخيل فهو له دخل صيد دارة وعلمه ما لك الدار
 فاغلق عليه بابها وصار رجل يقدر على الاخذ لما معاملة صار ملكا ومعنى قولنا ان
 تمكن الاخذ ان معاملة ان يحتاج الى قليل معاملة ولا يحتاج الى رمي او شبكة وان
 اغلق الباب لا يعلم بالصيد لا عليك حتى لو اخذه اخر ملكه وعن محمد دخل دار رجل ظبي او
 حمار وحش او حايطة فان كان يؤخذ لما شئ فهو له رايه اراحم رسل صيدا واخذه
 غيره فهو باق على ملكه حتى لو اخذه انسان للمرسيل ان يسترد لان الارسل ليس دليل
 الاباحة ودل هذا انه اذا ارسله جلال مختار في الارسل كان اباحة وعلمك الاخذ ولا
 يمكن الاول من اخذه وذكر شيخ الاسلام وجعل نظيره ما لو رمي فترسان فلهذه ان
 فنهى له وقد ذكرنا في كتابنا للقطعة بخلافه والمختار في الصيدانه لا عليك الثاني وفي القو
 علمك وفي السير لكل ارسال الصيد مطلقا اما اذا ارسله مبيها لمن اخذه فنهى اجتمعا
 المشايخ وضع في القو محلا للصيد حمار الوحش فباء فاذا هو مطلق به وهو مسمى
 عند الوضع لا يحل اكله وهذا محمول على ما اذا فقد من طلبه على ما ياتي من الرواية ان شاء
 الله ربي طير ابيه فوقع في الماء وكان لو دخل مع الحنف امكنه ادركه حيا واستعمل
 بنزع الحنف فوجد ميتا لا يحل على اختياره الامام ببيع الدين لانه ترك الطل وقال
 غيره حل لان دخولهم مع الحنف اصناف المال وخلاف العادة وصار كمنزح الشياخ ان
 نقصان الحنف رعاين يد على درهم وكوز في مثله قطع الصلوة ربي امر غيره بالطلح يجوز
 وفي الفتاوى البخاري ربي الطير الماء ومات في الماء واصا ظهيرة وجرح لاجل الحظ وقال
 بكر ان اصا ظهيرة حل اكله وان اصا بطنه او جنبه لا اخذ الجهد من غيره غيره ان
 ضاح الغدير ضاحا غدير ذلك فاطمة لصاح الغدير والمالا **كتاب**
الذبايح فيه فضلان الاول في مسئلة هتوة الطير هل ذكوة المولود وبين كتابي

صيد وقع في
 بئر في ارض
 رجل

احوال الذبايح

وجعل رايه

مطلق
 ذبح المرأة والصبي العاقل
 كالرجل

مطلق
 ذبح الحرباء والمرز

وجوزي كل ذكوة والمرأة فيه كالهمل والصبي العاقل كالبالغ وتحل ذبيحة الكنتاني وان حرمها الا
 اذا سمع منه ذكوة المسبح عند الذبح ولا يحل ذبيحة المرز وان انتقل الى امة اهل الكنتا ويستحب
 التوجه الى القبلة ويكفي ان يجد الشفة عند الذبح بعد الاضطجاع والشرع قطع العروق في أسفل
 العنق عند الصدر وان ذبح من غير منزع او قطع لاجل وان لم يذبح او قرن او عظم
 فانه دم وافرى ما وداج على عندنا شاة ذبحت فقطع منها نصف اطلقه ونصف
 المدي لا يؤكل وان قطع الاكثر من الملقوم والمدي والا وداج يؤكل وان قطع اكثر هؤلاء
 يحل ايضا قال شيخنا اصح الاجوبة في الاكثر اذا قطع اطلقه والمدي والاكثر من كل
 وجبين يؤكل والا لا **ذبح** ذبحها في مدي ولم يسيل الدم اختلوا قال الصفا لا
 يحل وقال الاسكاف خيل وفي الموازل ان تحرك بعد الذبح وخرج منه دم مسفوح يحل وان
 تحرك ولم يخرج او عكس يحل ايضا وان عذمت لاجل وهذا اذا لم يعلم حيوتها وقت الذبح
 وان علم حل تحرك ام لا خرج الدم ام لا وفي شرح الطحاوي خروج الدم لا يدل على الحيوة
 الا اذا كان يخرج كما يخرج من الحي وهذا عند الامام وهو ظاهر الرواية ذبح مريضة ولم تحرك
 الا فربما ان فتمت بالايه كل وان فهم باليوك وكذا العين وفي الرجل اذا قصه باليوك وان ردها
 وفي السعدان نام لا وان قام يؤكل هذا اذا لم يعلم حيوتها وقت الذبح ولم يحرك ولم يخرج
 الدم مريضة الشاة وبقي فيها من الحيوة ما بقي في المذبوح بعد الذبح او الذي قطع بطن
 شاة وبقي فيها من الحيوة ما بقي في المذبوح عند ما يقبل الذكوة حتى لو ذكاه لاجل والا
 عند الامام انها يقبل الذكوة حتى لو ذكاه يحل وعليه الفتوى كالحكم المعلوم اخذ صيدا وبقي
 فيها ما بقي في المذبوح او ربي الى صيد وبقي فيه من الحيوة ما ذكرنا لا يقبل الذكوة حتى لو
 وجبه الصايد ولم يذكر يحل قال الشيخ اذا علم انها كانت حية حين ذبح يحل اكلها
 سواء كانت الطيرة فيها تميم او لا وقال الثاني اذا شقهم الطيرة يوما او اكثر حل والا شق
 بطن شاة واخرج ولدها وذبح الولد ثم الشاة ان كانت الاكثر من الشق لاجل والا يحل
 ادخل يده في فرج بقرة وذبح ولده في بطنها حين عرت الولادة عليها ان من الذبح حل وان
 من غيره ان لم يتمكن الذبح من المذبوح حل وان امكن لاشاة حامل اراذ ذبحها ان تقارب ولا
 يكره بناء على ان الجنين بعد حكمه لا يتنكر بذكوة امه وضاب ذبح شاة في ليلة مظلمة فقطع
 اعلى حلقوم او اسفل حريم فلو قطع بعضها لم يعلم فقطع مرة اخرى الحلقوم قبل ان يموت
 بالاول فلو قطع في الاول لئلا يبقا لاجل ولم يكن قطع الاول بتمام وانما قطع منه شيئا
 يحل وفي موايد الشيفف لو ذبح وبقيت عفة الحلقوم ما يلي الصدر يؤكل وكذا اذا بقيت
 العفة على الرس والقول قول حرة قول العوام وليس كذلك لان الشد قطع اكثر الا وداج
 وقد وجد الابي ان قوله في الجامع الصغير للباس بالذبح في الحلق كله اسفله واعلاه واد
 واذا ذبح في الاعلى لا بد ان يبقى العفة من تحت وكيف يهيج هذا راي الامام وقد قال الامام
 يكتف بقية الثلث من الارباع اي ثلث كان وطحا هذا يجوز ترك الحلقوم اصلا فبالاولي

كانت صح

لا بأس بالذبح
 في اطلق كله

كسيرة والقهر رواية الى وتصرف المرتد ان تصرفا ينفذ من المسلم ينفذ منها وان تصرفا لا ينفذ
من المسلم لا ينفذ ولكن يصح منها اقل من المسئلة كالتصريف اليهود عندها ينفذ تصرف المرتد
وعند الامام اختلفوا قبل يصح وقبل يصح ما يقع من المسلم لا يتاخر على الاسلام في حكمها حكم
المسلمين الا يرى انه لا يقع تصرفها في اقل جود المرتد الردة عود الى الاسلام الكفار من
غير اهل الكت كعبدة الاوثان اذا قالوا لا اله الا الله حكمه باسلامهم ولو لم يقر واكن يحولوا
معنا في باسلامهم وان صلى وحده لا وفي السيرة لا اله الا الله من لا يقولها دليل الاسلام وان كان
عن يوقها ليس باسلام كاليهودي صلى بالمسلمين كان دليلا على الاسلام وان كان ليس باسلام
بعينه واذا اهل السلم على كافر فقال استشهدن لا اله الا الله فان كان من قوم يقولونها على المسلم
ان تكلف عنه لسماع دليل الاسلام وهو حمران تكلم بها قبل ان ياتوه ويقره وان قال لها بعد
ما قهره وهو يوق وان قال انما اردت ما قلت الدخول في اليهودية دون الاسلام اوردت
المعقود لثلاث اقل لا يلتفت اليه لان الظاهره جوارح دعي الدين الاسلام فان امتنع بعد ذلك من
الاسلم يقتل لانه مرتد وان الكافر من يقولها قبل ذلك لا ينسب قتله فان تكلم بها لانه ليس
بالاسلام وان قال لا اله الا الله وهو ممن لا يقولها فهو دليل الاسلام وكذا لو قال محمد رسول الله
او قال دخلت في دين الاسلام او في دين محمد صلى الله عليه وسلم لومات بضمي عليه كما لو صلي معنا
ثم مات ما اليهودي والنصراني اليوم اذا قالوا لا اله الا الله محمد رسول الله لا في باسلامهم لانهم
اذا وقعوا بين المسلمين ويقولون ذلك فاذا استقبلهم يقولون هو رسول الله اليكم ليقولوا
هو الذي بعث في الامم من رسول الله فلا يدل على ايمانهم ما لم ينفعوا النبي عما هم عليه و
اذا قال النصراني استشهدن لا اله الا الله وابراء عن النصرانية لا حكم باسلامهم لحواله اذ دخل في
اليهود اذ اليهود يقول ذلك ايضا فان زاد وقال وادخل في دين الاسلام زال الاحتمال واذا
قال اناسلم لم يكن مسلم لان معناه المبسوط الحق وكل ذي دين يزعم انه متفاد للحق فهو عليه وقال
اطلوا بي ان الحق الذي في دارنا لانهم ياتون بهذه الكلمة على وجه الشتم ويقولون لا ولا هم
باسلمان زاده قال النصراني واليهودي بربيت من ديني ودخلت في الاسلام او قال بربيت
من ديني واستشهدن لا اله الا الله وان محمد رسول الله صار مسلما ولو قال الوثني استشهدن لا اله
الا الله او قال ان محمد رسول الله صار مسلما لانه منك لا من جبهافا بها شهادته دخل في الاسلام
وكذا لو قال اناسلم لان عبدة الاوثان لا يبريدون هذه الاوصاف لانفسهم وكذا لو قال على
دين محمد او على الطنفة او على الاسلام وعن الحسن البصري في اذا قال استشهدن لا اله الا الله
واستشهدن محمد رسول الله وقبلت الاسلام وترك ديني فسلم وعن محمد اذا قال استشهدن لا اله الا الله
وحام من عنده وقبلة الاسلام وترك ديني صار مسلما ولو قال لا اله الا الله ثم رجع مشركا
لا يقبل جوعه وعن الامام ع اذا قال نصراني او يهودي اناسلم واسلمت لاني ايشان قال
اروت بغير دين النصرانية او اليهودية والدخول في دين الاسلام صار مسلما حتى لو رجع عن
دين الاسلام حل دم ولو قال اني مسلم على دين اهل لم يكن مسلما فان لم يسئل حتى صلي جماعة

عبد الاوثان
قالوا لا اله الا الله
باسلامهم

مطلوب
اما اليهودي والنصراني

لو قال هذا لا يكون مسلما

كالمسلم

كان مسلما وان مات قبل ان يسئل ويصلي لم يكن مسلما ونصراني تنازع في شئ فقبل
انه يباع من المسلم لامن النصراني فقال النصراني اناسلم لا يصير مسلما الا اذا قال اناسلم منك
ويستغني ان يصير مسلما لانه اخرج الكلام جوابا لكلام غيره وعن الامام انه يصير مسلما باناسلم وعن
ابن زياد قبل الذي اسلم فقال اسلمت فهو مسلم وكذا عن عثمان وعن الامام قول النصراني اناسلم
ليس باسلام حتى يترأه عن النصرانية وعن الثاني قال له رجل ادخل في الاسلام وان ترك دينك
فانه باطل فقال استشهدن لا اله الا الله وان محمد رسول الله واناسلم فهو مسلم وعن محمد بن
النعمان عن الذي انه صلي بالجماعة يجعله مسلما فان رجع عن الاسلام بعد ذلك ضربه عتقه
فاما اذا قالوا صلي وحده فان قالوا صلي صلوتنا واستقبل قبلت افذلك فان شهدوا انه كان
يؤذن ويقيم كان مسلما سواء كان الاذان في السفرة والحضرة فان قالوا سمعناه يؤذن في المسجد
فلا شيء حتى يقولوا هو مؤذن فان قالوا ذلك فهو مسلم لانهم اذا قالوا انه مؤذن كان له ذلك
عادة فيكون مسلما فان قالوا انما يصلي سنة ولم يقولوا بالجماعة وقال صلوتنا صلوتنا لا يصح
له باجراء احكام الاسلام بالم يقولوا صلي صلوتنا وفي الروضة اذا صلي في الوقت حكم بالاسلام واذا
صلي في غير الوقت لا ولو في وقتها بجماعة واحدة مستقبل القبلة صار مسلما وان غير القبلة لا يصير
وان صلي بالجماعة معناه فهو مسلم طاعة وليي كما يطوف المسلمون صارا مسلما وان حذر التلبية لا و
في المنتقى صلتي نصراني واحدة واستقبل قبلت لا يصير مسلما لانهم يستقبلون قبلت وان
بجماعة وكثيرهم انفس لا يكون مسلما وثبت التبعة بالملك ايضا لو وقع الصلي في سبهم
بالقيمة في دار الحرب او بيع منه في دار الحرب ثم مات في دار الحرب بصل عليه لانه مسلم
للمولى المرتد في دار الحرب كذا الاولاد بها تتعا الواحد والاثنان والثلاثة
يقفون في وجه العدو وقع يقتلون احده من الرجوع وقال نصراني خرج الرجل القطر فلا
ان يقتلهم فانه علم انه اذا قتلهم وقع الغنل عن نفسه فغل لا الا في دار الحرب فان
علم في قتاله ضربه نكاحا لم يوسع ان يقابل والفرق ان قتال القطر لدفع القتل عن نفسه
ولا كذلك قتال اهل الحرب او قتل من ان يزيد من حارته يوم موته عقر جواده وقابل حتى قتل
وكان الكفار عابدين وعسكر الاسلام اخا زوا الى فئة **كتاب الفاظ يكون اسلاما**
او كفرا او حظا وفيه ثلثة فصول الاول فيما يكون اسلاما وما لا يكون من بغير التوحيد
ويحذر الرسالة اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما واذا قال محمد رسول الله يصير مسلما وانجوس
اذا قال خدا يکست و محمد پیغمبر ان حقت عجم باسلام جویی قال محمد عليه السلام لا يصير مسلما
قال كافر آمنتم بما آمن به الرسول يصير مسلما ولو قال كافر بالله واصير مسلما ولو قال كافر
ديك حق لا يصير مسلما وقبل يصير مسلما اذا قال حق لكن لا اومن به وفي مجموع النوازل اذن في
وقت الصلوة يجبر على الاسلام اما لوقراء او تعلم لا يكون اسلاما قال احمد بن حنبل يصلي
المسلم الا عظم وشهد اخره صل في المسجد لا يقبل ولكن يجبر على الاسلام الكره على الاسلام يكون
مسلما لكن اذا اعد الى الكفر لا يقبل ولكن يجبر على الاسلام مسلم تزوج امرأة يفر بها

اسلام بالتبعية

خرج على الرجل
القطع

مطلوب
احوال الفاظ يكون اسلاما
وما لا يكون

مطلوب
لو قالوا ونعم الكافر
لا يكون مسلما
اي احد الشاهدين

بالاسلام لا بأس من نسيانها عن الاسلام لان الظاهر في نسيانها باليمان ولولم يعرف ابويعقوب يذكر
عندها الايمان ثم يقال التقرب بهذا ان قالت نعم كانت له والا وصف الصغير الاسلام ثم يبلغ
وقال لان عرفته فانه لا يدل على انه لم يكن مسلما قبله اذ ان يكون عارفا بالمال والالان عرفته
بالنقصين قال لا حصة مسلماني بل هو فقال لا اعلم هذا النقص لم وفي الجاه قبل اليهودي هل تعرف
صفة اليهودية قال لا اخولب يهودي قبل توبة الياس مقولة لا ايمان الياس وقيل لا يقبل كايما
قال صاحب الكشاف قوله ثم يتوبون من قريب الزمان القريب ما قبل حصة الموت لا يرى
ان قوله ثم حتى اذا حضرته الموت الماتة فيبين ان الاحضار هو الوقت الذي لا يقبل فيه التوبة
فمنع ما وراء ذلك حكم القريب ومنه ان عباس رضي الله عنهما قبل ان ينزل عليه سلطان الموت ثم ذكر ايضا
في حذو ط ان قوله ولا الذين يموتون عطف على الذين يحملون السيئات سوى بين الذين يموتون
توبتهم الى حصة الموت وبين الذين تواتر على الكفر في التوبة لهم لان حصة الموت اول الاخرة
فلما ان الميت على الكفر قد فاتت التوبة على اليقين وكذا الموت الى حصة القريب على كل واحد
منها وان التكليف الاختيار الى هذه العبارة التي عرفت وقال ايضا وفي قريب اذ قبل حضور
الموت الى ان قال سوى بين من سوي التوبة الى حضور الموت من العسفة والكفار وبين من مات
على الكفر حال في التوبة للميتا لعدم الاعتداد بها في تلك اطالة فكان قال في توبة هؤلاء وهم
توبة هؤلاء وسواء وقال الغزالي قال ابويعقوب في الضيق وابن زيد وعلم وعلم في توبة قبل المعايين
للملك وان يغفل المرء عن نفسه قال علي وانا وانما هي التوبة في هذه الوقت لان الرجاء باق
ويصح منه الذم والعزم على ترك الفعل وقال في توبة القريب قوله لم يست التوبة والاية ذلك
على ما حضر الموت وشاهد هو انه فان توبة غير مقبولة وكذلك قوله ثم حتى اذا حضره الموت
الموت قال ان رجوعا الى العمل صالحا فيما تركت خلاها كما هي الاية وكذلك قوله ثم
فانفقوا حمار زمانهم من قبل ان ياتي احدكم الموت فيقول رب اعمل اخرتي الى اجل قريب
فاحذروني واكرم من المصالحين احب اليه من في هذه الايات ان التوبة لا يقبل عند حضور
الموت ثم قال المحققون قريب الموت لا يمنع قبول التوبة بل المانع من قبول التوبة شأ هذا
الاهوال التي يحصل العلم عند ما على سبيل الاضطراب بان يدعى نعوذ بهذا الكلام المنقبة
والمالكية والسافعية من المعتزلة واليسنة والاشاعرة ان توبة الياس لا يقبل كايما ان الياس
يجامع عدم الاختيار وخرج النفس من البدن وعدم ركن التوبة وهو العزم بطريق التعميم
على ان لا يعود في المستقبل الى ما ارتكبه وهذا لا يتحقق في توبة الياس اذ الموت بالان
معانية الموت بحيث يعلم قطعا ان سلطان الموت يدركه لا محالة كما اخبر الله تعالى بقوله فلم يكن
يفهمهم ايمانهم لما راوا الياس وهذا البيان ان الياس وهو وقد ذكر في بعض الفتوى ان
توبة الياس مقبولة ان اراد الياس فادركه عليه كل اقلنا وان اراد باليأس القريب
من الموت مطلقا فلا كلام فيه لكن الظاهر ان زمان الياس زمان الياس و زمان معانية
اطول والمستطوع في الفتوى ان توبة الياس مقبولة بخلاف ايمان الياس لان الكافر جنت

بيان توبة
الياس و
ايمان الياس

احواله

بالله

بقران

فمنطقه

غير عارف بالله واسماء ايمان وعرفان والفاست عارف وحاله حال الفاء والفاء اسهل وقوله
تعالى حتى اذا حضر احدكم الموت قال في سركم الوكيل ان يراوه تقييد التوبة بالان بان تقيد
توبة بنيران العجز كما يقال تارويها او عاها والدليل على قبولها مطلقا اطلاق قوله تعالى وهو الذي
يقبل التوبة عن عباده ويجوز ان يقال شفاعة غيره يوم القيمة قبل في حقه وان كان يوم القيمة زمان
العاس فشفاعة لنفسه في آخر عمره وعام و غيره وعناية امره يقبل ايضا ويقبل توبته في هذه الحالة
محتمل شفاعة فيفضل الله بقوله بوعده لانه لا شفيع له في هذه الحالة غير خلا في يوم القيمة
لكنه شفاعة فيفضل الله بوعده لانه لا شفيع له في هذه الحالة غير خلا في يوم القيمة
وان شرد على ميتاته ارتد قبل موته ومات عليه لا يغفر له من الله قال في السيرة بصلي المسلم على
ميت محبة احد له عدلا شرد بضرايها على بضرايها انه اسلم وهو ينكر لم تقبل شفاعة فيها
وكذا القدر بدخل وامر انان من المسلمين وترك على دينه وجميع اهل الكفر فيه على السوء وكذا
بضرايها على بضرايها بائنا اسلمت حاز واجبت على الاسلام وهذا كله قول الامم وفي
النوادر يقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام وشهادة بضرايها على بضرايها انه اسلم
وفي مجموع الموازل في دخل دار الحرب وسرق مبيها وادخله دار الاسلام يحكم بالسلام ولو
استدري حقيقا لا يحكم بالسلام **توبة فيما يقبل بها وما يجامع الكفر من اهل البيت قال الامام**
الزاهد الصغار لا يستثنى مؤمن في ايمانه فان ابن عمر رضي الله عنهما اخذ شاة لبيذ في فيه رجل
أمو من انت فقال نعم شاة الله تعالى لا يذبح للشرك من شك في ايمانه ومرة اخرى فقال
انا مؤمن فامره بالذبح فلم يذبح في بيته في ايمانه اهل الذبح وقال الزاهد في الكفار
القدرة في فهم كون الله خلق الله وفي دعواهم ان كل فاعل حال في فعله وفي الكفار
الكبائية في اجازتهم البدء على الله تعالى والكفار الدوافض في قوله بوجه الاموات الى الدنيا
وشبه الارواح وانتقال روح الالهة الالهة وان الالهة الهة وفي قوله بوجه الاموات الى الدنيا
بالحق وانقطاع الامر والنهي الى ان يخرج ويعلمهم ان جبرئيل م غلط في الوحي الى محمد صلى
عليه وسلم دون علي رضي واحكام هؤلاء احكام المذنبين ومن انكر خلافة ابي بكر رضي الله عنه
كافر في الصحيح ومنكر خلافة عمر رضي الله عنه كافر في الصحيح والكفار الطوائف في الكفار هم
جميع الالهة سواهم وفي الكفار هم با كفار عثمان رضي الله عنه وطاعة والزيد وعائشة رضي الله عنهم
وفي الكفار الزيدية كلمة في انتظار النبي من العجم بنسخ دين سيدنا م والكفار الخيرية في
نفيهم صفات الله وفي قولهم القرآن خيم اذ اكلت وعرض اذ اقرئ ومن قال انه تعالى
حسم كالا حاسم فهو مستحق الكافر ومن قال بتجديد افعال الكبار فهو مستحق وكذا امن الكفر
عذاب القبر ومن انكر شفاعة الشا فموت يوم القيمة فهو كافر وكذا امن الكفر الميزان يوم
القيمة اما الاول قال الميزان هو العدل ولا جرح ان يوم القيمة لمن يميز بين مستحق ضال
واختلغوا في الميزان والصواب الكفار هم في قولهم ليس الجعيد فعل املا وحيج الكفار هم في
قوله الانسان غير طير وانه حي قادر مختار ليس محذوف لاسان يجوز عليه الاوصاف

مطلوب
نحو مسلم اعلم ان
بانه اسلم قبل موته
بخلافه مسلم

ذي دخل دار الحرب
وسرق مبيها

فقال هو

مطلوب
رجل قال انا مؤمن
ان شاء الله تعالى

الكفار الروافض

الجابة على الاحكام **وحج الكفار** قوم من المعتزلة في قولهم ان الله تعالى لا يرى شي **وحج الكفار** من
 قال ان الله تعالى لا يرى ولا يسمع ولا يلمس ولا يحس ولا يذوق ولا يلمس ولا يحس ولا يذوق ولا يلمس ولا يحس
 ان كان سائر الخلق يلمس ويذوق ويحس ويذوق ويحس ويذوق ويحس ويذوق ويحس ويذوق ويحس ويذوق ويحس
 مبدع الما اذا قال باستحقاق الرؤية فهو كافر وبعض ما نحن على ان المعتزلة المترك بكسيرة
 كافر لانه اعتقده خارج عن الايمان وكل من اعتقده خارج عن الايمان فهو كافر عندنا لا اعتقاد
 ان الله يلمس ويذوق ولا واسطه بين الايمان والكفر عندنا ورد بعض النجاة بما قال ارباب الأصول
 ان فيه اعتبار قول الخالف واعتقاده فيلزم اعتبار المعتقده الباطل وقيل بانه كافر لانه ليس
 من روع الله ورد بانه ممنوع ليرجائه شرط التوبة وقيل بانه كافر لانه ليس من روع الله
 عليه انه غير راج مطلقا والمجته مبدع فاذا راد بالبر الجاهل فهو كافر والبر مبدع من روع الله
 الكسيرة والبر مبدع كسيرة فيلزم عليه ان يكون المعتزلة كافر لانه يرى الكسيرة حقا واخطا
 المعصية كفرة فكيف رويته حقا والزام الاعتقاد قلنا ذلك بعد تسليم كونه كسيرة وبديعة لا
 منازعة في كونه بدعة فان قيل الاستشناء موهوم لا يبطال التصرفات اجمع فان المستثنى في ايها
 يبطل الايمان فلا يكون مؤمنا فيكون كافر وان كان الاستشناء غير جائز قلنا لا غنى عنه يبطل
 كلها بل الامور القائمة بالقلوب لا يورثها فانه اذا قال يوجب ان يصوم عند ان شاء الله
 كان نائيا والايان يصدق ولا يورث فيه الشك وهذا استثناء يمنع الكفر اوليا لان الاجابة
 منه غيبه وقوله انا مؤمن مطلقا يصدق الى الكمال وتبينه فاطق باعتباره والتأويل
 يمنع الكفر اوليا لانه يقتصر الى اطلاقه وعليه قول بعضهم اولان الضرر قد جاز بالحق والفقير
 ايضا قال الله لم يدخلني الحرام ان شاء الله وفي النبي دم لاهل المقابر مخاطبا
 ان شاء الله بكم لاحقون اولان باعتبار التبرك والكل ضعيف لانه ليس بجارية عن
 المصدق فقط بل تولى ايضا وانه يبطل به فتنة بصدقها حذرا ولا يثبت في الايمان
 لعدم الشك والشرط وقوله انا مؤمن مطلق وكفى في صدق حقيقة بلانزوم وجود
 الكمال على ان يقسم الى الكمال وعينه باعتبار ذاته لا باعتبار اوصافه ومجموعه والخاصة
 بالبرؤية الصادرة حال خروج الكل عن المسيطرات جاز لا احتمال تحقيق الدعوى
 لا دعوى الكل وكذا حديث المقابر جواز طوفة باهل مقابر اخرى **الثاني فيما يكون**
كفرا من المسلمين وما لا يكون وفيه احدث نوعا والمنفردات الاولى المقفلة
تعلم صفة الخالق جل جلاله للناس وبيان حضايض اهل السنة والجماعة من اهل الامور
 وعلى الذين يصدقوا للو غلط ان يلقنوا الناس في محاسنهم علم مناهجهم قال الله تعالى
 ذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين وعلى الذين يؤمنون في المساجد ان يعلموا اجماعهم
 بشرائط الصلوة وشرايع الاسلام وحضايض هذه اهل الحق واذا علموا في افعالهم
 متبذرا رسله وان كان داعيا الى بدعة منغوبة وان لم يقدر وافرغ الامر الى الحاكم
 حتى يخلوهم عن البلدة ان لم يمنع او على العالم اذا علم من قاض ومن اخبره عوانك

يجب الكفار
 قوم من
 المعتزلة

البرى كسيرة

عند بيان

الى خلاف السنة ووطن منه ذلك يعلم الناس بانه لا يجوز اتباعه والاخذ عنه فمع غلط في انشاء الحق
 باطلا بعتقه العوام حقا وبغير ادالة ومن اتبع منه في العلم اعلم طريقهم وخلفهم من المبتدعة الذين
 في بلادهم وفي هذا الباب اصول ما ينبغي للمسلم ان يعقود به من الدين لا صياحا ولا وفاته تسب
 العقبة من الكفر بدعاء سيد البشر صلى الله عليه وسلم ان اعود من ان اشرك بك شيئا وان اعلم به وانفكر
 مما لا اعلم انك انت علم الغيوب ومنها انه اذا كان في المسئلة وجوه توجب وجوه واحد ينفق
 بعيل العالم الى ما يمنع من الكفر ولا يرجح الوجه على الوجه لان الترجيح لا يقع بكثرة الادلة
 لاحتمال انه اراد الوجه الذي لا يوجب التكفير اللهم اذا صرح بارادة موجب الكفر فلا ينفق
 التأويل على كماله اهل اذا تكلم بكلمة ولم يدرك ان كلفه قال بعضهم بكفر وقيل لا ونحوه بالجل ومنها
 اذا تكلم بكلمة بلا علم انها كفر عن اختيار بكفر عن عامة العلماء خلافا لبعضهم لا ينفق بالجل وقيل
 لا يكفر اذا اراد بكلمة مباحة فخرى على سائر كلمة خطأ بلا قصد والعياذ بالله لا يكفر لكن القاض
 لا يصدق على ذلك مثل ان يقصد نوحداى وما يذبح كان محرم على لسانه على لا يكفر فيما بين وبين
 الله تعالى ومنها اذا خطب سائر شيء بوجوب الكفر لكنه لا يتكلم به فقال بعض الايمان باطريته ومنها
 اذا علم على الكفر بوجوبه في كلفه في اطلاق النزال الصديق المسمى ومنها ان تكلم بكلمة الكفر وحكي منه
 اخذ كلفه الضاحك المان يكون ضروريا بان يكون الكلام مضمنا او محمدا والكفر بوجوبه ومن اعتقد
 اطلاقه اولا وعلى العكس بكفر ولو تكلم به الواعظ على المنبر قيل منه القوم كفرة كلهم وسياتي ان
 شاء الله بوما اذا قال كلام طرد هذا اطلاقا ليرد السلف او يحكم الجمل لا يكفر هذا اذا كان عاما
 لعينه اما اذا كان عاما غير لا يكفر وان اعتقده وانما يكفر اذا كان محمدا ثابتا بدليل مقطوع
 به اما لو جازر الاحاد فلا ولوا ردت والعياذ بالله تحريم امراته وحيث النكاح بعد اسلامه
 ويعيد الحج وعليه الصلوة والصوم والمولد سبها قبل فبذلك النكاح بالوطى بعد التكلم
 بكلمة الكفر وتبين ان انى كلمة الشهادة على العادة لا تجزى به مالم يرجع عما قاله لان
 باثباتها على العادة لا يرتفع الكفر ويؤثر بالنوبة والرجوع عن ذلك ثم عدد النكاح
 وزال عنه موجب الكفر والارادة وهو القتل الما اذ انت الرسول او اولى من الانبياء عليهم
 السلام فانه يقتل حذرا ولا نوبة له سواء بعد القدرة عليه والشهادة او جاء ثانيا من قبل
 نقه كالزندق لانه حذو حذو فلا يسقط بالنوبة كسائر حقوق الايمان وكذا القذف
 لا يذول بالنوبة بخلاف ما اذا انت يقول لم تبارك الله تعالى لان النبي شرا البشر
 جسد لم يبقه المعزة الا من اكره الله تعالى والبارى من غير جميع المعاصي بخلاف الارادة لانه
 منع يشق المريد لاحق بغيره من الايمان لكنه قلنا اذا شتمه دم سكران لا يعفى
 ويقتل ايضا حذرا وهذا مذهبنا في كسر الصديق في والا حرام الا على الثورى واهل الكوفة
 والمزبوء من مذهبنا واوصى به قال الخطابي لا اعلم احدا من المسلمين اختلف في وجوب
 قتله اذا كان مسلما وقال ابن محبوب المالك اجمع العلم وان شتمه كافر وصلى القتل ومن
 شك في عذابه وكفرو كفر قال الله بوفه ملعونين انما نفقوا اخذوا وقتلوا بقتل الآلة

في دعاء العصمة من الكفر
 بدعاء سيد البشر

ان يتكلم

حكم المروءة

في سب الرسول يقتل

مطلوب
 ان سكران
 لا يعفى بقتل

ان شاء الله بكم يكفر قال اي تكفي في كبره وقيل لا وهو الحق قال هذا يقدر الله فقال
انا افعل بغير تقدير الله يكفر قال لمن لا يحضر انهم سبب الله يكفر قال لا خلاف ترك
الصلوة فانه يعاقبوا اذا كفوا فقال لا يواخذ الله تعالى من المومن المستقيم على الولد فقد ظن
يكفر قال لا في اخره من حقه وضيق عيشه باري منكم انكم في كبره افرجه استحق ان
لذته ودينه اجمع ينسب لا يكفر لانه عمله عليه الضيق قال الله تعالى لا تكفوا عني
في صبيته كذا احب في الحديث ولكنه خطأ عظيم قال لا في كبره اي يردل توحش ايد فقال
هذا يردل توحش ايد يردل تزم في ان عزم به الاستغناء من الرحمة كبره وان عني به ان
قله ثابت باثبات الله غير مضطر لا يكفر ولو قال كبره وازداد وار حورم فهذا كلام
المومن فروية الرزق من الكسب وانح وتو قال الرزق من الله ولكن ان الله جيبش
خواه هذا استكره لان قوله العبد ايضا من الله ولو قال ابن وسنة زرين بامن است
مداهج روي كم ينسب هذه باطل قال ناحق سوكند كبره يكفر اي اعني او مضافا
الله راني وراك الله خلقه كذا وكذا خلقه كذا وكذا لا يكفر في الصبح وقيل يكفر
لانه ظن الميل بالرب تزوج بلاسته بود وقال خذ ايد ورسول او فرشتگان را كواه
كبره لانه اعتقد ان الرسول والمليك عليان العيب خلاف قوله فرشتگان دست
ودست جبر را كواه كبره لانه يعلم ان صاحب الطير فقال رجل مومن المومن او
خرج الى السفر ورجع فقال رجوع من السفر لصباح العقيق يكفر عند بعضهم وقيل لا
ولو عند صباح الطير فقال ان كان جواهد ستر فقد اختلف المشايخ في كبره ووجه
الكفر ظاهر لانه ادعى الغيب ولو قال فلان بمرك حورث خواجه مريد في عليه الكفر
واذا قال عنيد خذ ايد بكونه كواه كبره ان يديم وارايد به اختلف فيه المشايخ ففعل هذا
في قوله كذا وجهه ستر خذ ايد في اني فقال لا يري بل يزم ان لا يكفر لان مراد الزوج
من قوله اري تخويفها بانه يعلم ما يري في غيبه لاحقيقة اطلاله على الغيب ولو قال
خذاي اذ كبره بشاود ووجه توجب انكم بشاودي ووجه خود قبل ان كان يقوم نبأه و
سدت كما يقوم بامر فله لا يكفر وكن هذا قال علي واما من قال ارواح مشايخ هذه
ان تعلم يكفر اذا قال الرجل او المرأة انا اعلم المسرة فان يكفر ولو قال انا اخبر من اخبار
الجنة يكفر ايضا لان الجن كالانس لا يعلم الغيب قال الله تعالى لو كان يعلمون الغيب لخشوا
الاية في الجن وكن ان امرأة شدا او خلف بعث اليه على يد طارية سي وراو اطار
ففي صحت رويته معه الى ان قال اعلم من الغيب فقال نعم فقلت كذا محمد ان جدد النكاح
فاما كبرت ولو قال الله يعلم اني افعل فقلت لا او يري من الانبياء والملائكة يكفر
اذا علم انه كاذب اذا فعل كذا وهو مودى ثم آتى بالشيطان كان عند من آتى هذا
الشرط لا يكفر كانت عليه كفارة الحلف وان حلف بهذه اعني بقوله هو مودى او نظري
او محسوس ان كان فعل كذا او كان فعله وهو لم يفعله لا يلزم الكفارة لانه محسوس وقد

مطل
الوزق من الله تعالى
والحرمة على فهو كره

يكفره

من قال ارواح
شايخ ما حاشه
يعلم يكفر

مطل
الجن كالانس
لا يعلم الغيب
فكذب اليه
اولا افعل

اختلف الاجوبة

اختلف الاجوبة في كبره والحق ما قال الخس وبذلك ان كان كبره اعند الخلفاء فهو كافر لانه
رضي كبره وفيه كبره كبره لانزع وانما الكلام في الدنيا بكفره وسبب ان شاء الله
وعليه الفتوى قال يعلم الله انه فعل كذا وهو يعلم انه لم يفعل عايد المشايخ على انه كبره وقيل لا وفي
المواز ان قال على وجه الحلف كبره وان لا على وجه الحلف فاستبح ان يحلف كذا فان حلف فهو
عاص كل كلمة توجب الكفر اذا ذكرت عليه معقولة فاذا علق بالماضي وهو كاذب فيما احذر كبره
وعن الامام رحمه الله انما لا يوجب الكفر وان علق بشئ من المستقبل لا يكفر اذا حث فيكون
يمينا والحق ما ذكره ناعن السحر وبذلك علما قال لا في كبره اي كبره في كبره ولو قال كبره او كبره
سبوا خفتوا لانه في السنة الاولى يسوي بين الله وبين ترائف الله او يسوي بين الله وبين خلقه
في استحقاق كمال التعظيم وهو القوم فعلى الثاني لا فرق وعلى الاول يقع الفرق الثالث
في الانبياء عليهم السلام لا يمان بالانبياء بعد معرفته مع النبي صم وهو الحق عن النبي وامره
ونواحيه وصدقته بكل ما احسن الله تعالى فاذا امن بالانبياء السابقين قبل ان ياتيهم بالانبياء
وقيل يؤمن بانهم كانوا انبياء سابقا على ان سخر الشريعة هل يستلزم نسخ النبوة فمن قال بالاستلزام
قال يؤمن بانهم كانوا انبياء ومن قال بعدم الاستلزام يؤمن بانهم انبياء كما تقدم في موضع
واما الايمان بسيدنا عليه السلام فيجوز ان رسول في الحال وخاتم الانبياء والرسول فاذا امن بانه
رسول ولم يؤمن بانه خاتم الرسول لا ينسخ له دينه الى يوم القيمة لا يكون مؤمنا وعيسى صم
ينزل الى الناس ويوعا الى شيعته وهو سابق لاهلته الى دينه اذا قال فلان لو كان نبيا
لم اؤمن به كبره اعتد على كبره لانه اذا كان من الذين يقدروا ما على سيدنا ومفسر وان لم يكن
كذلك فيكون تخلفا بالمال فلا يستدوا بالنبوة اجمع فيكون عكسا فلا يكون محالا
بالذات فليزمن انقاء المصدق بعد لزومه في تقدير وجود المذموم وهو اظهر بالحق بعد
التحدي والوعود ولو قال لو امرني الله بغير صلوات لا اصلي او قال لو القه على حدة
الجنة لا اصلي كبره الا اذا عني ان لا يذبح على موت الا واما لا يكفر لانه حزم على ترك العمل
انه لا يوجب الا كفار كما لو قال لعنت فلان نبيا لانه يترجمه ولو عني ان لا يكون نبيا من الانبياء
لا يكفر الا اذا ذكره على سبيل الخفاف او على سبيل العداوة ولو عني نبيا كبره قال لا مال
وقال كذب فقال لو سخر الرسول لاهل المال لا يضفة فقالت نعم كبرت لانه قال
لا اصدق الرسول لو لم ياكل ادم الحظمة ما هذا استقيا يكفر ولو قال ما وقعنا في هذا لا يكفر
عن بعضهم وقيل ان آدم سخر الكبراس فقال عني اذا من اولاد الحيا يكفر قال ان كان
ما يقوله الانبياء حقا فقد نجونا بكفره لانه شك في صديق الانبياء وقال القائل كبره على كبره ملك
الموت ان قاله لكبره الموت لا يكفر وان قاله اهانة للموت يكفر ادعى الرجل النبوة
فقال جل هات بالمحنة وقيل يكفر وقيل لا وعن الثاني انه قال عند الحقيقة كان م حث النبوة
فقال جل من الحيا انا لا احيته فقال الامام الثاني نعم هاتوا بالنطع والسفوف والرجل
وتركه الامام وهذا محمول على انه قال على سبيل الخفاف كبره قال مشهور سبنا مشهور

وهذه الفتوى

مطل
حجب الايمان بالانبياء

مطل
نزل عيسى وم ويوعا الناس
الادين محمد وم وساق
اخره يتناولوا الشريعة
بيننا وم

مطل
اذا لم ياكل ادم الحظمة

مطل
نحوه لا يؤمن مشهور

وصحبتكم لا يكفر ولو قال فلان ان من كافر تر است او قال دل نيك شدم كه نواسم كافر شدن
يكفر اذا قال الفير يا كافر او لمرة يا كافر ولم يقل الى طر شياء فالفقيه ابو بكر الاشعري
على انه كافر وقال الفقيه ابو الليث وبعض ائمة تجاري لا يكفر والحنابلة مثل هذه المسائل ان
اراد انتم ولا يعقده كافر لا يكفر به وان اعتقده كافر فافضل عليه على اعتقاده انه كافر لان
لما اعتقد المسلم كافر فقد اعتقد دين الاسلام كفرن ومن اعتقد دين الاسلام كفرن فهو كافر اذا قال
يا كافر او كافر ابي واتى لا يكفر لان المسلم قد يكون له اثم كافر فان الخليل ام قال يا ابي
الاية وكذا قال بعض ائمة كافر في كبره لا يكفر بخلاف قوله هو زمان كافر مستوفى تكلم
بكلمة يكفر فقال له رجل كبرت هذه الكلمة فقال كافر شدة كبره وكفره وعظ فاسقا ويذهب
الى التوبة فقال بعد اليوم اضع على رأسي قلعة الحجة يكفر لان وضع تلك القلعة كشد
الزنازعة الكفر وسبأه ان شاء الله تعالى فاجبه انه يكفر بعد حين فقال المصنف في السمر مبرزا
العدم قالت له وجهها كافر بدون مبتدأ بانه يكون تكفر لان المقام مع الزوج فحين رجت
الكفر على الفرض كل ما فعلته من امور الاسلام اعطيت للكفار ان فعلت كذا او فعل لا يكفر ولا
بليته كفارة يمين قالت كافر من جنين كافر قال ابو بكر رم تكفر لحياله وقال المصنف انه
تعلق ويمين ولا يكفر قالت ان حقتي كبرت او قالت ان لم تنكر لي كبرت في الحال
السابع في التنبيه وضع قلعة الحجة الحوسى على رأسه قيل لا يكفر لانه موقد بله مصدق
حنانه وقد قال الامام ربه لا يخرج احد من الايمان الا من البار الذي دخل فيه والدخول
بالاقرار والتصديق وهما قايان وقيل يكفر لانه علامة الكفر ولا يلزم بالامن التزم
التمس والاستدلال بالعلامة والاطم بآدمت عليه مفرة في العقل والشرع فان الصانع اعلم
علم بالعلامة وهي حوث العالم الدال على وجوده وانضاف بالصفات التي لا يقدر على الخلق
ولا بعد وجود تلك الصفة وقد جاء الشرع بتقديره حث قال خالكا عن شاهد من اهله كان
منه فتمن قبل وان كان منبصه قد من به الاية وان شد الزناز و دخل دار الحرب كبر قال
الاشعري ان فعل ذلك الخلبص لا يسير لا يكفر ولو فعل للميرة كفر وقيل في مسئلة القلعة
ان وضع على رأسه لان البقرة لا يعطيه اللبن الا به لا يكفر وكذا اذا لبس البقرة والحنابلة
انه يكفر لان دفع البقرة يمكن باللبس بعد التزريق فلا ضرورة على البقرة على تلك الهيئة شدة على
وسط حنبل او قال هذا زناز لا يكفر والشافعية والنكهم على انه يكفر لانه يفرج بالكفر خلاف الاول
لو وضع على رأسه وشبه قلعة الحوس من العامة الحنابلة عدم الكفر وقد ذكرنا ان الاشعري
وتعليق البانية ليس يكفر اما لو قال المغنطة حقة سراج نديم وظن انه كافر يكفر وكذا
اذا لبس السواد والخطا السراج على هيئة الخطاينة وقال في انه يكفر بهذه اللفظة
لابل لبس وكذا اذا لبس قلعة المعول لانه علامة ممكنة لا تتعلق بالدين من جهة النصا
وهم يشربون الحرام بالمرط فقال رس بازيمايان سستن وبابان بودن ودينار خوش
كذا شتن التفتوا على انه يكفر فانه مذكور في الخبرية معلم صبيان قال الربودي خبير المسلمين

مطلبا
يا كافر وكافر
قال لكافر في اول كافر
فقال بعد اليوم اضع
وضح العليسون مثل
شد الزناز

مطلبا
لا يخرج احد من الايمان
الا من البار الذي
دخل فيه

من لبس القلعة
من شد الزناز
دخل دار الحرب
يكفر

مطلبا
لبس قلعة اهل البيت
من جهة النصارى

يكفر يعطون

كثير يعطون حقوق على صياحه يكفر في بن الرجلين كلام فقال واما لا يكفر فيه فانه يفعله
قال الفقيه ابو الليث ان اردت فبيع معاملته دون تحمين الكفر لا يكفر وقيل يكفر والحنابلة
ولو قال كافر في كبره ان خبايت تكفير الحزب الى بنو زهير والموافقة معهم فيما يفعلون
في ذلك اليوم كفر واكثر ما فعل ذلك من كان اسلمهم فخرج في ذلك اليوم وبوافق معهم ففهم
بذلك كافر او لا يشعروا اجتماع الحوس يوم النذر فقال سلم كوز سيرة فها دن يكفر وكذا
بوسا له حوس سبأه سفود امال يكفر اخذ حوسه فغرة طلق رأسه ولده ودعى الناس اليه
فحضر بعض المسلمين دعوته واحدى اليه شياء لا يكفر وقد كانت واقعة بسبيل وحن ان واحدا
من حوس سبيل اخذ دعوة طلق رأسه ولده وكان كليل المال حينئذ بالمشركين وينفق على
مصلحي المسلمين فدعى المسلمين فاجابوه فكنت عالما الى شيخ الاسلام السعدي فكنت لا
يكفر فيه وان اجابهم بالدعوة ولو لاهل الذمة سنة ومجانة الحسن بالاحسان سنة ومن
بار المروة والكدم ايضا وحلق الرأس ليس من شعار اهل الصلابة ولكن اولى المسلمين ان
لا يوافق اهل الذمة على مثل هذه الاحوال لانه بار الفرج والمثرة فيكفر المسلم ان يهدى اليهم
في مثل هذه الدعوة لكن لا يكفر بخلاف اهداء البقرة الحوس يوم النذر وحينئذ يكفر وما
هدى الحوس يوم النذر ومن اطعمهم الى المشراف ومن كان لهم مؤثر لاجل اخذ ذلك
على وجه الموافقة معهم وان اخذه لا على ذلك الوجه لا بأس به والاحذر ان يهدى اليهم
اذا اهدى يوم النذر الى مسلم اخر شياء ولم يرد به عظيم ذلك اليوم ولكن جبر على
ما اعتاده بعض الناس لا يكفر لكن لا ينبغي له ان يفعل ذلك ويفعله فله او غيره لكيلا
يكون تشبها باولئك والموافقة في العبادة اعم الصلوة في الاوقات الثلاثة كرهت
فما ظنك فيما لم يعبادة وعن ابي حفص لعوان رجلا عذرت به حسن سنة ثم جاء يوم النذر
فاهدى الى بعض المسلمين هدية يرد عظيم ذلك اليوم ففكر في ما جرت العادة
في سم قد مضى فميرت وز واجتماع الناس وخرقهم الى اربعة واجتماعهم
ثلاثة ايام واهدى الناس الى امير بني وز فلا شك في انهم اذا ارادوا عظيم ذلك
اليوم بذلك كفر واوان ارادوا عذرة لا صوب والاحجب بركة وكذا اجتماع
المسلمين يوم عيد النصارى لو موافقة لهم كما يفتنون في بلاد الروم على هذا الوجه
يعلم حالهم فاذا كبرنا **السابع في كلام الفسقة** قيل كبر كل من اهل اللال فقال
الحرام اهتات من اهل اللال كبر ولو قال اهتات بواحد من اهل اللال كبر اهتات
كفر ولو قال خوش كاراست حرام خور دن قال صاحب الخطاينة كبر قال في جواب
قائله كل اهل اللال من حرام بسايد يكفر قبل اهل اللال واحدا من الكرام حرامان
فقال بهما اسرع او قال بالبايد حواء حلالا حرام لا يكفر ويحذف عليه الكفر ولو خورق
عاقبة من المال اطمم راجيا التوا يكفر ولو علم الفقير بذلك ودعاه وامر
المعط كفرن اذا قال اطر ليس حرام يكفر لانه اسفل الحرام القطع فعمل به العجلة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
مقصود من كل ما في
الخلق من الخير والشر
والنيل من الخير بالخير
والنيل من الشر بالشر

مطلبا
الحنابلة
خلق رأسه ولده

هدية الكفر

في اجتماع المسلمين يوم
عيد النصارى

مطلبا
نقد حرام قطعي

مطلبا
قال الحنابلة
كفر حرام

كفر المعطى

المذكورة ان مسئلة المصدق محولة على ما اذا صدق بالحدام القطع اما اذا اخذ من ايمان مائة ومن
آخر مائة وخلطهما لم يصدق به لا يكفر لانه قبل اداء الصمان وان كان حرام المصدق لكنه ليس
بحرام بعينه بالقطع بخلافه في كل التصرف قبل اداء الصمان في سبيله سبيل المصدق وقال عم
في الشاة المعصومة بعد اذن الاضاري اطعموا الاساري وقد وقع في ديارنا ان السلطان
ينعمون بحال الناس على الفخاء والمناج ويدعون لهم عند اخذه ان من مال اخذه بعينه من سلم او
معاينه بعينه بلا حط ولا تغيير في حال الاخذ والمطعم معلوم فلما كان استعمال الحر كغيره كان تعليق
استعماله بالفعل ممبيا ولو قال الحر حرام لكنه ليس في التي يدعون قال الامام الثاني في امره
واخاه واعلم بذلك في لكن لا يفرق قال سلم حرمة الحر مع ما ثبت نفس الحر ان كره استعماله
حال الحر كغيره ان استعمله لابلان الذي للثمة لا يكفر وان استعمله مع اعتقاد الحرمة كغيره وان
مال الى التكفير مطلقا وفي الرخصة استعماله حاله الحر ليس بكفر الا بمرئ ان جماع الزوج الثاني لو
وقع في حالة الحر قبل الاول وعن الثاني في جلف لا يطأ وطأ حراما فوطأ امرأته حاله الحر
او التي طأ هو منها لا حاشا الا ان ينوي بذلك ان لا يكون حرمة الله الحر او لا يفرق صوم رمضان
لا يكفر ولو تمنى ان لا يكون حرمة الله قبل كفره حتى لا يطأ بكفره وكذا كل ما كان مباحا في وقت
من الاوقات لانه تمنى ما ليس بحرام في الاول او تمنى ما هو حرام في الاخر وتضمن ما كان حلالا لا يلزم
الكفر ويضمن ما لا يكون حلالا لا يلزم الكفر فحق هذا اذا تمت حل المناكحة بين الاغ والاخت
لا يكفر وعن الشيخ الامام ان كره من الفضل لو قال ليس صوم رمضان لم تكن ذلك كليس فرضا
ان قال ذلك من اجل انه لا يمكنه اداء حقوقه لا يكفر اسلم كافر خياه المسلمين بالله فقال البيه كان
كافر ان لم يخط له المنع او تمنى ذلك بغيره بكفره راي كافر حيلة فقال البيه كان كافر بغيره
بها كره ان كره من فضله صغير فقال البيه فقال ما صنعت حتى انور بكفر قبل الظالم لم تودى
الله والسلمين فقال البيه افعل خونسه كتم كفره فاسق شر الفخر ونشر عليه قريبا به درهم
كفروا وكذا التوق الامبارك مبارك ياد وعمل هذا اذا اخذ احد المسلمين الضرب في مقاطعة
مبارك ياد ووقع سواد الحيرة واقعة وهي ان واحدا قاطع على حال معلوم احتسابا
اغنى الامر بالموافاة والنهي عن المنكر فضررنا على باب طولا وبوقات وقالوا مبارك ياد طعة
الاحتساب وكان امام الجاه فاستغنا من الصلوة خلفه حتى عرض على نفسه الظلام اخذا
من هذه المسئلة ولو قال هو كره مستكراه خور وسلي يستكفر قبل الرجل اعطى درهما
لمصالح المسي فقال لا احضر المسي واعطى الدرهم ومالي امر بالمسي لا يكفر ولكن يستزدر ان
اللفظ ان لم يكن كره الكفر فيه ترك ادب الشرع يستزدر قبل الرجل يا اخر فقال خلقه الله من
سوي تقاح الجنة وخلقك من طين كره لفرقة قوله ولقد خلقنا الانسان من سلاله
من طين اي خلقنا كل واحد من الانسان من طين لان مبدء الخلق من مع والمخ ايماننا
من العذراء واصول العذراء كما كان او حبا من الماء والثراب وهو الطين قبل ان يخلق
بالشرع فان العلماء قالوا من لعب بالشرع فهو كافر بالله فقال اندرين كره وضمن خدام شادم

لا اخذ من سلاطين

ط
على العلماء

وان استعمل حاله
لاكن يتبع و
بضل او تبيل

ط
فقال له تب

ارتكبت معصية صغيرة
فقال له فقال
ما صنعت حتى
انوب بكفر

على مال

قال الفقير العياض بك

قال الفقير العياض بكفر وقال غيره لا يكفر تكلم بكلمة خطأ لا يوجب الكفر في الواقع فقال رجل ان
تصنع فقد لم تكفر فقال اصنع اذ لم تكفر بكفر قال عند ذكره السورة عن المنكر كسر از شير
ماو شكيد لا يكفر لانه يسوي بين الحر واللبن في الحر او هو او هو استعمل وطى امرأته الحارث او
اللوطة فامرأته بكفر وفي النوازل لا يكفر رواه عن محمد وهو الصحيح في المسئلة من قال السلطان
زمانا انه عادل يكفر لانه جابر بيقين ومن سعى لغيره لا يكفر وقيل لا لانه لا يؤبلا وهو ان
يقول اردت به انه عادل عن غيره او هو عدل عن طريق الحق قوله لم الذين كفروا بغيره يكون
وسئل المصري عن الخراج فقال انه قاسط عادل مبتلى هذه الآية قوله وما القاسطون افكافوا
طهم خطبا وعلمنا تأويل هذا القائل انه اذا اراد به حقيقة اللفظ بكفر عند الكل قبل عدله في
قضية جزئية بكفر لصديق الاطلاق قلنا لا نسلم بل المصنف لا يطلق الا من سعى على غيره ان سعى بين
العبا كما لا يبالى بالمرئ في عمره مصل ومرك ومن مرة بالمعروف في عمره عن المنكر امر
وتأه ولم يفرط منه ظلم مرة ظالم فضعه عنه وصفه احد الملوك والشراب والطلم لابرسم الشرع عادلا
في جعل الظلم عدلا والقيح حسا فليدنا وكان اية خوارزم بناعدون عن الحراب يوم العيد والجمعة
فحق لا يسمع عوامد الخطباء الذين يقرضون شفاهم لذكرهم اياهم بالعدالة على منبر رسول الله وم في
المسجد ولو قال واحد من العنقة كره وصنع هذه امر بين يدي جبريل او غيرها على جانه بكفر
السنوع الثامن في الاختلاف في العلم والاختلاف في العلم والاختلاف في العلم والاختلاف في العلم
والعلم صفة الله محبة فضله على خيار عباده وليدوا حلقه على شريعة نبوية عن بسطة فاستخفافه
بمحدثا الى من يعود فان افقر سلطان عادل بانه ظل الله على خلقه يقول العلم ويطوف الله تعالى
انصفتا نصفه بنفس العلم التحمل فكيف اذا اقترب به العلم والمكرك على لولا اعدك فاسين
المصنف نصفه من الدين اذ اعد له المجد لولا علمه رجل مجلس على مكان مرتفع او لا مجلس
عليه لكن يسيرون عنه من ابل طريق الاتية ويصرونه بمات كذا وطه فلهكون كفرة او
من لقن اننا كفرة الكفر بتكلمها بكفر وان كان على وجه اللع والضحك وكذا من علم بكلمة
الكفر لبيت من زوجها فهو كافر ومن اقبح به فهو كافر ومن امر خلا بالكفر بكفره الامر في العلم
تكلم به الما ثور ارم لانه اسقفا في الاسلام وهذه الغا يكون كفرة على قول من جعل الرضا اذ
كفر الغير كفرة اما من لا يحل كفرة الا بكفر الامر والمعلم عدنا الى المسئلة قال الامام غيره الذين
الكذبى والشبهة بالمعلم على وجه الشبهة باخذ الحجة والضرب بغير رجوع عن مجلس العلم الاخر
ازكشت اعدا وقال ما علمهم كرا او قال من يقدر على اداء ما يقولون او التي الفتوى على
الارض وقال جازانه او ردى عند رؤية الفتوى او قال ابن جهر شعت بكفر لانه رده حكم
الشرع عن علمه الفتوى بطلاق امرأته فطالما طلاقه دائم ما رجع كان درخانه بايد
بكفر قال لعنت به بسوى واستمند باد او قال ابن جاز في دبره كفرة ان ارادت به
علم الدين قال الفقير دانتمنك او علوى علوى كفرة ان قصد به تخفاف بالدين وان لم يرد
به الاختلاف بالدين لا يكفر وحج التنصير للعلم ايضا وشتم العالم والعلوى لا من صرح

مطلب
وطى الفاضل او اللواط

من قال السلطان
عادل في زمانه
يكفر

علاوة
فا

مدح الخطباء والفقهاء
في زماننا
خاتمة

استخفاف العلم

مطلب
رجل يسكنون في
بطون الاسفند

قال اخر

في فاته وعداونه لحافة الشريعة لا يكون كذا ولا خطا شيئا فقيه الى الامام الفضل انه وضع كتابه في
وكان فضل صاحبه وسره ابني ماضي تور في حين ترك الكتاب عنه فام الامام الفضل بقتله و
يكي عن علماء خوارزم مولانا حام الدين القمكي انه قتل واحدا من الاعوان حين طال به الى
وفتر من الطلبة قال فعلوا شيئا من الكفر ان كفروا بغير حق اذ اراد به كل افعالهم
لانه تنويه بين الحق والباطل قال في رايه علمه كرايد او قال ايها الذي امور ذواته است
او بادوا است او تنزوي است او قال من علم خذار امتهم بكفر في الكل قال ادعهم الى الشيع
فقال ناسياده يناري يزوم بكفره ولو قال ادعهم الى الكفر فقال ذلك الكلام لا يكفر
قال من شيعت في داهم او قال ديوست من شيعت اجمعه بكفره ولو قال ان كسم كسم
قاضي وشيعت كايو بكفره ومن المتأخرين من قال ان عنه قاض البدي لا يكفر قال حكمه
حكم الشيع في هذه الحادثة كذا فقال خصم من بسم كركم نه شيع بكفره عن بعضه ولا يكفر عند
الآخرين قال خصم ان حكم شيعت بران دووم فقال خصم من بسم كركم نه شيع بكفره
لانه عبارة عن رسم الكفرة الجبكية في ديارنا قال لها هذا حكم الشيع فحجت حبا فقال ايست
شيع كركم نه شيع **الشوع السبع** فيما يقال في القرآن والصلوة والاذكار قال
المعلم تاقوان آفريده است است رسم شيعتي نهاده شيعه است فكل بكفره لانه قول خلق القرآن
والقول بكفره وقيل لانه تباد به النزول في العرف عاده لكن يجمل ان يرا بالقرآن المقرب بالستنا
وانه خلق بلانزع فكله يكفر بل الظاهر ارادة في ذكره في الاصل ان قول الامام القائل
خلق القرآن كانه جعل على الشيع على الحقيقة دليل على ان القائل به مبتدع ضال لا كافر
قراء القرآن على ضرب الدو والقضية لا تخفاه واد القرآن ان لا يقرأ في مثل هذه
الحاليس والمجلس الذي اجمع فيه للفتا والرفض لا يقرأ القرآن فيه كما لا يقرأ في البيع
والكناس لانه في الشيعين قاله وكرسه بكفره او قال انه القرآن في المزاج والرعاية كفر
لانه استخفاف به كذا المزاج به مثل ان يقول قل هو الله احد رايوس يردى او الم شيع
را كبريان كركم نه شيع او قال لمن يقرأ عند الموضع بران دووم منه او قال كونه بباران
انا اعطيت كركم نه شيع او قال لمن يقرأ ولا يتركه حكم والتفت اليه بالساق او جاء بالفتح المني
وقال كاسا دهاقا او قال كانه سمرانا بالمزاج او قال عن الكليل والوزن اذا كانوا
او وزنهم يرون او قال الغيرة دستار الم شيع بسة او جمع الغنم او الذي اوجع الحاي
في موضع ثم قال فحجتهم جمعا وحشهم فلم تخادر منهم احدا او قال الغيرة كيف يقرأ والنزاع
نزعا او نزعا واداره الطن كركم نه شيع او قال رجل اقرع اسمك قال الله طابل بران على قلوبهم
او دعي الى الصلوة بجماعة فقال انا اصلي وحدي وقال الله ان الصلوة نه شيع في الغنم
والمسكة او قال الغنم كل الشفكة فانه يذبح بالبحر قوله فلامتنا زعوا فتشكوا فيه
رعيكم او قال خاتنه باكره وه است حجون والسماء والطارق قبل بكفره في الكل وقال الامام
ابوبكر بن اعين الكلابادي بكفر العالم دون الجاهل ولو قال ما في القدر والاطباق

قال شيعت
به داهم بكفر

بالتكليف
مطل في طينة
الفتوى والكل على انه
يكفر العالم دون الجاهل

والكفر

والباقيات الصالحات

والباقيات الصالحات كغيره وينبغي ان يكون كما قال الامام الكلابادي على التفصيل ويصرف
فتاوى سمعته وفي قوله اذا قال قاعا حفضفا شيعه است لا يكفر لكن فيه في طرفة عظم
عن الصدر النهر لم يرد من خراسان وقيل شيعه من الدين استقبل الخاضع العام وقيل العرف
يا عيها الناس قد جاءكم من محمد بن بكر قال الامام المعرف في رايه علمه كرايد او قال ايها الذي امور ذواته است
الناس حولك فكلهم من الكفر ان كفروا بغير حق اذ اراد به كل افعالهم لانه تنويه بين الحق والباطل قال في رايه علمه كرايد او قال ايها الذي امور ذواته است
الصايون والتم من سواطو اللغتين قال الامام المعرف في رايه علمه كرايد او قال ايها الذي امور ذواته است
يكفر بترك الحرام او قال ان كركم نه شيع بكفره ولو قال ادعهم الى الكفر فقال ذلك الكلام لا يكفر
كعبين للمذكرة لانه استخفاف به كذا المزاج به مثل ان يقول قل هو الله احد رايوس يردى او الم شيع
في القدر في مقام ان يقول واحد منهم است وضع مكان قوله واحد لان يريده است لانه كرايد او قال ايها الذي امور ذواته است
استاء القدر لقال اسم الله واحد لكنه لا يقول ذلك بل يقتصر على اسم الله بكفره وان قال عند القدر
من هذه الحادثة كذا فقال خصم من بسم كركم نه شيع بكفره عن بعضه ولا يكفر عند
على اتخاذ الحرام فان شيعي يجعل على شيع وان لم ينو شيئا لا يكفر لما ذكرنا من نفي الاحتمال الذي لا يلزم
به الكفر قال الخيم له حين جاء بالحقه بكركم نه شيع بكفره ولو قال ادعهم الى الكفر فقال ذلك الكلام لا يكفر
الصلوة فريضة لكن بكركم نه شيع بكفره ولو قال ادعهم الى الكفر فقال ذلك الكلام لا يكفر
مثل هذا التأويل ان قصده يمنع الاكثار فكذا اذا امكن وان كركم نه شيع بكفره ولو قال ادعهم الى الكفر فقال ذلك الكلام لا يكفر
حج اذا كركم نه شيع بكفره ولو قال ادعهم الى الكفر فقال ذلك الكلام لا يكفر
بالقوة صا الغنم قال كركم نه شيع بكفره ولو قال ادعهم الى الكفر فقال ذلك الكلام لا يكفر
يذاري كركم نه شيع بكفره ولو قال ادعهم الى الكفر فقال ذلك الكلام لا يكفر
او قال ان الله نقص من كركم نه شيع بكفره ولو قال ادعهم الى الكفر فقال ذلك الكلام لا يكفر
برون او قال مردمان ان يريده است او قال يريده است او قال يريده است او قال يريده است
كركم نه شيع بكفره ولو قال ادعهم الى الكفر فقال ذلك الكلام لا يكفر
مادر من مرده اند او قال غنا كركم نه شيع بكفره ولو قال ادعهم الى الكفر فقال ذلك الكلام لا يكفر
مناز حيزي نسبت كركم نه شيع بكفره ولو قال ادعهم الى الكفر فقال ذلك الكلام لا يكفر
حج في حلاوة الصلوة فقال لا يصلح في حلاوة عدم الصلوة والطاعة والغيرة كركم نه شيع بكفره
وقال الاصل فان الثوار للمعروف وثار الصلوة العبد لا يكون لمولاه فيقبل الصلوة فقال الاصل فيقبل
يكفر وقيل ان قاله الصلوة الوضوء في وفها كركم نه شيع بكفره ولو قال ادعهم الى الكفر فقال ذلك الكلام لا يكفر
لا اصليها اليوم ان اراد بذلك رايه است الله كركم نه شيع بكفره ولو قال ادعهم الى الكفر فقال ذلك الكلام لا يكفر
لا يكفر وقال الشافعي قوله لا اصلي على اربعة اوجه لا في صلب او لا اصلي بامر او لا اصلي في حياض
اولا اصلي فسقا وجانه فلا يكفر والربع الا اصلي اذ لا يبي على ولم اؤمر بها كركم نه شيع بكفره
يجمل الوجه المثلثة ايضا فلا يكفر وعن اجماع الفضل في كركم نه شيع بكفره ولو قال ادعهم الى الكفر فقال ذلك الكلام لا يكفر
مات ومرت جنازة قتلته رايه است حجون والسماء والطارق قبل بكفره في الكل وقال الامام

في حياض

اذا قال القرآن
اي كركم

مطل
من قال ركوع الصلوة
وبجوده السابعة

مطل
نوار من العبد للعباد

وله المسئلة ان تهاون الصلوة والترك مسخفا كذا وان محانة او فسقا لا يصح في رمضان لا يغني ويقول ابن
خودسبيا راسيت او يقول صلوة في رمضان تعدل سبعين صلوة يكفر ولو قال للزاد في كثره يكفر
لانه مسخفة لانه كلام الروافض ولو قيل ان غير القليل منع افواحق الكعبة كفرة وبه اخذ الفقهاء بالثبت
وكذا الوصل في ثوبه كذا وكذا اذا صلى بطهارة قال ابن ابي عمير في الصلوة لو ادى غير القليل
الصلوة او في الثوب لا يكفر وفي الصلوة بطهارة يكفر وذكر طحاوي لو صلى بطهارة لا يكفر ايضا
وقد اختلف في رواية النادر والمطوية فبعض اخذوا به واية النادر انه يكفر فبعض اخذوا برواية
المسبوطة انه لا يكفر وقالوا الصلوة بطهارة لا يكفر لعدم الشرط ايجابه استحقاق ولو ايسر
به ان كان مع جماعة فقاموا لصلواتهم في ان لا يصح وقام صلى بطهارة او كان هاربا من
العدو وصلى بدونهما قبل لا يكفر لعدم التمسك به وتيسر لمن اقتطع اليه ان لا يقصد بالقيام والدخول في
قيام الصلوة وركوعها وسجودها واذا صلى على مكان خش او قندى بهي او امرأة او جمل او حوت او جمل
او مع ذكر فائت لا يكفر اجماعا على وقوع تحريمه على جهة وتركه لطلبه وصلى الى جهة اخرى اختلف
المشايخ في كفو قول طحاوي لانه لا يراه ان على وجه التمسك به ولا لانه لما وقع تحريمه على جهة
تلك الجهة قبله في جهة قال عند دخول شهر رمضان جاءوا الشهر الثقل والصفى الثقل او قال عند دخول
رجب يعقبا افتد بيم ان قال تهاونا كذا وان قال بضعفه وصرعه لا يكفر ولو قال هذه الطاعات
جعلها الله علينا ان لا يكفر ان اوله وتاويله بالفارسية ربح كرهيا وكذا لو قال لعلم يقض الله الطاعات
علينا لكان جنة لنا ان اوله بما ذكرنا قبل له اذ الزكوة فقال لا اؤدتها قبل يكفر مطلقا وقيل في الامور
الباطلة لا يكفر وينبغي ان يكون على الاقوال التي ذكرت في الصلوة التكرار من التكرار او سبها منه
كفروا اذا التكرار المعوذتين من التكرار قبل كذا لان اجماع المشايخين برفع الخلاف المتفق قبل لا
يكفر لان في ارتفاع الخلاف وانفصال الاجماع خلافا بين الامة الثالثة على ما عرفه فلا يحصل الاجماع
على كونها منه وقيل يكفر لانه مع رجوع الى ربه فانصرف الاجماع قبل رجوع الى الف عن قوله لا يبطل
دليله كونه فلا يحصل الاجماع اجماعه بانه ذكر في العالم كثيرا في ان ثبت فترافقوا لفظ التمسك بها
كالم ثبت بعضهم الفاضل لهذا المعنى فحصل الاجماع وروى انه قال في العالم كثيرا في ان ثبت فترافقوا لفظ التمسك بها
وهذا دليل على انه رضي الله عنه ببناء على الظن ولا يعتبر الظن البين خطؤه فحصل الاجماع على انها
قالت فكفر المسكر لانه قال لا يبرأ بالمعروف خوفا او ردى في عليه الكفران قال علي وجه الرد قال
لاخر قال تأمر فلانا بالمعروف فقال اي ما راجه كرهه استباحه او رده استباحه جفا كرهه استباحه
وبما هو معروف كنتم يكفرون **الفصل الثاني** فيما يتعلق بالمرض والموت قال الحمدي رحمه
ارحمان ويكاسر دجانه لزيادة باده على الكفر ولو قال زياد لست بهذا خطا عظيم
ومعروف بعض المعتزلة وعنده اهل السنة والجماعة الاجل لا يزيد ولا ينقص قال بعض المعتزلة لاهل السنة
بذلك فمخوزان يزيد وينقص ومخوزان لا يزيد ولا ينقص وكذا لو قال ارحمان فلان بكاسر وجان
توسيعت ولو قال فلان مرد وجان بتوسيعه يكفر وهو من اهل التماسك براء من المرض فقال
له اخر فلان هربا زورنا كذا في عليا لمصايب فقال ما ريت اخذت مالي واخذت كذا وكذا

مطل
صلى في غير القبلة
او على نور خيش
او بغير طهارة

مطل
رجل وجده في جماعة
داراه وان صلى
وهو غير مضمون

قيل ان الزكوة
فقال لا اؤد
قيل يكفر
مطلقا

مطل
المعوذتان من القرآن
ام لا

وما بقي لم تفعله فاذا تفعله ايضا وما انشبه هذا من المال فانه منكم ما قول لو قال هذا من غير قصد ولكن جرى
على لسانه لئلا يمرض اجبت له الوادي يجري على لسانه من غير قصد لا ينظر المتولى على هذا الخطا
وكذا لو قال للمريض عند استئذام مرضه ان يثبت يوفى سائما وان يثبت يوفى كافرا صار يكفر بغير طلب
دينه وقال اعطيتني في الدنيا فانه لا دهر في الآخرة فقال اعطيتني عني افرى وحفظها مني في الآخرة او
اعطيتني في الآخرة كذا في الآخرة وفي مثله نزل قوله م افراب الذي كذب بآياتنا وقال لا وثن بالآخرة
وكذا اطلع الغيب التي قال امرئ القيس كذا او قال اخاف من الغيبة كذا اعطيتني حقه والآخر تكلم يوم
الغيبة فقال ابن عدي في يوم الغيبة لا يكفر لانه يقول انك لا تجدي في غائبا في يوم الغيبة قال الزاهد
بن شين تارجهت ازان سونفتي قال كثر لعل يكفر سلطان عطف فقال له رجل يركب اسم
فقال له اخر لم يقول هذا للسلطان كذا فيل وع الدنيا لئلا الجنة فقال لا بيع النقد بالنسيئة يكفر
قال ابن شفيق هجم اذ هو كذا اذ علمه كذا قال الواحد من الجبابرة اي خدي يكفر ولو قال اي بار
خدي لا يكفر عند اكثر المشايخ وهو المختار والمعتاد في بلاد الروم ان رتب التمسك والقيمة على
الامور يذبح بك خدي وفي بلاد اندلس بك خدي والسيرة هذه الجبابرة كذا بقوله م مخاطبا للصبي
اي امر بك كذا بعد اذ انتم مسلمون نزل حين استاذنوا بالسيوف له ولم ولا يخفى ان الاستاذن بسجود الخيمة
بدلالة قوله م بعد اذ انتم مسلمون ومع اعتقاد حوزة سيادة العبادة لا يكون لما فكيف يطلق عليهم
بعد اذ انتم مسلمون وقيل لا يكفر لوصفة اخوة يوسف م والقابل الماويل يذبح بترك الآخرة ويقوله م
وان المساجد فلا تروا مع الله احد او قيل ان اراد الخيمة لا يكفر وان اراد العبادة يكفر وهذا موافق
لما ذكرنا في الفتاوى الاصل قبل العلم اسمي للملك والامتنان الا فضل ان لا يسي لانه كذا فلا ياتي بما
هو كذا الا ضرورة كما قلنا في الماكاه على اجراء كلمة الكفر وهذا علم ان ما يفعله الجمل لطلوعهم و
سبحونه بايكاه كفرة عند بعض المشايخ وكبيدة عند الكل فلو اعتقدوها بمباحة لشيخهم فهو كافران
امر شيخهم ورضي به سكتنا له فالشيخ الحمدي ايضا كافران كان واسم في غره وتقبل بديف
مكروه ولا تعظم فيه لو تاملت واما تقبل بديفان كان عالما او سلطانا عادلا لا يكفر ولا يكفر
النوع الحادي عشر فيما يكون خطا لا يصح على غير الانبياء والملائكة لقوله م
لا تعجلوا دعاء الرسول بيمينكم كذا دعاء بعضكم بعضا والملائكة رسل الله ولئلا ياتهم بالرفض واما قوله م
صل على انصاريه او في فلا يبرأ لان الصلوة كفرة م فله ان يصدق حقه الى من يشاء ولا يليه غيره
وكذا قوله م اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمتهم الذي يصلح عليكم الآية لانه جاز للحيث يتولى
حق الجيت قال توكار خدي من حوزا كذا وكذا الاكثر على انه ليس بخطا فلا ترفضه وبدن سيد
خطا عظيم لانه وصفه قضا ومولاه بالشر الذي يقال في الدعاء قضا بدار ما كبر ان المرددة المقص
ولو قال خديت بيمينك ليس بصواب بل الصواب ان يقول خديت بيمينك كذا وقوله م وروى
بديفني است خطا قوله م اميد از خدا است ويكر از تو او قال اميد از خداست وهو خطا اللعن على يد
يخوز ولكن ينبغي ان لا يفعل وكذا على الحاجج ويحي عن الامام الصغار انه قال لا بأس باللعن على
يزيد ولا يجوز اللعن على معاوية لانه حال المؤمنين وكاتب الوحي وذو السابقة والفتوح الكثير

كافرا الزانية

والمنزوح

تقبل يد نفس مكروه

مطل
لا يصح على غير الانبياء والملائكة

في حوزا اللعن على يدي
وكذا على الحجاج م

مطل
المعاوية في خلاف المؤمنين
ولا يات النوى وذو السابقة

وعامل الفاروق وذو النورين لكنه احفظ في اجتهاده فنيق وزانه عنه ببركة حجة النبي وم بكيف ذلك
عنه تعظيما لمبتوعه وصاحبه عليه السلام وسئل طوارقي عن يزيد وابيه فقال قال ام من دخل
داري سفيان فهو آمن وعلمنا ان اياه دخل داره فضا رايها والابن لم يدخلها فلم يصير صاحب
ولكن ان يلحق يزيد بنا على السبيل كفه وتواتر فضاه شرة على ما عرف فاحسبه والاف للعن على
الشخص وان فاسق لا يجوز حمله واللعن على الجاهل قوله لا لعنة الله على الظالمين وقال لعن
الله في الموضع الحديث ولعن من عذرا الارض الى الاحاديث بطول ذكرها ولو قال ابن ستم راذ
وي بسند الاصح انه لا يكون خطا ولو لم يثبت ان لا يكون نبي ان اراد به ان لم يكن نبي لم
يكن خارجا عن طاعة لا يكفر وان اراد الاستخفاف بكفره انكروا الحشر وذو الفضل وكل من لم
يجمع الاصح على نبوته لا يكفر وقول ابن الجليل من اربعة وقال لو امر رسول الله لم اؤمن بامر
لا يكفر ومن عاب النبي في شئ يكفر ولو قال الشيعة النبي سعيه كفرة وكل من اراد بقلبه بغض
النبي كفرة وسئل الامام عن يقول محمد رسول الله لا انه يحب قلبه ان يشتم قال لا كراهي في
شتم حتى هو وراعيه اجتهاد على الله ودعوى انه يغيب ربه فيصير مراد لو قال كراهي في شتم
وهذا السبب لانه كان يغيب ويؤخذ منه وقيل لا يكفر لانه لا يثبت له قول لا للمحقق نبي في افعال
احدى الله حاكم بيننا وقال الاخر انه حاكم بانثايد وحاكم تراثايد كقوله وضع متاع في موضع
وقال سلم الى الله فقال الاخر سلم الى من لا يمنع السارق اذا سر لا يكفر ولو قال صرحه كم
دبرن هجان في فردو وديان جهمان خركسته دريه بود قال المفسر هو طر وصره ويا من الاخرة
فكيفه والافصح انه لا يكفر بشتايد افعال احدها حكم خدای جنين است فقال من حكم خدای راجع
دائم قال لو اقامهم هذا استخفاف بامر الله تعالى لا يكفر لقوله وم ما يذرون ما حكم
الله فيكم شتايد افعال احدها يقال انه يذهب العلم فقال الاخر من علم به دائم يكفر كتحقق
بالعلم شتايد افعال احدها من عرض الناس في افعالها مخطوط الفقهاء فقال خليفه صداما افنوا
اولا نعلم هذا عليه التعزير لانه باشر المنكر ومن يقول الزيد جبرين الله لا يكفر لان معناه
من الله فلا تكون استخفافا بالله ولو قال الزيد جبرين العلم كونه لانه استخفاف بالعلم لان العلم
لا يصلح بغيره فاشبه منه قال كثرين وروغ في كونه في كونه لا يكفر لانه يراوه ان الله
يكذب **نوع اخر** مات غلام فقال يا رب تأخذ مني له واحد ولا تأخذ مني له عشرة وانا
اهتم في جمع المال لا يكفر لانه لم يصف الله بظلم لان الظلم ان يأخذ ما ليس له وله الدنيا والاخرة يارب
اصبت فقالت كي دادي وبكى استندى لا يكفر فلله ما اخذ وما اعطى واعلم ان الرجل استغنى ورضه
ولم يخرجه من ماله او ماله او يخرجه من ماله ويقل عقه ويكثر حمله او يزيطامه بس جمع المستغنى و
يريد ان يملئ شدة كمال الشايع فيقول بالظلم لا يشوبه فالحق على المسلم البالغ العقل ان يحفظ
لسانه فانه لا يكفر الناس على متاعهم الا حصا بينهم ولم من جاهل بكم بكلمه يهدي الى النار
وتم صرعا على راسه وهو يعلم وقد بلغنا عن ابي بصير انه قال سمعت ابي عبد الله عليه السلام يقول
يدعوا بالفضل في بيت المقدس وكان يلقى صاحبه قال الفضيل وكان يوما يشد الحشر

مطلب
عاب نبي من الانبياء

في كونه بيان

حكاية عن ابي
نصر مع الفضل
في بيت المقدس

موقع في قبل

فوقع في قلبه ان اذهب فدعيت الى بيت المقدس فوجدت بيته قد خلت فاذا هو مرض فتشفت الصلوات
فقلت ماذا تشتمني فقال ابن عبيدة وقال اريد لقاء الفضيل فقلت انما الفضيل في مكان
وصافي وجد السؤال عني فقال فضيل استجابة دعوتك وكنت اخلفت اليه فاستدريته فقال ان
عبدني في عبادك افعي عمره طويلا في عبادتك وانت تستلبه لهذا المرض ولا تدفع عنه ثم انه مات قال
الفضل فقلت سبحان الله بلحق من ربه حتى استجبت دعوتك وخاتم الكفر والعباد بالله لم يفلت في
نفسه اصل عليه ام لان صليته صليت على كافر وان لم اصل لامع الناس فموت على جنازة ولم اصل
عليه ومن خوف اطاعة انصدت قلبه لجمال كما انصدت الرواح من اجل ان خشيته الملك
المغال قال اي خدای روزي من فداي كن يا بارك في من يوان كن يا من جود من قال لو حضر
من تشبه الى الخور كفرة واشفع الامام ابو نصر الدوسي عن قائل يقول ان روسي كره ان يرا اذ اذ الى
صد يانانه فام السائل بالانصراف وكان يخلف اليه ختم ايام في اياه الفتوى الى اصحابه فكل ابا
بانه كفرة وقد الفتوى ولم يحسم وقال انسان ايشانه انتوا عش ازمه بيرون كرون
او كراما هذا معناه دل انما انا في رسايق اذ ريجان ان قوله تعالى يا خافيا ناظر
ليس يصح فان المحصور من جهة العلم شايخ وما يكون من بخوي ثلثة الاهورا بهم والنظر من
الروية الم يعلم ان الله يرى وقد ورد فتكون المعنى باعالم ويا من يرى فلا يكون كفرة وان لم
يصح قول من قال ان الله بكل مكان بالعلم كما عرف في علم الكلام وقد استفاض ايضا في
رسايق الشروان ان من قال درويش دروينا يكفر لان معناه جميع الاشياء مباح كقولنا
ان تدخل فيه ما لا يجوز اياحه فيكون مباح الحرام وانك كره وهذا باطل فان معناه مسكنة
المساكين او فقر الفقراء فكأنه قال اعسكن مسكنة المساكين او فقركم الفقراء ولا دلا
فيه فقط على ما ذكره من اياته ما مضى من اياته الاشياء ولكن ادع ان لا زنه فالملامزة ملازمة
وجوده مثل استغنى على الزهراء وطروج فلو يوي في استغنى طلاقا يابغى يا عتبار الله الملامزة
اللعوبة والعقلية والعادة منتفية وليس سلم انه يدل على الاباحة باحدى الدلالات فان تخصيص
لازم في هذا المقام كقولوا في قوله كل حل عليه حرام ان على الطعام والشراب في اصل الاستعمال
وقالوا في قوله واوسيت من كل شئ واستمر ايضا انه اذا قال جعلت كل اوعى على كل اطلاق
ثلث محلق وهذا ايضا باطل ومقتضى ان العوام ان لا نهاية لها **نوع اخر** مسلم
وجوهي في عمل فقال رجل يا جوهي فقال المسلم لست ان كان في عمل واحد لك الشخص الداعي
وطن المسلم ان يدعو له ذلك العمل لا يكفر وان لم يكونا في عمل واحد خفف عليه الكفر وعن محمد بن فضل
عبد فقبل لا ياتي في الله وقال لا يكفر لان الله يقول التقوى فيما تعمل افضل من لو اذ في
معصية كره لانه لا يمسح للتأويل وقوله حين الغضب لا اخذ الله اذا قيل له لا اخذ الله كره
اذا نفي اطوف والالا اطلق كلمة الكفر عند ولم يعقد الكفر قبل لا يكفر والصحيح انه يكفر من قال
لا اله الا الله يقول لا اله الا الله ولم ينكره لا يكفر لانه يعتقد الايمان اما اذا لم يعطى له الاثبات
واراد النفي فقط فهو كافر وما قوله الا الله شئ فغلط لا معناه فلو اعتقد ذكره اعتقد الخذلان

فرد

نسب الجور الى الله تعالى

كفره

من قال لا اله الا الله

بجوهي

فيعول مرة لا اله الا الله ثم تكلم الله بالآية التي هي شأنا على التاكيد اسمعته من شيخ خوارزم الساهر
 لا يستأثر في عقله والذين يدينون عند الامام الثاني ببيت ويسئل الزعفراني عن نية راي ابن ابي
 النورية يكونه وركه ايضا في تلك اليوم بحكمة وقال كان ابن مقاريل يلقوه ويقول ذلك المعجزة لا
 من الكرامات واما انما شجره ولا اطلق عليه الكفر وقال محمد بن يوسف يكره على هذا ما يحكيه
 حرر خوارزم ان فلانا كان نصيبا شدة الخوارزم وفرضه بحكمة وقد ذكره طائفة ما هو من المعجزة
 الكبار كاحياء الموتى وقلوب العصاة وشق العير واشباع اطماع الطغام العليل وفروج الماء من
 بين الاصابع لا يمكن اجراءه بطريق الكرامات لكونه على المسافات من قبل المعجزات لكونه مع
 طوبى الى الارض فلو جاز لغيره ايضا لم يتوفد الخوض ولانه كاسر باطس وذكرك خاصية وم
 لكن في كلام القاضي ابي يزيد في كتاب الدعوى ما يدل عليه على انه ليس بكفر في المتفوقات قال من
 يحتاج الى كثرة المال فاحللل واطرام نسوا كونه قتل حرار كدصل الكندي فقال تاحرام باسندك
 كدصل كدوم لا يكون وهو عاص فان قلت لا يكون استخفافا بالمعاصي استخفافا بالله قلت لا
 لان الاستخفاف بعباد الله يجوز والاستخفاف بالله لا يجوز قطعاً وجعل المال والملوك والطالح
 والمخوف سواء قال علي الرازي اخاف الكفر على من قال لا يجوز قطعاً وجعل المال والملوك والطالح
 يقولون ولا يعلمون لعلته انك لا تعلم ان الله تعالى قال ان يسوءد لان احلف بالله ما
 احلف من ان احلف بعبادته صادقا اذا قال باري خذاي من ان وف وعنه وقد ذكر
 المعنى كوزان لم يعلم حقيقة معناه رجوعه الى الكفر وبار في بعض اللغات نيزك اي عظيم والوزان
 التي لا اهل يومهم وغيرهم تهوؤ وقت اطرة حها وطاقي في خذ في الحلات والاسواق عند قدوم
 اطاع والغزاة والاماء ويندج الابن والبقر والغنم لوجه القاوم وقد قورنا ان المذبح مسية
 واختلف في كفر الذاب فالشيخ السكودي وعبد الواحد الديلمي والديلمي والشيخ والشيخ الكفيني
 على انه بكفر والفضا واسمعيلى الرازي على انه لا بكفر ويسئل ابو جعفر الكبري عن ابي عبد
 المتكبرين وترك صلوة وصلواته قال ان كان ارادة تعظيم ذلك كبر ولا يوجب عليه قضاء
 الصلوة وان كان يسئ لا يكون نقصا للصلوات الفاتيات وقيل في هذه في العزوف والرقص ففاته
 صلوة فقد ارتكب عيبا كبيرا كذا اعلم الشيخ الرازي فاطنك ففاته صلوة بمنزل هذا
 الحضور او لاجل خيبة الشيطان يسمى بابين فلان واخ فلان وعرضه استماع الدين المنهار و
 اللغو الرقص الذي احده السامري حين اخبرهم علمه حسد الخوارز وقيل صاحب
 الريانية فيها ان المصنف للباس لا تقبل الشهادة لانه لم يجمعهم على كبيرة القضي وعلى هذا
 ان الغناء وضرب القصب والرقص حرام بالاجماع عند ما ذكره الشافعي واحد في مواضع من كتبه
 وسيد الطائفة شيخ احمد سيوي صرح بحرمته ورايت فتوى شيخ الاسلام جلال الدين الكزلبني
 ان مسفل تحت الرقص كافر وماعلم ان حرمته بالاجماع لزم ان يكون مستحله للشيخ الزنكزي وكذا قد
 كلت فيهم تقوم بها على الطامة ولصاحب النية بالامام الحجة ايضا استثنى من ذلك عدم
 ان يامر بالكفر كفر حكم بالاسلام الصبي بتجانبه لا بوجه ثم بلغ واعفد الاسلام وعقله وصا وصام

تكرر الاستشهاد
 لا توبة للساحر
 مطلق
 في طي المكان

ظ
 وهو

مطلق
 ما يخرج بعدد
 فلان

مطلق
 من ابي عبد
 المشركين وفكر
 صلوة او
 صلوتين

مطلق
 ان الرقص حرام
 ومثله كافر

مطلق
 في بيان حرمه الرقص واستشهاد الكفار

لا يحتاج الى عرض الاسلام عليه والعرض تكليف قراءة القرآن على وجه التهنيد وفي وقت ضرب الدف
 والقيص كقران مراحمي ياري ده فقال بصره ياري محمد بن نظيم ياري بصره كوفات ابنه فقال خابر
 بالبيت نه داوينا سبت كبر لانه وصفه به الحاجة انا خلقت هذه السيرة لا يكون لان صفاته غيرتها
 الا اذا غي بالخلق الاياد وعلم عن بعض من السلف انه كان يقول ما ذكره الفتوى انه يكون كذا و
 كذا وذلك للتخويف انه تولد لا حقيقة الكفر وهذا كلام باطل وحاشا ان يلوم الله الله
 اعني علماء الاحكام باطلال والطير والكفر والاسلام بل لا يقولون الا الحق الثابت عن سيدنا عليه السلام
 وما ادعى جهادا لالامام اخذ من قبل القرآن انه المكن العلم وشعر سيد النسل العظام وقاله
 الصيانة الكرام والذي حرره هو محتار الحاج ان فيمن لدا العوام يحكمهم الله بفضله واداره
 داء السلام وكل من ياتي بعدهم من علماء الدهر والايام ما بقي دين الاسلام **كتاب**
الكفر نسخة فضول الاول في العلم سمع الاحاديث صبي وهو لا يفهم اجازة الرواية في
 الكبر فان اهل البيت قبلوا رواية محمد بن الربيع وهو ابن جعفر وقت السجاعة وم وذكر ابن
 الصلاح عن بعض انه راي ابن جعفر بن حفظ القرآن والنظر في الفق ولو حل شهادة في صك
 صبي وهو لم يفهم ليس له ان يشهد بعد الكبر في الشهادة اضيق قال م اذا علمت مثل
 السمس فاشهد والافق يد يد وقت العمل لانه المطلق للمادة تعلم علم الكلام والنظر في
 والمنافرة فيه ورأه ودر الحاجة منى عنه ودفع الحضم واشتات المذهب عتاج اليه وقول من
 قال ان تعلم والمنافرة فيه مكره مردود قوله وتلك تحت استباحة الله هم على قوم
 نرفع درجات من نشاء الآية قوله في الشهادة الى تلك منافرة في ابيات التوحيد ومعه من
 حجة الله منبهة الى شرف العلم بشرف العلم بشرف المعلوم والمروي عن الثاني ان
 امامه المنكسر وان يحول لا يجوز تحول على الزوايد ورأه الحاجة والمتوغل فيه كما قيل من طلب
 الدين بالكلام تنفق ولا يريده المستكسر على قانون الفلاسفة لانه لا يطلق على ما فهم
 علم الكلام طروجه عن قانون الاسلام وطور من اجزاء الحدو تعلم علم الجرم لمعرف العقول
 اوقات الصلوة لا بائس به والزيادة حرام وقيل في تاويل قوله ٢ وصعلنا هار جوا للشيطان
 اي وصعلنا النجوم سب لكذ المجنن اطلق اسم الشيطان على المصنف وسعي خذ يانه رجا
 من رحم بالعبث والتمويه في المناظرة ان كل من يشهد انفسا بالاعتكف لا بكفر
 وكذا ان غير مستشهد لكنه متصف بغير معتكف فان اراد بالمنافرة طرجه العت لا بائس
 ولا بكفر ويحال كل حيلة ليدفع عن نفسه التعت والتعت لدفع التعت مشروع
 نوع آخر تقبل يد العالم والسلطان العادل يجوز في غيرهما اختلاف وقيل ان اراد
 تعظيم المسلم لاسلامه لا بكفر والاولى ان لا يفضل وعبارة جامع الضمير ان يقبل
 الرجل ثم الرجل او يده او شئنا منه او المعانقة وقال النظار لا بائس به واحمل على انه لا
 بائس بالمصافي وانما يستأثر الذنوب ويكون ان يقول في الدعاء حق فلان ويحتمل
 لانه لاحق لاحد على الله وفي بعض النسخ قال لا ينبغي ان يقول بلا ذكر لفظ الكفرية ويقول مكان

مطلق
 قرأ القرآن في وقت
 ضرب الدف والقران
 ما ذكره القاضي

احوال الكرامة
 رواية الحديث الذي سمع
 القبي سبعة في عند الصبا
 جازة

تعلم الكلام
 والنظر في
 ابي الشهاد الاول
 الضيق اذ اذها
 بعد الكبر

لا يحتاج الى عرض الاسلام

الحرة اي حرة في عدم وعز الثاني للبأس يقول السنك لمقعد الغرض من عرشك كما جاء في الاحاديث وبه انزل
 العقبة ابو الليث والنظر في كتب الصحابة افضل من قيام الليلين وان بلا سماع وكذا درس الفقه
 للمتفقه افضل من قراءة القرآن وكذا افضل العالم على العابد لانفع العالم لنفسه ولغيره ونفع العابد
 لنفسه وعن ابن الفضل في العقبة يصح صلوة النبي صلى الله عليه وسلم في صلواتها من عبادي
 من العباد والاشاء العالم يتقدم على النبي عليه السلام قوله برفع الذين آمنوا والذين اوتوا العلم
 درجات فالرافع لما كان هو الله بدرجة من درجات العلم فمن يقنع بضعه الله في فهمه والعالم
 يتقدم القريب يتقدم على القريب غير العالم والدليل على ذلك تقدم الصديقين على الخدين وان
 كان الختان اوتى كتابهما وقال الزودوني في حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ
 واحدا على السواء وهذا انما يقتضيه الكلام قبله ولا يجب مكانه وان غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يستقدم
 عليه في مشيئة وحق الزوج على الزوجة اكثر من هذا او هو ان تطيع في كل مباح يا مراهق وقدمه حاله
 عليها وعن خلفه انه وقع زلزاله فامر الطلبة بالادعاء في ذلك فقال خيرهم خير من جبر غيرهم
 ويشترط خير من شر غيرهم واذا استمر عالم غار وجاهل الى خارج الحرب فاراد رجل فداءها وماله لا يفي
 الا باصداغ نفدي الغاري الجاهل لانه لو تركه يجانبين على دينه ويكون حربا علينا والعالم ملقون
 على دينه ولا يفي في اعيانه ورتبها يكون سببا لطهارة طائفة كما فتح ان عالما انصرف الى به طائفة
 في اهل بلاد الاسلام وبعض المتأخرين من علماء خوارزم اختاروا ان تقدم العالم في الفداء لانهم
 والمرأة على الرجل يعبرها قال في الفتاوى تأخير العالم لفصله لانه لا يقدّر على خذاعه والجاهل
 ينجح **الفصل الثاني** في العبادات في الاحسان عن قول الامام ليس للجن
 ثواب وفي التقاسيم يعرف الامام في ثواب الجن لانه جاء في القرآن انهم يغفرونكم ذنوبكم والمغفرة
 لا يستلزم الاثابة لانه سنة ومن الغفر للجنة والثابة بالوعد فضل وتلت المعثرة او وعد
 ظالمهم فيحق الثواب صا لهم قال الله فيهم واما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً قلنا الثواب
 فضل من الله لا بالاسحقاق قيل قوله تعالى فاي الاكابر تكذيبان بعد تحديهم الجنة خطايا
 للشقيين يرد ما ذكرت قلنا ذكره وان المراد من التوقف في المأكول والمنار والملاذ لا دخول
 فيه كدخول الملائكة والسلام والزيادة الخيرية والملائكة يدخلون عليهم من كل باب الآية قال محمد
 بكه ان يقول عياشي كما عيان جبرئيل بل يقول امنيت عاين جبرئيل وفي الفتاوى قال محمد كان
 الامام توقف في اطفال المشركين والمسلمين والظاهر ان التوقف في اطفال المسلمين مردود
 فانهم في الجنة واختار البعض اطفال الكفار لانه خدم اهل الجنة وغسل اليد قبل الطعام وعبد
 ادب لكن في الغل قبله الادب ان يبداء بالشبان ثم بالشيوخ ولا يحج به بالمندبل
 وفي الغل بالشبان ونجس بالمندبل وانما عكس في الشبان في البداية لئلا يلزم انظما
 الشيوخ الشبان لكل وانما اختير المسجوع لان العمل لازالة الغبرة كما نطق الحديث به قال ابن
 بات وفي بهمة من الطعام فلا يلبس الا نفض المسح تحقق ازالة الغبرة ولا يسقي في الغل
 بغيره كالوصوء وما حكم انه نعم استعان بالمغفر بالتوصي فذلك للتعليم صل على الارض وسجد

مطلوب
 يقول في الدعاء
 بحر من مطا
 النظر في كتب الصحابة
 افضل

مطلوب
 والعالم القرشي
 يتقدم على القرشي
 غير العالم

مطلوب
 دعا طلبه العلم
 وحق الاستاذ
 والزوج
 مطا
 العالم ما مون
 على دينه

في بحث ثواب
 الجن

في اطفال المشركين

على قدره يتقى

على خربة يتقى جلا لارض بها وبه دها لا يكره وعن الامام انه فعل ذلك في المسي الحرام فنهاه واحذرن من
 ابن انت قال من حوارزم فقال الامام جاء التكبير من وراء اي عمل علم الفقه من خلفنا الى حوارزم لا العكس
 قال الصلوة على البدوي في بلادكم قال نعم فقال يجوز الصلوة على الحسين ولا يجوز على الخوذة لان ارشاد
 الجاهل ينبغي ان يكون على وجه يزيل شهيد باطية البالغة لا محذو المنيق وبيان المسئلة مع راجع فيها
 تماثيل لانا نحن بصحرا مات في غزاة فمضى عليه ثم جعل في منزله لا يصح عليه ثانيا ان الاول باذن الامام
 والا فافعله بالصلوة عليه والامرأة لا تصل بطهارة وان لم يكن في غزاة فمضى عليه ثانيا ان الاول باذن الامام
 لا تصل وقدم الله اسمعيل ام يقول وكان يا امرأته بالصلوة قالوا وهل اهل بيته على الصلوة
 سبب لانتاع الدرق قوله م وأمر اهلها بالصلوة واصطبر عليها لا تسأل رزق الا لانه حاملة خنزير اجدي يري
 ولزها وخاف خروجه الوقت ان اكلها ان يجعل نكاحا في سني ففعلت وصلى وان احتاج ان تضع
 في ميمها او يسارها او امامها سنيها من اداء الصلوة ففعلت بالباسن في طريق طرقاتها
 وجأتني وفيه نزل قوله لم يعلمكم جناح ان تنفخوا فضلا من ركنكم وقراءة القرآن بالجمع قبل الاكبر
 وكان نكاحا بغيره عند الامام والثاني قال الله تعالى ورتل القرآن ترتيلا وقال ام رتيلوا القرآن باجمعكم
 وقال ابو موسى لم اعمد انك تسمع الى قراءة في اجبرت لك تحمير او قال انك تشايع نكبه ولا يجل
 يفعل الفسقة حال مستقرهم وهذه الرواية النوع في الماذان ولا خلاف ان الجن فيه حرام ولا يظن
 احسان لمراد بالجمع المختلف المذكور لا المحرق في الجن حرام بلا خلاف فقله م وانما عرفت غير ذي
 عوج فاذا قرأ بالحقان وسمعه انسان علم انه ان لغة الصواب لا يدخل الوحي بلقمة في فمها
 الوحي فهو في سبعة ان لا يقنه فان كل امرء حروف تضمن مسكرا سقط وجوبه قال الفقهاء كنت
 آفتي انه لا يجل اخذ الاخرة على تعليم القرآن وعلى ان الدخول على السلطان حرام على العالم وانه لا ينبغي
 للعالم ان يخرج الى الرياق فرجحت عن الكل الصنيع القرآن ولحاجة الخلق وجاهل اهل الدرق
 على المولى ان يعلم علومه قدر ما يحتاج اليه من القرآن فيشعر بربه فيها احار يوم ان لو قصد
 الحفظ لا الكبر والاكبر ويكون جعل في قفا من كبر فيه اسم الله في كانت الكتابة في ظاهره او
 باطنه خلاف الكبر لان كبره عظمه والقفا من كبره اسم الله في ان يعظم ويقول
 جل جلاله او تعالى او بشارك او سبحانه الله ويسمي ان يقول قال الله ولا يقول قال الله ولا يعظم
 ولا ارداه وصف صاير للتعظيم فان سبح في مجلس الفسق على وجه الاعتبار والسيان
 الناس يشغلون بالفسق وصحوا بالعبادة يشاك كمن ذكر الله في السوق ينيان الناس يشغلون بامر الدنيا وهو
 بالفسق وهو بالآخرة يشاك كمن ذكر الله في السوق ينيان الناس يشغلون بامر الدنيا وهو
 الآخرة وقد ورد فيه حديث صحيح وان سبح على انه يعمل الفسق ثم كالتا حريز الله او يصلي عليه
 عند فتح قاشه او الفقاى عند فتح قفا على قصد ترويح المناع وحسينه والقفا من اذا
 قصد كبره عنكاه وعلى هذا يمنع اذا قدم واحسن العظماء الى مجلس ففتح وصل على الامام
 بقدمه حتى يتفرج له الناس او يقبلوا له يام لانه جعل اسم الله م وصلوته ثم وسيد الى
 تعظيم الغير واسفل هذا النوع واعتقاده عبادة لاحفاء في انه امرها بالخطا عظيم نفوذها

مطلوب
 امرأه اذا كانت تاركه
 الصلوة يطلوها

ان يجعل
 مطا
 الباس بالحقان في الحج

مطلوب
 في قفا من كبر فيه اسم الله

مكرار

اعلاما

من ذلك فدل على انه في دارنا عالم اذا قال في العلم صلوات الله عليه قال كبروا شيئا **نوع**
في رد جواب في السلام السائل اذا سلم لا يجزيه سلامه لان عمره اعلام انه في الباب من علم من تقواه القرآن او يؤذن

او يقيم او يحيط في الجعة او العبدان او على جماعة يستغلون بالصلوة لا يسلم الا اذا كان منهم من لا يصل ولا يركع
في الدرر والاشغال بفضل القضاء وفي طاعة ان كانوا مستورين سلم وان كانوا مفتوحين لا يؤمنون في الطاعة
يسلم عنده خلافا وان سلم في حال الطاعة والحق ان الله في المرد تخالف الخطية والاذان وتكرار الفقه
ويسلم الا في من المصير على من يستقبل من القوى والقوى تسلم على المصري والكر على الماشي والقيام
على القاعد والقليل على الكثير والضعيف على القوي فيقوم بالكلية ان تحتلوا في انهم يدعوه اليهم
سلم والا لا يستقبل رجال ونساء تسلم في الحكم عليهم لاني الديانة وسلم على لاء السطوح عنده لستغله
عنه ساعة الرد خلافا لان الحجاز بالفسق في معتقده لوني في حيزه لاسيما في الاكرام رجل على رجل في القوم
فسلم عليه وفيه بعض القوم سقط الجوار عن المسلم عليه الا اذا سمع باسمه بان قال السلام عليك يا فلان
خللا في الاشارة بالسلام اليه وهو السلام اذ لم يسمع المسلم لا يبور عن الوقوف لان الرد لا يلبس
سماع وكذا الجوار لا يحصل الا به وان سلم اذ لم يسمع من يد له الشفتين وكذا في حوا العطاس ولا يجوز
قول المسلم لذي اظلي الله ان يقاتل بقاؤه الا اذا اعطاه بقاؤه للاسلام ولما لا يذبحه لانه دعاء
له بالسلام او ينفقه المسلمين وفي السر لا يابس بر السلام اهل الذمة والذين على الديانة الا اذا كان محتاجا
اليه فلا يابس بها ايضا ولكن بكبر مصانفتهم وفي شريح الضحاوي بكبر البداية لا اذ وتلك لا يري على
عليكم امرة عطيت او سلمت شتمها ورد عليها ان يجوز ان يصوت في سمع وان شانه يفتوا لا يسمع وانما
شتمت العاطل اذ احدث في العطاس لوزاد على الثلث ان شتموه فسم وان شتموه فلا يابس به وان شتمها
رويا الحكم محمد الله تعالى عليه لانه نعم قوله ثم ذهب المعجزات وبقيت المشرقات الحديث ثم ان شتمها
عائش بنقوبه وان شتمها لم يقصرها ولا يابس عبادته المكتبات واختلف في الجوى وكذا في الفاسق والافس
لا يابس بخلاف اهل الباطل والمشرى ليز عن نفاق كان من يقيد به لا يفعل ويكره لانه يعظم امر
بين الناس وان لم يكن معروف فلا يابس به اذ لم يقع في الاثم رجل يدعوه الامير نساء عن اشياء
فتكلم بما يوافق الحق في ان يباله مكره لاسيما ذلك لان يخاف على نفسه او بعض نفسه
او ماله وتقدم بدها للعذر على طهر العشق بداره في كبريتها والاحبة الامام وادبه سواها وازنه
عن داره اذ الكل يصلح تعزير او عن عمره اخرج بيت اخرجت وعن الصغار الزاهد امير المؤمنين دار الفاسق
وفي العيون وفتاوى النسخ انه كبريان لم يكره ولا يفسد الكاسر لا يكتفي بالبقاء الملح وكذا من اراق قنوه
اهل الذمة وكبرياها وشق رقبتها ان كان اظهرها بين المسلمين لا يفسد لانه لما اظهرها بيننا فقد
اسقط حرمته وفي سيرة العيون يضمن الا اذا كان مأكرا يري ذلك لانه مختلف في السلم يضمن الزن
سلم في منزله دن من خير يري ان ذهابا يضمن البدن عند الثاني وان لا يري الا في ذلنا يضمن عند
الثاني وذكر الحضا وان الكبر باذن الامام لا يضمن الا يضمن اصله ومن كسر برطاسم والفتوى
على قولهما في عدم الضمان ولا يوجب عيبا لعل الذمة باظهار الكسبيات وفي فتاوى من يسوداء
مضرة وزنا من صوفى مالم يسمع العانة والزنا والابترسم فجاء في حق المسلمين المحسب عن وضع العطن

في رد جواب
سلام السائل
١٣

يلزم

مطلب
شبهة العاطس

مطلب
ثابتا صالحا والعيادة

تحريم بيت الفسقة
وتكسر دنان الخمر

على الطريق

على الطريق فلم يمنع فاروق فطنه يضمن الا اذا ارى المصلي في حلقه رأى منكرا وهو ممن تركه بانه لا يوافق
عليه شيئا فبذلك اصرها لا يترك الا في حلقه وان كان يحقق الضرر على ما فيه فان علم
انهم لا يتكلمون فهو في سعة التكرار وان علم انهم يتكلمون لا يحل له ترك الامر بالمعروف وقبح الطين والثراب
من الطريق لدفع الدرع والوجل لا يابس به لان فيه نفع المسلمين ولو لم يفرق وقت العمل لوفيه مضرة
بالجارة بكثرة ما يباع اغصان الفصادة والمشتري اذا ارتقى لقطع ما يطعم على عورات الطيران يوم بان
يخبرهم وقت الارتقاء ليت وامة او متين فان فعل فذاك والارفع الامر الى الحاكم لم يمنع من الارتقاء
رواية الله في المنام جوزه ركن الاسلام الصغار وكثير من المتصوفة والكثير من سائر سمرقند ومخقة
ومشايخ خوارزم لم يجوزوه حتى قال علم الهدى ومريدته بنين عمدة الاوثان اذ المراكبي المسلم خيرا
ومثال والله تعالى منزلة على احوال الصالحين لكنه وقع اول ان ينفذ عماله وان عصى كثير من مؤمنين طماع
وان وقع في قلبه انه ليس بمؤمن انه ليس بمؤمن في باله لانه لم يعرف الله وان استقر قلبه عليه فهو كافر
وان يغاه عن قلبه وجهه انكار ذلك من نفسه فهو مؤمن من الموت ليعتزل او يضيئ عيشا او غضبا عدا
لا يجوز وان يتغير زمانه في ذل الوقوع في المعاص فلا يابس به في الصديق بغيره فوقي مسلم الاية والشقيقة
في حق الاولاد ان يقول فقلت هذا اولم تفعله كان حبيبا ولا يابس به بغيره فضا عاقل حزين
ولم يقطع كل الطلبة ان قطع الكثر من المضيف يكون حنانا اسلم شيخ وقال اهل البيت لا يطبق الختان
ترك لان الواجب ينكر بعذر فالتنة اولى اذا كانت الحنفية ظاهرا حيث اذا رآه انسان ظنه حنفيا
ولا بعد حيلة لا ينفذ بها لا يفرقه ولا يجعل ذلك عذرا في ترك الختان ويختتم اذ يبلغ سبع سنين فان
اصغر منه فحسن وان فوق ذلك فليلا لا يابس به وقال الشيخ وقته من حين يحمله الى ان يبلغ وان اجمع
اهل ناحية عانته حارهم الامام فلم يوافقوا وجر شعرا جمعة فان رمى به فلا يابس به وان
القاه في الكنيف او المفضل كره لانه يورث **نوع** في المسمى لا يجعل شيئا من الطريق مسجد
ولا شيئا من المسجد طريقا للعبادة وتعليم الصبيان فيه بل اذ يجوز وبالاحراز لا يجوز والجلوس فيه ثلثة
ايام للتعزية مكره وفي غير المسمى جاءت الترخصة للرجال وتركه اولى وتبع التعزية والطعام او
غيره فيه كره ولا يحل تجر عن الكسب لكن بقدر على الطواف بالابواب بغيره من عليه فان لم يفعل وما
اثم فان تجر عن الخروج ايضا لزم على الناس اعانة بقدر ما يقدر على الطاعة وكذا اذ لم يكن عنده
من يعلم حاله ويعطيه لكنه يقدر ان يخرج على الناس ويخبر حاله بقدره عليه في ذلك فاذا فعل البعض
سقط عن الكل المتصدق على مساكين بالكلية اسرافا وسيا لولن احافا بالخوف الا اذا علم واحد
بعينه انه يحبه الصفة للزوجة وقيم البيت يصدق بالمطعم بل اذن والادفاق على نفسه اولى
من الادفاق على العترة اذا وقع به في الشدة اما اذا لم يقع في الشدة فالادفاق على الفقير
اولى كما دل عليه قوله ٢ ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة الكسب به ما لا بد منه و
لعياله وما يقيم به الصلوة من وكذا لولاه ان معان يعجز عن الكسب عليه بقدر كفايتهما و
الزاد عليه مباح اذ لم يرد به الا في اثاره الشكائر وجمهور العلماء على ان كل انواع المكسب مباح
على السوء وطهو الصحيح والجارة افضل من الزراعة عند البعض والاكثر على ان الزراعة افضل

في رواية الله سبحانه
وبعاني المصالح

في قلبه ولو كره

في الموت بالخوف

اسلامه في الخوف

الكسب والحج
والتعزية

في الصدق

الحج - افضل الكسب

قال ثم اطلبوا العزق من خبايا الارض ونفعا يصل الى كل الحيوان وفيه احياء وارض الموت والحي
منها وبقايا تلك البذر ولذا لم يترك الوصي فكانت ارضه من التوكل من الخيرة ومن امتنع من الاكل حتى ما
دخل النار عذابه المبرض المتع من التدوي لان الاول مقطوع لدفع الهلاك وموضوع له بالقطع والثاني
مظنون الحصول وترك المظنون لترك الموضع يحقق التوكل وترك المقطوع معارضته مع الشارع في البطال
سبب المشروع على وجه الحكمة فصار كترك الشر والنجس في الوجع قبل البذر والاولى والاولى من
جبل على رأسه ولا يقدر على قهره لان سقفه حتى البيت ولانه اعطاه الله في الحكم قال ثم كنتم المبت
كنتم حيا وان في الحقيقة طريق قديم وقع في قلبه انه تحدث لا يخفى فيه المبدأ والحق من القديم ان يكون
قبل اتخاذ المفسر افعول على قهره من قهر الفهم عليه لا يكره عنده وبه اخذ المشايخ واختار انه
ينفع الميت خلافا لما كان عليه المعتدلة بناء على ان عمل الغير لا ينفذ في غير ذواته في الكلام وفي شهادته
الاثارة بالجنار وعليه العمل في الامصار في الاغصان وانما هي قطع الحشيش التي تربي من المقابر بكرة لانه شجر
ويندفع به العزق من الميت او بيتا للميت وعلى هذا الباب من مقابر الكفار وقطع الباس
وبه ورد الحديث الصحيح وفيه غرض اخر فالملك ساء يشي او تترك فيسوي القبر ويرفع فوقه
او ضمن الوارث فجرة لطرفة نقل الميت من بلد الى بلد قبل الدفن لا يكره وبعده يكره قال الحري وبكره
ايضا الا قد روي ابي ابي بن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ورعاية وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ان كان الصديق اوصى به **الفصل الثالث** فيما يتعلق
بالمناجى استماع صوت الملائكة في الضرب بالقبض نحوه فدام قال ثم استمع الملائكة معصية والجلوس
عليها فسق والتلذذ بها كفر اي بالنجاسة وصرف الجوارح الى غير ما خلق لاجل كونه بالنجاسة لا الشك الواجب
كل الواجب ان يمتنع كما يمتنع من كل شيء لا يكره في اذنيه عند سماعه واستماع العرب فيها
ذكر الفسق بكرة مع معصية لا يكره ان لم يصبر عنده عليه وان غزم ياتم بالغرم لا اثم العمل بالجوارح الا
اذا كان امرائهم يجد الغرم لكفر كالكذب في ثلثة موضع في الصلح بين الناس في الحرب ومع
امته قال في الذخيرة اراد به المعارض لما الكذب الطالح وعليه يفتق الابوين الكافرين وعندهما
وزيارتهما وان خاف ان يجلسا الى الكفر ترك بارتحا ويقودهما وزوجته لو فارقا الكفر من
السبعة الى البيت لامن البيت في السبعة والاكل والشرب في اواني المشركين بكرة والاكل مع الكفار كعب
اشياء المسلمين لا بأس به لو مرة او مرتين اما الدوام عليه بكرة او حرفة لم يصبر لغيره بكرة ولبس
بيعة لا لان المعصية في العصيان عينه لا في الثاني وقوله ثم لعن الله في الجحيم والذين وان
اوجف من الضاري لضرب الناقور لا ينبغي ان يغفل ويطلب الدوزخ من الله ثم وكذا الخطا
والاسكاف لو استأجر على خطا في الفاق لا يفعل ولا يقبل معصية الكفار ان كان قبل صلاتهم معهم لا بأس
بقبولها ويجل الهوى الى جيفة لا الجيفة الى الهوى ولا يمنع زوجه الذميمة عن شرب الخمر الا اذا شربت في بيته
فلم يمنع من الاذلال استدلال الذي سئل عن طريق البيعة لا يدل عليه وسئل اترحم من ادعى الزنا عن
طريق بيت السلطان فارشده الى المقابر فصره المذنب وثني ثم غفره واستغفاه فقال كنت غفوت عنك
في اول ضربة وقلت اضرب اساطيلنا مع الله قال الامام الرضا عليه السلام لا يجوز ان يقال دعاء الكافر

لا يقدر على قهره ولا يكره عظام الموت

مطلعه الميت من بلد الى بلد

او صريح بوضو الصديق بنقل بدنه

فهم بمعصية

الكذب يجوز في ثلثة مواضع

اخره لغيره لغيره بكرة ولبس بيعة لا بأس به

مطلعه بيت السلطان طريق بيت السلطان

دعاء الكافر لا يجزى

مطلعه بيت السلطان طريق بيت السلطان

لانه لا يعرف الله تعالى لم يدعه وقال الدوسي يجوز ان يقال ذلك لقوله ثم دعوة المظلوم متجربة وان كان كافرا
فتل اذبه كفران النعمة لا كفران الدين والعقوبة على ان قعاه الكافر مستحق الاستدراج لقوله ثم حكاية عن
ابليس انظرني الى يوم تبعثون قال انك من النافرين واستجيب دعائه لانه غنى عدم الموت لانه لا يموت
بعد البعث **الفصل الرابع** في الحديث والمذنب عاكف على المذنب ان حلالا لا بأس بقوله
عذبة واكله لم يمتين انه حرام وان غالب ماله الحرام لا يقبله ولا ياكله الا اذا قال انه حلال ورنه او
استقرضته قال اطلوا في وكان الامام ابو القاسم الحكيم بالخروج من السلطان والحكمة فيه ان يشي شيئا
بما لم يطلع ثم سيق من اي مال ساء كذا رواه الثاني عن الامام وعن المشي بطعام الظلم والسلطان
يترقى ان وقع في قلبه حكمة قبله واكله واللا لقوله ثم استقرضت كسرا وخوار الامام فحين به وبعده
قلبت بنور الله ويدرك بالقرينة وقال في النورين بعضهم وقد دخل عليه وكان كبر النظر في طريقه
الى اجنبية ارجل على احدكم بعين ثيابه فقال اوصي رسول الله فقال له لا ولكن فراسة صادقة وعن
بعضهم انه قال اكلت طعاما حراما قطفاه فاقدم الي وقد شئت فلي ياله اذا كان كسبه البازن ما
عن مال جمع من ثمانية ان تورع الوارث من اخوة او من غيرهم على اوبارها ان علمهم والاصغر فيهم على الفقراء
وان كان جمع من المطبوع اذ في طريقه لا يكره وبأخذه في جماعة يكون من ثلثة اقل ثم يقيم الخلال القسمة
مع المبادلة اخذت برة ريشة او ظم ان علم فلكه بغيره لاجل اخذه وان لم يعلم بغيره له اخذه على اقامته
في الديانة فيصدق به بيته المضمنا سرق ملكه فوضع مكانه كسرا في او وضو المرأة ملائها في
اخرى ووضع على راسها الصا ورفعت الثانية الملاءة الاولى ليرى لولاي ان يتفق على الثانية والحكمة
فيه ان تحب هذه الملاءة او التمسك منها او يتهاون فقير او فقيرة ثم كسب الابن منها وينفق بها كافي
اللقطة يصدق بها على فقير بشرط الضمان اذا جاء ما يكره له على امراته دين له ملائها والاحد
بذلك با وطرف ملائها والفقير على بارها فان دخلت خربة لا بأس ان يدخلها معها ان آمن على نفسه
والا لا بأس بامرأة بذلك اخذت بخل وفرة ودخل منزله او وقع ماله في منزله ووطن ان رتب المنزل
لو ظفر بالمال المنع عن المالك يعلم الصلي اياه يدخل بيته لاجل ذلك ويدخل بارصاء احياء لحقة الطلع
رجل على حائط اخر عليه متاعه فان المطلع اخذ متاعه وجرب ان يطلع ثيابا ويستره فضا
له ان يربح قال الفقير لم يقدر احمى ابنا اخذ التقدير بل المطلق لقوله ثم قال دون مالك سرق
على ابيه ومات الاربعة لا يغفر له لا يواخذ في الاخرة لكنه ياتم اسم السرق له على اخوة من نقضائه وطم
بالمع وما قال اكثر المشايخ في القيمة المضمونة ينقل الى الوارث لانه يكون بسبب الدين والدين ينقل
الى الورثة فلو كان المديون قبل اداء الدين او وجه الدين بين الوارثين ينقل بالدين قوله فان
يصدقوا بوضوهم الاية ولا ينقل الى الوارث فيكون اولى في النوازل ان الطالقات والمطلوب جاجيد
قال الاخذ في الاخرة لا للورثة حلفه او لا فان في الدين من وارث الطالقات وبرز من الدين احم
موت المديون فقال جعلته في جمل ثم بان حيا ليس له طلب الدين اذ المديون اجد ما عليه لاي الدين
على القول استكبر بونه فترعه منه ان وانفقت منه لا يضمن انما الدين باع سلم حرا وادى من ثمنه
دنية لا يا اخذه الدين وان باع المديون بغيره لانه اخذ الدين سلم اخذوا فوضو سرق مال في يواخذ

مطلعه الفتوى على ان دعاء الكافر مجابة

مطلعه مال مورثه ان حراما

فيمن مات وترك ما اخذ ريشة او ظم ١٢

مطلعه مات المديون قبل اداء الدين

مطلعه امك مديون فترعه انسان الايمن النازع

مطلب
ظلمة الكافر
وخصوصة الدابة
الشو

مطلب
معدية المستقر

بيع العدول والسرقة

الاختكار

ط
ولا تغير

مطلب
يمنع المفسد للابن
والمكارى للفلس
والطبيب الجاهل

في قبول خبر
الواحد في
المعاملات

ذلك

الجواز في العلم

في الآخرة وظلمته الكافر وخصوصة الدابة اشهد ان السلم امان على الذنب بقدره او ياخذ من حسنة وانها
لا يدخل من الحسنات ولا ذنبا لانه ولا اهل الاخذ لظلمات فيجب العقاب وهذا باسناد على ان لا وارث يكون
للميت عندنا ظالم لا يبيح في قوله واذال الحوش حشرت ثم يصير وانما بعد العفاص وظلم
ولا باس بقوله معدية المستقر لا يحل اخذ من غيره في القرض فمن جرت عادته بالمهاداة قبل القرض فالافضل
القول بان قبولها من حقوق السلم على السلم وكذا اذا كان المتيقن مؤثرا باجود والسفاوة او كانت
بينها مودة لان السلف الظاهر قائم مقام العلم وان لم يوجد واحد من هذه الامور فالمتزوج عن قبوله افضل
لان الظاهر انه قرض بجر منفعة فاقا صل ان الاخذة لولا الدين لا يكون له ولا للميت بل يكون له وكذا اكل من هدية
القاضي كمن يبيع الحرة الخالص لا يحتل بالثواب والبرق من الاحتكار المذكورة ان يشرى طعاما في
المصر وينقله الى منزله ويبيع الغلال لبيعه وذا نصير الناس وان جلبه من مصر اخر وامسكه للغلاء وذا
نصير باهل مصر بغيره ايضا عند الثاني وعندها يستحق ان يبيع وكذا الخلاء في الفاضل عن راعته وان
اشتره من برستان بصره ونقله وامسكه مع حاجة الناس اليه لا يكون له ولا لغيره وقال محمد بن كفي في قوله يجب
طعامها الى المصر لتعلق حق المصر به وتخص بالافوات للشر وقال الثاني في عري في كل ما يصير بالناس
كالقطن وغيره المدة اذ قلت لا يكون احتكارا وان كثر يكون احتكارا والفاضل شهره وما دونه اخذ
من مسئلة الخلف على قضاء الدين قريبا او بعيدا واذ ارفع امره الى الحاكم امره ببيع الفاضل عن قومه
وقوة عماله على اعتبار السبق بالقيمة العدل او بغيره ولا يستوفى ان يبيع بغيره فبقيت مبيع وذكر الصبر
انه يجبر ويغير لكنه اربعين فان اشترى عن السبق بعد التقدم اليه باع الحاكم عند الكلي والامام يرى الجدينا
اذا زعم الصبر كما في المنفعة الماحن والمكاري المفسد والطبيب الجاهل وبلغ الكريمان ان اخذوا من المدة
بكره والا لا اذا لم يلبس السبق على الوارد فان لم يلبس كره مطلقا وبيع بناء على ما لا يكون خلاف بيع امره عند الامام
فانه يمنع لانه وقف الطليل ومعه هذا مال كالبسة وراى حلا ببيع جارية الغير وزعم انه وكل المالك له
الشرى لقبول خبر الواحد في المعاملات وكذا لو قالت اجارية بغيره اليك مولاي في حله وطهره ان وقع في
قلدها ما صدف قال الحاكم للجواز واللفظان ميثا بدهم والخبز في ان نفق بغيره الحاكم لا يحل
البيشري لانه يبيع المدة والطلبة ان يقول بغيره كيف خفي ان بارع كما امره الحاكم ثم قال اخذت البيع حله الاكل
حاشا صبي الى جمال غيره او فليس يشرى منه ما ينفقه في البيت كاطل وقوله البيع وان طلب حوزا او
فستف وخوفا يفيض به الصبر الا افضل ان لا يبيع من سئل عن اذن وليه في الشراء وغيره وقع اسكه
او الدرهم منبورة في حجره فارد اخذ اخذه ان الاول هيبا وحده لذلك ليس للثاني اخذه والا لا ذلك
وكذا اذا دخلت حمة بيرة في دار رجل فارد اخذها ان رد الاول البار وسد الكوة لاخذها او هيبا او
البيت طالع ليس للثاني اخذها والا لا له حمة انني اردت مع حمام ذكرا لاخر فباضت وفرضت والفرخ
لصاحب الثاني لان الولد يبيع الام ملكا وحرية في بني آدم وكذا ملكا في الجوانت وطهركه العلم لكل حكم
الجواز قبل القرض لو من طعام الاصحى لامن البرى لاحتمال ان يكون الجواز ملكا للغير لانه يبيع مودعا
الارض فان كل الميسونات من ذوات الاربع ملتقطه ومع ذلك لم يكره اجمع ماء المطر فطست انسان
واراد اخذها ان صاحب الطست اعده لذلك لان الثاني اخذه والا لا ذلك وكذا الشبهة المنقوبة للجفاف

اذ تعلق بها

اذ تعلق بها متوجش او تكتفى او تعلق طير شية فاما التراب الممتلئ في شقة الهند والبئر لكل احد
اخذ له لان الحافض لا يحل اخذ التراب الا اذا ادعى الى غيره فالتكسار شقة الهند والبئر يمنع من الاخذ
دفع السكة والدرهم او الدينار لغيره على العروس ليس له ان يدفع الى غيره ولا ان يجبر من شقة النفس
ولا يلقط هو منه ولو حضر رجل بعد التثاقل قبل المنيشور له ايضا ان اخذه منه وقال الفقهاء لا يجوز
ليس ذلك رجل مقصورة اطاع فوجد من السكة المنشورة الاخذ لا على قول الفقهاء كما وجد
في السوق منسكة ملقاة ليس له الاخذ بخلاف المسئلة الاولى لاحتمال ان يكون هذه لقطعة لا منشورة
هل يباح من الدرام قبل الاخذ لا يباح به وعلى هذا الدينار والفلوس وورسندل من كره بقوله
الراعي والدينار بخلاف من خواتم الذهب من ذهبها ثم من خواتم الله قضيت حاجته **الفصل**
الخامس في الاكل دعي الى وليه فاذا فيها شربة غير او عليه غناء ان على المائدة لا يبيح الدعوة
والاجابها وان خالما لذكره وان مقفد في الدين لا يحضر صلا لانه سيدل حضوره على حوزة او يحصل
خداة الفسقة على الفسق وهذا اذا لم يعلم قبل الدخول وان علم ان فيه فاسقا لم يعلم انه ان دخل بتركه
دخل والا لا يرقى ان ابن المبارك روى في المنام فقبل ما فعلك فقال عاتق واوقع ثلثين
عاما لم يدر في نظر يوبا بالطف الى مستد فقال انك لم تعاد عدوى في الدين وتيف حال القاعد
فلا تفقد نخذ الذكرى مع القوم الظالمين ولا باس بقوله معدية المستقر والعبد الناصر واجابة دعوة
دائمه لا كسوة الثوب ومعدية الدرهم وما دون الدرهم لا باس به وفي شرح الطحاوي يطعم الطعام
وتصدق بالدرهم ونحوه وعن الثاني في اكل الربوا يدعى الرجل الى دعوة مجبة وفي الروضة يجب
دعوة الفاسق والورع ان لا يجيب ودعوة الذي اخذ الارض بزارعة ودفعها على هذا لان المزارعة
فاسدة عنده والمذكور في مسوط شئ لا يفي في كثر المزارعة وهو ان العامل بالمدينة لا يفي
ليس يدل على انه يجب دعوة من يأخذها مزارعة ويدفعها في الفنا ويؤدم السلطان ما لو كان
استأجره **الكلمة** والا ان لم يعلم ان غيبه معصوب الكرم ولا يخلف عن دعوة العامة كدعوة الخان
والعروس فاذا اجاب فوجد فان شاء اكل فالافضل الاكل ان لم يعلم بالنية ولا باس بالدفع على
بلا جلاجل ليلة العروس ولا باس بان يلم بعض الاضياف بعضا وكذلك من خدم من الواقفين على
رأس المائدة والهدية الكلب الا الجنب المتيقن والمعنية العادة ولو دخل عليه انسان المأجور ان
يعطيه شيئا ورفع الذلة خدم بكل حال لا باس به ويكره وضع الحلي والقصعة على الجنب قال الامام
الصغار لا احد في بيته الذهاب الى الصنيفة سوا اة ارفع المائدة من الجنب ورجع اليه والسكين
بالجنب بكرة ولا تعلق الجنب بالخوان بل يوضع يمينه لا يعلق ولا باس بالاكل منكنا ومكسوة الرأس
في الخمار والاسراف في الاكل امرى ومنه الاكل فوق الشيع الا اذا اكل ليل في الصنف او يري صوم
الخدا واذ اكل فوق حاجته يفتية لا باس به وكان اثنين من مالكان ياكل الوان الطعام و
يتقياء فيمنعه ذلك من البرى الاكثر من المباحات الا عند الحاجة بل من نوع مستحبة
يستوفى من كل نوع فيمنعه عنده وقد رعا يتقوى على الطاعة او قصد او يدعو الاضياف يؤاخذ يوم
الى ان ياتوا الى امر الطعام ومن البرى ان ياكل وسط الجنب ويدعو ابنه وعن الثاني في انه لا يكره

جنت الاكل والولية

في ضد الدف
ليلة العروس

النفخ في الطعام المأكل صوت خواف وهو على الذي ومن التبريد ترك اللقمة الساقطة من المائدة بل يرفعها
 أولا ويأكل قبل غيرها ولا ينتظر الا ان يمتدح الطعام ولا يأكل طعاما حارا ولا يمتدح ومن السنة
 لعق الاصابع قبل الشرب بالماء والقصبة واليد بالملح والحلوى ما كانت الحاجة وفي بعض النسخ يؤكل
 ويكره اكل الطين لانه يشبه بفرعون والشعر المأخوذ من شعر اللابل الخيل يؤكل ويبيع لانه يبرد لسان البقر
 صلب الخيل لا يخرجه وحده وسط بكرة فارة يبري البقر ويؤكل الخبز لان البقر على صلابته حية من فخر الفارة
 سقطت في فارة الدخن او في حنطة وطحن كل لسان المذابة والثبات المسنة طاهر كل جزء الحمام في الدواء
 للبائس به اكل الترياق ان كان فيه شيء من اجبات بكرة وتكون عجوز نسيه وان لم يكن فيه شيء من اجبات لا
 يكره ويكره معالجة ارجاس عظم انسان او خنزير لانهما حيوان لا ينفع ووضعه الجحيم على الجذابة ان علم ان
 فيه شفاء للبائس به والذي يعرف ولا يبرق ان كتب شيئا من القرآن على جبينه ولو بالبول او على جلد ميتة
 ان فيه شفاء للبائس به ومع قوله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم في اطعمة عند العلم بالشفاء دل عليه
 جواز اسائة اللقمة باخر وجواز شربه لانه لا يزيل العطش اجمع كسرات خبز ولا يشبه في حكمه ان يطعم الرجل
 او البقرة او الالة ولا يطره في النهر او الطريق الا اذا وضعها على الارض ليأكلها الخيل كل عشرة اشياء
 او اشترى عشرة او كان له عشرة اتوار تخلف اكله اكله او اشترى عجب او عنده عجب لا يكون كاذبا
 ولا حاشا لوجوده مع الزيادة وعدم دلالة العدد على الحكم عن الزيادة في مثل هذا طرعا قد حاشا
 من حرق في قدح فيه خل حتى صارت الموقوفة حامضة كاطل البائس به اذا احتاج الى مال ولده ان
 لغيره ياتخذ بلا عوض وان لغيره نفقة كما في المفارقة فالقمة مع الاكل في المفارقة لا ينفق بها
 ان للموصوفه فالاب او ابلا خلاف وان للاحتياج الى الشرب فالابن او ابلا في مثل نفق اعظم وزرا
 من قبل غيره ولو قلنا الاب او ابلا في لوجع الابن ترك الشرب والصبر والاخذ حتى يموت عطشا فان لم يمت
 عن شرب ماء او اكل طعام حتى يموت فاقبل النفس فلو اخذه من ابيه يكون قاتلا للغير وقتل النفس اعظم
 والميت بين الميتين لا يختار الاسد وقال محمد بن مسلمة الاب او ابلا وهو مختار لان الاب كان سببا
 لحيوته ولا يكون من المدة ان يكون الابن سببا لهلاكه وقد عرف في السير وان اجمع في جواز المرأة زوجها
 اب الابن مع الابن بقدرة ابيه اكرامه وشرب الماء من السفاية يجوز للفقير والفقير وحمل الجمل منها الى منزله بكرة
 خاف الموت خوفا ومع رفقة طعام اخذ منه بالقمة قد راسب حرمه وكذا الوهم رفقة ماء وخاف
 الموت عطشا اخذ قد رايدفع عطشه فان امتنع فاقبل بالسيف وان الرفيق خاف الموت عطشا
 وجوعا ايضا ترك البعض خاف اهلاك عطشا وعمله شربه قد رايدفع العطش ان علم انه يدفع خاف
 اهلاك جوعا فقال لا تقطع يدي وكلمة تيسر ذلك لان كل من لم يمت من العطش ان علم انه يدفع خاف
 لكرامة اكل الطعام للتمتع بالبائس به عالم ببقائه والافند الصنع حرام الخمار على الشجر لا يأخذ
 بكل حال الا اذا كان الكثرة وعلم انه لا يطبق عليه الاكل لا ياكل وكذا ان ساقطت الشجرة في المصير
 الا ان يعلم رضاء سيحط بها لكرامتها ودلالة وان في اطراف في المصير فالتبريد في كل يوم فذلك
 والتي لا يفي بالقصاص ويحرم تكملة او الناحية ان البائس به عالم ببقائه الذي صرحي اوله دفع الخمار من المنه
 واكله جازية ان كثرت ورفق لخطب من المنه الذي يجري فيه الماء ان لا يقبله ولا اخذ خورق في الوقي

اكل الطين كره
 والتعفير المأخوذ
 من بعر اللابل

ط
 في قدر
 ط
 الاب

مطلب
 لم الانسان حرام
 عند الضرورة

الساقط من الشجر ايام الصيف ان له قيمة كورق الفضة ودود القمل الجوز وبعض قيمته والآخر نوع
 في المتداوي المتداوي بلين الانسان لا يابس به قال الصمد وفيه نظروا دخال المداوي في الاصابع للمتداوي
 حوزة الثافي وعليه الفتوى ومنعه الامام امتنع عن اكله ما جوعا ثم وان امتنع عن المتداوي حتى
 تلفر ضلالا ان عدم الهلاك بالاكل معطوع والشفاء بالمعالجة مطلقون وقد قال ابن سينا وطلان
 من على من يوله حلالا فمتنا وطلان قبل العلم لا يصح ويجوز للمداوية وان عم وقال كل انسان فاكل منه اذا
 قال ابن سينا يغمى لانه ابراء وابرء الخمول لا يفع وقال ابن سينا سلام لا يصح لانه ابراء ولا يباح من ظهور
 جازية وبه يفي قال الكفر جميع ما لا ياكل من على فقد جعلت في حله وهو حلال له ولو قال جميع ما لا ياكل منه
 من على فقد ابرأ عنه لا يبرأ قال الصمد والصواب لا يبرأ على قول ابن سينا **الفصل السادس**
 في الكاح له انه وطهرها فتدبر اجزاها جاز ولا يطاؤها حتى يبرأ وطى الاخرى له امتنان احتان قبلها
 بشهوة لا يباح مع واحد منها ولا يقبل ولا يمس ولا ينظر الى غيرها لانه يبرأ حتى يبرأ احد من ملكه يحتاج
 وعقوب اوسيع وبعد السلوة لا يبرأ الا في المحاق في الاسواق الا بازار واحد واذا كان للمرأة
 خاطبة وان خاطبها واحد ومالت اليه كره ان يخطبها آخر وذلك لطلوعه لا يكره في الوطى في العشري
 الفاسد ويكره ولا يابس ان يباح زوجته حفرة النايين اذا كانوا الايمان به فان علموا كره حتى قبل دخول
 الحمام في الغدوات لانه لم يبرأ واذا اسفح امراته او مستفحهم قال الامام رجوا ان ينالوا الا لغير
 وفي الفتاوى عن غزها لما في غزها الولد من سوء الزمان لا اذا غاص في ذلك وان كان هذا على خلاف
 طاهر طوبى له منع لمراته من الغزل وعمر الاعضاء بكرة في الحائض الا من ضرورة **الفصل**
السابع في اللبس خرج وم وعليه دلو قيمة الفديحة ويرى ان يقيم عليه السلام في الصلوة و
 عليه رد او قيمة اربعة آلاف درهم وكان الامام يجرى به داء فقيمة اربعة ايام دينار وكان يقول تمامته
 اذ رجعت الى بلادكم فغلبكم بالثياب النفيسة فالتبريد يلبس في الغسل في غارة الماوقات والاحين
 في بعض الماوقات في ثياب النفيسة التي لا يوذى المحتاجين ولا يابس ليس الثياب الطيبة اذا لم يكن للكبيرة
 وكذا جمع المال اذا كان من حلال لا يابس اذا كان لا يتكبر به ولا يضيع الغرائض وعن الامام انه لا يابس
 بلبس كثر للرجال وان سداه ابرأ او صبر لا يابس بلبس اجماع المحشون من الحنة ويكره الثياب
 المنصوعة بالزعفران والعصفور والدرس ولا يابس بلبس ثياب النفيسة وحالة المنطقة من النفيسة لانه
 الذهب والياك توسد حبره والنوم عليه عند الامام ويكره عند محمد بن يعقوب والثافي يعقوب النفوس من
 الطير على الابواب والحيطان على هذه الخلاف والمدة والرجل فيه سواء وانما التفاتت بينهما في
 اللبس في الحلاصة لا يابس ان يكون في ثياب الرجل سيرة وديباغ وقرن ديباج ولا يفسد ولا يابس عليه
 وكذا اذا وازن الذهب للثياب منه والعلم من الطير يوزاد على اربعة اصابع مضمومة لا يجل ولا
 يابس اربعة اصابع ولبس ما سداه من طير وطخت من كركره ليس السواد مسن وبقض الحيا
 وطى على اربعة كور الكور ولا يلبس على الارض والمسحاة رسال ذنبت الحماة بين كنفه الى وسط
 الظهر وقبل موضع حلوس وقبل مقدار شبر ولا يابس للبس القلانس وقد صرح انه لم كان يلبسها
 ولا يابس ان يفتح بالفضة والاصح ان التخم بالجل الذي يقال له يشم لا يابس به والتخم بالذهب حرام

لا يابس به

مطلب
 دخول الحمام في الغدوات
 ليس من المروق
 العزل مباح في كل حال

وليس السواد
 مستحب

في الصحيح فاما تيمم بالفضة عند الحاجة كالسلطان والحاكم وعند عدم الحاجة التيمم افضل ويجعل فضة الكف
في خضرة السبي واما روى انه قال اجعلها في يمينك فتسبح وقد صار ذلك عدم البغى والفساد والحلقة
هي المعينة فلو كان خاتم الفضة كهيئة خاتم النساء بان كان له مضان او ثلثا كبر استعماله للرجال اخذ خاتما
من فضة وفضة من باقوت او فيروز او زبرجد او زمرود او حقيق ونقش عليه اسم الله واسم لابس به
ولا يستعمل بالذهب عنده وجوز مجر وقيل الثاني مع الاول وقيل مع مجر وله ان يستعمل بالفضة
اجماعا لا يعيد الساقطة بل يأخذ من شاة ذكية ويصليها وقال الثاني يأخذ من سبعة لامن سبعة
غيره ويجوز الصلوة مع سبعة لامن سبعة غير وقال مجر مع سبعة غير ايضا قالوا واخطا لما
يصح لان سبب الانسان طاهر عندنا لانه لا تحل الطميمة ولا يبي الموت وبكرة الصلوة مع الحرق التي
يصح بها العرق وتوضئها التي لا لا تحل بها بل لان المصلي يعظم والصلوة عليه لا تعظم فيها وكل
هذه الحروف ان للكثير وان الحاجة لا والحرق المنقوشة دليل الكبر ولا بابس بالدم وهو خط التذكرة
والايمان في الآنية النقيض والاكل مملقة الذهب والفضة من المقتدين واهراق العود في
بحر من لا يجوز للرجال والنساء اما الباناء المفضضة والمذبح اذا لم يضع في يده على النقيض لابس
عنه وكبره عند الحاجة والاختلاف في المصنوع من كل الاواني والكبرسي المصنوع بالذهب اذا لم يخل
على احد النقيض افضل نقشا مضيا باحد النقيض او من المصنوع بالفضة او السرخ اذا لم يخل على احد
وكذا الخلاف في الحمام المفضضة والركاب المفضضة لا يكره عند الامام وبكرة عند مجر وعند الثاني روايتا
والرجل والمرأة فينبوا واما التيمم التي لا يخلص بها سبب لابس اجاعا ولا بابس بان يكون في البيت
سباط كلب عليه الملك في السج وبكرة سبطه والقعود عليه واستعماله ولو قطع صروفا وخطا على
بعض الحروف حتى لا يستبين الكلمة لا يذول الكراهية وكبره في الحرف الا في القبة لانا اذا كان يعطف
كافيتة الرجال اسكافا اعطى زيادة امر على ان يجد الانسان خفا على ذي خف المجرس والفسقة
بكرة وبكرة ان يفضد الصغير وحله **الفصل الثامن** في القتل كان السيد
الامام ابو جعفر يقول ثانيا في القتل الخونة وكان يفتي بكفرهم قال شائنا واختار المشايخ انه لا يفتي
بكفرهم وجواز القتل لا يدل على الكفر قوله اما اجزاء الذين يجارون الله ويسوءه الآية والاعونة
من الحاربيين الله ويسوءه اسقاط الولد قبل استنائه خلقته لابس به الحمار ان القتل اذا ابتداء
بالاذى لابس يقتلها ولا يكره والقائه في الماء بكرة فطلق قتل القتل لا يكره وامرهما واحراق
العقرب بالنار بكرة قتل الجراد بكرة اذا كانت مؤذية لا يضرب ولا يترك اذا كان يذبح بسكين
حادة قرية فيها طار وبقتل اهل القبة من الكتاب بغير قتلها فاذا ابوا اهل طم يقتلها ولا
يجس كلبا في الدار الا لاسية من المصومين وغيره وللصيد وكذا الاستدعاء وسائر الباع كل
عقور رجل بعض الحاربيين قتله وان تلف شيئا بعد التقدمة الى طم مخن وقيل لا كالحيوانات
وفي الفتوى مسكة دابة كلبا تصد منه الحاربيين الممنوع وان ارسله في الحلة الممنوعة فان ابى
رفع الى الحاكم ليعينه وكذا الدجاجة والجرار والحجل اسكاف ذود الفرجاير وقروح المرأة لطل في
الفرصاد لا وطرح القبل في المشقة لموت دوده جاز **الفصل التاسع** في المنفقات

بحسب السن الساقط
مطل
يكن الصلوة مع الحرق
التي يحل الحرق بها

الاواني العظيمة
والذهب

حساب يد الصغير
قتل الاعونة
والحياة
والظلمة
بما
خلاصة

اسقاط الولد
قتل استانة
خلقته

مطل
قتل القمل والجراد
والنمل وغيره
المنفعة المؤدية
والطير

في الغيبة اغتاب فربما لا يأتى حتى يغيب فربما موافق رجل يصلي ويؤذي الناس لا غيبة له ان ذكره
بما فيه وان علم به السلطان حتى يرحله لا ياتى وذكرنا في السب والافتخار لابس به وكان الامام
والثوري ابن ابي ليلى يكرهون كثير التيمم باسم لم يذكر الله ورسوله في عبادته ولا يستعمل المسلمون الا في
ان لا يسبح ذكره جعل الداية في عنق العبد لا القبل وفي زماننا لا يابس بها الغلبة الفزار وخاصة في الهند
قال مجر الله من قوم ينادون الى الجنة بالسلاسل اي من كفار سيد قون وجاءهم الى دار السلام
بالسلاسل ولا يابس بان احد منكم من ضر في سبي فبها او يتخذ بهجة او كنية او بيت نار ولا اكل
معصية تكلل بينها وبينه فكل فاعل مختار وهذا في السواد لا في الانصار فان اهل الذمة يبيعون من
احداث البيع في الامصار وقال الامام الصغار في سواد بلادنا يبيعون من الاحداث ايضا وما ذكره في سواد
الكوفة بخلية اهل الذمة هناك ولا بابس بدخول الذي المسمى بالحرام وغيره من المساجد عندنا والعقبة عن
العلماء وعن اطارية وفي ذبح شاة في سابع الولادة وضيفة الناس وحلق شعرة مباح لاسية ولا واجب
ونصف السب على وجه التدين لابس به وما يحتاج اليه الناس من النساء لابس به وانما يكره اذا ابى ما
لا يحتاج اليه في ياتس الذرعة باجر لابس به عند الاحتياج ولا بابس بكي غنام وكي الصبي ان من مرض
لابس به ولا بابس باخشاء الدائم والهرة واحضا بني آدم بكرة ولقد كره كسب الخصبان من بني آدم
وملكه واستخى امرهم وقال الامام لولم يستخى موم لاختصهم وانما يكره لانه مثله ولا بابس بتقبه اذن البنات
وحلق الشعر ان يوضع لا يكره وان شئت للرجال حرم واذا ارزلت الارض وهو في سببه الفزار الى الصحر
لقوله ولا تلقوا بأيديكم الى المكة وفيه قتل البغاة على الاطلاق من سنن المسلمين ولا بابس بكي
العلماء وحولاء ركب فان اطاق ذلك فذاك ولا يكره اخذ الطريق ما ولم يعد مسلما لا بابس بان
يمشي في ملك الغيرة للضرورة والسؤال عن الاخبار الحية في البلد قبل بكرة الاخبار لا لا تخار لان
الزمان زمان الفتنة فينبغي الحذر لابس لا خارا والاخبار بكرة الاشارة الى الجهل عند روية
والسباق يجوز في اربعة البخل والبخل والفسق والدمي والغد ولو لئلا معلوما من جانب ومن
جانبين لا الا اذا اخلت ثانيا وقال كل واحد ان سبقت في كذا وان سبق الثالث لا يثني له ولو من
جانب يقول ان سبقتي لك كذا وان سبقتك لاسي في عليك المرامين لو اطل لا لا تخاف فانه
لا يستحق بالشر شي لعدم العقد والقبض وجاز في الاربع بالقبض كى ابنه باي كبر ومثله الصحيح انه
لا يكره وسبق العقبولة بين الحصادين اعني حصا والشعب وحصا والحظمة والخلة بالاجنبة
بكرة محرما ولا بابس بدخول الخفة على النون قبل ان يبلغ الخيل خمسة عشرة الحبيب اذا جف ماءه خل
محا الطمة مع النساء للامن عن الفتنة والامح انه لا يخل والمخت الذي من الافعال من الرجال
الفساق لما يخل الى الطمع مع النساء اما الذي لا يثني النساء وبكرة باصل الطمة حبل بما لطم
النساء اذا لم يكن دمي من الافعال الاصح خلاصة مطلقا العبد بدخول على مو لا اذ بها اجماعا
وفي النظر اليها كالا حتى قال الثاني في حاله من النظر الى من المحرم وليس ان يساورها اجماعا وبكرة
للأمة وام الولد في زماننا المسافة بلا حزم يجمع خوف الفتنة سببه عند لان زوجهما
طلعتا ثلثا لا يخل لها المقام مع وليها ان يتزوج بأحد ايضا اخبر الغالب بان امرته اردت له

الغيبة حرام على قوم
مخروفي

مطل
دخول ذي السج الحرام
والعقبة

في كراهة الاشارة الى
الجهل عند روية

والسباق
مطل
المراد من جواز السباق الجدل
لا الاستحقاق

مطل
ليس ان يساورها

بسم الله الرحمن الرحيم

ان تزوج بربع سواها ان الحنفية حرمان او عدا او حرم او في فقه حنن السنة لانه نص ان
الحنثي فتن ولو كان حنثا منكره لاسنة لا حنث لا حنث لان يكون امثلة ولكن لا كلسنة في حق
الرجال ويجوز النظر الى فرج الرجل الحنفية وعن الامام انه يجوز للمحامي النظر الى عورة الرجال وجميع امراته
او امته رجلا له قبلها ان طابعة وان فخره قتل وان قتلها ان عشتا او كثره قتل وان اقل قتلهم
لا يقتله ولا يجوز حمل ثوبه بغير الحصة حصن وكان حق العامة فان انهم البصر لا يحتاج اليه جاز
حمله واخراج الثوب الى رأس البصر بدعة والطاق مال ورقي عن الحفاش والحفاش عن المسجد بغيره
ان تغدر حازه والسوى من ماله السفاية ان كثر جاز والا لا وعلى هذا الحياض المعدة للسنة لا يجوز منها
الوصية في الصبي ويمنع الوصية وفيه وحمل ماء السفاية الى اهلها ان ماذونا للمحل كوز والا لا الحق
استد الناس وطفا لان ماء منديل قطرة قطرة فلا ينفذ فلهذا ثبت سببه كالحصن والصغير الذي لا
يجامع حرم والذي يجامع لا كالبالغ والمعتوه العالم بامور النساء القادر على الوطئ ليس محرم وان
لا يقدروا وقد فترت الله ليس بغيره والمحرم ليس محرم لانه لا يبالى من اطام والشيخ اذا توهم
وطئه ليس محرم وان فترت الله ولا حاجة اليه ولكن ميل اذا التقي محرم ومنه ان يجوز لا يشترى
لا يبالى به وان اراد ان يتزوجها بالنظر اليها وان خاف الشهوة فقد روى انه يوم اذا الف الله
خطبة امرأة في قلبه ليل النظر اليها اراد العور والنزول في ارض الغيران لها حائل وحايط لسر
ذلك لانه ليل المنع والاله ذلك والمعنى ان الناس استلوا بين الصلوة في الوطئ وارض الغيران
ان تزوجه او غير تزوجه لكاف في الطريق ليشترى حقه فيه وان غير تزوجه لم يصح في ارض المسلم
لرضاه بها غالبا اراد فضا الصبي على غير العادة ليس ذلك لانه لا يجز عن ضرر والمجتمعي على وجه
خرقة وتجا فيها عن الوجه ذلك المسئلة انها ممنوعة عن كشف الرجل بلا ضرورة كالشهادة عليها
ولها ولد ولا مخنونا وشق عليه طنان وعرف الحامون ترك وسئل الامام عن رجل قال اذا بلغ ولدي
الطنان ولم اخنه فامرته كذا اجبت له الطنان وكان بين يديه غلام اسود فقال انا اعلم من هذا
الاسود وكتابه القرآن على الطنان والمحارب غير مستحسنا لانه ربما سقط فتوطأ وبكره على
الفرش والبط لانه يداس ووطأ واذا بلغ الصبي عشرة الايام مع امه واجتهت وامرأة الايام لانه
او جازته كشف ازاره في الحمام لعل في عضوه لا ياتم لعدم امكان تغطيته بدونه والامام على النظر
قال المستغنى لا يخفى انه اراد بالكشف في الموضع المعقد لا مطلقا وهو الحق وفي كل موضع حاز
النظر جاز ليس ايضا ودخول الحمام في العدة من المروة لانه فيه اضرار مقلوب الكفاية اولانه على الصلوة
بالجماعة اصطلح الطلاب المتقدم او بالدرج ثم اخلفوا في التقدم فمن وجدته على التقديم فهو
اولي بالدرج والاتباع منهم ويجعل كائنه قد عاين اراد افعه اهل البلد الغزو وليس ذلك لان فيه
اضاعة اهل المدينة وعلى هذا لو اراد في الطوق فان كان فيها افعه منه ذلك يشترى طشتا من ارز
قال من اظهر بطن هذا الطشت فحله كذا الا على هذا المال المسافرون اذا خبطه الزواجر واخرج
كل منهم رجلا على عدة الرفقة فاشترطوا طعاما واكلوه فانه يجوز ان يتوا في الاكل لان الله لم يباح
في الطم مال السباي فهذا اول كتاب **الاسبق** ان ظهر قديمه ليس بجور فيماديه

نظر الحائض الحائض
مطلبة الحائض الحائض
والنظر الى فرج الحنفية
مطلبة الحائض الحائض
وجميع امراته او امته
رجلا له قتل

مطلبة الحائض الحائض
اخراج الثوب الى البصر
بدعة
ثبت سببه الصبي
والصغير الذي لا

مطلبة الحائض الحائض
نظر الى المرأة اراد
ان يتزوجها

مطلبة الحائض الحائض
نفسه الرضى على امر العامة

مطلبة الحائض الحائض
قاله الامام لكسر نفسه

مطلبة الحائض الحائض
دخول الحمام في العدة
ليس بمحرم

مطلبة الحائض الحائض
خطا المسافرين الزواجر
سبب

احوال الاخوان

عن الامام

عن الامام وعن الثاني زراعه السنة بغيره ومنها حرام اي من العوج والزراع لانه لا يباح معها فنهين
والاستماع حرام لكل حال وكذا الخنوة والحكم بالفرق بين الماضي وذي الرحم اذا كان النظر لاعتسوة
واما بالنسبة فلا يحل لاحد النظر وكذا اذا كان الكثرة لانه يشترى بالنظر الا الحكم لها او عليها او لغير الشهادة
ولا يقصد الشهوة ويقصد الحكم والخمل والباسها ان ملته ما سبها او رقيقا فالنظر من ثوبها كالنظر الى يدها
والنظر الى العورة لا يجوز الا للضرورة كاطنان والمداواة والولادة والاختلاف في وصول العينين لو
كبر او ولد بالعب خبز الوادع قبل في الديانة كحل والحرة والطهارة والخايسة او كان مسلم
عدلا كذا كان او اسنى حرا او عدا او حرا او لا كانت لقطعة الشهادة والعدو دخل على قوم المسلمين
ياكلون فانه واحد باطل والاخر باطل ان في جانب عدل وفي آخر غير العدل رجح العدل ولو في كل جانب
غير عدل على الغالب الشراي وفي آخر عدلان فانه اولي وفي جانب عدلان حرا وفي آخر عدلان عبدان فانه
اولي ولو في جانب عدل صوفي آخر عدل عبد عمل باكره الرأى لانه الحرة العدة الديانة لو كان في كل
جانب عدلان حرا ن عمل باكره الرأى فان لم يتزوج الرأى رجح التكرم بخلاف ما سبق لان كل خير هناك ملزم
فرجح التكرم ونعم غير ملزم ملك حرة او طعاما في خدمه ان كان عضبا عند الملك فالسنة في الوطئ
او الاكل او في لان الملك لا يستلزم حمله فافترت شبهة الحرة يقول الواحد العدل لو اقره عدل انه ذمي
المحرمي لا يحل له فان استراه لانه يقول الواحد الى البايح اياه طعاما او ماء ليشربا به فانه عدل
انه تعضوب فالاحد السنة ولا حرم لانه لا يشترى حرة العين بغير ثمن انه فانه لم يكوها عضبا
عنده وصوفي فالاحد السنة فلو استترى حرة الوطئ لانه لم يخذ حرة العين بل حرة التعصية الحرة
ولم يشترى وكذا ان اخبرها حرة او معتقة سنة ولا حرم لان خبر الواحد لا يبرئ الملك وان كان
هذا حرة العين الاصل في انه رجل يسمعها اخرا او اخبره شئ لو عاين ذلك وبيعه الشراء كذا لو اخبره
عدلا او غير عدل بذلك فكمثر اياه كذا وان استترى شئ وان كان لا يسمع ذلك اذا عاين وكذا
اذا اخبره ان فلانا لا يبارعه الا ان له الشري وان اخبره ببارعه لكنه يبطل لاسيما واذا قال فلان
يدعها وفي الحقيقة كان لي وان كنت امرته بذلك لمصلحة وامرت الجارية ايضا بالتفريق وهو مسلم
عدل له الشري منه وان كان عنه انه كاذب لا يشترى لانه لو عاين ذلك وسعه الشري لا حرة
بعد المنارعة وكذا الوفا كان في او دعها عنه ثم اخبرها عنه او قال كنت بغيرها منه ثم اولها
او وهبها لي وصدقه لما قلنا ولو قال كانت لي غصبا مع فاذن عنها منه على محجوه لم يشترىها
وان قال غصبي وطلعتي ثم رجع عن ظلمه ودفع الى الشري لعدم المنارعة وهذا اذا كان عدلا
وان خاصه الى الحاكم في حكمه بغيره ان او يكلول جاز الشري ولو قال حكم لي بها الحاكم وانكرا الحاكم فاخذ
منه لم يشترىها نظيرهما لو قال استترى بها منه ونفدت الثمن واخذ بها منه بغير امره له الشري و
لو قال استترى بها ونفدت ثمنها ثم انك البيع واخذ بها الشري ولو كان البايح عدلا ولو قال
استترى بها من فلان ونفدت الثمن وقبضت بامر وهو عدل واخبره ان البايح هذا الحي البيع ولم
يشترىها وان كان البايح عدلا ولا يخبره عدل ويقع عنه انه صادق فذلك وكذا ان كانا غير عدلين
وعنه ان المحبر هو الصادق لان العمل بالغالب الشراي في امر الدم جائز في المال والاخبر از عن الشراء

مطلبة الحائض الحائض
النظر الى العورة عند الضرورة
خبر الواحد

العمل بالغالب الرأى

أولى قال محمد بن إدرائس رحمه الله دخل على أنس بن مالك رضي الله عنه فوقع في رأيه أنه سارق يردم أخذه له أو قتله فمات ولو وقع في قلبه أنه هارب من العدو لم يلحقه لئلا يجل منه لوجوب العمل بغالب الرأي بأمر رجل
أه أنس بن مالك رحمه الله بالبيع ووقع في قلبه أنه صادق له الشئ فإن اشتراها وقبضها وطهرها
ثم وقع عنده أنه كاذب في دعوى الأمر ترك وطهرها حتى يعرف خبرها فإذا جاء المالك وإنك لا تدين أخذه أو
عقرها ورجع هو باليمن على البائع فإن شهد عنده عدلان بأمر المالك ثم جاء المالك أنكر الأذن فليشري
أن غيرهما حتى يحكم الحاكم بالدم لا يبيعهما مساكنا بشهادة اثنين هذين المذكورين عند الشري تترجح منه
فأخبر رجل أنها الرقعة من أم الزوج أو أختها أو كانت الزوجة مشترأة فأخبره رجل أن أب الزوج أو
أبته قتلها بشبهة ووقع في قلبه أنه صادق في أن يتزوج بأختها وأربع سواها بخلاف ما لو أخبره يسبق
الرضاع والمصاهرة على النكاح لأن ثم الزوج ينكره وفي القابل لا ينكره لعدم العلم وإن وقع
عنده صدق وحيث قوله أخبر بارتداد زوجها في لزوم قبوله خبره وإيمان رأي رجل قتل أباه عمه ثم
قال فليكن لأنه كان مرتداً ولأنه كان قتل أخى أو أخته أو أوى أو أوارث له غيره أو أقر بأنه قتل أباه لكنه قتل
لردته أو لقصاصه أن يقتل القاتل عاين القتل أو سمع أقراء بذلك ولكل من عاين أو سمع أقراء عانته
في قتله ولا شهد عدلان عنده بأنه قتل أباه ليس له أن يقتله حتى يحكم بالشبهة وحكمه لأنه يصير قتل الحكم خلاف
ما لو شهد عدلان عندها أن زوجها طلقها بثلاث حتى ثبت الحرمة في حقها بطل حكم ولو عاين الأب قتل أبه
أو سمع أقراء بذلك ثم برهن القاتل عند الأب أن أباه ارتد أو قتله لقصاص أن كان الشاهدان ممن
لو شهد عند الحاكم يحكم الحاكم بشبهة حتى ليس له قتله وإن كان ممن لا يحكم بماله قتل ما لم يدر رجل شهد عدلان
أنه مال جورث محض أو غلب ذو اليد وهو حي لا يأخذها منه قبل الحكم ولو كان هو عاين أخذه أو سمع أقراء
بذلك لا يأخذ وقال عليه ولكل من عاين أو سمع أقراء بذلك عانته كما في القتل شهد عدلان أن زوجها
طلقها بثلاث ثم ماتا أو غابا قبل أن يشهد عند الحاكم ليس لها أن يقيم معه كما إذا سمع منه خلاف المال
والقتل نوع ثبت من عروق شجرة في داره شجرة أخرى في داره فإليه من الثمار من الثمرات من الثمرات
الشجرة النارية والمغص وصاحب الخبز بار أن أخذه ولما لا بات طردها على المالك أن يردوها ولا ينفذوا
به فإن أخذه لا ينظر بكون له لأن الدفع حصل من المالك معناه إذا أتته الخطبة في أرض رجل لم يملكها
ليس لأحد أن يأخذها والشوك أن يأخذها وحرم وحلال اضطاد في أهل فالصبي كالحلال وعلى الحرم
الجزاء وسائر الكعبة يعطى منه أسنان إن لم يمتها لا يأخذها وإن لا يمتها له أخذه وسائر الكعبة من الحرير والديبا
لم تحرمه الشافعي في أضع وجبه وجوزكون خريطة المصهي من الحرير وجهاً واحداً ونقش حبله المصهي
بالفضة يجوز عنده لا بالذهب وضع السكر بين يدي جماعة وقال من أخذه فهو له جازل أخذه قبل هذا
أباه وقبل أن يملك من محرمه يصير محرم لا يأخذها والجهة جائزة إذا اذن فيها صاحبها من أخذه
لما روي أنه عزم من حنة بقور ثم قال لم من شاء فليقطع ولا بأس بالفعود والنفوس على جوارق وليس
فيه ربح لأن المعصود لحفظه لا للاستحقاق والوجه للمفاد للنفس لا لأفعال وعندم أنه لم يربأ بشئ
باللباس المرفوع جداً قال لم تدين لعباً وديك وقال لم أن الله جميل يحب الجمال ولذا لا يري باللباس إلا المحرم
على النرج بأشأ قال هشام بن إدرائس عن الإمام الشافعي علفين يحفون فبين بماء لم يدر يدفقت أني بهما فأشأ

مطلـ
العمل بغالب الرأي

مطل
قتل رجلاً ثم قال
الله قتل مورخ

مطبوع
في كسب المعنى
وصاف

مقلد
سرا الكعبة ونقش
المصحف

من لباس الرهبان وكان الثوب عن يزيد بكه وقال كان من الغسل التي لها شعور اذ ان الثوب
بالرهبان في فعل فيه صلاح العباد لا ينفذ ان من الاراضى لما يمكن حفظه لا يملك هذه الغسل كالسرا والاراض
الصلاة وعن الامام ان الحضا حسن لكن باجاء والكتم والوسمة اراد به الحجب وسفر الرأس والحضاض
عند حال الحر لا بأس به في الاصح ولها ان تخفض يديها ويرجلها للثنتين حضاضا لما يمشي وسبق للرجال ان
ياخذ من حبيته ان طال ومن اطراف طيته ايضا وياخذ من شارب حتى يصير كالحا ويغسل اليد بالرفق لا
بأشبه وطولها ايضا لتوارث الناس لما تكبر ولا ينفذ للمسلم ان يمشي بالهود والنضار عن التورية
والانجيل والذبور ولا يكتبه ولا يتعلم لانهم حرقوه ولا يستدل بالنبات المطالب بها ذكره تلك الكتب لانه قيل
ان يكون من الحرفات واما استدلال العلاء في اثبات سألته متدينا، م بالمدكور في اسفا التورية ومصحف
الانجيل فذلك لانهم علمهم بما عندهم تعلم بعض القران ووجد فرغاف لا فصل للاستغفار بالغة لان حفظ
القران فرض كفاية وتعلم ما لا بد من الفقه فرض عين قال في الحاشية يجيب الفقه ما لا بد منه قال في المناقب عمل
محمد بن الحسن ما بين الفسيلة في اطلاق الحرام لا بد للثان حفظه الرجل اذا مكث ان يصلي بالليل ويتعلم النهار
ومثل وان لم يمكنه النظر في العلم بالنهار وله زيادة وخص بعمل بالزيادة فانظر في العلم افضل طلب العلم والفقه
اذا صحى الدنيا افضل من جميع اعمال البر وكذا الاستغفار بزيادة العلم اذا صحى الدنيا لانه اعنفها لكن لا بد
ان لا يدخل النقصان في فرضه وصحة النية ان يقصد وجه الله واما الاخر فالطلب الحال والجاه ولو
اراد الخروج من المحل ومنفعة الخلق واجبا العلم فقبل صحة النية والاباش بالعلوم للوعظ اذا اراد به وجه
الله قوله فذكر ان الذكر ينفع المؤمنين وكان ابن مسعود يذكر كل غيبة عن فكلان يدعو ابهات والله
بشكها خوف والرجاء وكان لا يحمل كل خوف ولا كراهة وقال الامام الشافعي ينبغي ان ينكر في الرجاء والرجاء
لوقوله ثم تبتوا ولا تقوا وابتوا ولا تفتروا ولا تمن رجوع الى الباب يكون اشت في فتوى القاضى دفع
الصوت بالذكر حرام وقد صح عن ابن مسعود انه سمي قوما اجمعوا امسكون وضبطون عليه ومحمد اصحاب
عليه وقال ما عهدنا ذلك على عهدكم وم وماركم الامتيعين فزال يذكر ذلك حتى اخرهم من المسجد
قلت المذكور في الفتاوى ان الذكر باطن لوقى المسجد يمنع احدا من الدخول عنه قوله ومن اظلم ممن
منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ومنع ابن مسعود في الفوقكم قلت الاخراج من المسجد ليس بطريق
الحقيقة يجوز ان يكون لا اعتقادهم العبادة فيه ولعلم الناس بانه بدعة والفعل الجائز يجوز ان يكون
غير جائز لغرض الحق وكذا غير الجائز يجوز ان يجوز لغرض ثم ترك رسول الله م الافضل تعليما للجواز
في الاحقاق في قوله م ادعوا اليكم بغير غش وخفية اى اعدوه وادفعوا الله حوائجكم والضراعة المذكورة
والخفية ان لا يدخله الرياء لانه لا يأتى المحسنين اى المتكبرين اى الذين يدعون غير الله وما روى في الصحيح
انه م قال لراعى اصواتهم بالتكبير يروا عاى انفسهم لاندعون اصحا ولا غابا انكم يدعون قريبا
سميعة انه معكم الحديث يحتمل ان يكون لم يكن في الدفع مصلحة فقد روى انه كان عليه السلام في غزاة
ولعله رفع الصوت في ثوبه لاجل خفة ولباسه مني عن اطرس في المفاز في امار رفع الصوت بالذكر جائز
كما في الاذان والخطبة واج والاختلاف في حد تكبير التثنية حرمه لا يدل على ان البدعة لان الخلاف
بناء على ان كونها سنة زائدة على اصل الفعل في كل صلوة كما اختلفوا في ان سنة الاربعة من الظهر

۲۸۲

محند الحية والشارب
الحضار

مطلب
المنه العلم لوجه الله تعالى
والأخلاق الجميلة

في الجلوس
للعظم

مطلوب
رفع الصور بالذکر
حرام

منها ما هو المجهول

ببليته او تبليته وذلك لا يدل على انهما لم يتبليتين يكون بدعة او حراما قراءة القرآن بالان معصية
 فالسابع اثبات معنى تبليته تعالى لاي المعصية بالجملة بالجملة من الاعتدال في ذلك على كراهته وفي
 اجتهاد الامام الزاهد الطوارقي بدعة لا يجوز ولا يمنع من قول جوزه في الفرائض ان قطع شجرها لا يستغفر
 وان يكون الزوج لانه لا طاعة للمعصية في معصية الخالق الا بغيره ان يقطع الحية والمعصية
 الموتى الشبه بالرجال قال في خبر في ايام غارة المسلمين لا ينبغي من العكر شي لانه حرام من المعصية ولا يساع
 منهم شي بالدرهم لانه خلطوا الدرهم بغيره في بطنه ووقعت لا ينفق بطنها وكذا الواسعة
 درة ان وان كانت ملكا لا ينفق بطنها لان حرة النفس فوق حال مرتون ليس مال يقضي به دين ولكنه
 محذور بكسب ما ينفق على عياله وكان قبل الدين ينفق الوان لا طاعة والسياب البغية وقيامه وبعدها يري
 ان ينفق كذلك ليس له ذلك بل ينفق بغيره واما لا ينفق الا لوان فان اخذ الوان من الشيا ببيع الحكم في دينه
 الزايد على ما له اذ لم يكن له ما يقضي به لانه يعلم حرفة ان عمل يقضي الدين والدين يطالبه على ان
 يعمل ويقضي واذ انبى على المتروكة بخير ولما يدعها الاقرباء والاصدقاء الى ثلثة ايام وبعده يقطع
 العرس والاحابة لانه ومن لم يبيع يبيع ويكسر الصياغة في ايام المعصية لانه ايام ثم فلا يبيع فيها
 ما ينفق باظهار النذور وان اخذ طعاما للفقراء كان حسنا ولو في الزكاة صغيرة لا ينفقها وذكر
 الامام الصغار لو كنت على حمة الميت او على عمامة او على كفنه عمدناه يري ان ينفق الله الميت ويجعله
 آمنا من عذاب القبر قال في خبره رواية في تجوز وضع يدينا على الميت وقدرى انه كان مكتوبا على
 اخذ اذ فرس في اصطبل الفاروق جيسر في سبيل الله وضع المقلية على الكتف والمصطفى عند الكعبة عليه
 للضرورة قبل لا يجوز وقال القاضي جوزه قال لو صدقنا لاهانة لا يجوز ولو كانا بوضع القوماس الذي
 اسم الله تحت الطنفة لا بائس لانه يجوز الصوم والقعود على سبطيت فيه المصاحف وقال القاضي بكونه
 في موضع وهو الركوب في الخو التي فيه مصفى للضرورة والاول اوسع دخل الطلاء وفي جيبه وكم دراهم
 فيه آية القرآن لا يكره لما روي من قصة الجنون التي في اصطبل الفاروق مع ان جليل ينام على مربيته قال
 القاضي جوزه في اسم الله مسلم ما في القرآن الذي لا يكره الا لمطهرين يكره فان لم يكره لانه ولا
 يقرأ وقبل اذ اخل الخلاء لوني يده خاتم عليه اسم الله يجعل حصته في كونه وان في جيبه يخرجه ومذلل الرجل الى المصحف
 لو لم يكن جذا الرجل لا يكره وكذا لو علق من يده مقل الى الاسفل لانه على العلوف يداه واذا اصبر
 خلفا جيب البقرة فيه فيجعل في خرطوبه من كالم قراءة في الاسباع جازية ولكن لا افضل القراءة من
 لكون الاسباع في ثوبه وهو سواه القل والديعاء على الرقة افضل وان لم يكن ذلك فالديعاء افضل
 من تركه وتكره الديعاء عند ختم القرآن في رمضان او جماعة خارجة لانه لم ينتقل من الصحابة وقال الصغار
 ولولا ان اهل البدل يقولون لمنع من الديعاء لمنعهم والاشتغال بعد الفرض باء السنة او من الديعاء المذكور
 او ادى بالديعاء المأثور جهر او جهر مع القوم ايضا للعلم والديعاء لا بائس به واذا علموا جيبه يكون جهر القوم
 بدعة **كتاب الجنائيات** وفيه اربعة فصول الاول في قتل العمد يقتل الولد بالوالد
 والوالدة وان على المولى بجبهه ملكه كله او بعضه ويقتل مسلم الا طرف بناقصه والبالغ العاقل
 بالصبي والمجنون ومقتل الجاهل بغيره وجب مضاعفا ولا يجرى مع القود شي من المال قتل شيئا خرج زاسه

مطل
 لا يجوز شراء شي
 من العكر في ايام
 الفجرة

وعند المعصية في قتل الولاية
 واجابة
 دعوته

عهد نام
 في القبر
 مطل
 دفع ووضع الديعاء
 في القبر جاز

وضع المقلية
 الله فاطر السموات والارض
 عالم الغيب والشهادة انا اعهد
 اليك في هذه الحجة الدينية
 بالان اشهد ان لا اله الا الله
 وحده لا شريك له وان
 محمد عبده ورسوله وان
 خلا على الانبياء ما كان
 من ان لا اله الا الله
 من الخيرة وبنو علي
 الاخيرين لا اله الا الله
 عندكم حجة واجبة
 تؤمنون يوم
 القيامة
 انك للخلق
 الميعاد
 سباق
 مراقبه

واستعمل ولم يجر منه شي غيره لا فود عليه الا ان يكون مخرج مع الرأس نصفه او اكثر حكم عليه بالعصا
 فقبل ان يدفع الى الولي جن القاتل انقلب فيه ولو جن بعد الدفع الى الولي قتل ولم يسقط العصا من عن
 الامام انه يقتل في الحالين ومن جن ويغيب وقتل في حال الاقامة يقتل ان جن بعده ان مطبقا بسقط
 العصا من ان يطبق يقتل عند قتل مولاه عند الرواية فيه وقال الفقهاء بوجوبه يقتل قبل ان يوفى عدا
 لا وقاص فيه قتل خنثى عدا وبسته في تكاد يسقط العصا من **نوع** في وجوبه قتل من اصابه اذى
 قتل وان ظهره ولم يجره عند هاج وكذا في ظاهر الرواية عن الامام وعنه انه جرحه وسخات
 المذبحان من احدى يديهما على الرأيتين وان اصابه العود لاحقا منها لاي عند الامام وعند جرحه كذلك
 لانه في معنى عصاة الصغرة وان عصى كسيرة عند الامام وهو فوق الشافعي لاي عند هاج
 احمي تنورا والي فيها انسان او والي في النار يرب العصا كاسلح وكذا كل ما يملك من النار
 نعمل في الميمان على الزكاة حتى لو ذف النار في المذبح فاحرق العروق بواكل ويستوي العصا بالسيف
 قال الكافي في جرح احمي صبي او بالغ في الجرح لا يقتل منه خلافا لظاهر الرواية والي في الضربات بالسوط
 حتى مات لا يقتل عندنا وان دبح بلبطة فضقت حتى ان اغرزه بآخرة حتى مات يقتل لان العبد لا يبيع
 شق بطن انسان يديه وضرب الاخر عنقه بالسيف عدا ان يتوخم بقاءه حيا بعد الشق يقتل الذي
 صدر الضمن وان لا يتوخم بقاءه حيا وانما ينبغي فيه انظر المتقول والعصا على الذي شق البطن
 ويجوز ضرب العنق وفي المسئلة اولى يجب على الذي شق البطن ثلث الدية فان نفذت الى جانب
 آخر جرح ثلث الدية كما هو حكم الجانية وكذا لو جرحه جراحة ثخنة والآخر ثخنة والمخن بالابتنوم
 معه البقاء فالقاتل هو المقتل عدا اذا كان سقايا ولو عافا كما عافا قاتلان ولو جرحه واحد
 واحدا والآخر عصف فالجرح عليه ما عدا السواء لان الفان قد يموت جرحا واحدة ولا يموت
 بعشرة جراحات لو القاه من جبل وسطح لا وقاص عليه عدا خلافا لما شدد رجل ورجل اى
 قطع والقاه فقتله سبع لا وقاص ولاديه عليه ولكن يجزى ويحب حتى يموت وعن الامام عليه
 الدية ولو قطع صبي والقاه في الشمل او البه دحمت فقتل عاقلة الدية قتل جلال النزع ويعلم
 انه لا يبعث لولا القتل حب العصا ولا وقاص في اللطم والوكزة والوجاهة والدفعه وفي
 المشتق ضرب رطلا بغير سيف فان قطع الغدة وقتله يجر الدية لا العصا وان باءه لا وقاص فيه
 الا اذا اغرزه في المقتل فذلك لو عطف حتى مات والحاصل ان كل ما يتعلق به الزكاة في البهايم يتعلق
 به وجوب العصا وما لا يتعلق به الزكاة ولا يتعلق به العصا كذا ذكره الشافعي في الاجابة
نوع قال ابن بك في بالي او يفسد فقتله يجر العصا ولو قال فقتلني فقتله يجر الدية لا
 العصا وجعل الاباة شبهة في ذر العصا لا الاستبدال بالمال وقال في الجريد في الاباة لاي
 الدية في احمي الروايتين عن اصحابنا وفي المشتق قال قطع يدي فقطعه لاي شي عليه لان البذل
 جري في الطرف لا طاعة بالمال حتى اقتض بالثمن فيه لاي النفس ولو قال افطع علي ان يقطعتني
 هذا الثوب او حدة الدراع فقطع يجر اربش اليد والعصا ويحل الصلح قال الاخران على
 فراه جرحه جرحا لا يبعث به يجر العصا وهو قاتل ولا سمي جانيا وان جرحه بعين عن مثله

قتل خنثى سقط

القاء النار في حكم الذبح
 اغرق او اغرق
 ولا الضرب

يغير المني

من شدة الرجل
 ورجله اى قطع
 والقاه وقتله
 سبع ١٢

فهو جان ولا يسمع قائلان وان مات لاشي عليه لانه ليس بقتل غلبا فالحق بالجنانية على الطرف وفيه يرى البذل
في الوافقات اقلل اني وحيث يفتن بقتل ولو قال اقطع يده فقطع عليه العصاص ولو قال اقلل اني
فقتله وهو رواية في رواية عن الثاني وهو القياس على العقل وعن محمد عن الامام الدية وسوى في الكفاية
بين المار والابن وقال في القياس على العصاص في الكل وفي الاستحسان في الدية وفي الاصناع ذكره قريبا
منه ولو قال اقلل اني فقتله على الدية ولو قال اقطع يده فقطع فالعصاص واجب ولو قال اقلل عيني او
اقطع يده لاشي على العاقل لانه ان تلف المال وفيه يرى الاباحة ولا وارث عن العبد فيما يتعلق بالادوية
نوع اخر قتل الرجل عذاوله وولي له ان يقتص بالسيف لا بغيره فقتل به له او لا ويضرب علوانه ولو رام
قتله بغير سيف منع وان فعل ذلك غير لكن لا يضمن بالاستيفاء حقه قتله بالجر او عصي او ساق عليه
دابة او الفاه في شتر او غير ذلك من انواع القتل ولو قتلته بغيره او امره بغيره فان قتلته بغيره
صار مستوفيا ولا ضمان على القاتل هذا اذا كان الامر طاهرا فان قتلته ثم ادعى المام وصدة الولي لما
ثبت الامر لا بالبيينة ويقتض القاتل ان لم يضمن العصاص يستحق من استحق ما له على الارض اليه
وكذا الدية ويستحقها الزوج والزوجة وليس لبعضهم الاقتصار بل بعض لو كبر او لم يطمع التوكل
بالاستيفاء ولو بين رجلين معنى احدى اوقته الاخر يقتص الدية في ثلثين ولو قتلته
لم يعلم بالعفو او علم لاقوه وعنديا والمولى كالموارث واحد الوالدين كاحد الوارثين صاحب احد الورثة
القاتل على مال جاز وله على القاتل ما بشرط من المال وعلى وليه وبقية الوارث الدية او القيمة لو
حرا وعبد والعصاص حق الورثة ابتداء عنده وعند غيرها حتى المستحق يقتل بهم ويقطع دينون
الميت من الدية وبدل الصلح الا على العادل بقتل الابي الباغي وبني الامام والمسلم يقتل اخاه
المشرك لا اباه واخاها والساحر يقتل ان اذا اخذ السبعين في الارض بالقتل فان تابا
قبل الظفر فبطلت النوبة وبعد الاخذ لا يقتلان وكذا الزندريق المعروف والداعي الى الاطاد
والاباغي لا يقتل نوبة كذا افق الامام عند الدين الكندي وقيل الخاقان ابراهيم بن محمد فتواه
وقتلته اراد ان يخلق حية ليس له قتله وان اراد قتلته بغيره القتل وان اراد ان يذبحه بالمهر
فقتله عليه العثمان **الفصل الثاني** في اخطاء حكم الدية والكفارة وحرفان
الارث ووزن الدرهم سبعة وسبعون جعل درهم في كوزي سبعة دنانير في كفة فاذا استويا
فهو عشرة وزن سبعة اخاه الفاروق حسن قدر واختلف المعسر وزن مكة ام وزن
كل مدينة طاهرا رواية الاول قال الامام شبه القتل بالمتقل والامال لا تقتل غالب مائها
فمضرب رجل بالسيف عنقه ومات منه عمد ولو اخطأ فاصاب عيني غيره فقتله خطا رعى
قلمنة رجل فاصاب غيره فهو خطا رعى سببا فاصاب خطا رعى خطا رعى خطا رعى
خطا وكذا لو اوى ثوبا فضرب رأسه لسان ومات فخطا صاح السنانا فمات منه او سب
حله وجهه فمات منه ذية **نوع** في العاقلة المال الواجب بالعمد المحض في مال القاتل
فيما دون النفس في اخطاء فبها على العاقلة وفي شبه العمد لو نفا على العاقلة وفيما دونها
وان بلغ الدية على القاتل واختلفوا في تفسير كلمة العول والذي عليه الفتوى ان ينظر الخليفة

العصاص حق الميت

الخناق والاختلاف
لشبههما بالفساد

في قتل
الاباغي

صاح انسانا

تفسير حكوم عجل

عليه

عليه لو علموا ان نقص عشرة فبقيت بالجنانية في عشرة دية وعلى هذا القياس وعاقلة كل انسان من بني ادم
ان من الدوان فمما قلته اهل ديوان والصنع بعضهم بعضا ان كانوا يتناحرون بالديوان والصناعة و
ان من اهل البادية فبعضهم قبيلة ابية الاقرب فالاقرب فان لم يكن منهم اهل القبايل نسبا وقولنا
نسبا يخرج ما لو لم يكن منهم محلة حيث لا يضم اليهم اهل المحلة الاخرى لان التنازع لا يقع بين المحلين وان لم
يكن له عشيرة ولا ديوان فمما قلته بيت المال في طاهر الرواية وعليه الفتوى وعن محمد عن الثاني عن الامام
ان جناتة في مال لا في بيت المال اجماعا وكذا اللقيط والحرى اذا سلم فمما قلته بيت المال في طاهر الرواية
وعن اهلنا اني اختلف المتأخرون في البيع واقتى الفقيه والامام طاهر الدين انه لا عاقلة له وافقني
المعمر ان لهم عاقلة والحق ان التنازع بينهم باطون فمما قلته بيت المال في طاهر الرواية وقال القاضى قال
بعض العلماء بل على عاقلة من التنازع المقاتلة مع البعض لاجل البعض لا لسبب الكفاية والصغار من مودود
رر اختلف بين وكلك ابا دحي افاذا قتل واحد منهم فقتلوا اهل حرفة عاقلة وكذا طلبة العلم و
هو اختيار اهلنا وكثير من المشايخ وذكر في الحاشية القولين ثم قال ولكل من روى في ذكرنا الحق
الذي يقبله الدليل **نوع اخر** اصطفا فان وقع على وجهه فلا شئ عليه وان على
وقفا فمما قلته عاقلة كل دية الاخر وان اهدى على الوجه والاخر على القفا فم الواقع على الوجه عذرا
ودم الاخر على عاقلة صاحبه ممد بل يد رجلين خارا وسقطا وما فان سقط كل على الوجه
يجب دية كل على صاحبه ممد رصنه وان على القفا لاشي على واحد منهما وان وقع احد على سنانا
لاحي حية ويحتمل الواقع على الوجه فان قطع امر المذنب فوقعه فمما قلته عاقلة ما من اهل القاطع
ديتهما وقيمة المذنب كذا عن الامام الثاني وعن الفقيه انه لا يجب على القاطع دية ولا اصاص حية
في يد ابيه حية انسان من يده والاب يحبسك حتى مات فالدية على الخاوب بغيره ابوه وان جذبا حية مات
عليها الدية ولا يبرئه ابوه اذ يذبح رجل حية حتى انكسر ان لمصاغة لاجل المارسل وان لم يجرها منهن
القابض عمن ذراع رجل فانتزع المعصوم ذراعه حتى سقط من العاض فمما قلته عاقلة ذراع المعصوم
فالسنة حد ويضمن العاض ارش الذراع كذا اورد به الحديث عنه ثم خلاه اذا اشفت السنان
بثور رجل حية فمما قلته العيوب ايضا وثرق جذبا حية يضمن المنشيت نصف قيمة الثوب
نوع في العفة في الخطين ذكره كان وانني عدا اواة او فرس سببا وى عسمية درهم
على العاقلة ان يعبا انسان خلفه بقتل من ورثته كسائر ماله ولا يبرئ انصار منه ولا كفارة
عليه وفي الجنين في كل منها حال الاجتماع ما حال الانفاد فان القتل عدا حيا والآخر
ميتا يضرب واحد فقتله لاجل اطي اذ مات بعد الاقواء الدية وفي الميتة العفة وعن الثاني لا يجب في
جنين لامة الا نقصان كما في الدية ضرب بطنها او شرب لتطرح ولدها فطرح فمما قلته عاقلة
ولا كفارة عليها في قول الامام وقيل عليها الكفارة في قول الامام ولو باذن زوج لا يثني والمعاينة
لا سقط الولد كالشرب وان عالج او شرب لا لا سقط لاجل وان امرت امرأة ففعلت لاصحابها
المأمورة ولو ضرب بطن امرته بخدا بالسيف فقطع البطن ووقع احد الولدين جباري وحبا بالسيف والاخر
ميتا وبه جراحة السيف ماتت حتى ايضا نقصان الزوجة لانه عذو عاقلة دية ولد الخا اذ ماتت وب

بيان العاقلة

في عاقلة العبي

في بيان اني يقتل البعض لاجل البعض في بعض النسخ

عزة الولد الميت لانه لما ضرب ولم يعلم بالولدين في بطنها كان القرب خطا **سورة اخر** مات في بئر حمزة
في طريق عا او جوعا او عطشا لانما كان على الطاهر عند الامام خلافا في وقال الثاني ان مات عا حن وان جوعا
لا دخل رجل في بئر وخلق عليه الباب حتى مات جوعا لانما كان عند الامام خلافا فان سقاء السم فحات ان
دفع اليه ويشرب حتى يمتلئ فيمن ان كان قال له كفه فانه طيب والاي كفي ويجوز وان اوجره ومات منه فالدية
على عاقلة اذ دخل في بئر نائما او معي عليه او صبيا او معنوحا فنقط عليه البيت ومات بضم في الصبي والمعنوح
لا خير **سورة اخر** في الجنابة على الصبي اعطى له سلاحا حاكما لم ولم يلم يلمه بشئ فقطب الصبي في حبه
على عاقلة المعنوح اذ لم يقل امسكه في الجنابة لانه ان سبغ له دابة من البيرة والنهر وارسله في حاجته
مات وقيل في الطريق لاي عليه بشئ وان غرق في النهر او صدمته الدابة او كنهته حية ضمن الامر وكذا
القاضي بعينه في حاجته بلا اذن وليه فانضم مع اخرائه وارتي على ظهره وسقط من موات قال القوي
بضمه المرسل وكذا الوغضب فقتله او اكلم سبع او سقط من الحائط ومات بضم الغاص وان مات من مرض او
جوعا او عطشا في صبي فاصار عين انسان ان كان للمص مال يودي بالدية عنه وان لم يكن له حال فطرة
الى مير قال ولا يواخذ له الاب قال الفقيه اغلا ليدع على الاب شيئا لانه كان لا يرى على العاقلة
وانما في الدية في ماله اذ اثبت ذلك بالبينة او بالمعينة لا بالافراق لان افراقه لا عتبه فقتله ومات
في يد عا صبي فداء او بجي لاصحان عليه وان مات بصعقة او حش حية بضم عا فقتله دية لانه سبغ
انما في النقل الى مكان الصلوة والحيا والسباع وقال الوجه الى مكان بكثرة في الطي والويلد بان
كان المكان مخصوصا بذكر بضم ايض لا بسبغ في ذلك القول به باطل لان الطي خلق الله مؤثر في بني
آدم وغيره كالغذاء فله على دابة وقال امسكه في سقط من موات ولم يلم له بالدية على عاقلة
اطاحل سواء كان الصبي ممن يركب عليه ام لا ولا لانه سقط عنها حال صبي فقتله على عاقلة الى
سبغ الصبي عليها او لا وكذا الوجه عليه ما مع نفع وسقط ومات سبغ او لا سقط حال البيرة او
قتله او بعد ولو حمله عبده عليها وسقط ومات فدية على العبد يدفع او يفدي لان موجبة العبد
في رقبته بضم او مباحة قال اصعد النخلة وانقض في ثمارها فسقط ومات ضمن وكذا الوامر
عبد غير مكسب الخطي او بجي اخر ضمن ما تولد وان دفع سلاحا اليه فقتل نفسه او غيره لا يضمن الدافع
اجماع الاصل ان نجر الامر لا يصير حيا للفعل ولا ينتقل فعله الى الامر وبالله اياه يصير حيا و
ينتقل الفعل والتسبب الى التلاف وتكونه باكما مباشرة صبح لم بالغا يقتل انسان فقتل لا يضمن
الامر ويضمن المأخوذ وكذا اذا امر بالغ والبالغ اذا امر صبيا بالتلاف حال انسان او احرقة
او قتل دابة فالعنان على الصبي ثم يرجع به على الامر وكذا الوامر البالغ يقتل انسان يؤخذ بالدية
عاقلة الصبي ثم يرجعون على عاقلة الامر علم الصبي بفساد الامر او لا والمأذون اذا امر صبيا بالتلاف
مال انسان وارسله في حاجته فمات الصبي بضم الامر صبحا عا حيا بضم في الصبي الصبي
وفي النوادر ان قال لا تقع فوقع لا ولو قال وقع فوقع بضم الجاني لوصيا او محبونا لا جانا
ان يكون في بني آدم في النفس وفي العرن او في البهائم او في مال عبد او خطا في الاضرار والعبيد
في الذكور والانات في بني آدم عند اخطا سوا ان في النفس لحرية الدية على العاقلة لخطا

في صبي فقتل
عين انسان

في العبد يجب القيمة بالدية ما بلغت الما اذا زادت على الدية عشر الاف او خمس الما فينقص عشرة منها
في طاهر الدية ولو في بني آدم فمات دون النفس في الحر اذ لم يسلف عشر الدية في حاله وان بلغ نصف
عشر الدية في العاقلة لخطا ويؤخذ في سنة واحدة وان جاوز الثلث في عامين وان جاوز
الثلثين في ثلثة اعوام وفي العبد والامة فمات دون النفس في ماله ولا في المال فالواجب عليه القيمة بالدية
ما بلغت وفي محض عصام الواجب العمل في ماله فسا او ماد ومحا او خطا فيه ما يؤخذ على العاقلة
موجلا وشبه العبد ان بلغ الدية مائة النفس على العاقلة وفيما دون النفس على الجاني وان بلغ الدية وذكر
شيخ الاسلام ان بدل النفس في الخطا المحض في شبه العبد على العاقلة وفي العمد عليه وما دون النفس
واخطا ان بلغ نصف عشر الدية على العاقلة والاع الجاني **سورة** جامع صفة لاي مع غيرها فمات
ان اجنبه على عاقلة الدية وان منكمه فالدية على العاقلة والمهر على الزوج ازال بكاره بغيره او خذف
عليه المهر صغيرا وقتل اهدبها على الاخرى وزال بكاره اهدبها على غيرها على الواقعة واصل في
الصغير زني صبي بعينه صفة لاي واحد وعليه المهر لانه يؤخذ بافعاله وفي النوادر ان ربع عشر عا
تزوج امرأه شاب بلا اذن ابيه ووطئها لاه عليه وان بكروا حتى نابت فافترقا ووطئها لاه المهر
عليه والمجنون كالصبي المجنون والتبطل المقتل صال على انسان لم يقتله فقتله المصون عليه بضم في البعير
ووتة المجنون معه كمن فيه مال فقتله انسان فوقع ميتا وضاع ماله وشابه بضم الدية وفيه ما ضاع
سورة اخر الجنابة على العبد فمات دون النفس لوصية بكم ان وجبت فيه كمال القيمة او على صفة
مسئله في العبد يجب كمال القيمة كعتق عتقين وقطع يدين وقطع يد رجل من جانب واحد
وان قطع يد رجل من خلاف فدية غير مسئلة وكل جنابة على الزوج ارشاقا كالموتة بوج
نصف عشر الدية وكذلك في العبد بوج نصف عشر قيمة العبد الا اذا بلغت خمسة اضع فوج
ذلك وينقص نصف درهم وان بر واحد او غنيا واحد فانقص القيمة الا اذا بلغت خمسة اضع فوج
فيما الاخر درهم وان لم يجر ارشاقا رجب نقصان قيمته وفي قطع اذن واحد ونصف حنك
واحد روايتان واحترار الطحاوي ضمن نقصان القيمة وقطعها غير تلك روايتان وفي رواية
قطعهما ونقصهما مسئلة يجب نصف القيمة ثم في الجنابة المسئلة المولى بالجار ان شاء سلم
العبد واخذ كل القيمة وان شاء اسكه نصف ولا يرجع على الجاني بضم وقال ان شاء سلم
واخذ القيمة كلها وان شاء جرم اخذ النقصان وفي المتن في قطع يده ضمن ما نقصه الا اذا بلغ
خمس آلاف درهم فنقص خمس دراهم وكذا اكل جنابة دون النفس وقال الامام في حاجبه واذا
الواحدة وحيته ما نقص في الاصبغ لانه زاد على الف درهم وفي سنة ما نقص الا اذا بلغ خمسة اية
فنقص نصف درهم امر عبد غير بان ياتي او يقتل نفسه فاقب او قتل نفسه ضمن الامر صغيرا كان العبد
او كبيرا او ماذونا او محجورا يقتل بصل خطا في طوله بالذبح او الغداء وفي كل موضع لا يجب
العصا من ثم يرجع مولاه على الامر بالقي من قيمته ومن الدية في ماله حاله او حيا كالصبي المقتول
اذا حنك مولاه من الدفع والغداء ثم يرجع على العاص لانه ما غص واستعمل وكذا لو كان
الامر صبيا قرا امر عبد غيره بان يصب طعام مولاه او متاعه ففعل لا يضمن الامر اصله ما ذكره في شرح الطحاوي

في صبي فقتل

موت كذا

بغيره

امر عاقل بالغ صغيرا وكبيرا عدا ما ذونا ولو امر حبسا فربما ذلك للضعف شيئا ولو كان الامر محورا
 لا يضمن شيئا من ضمان الغصب والجنابة وان الامر عدا ما ذونا وصغيرا او كبيرا والمأجور ما ذونا
 او محورا صغيرا او كبيرا يوم مولى للمأجور دفع او فداء ثم يرجع باقل من قيمة المأجور ارش الجنابة
 على الامر استعمال العبد المحلاق في الحمام لا يوجب ضمان ولو لم يأت في فيه عيب فامر واحد منهم بالخلق تعين
 فلم يستعمل غيره ضمن قال المصالحام قطع سني وقطع يمين ولا يصح امر بلبا اذن المولى نصلا في العاقلة
 ان من اهل الديوان فحاشا له ان يقابل في ديوان المقاتلة وان كانا فديوان الكتاب ان كانوا
 بينا صرون وان لم يكن له عيشة ولا ديوان فبسر المال في ظاهر الرواية وعن الامام انه في ماله واختاره
 عصام والفتوى على الاول ان ميتا يجب ماله لا في بنت المال اجماعا وذكر شيخ الاسلام ان اهل مصر
 يعقلون عن اهل القرى يريدون ان اهل مصر من اهل الديوان ولهم ديوان لكن من المقاتلة يعقلون
 اهل مصر اهل القرى وان لم يكن القائل من اهل الديوان لان العقل اعوان مع من هو اهل مصر
 القائل في اهلها من لا ديوان له اهل مصر فاعاقلة ان له ديوان اهل ديوانه وان من اهل اوطافه فذلك
 وان لم يكن شي من ذلك فاهل مصر لكن من المقاتلة لا اهل ديوان مصر مطلقا كالكتاب وغيره
 فان لم يكن يعتبر العتق وحدها فبقوله **الفصل الثالث** في الاطراف نوع في
 مسائل الحية حلقها او راسه او تنفر او حلقها فان لم ينسحب اليد ولا فاصص في الشعر فان مات
 قبل الحول لا يثبت على الجاني عند الامام الثاني وفي تنفر ذنب الفرس وشعر كفه يقوم بدونها
 ومعهما في غير النضان والوجوه في الحية اذا كانت مفصلة او خفيفة واحدة اما في الكونج فحكومة
 عدل وفي الشارب اذا لم ينسحب حذو عدل قال الفقيه ابو جعفر ان كانت الحية نقر عينا وسنن لا يجر
 شيء وان حلق نصفها فنصف اليد اذا علم ان الباقي النصف وان لم يعلم فحكومة عدل وذكر الفقيه
 تنفر بعض طيبة بنظر الى الذاهب الى الباقي في كسبه من اليد واذا نبت بعض اليد فحكومة عدل
 صالح عن حلقها ثم نبت يرجع بما دفع ولو نبت ابليس وهو شاك في ان شئ عند حلقه فحكومة عدل
 وبه ائقي الفقيه ابو الليث في العبد اذا نبت نصفه فحكومة عدل وان لم ينسحب غير المالك ان سنا
 تركه وان سنا دفع العبد واخذ قيمته حلق شعر امرأته او امرأة غيره او حلق شعر الجارية ونقصت
 قيمتها لشيء لانه ينسحب ويطول كذب الحمار ولكن يجوز بما يليق به اذا قطع الحذوة قلعا او وجا
 بالسفرة فذنية في الصبي لعدم امكان المساءة وان ذهب شعرها والعين قائم بقيص بان يجر
 المرأة بالنار ويديه من المستوفى مع ربط الاخرى فاذا سال باهرة ثم القصاص فان نزع
 الضارب بقا الضو او انكره المضروب يحكم الى الطبيب وقيل بخبر حجة
 بلعاب يديه وقيل بتفعل ويجب بين يديه شيئا وقيل بتفعل العين
 بعين الشمس مفتوحة فان سال دفعها لغزو باق فان لم يسأل لالات الصبيحة
 يبيع عند المعاملة بها وان لم يعلم ايضا فهو كالمراعى والموال للضارب المنكر على القاتل
 لانه حلف على فعله ولا يقتصر العين البعينة بالسر والفرس بخلاف ما اذا كانت عين
 الجاني انقص او اكبر من عين المضروب فانه يقتصر وان بعين الجاني عليه

فصل في العاقلة

في قطع شعر
 ذنب الفرس
 وشعر كفه

على النيات

حول لا يقتصر بصره ولا يقتصر من الذي اذهب ضوؤه وان الحول لا يقتصر البصر فحكومة وان الحول المنقصر للبصر
 بعين الجاني حريجي ان رضي بالنقص اقتصر واخذ نصف الدية من ماله اذهب بصره وبصر الجاني ذاهبة
 لا يمينه يقتصر ويترك في وان مينا بصره عند الازهار ثم ان يقتصر منه ولا عترة لوقت الجنابة
 ابيضت بضموعين بضمير لا يقتصر فيه وفيه حكومة عدل ضرب بالصبغة عين اخر عدا فذهب ضوؤها فحكومة
 العتصا من وان مات عن ذلك فذنية على عاقلة قصده ضرب يده فاصاب عينه وتلف فذنية لانه شتم عدا قال
 محمد بن ابي القاسم ان من اصاب عينا غير مائة فمروا به بان قصده ضرب رجل بالسيف فاحطه وان
 راسه مروع وان قصده ضرب زيد فاصاب خاله في ظاه ومثله في المنقح رحلان في كيدان فاحطه فحكومة
 فوكنه اصبحت فذهب عينه وانكسبه فمروا به بان قصده ضرب رجل امرأة او على العتلة فتلف عضو لا يجر
 العتصا من لانه لا يجر من المرأة والرجل في الاطراف وفي عين المأجور نصف الدية وقيل كلها لان العين
 الواحدة كالعينين وفي العين القائمة الذاهبة ضوؤها حكومة ضرب عين رجل فاحشفت حذوة وقرت
 وسال فيج وذهب البصر خطأ فذنية وان عدا فذلك لعدم امكان المماثلة وعن الامام العتصا من
 لوعدا وان فوت الاول هو الماصع رمي الى عين ان فنقتل من القفاي نصف الدية وحكومة
 اصاب العترة عينه وجرحها فذاه طيب طر العين ان ذهب البصر لانه فذنية لانه فذنية
 الاذن بعينه في الاطراف فحاشا العين ثلث كل اليد فيهما ونصف في احدهما كالكل وكل القيمة فيها
 والنصف في احدهما كالعينين فبديل الذات الثاني ان يكون فيهما نصف بدل الذات وفي احدهما
 نصف بدل الذات كالبهايم لان الاشتغال فيه باربعة عين كالبهايم التي يستعمل ركبوا وعمل مثل
 الفرس والبغل والبقر والثور والحمل والجمار الثالث نقصان القيمة كالكلب والسنور والاشاة في سن
 السنة بالثنية والثاني بالنات الفرس والبصر ولا يؤخذ الا بالاسفل والاسفل بالاخر
 اجماعا ولو كسرت او نزع من اصلها فالقصاص ولو كسرت بعضها واسودت الباقية او اجمت
 او اخصت او دخلت باعيب لا وقصاص من اليد في ماله وان ضربت وكسرت سقطت خطا فذنية
 خمسية على عاقلة وان عدا اقتصر في التي يديس بعضها واسودت الباقية او بقيت حكومة لاقتصا
 وفي الجماع الصنف خمسية دية السن كسرها فاقسط الباقى لاقتصا من عين ابن سماعة العتصا من
 ولا وقصاص من السن الزاوية وحكومة عدل ضربه حتى سقطت اسنانه كلها انسان وثلثون
 حبة دية وثلثة اخماس سنة عشرة الف درهم في ثلث سنن في السنة الاولى خمسة الف درهم وثلث
 وثلثين ومائتان وفي الثانية مائتين من ثلث الدية والباقي من ثلثة اخماس وفي الاخيرة الباقى
 من الدية الكاملة لطم رجلا في ثلثة سنن اسنانه يقتصر من الضارب ذلك القدر لكون المماثلة
 مقدورة والعقاص في السن لكونه على اعتبار قدر السن كالكسور صغيرة او كبيرة بل
 على قدر ما كسرت من السن ان يضعا او ثلثا او ربعا فذلك ان الكسور مستويا يستطيع الاقتصاص
 يقتصر بالمبدد وان كسرت املها فمستور لاقتصاص فيه وعليه الارش في كل سن حش من ابل او بقر
 ولا يرد على تمام الدية في عضو من اعضاء الانسان الا في الانسان فانه يجب الزيادة على الدية فنهين
 والائتباب الماخذ من الموقر سواء ولو نبت معينة فحكومة وان نبت سودا جعل كان

في كل سن حش
 سن او بقر

مطلق
 كل الانسان في الدية
 سواء

لم ينبت وان اصفر بالضرب لم يوج الامام في الحثيث واو في الحكوة في العبد ولو است المقطوع سنة
سنة مكانها في الفتح والاذن المقطوع مكانها في الضفت بحال رثن كامل لا ينبت كما كانت وذكر
مكر فلو نبت بلانقاوت سقط الواجب وعن الثاني انه لا يوجب في نبت البالية انما ذلك في سن الصبي لكن ينتظر
الى ان ينبت موضع السن وان نبت بالضرب ينتظر حولا وفي الصغير لا يوجب في البالية واستار في الزبادات
الى ان يوجل وذكر السرح بن في حولا في الكبير الذي لا يوجب في البالية في الكسر والقطع وبالاول يعني لانه لا يوجل
صبر حتى ينبت من ينظر الى بلوغه فان بلغ ولم ينبت فحسمه عاقلة حسمه وان لم يبلغ في ما عند
من لا يرى لهم عاقلة لا يقع من القالع ولكن يرد الى ان يصل الى اليه وسقط ما سواه ولو نزع جاز
والا يرد احب ان يرد الى القاع واليه وفي الكسر ينتظر الى المكسورة ثم الذاهب منه هذا في الكسر
وان اضربت السن بالضرب ان قرأ لا ينبت فيه وان عدا حكومت فان انتظر حولا لم يخذل اجرت واسودت
فكامل الدية وان اصفرت اختلفوا او الحث بالوجوب لا سوداوان لم يتغير لكن تحركت فلهما آخر
على كل من حكومت عدل فان اخضر او اسودت او اجرت يجب الدية اذا كانت منفعة المضع وان
لم يفت كان من الانسان التي يرى في الدية لغوات الحبال وان لم يفت المضع والحبال في الدية في رواية
ولا يوجب في اخرى والعقبي عدم الوجوب ان كان بين المكسور اخضر او اسودت حكومت عدل قال القاضي
الامام وفي كسر السن انما يرد بالمداد اذ كسرت عن بعض عرض مال من طول وفيه الحكوة وان
كسر بعض سنة فاسود الباقي غير الارش في العظام لان هذا شيء واحد ارضية بالسيف فاخذ السيف
السنان وحده صامد السيف فانقطع بعض اصابع المنيك ان من المفصل والعظام وان في غير المفصل
عليه دية الاصابع قطع سنين غنم فان ينبت لا اول لا شيء عليه وان لم ينبت او ينبت في حكومت ولكن
في المعيب الواجب قل من غير النابت وفي قطع يد او شيء منها ان عدا من مفصل والعظام وكذا ان
من موضع يمكن الاقصاص وفي اليد والعين لا يؤخذ العيني الا باليمين ولا اليسر الا باليسرى
وكذلك في الاصابع لا يؤخذ شيء من الاصابع الا بمثلها السبابة اليمينية بمثلها وكل اصبع كذلك قطع
من نصف الذراع في الكف والاصابع نصف الدية وفي الذراع حكومت عند الامام وان من العضد
او الرجل من الغز نصف الدية وما فوق القدم والكعبين ودية يد واحدة سنين ثلث حافي
الاول وثلاثة في الثانية قال بكر الواجب قل من عصابة في لاه وان من عصابة الى ثلثها في
سنة وان اكثر من الثلث في الثلث في سنة والذانية في الثانية كسر يد رجل او رجل كذا في
اطالي بنهي وينظر المال بثلث اليد بالضرب بحيث لا ينقبض ولا ينسبط ودية ولا يقطع طرف
عبد بطرفه ولا طرفه بطرفه ولا يصح بالشلل ولا الرجل بالشلل عتق في الانسان
في كل دية كاملة الا في اللسان والذكر الحثيث والعقل والارث اذ اختلفت ولم ينبت و
الجمجمة اذ لم ينبت والصلب اذ كسر وانقطع الماء او سلب بول في الدبر اذ اطعن ولم ينبت
ولم ينبت الطعام ولو ضرب فرج امرأة في حث لا يوجب دية كاملة وعشرة من اخرى في اشين
منها الدية الاذان والعينان والسفنتان والاحجاب والبيان والرجلان والاشنان والاشنان
واللحيان وفي الشين بالشلل المثلثة الدية وفي احدى نصفها وفي اطمين الدية وفي احيما

في غير السن
ينتظره لا

مطلوب
اليمين باليمين واليسرى
باليسرى

ثلثة اليد بالعزب

نصفها

نصفها وفي يدي الرجل حكومت وفي ان يعضف تلك اي نصف وجب بالحكمة في كلها وفي حثيث حكومت
وان قطع الذراع من اصله ان خطا فدية وان عدا اختلفت اي ساو في المنتع لا قصاص فيه قالوا وصيو
قولهم وعن الثاني ان اي ساو اجمعوا على ان في الحثيفة العظام اذ اقطع بعضها فلا قصاص وفي ذكر العينين
وذكر مولود ولم يترك لسان الاخر من العين القائمة الذاعنة منوها واليد والرجل الشللا حكومت وفي احد
حضيه جل فذهبت رجليه فدية ضرب امرأة وضارت في اذنه يترص غاما فان برأه فلا شيء والا فدية
وفي الضلع اذ كسرت ضلوة رقب عليه لكنه يدران جاع في حكومت وان لم يدر على الحيا او اخذ ودية
وان عاد الى حاله ولم ينقبض لكن بقي اثر الضرب في حكومت وان لم يكن فيه اثر الضرب فلا شيء وفي صلبة المرأة
اذ كسر وانقطع الماء الدية وفي الذنفة اذ كسرت حكومت وكذا كسر كل عظم فيه الحكوة بقدر ما يرى الحاكم بعد
نظروى عدل فمن جاع الكسر قطع ذكره من الاسفل فسقط فيه ثلث ديات للذكر والانثى والديه وقطع
ذكره ثم حضيه فدينان وان عكس في الطميين دية وفي ذكر حكومت لان بقيامها بعد منفعة النسل فدية
خلاف الذكر بعد قطعها وان قطع احد يها فانقطع ماؤه ففيه الدية ولا يعلم ذلك الا بان يهرطاني به وقطع
لسان مبتلى ستمل في حكومت وان نكل فلو خطا دية ولا قصاص في عده وعن الثاني الواجب قطع الكل
وفي عين المولود ان يضر الدية في الخطا العظام في العود وان لم يضر في حكومت وعن محمد قطع مفضلا
من السبابة وسقط الوسط ايضا وقطع وسطاه والسبابة من تلك المفضل وان خفي الباقي من السبابة
وسقط الاصبع الوسط يفتن من الوسط لامن السبابة وعن الامام وبه الثاني وقطع اصبعان مفضل
او غير مفضل منقطع الكف مع ان الكف من مفصله فتقتن فيهما وان من غير المفصل لافيهما وعن الامام
في هذه ايضا ان القطع والسقوط ايضا من المفصل والعظام وان القطع من غير المفصل والسقوط
منه او على العكس لا وفي منزع الطي او كسر بعض سنة فاسود الباقي لا قصاص وان لم يسود الباقي
وفي المنحصر ان يعضف في المنتع كسر بعض السن يستأني عاما ان لم يسود الباقي يدعي طبيب كما ذكرناه
وان اسود الباقي وقال استوفى المسور وان ترك المسود ليس ذلك ان كسر البعض وسقط الباقي
لا قصاص في المسور وفي المنتع فيه العظام منقولة ما لو قطع اصبعها سقطت ايدي العظام
المنتوع سنة قصاص لو نبت سن النازع كالاول يؤدى عصابة للمنتوع والتبث نصفها في نصف
الارش وان نبت ثالثة ثم نزع آخر ينتظر عاما وان نبت فيها والا يقتضن الثاني ولا شيء على الاول عمن
اصبعه وقطعها يقتضن بعد البيرة فان مات منه فدية على عاقلة وفي الجاع الا صغير جذر المضمون
ذراع وسقط اسنان العاض لاي دية الانسان عند الامام خلافا لابي لبيد كذا عن محمد في العيون
اذ اسقط بين العاض وطم ذراع المضمون من العاض طم الذراع ولا شيء في اسنان الانسان خلافا
ما اذا جرح في عين يد المنتبث فتخرق حية يعضف المنتبث نصفه لان التخرق يفعلها
المشروع عن اي ساو ان الجنابة على العبد كالجناية على المالك وجب اي في مال الجاني كصان العيب
والالاف ولا يصح ذلك على اطلاق فانه ذكر في الجاع الصغير والمبوط انه اذا شبع عودوضته
يجب نصف عشر قيمته كما في كسر نصف عمر الدية وفي النوار انه يصح في العبد في الموصى نصف
القيمة كالبهايم فيمحق اطلاق القاعدة على رواية النوار لا على ظاهر الرواية فيقيد القاعدة بما

نطح ذكر اسنان بالغ

الثبث
نصفه

مطلوب
الجنابة على العبد كالجناية على المالك

اذ لم يكن للمخانة ارض مقدرة في حصة الموضع لكون ارضها مقدرة فقامت بمقدرة يديها عشرة
 آلاف فقي الامام فبقيت الالف التي كانت باقية الروايات على الالف فانه قضى فيها تحت الالف الالف
 عشر لان دية المرأة تلك فنقص عشرة سقوها وخرج كما خرج في العبد وفي العبد خمسة نصف الدية
 فنقصنا حصة اعتبار البعض الكل بعد مقطوع يده فمقطع انسان اخر يده من ذلك اطراف عليه
 نقصان فبقي مقطوع يده لانه الالف فلا يرسن مقدرة ان من جانب اخر عليه نصف القيمة بعد
 مقطوع يده لانه ليس بالالف فجاز ان يرسن مقدرة وعن محمد بن قيس قطع يده عبد غير عليه نقصان
 ولا يبلغ به نصف دية يد حر وعن الامام والثاني يرسن قطع يده عبد رجل واخر سائر فمات منها على
 القاطع الاول نصف قيمته وعلى الثاني ما نقص من الالف من النقص في نفس العبد عليه نصفان وقال
 محمد بن يقطين قطع اليد والنفس عليهما النصف او على هذا الباب قطع يد المبيع نصف النصف النصف وان
 مقطوع يده فمقطع البايع الثانية بعين النقصان وتسقط من المشتري قدره من الثمن ان ثلثا ثلث الثمن
 وطريق معرفة هذا السمع ان يترك الجاني عليه حتى يغفل ثم ينادي ان جاني القتل علم انه لم يذهب
 والافق ذهبت وذكركم بغيره الجرح ان فلانا لم يجره ومات الجرح ان كان جرحه معروفا عند اطاقم
 والناس لا يصح الشهادة وان لم يكن معروفا فالحتم ان يجره النوارث في هذه الصورة ان فلانا
 كان جرحه ومات منه لا يقبل لان القصاص من الميت وللميت ارضه فبقيت يده ارضه ويقضي ديونه والمورث
 اكثر منه ورواه في نظيره ما اذا قال المذوق لم يقد في فلان لم يكن قد فظان معروفا سمع اقراره
 والالا وعقوب الاولياء وقبل موت الجرح يبيع كاي يبيع عفو الجرح لوجود السبب والاباء يبيع وجود
 السبب واجاب عطا بن حمزة فبين من ضغط حصة انسان فمضى عليه وهو يبيع بغير علم ثم مات ان ثبت
 باقراره او بينة ان مات من تلك الضغطة عليه الدية الكاملة ستمائة على رجل به جرحه ولم يزل صاحب
 فراش حتى مات فكلم به وان لم يشر به وان مات من جرحه لانه لا يعلم به وكذا لا يشرط في طابط المايل ان
 يقولوا مات من ضغطه ولان اصابة الاحكام الى السبب القام لا يشرط في طابط المايل ان
 يقاتل في ميتة في حصة على رقبته حية مملوثة حلق السبب ولم يثبت عن الامام انه يغير الموت ان
 سئل ودفع واخذ قيمته وان سئل ترك قال محمد ولا يحفظ عنه في حية شيئا وفي العيون عن الامام
 في قطع اذنه او انفه او حلق حية اذ لم يثبت على لزوم نقصان اليه العبد وحل العذرة في شجره و
 حية الحكومة قال القاض الفخري في قطع اذنه وانفاه وحلق حية اذ لم يثبت على لزوم نقصان قيمته كما
 قال وروى الحسن بن محمد ان المعسر في الماتية والحاصل ان الجانية على العبد وان سئل ملكه بان كان يورث
 الحر كمال الدية فبقي كمال الدية وان غير ملكه بان وجب فيه نصف الدية وفيه نصف قيمته الاول كقطع اثنين
 ومثاله وقطع يد رجل من جانب واحد الثاني كقطع يد رجل وقطع يد رجل من خلاف وقطع الاذنين
 وحلق اطرافين اذ لم يثبت في رواية من قبل الاول وفي اخرى من قبل الثاني واستعمال العبد مشترك بل اذن
 شريكه على التبرك المستعمل الضمان فيه روايتان وفي الدية يضمن بلا خلاف لبراءة الموضع او
 الجرحه ولم يبق الاثر لانه عليه من هذا قياس قول الامام ايضا في الاحتمال للحكومة وهذا قول
 الثاني قال الفقيه الغنوي على قول محمد انه لا يضمن الا لثمن الادوية قال القاض ان لا يترك قولهما وان يترك

طريق معرفة
 صاحب السمع

مع معمو الا بامل مو الخ

في رقبته

ذلك الامر

ذلك لانه من منقعة مضافا من المنقعة الفذ للطف من اذن الى اذن فحكومة وان في حصة خربت من الدماغ و
 فيه ففي النقص من الدماغ الحكومة لانه ليس له ارض مقدرة من الدماغ الى ان نفذت ثم وفيرها تلك الدية وفي
 موضع الاذن الحكومة ولا قصاص فيه دية وباضعة ومثلها لانه لا يخلو عن الزيادة **سورة** في الشجاج
 الكلام فيه في موضعها واسلمها واحكامها وانما يخص للرأس والوجه واذا كانت في الوجه ان في موضع العظم
 كالجبهة وجبين الذقن يتصور فيها الموصف وما قبلها وما بعدها والامة لا يكون الا في الرأس وفي الوجه من
 الموضع الذي يختص به الدماغ ولا يكون الجانية في الحلق والرقبة وانما يكون فيما يصل الى الحرف من الصدر
 والغلو البطن وكل وصل الى موضع وصل الشعر اليه كان مقطوعا فهو جانية لانه حكم الحرف وما فوقه لاجل
 فيه وكل موضع يكون فيه موضحة ففيه منقعة وحاشية وشي آ وباضعة ومثلها وامة وانما ذلك في الرأس
 والصدرين والجبهة والوجنتين وموضع الذقن والاسمائها والامام سائر ما ولها الخارصة وهي التي تفرص
 اطرافها في شقوقها والدافعة وهي التي لا تسيل وتذني والباضعة من البضع العظم التي خرجت من الجبل و
 اخذت في اللحم والمثلثة التي تنشق اللحم فيكون الباع من الباضعة والشي آ في الوصلة الى حلقه رقيقة وفي
 العظم واما الجبل شي آ والموضحة هي التي توضع العظم والحاشية هي التي تهتم العظم اي تلك والمنقعة
 بقية الكفاف وكثيرا التي يخرج منها العظم والامة الوصلة الى ام الدماغ وهي حلقه تحت العظم فوق الدرع
 ثم الداية وهي التي تنشق هذه الحلقه ولم يذكر محمد ثلثا من الخارصة والداية والدافعة واما احكامها
 ففيه الموضحة قدود وما عداها لا قدود فيها واما قبلها قال محمد في الاصل فيه قدود الا في الموضحة فيقترن
 اطرافه بمسار ثم يعمل حديد يقره فيقترن في اللحم الى اخره في حلقه وعن الامام انه لا قدود الا في الموضحة
 لا فيما قبلها ولا فيما بعدها ولعل رواية محمد واذ لم يجز القصاص وسقط لابل العفو فيها قبل الموت ولو
 عدل في الموت لو حلقه نصف غيرها وفي الراس ثمة غشقة وفي المنقعة عشرة ونصف غيرها وفي الامة
 ثلث الدية وليس الجراح ارض مقدرة الا في الجانية ثلث الدية فان نفذت الى الجانب ثلث الدية لانها
 ثلث الدية وليس الجراح ارض مقدرة الا في الجانية ثلث الدية فان نفذت الى الجانب ثلث الدية لانها
 جابفتان شي آ اصلع موضحة عند فدية الحكومة لا قصاص لان موضحة الاصلع اسير وان شاج اصلا
 اصلا ي القصاص لساواة وان لم يكن الشجاج اصلع موضحة لكن رضي بالقصاص منه لم يكن له ذلك
 في الحكومة وموضحة الاصلع النقص من موضحة غيره وكان ارضه انقص ايضا وفي الراس ثمة تسويين
 لانها كالعظم وعظم الاصلع وغيره سواء فان دعت الموضحة لانه مستفزة الحلقه وحلق الاصلع
 ارق من حلقه غيره في الحكومة فبها شي آ بالعص موضحة لاي العضاص وان مات منها لاي العضاص وان شي
 باطريده حاشية لاي العضاص وان مات منها لاي العضاص وان شي باطريده موضحة لاي العضاص فان مات
 منها يقبل به شي آ باطريده لا قصاص فيه وان جرحه ومات منه في العضاص في القاه في البار او في ثور حماره فانه
 ومضى ايام ومات يقبل وان يذبح ويحي ثم مات منه في الدية قطع الاذن كله يقضي وان قطع
 بعضها اقتض منه بقدره ان استطاع وعرف العذر فالمثلثة في الاطراف في مقدر المعطو شرط فانه
 روى عن الامام فممن قطع نصف الاذن وكان مقدرا على النقص منه ذلك العذر في الاجناس اذا كان
 اذن القاطع اصغر من اذن المعطو فله المقطوع ان يقبض او ياخذ نصف الدية قال الامام اذا كانت الامة
 ثنتين او ثلثا فالدية ثلاث فممن وان كانت اربع فالدية ثلثة وفي الظهيرة اسوت الشين

مطلق
 القاه في النار او في الثور

مطلب في سائر الأقسام ولا يفتقر إلى دليل

ثم نرى آثار فعله الأرش وعلى الثاني الحكمة وفي معنى السن لا بد أن يذكر منها بعضاً أو سوداء أو لآل
تمام الدية إذا كانت بغيرها ولا يمنع بقاء الدين في خلال المدة وم تمام الدية **نوع** في القسامة
رجلان في سب واحد واحد أو اثنين في سب واحد أو اثنين في سب واحد أو اثنين في سب واحد أو اثنين في سب واحد
أهل عاراً أو قتلوا فترتين جهلاً للعصية أصحها كلابادي والأخر ذرواني وحديثهما قتل
يعرف قاتله في القسامة والدية على أصل تلك المحلة وجب قتلها أما في غير الملك كالمفارقة أو ملكها خاص
كأهل أرواح عام كالحلقة فيع الأول أن لم يكن في قربة من الأصابع حيث يسمع الصوت منه فتررو
أن يقر بصره فالحقنة والدية عليه وإن دار رجل فالقسامة والدية على عاقلة وإن في المحلة أخت
حسين من الصلح أو من العاق إن شاء خلفهم كما عرف وإن في منير عظيم لا ملك لا يجرى به الماء
أنه يوطأ على شطحه هذا الذي ليس بقربة عارة أو أحد لا يسمع منه الصوت في قصده فتررو وإن كان بقربة
ملك أحد فعلى عاقلة دية وقسامة وإن كان الشط ملكاً فامسكاً فكالدار وإن كان عاماً فكالخلة وإن منيراً
صغيراً جرى فيه السفلي فقوم معروفين يجري به الماء أو موطأ فعلى عاقلة أرباب البئر وإن وجد ميت
في حلة فلا قسامة ولا دية وإنما عاقلة في القتل وإن وجد بين فرتين أرضها وطريقها ملك فقوم فهو
على الدارين وهذا قول آخر وإن وجد في أرض قربة لكنه أقر إلى موت أخرى أن في الأرض ملك فعلى
الملك والأقربا أقربهما وسبيل محاذ أو جديس فترتين إجماعاً إلى القربى إلى الجيطان واللاصين قال إن
الاراضي ليس بملكهم وإنما ينسب إليهم كالتبصير في فعله أقربهما بنو أو أيتام إجماعاً إلى حال المكان
الذي يوجد فيه إن علو كاعلى الملك القسامة والدية على عاقلة وإن تباعا لآله في أيدي المسلمين
فالدية في سبب المال في كره القتل حلال ولكن في ذكر شيخ الإسلام وجد في حلة فالقسامة عليهم
والدية على عاقلة لأن أصل المحلة قتلوه حكماً فلو كان قتلوه حقيقة لكان عليهم وعلى عاقلة وموجب
في دار صبي فالقسامة والدية على عاقلة لا عليه إجماعاً وإن في دارها فالقسامة عليها والدية على عاقلة
وإن أقرض أهلها علفاً فحينئذ ينقسم الدية على أقرب القابل من قومها **نوع** في الصلح
قبل صلح عدوه ولما كان صلح مع آخر عن الدم على تخمين الفألة ثم وعدهم أن يوفوا له المصالح
على الأقل نصف الدية وعن الإمام أن الصلح في العهد يصنع على أكثر من الدية لئلا يفسد الواجب بأصل
في الخطأ لكن المشهور المنصور ذلك في الخطأ وفي العهد كما ذكرنا وفي الخطأ لا يجوز في أكثر
من جنس المقتدر قبل الحكم ويجوز بغيره وكذا النوع آخر بعد الحكم صالح في الخطأ على ما به بغيره أو
العدو بينا أو عشرة أو أكثر من صحته وقاية بغيره في ذلك النوع قبل القضاء فلا يسمع للمحكم الخيار في
إيجاب سائر الأنواع وإن صالح على بعض هذه الأنواع بأقل يجوز وإن صالح بأكثر لا يجوز الزيادة وإن
صالح على شيء قائم ببعض منه الدية أن لم يدفعه لا يصح لأنه دين بدين هذا الم بعض الدية أما
بعد انقضائها بان قضى ما به بغيره فصالح على ما تبي بعد مثلاً جاز وإن على أكثر من مائة بقرة قال
الإمام يجوز أن يدفع إليه لأن القضاء بعين الواجب إذا لم يدفع يكون أقرض دين بدين والبقرة ليست
أنواع الدية فحيز الزيادة على الأكثر وعند محلها داخل في أنواعها فمما يأتى بقرة ومن الغنم ما يأتى بقرة
ومن الحلة ما يأتى حلة كل حلة ثوب ثوباً فحيز الزيادة على العدد المذكور فلا يصح الصلح جماعة ركوا الكلب

في القسامة انما
في القتل لا في البسطة
رجلان
وجود المكان في سبب واحد
أو في دار أحد

ان وجد ميت
في حلة لا قسامة

ان وجد القتل بين
الفرتين

وانه في دارها
أي في دار
العدو

في الصلح عن الدية

مطلب
جماعة ركوا الكلب
فأصابوا ميتاً

بالهام

بالهام فاصال سهم صغيراً وماتت في شدة الشان أن هذا السهم لفلان ولم يقولوا رماه فلان
فصالح الأرباب فلان ثم إن فلاناً امتنع من إيفاء العبد ورأى الصلح أن كان يعلم المصالح وهو الجارح
الموت منه فالصلح ما بين وأن لم يعلم غير معرفة السهم فبأصل وإن علم أن الجارح فلان لكن أبوها أيضاً
أطرباً ولم يعلم مورثاً من اللطمة أو من السهم أن الصلح بأذن سائر الورثة يصح والبدل لهم للدار وإن تغير
أذنهم فالصلح باطل ولما لا ياتى استيفاء العضاض النفس فلو دونهما فالصلح غيرهما والوصي ينسب فيه
فيما دونها ويصالح الآتي النفس استيفاء وصلى والقاضي بما ذكر المتأخرين كالأب لا بد من مسئلة
الأصل وهي أنه إذا قتل دلاولى له للسلطان المستيفاء والصلح وكذا القاض لا العفو **الفصل**
الدابع في الجناية على غير بني آدم وأنه سبعة أجناس الأول شخص الدابة فاسقط ركهها ومات إن
الخصم من الركب لأصناف الأضمن كل الدية وإن ضرب بجلدها أو بها الناضل فمات فدية عدل لآله
أطالب الحق على نفسه وإن أصاب رجلاً أو بالذنب الرجل أو كيف كان إن ملاذن الركب الضمان على
الناضل وإن باذن فعلهها الآبائ في الجاني بالرجل الذنب فدية خياراً لأنه بمنزلة الركب والسابق والنفس جسامتها
الآذا كان الركب واقفاً في غير ملكه فامر رجلاً ففنى ففنى ضلوف الضمان عليه ما وإن باذن فمات فدية
على الناضل ولا كفارة عليه وفي المشتق وقوله في الطريق فامر غيره بالنفس فماتت عن موصفها
ثم نقت رطلاً الضمان على الناضل لا الركب ولو أنه مربوط في غير ملكه فذبحته ذلك الموصوفه وفتح
الرابط وفتر رالت الطنانية فما عطف بها من شيء فهو ضرو وإن كانت غير مربوطه فماتت عن موصفها
كله مضمون نفث ببيدها أو بجلدها أو ذنبها أو رات أو بال أو كانت غير مربوطه فماتت عن موصفها
بعد ما أوقفها ثم جثت على رجل فذ لك عدو وإن أوقفها في ملكه لاضمان عليه حطت أو نفث أو
رالت أو بال أو إذا كان ركباً لآله مباحة في الدوت والبول سائبة كانت أو واقفة لآبائها
للسلوى العام فمما وإن أوقفها في ملك غيره أو في غير ملكه لا باذن السلطان الضمان أرسلها فاصابت فور
لأن أصل الفعل جناية فالمقتول يكون مضموناً وإن باذن السلطان لاضمان أرسلها فاصابت فور
الارسل بضمين وكذا إذا لم يكن لها قارب ولا سابق ولا زام وإن عطف عن الطريق أن لم يكن لها
طريق آخر فذلك أن لها طريق آخر لا وكذا إذا مكنت ساعة ثم سارت لاضمين لا يقطع السنين ٢٠
العذر أرسل طرداً فأنكف على فور الارسل لاضمين بضمين فممن أرسل بآزبه على صيد طرد فأنكف
لا يضمن لأنه يقطع الطريق بابن طرد لا بإرساله أخرى كمن أخطأ في طريقه أو قاتل
مطلقاً وقال الثاني بضمين مطلقاً سواء سبق أو لم يسبقه كالبقرة وقال محمد أن كان سابقاً أو قاتلاً
بضمين والأول لا يوجب الضمان في الفقيه أبو الليث كان يقع بقول الثاني وهو اختياره في حازم وعليه
الفتوى وقيل إن الكلب لا يثبت بكونه سابقاً بضمين مطلقاً وفي غير المعتمد بغيره في سوق وفي سقوط
دور قوم باذنهم وبدونه إذا حصرهم كله لاضمان لعدم وجود الأذى والارسل منهم وفي سقوط
الدابة أو حمله على الشان وقتله الضمان على سابقه ووقت الدابة السائبة ورالت أو بال ولف
به شيء لاضمان وإن أوقفها ورالت أو بال بضمين الركب الموقوف سائر عليها فارت عيا الأوصاة
صغيرة فاعلى أن أوقف شيئاً لا يضمن وإن الحصة كبيرة بضمين بضمين الركب كما أصابت الدابة

في كون القاض
كأب

في الجناية على غير آدمي
مطلب
ضرب حيوان الناضل
فماتت

يدورها او يدورها او كدورتها او خطتها لا ينفك يدورها وان وقفنا في موضع الذي يدور فيه
 وكل ما ضمنه الركبتين السابق والقادر وما لا تضمنه لا تضمنان وما لا يقتل بالمقياد بالوطاء ففقدنا القادر
 دونه وربط بغيره بل اعلم القادر في قطاره فانلف المربوط ولو بقا فالدنة على عاقلة القادر ويحسون
 بها على عاقلة الرباط قد انشأنا في فوطاء الاعى السنان وقتلنا القادر لا في القادر شي او وقف
 الدابة في سوق الدواب لا ضمانا على صاحبها وكذا السفينة المربوطة على الشطال في حدة او وقف الدابة على باب
 السلطان او على باب طابع او في اخر تضمن ما نقت يدورها او دونه الا اذا كان احد الموضع لا يقف
 الدواب ساق حمار اعليه وقد حطت فحسب قول طرف طرفا فارتبته او عند من الطريق وحل او وقف
 في الطريق او سائر فلم يسمع او سمع ولم يسمع له الترخي عن الطريق واصابه الخط وحرق فوقع تضمن
 السابق وان سمع ورتبنا لكن لم ينتقل لان عدم الانتقال دليل الرضا ولا فرق بين الصمم والاعى
 وغيره اقام حمارا على الطريق فاصابه كالتوب وخرق ان كان الركبتين بصر الشارب والحار تضمن
 وان كان لا يصر لا تضمن وكذا اذا كانت التوب على الطريق والناس مرون عليها وعم لا يصر من الشارب
 لا تضمنون وكذا المجلس على الطريق ان كان فوقع عليه انسان ولم يره اطلس ومات لا تضمن الجالس
 وسابق حمارا طبل اذ لم يقبل اليك انما تضمن اذ كنت اطرا الى جانب التوب ما اذا شرب اليك
 صاحب التوب وهو يراه ولم ينبأ عنه لا تضمن تاويله اذ اوجد فرصة الفزار اما اذ لم يدرك تضمن وكذا
 ذكره القاضى ايضا عند الدابة على الطريق وباعها وقال للمشتري خلتك وايضا في حماره
 صار قابضا فاذا اختل الصانع على الموقف البايع وان التمس موافقا لم يحل الربط وينتقل
 من مكانه في داره بغير ادخل عليه خربة معتقلا او غير معتقلا باذن صاحبه فقتل الدابة في ذلك المثل لا
 تضمن بل اذا تضمن ادخل بغيره فلو كان في سرج انسان فيلحق تحت لا تضمن ادخل غنما او نعلا
 او فرسا او حمارا في كرم او زرع ان سابقا ضمن التلف والا وقبل تضمن ان لم يكن سابقا قويا
 على المعتقلم وحدقة في زرع فاحترق صاحبها في حمارها فاحترق من الزرع حال الاخراج ان
 اخبر بان بقرته في الزرع ولم يادر بالاجراء تضمن التلف وان مره بالاجراء ايضا حال الاجراء ان
 لا تضمن قال ابو بصير تضمن فيه ايضا وان احترق صاحب الزرع فاحترق ذبب في المنتع لا تضمن و
 في القنار والحنان سابقا بعد الاخراج تضمن والافاق قال ابو بصير اذا ساقها الى مكان يابس
 زرع لا تضمن ايضا وكذا الوضوح دابة الغنم عن زرع الغنم وعن ابن سبيبة ان تضمن ادخل دابة
 في دار غيره فاحترق مالك الدار فقتل لا تضمن كما في الزرع وضع ثوبه في بيت الغنم وفيه مالك البيت
 ضمن فان وقع اخرج الدابة لان كون الدابة في البيت يصير لا التوب التي اخذت بقره في سرجه فاحترق
 الداعي قد راى من يدره لا تضمن لان الصالة لا يادها الامثال وحده في ربطه دابة فاحترقها
 فضاى او اكلمها الذي تضمن علفا وان قدم لان الربط محله لا الدار فاداة الغنم زرع فاحترقها
 وحسب صاحب حركت تضمن الحائس لان ليس له ولاية الربط حماره في سيارته في اخر حماره وربطها
 فقتل حماره الاخر وحركت ان في موضع على ولاية الربط لا تضمن والاصغر فان لم يكن ذلك الموضع
 طريقا ولا ملكا لاحد لا تضمن اذا كان في المكان سعة وفي الطريق تضمن لان الربط له جنابة سنة لانتا

ادخل دابة على زرع
 انسان

مطلق
 وضع ثوبه في دار غيره
 فحرقها

افسد دابة الغنم
 زرع فاحترقها
 وحسب صاحب
 حركت تضمن

دخلت

دخلت وكان طباح فقتلها المالك لا ضمانا منه فكسرت قدر الطباخ تضمن المالك الدابة لانتا
 فقتل عنها تضمن النقصان وفي كل ما يحل على ظهره كالبغل والحمار والبعير الحمار وبقرة الجزار او مالا
 يحل عليه الصفة في الواحدة ربع القيمة لان الانتفاع بها باربعة عشر والوجه كالتا صنف احد
 وقام الدابة تضمن كل قيمتها اذا كانت لا يوطى فان ماله لا يحرق اذا كان له قيمة بعد قطع اليد منه
 الفقه او امسكه واخذ من الطباخ النقصان وفي العيون اسنة تلك حمار الغنم او بغيره بقطع يده او يده
 ان شارب سله اليه ومنه قيمته او حبه ولا تضمن شيئا وفي حماره اذا قتله بما ذكره لا يشك على قول
 الامام وعلى قول من لا يشك تضمن النقصان علفا والذبح طبله والغنم من غير ماله ولو ضرب
 رصده حتى عرج فهو كالقطع او وقف دابة في غير ملكه فقتل بها انسان او شئ لا تضمن لان
 ملك الدابة فحسب مقدار ما يصل اليه بذلك الرهن والحبل وكل الدواب فقتل على الطريق بلما ربطت ان سارت
 عن مكان لا يقاوم والتلف لا تضمن لانه لم يحسب في ذلك المكان وضار كالدابة المنقلة ذكره عصام و
 ذكره في الاسلام او قفها مربوطة او لا على الطريق ضمن التلف وان مربوطة في رباطها اما داخل
 الربط وزال من مكانها لا ضمان وان بعد الذهاب عن مكان لا يقاوم قبل اخلال الربط تضمن في
 الطابع الاصفرة دابة الرجل فحسب بغير رسالة ليلا او نهارا او اقتدر زرع غير ضمانا لانه بغيره
 ولا عدوان الا على الظالمين وقال الشافعي نعم ان لم يضمن وان نجا الا وقال في النوازل قيل ان
 اخرجها مالك الزرع حتى اقتدر بها سبع تضمن وقد ذكرناه بتفصيله واما قول المشايخ فيه وفي فتاوى
 الفضل وحده في زرع ثورين فساقتهم الى ربط بطن انما لا اهل قرية فاذا اهل الغنم فافرادا
 في ربطه ودخل احدها وقره الاخر فلم يدره اذ لم يدر على الاستدانة اخذ عليه دابة على المالك تضمن الا
 اذا كان اخذه لنفسه فضمن قبل له انك ان كانت هذا مائة اقال انما كان لا اهل قرية فقتلها حكم
 اللقطة ان تترك الاستدانة مع القدرة وان لم يدر من شهد بغيره وان لا اهل قرية واخرج من ذرع ولم يدر
 عليه ضمان وان ضاع وان ساق بعد الاخراج ضمن لان لا اهل قرية لا يكون له في الخارج حكم اللقطة
 بل حكم الغنم في حوزة الضياع فضمن استدر او لا عند الغنم في الليل في حكم اللقطة وفي نظم
 الفقه دابة الغنم فقتلها بلما رسالة قبل تضمن التلف لان العادة حرت بالربط ليلا فلما لم يربط
 فكانه سبيها او ارساها في زرع غيره وذلك القاضى لو ردها انسان فامسك الزرع في حال الرد
 تضمن الرد وكذا كسر الاسلام بينهما اصطبل ادخل احدهما ثوره وشد ثور الاخر حتى لا ينطج
 ثوره فاحترق المشدود ومات لا تضمن الربط اذ لم ينقله عن مكانه وذكره الحنابلة وغيره جنابته
 في ملك صاحبها وحد واقفة او سارية اذ لم يكن معها صاحبها وطيت ببد او رطل او كزمت وان
 هو معها فقتلها وان سارت او قاتلتها او مالا وان الملك له او لغيره فقتلها لان لكل من الثقلين
 ايقافها في المشرك قبل او كذا لو توثقها ووقع في الملك المشترك فقتلها لان وان هو كذا
 والدابة سارت في ملكه وان وطيت في ملكه باليد او بالرجل تضمن ما تلفت وان كدورت او نقت او
 ضربت بالذنب لا تضمن وان في ملكه غيره ضمن واقفة او سارية صاحبها معا قاتلا او سارية
 او راكبا ولم يكن معها وطيت او نقت او كدورت من حيث ان ليس له ايقافها او سيرة في ملك غيره

في افساد الدابة
 زرع غيره

فاراد اذ ضالها

دخلت

ارفع حايطة فانه ياكل كفاه. **الاسناد** للحزب عن النكار ولو قال ينبغي ان نزيد فانه مشورة لا اشياء
ولو انهم ونفرت منه دابة فاصابته صلاوات ووضع على الطريق شيئا فنفت الدابة منه و
اصابته صلاوات لا يضمن الواضع والاصلح الحايطة ويضع الطلح بالقرينة عند الحاكم وعرفه والاشياء
ان يقول اني قد نزلت اليه في خدم حايطة هذا اذا استمر ولم ينقصه يضمن وان كان في طلبه الحال وانهم
لا يضمن لانه لم يقصر وان امره الحاكم بعد الشهادته في مذهبهم وبلغ في مدة التاجيل يضمن لان الحاكم
الحاكم ذلك فلا يضمن تأجيله فان احل من استمر ان كان ملل طريق علم لا يصح تأجيله والى دار انسان
واشهره للمالك يصح تأجيله **السابع** في السعاية السعي الى السلطان على ثلاثة اوجه ان كان عريان
كان يوزنه ولا يمكنه الدفع الا بالرفع او كان فاسقا لا يتبع الا بالامر المعروف لا يضمن الساعي الثاني ان يكون
وحرطان لفظه او كثر او علم انه كاذب الا اذا كان السلطان عادلا لا يفرم فيه او كان يفرم او لا يفرم
الثالث وقع في ظنة انه حي الى امرته او امرته ورفعه الى السلطان لم علم كذب قال لا يضمن وقال محمد بن
وعليه الفتوى نقض حايطة رجل حتى سرق اخر من النقض شيئا الاصح انه لا يضمن الجاني امر العوان باخذ
المال وقال الصدوق اعتبار الظاهر لا على علمه الضمان وباعتار السعاية في نيل من عند الفتوى
ولم يفرم ولكن اراه يستفاد فاحذر لا يضمن قال الامام طهر الدين لا يضمن مطلقا والساعي يضمن لانه
يمكنه دفع السلطان بخلاف دفع العوان وان قال عند السلطان لعل من جسد السلطان
تمن ياخذ فاحذر ضمن ولو كان الساعي عند الحاكم بعد الحق وسواء اخر عند السلطان او
عند غيره اذا كان يقدر على اخذ المال منه ولا يمكنه دفعه اشترى شيئا فقبله اشترى شيئا من غير
ضيق الساعي عند ظلمه فاحذر ان يصدق لا يضمن وان كذبنا يضمن قال لا يستدعي ريش الى خليفة
بان فلان مات عن ابن صغير وما لكثر فقال خليفة الولد انبت الله والمال كثره الله والساعي دمره الله
وقال السامعي الخليفة رحمه الله وليفاد الملك بسبب السعاية افتقوا بان قتل الاخوة والسعاية في
زمان الفترة جائزة والعقد كونه في مثل هذا الزمان استمررا فيلحق بالذين يحيون الله تعالى
ورسوله وتسعون في الارض العباد **كتاب الحايطة** فصل
الاول في اشراج الحايطة قال هشام له داران تمتن وتيرة اراد ان يبنى على طريق بينهما حايطة ولا
يضمن بالطريق العام قال محمد الباقر بن وان خاصم بعد البناء لا يصح فيه وان قبل البناء امكنه وفي الفتا
زقاق فيها دور على بعض اربابها بعضا بان نصب فيها اعمدة متلاصقة وبنى على الاعمدة ديرة
ثم اشترى رجل في تلك الزقاق دارا ولم يكن له وقت البناء دار له المطالبة برفع الديرة وعلى هذا
استاذن رجلا في موضع الحيز على الحايطة او حيزه او داره تحت داره فان فعل ثم
بلغ داره للشيء المطالبة بالرفع والطول الا اذا شرب وقت البيع اقراره زقاق غير نافذة
اراد انسان ان يبنى فيها طينا ان يترك من الطريق قدر لم تكن سويره مبرجا او يفعل احدا
لا يمنع وكذا لو اخذ فيه اربابا او كان حايطة في دار اخر اراد اصلاحها وما كان الدار يمنع من
الدخول فيه او انهم حايطة في دار غيره والغير يمنع من الدخول في ملكه لا يصح له ان يجره
الفتوى يقال للمنع اما ان يجره ليدخل فيه ويصلح حايطة واما ان لا يدخله ويصلح بما كان داره مترك

الحزب السادس
في السعاية

سعي السلطان
امر العوان
باخذ المال

مطلب
قتل الاخوة والسعاية

احوال الحيطان
على التفصيل

مطلب
اذا كان وجه الحايطة
في دار غيره فيمنع

صفر بعضهم

حفر بعضهم فيها يوم بالستوية فان نقص الحفر يضمن النقصان وكذا لو كان الطريق بين قوم
حفر بعضهم فيها يوم بالستوية الا انه لا يضمن النقصان في الطريق بسكة نافذة في وسطها
منزلة اراد واحد ان يجرها ويحولها الى مكان اخر وقت ذبي ذلك الجيران لكل واحد من حصص النقص
منفعة ان غير نافذة في المنع لا يحلها وفي النوازل اراد ان يجرها من مكان الى مكان لا يضمن النقصان ان كان
صلته لا يجرى الى دار الجيران ضرر وان حوالة له المنع وكذا لو جعل مكانه طائفة او معصرة او
حماما او اصطبل او ذلك الصنعة اراد ان يجرها الى مكانه الدائم كما يكون في الدكاكين او ربح الطحن
مد في العصار لم يجرى قال الصدوق كان والى يفرق بان الضرر لو ثبت يقع بالمنع وعليه الفتوى
وهذا جواب المشايخ وجواب الرواية عدم المنع احكامه ساحة في الفتوى فان اراد ان يجرها ويبيع
البناء ومنعه الاخر وقال يفرق على الرجح والشتم في دفعه الى شاة وله ان يجره حماما او تنورا وان
كف عما يوزنه جاره ونوا حفر في حايطة من ادى جاره ورتبه الدار وجره فوجد ذلك
وقال الصدوق الصغار له المنع ولو فتح حايطة البناء في علو يانه بابا او كوة لا يملك صاحبها منعه
بل ان يبنى من جهة واحدة ولو اخذ في ملكه بئر او بالوعة فتدلى حايطة جاره وطلعت منه حوله لم يجر
عليه لا يضمن الحايطة ان يجر من النوازل الامام طهر الدين كان يفرق في جواب الرواية بين ان يجره
كله لصل اراد احدها ان يبنى على السطح سقف اخر ليصير اسقفين ومنعه الاخر لانه سببه ان
كان في القديم واسقفه المنع وان في القديم واسقفين ليس له المنع وقد تقدم ما لا يحفظ الا
الاكثر وان اختلف فبهم احدهما على القديم والاخر على الحديث فبنته القديم اولى وشهادة اهل
السكة في هذا يقبل **فصل في مسيل الماء** مسيل في فناء اراد صاحب الفناء ان يجعله
ميزابا او كان ميزابا اراد ان يجعله فناء ليس له ذلك عند اذ انقوا في الضرر ولو اراد واحد
ان يجعل ميزابه اطول او اخر من اراد ان يسيل ماء سطح ليس له ذلك عند اذ انقوا في الضرر وكذا
اذا اراد اهل الدار ان يمسوا حايطة ويسد الميزاب والمسيل ارادوا ان يقل الميزاب ويسفله
عن مكانه لم يملكها ولو بنى اهل الدار بناء لم يسيلوا على حيزه ميزابا لهم ذلك طريق في دار
اخر اراد صاحب الدار ان يبنى بها بقطع طريق لا يملكه فان ترك قد عرض الباب له وبنى وراءه
له ذلك دارين جارين سطح احدهما اعلا والاخر اسفلا ومسيل الاول على السطح اراد مالك السفلى
اعلاها وان يبنى عليها له ذلك ولا يملك الاخر منعها بل يمسيل ماء الى طرف الميزاب وان انهم
السفلى او حده المالك لم يملك صاحب الاعلى حليفه بالعمارة واستتله المسائل بغير مال ومنعه
من الانتفاع به يعطيه ما انتفق **فصل في مسكة الغير** مسكة صاحب الاعلى يحلف بالعمارة
النافذة له على الطريق الاعظم ليس له ان يسوقه ولا ان يعمد لان العمارة فيها فافاد الزدحم
الناس في الطريق الاعظم لهم دونهما في غير الزحام وليس لهم ان يصبوا دوابا ولا ان يبدوا
السكة وكذا ليس لاهل الدار ان يحفر ليصب الماء وان اجمعوا ذلك كله لم يسلم ان يدخلها في
دورها وانما لهم المرور فقط وفي المنع لو حفر في السكة الغير نافذة بئر او وقع فيها انسان و
مات يضمن وفي الفتاوى قاق لا ينفذ اشترى في رجل دارا وفي طريقها طريق نافذ اراد

مطلب
اراد ان يجر تنورا او غيره
ان يفرق بينه وبين غيره

ساعة
لوجه صاحب البناء
بابا او كوة

مطلب
القديم على الجفظة الاقران
في مسيل ماء

مطلب
اراد ان يسيل ماء سطح
له طريق في دار آخر
اراد اخر ان يمنع
بالبناء لا يجر

في السكة
رأس

وصلاها بطريقا فاذ ليس ذلك ان اراد ان يجعله مسددا فليس ثمة ان يدخله ويصا فيه ليس
ان يفتح بطريقا يكون فيه اذا كان له رجل او ظهره مما شئت كسبه ومن غير اراد ان يفتح بابا لم يكن ذلك
في الحنا وان جعله مسددا وان كان الى راس الطريق العظيم جازا لافهوسى ضراره وارو عليه باب
اراد فتح بابا فاسفل من ذلك السكة غير نافذة ذلك وان اهل السكة وذلك السكة حتى انه ليس
له ذلك استثنى بيتا في سكة اخرى على ظهره داره فاراد ان يفتح بابا في داره فمن كان في هذه السكة
بفعل او ادم هو ساكن اما اذا صار في هذه الدار لرجل البيت لآخر لبيت البيت ان يفتح هذه
السكة استثنى بيتا في منزله جدد وحقوقه ورطال من ميعه من الدخول بانه يفتح الباب في السكة ان
البائع له طريقا ليس المنع وان لم يستن اختلافها والمنا رانه ليس له المنع اراد عدم داره وفيه ضرر
لاصل السكة بجزء السكة الحنا رانه لا المنع وان عدم مع هذا وانه يفتح لغيره ان كان قادرا على البناء
قبل غيره والماض انه لا يفتح في القضاة على السقف الماعلى في منزله لانه لم اراد فتحه ان يفتح بابا في السكة
الرفع والبناء لها وكذا كل من يفتح في داره لغيره يكون البناء له ولو يغيره له ان يفتح الان يفتح
في منع في الوسايا ان يفتح لها وفيه عدم من لها من بناء منع ونقصه ونقصه وكذا
آخر استثنى بماله ان يفتح لانه لم يكن له فيه حق وذكر الفقيه بواسطى انه ان استمد وقت البناء
انه يفتح لغيره على ما كان البناء له وان لم يشهد فالبناء له ولا يرجع بشئ وعلى هذا اشارة كماله
شجرة الفضا في الطريق ان كان لا يفتح الطريق لبايئس ويطلب للغارس فضراره وورقه
كان في المسكن كوزا خذوية ولا يجوز اخذ ورقة ولو غرس على شجرة فله ان يفتحها وان اراد ان يفتحها فله
وان لم يكن له شريك في النهر والاولى الرفع الى اطارها على ما بينهما ولا حد بينهما وعورة لاي المالك
على العارة وقال الفقيه لا بد من ستة بينهما في هذا الزمان لان الزمان زمان قسدا والزمان الاول كان زمان
صلاح قال القاضي الامام لا يجوز على العارة عرق الحاكم بانه باخذ ذلك فله في ملكه خرج سكونها
في ملك غيره واراد الاضطرار فله ذلك حاط على جذوع شجرة في داره جاره اراد صاحب الدار ان يقطع
رؤس الجذوع ان امكن البناء عليها بطولها ليس القطع وان كانت صغيرة فله القطع فان قلها صاحب
الدور وهو على باقره الحاكم يقطعها فقطعها لا يضمن ولا يضمن وفي الفتاوى اعضاء شجرة تدل
في دار انسان واخذت عوار داره يقطعها صاحب الدار ان امكن لصاحب الشجرة تقطيع الدار عن اعضاءها
بان شجرة جابل ويحجبها بضمن وان غلاط لا يمكن التقطيع ان قطع من موضع لورفع الى الحاكم بانه
بالقطع من ذلك الموضع لا يضمن ان رفع من غير ذلك الموضع بضمن نوع في الطريق والابواب
والزقاق والاسبوعم احدها اول الطريق يقسم على عدد الرؤس لاسماء المالك اذا لم يعلم عدد الرؤس
والشجرة متى جمل يقسم على عدد المالك على عدد الرؤس في داره من شجرة كسبه او فتح كل بابا على
حداره ذلك فتمت داره لا طريق في بصره وان امكن ان يفتح بابا في جازة القسمة وان لم يمكن ان
علم وقت القسمة ذلك جازة القسمة وان لم يعلم بذلك الجوز القسمة قسمة الدارين جعلها واصاب بعضهم
موضع بلطريق ان في كل الطريق يفتح كل واحد من الطريق وان لم يذكر وان كان ذلك مفتح فيما اصابها
سواء ذكر او لم يذكر وان لم يكن له مفتح بها اصابه ان ذكر او لم يذكر في حقه فالقسمة جازة ويقرن

مطل
بغير دار غرضي بانه

غرس شجرة
الفضا في
الطريق

مطل
في لزوم الست

مطل
شجرة اعضاءها
تنبت في ملك الغير

الطريق والبار
والزقاق

الطريق ان لم يذكر وواف القسمة باطله دار في سكة غير نافذة بين جماعة افتسمها فاد كل شريك ان
يفتح بابا في غيره له ذلك وليس لاهل السكة منع ان دار الرجل في سكة غير نافذة به فاستثنى دارا
جانبها وباب هذه الدار في سكة اخرى واراد فتح بابا في داره فله ذلك ولو اراد ان يفتح تلك
الدار طريقا في هذه السكة لافي داره لغيره ذلك وفي الفتاوى سكة غير نافذة بين عشرة لكل منهم دار غير
لاحد منهم دار في سكة اخرى لا طريق لها في هذه السكة وليس يجب ان يفتح في هذه السكة طريقا في
هذه السكة قال ابو نصر في باب هذه السكة لان اهل السكة شركاء فيها من اهلها الى اهلها ليس
الشفعة فلورفع كل الحد له ذلك فخرقه اولى من ان يكون له منع من طرف يوضع الباب للمنع من الدخول
لانه يدخل في ملكه وقال ابو القاسم ان يفتح من هذه السكة الى تلك الدار به افنى ابو جعفر وانه اذا اشترى
شجرة وقطعها واستأجرها في الشجرة ووضع فيها الاشجار ليحف لغيره الارض المستأجرة طريقا لغيره
مشتري الاشجار ان يفتح طريقا في هذه الارض كسبه وعولانه ودوانه له في يجر وان كان طريقا في سكة وكبره
واحتاج الى اضرارها منه له ذلك اذ ان كان صاحب الارض من الملتأجرة اخذ منه شجرة لم يكن له ان يفتح
الاشجار بطريقها دارها جرة لرجل واضطرب لاضرارها ذلك الاضطرب لغيره باب الدار ليس لصاحب الشجرة
المنع اذا غلق في الوقت الذي يغلق فيه الناس وورقه في ملك الجمل سكة غير نافذة اخذت رجل في
آخر السكة لا يملكه الا باذن كل اهل السكة الاعلى والاسفل ما يرضى في تلك السكة من الكيف والميزان
ان حدثت لكل اصدان مبدء وان قديمة تركت قال محمد بن دريش ان لم يضر احد الم احمد سمي في شجرة فقام
لاصل المسكن فيطردوا بذلك النقا لانه للعادة وان غرس شجرة في داره ولا يصح بصره الى مصالح
المسكن لا يجوز الاكل وبير في شريط الوقت قال القاضي الصريح في الاول ايضا انه لا يجوز الاكل بل يضر الى
العمارة لانه مصلح المسكن وذلك القاضي في قوله قد يجرى من يفتح في سكة غير نافذة يوم يرفع ولا فرق
بين القديمة والحديثة وفي الترجمة اخرى الى الطريق الاعظم جرحه او غيره او بني فكان لكل دفعه ان
حدثت وان قديمة ليس لاهل السكة وان لم يعرف القدم والجرح فيجعل جرحا او يرفع وفي السكة الغير
النافذة يجعل في عمارا اذا اشكل ولا يرفع وان احدث في الطريق فله لكل اهل السكة والمنع اضرارها
وقال محمد بن احمد المصنف في باب لا يرفع وقال الثاني اذا لم يضر من يمنع ولا يرفع وذكر القاضي في باب
داره في السكة الغير نافذة وانه وبني اربا لكل من اهل السكة منع ومنعها لانه لا يرفع وفي النافذة له
الربط على باب به شجرة السلامة وفي الفتاوى الهرة والكل اذا كان يودي يذبح ولا يقبل بالضرب وفي
نظم الفقه اختلف اهل السكة بغير جرحا في صاحبها جعل سقايا وصعد في دياره لان النخلة لا يجر
فيها وبناراد ان يفتح النهر الاعظم والطا من شجرة لكل منهم المنع لانه يضر في حافة النهر لعلوك والعام
وضار كجرحا في الطريق نوع فيمن جرح عمارا يضر لصاحبها على ما صحت العلو ان يبنى على علو
او ينفذ في داره يضر صاحب الدار لانه لا اشكال اذا اضرارها اذا لم يضرها اشكال والرواية عنه
قد اختلفت في حنا رانه اذا لم يضر ملكه وان اشكل لاهل السكة في النوازل ان اخذ داره في حنا فانه حنطه
غيره وبنا في جرحا من نبت السكة ولا يضمن من العارة ليس لهم المنع في الحكم وعلى الثاني فيخذ
داره عما وبنا في جرحا من نبت السكة ولا يضمن من العارة ليس لهم المنع وهذا خلاصه اصل الامام وفي

الوصف بوجه وبعض قاتله او قاتله بداره جرحا
اجنبا وبفضل قاتله بداره جرحا جرحا
بدرجتي بغيره جرحا جرحا
الكله ككله ككله
وفي اورد اوله
كله ككله ككله
في ذبح الهرة والكلب
اذا كان يودي به
الفتاوى ان يفتح في سكة غير نافذة بين جماعة افتسمها فاد كل شريك ان
يفتح بابا في غيره له ذلك وليس لاهل السكة منع ان دار الرجل في سكة غير نافذة به فاستثنى دارا
جانبها وباب هذه الدار في سكة اخرى واراد فتح بابا في داره فله ذلك ولو اراد ان يفتح تلك
الدار طريقا في هذه السكة لافي داره لغيره ذلك وفي الفتاوى سكة غير نافذة بين عشرة لكل منهم دار غير
لاحد منهم دار في سكة اخرى لا طريق لها في هذه السكة وليس يجب ان يفتح في هذه السكة طريقا في
هذه السكة قال ابو نصر في باب هذه السكة لان اهل السكة شركاء فيها من اهلها الى اهلها ليس
الشفعة فلورفع كل الحد له ذلك فخرقه اولى من ان يكون له منع من طرف يوضع الباب للمنع من الدخول
لانه يدخل في ملكه وقال ابو القاسم ان يفتح من هذه السكة الى تلك الدار به افنى ابو جعفر وانه اذا اشترى
شجرة وقطعها واستأجرها في الشجرة ووضع فيها الاشجار ليحف لغيره الارض المستأجرة طريقا لغيره
مشتري الاشجار ان يفتح طريقا في هذه الارض كسبه وعولانه ودوانه له في يجر وان كان طريقا في سكة وكبره
واحتاج الى اضرارها منه له ذلك اذ ان كان صاحب الارض من الملتأجرة اخذ منه شجرة لم يكن له ان يفتح
الاشجار بطريقها دارها جرة لرجل واضطرب لاضرارها ذلك الاضطرب لغيره باب الدار ليس لصاحب الشجرة
المنع اذا غلق في الوقت الذي يغلق فيه الناس وورقه في ملك الجمل سكة غير نافذة اخذت رجل في
آخر السكة لا يملكه الا باذن كل اهل السكة الاعلى والاسفل ما يرضى في تلك السكة من الكيف والميزان
ان حدثت لكل اصدان مبدء وان قديمة تركت قال محمد بن دريش ان لم يضر احد الم احمد سمي في شجرة فقام
لاصل المسكن فيطردوا بذلك النقا لانه للعادة وان غرس شجرة في داره ولا يصح بصره الى مصالح
المسكن لا يجوز الاكل وبير في شريط الوقت قال القاضي الصريح في الاول ايضا انه لا يجوز الاكل بل يضر الى
العمارة لانه مصلح المسكن وذلك القاضي في قوله قد يجرى من يفتح في سكة غير نافذة يوم يرفع ولا فرق
بين القديمة والحديثة وفي الترجمة اخرى الى الطريق الاعظم جرحه او غيره او بني فكان لكل دفعه ان
حدثت وان قديمة ليس لاهل السكة وان لم يعرف القدم والجرح فيجعل جرحا او يرفع وفي السكة الغير
النافذة يجعل في عمارا اذا اشكل ولا يرفع وان احدث في الطريق فله لكل اهل السكة والمنع اضرارها
وقال محمد بن احمد المصنف في باب لا يرفع وقال الثاني اذا لم يضر من يمنع ولا يرفع وذكر القاضي في باب
داره في السكة الغير نافذة وانه وبني اربا لكل من اهل السكة منع ومنعها لانه لا يرفع وفي النافذة له
الربط على باب به شجرة السلامة وفي الفتاوى الهرة والكل اذا كان يودي يذبح ولا يقبل بالضرب وفي
نظم الفقه اختلف اهل السكة بغير جرحا في صاحبها جعل سقايا وصعد في دياره لان النخلة لا يجر
فيها وبناراد ان يفتح النهر الاعظم والطا من شجرة لكل منهم المنع لانه يضر في حافة النهر لعلوك والعام
وضار كجرحا في الطريق نوع فيمن جرح عمارا يضر لصاحبها على ما صحت العلو ان يبنى على علو
او ينفذ في داره يضر صاحب الدار لانه لا اشكال اذا اضرارها اذا لم يضرها اشكال والرواية عنه
قد اختلفت في حنا رانه اذا لم يضر ملكه وان اشكل لاهل السكة في النوازل ان اخذ داره في حنا فانه حنطه
غيره وبنا في جرحا من نبت السكة ولا يضمن من العارة ليس لهم المنع في الحكم وعلى الثاني فيخذ
داره عما وبنا في جرحا من نبت السكة ولا يضمن من العارة ليس لهم المنع وهذا خلاصه اصل الامام وفي

ايضا اراد ان يتخذ في ارضه حارسا ودورا من جدار الجبل يمنع لانه وان تصرف في ملكه لكن بعدى الى جاره وهذا خلافا لاصل الامام لان عنده لا يمنع من التصرف في ملكه وان تصرف في ملكه لكان منع وبه اخذ صاحب الجرح واما في الفناوى وعن استاذنا ان يقع على قول الامام وفي النوازل ان يزرع ارضا في ارضه فيعدي ضربه فطعا الى جاره قال ابو بكر ان علم ان ليس ارضه يمتد الى منع عن زرع لا يحتمل الماء الذي يسقي به وان كان انه في ارضه حجر اخر من منه الماء وتعدى النوازل الى ارض جاره لا يمنع من الزراعة وفيه ايضا وان متلفا صان جعل ارضه في ارضه اصطلاحا وكان في القدم مسكنا وفيه مزرعة المزارق قال ابو القاسم كان وجه الدواب الى جدار الجبل لا يمنع وان تصرف الى جداره يمنع وعلى قول الامام في مسئلة الدواب لا يمنع كيف كان ثم اذا ضرب جدار الجبل وعلم ان حارسا سبب الاصطبل قال الامام طهر الدين لا يمنع لان فعل الدابة لا يضاف اليه وانما واما ضمن بالنسبة والمنسب انما يمنع اذا كان متوقفا وهو في ارض الدابة في ملكه غير متوقفا فانه اذا ساق الدابة الى زرع غيره لانه متوقفا بالسوق ويروى ان الامام سئل الى رجل من بني اجدتها جارية في داره فقال احفر في دارك في فناء بيتك بئر لوعه ففعل وكان بئر الماء بئر الباعة فطوى بئر الماء ونجى من ضربه وفي النوازل اراد ان يستان بداره ففرس اسجاره في داره وجاره يمنع وجواب الكتاب ان له الخرس في ارضه مطلقا وليس طاره المنع والاختفاء ان يحد وجود الفاصل لا يمنع والفاصل لا يقدر بالزراعة وانما يقدر ما يقع به وقع الضربة في حائط مشترك بينهما وبين جاره اراد ان يبنى غرفة تحت البيت ولا يضع الحائط على الجدار المشترك لا يبنى متوقفا على جدار غيره على ملك نفسه ليس بجارية منع من ذلك له سببا بقديم في غير النافذة واحدا طرف جداره على جدار المسعى فرفع دارا ووضع ارفع من ذلك من غير ان يثبت على جدار المسعى ومنعه من ذلك اهل السنة قال ابو القاسم ان كان هذا الجدار الذي هو كذا الذي بين المسعى وبين البيت في ذلك مشتركا لانه ستر فله من يمنع من ذلك وان هذا الجدار الذي هو مشترك بينهما ليس التفاق في ذلك كلام وفي الفناوى جعل داره مشتركا والجدران يتأدون بالسور لا يمنع ولو جعل فيها دواب وهو افصح الى جداره يمنع وفي المحيط بغيره في داره فانه لا يضر جاره لا يمنع منه وذكر النسخ في نسخ بيت بني في ملكه حاما لا يمنع منه بل اختلاف وان اراد الانتفاع بها والحجرات يتصرفون به عند رافا حشا الصحيح انه يمنع والا اذا انتفع وتعدى الى بناء الجيران فيل ينفق البناء وفيه خلافا طاعة في عمارته اراد ان يضع فوقه طائفة اخرى ويستقر بها في الماء الطائفة القديمة ويحل دورا بها لصاحبها ان يمنع الثاني عن المنصب وان كان ينفق على الاولى ينصب الثاني ليس لصاحب الاول ان يمنع كالتاجر ان يتخذ في جانبها حارسا لمثل تجارة الاولى فكسدت تجارة الاولى بانها لا تملك المال المنع حشا في حائطه في سكة غير نافذة في طرفها طرف الحائط المنع اذا لم يوهن الطرف بالبناء وفي النسخ العانة من جدار رجل بغير ملكه في المنيح في جداره في ارض الرجل فادخل ان ينصب في ارضه رجليه ذلك وان في طرف العانة لا وفي العتبات اراد نصب في وسط البنايين ويضربهم دفاعة لهم منعه استحقا وعليه الفتوى

مطل
اتحاد الحمام في داره
يجوز عند الامام

غير الجدار

مطل
اغدا تاجر دكانا للتجارة
مثل الاول

مطل
تنوير بين التجار

الفصل الثاني في الحائط وعمارته اشترى حجرة وسط وسط جداره مستويا فاجارها في حائطها يكون بينهما ستة بسبب ذلك لو منع من الصعود الى ان يبنى شجرة ان كان يقع بصره من ارضه وفي دار جاره له المنع وان كان يقع اذ صعد او لا يقع في الدار لم يمنع الدار من جدرانها ولا في ابي اصمها العماره يرفع الامام الى القاضي ليرى على العماره الحائط والطائفة التي بين شريكين ان يهدم وصار حيا لا يجبر على العماره وان اهدم البعض تجبره على العماره وان كان الشريك معا في الشريك لا ينفق حتى يكون بيتا على الاخر والذرع بين شريكين اذ اني احدهما سقي قبل غيره وقيل لا ولكن يقال لا ينفق وان ينفق حتى يرجع في حخته نصف النفق وعن محمد بن حاتم بن ابي اسحق اهدم حائط بيتي في منزلي المرة لا يجبر الا في ولكن يقال للشريك الاخر ان يثبت النفق في البئر ثم اقره وضد النفقة من البقرة ثم يثبتا ويان وفي الدواب المشترك كغير كل واحد منهم على عمارته اذا حفر بئر لرجل وعلو لآخر اهدم ما لا يجبر صاحب الفل على البناء ويقال لصاحب العلو ان يثبت ما يمنع صاحب الفل من الانتفاع حتى يؤدي قيمة البناء وقال اخضا حتى يؤدي النفق وفي حائط بين اثنين لو كان لهما عليه حائط فبني احدهما للبناء ان يمنع الاخر من وضع الحائط على الحائط حتى يعطيه ويتم نصف البناء منبأ حائط بينهما اراد احدهما نقض الحائط والى الشريك ان كان جارا لى والسقوط لا يجبر ان يبالى وقال الامام ابو الفضل جبر ان يهدم وادى الاخر ان كان رأس الحائط يمكن ان يبنى حائط في يمينه بعد القسم لا يجبر الشريك وان كان لا يمكن تجبره عليه الفتوى ومنع الجبر اذا كان الشريك لا يقبل القسم ولم يوافق الشريك في العماره ويرجع على الشريك نصف النفق وفي الفضل اهدمها وامنع احدهما عن العماره جبر ولو اهدم لا يجبر ولكن يمنع من الانتفاع ما لم يستوف نصف النفق ان فعل حكم الحاكم وان بدا حكمه يرجع بنصف قيمة البناء وان اهدم وفي الوقوع فهدم احدهما لا يجبر على البناء وان الحائط صحى فهدم احدهما باذن الشريك لا يخاف انه يجبرها دم على البناء ان اراد الاخر البناء كما لو هدمها وان لم يلا اذن ان لم يكن للبناء قيمة ولا يزداد الارض قيمة بناء الحائط فانه ينفق قيمة شريكه من الحائط بالقيمة ما بلغت وان كانت للبناء قيمة يدفع قيمة من سقطت شريكه اما اذا اخطار ان يترك التراب عليه ويضمن قيمة نصيبه في لا يدفع منه قيمة نصيبه من التراب وان كان الارض يزداد قيمة بناء الحائط يقوم الحائط بارضه وبنائه ثم يدفع عنه قدر الارض بدون البناء فيضمن شريكه ما بقي من بناءه في النوازل ان كان نصيبه قد رافق فهو متطوع وان كان لا يضمنه قدر ما يبنى يرضع على شريكه بنصف النفق وعن ابن سلمي ان كان لهما عليه حجرة وهدم والى الاخر العماره فبناه احدهما يمنع الاخر من وضع الحجرة عليه حتى يؤدي نصف النفق وان لم عليه الحجرة لا يجبر ولا يرجع له لانه كالمتعة وكل هذا النفق في العماره بلا اذن صاحبه ولو باذنه او بامر الحاكم يرجع بنصف النفق وفي البناء المشترك لو اهدم احدهما غايبا واهدم باذن الحاكم او بدون اذنه لكن بني باذن الحاكم فهو كالبناء بان الشريك لو حاضرا فيدفع عليه ما النفق اذا تصرف في النوازل جدار بينهما على حائطه فهدم واحدهما غايبا فبناه الاخر ان ينفق الحائط فهو متطوع وليس له ان يمنع الاخر من الحائط وان بناه بلس او شريك قبل ان ينفق لم يكن له ان ينفق حتى يؤدي نصف قيمة وفي الفضل جدار بينهما اراد

في الحائط وعمارته

النسخ بين الشريكين
اذ اني احدهما سقي

مطل
في باذن الحاكم

احدى نفقة فقال لا اريد في وانا ضامن لك فانهم عن بيتك فالضامن ليس بشئ كماله قال فتمت
 ما يتلف او يهلك من مالك جدار بينهما ما عليه محولة اراد احدى زيادة عمل عليه لا يملك الا باذن شريكه
 بينهما اراد احدى ان يبيع عليه نفقة او غيره فتمنع وكذا اذا اراد احدى وضع السلم يمنع الا اذا كان في
 القدر كذا لو في الجدار لاصدا عليه كونه مرفعة واراد ان يجعلها كونه مرفعة يمنع لانه انقل حداسين اثنين لهما
 عليه محولة غير محولة احدى انقل فانهما بينهما نصفان ولو كان لاصدا عليه محولة وليس للآخر عليه محولة
 واذا اراد شريك للآخر ان يضع عليه مثل محولة صاحبه ان كان طائبا على ذلك الا ان يرى ان احدى انقل لوالق
 كن الصلح لو كان جديوع احدى اكثر فللاخر ان يزد في جديوعه ان كان فعل ولم يذكر وان قد تم او حديث
 وان الطائبا لا يحمل جديوعها وليس لاصدا جديوعه وللاخر جديوعه وصح مقتران ان طائبا بينهما فقال لصاحب
 الجديوع ان يثبت فارفع ذلك عن الطائبا العشوي صاحبك وان يثبت فخطا عنه بعد ما يمكن شريك من
 الطائبا جديوعها لاصدا عليه عشرة جديوع وللآخر جديوع فلصاحب الطائبا موضع جديوعه والطائبا للمآخر جديوعها
 وفي قاراد احدى ان يصلي في الاخر فانه يقال دفع محولتك في ارفعه في وقت كذا او شهد على ذلك فان
 فعل فيها وان لم يرفع له ان يرفع الحد وان سقطت محولته لا يضمن ولو كانت محولة احدى في وسط الطائبا
 ومحولة الاخر في اعلاه فاراد احدى ان يرفع محولته ووضعا في اعلى الطائبا ان الحد من الاعلى
 الى الاسفل بينهما ولا يدخل الى الاعلى مضرة له ان يفعل وان كان مضرة له ان يفعل وذكر في الموازل
 في موضع اخر انه ليس له ان يرفع مطلقا لانه مضرة بالطائبا ولو اراد ان يسفل الجديوع من اعلى الطائبا الى
 اسفله لا بأس به ولو اراد ان يقول ما من المالك الى الاخر او يملك ليس له ذلك جدار بين رجلين نفقاه
 اراد احدى ان يبنى اطول قما كان لشريكه ان ينفق منه والزيادة قدر ذراع او ذراعين لا يعتبر وان اكثر
 يعتبر بطائبا بينهما ويضرب احدى ارفع محلهما وانفق على البناء فلما بلغ البناء الى موضع سقفه حذرا الى
 ان يبنى لا يجدر حائط بينهما لاصدا عليه محولة حال الى الذي ليس عليه محولة فقدم محولتي الذي عليه
 محولة ليرفعه واستمر عليه فلم يرفع حتى ارندم او قربان طائبا بينهما وانما مال خوفه وان تقدم اليه
 وان يرفع معه فاف على شريكه نصف نفقته وما انفق الشريك على طائبا لاذن شريكه ليس له مطالبة
 الا اذا اراد ان يعمل عليه نوع في الاعيان المشتركة وفي النفقة عن جديوع طائبا مشتركة انفق احدى
 في عمارة بل اذن الاخر لا يكون منوطا لانه لا يواصل الى الانتفاع بصيفيه الا بذلك وذكر القاض
 حمام او طائبا بينهما اجر كل حصته من جديوعه انفق احدى مستأجرين في مرفعة باذن موافق من محله
 لا يرفع بذلك على المالك الذي لم يوافق فيه من جديوعه ويحمل ان يقال المستأجر قائم مقام موافق فيما انفق
 فيه جديوع على موافق من موافق على شريكه بما اخذ منه المستأجر لانه قائم مقامه نصف ويحمل ان يقال المستأجر
 انما يرجع على موافق لاقامة مقامه نصف واذنه له في الانتفاع واذن الموافق المستأجر يجوز على نصف
 لا على شريكه فيكون المستأجر منوطا في بغيره كماله فلا يرجع فيما انفق عليه احدا واولا لا
 يرجع على الشريك المالك وقال الشافعي في حمام او بناء او حائط او دار بينهما احدى كل احدى وعاش
 الاخر فاذا جاء انهما دم يكثر ان شاء ضمن لصاحبه نصف نفقته ما كثر بغير نصف نفقته ما يكثر فيكون بينهما
 وان شاء ضمن نصف نفقته الاول ويقال للذي يبنى احدى بناء في جديوعه ان يرفع من الاخر نصف نفقته

مطلقا
 طائبا مشتركة نفق
 احدى في عمارة
 بلا اذن الاخر

راجع بينهما

رجع بينهما ان احدى الانتفاع عليه لا يمكن نفق الاخر ثم يرجع على شريكه بنصف ما انفق فان لم
 يخرج النزع وقد انفق على شريكه بنصف نفقته احدى رجوع عليه بنصف نفقته احدى رجوع عليه بنصف نفقته احدى رجوع عليه بنصف نفقته
 على ان يفعل مع صاحبه فان فعل نصف وجهه بلا اذن شريكه فهو منوط وعوان لم يجز فليس منوط كصديق
 شريكين فذاه احدى او رندم او سفينه او حمام حرق من شريكه بنصف نفقته في كل المنفق منوط جدران الجدران
 فعل نصف بلا اذن شريكه كان منوطا ولو لم يرفع فوق بيت رجل احدى وسقط العرفه لاي صاحب البيت على
 بناء في داره يبنى صاحب العرفه السفل لا يكون منوطا في رجع في الانتفاع بالمستأجر كمن اودع من بين
 حائط غريب في بايع ويقيم يرفع الحائط والبائع المالك فان لم يرفع في الارض لوزع طائبا له
 حصته وفي الحكم يقوم عليه فاذا ذكرت النمرة باعها واخذ حصته ويوقف حصته الغاية في ذلك
 ان شاء الله فاذا قدم الغاية ان شاء الله القية او اجاز وان ادى طائبا فهو منوط بينهما دار غريبة
 غار احدى في حائطه ان يمكن فله حصته في كل الدار وكله وكذا خاد من اثنين غار احدى في حائطه ان يمكن
 حصته في الدار لانه الناس يتفاوتون في الكو لاني السكن والعقد واختار يرفع الحصة الزائدة عند
 بينهما استخذه احدى بلا اذن صاحبه ما في خدمته لا يضمن وفي نوادر حاشا يضمن وفي الدار اذا ركب او حمل
 احدى ما على اذن شريكه يضمن ويروي ان داود الطائي الدار كان له دار بينه وبين اخر غايب وكان
 فيها حيلة او حلال وكان يسكن في الدار ولا ياكل من الثمرة ويبيع في الدار وكل من دخلها ياكل من الثمرة
 ففكر اكل الثمرة لانهما مشتركة والاكل استلزام السكن الدار لانه عارة وقال محمد بن شريك اخذ حصته
 من الثمرة واكلها جاز ويبيع نصف الغاية يحفظ منها فان حضر جاز فذاك الا ان يضمن فيمنع فان لم
 يحضر فكل للقطعة نصفه وهذا استحسن وبه نأخذ في احدى في ارض مشتركة بلا اذن شريكه لشريكه
 المنقضى لان له ولاية النقص في حصته وانه لا يقيمت دار بينهما ان يسكن في دارهما وهذا هو
 او يوافق حذرا عما اختلقوا والظاهر ان يكون استسقط الغلتان وان تفاضل في ثوبه احدى مشتركة
 في الفضل وبه يفتي وكذا الدار في الدارين على السكن والغلة جاز لانه انما هي لهما فاما في
 الجبل لا يجري في الدور وكذا القسم بطريق التباين وكذا السكن في الدارين ان القاض يجره في الدارين اذا
 غلبت في احدى احدى اكثر مما غلبت في احدى احدى جديوع على صاحبه في ولو عبد بينهما طائبا المهاباة
 في الحصة وفي الاخر جديوعه بين اثنين تواضعا ان يكون عند كل منهما نصف نفقته على شريكه
 في المهاباة فانه باطله ولا يفي فضل الدين لاصدا وان حله لانه غيبه مشاع في كل القصة الا ان يجعل
 في حله لانه ملك لانه غيبه الدين في حله مشاعا وعلى جديوع بينهما في حله وطول الاخر
 الرفع من الارض فما وقع من البناء في الضيق الباني يرفع سبيل بوالفق عن امرأة لهما ارض اخذ
 ابراهيم في الارض محبة في حياتهما ماتت عن ابن وابنة وترك الارض بينهما وكان الابن يرفع كل عام
 الحى ويبيع ولا يبيع اخذه من بيتها وطلعت حصتها قال ان كان الاخ يملك ارضا فاذن الحى بلا اذنها وطول
 وهو ظالم لهما ولها المبيع عن اخذ الحى في الارض المشتركة نوع في عمارة طائبا مشتركة جدار بين
 ابراهيم فاستعدى احدى الى الحاكم عند بابا صاحبه فلم يحكم البناء بغيري المستعدى على ان يبنى جدارا
 يخذ الاخرة منها جميعا وفي الآمالى حائط بينهما لاصدا عليه جديوع للاخر احدى وطول صاحب الطائبا

الانتفاع بالمستأجر

نفقته داود الطائي
 عليه الرحمة

مطلقا
 نفقته شريكه

أشهر الحيطان

الفصل الثالث

سقط حتى بدا اسفله قال اهد التبركين انتم قال الآخر لا انتم منيها بل ان يقع بغيرها اذا قسم
بما في الامر اطايط يتنازع فيه انسان اذ في اطايط انسان وخلق الباب الى اهد ما يقع باطايطه والنا
بينهما عند وعندهما الى اطايطه والبار الذي غلقه اليه واجمعوا للبار غلقان في كل جانب واحد منهما
ادعيا باطايطه ليس اطايطه متصلا بسبب اواها ولا لاهدها عليه جذوع او غيرهما كما به بينهما وان لاهدها عليه
صوارى او نوازي فذلك لان لاهدها عليه جذوع لا لاهدها عليه جذوع وان لاهدها عليه جذوع واحد
ولا في الامر اوطه عليه صوارى او نوازي في جذوع لان اطايطه لا ياتي جذوع وعرضه ان ياتي به وان
لاهدها عليه جذوع ولا في الامر اوطه عليه جذوع فاطايطه لصاحبه العشرة ولذي جذوع موضع جذوع وفي كتاب
الصالح اطايطه لصاحبه اوطه ولا ياتي جذوع الا في امر وهو الصحيح وعمل الثاني ان اطايطه بينهما على احد عشر
ولو لاهدها جذوعان وللآخر عشرة فكل جذوع كان في الثلثة ولو لاهدها ثلثة وللآخر عشرة فبينهما ولو
لاهدها خمسة وللآخر عشرة فافضل وفي كتاب الصالح اثنا عشر اطايطه متصلا بسبب اهد اطايطه لصاحبه
الاتصال والاتصال في اهد اتصال اربع واتصال متلازمة فالاتصال التبريع ان يكون الاضاف كل من
اطايطين اوطا في اهد اتصال اثنين اخر ولو من خشن ان يكون سبعة اهدهما مربعة في الامر فان كان كل الاثني
تربيعا او في اوطه يكون بينهما وان لاهدها تربيع وللآخر اوطه ليقض لصاحبه التبريع وان لاهدها اوطا
تربيع وللآخر جذوع وصاحبه الاتصال اولى والجذوع اولى من اتصال المتلازمة والاتصال التبريع يقع من
جانب فصح رواية الطحاوي يكتفي وهو الاظهر وان كان في الامر الرواية يشترط من جوانبه الاربعة وان لم يجر
حكم لهما وان لاهدها البنية ففعله وفي النصف الذي فيه قضاء ترك حتى لو يجرهن الاخر كما به ولو
لاهدها على جذوع وللآخر جذوع استويا وكذا لو كان محض صاعدا من اهد اهد وان يجرهن الثالث
ان اهد الجنتين اقر له باطايطه كما به جسته وان كان لاهدها عليه ارج من لاهدها لصاحبه
الارج لو تضاد في ان اطايطه لاهدها عليه الجنتين للآخر صاحب اطايطه ايامه برفع الجنتين والاضاف
انه ليس له ذلك وعن الثاني في طلبة يكون على الطرفين على اطايطين اهدهما في ملكه صاحب الطلبة والآخر
فناؤه عليه خشن الطلبة فاحضض صاحب الطلبة وصاحبه الدار ان تنازع في اطايطه ذكر في الاقصية
انه لصاحبه الطلبة واليه اشار في وقال بعض المشايخ في ان لصاحبه الدار وان اتفقا على ان اطايط
ملك صاحب الدار لكن اختلفا وقال صاحب الدار ارفع خشنك فافضل المذهب عن اهد بنان القول
لصاحبه الدار فافضل لما قاله الاضاف اطايطه لاهدها ادا اهد القصة لا يقسم وتيلو الجنيات
اخذ ودان المرقع اما عن اطايطه النفس وحصوله بالفضائل بل لا يشترط عداوتها او بالذمة لوطا
وعن اختلاف الناس فانه ايضا الخلاف اوطه لعدم من يربيه او عن العرض وذلك عند القذف
او عن تلف المال بالسرقة وذلك قطع اكة الاخذ واعتبر من بين الجنيات اوطه وما يمنع وما
لا يمنع لانه من يربى شرع الجناح واطر من الطريق كما ذكرنا **كتاب الحدود**
فيه فصلان الاول في القذف فيل فلان لم يستكان صاحب لم يربى فقال الآخر فعل كذا
او فعل كذا كذا لا يكون قذفا لانه لم يشتم ولم يكن ولو قال انه فعل كذا يكون قذفا ويروى
ان رجلا امر بامرأة فقال لها ام عمران المحبونة فقالت له يا ابن الزانية ففعل

الاتصال بنوعان

احوال الحدود

ابن ابي

والحد

بيان العز

تعارف الاشراق
والعز بباخذ المال

ابن ابي ليلى فصرها في الجامع حين قامت فسمع الامام به وقال اخطا القاضي في سعة المحبونة للحد
لا قيام في المني واقام حين في القذف لهما لفظ واحد والاي الا واحد وان قذف لفظ جماعة والاي
بين حين حتى خفي الاولي واقام بلا طلة اطم ولا قيام عليه باطايطه وهي قائمة قال لهما اهد كما ان ففعل
اوهو هذا فقال لا لاهدها لان اصل الكلام ليس بقذف وتوفا لجماعة كلهم زان الا واحد اهد لكل واحد
ان يدعي ما لم يثبت المشتبه وذكر الطحاوي تعزير اشترط الماشرة او كالفقهاء والعلم ان يقول له اطايطه بلغي
انك تفعل كذا وتعزير الاشراق في كل صفة الاعلام والجر الى بار القاض وتعزير لا وسياط السوقية الا علم
والجر الى بار اطايطه والتعزير لطلب اطم الاعلام والجر الى الجبس والتعزير باخذ المال ان
المصلحة فيه جازية قال مولانا خاتمة المحبة بين مولانا كن الدين الوالي في الحوار في معنى انه ياخذ ماله
ويودعه فاذا ناله في علمه كما عرف في قبول النجاة وسلاحه وصوبه الامام ظهر له الدين التمر تاسي
الحوار في قوله ومن جعله من لا يحضر جماعة يجوز تعزيره باخذ المال عند ساء الادب في دية المولى وبغيره
والجواز فيه الحد وكذا المرأة الساهرة اذا ادعت انها تلقي ما يفعل بفعل ان لم تبت وكذا السامر ان
اعتقد ذلك بالاشارة وان كانت المنة لا يقبل نية لعبة للناس ويعزير بين المرأة وزوجته تلك اللعبة
فهذا سمي ويحكم بارتداده وقيل ذكره في الفتاوى مطلقا وهذا محمول على ما اذا اعتقد انه العلم ان ابن فلان
يتولى المنكر ان وقع في قلبه ان لاهه لو كنت السيف على منعه يحكم ان يكسبه اليه وان وقع في قلبه انه
لا يقدرا ولم يقع انه يقدرا لا يكتفي ابي بن الزوج وزوجه والسلطان والريعية الثاني في الزانية بمبينة
لا حد وبغير تزويج محريم وكذا صاعدا ودخل في ولا يجره وعنده المهر لاطد والقنوى على قوله ما يربى
بامرة في دبرها حتى اجماع من الزنا دات الطحاوي على انه على الخلاف باطانه او لعمري اوطه لاهدها على
عاقبة حاة امرأة وقضت صاعدا منه في ان اقر اربعه رجوع وقال الله ما اقرت لا حد يربى
فقد بعض اطم ثم شربا في اقصية انا ما متقبلا وكذا التزاني وفي القذف بكل الاول وسقط الثاني
صاحبه اهد دخل سببنا دم فتاوى جها اضمعوا صاعدا عنه ركة مخوف لم يربى منه قالوا لان
عنده الله الشرع قال مع الله الذي اضاف اجمعه وهذا الحق لان محل اطم هو ان يكون للمكسب والارافية
كما هو الاطلاق في المسلم وفي شرع الطحاوي وطحاوي يجره فان كانت مأكولة يذبح ولا توطى وعن الفاروق
انهما فرق وفي الصغرى انهما توطى كل عند الامام ولا يفرق وعند الثاني لا توطى كل مأكولة لا توطى كل
يبرق وكما في قبل النج وضمن الفاعل ان يغتفر وقال الصبر والاعتماد على رواية شرع الطحاوي في ذلك
في السلم هو المحذور والاصرف لقطع التبرع في امره في انه غير عا في معها ولو قالت اني اهد
لاي وفي الروضة قد ذكرنا وعاقبة ما قبلها او جاعها في اهد في الفرج حتى انزل عليه التعزير الذي اذ اهد
لاي والسارق اذا اهدك لان الزنا جناية عاقبة والسرقة جناية على مال غير في ذلك صنف المكسبة
اذ اهد عليه وخفف عليه الحكم لو اقيم عليه في جلد خفيفا فادخل الماروي انه دم اني يخرج قذفي
فقال اخذوا عنك الامانة ثم اخرج فاحدوا به **سورة** مشتركة بين اوطه والجنيات كسر الداني
رجل المني في ياي الارش في مال لا يشبه في ربيها فافضاه في اجمع جعله خطا وواوجه اليه على
العاقلة وفي المبسوط بعد واوجب الدية وقال الامام جامع امره وافضاهما في التسمك البول

ان

الفصل الثاني
في الزنا

في وطى

البهيمية

الذي عملا لا يوطى

مطلوب
حد الزنا لا يوطى
خلاف السارق

الحدود

لا شيء عليه ولو غلب ذلك ان كسر صلبها او يدعيها ضمن اذ هب كذا وما كان من الميسر وفي الجاه
الاصغر دفع لمرأة بكرا اجنيا فسقطت فذهب عنها ربا عليه من المثل في ماله ولا تغزير ولا فرق بين
الصغيرة والكبيرة دفع امرأته ولم يدخل بها فذهب عنه ربا ثم طلقها قبل الدخول عليه بصف المهر وعنده
مهورا واه عن الثاني جميع المهر دفع امرأته غير تم تزوجها بعد دفعا عنه ربا بالدفع ودخل بها عليه ثم ان
ذكر ابو حفص الكسيري في العمون جارية دفعت حارة اخرى فذهب عنه ربا عليه صيدا او ملكا كذا حكمه
الفاروق الباي اذ اوطى المبيعة قبل التمسك عنده لاي العقر ولو تبيها او بكر ابي العقر لكن اذا كانت
بكر ابي العقر ونقصان البكارة ويدخل الاقل في الاكثر فذهب عنه ربا اذا اوطى جارية بكرا لان ان لم يكن
المهر ينظر الى العقر ونقصان البكارة وفي الاكثر منها ربا في صبي بيبه لاحد عليه وعلى المهر لانه لو اوطى
بافعاله واذا نال الصبي واذا اقر الصبي بذلك لمهر عليه وان بالغه فذهب عنه ربا ولا يطاوعه ولا مهر لهما
لو حرين اما اذا نالها واسقاط حقا ولانه لو ضمن رجوع وليه عليه به كمن ام صبيات في طهر ثم رجعه وانه
على الام فلا ينفذ الصمان ربا صبيات في المهر لان امها لا يصح في حق المولى وذكر المولى في حق
على زوجها في ثباتها وشئت ذلك عليه بعذر الزوج وكذا المهر لسل ان يضرب الصبيان ضربا فاحشا
فان فعل بعذر قال العقر لفظا لا يوجب طلاقا في حق من وان حاز به جاز فوله فهو لمن تصد بعد
ظلم الاية قوله لا ياتي به المهر بالسوء الاية وان للفظه توجه الى لا يوجب طلاقا ويحرم على ابي
الطه على نفسه وقع المكاتب على امرأه فافترضنا عليه المهر ولو فعل العبد ولا يملك المهر كالحرة اذا وجب
عليها طلاقا لمهره وان ادعى بغيره بان قال تزوجتها او قال كانت امة فاستقر بها فانكرك المولى والمرأة
مدر الى كاطم ان كانت المرأة مكنته يوافقها بالمهر حال لانه صحت النكاح لان عقد لان العقد يثبت
لانكارها وان طاولت لا يوافقها المهر لاني لانه لو اخذت منه المهر لمولى ان يرجع عليها لانها استقلت
عبد الغير بلا اذن ولا سببا في الحال لا ينفذ المحنون وقع على امرأه فوطئها ان مكنته في طهر حال
لانه ثمان اطلاق وان طاولت لانه لو وجب كان لولي المحنون ان يرجع عليها لانها صار مستقلة
عقد اذا ادعى نكاحا وانكرت ولو صدقت لا يوافقها بالمهر حال مكنته او طاولت لان العقد يثبت
بنقصانها وان كان عقد لانها انكركت لافي المهر حال مكنته او طاولت لان العقد يثبت
بها وبلغ الاب في نكاحها بالاي طه ولا العقر لان المرأة لما زوجت نفسها منه مع العلم بان النكاح
غير نافذ فقد رخصت بطلان خفيها غلام اربع عشرة سنة جامع امرأته نائمة ان يتبأ لها ولا عقر
وان تكرا وافترضنا بالمهر وكذا الاية المحنونة وفي النظم غيب امرأه وزني بها وهي مطاوعة ي
المهر لاي المهر ولا تخان ان لم ينفقها وان مكنته عليه المهر ولا اذ وفي المنيعة ادعى عليه انه وطئ جارية
وحصلت ادعى النقصان بهذا السبب ان يخلف ان انك الدخول فان خلفه ان يطالب من الحاكم تغزير
المدعي ولو برهن المدعي طلب النقصان وفي الجبوني قبل مرة او اودة او اجنية او غانق او مسن
شبهة او جامع لافي الفرج بعذر الفاعل والمفعول ان عاقلا بالافعال وعاد وان صغيرا وصغيرا
لا شيء عليه والتغزير حق العبد يقبل فيها بشهادة امرأتين مع رجل يبيع الابراء والعفو وكلف
المكاتب وعن ابي انا ان يمتهم على صاحب البيت بالخمر يمتهم ولم يبره وعنه في الامراق يمتهم زني او سرق

زني صبي
بصبي

مطل
ادعت امرأة بخلاف زوجها
فانها فاحشا يعز
وكذا المعز

التغزير حق العبد

حالكه

الكران كالصالح

حال سكره ولو اقرب اليه ود في سكره لا وفي سكره الطيوي السكران كالصالح في اقواله وافعاله الا في
الدوة فانه لا تحرم امرأته وفي المتن قال الامام ادر عنه كل حد يده كالزنا والسفوة وكل شيء اقرب منه
حائلا في حد وداه وقال الثاني ان ارداه كغيره فيه ما يلزم العاقل في الحكم فاذا في السنائي حد
الغذف ويجوز للمكي كالتغزير بالشم لانه لا يضر صاحبه وعن الثاني عذره مائة ومات الاضمان لانه قد جاء
ان الكثرة مائة وان اكثر من مائة يضمن المصنف لكن في سبب المال لان خطأ الحاكم من سبب المال ذكر
الصدر عن ابي انا انه يهدم البيت على من اعتاد الفسق والبرق الف في داره حتى لا يباين المحرم على
سبب المصنف بن وقيل يراق العقب على من اعتاد الفسق ان قبل الاستعداد وان كسر ثيابا في
خمر حتى يخالها ضمن بالاتفاق الا ان يري له كذا الدار في هذه الحالة ويحرم عذره على ناحية المهر كونه
وضربها حتى سقطت خمارها فقبل له فيه قال الامام له بعد استغفارها بالمولى ثم والتفت بالامام و
يروي ان الفقيه ابا بكر البجلي خرج الى الريسا وكان السباع شط المهر كاشفا في روضه
زرع من فقبل له كيف فعل هذا فقال الامام له انما الشك في ايمانك كل من سبب ما يمنع الذي
يمنع السك لا تشبه المهر فان غنوا وضربوا بالعباد منعوا كالمسلمين لانه سبب من غنم وذكر
طهر الدين قال الاجابة اي روي او طرأ عليه وكذا ما شاء كلمة ومثلك الغذف والاستحلف وذكر
الدين لو قال اي نازي في غفرنا هو الا فرغ فطاه ولو قال حرام زاده غير فطاه وكذا لو قال
لاينه ذكر في الخطا وذكر المهر في وجب كمرته رجلا ان يضر بالصبيح وبما دون السلاح لايحل
قتله وان لاينه جرم لا بالقتل حل قتل وان طاولت حل قتل الصبيح وعقد النكاح على ان التعزير والقتل
يجوز لغيره في حقها وكذا روي عن الامام الثاني في المتن في المسئلة كذا ذكرها في حق
ايه جوارزم ان اقامة التعزير حال ارتكاب الفاحشة يجوز لكل احد وان كاشف العورة بامر كل احد
بالشم ولو بالغت وتصير كاشف العورة في حق لا الكربة وبعد الفرج لايوفيه اليه الحكم وعلى
هذا الوراى سبب في حله قتل وانما يمنع لانه لا يصدق في ذلك انه زني **السيرة**
وفي الاصل المذني عليه انك السيرة قال عامة المشايخ بعززه اذا وجد في مكان التهمة بان زناه مشي
مع التهمة اتي او جات مع شبهة اخر لكنه لا يشرب دخل خصام بن ينفذ على السارق في سارق
فانك تسبيل فقال العيين على التهمة والنية على المدعي فقال الامام طاه ابا السوط والعقار فلما ضرب
عنه اقرواني بالسيرة قال عصام بن ابي انا ان طاه السبب بالقول منه ثم لها شريطة الخنة
والاستمرار ابتداء وانتهاء فان نفي السبب خفيته واخذ المال من يد صاحبه كالمرة بان استيقظ
صاحبه لا يقطع ومنها لا يكون للسارق فيه شبهة ولا شبهة ملك ومنها ان لا يكون ما دون الدخول
فان اذن بالدخول في بيت سرق من بيت اخر من تلك الارا خلتها فيه ومنها ان يكون السارق منه
يرحم على المال حتى لا يقطع السارق من السارق ومنها ان لا يكون بين السارق والمسروق منه زوجية
ولا تحرم كامل ومنها ان يكون المسروق متقوما وان لا يوجد من جاني الاصل لاثباته ولا يباع اليه
العناد وقيمة عشرة وقت السيرة وذكر الطيوي ان المعتصم في يوم الاخراج لان تمام السيرة
به وفي بعض النسخ ان كمال الضابطة وقت القضاء فان انتقص العين لا يستقط القطع

في كسرون
سك فيه

منع الدخول عما يخرج اليه

مطل
وقد روي عن جوارزمي
مطل

المسب
التغزير والعقار يجوز

احوال السيرة

وان ينقص من حسن السقوط القطع ومنها ان يكون المال المأفود آخر اياما لم يكن له حفظ كالدر
والدكاكين والحنان والاحنية والعنايط وابطاطا حتى لو سرق من الصبر وله عاقبة بان سرق
من تحت راسه وهو نام في الصبر والمسي يقطع وان عوصوا بين يديه اختلفوا قال الحسن انه حرز
وعن محمد بن سرق من رجل ثوبا عليه وقلمه او من امرأة نائمة حليا او مسلاة مع لاسر يقطع و
ان سرق ثيابه او ثوبه من المذبح لا يقطع قال بكر الا ان يكون عليه من يحفظها قال النعماني وفي المتن لا يقطع
وان كان معارفا وعن الامام ان كان حيا سوي الراعي من يحفظها يقطع وهو الحنار لان الراعي
يقصد الاعلاف والاسان لا اظن ولو لم يكن فاعلى بالليل له بان يفسد ودخل فيه وسرق منه يقطع
وفي النعماني لا يشترط العلق اذا كان البار قد دودا الا اذا كان بيتا فخر وفي الصبر ثم اطرر لو كان ما
يمكن الدخول فيه وان تقف داخل فيه واخذ لا يقطع وحرز لا يمكن كالحواشي فلو ادخل يده
تقطع قال الطحاوي حرز كل شئ بمنزلة حتى لو سرق دابة من اصطبل يقطع ودرة من اصطبل لا يخرج
الركوة من مالها لو دى الى فقير يفسد عني او فقير يقطع لبقاء ملكه قال الكوفي ما كان حرز النخوع فهو
حرز لكل الا انواع حتى لو اخذ لولة من شريحة وعاء الطبخ يقطع وكذا لو سرق ثياب الراعي من
المرعى قال الحسين وهو المذبح عند نوافذ من خلف وفي المتن سرق من بيت السوق لمان غنما
من يحفظها يقطع والا اذا دخل يده على سوق نزار فسرقت من حانوته لم يقطع وفي الحواشي دخل السارق
نهارا او بالليل او مفتوح لم يقطع ولو لم يكن بالدار وكان البار مفتوحا مردودا على صاحب الناس
القلعة وسرق ضيعة او مكانة ومع سلاح وضاحية عليه او لا يقطع ولو دخل بين الغنم والقيمة
وبالناس يحرقون ويدعون فمن بمنزلة النصارى فلو علم صاحب الدار اللص لا يعلم ان فيها صاحب
الدار او يعلمه اللص صاحب الدار لا يقطع ولو علم لا يقطع كانه انسانا لئلا يسهل من يقطع ولو
كان اربابا بنقبة ستر واخذ معانية القياس ان لا يقطع وفي الفتاوى جماعة ينزلوا بيتا فسرقت
بعضهم من بعض متاعا وصاحب المتاع يحفظ او وصف تحت راسه يقطع ولو كان في حيا
جماعة قطع ولو سرق من بيت الطمان واخذ قتل الخوارج لم يقطع **نوع آخر** دخل الدار وجمع المتاع
ليلا وطرحه في نهر وخرج فاخذ ان الماء قوة الاخراج لا يقطع وان خرج بجره لا يقطع للماء قطع
لاضافة الفضل اليه لا الى الماء علق المتاع على حمار في المنزل وخرج ثم خرج الحمار واذا في المنزل
السارق لا يقطع وكذا العلق على طائر فطاره وان ساق واحرق قطع وبيع المال لم يخرج لا
يقطع ويحرق المثل نقب الغنم وترى فدخل السارق الاخر واخذ المتاع من الدار لم يخرج لا
على التائب وضائه ما سواي عشرة دراهم مضروبة من ثوبه خالصة حتى لو سرق ثوبا من ثوبه
وزنه عشرة لا يقطع وعن محمد بن ثوبان ثوبه عشرة في ثوبه وفي ثوبه اخر الفضل لا قطع وعن الثاني
ان سواي ضاها يوم السيرة لكنه انقص يوم المرافقة والحكمة لا يقطع سرق يصف دينار
سواي عشرة يقطع ولو دينار لا سواي عشرة لا وعن الامام لا قطع في ثوبه الا ان يكون
وزنه او ثوبه عشرة دراهم حمار بين الناس ولو سرق سواي عشرة دراهم مضروبة
والفضة غائبة لا يقطع في ظاهر الرواية وهو الاصح جمع المتاع وعلق عليه فسرقت منه

معها ص

ادخل يده على
سوق في نهارا
الغنمة

يأخذ ح

نظ

قطع ومن اصحابنا من قال في هذا اللفظ اشارة الى انه انما يكون محررا حال ثوبه اذا كان تحت جنبه قال ثمن
الاية الصحيح انه يلزم القطع بكل حال الا ان المستر لحفظ المعنوا لا يقع ما تاتي في علمه ان المودع والمستفيد
بمثله وفي المتن قال الامام لو ان الراعي نزع غنمه فسرقت لا يقطع وان اذره الموضع وهو عندنا قطع سبط
الثوب على حائط السكة فسرقت لا قطع لان بالدار حرزا لا ماليا السكة وفيه من حرز لواني ثوب او حبان
فسرق بعضهم من بعض من المتاع يحفظ او وصف تحت راسه لا قطع وان كان في المسح والمسلية الى اقطع
والمنسج فيه ارجاء البيت والحنان لو القوم فسرقت ثوبه لم يقطع وان كان في بيت فسرقت منه فسرقت
رجل من كل رجل ورجعا قطع لانهما سرقوا واحدة ولو كانت حجرة لشتر في دار عظيمة فسرقت من كل حجرة اقل من
عشرة لا يقطع السارق لو رده الى دار المالك او الى من هو في عياله في الجاه لا يبرأ من الضمان والسقوط
القطع العبد اذا سرق لا يقطع به الا بغير موافقة الامام وعدم وكذا العضاض الخلف في نسيج البنية
على العهد عند غيبة المولى وعند غيبة غيره لا يقطع عليه اجماعا وفي المتن عن الامام ادرك اللص وهو غيب
لكن قبله قال محمد بن محمد بن غنم الدية في ماله وقال الثاني خذره فان دفعه الى داره فان دخل عليه سقا
فحقت ان يهدى الصبر ودفعت ان يمسك فاره والا خذره قال م لو ان لصا دخل دارا ولا سلاح معه ومن
الدار يعلم انه يغوي على هذه ان ثبت الا انه ياتي بعض متاعه ولا يقطع عليه وسبعة منه وقتله وكذا
لو ارى في ثوبه رجلا مع افعله او جارية في وخاف ان اخذه ان يهرقه فهو في بعض ثوبه ولو كانت قطارة
له قتلها ولو استكره رجل امرأة لها ثوبه وكذا العظام وهو المأخوذ وان ثوبه قد تم اذ لم يستطع دفعه
بالقتل وسئل عن جبن وصداق ثوبه لثوبه او بغير ثوبه فقتلهما المصنوع عليه قال بعضهم ما به اخذ
الفقيهين اكل بالانسان غير المحضية بغير ثوبه فقتلهما صاحب الدار ويبرهن على انه كايه فذره بعد ان لم
يكن له بنية ان يملك المقتول مرفقا بالسرق فقتلهما صاحب الدار فقتلهما بغير ثوبه بغير ثوبه
وفي الحسنان بنية في ماله لورثة المقتول لان لالة الحال اورثت سهمه في الفضل في المال فقتل الش
في حسن السلطان قبل ان يثبت عليه ثوبه ثم فقتله بنية بذلك على الفاعل فذره بغير المصير بابلت
كالعض لا يباح قتله ولو قتله ضمن وان في المرافقة في موضع لا عثر او في المصير لئلا يباح قتله ولو قتله
دفعه لا يضمن ولو سهر بابلت ساج في الاحوال قتله ولو قتله دفعا لا يضمن ولو لم يملك اصله في مثله وهو
قوله عم صنع يدك على صدره في جاءك في صدره في وان قتلك الناس لا اجماعهم فقتل عليه لئلا يشار
سبيعا ما قد رجمه بندق فقتله في ماله فقتله فان كثر غنمه وجوزر علم انه يريد قتله حل له
ان يبداء بقتله وان وقع في قلبه خلاف ذلك حل له قتله والمعتبر فيه اقله الظن **كتاب**
الوصايا وهي اوصايا الالبان فخم بها وفي ثمانية فصول الاول في اصول في المقدمة وفيها ما يصح
وما لا يصح وانه ثلثة انواع الاول في اصوله قال في شرح الطحاوي الا افضل منزلة مال قليل وله دنة كثير
ان لا يوصي بمن له مال كثير يعني ان يوصي بدين الثلث وثلثة اعيان لم فقره فيها طاعة لا معصية
وفي الفضل وكذا روى عن الثاني ان الورثة لو كان حجارا او كبارا لا يستغنون بثلثي التركة او فقرا
فتركها افضل وان اعيان او يستغنون بثلثي التركة فالوصية افضل وعن الامام في تقدير السقياء
ان يترك لكل وارثا ربعه الا في سوي الوصية وعن الفضل عشرة آلاف درهم بئس في الوصية بالواجب

استن

ومن رأى في منزله
رجلا مع افعله
او جارية بغير ثوب

يقضي

لغير العبد اصل

احوال الوصايا

تقدير الاغنياء على الوصية

ان كانت والآفة لقراءة وان اغنياء فبالجوان وشبه فيها القول صريحا او دلالة وذلك ان موت الموصي
له قبل القول والبر فليكون موته قبل ما فيه ثبات ورثته وقول الموصي له قبل موت الموصي بالثلاث
عجز للاجتناب اجازة الورثة او لا وبكل المال باجازه لهم وان لم يكن له وارث يجوز اجازة السلطان ومن لم يست
المال لم لا وبكثير من الثلث او الوارث الا ان اجازة الورثة واليحيى لا وان اجازة الورثة ويجوز للميت
والذي اتفقا وللثالث ان اجازة الورثة وصح بالكون عند خلاف الثاني وان اجازها من قبل الاجازة
يكون فليكن الموصي لا من الجحيم وفي ثلثة انواع الاول ان يكون الموصي له كالمودع والوصية في يد الموصي
ورثته كالودعة بان يوصي بعين مال فمخرج من الثلث حتى لو جعله بالثمن لا يضمن الثاني ان يكون
الموصي له كالشريك في الورثة بان يوصي بثلث ماله ولهذا الاستفاد مالا لغير الوصية ثم مات يعطى ثلث
المستفاد ايضا والعقل لو لموت الثلث ان يكون الموصي له كالفرع بان يوصي بالدرهم المرسل وله
درهم اولى ثم مات باخذ الموصي له تلك الدرهم ان حاضرة والا بسبع تركته ويعطى تلك الدرهم لكن يبرأ من
الدين فرق وهو ان يبداء بدين الصبي ثم يدين المرض ثم يدين الوصية والذين من الكل وهو من الثلث وترث
المرضى كالميراث الصدقة والعقود والتبعية والحياة فترثا يتقارب فيه والبر بغيره او يفوقه عن دم الخطأ
من الثلث وعقود عن دم العمن كل المال لا ليس بمال وكفالة على ثلثة او هم كدين الصبي بان يعلاني
الصبي معلقا للثمن في المرض بان قال اذا كنت على فلان وفي وجه كدين المرض بان اقرض في المرض
باني ثلث كعلت في الصحة لا يصدق في حق غيره والصبي والمكفول له مع غيره المرض وفي الاول مع غيره
الصبي وفي وجه كسائر الوصايا بان اشياء الكفالة في مرض الموت والمرضى الذي يكون نصرة من الثلث
من يكون دافعا لشره بان لا يطبق القيام حاجته ويجوز له الصلوة فاعدا وكذا في عتية الموت ولو طال المرض
وصار حاله لا يفي عليه الموت كالفاجر او صار مرضا او يارب الشئ لا يكون حكم المرض الا اذا تغير حاله
عن ذلك وفات من ذلك التغير فاعطى في حال التغير من الثلث قال الفضلاء من الموت لا يخرج الى جوارحه
نفسه وعليه ان يحد في التبريد وقال لو خرج المرض من الميت لا يكون مرضا مرض الموت وفيه عن شئ
السلام ان المعبر في حق الفقير ان لا يقدر على الخروج الى المسجد وفي حق السوفى ان لا يقدر على الخروج الى
الدكان وفي المرأة ان لا يقدر على الخروج الى السطح ولو قام الى حواء في البيت كالميت الى اهلها ولا يقوم
جوارحه خارج البيت فهو في حكم مرض الموت عند عامة شيوخنا او مشايخنا في حكم الصحة قال
الفقيهون صناديق العزائش لا يقبل العبد للمخلية لومان من هذا المرض وان خرج من البيت و
اخذ الصدر لا يهدى **قوله** في الفاطمة مرض لا يقدر على القيام بجوارحه ويؤى واشار برأسه وعلم
انه يعقل ان مات قبل ان يقدر على النطق جازت الوصية وفي النوازل جعل هذا قول من مقابل
عند اصحابنا لا يجوز وفي الناطق لظواهر الاعتقاد سنة فهو كالاخرس وفي النوازل قبل المرض او من شئ
فقال ثلث ماله لم يزد عليه ان قال على ان الرسول لم يصرف الثلث الى الفقراء او قال ابن سبيط في حق ثلثة
يصرف الثلث الى الفقراء ولم يزد القيد وهو موافق لما ياتي بعده من ان قال ثلثي اهلان او قال سبيط
فهذه وصية جارية اسمى ناكذ الوفا بعد موتي بخلاف ما لو قال في حق ثلث ماله لفلان ولو ذكر
في خلال الوصايا او اضاف الى ما بعد الموت وكان ذلك في الصبي يكون وصية في المرض على هذا ولو قال

في الاجتناب
استحباب
الوصية ثلثة انواع

كالدين

مطل
المرض الذي يكون بغيره

مطل
مرض لا يقدر
او اعتقد لسانه

افرض الف درهم من ماله او لم يقل ان كان في ذلك الوصية جازا وبعث الى الفقراء قال ثلث ماله ووقع علم يزدان
ماله درهم او دنانير فقتله باطلا وان صبا على صهار وقفا على الفقراء قال ثلث ماله في الوصية باطلا عندنا
وعند محمد بن طبرستان وجوه البر ولو قال انظر الى ما في راي اوصي به فاعطوه فهذا على الثلث قال احمد بن محمد بن عثمان
كسند الوصية باطلا لان هذا يكون للاغنياء والفقراء ولو قال صدق من ازال من راي كذا جاز لا يرد
به القرابة قال القاضي على الشئ وان كسند ليس من سبائنا فلا يرد ولو اوصي وصية مرتبة ثم قال اعطوه
وصية على فلان جازا جازا يزومارة فهو مردود فلم يصرفه اوصيها ناسيا او عرس عليه ولم يقبل شيئا
حتى مات فالوصية جارية لان هذه اللفظة تترادفها التقدير قال ثلث ماله سبيل الله فهو للمنفقة وان اعطوه
حاجا منقطع جازا في النوازل لوصف الى سراج المصير لكن الى سراج واحد في رمضان وغيره وكل ماله
حيث يرى الناس او حيث يرى المسلمون في عرفنا ليس بوصية او هي ثلث في وقته الجهر في بيتها
الخطبة وبناء المصطفى العلم اوصي بان ياتي الطعام بوجوه ثلثا بطلت الوصية في الاصح اوصي لصاح
ورثة فلان طلبت الوصية جعل داره خا تانيزل فيه الناس بعد موته لا يجوز السبيل الاشياء المنقولة في
الحق لا يجوز عنده وبعد الموت ان كان فيه ثلث بان يوصي بالثلثه ويقول جعلت سكناء لفلان يجوز
في الجاهع الصغير اوصي بثلثه بستانه ثم مات وفيها ثمة فريه وحدها ولو قال اتممة نسبتا في ما عيش او ابد افله
هذه الثمة وما في ثلثه اسمي ان اوصي بثلثه بستانه له الغلة الموجودة ما عاش اوصي بصرف عتية ابد او
بالادها او بالباقي ثم مات فلم يصرف له ما في ظهره من الصوف وما في بطنها من الولد وما في خصرها من اللبن
يوم مات الموصي اسمي اوصي لرجل بارعيه وللاخر عايتين ثم قال الثلث اسمي ثلث فيما اوصيت لهما
له المصنف منها اوصي لرجل عايتين وللاخر عايتين ثم قال الثلث اسمي ثلث فيما اوصيت لهما ثلث
كل ما في اسمي ثلث ماله لفلان ثم قال في ذلك المجلس اوصي سيد علي السيد الواحد لا يغير من ماله وصية
لفلان ثم قال في ذلك اوصي سيد علي لفلان **قوله** ووصية له الثلث اوصي لوارثه او لاجنه فلما جنى نصف
الوصية وبطلت للوارث اوصي لميت وفي جميع الوصية التي مرضى اقر لوارثه ولا جنه بدين بطل الكل اوصي
بالف درهم من ماله جعل ثلث ماله الموصي فاجازت المال الوصية بعد موته فان دفع جازا وان منع له ذلك
بخللاف ما اذا اوصي بكثير من ثلث ماله فاجازت الورثة بعد موته ثم استنحو عن التمس لم يمس ذلك
اقتسما تركه لهما الف درهم فاعطى كل منهما خمسمائة ثم اقر احداهما اوصي بثلث الف لرجل ان
الاخر ثلث الف فيها وان كذبه يعطيه ثلثه في يد في الاحتج والقبال ان ياخذ نصف ما في يده ك
لو اقر باين ثلث وكذبه الاخر ياخذ نصف ما في يده فلو اقر احداهما بدين على والدتها فبالاخر الاخر
ياخذ كل ما في يده المقر قال الفقيه وعندنا ياخذ منه اوصي بثلثه درهم فذلك درهمان وفي درهم وهو
يخرج من الثلث له درهم كله وكذا لو اوصي بثلث ثلثة اوثان من حسن واحد وكذا الاغنام والواصي
ثلث ثلثة رقيقه فمات ثلثان لم يكن له الا ثلث الباقي وفي الاصل قال في حرضه ثلثه اركل لفلان
لا تكون وصية ولو قال سيد ساري لفلان يكون اقرارا على هذا الف درهم من ماله لفلان كان وصية
ان كان في ذلك الوصية ولو قال في ماله كان اقرارا ولو قال عبدك هذا الفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذلك
الوصية ولا قال بعد موتي فربته قياسا واسمى ان اوصي في حرضه في حرضه فان مات قبل القبض بطل

المجلس

فاجازت ثلث ماله

حصة

وان التفسير في التعليل لا يتصل ويغير بروج الكل من التعليل وان تغير بعض كل شيء او تمرة او تمرة
لا يتغير وان التعليل كان لكل بعض حكم فبطل الوصية فيما يقع في التعليل لا يتغير بعض فادع على التعليل
له جعل وصية بكذا الاطلاق فاشارة اسم اي نعم او قيل له انه عليه بكذا فاشارة اسم اي نعم لا يلحق
ولا يتغير بكذا المفتي اذا سئل عن مسئلة فاشارة كالتعليل بكذا الوكالة بعد موت الموكل وصية
والوصاية في حيوة وكاله علم ان كلامهما ينفق بلفظ الامر والعقبة الحرة والموت وتعلقها بالشرط
جائز لانها في الحقيقة اثبات الخلاف عند الموت الوصية للمسلم لا يجوز عند الثاني خلافا في ولو قال
ينفق عليه جازا فاجاز او في مال من الدين على مدبونه لا يخرج او في ثلث ماله للمكنته جاز
لمساكين مكة قال محمد او في ثلث ماله لبيت المقدس جاز على بيت المقدس ونصف الى سبعة وخمسة
ذلك او في ثلث ماله في المقود وهو باطل في العباس في الاحتمال انه جعله في مساكين المقصور
الفصل الثاني في الوصية بالكفارة اختلف الوصايا بالثلث فيبقى ان تساوية
بداية ما بدأ الميت واختلفت الروايات عن الثاني ففي رواية بغيره في الحج على الزكوة وفي رواية بغيره
الحج والزكوة مقداران على الكفارة وهو على صدقة الفطر وهو على الاضحية والواجبات بغيره على
النافلة وفي النوازل بغيره ما قدم الميت والوصايا بالدين ان كفارة في حكم الكفارات والآلة
في حكم النفل فان كان مع هذه الوصاية بالثلاثة حقا له وصية للادعي صرفا بما اوصاه وحصل
كل حقة من حجات القرية مفردة بالضرر بخلاف بقول ثلث في الحج والكفارات ولزاد في حجة الرتبة
اوتام وفي النوازل قال جابوت في رمضان فاسئلوا العلماء فانهم اعطوه على يخرج قيمة الرتبة
من الثلث مع سائر الوصايا يعقود عنه الرتبة ويطوع نصف صاع من برة ان لم يخرج قيمة الرتبة واب
الورثة اجازة الوصية اطعم عنه اثنين مكيلا كل سكين نصف صاع من برة ان خرج
من الثلث اوصى بالاطعام عن ذوات صلواته يطعم بكل صلوة نصف صاع من برة الا صح
او صيد بان يطعم لوله ولد من كفا رة بعينه يطعم كما امره ولا يجوز عن الكفارة **نوع**
او وصية بثلث مال للفقراء والوصية في بلد ووطنه في بلد آخر ان معه مال بصرف الفقراء
هذا البلد ثلث هذا المال وما كان في وطنه بصرف ثلثه الى فقراء وطنه كما في الاكوفة
او وصي بصرف ثلث ماله الى فقراء خوارزم الا فضل صرفه اليهم فان صرف الى غيرهم من الفقراء
جاز وعليه الفقهاء وكذا الوصية لفقراء الحاج يعصرف الى غيرهم او طي بان يتصدق الى عشرة ايام
فتصدق به في يوم جاز او وصي بان يطعم كل فقير درهم **نوع** الوصية ففقر نصف ثم اعطاه
النصف بعد ما تلف النصف الاول جاز ومن ثم اقوام اعدوا ان يكتبوا اسامي مساكين ما جدهم
تكتبوا ورفعوا اسما يسميهم اليهم واخرجوا الدرهم على عدد منهم فائة واحد من الثلثين
قال يعطي وارثه ان مات بعد رفع اسمه او في لاهل السجوة او الاربعة او السبع او الثمان
او الثمانين والوصية يعطي فقراهم لا لاغنياء هم او وصي ثلث ماله موصية للرباط ان هذا
دلالة على ارادة اهل الرباط للفقيرين فيه فاليهم والافعال عمارية اما الوصية
لمجد كذا او فخر كذا صرف الى عمارية واصلاح عند محمد وعند الثاني باطل الا اذا قال

[illegible]

الوصية على

وصية الغفر بما زاد
على الثلث لا يجوز
بخلاف الحر

وصية الخديوي اربعة

الوصية
اربعة

- 11:19

عبد بالذبيح ويؤده له الخلفان والعلقة والقبض والسر والبال السيف والمنطقة الآن يقول المتاع وفي
 النواز الوصي هذه المدة لفلان لم يكن للورثة ان ينصروا فبهمها ولو قال بقدر قوا على المسكين
 بهاهم المصدق بالقيمة قال بوضو وتاخذ لان الوصية تحتاج الى توطئة فبهم المالك كجاء القبول فلا
 ينال الوارث من قبلها والوصية الى المسكين لا تحتاج الى القبول وقدر القربة وتخصيص القيمة والوصية الى
 الورثة لا تصح الا باجازة الورثة ويعتبر الا باجازة الورثة لا قبل الموت لا قبل هذا في الوصية اما في التصرفات المعقولة
 لا حكمها كالاعتاق وغيره اذا صدر في مرض الموت واجازة الوارث قبل الموت لا روية فيه عن اصحابنا
 قال الامام علاء الدين السبكي قدس سره في مرض الموت وصية به الوارث قبل الموت لا يصح العبد يفتي
 وقد روي عن ان الوارث المحجور اذا عجز عن اخرج يصح ولا يملك المطالبة بعد موت المحجور وذكره القاضي
 ببلغ الورثة ان الميراث تصدق بصفقات فقالوا انما لم يملكه ولم يملكه الميراثات ما لم يجر الا اجازة وان عجز
 التصرفات واجازة وصافا جازت الا اجازة وبطل حقهم والوصية بالباقي من الثلث كالوصية بالثلث وعن ابن
 فنين قال اعطوا فلانا وصية كذا او اعطوا بوموتى او اعطوا ثلثي جاز لكون الثلث على الوصية وان ذكر
 الربع او الخمس او شيئا مما طأ الثلث لكون وصية الا ان يكون في ذم الوصية او هي بان يعطى الثلث من العتق
 وروى قال ابن مقالي الوصية باطلا قال الميراث تجار دار فزندان من ليس له من او قال ابن وكيع في
 تركي او قال سبكي لا ولا بدعوى في فانيصا وفي المنة الوصية بالاسراف في الكفن باطلا
 او هي بان ياتي بالتأبوت في بلدا وناسيحي او هي بان ياتي في حارة وللموتى من المالك والقبض
 الاربعة والسر والبال والطيات والكتب دون القلائص الخفاف والحرارة لانه ليس من الثبات
الفصل الثاني في تصرفات الوصي ان يוכל بالخدمة الفاضلة فيقرض الوصي مال الوصي وذكروا
 اخصا وانما يملك الاقراض اذا لم يرد من يدفع اليه مضارته او يفتي به سببا والوصي يملك البيع متى اذا
 لم يخف الحرج ولو استقرض لنفسه ضمن وعجز محله لانه لا يضمن كالات في رخص الاصل بضمن ايضا المتولي
 اذا اقرض الفاضل من الوقف وصوابه من المالك صحيح ولو استقرض من الميراث الوارث فله ذلك والا
 رفع الى الحاكم ان احتاج ولو رخص الوصي مال اليتيم بما استبان عليه وقبض الميراث من ثم ان الوصي يستأجر
 منه طاعة اليتيم وضاع عنه الوصي فمن مال اليتيم غصبيا واستعمل في حارة اليتيم وحكمه من الوصي
 ولا يرجع به في مال اليتيم واذا اجر الوصي اليتيم او ماله او غيره جاز فلو بلغ الصلة فسخنا ان يفسد ما على
 نفس الصلة وان عجز اليتيم له الفسخ الوصي اذا ابرغه للصلة لم يرد ولو استأجر الصلة لنفسه سبعا
 ان يجوز عند الامام وفي المضار الوصي لو اراد ان يتأجر للصلة ولا يكون غاصبا لو اجره لدار من امرأته
 ثم سكنان فيها وبجها من ماله قدر الاجرة فيؤدي المرأة الاجرة وقال القاضي الوصي يملك ان يتأجر
 لانه جعل ماله بالمال ولا ياتخذ اجارة طويلة وجعل يجر ارض اليتيم اجارة طويلة ان اقر ارض اليتيم
 لا يجوز في السنين الا في الاجرة يجوز وان استأجر لاطل فاجاب عن العكس قيل على قياس ما
 تقدم ان الاجارة الطويلة حقة لا يجوز على الرواية التي هي غفيرة واحد لا يجوز وفي فتاوى الشيخ ليس
 للوصي ان يواجر شيئا من التركة اجارة طويلة لقضاء دين المثل اذا رخص الوصي مال اليتيم بدين يقينه
 يجوز ان يواجر الثاني والاشبه ان لو اراد اباؤه دينه من مال اليتيم لما يملك وان حكمه الرهن في يد المثل

الوصية لا الورثة

الوصية بالاسراف
او هي بان ياتي بالتأبوت

في جواز
اجارة الوصي
الطيفة

اذا اجر الوصي اجارة
طويلة

هكذا بالدين ضمن الوصي قيمة الدين لليتيم لو قدر الدين او اقل وان كثر ضمن قدر الدين لا الزيادة واصلة
 فضل سبع الاب او الوصي اذا باع مال الصبي قبل ان ياتي بالاب الوصي من بغير رضا صاعدا للامام وعند محمد
 والوصي ان يدفع مال اليتيم مضاربة او بضاعة او يشارك مع غيره والوصي ان ياخذ مال اليتيم مضاربة و
 يودع ماله ويجوز ان اخذ الوصي ارضه من ارضه ان الميراث على اليتيم لا يجوز وان جعل الوصي على كفة على فليس
 قول الامام في جواز بيع الوصي مال اليتيم من نفسه يعني ان يجوز وفي المسئلة دليل على ان الوصي يملك
 الاستقراض من مال اليتيم وفي المتن ما يدل على انه لا يملك الاستقراض والحلول في كونه اختلفا في اشياء
 وذكره ايضا الوصي استقراضه ليعمل عليها من مال اليتيم وجاوز الحد الذي ذكره وعطفت فالحال
 مال اليتيم وفي الجائع الصغيرة فاستتم الوصي الوصي له على الورثة جازية ومقاسمة الوصي الورثة على المو
 له باطلا معناه اذا كان الوارث غائبا وقام له الوصي الموصي له بالثلث وحرف الثلث الى الموصل واسك
 الثلثين للموارث فهلك سبعا من الثلثين يملك من الوارث الوصي له غائبا وقام الوصي الورثة وحرف
 الثلثين الى الوارث امسك الثلث الموصي له خضع في يده لا يملك من مال الموصل له وله المشاركة مع الورثة و
 ياخذ ثلث ما في يده وفي الاصل الوصي قسم وعمل نصيب كل انسان فهذا اعلمت لو كلفهم صغارا لا يجوز
 قسمة اهلها لو باع مال احد اليتيمين من الآخر ولو لم يات مال اولاده الصغار جاز كالبيع و
 اطلعه للموتى ان يبيع مال احد الصغيرين مباحا من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصته صغير لم يبيع
 حصته وبعد الصلة يشتري ملك الحصته فيحصل الاستيناز والثاني لو كلفهم كبارا وبعضهم حضور فقام
 الحضور واقرض الاقرباء جاز في المنقول الا في العقار لانه يبيع المنقول لا العقار على الكبار العتق
 الثالث لو صغارا وكبارا او كبارا فقط لا يجوز في العقار وكذا في العوض لان الوصي ليس له ولاية الفسخ
 في العوض عن الكبار العتق وقدر كان الكل صغارا اربعة لو صغارا وكبارا حضورا ففعل نصيب
 ومع حضورهم وقدر الميراث وقدر نصيب الصغار حصة ولم يفرز نصيب كل واحد من الصغار جاز ان يمس
 عمل نصيب كل من الصغار والكبار وقسم بين الكل فالقسمة فاقسمة ولو دفع الى الكبار نصيبهم
 وامسك حصته الصغار حصة ثم قسم حصته الصغار فيما بينهم فالقسمة بين الصغار والكبار جازية لا
 بين الصغار واما وصي الام والعم والخال يقاسم له له الصغرة منقول لانه لا يورثها من الام اذا لم
 يكن للصغرة طاعة الوصي لان القسمة عقارانه بكل حال ولا يملك قسمة ما ورثه الصغير من غير الام لا
 العقار ولا المنقول وفي الجائع الصغير اجال باليتيم ان كان امي من اجل جاز وفي المتن لا يترك
 دابة اليتيم اذا خرج لقتل في دينه وفي القسمة ميتا جازية من مال اليتيم اذا خرج على اليتيم وينفق
 من ماله ايضا ما لا بد منه وفي النواز عن م ولغيره كذا او قيل لا يجوز في القسمة اذا كان الوصي حرجا
 يأكل من مال اليتيم ويترك في الاحتسان قال الله ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف الوصي تلف
 مال اليتيم كيف يشاء عنه قال يفتي له شيئا ويعطيه ثمنه ولو وضع هناك من غير هذا التكليف
 ارجوان به او استأجر الوصي اذا انفق الوصية من مال نفسه يرجع في الجائر الوصي بصدق في نفس
 المثل وكذا لو كلف بماله يرجع وكذا الوارث وان اشترى اليتيم ونفذ الوصي من ماله يرجع وكذا
 لو اشترى الوصي نفقة او كسوة لليتيم ونفذ من مال نفسه وان اشترى عليه يرجع وانما انظر الاشياء

في جواز اكل الوصي
في جواز اكل الوصي
في جواز اكل الوصي

لان قول الوصي في حق الانفاق يقبل لان في الرجوع بلا انشاء وكذا الوصي الوارث ديناً على الميت ما لم ينف
يرجع وفي النوازل انفق الوصي من مال اليتيم في تعليم القرآن والادب بحسب رايه اذ كان الصبي رتباً لغيره
ما يجوز وان لم يكن رتباً يتكلف قدر ما يقدر في صلوة الوصي ان يصدق ذلك ما لم يلق الوصي ان يجعل ما في الغالب
مصدق عليه اذ كان فقيراً ولو صدق الوصي في اولاده الكبار او امراته جاز وان الى اولاده الصغار لا يجوز اوصي
بثلثه الى فلان بصفة حبس سبباً ولا يصح وصع في نفسه وفيما ينفق في صغاره ونفقة قدر ذكراه وقت
ولم ينفق بغيره وصية وصية او فاقه ولا يدفع الوصي المال الى الميت حتى يوارثه الميت ثم يرد الى رجل الى
بتمتد او قال الوصي الفتي بعد او قد ادرك اربعة ايام لم يورثه لانه لم يولد له بعد او قال ارثت ان
اخر له فقبضت فاني وقال هذا ايام العبد واجبا بطول كبره فقال دفع اليه ماله فانه صلح **نوع آخر**
احد الوصيين لا ينفق الا في ثمانية اشهر من الميت ويترك ما لا يلد للصغير ويبيع ما يوجب عليه التلف وتنفيذ
الوصية المحضنة وقضاء دين الميت من حيث المقتضى وقر الوديعة وقبول الهبة وتجميع الاموال
الضاربة وقبض عدها لا ينفق عند حيا خلافاً للثاني سواء اوصي له بما عدا الوصي او بالتعاقد في الاصل ما لا
في يده ودافع لقوم مثنى وعليه دين فادى الى رجلين فقبض احدهما المال وهلك غيره لا ضمان عليه
وكذا اهل الورثة وكذا الوديعة اذ قبض احدهما بل اذن صاحبه من منزل الميت او بعض رتبة بغير اذن
سائرهم او الوصي لان احد الوصيين ينفق بقضاء الدين وقر الوديعة وكذا اهل الورثة وان لم يكن في
التركة دين فقبضها احد الوصيين وصانع لم يضمن وان اذن الورثة بل اذن سائرهم حصص
الباقين من الميت وان التركة في موضع تجا عليه التلف فاحذرها لورثة لا تضمن استثنى ما لا
وله دين محبط وله وارث واحد وله عند عاصه او موقوف فذبح الغاصب والموقوف الى هذا الوارث
فضاع قال الدين باطن ارضه وارث القاض من ان يشاء ضمن الدافع هذا اذا كان المال في يده
محضه وكذا اهل الورثة لا يملك الاخذ من الغاصب والمستودع ولا يملك الاخذ في منزل الميت وفي الموضع
احد الورثة فقبض من التركة فضاع ضمن غيره الا اذا خيف عليه التلف والوصي يقبض مطلقاً واخذ
الورثة لو قبض بينا للميت واودعه عند اخر فضاع **الفصل السابع** في الدعوى والتمهدة
او وصي وقال من ادعى عليّ اوصي ان يعطيه شيئاً فعمل كان المشايخ على انه باطل وضربا
جاز قال في حصة ما ادعى على فلان من مالي الذي في يدي فصدقه او صدق ومات قال ابو القاسم
يسبق من فلان دعوى شيء معلوم لا يلزم هذا القول سني وان سبق دعوى شيء معلوم من ثلث
وقال الهندي قال في حصة فلان على حق صدقه او بصرف الى الثلث عندنا وان قال هو صادق لاروايته
اصحابنا وسبق ان يكون الحق كما قال ابو القاسم مريض قال ان جاء رجل يدعي عليّ ما بين درهم الى خمسمائة
وضد فقه او اعطوا لم يقبل الا عطاء بلى وصلى او ثرى رجل معلوم بباطلة والزوجه فاخذ من حصة
من التركة بل اذن الورثة لودرهم او دناير وان كانت التركة شيئاً يحتاج الى البيع كانت وصية
من حصة زوجها او لم يكن باعاً كانت اصحابه وسبق في صدقها ما لا يملك وصي فقبضت الطم وصية
فا دعى رجل على الميت ديناً او وديعة او وصية المرأة لا يورث الدين والوديعة الا بعد افاة
البنية على الوصي وفي حق مهرها يورث مقدار مهرها ولا حاجة الى البرهان وكفي النكاح شاهداً

في انفاق الوصي
مال اليتيم في
تعليم القرآن

وذكر ابو القاسم

لكن

لكن ان كان بين منيع عنها قد رغبوا وقت البناء فالقول للورثة في ذلك وفي الزيادة على المقرات
قولها كذا من الفقهاء وفي الفتاوى ان القول للمرأة بعد وفات الزوج ان قال في حصة الف درهم ان مهرها
ادعوا على الميت ديناً ولا يبرهان لهم والوصي يعلم بالدين بينه التركة وقد رددت للمفهوم ثم حذر الغريم فقبض
وصاصفاً كان التركة التركة كلها صامناً او دعاهم ثم حذر في التركة دين والوصي يعلم به ولا يبرهان
ان الوصي يورث عند من له الدين من حبس الدين او يبيع شيئاً من الدين ثم يامر الورثة ويقول لهم
خاصة في الدين والوديعة والعتق وفي الصفرة مديون الميت دفع الدين الى وصي الميت سرراً ولو دفع
الى بعض الورثة سرراً عن حصته وفيه قاسم الوارث غير ما للميت الدين لمقت علمهم دين سرراً كان على
الميت او لم يكن وحصل له القبض ان على الميت دين بغير اسمهم ولا يقبض في قبض الوصي وان لم يكن على
الميت دين بغير اسمهم كان للميت كونه وصي ام لا ولا يملك الوارث بيع التركة المستعققة بالدين الا بغير
الغرماء وعند الوصي الى رجل وله ابن صغير فادرك للميت دين على رجل فقبضه الوصي بعد افاة حاز وان رماه
الابن بعد افاة عن القبض فقبض ثم توفي كذا المالك كانت قبض الوصي الدين بعد افاة ان كان واجبا فقبض
الذي يدرج فيه اليه الحقوق يجوز ويبرأ المديون وان مورثا لليتيم او يعقد لا يرجع اليه الحقوق لا يبرأ
المديون للوصي ابتداء الغريم من مورثه ابتداء الركن **الفصل الثامن** في دفع الظلم طع السلطان في
مال اليتيم فاعطى البعض من ماله ان امكن الدفع بلا عطاء ضمن والمالا وفي النوازل ان خاف القتل او قطع
عضوه لا يضمن وان خاف الحبس او العتق يضمن خاف ان لم يدفع يا فذله ان كان يا فذله البعض ويترك
بعض ما فيه كفاية له لا يدفع البعض وان خاف فذله ان يدفع البعض اصله قوله لم وكان وراهم
مكدا يا فذله كل سقينة عصب اذا دفع الوصي مال السلطان اذا اخذ نصفه لضمان على الوصي مات عن بنتين
وعصته وطول السلطان من التركة ولم يبق له بالعصبة فغرم للسلطان بامر البنين حتى تترك التركة اذا
لم يبق الوصي على تخلص التركة الا بما غرم فذا خسر على كل التركة لا على نصيب العصبة خاصة الوصي
اذا اطلعت كفاية دار اليتيم ولو اتمت من اوقات المؤنة يورثها وفي النوازل ان مال اليتيم على ظالم وضامن
لم يحد اليه بعد يباخذ كله لا يضمن وكذا المضارب والمشايع اخذ وامره القول وفي فتاوى الشيخ
الفتي الوصي على ما بالقاض يضمن ما عطي على وجه الرهنه لا على وجه الاجارة اذ لم يبر وعمل المثل
نوع في تصرفات الوارث الوصي والقاض في مال اليتيم والتركة وصية الميت ببيع التركة لقضاء الدين
والدين غير محبط جاز يبيع في الكل اخذ وعندنا لا يجوز الزيادة على قدر الدين وعليه الفتوى ولو لم
يكن في التركة دين وفي الورثة صغير فباع كل التركة ليعم ينفذ عده ان استوفى التركة ينفذ
في الكل عروضا او عقارا ففنده اذا اشت للوصي ولاية ببيع بعض التركة له ببيع كله ولو لا دين والورثة
كبار حيث يبيع المنقول للعقار الا اذا كان حال العلم ببيع في بيع العقار كالموت وعنده لا يجوز
امر ذلك المقتوه على المحتوه قبل مضي مئة من مزارعتها وفي المنته باع الوصي اولا على
صغيره فاداه هو لصغيره او وصيه حاز ولو باع القاض دار اليتيم فاداه هو
آخر لا يجوز والقاض لو باع ماله من يبيع لا يجوز ولا يملك الوارث وعمل محمد بن حازم كالات اذا دفع
الى قاض آخر ان جرد اليتيم اجازة والا لا يبرأ القاض من الوصي يجوز ان جعل وصية لولده

طلبها اذا عاب الوصي ببيع اليتيم هل الحق الطلسم لا يبرأ ولا يبرأ

جميع السلطان مال اليتيم

هذا

باب في دار اليتيم

باع الوصي لغيره الميت

باب في دار اليتيم

نوع

الصغير ان يترك

وان لم يوص الى احد علك الاب علك الوصي فينفذ وصاياه ولا يبيع التركة لغيره... فان وصي الاب يبيع التركة لغيره...

في خط الوصي مال اليتيم بماله

في بيع الوصي مال اليتيم بماله

الوصي

الباء الخار

فصل الرابع

انظر القاضي قال انما...

فصل الرابع تركه على وصاياه... فان وصي الاب يبيع التركة لغيره... فان وصي الاب يبيع التركة لغيره...

غير يترك في بيت رجل مات بلا وصية لاهل

مطلوب بمجر جدا يجوز تفرق هذا الرجل فان الحكم رطله

انظر القاضي

في مال اليتيم

مطلوب ببيع الوصي مال اليتيم بماله

مطلوب
أدنى مخرج من الميت
الحسين الموصى

كان هو

الأول

من الثلث

ضمنا بقدر ما في يده وفي الزيادة للوارث ان ياتيهم خرماء الميت الذين لميت عليهم دين سواء كان على الميت
دين او لا وهل ان يقضى بنظر ان لم يكن على الميت دين يقضى كان له وصي ام لا وان على الميت دين
يأتيهم ولا يقضى بل يقضى الوصي اذ يمدون الميت الى وصي الميت سواء لم يكن وصي قد دفع الى بعض
الورثة سيرا عن خصته خاصة للميت دين ووديعه عند انسان وفي التركة دين وقد دفع المودع الوديعه
الى الوارث يعيد له القاضى ضمن اذ لم يكن ماعونا فان كان ماعونا فانه اخذ الوديعه وقضاء الدين يكون
الميت ضمن دين الميت الموصى له الميت فلو كان الدين الميت وفي العيون ميت لم يجر الف والظاهر على
الميت الف فقط الا ان يكون الدين الميت في دين الميت فبغيره القاضى قال محمد ان كان قال حين فمضى
هذه لفلان الميت على من الالف التي على عليه جاز وان لم يقبل ذلك فمضى الف على الميت فهو مستحق
الالف عليه ولو كان عند رجل الف وديعه لافر وعلى المودع الف لم جل فقطناها المودع الى الذي لم
الدين فان شاء المودع اجاز القضا وان شاء ضمن المودع وسلم الدين لانه منطوق وعن محمد بن ميثم
عن ابنين صغيرين وترك الكبير الف فانفق الكبير على الصغير خمسين وهو يوصي قال محمد بن ميثم
ذلك ولو كان ترك طعاما او ثوبا فاطم والبكبير لا يقضى الا الكبيرى ان الوارث اذا قضى دين الميت
يرجع في التركة كما في الثلثين استغرق التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير الميراث
تركه فيها دين مستغرق فميت جاء الغريم ياخذ من كل ما خصه من الدين حتى لو تمت بين اثنين
والتركة الفان والدين ياخذ من كل نصف في يده هذا اذا كان اخذ من عند الحاكم جده ولو طفا بياضهم
ياخذ منه جميع ما في يده في نصيب المريض يعين في تنفيذ الوصية في الثلث الفقه وقت القسمة يبيع
المريض بالميت في يمينه من كل المال وكذا لو كان المريض داره باقى من اهل الميت لا يعين من الثلث لانه لو اخطا
جاز ولا يعين من الثلث في ذلك صدر الاسلام ابراء اهل الورثة الباقين ثم ادعى التركة وحي باقى الورثة
التركة لا يسمع ان اقر بالتركة امره بالرد عليه وذلك لظهور الدين فان له في يد انسان خصته دين
فطلبت الورثة تسليم ذلك على الميت دين مستغرق فضايق الورثة على عليه او في يده على ان يوفيه
اليهم نزلهم لقر الميث والابن وهذا الصلح وفي قضاوى السمرقندية المودع دفع الوديعه الى من له
الدين على صاحب الوديعه يضمن وان كان ظاهرا او كانت الوديعه من عند الدين وهذا افضل
اختلف فيها الشيخ وفي الخزانة دفع الى اهل الف في مرض الموت وقال دفعه الى ابي او ابنة ومات
فقطر الغرماء يدفع اليهم لانه مال الميت وصم او ابن الوارث وفي النوازل في الفقه المسلم بنظر الى مثل
شبابه الذي كان يلبس احسن حروجه الى السوق والحج والوليه التي كان يفرق بين به ولا يعين شباب
البدنة قبل قال ابو بكر الصديق نه الى اصوح الى الجديف كان في زمانهم حين لم يكن لهم سعة وفي
الملفظ النسب الوصي اذا انفق الوصيا من له برجه في التركة بكل حال كان وارثا او لا والوصية قرينة او لا
وذكر القاضى بان عن جنياع ودين ووصية وصي اراد الوديعه وقضاء الدين وتنفيذ الوصية من اهلهم
واستخلاص التركة لانفسهم ثم ذلك ان تنفقا عليه وان اختلفوا فملوا ان يبيع ما يحتاج اليه من التركة
ويقضى الدين وينفذ الوصية ولا يلتفت الى كلام الورثة وفي شرح الطحاوى جعلت التركة في يده
الورثة بنظر ان كانت التركة مستغرقة بالدين لا يقضى بشئ لان قبضه حصل للغرماء وضار كالوديعه عند

وان لم يكن

وان لم يكن الدين مستغرقا فقبضه لم يحصل للغرماء فخصته سائر الورثة يكون مضمونا عليه الا اذا كان
قبضه كله بالصدقة وان كان سائر الورثة قد صاروا لا يمكنهم قبض حصته فيكون قبضه اذن لكل الورثة
فلا يضمن والباقى على قدر ميراثهم وفي العتباتى انفق على البنت من مال نفق وما لا يقيم غايه لا يرجع
لانه متبرع الا اذا استحق انه قرض ويكفيه البنت بنفسه وبين انه تعالى وقيل لا يجوز للوارث والفرع ان يبيع
التركة عند عدم الوصي للدين وانما جاز ذلك للحاكم ولو غار الوصي فباع بعض الورثة ونفذ وصاياه
وقضى الدين فالباع فاسد الا باجماع الحاكم ما من عن عروضة وعقار وعلمه دين فامتنع ورثته الكسار عن
البيع وقضاء الدين وقالوا لرب الدين تسليم التركة اليك قبل قبضتك الحاكم وصيا وقيل لا يلزم
الورثة بالبيع فان استوفوا جميعهم كالمقتل المستطاع على بيع العجن واذا حبس لم يبيع الا ان ينصب
وصيا او يبيع الى الحاكم بنفسه فمقتل اللسان لا يجوز اشارة ولا يقضى كناية وقد خلافا لآخرين
فانه يعين اشارة وعن الثاني انه يقوم مقام عيارته وذلك لخرجه الامام ان دامت العقدة الى وقت
الموت فخر اقره بالاشارة كذا لا اشارة عليه لانه في حق النطق بوجه لا يبرى زواله فكان كالس
وعليه الفتوى وان صحت يوما فقلت او اشارة لانه لا يقضى لانه ناطق بحاله وان صحت بجارض فهو
كالمريض المقتل لسانه كذا في المحبوبي والله اعلم بالصواب تمت
هذه النسخة الشريفة المباركة المفيدة في خيرة شمس المبارك
جمازى الاخر سنة اثنين وثلثين والفق الحيد الذي
وفقنا على التمام والصلوة والسلام على خير الانام
محمد عليه السلام وعلى اهل واصحابه الكرام اللهم
اغفر لنا ولقاربه وللمن نظرنه
برحمتك يا ارحم
الرحامين

كتب الغزالي في مقبول الاول في احوال الفرائض يمد من تركه الميت بمخمين ودفعة قضاء ديونه
وضاياه والباقي لوارثه ويحقق الارث بنسب ونكاح ولا وهو غان ولا عاقبة ولا وهو لاه فالوارث
ذو الفرض في العصبية ذو الرجة فعلى المولاه وان لم يكن وارث فالمقر له المعروف في الموصى المجمع المال
بيت المال في السهام في الفرائض ستة نصف وربع وعن علي الصفيق ثلثان وثلث وسوسى كذلك
والجواب ثلث السهام الستة اثناعشر فورا ستة فقط وهو زوج وزوجة وام ووجه ووجه
واخت لامر ستة لغيرهم ونصيب بنت بنت ابن واخت لاب وامر واخت لاسمعة
الزوج النصف مع كل وارث لامر الاولاد او ولد الابن وان سفل فله الزوج بكل حال معهم ونصيب الزوجة
الربع مع كل الورثة الا مع الاولاد او ولد الابن فلها معهم النصف بكل حال ووجه كانت او اكثر فتركن
في ذلك ونصيب الامر الثلث مع كل الورثة الا مع الاولاد او ولد الابن او الاثنين من الاخوة والاخوات
فصاعدا فلها معهم النصف بكل حال الا في فرضين زوج وابوان او زوجة وابوان فللا امر في هاتين
الفرضين ثلث ما سبق بعد نصيب الزوج او الزوجة وذلك في حاله يكون للامر في حاله السك ونصيب
الحجة السك لامر كانت او لاب واحدة او اكثر في ذلك بعد ان تكت مستويان في الدية غير

أقربهم الابن من الابن وان سفل من الابن الجدة وان علا على اختلاف قد مضى من الاخ
لاب وامر من الاخ لاب من الاخ لاب وامر من الابن الاخ لا ولا وكذا بنوها وان سفلوا
من الاخ لاب وامر من الاخ لاب من الاخ لاب وامر من الابن الاخ لا ولا وكذا بنوها وان سفلوا
لاب وامر من الاخ لاب من الاخ لاب من الاخ لاب وامر من الابن الاخ لا ولا وكذا بنوها وان سفلوا
وكذا بنوها وان سفلوا وان علاوا اولادهم المذكور وان سفلوا من هؤلاء الحنافية
وهو من اعتق او مات عن مدبر او خرج من الثلث او مات عن ام ولد او استوفى
كناية بجد او ملكه ذارحم محرمة يعتق عليه فانه يكون مولى له يرثه اذا مات
ولا يرث المعتق منه وان اعتقه على ان لا يولد له فالشرط باطل والاولاد لا يرث
ويكون الاقرب عصبة للمعتق مثله مات المعتق عن ابن وبنت فالاولاد كلهم للابن و
ان مات عن ابن واب فالاولاد كلهم للابن عند الحنفية له ومحمد له وقال ابو يوسف
سوس الولد للاب والباقي للابن وان مات عن جد وادخ فالاولاد كلهم للجد عند الحنفية
وعندهما الولد بينهما نصفان وعند الشافعي والاولاد كلهم للاخ في الصحيحين وكل مملوك
عتق على ملك مالك لا يتحول ولاؤه عنه ابداً مثل رجل زوجه امته من عبد عينه ثم اعتق
امته فباعت بولد لا قبل من سنة اشهر من اعتق العبد لا يجوز ولا الولد في نفسه
لانه عتق على ملك معتق الامم ولو جاءت بولد لها من سنة اشهر فصاعداً اعتق العبد
جوز ولا الولد في نفسه وليس للنساء من الولد الا ما اعتقن او اعتق من معتق
او كاتبن او كاتبن من كاتبن او دبرن او دبرن من دبرن او جبرن ولا معتقن او معتق
معتقن وانما مولى المولاة مجهول النسب اذا قال لاخر انت مولاى ترثني
اذا مت وتعتق عني اذا جئت وقال لاخر قبلت صح عندنا ويكون القابل مولى
له يرثه اذا مات ويعقل عنه اذا جئ واذا شرط من الجائنين فعلى ما شرط
وتدخل في هذا العقد اولاده الصغار ومن يولد له بعد ذلك وكذا المرأة اذا
عقدت عقد المولاة صح عند الحنفية وللعاقد فسخ ما لم يعقل عنه هذا القابل وللقابل
فسخ الا ان يرث بولائه ومولى المولاة مؤخر عن ذوى الارحام مقدم على بيت
المال كما ذكرنا ويرث مع احد الزوجين الثالث ذوى الارحام
وهي خمسة اصناف اولهم اولاد البنات واولاد بنات الابن والثاني الجد الفاسد
والجد الفاسدات والثالث اولاد الاخوات لاب وامر اولاد
الاخوة والاخوات لامر وبنات الاخوة والرابع الاخوال والنخلات والعمامة
كلهن والاعمام لامر وبنات الاعمام واولادهم والاعمام عمت الاباء
والامهات واخوالهم واخواتهم واعمام الاباء لامر واعمام الامهات كلهم واولاد
هؤلاء واولادهم بالميراث اولهم ثم ثانياً لهم ثم رابعهم ثم خامسهم في رواية عن
الامام الاعظم ابو علي الفخري وروى عنه ان الجد الفاسد اول من اولاد البنات
وقال ابو يوسف ومحمد اولاد الاخوات وبنات الاخوة اول من الجد الفاسد اب الام
وكل واحد اول من ولده وولد اول من ابويه عندهما وهم لا يرثون مع ذى سهم
ولا عصبة سوى احد الزوجين اما الصنف الاول فالاولاد بالميراث اقربهم فان

استؤوا

استؤوا في القرب فلولد الوارث اوله واختلغوا في ولد ولد الوارث والصحيح انه ليس اوله
مثاله بنت البنت او بنت بنت البنت لا بها اقرب وبنت بنت الابن او بنت بنت
البنت لا بها ولد الوارث بنت بنت البنت وبنت بنت الابن فالمال بينهما في الصحيحين
والعقبة على ابائهم ان اتفقت اصولهم وان اختلفت فكذلك عند ابو يوسف وهو
رواية عن ابي حنيفة وعند محمد وهو اشهر الروايتين عن ابي حنيفة العقبة
على اول خلاف مع اعتبار صفة الاصول في الفروع واعتبار عدد الفروع في
الاصول من كل شئ جعلته للاصل تنقل ذلك الى فروع مثاله بنت ابن بنت
وبنت بنت بنت فعند ابو يوسف المال بينهما نصفان باعتبار الابدان وعند محمد
الثلاث سهمان لبنت ابن البنت وسهم لبنت بنت البنت كانه مات عن ابن
وبنت فيقسم المال بينهما اثلاثاً ثم ما اصاب ابن البنت فلولده وما اصاب بنت
البنت فلولدها بنتا ابن بنت وبنت بنت بنت فعند ابو يوسف المال بينهما
اثلاثاً باعتبار الابدان وعند محمد خمس المال لبنت بنت البنت واربع اخماس
لبنت ابن البنت كانه مات عن ابن بنت وبنت بنت بنت فيقسم المال بينهما اثلاثاً
ثم ما اصاب بنت البنت فلولدها وان اصاب ابن البنت فلولدها هذا
اعتبار عدد الفروع في الاصول والاول اعتبار صفة الاصول في الفروع بنت
ابن بنت وابن بنت بنت فعند ابو يوسف ثلث المال لبنت ابن بنت وثلثاه لابن
بنت البنت اعتباراً لابدان دون الاصول وعند محمد منه ينقسم الجواب فان
بنت البنت له ثلث المال وبنت ابن البنت لها الثلثان اذ هو يعتبر الاصول
دون الابدان وان اختلف بطن من اختلف بطن فعلى قول ابو يوسف يعتبر الابدان
وعند محمد يقسم على اول بطن اختلف ويجعل من يد بالذكر فريفاً على حدة ومن يد
بالانثى فريفاً على حدة ثم على الثالث الى ان ينتهي مثاله ينسب بنت بنت
بنت وبنت ابن بنت وابن ابن بنت فعند ابو يوسف يعتبر الابدان وعند محمد خمس
البنت بنت البنت وثلثاه رابعة الاخماس لابن ابن البنت وثلث اربعة الاخماس لبنت
ابن البنت ولو كان معهم ابن بنت بنت ايضاً فعند محمد ثلث الثلثين لبنت ابن البنت
وثلثا الثلثين لابن ابن البنت وثلث الثلث لبنت بنت البنت وثلثا الثلث لابن بنت البنت
ثم ولد البنات اذا كانت قرابة من جهتين قال ابو حنيفة ومحمد كان له قرابتان
ذوى الارحام يرث مع القرابتين جميعاً وهو رواية عن ابو يوسف وعنه انه لا يرث
من جهة واحدة كما في الحجة ذات جهتين مثاله ابن ابن بنت هو ابن بنت بنت
وبنت بنت بنت صورته رجل له بنتان ماتتا وتركتا احدى ابنتي ابنتي ابنتي
فترجع الابن البنت فولدت له ابناً ثم تزوجها رجل آخر فولدت له بنتاً فالولد اول
ابن ابن بنت وهو ابن بنت بنت ايضاً والمولود ثانياً لبنت بنت بنت فلو مات
الزوجان ثم مات الجد فعند ابو يوسف رواية المال بينهما اثلاثاً خمس المال لبنت
بنت البنت واربعه اخماس لذى القرابتين وعند محمد سوس المال لبنت بنت البنت
وخمس اخماس لذى القرابتين اما الصنف الثالث وهو الجد الفاسد والجدات
الفاسدات فالاولى بالميراث اقربهم الى الميت فان استؤوا في القرب من كان يد

بوارث فهو اول عند البعض ولا تفصيل عند الآخرين وان اراد
وليس فيهم من يورث بوارث نظر فان كانوا من الاب او من جانب الام والتفت
صفة من يكون بهم فالقصة على ابدانهم ان كانوا ذكورا او اناثا فالسوية
وان كانوا مختلطين فلذلك مثل خط الانثيين وان اختلفت صفة من يكون بهم
يقسم على اربعة بطن الميت الى الميت اختلف كما في الصنف الاول وان كانوا من جنس
يجعل الثلثان لقرابة الاب والثلث لقرابة الام وما اصاب كل فريق يقسم
فيها بينهم كما لو انفردوا بماله اب ام اب اب اب ام اب ام اب ام اب ام اب
من قبل الاب و اب ام اب الام و اب ام اب الام فها جدان من قبل الام قسم المال
اولا اثلاثا ثلثاه لقرابة الاب وثلثه لقرابة الام وما اصاب قرابة
الاب يقسم اثلاثا ثلثاه لقرابة من قبل ابيه وهو اب ام اب ام اب وثلثه لقرابة من
قبل امه وهو اب ام اب الام وما اصاب قرابة الام فكل ذلك ثلثاه لجدتها
من قبل ابها وهو اب ام اب الام وثلثه لجدتها من قبل امها وهو اب ام اب
ام الام وهذا الجواب على قول من لا يعتبر المدة بالوارث واما من يعتبر
الامدة به فعنده المال كله للجد المذكور او لا وهو اب ام اب الام والصنف
الثالث وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة لامرأته او اولاد
الاخوات وبنات الاخوة لاب وامرأته فاوليهم اقربهم وعند الاستسواء في القرب
فمن كان ولد الوارث او له والقصة على ابدانهم ان اتفقت اصولهم وان
اختلفت فهو على اختلافهم فقدم في الصنف الاول مثاله بنت الاخت اول
من بنت بنت الاخت لا تقرب بنت ابن الاخت اول من بنت بنت الاخت لا تقرب
ولد الوارث بنت اخت وابن اخت فاما المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين بنت بنت
اخت وابن بنت الاخت وبنت بنت الاخت فقدم في الصنف الثاني مثاله بنت بنت بنت
خمس المال لبنت بنت الاخت وثلثا لربع الاخماس لابن بنت الاخت وثلثا لربع الاخماس
لبنت بنت الاخت ابن اخت لاب وامرأته وبنت اخت لاب وامرأته فابو يوسف يعتبر الابوان
دون الاصل فعنده ثلث المال لبنت الاخت لاب وامرأته وثلثاه لابن الاخت لاب ام
وعنده على العكس والكلام في اولاد الاخوات وبنات الاخوة لاب
كالكلام في القريب الاول عند عدمهم واما الكلام في اولاد الاخوة والاخوات
لا تم فهو ان اولادهم اقربهم ولا تفصيل للذكر على الانثيين في رواية شاذة عن ابو
مثاله بنت اخت لامرأته وابن اخت فعندها المال بينهما نصفان كالاصول وعند ابو
على تلك الرواية اثلاثا بخلاف الاصول واذا اجمع ثلاثة اولاد اخوات متفرقات
او ثلاث بنات اخوة متفرقات واستسواء في القرب والدرجة فعنده ابو يوسف وهو رواية
عن الحنفية ان من كان لاب وامرأته او من كان لاب ومن كان لاب او من
كان لامرأته ومن كان لاب وامرأته عن الحنفية يعتبر الاصول مثاله بنت اخت
لاب وامرأته وبنت اخت لاب وبنت اخت لامرأته فعنده ابو يوسف المال كله لبنت
الاخت لاب وامرأته وعند محمد خمس المال لبنت الاخت لامرأته وبنت بنت الاخت
لاب وثلثه اخماسه لبنت الاخت لاب وامرأته وبنت بنت اخت لاب وامرأته وبنت اخت

لاب

لاب وبنت اخت لامرأته فعنده ابو يوسف المال كله لبنت الاخت لاب وامرأته وعند محمد
والباقي لبنت الاخت لاب وامرأته ولا شيء لبنت الاخت لاب واذا اجمعت ثلاث بنات اخوات
متفرقات وثلث بنات اخوة متفرقات فعنده ابو يوسف المال كله بين بنت الاخت لاب ولقرابين
بنت الاخت لاب وامرأته نصفان وعند محمد ثلث المال بين بنت الاخت لامرأته وبين بنت الاخت لامرأته
وثلثا المال بين بنت الاخت لاب وامرأته وبين بنت الاخت لاب وامرأته ثلثا كما في الاصول المذكورة
وكذا الاخوة والاخوات اذا كان قرابة ذاهبتين فهو على اختلاف في قدم من في الصنف الاول
مثاله ابن اخت لامرأته وهو ابن اخت لاب وبنت الاخت لاب وامرأته فعنده ابو يوسف المال كله لبنت الاخت
لاب وامرأته وعند محمد المال كله على خمسة ثلثه لاخته لبنت الاخت لاب وامرأته وثلثه لابن الاخت
لامرأته الذي هو ابن الاخت لاب وقال بعضهم اجماع الجاهل لا يفرق الاطلاق في هذه الصلوة
لان بنت الاخت لاب وامرأته ترجحت عليه عند ابو يوسف لقوة قرابتها فلم يرث هو معها اصلا
والاكمل في تمثيل صورة اخرى وهي بنت ابن اخت لاب وامرأته وهي بنت بنت بنت اخت لاب وامرأته
وبنت بنت اخت اخرى لاب وامرأته فعنده ابو يوسف المال بينهما نصفان في رواية وفي رواية
اخرى اثلاثا فعنده محمد المال بينهما ارباعا ثلثه ارباعا لذات القرابتين وربعه لآخرى
والصنف الرابع وهم الاعمام لامرأته ومن في معانهم من كان لاب وامرأته او من كان لاب
ومن كان لاب او من كان لامرأته مثاله عمه لاب وامرأته او من العمه لاب والعمه لاب او من
من اليه لامرأته لاب وامرأته وخالة لاب فالاولى او من كان لامرأته خال لامرأته
فالخال لاب او من عمر لامرأته وعمه لامرأته فاما المال بينهما اثلاثا واما يعتبر هذا الترخيم في جنس
واحد ولا يعتبر في جنس الا في رواية شاذة عن ابو يوسف مثاله عمه لاب وامرأته وخالة
لاب فاما المال بينهما اثلاثا ثلثاه للعمه وثلثه للخالة وعند ابو يوسف على تلك الرواية المال
كله للعمه واذا اجمع العمات والاخوات والخالات فالثلثان للعمات بينهما بالسوية
والثلث للاخوات والخالات بينهم للذكر مثل حظ الانثيين واما اولاد هؤلاء وبنات الاعمام
فاولاهم اقربهم فان استسواء في القرب فمن كان لاب وامرأته او من كان لاب ومن كان لاب
او من كان لامرأته او من كان لامرأته ولد الوارث او من كان احدهما ولد الوارث غير انه ذو قرابة
واحدة والاخرى ولد ذي الرحم لكن ذاقوا بيتين اختلفوا فيه والصحيح والصنف الثاني
او من مثاله بنت ابن عمر لاب وابن ابن عمه لاب وامرأته فالثاني او من في الصحيح والصنف الثاني
وهو اقرباء الابوين فعمه الاب او من عمه الجد واذا اجمعت قرابتا الاب وقرابتا الام
فالثلثا لقرابة بني الاب والثلث لقرابتين الامرأته ما اصاب قرابتين الا يقسم
بينهم اثلاثا ثلثاه لقرابة من قبل ابيه وثلث من قرابته من قبل امه وما اصاب
قرابتين الامرأته فكل ذلك ثلثاه لقرابتها من ابها وثلث لقرابتها من قبل امها مثاله
عمه الاب وخالته وعمه الام وخالتها والكلام في اولاد هؤلاء كالكلام في اولاد البنات
واولاد الاخوات فيها يتفقون ويختلفون الفصل الرابع في كيفية تسمية المائيل
وفي مقدمتان وثلاث انواع اما المقدمتان فاولاهما في خارج القروض وقد عرفت
ان القروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة نصف وربع وثلثان وثلث سدس
فاذا جاز من هذه القروض احاد واحد فخرج كل فرض سمى الا النصف فانه
من اثنين وميز جازك مثله ثلاث فانظر ان كان من جنس واحد قالوا كثر فيفيل وان

يعني في رواية شاذة

كانا من جنس محتلين ان اختلف النصف من هذا بكل الآخر وبعده من ستة وان
الرابع من هذا بكل الآخر وبعده من اثني عشر وان اختلف النصف من هذا بكل الآخر
او بنصفه فهو من اربعة وعشرين واختلف النصف من هذا بكل الآخر وبعده من ستة
وستفوق ان شاء الله تعالى فعلم من هذا ان مجموع الخارج سبعة منها وهي الثمان والثلاثون
والاربعة والثمانية لا تعول وثلاثة منها تعول الستة تعول العشرة وترأوفها
كزوج واخيتين اب وام وزوج واخنت اب وام واخيتين لام وزوج وست
اخوات متفرقات اصلها من ستة وتعول الستة ويسقط الاختان اب سميت
مروانية لانها وقعت في ايام بنة امية وعزها ايضا لانها زوجه واخيتين
لام وام فان الزوج ثلاثة من عشرة سميت شريجة لانها وقعت في ايام قضاء
شريح له واثناعشر تعول الاربعة عشر وترأوفها كأم وأختين لام وام
واخت لام وام وأختين اب وام واخت لام وام ولو كان في هذه المسئلة
ابن محرم بحجب المرأة من الرابع الى الثامن عند ابن معهود به وامرأتين واخيتين اب
وام واخيتين لام وام واربعة وعشرون تعول الاربعة وعشرين عولا واحدا
كالمنبرية وهي امرأة وبنات وابوان سميت بذلك ان عليا في سئل عنه وهو على
المنبر فاجاب بالبدية وقال صار منها شحافج الصباة في من رقه وفيه سرعة
جوابه والثانية في معرفة التام والداخل والتوافق والتباين اعلم ان العديد
اما ان يكونا متساويين ام لا فان كانا متساويين فهما التامثلين والا فلا يخلو اما ان
يعد اقلهما الاكثر اى يفني او يعد هما عدد ثالث او لا هذا او لا ذاك فالاول المتداولان
والثاني المتوافقان والثالث المتباينان وطريقة معرفة الموافقة والمباينة ان
يطرح من الاكثر بمقدار الاقل من الجانبيين حتى يتفقا في درجة فان اتفقا في واحد
ولا وفق وان اتفقا في اكثر من توافقان ففي الاثنين بالنصف وفي الثلاثة بالثلث هكذا
الاربعة وفي العشرة بالعشرة وفي احدى عشر واثنى عشر بخمسة وفي اثنى عشر هكذا
الحيث ينهي الحساب فستبهما الآخر اجزا وما اتفقا فيه النوع الاول في
الصحيح اذا اختلف السهام على رؤس طلبنا الوفاق بين السهام والرؤس ان لم يجد
اخذنا كل الرؤس وان وجدنا اخذنا وفق الرؤس وهكذا يفعل بالثاني والثالث
ثم طلبنا الوفاق بين الرؤس والرؤس ان لم يجد ضربنا كل احدى في كل الآخر وان
وجدنا ضربنا وفق احدى في كل الآخر وهكذا يفعل بالثالث والرابع وان تماثلت
الاعداد اكتفينا باخذها وتدخلت اكتفينا باكثرها ثم ضربنا المجموع في اصل المسئلة
مع عولها ان كانت عائلة فما بلغ فمنها نصيب المسئلة مثل ست بنات وثلاث جدات
وثلاثة اعمام اصل المسئلة من ستة ونصيب من ثمانية عشر واربع زوجات وثلاث
جدات واثنى عشر قما اصلها من اثنى عشر ونصيب من مائة واربعة واربعين واربع
زوجات وثمان عشرة بنتا وخمس عشرة حبة وستة اعمام اصلها من اربعة وعشرين
ونصيب من اربعة آلاف وثلاث مائة وعشرين وامرأتين وعشرين بنات وست جدات
وسبعة اعمام اصلها من اربعة وعشرين ونصيب من خمسة آلاف واربعين كل ذلك
يظهر بالتأمل الصادق ثم نصيب كل فريق ما هو نصيبهم في الابداء مضمون
فيما ضربنا في اصل الغريضة ونصيب كل واحد مما ينقسم عليهم ما هو نصيبه في الابداء

مضروب

مضروباً فيها ضربنا فيه في الغريضة واما ما انقسم عليهم فاذا اردنا ان نصيب واحد منهم
يحتاج فيه الى اربع مقدمات الاولى ان يوفق رؤس طائفة او وقفها او يأخذ سهام
او وقفها الثانية ان يطلب الوفاق بين حاصل رؤس طائفة وبين حاصل رؤس كل طائفة
من الكسر عليهم فاماخذ الوفاق من كل موافق والكل من كل مباين والثالثة ان يطلب
الوفاق بين ما اخذنا من كل حاصل رؤس المتوافق من الطوائف سوى الطائفة الموقوفة
فيصير بعضها في بعض بعد طلب الموافقة والرابع ان ينظر الى ما اجمع من حاصل رؤس
الطوائف ضرب بعضها في بعض فيضرب فيها اخذنا من سهام الطائفة الموقوفة فما بلغ
فهو نصيب كل واحد من الفريق الموقوف بهذا اذا كان الكسر من جواب فان كان
من جانبين لا يحتاج الى المتقدمة الثالثة وان كان من جانب واحد يحتاج الى المقدمة الاولى
فقط وان ثبت خرجت الانصاء بطريق النسبة وهي ان ينسب سهام كل طائفة الى
رؤسها واما اخذ تلك النسبة من مبلغ الرؤس فما حصل فهو نصيب كل واحد من تلك الطائفة
وان شئت طلبت الوفاق بين رؤس كل فريق ومن مبلغ الرؤس او المضروب واخذت
جزء الوفاق عن مبلغ الرؤس وضرب سهامهم فما بلغ فهو نصيب كل واحد منهم وان شئت
قسمت ما ضربته في اصل المسئلة على رؤس كل فريق واخذت الخارج بالقسمة فضربت
في سهامهم فما حصل فهو المقصود وان شئت قسمت سهام كل فريق من اصل المسئلة
على رؤسهم وضربت ما يخص كل واحد منهم في مبلغ الرؤس فما خرج فهو نصيب كل واحد
من اولئك الفريق فهذا ستة طرق ليخرج الانصاء اذا اردت قسمة التركة فاضرب
سهام كل وارث في التركة ثم اقسما اجمع على ما سمت منه الغريضة فما يخرج له سهم
فهو نصيبه هذا اذا كان بين الصحيح والتركة مباينة فان كانت بينهما موافقة سهام
كل وارث في وفق التركة ثم اقسما اجمع على وفق الصحيح ومن صولح على شيء
ياخذ بميراثه فاسقط سهامه في الغريضة ثم اقسما باق التركة على سهام الباقيين مثاله
زوج وبنت واخنت اب وام والتركة ثلاثون دينارا او ثوب صولح الزوج
على الثوب يقسم الدنيا بين الاثنين والاخنت والبنت الثلثا لها البنت وثلثها للاخت
من قبل ان هذه الغريضة يصح من اربعة للزوج الربع سهم والبنت النصف سهمان
والاخذ الباقي وذلك السهم سقط منها سهم الزوج الخارج وهي ثلاثة بين البنت
والاخذت اثلاثا كما كانت النوع الثاني في الرد اذا اعطينا ذوى السهام سهم
وبقي سهم لا يستحق له بقدر سهامهم الا الزوج والزوجة وهذا قول عمر وعلي بن
وبه اخذ علما ثنا وقال عثمان بن زيد في موضع الفاضل
في بيت المال وبه اخذ مالك والشافعي بنو الاصل في تصحيح ما يله انه اذا مكن في المسئلة
من يرده عليه فالقمة على سهام من يرده عليهم فيها والاضربنا في مخرج نصيب من يرده
عليه فما بلغ فمنها نصيب السهام فان وقع الكسر بعد ذلك فالسبيل ما قدمنا هذا اذا كان
من يرده عليهم صنفين اما ان كان من يرده عليهم صنفاً واحداً ففيهم بمنزلة العصبات يعطى
من الابرار عليه نصيبه من اقل مخارجهم والباقي لهم فرضاً ورثة افان وقع الكسر
كما يصحها اذا كان فيها ذوى سهم وعصبات والباقي الردية طريق آخر وهو ان

صحيح مسئلة من يرد عليه كمال الفرد او يعطى من لا يرد عليه نصيبه
 ثم ينظر الى الباقى بعد نصيب من لا يرد عليه من تصحيحه فان استقامت سهام من يرد عليه
 فيها والا طلبنا الوفاق بين تصحيح من يرد عليه وبين الباقى بعد نصيب من لا يرد عليه
 من تصحيحه ان لم يأخذ ضربنا كل تصحيح من يرد عليه في كل تصحيح من لا يرد عليه وان وجدنا
 ضربنا وفق تصحيح من يرد عليه في كل تصحيح من لا يرد عليه فما بلغ منها تصحيح المسئلة فنصيب
 من لا يرد عليه مضروب في تصحيح من يرد عليه او في وفقه ونصيب كل واحد من يرد عليه
 مضروب في الباقى بعد نصيب من لا يرد عليه من تصحيحه وفق ذلك النوع الثالث
 في المناسحة منهاها على التصحيح وهو ان يصح فرضية الميت الاول على ورثته وحفظ
 من ذلك ما اصاب الميت الثاني لطلب الوفاق ثم تصحيح فرضية الميت الثاني على ورثته
 ثم يطلب الوفاق بين ما في يده وتصحيحه ان لم يجد ضربنا كل هذا التصحيح في كل التصحيح الاول
 وان وجدنا ضربنا وفق هذا التصحيح في كل التصحيح الاول ثم يتبدى بالقسمه فمن
 له نصيب من الفرضية الاول لمضروب في الفرضية الثانية ومن كان له نصيب من الفرضية
 الثانية لمضروب في نصيب الميت من الفرضيتين فما له من الفرضية الاول لمضروب
 في الفرضية الاول مضروب في الفرضية الثانية وما له من الفرضية الثانية مضروب
 في نصيب الميت الثاني هكذا اذا عدم الوفاق اما اذا وجد الوفاق يضرب
 في مواضع الضرب الضرب في وفقها وحفظ ذلك ما اصاب الميت الثالث
 لطلب الوفاق ثم يصح فرضية الميت الثالث على ورثته ثم يطلب الوفاق بين ما في يده
 وتصحيحه ان لم يجد ضربنا كل هذا التصحيح في التصحيحين الاولين وان وجدنا
 ضربنا وفقه في كل التصحيحين الاولين ثم يتبدى بالقسمه ويثبت ويثبت ويرجع
 ويحس وعلى هذا القياس ثم يجب ان يعلم الموافقة انما اتفقت فلها نياح ونعرا
 واذا خرجنا مسئلة من المناسحة او غيرها واعطينا كل ذي حق حقه ووافينا
 حظه ثم القينا الانصبا كلها يوافق بعضها بعضا في جزء من الاجزاء الصحيحة
 فمن ثمة هذه الموافقة ان يقتصر من كل نصيب على جزء الوفاق ويخرج المسئلة من
 وفقها وعلى هذا يدور كثير من المسائل فاحفظه مثاله زوجة واخت لاب وام
 واختان لاب واخوان لام ماتت الاخت لاب وام قبل القسمه عن اخيهما هاتين
 واخوين لهما هذين فهذه المناسحة ابتداء من خمسة عشر ينزل لتوافق الانصبا
 الخمسة الكل وارث وارثه سهم اخر زوجتان وام واخ لام واختان لاب وام
 ماتت الام قبل القسمه عن ابها اخ لام وبنيهما هاتين فهذه المناسحة تصح ابتداء
 من ثلاثين ثم يعود بالتوافق الى عشرة لكل زوجة سهم ولكل اخت ثلاثة اسهم
 وللأخ لام سهمان اخر اب وثلاث بنات وزوجة هي امهم وهي بنت عمه ماتت
 زوجة هذه عن بناتها هؤلاء وعمها هذه المناسحة يصح ابتداء من اثنين
 وسبعين ثم يعود بالتوافق الى اربعة للعم سهم ولكل بنت سهم اخر زوجة
 وام واخت لاب وام واخ لام واخت لام ماتت الاخت لاب وام عن زوج وعن
 هؤلاء فهذه المناسحة يصح ابتداء من خمسة عشر يعود بتوافق الانصبا
 الخمسة الكل وارث وارثه سهم اخر زوجة وام واخت لاب وام واختان
 لاب وام واخ لام ماتت الاخت لاب وام عن هؤلاء فهذه المناسحة يصح ابتداء من خمسة عشر
 ينزل

ثم ينزل بالتوافق الى ستة هذا المبلغ وذلك خمسة الكل وارث وارثه سهم ثم اعتبر
 في المناسحة قضية تعيينك اعتبارها عن سلوك الجاه في كثير من مسائلها وهي ان
 لا يستعمل تصحيح الاول ولكن تصحح الامن انكر عليهم فيعزل نصيبهم من ميراث
 الميت الاول فعلى يزول الكسر اجتماع النصيب فيكون مؤنة الضرب والتصحيح راسا او
 يتفق بهذه الجمع بلا ضم موافقة بعضهم بعد المباينة فنقل الحساب ويسهل التخرج
 مثاله امرأة توفيت عن اخوين وبنات وعن زوج وعن ابن عمها وابوهن
 مات زوجها قبل القسمه عن هؤلاء فهذه المناسحة على الجاه المعهودة يصح ابتداء
 من مائة وعشرين ثم ينزل بتوافق الانصبا الى اثني عشر وعلى قضيتنا هذه يصح
 من اثني عشر لكل بنت سهمان ولكل اخ سهم ثم المناسحات ما يمكن تصحيحها بالطريق
 الضرورة وعلى طريقة عجبية يقل غناؤها ويحل غناؤها فاعتنوا ايها الله تعالى
 فهي ان شاء الله تعالى يكفيكم تطويلات الحساب والله تعالى المهمل للصعاب
 اخرى طريق الضرورة شئ عجيب حساب قريب وامر عزيز والافاش فاشتر
 عن فيه ان رمته بقلب عقول وصدر حبيب الاصل في الطريق الضرورية ان يتأمل
 في المناسحة التي يرد عليك فيحضر الذين يصل التركة اليهم ويحصل المال لهم فقرة فقرة
 وان كانوا فريقين تكلفت الاستخراج نصيب اقل الفريقين عددا وادخل النصيب بنسبة
 فاذا عرفت ذلك تعين ما يقع نصيبا للفرقة الثانية واصل آخر لا بد من معرفته في
 الطريقة الضرورية وهو ان سدس المال ورابع باقيه مثل المال سدس باقيه وكذلك
 عن المال وتسع باقيه مثل تسع المال وعن باقيه وكذلك نظائرهما فاذا احتجت الى
 ان يأخذ عن المال وتسع باقيه واخذت تسع المال وعن باقيه فقد اخذت
 ما احتجت اليه وفي هذا القلب والتغير قصر المرافعة وايتار السيور اعلم
 ان الطريقة الضرورية يتم في مسائل كثيرة ذكرنا عن منها في عن ابن وبنت
 وامرأة هي امها ماتت هذه من القسمه عن امها واختها هذين صار المال
 بين الام والاخت فاصاب الام من المسئلة الثمانية الاولى الثمن لانيها كانت
 زوجة وصار الباقي بين الاخ والاخت اثلاثا ومن المسئلة الثانية ثلث ما يقع
 وهو يكون تسع ما يقع وقد علمت ان عن المال وتسع باقيه مثل تسع المال وعن
 باقيه فقلنا المسئلة واعطيناها تسع المال وعن باقيه بقى للاخ تسعة اساع
 المال صحت المسئلة ابتداء من تسعة بالجاه المعهودة ابتداء من اثنين وسبعين
 ثم ينزل بتوافق الانصبا الى تسعة اخرى بنتا وامرأة وهي امها ماتت
 احدي البنين قبل القسمه عن امها واختها هاتين صار المال للاخت والام
 فاصاب الام من المسئلة الاولى الثمن ومن الثانية خمسا ما يقع وخمس النصف
 خمس ما يقع فاذا كان المال عن المال خمس باقيه فقلنا المسئلة واعطيناها خمس المال
 وعن باقيه صحت المسئلة من عشرة بالجاه المعهودة من ثمانين ثم التوافق
 الى عشرة اخرى حر ماتت عن اخ لام وهو حر وعن اخت لاب وام وهي حرة
 وعن ثلاث اخوات لاب وام مرفوقات فعتق قبل القسمه ثم ماتت الاخت

لاب وامر عن يولاء صا المال اخا لامر وثلاث اخوان اب فاصاب الاخ
 من المسئلة الامر الرابع ومن الثانية خمس ما سبق فاذا ندر ربع المال وخمس باقية
 فقلنا المسئلة فاعطيناها خمس المال وربع باقية تحت المسئلة ابتداء من خمسة
 وبالجملة المعهون يهتج من عشرين بمثل التوافق الخمسة اخرى امر بنت لا وارث
 للمنفق ماتت البنت قبل القسمة عن ثلاث بنات وجدة وهي امر المتوفى الاول صار
 مال المال اما وثلاث بنات فاصاب الامر من المسئلة الاول ربع ومن الثانية خمس
 ما سبق فاعطيناها خمس المال وربع باقية تحت المسئلة ابتداء من خمسة وبالجملة المعهون
 من عشرين بمثل التوافق من خمسة اخرى ابوان واخوان لامر مائة اب قبل القسمة
 عن زوجة وهي امر المتوفى الاول وعن اخوين اب واخت لاب لا تحت المتوفى
 الثاني لابنة ثلاثة اخماس الدس وهو عشر الكل لان دس ثلاثين خمسة وثلاثة اخماس
 الخمسة ثلاثة وهو عشر ثلاثين فاعطيناها العشر من عشرة بقسمة عشرة اقساما للاخوة
 الثلاثة وبالجملة المعهون من تسعين وبالموافقة تنزل العشرة اخرى
 تحت لامر وسبعة اخوة اب وامر ماتت الاخت لامر قبل القسمة عن زوج
 عن اخت لاب وعن ثلث الاخوة السبعة وهم اخوة المتوفى الاول لاب وامر
 اصاب الزوج النصف والاخت لاب النصف والاخوة السبعة الثلث فقالت
 المسئلة الى سبعة وللزوج اخت الامر ثمانية والاخت لاب كذلك فحصل لهما ستة
 اثمان وهو ثلثه اربع الدس فثلاثة ارباع الدس مثل دس ثلثه الارباع
 فاعطينا دس ثلاثة الارباع واقطع عدله ذلك ستة عشر الفصل الخامس
 في مواعيد الارث منها الرق واقرأ كما في القن او ناقصا كما في المدبر والمكاتب
 اذا مات عاجزا فهو عبد وان مات عن وفاء او عن مولود في الكفاية يؤدى
 كتابته ويحكم بحرية في آخر جزء من اجزائه حيوة فبقيت انه مات حر او لم يستع
 بمنزلة حر مديون عندها وعند الامام فهو عبد ما يقع عليه درهم هذا اذا كان
 لفكاك رقبته كعق البعض اما اذا كان يسرى لحقة في رقبته كالعبد الموهون
 اذا اعتقه الراهن فهو بمنزلة الاحرار يرث ويورث عنه منها القتل الذي
 يتعلق به وجوب القصاص او الكفارة وهو ان يقتل مورثه عمدا بالحد يد او ما
 يعمل على الحد والذي يوجب الكفارة ان يقتله بالخطأ او اوطاء
 دابة وهو ركبها القتل الذي يوجب القصاص اذا انقلب في اليوم على مورثه فقتله
 او سقط عليه من السطح فقتله او سقط حجر من يده فقتله فهذا كله قتل بطريق المباشرة
 فيجب فيه الكفارة ويوجب حرمان الميراث ان كان مورثا ولو صبية ان كان اجنبيا
 ولما القتل الذي لا يتعلق به وجوب القصاص ولا الكفارة فهو امران الصبي
 والمجنون اذا قتل مورثه بالسب كما اذا اشترى جنبا على قارعة الطريق فقط
 على مورثه فمات او خفي فمات او صبت الماء او بال او توسطت فمات او قتل بطريق المباشرة او
 ساق دابة او قاده فمات او طأ مورثه فمات او قتل قاصدا او رجعا او دفعا
 لقتاله او كان مكرها على قتله او سقط حيا طاملا على مورثه بعد ما اشهد عليه
 فمات او وجد مورثه قتيلا في دابة فانه يوجب القصاص والدية على العاقلة
 ولا يمنع الارث وكذا العادل اذا قتل الباعى وهو مورثه فهذا على وجهين

الطريق
 بغير قارعة
 فوق مورثه فيها
 فمات او خفي
 على قارعة الطريق
 فيقتل فمات صح

ان قتله
 بالخطأ او اوطاء
 دابة او قاده
 فمات او طأ
 مورثه فمات
 او قتل بطريق
 المباشرة او سقط
 عليه من السطح
 فقتله او سقط
 حجر من يده
 فقتله او كان
 مكرها على قتله
 او سقط حيا طاملا
 على مورثه بعد ما
 اشهد عليه فمات
 او وجد مورثه
 قتيلا في دابة
 فانه يوجب
 القصاص والدية
 على العاقلة ولا
 يمنع الارث وكذا
 العادل اذا قتل
 الباعى وهو مورثه
 فهذا على وجهين

ان قتله وانا على الباطل والاين ايضا على الباطل فانه لا يورث ما وج وان قال
 قتلته وانا على الحق والآن ايضا على الحق يرث في قول الى خنيفة ومحمد لا يورث لا يوجب
 القصاص ولا الكفارة وعند ابو يوسف لا يرث لانه قتل بغير حق الابن اذا قتل ابا
 عمدا او خطأ يمنع الارث وهذا لا يشك لان الكفارة يجب بقتله اياه خطأ اما اذا
 قتله عمدا فانه يوجب حرمان الميراث ايضا وان كان لانه يجب القصاص ولا الكفارة
 وهذا يشك على الاصل الذي ذكرنا الا اننا نقول وجب القصاص بهما لكنه سقط
 لحرمة ابويه الاب اذا ادب ابنه بان اجره جرمية سوية او غيرها وعنق في العز
 مات يوجب حرمان الميراث وعند ابو يوسف لا يوجب الميراث اذا ادب ولد انسان
 وهو وارث فمات لا يوجب حرمان الميراث وكذا الاب اذا اغتصب فرجة ابنة اخوته
 او حبه من غير ان يعنف في ذلك فمات في الزوج عذر زوجته بان لم تطعه في الفراش
 فماتت فانه يوجب حرمان الميراث ومنها اختلاف الدينين فلا يرث المسلم من الكافر
 وبالعكس والكفر كله مله واحدة عندنا يرث بعضهم بعضا فالنصراني يرث اليهودي
 واليهودي المجوسي الا اذا كانت دورهم مختلفة متباينة مثل نصراني مات وله ابن
 في الروم وابن في الهند لا يرث واحد منهما ولو مات مسلم وله ابن في الهند فانه يرث
 لانه لم يتباين الدارين والميراث لا يرث من احد وكذا المرتبة وهل يرث المسلم
 قال ابو حنيفة ان كان كسبها اكتسبه في حال الرقة يكون فيثا وان كان كسبها في حال
 يكون للورثة المسلمين وقال ابو يوسف ومحمد الكسبان جميعا الورثة المسلمين وقال الثاني
 الكسبان جميعا في فان كحق بدار الحرب مرتدا يقيم القاضى ماله بين ورثته كانه ميت
 والمجوسي يرث بالنسب والولاء بنكاح بقى عليه بعد الاسلام والنسب فيما بينهم ثبت
 بالانكح الفاسق ومن يد الى الميت بنسبين ان كان احدهما لا يحجب الاخر يرث بهما جميعا
 وان كان لا يحجب ورثه بالحاجب مثاله اذا ترك ابنة عمه واحدهما اخوة الامه فله الدس
 بالفرض والباقى بينهما بالعصوبة لان احديهما يحجب خيمه فورا بانه لا يحجب بالاخرى فورث
 وان ترك بنتي خالته واحدهما اخنة لابيها فله المال كله فرضا ورثة لان احديهما
 قرأ بتها يحجب الاخرى فورثت بالحاجبة وانما يجمع في المجوسى قرأ بتان لو انفردت في شخصين
 ورث احدهما مع الاخر بهما بالنسب صورتهما مجوسى تزوج امه فولدت بنتا لم يمت
 المجوسى وماتت امه وترك ابنتها وهي بنت ابيها ايضا فميراث هذه البنت ميراث بن
 نصف لانها بنت وسدس لانها بنت الابن ولو مات المجوسى وترك امه وهي امرأته
 فانه يرث بالامية ولا يرث بالزوجية ثم المحجوب عن الميراث يحجب عنه كمن
 ولد ابوان واخوان فاحوا يرثون الا من الثلث الى الدس وان كانا لا يرثان
 اذ كانا بالاب محجوبان والمجوسى والمجوسى لا يحجب كالمجوسى بالقتل والرق او اختلا
 الدين لا يحجب الحرمان ولا يحجب النقصان الا في قول عبد الله بن مسعود انه فانه افتر
 فيما زعم النخعي ان المجوسى لا يحجب الحرمان ولكنه يحجب النقصان فعنه المسئلة
 الى احد وثلاثين بناء على ظاهر هذه الاصل صورتهما زوجة وامر واخوان لامر
 واختان لاب وامر وابن محجوب واحد الحرمان فعند عامة الصحابة لا يعول على

لان يجب القصاص في العمد
 والكفارة في الخطا
 وكذا الاب اذا
 قتل ابنه خطأ
 يمنع الارث صح

المسئلة الى عشرة واصلا من اثني عشر لان الزوجة فرضها ربع عند عمر اذا
 الابن المجرور لا ينقصها حقها وعند ابن مبرور نصف اصلها من اربعة وعشرين
 لان الزوجة فرضها الثلث عند الابن المجرور وينقصها حقها فعالت الى احد
 وثلاثين ومنها الجمل ترتيب الموت فانه لا يوارث بين الخرفي والمجرفي و
 الهدمي ويجعل كانهما معا ومنها جهالة الوارث وذلك في خمس مسائل
 او اكثر احدها رجل وضع ولده في ثناء المسجد ليلا ثم ذهب صباحا ثم رجع
 ليوفعه فاذا فيه ولدان ولا يعرف ولده من عينه ومات قبل الظهور لا يرث
 واحد منهما ويوضع ماله في بيت المال ونفقتهما على بيت المال ولا يرث احد
 من صاحبه وثانيها ارضعت صبيا مع ولدها وماتت ولا يعلم وليها من عينه
 لا يرثها واحد منهما ولا من صاحبه وثالثها حرة وائمة ولدت كل واحدة ولدا
 في بيت مظلم ولا يعرف ولد الحرة من ولد الائمة لا يرث واحد منهما في نصف قيمة
 لمولد الائمة ورابعها استأجر غرضاء ومسلم طمرا واحدا لولدها فكبرا ولا يعرف
 ولد الصراي من ولد المسلم والولدان لثمان من ابويهما ولا كل منهما
 من صاحبه وخامسها رجل له ابن من حرة وابن من امة لانسان ارضعتهم طمرا
 حتى كبرا ولا يعرف ولد الحرة من ولد الائمة فها حيان وسعي كل واحد منهما
 قيمة لمولد الائمة ولا يرثان الفصل السادس في حكم المفقود والمجهول والخنثى
 لا يرث المفقود ولا يرث عنه مالم يثبت موته ببينة او بمضي مدة يعلم يقينا انه لا
 يعيش اكثر من ذلك ووقت ابو حنيفة في ذلك في رواية الحسن عنه مائة وعشرين سنة
 من ولادته وعن ابو يوسف مائة سنة وقد روي بعضهم بتسعين وبعضهم بسبعين وقال
 بعضهم معقول الرأي القاضى فاذا مضت تلك المدة ورثته من كان حيا من ورثته
 ولا يرث من مات قبل مضي المدة ولو مات مورثه في خلال فقهه وله وارث سواء
 وان كان لا يحجب لكنه ينقص حصة يعطى اقل النصيب ويعوق الباقي وان كان يحجب
 لا يعطى اصلا ويعوق للحل نصيب اربع بنين عند ابو حنيفة وعند محمد ميراث ابنتين
 وهو رواية عن ابو يوسف وعنه انه يوفق نصيب ابن واحد وعليه الفقوس ولو كان
 معه وارث آخر لا يسقط بحال ولا يتغير به يعطى كل نصيبه وان كان ممن يسقط به
 لا يعطى اصلا وان كان ممن يتغير به يعطى الاقل ميراث ولد اللعان وولد الزنا
 من جهة الام لا غير وانها كسائر الاقهارات ولا يكون عصبية والخنثى يرث من حيث
 تبول فان بال منها فالجمل للاسبق وان كانا معا فهو مشكلا عند ابو حنيفة وعندهما
 يعتبر الاكثر وان استويا فهو مشكلا عندهما ايضا والخنثى المشكلا اقل النصيب
 وهو نصيب البنت عند عامة الصحابة رضي الله عنهم الا ان يكون اسوء حاله ان يكون ذكرا
 وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي في يعتبر فيه الحال ان حالة الذكورة وحالة الاؤنة
 بيانه اذا مات الرجل عن ابن وولد خنثى قال ابو حنيفة ثلثا مال الابن والثلث
 للخنثى واختلف ابو يوسف ومحمد في قول الشافعي قال محمد للخنثى خمسة من اثني عشر
 وللأبن المتبقين سبعة قال ابو يوسف للخنثى ثلثة من سبعة وللأبن المتبقين اربعة
 وطريقة ما هو الاقل مما اعطاه ابو يوسف ومحمد لو ان يضرب الثلثة التي يعطيه

ويجب لكل واحد
 منها

ابو يوسف

ابو يوسف في اثني عشر ما يعطيه منه محمد والحنيفة التي يعطيه منها محمد في سبعة فخرج
 ما يعطيه منه ابو يوسف فيكون الاقل ستة وثلاثين والثالثة خمسة وثلاثين وستة وثلاثون
 ثلاث مائة اثنا عشر يعطيه محمد من كل اثني عشر خمسة فصار ثمانية ما يعطيه محمد خمسة
 من ستة وثلاثين وخمسة وثلاثون خمس مائة سبعة يعطيه ابو يوسف من كل سبعة
 ثلثة وخمس مائة ثلثة خمسة عشر يعطيه ابو يوسف خمسة عشر وثلاثين ومحمد من ستة
 وثلاثين وخمسة عشر من خمسة وثلاثين اكثر منهما من ستة وثلاثين وهكذا ذكر العلماء
 في كتبهم وفي هذا النوع نكسروا الاصل والاسلم ان يقول فاضرب مخرج ما يعطيه
 ستة ابو يوسف وذلك سبعة فخرج ما يعطيه منه محمد وذلك اثني عشر يصير الجملة بعد
 الضرب اربعة وخمسين فاعطه من هذا المبلغ بعد الضرب بالطريق الذي ذكرنا
 في المناسبات لا قرار الا نصبا اعلم خذ ثلثة واضربها فيما ضربت السبعة فيه
 وذلك اثني عشر وثلثة في اثني عشر وستة وثلاثون هذا هو الذي يعطيه ابو يوسف لو
 اربعة وخمسين ثم ضرب خمسة في السبعة التي ضربت الاثني عشر فيها يصير خمسة
 وثلاثين هذا هو الذي يعطيه محمد لو

بعون الملك الوها
 وانا رجو رحمة باجانه
 وكرمه



Kitaplar
 KISI ARCA ZADE
 HUSEYIN PASA
 Yenikaya
 244